

الواضح في أصول الفقه

لأبي الوفاء علي بن عجيل بن محمد بن عجيل

الحنبلي البغدادي الظفري

الفقيه الواعظ الأصولي الحدي

(٤٣١ - ٥١٣ هـ / ١٠٤٠ - ١١١٩ م)

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

جُورْجُ المَقْدِسِي

الجزء الرابع - القسم الثاني

كتاب الخلاف

بيروت ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

يُطْلَبُ مِنْ دَارِ النِّشْرِ كَلَاوْسْ شِفَارْتْسْ فِرْلَاغْ بَرْلِين

جُورِج المَقْدِسِيّ

الْمُضَحِّجُ فِي الْأُصُولِ الْفِقْهِيَّةِ

النشيد الأصيل

أَسَسَهَا هَامُوت رِيتر

يُصَدِّدُهَا

لِجَمْعِيَّةِ الْمُتَشْرِقِينَ الْأَلْمَانِيَّةِ

تِيلْمَان زَايْدَنْشْتِيكِر وَ مَنْفَرْد كَرْوِچ

جُزْء ٤١/د، ب

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
٢٠٠٢

طُبع على نفقة المؤسسة الألمانية للبحث العلمي
ووزارة الثقافة والأبحاث العلمية التابعة لألمانيا الاتحادية
بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت
في مطبعة درغام، بيروت - لبنان

فهرس محتويات الكتاب

الكتاب الرابع (كتاب الخلاف)

القسم الثاني

- ١ فصول أفعال النبي - صَلَّى الله عليه وسلم
- فصل في أفعال النبي - صَلَّى الله عليه وسلم - [التي فعلها على غير وجه
- ١ التبعّد وعلى وجه التبعّد وابتداء]
- فصل في جمع أدلتنا على الرواية الأولى وأن أفعاله على الوجوب
- ٢ ومشاركة أئمة له في ذلك
- ٤ فصل في الاستدلال بغير السمع
- ٩ فصل في شُبُهات المخالفين لنفي الوجوب [والأجوبة عنها]
- فصل [في أن القائل بالإباحة إن أراد به الإذن السمعي من الله لنا في اتباع مثل
- ١٣ الأفعال التي يفعلها النبي - صَلَّى الله عليه وسلم - فذلك باطل]
- ١٤ فصل في شُبُه الحاملين لأفعاله - صَلَّى الله عليه - على الندب دون الإيجاب
- ١٥ فصل في جمع الأجوبة
- فصل جامع لشُبُه مَنْ نفى الوجوب مَنْ قال منهم بالوقف والندب
- ١٦ والإباحة [والأجوبة عنها]
- ١٨ فصل [في أن أفعاله إذا ثبت أنها دالة على الوجوب فذلك من جهة السمع]
- ١٨ فصل يجمع دلائلنا
- ١٩ فصل في شُبُههم
- ١٩ فصل في الأجوبة عن شُبُههم

فصل [في أَنَّ البيان بالفعل من جهته - صَلَّى الله عليه - هو أن يفعل

بعض ما دخل تحريمه في عموم لفظ التحريم]

فصل في أدلتنا

فصل في شبههم

فصل في الأجوبة

فصل [في أَنَّ الفعل إذا ثبت أنه يحصل به البيان فإذا تعارض القول والفعل

في البيان فالقول أولى من الفعل]

فصل في أدلتنا

فصل في شبههم [والأجوبة عنها]

فصل [في جواز تعبد النبي الثاني بما كان تعبد به النبي الأول]

فصل في دلائلنا على تجويز ذلك

[فصل في] شبهة المخالف [والجواب عنها]

فصل [فيما إذا كان نبينا - صَلَّى الله عليه وسلم - متعبدًا بشريعة من قبله]

فصل في أدلتنا

فصل في شبهة المخالفين [والأجوبة عنها]

فصل [في أَنَّ نبينا - صَلَّى الله عليه - قبل بعثه ونزول الوحي عليه لم يكن

على دين قومه بل كان متدينًا بشريعة إبراهيم]

فصل [في أَنَّ الدلالة على أنه كان متعبدًا هو أنه كان يتحنث ما كان عليه

قومه ويتحنث ما كان يعلمه ويتعلم من شريعة إبراهيم]

[فصل في] شبهة [والجواب عنها]

فصول النسخ

فصل [في جواز نسخ الشرائع شرعًا وعقلًا]

فصل [في الدلالة على منع القول بالبداء مع جواز النسخ]

فصل [في] شبههم [والأجوبة عنها]

فصل في الدلالة على جواز النسخ عقلًا وشرعًا في الأوامر والنواهي

وسائر الأحكام

- ج
- ٥٠ فصل في الدلالة على جوازه شرعاً وعلى وقوعه وحصوله نقلاً
- ٥٣ فصل في جمع شُبُهاتهم [والأجوبة عنها]
- ٥٤ [فصل] في شُبُهات مَنْ منع ذلك عقلاً [والأجوبة عنها]
- فصل [في أن النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب نسخ الرسم فقط
- ٥٨ ونسخ الحكم فقط ونسخهما جميعاً]
- ٥٩ فصل في الدلالة على جواز نسخ الرسم مع بقاء حكمه
- فصل [في أنه يُحتمل أن لا يجوز مسُّ المحدثِ الآية أو أن يثلوها الجُنُب
- ٦٠ وتبقى حرمتها]
- ٦١ فصل في شبهة المخالف [والجواب عنها]
- ٦٢ فصل فيما يُنسخ الحكم إليه
- ٦٢ فصل [في جواز نسخ الحكم إلى مثله وأخف منه وأثقل]
- ٦٣ فصل في أدلتنا
- ٦٤ فصل في شُبُهات المخالف
- ٦٥ فصل في جمع الأجوبة عن هذه الآيات الكريمة
- ٦٨ فصل فيما تعلقوا به من الاستنباط وأدلة العقل [والجواب عنها]
- ٦٩ فصل [في جواز نسخ العبادة إلى غير بدل]
- ٦٩ فصل في الفرق بين النسخ والبداء
- ٧٠ فصل [في الفرق بين التخصيص والنسخ]
- ٧١ فصل فيما يجوز نسخه من الأخبار وما لا يجوز
- فصل [في أن لنا تعبد لا يصح نسخه ويستحيل النهي عنه وهي
- ٧٤ معرفة الله - سبحانه]
- ٧٤ فصل [في أن لنا من الأفعال ما يُوصف بالإباحة خلافاً لما حُكي عن الكعبي]
- فصل [في أن لنا إجماع الأمة قبله المستند إلى نصوص الكتاب والسنة
- وهو إطلاق الله - تعالى - بعد تقييده بالخطر]
- ٧٥ فصل [في أن النسخ لا يُشترط له أن يتقدمه إشعار المكلف بوقوعه]
- ٧٨ فصل في دلائلنا على أنه لا يُشترط ذلك
- ٧٨ [فصل في] شبهة المخالف [والجواب عنها]

- ٧٩ فصل [في جواز رفع الله - سبحانه - التكليف رأسًا لا بطريق النسخ]
- ٨٠ فصل [في] شُبْهَهُمْ [والجواب عنها]
- ٨١ فصل في نسخ القرآن بالسنة
- ٨١ فصل في أدلة المذهب الأول
- ٨٢ [فصل في شُبْهَهُمْ]
- ٨٢ فصل في الأجوبة عن هذه الأسئلة
- ٨٥ فصل بجمع شُبْهَهُمْ [والأجوبة عنها]
- ٨٧ فصل في الزيادة في النص هل يكون نسخًا
- ٨٧ فصل في دلائلنا
- ٨٩ فصل في شُبْهَهُمْ [والأجوبة عنها]
- [فصل في] شبهة الطائفة الأخرى القائلة بأن الزيادة إذا غيّرت كانت نسخًا
- ٩٣ [والأجوبة عنها]
- ٩٤ فصل [فيما إذا ثبت الحكم في عين من الأعيان بعلة وقبس عليها]
- ٩٥ فصل في دلائلنا
- ٩٦ فصل في شُبْهَهُمْ [والأجوبة عنها]
- فصل [في أن الناسخ إذا كان مع جبريل ولم ينزل به إلى النبي - صلى الله عليه - لم يثبت له حكم بل هو باقٍ على ما كان عليه في السماء قبل إلقائه إلى جبريل - عليه السلام]
- ٩٧ فصل في دلائلنا
- ٩٨ فصل في شُبْهَهُمْ
- ٩٩ [فصل في الأجوبة عن شُبْهَهُمْ]
- ١٠٠ فصل [في أنه لا يجوز نسخ بالقياس]
- ١٠٠ فصل [في شبهات مَن قال [ب]جواز نسخ القرآن بأخبار الآحاد وهي رواية عن أحمد - رضي الله عنه
- ١٠١ فصل في الأجوبة عن ذلك
- ١٠٢ فصل فيما تعلق به مَنْ أجاز النسخ بالمتواتر منها وهو الأصح
- ١٠٦ فصل [في جواز نسخ السنة بالقرآن]

- ١٠٧ فصل في الأدلة على جوازه
- ١٠٨ فصل في شبههم
- ١٠٨ فصل في الأجوبة
- ١٠٩ فصل [في] جواز نسخ [الشيء] قبل وقت فعله
- ١١٠ فصل في جمع أدلتنا
- ١١٠ فصل [في] استلثهم على هذه الأدلة [دلة]
- ١١١ فصل [في] أن منام الأنبياء فيما يتعلق بالأوامر والنواهي وحي معول عليه]
- ١١٦ فصل في أدلة الاستنباط
- ١١٦ فصل في النسخ بالقياس]
- ١١٧ فصل في أدلتنا
- ١١٧ فصل في شبهة المخالف [والجواب عنها]
- ١١٨ فصل [في] أن الإجماع لا يجوز نسخه ولا النسخ به]
- ١١٩ فصل [في] نسخ الشيء [بغيره وإن كان اجتساعه معه
- ١١٩ فصل [فيما قاله إمامنا أبو يعلى بن الفراء عن الصحابي في نسخ الآية]
- ١٢٠ فصل [في] أن نسخ بعض العبادة لا يكون نسخاً للباقي]
- ١٢٠ فصل [في] شبهة تضاهي شبهته [م] في الزيادة
- ١٢١ فصل [في] جواز النسخ بأفعال رسول الله - صلى الله عليه -
- ١٢٢ فصول الأخبار وما فيها من الخلاف
- ١٢٢ فصل [في] أن الخبر صيغة ولا نقول «للخبر صيغة»، على ما قدمت في الأمر]
- ١٢٢ فصل في دلائلنا فيها
- ١٢٣ فصل في شبههم [والجواب عنها]
- ١٢٤ فصل [في] وقوع العلم بأخبار ال[تواتر] مع اختلاف الناس في العدد المعتبر]
- ١٢٦ فصل في شبههم [والأجوبة عنها]
- ١٣١ فصل [في] أن العلم الواقع بالخبر المتواتر ضروري]
- ١٣١ فصل في حجتنا
- ١٣١ فصل في شبهة المخالف [والأجوبة عنها]

- فصل [في أَنَّ خبر التواتر لا يوكِّد العلم ولا خبر الواحد يوكِّد الظنَّ] ١٣٣
- فصل في أدلَّتْنا على إبطال مذهبيهم في ذلك ١٣٤
- فصل في جمع شُبَّههم [والأجوبة عنها] ١٣٧
- فصل [في أَنَّهُ لا يجوز على الجماعة الذين يحصل بهم التواتر التواطؤ على كتم ما يُحتاج إلى نقله ومعرفته] ١٣٨
- فصل في الدلالة على فساد مقالاتهم [وبيان إحالة ذلك] ١٣٨
- فصل في شبههم [والأجوبة عنها] ١٤٠
- فصل [في أَنَّ التواتر ليس فيه عدد محصور بل المعتبر العدد الكثير الذي لا يجوز اتِّفاق مثلهم على إثبات الكذب ولا الموطأة عليه، أو أهل زهادة وتدين وورع] ١٤٣
- فصل في أدلَّتْنا ١٤٣
- فصل في شبههم [والجواب عنها] ١٤٤
- فصل [في أَنَّهُ لا يُعتبر إسلام المخبرين في أخبار التواتر] ١٤٥
- فصل في حجتنا ١٤٥
- فصل في شبههم [والأجوبة عنها] ١٤٥
- فصل [في جواز ورود التعبد بخبر الواحد من طريق العقل] ١٤٧
- فصل يجمع أدلَّتْنا ١٤٧
- فصل في شبههم [والأجوبة عنها] ١٤٨
- فصل [في وجوب العمل بخبر الواحد الذي يجوز قبول خبره شرعاً وعقلاً] ١٥٠
- فصل في جمع أدلَّتْنا ١٥٠
- فصل في الأسئلة على هذه الآية ١٥٠
- فصل [في أَنَّهُ إذا كان غرض الإبلاغ العمل والإنذار فلا يجوز أن يُعزى إيجاب السماع من النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - عن غرضه] ١٥١
- فصل في الأسئلة على قضايا الصحابة بخبر الواحد [والأجوبة عنها] ١٥٥
- فصل في شبههم [والأجوبة عنها] ١٥٧
- فصل [في قبول خبر الواحد وإن انفرد الواحد بروايته] ١٦٠
- فصل في أدلَّتْنا على ذلك ١٦١

١٦١	فصل في شبههم [والأجوبة عنها]
١٦٢	فصل [في أن خبر الواحد فيما نعم به البلوى مقبول]
١٦٢	فصل في دلائلنا
١٦٣	فصل في شبههم [والأجوبة عنها]
١٦٥	فصل [في قبول خبر الواحد في إثبات الحدود]
١٦٦	فصل في دلائلنا
١٦٦	فصل في شبهة المخالف [والجواب عنها]
	فصل [في أن خبر الواحد مقدّم على القياس ومعنى هذا أنه يُعمل به
١٦٧	وإن خالف القياس]
١٦٧	فصل في أدلتنا
١٦٨	فصل في شبهاتهم [والأجوبة عنها]
	فصل [في أن أصحاب أبي حنيفة لا يزالون يتركون القياس بخبر الواحد
١٧٠	ويسمونه موضع الاستحسان]
١٧٠	فصل [في أن خبر الواحد لا يوجب العلم لا الضروري ولا المكتسب]
١٧١	فصل في جمع أدلتنا
١٧٣	فصل يجمع أسئلة المخالفين على أدلتنا المذكورة
١٧٤	فصل في أجوبتنا عن أسئلتهم
١٧٥	فصل يجمع شبهاتهم
١٧٧	فصل في الأجوبة عن شبههم
١٨١	فصل [في أن المراسيل حجة وأنه يجب العمل بها]
١٨١	فصل في الأدلة على جواز الاحتجاج به
١٨٢	فصل في جمع أسئلتهم على أدلتنا
١٨٣	فصل في الأجوبة عن أسئلتهم
١٨٣	فصل في شبههم
١٨٤	فصل في أجوبتهم
	فصل [في أنه إذا ثبت أن المرسل حجة فلا فرق بين مرسل أهل عصرنا
١٨٦	ومن تقدّم]

- ١٨٦ فصل في أدلتنا
- ١٨٧ فصل في شبهة المخالف
- ١٨٧ فصل في الأجوبة عما ذكره
- ١٨٧ فصل في كلام أحمد في المراسيل وترجيح بعضها على بعض
- ١٨٩ فصل في المعتبر في الراوي من الصفات لقبول روايته
- ١٨٩ فصل في كلام أحمد في ذلك
- ١٩٣ فصل [في أنه لا يُقبل الجرح إلا مفترًا]
- ١٩٤ فصل [في أنه يُقبل في الجرح قول الواحد ولا يُعتبر العدد]
- ١٩٥ فصل [في الدلالة على أن تعديل الواحد مقبول]
- فصل [في أنه لا يُروى إلا عمن تُعرف ثقته بثناء أهل بلده عليه ولا يُقنع بسجّد إسلامه]
- ١٩٥ فصل في الدلالة على ما حكيناه عن صاحبنا أن هذا مجهول العدالة
- ١٩٦ فلا تحصل الثقة به كالفاسق المعلوم فسقه
- ١٩٦ فصل في شبهة المخالف
- ١٩٦ فصل في الأجوبة عما ذكره
- ١٩٧ فصل هل يجوز الأخذ بالحديث الضعيف
- ١٩٨ فصل في بيان الكبائر التي تمنع رواية الحديث وتوجب النسق
- ٢٠٠ ففصل في أهل البدع ومن يُرد حديثه منهم
- ٢٠٠ فصل [في أنه يُعتبر للراوي أن يكون ضابطًا للحديث الذي يحدث به]
- ٢٠١ فصل [في أن الذكورية لا تُعتبر في رواية الحديث]
- ٢٠١ فصل [في أنه لا بأس برواية الضرير إذا كان يحفظ]
- ٢٠١ فصل [في أن أحمد بن حنبل قال إنه لا يُروى عن أهل الرأي]
- فصل [في أن أحمد بن حنبل قال: لا أروي ولا يُروى عمن أجب
- ٢٠٢ في المحنة]
- فصل [في قول أحمد في الرجل إذا كان في الجند: لم أكتب عنه.
- ٢٠٢ وهذا من كلامه الذي يجب صرفه عن ظاهره]
- ٢٠٣ فصل [في أن أحمد منع من سماع الحديث عمن يعامل ويبيع بالعينة]

	فصل [في قول أحمد إنه لا يُكْتَبُ عَمَّنْ يأخذ الدراهم على الحديث ولا كرامة]	٢٠٣
	فصل [في أن التدليس يُكره لكنّه لا يمنع قبول الرواية وسماع الحديث]	٢٠٣
	فصل [في أنه إذا روى إنسان خبراً ثم نسي روايته له فرواه عنه فجحدته الناسي وأنكره لم يوجب ذلك ردّ الحديث]	٢٠٤
	فصل [في الدلالة على أن النبيّ قبله وعمل به بعد نسيانه]	٢٠٤
	فصل في شُبُهات الرواية الأخرى والموافق لها	٢٠٥
	فصل في أجوبتنا عمّا ذكره أولاً	٢٠٥
	فصل [في أنه من المستحبّ رواية الحديث بالفاظه ليؤمن فيه التغيير والتبديل وسوء التأويل]	٢٠٦
	فصل في ذكر أدلتنا	٢٠٦
	فصل في شُبُههم	٢٠٨
	فصل في الأجوبة عنها	٢٠٨
	فصل [فيما إذا سُمع من الراوي أن «رسول الله قال كذا» فقال «إن النبيّ قال كذا»، أو على العكس، جاز، لأنّ الاسمين لمستى واحد]	٢١٠
	فصل [في أنه إذا وجد المحدث سماع الراوي في كتاب ولم يذكر أنه سمعه جاز روايته]	٢١٠
	فصل في شبهة المخالف	٢١٠
	فصل في الأجوبة	٢١١
	فصل في الحديث [إذا قُرئ على المحدث]	٢١١
	فصل في أدلة من أجاز ذلك	٢١٢
	فصل في شُبّه من منع ذلك	٢١٢
	فصل في الأجوبة عن شُبُههم	٢١٢
	فصل [في القراءة على الشيخ وهو ساكت]	٢١٣
	فصل [في المحدث إن قال: «أبأننا»]	٢١٣
	فصل [في المحدث إن قال «أجزت لك هذا الحديث» أو «ما صحّ عندك من حديثي»]	٢١٤

- ٢١٤ فصل [في المحدث إذا ناول المحدث عنه كتابًا فيه حديث هو سماعه]
فصل في حجتنا على جواز الرواية بالإجازة والمناولة والمكاتبة
على الوجه الذي ذكرنا
- ٢١٥ فصل في شبه المخالف
- ٢١٦ فصل [في الأجوبة]
- ٢١٧ فصل فيمن قال «حدثني» و«أخبرني» فلان عن فلان
فصل [في الصحابي إذا روى عن الصحابي خبرًا عن النبي - صلى الله عليه -
لزمه العمل به]
- ٢١٧ فصل في دلائلنا
- ٢١٨ فصل في شبهة المخالف بأن لهم طريقًا إلى معرفة الحكم بالقطع واليقين
- ٢١٨ فصل فيمن يقع عليه اسم «الصحابي»
- ٢١٩ فصل في دلائلنا
- ٢٢١ فصل يجمع شبههم [والأجوبة عنها]
- ٢٢١ فصل [في أن من عاصر النبي - عليه السلام - إذا قال «أنا صحابي» قبل منه
كما لو قال غيره «هذا صحابي»]
- ٢٢٢ فصل [في الصحابي أو التابعي إذا قال «كانوا يفعلون كذا» حُمل على الجماعة
دون واحد منهم]
- ٢٢٢ فصل في شبهة بعض من خالف في ذلك [والجواب عنها]
- ٢٢٣ فصل [في الصحابي إذا قال «قال رسول الله كذا وكذا» حُكم بأنه سمع ذلك
من رسول الله - صلى الله عليه -]
- ٢٢٣ فصل في الدلالة على ما ذهبنا إليه
- ٢٢٣ فصل في شبهتهم [والجواب عنها]
- ٢٢٣ فصل [في جماعة من الثقات إذا رَوَوْا حديثًا وانفرد أحدهم بزيادة لا تخالف
المزيد عليه كان المسند والرافع والراوي للزيادة مقدمًا
والأخذ بها لازمًا]
- ٢٢٤ فصل في دلائلنا على الرواية الأولى
- ٢٢٤ فصل في الأسئلة لهم على أدلتنا
- ٢٢٥

- ٢٢٦ فصل في الأجوبة عن الأسئلة
- ٢٢٦ فصل في جمع شُبّههم
- ٢٢٧ فصل في الأجوبة عن شُبّههم
- ٢٢٨ فصل [في الرجل إذا سمع خبراً فأراد أن يروي بعضه ويترك بعضه ففيه تفصيل]
- ٢٣٠ فصل في تراجع الألفاظ إذا تقابلت ولم يمكن الجمع
- ٢٣٠ فصل في جمع أدلتنا
- ٢٣١ فصل في شُبّهات المخالف
- ٢٣٢ فصل في أجوبتنا عن شُبّههم
- ٢٣٣ فصل في التراجع بكون أحد الراويين أتقن
- ٢٣٣ فصل [في الراويين إن كان أحدهما مباشراً لِمَا رواه]
- ٢٣٣ فصل [في الراويين إن كان أحدهما صاحب القصة فإنه تُقدّم روايته]
- ٢٣٤ فصل [في الراويين إن كان أحدهما موضعه أقرب إلى النبي - صلى الله عليه -]
- ٢٣٤ فصل [في الراويين إن كان أحدهما من كبار الصحابة والآخر من صغارهم]
- ٢٣٤ فصل [في أحدهما إن كان سمع من غير حجاب والآخر سمع من وراء حجاب]
- ٢٣٤ فصل [في أحدهما إن كان يروي عن كتاب والآخر عن غير كتاب]
- ٢٣٥ فصل [في أحدي الراويين إن كانت مضطربة الألفاظ والأخرى غير مضطربة]
- ٢٣٥ فصل [في رواية أحدهما إن كانت قد اختلفت والأخرى ما اختلفت]
- ٢٣٥ فصل [إن كان أحدهما مستنداً والآخر مرسلًا]
- ٢٣٦ فصل [في أحد الراويين إن كان ممّن تقدّم إسلامه والآخر ممّن تأخّر إسلامه]
- فصل في الترجيح في متن الحديث [وذلك من وجوه أحدها أن يكون أحد
- الحديثين قد جمع بين النطق ودليله]
- ٢٣٦ فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما قولاً والآخر فعلاً]
- ٢٣٧ فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما قولاً وفعلاً والآخر قولاً]
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما لم يدخله التخصيص
- والآخر دخله التخصيص]
- ٢٣٧ فصل [في وجه آخر وهو أن يكون قد قُضي بأحدهما على الآخر في موضع
- واختلفا في غيره]
- ٢٣٧

- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما مطلقاً والآخر وارداً على سبب] ٢٣٧
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما قصد به بيان الحكم المختلف فيه] ٢٣٨
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحد المعنيين أظهر في الاستعمال] ٢٣٨
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحد التأويلين موافقاً لفظه من غير إضمار] ٢٣٨
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما يوجب تخطئة النبي في الباطن والآخر يتضمن إصابته في الظاهر وتخطئته في الباطن] ٢٣٨
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما إثباتاً والآخر نفياً] ٢٣٩
- صل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما زائداً] ٢٣٩
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما متأخراً والآخر متقدماً] ٢٣٩
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما يوجب احتياطاً للفرض وثبوتة الذمة والآخر يوجب نفي الاحتياط] ٢٣٩
- فصل [في وجه آخر وهو أن يكون أحدهما حافظاً والآخر مبيحاً] ٢٤٠
- فصل في شبهة المخالف ٢٤٠
- فصل في الأجوبة عن شبهاته ٢٤١
- فصل [في الخبرين إن تعارضوا في الحد فإنه لا يُقدّم المستقط للحد بل الموجب له] ٢٤٢
- فصل [في تعلّق المخالف في ذلك بقول النبي - صلى الله عليه -] ٢٤٢
- فصل [في الخبرين إن كان أحدهما يثبت نقضاً لصحابي والآخر لا يثبت نقضاً فنفي النقص مقدّم] ٢٤٣
- فصل [إن كان مع أحدهما قرينة تدلّ على الحكم فإنه يترجّح بها مثاله] ٢٤٣
- فصل [إن كان أحدهما يجمع بين الحكمين والآخر يسقط أحدهما فالجامع يُقدّم] ٢٤٣
- فصول التراجع التي لا تعود إلى الإسناد والتمن لكن تعود إلى غيرها ٢٤٤
- فصل [في ذلك وهو أن يكون أحد الخبرين موافقاً لظاهر القرآن أو السنة فيقدّم] ٢٤٤
- فصل [إن كان مع أحدهما ظاهر القرآن ومع أحدهما ظاهر سنة أخرى] ٢٤٤

- ٢٤٥ فصل [إن كانت ألفاظ أحد الخبرين مختلفة والآخر ألفاظه غير مختلفة]
- ٢٤٥ فصل [إن كان أحدهما موافقًا للقياس والآخر يخالف القياس]
- ٢٤٥ فصل [إن كان مع أحدهما حديث مرسل]
- ٢٤٥ فصل [إن كان أحدهما عميل به الأئمة الأربعة]
- ٢٤٦ فصل [في أنه لا يرجح أحد الخبرين بعمل أهل المدينة ولا بعمل أهل الكوفة]
- ٢٤٦ فصل [في الدلالة على ذلك]
- ٢٤٧ فصل [إن اقترن بأحد الخبرين تفسير الراوي بفعله أو قوله]

فصول الإجماع

- ٢٤٨ فصل [في أن الإجماع حجة مقطوع بها]
- ٢٤٨ فصل في أدلتنا السمعية
- ٢٤٩ فصل يجمع الأسئلة لهم على أدلتنا
- ٢٥٠ فصل في الأجوبة عن الأسئلة على أدلتنا السمعية
- ٢٥٢ فصل في الدلالة على مذهبنا من غير السمع
- ٢٥٧ فصل فيما وجهوه من الاعتراض عليه
- ٢٥٧ فصل في الأجوبة عن الأسئلة
- ٢٥٨ فصل في جمع شبههم
- ٢٥٩ فصل يجمع الأجوبة عن شبههم
- ٢٦١ فصل [في أن الإجماع لا يختص الذي علقنا عليه العصمة في الحجة بأصحاب النبي - صلى الله عليه - بل إجماع أهل كل عصر حجة]
- ٢٦٣ فصل في الأدلة على الرواية الأولى
- ٢٦٣ فصل في شبه المخالف
- ٢٦٤ فصل في الأجوبة عن شبه المخالف
- ٢٦٥ فصل [في أنه إذا خالف الواحد والاثنان حكمًا اتفق عليه الجماعة لم يُعَد ذلك إجماعًا في أصح الروايتين]
- ٢٦٦ فصل يجمع أدلتنا للرواية الأولى فإنه لا ينعقد الإجماع مع خلافهما
- ٢٦٦ فصل يجمع شبه المخالف والرواية لنا
- ٢٦٨

- ٢٦٩ فصل في جمع الأجوبة عن شبههم
- ٢٧٠ فصل [في أن اقراض العصر معتبر لصحة الإجماع واستقراره]
- ٢٧١ فصل في جمع أدلتنا
- ٢٧٢ فصل في الأسئلة على أدلتنا
- ٢٧٣ فصل في الأجوبة عن أسئلتهم
- ٢٧٥ فصل في شبههم
- ٢٧٦ فصل في الأجوبة عن شبههم
- فصل [في أنه إذا اختلفت الصحابة على قولين ثم أجمع التابعون على أحد قولي الصحابة لم يرتفع الخلاف وساغ لكل مجتهد الذهاب إلى القول الآخر]
- ٢٧٨ فصل في أدلتنا
- ٢٧٩ فصل في جمع الأسئلة على أدلتنا
- ٢٨٠ فصل في الأجوبة على أسئلتهم
- ٢٨١ فصل في شبه المخالفين
- ٢٨٢ فصل في أجوبتنا عن شبههم
- فصل [في أنه إذا اختلفت الصحابة على قولين لم يجز لمن بعدهم إحداث قول ثالث]
- ٢٨٤ فصل في أدلتنا
- ٢٨٤ فصل في شبه المخالف
- ٢٨٥ فصل في الأجوبة عن شبههم
- ٢٨٦ فصل [في جواز انعقاد الإجماع عن القياس]
- ٢٨٦ فصل في دلالتنا
- ٢٨٧ فصل في الأسئلة على أدلتنا
- ٢٨٧ فصل في الأجوبة [عن أسئلتهم]
- ٢٨٨ فصل في شبههم
- ٢٨٩ فصل في الأجوبة عن شبههم
- ٢٩٢ فصل [في أنه لا اعتبار بقول العامة في الإجماع ولا اعتداد بخلافهم]

٢٩٢	فصل في أدلتنا
٢٩٣	فصل في شُبّههم
٢٩٤	فصل في أجوبتنا عن شُبّههم
	فصل [في أنّه لا يُعتدّ بخلاف علماء الأصول وهم المتكلّمون ولا أصحاب
	الحديث والنحو واللغة والحساب والهندسة ما لم يكونوا من أهل العلم
٢٩٤	بأصول الفقه وفروعه]
٢٩٥	فصل في أدلتنا
٢٩٦	فصل في شُبّههم
٢٩٦	فصل في الأجوبة عن شُبّههم
٢٩٧	فصل [في أنّ إجماع أهل المدينة ليس بحجّة بل هم وغيرهم سواء]
٢٩٧	فصل في أدلتنا
٢٩٨	فصل في شُبّههم
٢٩٩	فصل في الأجوبة عن شُبّههم
٣٠٠	فصل [في أنّه لا يكفي في انعقاد الإجماع اتفاق أهل البيت مع خلاف غيرهم]
٣٠٠	فصل في أدلتنا
٣٠١	فصل في الشّبّه التي تعلّقوا بها
٣٠١	فصل في الأجوبة عن شُبّههم
	فصل في التابعيّ [إذا أدرك عصر الصحابة وهو من أهل الاجتهاد فيه روايتان
	إحداهما لا يُعتدّ بخلافه نصرها شيخنا في العُدّة والثانية يُعتدّ بخلافه
٣٠٣	وهي الأصحّ عندي]
٣٠٤	فصل في أدلتنا على نصره الثانية
٣٠٥	فصل في أسئلة المخالف
٣٠٦	فصل في الأجوبة عن الأسئلة
٣٠٦	فصل في شُبّههم - أعني مَنْ نصر الرواية الأخرى
٣٠٧	فصل في الأجوبة عن شُبّههم
	فصل [في أنّه إذا قال بعض الصحابة قولاً فظهر للباقيين وسكتوا عن مخالفته
٣٠٧	والإنكار عليه كان إجماعاً]

- فصل في أدلتنا ٣٠٨
- فصل في سؤالهم ٣١٠
- فصل في الجواب عما وجهوه من سؤالهم ٣١٠
- فصل في شبهتهم ٣١١
- فصل في الجواب عما ذكروه ٣١١
- فصل [في أنه لا فرق بين أن يكون القول قنًا أو حكمًا] ٣١٢
- فصل في حجتنا ٣١٢
- فصل في شبهة المخالف [والجواب عنها] ٣١٣
- فصل [في اختلاف الرواية عن صاحبنا في قول الصحابي في مسائل الاجتهاد والحوادث هل هو حجة على روايتين أصحهما عندي ليس بحجة والقياس مقدم عليه] ٣١٣
- فصل في أدلتنا ٣١٤
- فصل في شبهتهم ٣١٥
- فصل في الأجوبة عن شبهتهم ٣١٦
- فصل [في أنه إذا قال الصحابي قولًا يخالف القياس فإنه لا يكون ذلك توقيفًا] ٣١٧
- فصل في الدلائل على أنه لا يكون توقيفًا ٣١٨
- فصل في شبهة المخالفين [والجواب عنها] ٣١٩
- فصل [في أنه لا يُعد اتفاق الخلفاء الأربعة إجماعًا بحيث يمنع الاعتداد بخلاف غيرهم لهم من الصحابة في إحدى الروايتين عن أحمد] ٣٢٠
- فصل في الدلالة على الرواية الأولى ٣٢٠
- فصل في شبهة المخالف [والجواب عنها] ٣٢١
- فصل [في أنه لا يختلف ظاهر قول صاحبنا أن الواحد من الخلفاء يسوغ خلافه ولا يمنع بقية الصحابة من خلافه] ٣٢١
- فصل في الدلالة على المذهب الأول ٣٢٢
- فصل [في شبهة المخالف والجواب عنها] ٣٢٢
- فصل [في أنه إذا عقد بعض الأئمة الأربعة عقدًا لم يجز لمن بعده من الخلفاء نقضه ولا فسخه] ٣٢٣

	فصل [في إَنَّهُ إِذَا اختلف أصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه ورضي عنهم - على مذهبين ولم ينكر بعضهم على بعض قوله لم يجز لمن بعدهم من المجتهدين الأخذ بأحد المذهبين من غير دليل]	٣٢٤
	فصل في دلائلنا	٣٢٥
	فصل في شُبَّههم	٣٢٥
	فصل في الأجوبة عنها	٣٢٦
	فصل [في جواز ترك ما ثبت وجوبه بالإجماع إذا تغيرت حاله]	٣٢٦
	فصل في أدلتنا	٣٢٦
	فصل في شُبَّههم	٣٢٧
	فصل في الجواب عنها	٣٢٧
	فصل [في جواز إثبات الإجماع بخبر الواحد]	٣٢٧
	فصل [في حادثة جرت بحضرة النبي - صَلَّى الله عليه - سكت عن الحكم فيها يجوز أن نحكم في نظيرها باجتهادنا]	٣٢٨
	فصول التقليد	٣٣١
	فصل [في أَنَّ حَدَّ التقليد الرجوع إلى قول الغير بغير حجة]	٣٣١
	فصل [في أَنَّ مسائل الأصول المتعلقة بالاعتقاد في الله لا يجوز التقليد فيها]	٣٣١
	فصل في أدلتنا	٣٣٢
	فصل في شُبَّههم	٣٣٢
	فصل في الأجوبة عنها	٣٣٢
	فصل [في أَنَّهُ إِذَا استفتى العامي عالمًا في حكم حادثة فأفتاه ثم حدث مثلها وجب عليه أن يحدث لها اجتهادًا ثانيًا ولا يفتي بما أفتى أولًا فيكون مقلدًا لنفسه]	٣٣٥
	فصل [في أَنَّهُ لا يجوز للعالم تقليد عالم سواء كان مثله أو أفضل منه وسواء كان الوقت يضيق عن الاجتهاد أو يتسع حاكمًا كان أو لم يكن حاكمًا]	٣٣٦
	فصل في أدلتنا	٣٣٦

- ٣٣٦ فصل في الأسئلة
- ٣٣٧ فصل في الأجوبة عن الأسئلة
- ٣٣٨ فصل في شُبُهات من لم يَفْضَلْ بل أطلق الجواز
- ٣٣٩ فصل في شُبُهات أصحاب أبي حنيفة
- ٣٣٩ فصل في الأجوبة عن شُبُهاتهم
- ٣٤١ فصل [آخر في شُبُهات أصحاب أبي حنيفة والأجوبة عنها]
- ٣٤٢ [فصل في أنه لا يجوز التقليد للعالم وإن ضاق الوقت]
- ٣٤٢ فصل في أدلتنا
- ٣٤٣ فصل في شُبُههم
- ٣٤٣ فصل في الأجوبة عنها
- فصل [في أنه لا يتخير العامي بين المفتين في جواز التقليد بل يلزمه الاجتهاد
- ٣٤٤ في أعيان المفتين الأدين والأروع ومن يشار إليه بأنه الأعلم]
- ٣٤٤ فصل في أدلتنا
- ٣٤٥ فصل في شُبُههم
- ٣٤٥ فصل في الأجوبة عنها
- ٣٤٦ فصل في الأفعال والأقوال قبل ورود الشرع ما حكمها
- ٣٤٨ فصل في الدلائل على نفي القول بالإباحة والحظر
- ٣٥١ فصل فيما وجهوه على ما ذكرنا وما سنع لنا من الاعتراض
- ٣٥٣ فصل [في التحسين والتفحيح لبعض المحققين في الأصول]
- ٣٥٤ فصول المسائل النظرية في الكلام في القياس
- فصل [في أن القياس والاستدلال المستنبطين بالعقول طريق لإثبات الأحكام
- ٣٥٤ العقلية]
- ٣٥٤ فصل في الدلائل على إثبات النظر طريقاً وإثبات القول بالتقليد في المعقولات
- ٣٥٦ فصل في شُبُههم
- ٣٥٧ فصل في الأجوبة عن هذه الطرق
- ٣٥٩ فصل في شُبُههم من الاستدلال بغير النقل والسمع

- ٣٥٩ فصل في الأجوبة عن شبههم
- ٣٦٢ فصل [في جواز التعبد بالقياس في الشرعيات عقلاً وشرعاً]
- ٣٦٣ فصل في دلائلنا
- ٣٦٥ فصل في شبههم [والأجوبة عنها]
- فصل في الكلام على من أحال التعبد به لأجل أنه يوجب على المكلفين الأحكام المتضادة
- ٣٨٣ فصل في القول في محيل التعبد به لأجل استحالة تعبد به بالحكم بغالب الظن مع القدرة على النص وما يوصل إلى العلم
- ٣٨٤ فصل مفرد لبيان ورود السمع بذلك بعد فراغنا من بيان أنه طريق
- ٣٨٥ فصل فيما جاء في استعمال القياس عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفزعهم إليه عند اختلافهم في الحوادث التي عرضت في عصرهم فيما لم يرد فيه سمع إذ لو كان سمع لما وقع الاختلاف بينهم
- ٣٨٧ فصل في اعتراضاتهم على ذلك
- ٣٩٣ فصل في الأجوبة عما تعلقوا به من شبههم
- ٣٩٥ فصل [في أنه إذا ورد النص على حكم شرعي معللاً وجب الحكم في غير المنصوص عليه إذا وجدت فيه العلة المذكورة في النص سواء ورد النص بذلك قبل ثبوت حكم القياس أو بعد ثبوته]
- ٣٩٧ فصل في أدلتنا
- ٣٩٨ فصل في شبههم
- ٤٠٠ فصل في جمع الأجوبة عن شبههم
- ٤٠١ فصل [في جواز إثبات الحدود والكفارات بالقياس]
- ٤٠٢ فصل في أدلتنا
- ٤٠٢ فصل في شبههم
- ٤٠٤ فصل في الأجوبة عن شبهاتهم
- ٤٠٥ فصل [في جواز القياس على ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس وهو الذي يسميه أصحاب أبي حنيفة «موضع الاستحسان» خلافاً لهم]
- ٤٠٥ فصل في دلائلنا
- ٤٠٦

- ٤٠٦ فصل في شبهة المخالف [والجواب عنها]
فصل [في أنه إذا ثبت الحكم في فرع بالقياس على أصل جاز أن يجعل هذا
الفرع أصلاً لفرع آخر يقاس عليه بعلّة أخرى]
٤٠٧ فصل في احتجاج المخالف [والأجوبة عنه]
٤٠٧

٤٠٨ فصول الاجتهاد

- فصل [في أن الحق في أصول الديانات في واحد من قول المجتهدين
وما عداه باطل]
٤٠٨ فصل في أدلتنا على صحّة ما ذهبنا إليه وإبطال مذهب العنبري
٤٠٨ فصل في الأسئلة وهي شبههم
٤٠٩ فصل في الأجوبة لنا عمّا ذكره
٤١٠ فصل [في أن الحق من قول المجتهدين في الفروع في واحد أيضاً]
٤١١ فصل في ذكر الدلائل على أن الحق في واحد من جهة الكتاب
والسنة
٤١٣ فصل في أسئلتهم على الآية
٤١٣ فصل في الأجوبة على الأسئلة
٤١٤ فصل في أدلتنا
٤١٥ فصل فيما ورد في ذلك من قضايا الصحابة وأقوالهم الدالة على أن الحق
في واحد [من قول المجتهدين]
٤١٦ فصل في أدلتنا النظرية
٤١٩ فصل في جمع شبههم في المسألة [والأجوبة عنها]
٤٢٥ فصل [في أن القول بتكافؤ الأدلة قول فاسد ومذهب باطل]
٤٣٢ فصل [في أنه إذا ثبت أن الحق في واحد وأن الأدلة لا تنكافأ
فإن ما يؤدي إليه اجتهاد المجتهد بأدلة الحكم غير مقطوع به
وإنما هو مظنون]
٤٣٣ فصل [في جواز التعبد بالاجتهاد في عصر النبي - صلى الله عليه -
لمن كان غائباً عنه وبمحضر منه - صلى الله عليه -]
٤٣٤

- ٤٣٤ فصل في الأدلة على جوازه في عصره مع الغيبة وبمحضر منه
- ٤٣٥ فصل في جمع شبهاتهم [والأجوبة عنها]
- فصل [في أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يجتهد في الحوادث ويحكم فيها باجتهاده وكذلك سائر الأنبياء - صلوات الله عليهم]
- ٤٣٧ فصل بجمع أدلتنا
- ٤٣٧ فصل في الأسئلة على الآيات
- ٤٣٨ فصل في الأجوبة عن الأسئلة
- ٤٣٩ فصل في أدلتنا من جهة المعقول والمعاني
- ٤٤٠ فصل في جمع الأسئلة لهم على الأدلة المعنوية
- ٤٤١ فصل في الأجوبة عن أسئلتهم
- ٤٤٣ فصل في جمع شبههم [والأجوبة عنها]
- فصل [في جواز ورود الإذن من الله - سبحانه - لنبيه - صلى الله عليه - في الحكم بما أراد وشاء بأن يجعل له تأييداً وعصمة في موافقة الصواب وتجنب الخطأ بناء على جواز الاجتهاد فيما يتعلق بالشرع]
- ٤٤٥ فصل في أدلتنا على جواز ذلك
- ٤٤٦ فصل في جمع شبههم
- ٤٤٧ فصل في جمع الأجوبة على شبههم
- ٤٤٨ فصل [في جواز تقليد العامي للعالم فيما يسوغ فيه الاجتهاد وما لا يسوغ ف يرجع إلى قوله في الفعل والترك]
- ٤٥٠ فصل في أدلتنا
- ٤٥٠ فصل في جمع شبههم
- ٤٥١ فصل في الأجوبة عن شبههم
- ٤٥١ فصل [في أنه لا يجوز للعامي تقليد من شاء من العلماء بل يجب عليه أن يتخير الأعلام والأورع تحريراً لدينه بحسب جهده]
- ٤٥٢ فصل في الدلالة على ذلك
- ٤٥٢ فصل في شبههم
- ٤٥٣ فصل في الأجوبة

- فصل [في أنه لا يجوز خلق عصر من الأعصار من مجتهد يجوز للعامة تقليده
ويجوز أن يؤلى القضاء] ٤٥٣
- فصل في أدلتنا ٤٥٣
- فصل في شبههم ٤٥٤
- فصل في الأجوبة ٤٥٥
- فصل [فيمن إذا تورط في معصية لا يمكنه الخروج منها إلا إقلاعا بالقلب دون
تركها صورة فهل يكون بتحريكه فيها آثما وهل يحصل له زوال المأثم بالتوبة] ٤٥٧
- فصل في أدلتنا ٤٥٧
- فصل في متعلقاتهم وشبههم في ذلك [والأجوبة عنها] ٤٦٣
- فصل [في أن شكر المنعم لا يجب بالعقل بل لا يجب إلا بالسمع] ٤٦٥
- فصل في الدلائل على ذلك ٤٦٥
- فصل في شبههم [والأجوبة عنها] ٤٦٦
- فصل [في جواز ورود العموم إلى بعض المكلفين وترد دلالة التخصيص
السمعية فيطوى عنهم] ٤٧٠
- فصل في الدلائل على ذلك ٤٧٠
- فصل في شبههم ٤٧١
- فصل في الأجوبة عما ذكره ٤٧١
- فصل [في جواز النسخ في السماء إذا كان هناك مكلف] ٤٧٢
- فصل في الدلائل عليه ٤٧٣
- فصل في شبهتهم [والجواب عنها] ٤٧٣
- فصل [في اختلاف القائلين بجواز الاجتهاد لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -
في الحوادث في تطرق الخطأ عليه في اجتهاده] ٤٧٤
- فصل في الدلائل على ذلك ٤٧٤
- فصل في شبههم [والأجوبة عنها] ٤٧٥
- فصل في صفة المفتي ٤٧٦
- فصل في الدلائل ٤٧٨
- فصل في صفة من يجوز له التقليد ٤٧٨

- فصل في خصال يُستحب أن تُعتبر في المفتي ذكرها صاحبنا أحمد
 ٤٧٩ رضي الله عنه
 ٤٨٠ فصل في تفسير ذلك وبيان فوائد هذه الخصال
 فصل [في أنه لا يقف الاستفتاء والتقليد على إمام معصوم بل مَنْ ظهر علمه
 وعدالته وبلوغه حدّه كان تقليده جائزاً] ٤٨٢
 ٤٨٢ فصل في الدلائل على ذلك
 فصل [في أنه لا يجوز للعامة أن يستفتي في الأحكام من شاء بل يجب أن
 يبحث عن حال من يريد سؤاله وتقليده] ٤٨٣
 ٤٨٣ فصل في أدلتنا
 ٤٨٣ فصل في شبه المخالف [والأجوبة عنها]
 فصل [في أنه إن لم يكن في المصّر إلا عالم واحد رجع إلى قوله
 وتسقط عنه كلفة الاجتهاد في طلب الأعلّم والأورع] ٤٨٤
 فصل في الفرق بين النسخ والتخصيص من طريق الأحكام والجمع بينهما
 في الحقيقة ٤٨٤
 فصل [في تصريح المؤلف ابن عقيل أنه إنما سلك في كتاب الخلاف هذا
 تفصيل المذاهب ثم الأدلة ثم الأسئلة ثم الأجوبة عنها ثم الشبهات
 ثم الأجوبة عنها تعليماً لطريقة النظر للمبتدئين ثم أضاف ابن عقيل
 هذه الزوائد على كتاب الخلاف كما يلي:] ٤٨٥

مسائل تتبّعها ممّا كنتُ أغفلتها وفصول لقطتها من الكتب والمجالس

- من غرائب المسائل والفصول ٤٨٦
 [فصل في اختلاف الناس في جواز تأييد التكليف إلى غير غاية] ٤٨٦
 فصل في الدلالة على جواز ذلك ٤٨٦
 فصل في شبههم [والأجوبة عنها] ٤٨٧
 فصل [فيما إذا صحّ أن يكون الناظر في نظره مطيعاً] ٤٨٨
 فصل في أخبار الآحاد [إذا جاءت بما ظاهره التشبيه] ٤٨٨
 فصل [في الدلالة على وجوب قبولها] ٤٨٩

- ٤٩٢ فصل في شُبّههم
- ٤٩٣ فصل في الأجوبة عن ذلك
- ٤٩٤ فصل [في التنبيه إذا نُسخ لم يُنسخ ما تَبّه عليه]
- ٤٩٥ فصل [في أن التنبيه معقول ومعنى وقياس]
- فصل [في اختلاف الناس في العلة التي لأجلها لم يحصل لنا العلم الضروري
بصحة قول الأعداد الذين بأخبارهم يحصل التواتر وحصل بخبرهم عن درك
الحواس العلم الضروري]
- ٤٩٥ فصل [في الإجماع هل يثبت بخبر الواحد]
- ٤٩٦ فصل من الزوائد [في جواز ورود حروف مقطعة من الله - سبحانه - لا يُعقل
لها معنى وتكون رمزاً]
- ٤٩٨ فصل [في الدلالة على جوازه]
- ٤٩٨ فصل في شبهة المخالف
- ٤٩٩ فصل في الجواب
- ٥٠٠ فصل [في جواز نسخ القياس في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم]
- فصل [في القياس الشرعي هل الأصل فيه النصّ أو حكم النصّ وإلى أيّهما
يقع الاستناد]
- ٥٠١ فصل [في الدلالة على ذلك]
- ٥٠١ فصل [في جواز الشرع وإمكانه أن ينصّ على كلّ الأحكام التي لله - سبحانه -
في الحوادث حتّى لا يبقى لمجتهد في ذلك قول وتعتلّ آراء المجتهدين
في الحوادث والدلالة على ذلك]
- ٥٠٢ فصل في شبهة المخالف
- ٥٠٢ فصل في جوابنا عن الشبهة
- ٥٠٣ فصل في تعلق الحكم الشرعي بعلتين وأكثر
- ٥٠٣ فصل في شبهة المخالف
- ٥٠٤ فصل في الجواب
- ٥٠٥ فصل في الاستدلال هل هو قياس أم ليس بقياس
- ٥٠٦ فصل في الدلالة على مذهبنا

- ٥٠٧ فصل [في أنه لا يجوز للعامي أن يقلد في التوحيد والنبوات]
- ٥٠٧ فصل في الدلالة على المنع من ذلك
- ٥٠٨ فصل في شبهة من خالف في ذلك
- ٥٠٨ فصل في الجواب عن شبهتهم
- [آخر كتاب الخلاف مع الزوائد، وبه تم كتاب الواضح في أصول الفقه،
المشتمل على أربعة كُتب في المذهب والجدلين والخلاف،
لأبي الوفاء بن عقيل - رحمه الله - والله الحمد]
- ٥١١

فصول أفعال النبي - صَلَّى الله عليه وسلم

فصل في أفعال النبي - صَلَّى الله عليه وسلم

- وهي على ضرب. فما فعله على غير وجه التعبد، كالأكل والشرب والنوم، وما
شاكل ذلك، فهو دالّ على الإباحة له ولأُمَّته؛ فيكون مباحاً لأُمَّته فعل ذلك، إلّا أن
يرد دليل تخصيص يخصّه به.
- وما فعله على وجه التعبد، فإنّ فعله بياناً لمُجمل، أو امتثالاً لأمر، نظرت؛ فما
كان من أمر الوجوب، وبيان المجمل الواجب، كان ذلك الفعل واجباً عليه وعلى
أُمَّته جميعاً؛ وما كان أمر نذب، كان ندباً له ولأُمَّته.
- ١٩٤ ظ | وإن كان الفعل ابتداء، فعلى روايتين.
- إحداهما أنّه دالّ على الوجوب في حقّه وحقّ أُمَّته، إلى أن تقوم دلالة على
تخصيصه به؛ وبهذه الرواية قال أصحاب مالك.
- والثانية أنّه يقتضي النذب في حقّه وحقّ أُمَّته، وجميعاً منصوص عليهما؛ وهذا
اختيار أبي الحسن التميمي.
- إلّا أن تقوم دلالة على الوجوب على أُمَّته، ومشاركتهم له في ذلك؛ وبهذه
الرواية قال أصحاب أبي حنيفة، فيما حكاه أبو سُفيان الشَّرْحُسيّ عنهم.
- ١٥ وذهبت المعتزلة والأشعرية إلى أنّ ذلك على الوقف؛ ولا يُحمّل على الوجوب،
أو النذب، إلّا بدليل.
- واختلف أصحاب الشافعيّ على مذاهب ثلاثة. أحدها أنّه على الوجوب؛ والثاني
١٨ أنّه على النذب؛ والثالث، على الوقف.

٤ دالّ: ذاك. ٦ بياناً: مهمل. ١٠ إحداهما: أحدهما. ١٢ وجميعاً: مهمل. || وهذا: وهذه.

١٨ مذاهب: مذاهب. حرف الألف مزيد.

فصل في جمع أدلتنا على الرواية الأولى وأن أفعاله على الوجوب ومشاركة أتمته له في ذلك

٣ فمنها سمعي؛ وهي الآي الدالة على أتباعه والتأسي به - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - من ذلك قوله - تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا﴾، وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾. وهذا زجر في طيه أمر؛ لأنه يعطي: إنما يتأسي به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ ومن لم يتأس به. فلا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر. والأمر المطلق يدل على الوجوب بما قدمنا.

فإن قيل: الاتباع المأمور به هو مشروط بأن يعلم المكلف على أي وجه فعله، ليصح الاتباع له. وأعمال القرب والعبادات ليست صوراً؛ بل المعول فيها على ١٩٥ المقاصد والنيات. فإذا كان النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يصلي، ونحن لا نعلم هل يتنفل، أو يفترض؛ أو وجدناه يتصدق، فلم نعلم أيكفر عن حث، أو يزكي عن نصاب؛ أو وجدناه جالساً في المسجد، فلم نعلم أمتعكف هو، أو جالس لشأن له يخصه؛ لم نكن فعلنا كما فعل، لأننا إن فعلنا ذلك صورة مع عدم النية، والقصد السعي للفعل بنفل أو فرض، لم نكن متعبدين حسب تعبدده. ولا عالين بحصول شرط أتباعه. فلا يكشف ذلك ويبيته إلا قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - وإعلامه. كما نحر بدنة، يوم عمرة القضية، اتباعاً لأمر الله، حيث أمره أن ينحرها، حيث حصر، وحيث بلغ، لما كان الهدي معكوفاً أن يبلغ مَحْلَةً. ومثل قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَحْصِي»؛ وقوله للسائل عن الصلاة: «صَلِّ مَعَنَا»؛ وقوله: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

٢١ فيقال: إن الاتباع في الصورة كافٍ بنية المتابعة. فإذا اعتقد المكلف بالصلاة اتباع النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - واعتقد وجوب أتباعه فيها، كفى إلى أن تقوم دلالة على بيان اعتقاد شيء آخر. فإن بان أنه كان يتنفل، كنا متنفلين؛ وإن كان واجباً، فقد أخذنا بالنية القصوى، وهي نية الإيجاب؛ وإن كان أمراً يخصه، أشعرنا. كما

٣ الدالة: حرف الألف مزيد. ٥ مية: ملى. ٦ ولا: حرف العطف مزيد. ١١ يتنفل: سفل. ١٢ يفترض: يفترض. ١٣ لم نكن فعلنا: لم يكن فعلنا. ١٤ عدم: العدم. ١٥ للفعل: السابق (للبنية) مشطوب. ١٦ بدنة: بدنه. مزيد. ٢٣ أشعرنا: اسعرنا.

- ١٩٥ ظ رُوي عن علي بن أبي طالب - عليه السلام - أنه قال في إحرامه: «إِهْلَالُ كِبَاهِلِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». فَأُبَيِّمُ الْإِهْلَالَ مَبَادِرًا بِالْإِقْتِدَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ، وَأَوْقِفُ كَيْفِيَّةَ النَّسْكِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَمَا أَنَا نَفْعِلُ الْعِبَادَةَ وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ نَسْخَهَا عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ، فَإِذَا بَانَ نَسْخُهَا، أَوْ نَسْخُ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا، لَمْ يَضُرَّنَا ذَلِكَ. وَالصَّحَابَةُ عَقَلَتْ ذَلِكَ؛ فَخَلَعَتْ نَعَالَهَا حَيْثُ خَلَعَ نَعْلَهُ، إِلَى أَنْ كَشَفَ عَنْ عِلَّةِ خَلْعِهِ. فَأَصَابُوا فِي أَصْلِ الْإِتْبَاعِ؛ إِذْ لَمْ يَنْكَرْهُ عَلَيْهِمْ، بَلْ سَأَلَهُمْ، ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُمْ عِلَّةَ انْتِفَادِهِمْ عَنْهَا. وَكَذَلِكَ لَمَّا أَمَرَهُمْ بِنَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعَمْرَةِ، قَالُوا لَهُ: «مَا بِالْكَأَمْرِتِنَا بِالنَّسْخِ وَلَمْ تَنْسَخْ؟»، فَلَمْ يَجِبْهُمْ بِ«إِنِّي مُتَسَيِّرٌ عَنْكُمْ وَلَا دَاخِلٌ مَعَكُمْ». بَلْ حُكِمِي بِخُصْمِي، وَنُشْكِي عَلَى وَجْهِ لَا يُلْزِمُنِي أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ نُسْكِكُمْ، وَلِي حُكْمِي وَلَكُمْ حُكْمُكُمْ»؛ بَلْ قَالَ قَوْلًا يُعْطِي عِذْرًا اخْتَصَرَ بِهِ. وَهَذَا بَيَانٌ مِنْهُ - اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُهُمْ، لَوْلَا مَعِيقُ أَعَاقٍ. فَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمَّا سَقَتُ الْهَدْيَ؛ لَكُنِّي سَقَتُ هَدْيِي، وَلَبَدْتُ رَأْسِي؛ فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ». وَقَالُوا لَهُ: «نَهَيْتَنَا عَنِ الْوَصَالِ وَوَصَلْتَ؛ فَقَالَ: «لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ؛ إِنِّي أَظِلُّ عِنْدَ رَبِّي، يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي». وَقَالَ لَأَمَّ سَلَمَةَ، لَمَّا سُئِلَتْ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ. قَالَ لَهَا: «لِمَ لَا تَقُولِي لَهُمْ أَنِّي أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟» وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَتَّبِعًا فِي أَفْعَالِهِ، لَمَّا كَانَ إِعْلَامُهُمْ بِذَلِكَ جَوَابًا عَمَّا سَأَلُوهُ؛ وَإِنَّمَا هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ كَانَ مُسْتَقَرًّا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ مَتَّبَعَةٌ. وَقَالَ لَهَا. لَمَّا سَأَلَتْهُ عَنْ حُكْمِ الشَّعْرِ فِي الْإِغْتِسَالِ: «أَمَّا أَنَا، فَيَكْفِينِي أَنْ أَحْتُوَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ خَيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ». وَلَمَّا أَمَرَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالنَّحْرِ لِلْهَدْيِ الَّذِي خُصَّ عَنْ مَحَلِّهِ، فَتَوَقَّفُوا، | أَشَارَتْ عَلَيْهِ أَمَّ سَلَمَةَ بِأَنْ يَخْرُجَ، فَيَذْبَحَ؛ فَخَرَجَ، فَذَبَحَ هَدْيَهُ، فَاتَّبَعُوهُ فِي ذَلِكَ. وَلَمَّا سَمِعَ بِتَحْرِجِهِمْ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْبَيَانِ بِالْحَاجَةِ، فَرُوي أَنَّهُمْ تَحَرَّجُوا مِنْ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ بِالْحَاجَةِ، قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَوْقَدُوا فَعَلَوْهَا، حَوَّلُوا مَقْعَدَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ». فَجَعَلَ تَحْوِيلَ مَقْعَدَتِهِ مَبَالِغَةً فِي الْبَيَانِ لَهُمْ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حُكْمُهُمْ حُكْمَهُ. لَمَّا كَانَ فِي ذَلِكَ بَيَانٌ لِلْجَوَازِ.

٣ ونحن: حرف العطف مزيد. ٥ يضرنا: مهمل. ٦ عقلت: مغير. ٧ فخلعت: محذوف. كذا. ٩ ونشكي: مهمل. ١٣ نهيتنا: مهمل. ٢٠ بتحرجهم: حرجهم. كذا. ٢١ البيان: السان. ٢٢ تحرجوا: مهمل. ٢٢ مقعدتي: مقعدتي.

- وهذا كله يرجع إلى أنه يُتَّبَع في أفعاله، كما يُتَّبَع في أمره. ومما يعضد هذا، وأنهم لما اختلفوا في الإكسال والإنزال، وقال قوم: «الماء من الماء»، وقال قوم: «إذا التقي الختانان وجب الغسل». أنزل أم لم يُنزل، وكثر خلافتهم في ذلك، أنفذ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - فسألها. فلما أخبرت بأنها كانت تفعله ورسول الله، وأن التقاء الختانتين بمجرد كان يغتسل منه، لم تزد على الإخبار بفعله، فأخذ عمر الناس بذلك. ونهى زيد بن ثابت عن الفتوى في ذلك بغير ما أخبر به عن رسول الله؛ فصار فعله في ذلك كقولهم، بإجماع الصحابة. فهذه الروايات صالحة للدلالة في المسألة؛ لكنني جعلتها جواباً عما ذكره، وكاشفة عما أغفلوه من الآي. وليس لهم أن يقولوا إنها آحاد. وأتينا نتكلم في أصل لا يحتمل خبر الواحد؛ لأن هذه أخبار متلقاة بالقبول، كثرت طرقها، وصح سندها، فهي كالمتواترة. على أنه لا يطلب لأصول الفقه الأدلة القطعية. إذ ليست كأصول الديانات؛ بدليل أنه لا يُنْشَق المخالف فيها، ولا يُكْتَر؛ ومبناها على لغات العرب | المنقولة، والاستدلالات الإقناعية. دون الدلائل القطعية. ١٩٦ظ
- ومنها قوله - تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كُهَا لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾. فلو لم يكن فعله تشريعاً، وواجباً أتباعه، لما كان تزويجه بها مزيلاً عما حرج التزويج بأزواج أَدْعِيَائِنا؛ وهذه آكد آية في هذا المذهب. فكأنه - سبحانه - يقول، فيما يفعله، «فكيف تَفْعَلُهُ، فالمباحث لك إباحة لهم»؛ فيعطي ذلك «إِنَّكَ الْمَتَّبِعُ قَوْلًا وَفِعْلًا، وجوباً وإباحةً وندباً».

فصل في الاستدلال بغير السمع

- فمن ذلك أنه إذا فعل ذلك، لم نأمن أن يكون واجباً. فإذا أخللنا باتباعه، كان وبلاً علينا بإيجاب العقوبة. وأتباعه احتراز واحتياط، والتحرز من المضار واجب؛

١ يُتَّبَع: نفع. ٢ الإكسال: مهمل. ٣ تَزَدُ: مهمل. ٤ الإخبار: مهمل. ٥ بفعله: فعله. ٦ أخبرت: حبرت. ٧ لكنني: مهمل. ٨ والسابق (حرف الألف) مشطوب. ٩ وأتينا: مهمل. ١٠ مغير. ١١ نتكلم: السابق (لا) مشطوب. ١٢ فعله: قوله. ١٣ بها: لها. ١٤ واجب: واجب.

- فكيف التحرز من عقاب الله؟ ولذلك وجب فعل خمس صلوات على من نسي صلاة من نوم وصوم واحد؛ وثلاثين يومًا، احتياطًا للصوم. وحرّمنا جميع زوجات مَنْ طَلَّق واحدة منهنّ وأنسيها. فالاحتياط أصل من أصول الشريعة، مرعي عند العلماء. ٣
- فإن قيل: لسنا ننكر الاحتياط لما وجب، لئلا نخلّ به؛ فأما الاحتياط لما عساه يكون واجبًا أو غير واجب فكلًا؛ وههنا ما وجب شيء. لكننا نجوز أن يكون واجبًا، والتجوز لا يكون موجبًا. ولأنّه لا يجوز الاحتياط باعتقاد، بل غاية ما يقع الاحتياط بالأفعال؛ لأنّ الاعتقادات، كيف حصلت، لإسقاط وجوب وإثبات وجوب على حدّ سواء. فإن اعتقد وجوب ما ليس بواجب، كفر؛ وإن اعتقد نفي وجوب الواجب، كفر؛ فلا يتحقّق التحرز والاحتياط في الاعتقاد. وقد يكون النبيّ - صلى الله عليه - فعله نافلة؛ فيعتقد المكلف وجوبه؛ فهذا تغيير بالأديان. ٩
- فيقال: إنّ الاحتياط واجب بفعل ما ليس بواجب، خوفًا أن يكون واجبًا. ولهذا نتحقّق أنّ أربع صلوات ليست واجبة، ونصلّيها خوفًا أن يكون فيها واجب. ١٢
- ولا نتحقّق أنّ يوم الثلاثين من رمضان، مع حصول الغيم في ليلته، ونوجب صومه عن رمضان. ولا يضرنّا اعتقاد وجوب اتّباعه - صلى الله عليه - وإن جاز أن يكون في ذلك الفعل متنفّلًا؛ كما لا يضرنّا فعل العبادة، مع الغيبة عن مكانه - صلى الله عليه - وما يقاربه، واعتقاد بقاء وجوبها، وأنّ الصلاة الفائتة في الخميس، واليوم يجوز أن يكون من رمضان؛ فنفعل؛ ونعتقد الأكثر، ليحصل التحقّق. كذلك، إذا فعلناه على أنّه واجب، دخل فيه الندب. فإذا فعلناه على وجه الندب، واعتقدناه ندبًا، لم يدخل فيه الواجب، ولا يحصل اعتقاد الوجوب. فوجب أن نأتي بالأعلى، ليتحقّق الأدنى؛ كما وجب فعل الأكثر واعتقاده، ليتحقّق ما في طيّه من الأقل، مع تجويزنا النسخ المخرج لها عن كونها واجبة. على أنّه ليس باحتياط مع عدم الدليل، وما يصلح للإيجاب، لما نبينه من الدليل الثاني. ٢١

٢ نوم: مهمل. || وثلاثين: احد ولسين. ٣ وأنسيها: واسيها. ٤ نخل: نخل. ٥ فكلًا: فضلا.
١٠ تغيير: تغيير. ١٢ ليست: ليس. || ونصلّيها: مهمل. ١٣ الغيم: الغيم. ١٥ متنفّلًا: متنفّلًا. || الغيبة: مهمل. ١٦ يقاربه: يقاربه. || بقاء: بقاء. || الفائتة: الفائتة. || الخميس: مهمل. || والنوم: مهمل.
١٨ فيه: مغير (من: عليه). ١٩ فيه: مغير (من: عليه). ٢٠ وجب: مزيد.

- ومن ذلك أَنَّ أفعاله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - كأقواله، من أَنَّها تقضي على أقواله. وكتاب الله - تعالى - وتؤثر أثر أقواله، وهو تخصيص العموم وتفسير المجمع. فإذا
- ٣ [ما] جرى مجرى الأقوال. في هذين الحكمين والقضائين، كان طريقاً للوجوب. ونصوغه قياً، فنقول: ما صلح لتخصيص العموم. وتفسير | المجمع، دلّ إطلاقه ١٩٧ ظ على الوجوب، كالقول.
- ٦ فإن قيل: القول ذو صيغة تنبئ عن الوجوب. والفعل صورة لا تعطي وجوب الجواب، فضلاً عن الاتباع. والقول خطاب يقتضي الجواب. فإذا قال «افعلوا». اقتضى ذلك أن يقولوا: «سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْتَجَبْنَا». والفعل لا يقتضي جواباً، فكيف يقتضي جواباً؟ بل هو متردد في نفسه. ثم لو ترجح إلى الوجوب، تردد بين الوجوب في حقه خاصة، وبين وجوبه على غيره؛ فبان الفرق بينهما.
- ١٢ قيل: ومع هذه الحال، قد قضى بتفسير المجمع، وقضى على الصيغة العامة بالتخصيص. فإذا كان له رتبة تقضي على الصيغ، لِمَ لا يكون له حكم الصيغ؟ ومن ذلك أَنَّ النبوة رتبة للإبلاغ والاستتباع. وإذا لم توجب أتباعه فيما يفعله من القرب والعبادات، كان إسقاطاً لرتبته وحرمة، وإهمالاً لأتباعه. لا سيما وقد كان إذا جلس وهم حوله. لم يجز أن يخرج أحد عنه إلا بإذنه؛ حتّى ذمَّ الله قوماً من المنافقين يخرجون لائذين بالخارجين بإذنه، فقال: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾؛ فستى جلوسه وجلوسهم معه «أمراً». وذمَّ مفارقتهم له بغير إذن. فإذا قام مصلحاً والجماعة جلوس. أو قام وهم يتسامرون، فلا أحد يقوم معه فيتبعه في ذلك النسك، كان من أكثر الإهمال وأوهن الإغفال لرتبته - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - حتّى أنه لما دعا رجلاً وهو في الصلاة. فلم يجبه، عتبه | ١٩٨ و
- ٢١ على ترك جوابه؛ فلمّا اعتذر بكونه في الصلاة، قال: «أما سمعت الله - عز وجل - يقول: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟» فالوجوب بفعله أشبه من الذنب؛ إذ كان المندوب مخيراً بين أتباعه وتركه، والإيجاب ما حتم الفعل، وضيق على الأمة تركه. فلا يحتمل [سوى] تبجيل النبوة وإعظام شأنها.

١ أنها: مغير (من: انه). || تقضي: تقضى. ٢ فإذا: وإذا. ٤ ونصوغه: مهمل. ٥ الوجوب: السابق (الاتباع) مشطوب. ٦ تنبئ عن: مهمل. ٧ الاتباع: مغير (من: الاتباع). ٨ واستجبتنا: واستجبنا. ١١ العامة: مكبر. ١٨ وهم: السابق (نظرت) غير مشطوب. ٢٤ فلا يحتمل: مكبر.

- وأورد بعضهم في النظر على هذه الطريقة سؤالاً صالحاً، ويصلح أن يكون من جملة ما يحتجّون به. وذلك أنه لو كان ترك الاتّباع له إهمالاً، أو إسقاطاً لحرمّة النبوة، لوجب إذا كان النبي - صلى الله عليه - تاركاً للتعبّد لا يُعلم سببه، فإنما لاستراحة أو لاستطرّاح أو قِلولة. أن يكون الترك للتعبّد في حقنا حال تركه واجباً، والفعل للعبادات في تلك الحال افتثاناً عليه وتعاطياً، وعساه كان تركه في تلك الحال، لعلّنه أنّ التعبّد فيها مفسدة. كما كان بعض الأوقات ينهى فيه عن ٦ التعبّدات؛ كصوم العيدين وأيام التشريق، والصلاة في الأوقات المعلومّة. وإذا لم يكن الاقتداء به في الترك واجباً، وإن جاز أن يكون تركه في ذلك الوقت واجباً ولم يكن افتثاناً عليه، ولا مراغمة له، ولا إهمالاً لحرمته، ولا وهناً في رتبته؛ فكذلك ترك اتّباعه في فعل لا يُدرك على أيّ وجه فعله، ولا يكون خطأ، ولا إهمالاً، ولا طاعناً في رتبته - صلى الله عليه - ولأنّ الترك بصورته عدمٌ مطلق ونفي لا يدلّ على أن ٩ وراءه مكابدة نفس في كنف. وبهذا فارق القول؛ فإنّه لو صرّح بالأمر بالترك | وجب ١٢ اتّباعه. ولو ترك بغير قول، لم يوجب ذلك الترك اتّباعه فيه. ولأنّه قد يكون الترك تعبّداً، وإن كان رفاهية وراحة؛ كقصر [الصلاة في] السفر، والرّخص التي عتبههم على تركها، وقال: «إنّ الله يكره أن تُترك رُخصته»؛ وقال: «من ذا الذي ردّ على الله رُخصته؟» وبلغه أنّ قومًا صاموا، فقال: «أولئك العصاة». وقال: «ليس من البرّ الصوم في السفر»؛ وهو ترك تعبّد.
- ١٨ فيقال: أمّا [أنّ] الترك هو الأصل، وليس يُتعبّد به إلّا في نواذر أحوال لا على الإطلاق، لا نسلم؛ بل إن ترك، في خلال فعل، ما يشاكل ذلك الفعل، أو فعل فعلاً في مكان، أو مع شخص، وتركه في مكان آخر ومع شخص آخر، دلّ على وجوب تجنّبه؛ مثل أن وقف بعرفة، وتجنّب عُزّة؛ وأجاب شخصاً دعاء، ولم يستجب لآخر؛ وقصر الصلاة في سفر، ولم يقصرها في سفر؛ كان ما تركه واجباً تركه، كما أنّ ما فعله واجب فعله وإن كان تركه لا مغايرة بين مكانين، ولا زمانين، ولا شخصين. فإنما لم يدلّ على الوجوب، لأنّه هو، وإن كان الترك لا لتفرقة بين ٢٤

٥ افتثاناً: امتثاناً. وتعاطياً: مهمل. ٩ افتثاناً: امتثاناً. ١٣ اتّباعه فيه: واتّباعه وفيه. ١٤ تعبّداً: مهمل.

والرّخص: مهمل. ١٧ تعبّد: نقد. ١٨ يُتعبّد به: يتعبّده. لا على: وعلى. ٢١ عُزّة: عُزّة. ٢٤ لتفرقة: لتفرقة.

فعلين؛ فإنما لم يدلّ لآثمه كان يفضي إلى أنّ تركه للقول أيضًا يدلّ على وجوب الترك؛ فلا يفتى لنا معه باقٍ، ولا فعل. فإن كان قول يتعقبه سكوت، فكان إذا أمر وجب، وإذا سكّت سقط، فلا يستقرّ لنا شرع.

٣ على أنّه قد اعتذر عن الترك؛ ببيان علّة الترك؛ حيث لم يأكل القُصْب؛ ثم قال: «إني أجد نفسي تعافه، لآثمه لم يكن في أرض قومي». واعتذر عن ترك فسخ الحج إلى العمرة بسوقه للهدي؛ وهذا يعطي أنّ فعله يجب الاقتداء به. فإنه يوهّم التحريم في المتأولات، والإسقاط في العبادات، أو تحريم الفعل لنا؛ مع أنّه قد كان ينفر من تعاطي كثرة العبادات، ويكره التبتّل، وشدة التفتّش والترهّث، ويدمّ عليه كلّ سالك سلّكه. ولأنّ الترك يخالف الفعل، من حيث إنّ لا يحصل به تفسير مجمل، ولا تخصيص عموم، وإنما هو نفي وعدم. ولأنّ القائلين بالنّدب لم يجعلوا تركه للتعبد مؤذناً بالنّدب لنا على الترك إما هو عبادة، من صلاة أو ذكر أو تلاوة؛ فنكون مندوبين إلى الاستناد والاتكاء، ما دام متكئًا، ومضطجعين ما دام مضطجعًا، لا يجوز لنا الاجتهاد حال تركه؛ بخلاف التعبد منه. فقد بان الفرق بين الفعل والترك في حقّه - صلى الله عليه.

١٥ ومن ذلك أنّ ما فعله النبي - صلى الله عليه - حقّ وصواب ومصلحة، في الوقت الذي فعله، على الوجه الذي فعله. هذا متحقّق؛ فلا يؤمن، مع هذه الحال، أن يكون اعتمادنا إلى تركه مفسدة لنا في الدين والدنيا. وهذا هو الظاهر؛ فوجب اتّباعه لنحظى بنيل الأصلح، ونأمن مواجهة الأفسد.

٢١ فإن قيل: وكم من مصلحة له تخصّه - صلى الله عليه - [هي] مفسدة لنا؛ وكم من شيء يكون صلاحًا لنا دونه؟ وقد علم ذلك بمخالفة بيننا وبينه في تحريم أشياء عليه هي مباحة لنا، كالصدقة، ونكاح الإماء؛ وأشياء [هي] مصلحة له، وهي مفسدة لنا، كالتزويج بغير حصر بعدد، ومثل أخذ الماء من العطشان. ومنها أشياء وجبت عليه، كالوتر وقيام الليل، ولم تجب علينا؛ | والشواك، إلى ما شاكل ذلك. ١٩٩ ظ

٤ القُصْب: القصب. ٦ بسوقه: مهمل. ٧ فعله: تركه. ٧ الفعل: فعل. ٨ التبتّل: التبتّل.

١١ مؤذناً: مغتير (من: مؤنا). ١٢ متكئًا: مهمل. ١٣ ومضطجعين: مهمل. ١٤ مضطجعًا: مهمل.

٢٠ ذلك: مغتير. ٢٢ كالتزويج: كالتزويج. ٢٣ بغير: بغير. ٢٤ بعدد: مهمل. ٢٥ والشواك: والشواك.

فلا نأمن أن نواقع باتباعه مفسدة لنا، وإن كان الفعل مصلحة له. فبان من هذا أنه لا يلزم أن ما كان في حقه مصلحة، يكون مصلحة في حق كل مكلف.

- فيقال: إن من كان قدوة ومنازلاً للاتباع، لا يقع منه فعل تخصه مصلحته، فيجوز ٣ له الإمساك عن بيان التخصيص له بذلك، وتخصيصه لمصلحة فيه؛ لا سيما إذا كان في حق غيره مفسدة. والدليل عليه أن المتبع، إذا كان أتباعه معه في طريق، وهو محتذر متعل، وهم حفاة، فوطئ شوكة ومدرا لا يؤذي المحتذي المستعل، ويؤذي ٦ الحفاة، لم يجر له المشي والإمساك فيكون غرورا لمن يتبعه؛ إذ علم أن المتبع له يتأذى لعدم الحذاء ومكان الحفاة. وكذلك من شرب من ماء ينتفع هو به، أو أكل ثمرة يعلم أنها توافق مزاجه، وله تبع يعلم أنهم يستغترون بذلك الماء والثمرة، فإنه ٩ يقبح ذلك منه إذا علم أنهم يغترون بتناوله، وأنهم قد يتبعونه في ذلك. فكيف إذا علم أنهم على الاتباع له لا محالة! فبان بهذا أنه لا يجوز له التناول مع الإمساك، فلا يجوز له ههنا الفعل مع مشاهدتهم له، مع الإمساك عن إعلامهم بتخصيصه بالانتفاع ١٢ بذلك، أو عدم الاستمرار.

فصل في شبهات المخالفين لنفي الوجوب

- ٢٠٠ وهم ثلاث طوائف: قائلون بالوقوف، وقائلون بالنذب، | وقائلون بالإباحة. فأما ١٥ أهل الوقف، فإنهم قالوا: إن صورة فعله - صلى الله عليه - لا تعطي حكماً؛ لأن صورتها في الواجب والنذب والإباحة صور، فلا يمكن صرفها إلى أحد هذه الأحكام إلا بدلالة. ألا ترى إلى ما روي عنه - صلى الله عليه - كيف وصل الأفعال بالأقوال؟ ١٨ فقال في أفعاله ومناسكه: «خذوا عني مناسككم». وصلى، وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي». وصلى به جبريل، وقال: «الوقت ما بين هذين»؛ وقال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به؛ فإذا كبر، فكبروا؛ وإذا قرأ، فأنصتوا؛ وإذا صلى جالساً، فصلوا ٢١ جلوساً». ولو كان للفعل مقتضى كالقول، لما احتاج إلى هذا كله، وكفاه الفعل.

٦ محتذر: مهمل. || متعل: مهمل. || حفاة: مهمل. || يؤذي: مهمل. || المحتذي: المحتذي.

٧ غروراً لمن: عرور المن. ٨ يتأذى: نادى. || الحذاء: مهمل. ٩ ثمرة: مره. || الثمرة: والمر.

١٠ يقبح: مهمل. || يغترون: يعثرون. ١٢ بتخصيصه: مهمل. ١٧ فلا: حرف العطف مزيد.

- قيل: وقد وصل القول بالفعل. حيث قال: «الشهْرُ تَشَعُّ وعِشْرُونَ»؛ ثم قال: «هَكَذَا وَهَكَذَا»، يشير بأصابعه فعلاً. وقال قولاً، وشَبَّكَ بين أصابعه، وبين آية الرضوء بفعله؛ ولم يدل ذلك على أَنَّ القول ليس بدلالة بنفسه. وهذا يتحقق بشيء حَقَّقْنَا لَهُمْ، وهو أَنَّ الإِبَاحَةَ إِذْنٌ وَإِطْلَاقٌ عَلَى مَذَاهِبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ، سَوَى مَنْ قَالَ: «لَيْسَ لَنَا فِعْلٌ مُبَاحٌ»، وهو الكُفَيْيُّ. وقد أَجْمَعَ أَهْلُ الْإِثْبَاتِ لِلْإِبَاحَةِ [على] أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِذْنٍ سَمِعِيٍّ، وَلَا سَمِعَ بِالْإِذْنِ لَنَا فِي فِعْلٍ مِثْلَ مَا فَعَلَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ -.
- وَأَمَّا النَّدْبُ، فَهُوَ نَوْعٌ اسْتِدْعَاءٌ وَحْثٌ، مِنْ غَيْرِ حَتْمٍ؛ وَهُوَ اسْتِدْعَاءٌ عَلَى صِفَةٍ وَالْفَاعِلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فَعْلُهُ إِشَارَةً مَفْهُومَةً تَعْطِي الِاسْتِدْعَاءَ، كَانَتْ صُورَةُ فَعْلِهِ هَيْئَةً مِنْ هَيْئَاتِهِ، تَصَحَّحُ أَنْ تَكُونَ مُسْتِدْعَاءَةً مِنْهُ بِاسْتِدْعَاءٍ غَيْرِهِ؛ وَهُوَ الْأَعْلَى الطَّالِبُ مِنْهُ ٢٠٠ ظ
- تِلْكَ الْهَيْئَةُ بِاِكْتِسَابِهِ لَهَا، فَأَمَّا أَنْ تَقَعَ اسْتِدْعَاءٌ وَطَلِبًا لِمِثْلِهَا مِنْ غَيْرِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ وَضَعًا وَلَا عَرَفًا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ الْأَفْعَالُ كَالِاسْتِدْعَاءِ، إِذَا غُلِقَ الْأَمْرُ الصَّرِيحُ عَلَيْهَا، فَتَقِيلُ: «إِذَا أَنَا قَمْتُ، فَضَلَّ؛ وَإِذَا قَعَدْتُ، فَصَدَّقْتُ»؛ أَوْ «إِذَا قَمْتُ، فَقُمْتُ»؛ وَإِذَا قَعَدْتُ، فَاقْعُدْتُ». فَأَمَّا وَجُودُ صُورَةٍ صَامِتَةٍ، فَمِنْ أَيِّ وَجْهِ تَكُونُ اسْتِدْعَاءٌ؟
- وَأَمَّا الْوَجُوبُ فَأَبْعَدُ، فَيَمْتَنِعُ مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَ النَّدْبُ؛ لِأَنَّ فِي الْإِيجَابِ طَلِبًا وَاسْتِدْعَاءً وَزِيَادَةً هِيَ الْحَتْمُ. فَإِذَا امْتَنَعَ حَصُولُ الْاسْتِدْعَاءِ بِمَجْرَدِ النَّدْبِ مِنْ صُورَةِ الْفِعْلِ، فَأَوْلَى أَنْ يَمْتَنَعَ الْاسْتِدْعَاءُ الْحَتْمُ الْوَاجِبُ. وَإِذَا لَمْ تَعْطِ الصُّورَةَ حَكْمًا مِنَ الْفِعْلِ لَغَيْرِ الْفَاعِلِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جِئْنَا إِلَى حَكْمِ الْفِعْلِ فِي حَقِّهِ؛ فَوَجَدْنَاهُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ وَجَدَ مِنْهُ امْتِنَالًا لِأَمْرِ نَدْبٍ، أَوْ لِأَمْرِ إِيجَابٍ، أَوْ فَعْلَهُ ابْتِدَاءً مِنْ نَفْسِهِ؛ فَلَا طَرِيقَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَمْرٌ لَنَا، لِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ الْاسْتِدْعَاءِ، وَتَرَدَّدِ الْفِعْلِ، لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ مُسْتَدْعَى مِنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوَقْفُ. ٢١

فَيَقَالُ: إِنَّكُمْ لَوْ لِحَفَظْتُمْ الْاسْتِدْعَاءَ لَوَجَدْتُمُوهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾،

٢ وهَكَذَا: وهذا. || يشير: مهمل. || وشَبَّكَ: وشَبَّكَ. || وبين: ويس. ٢-٣ آية الرضوء بفعله: مهمل. ٥ الكُفَيْيُّ: مهمل. ٧ استدعاء: السابق (حرف الألف) مشطوب. ٨ كانت: كان. || هَيْئَةً: هه. ٩ هَيْئَاتُهُ: هياته. ١٠ الهَيْئَةُ: الهه. ١٦ تعطى: مهمل. ١٧ جئنا: جئنا. || فَوَجَدْنَاهُ: الضمير مزيد.

- ٢٠١ و ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾. الحاصل منه أنكم | لا ينبغي أن تخرجوا من مجلسه. وهو جالس. إلا بإذنه. فهذا السمع يعطي وجوب اتباعه في أفعاله وأقواله. فإن لم يكن في صورة فعله استدعاء ولا طلب، كان الطلب من هذه الآي أن تأتي بسئل ٣ ما يأتي به من التبعيدات. والاستدعاء المطلق يقتضي الإيجاب؛ فهذا يعطي مرادنا من الإيجاب.
- ٦ وأما قولكم: ليس في الفعل إباحة، فليس كما ذكرتم أيضًا؛ لأنه لما قامت الدلالة على أن النبي - صلى الله عليه - لا يخالف عند من قال بعصيته، ولا يُقرَّ على الخطأ عند الكافة إن بدرت منه خطيئة كان أقلَّ أحوال فعله الإباحة دون الحظر ويجري قوله - تعالى ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ مجرى قوله «إذا قام فقوموا»، و «إذا قعد فاقعدوا»، ٩ و «إذا صلى فصلوا»، و «إن أحرّم فأحرّموا»، و «إن أحلّ فأحلوا».
- وأما إتيان فعله بقوله «خذوا عني»، و «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فقد يكون تأكيدًا في البيان؛ كما أكد القول بالفعل، فقال: «الشهرُ تسعٌ وعشرون»؛ ثم قال: ١٢ «الشهرُ هكذا وهكذا»، وأشار بأصابعه؛ وقال ما قال، وشبك بين أصابعه.
- فإن قيل: هذا إنما يكون إن كان هو وأمته متساويين في المصالح؛ فأما إذا كان له أصلح يخصه، لا يكون أحد من أمته مشاركًا له في ذلك، وكان على المخالفة ١٥ لهم، لم يجز أن يكون الأمر له أمرًا لهم، ولا الإباحة له إباحة لهم.
- فيقال: إن التكليف عم الجماعة، وخص قومًا دون قوم بأشياء بدلائل خاصة؛ ٢٠١ ظ وإلا فالمساواة هي الأصل حيث قال الله - تعالى - للكل: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾؛ | وقال هو ١٨ - صلى الله عليه - «أمرني للواحد أمرني للجماعة»؛ «أمرني للمرأة أمرني لألف امرأة». والإيجاب هو الأصل، إلا أن تأتي دلالة تصرف اللفظ عن ظاهره. والدليل عليه أنه لا يتعبد من قبل نفسه، بل باستدعاء وطلب؛ والأصل مع عدم العلم بقرينة ٢١ الوجوب.

٢ فهذا السمع: فهذا سمع. كذا. ٨ أحوال: الاحوال. ٩ ويجري: ويجري. مع العلامة لحرف الحاء. ١٠ أحلّ: حلّ، مغتير (من: حاز). ١١ إتيان: امتناع. فعله بقوله: فعله بقوله. خذوا عني: خذ واعني. ١٢ البيان: مهمل. كأن المسطور «العاب». ١٣ وشبك: وشك. ١٥ أحد: أحدًا. ١٧ فيقال: مغتير. قومًا: قوم. ١٨ هي: في.

- وقال بعض أهل العلم: النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - في الأُمَّة لِلاتِّبَاعِ لَهُ: كَالْكُفَّةِ
لِلإِسْتِقْبَالِ لَهَا؛ وَهِيَ لِلْكَلِّ، إِلَّا مَنْ أَخْرَجَ بِدَلَالَةِ الْعِذْرِ. كَذَلِكَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ
عَلَيْهِ - لِلاتِّبَاعِ فِي قَوْلِهِ اسْتِجَابَةً، وَفِي فَعْلِهِ اقْتِدَاءً، إِلَّا مَا خُصَّ بِهِ دُونَ أُمَّتِهِ بِدَلَالَةٍ. ٣
- فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ مَا يَفْعَلُهُ وَاجِبًا، لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا عَلَيْهِ خَاصَّةً، أَوْ وَاجِبًا
عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ، وَتَشَاغَلَ بِفَعْلِهِ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا الصَّيْغَةَ الَّتِي
أَوْجَبَتْ، فَمَا بَلَغَ. وَحَاشَاهُ! مَعَ قَوْلِهِ لَهُ: ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ
فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. وَإِنْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ هُوَ بِلَاغُهُ، فَقَدْ قَصُرَ، حَيْثُ أُبْدِلَ الصَّيْغُ
وَالْأَقْوَالُ الَّتِي تَعْطِي الْمَعْنَى مَكْشُوفَةً بِالْفَظِّ مَفْهُومَةٌ بِصُورَةٍ فَعْلٌ لَا تَعْطِي سِوَى
الْمُشَاهَدَةِ لَهَا، وَلَا تَعَرَّبَ عَنْ شَيْءٍ مَفْهُومٍ، وَلَا مَعْنَى مَعْتُولٍ. وَالْبَارِي قَالَ لَهُ: ٩
﴿لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾. فَأَمَرَهُ بِبَيَانِ الْأَفْظَادِ الْغَامِضَةِ وَمَا فِيهِ نَوْعُ خَفَاءٍ بِالْبَيَانِ،
وَالْمُجْمَلَةِ بِالتَّفْسِيرِ، وَالْمُخْتَلَفِ ظَاهِرُهُ بِالْجَمْعِ، إِلَى أَشْبَاهِ ذَلِكَ. فَكَيْفَ يَحْسُنُ مَعَ
هَذَا أَنْ تُنْزَلَ إِلَيْهِ صَيْغَةٌ تَقْتَضِي الْإِيجَابَ، أَوْ النَّدْبَ، أَوْ الْإِيَاةَ، فَيَعْدِلُ عَنْ تِلْكَ ١٢
الصَّيْغَةِ إِلَى صُورَةٍ فَعْلٍ لَمْ تُوضَعْ لِلإِفْهَامِ وَلَا الْبَيَانِ؟ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِيْجَابٌ، أَوْ هُوَ ٢٠٢
مَا ادَّعَيْتُمُوهُ، وَلَا اسْتِدْعَاءً وَلَا إِطْلَاقًا وَإِيَاةً، لَمْ يَكُنْ لَنَا سِوَى الْوَقْفِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ
الْبَيَانُ مِنَ الْمَخَاطَبِ بِهِ. وَكَيْفَ الْخُطَابُ، لَنَلَّا يُنْسَبَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - إِلَى مَا ١٥
لَا يَأْتِي بِهِ، مِنَ التَّقْصِيرِ فِي الْبَيَانِ، وَالْبَلَاغِ الْمَأْمُورِ بِهِمَا بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:
﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾، (لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ).
- فَيُقَالُ: لَا بَيَانَ أَوْضَحَ وَلَا أَبْيَنَ مِنَ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِهِ وَالتَّائِسِي بِهِ. وَالْبَيَانُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ ١٨
تَارَةً كَانَ بِفَعْلِهِ وَتَارَةً بِقَوْلِهِ. وَلِهَذَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِالْبَيَانِ بِالْفِعْلِ حَيْثُ نَزَلَ جِبْرِيلُ فَصَلَّى بِهِ
عِنْدَ الْبَيْتِ، وَبَيَّنَ لَهُ الْمَوَاقِيتَ، وَتَنَزَّلَ إِلَيْهِ فَبَيَّنَ لَهُ الْمَنَاسِكَ، وَبَيَّنَ هُوَ لِأُمَّتِهِ كَمَا بَيَّنَّ
لَهُ. فَقَالَ لِلْسَّائِلِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «صَلِّ مَعَنَا»؛ وَرَفَعَ إِيَّاهُ وَشَرِبَ فِي مَسِيرِهِ فِي ٢١
رَمَضَانَ، حَيْثُ بَلَغَ كُرَاعَ الْغَيْمِ، وَطَافَ عَلَى الْبَعِيرِ مَبِيتًا لِلطَّوَافِ، وَتَوَضَّأَ بِمَحْضَرٍ
مِنْ أَصْحَابِهِ. فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ الْمَلِكُ قَوْلًا تَارَةً وَفَعْلًا أُخْرَى، بَيَّنَّ هُوَ لِأُمَّتِهِ بِالطَّرِيقَتَيْنِ تَارَةً

٣ فعله: قوله. || استجابة: مهمل. ٥ يبلِّغنا: سلعنا. ٨ بصورة فعل: مفسورة فعل. ٩ ليبيِّن: مهمل.
١١ والمجملة: والمجملة. || ظاهره: مهمل. ٢٠ وتنزل: مهمل. || لأُمَّتِهِ: مغير. || يبيِّن: مهمل. ٢١
مسيره: مهمل. ٢٢ مبيِّنا: مبيتا.

قولا وتارة فعلا. وصار للأمة في سائر الأفعال والأقوال كالإمام في الصلاة ٢٠٢ ظ للمؤمنين: إن ركع ركعوا، وإن سجد سجدوا، وإن صلى قائما | أو قاعدا صلوا خلفه قياما أو قعودا، وإن سجد للسهو سجدوا، وإن كان سبب السهو لم يعلموا به. ٣ كل ذلك لكونه قُدوة، وهم أتباعه.

ومما تعلق به بعض أهل الوقف أن النبي - صلى الله عليه - يجوز عليه الصغائر والخطأ، ودلائل ذلك معلومة، والعتي عليه من القرآن مسسوعة. فلا نأمن أن نتبعه ٦ في شيء من هذه الأفعال، فنكون مخطئين أو عاصين. ونضّم إلى ذلك اعتقاد الوجوب، فيكون ذلك أطم وأذهى. فلا يخلصنا من ذلك الخطر إلا الوقف، إلى أن يأتي [في] ذلك دلالة تكشف عن حقيقة الحال. ومثل ذلك استغفاره لأمة وعمه، ٩ مع الشرك؛ فنستغفر نحن للمشركين.

فيقال: لا يستنع مع هذه الحال أن يكلفنا أتباعه؛ وإن كان فيه سهو أو خطأ استدرك بالرجوع عنه. ولسنا بأوفى منه؛ ولا يصوننا الباري عما لم يصنه عنه. فإذا جاز ١٢ أن يؤخر عنه البيان، ويمكن من تلاوته الشيطان، ثم ينسخ بما يلقيه الشيطان، ويبين له الخطأ ليرجع عما وقع منه بالخطأ والنسيان، جاز أن يكلف أتباعه على ما كان. ألا ترى أن أقواله أيضا لم تسلم من ذلك، ولا عُصم فيها من زلة وخطأ؛ وقد ١٥ صلى فقصّر من الركعات؛ وعاد فأتّم، وسجد للسهو. وندم على الفداء، بعد أن ٢٠٣ أوجب على أصحابه الاتباع في ذلك. | فلما لم يمنع هذا التجويز عن أتباعه في أقواله، لم يمنع أتباعه في أفعاله. - والله أعلم. ١٨

فصل

وأما القائلون بالإباحة، فإن أرادوا بها الإذن السمعي من الله لنا في اتباع مثل الأفعال التي يفعلها النبي - صلى الله عليه - فذلك باطل؛ لأنه لم يرد سمع بـ «إتني ٢١ قد أبحتكم وأطقتكم في فعل مثل فعله - صلى الله عليه». وإن أرادوا بقولهم إنها

٢ أو: مكرّر. ٣ أو قعودا؛ وقعودا. ٧ هذه: السابق (ذلك) مشطوب. ١١ أن: في الهامش. || سهو:

سهو. ١٢ يصوننا: مهمل. || يصنه: نصنه. ١٣ يؤخر: نوخر. || ينسخ: نسخ. || الشيطان: حرف النون مزيد.

|| ويبين: وبس. ١٦ فأنتم: فأنتم. ١٧ أوجب: وجب. ٢٠ أرادوا بها: أراد به. ٢٢ أرادوا بقولهم: أراد قوله.

على الإباحة. أَنَّ مثلها ليس بمحظور علينا، وَأَنَّهَا تُفَعَّلُ عَلَى حُكْمِ الْعَقْلِ. فَذَلِكَ صَحِيحٌ؛ إِلَّا أَنْ يُنْقَلَ عَنْ حُكْمِهِ سَمْعٌ. وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ.

٣ على أَنَّ الإباحة لا تقع إِلَّا مَوْقِعَ الْحُظَرِ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْعِبَادَاتِ؛ مِثْلَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاللِّبْسِ وَالْجِمَاعِ. فَأَمَّا التَّعَبُّدَاتُ، فَلَا تَقَعُ إِلَّا بِالْإِسْتِدْعَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ رِيَاءً، وَلَا حَاجَةً، وَلَا عَادَةً. فَأَوَّلُ مَرَاتِبِهَا وَأَقْلَ مَنَاصِبِهَا النَّدْبُ وَالِاسْتِحْبَابُ، دُونَ التَّخْلِيَةِ وَالِإِطْلَاقِ؛ وَلَا يُبْتَدَأُ بِهَا الْمُتَكَلِّفُ فِي الشَّرْعِ، إِلَّا بِالْإِسْتِدْعَاءِ وَالطَّلَبِ ٦ وَالِاسْتِعْبَادِ وَالِامْتِحَانِ. فَأَمَّا أَنْ تَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ، فَلَا؛ لِأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِدَوَاعِي النُّفُوسِ، وَمَعْدُولٌ بِالْمُتَعَبَّدِ بِهَا عَنْ سِتِّ الْعَادَةِ. وَمَا كَانَ بِهَذِهِ الصَّنْفَةِ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ إِبَاحَةً وَإِطْلَاقًا؛ بِخِلَافِ مَا تَمِيلُ النُّفُوسُ إِلَيْهِ، وَتَقُومُ بِهِ. فَإِنَّ أَوَّلَ وَهَلَاتِ الْإِنْعَامِ بِهِ الْإِطْلَاقُ فِي تَنَاوُلِهِ، وَالْمَتْعَةُ بِهِ.

فصل في شَبِّهِ الْحَامِلِينَ لِأَفْعَالِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ -

على الندب دون الإيجاب

١٢

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - جَعَلَ النَّاسِي بِأَفْعَالِ رَسُولِهِ حَسَنَةً، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. | وَلَمْ يَقْرَنْ ذَلِكَ بِلَفْظِ إِيْجَابٍ، بَأَنَّ ٢٠٣ ظ يَقُولُ «عَلَيْكُمْ»، وَلَا بِوَعِيدٍ عَلَى تَرْكِ النَّاسِي. فَدَلَّ تَحْسِينُهُ لَهُ وَمَدْحُهُ عَلَيْهِ عَلَى النَّدْبِ؛ لِأَنَّ الْمُنْدُوبَ هُوَ الَّذِي يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّدْبَ أَدْنَى الْمَرَاتِبِ فِي بَابِ الْإِسْتِدْعَاءِ وَالطَّلَبِ وَالتَّقَرُّبِ، وَأَدْنَى طَرِيقِ الْإِسْتِدْعَاءِ الْفِعْلُ، إِذْ لَا صِيغَةَ لَهُ، وَلَا يُصْرَّحُ بِالطَّلَبِ، كَمَا يُصْرَّحُ الْقَوْلُ. ١٨ فَوَجِبَ أَنْ لَا يُرْتَقَى مِنْهُ إِلَى الْإِيْجَابِ، وَهُوَ الْأَعْلَى، إِلَّا بِدَلَالَةٍ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَيَقِّنُ. فَصَارَ كَلْفُظُ الْجَمْعِ يُحْمَلُ عَلَى أَدْنَى مَرَاتِبِ الْجَمْعِ، عَلَى خِلَافِ النَّاسِ فِي قَدْرِهِ، إِمَّا اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، لِأَنَّهُ الْيَقِينُ. ٢١

١ الإباحة: مغير. || علينا: في الهامش. || حكم: مغير (من: كل). ٢ ينقل: سقل. ٥ رياء: رياء. ٦ ولا: مغير (من: والا). || يُبْتَدَأُ: مهمل. || المتكلف: مغير (من: المتكلف). ٧ مقيدة: مقده. || بدواعي: عن دواعي. ٨ بالمتعبد: مهمل. ١٠ الإنعام: مغير. || به: مزيد. ١٤ بقرن: مغير. ١٦ المندوب: الندب (غير إلى الندوب). ١٨ إذ لا: كَأَنَّ الْمُسْطَوْرَ أَحْلَاهُ. مغير. ١٩ يُرْتَقَى: تُرْنَى. || منه: مغير (من: فيه). ١٩ المتيقن: المسقن.

ومن ذلك أَنَّ المندوبات من أفعاله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - كانت الأكثر والأظهر من الواجبات؛ فحمل فعله الذي لا دلالة على وجوبه على عموم أفعاله. وأكثرها وقوعاً منه، وهو الندب.

٣

فصل في جمع الأجوبة

أما الآية، فَإِنَّهَا دَلِيلٌ لَنَا؛ لِأَنَّهَا اسْتَدْعَاءٌ مِنَّا الْإِتِّبَاعَ بِلَفْظٍ مُّطْلَقٍ، وَقَرِينَةٌ
الاسْتِحْسَانِ لَا تَحْطُّهَا عَنْ الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاجِبٍ حَسَنٍ، وَلِأَنَّهُ قَرْنُهَا بِقَوْلِهِ
﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾. كَمَا قَالَ - سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ
رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾. وَنَصَّ عَلَى مَرَادِهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى:
﴿فَاتَّبِعُونِي﴾.

٩

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: الْمُتَيَقِّنُ أَدْنَى مَرَاتِبِ الْأَمْرِ وَالْقَرِيبَةُ، وَهُوَ النَّدْبُ، فَيُقَابِلُهُ أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ
وَالْقَوْلَ بِالْإِيجَابِ الَّذِي يَدْخُلُ فِي طَيْبِهِ | النَّدْبُ. وَالْمَخَاطَرَةُ حُمْلُهُ عَلَى الْأَدْنَى، فَيَفُوتُ
الْإِيجَابُ. وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى النَّدْبِ: جَوَزَ التَّرْكَ لَاتِّبَاعِهِ فِي التَّعَبُّدِ. وَفِي ذَلِكَ خَطَرٌ
وَتَغْرِيرٌ؛ وَلِأَنَّ الْحَمْلَ لَهُ عَلَى أَعْلَى مَرَاتِبِ التَّعَبُّدِ حِرَاسَةً لِلتَّائِسِي الْمَأْمُورِ بِهِ، وَفِي
التَّخْيِيرِ إِسْقَاطٌ لِلتَّائِسِي. وَلِهَذَا فِي بَابِ الْقَوْلِ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى أَقْلٍ مَرَاتِبِ التَّعَبُّدِ
وَالِاسْتَدْعَاءِ. وَفَارَقَ الْأَقَارِيرَ بِالْجَمْعِ وَالْأَمْرَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْجَمْعِ لَا غَايَةَ لَهَا، فَحُمِلَ
عَلَى مَا انْحَرَسَ فِيهِ الْجَمْعُ. وَمَرْتَبَةُ الْأَمْرِ الْإِيجَابِ الَّذِي يَحْرُسُ التَّائِسِي، وَلَا يَسْقُطُ.
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّدْبَ أَكْثَرُ أَفْعَالِهِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْعَامُّ الْمُسْتَدَامُ.
فَالِإِبَاحَةُ أَعَمُّ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَحْمَلَهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ. عَلَى
أَنَّ أَقْوَالَهُ وَأَوَامِرَهُ بِالنَّدْبِ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَوَامِرِهِ بِالْإِيجَابِ، وَلَمْ يُحْمَلْ مُطْلَقاً أَمْرُهُ
عَلَى النَّدْبِ. فَإِنْ مَنَعُوا فِي الْقَوْلِ أَيْضًا، دَلَّلْنَا بِمَا دَلَّلْنَا بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْوُجُوبِ؛ وَلِأَنَّ
الْمَجَازَ الَّذِي كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ عَمَّ اسْتِعْمَالَهُ، وَلَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ أَنْ يُحْمَلَ إِطْلَاقُهُ عَلَى
غَيْرِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَجْلِ قَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا وَكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْمَجَازِ.

٢٠

٢ دلالة: داله. ٦ حسن: حسنا. ١٠ المتيقن: الميقن. || فيقابلة: فنشأله. ١٥ الأقارير:

الأقارير. مع العلامة لأول راء. ١٦ انحرس: مهمل. ١٨ بحمله: مهمل. ١٩ يُحْمَلُ: مهمل. ٢٠ منعوا: مسغوا. مغير (من: مسغوا).

فصل جامع لشبه من نفى الوجوب ممن قال منهم بالوقف والندب والإباحة

- ٣ فسنها أن قالوا: إنا لم نجعل صيغة الاستدعاء أمراً إلا برتبة في المستدعي بأن يكون أعلى؛ ولم نقنع بمجرد الصيغة في حكمنا عليها بأنها أمر. فوجب أن لا تعطى صورة الفعل رتبة الإيجاب، إلا بدلالة تدل على الوجه الذي خرج عليه الفعل.
- ٦ فيقال: قد اعتبرنا الرتبة في الفاعل، وهي | النبوة السوجبة للاقتداء والاتباع. ثم ٢٠٤ ظ خروج الفعل على وجه التعبد؛ فإن ما خرج. لا على وجه التعبد، لم نقل بوجوبه، بل بمجرد إباحته.
- ٩ ومنها أن أفعاله أكثرها كانت مخفية مطوية عن الأمة؛ فلا يجوز أن نجعل ما هذا سبيله كالنطق الذي لا يجوز له كتمه.
- ١٢ فيقال: فما خفي منها قد كشف للتأسي به والاتباع له تارة به. مثل قوله في غسلة الذي لا يشاهد: «أما أنا، فأخُذْ على رأسي ثلاث حَيَّاتٍ من ماء»؛ ومثل قوله لأم سلمة، لما سُئِلَتْ عن قبلة الصائم: «هَلَّا أَخْبَرْتَهُمْ أَنِّي أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ»؛ و [تارة بغيره] مثل قول عائشة: لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي الْإِكْسَالِ وَالْإِنْزَالِ: «إِذَا التَّقَى الْخَتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ، أُنْزِلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ؛ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ، فَاعْتَسَلْنَا».
- ١٥ على أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - لا يطوي من أفعاله إلا ما يجعله بسيرة الأمر. فأما ما يستدعي به الاتباع، فلا بد أن يظهره، ولا يطوي إلا النوافل المخصصة.
- ١٨ وهذا يعطي أن ما أظهره الإيجاب؛ إذ كان لا يخفي إلا النوافل. ولهذا قال في التراويح: «ولو خرجت الرابعة، خفت أن تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ».
- ٢١ ومنها قولهم: لا يخلو قولكم بوجوب اتباعه في أفعاله أن يكون بطريق العقل أو السمع. والعقل يمنع من أن يقدم الإنسان على إيجاب فعل ما، لأجل وقوعه من غيره، مع ثبوت العلم باختلاف أحوال الناس في المصالح والمفاسد في باب

٣ برتبة: نثرته. || المستدعي: المستدعي. مغير (من: المستدعاء). ٦ النبوة: السؤ. ٧ خروج: خروج. وحرف الواو مزيد. || خرج: خرج. ١٣ سُئِلَتْ: سَلَتْ. || أَخْبَرْتَهُمْ: أَحْبَرْتَهُمْ. ١٤ التَّقَى الْخَتَانَانِ: الْخَتَانَانِ. ١٧ المخصصة: المحضة. ١٩ خفت: مغير (من: خفر). ٢٠ بطريق: في الهامش. ٢٢ باختلاف: بالاختلاف. || في باب: مكرر.

- ٢٠٥ الأديان، كاختلافهم في باب الأمزجة والأبدان. | وكما أن مزاج بعضهم يقتضي تناول الحموضات والمسهلات من المأكَل والمشارب، ومزاج آخرين يقتضي تناول الحلو أو المرّ، فلا يجوز العقل أن يُثَرَّل الإنسان في ذلك على قالب غيره. كذلك وجدنا أن الشرع خالف وفاوت بين الأشخاص، بحسب اختلاف أحوالهم، فيما يُستَر من الحرّة، ويُكشَف من الأُمّة، وما يكون قربة من المقيم الصحيح، يكون ضده هو القربة في حقّ المسافر والسريّض. وعلى هذا الاختلاف، فهذا يعطّل دليل العقل عن إيجاب الاتّباع للغير، إلّا بدلالة تدلّ على الموافقة من عند من يعلم المصالح، والسمع لم يرد بوجوب مثل ما فعله علينا. وإذا تعذّر دليل الإيجاب، بطل القول بالوجوب.
- ٩ فيقال: إن ورود هذا من القائل بالندب، لم يصحّ. وإن ورد من القائل بالوقف، فإنّه أيضًا لا يصحّ؛ من حيث إنّه وإن نفى الندب والإيجاب، فما نفى جواز الصلاة والصيام والطواف وغير ذلك، ممّن رأى النبي - صلى الله عليه - يفعل ذلك وتجوز المفسدة، كان يجب أن يمنع استواء المكلفين في حكم واحد، سواء كان ندبًا، أو إيجابًا، أو وقفًا، لما ذكرت من اختلاف أحوالهم. كما يُمنع الإنسان من اتّباع غيره في شرب دواء، أو أكل غذاء، مع وجود مخالفة تأثير المزاجين.
- ١٥ ويُقال: لا يجوز أن نقدم على اتّباعه في فعل يفعله؛ ودليله يعطي حظر الاتّباع، ٢٠٥ ظ وما حظره. ألا ترى | أنّه استشهد بشرب الأدوية؟ فإنّا لا نجوز أن يُشرب الدواء المُسهّل، لما نراه من شرب حكيم في الطبّ مقدّم في الصناعة يُشرب [دواء]، لتجويرنا أن يكون ما ينفعه، أو يتداوى به، مضرّة لنا وداء، لا دواء. وإذا لم يجر اتّباعنا له، بطلت هذه الطريقة.
- ٢١ وأما نحن، فإنّا لم نقل بالإيجاب إلّا بالسمع؛ وهو الأمر باتّباعه والتأسي به، وكونه لجعل علمًا ومنازًا يُحتذى في التعلّيات، ويُتبع في الأفعال، كما جعلت الكعبة قبلّة يُتوجّه إليها في الصلوات. وما ذكرناه من الاستدلالات النظرية، فيه كفاية.
- ٢٤

٥ ويكشف: يكشف. ٨ لم: فلم. ١١ فما: فما. ١٦ ويُقال: مقال. ١٧ بشرب: شرب. ١٩

وداء لا دواء: ودآلا دواء، كذا، ومغثير.

فصل

إذا ثبت أن أفعاله - صَلَّى اللهُ عليه - دالة على الوجوب، فإن ذلك من جهة السمع؛ خلافاً لبعض الأصوليين ممن قال بالوجوب، إنما تجب بطريق العقل. ٣

فصل يجمع دلائلنا

فمنها أن أحوال المكلفين مختلفة غاية الاختلاف؛ ولهذا خالف الله - سبحانه - بينهم في التكليف بحسب اختلاف أحوالهم. فخص العبيد والإماء بأحكام تخالف أحكام الأحرار؛ وخص الإناث بأحكام تخالف أحكام الذكور. وكذلك المسافرين والحاضرين، والمرضى والأصحاء، وأهل البادية وأهل الأمصار. فإذا كان كذلك، لم يثبت عندنا بالعقل تساوي حال النبي وأُمَّته من جهة العقل؛ فلا وجه لوجوبه بطريق العقل. من هذا الوجه الذي هو عدم العلم بالمساواة. فكيف وقد بان لنا ٢٠٦ واختلاف حال النبي - صَلَّى اللهُ عليه - وحال أُمَّته في تكاليف كثيرة. تخفيفاً عنه تارة وتثقيلاً عليه أخرى، وكرامة له وإبتلاء. فلا يتهدى العقل إلى أن يحكم بأن تكليفه لنوع تعبد تكليف لنا. فلم يبق لنا طريق إلى ذلك، إلا من جهة السمع الوارد من جهة من يعلم المصالح العامة والخاصة.

فإن قيل: هذا الاختلاف موجود بين آحاد الأمة؛ ثم أمره للواحد كان أمراً للجماعة. ١٥

قيل: بطريق السمع أيضاً، حيث قال: «أمرني للواحد أمرني للجماعة». ومنها أن العقل لا يتهدى إلى أصل المصالح العامة؛ فكيف يتهدى إلى مراتب المصالح والتسوية بين الأشخاص؟ إذ ما لا يتهدى إلى الأصل. لا طريق له إلى الكيفية والتفصيل. ١٨

ومنها أن تُبنى المسألة على أصل؛ وأن العقل لا يوجب، ولا يحظر، ولا يبيح؛ فلا وجه لإيجابه هنها. ٢١

وقد مضى في أول الكتاب ما فيه كفاية لإثبات مذهبنا.

٩ لم: فلم. ١٠ هو: مزيد. ١٢ وكرامة له: مزيد. ١٣ تكليف: السابق (بأنه) غير مطلوب. ١٨ يتهدى: سهدى. ١٩ يتهدى: سهدى. ٢٠ الكيفية والتفصيل: مهمل. ٢١ تُبنى: سنى.

فصل في شبههم

فمنها أنه إذا تعبد به، كان ذلك من مصالحه؛ فيجب أن يكون من مصالحنا أيضًا.

٣

ومنها أن قالوا: إن ما فعله على وجه القربة حق وصواب؛ وإن الحق والصواب يجب اتباعه.

- ومنها أن في عدم إيجاب اتباعه ما يفتضي إلى ترك اتباعه؛ لأن ما لا يجب على الإنسان، مخير بين فعله وبين تركه؛ وفي ترك اتباعه إظهار خلاف عليه، وفي ذلك ٢٠٦ ظ إسقاط حرمة، وإغراء بالتنفير عنه، وترك الانقياد له، لأن ملكاً، أو متقدماً ملةً أو طائفة، [إن] قام لدخول إنسان، فلم يقوموا لقيامه؛ أو أبعد إنساناً وهجره، فقاربوه ولم يهجروه؛ وركب للحرب، فلم يركبوا لركوبه، كان إهواناً به وإسقاطاً لحرمة، والعقل يأبى ذلك، ويوجب ما يعظم حرمة ومتابعته والانقياد له، فهذا [ما] يقتضي العقل؛ ويكون ما يأتي من أدلة السمع مؤكداً للإيجاب الحاصل بأدلة العقول التي ١٢ ذكرناها، لا أنه هو المنفذ لذلك.

فصل في الأجوبة عن شبههم

- أما الأول وقولهم: إذا ثبت أنه مصلحة له كان مصلحة لنا، دعوى عريضة؛ ولا يجوز أن يظفروا فيها ببرهان، إذ لا دليل من جهة العقل يعطي تساوي شخصين في مصلحة دينية، ولا دنيوية، ولا بدنية؛ بل الأصل في المكلفين الاختلاف في طبائعهم وأمزجتهم وأحوالهم، فكما لا يستحيل امتناع تساوي زيد وعمرو في علاج ١٨ مزاج، أو سبب يدعو إلى الاستجابة والانقياد، كذلك لا يستحيل ولا يبعد انقطاع ما بيننا وبينه - صلى الله عليه - في المصالح الخاصة، لسعنى يخصه منفرد عنا بأصلح يكون بعينه مفسدًا لنا.

٢١

٦ عدم: معنى. ٨ بالتنفير: بالسفير. ١١ يأبى ذلك: ما نأدلك. || يقتضي: يقتضي. ١٢ مؤكداً:

مؤكدته. ١٤ في الأجوبة عن شبههم: في أجوبتهم. ١٧ دينية: دسه. كذا. || دنيوية: نويه. كذا. ||

بدنية: بدنية. ١٨ فكما: مغير. ٢٠ بأصلح: مهمل. مغير (من: ناصل).

- ويُقال أيضًا: قد يكون التعبد له بالفعل على جهة الوجوب هو المصلحة، كما يكون التعبد له ندبًا هو المصلحة. وقد يكون من المصلحة جعل ما هو له ندب علينا فرضًا، وجعل ما هو عليه فرض علينا ندبًا. وقد تكون مصلحة ما هو عليه ندبًا، لنا مباحًا؛ لا واجبًا ولا ندبًا؛ أو | علينا محظورًا؛ كما ذكرنا في اختلاف التعبدات في ٢٠٧ و ٣ حتى المكلفين بحسب أحوالهم. وقد علم ذلك بكون كثير من الأمور عليه مفروضة وفي حقنا مندوبة، وعليه محظورة ولنا مباحة. ٦
- وأما الثاني وقولهم إن ما فعله حق وصواب، فيجب أن يكون متبعا فيه، غير صحيح ولا لازم؛ لأنه إنما كان حقًا وصوابًا من حيث أمر به سمعًا وشرعًا، وإلا فلا يتهدى العقل إلى ذلك. فيجب أن لا يكون حقًا وصوابًا في حقنا، إلا بدليل سمعي، وهو الطريق الذي ثبت به كونه في حقه حقًا وصوابًا. والتساوي بيننا وبينه غير معلوم عقلاً ولا سمعًا؛ فلا وجه لدعوى كونه في حقنا صوابًا وحقًا، من حيث كان في حقه كذلك. ٩
- على أننا قد اتفقنا أن ما كان حقًا وصوابًا في أحد المكلفين؛ لا يلزم أن يكون حقًا وصوابًا في حق المكلف الآخر. فصلاة الأمانة مكشوفة الرأس، وصلاة العبد يوم الجمعة، صلاة الظهر؛ وترك الحائض للصلاة والصوم، وصلاة المسافر الرباعيات من الصلوات المفروضة ركعتين، حق كله وصواب. وليس ذلك في حق الحرّة والحرّ، والطاهرة والمقيم حقًا وصوابًا. فلا أفسد من هذه الطريقة؛ وهي أخذ حكم أحد المكلفين من حكم الآخر، قبل العلم بالدليل بتسوية ما بينهما. ١٢
- فأما قولهم: إن نفي الوجوب يبيح ترك اتباعه، | وذلك يؤدي إلى التنفير عنه، ٢٠٧ ظ ١٨ وأطراح حرمة والإغراء بالميل عنه، وتسهيل مخالفته، فليس بشيء؛ لأن الذي ينفر عنه مخالفة أمره، وترك الانقياد لما دعا إليه، أو الانخراط فيما نهى عنه. فأما تركنا أن نفعل مثل فعله، فليس ذلك مما ينفر عنه ولا يظهر لأحد أنه إنما فعل لنفعل؛ بل العقلاء كلهم يعلمون أن الفاعل إنما يفعل لمعنى يخصه. كما أنه لا يكون فعلنا للتعبد

١ التعبد له: المعتدله (في الموضعين في السطر). ٥ بكون: يكون. ١٣ العبد: مهمل. ١٤ صلاة الظهر: السابق (لا) مشطوب. ١٥ الرباعيات: الرباعيات. ١٦ حقًا وصوابًا: حق وصواب. ١٧-١٦ أخذ حكم أحد: أحد حكم أحد. ١٧ بتسوية: سوية. كذا. ١٨ ما بينهما: ما سهما. ١٨ نفي: مغير. مقطوس بعضه. ١٩ يبيح: مهمل. ١٩ والإغراء: مهمل. ٢٠-٢١ ينفر عنه: تنفر عنه. ٢٠ تركنا: تركنا. ٢١ نفعل: نفعل. ٢١ ينفر عنه: تنفر عنه. ٢١ لنفعل: مهمل.

حال تركه استراحة [منه]. وصومنا حال فطره تنفيرا عنه ولا ميلا عن اتباعه. ولأنه لو كان ذلك منفرا، لكان تركنا لما خص به من الفروض والسندوبات تنفيرا عنه. ولو كان ذلك واجبا من طريق العقل لنتفي التنفير عنه، لوجب أن نتفي عنه السهو والخطأ، والنسيان والغفلة، والاستهتار بالنساء وتزويجه وخصومته لهن وتغايرهن عليه. فإنيهم نفروا منا دونه. فقالوا: ﴿ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق؟﴾ ومالوا إلى إنزال ملك، يغمسه الباري في الطبع الإنساني، بلهجه بالتزويج، وأباحه هبة النساء نفوسهن له، وجعل له أن يصطفي من المغنم ما يشاء حتى النساء. ومعلوم أن هذا من أعظم ما ينفر عنه. وإنما أفرط أمة عيسى فيه، حتى قالت إنه إله، للامتناع من هذا الشأن. فكان ذلك تنفيرا عن الإذعان بالرسالة، ٣ و ٢٠٨ ودعوى الربوبية؛ وكان هذا منفرا عن نبينا - صلى الله عليه - وثمته بأنه موثر، ومغتنم، وطالب الحفظ من الدنيا، ومغلوب شهواته وطباعه. هذا كله تنفير، وما صرف الباري عنه؛ فبطل ما تعلقوا به. ١٢

ومن ذلك إبدال الآية بالآية، ونسخ التعبد بعد شرعه، والصرف من قبلة إلى قبلة. فإنه قد حد ذلك قولهم: ﴿مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾. وقال - سبحانه: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزَلُ﴾. (قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ). ١٥ وكان يجب أن لا يجعل في الكتاب آيات متشابهات يعطي ظاهرها التشبيه والانفعال، وتغير الحال عليه، والعلم بعد أن لم يعلم. ومعلوم ما في الكتاب من هذا القليل؛ مثل ذكر الغضب والرحمة، والرضا والكراهة، واليدين، والروح، والعين، ١٨ والوجه، والمجيء، والإتيان، والمحبة، والمكر. وهذه كلها في الحقائق أعضاء وإدراكات وانفعالات. فإن الرحمة رقة توجب ألم القلب بوقوع المكروه في المرحوم؛ والغضب غليان دم القلب واشتطاط حرارته طلبا للانتقام؛ والكراهة غيابة ٢١

١ استراحة منه: استراحته. || حال فطره: حرف اللام مزيد. ٢ خص به: حصرة. ٤ وتغايرهن: وتغايرهن. ٦ فغمسه: يغمسه. ٦-٧ بلهجه بالتزويج: بلهجه بالتزويج. ٧ هبة: هبة. || المغنم: مهمل. ٩ تنفيرا: تنفير. ١١ ومغتنم: ومغتنم. || الحفظ: مهمل. || ومغلوب شهواته: ومغلوب شهواته. ١٢ صرف: صدف. ١٣ شرعه: شرعه. ١٤ مَا وَلَاهُمْ: ما ولاهم. || قِبَلَتِهِمْ: بلهجه. ٢١ غليان: غليان. من «اشتطاطه» إلى «الطباع»، السطر الأول من الصفحة التالية: في الهامش، بخط مضطرب الحروف والتلفظ. ٢١ واشتطاط: مهمل. || للانتقام: للانتقام. || غيابة: العين واللام كحرف واحد.

لِما يتجدّد، أو يُستملل، أو تأباه الأمزجة والطباع؛ والمكر ابتطان السوء مع إظهار ضده؛ والإتيان المجيء، بقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾، هو الانتقال والخروج من مكان إلى مثله؛ إلى أمثال ذلك. وكم ضلّ قوم بذلك، ونفر قوم عن الاستجابة للشرع لأجله! فالدعوى بأنّ العقول تمنع ذلك باطلة؛ لأنّ الشرع لا يأتي إلا بمجوزات العقول.

٦ على أنّ هذا كلّهُ يلزم من قال بنفي الوجوب رأساً؛ ونحن نقول بوجوب اتّباعه. وإنّما نقول إنّهُ بالسمع؛ وكونُ الطريق لإيجابه السمع لا يحصل به ما ذكره المخالف من التنفير وإهمال حرمة السفير - صَلَّى الله عليه، ولا الإغراء | بمخالفته. ٢٠٨ ظ

فصل

٩

البيان بالفعل من جهته - صَلَّى الله عليه - هو أن يفعل بعض ما دخل تحريمه في عموم لفظ التحريم؛ فإذا فعله، دلّنا ذلك على تخصيص العموم، وأنّ ما فعله لم يدخل تحت صيغة العموم؛ وذلك جائز عندنا. وبه قال بعض أصحاب الشافعي. ١٢ وذهب أبو الحسن الكرخي إلى أنّه لا يجوز تخصيص العموم، ولا البيان بالفعل. ووافقه في ذلك بعض أصحاب الشافعي؛ فلهم في هذا وجهان.

فصل في أدلتنا

١٥

فمنها قوله - تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾؛ وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. ولم يفصل بين القول والفعل، في تخصيص العموم، وبيان المجمل، وغير ذلك من البيان؛ فكان ذلك على عمومته المقتضي لدخول قوله في البيان وفعله. ١٨

ومنها أنّ النبي - صَلَّى الله عليه، لما سمع أنّ قومًا تحرّجوا من استقبال القبلة بفروجهم في البنيان - قيل «قَبِلْتَنَا»، وقيل «قَبِلْتِ يَتِ الْمَقْدِسِ» - بعد نسخها، أمر ٢١

١ يتجدّد: سحدّد. || يُستملل: مضطرب الأحرف. || ابتطان: اسطوان. ٤ يأتي: مهمل.

٥ بمجوزات: مجوزات. ٧ لإيجابه: مهمل. ٨ التنفير: مهمل. ٢١ قَبِلْتَنَا: مهمل.

بتحويل مَقْعَدَتِهِ إلى القبلة. وهذا قصد منه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - إلى بيان تخصيص العموم الذي قاله في التحريم: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا بِبُؤُلٍ وَلَا غَائِطٍ لَكُنْ شَرْقًا وَغَرْبًا». وزُوي أَنَّهُ نَهَى عن استقبال القبليْن بالبول والغائط؛ فصار تحويله ٣ لمَقْعَدَتِهِ نحو القبلة تخصيصًا لذلك العموم، وبيان أَنَّهُ لم يدخل تحت ذلك البيان، ولا ما بعد النسخ.

ومنها أَنَّ ما فعله ابتداءً كان تشريعًا، كذلك ما فعله بعد العموم كان تشريعًا. وإذا ٦ كان تشريعًا، صار تخصيصًا؛ | إذ لا يمكن أن يكون الاستقبال شرعًا والعموم الأول باقٍ على عمومته، من حيث إنَّ استقبالها ليس بشرع.

٩ فصل في شُبْهِهِم

فمنها أن قالوا: إنَّ تخصيص العموم أحد نوعي البيان، فلا يجوز بفعله؛ كالنسخ. ومنها أَنَّ النطق العام شمل الأعيان لفظًا ونطقًا. وفعله يُحتمل أن يكون ١٢ مخصوصًا به، ومخصوصًا له، ويجوز أن يكون هو وغيره فيه سواء؛ فلا يُترك العموم المتيقن بأمر محتمل. فأكثر ما يعطي فعله خروجُه هو من حكم العموم؛ فأما خروجنا نحن. فلا نبين بذلك أَنَّهُ مخصوص من جملة العموم، إذا كان العموم يشمل ١٥ المكلفين.

فصل في الأجوبة

أما الأول. فيُحتمل أن نقول إنَّ النسخ بفعله جائز. فقد ذهب إليه بعض ١٨ العلماء، واختاره بعض أصحاب الشافعي. ولو سلمنا. فإنَّ النسخ يخالف التخصيص؛ لأنَّه يجوز التخصيص للكتاب بالقياس والسنة، وإن لم يجز النسخ بهما؛ لأنَّ النسخ رفع للحكم رأسًا، والتخصيص بيان للدراد باللفظ العام. ٢١

٤ لمَقْعَدَتِهِ: لمَقْعَدَتِهِ. ١٠ فمنها: حرف الفاء مزيد. ١٣ ومخصوصًا: السابق (وَحتمَل) مشطوب.

١٤-١٦ من «أكثر» إلى «المكلفين»: في الهامش. بخط مفسطرب الحروف والتنقيط. ١٨ بفعله: مهمل. جائز: حابر.

وأما الثاني ودعوى احتماله، فصحيح؛ لكن الأظهر من المحتملين مساواته
لأتمته في ذلك، وأنه لا يفعل ذلك بعد نهيّه خاصًا، إلا ويبين تخصيصه بذلك، وإلا
كان تلييسًا وموقعًا للأمة في شك في بقاء الأول على عمومته أو تخصيصه. ٣

فصل

- إذا ثبت أن الفعل يحصل به البيان، فإذا تعارض القول والفعل في البيان،
٦ فالقول أولى من الفعل.
ولأصحاب الشافعي وجهان. أحدهما مثل قولنا: والثاني، الفعل أولى من
القول.
٩ وقال بعض الأصوليين: هما سواء في البيان، القول والفعل.

فصل في أدلتنا

- فمنها أن القول يدل على الحكم بنفسه؛ والفعل يدل عليه بواسطة. هو
١٢ استدلالنا | على أن الفعل جائز من جهة أن النبي -- صلى الله عليه -- فعله، وهو لا ٢٠٩ ظ
يفعل ما لا يجوز. فكان ما دل على الحكم بنفسه، أولى مما دل عليه بواسطة.
ولأن الفعل يبين بالقول، فإنه لما حج قال «خذوا عني [منايكم]»، ولما صلى
١٥ قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»؛ فبين الفعل بالقول، والقول لا يحتاج إلى بيان
بالفعل.
ومنها أن القول يتعدى، والفعل مختلف في كونه يتعدى حكمه إلى غيره. فمن
١٨ الناس من قال لا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل؛ فكان ما تعدى بالإجماع بنفسه،
أولى مما في تعديه إلى غيره خلافًا. وفي هذه الدلائل دلالة على من رجح الفعل،
وعلى من سوى بين الفعل والقول جميعًا.

٢ لأتمته: مزيد. || نهيّه: مهمل. || ويبين تخصيصه: مهمل. ٣ تلييسًا: مهمل. ١٣ ممًا: مغير
(من: ما). ١٤ يبين: مهمل. ١٥ فبين: مهمل. ١٧ يتعدى: ندعى. || يتعدى: مهمل. ١٨ يتعدى:
ندعى.

فصل في شَبَّهَهُمْ

- فَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ الْبَيَانَ بِالْفِعْلِ أَبْلَغُ وَأَكْدَى، وَهُوَ مُقَدَّمٌ، فَإِنَّهُ تَعَلَّقَ بِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِلَّذِي سَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، «صَلِّ مَعَنَا»؛ وَرُوي «اجْعَلْ
 ٣ صَلَاتَكَ مَعَنَا». وَصَلَّى بِهِ جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَقَالَ لَهُ، لَمَّا صَلَّى بِهِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ
 فِي وَقْتٍ، وَفِي الثَّانِي فِي وَقْتٍ آخَرَ، يَا مُحَمَّدُ، الْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ. وَقَالَ النَّبِيُّ -
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»، ثُمَّ أَكَّدَ الْبَيَانَ بِأَصَابِعِهِ، فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا
 ٦ وَهَكَذَا». وَقَالَ: «أَوْقَدْ فَعَلُوها! حَوِّلُوا مَقْعِدَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ». فَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ دَلَّتْ عَلَى
 بَيَانِ الْقَوْلِ بِالْفِعْلِ، مَعَ وَجُودِ الْقَوْلِ؛ وَهَذَا تَقْدِيمٌ وَتَرْجِيحٌ لِلْفِعْلِ عَلَى الْقَوْلِ.
 وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: كُلٌّ مَعْلَمٌ وَمُبَيَّنٌ. إِذَا أَرَادَ إِيصَالُ فَهْمٍ مَا يَقُولُ إِلَى مَنْ يَعْلَمُهُ
 وَيُخْبِرُهُ، اسْتَعَانَ بِإِشَارَتِهِ بِيَدِهِ وَبِالْخَطُوطِ وَالْأَشْكَالِ فِي ذَلِكَ. وَهَذَا لِمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ
 ١٠ وَمِنْ الْهَيْئَاتِ | مَا لَا تُتَحَصَّلُ صُورَتُهُ فِي الْقَلْبِ بِمَجْرَدِ النُّطْقِ؛ حَتَّى يَنْضَمَّ إِلَيْهِ تَصْوِيرُ
 ذَلِكَ بِالْفِعْلِ. وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا، بَانَ أَنَّ الْفِعْلَ مُقَدَّمٌ فِي بَابِ الْبَيَانِ.
 ١٢ فَيُقَالُ: أَمَّا مَا ذَكَرْتَ فَيُعْطَى أَتَمًّا سَوَاءً؛ لِأَنَّكَ اسْتَدَلَلْتَ بِأَنَّهُ وَجَدَ الْبَيَانَ
 بِالْفِعْلِ، وَوُجِدَ الْبَيَانُ بِالْقَوْلِ؛ وَهَذَا يُوجِبُ تَجْوِيزَ الْبَيَانِ بِهِمَا، وَنَحْنُ قَائِلُونَ بِهِ. فَأَمَّا
 ١٥ التَّرْجِيحُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ. وَالْقَوْلُ الْفَصْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ، أَنَّ لَنَا أَفْعَالًا يَقْصُرُ
 الْقَوْلُ عَنْهَا؛ فَالتَّعْبِيرُ عَنْهَا بِالْصُّورِ أَبْلَغُ مِنْهُ بِالْصِّيغِ، لِأَنَّ الصُّورَ إِلَى الصُّورِ أَقْرَبُ.
 وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: «رَمَى رَسُولُ اللَّهِ بِمِثْلِ حَصَا الْخَذْفِ»، هَذَا بَيَانٌ. فَإِذَا
 ١٨ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ حَصَاةً، ثُمَّ خَذَفَ بِهَا، فَقَالَ: «بِمِثْلِ هَذِهِ رَمَى؛ وَكَذَا رَمَى»،
 فَأَبَانَ بِقُدَّهَا صُورَةً، وَبِرَمِيهِ بِهَا صُورَةً. كَانَ أَبْلَغُ. وَكَذَلِكَ بَيَانُ قَوْلِهِ: «إِذَا التَّقَى
 الْخَتَانَانِ وَجِبَ الْغُسْلُ»، فَأَخَذَ يَشْكُلُ بِيَدِهِ صُورَةَ الْإِلْتِقَاءِ، وَأَنَّهُ مُحَاذَاةُ جِلْدَةِ خَتَانِهِ
 لَجِلْدَةِ خَتَانِهَا، كَتَقَابِلِ الْفَارَسَيْنِ، إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا اجْتِمَاعٌ؛ كَانَ أَبْلَغُ. وَكَذَلِكَ إِذَا
 ٢١ أَرَادَ بَيَانُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - تَبَيَّنَ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَجَعَلَ بَطُونُ أَصَابِعِهِ
 لَوَجْهِهِ، وَبَطُونُ كَفِّهِ لِيَدَيْهِ، فَالتَّصْوِيرُ أَبْلَغُ مِنَ التَّقْرِيرِ بِالْقَوْلِ.

٩ ومبين: مهمل. ١٠ وبالخطوط: مهمل. || لمعنى: مغير (من: المعنى). ١١ الهيات: الهاء.

١٣ سواء: في الهامش. ١٩ بقدها: بقدها. || وبرميه: وبرميه. ٢٠ محاذاة جلد: مهمل. ٢١ لجلدة:

مهمل. || اجتماع: اجتماع. ٢٢ تبين: تميم. كذا. ٢٣ فالتصوير: التصوير.

- فهذا وأمثاله مما لا بدّ للقول من إشارة بصورة الفعل ليحصل الفهم؛ حتّى أن المبطل الفهم يتحصّل له بالإشارة ههنا في أمثال هذه الصور ما لا يتحصّل له بالعبارة.
- ٣ ولنا أشياء لا يتأتّى فيها التصوير بالفعل. ولا يخرج البيان عنها إلّا صيغة قول لا صورة. وذلك مثل أعمال القلوب. والدواخل على النفوس من الآلام التي يتحصّل لكلّ واجدٍ لها، ومن عرضت له في خاصّة | نفسه دون أن تتعدّى إلى غيره. فإذا ٢١٠ ظ أراد أن يعلم بها غيره. صاغ قولاً يعبر به عنها؛ إذ لا يمكنه إخراجها بشكل يدركه العيان.
- فإذا ثبت هذا. وأنّ لقبيل من الأفعال هذا التأكيد الذي يحصل به تأكيد بيان القول. ولقبيل منها هذا التقصير الذي لا يحصل به البيان. جئنا إلى ترجيح القول.
- ٩ فقلنا: إنّ القول ينوب عن الأمور العارضة في النفوس؛ إذ لكلّ منها اسم موضوع. وعن الصور الظاهرة أيضًا. فقد عمل القول في الأمرين جميعًا. وإن كان في أحدهما أقصر. والصور من الأفعال لا تعمل في البيان عن أعمال القلوب. وعوارض النفوس، وهواجس الصدور. فبان ترجيح القول على الفعل. فلكلّ صورة من الأعمال الظاهرة والباطنة جميعًا صيغة. وليس لكلّ صورة في النفوس والقلوب صورة.
- ١٥ وأما شبهة من سوى بينهما. فإنّه لحظ بعض الأفعال أنّ لها صورًا يسكن إخراجها إلى الوجود أشكالا. فيدركها الحسّ بإدراك أمثالها التي يُقصد بها البيان.
- ١٨ وبعضها يقصر الإنسان عن إخراج شكل لها. أو مثلي؛ إذ لا مثل لها من خارج. وهي عوارض النفوس، وأعمال القلوب؛ فجعلهما سواء. وقد تضمّن ما لحظناه الجواب عمّا وقع لهذه الطائفة، وأنّ الغامض والظاهر. وما له شكل وما لا شكل له. يمكن التعبير عنه بالقول الوجيز والحدود الخاصة الكاشفة عن حقيقة الشيء.
- ٢١ وأما الفعل. فلا يسكن البيان له إلّا فيما يظهر منها. فبان الترجيح للأقوال على الأفعال.

٢-٣ من «بالإشارة» إلى «بالفعل»: في الهامش. ٣ فيها التصوير بالفعل: في الهامش. لتحلّ محلّ وله التصوير بالفعل الذي بقي في سلب المخطوطة ولم يُشطب. || قول: مزيد. ٥ واجد؛ واحد. كذا. ومع العلامة لحرف الحاء. ٦ صاغ؛ سار. ٨ لقبيل؛ الفسل. كذا. ٩ ولقبيل؛ والفسل. || التقصير؛ التقصير. || جئنا؛ حشا. ١١ عمل؛ كأنّ المسطور «عمد». ١٢ تعمل؛ مهمل.

فصل

٢١١

يجوز تعبد النبي الثاني بما كان تعبد به النبي الأول. | ولا يمنع العقل ذلك.

٣ على قول من جعل للعقل قضية المنع والإباحة، وهو أبو الحسن التميمي من أصحابنا. ولا في الشرع ما يمنع من ذلك. بل فيه ما يدل على جوازه؛ خلافاً لمن منع من ذلك من الأصوليين.

٦

فصل في دلالتنا على تجويز ذلك

فمنها أن الله - سبحانه - بعث موسى وهارون في زمن واحد. وعصر واحد. وجعل جمعهما مصلحة، من حيث إنه ذكر أنه شد عضد موسى وآزره بهارون. وخلفه في قومه لما غاب عنهم؛ فغير مستنع أن يجعل النبي الثاني بعد الأول محيياً من شريعته ما أمانته المبطلون. ومنهها على ما أحمله الغافلون. وقد يؤثر التناصر والتعاقد ما لا يؤثره الاتحاد. ولهذا قرن الله بين معجزتين. وأيد الأولى بثانية والثانية بثالثة؛ وقال الله - تعالى: (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ). ١٢ ولهذا أطال بقاء نوح في قومه، يدعوهم إليه ألف سنة إلا خمسين عاماً. وإطالة عمر النبي الواحد لم يمنع منه عقل ولا شرع؛ بل شرع كذلك إرداف نبي بنبي، تأييداً لما جاء به الأول.

١٥

فإن قيل: إذا لم ينسخ الثاني شرع الأول، فما أفاد؟

قيل: قد بينا إفادته من وجه. وهو تجديد الإذكار والإنذار. ولو جاز أن يقال: «ما أفاد الثاني»، لجاز أن يقال: «ما أفاد بقاء الأول بعد بلاغه عاماً، عاماً ثانياً وثالثاً». ١٨ إلى أن تطاول الزمان؛ ولا أثر بعثة نبيين في زمان واحد وعصر واحد، ولما أثر بعثة اثنين. ولا إعزاز الواحد باثنين بعده. ثانياً وثالثاً. ولكن المعجز | الثاني والثالث عبثاً. حيث لم يُقد الثاني إلا ما أفاده الأول. من كونه برهاناً وحجة على صدق ما ٢١ ظهر على يديه.

٤ بدل: مكزور. مشطوب. ٨ شد: مغير (من: شى). ٩ غاب: مهمل. ١٢ فعزونا: فعزونا.

١٩ تطاول: حرف الواو مزيد. || بعثة نبيين: نعته نبيين. ٢٠ اثنين: مهمل. || باثنين: ناشن. || ولكن:

ولو كان. || الثاني: مكزور. ٢١ عبثاً: عشا. || وحجة: حجة. || ما: من.

[فصل في شبهة المخالف]

٣ إن مجيء الثاني بما جاء به الأول لا يفيد إلا ما أفاده الأول؛ فكان تبعًا، والتابع لا يكون نبيًا وإن جاء بغير ما جاء به الأول. فذلك أمر لا يخالف فيه أحد ممن يقول بالشرائع والنسوخ.

٦ فيقال: قد بينّا الفائدة، وهي إحياء الشريعة الأولى. وقد تكون المصلحة تجديد نبوة مذكرة بالأولى، ومشيدة لها؛ كما كانت المصلحة في بعثة نبيّين في عصر واحد، لا تمنع ذلك، وأنه كان، والسير تشهد به، وكتاب الله ينطق به، والشرع لا يأتي بما لا يجوزه العقل. على أنه باطل بإبقاء النبي الواحد زمانًا طويلًا؛ لأنه لا يفيد بقاءه في العام الثاني إلا ما أفاد في العام الأول. وكذلك المعجزة بعد المعجزة ما تفيد إلا التأكيد، وتناصر الأدلة عند المكلفين. وكذلك مجيء الرسل، بعد العقل، وإن جاءوا بما يوافق العقل، لا يقال «ما أفاد».

١٢ ومنها أن قالوا: عندكم أن العقل لا يبيح، ولا يحظر، ولا يوجب؛ فكيف خصصتم هذه المسألة بتجوير ذلك عقلاً؟

فيقال: إنما بينّا أن ذلك ممّا لا يحيله العقل؛ وعندنا في قضايا العقول تجويزات وإحالات. فمهما اختلف الناس في أن | العقول هل تبيح، أو تحظر، ٢١٢ أو توجب، فإنهم لا يختلفون أن في العقل تجويز جائزات، وإحالة محالات، وإيجاب واجبات، فيما يرجع إلى الوجود دون الأحكام؛ من قولنا: فناء الأعراض عقيب وجودها واجب في العقل، وإيجاد مثل الصانع محال في العقل، وكذلك ردّ الأزمان الماضية. فهذا من الأمور التي لا خلاف فيها؛ بخلاف قولنا «واجب»، و«محذور»، و«مباح»، في باب الأحكام الداخلة تحت التكليف. ٢١

٣ نبيًا: مهمل. ٥ وهي: وهو. ٦ مذكرة: مهمل. ٦ ومشيدة: ومشتدة. ١٤ يحيله: مهمل.
١٥ فمهما: مهمل. || اختلف: مضموس بعضه. || العقول: معتر (من: العقل). || تبيح: مهمل.
١٦ توجب: يوجب. ١٧ الوجود دون: التوحدون. || فناء: فناء. ١٨ الصانع: مهمل.

فصل

- إذا ثبت جواز بعثة نبي بشريعة مَنْ قَبْلَهُ. فنبينا - صَلَّى الله عليه وسلم - هل
 ٣ كان متعبداً بشريعة مَنْ قَبْلَهُ، فيه روايتان. إحداهما أنه متعبد بما صحَّ من شرائع مَنْ
 قبله، بطريق الوحي إليه، لا مَنْ جهتهم، ولا نقلهم، ولا بكتبهم المبدلة المغيرة.
 نصَّ عليه أحمد في إيجاب ذبح الكبش فداء عن ولدٍ مَنْ نذر ذبح ولده. واستدلَّ
 ٦ بشريعة إبراهيم - عليه السلام، واستدلَّ في القول بالقرعة بقصة زكرياء، والاقتراع
 في كفالة مريم وذوي النون حيث ساهم، وبما أوجبه الله في التوراة من القصاص،
 وذكره في كتابه عن شريعة موسى. واختار هذه الرواية أبو الحسن التميمي؛ وهي
 قول أصحاب أبي حنيفة، فيما حكاه أبو سفيان، عن أبي بكر الرازي؛ وقول
 ٩ أصحاب الشافعي، في أحد الوجهين عنهم.
 ١٢ ظ والرواية الأخرى أنه لم يكن متعبداً بشيء | من الشرائع، إلا ما أوحى إليه في
 شريعته. وبهذه الرواية قالت المعتزلة، والأشعرية، وأصحاب الشافعي في الوجه
 الآخر.

- ثم اختلف القائلون بأنه متعبد بشرع مَنْ قَبْلَهُ، بأي شريعة كان متعبداً؟
 فقال بعضهم: كان متعبداً بشريعة إبراهيم خاصة؛ وإليه ذهب أصحاب الشافعي.
 ١٥ وذهب قوم منهم إلى أنه متعبد بشريعة موسى، إلا ما نُسخ في شرعنا.
 وقال قوم منهم: كان متعبداً بشريعة عيسى التي تليه، وهي أقرب إليه.
 وظاهر كلام صاحبنا - رضي الله عنه - أنه كان متعبداً بكل ما صحَّ أنه شريعة
 ١٨ لنبي قَبْلَهُ، ما لم يثبت نسخه.

فصل في أدلتنا

- فمنها قوله - تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾. وهذا أمر له
 ٢١ - صَلَّى الله عليه - بالافتداء بهم - صلوات الله عليهم. والأمر على الوجوب؛

٧ أوجبه: مهمل. ١٢ والأشعرية: والاشعر. ١٤ القائلون: مهمل. والسابق (الآخرون) مشطوب.
 ١١ متعبداً: متعبداً.

والاقتداء بهم على العموم، في جميع ما جاءوا به من الهدى، إلا ما خصه الدليل الناسخ.

٣ فإن قيل: هذا يرجع إلى التوحيد، والاعتقاد في الله، وفي صفاته، وما يجب له ويجوز عليه، وما يستحيل عليه ولا يجوز في حقّه. والدليل على ذلك أن الفروع غير متنفذة. والاقتداء بهم فيها غير ممكن. لأنّ هذا يحرم السبت. وهذا يبيحه ويحرم الأحد؛ وهذا يحرم شحماً، ويبيح غيره؛ وهذا يبيح من الشحوم ما حرّمه الآخر؛ وهذا يبيح حيواناً، وهذا يحرمه؛ وهذا يحرم نكاح امرأة | يبيحها الآخر. والمتفق ٢١٣ و عليه ما ذكرناه.

٩ والثاني أن الاعتقاد في الأصول مقطوع به، بما قامت به دلالة العقل وبرهانه؛ وغيره من فروع أديانهم غير مقطوع به، بل الحكم به من طريق غلبة الظن.

فيقال: أمّا التوحيد فأدلّته العقلية لا يدخلها اتباع، ولا اقتداء، فيما دلّت عليه العقول. وشريعتنا دلّت عليه العقول في شرائع من قبلنا، لا يتبع بعضها بعضاً فيه. كما

١٢ لا يقال فيما أوحى إلى نبيّنا - صلى الله عليه - موافقاً ما أوحى إلى من قبله، إنه متبع فيه من سبقه. ولا اعتقد ما اعتقده من أصل الإثبات والتوحيد، لما وصله من أن غيره

١٥ كان يعتقده؛ بل نظر، واعتبر، فأفاده نظره واستدلّاله إلى ما أذاهم نظرهم. بخلاف الصلاة والصيام؛ فإنه إذا ثبت عنده أن شهر رمضان اتفق على صومه من تقدم من

الأنبياء، صامه بطريق الاتباع لمن سبق، وكان وحي الله - سبحانه - بإيجاب صومه إلى من سبق كافياً. وكذلك الصلاة؛ كان يتحنّث بإجراء، ويعبد الله - سبحانه - بما

١٨ ثبت عنده أنه تعبد به إبراهيم - عليه السلام. فهذا هو الاتباع حقيقة. على أن اللفظ عام، والأمر شامل لكل ما يُسمّى هدى؛ وتوحيدهم هدى،

٢١ وتعبداتهم هدى؛ فلا وجه للتخصيص بالإيمان خاصة دون أعماله. فأما قولهم إن الفروع قد اختلفت فيها شرائع من قبله، فلا | يمكن الاتباع مع ٢١٣ ظ

الاختلاف؛ فإن المأخوذ عليه أن يتبع ما اتفقوا عليه. إن ثبت أن ذلك الأمر شرع لهم. وإن كان منسوخاً، اتبع الملة الآخرة الناسخة، ولم يتبع منسوخاً. ٢٤

٤ ويجوز: السابق (وما) مشطوب. ٥ متنفذة: مهمل. ٧ الآخر: الاجر. ١٣ موافقاً: موافق.

١٦ ثبت: مغير. ١٨ إجراء: بحرى. مع علامة كل من حرّفي الحاء والراء. ٢٤ الملة: المسئلة. كذا.

|| الناسخة: المنسوخة.

ولا يُتصوّر ما ذكرت أنت من الثالث؛ وهو أن يكون مختلفًا فيه غير منسوخ؛
لأنّه لا يجوز أن يأتي عيسى بتحريم الأحد، مع بقاء شريعة موسى بتحريم السبت،
وإباحة الأحد. بل لما جاء عيسى بعد موسى فيما أخذ به من شريعة موسى من تحريم ٣
وإيجاب وتحليل، فقد صارًا متفقين فيه. وما جاء به من حلّ السبت والأحد
بالاحترام للأحد، صار الحكم له. وبأن نسخ الأول. وما لم يأت فيه وحي؛ فإن
عيسى عندنا ومحمدًا - صلى الله عليهما - بعده متعبدان بما جاء به موسى، إذا لم ٦
يأتيهما فيه وحي بتحريم ولا تحليل.

فلا يُتصوّر ما ذكرت بخلاف ما أُلزِمنا من لم يجعل قول الصحابي حجة، حيث
استدللنا بقوله - صلى الله عليه - «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»؛ وقوله: ٩
«اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ». فقالوا: كيف يمكننا أن نتبع الصحابة
ومذاهبهم مختلفة؟ فإن أشرتم بذلك إلى إجماعهم وعقلتم منه ذلك، بطلت مزية
الصحابة؛ لأن إجماع التابعين ومن بعدهم كذلك. وإن أردتم به وعقلتم منه ما ١٢
اختلّفوا فيه؛ لم يصحّ لكم أن تجمعوا بين مذهب أبي بكر وعليٍّ | في توريث الجد ٢١٤
مع الإخوة. فإن أبا بكر يستقطبهم به، وعليًّا وزيدًا يورثانهم معه؛ ويختلف عليٌّ وزيد
في كيفة إرثهم معه. فهذا السؤال هناك يرد صحيحًا، ويكون الكلام بحسبه. ١٥
فأما ههنا، فلا يُتصوّر بقاء السبت في شريعة عيسى والأحد جميعًا. ولو اتفقا،
اتبعهما نبيّنا - صلى الله عليهما - كما يتبعهما فيما اتفقا فيه من صوم رمضان. فما
بني في شريعة موسى، بعد مجيء عيسى؛ ما جاء عيسى بخلافه متعبدًا به في شريعة ١٨
ولا محترّمًا.

وأما قولهم إن التوحيد مقطوع به، فعاد الاتباع إليه، وما دونه ليس بمقطوع؛ فإنّا
لا نجعله شرعًا لنبيّنا - صلى الله عليه - إلا بطريق الوحي. فإذا أعلمه جبريل أن ذلك ٢١
من شريعة إبراهيم، أو موسى، اتبعهما لكونه شرعًا لهما، واستصحب حكم الأصل
وبقاء حكم الوحي الأول. إلى أن يأتي وحي ثانٍ يخصّه ينهيه عن البقاء على حكم
الأصل؛ فإما بطلن أو نقل لا يُقطع به. فلا يكون ذلك شرعًا له. ٢٤

٣ أخذ به: أحده. ٦ ومحمدًا: ومحمد. || متعبدان: متعبدن. ١٤ وعليًّا وزيدًا يورثانهم: وعلى
وزيد يورثهم. ١٦ اتفقا: اتفقا. ١٧ اتبعهما: مهمل. || يتبعهما: مهمل. || فما: فيما. ١٨ شريعة: مهمل.
٢٢ لكونه: لكونه. ٢٣ الوحي: في الهامش. ٢٤ بطلن: بطلن. || نقل: نقل.

- ومنها قوله - تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ ؛ وقال : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ؛ إلى آخر الآية . فقال النبي - صلى الله عليه : ﴿ لَمَّا كَسَرَتِ الرِّبْعَ سِتًّا جَارِيَةً . كَتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ ﴾ . وإنما عنى بقوله « كَتَابُ اللَّهِ » التَّوْرَةَ ؛ إذ ليس في كتابنا ذكرٌ للقصاص في السنّ ، إلّا ما حكاه مِنْ كُتِبَ كَذَلِكَ فِي التَّوْرَةِ . وتوعّد الله - سبحانه - وذمّ على [ترك] | الحكم . فقال : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، ٢١٤ ظ
- ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ . ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ، يكرّر ذلك عقيبَ قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ ﴾ .
- ٩ وهذا يعمّ كلّ تارك للحكم بما فيها . من مسلم ويهوديّ وغير ذلك . وأيد ذلك بقوله - سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ . ونهاه بعد ذلك عن اتّباع أهوائهم ،
- ١٢ فقال : ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ . وإذا لم يَنْهَ إِلَّا عن اتّباع أهوائهم ، بقي اتّباع ما أنزل الله إلى أنبيائهم .
- ومنها قوله - تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ . وهذا تصريح بالأمر بالاتباع لإبراهيم فيما نزل إليه .
- ١٥ فإن قيل : قوله ﴿ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ دلالة واضحة في أنّه أراد التوحيد دون فروع دينه وعاداته .
- ١٨ فيقال : المِلَّةُ عبارة عن الشريعة ، وصفته بكونه حنيفًا ونفي الشرك عنه لا يقصر الاتّباع ويخصّه ؛ بل الاتّباع على عمومهِ . ألا ترى أنّ التوحيد لا يختصّ بإبراهيم ؛ بل هو اعتقاد كلّ نبيّ قبله وبعده ؟ فلمّا خصّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ، علّم أنّه أراد أحكام شريعته ؛
- ٢١ دون التخصيص بتوحيده .
- على أنّا قد بيّنا أنّ أدلّة التوحيد عقلية ، لا تحتاج ولا تفتقر إلى وحي ؛ بل طريقها النظر والاستدلال بدلائل العقل . ولولا سبق أدلّة العقول بأنّ لنا صانعًا ، وله ملائكة ،
- ٢٤ وأنّه يجوز أن يرسل إلى آدميين | بما يكون سياسة لهم ، وحافظًا من شرائع ٢١٥ و

؛ ذكرٌ للقصاص : ذكرًا للقصاص . ٥ كُتِبَ : كُتِبَ . ١٨ يفقر : مهمل .

١٩ الاتّباع : الانعاع . ١١ ويخصّه : معيّر (من) : ولا يخصّه .

الأحكام، ومذللًا لهم بما أمرهم به من التعبدات، لما علمنا بتزول ملك ولا وحي حكمًا من الأحكام؛ بل كان ذلك مشوشًا لعقولنا، وورثنا التعجب والدهشة من مجيء حي يخالف خلقنا وشكلنا بأمر ليس من عاداتنا. كما أدهش النبي - صلى الله عليه - مجيء جبريل - عليه السلام - وقراءة القرآن عليه، لولا فزعه إلى أدلة العقول. وإن الله - سبحانه - يجوز عليه ذلك، ويجوز أن يجعل ذلك طريقًا إلى سياسة العالم.

ومنها أننا نقول إن الله - سبحانه - إذا أوحى إلى نبي من الأنبياء بأحكام ثبت شرعًا وملة له، ودان بها من ثبت عنده صدقه، فلا سبيل إلى رفعها ونسخها وإزالة أحكامها إلا بمثل الوحي الذي ثبت به. ومعلوم أن بعثة رسول ثانٍ ليس بمناقض لها ولا منافٍ؛ فوجب بقاء تلك الشريعة بطريقها المقطوع به. فالتمسك بها إلى أن يرد من الوحي إلى النبي الثاني بما يصاد تلك الأحكام وينافيها؛ فيكون ذلك نسخًا لها. وما هذا إلا بمثابة الآيتين في شريعتنا؛ مهما أمكن الجمع، فلا نسخ. فإذا لم يمكن الجمع بينهما، كان الحكم للأخيرة؛ فارتفع حكم الآية الأولى. حتى أننا لو تركنا وأخللنا بالعبادات التي تعبدنا الله بها في الشريعة الأولى، لحسن من الله - سبحانه - عتبنا ولومنا على ذلك، والاحتجاج علينا بما جاء به الرسول الأول. ولم يكن لنا أن نحتج عن ترك العبادات بنفس بعثة الرسول الثاني؛ لأنه ما لم يأت بنسخ الأول، ولا رفعه، | لم تكن نفس بعثته حجة في ترك العمل بما سبق.

ومنها أن الله - سبحانه - حكى لنا في كتابنا أحكامًا من الكتب الأولى؛ ولا يفيد ذكره لها إلا تعبدنا بها. فأما أن يوردها لنخالفها، فلا؛ أو يذكرها لا لفائدة، فلا يجوز أيضًا. لم يبق إلا أنه ذكرها لنعمل بها، ونتمسك بالعمل بها، إلى أن تقوم دلالة النقل عنها بالنسخ لها. فأما مع الاحتمال وعدم نص يوجب النسخ لها، فيجب أن نكون باقين على حكم الأصل. ونحرره قياسًا، فنقول: إنه حكم ثبت بطريق يثبت بمثله، فلا يرفع إلا بنص ينافيه؛ كالآيتين من كتابنا، والخبرين المرويين عن رسولنا - صلى الله عليه وسلم.

٢٤

١ ومذللًا: ومذللًا. ٢ مشوشًا: مشوشًا. ٤ فزعه: فرعه. ٧ ثبت: ثبت. ١٠ بها إلى: به إلى.

١٢ الآيتين: الآية. ١٥ لنا: الباني. ١٦ يأت بنسخ: يأت بنسخ. ٢١ فيجب: فيوجب. ٢٢ نكون باقين:

نكون باقين. ٢٣ كالأيتين: مهملة. || المرويين: المرويين.

ومنها أن الشرع للنبي الأول جاء باللفظ مطلق؛ فاقضى بقاءه على الدوام، ما لم يصرح وينص على رفعه، وأن التمسك به مفسدة. والذي يوضح هذا أن نفس بعثة الرسول الثاني لا يجوز أن تكون مغيرة حكم الشرع الأول؛ وإنما الذي يغير الشريعة الأولى، أو ينسخها، تصريح في الشريعة الثانية بترك الأولى.

ومنها ما صححت به الرواية من أنه كان يتحشّط بجرا، وكان يحجّ، ويعتمر، ويذبح، ويكاد البهائم بالركوب. وهذا كله ليس طريقه العقل؛ وإنما طريقه الشرع. ولم يكن قد نزل عليه وحى؛ فلم يبق إلا أنه كان ذلك منه بحكم شرائع من قبله. وقد روي أنه كان يسأل عن شريعة إبراهيم، ثم يتعبّد بها. وكان يتجنّب الأوثان | ٢١٦ و
والأزلام. ٩

فإن قيل: ليس هذا من النقول الصالحة لإثبات الأصول؛ لأنها آحاد مظنونة. وطريقها غير مقطوعة. نعم، ولا كان له طريق يثق إليه فيصير متعبداً به؛ لأن القوم كانوا بين عابد صنم، وبين أهل كتاب مغير مبدل، والوحي فيما ينزل. لم يبق إلا أنه إن صحّ ذلك منه. فإنه كان يفعل ذلك برأيه، وما يغلب على ظنه صدق راويه من حيث الأمانة لا الديانة؛ فلا يكون ذلك تعبداً معولاً عليه، ولا معمولاً به عمل شريعة وتدين. ١٥

قيل: لا يطلب لأصول الفقه القطعيات؛ وقد تكرّر منكم هذا، وليس بصحيح. لأن هذه تنحط عن أصول الدين بأن لا يُنشق المخالف، ولا يُكفّر، ولا يُهجر؛ ولا يُدرك لها أدلة قطعية. ولا يُظفر بها. ولأن السّير كلها متطابقة على ما ذكرنا؛ وقد تلقت الأمانة بالقبول، فصارت كالتواتر. ١٨

فإن قيل: فلو صححت الرواية فيه، حملناه على أنه كان يفعله طمعاً في الانتفاع به، لا على تحقيق وترك الأصنام تنزّها، وكان عقله وتدبيره يمنعه من ارتكاب ذلك، أو استباحاً له بعقله؛ فإن العقل يستحب ذلك ويستحبّه. فإن صحّ فعله وتركه، فلا طريق لكم إلى أنه فعل ذلك متبعاً لشرع من قبله، بل يحتمل ما ذكرنا. ٢١

١ بقاءه: فقاوه. ٥ يتحشّط بجرا: سحت نجرا. مع علامة حرف الراء. ٦ ويذبح: مهمل.
٨ يسأل: نسل. || يتجنّب: تنحب. ١٠ النقول الصالحة: مغير. (من: النقول الصالح). ١١ نعم:
مهمل. ١٣ راويه: رواه. ١٦ لا: ولا. ١٩ الأئمة: حرف الألف مزيد. ٢٣ طريق: طريق. || لكم:
مزيد. كلمة لا تكاد تُقرأ. سُطِرت فوق «طريق» و«إلى». بينهما.

قيل: ليس في قوَى العقل أن تقوم دلالته على فعل كُلفه وتركه لَدَّة؛ إلا إذا ظهرت به المضرة عاجلاً، أو كشفت دلالة عن فساد العاقبة. ولا دلالة على ذلك إلا نقل عن الأنبياء. | أو وحي من السماء. والوحي لم يكن نزل عليه بعد؛ فلم يبقَ ٣
إلا نقل إنس إليه. وهذا هو الظاهر. لأن الإنسان في العادة لا يفارق أهله وعشيرته، ويستفهمهم. ويمتاز عنهم بواقع؛ وإنما يفعل ذلك في أطراد العادة بسببه ينتبه، ومذكّر يذكره. ٦

فصل في شبه المخالفين

فمنها قوله - تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾. والشريعة الشريعة؛ والسنتهاج الطريق. فدل ذلك على أنه لا يتبع الثاني الأول؛ لأن الشريعة لا تُضاف إلا إلى من يُخص بها. فأما التابع. فلا يكون له شريعة تخصه. فيقال: ليس تخلو شريعة ثانية من مخالفة لما قبلها بنوع نسخ لبعض فروعها. من تحريم مباح، أو إباحة محظور. أو إسقاط واجب. فلاجل ذلك الخلاف. خصها ٩ باسم «شريعة» أضافها إلى من شرعت له؛ كما يقول القائل: «لكل فقيه مذهب». وإن اتفقوا في بعض المسائل. واختلفوا في بعض. ولا تمنع مشاركتهم في بعض الشريعة من كون كل منهم له شريعة؛ كما أن مشاركتهم في التوحيد، لا تمنع ١٥ عندهم انفراد كل منهم بشريعة.

ومنها ما روي عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال: «بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ»؛ و«كل نبي بُعث إلى قومه». فدل على أنهم لم يكونوا مبعوثين إلا إلى قوم مخصوصين. فإذا لم يستوعبوا أهل عصرهم. أولى أن لا يستوعبوا عصر غيرهم.

فيقال: | إنما لم يستوعبوا أهل عصرهم. لأنه كان يتفق في العصر الواحد اثنان ٢١ وثلاثة. كل واحد منهم بشريعة تخصه. وكلامنا فيه؛ إذا جاء نبي بعد النبي؛ لا يسعى يخصه. ولا بنسخ شريعة من قبله. فذلك الذي نحن فيه. وكذلك نقول في

١ كُلفه: كلفه. | لَدَّة: مهمل. ٥ ويستفهمهم: وسفهمهم. | بسببه: سببه. مضطرب التنقيط.

٦ ومذكّر يذكره: مهمل. ٢١ يستوعبوا: يسبيعوا. كذا.

نَبِيَّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: ما جاء به مما يخالف مَنْ تَقَدَّمَ، لا يَتَّبِع فيه من تَقَدَّمه؛ وما لم يرد فيه شيء يخصه، كان مُتَّبِعًا لِمَنْ قَبْلَهُ.

٣ وجواب آخر وهو أَنَّ اللَّهَ - سبحانه، لَمَّا عَلِم أَنَّ لِلْأُمَّةِ الَّذِينَ بَعْدَهُ فِي اتِّبَاعِ الشَّرْعِ الْأَوَّلِ مَصْلَحَةً، أَمَرَ بِاتِّبَاعِهِ؛ وَلَمَّا عَلِم أَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ بَعْمُومِ بَعَثْتُهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ إِلَى الْجَمَاعَةِ، قَصَرَهُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ.

٦ عَلَى أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ نَقُولَ: تَكُونُ شَرِيعَتُهُ بَاقِيَةً فِي الْقَوْمِ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ خَاصَّةً.

دُونَ النَّبِيِّ الَّذِي بُعِثَ، وَدُونَ غَيْرِهِ. فَيَكُونُ نَبِيَّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - تَابِعًا لِسَلَّةِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى الْعَرَبِ، وَالنَّبِيُّ عَرَبِيٌّ. وَإِنَّمَا خُصِّصَتْ نَبِيَّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ لَمْ يَعَاصِرْهُ نَبِيٌّ مَبْعُوثٌ إِلَى قَوْمٍ. فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ يَجْتَمِعُ فِي الْعَصْرِ الْوَاحِدِ

٩ أَنْبِيَاءٌ عِدَّةٌ. فَلَمَّا بُعِثَ نَبِيَّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، لَمْ يَبْقَ نَبِيٌّ فِي عَصْرِهِ؛ وَلَا بَقِيَ نَبِيٌّ بَعْدَهُ يَنْسَخُ شَرِيعَتَهُ. فَاسْتَوْعَبَتْ رِسَالَتُهُ وَشَرِيعَتُهُ سَائِرَ الْأَقْطَارِ، وَشَاعَتْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهَا، وَلِزِمَتْ كُلٌّ مِنْ بَلْغَةِ دَعْوَتِهِ؛ حَتَّى أَنَّ الْأَدْيَانَ الَّتِي بَقِيَتْ كُتُبُهَا وَبَقَايَا أَهْلِهَا أَمَرُوا

١٢ بِاتِّبَاعِهِ. فَهَذَا مَوْضِعُ الْخُصِّصَةِ. وَمُوسَى بَقِيَ شَرِيعَتُهُ، لَكِنْ بَقِيََتْ مَعَ شَرِيعَتِهِ | ٢١٧ ظ شَرِيعَةُ عِيسَى؛ فَهُمَا شَرِيعَتَانِ مُسْتَعْمَلَتَانِ إِلَى أَنْ بُعِثَ نَبِيَّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. فَلَمَّا بُعِثَ نَبِيَّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، صَارَ الْحُكْمُ لِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ شَرِيعَتِهِ، وَلَمْ تَبْقَ مَعَهُ شَرِيعَةُ

١٥ تُتَّبَعُ. فَهُوَ، وَإِنْ اتَّبَعَ شَرِيعَتِي مُوسَى وَعِيسَى، إِلَّا أَنَّهُمَا أَمْرًا - أَعْنِي بِقِيَّةَ مَا بَقِيَ مِنْهُمَا - أَنْ يَسْمَعَا مَا يَقُولُ لِهَمَا، وَمَا يَقْضِي بِهِ عَلَى نَسْخِ مَا كَانَ مِنْ شَرِيعَتِهِمَا. وَلَوْ كَانَ مِثْلَ عِيسَى، لَكَانَ تَبَيَّنَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى عَلَى اتِّبَاعِ نَبِيِّهِمَا، إِلَّا فِيمَا نُسَخَ. وَمَا

١٨ كَانَ الْأَمْرُ كَذَا، بَلْ أَخَذَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا تَرْكَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْعَمَلِ بِحُكْمِهِمَا. وَوَجِبَ عَلَيْهِمَا اتِّبَاعُ مَا جَاءَ بِهِ. وَالتَّعْوِيلُ عَلَى مَا يَخْبِرُ هُوَ بِهِ عَنِ الشَّرِيعَتَيْنِ جَمِيعًا، دُونَ مَا فِي كِتَابِهِمَا مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ.

٢١ وَمِنْهَا مَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّوْرَةِ يَنْظُرُ فِيهِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا، لَمَّا وَسَّعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي». وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «لَمْ آتِ بِهَا يُنْضَاءُ نَقِيَّةً؟ لَوْ أَدْرَكَنِي مُوسَى لَمَّا وَسَّعَهُ

٢ يرد: اللاحق (نسخ) مشطوب. ٧ آية: ٨ إبراهيم: مهمل. ١٧ يسمعا: مغير، مهمل.

|| بغضي: نفسي. ١٨ تَبَيَّنَ: سقى. || نَبِيِّهِمَا: مهمل. ١٩ بل: مغير.

إِلَّا اتَّبَاعِي». فوجه الدلالة أَنَّهُ أَنْكَرَ النَّظَرَ فِي التَّوْرَةِ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَعْمُولَ وَالْعَمَلَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ دُونَ شَرِيعَةِ مُوسَى. وَهَذَا يَنْفِي مَا يَقُولُونَ مِنْ أَنَّهُ هُوَ الْمَتَّبِعُ لِشَرِيعَةِ مَنْ قَبْلَهُ. وَالْعَامِلُ بِهَا، إِلَّا مَا خُصَّ بِهِ مِنَ النِّسْخِ وَالزِّيَادَاتِ الَّتِي زِيدَ فِي شَرِيعَتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخْبَرَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا، لَمَا وَسَّعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَهُ. كَيْفَ يَكُونُ تَابِعًا لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ؟ بَلْ ٣
٢١٨ وَ هَذَا الْقَوْلُ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ | اتِّبَاعُهُ لِشَرِيعَةِ مُوسَى، وَهُوَ مَيِّتٌ.

فَيُقَالُ أَوَّلًا: أَيْنَ مَا يَتَكَرَّرُ مِنْكُمْ مِنْ إِنْكَارِ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَصْلِ؟ ثُمَّ ٦
إِنَّ الْقُرْآنَ يَقْضِي عَلَيْهِ، حَيْثُ عَدَّدَ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. ثُمَّ قَالَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾؛ وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ وَقَوْلُهُ: ﴿سُنَّةَ مَنْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾؛ ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ ٩
أُولُوا الْعِزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾. فَهَذِهِ الْآيَاتُ وَأَخْوَاتُهَا تَعْطِي أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ. وَقَدْ أَخْبَرَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ لَقِيَهِ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، حَيْثُ نُشِرَتْ لَهُ رُوحُهُ فِي مِثَالِ جَسَدِهِ، وَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالِاسْتِنْقَاصِ مِنَ الْخَمْسِينَ صَلَاةَ الَّتِي شُرِعَتْ، حَتَّى ١٢
عَادَ بِهَا إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ. وَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالِاسْتِنْقَاصِ، فَاسْتَحْيَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - مِنْ الْمَعَاوِدَةِ، وَلَمْ يَسْتَنْكِفْ مِنْ اتِّبَاعِهِ. فَالْقُرْآنُ وَهَذَا الْخَبَرُ يَقْضِيَانِ عَلَى خَيْرِ ١٥
عَمَرِ وَالتَّوْرَةِ.

عَلَى أَنَّ الْإِنْكَارَ كَانَ لِأَنَّهُ نَظَرَ فِي هَذِهِ التَّوْرَةِ بَعْدَ دُخُولِ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ عَلَيْهَا. وَلَا نَأْمَنُ أَنْ نَجِدَ فِيهَا مَا قَدْ وَضَعُوهُ. مِنْ إِنْكَارِ وَرُودِ شَرِيعَةٍ بَعْدَ شَرِيعَةِ مُوسَى؛ وَمَا ١٨
أَنْكَرُوهُ مِنْ أَمْرِ عِيسَى، وَخَوْضِهِمْ فِيهِ وَفِي شَرِيعَتِهِ؛ وَمَا قَدْ وَضَعُوهُ فِي حَقِّ نَبِيِّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَسَلِّطٌ وَمَلِكٌ، لَا أَنَّهُ نَبِيٌّ. لَكِنْ مَبْعُوثٌ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً، لَا إِلَى مَنْ اتَّبَعَ مُوسَى؛ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ التَّخَالِيطِ. وَقَوْلُهُ: «لَوْ أَدْرَكْنِي ٢١٨ ظ
مُوسَى، لَمَا وَسَّعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي». | فَكَلَامٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ كَمَا جَاءَ بِنَسْخِ السَّبَبِ، ٢١
وَهُوَ الَّذِي شَرَعَهُ مُوسَى. وَتَحْلِيلُ مَا حَرَّمَهُ مِنَ الشُّحُومِ عَلَيْهِ. وَتَغْيِيرُ أَحْكَامِ كَثِيرَةٍ مِنَ التَّوْرَةِ. وَمُوسَى مَيِّتٌ، [فَبِأَنَّهُ] لَوْ كَانَ حَيًّا، لَمَا جَازَ لَهُ الْبَقَاءُ عَلَى حُكْمِ التَّوْرَةِ، مَعَ ٢٤
نَسْخِ الْقُرْآنِ لَهَا؛ فَهَذَا عَيْنُ الْإِتِّبَاعِ. فَمَا قَالَ إِلَّا الْحَقَّ وَالصَّدَقَ الَّذِي نَحْنُ قَائِلُونَ بِهِ.

١ المعمول: المعمول. ٢ ينفى: كأنَّ المسطور «من». ٥ تنبيه: مهمل. ١١ نُشِرَتْ: شرب.

١٢ بالاستنقاص: بالاستنقاص (في الموضوعين في الفقرة). ١٣ فاستحى: مغير (من: حتى استحيا).

١٤ يستنكف: سكت. | من: مهمل. مغير (من: عن). و «يستنكف» يستعمل مع «من» أو «عن».

- ولا ينبغي هذا أتباعه لما شرعه الله من حكم اليوم ونسخه في كتابنا. فقد جمعنا بين القرآن وما رويتموه؛ وأنتم لا يسكنكم الجمع. ونحن لا نقول إن نبينا - صلى الله عليه - متبع لشرعية موسى. بما يجد في التوراة؛ لكن بأمر من الله - سبحانه - ينزل به الوحي عليه. وإعلام منه أن «هذا كان شرعاً لي وديناً لموسى».
- ومنها أن قالوا: قد ثبت بالنقل الصحيح أن النبي - صلى الله عليه - كان يسأل عن الأحكام. فيتوقف عن الجواب. ولو كان متبعاً لشرع من قبله. لأجاب بحكم تلك الشرائع. ولم يتوقف انتظاراً للوحي.
- فيقال: إنما توقف. لأن حكم الشرائع التي كانت لمن قبله من الأنبياء - صلوات الله عليهم - ليس يعلمها ويحكمها إلا من شهد عليهم بالكذب والعناد. وتغيير كتبه. وعنادهم لرؤسله؛ فلم يعول في ذلك إلا على طريق الوحي إليه. فإذا أخبر بذلك. أتبع. وذلك مثل قوله في كتابنا. ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾. الآيات. فلهذا كان توقفه لأنه يتبع ما صح عند من شرائع من قبله. ومنها أن الشرائع ما جاءت إلا بمصالح العباد؛ وتخص كل نبي بمعنى. بحسب مصلحة قومه. وعلم أنهم يملكون الأمور الدائمة. ويسبلون إلى الأحداث. وعلم أن لكل عصر حكماً. هو أصح لأهله. وهذا يمنع من اتباع نبي لنبي؛ لأنه قد يكون الحكم الأول أصح لهم؛ والأصلح لنا في غير ذلك.
- فيقال: نحن لا ننكر هذا. وكما لا ننكر هذا. أنتم لا تنكرون أنه قد يبقى حكم كان في الشريعة الأولى. فلا ينسخ بنياً الشريعة الثانية. فيبين بذلك أنهما استويا في ذلك في باب الأصلح. وإنما الذي اختلفنا فيه. هو ما يرد به النسخ. فنحن لا نجعله تابِعاً. إلا في الحكم المستبقى؛ فأما في الحكم المرفوع بالنسخ. فلا. وهذا هو الظاهر؛ لأنه [لو] كان مصلحة لهم خاصة دوننا. لنسخه في شريعتنا. ولأن هذا لا يمنع من اتباعنا لهم. كما لم يمنع التابعين من متابعة الأحكام التي كانت في أيام الصحابة. وإن كان الزمان مختلفاً والمصالح مختلفة.

١ ونسخه: ونسخه. ٧ ولم: مبدل بـ «ولا». وإيذا بين حرف الجر و«لم». ١٢ يتبع: السابق (لا) غير مشطوب. || شرايع: مغير (من: الشرايع). ١٥ حكماً: حكماً. ١٧ قد: مزيد. || يبقى: سقا. ١٨ بنياً الشريعة: ساء لشرعه. ٢٢ التابعين: التابعون.

فإن قالوا: إننا أتبعنا، لأن نسخا لم يرد بعد رسول الله.

قيل: والنسخ أيضا لم يرد فيما جعلناه من شرائعهم متبعا، فلا فرق بينهما.

٢١٩ ظ

ومنها أن قالوا: لو كان شرعهم شرعا لنا، لوجب أن نتبع كتبهم. ونستعلم
عن أحكام شرائعهم، ونفهم معانيها ممن أسلم منهم للثقة به. ولا نتظر الوحي في
حكم إلا أن يرد نسخ فتبعه. كما لزمنا ذلك في شريعتنا؛ فلمّا لم يلزمنا ذلك، بطل
دعوى الاتباع لشرائعهم.

٦

فيقال: إننا يلزم من أحكام شرائعهم [ما يثبت] بطريق شرعنا. وهو ما أوحى إلى
نبيّنا - صلى الله عليه. ونقل إلينا عنه. ونحن نتبع ذلك. ونعمل به. ونفهم معانيه.

٩

فأما استعلامنا لما عندهم. فلا وجه له؛ لأنهم لو ابتدأوا بالإعلام. وقصوا علينا
قصص أنبيائهم، ما سمعنا منهم. لما ثبت من كذبهم وفسقهم وعنادهم لنبيّنا - صلى
الله عليه وسلم. وأما من آمن منهم. فلا ضبط له بما بُدّل مما لم يُبدّل؛ لا سيما بعد ما

١٢

جرى من بُخِثَ نُضِر. وقتل حفاظ التوراة؛ ولم يبقَ منها ما يُوثق بحفظه وبسطره.
ومنها قولهم: إن شرائعهم على غاية الاختلاف. فهذا يبيح عبثا. وهذا يحظرها؛
وهذا يعظم زمانا يحرمه. وهذا يبيحه ولا يحترم له. والاتباع. فيما هذا سبيله. لا
يسكن.

١٥

فيقال: نحن لا نوجب إلا اتباع ما اتفقوا عليه. دون ما اختلفوا فيه. فإن الله
- سبحانه - حيث حرّم في شريعة عيسى ما كان مباحا في شريعة موسى. وأباح ما

١٨

كان محرّما. صار الأول منسوخا. ولنا نتبع منسوخا. فأما أن يكون عيسى أباح
ما حرّمه موسى. ثم إن الحكم في شريعته باق. فكلا. بلا خلاف إلا في منسوخ
وناسخ. والحكم عندنا للناسخ في كلّ شريعة دون المنسوخ. وعلى هذا. فلا
يستحيل الاتباع.

٢١

ومنها أن قالوا: إن كلّ شريعة مضافة إلى نبيّها. ولو كانت مشتركة بينه وبين من
يأتي بعده. لم يكن أحدهما أخصّ بها من الآخر.

٣ شرعا: سرع. ٥ فتبعه: فتيبه. ٧ يلزم: السابق (لم) مشطوب. ٩ ابتدأونا: ابتدأنا. ١٢ بُخِثَ
نُضِر: بحت نُضِر. وبسطره: مهمل. ١٣ عبثا: مهمل. ١٤ يحرمه: مهمل. والسابق (وهذا) مشطوب.
١٥ يمكن: مهمل. مغير (من: ثمن). ١٦ اتفقوا: اختلفوا. مغير. ١٨ قال: قال. ١٨ ولنا نتبع: مهمل.
١٩ شريعته: شرعه. ٢١ باق: باقى. ٢١ يستحيل: مهمل. ٢٢ بينه: مغير (من: مه).

فَيُقَالُ: إِنَّمَا خُصَّ بِهَا مِنْ ابْتَدَأَ بِهَا. وَلِلْإِبْتِدَاءِ حُكْمٌ لَيْسَ لِلاتِّبَاعِ، كَمَا تُخَصَّصُ
 الْمَذَاهِبُ بِالْمَبْتَدِئِ. فَيُقَالُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ سَبَقَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ «مَذْهَبُ فُلَانٍ»، وَإِنْ
 ٣ كَانَ مَنْ بَعْدَهُ وَافَقَهُ فِي مَذْهَبِهِ لَدَلِيلُهُ، لَا تَقْلِيدًا لَهُ. كَذَلِكَ هَهُنَا يُقَالُ «مِلَّةُ عِيسَى»
 وَ«مِلَّةُ مُوسَى». لِأَجْلِ السَّبْقِ. وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ الْآخِرُ مُتَّبِعًا لِمَا أُوحِيَ إِلَيْهِمَا بِهِ مِنْ
 الْأَحْكَامِ. وَيُقَالُ الْيَوْمَ «شَرِيعَةُ مُحَمَّدٍ»، لِأَنَّهُ جَاءَ بِنَسْخِ أَشْيَاءَ مِنَ الْأَحْكَامِ كَانَتْ
 ٦ شَرْعًا لِمُوسَى وَعِيسَى. فَإِنْ سُمِّيَتْ «شَرِيعَةُ مُوسَى» وَ«عِيسَى». فَلَأَجْلِ الْإِبْتِدَاءِ؛ وَإِنْ
 سُمِّيَتْ هَذِهِ «شَرِيعَةُ مُحَمَّدٍ» - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَأَجْلِ أَنَّهَا نَاسَخَتْ لِكَثِيرٍ مِنْ
 أَحْكَامِ الشَّرِيعَتَيْنِ قَبْلَهُ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ مَغْلَبَةً فِي حَقِّ أَحَدِ الْمَشَارِكَيْنِ،
 ٩ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنْ تِلْكَ الشَّرِيعَةِ إِنَّمَا جَاءَ فِي شَرِيعَةِ ذَلِكَ النَّبِيِّ، وَأُوحِيَ إِلَيْهِ بِهَا؛ فَغَلَبَتْ
 الْإِضَافَةُ لَغْلَبَةِ الْأَحْكَامِ.

وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ النَّبِيُّ الثَّانِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَشَارِكًا لِلأَوَّلِ، وَمُتَّبِعًا لَهُ،
 ١٢ لَجَازَ أَنْ يُبْعَثَ إِلَيْهِمْ نَبِيَّانِ فِي عَصَرٍ وَاحِدٍ بِشَرِيعَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ، لَمْ
 يُجْزِ اجْتِمَاعُ نَبِيَّيْنِ فِي عَصَرَيْنِ عَلَى شَرِيعَةٍ وَاحِدَةٍ.

فَيُقَالُ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، بِدَلِيلِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَاصِرَهُ أَنْبِيَاءَ | كُلَّهُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ؛ ٢٢٠ ظ
 ١٥ كَلَامُ طَرِ، وَغَيْرُهُ مِمَّنْ عَاصِرُهُ، وَمُوسَى وَهَارُونَ نَبِيَّانِ بِشَرِيعَةٍ وَاحِدَةٍ. عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
 الْأَمْرَانِ سِوَاءَ؛ فَدَلُّوا عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُتَعَارِضَيْنِ، وَبَيْنَ الْمُتَّفَقَيْنِ فِي الشَّرِيعَةِ
 الْوَاحِدَةِ، فِي عَصَرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ؛ وَلَنْ تَجْدُوا جَامِعًا يَجْمَعُ. وَنَحْنُ نَجِدُ فَرْقًا، وَهُوَ أَنَّ
 ١٨ الْوَاحِدَ كَافٍ لِلْعَصْرِ الْوَاحِدِ؛ وَأَمَّا الْعَصْرُ الثَّانِي، فَقَدْ تَكُونُ فِتْرَةٌ، فَيُبْعَثُ اللَّهُ نَبِيًّا
 مُتَّبِعًا عَلَى مَا فَتَرُوا عَنْهُ وَأَهْمَلُوهُ مِنَ الشَّرِيعَةِ الْأُولَى.

عَلَى أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِمَا بَقِيَ مِنَ الشَّرِيعَةِ الْأُولَى، بَعْدَ نَسْخِ مَا نَسَخَتْهُ الشَّرِيعَةُ
 ٢١ الثَّانِيَةُ. فَإِنَّهُمَا يَتَّفَقَانِ فِيهِ وَيَشْتَرِكَانِ - أَعْنِي الْأَوَّلَ وَالثَّانِي - فِيمَا لَمْ يُنْسَخْ مِنَ
 الشَّرِيعَةِ الْأُولَى، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ عِنْدَكَ بَعَثُ نَبِيَّيْنِ فِي عَصَرٍ وَاحِدٍ يَتَّفَقَانِ فِي حُكْمٍ
 وَاحِدٍ. فَقَدْ بَانَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ فَرْقُ مَا بَيْنَ الْعَصْرِ الْوَاحِدِ وَالْعَصَرَيْنِ.

١ ولِلْإِبْتِدَاءِ وَالْإِبْدَاءِ ٣ بعده: مَغْيَر (من: مَعْتَدَهُ). مَهْمَلٌ. || تَقْلِيدًا لَهُ: تَقْلِيدُهُ. ٤ الْآخَرُ:
 السَّابِقُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) غَيْرُ مَشْفُوتٍ. ٨ مَغْلَبَةً: مَعْلَبَةً. || الْمَشَارِكَيْنِ: الْمَشْرِكَيْنِ. ٩ الْغَالِبُ: مَهْمَلٌ.
 ١٠ لَغْلَبَةً: مَهْمَلٌ. ١٢ إِلَيْهِمْ: إِلَيْهِ. || نَبِيَّانِ: سَنَنْ. ١٣ نَبِيَّيْنِ: مَهْمَلٌ. ١٦ فَدَلُّوا: فَدَلُّوا. ١٩ مُتَّبِعًا: مِنْهَا.
 || من: مَغْيَر (من: فَيَ). ٢٢ نَبِيَّيْنِ: مَهْمَلٌ.

- ومنها أن قالوا: فيما ذهبتم إليه من أتباع من تقدمه من الأنبياء، تنفير عنه ورغبة عن أتباعه؛ لأنه إذا كان على شريعة موسى، أو عيسى، أنس أهل ذلك الدين إلى كونه متبعا لنبيهم، وأنه واحد منهم، ومن أمة ذلك النبي، فإذا صار مخالفا له في شيء مما جاء به ذلك النبي، بما يزعم أنه قد نسخ في شريعته هو، ساغ لهم أن يقولوا «كان تبعا»، فمالت نفسه وسست إلى أن يصير متبوعا؛ ونحن قد سمعناه مقرا بالنبوة الأولى، وراضيا باتباعها، فنقول على الأول من قوليته، دون الثاني؛ فإنه متهم ٢٢١ في الثاني، من حيث إنه استدرك الأمر لمحبة الرئاسة، وأخذته | الأنفة من الاتباع.
- فلا ينبغي أن يسلك به هذا المسلك المفضي إلى هذه المفسدة، لا سيما والقرآن ينطق بمراعاة ما تجتمع القلوب عليه، دون ما تنفر عنه؛ مثل قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لِأَرْتَابِ الْمُبِطِلُونَ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبِيَّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَعْجَبِيٍّ وَعَزِيزٍ﴾.
- فيقال: إن هذا مما يزول وينتفع قائله، والمتعلق به، بإقامة الحجج الباهرة ١٢ من المعجزات الدالة على صدقه في نسخ ما قبله، إذا لم يتعبد بشريعة من قبله، وإذا كان ما ظهر على يديه يوجب انقياد كل عاقل إلى قوله وتصديقه. فلا فرق بين كونه متابعا لنبي قبله، وبين كونه مبتدئا بشريعة لم يسبقها أتباعه لأحد ١٥ قبله.
- على أنا قد بينا فيما تقدم أنه لم ينفر عن الشريعة كل منفر، بل أبقى أشياء كثيرة مثلها تنفر؛ إذ لم يجب عليه - سبحانه - ذلك، لما قد جعل في العقول من القوة الدافعة لكل شبهة. وفي المعجزات الباهرة ما تحصل به الثقة؛ فلا يبقى بين هذين شبهة. فمن نفر بعد ذلك، فإنما أتى من قبل نفسه، ودُهي من جهة إهماله وإغفاله. ومن قال بأنه يفعل ما يشاء ولا معقب لأمره، لم يحسن به أن يورد مثل هذا ٢١ الاحتجاج الموهوم بأنه إذا فعل ذلك فقد أخل بواجب.
- ومنها أن قالوا: إن دعوى أتباعه لشرائع من قبله دعوى بعيدة؛ لأن ذلك لو ٢٢١ ظ كان، كساع النفل فيه؛ لأن العبادات والأحكام | كثيرة، والأسئلة في ذلك ٢٤

١ ومنها أن: مغير (من: فيقال)، وزيد حرف النون. | تنفير: سفيرا. ٩ وما: مغير (من: وكانت).

١٥ متابعا: بعد متابعه. ١٧ ينفر: مهمل. ١٨ سبحانه: «نه»، مزيد.

متوفرة. وذلك لأنه أمر نعم البلوى به. فلما لم يُنقل أنه سأل عن دين اليهودية من أسلم، فكان ثقة عنده. كعبد الله بن سلام، وكعب الأخبار، علم أنه لا أصل لذلك. ٣

فيقال: وما الذي أحوجه إلى ذلك، مع كون الوحي بسده عند كل عارض يعرض، وحكم يُسأل عنه؟ ولما أمر برجم اليهوديين اللذين زنيا بعد إحصانهما، وزعمت اليهود أنه لا يجب عليهما إلا التحميم، قاضاهم - صلى الله عليه - إلى التوراة، ودخل معهم بيت الدراسة. فجعل ابن صوريا يضع يده على آية الرجم. فقال له عبد الله بن سلام: «ارفع يدك»؛ فإذا آية الرجم، فرجمهما. وهذا رجوع إلى خبر عبد الله بن سلام في حكم التوراة، وعمل بها في حقهما. ٩

فصل

ونبينا - صلى الله عليه - قبل بعثه ونزول الوحي عليه. لم يكن على دين قومه؛ بل كان متدينا بما يصح عنده أنه من شريعة إبراهيم، لا يلوذ بأصنامهم، ولا يتعرض بأزلامهم. ولا يسمر مع سامرهم؛ بل كان يتحنث بجرا. قال أحمد: من قال إن النبي - صلى الله عليه - كان على دين قومه، فهو قول سوء. أليس كان لا يأكل من ذبائحهم على النصب؟ وبذلك قال أصحاب الشافعي. ١٢

وقال قوم بالوقف؛ فإنه يجوز أن يكون كذا. ويجوز أن يكون غير متعبد رأسا. ١٥

وحكى أبو سفيان السرخسي، عن أصحاب أبي حنيفة، أنه بعد البعثة صار ٢٢٢ و ١٨ شرع من قبله شرعا له. لا من حيث كان شرعا لمن قبله. وأما قبل البعث، فإنه لم يكن متعبدًا بشيء من الشرائع.

١ نعم البلوى به: مهمل. ٤ بسده: مهمل. ٦ قاضاهم: قاضاهم. ٧ آية: مهمل. ٨ آية الرجم فرجمهما: مهمل. ١٣ يتحنث بجرا: سحت بحرى. ١٤ سوء أليس: سوا ليس. ١٩ شرعا: مغير (من: الشرع). || قبل: قبل. ٢٠ متعبدًا بشيء: معداسي.

فصل

- والدلالة على أنه كان متعبدًا: هو أنه كان يتحنّث ما [كان] عليه [قومه]،
 ويتحنّث ما كان يعلمه ويتعلّم من شريعة إبراهيم. فإن كان إلهامًا من الله - سبحانه،
 فهو تشريع؛ وإن كان إلهامًا بلغه ورُوي له، فهو أيضًا اتباعٌ لشرع؛ وإن كان موافقةً منه
 لإله أنزل الله، فعصاةٌ عن أديان الوثنيين، وكان يتعب الحيوان ويكده بمقتضى
 الشرائع؛ لا بمقتضى البراهمة وجُحَاد النّبوات، وأكل اللحمان، وذبح الحيوان؛
 فالظاهر أنه تدبّر بالشرائع. إذ يبعد أن يكون هذا بتوافقٍ وقع له. فإذا كان بإلهام،
 فهو تشريع ألهمه الله به اتباع الشرائع.
 ٩ فإن قيل: وما تنكر أن تكون قد أخللت بطريق لم تُعن به.
 وهو الطريق الذي يُسلّك قبل الشرائع، وهو العمل بمقتضى العقل. والعقل لا
 يسوّغ عبادة الأصنام، ولا الاستقسام بالأزلام، ولا الشكر، ولا شيء من هذه،
 مقتضات العقول.
 ١٢ فيقال: فالعقل لا يؤلم الحيوان لغير مصلحة له، ولا يسوّغ إتعاب الأبدان بحجّ
 وعسرة وغير ذلك. ولا يتهدى إلى مصلحة يعقبها فيحسنها. وقد كان يفعل ذلك
 - صلى الله عليه - بما صحّ به النقل. واشتهر في السير.
 ١٥

[فصل في] شبهة

قالوا: لو كان قبل بعثته على دين، لعرّفت تلك الشريعة بالنقل، كما عرّفت
 شريعته ونقلت بعد البعثة.

٢٢٢ ظ

فيقال: قد نقلنا ما حكيناه، وفي ذلك | كفاية.

٢ يتحنّث: مهمل. ٣ ويتحنّث: وشحب. ٤ ويتعلّم: مهمل. ٥ يتعب: مهمل. ٦ وجُحَاد: مهمل. ٩ تُعن: بعن. ١٠ يسوّغ: مهمل. ١٣ يسوّغ: مهمل. ١٤ يعقبها فيحسنها: بعقبه محسنه. ١٧ لعرّفت: عرفت.

فصول النسخ

فصل

٣ يجوز نسخ الشرائع شرعاً وعقلاً. أشار إليه أحمد. وأطلق. وبه قال جماعة أهل العلم.

وقال أبو مسلم عمر بن يحيى الإصفهاني: لا يجوز النسخ شرعاً، ويجوز عقلاً. واختلفت اليهود؛ فلم يجزه قوم منهم من طريق السمع، وأجازوه من طريق العقل. ومنهم من قال: لا يجوز سمعاً، ولا عقلاً. وقالوا: هو عين البداء.

وبالغ قوم ممن وافقنا في النسخ، وهم طائفة من المعتزلة والحنفية. في المنع من النسخ للشيء قبل وقت فعله، خوفاً من البداء. حيث تُنسخ قبل فعل شيء أصلاً. ومنعوا من جواز اجترام المكلف، قبل وقت فعل المأمور به، وجعلوا ذلك بداء. وذهب قوم من الرافضة، وحكوه عن موسى بن جعفر. وعن عليّ - عليه

السلام، [إلى] أن البداء جائز على الله - سبحانه؛ وهذا غاية التباين في المذاهب.

١٢ وزعموا أن عليّاً ترك الإخبار بما يكون إلى يوم القيامة، لأجل وجود البداء في كتاب الله، يخاف أن يخبر بشيء فيبدو لله - تعالى - فيه. ويحكون عن عليّ - عليه السلام - أنه قال: لولا آية في كتاب الله، وهي قوله - تعالى ﴿يَسْخَرُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ

وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، لأنبأتكم بما يكون إلى يوم القيامة. وزعمون أن هذا الذي أشار إليه النبي - صلى الله عليه - بقوله، لما بكى هو وجبريل، فقيل لهما: «أَلَمْ تُؤْمِنَّا بِاللَّهِ؟ أَلَمْ نَعِدْكُمْ بِالْحَيَاةِ؟» قالوا: «بَلَى؛ لَكِنْ مَنْ يَأْتِيَنَّ مَكْرَهُ؟»

١٨ - يعني | البداء. وهذا تجاسر عظيم، وتهجم على الله بما لا يليق به - سبحانه. ٢٢٣ و

والظاهر عندي أنهم في ذلك كاذبين على عليّ، وموسى بن جعفر. وقيل إنه

٢١ كان ممن يقول بذلك زرارة بن أعين؛ وله شعر فيه مشهور: [الطويل]

١ فصول: مقبر (من: فصل). ٦ يجزه: بحيزه. ٧ البداء: مهمل. ١٠ اجترام: مهمل. || بداء:

بذا. ١٢ البداء: البذا. || التباين: التبان. ١٣ الإخبار بما يكون: مهمل. || البداء: البذا. ١٤ الله: الله.

١٦ لأنبأتكم: لابناتكم. || بما: مهمل. مطموس بعضه. ١٧ بقوله: مقبر. ١٨ نَعِدْكُمْ: بعدلكما.

|| يَأْتِيَنَّ: مهمل. ١٩ يعني: مهمل. || البداء: مهمل.

وَلَوْلَا الْبَدَأُ سَمَّيْتُهُ غَيْرَ هَآئِبٍ وَذِكْرُ الْبَدَأِ نَعْتُ لِمَنْ يَتَقَلَّبُ
وَلَوْلَا الْبَدَأُ مَا كَانَ فِيهِ تَصَرُّفٌ وَكَانَ كَنَارٌ دَهْرَهَا تَتَلَهَّبُ
وَكَانَ كَضَوْءٍ مُشْرِقٍ بِطَبِيعَةٍ وَبِاللَّهِ عَنْ ذِكْرِ الطَّبَائِعِ نَزْعُ ٣
وكان المختار يصرح به ويقول: بدا لي بكم كذا وكذا.

ثم إن بعض القائلين بالبداء قسموا وفصلوا، فقالوا: إنما يجوز البدء عليه - سبحانه - فيما لم يُطلع عليه عباده، ولم يخبرهم بكونه دون ما أطلعهم عليه وأخبرهم بكونه. وبعضهم أجاز النسخ في العبادات، ومنعه في الأخبار. وبعضهم أجاز النسخ فيهما - أعني العبادات والأخبار. فينبغي أن يقع الكلام في فصلين. أحدهما أن النسخ ليس ببداء، وأنه ليس من ضرورة قولنا بالنسخ أن نكون قائلين بالبداء؛ [الثاني] أن القائل لذلك مقصّر في النظر: جاهل بالله - سبحانه، وبما يجوز عليه وما لا يجوز.

١٢

فصل

فالدلالة على منع القول بالبداء مع جواز النسخ، هو أن البدء في الحقيقة هو ما علمه الحي بعد أن لم يكن علمه: من قولهم: «بدا لي سور المدينة». قال الله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾، ﴿بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا ١٥ ظ ٢٢٣ يَخْفُونَ مِنْ | قَبْلٍ﴾. والدلالة قد قامت على كون الباري - سبحانه - عالم الغيب والشهادة بنصوص الكتاب وأدلة العقول. فقال - جل من قائل: ﴿وَمَا تَشْقُطُ وَرَقَّةٌ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾؛ وقال - سبحانه: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾؛ وقال - سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾، ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾، ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾، ﴿فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ ٢١ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾، ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾. فلا يجوز مع هذه النصوص أن يقول بالبداء مؤمن بكتاب الله العزيز.

٢ وَلَوْلَا: السابق (وكان المحار يصرح به ويقول بدالي بكم كذا وكذا مشطوب. ٧ في: من (في الموضعين في السطر). ١٠ والثاني: أو.

فأما من جهة العقول. فَإِنَّ الذي دَلَّ على كونه عالماً. أَنَّهُ - سبحانه - أَتَقَنَ صنائعه إِتقانَ من قد علم حاجتها إلى ما أَعَدَّ فيها من الأجزاء والأعضاء والمشاعر التي سَدَّ كُلَّ منها سَدًّا لَوْلَاهُ لَتَعَطَّلَ بِمُعْدَمِهِ غرض. واختَلَّ باختلاله أرب. وهذا دالٌّ على درك المستقبلات من الأمور: فَإِنَّ البداء لا يجوز إِلَّا على جاهل بعواقب الأمور. والله - سبحانه - بريء من ذلك بما دَلَّ من نصوص كتابه. وأدلة العقول على أَنَّهُ العالم بكلِّ ما يصحَّ أن يُعلم: فبطل القول بالبداء.

فصل [في] شُبُههِم

- قالوا: قال الله - تعالى: ﴿يَسْخَرُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾. وهذا يدلُّ على البداء.
- ٩ قيل: غاية ما يدلُّ هذا على أَنَّهُ يفعل ما يشاء من | محو وإثبات. وقد قيل في ٢٢٤ تفسير هذه الآية: يحو الله السيئات بالتوبة والإسلام. ويثبت بالإصرار.
- وقيل: يحو الله ما يشاء من الأحكام بالنسخ. ويثبت بالتشريع ما يشاء من الأحكام. وقيل: من الشرائع. وهو الأشبه. لأنَّه قال: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾. ثم قال: ﴿يَسْخَرُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾. وكان عائدًا إلى نسخ شريعة ماضية بإثبات شريعة مستقبلية. والكلُّ معلوم له قبل نسخه
- ١٥ ومحوه وإثباته. بدليل ما ذكرنا.
- قالوا: ولأنَّا وجدنا بأنَّ الفاعل للأمر إذا عكسه، والبالغي إذا نقض ما بناد وهدمه. والمعطي إذا استرجع إعطاءه وسلبه، والأمر بالشيء إذا نهى عنه. لا سيما قبل وقوعه. أو أحوال بين المأمور وبينه بعد أن استدعاه منه، وكان الأول منه عن علم بما أمر به وبما شرع فيه. فَإِنَّ الثاني فهو النقض والهدم. والسلب والاسترجاع. والنهي عن علم منه تجدد، وإلَّا فسحال أن يكون العلم الأول هو الذي أوجب الثاني. فلم يبقَ إِلَّا أَنَّهُ لعلم تجدد بعد أن لم يكن في الأول؛ ولو كان في الأول؛
- ٢١ لما بنى ولا أمر. وهذا هو البداء بعينه.

١ فَإِنَّ: بآن. ٣ لتعطل بمُعْدَمِهِ غرض: مهمل. و«مُعْدَم» مصدر ميمي. || باختلاله: مغير (من: محلاؤه). ٤ فَإِنَّ: مغير. ٥ بريء: برى. ١٠ الله: مزيد. || السيئات: مهمل. ١٣ ثم قال: مزيد. ١٤ بإثبات: بإثبات. مغير. ١٧ وهدمه: مغير. و«ه» مزيد. || وسلبه: مهمل. || لا متبعا: في الهامش. ١٩ الثاني: مهمل. ٢٠-٢١ من «وإلَّا فسحال» إلى «العلم تجدد»: في الهامش. ٢٢ لما بنى: لماننا.

- فَيَقَالُ: وما ننكر على من قال إنه علم أَنَّ الأمر بذلك مصلحة لخلقه، والبناء مصلحة في ذلك الوقت الذي أمر وبني، وَأَنَّ المتجدد معنًى تجدد على المخلوق؛ وَأَنَّ البقاء على ذلك الأمر الأول والمحال الأولى مفسدة؛ فعاد التغيير إلى المخلوق دون الخالق. ولو كانت العوارض الحادثة تدل على تجدد علم كان سبقه عدمه. ٢٢٤ ظ لَوْجِبَ أَنْ نَزِيدَ عَلَى قَوْلِكُمْ | بِالْبَدَاءِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْصَافِ السَّغَايِرِ وَالْمُتَضَادَّةِ؛
- مِثْلُ أَنَّهُ إِذَا خُلِقَ وَرَزَقَ؛ وَحُتِنَ الْآبَاءُ وَالْأُمَّهَاتُ، ثُمَّ سَلِبَ وَأُعْدمَ ذَلِكَ بِأَنْوَاعِ الْإِعْدامِ. مِنْ مَوْتٍ أَوْ إِعَاقَةٍ أَوْ قَسْوَةٍ تَجَدَّدَتْ مِنَ الْوَالِدِ حَتَّى قَتَلَ وَلَدَهُ، وَالْجَارِحَ وَالسَّيِّعَ حَتَّى أَكَلَ فَرْخَهُ وَسَخَلَهُ. أَنْ يُقَالَ: «قَسَا بَعْدَ أَنْ كَانَ رَحِيمًا»؛ وَإِذَا مَنَعَ الرِّزْقَ أَنْ يُقَالَ: «بُخِلَ بَعْدَ أَنْ كَانَ كَرِيمًا»؛ وَكَذَلِكَ إِذَا أُجْدِبَ بَعْدَ أَنْ أُخْصِبَ، أَوْ نَسِيَ بَعْدَ أَنْ كَانَ ذَاكِرًا. فَلَمَّا لَمْ نَخْلَعْ عَلَيْهِ - سَبْحَانَهُ - بِالتَّغْيِيرَاتِ السَّخْتَلَفَةِ وَالْمُتَضَادَّةِ الْمُتَجَدِّدَةِ عَلَى خَلْقِهِ صِفَاتٍ مُتَغَايِرَةٍ وَمُتَضَادَّةٍ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ نَخْلَعْ عَلَيْهِ اسْمَ «بَدَاءٍ». وَأَنَّهُ تَجَدَّدَ لَهُ عِلْمٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ تَجَدَّدَ مِنْهُ مَنَعَ وَرَفَعَ وَإِزَالَه؛ بَلْ يُقَالُ «إِنَّ التَّغْيِيرَاتِ بِحَسَبِ مَا عِلْمٌ مِنْ مَصَالِحِ عِبَادِهِ بِتَغَايِرِ الْأَزْمَنَةِ وَالْأَحْوَالِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ فِي كَوْنِهِ عَالَمًا وَرَحِيمًا». وَإِلَى جَمِيعِ مَا يَسْتَحَقُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ. وَهَذَا تَكَلَّفٌ، مَعَ كَوْنِ النُّصُوصِ مَغْنِيَةً عَنْ أَدْلَةِ الْعُقُولِ. وَالْمُخَالَفَ مُوَافِقَ ١٥ فِي التَّصَدِيقِ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ مُسْلُوءٌ مِنَ الْآيِ الدَّالَّةِ عَلَى كَوْنِهِ عَالَمًا بِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، وَبِمَا إِنَّ لَوْ كَانَ كَيْفَ [يَكُونُ].

١٨ فصل في الدلالة على جواز النسخ عقلاً وشرعاً في الأوامر والنواهي وسائر الأحكام

- أَمَّا الْعَقْلُ. فَإِنَّ النَّاسَ عَلَى قَوْلَيْنِ. ٢٢٥ و أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَيَكَلِّفُ مَا شَاءَ، وَكَيْفَ شَاءَ. | فَعَلَى هَذَا، لَهُ أَنْ يَدِينَهُ مَا كَلَّفَ، وَلَهُ أَنْ يَقْطَعَهُ وَيُزِيلَهُ فِي مُسْتَقْبَلِ الْحَالِ.

١ ننكر: مهمل. ٢ وبني: رسا. ٣ التغيير: مهمل. ٥ نزيد: مهمل. ٧ حتى: السابق (ال) مشطوب.
١٠ بالتغييرات: بالعصيات. || المختلف: المختلف. ١١ نخلع: نخلع. ١٣ التغييرات: التعمرات. ١٥ مغنية:
معته. ١٦-١٧ بما كان وما يكون: بما لم يكن ولا يكون. ١٨ في الدلالة: والدلالة. ٢٢ يدين: مهمل.

- والقول الثاني أنه يكلف ويفعل على سبيل الأصلح؛ وعلى كلا الأمرين لا يستنع النسخ والرفع؛ إما لما شاء، أو لما علم في ذلك ما الأصلح للمكلفين. والمصالح قد تختلف باختلاف الأزمان، كما تختلف باختلاف الأشخاص. فكم من شخص ٣ مصلحته الغنى، فالفقر مفسد؛ وكم من شخص بالعكس. وكم من زمان يصلح أهله بالمدارة والمساهلة. وزمان لا يصلح أهله إلا الشؤط والسيف! ألا تراه - سبحانه - كيف قال في زمن المدارة: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾، ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾؟ فلما حان زمان الأصلح فيه العنف، قال: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾، الآيات.
- ومن ذلك أنه إذا جاز أن تأتي الشرائع بالعبادات والمأمورات أوزاعًا، فتأتي ٩ بإيجاب صلاة. ثم يتراخى الأمر في ذلك، فيأتي بعد ذلك إيجاب صيام. ثم يتراخى الأمر، فيأتي إيجاب زكاة وحج؛ إلى أمثال ذلك. وهذا إيجاب لتعبد لم يكن واجبًا؛ فهلا جاز رفع ما وجب؟ وهذا صحيح؛ لأن الزيادات، بعد المبادئ التي ١٢ كانت، كالكفاية والاستقلال بالمصلحة. صارت غير كافية. ومن ههنا جعل قوم الزيادات نسخًا؛ فإذا جاز أن يُزاد على الواجب الأول، ويُخرج الأول [عن] أن يكون كافيًا ومقتنًا بتجديد أمر ثانٍ، | وإيجاب ثانٍ، جاز أن يُزال الأول، ويُجَدَّد ١٥ أمرٌ غيره بحسب الأصلح.
- هذا بحكم الأصلح. وإن كان بحكم المشيئة، فقد يكون مريدًا للشيء في حال، ثم إنه يبين بالنسخ أنه لم يكن مريدًا له في حال أخرى. ويبعد الفرق بين أنه ١٨ لم يكن الشيء واجبًا برهنة، ثم جعله - سبحانه - واجبًا؛ وبين أن حكم بوجوبه برهنة، ثم جعله غير واجب.
- ومن ذلك أن الله - سبحانه - ما زال ينقل من حال إلى حال، من صغر إلى ٢١ كبر، وصحة إلى سقم، وغنى إلى فقر، وأمن إلى خوف، وعلم إلى جهل؛ كما قال - سبحانه: ﴿خَلَقْتُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾، إلى قوله: ٢٤

٢ إما لما شاء أو لما: أمالما سال ولما. || ما: من. ٣ باختلاف: مغير. ٧ حان: جان. || العنف:

العنف. ١٥ ومقتنًا: مهمل. || بتجديد: تحدد. ١٧ بحكم: مهمل (في الموضعين في السطر).

٢٢ وصحة: مغير (من: من صحه).

- ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِيَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا﴾. وكان ذلك جائزا عليه، ولم يك بداء. كذلك يُعتبر ما جعله صلاحا لدينه ودنياه، لا يمتنع أن يقع فيه الاختلاف والنفي بعد الإثبات، والإثبات بعد النفي؛ إما للأصلح للعبد، أو لمطلق المشيئة. والذي يوضح هذا أن من يصحَّ عليه البداء، يحسن إضافته إليه في هذا؛ كما يحسن إضافته إليه في الأحكام.
- ٦ فيقال: «كَانَ فَلَانٌ يُوَاصِلُنِي بِالْهَدِيَّةِ، فَبَدَأَ لَهُ» و«كَانَ يُكْرِمُنِي، فَبَدَأَ لَهُ» كما يُقال: «أَمَرَ عَبْدُهُ بِالْخِدْمَةِ» - في كذا وكذا من أنواع الاستخدام - «ثُمَّ بَدَأَ لَهُ»، ٢٢٦ وإذا قطع عنه ذلك، أو نقله إلى غيره، أو تركه وأهمله. | فإذا كان الله - سبحانه - يجوز عليه هذا النوع، ولا يكون بداء، بل يكون على ما يليق به؛ إما لمصالح خلقه، ٩ بحسب أحوالهم المتجددة وأزمانهم، أو بحسب المشيئة؛ لأن حقيقة البداء لا تتحقق في حقه، وهو تبين الشيء بعد الخفاء، وظهوره وتجليه بعد تغطيه عليه.
- ١٢ ومن ذلك أنه إذا جاز أن تكون المصلحة في العبادة إلى غاية، مثل الصوم إلى الليل، والصلاة إلى آخر الركعة الرابعة، والحج، والإحرام المانع من اللبس، والتغطية للرأس وتقليم الأظفار وإزالة الشعث إلى غاية هي رمي الجمرة في يوم الأضحية؛ ثم يزول ذلك، ولا يكون بداء. فما المانع من الحكمة أن تكون المصلحة في إبقاء الحكم وتشريعه إلى غاية، ثم يُنسخ بالنهي عن استمراره واستدامته، فتكون غايته في الزمان كفايته في المقدار؟ فيقال للمحرم يوم النحر، إذا رمى جمره العقبة في الحج: «حَسْبُكَ عُذٌّ إِلَى إِزَالَةِ الشَّعْثِ» والتجمل باللباس، ١٨ وتغطية الرأس، والتطيب، واضطد. ثم يُقال للصائم، إذا غربت الشمس: «حَسْبُكَ كُلٌّ، وَاشْرَبْ، وَطَأْ» وعلى هذا. ولا فصل لهم بين الأمرين - أعني غاية العبادة نفسها، وقطعها عن السرور فيها، وبين قطع زمان فعلها. وحقيقته تبين ٢١ الغاية، وأنه إنسا أراد فعلها إلى ذلك الوقت الذي نزل فيه الوحي بالنسخ.
- ٢٢٦ ومن ذلك أنه إذا جاز أن يتبدى التكليف بالعبادات، بعد أن مضى زمان | لم يكلف فيه فعل تلك العبادات، لِمَ ما جاز أن يكلف عبادة، ثم يسقطها عن ٢٤

٢ بداء: بدا. | يُعتبر: بعثر. ٨ وأهمله: مغموس بعضه. ١١ تبين: س. كذا. | تبين: مهمل.

١٤ وتقليم: مهمل. | الأظفار: الاظفار. ١٨ عُذٌّ إلى: عُذَالِي. | الشعث: مهمل. ٢١ تبين: ب. ٢٤ ما: لا.

- المكلف؟ وما الفرق بين منع التكليف قبل الابتداء به، ورفع استدامته بعد أن كلف؟ والمنع كالرفع، والنفي قبل التشريع كالإزالة بعده. ولم يُقَلَّ: «بدا له فكُلف، بعد أن لم يكُلف» كذلك لا يُقال: «بدا له فأسقط العبادَة، بعد أن كُلف». ٣
- ومن ذلك أننا قد أجمعنا على أنه يجوز أن يكلف الصحيح عبادة وعبادات عدة إلى أن يمرض. فإذا جاء المرض، أو عرض السفر، أو جاءت العوائق، أسقط أو خفف، فبان أنه كلف حال الصحة إلى غاية هي المرض؛ فكشفت العاقبة عن الإسقاط في تلك الحال، لما كان وجب من العبادات قبلها؛ وليس يظهر من ذلك إلا نوع مصلحة، وتخفيف بعد تشديد. وكذلك المغيّر لمصالح خفية، تعود إلى أحوال يعلمها الله من الأشخاص والأزمان، وإن كان هو المغيّر للأحوال والأزمان؛ كما هو المغيّر من الصحة إلى المرض، وسائر الأعذار. ٦

فصل في الدلالة على جوازه شرعاً وعلى وقوعه وحصوله نقلاً

١٢

- فمن ذلك - وإن ذلك وقع ووجد في الشرائع - أن الله - سبحانه - أمر آدم أن يزوجه بناته من بنيهِ؛ ثم حرم ذلك في شرائع من بعده - صلوات الله عليهم أجمعين. ١٥
- فإن تجاهل متجاهل منهم بالمنع من ذلك، فقد دلَّ عليه وجود التناسل وكثرة أولاده، ولم يكن في الأرض سواه وسوى أولاده. فالنسل لا يخلو من تناكح أو فجور. ولا فجور كان. ولو كان، لما حصل النسب والانتساب. ولأولد الأنبياء - صلوات الله عليهم - من فجور. فثبت أنه ما كان كثرة العالم. مع عدم ما سوى آدم وسوى أولاده، إلا بتزويج بنيهِ ببناته. ١٨
- ومما يدلُّ على كون ذلك واقعاً في الشرائع، أنه كان أباح العمل يوم السبت؛ ولم يحرمه إلا في شريعة موسى. وأجاز الختان بعد الكبر. وكان إبراهيم - عليه السلام - يرى الختان بعد الكبر. بما شرع الله له ذلك؛ فختن نفسه كبيراً. وجاء موسى، على زعم اليهود، بأن يُختن الولد يوم يُولد. وزعموا أن يعقوب جمع بين ٢١

١ قبل: مثل: ٢ كالرفع: السابق (بعد) مشطوب. || ولم يُقَلَّ بدا له: ولم نقل نداه. ٦ العاقبة: العاقبة. ١٠ الأعذار: مهملة. ٢٣ يُولد: وُلد.

الأختين في وقت واحد؛ وذلك محرم في شريعة موسى. فهذا نسخ واقع، ليس له دافع ممن عرف السير، وأقر بصحة ما نقل عن الأنبياء - صلوات الله عليهم. وما وقع لا يمكن جرده مذهباً، لكن تكذيباً وجحداً؛ وذلك يسد علينا باب المنقول في ٣ غيره. والمنقول لا يُرد بالآراء والمذاهب.

ومما يدل في كتابنا على النسخ. وأنه قد وقع، ويحتج به [على] من خالف في النسخ من أهل الإسلام قوله - تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾. وهذا وعد بالنسخ؛ (قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ). وهذا تصريح بالنسخ.

ثم أكد ذلك | بقوله: ﴿سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾. وهذا إخبار عن اعتراضهم على النسخ. وقوله - تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ﴾. ثم ساق وجود ظلمهم. فقال: ﴿وَيَصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾. ﴿وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾. ١٢ الآية. وهذا عين النسخ، لأنه تحريم ما كان مباحاً لهم؛ إذ لا يجوز أن يريد به تحريم ما كان محرماً عليهم، إذ لا يقع مقابلة لحادث أفعالهم ما كان سابقاً لأفعالهم.

فإن قيل: يُحتمل أنه حرم عليهم بالسمع ما كان مباحاً لهم في العقل. وذلك لا يكون نسخاً؛ لأن النسخ رفع حكم شرعي، لا إزالة ما ثبت بالعقل.

قيل: لا إباحة ولا حظر في العقل؛ إنما ذلك للشرع. وقد دللنا على ذلك في ١٨ أصول الدين. ولو سلمنا، على قول أبي الحسن التميمي، فلا يضر؛ لأن الله - سبحانه - خصهم بذلك. ولو عاد ذلك إلى إباحة كانت في العقل، لما خص الذين هادوا بذلك؛ لأن قضايا العقول تعم كل أمة. ولا تختص اليهود؛ ولا أمة إلا ٢١ وقد حرم عليها بعض ما أباحته العقول.

فإن قيل: ما سمى فاعل التحريم إلّا وأضافه إلى نفسه - سبحانه. وإذا كان ممّا لم يسم فاعله، فاعله أراد تحريم ما كان أباحه لهم أخبارهم وعلمائهم. ٢٤

٥ في كتابنا: في الهامش. ٨ تصريح بالنسخ: الصريح نسخ. ١٤ سابقاً: سابقاً. ١٧ لا إزالة: لازله. || بالعقل: بالعقل. ١٨ العقل: العقل. ١٩ يضر: يضر.

- قيل: لو كانت تلك الطّيّبات مباحة [لا] بإباحة عن الشارع، لما كانت مباحة؛
فإنّه ليس لأحد أن يضع إباحة ولا تحريماً | من تلقاء نفسه. وإذا كان ما أحله ٢٢٨ و
- ٣ علماؤهم محرّماً عليهم بحكم الشرع، لم يقع التحريم عقوبة، لأنّه سابق قبل ذلك؛ فلا يكون مقابلة لسوء أعمالهم التي عدّها - سبحانه -
- فإن قيل: فليس فيه أنّه أحله قبل، وحرّمه فيما بعد؛ بل يجوز أن يكون مقارناً لا متأخراً. فكأنّه كان قال: «أبحث لكم شحماً كذا، إلى وقت كذا؛ فإذا جاء وقت كذا، فقد حرّمته عليكم».
- ٦ قيل: ظاهر الكلام يعطي أنّ التحريم كان عقيب ظلمهم؛ ولو كان مقارناً للفظ، كان التحريم سابقاً لظلمهم.
- ٩ ومن ذلك - أعني الواقع من النسخ - أنّ الله - سبحانه - فرض الوصيّة للوالدين والأقربين بقوله: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ ثم نسخ الوصيّة بآية الموارث. فقال النبي - صلى الله عليه -
- ١٢ عليه - عند نزول آية الموارث: «إنّ الله قد أعطى كلّ ذي حقّ حقّه، فلا وصيّة لوارث». ونسخ صوم عاشوراء بصوم شهر رمضان. ونسخ كلّ حقّ كان في المال بالزكاة. فقال النبي - صلى الله عليه - «ليس في المال حقّ سوى الزكاة».
- ١٥
- فإن قيل: ليس هذا بثابت بطريق يصلح أن يكون ناسخاً؛ لأنّ بصوم عاشوراء لم يثبت وجوبه، ولا تلك الصدقات؛ ولا بين الوصيّة والميراث تنافٍ، فتكون آية الميراث ناسخة.
- ١٨
- قيل: هذا ممّا تلقّته الأئمة بالقبول، وكثر ناقله، ولسنا نعتبر التواتر. فإنّ أحمد قد نصّ على النسخ بأخبار الآحاد، تعويلاً على استدارة أهل قُباء. وسندلّ عليه - إن شاء الله - | في موضعه. وآية الموارث لا يمكن جمعها وآية الوصيّة؛ إذ لا وصيّة ٢٢٨ ظ
- وميراث يجتمعان عندنا، بل الوصيّة باطلة.

٢ فإنّه: وأنه. ٦ فكأنّه: مهمل. || كان: مزيد. ١٠ فرض: مهمل. ١٧ بثابت: ثابت. مضطرب التنقيط. || بصوم: حرف الجرّ مزيد. ١٨ تنافٍ: تنا في. || فتكون: فيكون. ٢١ قُباء: قُ. ٢٢ في: في. مكرّر على الصفحة التالية.

ومن ذلك قوله - تعالى: ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾. ونسخ ذلك بقوله: ﴿فَاقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾. ولم يتحقق المخالف على هذه الآيات ما يُستحسن إيراده.

٣

فأما الدلالة على إيراده شرعاً، بعد ما دللنا على وقوعه شرعاً أيضاً، قوله - تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. وقوله - تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾. وهذا تصريح بجواز النسخ عليه - سبحانه.

٦

فصل في جمع شبههم

فمن ذلك ما حكته اليهود عن موسى - عليه السلام - أنه قال: «شريعتي مؤبدة ما دامت السماوات والأرض». وبعضهم يروي أنه قال: «الزّموا السبت أبداً».

فيقال: هذا مفتعل على موسى. ويُقال: أول من وضعه لهم، ليقطعوا به الكلام

مع من يروعه هذا اللفظ، ابن الراوندي؛ وإنه أخذ على ذلك جعالة من اليهود، بتسجيحه في أمر الدين، بما ظهر من خزيه في كتبه المعروفة، كالملقب بـ «الزّمرد» و«الدامغ».

والذي يوضح هذا الكذب أن أحبارهم وكبارهم أعرف منهم بما في التوراة. وهذا ابن سلام وكعب الأخبار ووهب بن مُنبّه أسلموا لما رأوا علامات المبعوث في توراتهم - صلى الله عليه - وقد علم ما في التوراة المنقول إلى العربي من ذكر

الأنبياء، إشعيا وشمعون وحَبَقُوق وغيرهم، ما لا يغادر صفتهم، وصفة أمته، وصفة مكة في أيام نبوته وبعثته؛ وذلك مذكور في أعلام النبوات من كتب الأصول. فأين كانت هذه الكلمة، وأين كانوا عن التعلّق بها؟ فلما لم يُنقل احتجاج اليهود الأول

بها، علم أنها مفتعلة مختلفة في أواخر الأمر، لما تجددت للشريعة من الأصوليين من دَخَسَ كلمتهم. فأعياهم النظر والتحقيق إلى هذا الكذب، طلباً لسوازة قوله - صلى الله عليه - «لا نبيَّ بعدي»؛ وقول الله في كتابنا ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

٣ يُستحسن: مهمل، مزيد فوق «يحسن» مغير من «يخص» وهما مشطوبان. ٩ مؤبدة: مهمل.

١٣ بتسجيحه: نسخحه. || خزيه: خزنه. ١٨ إشعيا: اسماء. كذا. || يغادر: مهمل.

على أَنَّ هذه الكلمة، لو ثبتت، لكان لها تأويل ظاهر من وجهين. أحدهما أَنه أراد بالشرعية التوحيد والأصول التي تُضاف إلى كلِّ نبيٍّ وأُضافها إليه في وقته؛ إذ من مضيٍّ، ومن يأتي. ليس بخاصٍّ؛ فهو أخصَّ بالتوحيد بحكم عصره. وتُحتسب مؤبَّدةً، ما لم تُنسخ بصادقٍ مثليٍّ. وليس هذا أولُ عمومٍ خُصَّ بدلالة، ولا دلالة أكد من المعجزات الباهرة التي ظهرت على يديَّ محمد - صلى الله عليه - وبقيت بعده. ولم يُحكَّ فيها اعتراض معترض. ولا حَدَّث ناطق نفسه بمقارنة سورة منها. وما انكشف من الغيوب التي أنجز بها والأمور التي وعد بكونها.

[فصل] في شُبُهات من منع ذلك عقلاً

- ٩ [منها] أَنَّ تجويز النسخ يُؤدِّي إلى تجويز البداء على الله - سبحانه - والبداء لا يجوز عليه. ولا يجوز إثبات ما يُؤدِّي إليه. والذي يوضح | أَنَّ النسخ عين البداء. ٢٢٩ ظ
- ١٢ هو أَنَّ الأمر بالشيء، إذا نزع عنه وأمر بضده. أو نهى عنه إذا كان حكيمًا، لم يُحمَل نهيه عن الشيء بعد أمره به؛ إِلَّا لما علمه في الثاني من حاله ممَّا كان متغيِّبًا عنه حال الأمر به؛ وإن لم يكن لمعنى بان له كان خافيًا عنه. كان غائبًا. فهو متردّد بين بداء وعَبَث. وكلاهما لا يجوز على الله - سبحانه - فلا وجه لتجويزه عقلاً.
- ١٥ فيقال: إِنَّ الذي أدَّى بكم إلى اعتقاد هذا استشعاركم أَنه أراد الأمر بما أمر به الدوام، ثم قطعته؛ فعاد ذلك بالبداء. فأما ما نقوله نحن. فلا يفضي إلى ذلك. فإنَّا نقول إِنَّه أمر بما أمر به - واستقبالُ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ مثلُ ما - وأراد به إلى مدَّةٍ علمها؛ ثم إِنَّه أخفاها عن المكلفين امتحانًا لهم وابتلاء. وأبان عنها النسخ. وما ذلك إِلَّا بمثابة خلقه للحيوان صغيرًا، والابتداء بالطائر بيضة؛ فلما كبر الحيوان، وأخرجه من البيضة طاووسًا، أو أمرضه بعد الصلَّة، أو أفقره بعد الغنى. لم يكن ذلك بداء؛ بل نقول وإياك: «إِنَّه كَانَ من مرادٍ». وبأن من قصده - سبحانه - أن يكون ذلك

٤ مؤبَّدة: مهمل. ٦ بمقارنة: سقاره. ٧ العيوب: الغيوب. ١٠ عين البداء: عين البداء. ١٢ يُحمَل نهيه: بحمل بهيه. ١٣ مثلاً: مثلاً. ١٤ غائبًا: غائبًا. ١٥ وعَبَث: وعَبَث. ١٧ واستقبال: واستقبال. ١٨ مثلُ ما: مثلاً. ١٩ بيضة: نطفة. ٢٠ البيضة: البيضة. ٢١ وإياك: مهمل.

- المخلوق على تلك الصفة إلى زمان معلوم ووقت نقله من حاله الأولى إليها.
- وكذلك لما لم يكلف. ولم يخاطب بالعبادات. ثم خاطب. لم يُقل: «إنه كان غير مخاطب». وقد خاطب. فقد بدا له: «لكن يُقال: «إنه لم يخاطب». فكان تركه ٣
- للخطاب [إلى] أجل معلوم أظهره الخطاب في ذلك الوقت». فعلم أن تأخيرته بإرادة ٢٣٠ وعلم. | وخطابه في الوقت الثاني بعد أن لم يخاطب بإرادة. لا أنه بحيث كان لا يريد الخطاب. فبدا له أمر أوجب إرادة الخطاب. وكذلك إذا أمر المكلف أمراً ٦
- مطلقاً. ثم إنه أعاق بالمرض أو الموت. فإن لا نقول: «إن ذلك بداء». بل «أراد بأمره له العمل به إلى تلك الغاية التي حصلت فيها الإعاقة بما تجدد وحدث». وكذلك تغيير أحوال الدنيا الكلية من جذب إلى خصب. ومن تولية إلى عز. ومن ٩ غنى إلى فقر. إلى أمثال ذلك من التغييرات الحادثة في العالم جميعه.
- فإن لم تجوز على الله - سبحانه - ذلك. لئلا يؤدي إلى ما ذكرت. فلا تُصِف هذه التغييرات إليه: لأن أمثالها. إذا صدر عن مخلوق من آحاد الخلق. ممن ١٢ يجوز عليه البداء. كان بداء. ولأننا قد أجمعنا على أنه لو كشف - سبحانه - عن مقدار مدة العبادة. فقال: «صلوا إلى بيت المقدس كذا كذا شهراً. ثم استقبلوا الكعبة». فإنه لا يكون ذلك بداء. بل توقيتاً وتقديراً. فإذا أمر بالصلاة نحو بيت ١٥ المقدس ولم يقدرها بمدة. لكنه أمر بالتحول إلى الكعبة بعد مدة معلومة. وهو ممن ثبت بالدليل العقلي أنه لا يعلم شيئاً بعد أن لم يعلمه. وجب أن يحمل الأمر على ما يليق به. من أنه أراد ذلك التقدير وعلمه. وإنما غطى عنا الغاية ١٨ امتحاناً وابتلاء. بحسب امتحانه بأنواع التكليف. فأما أن نحمله على ما لا يليق به. فكلاً.
- ومنها أن قالوا: إن الله - سبحانه - إذا أمر بشيء. دل على أنه حسن ومصلحة؛ ٢١ فإذا نهى عن شيء. دل على أنه قبيح ومفسدة. فلو جوزنا النسخ. لأفضى إلى كون الشيء جامعاً للنقضين؛ فيكون حسناً قبيحاً. مصلحة مفسدة. ومحال اجتماع ٢٣٠ ظ
- النقضين للشيء الواحد؛ فما أدى إليه: وجب أن يكون باطلاً. ٢٤

٤ تأخير: بغيره. ١٠ التغييرات: التغيرات. ١١ تجوز: يجوز. | نُصِف: نصف. ١٥ توقيتاً: توقفاً. ١٩ نحمله: مهمل. ٢٣ للنقضين: للنقض. ٢٤ للنقضين: للنقض.

فَيَقَالُ : إِنَّ الذي نهى عنه بالنسخ ، ليس هو الذي أمر به عندنا ؛ بل المأمور به هو الذي كان متعبداً به إلى الوقت الذي ورد فيه النهي . والمنهي عنه ، هو ما بعد الغاية التي كشف لنا النسخ أَنَّ الأمر كان مقابراً بها . ٣

على أَنَّ الشيء الواحد لا يكون حسناً قبيحاً ، مصلحة مفسدة . في حال واحدة ؛ فأما في وقتين وحالين ، فلا يمتنع ذلك . كالدواء يكون مصلحة في وقت وحال ، ومفسدة في وقت آخر ، وما كشف الله - سبحانه - توقيته ؛ مثل قوله : ﴿ ثُمَّ أَتُوا الضَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ، ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ . هذه كلها أمور كانت حسنة ومصلحة في الوقت الذي قدرها به . وكانت بعد خروج الوقت غير مصلحة ولا حسنة . ٩

وكذلك العموم مع تخصيصه . كان الخطاب بالعموم مصلحة . ثم جاء الخصوص ، فكان بياناً للسراد به من الأعيان المخصوصة . وكان البيان مصلحة أيضاً في وقته . ولم يكن البيان مصلحة في وقت إيراد العموم . على قول من أجاز تأخير البيان عن وقت الخطاب . ١٢

ومنها أَنَّ القول بالنسخ يؤدي إلى اعتقاد الجهل ، من جهة أَنَّ المكلف يعتقد بإطلاق الأمر التأييد ، ولا يعتقد التأييد . فإذا جاءت الغاية بأنَّ ما اعتقده | جهلاً ، ١٥ والجهل قبيح ، فما يؤدي إليه قبيح ؛ فوجب تنزيه الله - سبحانه - عنه .

فَيَقَالُ : إن اعتقد التأييد ، فإنما أتى من قتل نفسه ؛ وإلا فالذي ينبغي أن يعتقد ، أَنَّ ذلك التعبد إلى حين يُنسخ ؛ لأنه إذا رأى تصارييف الباري في العالم ، واختلافها بحسب الأزمنة والأشخاص والمصالح ، لم يجز له اعتقاد التأييد ؛ بل يعتقد أن ذلك ثابت ، إلا أن يُنسخ ويُرفع . ١٨

على أَنَّ في طيئه من التعبد ما يُربي على الجهل الذي تشير إليه . فإنه إذا أضمر ملازمة التعبد على التأييد ، فجاء النسخ بعد ذلك . حصل له ثواب الاعتقاد لاعتناق الأمر أبداً . ثم حصل له ثواب الانتقال من الفعل إلى الترك ، تسليماً لكحمة الناسخ . ٢١

فإن تغيير الأحوال من أشق ما يكون على النفوس ، ولأنه باطل بالاعتقادات الحاصلة لدوام الأحوال ؛ كالصحة والغنى . ثم إن الله - سبحانه - يزيل ذلك بالفقر والمرض . ٢٤

٦ ثم أتوا : وانما . ١٤ القول : مزيد . والسابق (باخير) مشطوب . ١٥ التأييد : التأييد . يعتقد : مهمل . ١٧ قبل : مثل . ٢١ يربي : تربي .

ومنها أن قالوا: لو جاز نسخ الأحكام، لجاز نسخ الاعتقادات في التوحيد، وما يجوز على الله وما لا يجوز، وجميع مسائل الأصول؛ ويكون ذلك مصلحة في وقت، ومفسدة في وقت. ولما لم يَجْز ذلك في الأصول والاعتقادات، كذلك في ٣ الفروع والعبادات.

فَيُقَال: وما الجامع بينهما، حتَّى أنه إذا لم يَجْز هذا، لم يَجْز هذا؟ ثم يُقال: إن ذلك عائد إلى من لا يجوز التغيير عليه، ولا خروجه عن حال أو صفة وُصف بها إلى ٦ ضدها أو غيرها. ألا ترى أنه لا يجوز أن يقول الله - سبحانه: «أوجبتُ عليكم توحيدِي نهَارًا. | فإذا جاء الليل أسقطتُ عنكم التوحيد، وأباحتُكم الثنية والثالث؟» ٢٣١ ظ لأن الله - سبحانه - وجبت له الوحدة بدلائل العقول، واستحال أن يكون له ثانٍ في ٩ الإلهية. والشرع لا يرد بتجوز ما أحال العقل؛ كما لا يرد بإحالة ما جوزه العقل. فأما الصلاة إلى جهة، ونقلنا عنها إلى جهة، فجائز أن يُعلّق على زمانين مختلفين، وتكون المصلحة في كلِّ وقت التوجّه إلى الجهة التي علّق التوجّه عليها. ١٢ ومنها أن قالوا: إذا جَوَزنا عليه النسخ، لم يبقَ لنا طريق نعرف به التأييد، إن لو أراد التأييد في عبادة أو حكم من الأحكام، فيفسد علينا باب العلم بذلك. وفي ذلك إبطال كونه - سبحانه - قادرًا على إعلامنا بالتأييد، لبعض ما يريد تأييده من ١٥ الأحكام والشرائع.

فَيُقَال: بل قد بقي ما يمكن إعلامنا به إرادة التأييد بأن يقول: «ولستُ أنسخه، ولا أغَيِّره»؛ كما أنه أعلمنا في حقِّ نبيِّنا - صلى الله عليه، أنه لا نبيَّ بعده، ولا مغيِّر ١٨ لشريعته، ولا ناسخ لها؛ أو يضطرُّنا إلى معرفة ذلك بوجه من وجوه الاضطرار. ومنها أن قالوا: قد أجمعنا على أن الخبر لا يجوز نسخه؛ وما ذلك إلا لأنَّ نسخ الأخبار يعود بكونها كذبًا. كذلك وجب أن لا يُقال: «ينسخُ الأوامر ٢١ والنواهي»؛ لأنه يعود بكونه بداءً.

فَيُقَال: أمّا استطرادكم بذكر البداء، فقد مضى من الكلام عليه وفيه ما يغني عن إعادته. فأما إلزامكم الخبر، فلا يلزم؛ لأنَّ الخبر إمَّا بماضي، أو مستقبل. فالخبر ٢٤

١١ مختلفين: مغيِّر. ١٣ ومنها: السابق (فيقال) مشطوب. ١٧ ولستُ: مهمل. || أنسخه:

ابسخه. ١٨ أغَيِّره: مهمل. مغيِّر. || أنه: واته. ٢٠ لأنَّ: السابق (لكون) مشطوب. ٢٤ بماضي: بمباصى.

- بالماضي إعلام بما كان؛ | والخبر عن المستقبل إعلام بما سيكون. وليس يمكن ٢٣٢
إخراج أحدهما. ومعه لفظ يرفعه، إلا ويقع محالاً؛ فنقول: «قام زيد أمس، لم يقم
زيد أمس»؛ و«قام» و«لم يقم» متنافيان؛ والمتنافي لا يجتمع للشيء الواحد. فلما ٣
استحال أن يجتمع لزيد القيام وعدم القيام في حال واحدة، لم يصح أن يجتمع
ذلك في قول صحيح مُحْكَم. أو نقول في المستقبل: «يقوم زيد غداً لا يقوم زيد
غداً»؛ فهذا أيضاً محال. ٦
- جئنا إلى مسألتنا. لو قال: «استقبلوا بيت المقدس كذا كذا شهراً. ثم تحولوا
عنه إلى الكعبة»، لم يتناف الاستقبال الأول والثاني، ولا الأمر بهما. ومستحيل ٩
للحكم الواحد. وهو الاستقبال نفياً وإثباتاً. في زمان واحد، لمكثفَيْن مخصوصَيْن؛
فهما سواء في حال واحدة. وفي حالَيْن، نفياً وإثباتاً.

فصل

- ١٢ والنسخ في القرآن على ثلاثة أضرب. [الأول] نسخ الرُّسْم فقط؛ والثاني نسخ
الحُكْم فقط؛ والثالث نسخ الرسم والحكم. فأما نسخ الرسم دون الحكم. فآية
الرجم؛ وهي قوله: ﴿وَلَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّ ذَلِكَ كَفَرٌ بِكُمْ﴾. ﴿الشَّيْخُ
والشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. وكذلك قوله: «متابعات» في ١٥
صوم كفارة اليمين. فهذان نطقان نُسخًا. وبقي حكمهما الرجم في حق المحصنين
إذا زنيا، والتابع في صوم الأيام الثلاثة في كفارة اليمين.
- ١٨ وأما ما نُسخ حكمه وبقي رسمه مثل قوله - تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ أَزْوَاجًا
مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾. وقوله: ٢١
﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾. نُسخت الأولى بالاعتداد بالحول. | ٢٣٢
ورمي البعرة في رأس الحول إلى أربعة أشهر وعشر؛ ونُسخت الوصية للوالدين
والأقربين بآية المواريث.

٨ ينشأ: بياني. ١٥ متابعات: مشاهات. ١٧ والتابع: والتابع. ٢٠ نُسخت: سحت.
|| بالاعتداد: الاعتداد. ٢١ وعشر: وعشرا.

- وأما الرسم والحكم جميعاً، فهو ما روت عائشة - رضي الله عنها: عشر
 رضعات معدودات نُسخن بخمس معلومات. ومات رسول الله - صلى الله عليه
 وسلم - وهي مما يُتلى في القرآن. وليس لنا في المصحف عشر رضعات مسطورة،
 ٣ ولا الحكم الذي هو التحريم متعلقاً عليها. والسورة التي ذكر أنها كانت كسورة
 الأحزاب؛ وكان فيها: «لو أن لابن آدم واديين من ذهبٍ لابتغى إليهما ثالثاً ولا يملأ
 عين» - وزوي: «جوف» - ابن آدم إلا الثراب، ويتوبُ الله على من تاب». ولا نعلم
 ٦ أكان فيها حكم. أم كانت قصصاً ومواعظ وآداباً؟ فهذه جملة لا يُستغنى عن
 ذكرها. وذهب قوم إلى أنه لا يجوز قسم منها. مع موافقتهم في جواز النسخ في
 ٩ الجملة؛ والذي منعوا منه نسخ الرسم مع بقاء الحكم.

فصل في الدلالة على جواز نسخ الرسم مع بقاء حكمه

- وهي أن الحكم قد ثبت لا بقرآن؛ والقرآن قد ثبت خالياً من الأحكام. ١٢
 فالأحكام الشرعية قد ثبت بقول النبي - صلى الله عليه - الذي لا إعجاز فيه. وذلك
 ما تضمنته هذه السنن المروية عنه - صلى الله عليه - في الأحكام، والتلاوة
 السجدة عن الأحكام. [وهي] القصص، وذكر السير، وذكر الجنة والنار، وصفة
 ١٥ القيامة. وإذا كان كل واحد من الرسم والحكم منفصلاً، وليس من ضرورة أحدهما
 وجود الآخر، صارا كالعبادتين والحكمتين المختلفتين، يجوز نسخ أحدهما منفكاً عن
 نسخ الآخر؛ فيُنسخ أحدهما، ولا يُنسخ الآخر.
 ١٨ فإن قيل: الحكم مع التلاوة كالنبيه مع الخطاب، والدليل مع النطق، والعلة
 مع المعلول. ولا يجوز أن يُنسخ الخطاب ويبقى دليله. ولا النبيه ويبقى حكمه
 ٢٣٣ وأولاده، ولا العلة ويبقى حكمها؛ كذلك الرسم مع حكمه.
 ٢١

٢ نُسخن: سحن. ٣ بخمس: مهمل. ٤ كانت: مهمل. ٥ لا يُبتغى: لا تُبتغى. ٦ ولا يملأ: ولا
 سلا. ٧ وآداباً: وآداب. ٨ ثبت: مهمل. ٩ الشريعة: مغير (من: الشريعة). ١٠ قد ثبت: قدسب.
 ١١ القصص: القصص. ١٢ القيامة: اليه. ١٣ صاراً: صار. ١٤ قُبِسَخ: فسح. ١٥ كالنبيه: كاليه.
 كذا. ١٦ يُنسخ: مهمل. ١٧ النبيه: النبه.

- فيقال: معنى الدليل هو ما استفدناه من معنى تعليق الحكم على أحد وصفَي الشيء، والتنبيه ما استفدناه من فحواه؛ ومن المحال أن يثبت ذلك عن نطق. وأما الحكم، فبخلاف ذلك؛ لأنه إذا رُفعت الآية من المصحف، لم تخرج عن أن تكون ممّا خُوطب [به]. والحكم قد يثبت بقول الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن لم يكن قرآنًا. وقد يرد في الأخبار: يقول الله «أنا عند ظنِّ عَبْدِي بي؛ فليظنَّ بي عَبْدِي خَيْرًا»؛ يقول الله: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، والعِظْمَةُ إِزَارِي؛ فَمَنْ نَازَعَنِي فِيهِمَا، قَصَصْتُهُ». وفي خبر آخر: يقول الله: «أنا أغنى الأغنياء عن الثُّرُك». والثَّسَن في ذلك كثيرة؛ لكنها ليست قرآنًا، ولا يُجعل لها حكم القرآن، وتتعلق عليها أحكام الأحاديث. كذلك آية الرجم، إذا نُسخ رسمها، فإنما تُرفع عن المصحف. قال عمر: لولا أن يقول الناسُ زادَ عُمرُ في كتابِ اللهِ لَكُنْتُهَا في حاشيةِ المُصْحَف. فدلَّ ذلك على أنَّ معنى نسخ الرسم رفعه عن أن يكون قرآنًا. وليس بخروجها عن كونها قرآنًا. تخرج عن كونها صالحة للحكم؛ كالسنن كلها، ولأنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - رجم فاستدمننا الحكم بفعله، وفعله صالح للإيجاب. فقد بان بذلك أنَّ الحكم ما بقي بعد زوال موجهه؛ لكن بقي بدلالة صالحة لابتداء الحكم بها. ونحن لم نضمن في هذه المسألة أنَّ الحكم الذي ما ثبت إلا بالآية. بقي بعدها قائمًا بنفسه؛ وإنما ضمنا بقاء الحكم بعد نسخ الآية؛ وأنه ليس من ضرورة نسخها نسخُه، إنما يتبنا من أنَّ الله - سبحانه - يجوز أن يجدد علة الحكم.

فصل

١٨

- وهل يجوز أن يمسَّها المحدث، ويتلوها الجنب، يُحتمل أن لا يجوز، وتبقى ٢٣٣ ظ
حرماتها؛ كبيت المقدس، نُسخ كونه قبله، وحرمته باقية. ويُحتمل أن لا تبقى
حرماتها المذكورة؛ كما لم تبقى حرمة كتبها في المصحف، وهي أشبه شبهًا ٢١
بالحجر؛ فإنه كان من البيت. وهم النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - أن يردَّ قواعد البيت

٣ بخلاف: خلاف. ٧ والثَّسَن: ولسن. ١١ بخروجها: مغير. ١٢ كالسنن: مهمل.
١٩ بمسحها: مغير (من: مسحها). || ويتلوها: مغير (من: أو شلوها، مضطرب التنقيط وناقصة.
|| الجنب: الجنب. || وتبقى: ونفا.

- عليه؛ كما هم [عمر] كَتَبَ الآيَةَ في [حاشية] المصحف. ولن يضرَ الاحتمال الأول؛ إِمَّا يكون ما حرَّمه يقتضي الطهارة، فهي باقية في الحجر؛ وإِمَّا الحرمة عن الطهارة فقد استويا فيه، وبناء الحجر لا يُستقبل هواؤه، ولا يعتد بالصلاة إليه؛ ٣ بخلاف هواء الكعبة في العلوة، إذا صعد على أبي قُبَيْسٍ. وكذلك لو هُدمت للعمارة، جاز استقبال هوائها؛ بخلاف الحجر. وخروج الحجر عن خصيصة القبلة في الصلاة، كخصيصة القراءة؛ آية الرجم لا تنعقد بها الصلاة. على قول من جَوَّز ٦ قراءة آية غير الفاتحة.

فصل في شبهة المخالف

- بأنَّ الحكم إِمَّا يثبت بالآية، فإذا نُسخَ، لم يبقَ حكمها بعدها؛ كما لم يتخلف ٩ المعلوم بعد زوال العلة، والعلم بعد زوال عالمه، والعالم عالمًا بعد زوال علمه. فيقال: نحن قائلون بموجب هذه الدلالة، وأنَّ العلة الموجبة لا يبقى الحكم بعدها؛ ككون المتحرك متحركًا، وكون الحي عالمًا، لا يبقى بعد زوال الحركة ١٢ والعلم. فأَمَّا العلة الشرعية التي هي دلالة على الحكم، قد يبقى الحكم بعد زوالها، لأنَّ المدلول ليس من شرطه بقاء دليله؛ وقد تخلف العلة الأولى غيرها، كما يخلف الدلالة غيرها. ويتحقق من هذه الدلالة أنهم لا يخالفون في المعنى؛ لأنَّهم إن قالوا: ١٥ «لا يبقى الحكم | الذي لا طريق لبثوته بعد نسخها»، فصحيح؛ وإن قالوا: «إنَّ الرسم، إذا رُفِعَ عن المصحف، وقيل لنا لا تضعوها في المصحف وكونوا على حكمها، أو قامت دلالة تصلح لإثبات الحكم بعد رفع رسمها. لم يثبت الحكم»، فهذا بعيد من ١٨ القول. لأنَّ الله - سبحانه - إثبات الحكم بغيرها من الأدلة؛ إذ ليس يختص إثبات أحكام الشرع بالقرآن؛ ولأنَّ الله - تعالى - قال في النبي: ﴿وَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾. فإماتة النبي محو لرسمه، ولا تتعطل الأحكام بموته. كذلك [محو] ٢١ رسم الآية من المصحف، ويصلح أن نجعل من الجواب دلالة في السألة.

٣ وبناء: سا. | إليه: السابق (بح) مشطوب. ٤ هواء الكعبة: هو الكعبة. أبي قُبَيْسٍ: مهمل.

٩ يتخلف: يتخلف. «يتخلف» أي «يتأخر». ويستقر. ويلزم مكانه. ١٠ علمه: مغير. ١٤ دليله: مدلوله. ١٦ بعد: السابق (الا) غير مشطوب. ٢٠ يختص: مغير (من: نحتك) وحرف الكاف مشطوب. ٢٢ نجعل: مهمل.

فصل فيما يُنسخ الحكم إليه

- فاعلم أن الحكم قد يُنسخ إلى بدل؛ كنسخ الحول في حق المعتدة عن وفاة زوجها إلى أربعة أشهر وعشر. وهذا نسخ إلى بدل. هو أيسر منه وأخف. لكونه نسخ واجب إلى واجب. ومثله نسخ القبلة إلى الكعبة. نسخ واجب إلى واجب أيضًا؛ لكن الثاني كالأول. ليس فيه تخفيف. ولا تخيير. ولا تقليل.
- ومن ذلك أيضًا نسخ الصوم المختير بين إيقاعه أو الفدية في حق الصحيح القادر على الصوم؛ نسخ إلى صوم منحتهم. لا تخيير فيه. فهذا نسخ أوجب إلى واجب؛ لكن الأول موسع. والثاني مضيق. وبقي عندنا في حق الحامل والمرضع إيجاب الفدية. لا على وجه التخيير؛ بل إن خافت على جنينها أو ولدها حال الرضاع. فلا يحل لها الصوم. وعليها الفدية. وإن لم تخف. فلا يحل لها الإفطار.
- ولنا نسخ واجب إلى مباح. فالصدقة المقدمة على مناجاة رسول الله - صلى الله عليه - نسخت إلى جواز فعلها. وجواز تركها.
- ولنا نسخ واجب إلى ندب وواجب؛ كالمصابرة في الحرب. الواحد من العشرة من المشركين. | ونسخ إلى وجوب مصابرة اثنين وندب إلى ما زاد على الاثنين. ٢٣٤
- ولنا نسخ من حظر إلى إباحة؛ وهو نسخه تحريم الجماع والأكل بعد النوم. ونسخه بقوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾. إلى قوله: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾. إلى آخر الآية. ومثل حظره زيارة القبور. ثم قال: ﴿فَالآنَ زُورُوهَا وَلَا تَقُولُوا هُمْ جَرَاءُ﴾.

فصل

- ويجوز نسخ الحكم إلى مثله. وأخف منه. وأثقل. وبه قالت الجماعة؛ خلافاً لبعض أهل الظاهر. حكاه الخوزي في مسائله. وأنهم منعوا نسخ الأخف إلى الأثقل.

٣ وعشر. وعشرا. ٥ تخفيف: بحيف. | تخيير: بحير. | تقليل: مهمل. ٩ جنينها: مهمل. ١٤ النين: النين. | الاثنين: مهمل. ٢١ الخوزي: الخوزي.

ولأصحاب الشافعي وجهان كالمذهبيين. وذهب إليه ابن داود. ووافقنا الأكثرون منهم.

وذهب قوم إلى المنع من ذلك عقلاً، وأجازوه سمعاً؛ غير أنهم زعموا أنه لم يرد. ٣ وقال قوم: يجوز عقلاً؛ لكن السمع ورد بالمنع منه.

فصل في أدلتنا

فمن ذلك أن الله - سبحانه - أوجب الصوم في ابتداء الإسلام على الوجه الأسهل. وهو التخيير بين التعبد به وبين الفدية في المال. وحتمه بصوم رمضان. فقال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾. فهذا نسخ الأسهل بالأثقل. وكذلك كان الحدّ على الزنى الحبس في البيوت، والتعنيف. والأذى بالتهجين. ونسخ ذلك بالضرب بالسياط. والتغريب عن الوطن. في حق الأبقار؛ والرجم بالحجارة. في حق الثيب. وهذا نسخ للأسهل إلى الأكبر والأثقل. وكذلك كان الصفح. والإغضاء، والعفو. ثم نسخ ذلك بقتل المشركين كافةً وقتالهم؛ وهو أصعب وأشد.

وأما من جهة الاستنباط، فإن النسخ قد يكون لأجل الأصلح. وكم من أصلح قد يكون بتكليف الأثقل والأشق. وقد يكون بالمشيئة المطلقة؛ وكم يقع بها الأثقل. كما يقع عنها الأسهل!

ومن ذلك أنه إذا جاز أن يزيد في التكليف، فيضم صوماً إلى صلاة، وحجاً إلى صوم. ويبتدئ بتكليف عبادة بعد أن لم تكن. ومعلوم أن الإسقاط رأساً، وعدم الإيجاب. كان بالإضافة إلى التكليف المبتدأ أسهل. والواحدة من العبادات أسهل من الثانية والثالثة. وقد جاز ذلك، فالرفع للأسهل وإيجاب الأصعب لا يزيد على إيجاب بعد عدم إيجاب. وتزايد عبادات على ما كان قبل الزيادة من العبادة الواحدة؛ وهذه طريقة لا انفصال عنها.

١ وذهب إليه ابن داود: بكلمة إليه، أراد النسخ إلى ما حكاه الخرزني. لا إلى ما ذهب إليه أصحاب الشافعي. ٧ وختمه: وحتمه. ٩ بالتهجين: مهمل. ١٠ والتغريب: والتغريب. ١١ الأبقار: مهمل. ١٢ الثيب: الثيب. ١٢ والإغضاء: والاعضاء. ١٥ والأشق: مغير. ٢٠ الثانية: الثانية.

ومن ذلك أَنَّ الأثقل أكثر ثواباً؛ وكما يجوز النسخ إلى الأسهل، لطفاً بهم في دار الدنيا وتسهيلاً عليهم، يجوز أن ينسخ إلى الأثقل، ليضاعف لهم ثواب الآخرة. والأغلب في التكليف مصالحهم العائدة إلى دار الآخرة وثوابها. ولهذا يبدأ بتكليف الأسهل، ويبدأ بالصعب.

ومن ذلك أَنَّ الله - سبحانه - يغيّر من حال المكلف صحّة إلى مرض، وغيّث إلى فقر، وسعة إلى ضيق؛ كما أنّه يفعل بعكس ذلك، فيوسّع بعد الضيق، ويُعافي بعد المرض. وإذا جاز ذلك في بلاياه وامتحاناته، كذلك في باب تعبداته؛ والكلّ امتحان، يتضمّن التكليف بالطاعة له والتسليم؛ فلا فرق بينهما. ولهذا ألزمتنا المنكرين للنسخ، الجاعلين له بدءاً، تغيير أحوال الشخص من صحّة إلى سقم، وشيبة إلى هرم، ووجود إلى عدم.

فصل في شبهات المخالف

- ١٢ فيما تعلّقوا به من السمع قوله - تعالى: ﴿إِرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾. فكانه يقول: «إنما أردتُ بكم التخفيف، لعلمي بأنّي خلقتكم ضَعْفَاءَ». وهذا خبر لا يجوز أن يقع بخلاف مَخْبَرِهِ. وفي نسخ الأخفّ إلى الأثقل ما يفضي إلى ذلك؛ وما يفضي إلى غير الجائز على الله باطلٌ في نفسه.
- ١٥ وقوله - تعالى: ﴿إِرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾. ورفع الأسهل وتكليف الأثقل غاية العسر الذي نفاه الله عن نفسه. فكلّ مذهب أدّى إلى مخالفة خبر الباري باطل مردود.
- ١٨

وقوله - تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾؛ وقوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾. والإِصْرُ الثقل.

٣ التكليف: التكلف. || إلى دار: مدار. ٥ صحّة: مزيد. ٦ فبوسع: فوسع. || ويُعافي: ويُعافي. ٧ بلاياه: بلاويه. تُجمع هذه الكلمة في المخطوطة نارة «بلايا» ونارة «بلاوي» أو «بلاوي». أمّا المفردات «بلوى» و «بليّة» و «بلاء». فليس لها في القواميس إلّا الجمع على وزن «فَعَالِي»: «بَلَايَاهُ». راجع مثلاً «تاج العروس». ١١ المخالف: اللاحق (فصل) غير مشطوب. ١٤ ضَعْفَاءَ: ضَعْفَاءَ. كذا. ويجوز: ضَعْفَى. ٢٠ الثقل: الثقل.

فأخبر أنه يضع الإصر الذي حمّله الأمم قبلهم. فكيف يزيد ما خفف به عنهم في شريعتهم بما ينقل به عليهم؟

وقوله - تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾. ومعلوم ٣ أنه لم يرد به «خَيْرٍ مِنْهَا» فضيلة، لأن القرآن لا يتفاضل في نفسه؛ لم يبق إلا أنه أراد بالخير الأخف والأسهل.

وقوله في المصابرة، بعد إيجابها على الواحد بعشرة: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾؛ وهذا تصريح بالنسخ للأصعب بالأخف الأسهل. ٦

فصل في جمع الأجوبة عن هذه الآيات الكريمة

- أما قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾، فهو خبر من الله - سبحانه - لا يختص فيه تثقيله بابتدائه بالتكليف الشاق؛ فلا يؤثر فيه نسخه الأسهل بالشاق الأثقل، ولا يعطي أيضًا إخباره بإرادته التخفيف عنا النفور؛ بل يجوز أن يكون المراد به تخفيفًا عنا أثقال الآخرة | بثواب أعمالنا الثقيلة على طاعتنا في الدنيا، أو ٢٣٦ تخفيفًا بالإضافة إلى المشاق التي كلفها من قبلنا. وما قبل هذا من الآية يشهد لما ذكرنا من قوله - سبحانه: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾، والميل العظيم إلى مخالفة الشرع تخفيف في الحال لأثقال التكليف. لكنه لما آل إلى العذاب الدائم، وفوات النعيم، قابله بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ بأثقال التكليف المفضية بكم إلى المنافع الدائمة. والعرب تسمي الشيء بعاقبته. قال الله - تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَكُمْ عَلَى النَّارِ﴾، ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، مع إخباره عنهم قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا﴾؛ وتقول: «لدوا للموت، وابنوا للخراب»، ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾؛ فسَمَت الشيء بعاقبته، مضرّة كانت أو منفعة. ٢١

١ فكيف: وكيف. || خفف: حفف. ٢ ينقل: سقل. ٤ به «خَيْرٍ مِنْهَا»: خير. || فضيلة: مهمل.

١٠ يختص فيه: محك فيه. || تثقيله: مهمل. ١١ النفور: الفوز. ١٢ بثواب: ثواب. || الثقيلة: القللة.

١٣ تخفيفًا: مهمل. ١٦ وفوات: ثواب. ١٩ قوله: السابق (لا) مشطوب. ٢٠ فسَمَت: فسى.

- والذي يوضح [ذلك] أن هذه الآية لا تسع أثقال تكاليفه المبتدأة، وبلاياه في الأموال والأبدان والدواعي الثقيلة على الطباع، وغير ذلك مما [لا] يسوغ لمسلم أن يقول إنه يخرج قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ عن الصدق؛ بل الواجب تأويل ذلك على ما يوجب تخفيفاً، لا بد أن يقع إما الآن أو في الثاني. فليس يختص مناقضة الخبر بنفي التخفيف في النسخ خاصة، بل بكلّ تثقيل؛ فكلّ ما تدفع به عن الآية المناقضة مع تجوزك التثقيل بتكليف مبتدأ، هو الذي يدفع المناقضة عنها بالنسخ للأسهل بالأنقل. والذي يُجمع به بين ثقل التكليف المبتدأ، وبين خبره بإرادة التخفيف عناً، هو أن كلّ مكروه عاد إلى غاية محبوبة حسن أن يُسَمَّى المرید لذلك المكروه | «مریداً للمحبوب». ولهذا يحسن أن يقول الأبُّ للحَدَث: والطبيبُ ٣ ٦ ٩ ١٢ ١٥ ١٨ ٢١
- الناصح. وقد جعل [الأبُّ] إيلام الولد بالأدب والمنع من كلّ شهوة تفضي إلى مضرة، وعجل [الطبيب] العلاج بالأدوية المُرّة، وفتح العروق بالحديد، وإراقة الدماء، والمنع من الشهوات من الأشربة والأغذية: «إنما أريد» - أو أردت - «بك التخفيف عنك والنفع لك وتكسيل اللّذة». ويشير بذلك القول إلى صلاح العاقبة، مع كونه مریداً لعاجل المضرة والبغضة والألم. فبان أنه ليس بين الخبر في الآية، وبين نسخ الأسهل بالأنقل، اختلاف ولا تناقض.
- على أنه قد يصحّ نسخ الخبر على هذا الوجه. وذلك أنه لو قال في حال: «إنّ الصلاة واجبة عليكم». ثم قال بعد وقت: «الصلاة ليست واجبة». أمكن نسخ الأول بالثاني. ولا يكون الخبر كذباً؛ لأنّه أخبر في الأول بأنها واجبة لإيجابه لها، وأخبر في الوقت الثاني بأنها ليست واجبة لأنّه أسقطها، وبصير الوقتان في اختلافهما [في] الصلاة كالعبادتين المتغايرتين. كذلك قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾. يجوز أن يكون المراد به إخباراً عن حال كان مریداً للتخفيف فيها، إذ كان الأصلح للتخفيف؛ ويكون في حالة أخرى يريد الأنقل من التكليف، لكونه الأصلح. - والله أعلم.

١ وبلاياه: وبلاؤه. ٤ تخفيفاً: حصفاً. ٩ للحَدَث: الحدب. ١١ وفتح: مهمل. || بالحديد:

مهمل. ١٣ بذلك: مكزّر. مشطوب. ١٤ والبغضة: مهمل. ١٧-١٨ نسخ الأول بالثاني: النسخ بالثاني الأول.

- وأما قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾، فإنه الخبر الراجع إلى تجويز تأخير الصوم لأجل السفر والمرض. وهو اليسر المشار إليه؛ والعسر المنهي عنه تكليف الصوم فيهما. ولا يجوز أن يكون | المراد به اليسر العاجل من طريق العموم. ولا نفى ٢٣٧
العسر العاجل على العموم؛ لأن التكاليف مختلفة بين شاقٍ ثقيل، وسهل خفيف. وأحوال المكلف في الدنيا مترددة بين يسر وعسر، فيما يعود إلى الرزق؛ وأحوال الحي بين صحة ومرض، وغنى وفقر. والتكليف السبئ الذي يجيزون نسخه إلى ٦
الأسهل. قد كان قبل نسخه مراداً لله بالإجماع؛ فعلم أنه ليس إرادته لليسر عامةً لجميع أحوال المكلف، ولا نفى إرادته للعسر عامةً لجميع أحوال المكلف. فكل دليل يخص به ذلك، في التكليف السبئ والمنسوخ بالأخف، هو الذي تخص به ٩
إرادته لنسخ الأسهل الأخف إلى الأصعب الأثقل. على أن حملناه على عمومته، على الوجه الذي ذكرناه في قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾، وهو أنه أراد تخفيفاً في العاقبة، وتسهيلاً يعقب أثقال التكليف. كان حملاً صحيحاً بدلائلنا التي ١٢
ذكرناها.

- وأما قوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾، فإنه - سبحانه - قد خفف من وجبه كان قد صعبه على الأمم قبلنا. وسهل ما كان شديداً. ولأنه خبر قد كان ما خبر، وهو ١٥
وضع الإصر عنهم والنفل الذي كان على من قبلهم من الأمم.
وأما قوله: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾، ليس فيه تصريح بأنفل أو أخف؛ لكن الخبر قد يكون بمعنى «أكثر ثواباً»، ويحتمل «أصلح». ولهذا يحسن ١٨
أن يقال: «الفرض خير لك من النفل»؛ وإن كان النفل أسهل والفرض أشق. قال | النبي - صلى الله عليه وسلم - لعائشة - رضي الله عنها: «ثوابك على قدر نصبك». وقال الله - سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَنَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ ٢١
اللَّهِ﴾. إلى قوله: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾. فالخير والفضل في أمر الدين يرجع إلى الأكثر ثواباً، وفي أمر الدنيا يرجع إلى الأصلح والأففع، وليس يختص الأسهل. ولهذا يحسن بالطبيب أن يقول للمريض: «الجوع والعطش أصلح لك ٢٤
وخير لك من الشبع والري».

وأما قوله: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾، فنحن قائلون بها. وأنه ينسخ إلى الأسهل والأخف؛ وليس فيها منع من النسخ إلى الأصعب والأشق.

فصل فيما تعلقوا به من الاستنباط وأدلة العقل

٣

- قالوا: النسخ إنما يقصد به الأصلح والأنتفع. والأقرب إلى حصول الطاعة من خلقه والاستجابة. وذلك إنما يحصل إذا نقلهم [من الأثقل] إلى الأخف ومن الأصعب إلى الأسهل. وأما نقله لهم من الأسهل إلى الأثقل، فإنما يكون إضراراً، ثم تنفيراً لهم عن الاستجابة. فيعود بضد ما وضع له النسخ؛ لأنهم بالاستجابة يستضرون بالكلفة الصعبة. وبالمخالفة والنفور عن ذلك يستضرون بالمواخاة. فلم يكن للنسخ على هذا الوصف وجه في الحكمة، ولا مضاهاة للوجه الشرعي. ولهذا قال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾. فإذا الآن أخلاق النبي لئلا ينفروا عنه. وجب أن لا ينقل التكليف بالنسخ الأسهل إلى الأصعب الأشق. وأصل النسخ إنما كان لأن السبل يعتر بهم. وأن الأزمان تختلف في الأصلح؛ فلكل وقت حكم وحال غير الوقت الآخر.
- فيقال: إن المراعى في النسخ هو المراعى في أصل التكليف. والتكليف في وضعه على الكلفة ومراعاة النفس والهوى والشهوة. والترك هو الأسهل، والتخية هي التي النفوس إليها أميل. ثم ابتداء التكليف كان بالإضافة إلى الإطلاق والتخية أشق وأصعب. فإذا جاز أن ينقل من تخية وإطلاق إلى تقييد، ومن بطالة وراحة إلى عمل وتعب، مراعاة لما يؤول إليه من نفع المجازاة والمقابلة بالثواب؛ وهو النفع الدائم والعيش السالم. فما المانع من نقلهم من تخفيف إلى تثقيل لتحصيل زيادة ثواب ونفع آجل. وإن كان تضمن ثقلًا عاجلاً؟
- على أن هذا باطل بأفعاله - سبحانه - بالنقل من الصحة إلى الشئم، والشبيبة إلى الهرم، والجدة إلى الغدَم، والغنى إلى الفقر. وقد الحواس المستعان بها على مصالح الدين والدنيا. ومدة الأعضاء والقوى التي هي أدوات مصالح الدين والدنيا.

٩ وجه: وجهها. ١٧ بنقل: سفل. ١٩ نقلهم: مهمل. ١٩ نقلهم: مهمل. ١٩ نقلهم: مهمل.

٢٣ النى: مغير (من: وهي).

هذه كلها بلايا العاقبة أحب إلى المكلف منها ؛ ومع ذلك فإن الله ابتلاه بها . وما كان ذلك إلا لمصالح جمّة . وتحصيل الأعواض الموفية على الضرر بها . وحبس النفس بها عن التشرّد . وتذكيرًا بالنعمة . وردعًا عن ارتكاب المعصية . والمبتلى بها . بعد ٣ الراحة والسلامة منها . هو المبتلى بالأثقل من التكاليف بعد الأسهل منها . ولا عذر للمخالف في ذلك . إلا ما يعلم في مطاوي تلك البلايا من المصالح ؛ كذلك ٢٣٨ ظ الأثقل . في باب التكاليف : بعد الأخف | والأفضل . ٦

فصل

وبجوز نسخ العبادة إلى غير بدل ؛ خلافًا لبعض الأصوليين ، لا يجوز إلا إلى بدل . لنا أنه إن كان التكليف بحسب الأصلح ، فقد يكون الأصلح في الإسقاط . كما ٩ يكون في التخفيف . وكما يكون [في] إسقاط البعض ، وكما يكون في النقل إلى بدل هو دون الأصل . وإن كان بحسب المشيئة . فقد يكون الله - سبحانه - مريدًا لرفع العبادة رأسًا ، كما يكون مريدًا لرفع البعض . وأيضًا فإنه حق لله ؛ وكل مستحق لحق . ١٢ كان له إسقاطه . كحقوق الآدميين ؛ يملك إسقاط حقه عن غريمه وخدمة عبده إلى غير شيء ؛ بل يبطله ويعطله عن الاستخدام . وله أن يستقط حقه من خدمة إلى غيرها ، أو بعضها . وإسقاط ذنبه إلى بعضه . وإسقاط كله . والعفو عن الحد إلى ما دونه . ١٥

فصل في الفرق بين النسخ والبداء

فالبداء الذي لا يجوز على الله - سبحانه - هو العلم بالشيء بعد أن لم يكن به عالمًا . ومنه قول القائل : «بدت لي القافلة» . و«بدأ لي سور المدينة» . إذا لاح بعد ١٨ خفائه لبُعْد عنه ، أو حائل حال بينه وبينه من ظلمة أو جبل . فهذا في حاسة النظر . وفي العلم تقول : «بدأ لي أن [لا] أكرم فلانًا» . إما بأن من خلقة فيه أو خلقت أوجب لك إسقاط كرامته . وإما لم يجز هذا على الله - سبحانه - ؛ لما ثبت من وجوب كونه ٢١ عالمًا بكل معلوم . واستحال عليه تجدد كونه عالمًا بشيء لم يكن به عالمًا .

١ بلايا : بلاوى . العاقبة : مهمل . ٥ تلك : مكثّر . مشطوب . ١٥ الحد :

الجدد . ١٨ بدت : بدت . القافلة : مهمل .

- وأما النسخ فإبدال الحكم بغيره، أو رفعه إلى غير بدل، أو رفعه إلى ما هو أحب منه، أو مثله، أو أثقل؛ لا أنه تجدد | له علم به، أو إرادة له لم تكن، لكن علم ٢٣٩ و
- ٣ وأراد تشريعه بسدة أخفاها عن المكلفين بنطق لا تلوح منه المدة؛ ثم كشف عن علمه وإرادته رفع ذلك الحكم. بعد مضي المدة التي كانت المصلحة أو المشيئة المطلقة موجبة لها فيها. ثم إنه صارت حال المكلف تقتضي الرفع لذلك الحكم فيما بعدها؛ فحال المكلف تغيرت، وعلم الله وإرادته لم تتغير. على أن الأمر على مذهبنا قد ينفك عن الإرادة؛ لأنه لا يقتضي الإرادة. وإذا ثبت ذلك، بطل تخليط اليهود وغيرهم النسخ بالبداء.

فصل

٩

- فأما الفرق بين التخصيص والنسخ فيما يفرقان فيه، والجمع بينهما فيما يجتمعان فيه، فالتخصيص هو الدليل الكاشف؛ غير أن المراد بالصيغة المستغرقة للجنس لفظاً وظاهراً بعض ذلك الجنس، دون جميعه، معنى وباطناً، وأنه لم يرد اللفظ بها الاستغراق. ولا فرق بين أن تكون الدلالة قرينة مضافة، أو دلالة متأخرة عن الصيغة. مثل قوله - تعالى: ﴿اقْتُلُوا الشُّرَكِيَّ﴾؛ فيقتضي ظاهرها استغراقهم بالقتل. فإذا جاءت دلالة تقتضي عصية أهل الكتاب منهم، بإعطاء الجزية، والتزام العهد، تبيّن أنه لم يرد الاستغراق. ولا يصح هذا القيل - أعني تخصيص العموم - في أمر واحد، بأمور واحد. والنسخ يكون نسخاً لحكم الأمر الواحد، بأمور واحد، بفعل واحد، يُنسخ بعد فرضه، ولا يصح دخول التخصيص فيه.
- ١٨ ومن الفرق بينهما أن التخصيص يخرج من الخطاب ما لم يُردّ به، والنسخ يرفع ما أريد إثبات حكمه. ولا يقع النسخ أبداً إلا متراخياً عن المنسوخ، كما بيّنناه من قبل. ٢١ والتخصيص قد يصح اتصاله بالمخصوص. | ويصح تراخيه عنه. ٢٣٩ ظ
- فإن قيل: إذا اتصل بالمخصوص، استحال الاستثناء وخرج عن كونه تخصيصاً.

٣ المكلفين: المكلفين. | بنطق: مهمل. | تلوح: سلوح. ٦ بعدها: مغير. ١٤ الصيغة: الصيغة. ١٦ القيل: القيل. ٢١ يصح: نصح. مضطرب التنقيط. ٢٢ من «لأنه إلى» تخفيفاً: في الهامش. استدرك الناسخ هذا «لأن قيل». أما الجواب «قيل» أو «يقال» فلم يستدرك.

- ومن الفرق بينهما أن النسخ لا يكون أبدًا إلا بخطاب وقول من جهة الشارع؛
 والتخصيص قد يكون بالخطاب، ودلالة العقل. ومن الفرق بينهما أن التخصيص لا
 ينفي دلالة اللفظ المخصوص على ما بقي تحته. إن كان حقيقة أو مجازًا، على ٣
 اختلاف القائلين بالعموم في ذلك. وأما النسخ، فإنه يطل دلالة المنسوخ، حتى لا
 يسكن مع ورود النسخ أن يكون دليلًا على ما يدل عليه. من ثبوت الحكم في تلك
 الأزمان المستقبلية. وهذا الفرق موجب أن يكون النسخ رافعًا لما ثبت من حكم ٦
 اللفظ المتقدم والتخصيص، فيبين أن الحكم ما ثبت في الشخص. ومما
 يفترقان أيضًا فيه أن تخصيص العام يكون بخبر الواحد والقياس
 والاستدلال، غير القياس من طرق الاجتهاد، وإن كان تخصيصًا لأصل يوجب ٩
 العلم ويقطع العذر. والنسخ لأصل هذا سبيله لا يكون بقياس وخبر واحد؛ بل لا
 يصح إلا بنص. والذي يتفقان فيه أن النسخ يبين به مقدار زمان الحكم، وإخراجه
 عما غلب على الظن من تأييده. والتخصيص يبين مقدار الأعيان والأحوال ١٢
 والصفات؛ وما ينظمه بلفظ الشمول، فإن المراد به بعض تلك الأعيان والأحوال.

فصل فيما يجوز نسخه من الأخبار وما لا يجوز

- اختلف الناس في ذلك. فقال أكثر الأصوليين والفقهاء: محال دخول النسخ ١٥
 على الخبر؛ ولا فرق بين خبر الله - تعالى - وخبر الآدمي.
 وقال قوم: يجوز دخول النسخ على الخبر؛ كما يجوز على الأمر والنهي ٢٤٠
 والإباحة. ١٨
 واختار أبو بكر بن الباقلاني المنع من دخول النسخ على خبر الله - عز وجل -
 وما يخبر به الرسول عنه أيضًا. قال: فأما ما أمرنا بالإخبار عنه في حال، فيجوز أن
 ينسخه بأن ينهانا عن الخبر عنه. ٢١
 وهذا عندي: من قول أبي بكر، يعطي أن النسخ إجازة على الحكم؛ لأنه إذا
 أمرنا بالخبر عن شيء، فذاك أمر، والأمر بالإخبار حكم من الله. فكأنه عاد يقول

«الخير لا يجوز نسخه، والحكم يجوز نسخه»، فلا يكون هذا تفسيرًا للخبر؛ لأن الأمر بالخبر ليس بخبر. وللأمر أن يأمر بالخبر. وله أن ينهى عن الإخبار بذلك الخبر. ولا يكون ذلك نسخًا للخبر لكن للأمر به؛ فيصير النهي عنه ضربًا من الكتم لذلك المخبر به. والطي له بعد الأمر بنشره. فإخبارنا عن الأشياء بشأبه سائر أفعالنا. والخبر من الله - سبحانه - يجب حصوله ووجوده. فلا يجوز رفعه؛ لأن خبره كلامه، وكلامه صفة. فعلى هذا الأصل، لا يجوز رفع ما أخبر به. وما عاد إلينا بالنطق بالخبر يدخل عليه الأمر والنهي؛ لأنه فعل لنا؛ ويحسن تكليفنا تارة بأن يومئ له. وتارة بأن ينهى عنه.

- ٩ وعندي أنه يجوز أن يقع الخبر من الله - سبحانه - مطلقًا، ويكشف بالبيان عن أنه أراد به خبرًا على صفة وشرط. وعلى أصلنا أنه في باب الوعيد يجوز عليه - سبحانه - العفو عما توعد عليه. فهذا نوع من الإخبار يجوز أن يقع على ظاهره، ويكون مشروطًا؛ مثل قوله - تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾؛ فلما عري، وبدت له سوءته، علمنا أنه أراد بقوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ﴾، مشروط بقوله: ﴿لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾. فلك ذلك مع ترك قربانها؛ ومثل قوله: ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ﴾. ثم [إذ] أدمي وجهه من قبل الناس، تبيّن أنه أراد بالعصية منع القتل أو الغلبة منهم، الداحضة لما جئت به، القاطعة لما شرعت فيه من التوحيد ودحض كلمة الشرك، دون العصية من الأذية رأسًا. ولما جاء الوعيد بقوله، في آية المواريث: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾، ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾، ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، أراد به «خالدون مدة عذابهم»: «خالدون ما لم يعف عن الدوام بشفاعته الشافع لهم». فهذه الأخبار من الله يجوز أن تقع على هذا الوجه.
- ٢١ فأما قوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾، ﴿وَأَهْلًا مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتُهُمْ﴾، ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾، ﴿يَعَذَّبُكُمْ اللَّهُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، فهذا في الإنبات لا بد من كونه؛ وفي النفي، مثل قوله: ﴿لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْبِغَ

١ للخبر: معبر. ٣ للأمر: الأمر. خبرنا: صرفًا. كذا. ٩ أنه: ماته. بالبيان عن: البيان غير. ١١ توعد: نواعد. ١٣ سوءته: سوءته. ١٤ ترك: في الهامش. ١٦ تبيّن: شأ. كذا. ١٧ جئت: حت. ١٨ الأذية: مهمل.

الْجَمَلُ فِي سَمِ الْخِيَاطِ ﴿١﴾. ﴿لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾. فهذا خبر لا يجوز رفعه ولا نسخه، لأنه يفضي إلى وقوع الخبر بخلاف مخبره، وذلك غير جائز على الله - سبحانه.

٣

ومما يجوز عليه - سبحانه - ولا يمتنع، أن يأمر نبيه - صلى الله عليه - بأن يقول «صَلُّوا فالصلاة واجبة عليكم»؛ ويقول بعد وقت الصلاة محرمة عليكم»؛ فهذا يجوز أن يكون بحكم الوقت الذي أمر بها فيه. فكأنه يقول: «صَلُّوا، فالصلاة في هذا الوقت واجبة عليكم»؛ ويقول في وقت آخر: «لا تُصَلُّوا، فالصلاة محظورة عليكم»؛ ويكون وقتاً من أوقات النهي التي تقع الصلاة فيه مفسدة.

٩

٢٤١ و

وفي الجملة، كل خبر أ عن مستقبل يجوز أن يقع فيه نوع احتمال، ويقع بحسب الاحتمال الخلاف. فأما الخبر عن الماضي، فلا احتمال فيه؛ لأن المستقبل مستند يجوز أن يقطع للخبر منه ما يقع المخبر به بنفي وإثبات؛ حتى أن الخلاف قد يقع في لفظ الأبد، وأنه أبد من الآباد. فأما الماضي، إذا أخبر بأنه كان فيه كذا، فأخبر بأنه بعث فيه أنبياء، وجرى فيه سيرة، فهذا إثبات لا يجوز أن يختل. وكذلك إذا كان إخباراً عن نفي في الماضي، مثل قوله «ما بعث امرأة نبيه»، ولا أباح الظلم في شريعة من الشرائع. فهذا لا يمكن أن يعتريه نوع احتمال يوجب اختلافاً. لأن الماضي جملة تناهت، فتناولها الخبر بإثبات كان فيها لا محالة، أو لم يكن لا محالة.

١٨

فأما المستقبل، فإذا قال: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ﴾، يحسن أنه لا يدخل زماناً طويلاً، ويدخل، فيكون الخبر صدقاً. وأما الماضي، لا يقال «دخل» إلا وقد حصل؛ ولا يقال «[ما] دخل» إلا وقد استوعب الماضي كله نفي الدخول.

٢١

وهذا فصل دقيق، يحتاج إلى تأمل كافٍ؛ وفيه تقع الشكوك لغموضه. ولهذا يحسن دخول الشروط في المستقبلات؛ ولا تدخل الماضي، إثباتاً كان أو نفيًا. فلا يمكن أن يقال في قول القائل: «دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ»، أو «ما دخل زيد الدار» [إذ لا يخلو من دخوله في الإثبات، ولا يوجد منه دخوله في النفي؛ بل في الخبر بإثبات

٢٤

٤ نبيه: بيه. ٥ فالصلاة: والصلاة. ١٣ يخل: مهمل. ١٤ نية: مهمل. ١٦ جملة: مهمل.

تناهت: تناهت. ٢١ كافر: ينافي. ٢٣ أن يقال: في الهامش.

دخوله لا بد أن يكون حصل دخوله الدار في حالة من أحوال الماضي لا محالة؛ وفي الخبر بثني دخوله يجب أن يكون الزمان الماضي خاليًا من دخوله الدار لا محالة؛ وفي المستقبل تقول | «سيدخل»، فيخلو كثيرًا من الزمان من الدخول، ويتخصص ٢٤١ ذ الإثبات بزمان الوقوع خاصة وما يدخل الدار، ولا يدخل ويريد به زمانًا ما، ولو زمان خبره حالة قوله.

فصل

٦

ولنا تعبد لا يصح نسخه، ويستحيل النهي عنه؛ وهي معرفة الله - سبحانه - فهي أصل التعبدات، وأساسها الذي عليه ثبني؛ لأن العبادات إنما هي شكر المنعم، ولا يتحقق شكر من لا يعرف. فلا يصح أن يقال: «قد أسقطت عنكم معرفتي». فلا تعرفوني». وإن صح أن يقول: «أسقطت عنكم شكركي على إنعامي بسرائر العبادات». وإنما كان ذلك محالًا؛ لأن النهي لا يتحقق نهيًا إلا بناؤه ولا يتحقق لنا نهيه، إلا بعد تحقق معرفته؛ لأن إثبات النهي فرع على إثبات الناهي؛ ولا يصح أن نعرفه ناهيًا، ثم إننا لا نعرفه، أو نخل بعرفانه. فهذا مما لا يتحصل، ولا يؤتم حصوله وهو في الأحوال والامتناع؛ مثل قول الله - سبحانه - لشخص: «اخرج من ملكي». أو «من نعمتي»؛ فهذا لا يتحقق تحته من المعنى إلا إعدامه. فأما ما دام موجودًا، فلا يتصور ذلك في حقه؛ إذ لا مكان إلا وهو ملكه، ولا شيء من أجزاء الحي وأحواله وصفاته إلا وهي نعمته.

فصل

١٨

ولنا من الأفعال ما يوصف بالإباحة؛ خلافًا لما حكى عن الكعبي في قوله: هذا حكم لا يتحقق شرعًا؛ بل ليس لنا إلا وجوب وحظر؛ فأما إباحة، فلا.

٨ ثبني: ثبني. - هذا الفعل ليس له في القواميس تصريف على وزن «افعل يفعل»، ومع ذلك فإنه يوجد في المخطوطة على وزن «افعل»، وعلى وزن «افعل». ٩ قد أسقطت: في الهامش. ١٣ نخل: مهمل. ١٨ فصل: مكرر.

فصل

لنا إجماع الأمة قبله المستند إلى نصوص الكتاب والسنة. وهو إطلاق الله

- ٢٤٢ و - تعالى - بعد تنقيده بالحظر؛ مثل قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾، | ٣
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾. ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾. ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾. ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾. قال العلماء كلهم: «هذا إطلاق وإباحة». ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾. إباحة. أجمع عليها أهل العلم قبله.

- ٩ وأيضا فإن الأحكام بحسب المصالح. والإطلاق من أحد المصالح المسهلة. وكما أن الواجب يجلب التعبد والتكليف ومكابدة الطبع. والحظر كنف للطباع. فالإباحة إطلاق وإراحة للطباع. وخروج عن ضنك التكليف إلى فساح التخلص والإطلاق.

- ١٢ فأما شبهته. فإنه قال: قد أجمعنا على أن لنا واجبات في الشرع، من العبادات وغيرها من الحقوق؛ ومحظورات يجب تجنبها؛ وكل ما لا يمكن فعل الواجب إلا به. فواجب؛ وكل ما لا يمكن ترك المنهي إلا بفعله واعتساده. فواجب فعله. وهذه ١٥ الصنائع والأعمال التي يسمونها «مباحة» قاطعة عن المحظورات، ومشغلة عنها. فكانت واجبة؛ كالكف، لما كان منغا من إيقاعها. كان واجبا. والأعمال كلها كنف عن المنهيات، فكانت واجبة لا مباحة؛ كالموصلات إلى فعل الواجبات ١٨ كلها. كالسبب إلى طلب ماء الطهارة والستارة، وجهة القبلة لأجل الصلاة أفعال واجبة. لكن الواجب، وهي الصلاة، | لا يتحقق إلا بتحصيلها؛ كذلك التروك ٢٤٢ ظ واجبة. لما كانت لا تتحقق إلا بكف عن الفعل، إما باشتغال بفعل غيرها، أو ٢١ بتعطيل الأعضاء عن عملها. كان ذلك كله واجبا. حيث كان تركا لما وجب تركه، فلا يبتى لنا شيء مباح.

٢ قبله: فله. ١٠ يجلب: مهمل. || والتكليف: المكليف. || ومكابدة الطبع: ومكابدة الطمع.

١١ وإراحة: وإزاحه. ١٣ قد: مزيد. ١٤ يجب: مهمل. || تجنبها: حثها. ١٨ كنف: كفا. ٢٠ لا: مكثرو. ٢١ كانت: كان. || بكف: لكف. ٢٢ بتعطيل: بتعطيه.

- فَيَقَالُ : إِنَّ هَذِهِ الشَّبِيهَةَ ، إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ ، مِنْ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ كُلَّ مَا
 اخْتَلَّ بِهِ فِعْلُ الْمَعْصِيَةِ . وَلَمْ يُمْكِنْ إِبْقَاعُهَا مَعَهُ ، هُوَ تَرَكَ ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَقَعَ
 ٣ لَهُ . وَقَدْ وَقَعَ مَا يَقَارِبُ هَذَا لِمَنْ قَالَ : «إِنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ» ، ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ
 [إِنْ] لَمْ يُمْكِنْ الْفِعْلُ لِلشَّيْءِ مَعَ فِعْلِ ضِدِّهِ ، أَنَّهُ يَكُونُ تَارِكًا لَضِدِّهِ . وَلَيْسَ الْأَمْرُ
 كَذَلِكَ ؛ بَلْ اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِ الضَّدَيْنِ - أَعْنِي عَنْ دُخُولِ الضَّدِّ الَّذِي إِذَا وَقَعَ امْتَنَعَ
 ٦ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ ، أَعْنِي عَنْ أَنْ يَصْنِفَهُ بِالنَّهْيِ ، بَلْ صَارَ التَّعَوُّدُ . عِنْدَ الْأَمْرِ بِالْقِيَامِ ،
 مَمْنُوعُ الْحَصُولِ ، فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مَنْهِيًّا وَلَا دَاخِلًا تَحْتَ الْخُطَابِ ؛ كَذَلِكَ
 هَهُنَا ، إِذَا قَالَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ : ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَى﴾ ، وَجِبَ تَجَنُّبُ الزُّنَى . فَإِذَا دَخَلَ
 ٩ فِي عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ ، اسْتِحَالُ وَقُوعِ الزُّنَى حَالَ عَمَلِهِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ مَعَهُ حَصُولُ
 الزُّنَا ، فَلَمْ يَكُ تَارِكًا فِي تِلْكَ الْحَالِ . وَمَا هُوَ إِلَّا بِسَابِقَةِ شُغْلِهِ بِفِعْلِ الْمَحْظُورِ ؛ كَالْقَتْلِ
 ظُلْمًا ، يَمْتَنَعُ بِذَلِكَ وَقُوعُ الزُّنَى . وَلَمْ يَجْعَلِ الْقَتْلَ الظُّلْمَ وَاجِبًا ، مِنْ حَيْثُ كَانَ بِهِ
 ١٢ لِلزُّنَى تَارِكًا . وَفِي هَذَا تَمْحِيقٌ لِلْأَحْكَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَفْضِي إِلَى أَنْ لَا يَكُونَ لَنَا مَعْصِيَةٌ
 مُحْضَةٌ ، حَيْثُ كَانَ بِفِعْلِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَعَاصِي تَارِكًا | لِلْأُخْرَى . وَتَرَكُ وَاجِبٌ ؛ ٢٤٣
 فَكُلُّ فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ مَزْرُوعٌ بَيْنَ وَاجِبٍ ، وَهُوَ تَرْكُ الْأُخْرَى ، وَمَعْصِيَةٍ ، وَهُوَ فِعْلُهَا .
 ١٥ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ دَرَجَاتُ التَّرْكِ لِمَعْصِيَةٍ فِي فِعْلِ مَعْصِيَةٍ أُخْرَى . وَيَكُونُ أَيْضًا بِهَذَا الْمَذْهَبُ لَا
 نَوَافِلَ لَنَا ؛ لِأَنَّ النَوَافِلَ مَشْغَلَةٌ عَنِ الزُّنَى وَاللَّوْاطِ ، وَالزُّنَى وَالْقَتْلُ ؛ وَهُوَ ، حَالَ اسْتِغَالِهِ
 بِهَا ، تَارِكٌ لِتِلْكَ الْمَعَاصِي ، وَتِلْكَ الْمَعَاصِي تَرْكُهَا وَاجِبٌ ؛ فَلَا نَافِلَةٌ لَنَا إِذَا ، حَيْثُ
 ١٨ كَانَ فِعْلُهَا تَرْكُ الْوَاجِبِ تَرْكُهُ ؛ وَفِي هَذَا تَعْطِيلٌ لِلْأَحْكَامِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَخَرَقَ
 لِلْإِجْمَاعِ . وَلَآنَ فِي الْأَعْمَالِ مَا يَقَعُ مَعْتَبًا وَمَانِعًا مِنَ الْمَحْظُورَاتِ ، تُصَوَّرُ بِهِ ذَهُولُ
 فَاعِلِهِ عَنْ قَصْدِ وَتَبَةٍ ؛ فَلَا يَكُونُ تَارِكًا تَرْكًا يَكُونُ بِهِ مِمْتَثِلًا ، فَضْلًا [عَنْ] أَنْ يَكُونَ
 ٢١ وَاجِبًا . فَبَطُلَ قَوْلُكُمْ إِنَّهُ لَا فِعْلٌ إِلَّا وَاجِبٌ ، لِكَوْنِهِ لَا يَتِمُّ تَرْكُ الْمَحْظُورِ إِلَّا بِهِ ، وَمَعَ
 الذَّهُولِ وَعَدَمِ الْقَصْدِ لَا يَكُونُ طَاعَةً ، فَضْلًا [عَنْ] أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا .
 وَجَوَابُ آخِرِ أَنَّ الْأَعْمَالَ الشَّاعِلَةَ لِأَدَوَاتِ الْمَكْلَفِ وَأَبْعَاضِهِ ، يَتَعَطَّلُ مَعَهَا فِعْلُ
 ٢٤ آخَرٍ مِنْ عَصِيَانٍ أَوْ طَاعَةٍ ، مِنْ طَرِيقِ الْمَنَافَةِ . وَمَا تَعَذَّرَ حَصُولُهُ بِوُجُودِ مَنَافِيهِ ، لَا

٢ اختل: مهمل. ٤ الفعل: كأن المسطور «الفعل». ١٠ بفعل: فعل، في الهامش. ١٢ هذا:

هد. ١٣ واجب: معتبر. ١٥ أيضًا: مهمل. ١٦ اشتغاله: استعمالها. ١٩ معتبا: مغنا. ١١ تصور به: بصوره.

- يُسَمَّى مَتْرُوكًا، وَلَا يَتَحَقَّقُ لِفَاعِلِهِ التَّرْكَ. وَمِنْ هَهْنَا ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ ضِدِّهِ؛ وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّوا. فَإِنَّ الْإِنْسَانَ، إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: «اخْرُجْ مِنَ الدَّارِ»، لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: ٣ «الْجُلُوسُ». وَلَا تَكُنْ قَائِمًا إِذَا جَلَسْتَ». وَمَا لَمْ يَحْسُنِ التَّصْرِيحُ | بِهِ بَلْ يَقْبَحُ، يُعَلِّمُ بِهِ بَطْلَانَ الْمَدْعَى لَكُونِهِ ضَمَنًا. وَإِنَّمَا قَبِحَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْخُرُوجِ أَمْرٌ صَحِيحٌ دَاخِلٌ تَحْتَ قُدْرَةِ الْمَأْمُورِ. فَأَمَّا [مَنَافَاةُ] الْكُونِ فِي الدَّارِ بَعْدَ الْخُرُوجِ، فَحَاصِلٌ بِضَرُورَةٍ ٦ مَنَافَاةُ الْحَصُولِ فِيهَا مَعَ الْخُرُوجِ؛ فَلَا يَكُونُ نَهْيًا لِحَصُولِهِ ضَرُورَةً. وَإِنَّمَا النَّهْيُ هُوَ اسْتِدْعَاءُ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ، وَذَلِكَ قَدْ حَصَلَ فِي الْأَمْرِ بِالْخُرُوجِ؛ وَصَارَ عَدَمُ كُونِهِ فِي الدَّارِ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ وَحَاصِلًا بِالسَّنَافَةِ لَا بِفِعْلِهِ. وَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى ٩ السَّخَالِفَةِ مَعَ الطَّاعَةِ؛ بَلْ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ فَقَطْ.
- فَأَمَّا [مَنَافَاةُ] الْكُونِ فِي الدَّارِ بَعْدَ الْخُرُوجِ، فَيَنْدَرِجُ انْتِفَاؤُهُ فِي الْخُرُوجِ انْدِرَاجًا ضَرُورِيًّا، لِمَكَانِ التَّضَادِّ وَالْامْتِنَاعِ فِي نَفْسِهِ. كَذَلِكَ هَهْنَا، إِذَا فَعَلَ مَبَاحًا أَوْ نَافِلَةً ١٢ اِمْتَنَعَ وَقَعَ الْمَعْصِيَةِ، لِمَكَانِ أَنَّ الْمَحَلَّ لَا يَحْتَمِلُ فَعْلَيْنِ. وَلَا نَقُولُ إِنَّهُ تَارِكٌ؛ فَلَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ تَارِكًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ تَرَكَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الْوَجُوبَ فَرَعَ عَلَى كَوْنِهِ تَرَكًَا، وَنَحْنُ لَا نَحْقُقُ لَهُ التَّرْكَ، بَلْ هُوَ فَاعِلٌ لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَبَاحِ، أَوْ ١٥ النِّفْلِ، وَانْتِفَاءُ الْمَعْصِيَةِ. فَمَضَادَّةُ الْفِعْلِ لَهَا فِي الْمَحَلِّ، وَذَلِكَ لَا يُسَمَّى تَرَكًَا؛ وَإِنَّمَا هُوَ تَمَانَعٌ وَتَنَافٍ يَعُودُ إِلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى فِعْلِهِ. وَمَا تَعَوَّقُ حَصُولَهُ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، لَا يُخْلَعُ عَلَى مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ اسْمَ ١٨ «تَارِكٍ». فَسَنُ هَهْنَا ذَمُّهُ الْكَعْبِيُّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ التَّرْكِ وَتَعَذُّرِ الْفِعْلِ مِنْ طَرِيقِ التَّنَافِي. - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٤٤و لَا يُشْتَرَطُ | لِلنَّسْخِ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِشْعَارُ الْمَكْلُوفِ بِوُقُوعِهِ.

١ نهْيٌ: نَهْيًا. ٢ بَلْ يَقْبَحُ: مَهْمَلٌ. ٣ يُعَلِّمُ: مَهْمَلٌ. ٤ ضَمَنًا: ضَمَنًا. ٥ قُدْرَةٍ: قُدْرَةٍ. ٦ قُدْرَةٍ: قُدْرَةٍ. ٧ فِيهَا: مِنْهَا. ٨-١١ انْدِرَاجًا ضَرُورِيًّا: انْدِرَاجٌ ضَرُورِيٌّ. ١٢ النِّفْلُ: مَهْمَلٌ. ١٣ وَانْتِفَاءُ: وَابْتِفَاءُ. ١٤ تَمَانَعٌ: مَهْمَلٌ. ١٥ تَعَوَّقٌ: مَهْمَلٌ. ١٦ يَخْلَعُ: مَهْمَلٌ. ١٧ وَتَعَذُّرٌ: مَهْمَلٌ.

وقالت المعتزلة: لا يجوز النسخ إلا أن يقترن بالنسخ دلالة أو قرينة. تشعر
المكلف بالنسخ في الجملة.

فصل في دلائلنا على أنه لا يُشترط ذلك

٣

من ذلك أنَّ النسخ تجديد حكم؛ فلا يلزم الإشعار به. أو فجاز إيهام العاقبة
فيه، كسائر الأحكام المبتدأة.

ومن ذلك أنه لو وجب الإشعار بالنسخ، لوجب الإشعار بما يتجدد من زيادات
العبادات. وما الفرق بين الزيادة والنقصان، والإثبات والنفي؟

ومن ذلك أنَّ في الإشعار تفويت تعبٍ يوجب ثواباً جزئياً، وتكليفاً ثقيلاً؛ وهو أنَّ
المكلف يوطن نفسه على استدامة العبادة. ففي إضماره ذلك، وعزمه على
استدامته، من غير إشعار أشدَّ [تكليفاً] في التعبد. وأثقل من أن يعلم أنَّ لذلك
التكليف غاية، يُرفع فيها إيجابه عنه، ويرفقه ويخفف عنه.

فإن قيل: ففي الإشعار عزم على اعتناق الأمر المتجدد، والنسخ الراجع، ونفي
الجهل؛ فيقابل تلك الفائدة فائدتان.

قيل: الغافل ينوي ويعزم على الدوام، ما لم يرد نسخ، ويضمن الانتقال إلى
النسخ، إن تجدد نسخ؛ فيحظى بالفائدتين جميعاً.

ومن ذلك أنه لو وجب الإشعار بالنسخ، لوجب الإشعار بما يتجدد من الأمراض
التي تسقط بعض العبادات، أو تسقط كیفياتها، أو تؤخرها عن أوقاتها. والجامع
بين الأعذار والنسخ، أنَّ كل واحد منهما مسقط ومخفف.

[فصل في شبهة المخالف]

[قالوا] إنه إذا كان في علم الله - سبحانه - أنه ينسخ تلك العبادة، ولم يشعر
المكلف، اعتقد الدوام والتأبيد؛ وفي ذلك اعتقاد الجهل، والتعريض للجهل قبيح.
لأنَّ الجهل قبيح.

١ أو قرينة: أوفرمته، كذا. ٢ تشعر: يشعر. ٣ أو فجاز: أومجاز. ٤ إيهام: مهمل. ٥ وتكليفاً: وتكلفاً. ٦ وعزمه: وغرمه، مع العلامة لحرف الراء. ٧ ويرفقه: ويرفه. ٨ عزم: مهمل. مع العلامة لحرف الراء. ٩ اعتناق: اعساق. ١٠ الغافل: مهمل. ١١ ويعزم: مهمل. ويضمن: ويضمن.

- ٢٤٤ ظ فيقال: إن جهل، فإنما أتى من قبل نفسه؛ لأنه يجب | أن يعلم أن الله أن يؤبد
وله أن ينسخ. وأن هذه العبادة مؤبدة، ما لم يرد نسخ؛ فلا يفضي إلى اعتقاد
الجهل. ولأنه قد يُعفى عن اعتقاد الجهل في جنب ما يحصل من التعبد؛ كما أن الله ٣
- سبحانه - قد يقطع على المكلف بالأعذار، وانقضاء الأعمار، ما اعتقد أنه يدوم
ويتم. وكم أمات في اثناء صلاة لم يُسلم منها، وحنة لم يُتحلل منها، ولم يكن
ذلك مانعا من التكليف من غير تقدمه إشعار به! كذلك ههنا. ٦

فصل

- ويجوز أن يرفع الله - سبحانه - التكليف رأسا، لا بطريق النسخ؛ مثل إعدام
العقل في حق المجنون، فيسقط الخطاب رأسا؛ هذا مما لا خلاف فيه. وأما رفع ٩
ذلك بالنسخ، فلا يصح، بل يستحيل عند الجماعة؛ لأن المعرفة بالله لا يكون
نسخها نهيا عنها، لأن النسخ مبني على إثبات ناهٍ تجب طاعته بالامتناع مما نهى
عنه. فإذا قال للمكلف: «لا تغرُفني»، فقد نهيتك عن معرفتي، فأثبتته ناهيا يحيل في ١٢
حق المنهي عن أن يخرج عن كونه به عارفا. فهذا بالنسخ لا يكون، ولا يدخل
تحت القدرة شاهداً وغائبا.
- وأما نسخ جميع العبادات ما عدا المعرفة، [فهذا] على أصل أصحابنا وجماعة ١٥
أصحاب الحديث؛ خلافاً للقدريّة في قولهم العبادات مصالح، ولا يجوز أن تُرفع
المصالح مع وجوبها عندهم. فهذا يُبنى على أصليين: إما أن يكون الباري فاعلاً ما
شاء على الإطلاق. فلا ينبغي وجوب تكليف، كما لا يجب عليه إرسال الرسل ١٨
و ٢٤٥ رأسا، عند أصحابنا؛ وإن فعل ذلك، فعله تفضلاً. وإن قلنا بالمصالح، | فلا يستنع
أن يكون الأصلح أن لا يكلفهم، لعلمه أن التكليف يفسدهم؛ كما فعل ذلك في
الآحاد، فمن أعدم [به] العقل، وسلبه الرأي. أو كما نسخه من العبادات والعقوبات ٢١
بحسب الأصلح. وكما أمات بعض الآدميين قبل بلوغه، فأعدمهم التكليف، وهم
أمم لا تُعد ولا تُحصى.

١ قبل: قل. | يؤبد: مهمل. ٣ الجهل: مغير. ٤ وانقضاء: والانقضاء. كذا. ٥ يُتحلل: مهمل.

٦ تقدمه: تقدم. ١٠ لا يكون: لا يكن. ١٢ يحيل: مهمل. ١٣ يكون: يكن. ١٤ أو غائبا: وغائبا.

١٧ فهذا: وهذا. | يُبنى: بنى. ١٩ تفضلاً: تفصلاً. ٢٠ يكلفهم: مضموس بعضه.

فصل [في] شُبُههم

- قالوا: إِنَّ في الأمور الداخلة تحت التكاليف، ما هو قبيح لنفسه؛ فلا يحسن
إلا النهي عنه. ولا يختلف باختلاف الأزمنة، ولا يختلف باختلاف الأشخاص؛
مثل الكذب، وكفران نعمة النعم، وعقوق الوالدين، والجهل بالله - سبحانه؛
وإضافة ما لا يجوز عليه إليه، والظلم، والبغي، وهو الإضرار المحض الذي لا
يتعقبه ولا يضافه نفع يوفي عليه. وفي التكاليف ما هو حسن في نفسه، لأمر يرجع
إليه، لا إلى غيره؛ كالإحسان، والعفو، وبرّ الوالدين. ومعرفة الله وهي الأصل،
وشكره على ما أنعم به. فهذا حسن لا يحسن النهي عنه؛ بل يحسن الأمر به.
والحث عليه. ٣
- فيقال: أما المعرفة من جميع ما ذكرت فمحال نسخها بالنهي عنها؛ لما يتنا من
أنه مستحيل؛ لأنه بالنهي للمكلف يقتضي إثباته وعرفانه، ليُطاع فيما نُهي عنه؛ إذ لا
طاعة ولا قرينة لمن لا نعرف. ١٢
- فأما دعواهم أَنَّ الكذب وكفران النعمة وعقوق الوالدين والظلم قبيح؛ لا لنهي
ناو عنه، [لكن] لأنَّ العقل يحسنه ويقتبحه، فهذا أصل كبير أنتم مخالفون فيه. فإنَّ
القبيح عندنا ما نهى الله عنه؛ والحسن ما حسنه الشرع. ولهذا أجاز الكذب، لنوع
إصلاح بين الناس؛ وأباح قتل الآباء، لأجل الكفر والمشاقة، وحقوق الأبوّة ٢٤٥
موجودة؛ وأباح الغنائم، وأخذ الأموال والأولاد، [وقتل الرجال]. وإنه لا حرج
على فعل الربّ - سبحانه. ١٨
- وهذا أصل لا تليق الإطالة فيه ههنا. وجملته أن أفعال الله لا تُقاس على أفعالنا في
الشاهد؛ بدليل أنه كلف مَنْ في المعلوم أنه يخالف، فيستوجب الخلود في النار؛
وخلق مَنْ المعلوم أنه لا يتصرّف إلا في المضارّ والإضرار، ومكّن المستلطين؛
وجعل إبليس من المنظرين، مع ما علم أنه الغاوي للشكّافين. إلى أمثال ذلك ممّا لا
يحسن من آحادنا. فانقطع الشاهد عن الغائب، والغائب عن الشاهد.

٢ التكاليف: التكليف. ٥ الإضرار: مهمل. ٦ يضافه: مهمل. ١٦ الآباء لأجل: الإباحة. ٢٢ المنظرين: المنظرين. ٢٣ من: السابق (على) مشطوب.

فصل في نسخ القرآن بالسنة

- عن أحمد روايتان، إحداهما لا يجوز نسخه إلا بقرآن. وبها قال الشافعي وأكثر أصحابه. وقال أصحاب أبي حنيفة: يجوز بالسنة المتواترة. ٣
- وعن مالك وابن سريج من أصحاب الشافعي مثله. وأنه يجوز بالمتواتر منها؛ وهو مذهب المعتزلة والأشعرية.
- واختلف أهل الظاهر في ذلك؛ فذهب بعضهم إلى أنه يجوز نسخ القرآن بالمتواتر والآحاد. وعن أحمد مثله؛ لأنه استدل في النسخ بالآحاد بقصة أهل قباء؛ فصار قائلًا بالنسخ بالتواتر من طريق التنبيه. رواها عنه الفضل بن زياد، وهي تشبه مذهبه في إثبات الصفات بأخبار الآحاد. وإثبات الصفات لله - سبحانه - أكثر من النسخ. ٩
- واختلف القائلون بذلك، والمانعون | منه، هل وجد ذلك. ٢٤٦
- فقال قوم: لم يوجد ذلك. وإليه ذهب شيخنا الإمام أبو يعلى. وابن سريج من أصحاب الشافعي، وقوم من المتكلمين. ١٢

فصل في أدلة المذهب الأول

- فمن ذلك قوله - تعالى: ﴿مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾. فأخبر - سبحانه - أنه لا ينسخ آية إلا ويأتي بخير منها أو مثلها. وليست السنة مثل القرآن. ولا خير منه. فبطل أن يجوز النسخ بها؛ لأنه يؤدي إلى محال؛ وهو كون خبره - سبحانه - بخلاف مخبره. وذلك محال على الله - سبحانه؛ فما أدى إليه محال.
- فإن قيل: أصل استدلالكم مبني على أن المراد بالـ«خَيْرٍ» الفضل؛ وليس المراد به ذلك. إنما المراد به «نأت بخير منها لكم». وذلك يرجع إلى أحد أمرين في حقنا: إما السهولة في التكليف، فهو خير عاجل؛ أو أكثر ثوابًا، لكونه أثقل وأشق.
- ويكون نفعًا في الآجل والعاقبة؛ وكلاهما قد يتحقق بطريق السنة. وكم من سنة تأتي بالأسهل وبالأوفر ثوابًا! ويحتمل «نأت بخير منها» لا ناسخًا لها. بل يكون تكليفًا مبتدأ هو خير لكم. وإن لم يكن طريقه القرآن الناسخ، ولا السنة الناسخة، لكن يكون تكليفًا هو خير لنا، لا ينافي المنسوخ. بل كان يصح أن يجتمع معه. ٢٤

[فصل في شُبُههم]

قالوا: هذه التأويلات أَنَّ القرآن نَفَسُهُ ليس بعرضه خيرًا من بعض، فلا بدَّ أَنْ تصرفوا اللفظ عن ظاهره إلى ما ذكرنا من خير | يعود إلى التكليف في نفسه، لا إلى ٢٤٦ ظ
أَنْ يُؤْتَى بالحكم مضمَّنًا له.

قالوا: النسخ عائد إلى [لح]كم. لا إلى التلاوة. فإذا قال: ﴿نَنْسَخُ﴾ ﴿نَأْتِ﴾ ٦
بِخَيْرٍ | رجع إلى حكم الآية. لا إلى لفظ الآية؛ وقد يكون حكم السَّنة خيرًا لنا من حكم الآية.

فصل في الأجوبة عن هذه الأسئلة

أما قولهم الخير يرجع إلى ما يخصنا من سهولة أو ثواب، لا يصح؛ لأنَّه لو ٩
أراد ذلك، لقال «لكم». فلمَّا حذف ذلك، دلَّ على ما يقتضيه الإطلاق. وهو
كون النسخ خيرًا من جهة نفسه وذاته. ومن جهة الانتفاع به في العاجل والآجل.
١٢ على أَنَّ ظاهره يقتضي «نَأْتِ بآية خير منها». فَإِنَّ ذلك يعود إلى الجنس؛ كما إذا
قال القائل: «ما آخذ منك دينارًا إِلَّا أعطيتك خيرًا منه»؛ لا يُعْتَلُّ بالإطلاق إِلَّا
«دينارًا خيرًا» منه، فيحرس الجنس أولًا. ثُمَّ النفع. فإمَّا أَنْ يرجع ذلك إلى ثواب
١٥ أو غرض غير الدينار، فلا. وفي آخر الآية ما يشهد بأنَّه أراد به القرآن؛ لأنَّه قال:
﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ ووضَّفه لنفسه بالقدرة يدلُّ على أَنَّ الذي
يَأْتِي به هو أمر يرجع إليه دون غيره. وكذلك قوله ﴿أَوْ مِثْلَهَا﴾ يشهد لِمَا ذكرنا،
١٨ لأنَّ المسألة يقتضي إطلاقها من كلِّ شيء؛ وقد أثبتنا الآية، فكأنَّه قال:
«نَأْتِ بآية خير منها أو آية مِثْلَهَا».

وأما حملهم على ثوابها. فَإِنَّ الثواب أيضًا لا يوازي ثواب الآية؛ لأنَّ ثواب الآية ٢١
يحصل بتلاوتها، وليس | في حفظ السنن ولا تلاوتها ما في حفظ القرآن وتلاوته. ٢٤٧ و

٢ خيرًا: حرف الألف مزيد. ٣ تصرفوا: تصرفون. ٤ يُؤْتَى: ثوبا. مضمَّنًا: مضمَّنًا. ٥ نَنْسَخُ: نسخ. نَأْتِ: نأت. ٦ خيرًا: خير. ١٠ يقتضيه: مهمل. ١١ نفسه: في الهامش. ١٢ الجنس: الحسن. ١٣ أعطيتك: مهمل. ١٤ فيحرس الجنس: مهمل. ثواب: ثوب. ١٥ غرض: مهمل. ١٨ سماء: سماء. أثبتنا: مهمل. ٢١ في: حرف الياء مطموس. حفظ: مزيد. القرآن: مطموس بعرضه.

وتظهر الحرمة من اعتبار الغسل من الجنابة و[الحيض] والمس لما فيه مسطور الآيات يُعتبر لذلك الطهارة من سائر الأحداث. ولا يُعتبر للسنن طهارة تلاوة لها ولا مئسا لمكتوبها؛ ولا إعجاز في السنة. وفي القرآن إعجاز نافع، من حيث إنه دلالة ٣ على صدق من نزل عليه، والدلالة توجب هداية السكلف إلى ما يوجب له ثواب الله - سبحانه، ولا مساواة بين السنة والقرآن في ثواب ولا غيره.

وأما قولهم «ناتٍ بخير منه» لا ناسخاً بل مبتدأ، لا يصح؛ لأنه خرج مخرج ٦ الجزء مجزوماً. وهذا يعطي البدئية والمقابلة؛ مثل قولهم: «إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ.» و«إِنْ أَطْعَمْتَنِي أَطْعَمَكَ»، يقتضي أن يكون الجزء مقابلة وبدلاً، لا فعلاً مبتدأ.

وأما قولهم: إن القرآن في نفسه لا يتخاير ويتفاضل. فعلم أنه لم يرد به الخير ٩ الذي هو فضيلته، فليس كذلك؛ فإن توحيد الله في سورة الإخلاص. وما تضمنته من نفي التجزؤ والانقسام. أفضل من ﴿تَبَّتْ﴾ المضمنة ذم أبي لهب وذم زوجته، ١٢ إن شئت في كون المدح أفضل من القدح. وإن شئت في الإعجاز فإن تلاوة غيرها من الآيات التي تظهر منها الفصاحة والبيان أفضل. وليس من حيث كان المتكلم واحداً، لا يكون التفاضل لمعنى يعود إلى الكلام ثابتاً؛ كما أن المرسل واحد لذي النون وإبراهيم، وإبراهيم أفضل من ذي النون. ١٥

٢٤٧ظ | وأما قولهم: إن النسخ [عائد] إلى الحكم دون التلاوة. فلا فرق عندهم؛ لأن تواتر [ال] سنة لو جاء بنسخ رسم آية، وإخراجها من المصحف، ومن أحكام القرآن، والخصيصة التي له من منع الجنب والحائض من تلاوته. وكلّ محدث من مئسه، ١٨ لنسخوا بها التلاوة. ومن ذلك قوله - تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْذُلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾. جواب قولهم: ﴿أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ﴾. وهذه الآية لا تتحقق حجة لمن نصر هذا المذهب، لأن السنة ليست من تلقاء نفسه؛ بل هي مئسا يؤخى ٢١ إليه - صلى الله عليه. ومن استدلل بهذه الآية في هذا المذهب، كمن احتج بقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾. في معنى جواز الاجتهاد عليه.

٢ تلاوة: تلاوة. ٣-٢ ولا مئسا لمكتوبها: ولا مئسا لمكتوبها. كذا. ٣ نافع: نافع. ٤ هداية: مهمل. ١٠ تضمنته: تضمنها. ١١ التجزؤ: التحري. ١٢ شئت: مهمل. ١٤ واحد: واحد. ١٦ النسخ: مضموس بعفه. عائد: عائد. ومئس بعفه. ٢٣ معنى: في الهامش.

فَيُقَالُ هُنَاكَ: إِنَّ الاجْتِهَادَ لَيْسَ بِهَوَى؛ إِنَّمَا هُوَ اسْتِدْلَالٌ صَادِرٌ عَنْ نَظَرٍ وَبَحْثٍ وَفِكْرٍ. وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ هَهُنَا، النَّاسِخَةُ لِلْقُرْآنِ، صَدَرَتْ عَنْ وَحْيٍ. لَا مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ فِي سُنَنِهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «كَلَامِي لَا يَنْسَخُ كَلَامَ اللَّهِ، وَكَلَامُ اللَّهِ يَنْسَخُ بَعْضُهُ بَعْضًا». وَهَذَا نَصٌّ.

فَإِنْ قِيلَ: لَفْظُهُ نَصٌّ، لَكِنْ طَرِيقُهُ ظَنٌّ، لَا يَصْلَحُ لِإثْبَاتِ هَذَا الْأَصْلِ.

فَيُقَالُ: إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي يُطْلَبُ لَهُ الْقَطْعُ. لِأَنَّهُ يَثْبِتُ بِضَرْبٍ مِنَ الِاسْتِنْبَاطِ وَالِاسْتِدْلَالَاتِ الْقِيَاسِيَّةِ؛ إِذْ لَا مَجَالَ لِأَدَلَّةِ الْعَقْلِ أَكْثَرَهَا، إِلَّا مَا ابْتَنَى.

أَوْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ - سُبْحَانَهُ - بِ[الْعِبَادَةِ] ثُمَّ يُحِيلُ [بِالْ]مَوْتَ أَوْ الْجَنُونَ ٢٤٨
أَوْ الْمَرَضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِمْتَامِهَا. وَإِنْ مَنَعُوا، أَبْعَدُوا، وَخَالَفُوا مَا قَدْ وَجَدْنَا أَمْثَالَهُ مِنْ مَأْمُورِينَ بِصِيَامٍ، أَوْ حَجٍّ، أَوْ صَلَاةٍ. ثُمَّ يَطْرَأُ عَلَى الْمُتَلَبِّسِ بِهَا مَا قَطَعَ وَمَنَعَ مِنْ إِمْتَامِهَا. فَكَذَلِكَ الْمَنَعُ مِنْ طَرِيقِ النَّسْخِ، وَلَا فَرْقَ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ بِالطَّاعَةِ، وَيَشْرُطَ عَلَيْهَا ثَوَابًا وَنَعِيمًا دَائِمًا، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَعْدُ مِنْهُ - سُبْحَانَهُ - مُشْرُوطًا بِأَنْ لَا يَقَعَ مِنْ الْمَكْلَفِ مَا يَحْبِطُ بِهِ ثَوَابُ تِلْكَ الطَّاعَةِ، وَالْإِحْبَاطُ مِنْهُ - سُبْحَانَهُ. فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَتْرَكَهُ عَلَى الْوَعْدِ بِثَوَابِ الطَّاعَةِ، وَيَعَاقِبَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ بِحَسْبِهَا؛ كَمَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَكُلٌّ مِنْ لَمْ يُوْجِبِ التَّخْلِيدَ بِالْكَبَائِرِ مَعَ الْمَوَافَاةِ بِالْإِيمَانِ. فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالطَّاعَةِ، وَإِقْبَاعِهَا فِي وَقْتٍ مَعَيَّنٍ، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَرُدَّ مِنْهُ - سُبْحَانَهُ - مَا يَنْسَخُهَا وَيَمْنَعُ مِنْ إِقْبَاعِهَا؟

فَإِنْ قِيلَ: لَمَّا أَمَرَهُ بِالطَّاعَةِ، نَهَاهُ عَنْ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ الْمَحْبُطَةِ. فَإِذَا فَعَلَ الْمَعْصِيَةَ، صَارَ غَيْرَ فَاعِلٍ لِلطَّاعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ. بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا، فَإِنَّهُ أَمَرَ بِهَا أَمْرًا مُطْلَقًا غَيْرَ مُشْرُوطٍ إِلَّا بِالْوَقْتِ؛ فَإِذَا نَسَخَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ، صَارَ هُوَ الْمَعْدَمُ لِلشَّرْطِ - سُبْحَانَهُ.

٢ صَدَرَتْ: السَّابِقُ (مَا) غَيْرُ مُشْطُوبٍ. ٨ بَضْرَبَ: مَهْمَلٌ. ٩ ابْتَنَى: النَّبِيُّ. ١٢ بِصِيَامٍ: السَّابِقُ (بِخِلَافٍ) مُشْطُوبٍ. ١٥ ثَوَابًا: مَهْمَلٌ.

قيل: في قوة الدليل ما هو جواب عن هذا؛ لأنه ليس الإيجاب ضرورةً لازمًا. فيجوز أن لا يحبط. وما فعل - سبحانه - ذلك، بل أحبط؛ والإيجاب إليه، كما أن النسخ إليه.

٣

[فإن قيل:] فلم قلتم: في الإيجاب مصلحة، من جهة أنه يكون رادعًا عن تعقيب الطاعة بالمعصية؟

قيل: في العقوبة عليها من غير إيجاب كفاية؛ كما أن في المؤاخاة على ٦
٢٤٨ ظ الصغائر كفاية عن الإيجاب. ولأن | النسخ ههنا قبل وقت الفعل [يكون مصلحة من الوجه الذي قدمنا. فإذا ثبت هذا، فقد قدرنا في قوله: «افعل كذا، فإني أثبتك، ما لم تفعل ما يُحبط ثواب طاعتك». فكذلك نقدر نحن «افعل كذا، في وقت ٩
كذا، ما لم أنسخ الفعل وأزفعه قبل الوقت».

فصل يجمع شُبُههم

فمن ذلك قولهم: إن الأمر من الله - سبحانه - يدل على أنه صلاح للمكلف. ١٢
وما كان صلاحًا، لا يجوز على الحكيم أن ينهيه عنه؛ لأن النهي عن الصلاح أمر بالفساد.

فيقال: هذا يلزم منه المنع من أجل النسخ؛ فإنه نسخ لأمر بما كان في الأصل ١٥
صلاحًا، وجاز ذلك عليه - سبحانه. كذلك النسخ له قبل وقت فعله. على أنه إنما يكون صلاحًا ما دام الأمر به؛ فأما إذا زال الأمر، علمنا أنه لا صلاح فيه؛ كما إذا جاء النسخ بعد الأمر المطلق على سائر الأزمان، فقطع الأفعال بالنهي عن مستقبل ١٨
الأوقات، بأن أنه ليس بصلاح في تلك الأوقات.

وربما صوروه بعبارة أخرى، فقالوا: الأمر بالفعل يدل على حسنه. والنهي عن

الحسن قبيح، ولا يجوز على الحكم تشريع القبيح. ٢١
فيقال في الجواب عنه نحو الأول، وإنه يبطل بأصل النسخ. وإنه إنما يكون حسنًا ما دام الأمر باقيا.

١ ضرورةً لازم: أي ضرورةً لازمة. ٧ قيل: مهمل. ٨ أثبتك: مهمل. ٩ يُحبط: مهمل. ١٠ أنسخ الفعل: مهمل. ١١ وأزفعه: معبر (من: أو أرفعه). ١٢ قيل: مهمل.

ومن ذلك أن قالوا: لو نهى عن الشيء قبل وقت فعله، كان بدءاً؛ لأنَّ معناه «افْعَلْ كَذَا فِي وَقْتٍ كَذَا. لَا تَفْعَلْ كَذَا فِي وَقْتٍ كَذَا». ولو قال ذلك، كان عين البدء؛ كذلك إذا أتى بما في معناه.

٣

فيقال: إنَّ البدء هو ظهور الأمر بعد خفائه، وانكشافه بعد تغطيه؛ من قولهم: «بدأ لي سور المدينة». و«نورُ الشَّفَقِ»، أو «فلقُ الصَّبحِ»، | بعد الخفاء. والله

٢٤٩

٦ - سبحانه - عالم بكلِّ [شئ] قبل كونه، ... فيبدو له. فإذا نهى بعد أن أمر، عَلِمْنَا أَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ عَلَى عِلْمٍ بِحَالِ الْمَكْلُوفِ، وَأَنَّ الصَّلَاحَ لَهُ فِي أَمْرِهِ؛ وَإِذَا نَهَا قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ، عَلِمْنَا أَنَّ الصَّلَاحَ لَهُ فِي نَهْيِهِ أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ مِنْهُ مَا قَابِلٌ بِهِ أَمْرَهُ، وَتَلَقَّاهُ بِهِ مِنْ مَقْدَمَاتِ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ وَالْعَزْمُ وَالِاتِّزَامُ وَتَوَطُّيْنُ النَّفْسِ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكْفِي ذَلِكَ تَعَبُّدًا. كَمَا أَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ الْأَمْرَ، اقْتَضَى بظَاهِرِهِ التَّأْيِيدَ. ثُمَّ إِذَا نَسَخَ،

بَانَ لَنَا أَنَّهُ أَرَادَ الْفِعْلَ وَإِيقَاعَهُ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ خَاصَّةً، دُونَ الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ الَّتِي رَفَعَ الْفِعْلَ مِنْهَا بِالنَّسْخِ، وَلَمْ يَكْ ذَلِكَ بَدَاءً. وَفَارَقَ هَذَا إِبْرَادَ لَفْظِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي

١٢

حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ فَائِدَةً أَصْلًا. فَإِنَّهُ لَا يَتَحَصَّلُ تَلَقُّي ذَلِكَ، إِلَّا بِسَمَاعِهِ فَقَطْ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ النَّهْيُ عَنِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ يَفِيدُ تَحْصِيلَ ثَوَابِ تَلَقُّي الْأَمْرِ بِالْإِعْتِقَادِ وَالْعَزْمِ وَتَوَطُّيْنِ النَّفْسِ عَلَى الطَّاعَةِ.

١٥

ومن ذلك قولهم: إذا أمر بالفعل في وقت معين، ثُمَّ نَهَى عَنْهُ، بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ إِيْقَاعُهُ. فَيَنْضِي إِلَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ «افْعَلْ»، وَمُرَادُهُ «لَا تَفْعَلْ». وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَنْضِي إِلَى أَنْ يَرِيدَ بِاللَّفْظِ ضِدَّ مُقْتَضَاهُ؛ فَلَا يَبْقَى لَنَا ثِقَةٌ بِقَوْلِ: «لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْقَوْلِ ضِدَّهُ، خَيْرًا كَانَ أَوْ أَمْرًا، أَوْ وَعِيدًا أَوْ وَعْدًا؛ بَانَ يَقُولُ «اقْتُلُوا»، وَالْمُرَادُ بِهِ «لَا تَقْتُلُوا»، وَ«إِنْ فَعَلْتُمْ، أُبَيِّدْكُمْ» وَالْمُرَادُ بِهِ «لَا أُبَيِّدْكُمْ».

١٨

٢١ فيقال: لا يَنْضِي إِلَى ذَلِكَ؛ بَلْ يَكُونُ مَعْنَاهُ «افْعَلْ فِي وَقْتٍ كَذَا، إِلَّا أَنْ أَنْهَاكَ عَنْ إِيْقَاعِهِ»؛ كَمَا إِذَا أَطْلَقَ الْأَمْرَ. اقْتَضَى إِيْقَاعَهُ عَلَى الْأَزْمَانِ كُلِّهَا، وَلَا يَكُونُ النَّسْخُ مَثْبُتًا. غَيْرَ أَنَّهُ [لَوْ] أَمَرَ بِغَيْرِ مُقْتَضَى اللَّفْظِ، لَكَانَ تَقْدِيرُهُ «إِلَى أَنْ |

٢٤٩

٢٤ أَنْهَاكَ». وَكَذَلِكَ [إِذَا] أَعَاقَهُ عَنِ [مَوْتٍ] أَوْ مَرَضٍ. وَهَذَا يَحْسُنُ أَنْ يَصْرَحَ بِهِ

٦ و... كلمتان مطموستان أو ثلاث. ٢٠ أُبَيِّدْكُمْ: أَشْكَمْ. أُبَيِّدْكُمْ: ابْشِكُمْ. ٢٣ مَثْبُتًا: مَهْمَلٌ.

لَكَانَ: لَكَانَ كَانَ. ٢٤ أَنْهَاكَ: مَطْمُوسٌ الْكَافُ.

بخلاف قوله: «أَقْتُلْ [ومرادَه] لَا تَقْتُلْ»؛ لكن وزانه «أَقْتُلْ وَقَتَّ كَذَا، إِلَّا أَنْ أَنْهَكَ عَنِ الْقَتْلِ».

٣ فصل في الزيادة في النص هل يكون نسخًا

لا تختلف المذاهب في الزيادة، إذا كانت عبادة منفردة عن الأولى، قائمة بنفسها؛ مثل صلاة إلى صلاة، وصوم إلى صلاة، وحج إلى زكاة، أنها لا تكون نسخًا. والمختلف فيه من ذلك زيادة ركعات إلى ركعات صلاة واحدة، وزيادة ٦ جلدات إلى جلدات حد واحد؛ كجعل الظهر أربعًا، بعد أن فرضت ركعتين، وحدّ القذف مائة بعد أن كان ثمانين، وزيادة صفة في رقبة الكفارة باعتبار إيمانها، بعد إطلاقها من غير اشتراط إيمان. ٩
اختلف العلماء.

فقال أصحابنا، وأصحاب الشافعي: لا يكون الثاني أيضًا نسخًا.

وقال أصحاب أبي حنيفة: يكون نسخًا. وينبذ الخلاف أنهم لم يجوزوا إثبات ١٢ النية في الطهارة، والإيمان في الكفارة، والتغريب في حد البكر، بقياس ولا خبر واحد؛ وحيث جعلوا الزيادة فيه رافعة لحكم النص، لم يثبتوها بدلالة مضمونة؛ ١٥ وذهب إليه قوم من المتكلمين.

وقال بعض المتكلمين: إن كانت الزيادة شرطًا في المزيد، حتى لا يجرى ما كان مجزئًا إلا بما ذكرنا. فهي نسخ؛ وإن لم تكن شرطًا في المزيد، لم تكن ١٨ نسخًا. وبأن الفرق بينهم وبين أصحاب أبي حنيفة في التغريب مع الجلد؛ فإنه زيادة، لا شرط في الجلد.

فصل في دلالتنا

فسنها أن النسخ في لغة العرب هو الرفع والإزالة. ومنه قولهم: «نَسَخَتِ الشَّمْسُ ٢١ وَالْقَلْبُ»، و«نَسَخَتِ الرِّيحُ» - و«نَسَخَ الشَّيْلُ» - «الْآثَارُ» بمعنى «رفعتها وأزالتها».

١٤ وحيث: مهمل. ١٦ المزيد: مهمل. ١٧ بما: ما. ١٨ وبأن: وبين.

٢١ هو: مغير. ٢٢ الرياح: مهمل. ٢٣ الشَّيْلُ: مهمل. ٢٤ رفعتها: مهمل.

وإذا جئنا إلى مسألتنا وَ[جَدُّنَا] أَنَّ الرَقَبَةَ... العَدْبُد والأمة سواء كانت صحيحة أو سقيمة [١٢]، معيبة أو سليمة، كافر أو مسلمة، فإذا زيد على الإطلاق باشتراط كونها مسلمة، أو زيد على الركعتين المفروضتين ركعتان، فقد ضُمَّ إلى الأول ثانٍ. والأول مفروض بحاله، فهو ضدَّ الرفع والإزالة. وما هو إلا بشابة من طرح في كيس فيه دراهم معدودة زيادةً على ما فيه، فإنه لا يُقال فيه «ناسخ»، ولا «رافع»؛ كذلك ههنا.

فإن قيل: هناك لا يتحقق رفع شيء كان، وههنا يصير ما كان كلاً بعضاً في الحكم، وما كان مجزئاً بنفسه غير مجزئ؛ فارتفع الحكم الذي كان، وهو الإجزاء.

قيل: لا فرق بينهما. فإن الدراهم كانت قليلة، فرالت القلة عنها بما ضُمَّ إليها. وكانت العشرة التي في الكيس كلاً؛ فلما ضُمَّ إليها عشرة أخرى، صارت نصفاً لِمَا في الكيس؛ فهو كما كان فيه عَشْرَةٌ، فرفع منها خمسة؛ بقي النصف، وقلَّت بعد الكثرة؛ فالتغيير لا ينفك عنه، ولا يقع عليه اسم «التَّسْخِ». كذلك المزيد عليه، لا يقع عليه اسم «التَّسْخِ»، مع بقاءه وضُمَّ شيء آخر إليه.

ومنها أنا أجمعنا والمخالف على أَنَّ الله - سبحانه - إذا شرع الصلاة، ثم شرع الصيام، لم تكن زيادة الصوم إلى الصلاة نسخاً، وإن كنا نعلم أَنَّ تكليف الله - سبحانه - كان كله الصلاة، وأنَّ الإيمان يستقلُّ بالشهادتين وبالصلاة. فلما شرع الصوم، صار ما كان كلاً بعضاً، وما كان مستقلاً به الإيمان والتكليف غير مستقل، حتى يُؤْتَى بغيره، وهو الصوم الذي زيد عليه وضُمَّ إليه؛ فكذاك ضُمَّ الركعتين إلى الركعتين، والتغريب إلى الجَلْد.

ومنها أَنَّ النسخ إنما يتحقق، ما لم يمكن الجمع | بين الحكيمين.. فإذا لم ٢٥٠ ظ يُمكن [١٣] الجمع كما أَنَّ الحكم المتأخر ناسخاً للمتقدم، ووجدنا بأنَّ المزيد والمزيد عَلَيْهِ يمكن الجمع بينهما في اللفظ والحكم جميعاً، فنقول: حَدَّ الْبُكْرِ مائة جَلْدَةً، وتغريب عام؛ ولو قال أولاً «جَلْدُ الْبُكْرِ مائة»، ثم قال بعد ذلك «تغريب عام»، فإنَّ

١ جئنا: حيناً. ...: كلمة مقطوعة أو الثَّانِ. ٣ المفروضتين ركعتان: المفروضه ركعتين. ||

ثاني: ثانياً. ١٣ فالتغيير: فالتعير. ١٤ بقاءه: بقاءه. مغتبر. ١٩ يُؤْتَى: يُؤْتَى.

الحكم الأول والثاني واللفظ الأول والثاني لا يتنافيان ولا يتضادان؛ فلا وجه لدعوى النسخ.

- ومنها أنَّ حقيقة النسخ أن يتناول الناسخ ما تناوله المنسوخ وإيجاب الزيادة لا يتناول حكم المنسوخ. فلا يجوز أن يكون ناسخاً له.
- ومنها أن الغرض بهذه المسألة إثبات الزيادة في حكم القرآن بخبر الواحد والقياس. فنقول: إن خبر الواحد والقياس دليلان من أدلة الشرع، يجوز إثبات الحكم المبتدأ في الشرع بهما، ويجوز تخصيص عموم القرآن بهما، فجازت الزيادة في حكم النص بهما كأخبار التواتر.
- ومنها أن خبر الواحد، وإن أوجب ظناً من حيث أن طريقه غير مقطوع به، فإنه قد قضى على دليل العقل المقطوع به. فإن دليل العقل قضى بالبراءة من كل مشغل للذمة. وسلامة البدن من كل تعب وكلفة، وحقق الدماء عن الإراقة، والأبضاع عن البذلة. ثم يجيء خبر الواحد فيقضي على الذمة بالشغل. والأبدان بالإتعب.
- والدماء بالإراقة بعد العصمة، والفروج بالاستباحة والبذلة. وإذا صلح لمثل هذه القضايا، صلح لتغيير حكم النص بزيادة تنضم إليه.

فصل في شبههم

١٥

فمنها أن قالوا: إن تقييد الرقبة بالإيمان نسخ لحكم إطلاقها، من حيث كان الإيمان زيادة صفة فيها.

٢٥١ و

- فقال: | ليس كذلك؛ لأن إطلاقها يقتضي إجزائها في [المؤمنين والكافرة والصغيرة والكبيرة، والصحيحة والسقيمة، [وَعَدَ] لِي أَنِّي صَفَةٌ كَانَتْ، لَأَنَّ الرقبة اسم للشخص دون صفاته؛ فإطلاقها يقتضي إجزاء ما يقع عليه الاسم؛ وتقييدها بالإيمان يخص بعض الرقاب، ويمنع من حكم الإطلاق؛ فصار ذلك نقصاناً لا محالة. يبين ذلك أنه لو ورد التقييد متصلاً بذكر الرقبة، كان باتفاق تخصيصاً؛ لأنه لو قال: «فتحريز رقبة إلا أن تكون كافرة»، أو «إلا أن تكون غير مؤمنة»، لكان

٦ فنقول: منقول. ٧ فجازت: مجاز. ١١ والأبضاع: مغير. ١٢ البذلة: البدله (في الموضعين في الفقرة). ٢٠ وتقييدها: وميدها. ٢١ نقصاناً: نقصاناً (في الموضعين في الفقرة).

ذلك نقصاناً وتخصيصاً. فكذلك سبيله إذا ورد منفصلاً بعد استقرار حكم الإطلاق؛ ويحسن أن يُنْفَى عن هذا أصل الزيادة.

٣ ويُقال: إنه نقصان في المعنى. وليس ممّا نحن فيه بسبيل؛ لأنّ هذا صورة التخصيص، والتخصيص بيان تنقيص وإخراج. فكيف يُسَمَّى «زيادة»؛ فضلاً عن أن يدعى أنّه من باب الزيادة الناسخة؟

٦ ومنها أن قالوا: معلوم أنّ النسخ ليس بأكثر من أن لا يلزم في المستقبل ما كان لازماً في الماضي. وهذا موجود في مسألتنا؛ وهي الزيادة على تطهير الأعضاء الأربعة بإيجاب النيّة والإيمان في رقبة الكفارة. وكذلك إيجاب النفي مع الجلد والتغيير في ذلك ظاهر؛ وهو أنّ الغسل المجرد كان بالأمس كافياً. وكذلك عتق الأمة والعبد الكافرين كان مجزئاً. والجلد المجرد كان حدّاً مستقلاً. فصار بعد الزيادة غير مجزئ، ولا كافٍ. ولا مستقلاً؛ وكان الأوّل كلاً. فصار بعد الزيادة بعضاً؛ فقد ارتفع الحكم الأوّل.

١٢ فيقال: إنّنا لا نسلم أنّ هذا الذي ادّعيتموه هو النسخ، بل | حقيقة النسخ ٢٥١ [إزالة الحكم المَشْدُوع أولاً، وهو الرقبة؛ وتطهير الأعضاء الأربعة. والجلد المَقْدَرُ؛] وَذَلِكَ جَمِيعُهُ ثَابِتٌ بِحَالِهِ لَمْ يَزَلْ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ. فَأَمَّا الضَّمُّ إِلَيْهِ وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ. فَلَا يَكُونُ رَفْعاً وَلَا إِزَالَةً. وَأَمَّا كَوْنُهُ بَعْضاً. بَعْدَ أَنْ كَانَ كَلّاً. فَهَذَا لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ نَسْخًا. فَإِنَّ كُلَّ مَوْضُوعٍ كَذَلِكَ؛ فَلَوْ أَنَّ وَاضِعًا وَضَعَ زِيَادَةً عَلَى مَا فِيهِ. مِنْ أَيْ نَوْعٍ كَانَ؛ صَارَ مَا كَانَ فِيهِ كَلّاً بَعْضاً. بِالْإِضَافَةِ إِلَى الزِّيَادَةِ. وَمَا عَلِمْنَا مِنْ لَفْظِ الْعَرَبِ تَسْمِيَةَ ذَلِكَ نَسْخًا. فَإِنَّهَا لَمَّا قَالَتْ: «نَسَخْتُ الرِّيحَ الرَّمْلَ». لَمْ تَضَعْ ذَلِكَ لِحَمَلِهَا رَمَلًا عَلَى رَمَلٍ؛ وَلَا «نَسَخْتُ الشَّمْسُ الظِّلَّ». لَزِيَادَةِ الظِّلِّ عَلَى الظِّلِّ. وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ لَحِظَتْ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنَ الرَّمْلِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ صَارَ بَعْضًا لِلرَّمْلِ الَّذِي زَادَتْهُ الرِّيحُ؛ وَكَذَلِكَ الظِّلُّ.

٢٤ على أنّ هذا باطل بزيادة العبادة على ما قبلها من العبادات؛ كصوم بعد صلاة، وزكاة بعد صوم. فإنّه قد كانت واجبات الإسلام وفروعه تستقلّ بما كان قبل

٣ نقصان: نقصان. مغير (من: نقصان). بسبيل: مهمل. ١١ غير مجزئ: غير مجزئ.

الزيادة، وصار غير مستقل ولا كافٍ إلا بالزيادة والمزيد عليه؛ حتى أنه كان يقبل الشهادتين فقط. وصار لا يقبلها حتى ينضم إليها غيرها. كما قال أبو بكر الصديق، لسانعي الزكاة: لا أفرق بين ما جمع الله؛ والله يقول: ﴿أَقِمُْوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾.

فإن قيل: تلك العبادات تستقل عن الزيادة عليها بالصحة، ولا تقف صحتها على

فعل العبادة التي زيدت؛ بخلاف الركعتين التي زيدت على الركعتين الأولىين، فإنها ٦
٢٥٢ كانت قبل الزيادة مجزئة. وبعد | الزيادة صارت معلقة على الانفراد [فلا تكون مجزئة في أداء الصلاة] المفروضة ولا مبرئة للذمة.

قيل: [إنَّ الأجزاء بتعلقها بالعبادة التي زيدت، فتحبط تلك المزيد عليها حكماً، وتقع عبادةً صوريةً، لا مجزئة ولا مبرئة، لأنه يكفر بالترك لها. ويبطل هذا بما لو نقص من الحدة عشرين جملة، فإنه لا يكون النقصان نسحاً لما بقي؛ كذلك الزيادة لا تكون نسحاً للأول المزيد عليه.

١٢

ومنها أن قالوا: إن الزيادة إذا ثبتت صارت جزءاً من المزيد عليه، أو صفةً له، وحكم الجزء حكم جميع الأجزاء وحكم الجملة. فيجب أن لا تثبت إلا بما ثبت به المزيد عليه؛ كآيات القرآن، والقراءات، ومكان الآي من القرآن. لا تثبت إلا بما ١٥
يثبت به أصل القرآن وهو التواتر. وكذلك صفات القديم - سبحانه - لا تثبت إلا بدلالة قطعية يثبت بها الموصوف - سبحانه.

١٨

فيقال: لعسري أنه قد صار كالجزء، من حيث إنه يجب ضمه إليه؛ ولكن لا يجب لذلك أنه لا يثبت إلا بالدليل الذي ثبت به المزيد عليه. وليس يستنع مفارقة الجزء الكل. ومفارقة الصفة الموصوف له في كون الطريق الذي تثبت به الصفة غير

٢١

الطريق الذي ثبت به الموصوف، وثبت الجزء بغير الطريق الذي يثبت به الكل. ألا ترى أنه قد يثبت أصل العبادة بدليل غير مقطوع، كخبر واحد وقياس؛ ويدل على وجوب تلك العبادة الإجماع. وهو دليل قطعي. وثبت صفات الصلوات والطهارات

٢٤

المقطوع بها. كسنتها وهيئاتها، بأدلة مظنونة، وهي أخبار آحاد، والأصل ثبت

٦ الأولىين: الأولىين. ٧ الزيادة: الزيادة. ٨ معلقة: صار معلقاً. ٨ مبرئة: مبرئة. ٩ للذمة:

مهمل. ٩-١٠ حكماً ونفع: مطبوس الكاف والألف والواو والفاء. ١٠ يكفر: مهمل. ٢٠ الكل: بالكل.

بدليل مقطوع. | وقد شهد لِد[لِكَ] ثبوت الوضوء بدليل مقطوع. والموالة في ٢٥٢ ظ
الوضوء بأدلة مغلطونة، وهي زيادات في الحقيقة [مَقَّة].

٣ ومنها أن قالوا: أجمعنا على أن التقدير بعدد في الأصل تُمنع معه الزيادة. فلو
فرض ركعتين، كان بفرضه الركعتين مانعا من الإتيان بأربع ركعات. فإذا جاء الشرع
بالزيادة، زال ذلك المنع من الزيادة؛ فكانت الزيادة نسخا لذلك المنع. وليس
٦ النسخ بأكثر من رفع حكم كان ثابتا؛ والمنع حكم كان ثابتا، وقد ارتفع بهذه
الزيادة.

فيقال: إن هذا لا يصح على أصلك؛ لأن الأمر بالتقدير ليس بنهي، ولا منع
٩ عن الزيادة. وإنما المنع عن الزيادة ثبت بدليل آخر، وإن سلمنا نحن هذا وقلنا به.
فإذا زاد على المقدار الأول زيادة، جعلنا ذلك نسخا للمنع من الزيادة؛ فكانت
الزيادة ناسخة للمنع من الزيادة، بلا شك؛ فما أفاد الخطاب حكما في الزيادة.
وإنما الذي ننكره، أن تكون الزيادة ناسخة للمزيد عليه؛ وذلك لا سبيل إليه.

١٢ ومنها أن قالوا: أجمعنا على أن النقصان من المنصوص عليه يوجب النسخ؛
فكذلك الزيادة. والعلة في ذلك أنهما جميعا تغيير للحكم المشروع عما كان عليه.
١٥ فيقال: إننا قد جعلنا النقصان حجة لنا، لأنه لا يوجب نسخ الباقي من الحد بعد
نسخ بعض الجمل؛ فيجب أن تكون الزيادة مثله. وإنما جعلنا النقصان نسخا لما
نقص، لأنه إسقاط حكم ثابت باللفظ؛ وههنا ضُمَّ إلى الحكم الثابت وزيادة عليه؛
١٨ فلم يكن نسخا.

[والذي] يوضح ذلك ويكشفه، هو أنه لو أوجب الصلاة، ثم رفعها، | لكان ٢٥٣ و
ذلك نسخا؛ ولو زاد على الص[لوة] ركعتين أو زاد ال[صَّوْم]، لم [يَكُنْ] [ذلك]
٢١ نسخا للصلاة.

ومنها أنه لا يصح أن يَجْمَعَ بين الزيادة والمزيد عليه في حكم النص،
والخطاب واحد. ويكشف ذلك إخراجُه إلى النطق بأن يقول الشارع «إذا
٢٤ غسلتم هذه الأعضاء، أجزأتكم صلاتكم». وإن عَزَبَتْ بِنْتُكُمْ. ثم يقول مع

١ وقد: السابق (منها) مشطوب. ٣ بعدد: مهمل. || تُمنع: نسخ. ٥ من: نزال، إلى: نسخا؛
مكرر. || المنع من: حرف الجر مكرر. ١٢ ننكره: مهمل. ٢٤ أجزأتكم: أجزأتكم. || عَزَبَتْ بِنْتُكُمْ:
عَزَبَتْ بِنْتُكُمْ.

ذلك: «وإن لم تتنوا الطهارة، لم تُجزئكم صلاتكم» وإذا اعتقتكم رقبة عن كفارة الظهار كافرة: «أجزأتكم» مع قوله: «ولا تُجزئكم إلا مؤمنة». وإذا لم يمكن الجمع، علم أن الزيادة الطارئة التي منعت بقاء حكم النص الأول ٣ معها ناسخة.

فيقال: الجمع بين الأمرين ممكن بأن يقول «أعتقوا رقبة»، ثم يقول: «وتكون الرقبة المعتقة مؤمنة». فيبقى الأول، وهو الرقبة. وينضم إليها اعتبار الإيسان، ٦ «وصلوا ركعتين». ثم يقول: «وركعتين، واجلداوا البكر الزاني مائة، وغربوه عاماً»، فقد صرح بالجمع، وحسن ذلك وصح في النطق والمعقول. فأما على الوجه الذي ذكرتموه، فإنه باطل بزيادة صلاة على شهادتين، وصيام على صلاة، وزكاة على ٩ صيام وحج على الجمع؛ فإنه لا يصح أن يجمع بينهما في خطاب بأن يقول: «إذا صليتم، فقد برئت ذمتكم» وإذا صليتم ولم تصوموا، فما برئت ذمتكم. «فهذا في لفظ واحد وحال لا يصح» ومع ذلك، فليس بنسخ. ١٢

[فصل في] شبهة الطائفة الأخرى

القائلة بأن الزيادة إذا غيّرت كانت | نسخاً

٢٥٣ ظ

قالوا: إذا [كانت الزيادة شَرْطًا، كانت مغيرة لحكم المزيد عليه. ألا ترى أنه ١٥ [إذا زاد] في الصلاة ركعتين، ثم صلى بعد زيادة الركعتين، الأولى لم تجزئه. وقد كانت قبل الزيادة مجزئة، ولا يجوز أن يسلم من ركعتين، وقد كان يجوز ذلك. وهذا حقيقة النسخ. ١٨

فيقال: إن المزيد عليه باقٍ كما كان لم يتغير. وما تعلق بالزيادة من الأجزاء وعدم الأجزاء، والصحة وعدم الصحة، لا يوجب النسخ مع بقاء المزيد عليه. ألا ترى إذا زيد في عدد الحد، فقد تغير بهذه الزيادة حكمه؟ وهو أن ما كان مطهرًا صار ٢١ غير مطهر. وما كان مكفّرًا صار غير مكفّر؛ ثم لا يوجب ذلك نسخ المزيد عليه.

١ تجزئكم: يجوزكم. ٢ أجزأتكم: أجزأتكم. قولكم: تجزئكم: يجوزكم. ٨ صرح:

السابق (مسلح) مشطوب. ٩ وصيام: في الهامش. على: مغير (من: في). ١٤ نسخاً: مهمل. مزيد.

١٦ زيادة: الزيادة. الأولى لم تجزئه: الأول لم يجزه.

وكذلك إذا زيد في عدد الأقراء والشهور في العدة، صار ما كان مبيحاً غير مبيح، ثم لا يعد ذلك مبيحاً؛ فبطل ما تعلقوا به.

٣ على أنه باطل بزيادة شرط في الصلاة منفصل عنها، أو نقصان شرط؛ كالطهارة في الصلاة، فإنه سلم هذا القليل أنه ليس بنسخ للصلاة. ومعلوم أنه قد صار ما كان مجزئاً غير مجزئ، وما كان صحيحاً غير صحيح؛ فبطل ما تعلقوا به.

٦ الثانية لما كانت الزيادة نسخاً للدليل الخطاب، كانت ناسخة للمزيد عليه من النص. مثله لو قال: «خذوا الزاني مائة»، كان دليل ذلك المنع من جلده زيادة على المائة. فإذا جاء نص بإيجاب زيادة على المائة، كان ذلك نسخاً لذلك الدليل

٩ المانع من جلده ذلك البع[ض] الزائد على الجملة المنصوص عليها [فلا فرق بينهما].

فَيُقَالُ: إن الزيادة منطوق بها منصوص عليها. ودليل الخطاب ليس بنطق، وإنما هو دليل النطق؛ فقتضى النطق على دليله. ولأنه لا يمكن الجمع بينهما؛ لأنه لو

١٢ صرح فقال: «إذا زنا البكر الحر فاجلده مائة ولا تزيدوا على مائة جلدة»، ثم قال بعد زمان: «اجلده مائة وخمسين». كان النطق الثاني قاضياً على الأول، وناسخاً له.

١٥ فإذا قضى النص [على النص] والنطق على النطق، لمكان تأخره وعدم إمكان اجتماعه معه، لأن الأمر بالزيادة يزيل حكم النهي عنها، فأولى أن يقضي النطق على دليله؛ بخلاف ما نحن فيه من النص الأول مع النص الثاني، وإمكان الجمع بينهما من الوجه الذي بينا.

فصل

٢١ إذا ثبت الحكم في عين من الأعيان بعلة، وقيس عليها، ثم نسخ الحكم في تلك العين التي هي الأصل المقيس عليها، بطل الحكم في الفروع التي قيست عليها، وصار حكم جميع تلك الفروع منسوخاً به. وبه قال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين عندهم.

٧ خذوا الزاني: خذوا الزاني. المنع: السابق (من) مشطوب. ٨ لذلك: مزيد. الدليل: الدليل.

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة، وبعض أصحاب الشافعي: لا يكون الحكم في الفروع منسوخاً. ويتنوا ذلك في مسألتين. إحداهما دعواهم أَنَّ النبي - صَلَّى الله عليه - تَوْضُأً بالنيِّد الذي كان مع عبد الله بن مسعود. فقيل له: إِنَّه كان يَتَنَاءُ. ٣ ٢٥٤ ظ وعندهم | لا يجوز [الوضوء إِلَّا بالمطبوخ]. فقالوا: إذا ثبت بالنص جواز الوضوء بالنَّيِّ، بما عَرَّجِلَهُ - صَلَّى الله عليه - وأَنَّهُ تسرة طَيِّبَةٌ، وماء طهور، وجب جوازه بالمطبوخ؛ لأنَّ العَلَّةَ موجودة فيه. فَلَمَّا نسخ جواز الوضوء بالنَّيِّ، بقي جواز الوضوء بالمطبوخ.

والمسألة الثانية النَّيَّةُ لصوم رمضان بالنهار، استدَلُّوا بما رُوي عن النبي - صَلَّى الله عليه، [أَنَّهُ] بعث إلى أهل العوالي يوم عاشوراء أَنَّ «مَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيَصُمْ». فَأُجَاز ٩ صوم عاشوراء بَنَيَّةٍ من النهار. وكانت العَلَّةُ فيه أَنَّهُ صوم واجب مستحق في زمان بعينه؛ وهذا المعنى موجود في صوم رمضان وغيره. فَلَمَّا نُسخ صوم عاشوراء، بقي حكمه في غيره. ١٢

فصل في دلائلنا

فسنها أَنَّ الحكم في الفرع إِنَّمَا ثبت لثبوته في الأصل؛ فإذا بطل الحكم في الأصل، وجب أن يبطل في الفرع. أَلَا تَرَى أَنَّ الحكم إذا ثبت بالنص لَمَّا كان ثبوته لأصله، إذا نُسخ الأصل، سقط الحكم؟ ومنها أَنَّ ما ثبت تابِعاً لغيره، وجب أن يزول الموجب والمقتضى بزوال الموجب والمقتضى؛ كالحكم مع عِلَّتِهِ، إذا زالت العَلَّةُ، تبعها في الزوال حكمها. وإِنَّمَا ١٨ يتخلف الحكم أَبَدًا عن عِلَّتِهِ، إذا كان ثبوته بعِلَّتَيْنِ، فزالت إحداهما، استقلَّ بالأخرى المتخلف؛ كالصوم والإحرام والحیض، وكلَّ حكم ثبت بعِلَّتَيْنِ، كان تخلفه جائِزًا. فَأَمَّا ما اتَّحدَ موجبُه، فلا بقاء له مع زواله؛ كالحكم الثابت بالعَلَّةِ الواحدة. ٢١

٣ تَوْضُأً بالنيِّد: مهمل. يَتَنَاءُ: يتنا. ٥ بالنَّيِّ: ثلثي. ٦ بالنَّيِّ: ثلثي. ١٤ لثبوته: مقبر. مضطرب التنقيط. ١٥ ثبوته: شوبه. ١٦ لأصله: لاجله. ٢١ الثابت: المات. مزيد فوق الواحد، مشطوب.

| فصل في شبهتهم

فمنها [أن قالوا: لو أثبتنا النسخ في] فروع [ذلك] الأصل، لكان نسخاً بالقياس، وإثبات الحكم بالقياس يجوز؛ فأما النسخ بالقياس، فلا يجوز. وبيان أنه يكون نسخاً بالقياس. أننا لما رأينا الحكم ثبت في الفرع بالعلّة التي ثبت الحكم بها في الأصل، نسخناه في الفرع، حيث نسخ الحكم في الأصل إلحاقاً للفرع بالأصل في النسخ.

فيقال: لسنا قايسين للفرع على الأصل؛ بل ذلك أمر فرغنا منه في الأول، حين أثبتنا الحكم لمشاركة الفرع الأصل في علّة الحكم. فأما لما جاء النسخ لحكم الأصل، زال حكم الفرع لإخراج العلّة [من] أن تكون موجبة للحكم؛ فتعطل الحكم عن علّته، فزال لزوالها لا قياساً. ولو كان هذا نسخاً بالقياس، لكان زوال الحكم بزوال علّته نسخاً بغير ناسخ. ولما كان ذاك زوالاً لا نسخاً، ورفقاً لارتفاع الموجب لا أنه نسخ بغير ناسخ، كذلك ههنا لا يكون نسخاً بالقياس.

ومنها أن قالوا: إن الفرع، لما ثبت الحكم فيه، صار أصلاً؛ ولهذا يصح أن يُقاس عليه عندها جميعاً. فوجب أن لا يزول الحكم فيه بزواله في غيره. فيقال: لا نسلم أنه صار أصلاً بذلك. وإنما هو تابع لغيره، وفرع لغيره ثبت الحكم فيه لأجل ذلك الغير. فإذا سقط حكم المتبوع، سقط حكم التابع؛ حتى لو قيس عليه غيره، لسقط حكم الآخر الذي هو فرع لفرع الأصل.

فإن قيل: إذا ثبت الحكم في الفرع، لم يلزم زواله بزوال حكم الأصل. ٢٥٥ ظ وهذا يعود بالإفساد لجميع كلامكم؛ بدليل أن [الوالد يتبعه ولده الطفل في الإسلام والكفر. فلو زال إسلامه برّدّة، أو كفره بإسلام، لم يزُل ما ثبت في حقّ الولد من الكفر والإسلام.

٢١ قيل: حكم الولد مع الأب غير حكم العلّة؛ بدليل أن الولد مع أبيه [ليس] بمنزلة الحكم مع علّته. فيزول الأب، ولا يزول الحكم الحاصل في الولد؛ ويزول حكم الأب بالإسلام عن الكفر وبالكفر عن الإسلام، ولا يزول الحكم عن الولد.

٧ فرغنا: فرغنا. ١١ بزوال علّته: بزوال علته. ١٨ لم يلزم: مضموس حرفي اللام. ٢٠ برّدّة: مهمل. ٢٣ فيزول: ويزول.

وليس لنا علة ترتفع، ويبقى حكمها مستقلاً لا بعلة ولا سبب يختلف. فليس هذا مما نحن فيه بشيء.

فصل

٣

إذا كان النسخ مع جبريل ولم ينزل به إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - لم يثبت له حكم؛ بل هو باقٍ على ما كان عليه في السماء، قبل إلقائه إلى جبريل - عليه السلام.

٦

ولم أسمع فيه خلافاً؛ لأنه لم يثبت له حكم في حق مكلف للحكم الذي تضمنه. لأن جبريل - عليه السلام - وإن كان رسولاً، فحكمه مخالف لحكم رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - إذ كان رسول الله داخلاً في الحكم الذي ينزل عليه، ومخاطباً بالخطاب الذي يتوجه إلى الأمة؛ لأنه واحد منهم. ولهذا قال قوم: إن حكم النسخ الذي تلقاه النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - من الله - سبحانه - ليلة المعراج،

١٢

وتنقبض الصلوات من خمسين صلاة إلى خمس صلوات، حكم ثابت، ونسخ حقيقة | له حكم المنسوخ؛ لأنه تلقاه مكلف بأداء الحكم وهـ]و النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - بخلاف جبريل - عليه السلام؛ إذ ثبت أنه لم يكلف الفاعل؛ لأنه كلف البلاغ لما تضمنه الحكم، دون الحكم نفسه.

١٥

فأما ما ورد من النسخ إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - ووصل إليه ولم يبلغ أمته، فظاهر كلام أصحابنا أنه ليس بنسخ، إلا عند من بلغه وعلمه. وقد عول أحمد في هذا على قصة أهل قباء، وأنهم لما استداروا لم يؤمروا بالقضاء؛ فكان اعتداد الشرع لهم بالركعات التي صلّوها إلى بيت المقدس، ولو نجزوا من الصلاة، دلالة على أن حكم القبلة كان ثابتاً غير منسوخ قبل علمهم.

١٨

٢١

وبه قال أصحاب أبي حنيفة. واختلف أصحاب الشافعي على وجهين: أحدهما يكون نسخاً، والثاني لا يكون نسخاً.

١ لا: مكرر. ٤ ولم: لم. ٥ إلقائه: القايه. ٧ لم يثبت: لم يثبت. ٩ رسول: السابق (حكم)

منطوب. ٢٠ ثابتاً: مهمل.

فصل في دلائلنا

- فمنها قصة أهل قباء. والاعتداد لهم بما مضى؛ وما كان ذلك إلا لعدم البلاغ. ٣
 ألا ترى أنه لما بلغهم النسخ، استداروا؟
 فإن قيل: أمر القبلة سهل. فلا تؤخذ سائر الأحكام منه. ولهذا تسقط القبلة
 بالأعذار من الخوف وشدة الحرب. وتسقط بغير عذر في النافلة. وغيرها أمره
 صعب متأكد. فلا يؤخذ حكمه من حكمها. ٦
 قيل: سقوطها بالأعذار إلى بدل هو جهة أخرى. حكم من أحكام الشرع مع
 عدم البلاغ. ويكفي ذلك. ولنا قايسين غيره عليه؛ بل آخذين قائلين. فهل تقول
 أنت به لخفتة؟ فما قولك؟ فلا يبقى للفرق الذي ذكرته وجه ينفعك في المسألة. ٩
 ومنها أن أصل الشرع لا يلزم إلا من | بلغه | الحكم. لقوله - سبحانه: ﴿لَيْلًا ٢٥٦ ظ
 يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾؛ ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ
 رَسُولًا﴾. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا﴾. والعذاب
 نوع مؤخذة؛ وإيجاب التكليف. وعدم الاعتداد بالعبادات على الوجه المشروع
 أولاً، مؤخذات أيضاً.
 ومنها أن من لم يبلغه النسخ. لم يعلم بالخطاب. فلا يلزمه حكم الخطاب؛
 كالسبي، والمجنون، والنائم. يوضح هذا أن عدم العلم لا يقبل التفاضل والتزايد.
 فإذا اتفق عدم العلم لأجل عزوب السماع، وعدم العلم للمجنون، والنوم في نفي
 العلم، وجب أن يتفقوا في نفي الخطاب. ١٥
 ومنها أن هذا الذي لم يبلغه النسخ. لو فعل العبادة على الوجه الذي حصل به
 النسخ. أئتم وخرج وكان عاصياً. ومحال أن يكون مخاطباً بشيء لو فعله كان
 عاصياً. بيان ذلك أن أهل قباء. لو صلوا إلى الكعبة قبل أن يأتيهم النسخ، كانوا
 عصاة وصلاتهم باطلة. ومحال أن يكون المخاطب به. إذا فعله السكف. كان به
 عاصياً. وكان الفعل باطلاً؛ وغير المخاطب به. وهو المنسوخ. إذا فعله، كان
 صحيحاً. وكان الفاعل له مطيعاً مثاباً. ٢١
 ٢٤

٣ بلغهم: بلغ. ٤ تؤخذ: تؤخذ. ٥ بالأعذار: بالأعذار. ٦ عذر: مهمل. ٦ يؤخذ: يؤخذ. و«جد» مزيد. ٨ آخذين: مهمل. ٩ قائلين: فابلس. والسابق (وما) مشطوب. ٩ لخفتة: مهمل. ١١ فما: فمن. ١٤ أولاً: أو لا. ١٦ يقبل: سفل. ١٧ للمجنون: للمجنون. ١٨ يتفقوا: سفلون.

فصل في شبهتهم

- فمنها أن حكم الخطاب الأول [ر] بما تجدد. وإن لم يُعلم المتجدد؛ بدليل الوكيل. إذا عزل الموكل. فإنه يعزل. وإن لم يعلم الوكيل بالعزل، ولا تنعقد منه ٣
- ٢٥٧ والعقود التي وُكِّلَ فيها. كذلك ههنا. | والجامع بينهما أن كل واحد من [....] بالإذن.
- ٦ فيقال: إن في مسألة الوكيل [ر] وإيتين. إحداهما يصح البيع من الوكيل بعد عزل الموكل وموته. إذا لم يعلم الوكيل بذلك؛ فعلى هذا هو كمسألتنا. والثانية لا يصح بيعه. ويثبت حكم العزل مع عدم العلم. وعلى هذه الرواية. الفرق بين حقوق الآدميين وحق الله أن حق الله يتعلق عليه الثواب والعقاب؛ وذلك يقف على العلم ٩ ويؤثر فيه العذر؛ وحق الآدمي يتعلق عليه الغرم الذي لا يختلف بالعلم والجهل. والخطأ والعمد. على أن قياس الأصول على الفروع. وأخذ أحكامها منها. يخالف الوضع؛ وإنما يُستقنى حكم الفرع من الأصل.
- ١٢ ومنها أن قالوا: النسخ إسقاط حق لا يُعتبر فيه رضى من يسقط عنه. فلا يُعتبر فيه علمه؛ كالطلاق، والعناق، والإبراء.
- ١٥ وقالوا في النسخ إذا كان إباحة بعد حظر إباحة لما حظر عليه، فلم يقف ثبوت حكمه على العلم. كما لو قال لامرأته: «إن خرجت بغير إذني فأنت طالق»؛ وأذن لها من حيث لا تعلم. ثم خرجت؛ فإنه يثبت حكم الإباحة. ولا يقع الطلاق. كذلك ههنا.
- ١٨ وتصرفوا في هذه الطريقة. فقالوا: الإباحة تارة تحصل من جهة الله - سبحانه. وتارة تحصل من جهة الآدمي. ثم الإباحة من جهة الآدمي يثبت حكمها قبل العلم؛ وهو إذا قال: «أبحث ثمرة بُسْتَانِي لكل جائر به ودخل إليه». فكذلك الإباحة من ٢١
- ٢٥٧ ظ جهة الله - عز | [وجل].

[فصل في الأجوبة عن شبههم]

- ... لكم التكليف المنصّن للثواب والعقاب من أقوال [الآدميين] وأفعالهم التي تقتضي الغرم وعدم الغرم. وهذا أخذٌ باطل، ووضع فاسد، والطلاق والعناق إتلاف لمالكة، والرقّ بسا وضع لإتلافه. وإنما كان إتلافًا، لأنه إزالة ملك لا إلى مالك، ولا يقتضي خطابًا، والإباحة والحظر من طريق الشرع خطاب. فلا يتحقّق إلّا من [قآ]ئل لسامعٍ قوله وخطابه، وملتزمٍ أمره. ولهذا كان بفعل ذلك المنسوخ طائعا، وعلى فعله مثابا، لعدم العلم؛ كذلك لا يكون مطالبًا بالبدل لعدم العلم. وخطاب من لا يعلم، كخطاب من لا يعقل، وعدم العقل لا يؤثر في إسقاط حقوق الآدميين، ويؤثر في إسقاط حقّ الله - سبحانه.
- وأما الإذن لزوجته، [وأنه] لا يتحقّق إلّا بأن تعلم ذلك؛ وإن خرجت من غير إعلام منه لإذنها، لم تخرج من عهدة الطلاق، لأنّ [الإذن من الإعلام]. قال الله - تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، يعني إعلامًا من الله، [و]أخذ الحكم من جهة الآدمي للحكم، والإذن من جهة الله ومن جهة رسوله. فلا يصحّ، لما يتعلّق على أحكام الشرع من السائم؛ وذلك يؤثر فيه عدم العلم، بخلاف حقوق الآدمي التي يستوي حكمها [و]اختلاف الأحوال.

فصل

- قال أصحابنا: ولا يجوز نسخ بالقياس. ولسنا نريد به الأوّل والتنبية. فإنّ ذلك جارٍ مجرى النصّ عندنا. فلو نهى عن التأفيف من الأب والأم بعد أن كان أباح ضربيهما، أو نهى عن التضحية بالعمراء بعد أن كان أباح التضحية بالعمياء، كان ذلك نسخًا | على أصل من أصول الدين.
- ومن [ذلك الشبهة التي ورد الحثّ على] اتّباعها بالقرآن وهو قوله - تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾، وقوله: ﴿فَاتَّبِعُوا﴾. فإذا كان كذلك، كما أنّ

٢٥٨ و

٢. ... كلمة أو أكثر. ٤ لمالكة: لمكلفه. ٦ بفعل: مهمل. ٨ حقوق: مغير (من: حق). ١١ لإذنها: لإذنها. ١٢ عهدة: عهده. ١٥ التي: الذي. ١٩ التضحية: التضحية. ٢٠ بالعمياء: مهمل.



[لَشَنَّةٍ فَرَعًا لِلْقُرْآنِ؛ فَلَا يَعْكُرُ الْفَرْعُ عَلَى أَصْلِهِ بِالْإِيطَالِ وَالْإِسْقَاطِ، كَمَا لَمْ تُنْسَخِ السَّنَةُ بِفَرْعِهَا الْمُسْتَنْبِطُ مِنْهَا، وَهُوَ الْقِيَاسُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَمِنْ ذَلِكَ [أَنَّ الْقُرْآنَ] أَقْوَى وَآكَدُ مِنَ السَّنَةِ نَطْقًا وَحُكْمًا. أَمَّا النُّطْقُ، فَإِنَّهُ ٣
مُعْجَزٌ. وَأَمَّا إِحْكَامُ النُّطْقِ، فَإِنَّ كَوْنَهُ أَعْجَزُ الْعَرَبِ هُوَ الَّذِي أَوْجِبَ صَدَقَ الرَّسُولُ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فِيمَا جَاءَنَا بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ. وَمِنْ أَحْكَامِهِ ثُبُوتُ حُرْمَةِ تَلَاوَتِهِ فِي
اعْتِبَارِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ، وَحُرْمَةِ مَسْطُورِهِ بِأَنْ لَا يَجُوزَ لِمَحْدِثٍ مِثْلُهُ ٦
رَأْسًا، أَيْ حَدَّثٍ كَانَ.

وَفِي نَفْسِ تَلَاوَتِهِ ثَوَابٌ، وَلَيْسَ فِي نَفْسِ إِبْرَادِ الْأَخْبَارِ خَفِيَّةٌ ثَوَابٌ. وَقَدَّمَهُ النَّبِيُّ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فِي الْعَمَلِ؛ فَقَالَ لِمَعَاذٍ: «بِمَ تَحْكُمُ؟» فَقَالَ: «بِكِتَابِ اللَّهِ». ٩
قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: «بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - وَسَاقِ التَّرْتِيبِ. وَإِذَا
كَانَتِ السَّنَةُ دُونَ الْكِتَابِ، لَمْ يُنْسَخِ الْأَقْوَى بِالْأَضْعَفِ، وَالْأَوْكَدُ بِالْأَخْفِ. وَلَا
الْأَشْرَفُ بِالْأَدُونِ. ١٢

فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ الْقُوَّةُ لِلْفُظِّ، وَلَسْنَا نُنْسَخُ إِلَّا الْحُكْمَ.

قِيلَ: لَا فَرْقَ عِنْدَكُمْ بَيْنَ الْفُظِّ وَالْحُكْمِ؛ حَتَّى أَنْ السَّنَةَ لَوْ وَرَدَتْ بِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَا تَضَعُوهَا فِي الْمُنْصَحَفِ»، لَمْ تُؤْضَعْ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي الْمُنْصَحَفِ؛ فَلَا ١٥
مَعْنَى لِفَرْقٍ لَا يَقُولُونَ بِهِ. وَلَئِنْ الْآيَةُ إِذَا زَالَ حُكْمُهَا، تَعَطَّلَتْ عَنْ فَضْلِ التَّلَاوَةِ،
٢٥٨ ظ وَالْحُرْمَةِ، وَالْعَمَلُ بِهَا | ... صَارَتْ كَمَا تُنْسَخُ مِنَ السَّنَةِ.

١٨ [فَصَلِّ] فِي شُبُهَاتٍ مِمَّنْ قَالَ [بِ]جَوَازِ نَسْخِ الْقُرْآنِ
بِأَخْبَارِ الْآحَادِ وَهِيَ رَوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: قَدْ وَجِدَ ذَلِكَ، بِدَلِيلِ أَنْ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ قَدْ نَسَخَتْهَا أَخْبَارُ
آحَادٍ. فَمِنْهَا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ نُسَخَتْ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ٢١
وَسَلَّمَ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ». وَقَوْلُهُ - تَعَالَى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ
الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ نُسَخَ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «خُذُوا

٤ فَإِنَّ: قَالَهُ ٨ خَفِيَّةٌ: حَفِيَّةٌ. ثَوَابٌ: ثَوَابًا. ١٧: نَسَفَ الْمَطَرُ. ٢٠: مِنَ: السَّابِقِ (قَدْ)

مَشْطُوبٌ. ٢٣ خُذُوا: السَّابِقِ (أَنَّهُ) مَشْطُوبٌ.

- عَنِّي ! خُذُوا عَنِّي ! قد جعل الله لهم سبيلاً؛ البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام؛
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم». وقوله - تعالى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ﴾. نسخ بقوله - صلى الله عليه: «أَقْتُلُوا ابْنَ حَطْلٍ، وَإِنْ كَانَ مَتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ
الْكُفَّةِ». وقوله - تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا
أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾. نسخ بما روي عن النبي - صلى الله عليه - أنه نهى عن أكل كل
ذي ناب من السباع. وذي مخلب من الطير. وقوله - تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ
ذَلِكَ﴾. لما ذكر المحرمات. نسخ بقوله - صلى الله عليه: «لَا تُنْكِحِ الْمَرْأَةَ عَلَى
عَمَّتَيْهَا، وَلَا عَلَى خَالَتَيْهَا».

فصل في الأجوبة عن ذلك

٩

- أما الوصية. فنسخت بآية المواريث. وأما آية الحبس. فنسخت في البكر
بقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾. وفي الثيب بآية
الرجم التي كانت: ﴿الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾.
وأما [قوله]: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. ([فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ ٢٥٩
حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ])؛ وأما قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ فالمراد به ما
هو مستطاب عندهم. وليس من الخباث. فهو عموم دخله التخصيص بالخبر. وإذا
أمكن البناء والجمع، لم يصح حمله على النسخ. وجميع الأخبار زوائد على
الآيات. والنسخ إنما كان بالآيات.
ومن تعلقاتهم من طريق الاستنباط. أن ما جاز نسخ السنة به. جاز نسخ القرآن
به؛ كالقرآن.
فيقال: ليس إذا جاز أن يسقط به مثله. جاز أن يسقط به ما هو أقوى منه. ألا
تري أن القياس يجوز أن يعارض مثله، ولا يجوز أن يعارض السنة. آحاداً كانت أو
تواتراً؟
ومن ذلك أن قالوا: إن النسخ إسقاط لبعض ما يقتضيه ظاهر القرآن. فجاز
بالسنة؛ كالتخصيص.

- فَيُقَالُ: لا يجوز أن يُوجَدَ حكم النسخ من التخصيص. ألا ترى أن تخصيص
السنة بالقرآن جائز، ونسخها به لا يجوز؟ ولأنَّ التخصيص بيان المراد باللفظ،
وغايته أنه إسقاط لبعض ما شمله اللفظ، والنسخ رفع له بالكليّة، فلم يجر بما دونه. ٣
ومن ذلك أن قالوا: إذا جاز النسخ إلى غير بدل، فجوازه إلى بدل يثبت بلفظ
دونه أولى.
- فَيُقَالُ: لو كان هذا استدلالاً صحيحاً، لوجب أن يجوز بالقياس، فيقال: إنه إذا
جاز رفعه إلى غير بدل، فلا بُدَّ أن يجوز إلى بدل يثبت بالقياس أولى. على أن النسخ إلى
غير بدل لا يؤدي إلى إسقاط القرآن. [لكن إلى رفع الحكم إلى غير بدل؛ ٢٥٩ ظ]
فترفع بمثل ما به ثبت. [والسنة] بخبر الواحد [بدل] أو بالسنة في الجملة. رفع ٩
للقرآن بما هو دونه؛ وذلك لا يجوز.

فصل فيما تعلق به

١٢ مَنْ أَجَازَ النِّسْخَ بِالْمُتَوَاتِرِ مِنْهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ

- فمن ذلك قولهم: إن المتواتر دليل قطعي؛ وهو الطريق الذي ثبت به القرآن.
وإذا كان قطعياً، صار بمثابة القرآن. وصاغوه قياساً. فقالوا: دليل مقطوع بصحته،
فجاز نسخ القرآن به؛ كالقرآن. يوضح هذا أن أصل إثبات القرآن عندنا، إنما هو
بأخبار التواتر؛ فما جاز إثبات القرآن به، جاز أن يُنسخ به. ١٥
- فَيُقَالُ: يجوز أن يستويا في القطع، ولا ينسخ أحدهما الآخر؛ كما أن خبر
الواحد والقياس استويا في أن كل واحد منهما مظنون، ويجوز النسخ بأخبار الآحاد
دون الأقيسة. ولأنَّ الإجماع دليل مقطوع به، ولا يجوز النسخ به، والمعنى في
القرآن مع القرآن، إنما نسخ الآتي منه بالآتي. لتساويهما في التأكيد؛ وهو الإعجاز
الدال على صدق الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - والأحكام المتعلقة عليه، من منع
الجُنب من تلاوته، والمحدث من مسّه، وعدم صحة الصلاة إلا بشيء منه. فصار
في الحرمة والتأكد على السنة، كتأكد السنة على القياس، وقول آحاد الصحابة. ٢١

وعندي أن هذه الطريقة التي هي لإثبات النسخ بالخبر المتواتر معتمدة؛ فلا بد من إيضاحها. والكلام على كشف ما أجاب به أصحابنا، ومن وافقهم فيها.

- فنبول - وبالله التوفيق: إن الذي ثبت به [القرآن] إنما هو أخبار مُمْتَرَة. ٣ و٢٦٠ وهي الطريق الذي ثبت به أصل القرآن؛ وليس لنا طريق إلى إثبات القرآن بطريق قطعي [إلا التواتر]؛ وليس وراء القطع زيادة، ولا يقبل الزيادة؛ فليس يبقى إلا الإجماع [ز]. وذلك لا يرجع إلى معنى سوى العلم بأنه كلام الله. ومن حيث أنه دلّ إعجازه على أنه كلام الله، دلّ على صدق رسول الله - صلى الله عليه - في جميع ما يخبرنا به. فإذا ثبت ذلك، لم يبق لنا طريق قطعي إلى ما قاله النبي. وما يتغير [به] الحكم أو يبتدئ به، إلا سماعنا من معاصريه. فإذا عدمنا ذلك، لم يبق ما يقوم مقام سماعنا منه إلا خبر التواتر. فإذا ظفرنا به، صار كآته - صلى الله عليه - قال: «هذه الآية منسوخة» نزل عليّ الوحي بنسخها. فوجب قبولنا منه بدليل إعجاز القرآن. فما نسخنا القرآن إلا بمثله. في المعنى الذي ثبت به. وفارق الإجماع؛ فإنه إنما يتحقق في الوقت الذي انقطع الوحي، ولم يبق سوى الاجتهادات. وهو أمر يحتاج استناذه إلى دليل. فإن حصل الإجماع على أن الآية منسوخة بنقل، حكم بالنسخ بدليل النقل؛ وإن كان العقد على أن الآية منسوخة بغير نقل، بل بمجرد الاجتهاد، فموت النبي - صلى الله عليه - أوجب تقرير الأحكام النازلة من السماء. فلا يبقى للاجتهاد عمل إلا في حوادث لا نقل فيها؛ بخلاف السنة المتواترة، فإنها تستند إلى الوحي الذي طريق القرآن، وهي بمنزلة القرآن في القوة. فلم يبق بينهما اختلاف إلا في نفس الضيق والنطق. وذلك لا يوجب فرقاً فيما يتعلق بقوة الإثبات. ... بين كلام رسول الله - صلى الله عليه - [الآ] أحكام ونسخها. ٢٦٠ ظ ٢١ وبين المتواتر [من الآ] أخبار عنه، وإن كان بينهما رتبة في الفضل. فإن من سمع لفظ رسول الله - صلى الله عليه - أفضل ممن سمع عن رسول الله. فذلك صحابي. وله

٧ إعجازه على: على إعجازه. ٨ ما يخبرنا به: ما يجبرنا به. مضطرب النفيط. ٩ إلى ما قاله النبي وما: إلى أن النبي قال ما (خمسة كلمات غيرناها لتوافق سياق الكلام). ٩ يتغير به الحكم: يتغير الحكم. ١٠ أو يبتدئ به: أو يبتدئ به. ١١ من معاصريه: في معاصريه. ١٢ نزل عليّ: نزل على. ١٤ استناذه إلى: إلى استفاده إلى. ١٦ تقرير: يقرر. ١٨ وهي: فهو. ٢٠ ولم. ٢٠ ... أربع كلمات أو أكثر. ٢١ ... أربع كلمات أو أكثر.

ففضل السماح منه والصحبة له. لكن لما تساويا في القطع، ألغينا في الإثبات والرفع رتبة الفضل. كذلك ههنا.

- ومن ذلك أنه ليس في رفع حكم القرآن بالسنة إحالة، ولا إفساد للتكليف، ولا مناقضة. فإنه إذا قال النبي - صلى الله عليه - «إِنَّ الْمَلَكَ تَنَزَّلَ إِلَيَّ آتِفًا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَسْقَطَ عَنْكَ وَعَنْ أُمَّتِكَ حَكْمَ آيَةِ كَذَا، وَجَعَلَ حَكْمَهَا مَرْفُوعًا، كَأَنَّ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْكَ»، وجب التعويل على ذلك والتصديق له بالطريق الذي صدقناه في جعل الله لذلك الكلام الذي أعجز الفصحاء، فكان شاهد نفسه، فلا نحتاج إلى مُخْبِرٍ يخبرنا بأنه كلام الله. ولقائل [أن] يقول: «فالنسخ قد يقع على ما لا إعجاز فيه؛ وما لا إعجاز فيه لا يثبت بمعنى يختصه، بل يحتاج إلى نقل يحصل به العلم». وإنما يصح ما ذكرته من الإعجاز في السورة المديدة.

- وقد أجبنا في النظر عن هذا بأن القرآن عندي لا يحتاج إلى طريق. ولو نقله مَنْ نقله، كان القرآن شاهد نفسه بأسلوبه ونمطه الذي لا يختلط به سواه. فهو حافظ نفسه عن اختلاط غيره به، وشاهد نفسه بكونه منقطعاً عن كل كلام؛ فلا حاجة بنا إلى نقل آحاد أو تواتر. فلو وجدناه في صحيفة، لحكمنا بنمطه وأسلوبه بأنه قرآن، وآنه كلام الله؛ كما أن قلب العصا حيّة، وإحياء الميت، وإخراج ناقة من صخرة، لا يحتج إلى نقل آحاد أو تواتر لتصديق قول مَنْ ظهرت على يديه؛ بل من ظهرت على يديه صحت دَعْوَاهُ [بالآية]، وخبره بها، وهي شاهدة لنفسها بعجز الخلق بأنها... في إنزال تلك الآية، وكنا مستصلحين بالرفع لها. كما كنا مستصلحين بإنزالها. فلا فرق بين أن يتلو لنا قرآنًا يرفعها، أو يروي لنا وحياً ليس بقرآن، يرفع حكمها أو تلاوتها رأساً.

- فإن قيل: ولا إحالة في العقل أيضاً ترفع حكم الآي بأخبار الآحاد. ولم يدل نفي إحالة العقل لذلك على جواز النسخ بها؛ كذلك متواترها.

٣ ومن: السابق (ما ذكرناه من الإعجاز في السورة السديده) مشطوب. ٥ كان: كان. ٦ التعويل:

مهمّل. ٧ صدقناه: وتتلوه علامة تدلّ على استدراك في التهامش أصابته الرطوبة فليس هناك شيء.

٧ فكان: كان. ١٠ المديدة: مهمّل. ١١ أجبنا: مهمّل. ١٣ اختلاط: اختلاط. ١٤ كل: محل.

١٥ وإحياء: مغير (من: إخراج). ١٦ صخرة: مسجود. مضطرب التنقيط. ١٨ بأنها: ناهيا. ١٩ بياض:

في المخطوطة بقدر ثلاث كلمات أو أكثر. ١٩ وحيا: مهمّل.

- فَيَقَالُ: يُحْتَمَلُ أَنْ نَقُولَ: لَوْلَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، لَجَوَزْنَا؛ لَكِنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعَتْ عَلَى رَدِّ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَإِنْ كَانَ الثَّقَةُ الْعَدْلُ، وَهُوَ يَقُولُ: «سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ كَذَا»، وَهُمْ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى رَوَايَتِهِ، فَمَا رَضُوا بِنَقْلِ ابْنِ [مَسْعُودٍ]، مَعَ جَلَالَتِهِ وَفَضْلِهِ ٣ لِإِبْثَاتِ كَلِمَاتٍ وَحُرُوفٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ. وَلَمْ يَثْبُتُوا فِي الْمَصْحُفِ إِلَّا مَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَقْلِهِ؛ فَكَانَ ذَلِكَ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ رَوَايَتِهِ فِي رَفْعِ الْقُرْآنِ وَنَسْخِهِ.
- عَلَى أَنَّ فِي ذَلِكَ مَعْنَى يَأْبَاهُ الْعَقْلُ. وَذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ حَكَمَهُ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ، ٦ وَطَرِيقٍ قَطْعِيٍّ؛ فَكَيْفَ يُرْفَعُ الْقَطْعُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَغَايَةُ مَا يُوْجِبُهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ؟ وَالْعَقْلُ يَأْبَى ذَلِكَ. وَلَا يَأْبَى رَفْعَ الْقَطْعِ بِالْقَطْعِ، لِاسْتَوَانِهِمَا فِي الْغَايَةِ؛ وَهِيَ الْعِلْمُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّزَايُدَ. لَا سِيَّمَا وَالتَّوَاتُرَ يُوْجِبُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا؛ فَيَصِيرُ السَّمْعُ لَخَبَرِ التَّوَاتُرِ ٩ كَالسَّمْعِ مِنَ الْمَخْبِرِ عَنْهُ | ... فِي مَخْبَرِهِ وَبَعْدَ أَنْ يَنْحَرَسَ [الْيَقِينُ وَالْإِبْثَاتُ عَنْ ٢٦٦ ظ]
- الشَّكِّ] وَالرَّيْبِ. فَلَا طَائِلَ فِي الْمَرَاتِبِ فِيمَا عَدَا [ذَلِكَ]. أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ إِبْثَاتِ الشَّرِيعَةِ جَاءَ تَارَةً بِطَرِيقِ الْمَنَامِ، وَتَارَةً بِالْمَلَكِ، وَتَارَةً بِالْإِلْقَاءِ فِي رُوعِهِ. وَتَارَةً ١٢ بِاجْتِهَادِهِ. عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَثْبَتَ جَوَازَ إِبْثَاتِهِ الْأَحْكَامَ بِاجْتِهَادِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؛ فَلَمَّا سَلِمَتِ الْعَصْمَةُ تَسَاوَى الْإِبْثَاتُ، حَتَّى جُعِلَ مَنَامُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فِي الْأُذَانِ، مَعْوَلًا عَلَيْهِ؛ وَمَا سَنَحَ لِمُعَاذٍ مِنْ تَأْخِيرِ مَا فَاتَهُ مَعَ الْإِمَامِ، صَارَ ١٥ سَنَةً. فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «سَنَ لَكُمْ مُعَاذٍ. فَاتَّبِعُوا سُنَّتَهُ». فَإِذَا كَانَ التَّعْوِيلُ عَلَى الْعَصْمَةِ فِي الطَّرْقِ، سَقَطَتْ مَرَاتِبُ الْأَلْفَاظِ وَالْمَالَافِظِينَ. وَصَارَتِ الثَّقَةُ ١٨ وَالظَّمَانِيَّةُ إِلَى الطَّرِيقِ هِيَ الْمَعْوَلُ عَلَيْهَا فِي الْإِبْثَاتِ وَالرَّفْعِ. وَطَرِيقُ التَّوَاتُرِ طَرِيقُ مَقْطُوعٍ؛ فَلَا وَجْهَ لَانْحِطَاطِهِ عَنْ رَتْبَةِ التَّلَاوَةِ. فِي بَابِ نَسْخِ حَكَمِ التَّلَاوَةِ.

فصل

- ٢١ يَجُوزُ نَسْخُ السَّنَةِ بِالْقُرْآنِ. وَبِهِ قَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ، وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ خِلَافًا لِأَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ نَسْخُ السَّنَةِ بِالْقُرْآنِ.

١ لَجَوَزْنَا: لَجَوَزْنَا، وَحَرْفُ الزَّيْنِ مُزِيدٌ. ٣ لَا: السَّابِقُ (يَقُولُونَ) مَشْطُوبٌ. ٥ تَنْبِيْهَا: مَهْمَلٌ. ٦ بِأَبَاهُ: مَهْمَلٌ. ٨ يَأْبَى: نَابَا. ١٠ الْمَخْبِرُ: الْمَخْبَرُ. ١١ ...: خَمْسُ كَلِمَاتٍ أَوْ أَكْثَرُ. ١٥ مَعْوَلًا: مَعْتَمِدًا. ١٦ مَا فَاتَهُ: السَّابِقُ عَلَامَةٌ نَدَلٌ عَلَى اسْتِدْرَاكِ فِي الْمَاهِشِ، مَقْطُوسٌ. ١٦ التَّعْوِيلُ: مَهْمَلٌ. ١٧ الثَّقَةُ: الْمَشَقَّةُ. ١٨ هِيَ: هُوَ.

فصل في الأدلة على جوازه

- فمنها أن ذلك قد وجد. وذلك أن النبي - صلى الله عليه - صالح أهل مكة يوم صدوه. عام الحديبية. عن البيت. على أن من جاءه مسلماً رده. ورد أبا جندل وجماعة من الرجال. وجاءت امرأة. فأنزل الله - تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾. وهذا مما جاء في السنة ولم يعلم إلا من جهته. فنسخ بقرآن. وهو منعه من رد المؤمنة إلى الكفار وكانت الصلوات تؤخر حال الحرب. فنسخها الله - تعالى - بقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ زُكْبَانًا﴾.
- ومن طريق الاستدلال بالاستنباط. أن السنة ما ثبت من حكم الله - سبحانه - بقوله - صلى الله عليه - وإخباره. ومعلوم أنه لو قال شيئاً. فنقض قوله حكماً. ثم عاد فقال ما ينسخه في وقت آخر. حكمنا بنسخ الأول بقوله الثاني؛ لأنه وحي الله - سبحانه. فإذا جاء [وحي] الله - سبحانه - بنسخ ذلك الحكم. كان وحيًا على صفة تعطي الزيادة في القوة بالإعجاز. ولا وجه لتجوز نسخ ما أوحى إليه بشرعه. بقوله بما أوحى إليه، فشرعه بقوله مع السنع؛ فنسخ ما قاله عن وحي بما قاله الله - سبحانه - من الوحي. وفيما قدمنا من الأدلة على تجوز نسخ القرآن بالسنة تنبيه على تجوز نسخ السنة بالقرآن؛ لأن نسخ الآكد بالأضعف يعطي تجوز الأضعف بالآكد والأقوى.
- وتحقيق القول في ذلك. أنا قد علمنا أن الحكم المندرج في السنة حكم شرعه الله بوحيه على لسان نبيه - صلى الله عليه - وعلمنا أن ما نزل من كلامه - سبحانه - متضمنًا حكمًا هو وحي من الله. فإذا جاز أن يرفع حكمه وحيه بقول رسول المخير عن وحيه. لم يحسن أن نقول «لا يجوز أن يُنسخ حكم الله الأول بوحيه الثاني بكلامه». مع كون الوحيين متساويين. وأحدهما زاد فيه كونه وحيًا بكلامه. فكان وحي الله بكلامه آكد وأقوى من وحي الله بغير كلامه. بوحى [عنه] بغير كلامه.

٣ الحديبية: مهمل. البيت: مهمل. ٥ وهذا: وهذا. ١٠ شيئاً: سا. ١١ وقت: مضموس بعنه. ١٣ بشرعه: مهمل. ١٤ الله: مكرر. ١٥ الأدلة: الاله. ثم حرف الدال مزيد تحت الكلمة بخط ضعيف لا يكاد يُميز. ١٩ بوحيه: بوحيه. ٢٠ متضمنًا: متضمن.

ومع [رَفَع] وحيه بغير كلام الله، بوحيه بكلامه؛ فنجعل كونه وحيًا وكلامًا له مقصّرًا عن الوحي الذي ليس بكلامه؛ ولا وجه لذلك.

- ٣ يوضح هذه الطريقة أن كلام النبي - صَلَّى الله عليه - المروى قد اختلف [في] جواز نقله بالمعنى؛ وقد تُدْخِلُ الرواية بالمعنى نوعَ اختلال. ولهذا قال النبي - صَلَّى الله عليه - «نَصَّرَ اللَّهُ أُمَّةً أَسْبَغَ مَقَالَتِي قَوَاعِهَا، فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا؛ قُرْبٌ حَامِلٌ فَقِهِ غَيْرِ فَقِيهِ، وَحَامِلٌ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». والقرآن محفوظ اللفاظ؛ فالحكم فيه أشدَّ حفظًا. فإذا جاء نسخ السنة بالسنة، مع تجويز نقلها بالمعنى الذي يجوز عليه الاختلال بتغيير اللفظ، فلأنَّ يجوزَ نسخُ السنة بالقرآن المحروس، المحفوظ المعاني بحفظ ألفاظه، أُولَى. - والله أعلم.
- ٩

فصل في شبههم

- فمنها أن السنة مبيّنة للقرآن؛ وما وُضِعَ للبيان لشيء لا يُنسخ بذلك الشيء. والدلالة على ذلك قوله - تعالى: ﴿لِيُثَبِّتَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾. ١٢
- ومنها أن السنة ليست من جنس القرآن، والشيء لا يُنسخ بغير جنسه؛ بدليل القرآن لا تنسخه السنة. وربما قالوا: لما لم يجرِ نسخ القرآن بالسنة، لم يجرِ نسخ السنة بالقرآن. ١٥
- ومنها أن السنة ما عُرِفَتْ إِلَّا بالقرآن. فلو بيّنها القرآن، صارت أصلًا؛ ولا يجوز أن يصير الفرع أصلًا.

فصل في الأجوبة

- ١٨ أما الأول، فإنَّ البيان هو التبليغ؛ وكونه مبلّغًا لا يمنع أن يردَّ عَ[لَيْهِ] إلهامُ الله الذي ليس مِن [القرآن]، | وتارة يرد بتعلق القرآن [الذي أو] جِي إله، فبلغه ٢٦٣ و ٢١ [وكلاهما من] وحي الله. فوحي الله، إذا بيّنه بوحيه؛ لا فرق بين كونه ك[لام]

١ فنجعل: مهمل. ٢ الوحي: السابق (كون) غير مطلوب. ٣ جواز: السابق علامة تدل على استدراك في الهامش أصابته الرمطوية. ٨ فلان: فلين، كأنَّ المسطور «فليس». ٢١ بيّنه بوحيه: به بوحيه.

الله أو إلهام الله؛ كلاهما من عنده. ولهذا جاز تخصيص السنة بـ[تُقرآن]، وهي أحد البيّاتين.

وأما قولك: ليس من جنس السنة؛ فلا عِبَرَة [بالجنس بعد تساوي الجهة التي صدر عنها الأمران، الناسخ والمنسوخ؛ والمبيّن والبيان؛ فكلاهما وحي الله، إذ لا ينطق إلا عن وحي. ولو نطق باجتهاده، لم يمتنع أن يرد نطق القرآن رافعا ناسخا لما حكم به باجتهاده. فعلى كلا الأمرين، لا يمتنع نسخ الجنس بغير الجنس؛ وهما يجريان مجرى الجنس الواحد، لكونهما من عند الله، وإلهامه وحكمه المشروع بأمره ووحيه. ولهذا جاز بيان كل واحد منهما بالآخر في باب التخصيص.

وأما الأصل الذي قاسوا عليه، وهو نسخ القرآن بالسنة، فإننا لا نسلّمه، على ما اخترناه من نسخ القرآن بالتواتر من السنة. ومن سلّمه، لم يعلّل بأنه ليس من جنسه. ألا ترى أن الآحاد من الثنن من جنس التواتر منها؟ فلا تنسخ آحادها متواترها؛ لكن علّلوا بأن القرآن أعلى وأكّد، وأنه ذو إعجاز، وله حرمة في التلاوة في اعتبار الغسل من الجنابة لها ورفع الحديثين جميعا، لمسّ السطور من كتاب الله؛ بخلاف السنة.

وأما قولهم: «تصير أصلا»، فلا تصير أصلا؛ كما لا تصير أصلا بتخصيص ٢٦٣ ظ القرآن لها. ولهذا ... | ... فلا تصير أصلا ببيانها بالتخصيص [للقرآن]. ١٥

فصل [في] جواز نسخ [الشيء] قبل وقت فعله

لا يختلف الناس في جواز نسخه قبل فعله؛ لأنّ المكلف لو تركه تواترا حتّى فات وقته، لم يمتنع نسخه.

واختلفوا في جواز نسخه قبل وقت فعله.

فالمذهب عندنا جواز نسخه. هذا ظاهر كلام صاحبنا أحمد - رضي الله عنه. ٢١ وإليه ذهب ابن حامد، واختاره شيخنا الإمام ابن الفراء - كرم الله وجهه. وبهذا قال أكثر أصحاب الشافعي والأشاعرة.

٢ البيّاتين: البناس. ١٦... آخر السطر مضموس بقدر كلمة أو اثنين. ... أول السطر في

الصفحة مضموس بقدر ست كلمات أو أكثر.

وذهب أبو الحسن التميمي إلى نفي جوازه؟ وهو مذهب الصيغري، من أصحاب الشافعي، وأكثر المعتزلة.

٣ واختلف المجيزون لنسخ الشيء قبل وقت فعله: هل يجوز على الوجه الذي أمر به، أم على خلاف ذلك الوجه، على مذهبتين.

فصل في جمع أدلتنا

- ٦ فمنها إثبات وجود ذلك من جهة الله - سبحانه - بدليل قوله - تعالى - لإبراهيم: ﴿إذْ بَخَّ وَلَدَكَ﴾. وزوي «وَأَحَدَكَ». ودل عليه قوله في القرآن: ﴿يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾. إلى قوله: ﴿فَلَمَّا أَشْلَمَا وَتَلَّ لِلْحَبِيبِ﴾. إلى قوله ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾. والفداء بالذبح نسخ لما كان شرعه من الذبح، قبل وقت الذبح. فقد تضمنت هذه الآية تجويز ذلك على الله - سبحانه - إذ كان في شريعة من شرائعه وفي شريعتنا؛ لأن نبينا - صلى الله عليه وسلم - [قد أمر] باتباع أبيه إبراهيم. والافتداء به، وشرع من سبقه شرع | له، ما لم يثبت نسخه على م[ا قدمنا].

٢٦٤ و

[فصل في] اسئلهم على هذه الأ[دلة]

- ١٥ م[ن]هَا أَنَّ الْمَنَامَ فِيهِ قَوْلَانِ. الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. والثاني أَنَّهُ قَالَ بِلَفْظِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِالْأَمْرِ مِنَ اللَّهِ، وَقَوْلُ إِسْحَاقَ أَوْ إِسْمَاعِيلَ: ﴿افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾؛ وَلَمْ يَقُلْ «مَا أُمِرْتُ»، لَكِنْ عَلَّقَهُ [بِ] عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَحَقُّقَ الْأَمْرِ؛ وَإِنَّمَا قَالُوا: «افْعَلْ مَا يَتَحَقَّقُ مِنَ الْأَمْرِ لَكَ فِي مُسْتَقْبَلِ أَمْرِكَ». وَمِنْهَا أَنَّ [بِ] كَانَ أَمْرٌ بِمَقَامَاتِ الذَّبْحِ مِنْ أَخَذِ الْمِدْيَةِ وَالْحَبْلِ، وَإِخْرَاجِ ابْنِهِ إِلَى الصَّحْرَاءِ. فَاسْتَشْعَرَ إِبْرَاهِيمُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِذَبْحِهِ. وَكَشَفَ النِّسْخَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا إِلَّا بِالْقَدْرِ الَّذِي أُمِرَ بِهِ مِنَ الْأَمَارَاتِ، دُونَ حَقِيقَةِ الذَّبْحِ؛ وَلَيْسَ هَذَا نِسْخًا، لَكِنَّهُ بَيَانٌ وَالَّذِي أُمِرَ بِهِ قَدْ وَقَعَ مِنْهُ؛ وَهُوَ إِخْرَاجُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَخْرَجَهُ، وَتَلَّهُ لِلْحَبِيبِ.

٤ على خلاف: السابق (لا) مشطوب. ١٣ في: مضموس بعضه. ٢١ نسخا: نسخ. || بيان: سانا.

٢٢ وتلَّهُ: مهمل. || للجبين: للجبس.

ومنها أنه قد كان أمر بالذبح، وقد أوقعه. لكن زوي أنه كان كلما قطع عرفاً. عاد ملتحمًا. فلا يكون ما جرى من الفداء نسخًا؛ لأنَّ نفس المأمور به قد وقع. ويشهد لهذا التأويل قوله: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾؛ فيعطي هذا أنه صدَّقها بالفعل. ٣ وإيقاعه على الوجه المأمور به؛ إما الذبح، أو أمارات الذبح. ولهذا قال: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾. فأين موقع الإحسان؟

ومنها أن قالوا: لم يرد إلا اختبارهما، وابتلاء سرهما، وصبرهما؛ فأما نفس إيقاع الفعل. فلا. وإذا أُرِزَ ذلك لم يكن ناسخًا لما شرعه قبل وقت فعله [لتحقق الفعل] المشروع من الابتلاء في وقته، وكشف اخت[بارهما عن طاعتهما].

٢٦٤ ظ | [ومنها أن إبراهيم - عليه السلام - جعل على أوقافه صفيحة من نحاس ٩ [تُسَمَّى] مِنَ [الذَّبْحِ] بَعْدَ [أَن لَّمْ يَتَحَقَّقْ] أَمْرُهُ بِهِ، لا نسخًا، لكن منقأ. والجواب [عَنْ] مَضْرُوبٍ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ النِّسْخِ.

فصل

١٢

أما قولهم منام، [فإنَّ] منام الأنبياء، فيما يتعلق بالأوامر والنواهي. وحي معول عليه. وكان وحي نبيِّنا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - شهورًا بالمنام، فيأتي كفلق الصبح؛ وقبل ١٥ إنه كان ذلك ستة أشهر. ولذلك زوي أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - قال: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة». فكانت النبوة ثلاثًا وعشرين ستة. والستة أشهر التي كان يرى المنام [...] ستة أشهر؛ فكان بالستة على ما زوي. وهذا تأويل استفدناه من رئيس الرؤساء - رضي الله عنه. ١٨

وقد عمل النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - برؤيا عبد الله بن زيد، وعمر بن الخطاب، في الأذان؛ فكيف برؤيا الأنبياء - عليهم السلام؟ فلا يقال: «فهو ليس بحقيقة»، لأنَّه ليس بخيال؛ وإنَّما هو إلقاء من المَلَك. وإيحاء من الله - سبحانه - إلى ٢١ قلوبهم. ولهذا زوي عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - أنه قال: «ما احتلم نبي قط»؛ يعني أنه لم يتشكَّل له الشيطان في المنام على الوجه الذي يتشكَّل لأهل الاحتلام. ولأنَّه لو كان خيالًا، لا وحيًا، كما ساغ لإبراهيم التخصيم على الفعل لأجله. ٢٤

- وأما قولهم: ليس بلفظ الماضي، ولا الحال، [ل]كن بلفظ المستقبل، فإن شاهد الحال دل على أنها رؤيا سابقة. [فإنه لو ك]أن للمستقبل، كما شرع في حمل الولد وسوقه، واستصحاب [المديّة والحبل، وصّر]عه. ويجوز أن يكون قاله بلفظ المستقبل | لتابع ذلك وتكرار [و]... دوام الترخّص والخَصَص [بائض]... ﴿إِنِّي أَرَى ٢٦٥ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ - يعني: «رأيت ما لم تروا من الملائكة الذين أرسلهم الله - تعالى - يوم يذّر لبيته والمؤمنين»؛ ولم يُرذ به المستقبل، وإن كان بلفظ المستقبل.
- وأما قوله: ﴿افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾، [فهو] دلالة على أن إبراهيم كان مأمورا. وقوله: ﴿مَا تُؤْمَرُ﴾، يعني «ما أمرت وما تؤمر حالا بعد حال ووقتا بعد وقت». أو يكون ﴿افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ في ثاني الحال من الذبح، أو غيره مما يكو [ن] قبله من تعذيب وإيلاء.
- وأما قولهم إنه أمره بسقدمات الذبح، فلا يصح لوجوه. أحدها أن ذلك ليس بالحقيقة؛ لأن حقيقة الذبح الشق. قال شاعرهم: [الرجز]
- كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَازَةً مِثْلَ ذُبْحِ [ت] فِي شَكِّ - يعني «شُقَّت».
- الثاني أن قرائن القول ودلائل الحال تعطي أنه نفس الذبح، لا مقدماته؛ لأنه قال: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّيْةُ مِنْ الصَّابِرِينَ﴾؛ فهذا لا يقال إلا على بلاء صعب مؤلم. ثم إن الله - سبحانه - يشهد لحاله بأنه بلاء مبین. بقوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾. ثم إنه قال ﴿وَفَدَيْنَاهُ﴾. ولو كان المأمور به هو المقدمات، وقد حصلت، لما كان الذبح فداء؛ لأن الفداء ما قام مقام الشيء. فلما سمي ذبح الذبح «فداء»، علم أنه كان المأمور به عين الذبح. ثم أبدله الله - سبحانه - بإيقاعه في ذلك الحيوان، وسمّاه «فداء»، ك[حما] يُسَمَّى المال المأخوذ عن الأسرى «فداء»؛ قال - سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَتَّى بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءُ﴾.

٢ أنها رؤيا سابقة: انهار وما ساقه. ٤ لتتابع: مهمل. || ... ست كلمات أو أكثر. أي ثلثا السطر. || ... ثلاث كلمات أو أكثر. ٦ يوم يذّر لبيته: مهمل. ٧ قوله: مغير (من: قولهم). || مأمورا: مأمور. ١٣ بين: شر. || فازة: فازه. || ذُبِحَتْ: دحخد. مع علامة حرف الحاء. ونقطة واحدة من حرف التاء. || شك: شك. ١٤ شُقَّت: شق. ١٦ بلاء صعب: بلاصعب. ١٧ سبحانه: سبحا. || بلاء مبین: بلامين. ٢١ المأخوذ: المأمود.

فإن قيل: وكيف لا يَكُونُ أمراً بالأمارات | والمقدمات للذبح من استصحاب [الم] بدئية [و] تَلَهُ للجبين وأنه أُبْهِمَ عليه عاقبة ذلك، فيُعْطِي [شاهد] هذه الحال أن المتعقب لذلك لا يكون في ظاهر الحال إلا إيقاعاً للذبح في ولده. ٣ ويحسن أن يُسمَّى مثل هذا «بلاء». ويظنُّه إبراهيم ذبحاً، [الأمر] بمقدمات الذبح. قيل: فعندكم لا يجوز تعريض المكلف للجهل، والأمر بالأمارات والمقدمات قد أوهسته أنها أمر بالذبح؛ وهذا خلاف ما أصْلَحْتُمُوهُ من المنع من تعريض المكلف للجهل. على أن أهل النقل قد أجمعوا على أن إبراهيم كان مأموراً بذبح ولده. فلا وجه لخلافهم. ولأنَّ فيما ذكرنا من ذكر الفداء دلالة على أن المأمور به حقيقة الذبح، لا مقدماته؛ وتأكده بقوله: ﴿الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾ لا يكون إلا في الحقيقة، لأنَّ ٩ المجاز لا يُؤكِّد، لأنَّ الأمر بالمقدمات بلاء موهم ومخيل؛ فأما مبين، فلا يكون إلا قد أمر بحقيقة الذبح.

وأما قولهم: إنه ذبح والنحم؛ فهذا لو كان، لما أغفل الباري ذكره وذكر ١٢ المقدمات. وهذا من أعظم الآيات وأبهر الإعجاز؛ فكيف يترك ذكره ويذكر: ﴿تَلَهُ لِلْجَبِينِ﴾؟ ثم إنه مع كونه من أبهر الآيات في فعل الله، فهو من أعظم البلايا وأبلغ الطاعات، حيث قطع أوداج ولده وواحد. ألا ترى أنه في إلقائه في النار ذكر - سبحانه - أقصى ما فعله، فقال: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَ[] سَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾.

وذكر في قصة يوسف ما ناله من إخوته [من الإلقاء له في البئر] والبيع له بالبخص؛

٢٦٦ ومجيء قميصه بالدم، وما لحقه | من انهما [م امرأة] [الع] نر [به] ... فضائل ١٨

الصابرين من ... محنة؛ لأنه لا تكليف أشق ولا أوجع من أمر أبٍ بذبح ولده [وواجده] ثم إنه يقع منه ذلك طاعة لله، وتسليماً لأمره، وصبراً على بلائه. ويتفق

في ذلك الذابح والمذبوح. ثم يذكر مقدمات البلاء، ويسكت عن حقيقة البلاء وفيه ٢١ غاية التبجيل للمبتلى، وإعاً [دة] العروق وهي غاية الإعجاز، وبيان القدرة في حق المبلي - جلَّتْ عظُمته؛ هذا بعيد جداً.

٢ والخيل: مهمل. ٤ ويظنُّه: وطفه. ٦ قد: فقد. ٨ لخلافهم: لحلافهم. ١٠ بلاء موهم:

بلاموهم. ١٧ بالبخص: بالبخص. ١٨ ومجيء قميصه بالدم: مهمل. || ... ثلثا السطر مضموس.

|| فضائل: مهمل. ١٩ ... ثلثا السطر. ٢٠ منه: مزيد. || طاعة: السابق (منه) مشطوب. ٢٢ التبجيل:

السجل. ٢٣ المبلي: مهمل.

ثم إن الذي يبطل هذه الدعوى قوله [هـ] - تعالى: ﴿وَقَدْ يَنَادُهُ بِذَبْحٍ﴾. ومعلوم أن الفداء ما كان قائماً مقام المندى. فإذا كان الذبح قد وقع. والحلق انقطع، في حق إسحاق والكبش، فهما جميعاً مذبحان. فلم يكن الكبش فداء؟

وأما قوله [هـ]: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾. فإن التصديق إنما عاد إلى أفعال القلب و[بـ] الاعتقاد، وتصميم العزم. وتحصيل أدوات الفعل. وتلّ ولده للجبين، وإمرار

المديّة على الحلق. وليس إليه في التصديق سوى هذا. فسماه «مصدقاً». لإثباته لكل فعل ظاهر دلّ على تصديقه. ولما أطلع الله - سبحانه - عليه من باطن قصده وعزمه وعقده. ولذا قال - سبحانه - في الضحايا: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾. فأسقط حكم الذبح. وتفرق اللحم. وذكر أنه لا يقبل إلا خلوص القصد وسلامته من الرياء. وقوله [هـ] - تعالى: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾. المراد به الاعتقاد ... | ...

ظ ٢٦٦

١٢ [وأما] قولهم: [أراد ابتلاء صبرهم واختبار مقاصدهم وسرهم. فلا يليق به

- سبحانه - لأنه العالم بأحوال [أنبياءه. ومقاصدهم. وسرائرهم. ومقادير صبرهم. وإنما يفعل فعل المختبر. فيقع عليه الاسم مجازاً؛ كالغضب والأسف.

١٥ كل ذلك لصدور أفعال الغضب والأسف. لا أن حقيقة الغضب - وهو غليان دم القلب طلباً للانتقام - مما يصحّ عليه. ولو كان الامتحان حقيقة في حقه.

والغضب حقيقة في حقه. والرحمة حقيقة في حقه. فكانت الحدود لهذه الحقائق منطبقة عليه - سبحانه - كانطباق حد العلم والقدرة والحياة والإرادة. فالعلم. في

حقه وحققنا. معرفة المعلوم على ما هو به؛ والقدرة صحة الفعل؛ والإرادة والمشئنة صدر الأفعال عن قصده إليها. فلما كان الغضب هو [انفصال] يدخل

٢١ على النفس. وانشطار يهجم على الطبع. فيغلي له دم القلب. والاختبار والابتلاء تسليط ما يظهر خوفاً المبتي. وكوامن أسرارده. بما يسلطه عليه

المبتي. كما يستحقن الذهب على النار. علم أنه ليس بصفة لله. وإنما هو أمر يؤول [د] إلى فعله دون وصفه. إذ الحقائق لا تختلف شاهداً وغائباً. فلما لم ينطبق

٢ والحلق: مهمل. ٣ والكبش: مهمل. ٤ مذبحان: مهمل. ٥ المديّة: المديّة.

٨ الضحايا: مهمل. ٩ يقبل: نفل. ١٠ الرياء: الرياء. ١١ ... ثلاث كلمات أو أكثر. ... ثلثا

السطر. ٢٠ والمشئنة: المشئنة. ٢٣ هو: هي.

الحَدِّ عَلَيْهِ - سبحانه. بطل دعوى الامتحان حقيقة عليه؛ وهي أَنَّهُ فعل يصدر عنه يضاهي فعل المستحق.

- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: [إِنَّهُ] جعل على أوداجه صفيحة حديد. أو نحاس. تمنع من ٣
 ٢٦٧ والذبح بعد... وسلائخ. فغير مستقيم على أصولهم؛ لَأَنَّهُ لا يأمر بما لا يُطاق؛ |
 وهذا لا [يُطاق] ق... الأصلح وبين المأمور به... عليه. ولهذا منعوا من إمامة
 المأمور قبل وقت مجيء الفعل [المأمور] به. ومن إمرأته؛ وكل مانع يحول بينه ٦
 وبين الفعل. ويكون عندهم ذلك إغراء بالمعاصي إن أعلمه. وتعريضاً بالجهل إن
 لم يعلمه. وأيضاً [أ] فسا صحت به الرواية. من نسخ ما فرضه الله على نبيه - صلى
 الله عليه - من خمسين صلاة. ثم استنقصه؛ فنقصه إلى خمس صلوات قبل وقت ٩
 الفعل لها. وكان ذلك منه لطفًا وتسهيلًا. وحكمه في السماء حُرْ [حكمه] في
 الأرض؛ وما جاز أن يشرعه في السماء. جاز أن يأمر به في الأرض. [قد] قال
 قوم: لا يثبت الحكم في حقنا؛ ولا النسخ. ما لم يُنزل. وهذا إنما يكون إذا كان ١٢
 مع جبريل - عليه السلام - قبل أن يتلقاه مأمورًا به. فأما مع تلقى نبينا - صلى الله
 عليه - للأمر؛ فإنه واصل إلى المكلف به؛ وخطابه خطاب لنا؛ وخطابنا خطاب
 له؛ ودلائل الحال وقرينة الخطاب دلّت على أَنَّهُ كان إلزامًا لنا أيضًا. لَأَنَّهُ رُوي أَنَّ ١٥
 موسى - عليه السلام - كان يقول له: «إِنَّ أَمْرَكَ ضَعْفَاءُ؛ لا يُطِيقُونَ؛ فَاسْتَنْقِصِ
 اللَّهُ يَنْقُصُكَ». وهذا يشهد بأنّ ذلك تكليف وصل إلى المكلف؛ فلا يكون حكمه
 حكم النسخ على يد جبريل؛ لأنّ جبريل رسول غير مكلف. ولا داخل تحت ١٨
 الخطاب.

وهذه الطريقة مبنية على الإِسْرَاءِ؛ وهو ثابت عندنا بقظة. لا منامًا. وجميع

- ٢٦٧ ظ ما صحت به... | ... عنه... كسر الإِسْرَاءِ... بل إليه. فالحجّة هناك أوضح ٢١
 [وأظهر] من الحجّة في هذه المسألة.

٣ مفيضة: صفحة. ٤...: كلمة مضمومة. ٥...: ثلثا السطر. ست كلمات أو أكثر.

...: ثلثا السطر. ست كلمات أو أكثر. ٦ يحول: حبل. ٧ عندهم: عندهم. ١٤ به: له. ٢٠ مبنية:

مهملة. ٢١... | ...: مُنَسَّس ثلثا السطر. ست كلمات أو أكثر. ...: كلمة مضمومة أو كلمتان.

...: كلمة وبعض كلمة. ٢٢...: ثلثا السطر. ست كلمات أو أكثر.

فصل في أدلة الاستنباط

- فمن ذلك أمره بالفعل المطلق المتقضي بظاهره تكرر الأزمان. فما من
 ٣ زمان مستقبل إلا وهو مستوعب، مشمول بالأمر بالفعل المأمور به فيه؛ فلم يمنع
 قطع ذلك الأمر عن أوقات مستقبله بنسخ الأفعال المستقبلية. فكذاك نسخه للأمر
 الواحد عن إيقاعه [في الوقت الواحد ولا فصل؛ لأن غاية ما يقولون في ذلك أنه لا
 ٦ يُنفذ] يضي إلى اعتقاد الجهل إذا كان أمراً مطلقاً، وقد وقع الامتثال، وهذا لا يصح؛
 لأن المكلف اعتقد الدوام وما كان، أو يقال: اعتقد دوامه بشرط أن لا يُنسخ؛
 فمثله ههنا، يعتقد إيقاع الفعل إن لم يُنسخ.
 ٩ ومن ذلك أن التكليف لا يخلو أن يكون على سبيل الأصلح، كما [ق]ال بعض
 الأصوليين، أو على ما قال بعضهم، وأنه على وجه المشيئة المطلقة [من] غير
 اشتراط الأصلح. فإن كان على المذهب الأول، فلا بدع أن يكون الأصلح
 ١٢ للمكلف اعتقاد الوجوب واعتناقه، والعزم عليه، وتوطين النفس على إيقاعه في
 الوقت الذي يخط به. وإن كان على وجه المشيئة، فلا حرج، فلا وجه للمنع؛ بل له
 أن يشاء الأمر دون المأمور [به، والأمر لتحصيل الاعتقاد والعزم دون الفعل. ولا
 ١٥ يشترط لأمره ضم شيء إلى شيء وتعلق شيء بشيء. وتبين بالنسخ أن المراد منه
 ما أتى به التكليف. ولو أن ما أراده] كان ما شرع فيه من مقدمات الذبح، ولم يكن
 أراد عين الذبح، | لَضَرَبَ [عَنِ الْأَمْرِ بِالذَّبْحِ].

و ٢٦٨

[فصل في النسخ بالقياس]

١٨

- ... النسخ عند ... على ما قدمنا؛ وإنما القياس [س] ... [فهو النص على]
 إباحة التفاضل بين الأرز بالأرز فإنه لا يُنسخ بالمستنبط ... عن بيع الأجناس، أو
 ٢١ نهيه عن بيع الطعام بالطعام متفاضلاً، وما ش[ابته] ذلك؛ خلافاً لبعض أصحاب
 الشافعي: يجوز النسخ بالقياس.
 وقال أبو ال[قياس] الأنماطي منهم: يجوز بالقياس الجلي.

٥ فصل: فضل. ٨ فمثله: مهمل. ٩ ومن: من. ١٠ على ما: مزيد فوق كما مشطوب. ١١ أن يكون: إن لله كؤن. ١٩ ... ثلاث كلمات أو أكثر. || النسخ عند ... السطر كله مضموس إلا هذين الكلمتين. || ... كلمتان أو أكثر. ٢٠ ... كلمة أو كلمتان. || الأجناس: الاجناس.

فصل في أدلتنا

فمنها أن القياس يُستنبط من أصل هو السُّنة ؛ ولا يجوز أن يعود الفرع المستنبط على أصله بالإسقاط .

٣

ومنها أنه قياس ؛ فلا يُنسخ به ؛ كالحفي .

[و] [مِنْهَا] أَنَّ النَّصَّ يَسْقُطُ الْقِيَاسُ إِذَا عَارَضَهُ ؛ وَمَا أَسْقَطَ غَيْرُهُ ، لَمْ يَجْزِ نَسْخُهُ

٦

بِهِ . مِثَالُهُ [الْقُرْآنُ] ، لَمَّا أَسْقَطَ نَصَّ السُّنَّةِ ، لَمْ يَجْزِ نَسْخُهُ بِهَا .

فصل في شبهة المخالف

لَمَّا جاز التخصيص لعموم القرآن ، وصرف ظاهر القرآن به ، جاز أن يقضي على

٩

بيان مدة حكم النص ؛ إذ ليس النسخ بأكثر من بيان نهاية مدة حكم النص الثابت

بالقرآن . وكما جاز أن يُقَضَّ [ي على] الأعيان التي يستغرقها عموم القرآن بالبيان عن

أن المراد به ... ؛ جاز أن يقضي على عموم الأزمان في حكم النص ؛ فتبين أن

١٢

المراد [بِهِ] بعض ما اقتضاه الإطلاق من الزمان .

فَيُقَالُ : ليس النسخ من التخصيص في شيء ، ولهذا يُخَصَّ عموم القرآن بدليل

العتل [و] بالإجماع والقياس الحفي ، ولا يُنسخ نص القرآن بذلك .

١٥

شبهة الأنماطي على م ... البيّنة تجري مجرى النص . ولهذا يُنْقَضُ به حكم

الحاكم [م] ... بالنص جاز به .

ونحن موافقون له في هذا إل ... | ... القياس ... بل المستنبط منه . ومهما

٢٦٨ ظ

١٨

... باق ؛ وإنما ينسخ الأصل الذي يُستنبط منه فيسقط حكمه . مثل أن ينص على

تحريم التفاضل في المطلومات [ال] سُنَّة ، فيُقَاس عليها الأَرَزْ ؛ فإذا نُسخ تحريم

التفاضل في المطعوم ، سقط قياس الأَرَزْ لسقوط أصله .

٥ ومنها : مضموس إلا حرف الميم . ٩ نهاية : مهمل . ١١ ... : كلمة مقطوعة . ١٢ الزمان : السابق

(ال) مشطوب . ١٥ ... : كلمتان أو ثلاث . || البيّنة تجري : مهمل . || يُنْقَضُ : ينقص . ١٦ ... : كلمتان

أو ثلاث . ١٧ ... : خمس كلمات أو ست . || ... القياس : السطر كله إلا هذه الكلمة . || ... : ثلاث

السطر . سبع كلمات أو أكثر . ١٨ ... باق : نصف السطر . خمس كلمات أو أكثر .

فصل

- ولا يجوز نسخ الإجماع. ولا النسخ به؛ وما عرفت مخالفاً فأحكي قوله.
- ٣ والدلالة [على] ذلك أن النسخ إنما هو إما رفع الحكم بعد ثبوته، أو بيان مدة [الحكم] وانتهاء غايتها. وذلك لا يكون إلا لمن نزل عليه وحياً [أطلاً] بعد على انتهاء مدة الأصلح، أو مدة الإرادة. وهو النبي - صلى الله عليه وسلم - والإجماع لا يثبت حكمه في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ لا حكم بالاتفاق ولا الاختلاف مع وجوده - صلى الله عليه وسلم - ولا وجود لتزول [الوحي] في عصر الإجماع. وإذا لم يجتمعا، لم يكن أحدهما ناسخاً للآخر، أو [من] سؤخا به.
- ٩ فإن قيل: أليس إذا ورد عموم خصصتوه بالإجماع، إذا لم يكن لحمله على عموم وجه عند جماعة المجتهدين؟ وكذلك خبر واحد، لا وجه له عندهم يُترك بإجماعهم. وليس النسخ إلا الترك، [و] هو والترك سواء.
- ١٢ قيل: ليس الترك بالإجماع نسخاً [للنص] بالإجماع وحصول اجتهاد الكل الذي شهد الشرع له [بالعصمة من الأذية] والسلامة من الخطأ وأن العلماء ورثة الأنبياء [وأن في] [ز]من الفترة بعثة نبي تنجد وأن هذه الأمة | لا ... من ... إلى ٢٦٩ و
- ١٥ الخصوص وكرر ... تركه بهذا الدليل وان ... علمنا أنه منسوخ بطريق يصلح للنسخ، وهو الوحي، لا أننا نسخره، لكن بيئناه [بالدليل المقطوع] عليه.
- فإن قيل: أليس إذا كانت الصحابة على قولين، وأجمعتنا [على أحدهما] صار إجماعاً يسقط القول الآخر؟ وهذا صورة التمسح [للقول الآخر]؟
- ١٨ قيل: لا نقول ذلك. ولا نرضى به مذهباً بل الخلاف على حاله. وذلك لأن اختلاف الصحابة على قولين اختلاف صوراً ... إجماعاً معني؛ لأنهم اتفقوا على تسوية الاجتهاد في ذلك الحد [كم فإذا أجمع] التابعون على أحدهما بقي القول الآخر مجمعاً على تسويغه من [ج]هة أخرى [فلا يقوى إجماع التابعين على رفع إجماع الصحابة].

٦ للاتفاق: معبر (من: ولاتفاق). ٩ إذا ورد عموم: داو وعموم. كذا. || لحمله: لحمله.

١١ وهو: هو. ١٤ الفترة: الفترة. || بعته: نعته. || لا ... كل السطر إلا هذه الكلمة. || من ... كل السطر إلا هذه الكلمات. ١٥ تركه بهذا الدليل وان ... كل السطر إلا هذه الكلمات. ٢٠ ... كلمة. ٢١ بقي: في الهامش.

على أَنَّ التَّحْقِيقَ [يَق] عِنْدِي أَنْ يُقَالَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ التَّابِعُونَ عَلَى نَفْيِ
تَسْوِيقِ سَبَقِ [الْجُنْهَادِ] الصَّحَابَةِ بِهِ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ بَعَثَةُ نَبِيِّ يَكْذِبُ فَعَالَهُ نَبِيٌّ قَبْلَهُ
[وَالْإِجْمَاعُ فِي] الْعَصْمَةِ كَالنَّبْوَةِ: فَمَتَى طَرَفْنَا تَجْوِيزَ إِجْمَاعٍ بَعْدَ إِجْمَاعٍ يَخَالِفُهُ ٣
أَنَسَدَ عَلَيْنَا بَابَ الْعِلْمِ بِصَحَّةِ الْإِجْمَاعِ؛ وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَكُلُّ قَوْلٍ يَفْضِي إِلَيْهِ
مُحَالٌ. فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ إِجْمَاعٌ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ.

فصل [ل]

٦

[يُنْسَخُ الشَّيْءُ] بِغَيْرِهِ وَإِنْ أُمِكنَ اجْتِمَاعُهُ مَعَهُ؛ كَنَسْخِ عَاشُورَاءَ بِصُومِ
رَمَضَانَ [ن]. وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْإِيجَابِيِّينَ مُمْكِنًا. بَلْ لَا يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَ
حَكَمَ [سَمَيْنَ] وَبَيْنَهُمَا تَأْرِيخٌ، إِلَّا كَانَ الثَّانِي مِنْهُمَا نَاسِخًا لِلأَوَّلِ. ٩
وَقَوْلُ [بَالَ شَيْخُنَا] - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي كِتَابِهِ: لَا يُنْسَخُ الشَّيْءُ إِلَّا بِمَعَارِضٍ
ظ ٢٦٩ يَعَارِضُهُ. | ... صَوْمٌ ... صَوْمٌ أَصْلًا. فَإِذَا قِيلَ: ... مَعْنَاهُ نُسْخٌ إِلَيْهِ أَوْ أُبْدِلَ
بِهِ؛ وَإِلَّا فَالنَّسْخُ [حَقٌّ] يَنْقُضُ هُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَوْجِيهِه بَيَانُ مَدَّةِ حُكْمِهِ الْأَوَّلِ. [وَقَدْ] هَذَا ١٢
وَقْتُ غَايَتِهِ وَانْقِطَاعِهِ؛ إِمَّا لِمَكَانِ مَصْلَحَةٍ اقْتَضَتْ ذَلِكَ، [أَوْ] مُجَرَّدَ مُشِيشَةٍ.

فصل

قَالَ إِمَامُنَا أَبُو يَعْلَى بْنُ الْفَرَّاءِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: وَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ ١٥
عَلَيْهِ -: «هَذِهِ آيَةٌ مَنْسُوخَةٌ»، لَمْ تَنْقُضْ بِذَلِكَ [وَلَمْ تَنْصُرْ] إِلَى قَوْلِهِ حَتَّى يَبَيِّنَ
نَاسِخَهَا، وَبِمَاذَا نُسِخَتْ. وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ. وَأَنَّ النَّسْخَ [رَاجِعٌ] إِلَى النَّبِيِّ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. ١٨
وَعَنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَيْضًا إِلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ ... آيَةٌ مَنْسُوخَةٌ.

٥ به: فوقه علامة تدل على استندراك في الهامش. مطموس. ٨ بل: بلى. ١٠-١١ بمعارض يعارضه: (راجع المدة للقاضي أبي يعلى. ج ٣. ص ٨٣٥: «والنسخ إنما يقع مع التعارض». ١١ ... صوم: السطر كله مطموس إلا هذه الكلمة في آخره. ... صوم أصلاً: تلك السطر مطموس. سبع كلمات تقريباً. فإذا قيل: فإدام. ...: نصف السطر. خمس كلمات تقريباً. ١٢ حقيفة: مهمل. ١٦ وَلَمْ تَنْصُرْ: راجع المدة للقاضي أبي يعلى. ج ٣. ص ٨٣٥. يبين: شر. ١٧ أومأ: أومى. ١٩ ...: كلمة أو أكثر.

وبالأولة قال أصحاب أبي حنيفة والشافعي.

[و]جه الأولية أن الصحابي قد يجوز أن يعتد التخصيص نسخاً، وما ليس بنسخ [يعتقده] نسخاً. وهذا، على قول من لا يجوز نقل الأخبار بالمعنى، أبلغ في المنع؛ [فهو] خبر واحد، وخبر الواحد لا يجوز به نسخ القرآن.

ووجه الثانية: [النسخ لا يَتَقَعُ بالمحتمل، والصحابة أعلم بذلك. فثبت أنه لا يقول إنه منسوخ] [إلا وقد سَمِعَ] من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غير محتمل.

فصل

[إن العباد] نَسَخُ بعضها لا يكون نسخاً للباقي؛ وبه قال الكرخي [والبصري] وأصحاب الشافعي.

وعن بعضهم أنه نسخ للباقي.

وقال بعض المتكلمين إن كان ذلك نسخ بشرط انفصل عن الجملة، لم يكن ذلك نسخاً؛ وإن كان ... كالقبلة والركوع والسجود في الصلاة، كان ... الدلالة في هذه نحو الدلالة في الزيادة.

أوان ... المزيد عليه على ما ... ثم نسخ أحدهما، لم يكن نسخاً ... بعض ٢٧٠ و
واجبات الشريعة؛ وقد صار كل واجبها، بعد أن كان بَعْضُهَا. وأيضاً لو كان التنقيص نسخاً لما بقي بعد التنقيص، لكان المَخْصُوصُ [ش] بَعْضُهُ موجِباً تخصيص ما بقي. فلما كان الباقي على عمومته، فيما بقي متناً [ولاً] له، كذلك في باب النسخ، ولا فرق بينهما. ١٨

[فصل في] شبهة تضاهي شبهته [م] في الزيادة

إن النقصان غير الفريضة؛ فجعل ما كان بعضاً كـ [بلا فصار ما] لا يجرى ولا يرى الدمة. يجرى ويرى. وهذا حقيقة التَّسْخِيرِ. والجواب [عليه] نحو ما قدمنا، ٢١

٥ ووجه الثانية: مهمل. ١١ ... كلمتان مضمومتان. ١٢ ... كلمتان أو أكثر. || ... ثلاث كلمات أو أكثر. ١٤ وان ... السفر كله إلا هذه الكلمة. || على ما ... ثلاثة أرباع السفر. تسع كلمات تقريباً. || نسخاً ... نصف سفر. خمس كلمات تقريباً. ٢٠ إن: وان. ٢١ يجرى: مهمل. || ويرى: يرى. || عليه: مهمل.

وَأَنَّ الْبَاقِي مَا تَغَيَّرَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ. عَلَى أَنَّهُ ... عِبَادَةٌ مِنْ عِبَادَاتٍ، وَبِنَسْخِ شَرْطِ
مَنْفَصِلٍ عَنِ الْعِبَادَةِ عَلَى قَوْلِ مَنْ س.

٣

فصل

يَجُوزُ النَّسْخُ بِأَفْعَالِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - اخ. ... قَوْلِ أَحْمَدَ بِتَخْصِيصِ
الْعُمُومَاتِ بِفَعْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- ٦ وَقَالَ [التَّمْيِيزِي:] لَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَبَنَاهُ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ لَا تَدُلُّ عَلَى الْوَجُوبِ. ٦
[فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ] ... مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ، وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى الْوَجُوبِ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ
... الظَّاهِرَ، وَالْقَوْلُ صَرِيحٌ، وَالْفِعْلُ دَلِيلٌ، وَلَيْسَ بِصَرَحٍ ... [وَالشَّيْءُ يُنْسَخُ]
بِمَا هُوَ مِثْلُهُ، أَوْ مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ. فَأَمَّا [أَنَّ] يُنْسَخُ بِمَا دُونَهُ، فَلَا. - وَ[اللَّهُ أَعْلَمُ]. ٩

١ ...: كلمتان أو أكثر. || ...: كلمة أو أكثر. ٤ اخ. ...: كلمتان معطومتان أو أكثر.
٦ التَّمْيِيزِي: راجع المسودة ص ٢٢٨، ص ١٨، وهو أبو الحسن التَّمْيِيزِي. ٧ غير بناء: غير بنا. || ...:
ثلاث كلمات تقريبًا. || الظَّاهِرُ: مهمل. ٨ بِصَرَحٍ: مهمل. || ...: كلمة أو أكثر. [وهذا آخر المجلد
الثاني من مخطوطة دار الكتب الظاهرية في دمشق. ويتبعه المجلد الثالث من كتاب الواضح وهو في دار
كتب جامعة برنستون].

فصول الأخبار وما فيها من الخلاف

فصل

٣

- الخبر صيغة. ولا نقول «للخبر صيغة». على ما قدمْتُ في الأمر. وإنَّ من قال:
- «الكلام في النفس». حسن منه أن يقول: «للخبر صيغة تعبر عنه». فأما من قال:
- «الكلام هو الصَّيغَةُ». قال: «الأمرُ صيغةٌ مخصوصة». والخبرُ صيغةٌ مخصوصةٌ؛
- وهو على ما قدمنا في الحدود والعقود في أول الكتاب. والصيغة بسجدها خبر. من
- غير قرينة ولا دلالة. وهي قول القائل: «قام زيد». و«انطلق عمرو». و«سَيَقُومُ
- خالد». إلى أمثال ذلك.
- وقالت المعتزلة: لا صيغة له؛ وإنما يدلُّ اللفظ عليه بقرينة أو دلالة.
- وقالت الأشاعرة: الخبر نوع من الكلام. قائمٌ في النفس. ويُعبر عنه بعبارة هي
- هذه الصيغة؛ كما قالوا في الأمر والنهي.

فصل في دلائلنا فيها

- فسميها أنَّ أهل اللغة وأرباب اللسان قسموا الكلام أقسامًا. فقالوا: إنَّه أمر،
- ونهي. وخبر. واستخبار. ونداء. وتمنُّ. فالخبر من ذلك «قام زيد». و«انطلق
- عمرو». وقالوا: إنَّه ما حسن أن يكون جوابه في اللغة «صدقت». أو «كذبت».
- ومنها أنَّ أهل اللغة. مع كونهم أهل هذه الصناعة. وحاجتهم إلى التخاطب
- بالأخبار الحاجة النائمة. وضرورتهم إلى ذلك الضرورة الماسة. لا يجوز أن نطلقَ بهم
- أنهم لم يضعوا للخبر صيغة؛ لا سيما وقد سمعناهم يقولون «زيدٌ في الدارِ» خبرًا؛
- و«هل [زيد] في الدارِ؟» سؤالًا واستخبارًا؛ و«يا زيدُ» نداءً؛ و«لعلَّ زيدًا في الدارِ»
- [ترج]بًا؛ و«ليت زيدًا قام» تمنيًا؛ و«قم يا زيدُ» أمرًا؛ و«لا تدخلُ» و«لا تقمُ» نهيًا.

٥ تعبر: عبر. ٦ الكلام: حرف الألف مشطوب. ١١ ويُعبر: وعبر. ١٥ ونداء: ونداء. ونداء: ونداء.

١٨ وضرورتهم: ونهيم. كذا. ١٩ يقولون: يقول. ٢٠ وهل زيد: «زيد» مطبوس. ٢١ وليت: وليت.

فلا حاجة بنا، مع سماع هذه الأوضاع منهم، إلى الدلالة. لكن المخالف في هذا يجري مجرى [الجمعة] إند لوضعهم: فلا بد أن نشيع الكلام.

- ٣ | وكتاب الله - سبحانه - مملوء بالأخبار عما كان وعما يكون [في حق] رسول الله: [خير المستقبل] (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ)، (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)، وخبر الماضي (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ)، (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ)، والصيغ بالأخبار أكثر من أن تُحصى في كتاب الله - سبحانه - وتخطب العرب بها.

فصل في شبههم

- ٩ قالوا: هذه الصيغة قد ترد والمراد بها الأمر كقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾، ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾، وكم أم لا توضع، ومطلقة لا تترتب، وزمان يكون في الحرم مخوفاً غير آمن! وخبر الله - تعالى - لا يقع بخلاف مخبره. فإذا وردت هذه الصيغة مطلقاً، غير مقيدة بقرينة ولا دلالة تدل على صرفها إلى الخبر، وجب التوقف فيها. وكان أكثر ما تعطينا الصلاحية للخبر، فأما الوضع والاقتضاء، فلا، وصارت كسائر الألفاظ المشتركة: كقراءة، وشفق، وجؤن، ولؤن.
- ١٥ فيقال: هذه الدعوى معكوسة؛ بل الصيغة موضوعة، بدليل ما ذكرنا، وتصرف بدلالة وقرينة إلى الأمر. فتكون «لام» الأمر محذوفة، وتقديره «لترضعن»، «لترتبصن»، «وَمَنْ دَخَلَهُ فَأَمَّنَّه». فالوضع الأصل، والصرف لها من الخبر إلى الأمر بدلالة وقرينة.

- وبوضح ذلك أن المبادرة بهذه الصيغة لا يفهم منها إلا الخبر، ولا يُعقل الأمر إلا بدلالة. ووجه القرينة في الصيغة أنها للمستقبل. وكونها من الأعلى، فأما إذا وردت في مساو، أو دون، لم يُعقل منها إلا الخبر. فاعتبار القرينة لكونها أمراً، وعدم اعتبار القرينة، في كونها خبراً، دلالة على أن وضعها خبراً، لا أمر.

٣ وعما يكون: مضموس بنفسه. ١١ يقع: مزيد فوق «يكون» وهذا غير مشطوب. ١٤ كقراءة:

كقراءة. ٢١ من: في.

فصل

- يقع العلم بأخبار [التواتر]، مع اختلاف الناس في العدد المعتبر؛ وبه قالت الكافة. وحكي عن الشَّيْبَةِ - وقيل البراهمة أيضًا - أنه [لا يقع] العلم بالأخبار؛ بل ٣
 بالمشاعر والحواس | خاصة. [فإننا نجد] نفوسنا ساكنة، وقلوبنا عالمة، بما نسمع ٣ ظ
 من الأخبار عن البلاد النائية، والقرون الخالية، والأمم السالفة، كسكونها إلى العلم بما تدركه بالحواس من المحسوسات. ومن أنكر ذلك، سلكتنا معه ما سلكتناه ٦
 مع أصحاب سُوفِسْطَا، حيث أنكروا حقائق الأشياء ودرك الحواس. وليس نسلك مع أولئك طريق المناظرة؛ لكن نسلك معهم مسلك العلاج والمداواة. وإنما تنقطع ٩
 المناظرة معهم، لأن غاية أدوات النظر القول المفضي إلى جعل الغائب كالشاهد، وحمل المعلوم على المحسوس، وسياسة الأمر إلى أن تحصل الثقة بالإثبات أو النفي بدلالة العقل، بطريق النظر والتأمل والاستدلال. فإذا كانوا للطُّرُق منكبين، تعذر ١٢
 الوصول إلى الغاية المطلوبة. فليس إلا إخراجهم إلى الإثبات إما أنكره من تسليط المؤلمات عليهم. فإذا أذعنوا بدرك الآلام، افترضوا في جحدهم، وبأن إهمالهم ١٢
 وتجنبهم؛ إذ لو كان المحسوس باطلاً، والحسن منعداً، كما ظهر منهم ما يظهر منا. فإذا فعل بمحضر منهم ما يضحك، فضحكوا بتحريك عضلهم، وما يحزن فبكوا، وما ١٥
 يطرِب فتحرَّكوا، وما يغضب من القول فغضبوا. وما يدهش من الأخبار فدهشوا، وما يسر من الإحسان فاستبشروا، كذَّبت أقوالهم بالجحد أحوالهم بقول كل مدرك ١٨
 محسوس، وظهور الحال التي تقتضيه. وقد تحيل الفقهاء لمثل ذلك، في باب من جُني عليه بلطمة أو ضربة، فادَّعى أنه ذهب بصره أو سمعه أو عقله، بأن أظهر العمى والطرش والخبل. فاغتفلوه بالكلام المضحك والمحزن والمغضب. فإذا ظهر منه ما ٢١
 يظهر | من السامع، واغتفلوا المدَّعي للعمى بما يفرع أو يعجب [مِنَ الصَّوَرِ]، ٤ و
 وتغيير الأشكال، والإيحاء إليه بما يوجب البُعْد أو العَدُوَّ بالتخريف، فإن ظهر منه ما يدل على الرؤية، حكموا بكذبه فيما ادَّعاه من فقد الحاسة.

٣ الشَّيْبَةُ: السَّيْبَةُ. || بل: مظلوم بفضه. ٤ نفوسنا ساكنة: مهمل. ٥ النائية: النائية.

كسكونها: مهمل. ١٠ النفي: النفي. ١٤ وتجنبهم: وجنبهم. ١٥ فضحكوا: ضحكوا. ٢٠ والخبل: والحبل. || فاغتفلوه: فاغتفلوه. ٢١ واغتفلوا: واعتفلوا. ٢٢ وتغيير: مهمل. || البُعْد: العَدُوَّ.

وكذلك في باب العقل يُستحسن بالعقليّات مغتفل بذكر الأخبار التي لا يقبلها العقل والخيالات التي يأباهَا؛ فإن أنكر، عُلِمَ كذبه. فكذلك في مسائلنا، مَنْ سُلِطَ عليه الأخبار، من طريق التواطؤ على ذلك، بأن السلطان قد تقدّم بقتله، أو أن أناه غرق، أو داره احترقت، أو أن بضاعته تلفت، فإن ظهر منه من الشحوب والتغيّر فرعاً أو حزناً، أو أخبر بما يغضبه فغضب، كذبت حاله دعواه. وبأن أنه يجد الثقة بالأخبار حقيقة، ويجحد ذلك مذهباً. وكم بلغ بالناس العناد إلى إفساد الاعتقاد ونحو من الإحساس في حق بعض الأشخاص، لعصبية أو محبة! كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم: «حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ». فغلبة المحبة تغشي البصر والبصيرة؛ فكذلك الأهواء في المذاهب تفسد المدارك. فإذا سُلِطَ عليها الامتحان، بأن كذب ذلك التعمّل، والطبع أغلب.

وأيضاً فإننا نجد نفوسنا ينشؤ فيها العلم أولاً فأولاً، إلى أن تستحكم الثقة. فإذا أخبرنا المخبر بعد المخبر، تناشأ عندنا أمر ينتهي إلى الثقة وسكون النفس. كما أن العلوم الاستدلالية تنتهي إليها بمقدمة بعد مقدمة، والترقي في النظر درجة بعد درجة، إلى أن تنتهي إلى سكون النفس والثقة. كما يحصل الحفظ بتكرار المحفوظ على النفس، ولا يزال يعلق بالقلب أولاً فأولاً، إلى أن يترصّع في القلب ويتشكّل. فيصير بالتكرار [إر] بساوبة الاعتماد على الطابع، وهو الرسم، والنص المنقوش على المطبوع فيه من طين أو شمع. وأساغ المحلّ المصنوع بتكرير الصانع عليه | إلى أن يتمكّن [ن]... [هـ] هذه أمور كلّها معلومات لمن أنصف. وكذلك حدوث السكر عند تكرّر الشرب. فمَنْ كابر ذلك، خان نفسه وأنهمها.

وأيضاً فإن العدد الكثير، كأهل بغداد وسمرقند، لا يجوز أن يتفقوا على محبة الكذب؛ كما لا يجوز أن يتفقوا على الميل إلى الحموضة أو الحلاوة، لاختلاف

١ يُستحسن: مستحسن. مغتفل: معفل. كذا. | بذكر: مهمل. ٢ بأباهَا: ماباهَا. ٣ تقدّم بقتله: قدم وبقته. كذا. ٣-٤ أو أن أناه غرق: وإن أناه غرق. ٤ تلفت: تلفت. ٧ ونحو: ونحو. كذا. مهمل. إلا العلامة لحرف الحاء تحت الحرف. | لعصبية: لعصبته. | محبة: محته. | كما: مزيد. ٨ حُبُّكَ: مهمل. | يُعْمِي وَيُصِمُّ: مهمل. | فغلبة: فغلبه. | المحبة: مهمل. ١٠ التعمّل: مهمل. ١١ أولاً فأولاً: اولاً فأولاً. ١٢ تناشأ: ناشى. ١٣ تنتهي إليها: مهمل. ١٤ تنتهي: مهمل. ١٥ فأولاً: فأول. ١٧ شمع: مهمل. | بتكرير: مهمل. ١٨...: كلمتان مفردتان. ١٩ خان: خان. | وأنهمها: مهمل. ٢١ الحموضة: مغير. مكرر.

أمرجتهم. كذلك ههنا، لا يتفقون على محبة الكذب. لاختلاف مروءاتهم ودياناتهم. وإذا استحال ذلك، ثم اتفقوا علي نقل خبر على وجه واحد، قطعنا على صدقهم. فإن قيل: فلا نأخذكم إلا من دليلكم. فنقول: بهذا استحال العلم بخبر التواتر؛ لأن الجَم الغفير. والعدد الكثير. لا يتفقون على أمر واحد. لاختلاف آرائهم وأمرجتهم. وإذا كان كذلك، كان محالاً اتفاقهم على الصدق أيضاً؛ لأن الطباع لا تتحد في فضل ولا نقص. مع كثرة آرائها. ألا ترى أنه كما يستحيل اتفاق أهل بغداد على محبة الكذب ومحبة الخل، يستحيل اتفاقهم على محبة الصدق ومحبة العسل؛ فالاتفاق مستحيل في الخير والشر؛ بل ربما كان الشر أغلب. والخير أندر وأقل. فإذا لم يجز اتفاقهم على الشر، مع كثرة مؤثره وأهله، فلأن لا يجتمعوا على الصدق أولى.

قيل: لسنا نقول إن اتفاقهم على الصدق لأنه خير، وعدم اتفاقهم على الكذب لأنه شر؛ لكن لأن الصدق هو نقل ما جرى. ولا شيء أحب إلى نفوس الناس وميلهم، من إشاعة الخبر، والحديث بما رأوا وسمعوا. ولهذا قيل: «وسر الثلاثة غير الخفي»؛ وكتم السر ثقيل على نفوس الناس. فهم معتزون بنقل ما شاهدوا، إطرافاً لمن لم يسمع، وإخباراً لمن لم يُخبر. فأما الكتم، فقل من [يقدّر] عليه. ٥ فهم يحبون نقل الخبر، لا من حيث هو صدق، لكن من حيث هو جارٍ ومسروع، يُحمل إلى جانب لم يُسمع، وهائل من النظر، وأحسن مثبه في المُحسّن المُجمل. ومع النفس دواعٍ تدعوا إلى الإعلام، ومنفعة مانع يمنع من الإشرار والكتم. ١٨

فصل في شبههم

فمنها أن قالوا: كل جملة إنما هي مجموع آحادها؛ وليس جملة العدد الذين نقلوا الخبر المتواتر إلا مجموع آحاد نقلوا الخبر. وقد ثبت أن كل واحد من الجماعة ٢١

١ مروءاتهم: مروءاتهم. ٤ يتفقون: سفق. ٥ آرائهم: مهمل. ٦ آرائها: مهمل. ٧ الخل: مهمل. ٨ الشر: مهمل. ١١ لأنه خير: كأن المسطور «لا برش». ١٢ نقل ما جرى: نقل فاجرى. ١٣ الخبر والحديث: مهمل. ١٤ ولهذا قيل: ولهذا قيل. ١٥ غير الخفي: غير الخفي. ١٦ وسر الثلاثة غير الخفي: عجز بيت شعر من البحر المتقارب، صار مثلاً يُضرب. ١٧ ثقيل: مهمل. ١٨ معتزون: معززون. ١٩ بنقل: بنقل. ٢٠ إطرافاً: مهمل. ٢١ التفتيط. ٢٢ يُحمل: مهمل. ٢٣ المُحسّن المُجمل: المُحسّن المُجمل.

يجوز على خبره الكذب، كما يجوز عليه الصدق. فلا وجه لتغير حالهم باجتماعهم؛ لأن جملتهم ليس بأكثر من آحادهم. فتجوز الكذب على الجماعة على ما كان، إلى أن تقوم دلالة تعطيلنا خروج الجملة إلى القطع بقولهم وصدقهم، بعد ما كان خبر كل واحد منهم متردداً بين الصدق والكذب. وهذا دليل قد رضىه المتكلمون لإثبات حدث العالم. وقالوا: كل حركة من حركات الفلك محدثة متجددة، بعد أن لم تكن. فإذا ثبت لكل أجزاء الحدوث، فليس جملة بأكثر من آحاده؛ فوجب أن تكون جملة محدثة، بعد أن لم تكن. فثبت بهذه الجملة انتفاء العلم عن خبر التواتر، بانتفاء العلم عن كل واحد من المخبرين.

فيقال: إن هذه قضية كاذبة؛ ولسنا نرضاها | في هذه المسألة، ولا في دلالة الحدث. وإنما السؤل على غيرها هناك. ووجه فسادها، ونفي الرضا بها، أن الجمل أبداً في المحسوسات والمعلومات لها من الحكم ما ليس لآحادها، ويتجدد للاجتماع ما ليس للانفراد، بدليل نعيم أهل الجنة. فإن كل حالة من أحوالهم ذو أول وآخر ونهاية؛ والنعيم لا غاية له. ولا انقطاع. وكل طابق من طوابق الدار لا يملأ صحنها، وجملة الطوابق تملأ صحنها. والأشياء الثقيلة، كالساجة والعُدل الثقيلين، قد لا ينهض بهما الواحد والاثنان؛ فإذا تكاثر عليهما الرجال، ارتفعت من الأرض، وانتقلت من مكان إلى مكان. وكذلك إذا أخبر الواحد، حصل بعض الثقة إلى قوله؛ وكلما تكاثر عدد المخبرين، تزايدت حتى يحصل اليقين الذي لا يؤثر فيه تشكيك مشكك. وهذا نجده من نفوسنا، في أن لنا بلداً يُعرف بـ «مكة». وأن فيه بيتاً يُعرف بـ «الكعبة»؛ حتى أن المؤمن بأخبار الله والكافر متساويان في العلم بذلك، لأجل تواتر الأخبار العلم الذي لا يدخل عليه ارتياب.

على أن الواحد من الجماعة قد يكون له داع يدعو إلى الكذب في خبره. ولكن لا تتفق دواعي العدد الكثير، والجم الغفير، على حصول الداعي إلى الكذب؛ بل يستحيل ذلك على الأمة الكثيرة. فقد بان مفارقة الآحاد | للجماعة، من هذه الوجوه كلها.

٨ المخبرين: المحبرين. ٩ نرضاها: مهمل. ١٢ ما ليس: مكزّر. نعيم: مهمل. | حال:

حاله. ١٣ كالساجة: مهمل. ١٩ بأخبار الله: في الهامش. | متساويان: متساوس. ٢٢ العدد: مزيد.

٢٣ مفارقة: مفارق.

ومنها أن قالوا: القول بالعلم بأخبار التواتر يفضي إلى محال، وما أفضى إلى المحال محال. وذلك أن العدد الذي يحصل بخبرهم العلم الضروري عندكم، إذا أخبر عدد مثلهم بما يضاد خبرهم، - مثل أن يخبر هؤلاء بموت زيد أمس، ويخبر الآخرون بحياته في الوقت الذي أخبر أولئك بموته - فيفضي ذلك إلى أن يجمع لنا العلمان بالضدين جميعاً موت زيد وحياته، وذلك محال؛ فالسذهب المؤدي إليه باطل.

فيقال: هذا الفرض محال. لا يجوز أن يخبر جماعة لا يجوز على مثلهم التواطؤ على الكذب على خبر، ويجتمع مثلهم على الإخبار بضده.

ومنها أن قالوا: لو كان العلم يحصل بنقل الجماعة الكثيرة، لوجب حصول العلم لنا بما نقلته اليهود عن موسى، والنصارى عن مسيحها، وأهل الرفض عن أئمتهم، من العجائب التي يقصدون بها إفساد ملتنا، وتكذيب كتابنا ورسولنا - صلى الله عليه وسلم، والظعن في أصحاب محمد - صلى الله عليه. قالوا: يوضح هذا أن المعنى الذي تمسكتكم به هو أن الدواعي لا تتفق على اختلاق الكذب؛ وهذا موجود في كل ملة.

فيقال: إن النقل الذي يوجب العلم عندنا مشروط باستواء الطرفين. فإما أن يسمع الواحد، أو يروي، أو يشهد الحال، ثم يحدث به أعداداً من الرجال، ويحدث أولئك الأعداد الأفراد لأقوام، فيكثر الرواة والمخبرون، لكن هذا العدد الكثير نقلوا عن أعداد [وأف] أراد، فلا يكون محصلاً للعلم عندنا.

ألا ترى أن سخاء حاتم، وفصاحة سحبان وإبل وقس بن ساعدة، وفهاة باقل، وشجاعة علي والمقداد، لما نقلت تواتراً، متساوي الطرفين، لم يختلف في ذلك اثنان، ولم يقع فيه شك لمرتاب؛ ومن شك فيه، فكأنما شك في المحسوسات. ولأن اليهود ما اتفقوا على ذلك؛ بدليل أن رؤساءهم وعلماءهم آمنوا برسول الله.

ولو كانوا نقلوا عن نبيهم شيئاً، لما رجعوا عنه؛ ولو رجعوا إلى نبينا غير مدعين، بل منافقين، لما حصلت الثقة بقولهم [في] الأول، كما لم تحصل الثقة بقولهم في الثاني.

٤ يجمع: مهمل. ٥ وحياته: وحانه. مغير (من: وحانه). ١٢ تتفق: تنفق. || اختلاف: اختلاف.

١٣ ملة: ملة. كذا. كأن الناسخ أراد أن يكتب «مسألة». ١٦ فيكثر: أكثر. ١٧ عن أعداد: مكرر.

١٨ باقل: ناقل. ٢١ اليهود: يهود.

ومنها أنه قد جاز اجتماع الجماعة الكثيرة على الخطأ من طريق الاجتهاد والرأي؛ كالفلاسفة و[حُكَماء] الطَّبِّ؛ فهَلَّا جَوَزْتُمْ اجتماع جماعة على الكذب في النقل؟ وما الفرق بين الاجتهاد والنقل؟ ولهذا جعلتم الإجماع حجة مقطوعاً بها في الرأي. كما جعلتم التواتر حجة مقطوعاً بها في الخبر.

فَيُقَالُ: أمّا الاجتهاد فأدلتّه خفيفة. والاجتهاد في الحقائق بالاستدلال العقليّ فني أدلّته غموض؛ ولهذا تعترضه الشكوك. وكم شك وواقف في ذلك! وكم راجع عن رأيه ومذهبه؛ بعد أن حقّق القول فيه! وأمّا ما طريقه الخبر عن المشاهدة ودرك الحواس، فلا شكّ يعترض. ولا شبهة تعترض. فإذا اتّفقت الجماعة المأمون عليهم الاتّفاق على الكذب | والاختلاف؛ فلا شكّ عند السامع فيما أخبروا به؛ كما لا يتطرّق الشكّ عليهم فيما رأوه.

ومنها أن قالوا: لو كان خبر التواتر يحصل به العلم، لما اختلف اثنان في نبوة نبيّنا - عليه السلام؛ لأنّ نقل ذلك بأخبار متواترة. فلما وقع الخلاف، فجحد أهل الأديان نبوته، وجحدتها الفلاسفة و[حُكَماء] الطَّبِّ وأهل الطبع، علّم أنّه ليس بطريق للعلم. ألا ترى أنّ ما أدرك ببدايته العقول وأوائلها لم يختلف الناس فيه، لما كان علماً ضرورياً؟

فَيُقَالُ: إنّ النبوة حكم، وليست معنيّ يُشاهد؛ لأنّها رتبة دينيّة. والنبوة لا تُنقل؛ إنّما تُنقل السّير؛ فيتصنّف المنقول إليه منها ما يدلّه على النبوة. كما أنّ شجاعة عليّ لا تُنقل، ولا سخاء حاتم، ولا فهاة بائِل، ولا فصاحة سحبان وائل؛ لكن تُنقل إلينا أفعالهم وأقوالهم، فنستدلّ بذلك على ما وراءها من إثبات شجاعة وفصاحة وسخاوة. والنبوة تُنقل إلينا أعلامها، فنعلم بذلك نبوة من ظهرت تلك الأعلام على يده. وقد نُقل من طريق التواتر أنّ المبعوث بيّهمة ظهر على يده أشياء في الجملة، أدهشت العقلاء؛ حتّى قيل «سُحْر»، وما يقول القائل «سُحْر» إلّا لما يدهشه. وجاء بهذا الكلام الذي تحدّى به العرب، فعبّزوا عنه. فكان عنادهم لما جاء به استنطقهم بالتكذيب ودعوى السحر والاختلاف. واحتجاجهم معلوم منقول؛

٣ والنقل: والقول. ٨ تعترض: نعرض. ٩ والاختلاف: والاختلاف. ١٤ وأوائلها: وأولها.

١٦ دبتة: مهمل. ١٧ تُنقل: سقل. ١٨ بائِل: مهمل. ٢٢ قيل: قال.

٢٤ والاختلاف: والاختلاف.

- وهو مجرد الجحد بما لا يوجب. مثل قولهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾؛ ﴿لَوْلَا أُنزِلَ | عَلَيْهِ كَثْرًا﴾؛ ﴿يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَشْهِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾. والمنقول ٧ ظ
- ٣ بالتواتر قد عُلم. كما عُلمت شجاعة علي. فالطاعن على علي لم يدفع ما ثبت بالتواتر من أيامه المشهودة ومبارزاته المعلومة؛ لكن قال فيه إنه ما طلب الحق؛ وكذلك قال في رسول الله لم يأت بالحق. لا أنهم أنكروا ما ظهر على يديه من الأمور الخارقة. ٦
- على أن الرد لما جاء به. والخلاف فيه. لا يوجب نفي العلم؛ بدليل أن لنا من جحد درك المحسوسات، وهم أصحاب سُوفسطا. ولنا من أنكر ما عدا الضرورات. ولنا من أنكر العلم بغير الأخبار؛ وهم مفسدو النظر والاستدلال. وزعم ٩ أن لا ثقة بنظر. وجعل العلة في نفي ذلك وقوع الخلاف فيه، وتسلب الشك عليه. ورجوع أهل النظر عن مذهب كانوا زماناً عليه إلى مذهب عادوا إليه. ولم يدل ذلك عندنا وعندكم على إخراج النظر من كونه طريقاً للعلم. ١٢
- وجواب آخر وهو أن النبوة لا تثبت ضرورة؛ لأنها إنما تثبت بالاستدلال. فمن نقل نبوته إنما نقل ما قاله عن اجتهاد. وليست بأكثر من الإلهية. والصانع ما ثبت إلا بدليل صنعه. وما صدر عنه. ولم يؤد بنا ذلك إلى العلم به ضرورة؛ فنبوة أنبيائه لا ١٥ تثبت ضرورة.
- ومنها أن قالوا: إن الكذب ممكن في حق كل واحد من الجماعة المخبرين؛ فلا وجه لاستحالته على جماعتهم. كما أن الصدق؛ لما كان مسكناً في حق كل واحد، لم يستحل وقوعه من جماعة كثيرة العدد. وإذا كان كذلك. وانتفت ٨ والاستحالة، ثبت التجويز؛ لأن الاستحالة ليست إلا حكم العقل بنفي التجويز. وقد حكم العقل بتجويز الكذب. فلا وجه للعلم بصدقهم من طريق الضرورة. ٢١
- فيقال: التجويز على كل واحد لا يعطي التجويز على الجماعة، لما قدمنا. وإن اجتماع الكل على إتيان الكذب في الخبر محال، مع اختلاف الطباع. وذلك أنه لا ٢٤ تكاد تجتمع إرادة جماعة أهل بلد كبير، ومصر جامع. على إتيان الكذب؛ وإن كانوا مجتمعين على القدرة؛ إذ ليس كل مقدور عليه تتساعد دواعي الخلق الكثير

عليه. فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَقْدِرُ عَلَى الْقَتْلِ، وَإِذْيَةِ الْحَيَوَانِ، لَكِنْ لَا يَتَفَقَّهُونَ عَلَى الْقِسْوَةِ؛
بَلْ يَخْتَلِفُونَ فِي الرِّقَّةِ وَالْقِسْوَةِ.

٣

فصل

والعلم الواقع بالخبر المستواتر ضروري. وبه قال أكثر الفقهاء، والأصوليين؛
خلافًا للبلخي من المعتزلة، والدقاق من أصحاب الشافعي.

٦

فصل في حجتنا

إِنَّمَا نَعْلَمُ مِنْ نَفُوسِنَا الثِّقَةَ وَالسَّكُونَ إِلَى أَخْبَارِ النَّاسِ بِالْبِلَادِ النَّائِيَةِ. وَالسَّيَرِ
بِالْقُرُونِ الْخَالِيَةِ؛ حَتَّى أَتْنَا لَا نَشْكُ فِي ذَلِكَ بِتَشْكُكَ؛ حَتَّى أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْهَدْ مَكَّةَ،
وَلَا غَيْرَهَا مِنَ الْبِلَادِ، يَتَحَقَّقُ وَجُودَهَا. وَيَخَاطِرُ بِنَفْسِهِ سَفَرًا إِلَيْهَا، وَيَنْفِقُ أَمْوَالَهُ فِي
طَلَبِهَا. ثِقَةً بِأَخْبَارِ مَنْ شَاهَدَهَا وَسَافَرَ إِلَيْهَا.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ بِخَبَرِ التَّوَاتُرِ بِطَرِيقِ الِاسْتِدْلَالِ، لَمَّا وَقَعَ لِلصَّبِيَّانِ
الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا مَبْلَغَ النُّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ. فَلَمَّا وَقَعَ لِلصَّبِيَّانِ الْعِلْمُ، عُلِمَ أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ؛
لَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ.

وَمِنْهَا أَنَّ الْخِلَافَ لَا يَقَعُ فِي الْعِلْمِ الْحَاصِلِ بِالتَّوَاتُرِ؛ كَمَا لَا يَقَعُ بِالْمَحْسُوسَاتِ.
أَوْ لَوْ كَانَ اسْتِدْلَالِيًّا، لَمَّا خَلَا مِنْ مَخَالَفٍ فِيهِ. وَمَنَظَرُ عَلَيْهِ. فَلَمَّا اتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَيْهِ
بَغَيْرِ اخْتِلَافٍ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ.

٨ظ

فصل في شبه المخالف

فَسَنُحَا أَنَّ الْعِلْمَ الْوَاقِعَ بِخَبَرِ التَّوَاتُرِ، لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا. لَمَّا اخْتَلَفَ الْعُقَلَاءُ فِيهِ. ١٨
أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاقِعَ مِنَ الْعِلْمِ بِدَرْكِ الْحَوَاسِّ، لَمَّا كَانَ ضَرُورِيًّا، لَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ أَهْلُ
الْمَذَاهِبِ؟ وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومُ بِأَوَائِلِ الْعُقُولِ؛ مِثْلُ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْوَاحِدَ أَقَلُّ مِنَ الْاِثْنَيْنِ،

٧ النائية: مهمل. ٨ بتشكك: بتشكك. ١٠ ثقة: ثقة. ١٤ لا يقع: لافع. مطموس بعضه.

١٥ استدلاليًا: استدلالًا. ١٨ اختلف: مغير. ١٩ بدرك: مهمل.

وَأَنَّ الْجِسْمَ لَا يَكُونُ فِي حَالَةٍ فِي مَكَائَيْنِ، وَأَنَّ الْجَمَلَ لَا يُلْجُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ. فَلَمَّا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي هَذَا الْعِلْمِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الْخِلَافَ.

٣

فَيُقَالُ: إِنْ حَصُولُ الْخِلَافِ لَا يَجْعَلُهُ حُجَّةً؛ وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ الْأَدْلَةُ. فَإِنَّ الْخِلَافَ قَدْ يَقَعُ عِنَادًا وَعَصِيَّةً وَتَقْلِيدًا. وَلِهَذَا دَخَلَ الْخِلَافُ فِي دَرْكِ الْحَوَاسِّ بِحُدُوثِ شَكُوكِ سُوفِسْطَا، أَوْ تَشْكِيكِهِ؛ فَخَبِلَ عَقُولُ جَمَاعَةٍ. وَكَثُرَ أَتْبَاعُهُ فِي مَقَالَتِهِ. وَكَمْ مِنْ خَبَالٍ أَحْدَثَهُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ! وَنُظِرُوا، فَصَارَ فِي الْمَسَائِلِ غَيْرِ السَّحْتَمَةِ لِلْخِلَافِ خِلَافًا.

٦

وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: وَجَدْنَا الْإِنْسَانَ يَسْمَعُ الْخَبَرَ مِنَ الْوَاحِدِ وَالْآخَرِ، فَلَا يَحْصِلُ لَهُ الْعِلْمُ إِلَى أَنْ يَتَكَثَّرَ عَدَدُ الْمُخْبِرِينَ؛ فَيَعْلَمُ حِينَئِذٍ، بِتَنَاصُرِ أَقْوَالِهِمْ، صَحَّةَ خَبَرِهِمْ وَصَدَقَ أَقْوَالِهِمْ. وَهَذَا عَيْنُ الِاسْتِدْلَالِ؛ كَاسْتِدْلَالِ الْمُسْتَدَلِّ عَلَى الْقَبْلَةِ بِأَمَارَتَيْنِ وَثَلَاثَ.

٩

١٢

فَيُقَالُ: لَيْسَ سِيَاقَةُ الدَّلَالَةِ. إِلَى أَنْ يَحْصِلَ الْعِلْمُ. يَخْرُجُهُ عَنْ كَوْنِهِ ضَرْوَرِيًّا؛ كَالْمَقْدَمَاتِ الَّتِي تَكُونُ سَابِقَةً لِلْعِلْمِ. فِي الْعُلُومِ الْهِنْدُسِيَّةِ فِي أَفْلِيدُسَ، وَإِخْرَاجِهَا بِالْأَشْكَالِ عَنِ الْإِشْكَالِ. مِثْلُ قَوْلِنَا: «إِنَّ الْخَطُوطَ الْخَارِجَةَ مِنْ مَرْكَزِ الدَّائِرَةِ عَلَى اسْتِقَامَةٍ إِلَى الدَّائِرَةِ مُتَسَاوِيَةٌ». | فَإِنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ ضَرْوَرِيٌّ، وَإِنْ كَانَ بِسِيَاقَةٍ. وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ يَنْظُرُ الشَّيْءَ مِنْ بَعِيدٍ، كَالْجَمَلِ يَرَاهُ صَغِيرًا، وَلَا يَزَالُ يَقْرُبُ مِنْهُ، أَوْ يَصْتَمُ التَّأَمُّلُ فِيهِ حَتَّى يَعْلَمَهُ جَمَلًا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ النَّظَرُ عِلْمًا اسْتِدْلَالِيًّا.

١٥

١٨

وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: الْعِلْمُ لَا يَقَعُ بِأَخْبَارِ الْجَمَاعَةِ الْمَعْتَبَرِينَ فِي التَّوَاتُرِ. إِلَّا أَنْ يَكُونُوا عَلَى صِفَاتٍ تَصَحِّبُهُمْ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى صِدْقِهِمْ. فَصَارَ كَالْعِلْمِ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الصَّانِعِ، لَمَّا احتَاجَ إِلَى تَأَمُّلِ صِفَاتِ الْعَالَمِ، مِنْ حَرَكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ. وَاجْتِمَاعَاتِهِ وَتَفَرُّقَاتِهِ، وَخُرُوجِهِ مِنْ هَيَاةٍ إِلَى هَيَاةٍ. كَانَ اسْتِدْلَالِيًّا؛ كَذَلِكَ هَهُنَا.

٢١

فَيُقَالُ: إِنَّ الْأَخْبَارَ. وَإِنْ اعْتَبِرَ فِيهَا صِفَاتُ [الْمَعْتَبَرِينَ فِي التَّوَاتُرِ]، إِلَّا أَنَّ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِمْ لَا يَنْفَتِرُ إِلَى اعْتِبَارِ الصِّفَاتِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ الْعِلْمُ لِمَنْ لَا يَنْظُرُ فِي

٢٤

١ وَأَنَّ الْجَمَلَ: مَهْمَلٌ. || لَا يُلْجُ: لَا يُلْجُ. ٦ فَخَبِلَ: فَحَلَّ. ٧ خَبَالٌ: خَبَالٌ. || وَنُظِرُوا: وَنُظِرُوا. ١٠ فَيَعْلَمُ حِينَئِذٍ بِتَنَاصُرِ: مَهْمَلٌ. ١٥ مِنْ: عَنْ. ١٦ بِسِيَاقَةٍ: مَهْمَلٌ. ١٧ يَنْظُرُ الشَّيْءَ: مَهْمَلٌ. ٢١ احتَاجَ: احتَاجَتْ. ٢٢ اسْتِدْلَالِيًّا: مَهْمَلٌ.

- الصفات، ويخالف العلم الواقع عن النظر في العالم؟ فإنه لا يقع إلا بعد النظر في المعاني، وهي الأغراض، والاستدلال بها؛ وفي الأخبار يقع من غير نظر واعتبار.
- ٣ على أن العلوم الهندسية لا بد لها من مقدمات وسياقات جارية مجرى الصفات ههنا؛ ولا تدل على أن تلك علوم استدلالية، بل ضرورية. وكذلك درك الحواس، لا بد من اعتبار صحة [الحواس]. وزوال موانع معترضة لتحقيق دركها. وإذا لم تكن الحواس والمدارك على صفات مخصوصة، لم تحصل الثقة في إدراكها؛ ولا يدل ٦ ذلك على أن الحاصل عن إدراكها ليس بضروري.
- ومنها أن قالوا: إن الخبر الواقع من جهة الله - سبحانه - وجهة رسوله - صلى الله عليه - لا يحصل به العلم إلا استدلالياً لا ضرورياً. فأخبار من دون الرسول المعصوم | - صلى الله عليه وسلم - أولى أن لا يحصل به العلم الضروري. ٩
- فيقال: إن أصل المعرفة بالله - سبحانه - [ثابت] بالاستدلال عليه بصنائه ومخلوقاته. فخبره - سبحانه - مبني على المعرفة به. والنبى - صلى الله عليه - ١٢ معروف النبوة والصدق بالاستدلال؛ فخبره بما يخبر به معلوم بالاستدلال. فإن المخبرين من الآدميين معروفون ضرورة، مخبرون عما أدركوه بحواسهم ضرورة. وهم عدد لا يجوز عليهم التواطؤ والكذب؛ فكان العلم بخبرهم على هذا الوجه ١٥ ضرورة. وإذا لم يتحقق منه دليل، فالأولى الذي ادّعه لا وجه له.

فصل

- ١٨ خبر التواتر لا يولد العلم، ولا خبر الواحد يولد الظن. هذا هو المذهب في كل شيء كان عقيب شيء، على سبيل الدور، أو على وجه الاستمرار؛ فلا نظراً ولا خبر. ولا غير ذلك. وهذا أصل مستقصى في أصول الديانات؛ خلافاً لأهل الطبع، والمعتزلة. والعلوم الواقعة عقيب النظر، والاستدلال، وسماع الأخبار من ٢١ المخبرين، [فهي] بفعل الله - تعالى. وذلك عندنا بمثابة إجرائه العادة بإزهاق النفوس عقيب إيقاع الجراحات الموجبة، وخلق الولد عقيب الجماع، والعافية عقيب تناول الدواء؛ خلافاً لبعض المتكلمين في قولهم إن الخبر يولد العلم. ٢٤

٢ الأغراض: الاعراض. ٤ تدل: مهمل. ١٣ فإن: فاما. ٢٠ خلافاً: خلاف. مطبوس بعضه ثم

كُوز فوقه. ٢٢ بفعل: مطبوس بعضه ثم كُوز فوقه. ٢٣ الموجبة: الموحية.

فصل في أدلتنا على إبطال مذهبه في ذلك

- فمنها لتقرير إبطال أصل القول به ليعم هذه المسألة وغيرها أنا نقول : لا يخلو أن يكون المتوَلَّد غير منسوب إلى فاعل ، بل منسوب إلى ما يتوَلَّد عنه من الفعل الذي سبقه ؛ كالاعتماد في السهم والحجر . ولا يجوز ذلك ؛ لأنَّه لو كان لنا حادث لا عن فاعل ، | لَاسْتغْنَتْ كُلَّ الحَوَادِثِ ، وجاز وجودها من غير [فاعِل] ومُحْدِث . ١٠
- وأما أن يكون من فعل الفاعل الذي صدر عنه الاعتماد في السهم والحجر ، فكان يجب أن يدخل تحت قدرته إيقافه عن مروره في المسافة وقطع تلك الأبعاد . فلمَّا لم يقدر على إيقافه . دلَّ على أنَّه خرج عن مقدوره ؛ فلا وجه لنسبته إليه . ٦
- وأما أن يكون ماؤًا بنفسه لا لمعنى ؛ فكان يجب أن يوجد خروجه ابتداءً من غير معنى ؛ وذلك القول بحادثٍ من غير محدِّث . ٩
- وأما أن يكون واجب المرور ؛ فكان يجب أن لا يقف عند غاية ؛ ما لم يمنعه مانع ؛ كتهبوط الحجر نحو المركز ؛ مهما وجد أبعادًا خالية استدام التهبوط . ١٢
- فإذا بطلت هذه الأقسام ، لم يبقَ إلَّا أنَّه بفعل الله - سبحانه .
- فإن قيل : يجوز أن يكون صدره عن معنى ؛ وتجدد ما يتجدد من ذهابه في الجهة لا لمعنى ؛ كما أنَّ الصوت يحدث بصكَّة الجسم وفعل فاعل الصكَّة ، وفناء الصوت لا بسفنى ولا مُفْنَى . ١٥
- قيل : ذلك واجب . ولهذا لا يصحَّ إبقاؤه . ولا إدامته ؛ ومرور الحجر والسهم ليس بواجب . ولذلك يجوز في المقدور إيقافه ، ولا يستحيل ؛ بخلاف فناء الصوت . ١٨
- ومنها ما خصَّ المسألة . أنَّ العلم لو كان متوَلَّدًا عن الخبر ، لم يخلُ أن يكون تولَّد عن خبر المخبر الأخير ؛ أو عن خبر الجميع . فإن قالوا « بخبر الأخير وعنه » . فهو واحد ، وإن كان ابتداءً لم يُولَّد . فلا تولَّد ، وإن كان أخيرًا لأنَّه واحد ، أو لا كان أو أخيرًا . وإنَّ العلم تولَّد عن المخبرين كلَّهم الذين يُعتبرون لحصول التواتر ، لم يصحَّ هذا على أصلهم ؛ لأنَّ المسبَّب الواحد لا يقع بسببَيْن . فضلًا عن أسباب

٢ لتقرير : لتقرر . | ليعم : مهمل . ٥ لاستغنت : لاستغنت . ٧ المسافة : السابق (ال) مشغوب .

| الأبعاد : مهمل . ١٦ لا بسفنى ولا مفنى : لا بسفنى ولا معنى . ١٨ يستحيل : سحئل . ٢١ لأنَّه واحد

أولًا : لأنَّه واحدًا ولا . ٢٣ لأنَّ : حرف النون مزيد . | بسببَيْن : مهمل .

- ١٠ ظ كثيرة، والمقدور الواحد لا يقع عن قَادِرَيْنِ اثنين، فضلاً | عن قَادِرِينَ كثيرين. وهذا أصل لهم معلوم. وإذا بطل تولده عن خبر الواحد لأنه بإجماع لا يوجب العلم، وبطل بخبر الجماعة لإبطالهم الفعل عن قَادِرَيْنِ والمسبب عن سببَيْنِ، لم يبقَ إلا أن يكون حدث بنفسه. ولا أحد يقول ذلك، أو حدث بفعل الله - سبحانه، وهو قولنا. ومنها أنه قد استقرَّ: عند القائلين بالتولد، أن ما لا جهة له، لا يصح أن يُؤلَّد إلا في محلّه. وليس للخبر جهة تُماس محلّ العلم، ولا ما هو مماس له. وإنما ٣ الاعتماد والحركات. لما كان لها جهات، ولدت في غير محلّها؛ ولا تولّد في غير محلّها دون مماسّة فاعلها لمحلّ مسّها، أو لما هو مماس له.
- ٩ فإن قيل: هذا لا يصحّ لوجهين. أحدهما أن الكلام في الجملة يؤلّد، إذا كان خطاباً لمخاطب، ما يؤلّد له السحر من الإرعاب الموجب للوجل، والتهجين الموجب للخبجل. فيؤلّد الرجل صفرة لفوران الحرارة عند الخوف، ويورث حمرة اللون عند الخجل [والرغب]، لانتشار الحرارة وثوران الدم، لمقاواة المهاجم ١٢ ومدافعته عن النفس. فهذان أثران ولدهما القول.
- فيقال: هذه غفلة منكم في إلزامنا جزئيات التولد، مع إنكارنا أصل القول بالتولد. ١٥
- قالوا: فمن وجه آخر، وهو أن يكون المولّد للعلم في قلب المخبر النظر في صحّة الخبر المتواتر. وذلك ناشئ من المحلّ، أعني النظر، ومولّد في المحلّ، وهو العلم. ١٨
- قيل: هذا باطل لما قدّمنا؛ وأن العلم الواقع بهذه الأخبار، ليس يقع عن نظره؛ وأنه لو وقع عن نظر قليل أو كثير، لوجب وجوده في النفس، لأنّ قلبه وكثيره كقليل اللذة والألم وكثيرهما. وهذا ممّا لا نجده في النفس؛ فبطل ما ادّعوا. ٢١
- فإن قيل: العلم بخبر الأخبار، [لو كان] مبتدأ من الله - تعالى، لكان يصحّ أن ١١ يوقعه | من غير سماع خبر أصلاً ورأساً.

١ كثيرين: كثره. ٥ جهة: مهمل. || يؤلّد: مهمل. ٦ يُماس: مهمل. ٧ تولّد: مهمل. ١٠ يؤلّد: مهمل. وفي سائر المواضع في الفقرة. ١٢-١٣ من «المقاواة» إلى «النفس»: في الهامش. وقد أخطأ الناسخ في وضعه علامة تشير إلى الهامش، فوضعها بعد «الحرارة». وكان يجب وضعها بعد «الدم». ١٤ جزئيات: جزوات. ٢١ وكثيرهما: وكثرها.

قيل: يجوز ذلك من المقدور؛ إلا أنه لم تجر به عادة.

ويقال أيضًا: ولو كان العلم بما أردكته الحواس مبتدأ من فعله، وكذلك العلم

بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان في المحل، لَصَحَّ منه ٣

- تعالى - أن لا يفعل العلم في العاقل بما أدركه، وبكل ما يُعَلَّم بيديها العقل. فإن

مرّوا على ذلك، مررنا لهم على ما ألزموا؛ وإن أبوه، نقضوا قولهم وأبطلوا إزامهم.

ومنها ما تعلّق به بعض أصحابنا، وجماعة من الفقهاء - وغيره أصلح منه وأنفع؛ ٦

لكنني أذكره لئلا يُعَوَّل عليه - قالوا: إذا كان كلّ واحد من المخبرين لا يولد خبره علماء،

والآخر على الوحدة لا يولد خبره علماء، عُلِمَ أن العلم حادث بفعل الله - سبحانه.

ولهم أن يقولوا: إن كلّ وصف من أوصاف الدلالة القياسية لا ينتج [ولا] يؤثر ٩

حكم القياس في الأصل، ولا في الفرع، و[بمجموعها أثرت] وكذلك آحاد

المشهود في البيّنات. لا يقال إن الأخير لم يوجب الظنّ وحده، ولا كلّ واحد ١٢

أوجبه. فثبت أنه إنما حدث ظنّ الحاكم لا صادرًا عن الخبر الأخير، لكن لبناء قول

الآخر على الأول؛ كما ابثني تأثير الوصف الأخير على تأثيرات الأول من

الأوصاف. وكذلك قفزان الحنطة، في الغرق الحادث في السفينة، عند حصول

القفيز الأخير فيها. وكذلك الشكر من الأقداح، عند حصول القدح الأخير. ١٥

وكذلك العصي المتكررة ضربًا، لمن يموت بسبل تلك الضربات، تساعدت الآلام

بعضها ببعض، وابثني الألم الحادث بالضربة الأخيرة على آلام الضربات المتقدمة.

فلا وجه لقطع الخبر الأخير | عتًا تقدمه. ١٨

١١ ظ

وهذا في جميع المحسوسات والمعلومات والمؤثرات للأحكام حتّى أن التغير

الحادث في الماء من نبذة بعد نبذة من زعفران؛ والقطرة من الماء على الحجر، إذا

دامت، أثرت ودوّمت في الحجر، لا بالأخيرة على الانفراد، ولا بالأولى، لكن ٢١

بتتالي ذلك ودوامه، وبناء بعضه على بعضه؛ والملل الحادث من الكلمة بعد الكلمة

والسّام، إنما يحدث باتّصال الكلام والمخالطة، يقال: «أكثر كلامه، فسئمناه»،

«أطال التّعود عندنا، فمَلَلناه»؛ وعلى هذا. ٢٤

١ ذلك: مضموس بعضه. || تجر به: حزه. ٤ يُعَلَّم: مهمل. || بيديها: بديهه. ١٣ ابثني:

ابثني. ١٤ الحنطة: الحنطة. ١٦ بسئل: مهمل. || وابثني: ابثني. ١٩ وهذا: مضموس بعضه. || التغير:

البعير. ٢٣ فسئمناه: فسامناه. ٢٤ عندنا: مهمل. والفسمير مزيد.

فصل في جمع شبهتهم

- فسنها أن قالوا: لو كان العلم واقعا بفعل الله - سبحانه - على مقتضى العادة،
 ٣ لكان تارة يحصل بأخبار جماعة بمثلهم يحصل التواتر، وتارة يُخبر مثل ذلك العدد بالخبر فلا يحصل العلم؛ كما أن حصول الولد عند اجتماع الزوجين؛ لما كان بفعل الله - سبحانه - على أطراد العادة، كان تارة يحصل، وتارة يعزب.
- فيقال: إن كون العلم واقعا لا محالة ليس مما يدل على أنه متولد؛ بل فعل الله - تعالى - قد يقع على وجه غير ذلك الوجه، لا محالة. ولأن الله - سبحانه - قد أجرى العادة بأن يحصل العلم الضروري عند هذا الخبر المخصوص؛ فدعوى التولد لا وجه لها. وإنما يصح هذا إن لو استمر أن كل شيء حدث عقيب شيء لا محالة؛
 ٩ كان متولدا عنه. وليس الأمر عندنا كذلك؛ بل كل حادث فإله يحدثه، حتى أن المعلول يكون عند العلة وعقيبها، وليست هي السوجبة، عقائبة كانت أو شرعية.
- فالتحرك كان عند الحركة، لا أن الحركة أوجبت، ولا أحدثته. وعلى هذا.
 ١٢ فإن قيل: فأصلكم يسع هذا؛ | لأنكم علمتم كون القديم عالما بالعلم، وكونه قادرا بالقدرة، وعلى هذا. ومعلوم أن كونه عالما واجب له، فعلمتم الواجب. فكيف أخليتم العلة من تأثير المعلول، ثم تستدلون بعد قولكم هذا على أن كون العالم عالما معلول العلم، وكون القادر قادرا معلول القدرة؟ ومثل هذا ما فعلتموه في سد باب الاستدلال على كون الصنعة مفتقرة إلى صانع. فإنكم مع قولكم لا خالق ولا فاعل في الشاهد، لم يبق لكم دليل من الشاهد على الغائب. وإذا بطل هذا من أصلكم،
 ١٨ لم يبق إلا أنكم مضطرون إلى أن كل كائن يكون عقيب كون كائن لا محالة، فعنه صدر، وهو موجب ومسببه. وقد رأينا أن العلم يحصل عقيب خبر هؤلاء المخبرين المخصوصين لا محالة؛ حتى أنه لا يجوز أن يحصل عقيب خبر جماعة، ولا يحصل عقيب خبر جماعة مثلها. فثبت ما قلناه.
- قيل: أغنانا عن القول بالعلة والتولد ما ثبت من وجود صانع يكفي وجوده لإحداث كل حادث. وكما أنه أجرى العادة في إدراك المحسوسات بنوع اتصال
 ٢٤

٦ واقعا لا محالة: واما لا محالة. ٨ بأن: بأن. | يحصل: مهمل. ٩ لها: له. ١٥ أخليتم:

أحلستم. ١٦ العلم: العلة. ١٧ مفتقرة: مهمل.

- وانطباعاً، أو اتصال شاع بالمحسوس ضرورة، ولا يجوز أن يختلف وجوده، أجرى
 العادة بأن العدد الكثير المخبرين عن درك حواسهم لا يتطرق عليهم كذب، فحصل
 العلم عقيب خبرهم، كما حصل لنا العلم بدرك حواسنا، وغنيينا عن القول بالتولد. ٣
 وأما دعواكم علينا أنه ينسد علينا باب إثبات الصانع، فليس كذلك؛ لأننا لا بد
 لنا من إضافة الحوادث إلى محدث لينقطع التسلسل وإلا [فلا]. فمتى قلنا | إن كل ١٢
 ٦ حادث يقف وجوده على حادث قبله، ثم ينتهي إلى غاية، [يوجد]؛ ومتى وقف
 وجود الحادث على تقدم حوادث قبله لا غاية لها، لم يوجد.
 على أنه يلزمكم وينقلب عليكم ما ذكرتموه؛ من حيث إنكم، مع القول
 بالتولد، لا بد للمتولد عنه من مؤثر لذلك المتولد عنه يُبنى عليه التولد. فلما لم يكن ٩
 هذا القول منكم سداً لباب إثبات الصانع، كذلك لا يكون اشتراطنا للفاعل الواحد
 سداً لباب إثبات الصانع؛ لأننا جمعنا مستند الحوادث إلى غاية هي الفاعل الأول -
 ١٢ جلّت عظمته.

فصل

- لا يجوز على الجماعة الذين يحصل بهم التواتر التواطؤ على كتم ما يحتاج إلى
 نقله ومعرفته. وبه قال العلماء؛ خلافاً للرافضة: يجوز ذلك لغرض يتفقون عليه. كما ١٥
 اتفقت الصحابة على كتم النص على علي - عليه السلام - بالإمامة، على ما
 زعموا، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم: «هذا أخي، ووَصِيِّي، والخليفة من
 بعدي». ١٨

فصل في الدلالة على فساد مقالتهم

- بان إحالة ذلك، إما ركز الله - سبحانه - في طباع الآدميين من توفير الدواعي
 ٢١ على نقل ما علموا، وكشف ما انشردوا بإدراكه إلى مَنْ لم يدركه. ومَنْ لحظ الطباع

٣ وغنيينا: مغير (من: وعربا). ٩ من مؤثر: مكرّر بين «عنه» و«يبنى». ولم يُسقط. || يُبنى عليه:
 مهمل. ١٠ اشتراطنا: اشتراطنا. ١٤ كتم: مهمل. ١٧ ووَصِيِّي: مهمل. ٢٠ بان: مغير (من: سان).

أولاً من نفسه، ثم من غيره، عليم أن الكتم ثقیل على النفوس، صعب على الطباع، حتى كأن قائلًا يقول من داخل: «أشع، وأكثف، وأغلن ما رأيت وسمعت». قال الله - تعالى: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ﴾. وهي الغاية في النعيم، التفت إلى ورائه فقال ٣ ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾، حبًا لإشاعة ما وصل إليه، إمامًا لمفاخرة، أو ترغيب ١٣ وغيره في سلوك ما سلكه | من الصبر على البلاء في إيمانه، أو لأي علة كانت وسمعت، حتى قال العقلاء: «أثقل على القلب من السر»، حتى على نفوسهم لا ٦ يكتبون. وقولهم: «سرُّ الثلاثة غير الخفي». وما اجتمع قوم على شيء ألد من الحديث، حتى قال قائلهم: [الكامل]

وَلَقَدْ سَمِعْتُ مَا رَبِّي فَكَأَنَّ أَكْثَرَهَا خَبِيثٌ
إِلَّا الْحَدِيثَ فَإِنَّهُ مِثْلُ اسْمِهِ أَبَدًا حَدِيثٌ

واجتماع العرب على السر. وقالوا: «لم يبق من لذات الدنيا أطيب من المحادثة والمسامرة على التلاع الخضر في الليالي القمر». ١٢

وإذا كانت الطباع على هذا، بعد اجتماع القليل من العدد على الكتم، واستحال اتفاق العدد الكثير على ذلك، وصاروا في الاستحالة كاتفاقهم على الكذب، فهذا التقرير في الإخبار في الجملة التي لا تتعلق عليها الأغراض. ١٥

فأما ما يحتاج إلى نقله، وفي نقله صلاح، والدواعي إليه داعية، فاتفاقهم على كتمه اتفاق على قبيح. ويستحيل أن يجتمع العدد الكثير، والجم الغفير، على التبيح. مثل دخول عطشان، أو جائع، إلى جامع المنصور يطلب شربة من ماء، أو ١٨ رغيفًا، فتتفق جماعة المزدحمين فيه على منعها من مطلوبهما، مع وجود ذلك والقدرة عليه؛ أو على الإخبار بحادث حدث بالخطيب على المنبر، ولم يكن حدث ذلك؛ أو إخبارهم بفتنة وقعت، ولم يك ذلك على ما قالوا، بل تتفق تلك الجماعة ٢١ على اختلاق الكذب؛ أو يقع ذلك - أعني الحادثة بالخطيب والفتنة وتكتمها تلك الجماعة، فلا ينفصل أحد من الجامع فيتحدث بها - فإن استحالة الأمرين جميعًا على حد سواء. كذلك ههنا.

١ نقيض: نقل. ٢ أشع: كأن الكلمة «امع». ٣ وسمعت: في الهامش. ٥ من: مكرر. ٦ وسمعت: مزيد. ٩ ما ربي: ما ربي. ١٠ مثل: مزيد. ١١ أبنا: مهمل. ١٢ التلاع: مهمل. ١٣ الخضر: القمر. ١٤ القمر: ١٥ الأغراض: الأعراف. ٢٢ والفتنة: السابق (حرف الألف) مشطوب. ٢٣ بفصل: منفصل.

- والأصل في إحالة ذلك أَنَّ الطَّبَاعَ في الوَضْعِ مختلفة، والدواعي متفاوتة | جَدًّا؛ ١٣ ظ
 كثافات الأمزجة في الميل إلى الطعوم المختلفة. فلا يجوز أن يَتَّفَقَ ذلك الجمع
 ٣ على محبة الحموضة، ولا محبة الحلاوة؛ كذلك لا يَتَّفَقُونَ على محبة كتم
 الحادث، ولا اختلاق ما لم يحدث.
- وأيضًا لو جاز اتِّفَاقُ الصحابة على كتم نصِّ الخلافة على عليٍّ، لَمَا أَمِنَّا أَنْ
 ٦ يكونوا كتموا في حكم الله - سبحانه - فلا يبقى لنا ثقة بنقلهم لشيء من الأحكام.
 وهذا يسدُّ علينا باب الثقة لما رووا من الأخبار المتضمنة الأحكام؛ وفي هذه المقالة
 أكثر الفساد.
- ٩ فإن قيل: أليس قد اتَّفَقَتِ الصحابة على ترك نقل شرائع الأنبياء، وإن كان
 الكذب غير جائز على جميعهم؟ فبان بهذا فرق ما بين الكتم والكذب.
- قيل: هذا عين الكذب. وإِلَّا فَمَنْ الذي نقل إلينا سِيرَ الأنبياء إِلَّا أصحاب رسول
 ١٢ الله مِمَّا سَمِعُوهُ مِنْهُ؟ فَأَمَّا نَقْلُهُمْ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَّقُوا إِلَى يَهُودٍ وَنَصَارَى، وَقَدْ
 علموا منهم الكذب والتبديل والتغيير لِكُتُبِ اللَّهِ الْقَدِيمَةِ. وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ، فَقَدْ نَقَلُوا
 عَنْهُ مَا أَخْبَرَهُ؛ وَهَلْ كُتِبَ السَّيْرُ الْمَدُونَةُ عِنْدَنَا إِلَّا مِنْ نَقْلِهِمْ؟ وَلَآئِهْ لَا دَاعِي
 ١٥ يَدْعُوهُمْ إِلَى ذَلِكَ؛ إِذْ لَا غَرَضَ لَهُمْ فِي نَقْلِ مِلَّةٍ لَا يَبْنُونَ الْأَحْكَامَ عَلَيْهَا، إِلَّا إِذَا
 ثَبَتَ ذَلِكَ بِقَوْلِ نَبِيِّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

فصل في شُبُهَهُم

- ١٨ فَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: إِنَّ كَلَامَ الْمَسِيحِ فِي الْمَهْدِ كَانَ مِنْ أَعْجَبِ حَادِثٍ حَدَثَ فِي
 الْأَرْضِ. ثُمَّ إِنَّ النَّصَارَى أَكْثَرُ أُمَّةٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ؛ | حَتَّى أَنَّ الْإِسْلَامَ، مَعَ ١٤
 اتِّسَاعِهِ وَانْتِشَارِهِ لَا يَسَاوِي رَفْعَتَهُمْ. وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنْقَلُوا ذَلِكَ الْحَادِثَ، وَنَقَلُوا
 ٢١ إِحْيَاءَ الْمَيِّتِ الَّذِي أَحْيَاهُ، وَإِبْرَاءَ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ. فَبَانَ أَنَّهُ لَيْسَ النُّقْلُ أَمْرًا
 يُنْفَكُ عَنْهُ؛ بَلْ تَارَةً يُكْتَمُ، وَتَارَةً يُنْقَلُ، وَتَارَةً يُهْمَلُ فَلَا يُنْقَلُ، وَتَارَةً يُعْنَى بِهِ
 فَيُنْقَلُ.

٥ على كتم: حرف الجرّ مزيد. ٦ ثقة بنقلهم: مهمل. ١٤ ما أخبر به: ما أحبره. || ولآئه: لانه.

١٦ عليه: اللاحق (ومنها) مشطوب.

فَيَقَالُ : إِنَّ الْعَلَّةَ فِي ذَلِكَ ظَاهِرَةٌ . وَهُوَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمَهْدِ كَانَ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّبِعٍ ،
وَلَا ظَهَرَ أَمْرُهُ بِرِسَالَةٍ ، فَمَا غُنِيَ بِذَلِكَ أَحَدٌ . وَإِحْيَاءُ السَّيِّئَةِ ، وَإِبْرَاءُ الْأَكْمَةِ
وَالْأَبْرَصِ ، كَانَ وَقْتُ الْإِرْسَالِ وَالِاسْتِدْلَالِ بِهِ ، وَتَطَلَّعَ النَّاسُ إِلَى ذَلِكَ تَطَلَّعَ
الْمُتَأَمِّلِينَ . وَأَبْدَأَ يَنْقُلُ النَّاسَ مَا ظَهَرَ وَاشْتَهَرَ ، وَمَا اشْتَدَّتْ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهِ .
وَالْخِلَافَةُ كَالنَّبْوَةِ . فَلَوْ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ نَصٌّ يَوْمَ غَدِيرِ خُثَمٍ ، مَعَ تَوْفِيرِ دَوَاعِي النَّاسِ ، لَا
سَيِّئًا أَهْلَ الْبَيْتِ وَشِيعَتِهِمْ ، لَمَّا صَحَّ كَتَمَ ذَلِكَ مِنْ أَعْدَائِهِ ، فَكَيْفَ مِنْ أَوْلِيَائِهِ ! وَأَبْدَأَ
كُلَّ أَمْرٍ ظَهَرَ ، وَتَوَفَّرَ فِيهِ الْغَرَضُ ، لَمْ يَصْحَ كَتَمُهُ وَتَوَفَّرَ نَقْلُهُ . وَبِمِثْلِ هَذَا تَأَكَّدَتْ
حُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - فِي أَنَّ مَا تَعَمَّ الْمَلُوءُ بِهِ لَا يُقْبَلُ فِيهِ الْوَاحِدُ .
فَإِنْ قِيلَ : فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ الْكَتَمُ لِأَمْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ؟ أَمَّا أَوْلِيَاءُ أَهْلِ
الْبَيْتِ ، فَإِنَّهُمْ كَتَمُوا ذَلِكَ نَفْيَةً ؛ وَأَمَّا الْأَعْدَاءُ ، فَكَتَمُوا ذَلِكَ مُعَانَدَةً وَتَعْصِيًا . فَاتَّفَقُوا
فِي الْكَتَمِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ الْكَتَمِ . وَإِذَا صَحَّ ، فِي حَقِّ جَمَاعَةٍ ، طُيُّ الْحَادِثِ بِمِثْلِ
هَذَا التَّعْلِيلِ ، صَحَّ فِي كُلِّ جَمَاعَةٍ .

١٢

قِيلَ : مَا غَنَيْتُمُ الْقَوْلَ فِيهِ بِاطِلٍ ؛ فَلَا تُحِيلُوا بِالتَّجَوُّزِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ أَبْعَدُ فِي الْإِحَالَةِ .
فَإِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ مِمَّنْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِكُلِّ فَضِيلَةٍ وَمَكْرَمَةٍ وَمِدْحَةٍ ؛ وَإِنَّهُمْ ﴿ أَشِدَّاءُ
عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ؛ وَإِنَّهُمْ ﴿ خَيْرُ أُمَّةٍ ﴾ ؛ وَإِنَّهُمْ رُكَّعٌ سَجْدٌ ﴿ يَبْتَغُونَ فَضْلَ
اللَّهِ وَرِضْوَانَهُ ﴾ ؛ وَإِنَّهُمْ ﴿ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ؛ وَالْقُرْآنُ مُقْطُوعٌ
بِهِ . فَكَيْفَ نَتْرَكَ شَهَادَةَ الْكَلَامِ الْمَعْصُومِ لَهُمْ بِالْعَدَالَةِ ، وَنَرْجِعَ إِلَى إِفْكَ الْمُسْتَسِينِ
بِ«الشَّيْعَةِ» ؟ وَإِنَّ الْقَوْمَ كَتَمُوا نَصَّ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى ابْنِ عَمِّ رَسُولِهِ ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ
الْمُودَّةَ لَهُمْ مِكَافَأَةً لِلرَّسَالَةِ . وَأُجِرَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . وَإِذَا جَازَ اجْتِمَاعُهُمْ
عَلَى ذَلِكَ ، عَدَمْنَا الثِّقَةَ بِالْجَمِيعِ فِيمَا نَقْلُوهُ ، وَلَمْ نَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ فَرَضٌ زَائِدٌ
كَتَمُوهُ . وَقَدْ كَانَ يَوْمَ السَّقِيفَةِ نَوْعٌ مَقَاوِلَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ . فَتَعَلَّقَ هَؤُلَاءِ
بِأَنَّهُمْ أَهْلُ الدَّارِ وَالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرَةِ ؛ وَتَعَلَّقَ هَؤُلَاءِ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْهَجْرَةِ ؛ وَتَعَلَّقَ هَؤُلَاءِ
بِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدَّمَهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّينِ ؛ وَتَعَلَّقَ الْمُهَاجِرُونَ بِتَقْدِيمِ

٢١

١٤٤ ظ

٩ أَنَا : مُزِيدٌ . ١٠ نَفْيَةٌ : بِنْفَةٍ . وَتَعْصِيًا : وَغَضًا ، كَذَا . ١٣ غَنَيْتُمْ : عَسَمَ . ﴿ تُحِيلُوا : مَحْتَلُوا .
﴿ فِي : مُزِيدٌ . ١٥ وَإِنَّهُمْ رُكَّعٌ . - إِلَى آخِرِ الْجُمْلَةِ : قَارِنُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِالآيَةِ رَقْمُ ٢٩ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ رَقْمُ
٥٨ . ١٧ الْكَلَامُ : فِي الْهَامِشِ . ١٩ وَأُجِرَ : وَخَبِرَ . ٢٢-٢٣ مِنْ «وَتَعَلَّقَ» إِلَى «الدِّينِ» : فِي الْهَامِشِ .

- ذكرهم في القرآن، وبوصية رسول الله لهم بالأنصار. فكلُّ ذَكَرٍ حُجَّتِهِ. فلم ينتصر ناصر؛ ولا عثر عاثر بنص رسول الله - صَلَّى الله عليه - يوم غدير خُتم، فيقيم الحجة. فإن جاءت الغلبة بالعناد والكثرة، كان ذلك من أكبر الطعن على المتغلب، فظهر عناده وبأن ظلمه. فهذا طعنٌ يعم الكل، على قول المخالف، والصحابة بكَثْرَتِهِمْ وعنادهم، والقراة بإهمالِهِمْ تقرير الحجة وبيان ظلمهم، ورسول الله - صَلَّى الله عليه - حيث مدحهم المدح المفرط، حتى جعلهم كالنجوم. وما أبعد هذا عن العقول السليمة والمذاهب المنصفة!
- ومنها أن قالوا: قد تم في نقل الأمور الظاهرة؛ كالإهلال بالحج مع اشتهاؤه. | فهذا روى أنه أهل بالقران بين الحج والعمرة؛ وهذا روى أنه أهل بالإفراد؛ وهذا روى أنه جمع بين الجلد والرجم في حق الثيب، وزوي أنه لم يجلد مع الرجم. واختلفوا في ألفاظ الأذان بين تشفيع وترجيع، وبين عدم الترجيع وتشفيع الإقامة، بل الإيثار لها. وبقي تشفيع الأذان، وهو أمر ظاهر. يُفَعَّل خمس دفعات في كل يوم. فبطل إحالتكم للإجماع على الكتم، وإيجابكم للنقل.
- ١٥ فيقال: إن ذلك يمكن الجمع بين الروايات فيه، بأن يكون لما علم المناسك، علم كلاً منهم ما أراد الإهلال به. والأذان اختلف؛ لأن أذان بلال يخالف أذان أبي محذورة؛ فما نُقل إلا ما سُمع منهم. وكان أبو محذورة نقل ذلك عن رسول الله - صَلَّى الله عليه - حيث كرر عليه لفظ الشهادتين ليحييهما إليه، ويمرّنه عليهما. والجلد والرجم ما اجتمع فيه إلا إثبات ونفي، والنفي ملغى والإثبات معول عليه؛ ويشهد له ما فعله علي - عليه السلام، حيث جلد شراحة يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة؛ وقال: جلدتها بكتاب الله، ورجمتهما بسنة رسول الله.

١ ينتصر: مهمل. ٣ جاءت الغلبة: جاب العليه. ٤ المتغلب: السغلب. ٥ رسول: وان رسول.

٦ حبث: مزيد، ورجحناه، إسياق الكلام، على «ان» بعد «ظلمهم». وقد بقي غير مشطوب بعد زيادة «حبث». ٩ الحج: مهمل. ١٠ الثيب: مهمل. ١٣ إحالتكم: مهمل. || وإيجابكم: واحاكم، كذا. ١٨ ليحييهما: لئحيها. ٢٠ معول: معمول. || شراحة: سراحه. ٢١ ورجمها: مهمل. || ورجمتهما: مهمل.

فصل

ليس في التواتر عدد محصور، بل المعتبر العدد الكثير الذي لا يجوز اتفاق مثلهم على إثبات الكذب ولا المواطأة عليه، أو أهل زهادة وتدين وورع، على ما ٣ قال أصحابنا؛ فإنهم اعتبروا الكثرة، أو الصلاح والورع، ولم يحصروا ذلك بعدد.

وقال الجُبَّائِي: يُعتبر عدد يزيد على شهود الزنى. ٦
وقال بعضهم: اثنا عشر، بعدد النقباء.

وقال بعض الأصوليين: | يُعتبر أن يكون العدد سبعين، بعدد المختارين من قوم ١٥
موسى وقال بعضهم: ثلاثمائة وثيف، بعدد أهل بَدْر. ٩

فصل في أدلتنا

فمنها أن التواتر ما وقع العلم الضروري بخبره؛ وهذا لا يختص بعدد مخصوص. إذ ليس من قال بأنه يحصل بأربعة بأولى من قول من قال يحصل باثني ١٢ عشر، ولا من قال باثني عشر بأولى ممن قال بسبعين، وعلى هذا. وإنما يحصل ذلك بما يحيل العقل عليه الكذب والتواطؤ؛ وذلك لا يكون إلا في العدد الكثير، والجَم الغفير. فأما في عدد محصور، فليس لأحدهما على الآخر ميزة، إلا بغلبة ١٥ الظن. فأما أن ينتهي إلى العلم، فلا.

ومنها أنه لو كان الاعتبار بعدد مخصوص، لوجب اعتبار صفات مخصوصة. كالإسلام والعدالة، على ما أجمعنا عليه في الشهادة. فلما لم يُعتبر لذلك أوصافاً ١٨ مخصوصة، لم يُعتبر له أعداداً مخصوصة. وهذا صحيح؛ لأن العدد إنما يُراد لتناصر الأقوال التي يبعد معها الكذب، ويقرب من غلبة الظن لصدق الخبر؛ وكما أن ذلك يقوى بتزايد العدد، فكذلك يقوى بحصول الصفات التي يبعد معها ٢١ الكذب. وتقرَّب إلى الصدق.

٢ الكثير: مهمل. ٦ الجُبَّائِي: مهمل. ٧ النقباء: النقباء. ١٤ يحيل: مهمل. ١٥ إلا بغلبة:

الاعليه. ٢٠ لتناصر: مهمل. ٢١ بتزايد: مترادف.

ومنها أنه ليس عدد من الأعداد التي اعتُبر بها إلا وما زاد عليه بقوَي ما في النفس. فالأربعة فصاعداً بالإضافة إلى الاثني عشر، والاثنا عشر بالإضافة إلى السبعين، [والسبعون] بالإضافة إلى الثلاث مائة وتنفِ بقوَي بالأكثر ما حصل في النفس بخبر العدد الأقل، وما قبل التزايد فهو الظن؛ إذ ليس وراء القطع، ولا سيما العلم الضروري، غاية.

فصل في شُبُههم

- قالوا: | إنَّ الله - سبحانه - اختار عدد شهود الزنى أربعة، واختار من النقباء اثنا عشر، واختار موسى [سبعين من قومه] لسماع كلام الله ليخبروا بسماع الكلام مَنْ لم يسمع. وهذا كله يدل على حصول العلم به. ٩
- فيقال لكل من تعلق بعدد من الأعداد: إنَّ اعتبار غيره، إمَّا فوقه أو دونه، يخرج ما يتعقُّبه عن أن يكون علماً ضرورياً؛ لأنَّ الضروري لا يقبل التزايد، ولأنَّه لا دليل معكم على أنَّ العدد اعتُبر لتحصيل العلم، ولا للتمييز بين العلم وعدمه؛ بل تعبَّد وتحكَّم بالعدد، والأصل المعتبر فيه غلبة الظن لا العلم. ولأنَّ الله - سبحانه - لم يعتبر العدد إلا تحكُّماً؛ إذ ليس أحد العددين بأولى من الآخر في تحصيل العلم؛ ولأنَّه اعتبر مع العدد العدالة. ولو كان يحصل بقولهم العلم، لما اعتُبرت الصفات؛ كالعدد الذي لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب، لما أوجب العلم؛ لم يُعتبر مع العدد صفة؛ ولأنَّه يدخل برجوعهم الشك، ونزول غلبة الظن، وما ثبت من العلم الضروري لا يتطرَّق عليه الشك والشبهة. وهنا لو رجع واحد من العدد، لأورث شبهة؛ ولو قابلهم عدد مثلهم مخبرون بضدِّ ما أخبروا به، لوقف الدُّشْت؛ والعلوم الضرورية لا يتطرَّق الشك على طرقها المحسوسات. وما ثبت بأوائل العقول في ذلك الخبر الذي أخبروا به، والشهادة التي شهدوا بها. ولم يجب استيفاء العقوبة. ٢١

١ اعتبر بها: اعتبر بها. || بقوَي: قوَي. في الموضعين في الفقرة. ٢ الاثني عشر: الاثنا عشر.

٥ غاية: مهمل. ٨ سبعين من قومه: انظر أعلاه ص ١٤٣. السطر ٨. || ليخبروا: ليخبروا. ١٦ ثانياً: لم.

١٧ ونزول غلبة: ونزول علته. ١٨ الشك: للشك. ١٩ قابلهم: قابلهم. || مخبرون: مخبرون.

فصل

- ولا يُعتبر إسلام المخبرين في أخبار التواتر بناءً على ما قرّرنا من أنّ الإحالة للتواطؤ إنّما هي إحالة اتفاق العدد الكثير على إثبات الكذب؛ خلافاً لبعض أصحاب الشافعي: يُعتبر إسلام المخبرين إن طال الزمان، بحيث يمضي ما يحصل | التواطؤ في مثله، والمراسلة من بعضهم إلى بعض. وإن لم يطل ذلك، صحّ مع كفرهم، ولم يُعتبر إسلامهم.

فصل في حجّتنا

- وهي أنّ إحالة اجتماع الكفار على إثبات الكذب، مع كثرة الأعداد واختلاف الأمزجة والطباع؛ فصار كإحالة اجتماعهم على حبّ الحموضة والحلاوة في ساعة واحدة، أو يوم واحد. وهذا أمر لا يختلف باختلاف الأديان، كما لا يختلف باختلاف السنّ، بعد التساوي في البلوغ والعقل الذي يصحّ معه توخّي الصدق. وأيضاً فإنّ العدد المعتبر، لو جاز أن يقبل اعتبار زيادة صفة نفى الإسلام أو العدالة، لجاز أن يقبل الزيادة في العدد، بحيث يقوّي زيادة مائة أخرى.

فصل في شُبّههم

- الكفر غرضة الكذب والتحريف في القول، والإسلام مناط الصدق والتحقيق في القول. ولهذه العلة اختصّ المسلمون بالقطع بإجماعهم؛ كذلك وجب أن يختصّ العلم القطعي بتواتر أخبارهم. والآحاد غرضة تجويز الكذب. فيقال: إنّما تقوى بالصفة الآحاد، ليغلب على الظنّ صدق المخبرين. فأما عدد التواتر، فإنّ الإحالة للتواطؤ كافية عن اعتبار الصفات الزائدة على المعتبر من العقل، وسلامة الحواسّ التي يُحال بالإدراك عليها. وقد فُطِنَ لمثل هذا جماعة من الفقهاء

٣ إثبات: اثار. كأنّ المراد بإثارة. ٨ إثبات: اثنان. ٩ الحموضة: المحموضة. ١٣ يقوّي: يقوّي. زيادة مائة أخرى: زيادته أخرى. || أخرى: الملاحق (لحسنه وحسن الكذب لنفسه) غير مشطوب. وكان يجب شطبّه لأنّه ليس من سياق الكلام. ١٥ غرضة: غرضه. ١٦ بالقطع: في الهامش. ١٧ غرضة: مهمل. إلا العلامة لحرف الراء. ١٨ تقوى: مهمل. || ليغلب: ليغلب. ٢٠ يُحال: مهمل. إلا العلامة لحرف الحاء.

- المالكية والحنابلة في شهادة الصبيان في الجراح؛ فلم يعتبروا البلوغ إذا جاءوا مجتمعين، قبل أن يمضي زمان يُتَهَمُونَ فيه بالتعليم لهم، أو التواطؤ. فللاجتماع وعدم تجويز التواطؤ عمل وتأثير يغني عن اعتبار صفات المخبرين؛ لبعد التهمة في ذلك. ٣
- على أنا نجد | من نفوسنا العلم بإخبار العدد الكثير، وإن كانوا كَفَّارًا؛ بحيث لا ١٧ و
يورثنا كفرهم شكًا في خبرهم، مع توفير عددهم، واستحالة تواطئهم على الكذب.
وأما الإجماع، فإِنَّمَا صار حجة معصومة بالشرع. والشرع خص ذلك بقوم
مخصوصين بالإسلام والاجتهاد والعدالة، مع البلوغ والعقل. وليس كذلك
الأخبار؛ فَإِنَّمَا توجب العلم من طريق العادة. وما طريقه العادة؛ لا يختلف فيه
المسلمون والكفار. ٩
- ومنها أن قالوا: لو كان العلم يقع بتواترهم، لوجب أن يقع العلم بكل ما يخبرون
به. ومعلوم أنه لا عدد أكثر من عدد النصارى من بين سائر الملل. وقد أخبروا بقتل
المسيح وصلبه - عليه السلام، ومع ذلك لم يثبت العلم بخبرهم؛ وما ذلك إلا
لعدم إسلامهم. ١٢
- فيقال: إنما لم يقع هناك العلم، لأن شرائط التواتر فيه غير متكاملة؛ وهو استواء
طرفي العدد ووسطه. والذي نقلته النصارى الآن، مع كثرتهم، يستند إلى نقل آحاد
يسيرة لا يقع العلم بخبرهم. وكلامنا في عدد كثير، لا يتواطأ أمثالهم على كذب،
يخبرون عن درك إحساسهم. ولا يزال ينقله أمثالهم إلى أن يصل إلينا على ذلك
الوجه، لا يختل الطرفان ولا الوسط. ١٨
- ومنها أن الإسلام والعدالة صفتان تحصل بهما الثقة إلى الخبر؛ فكان مشروطًا
في المخبر صحة العقل والحاسة.
- فيقال: المخبر إنما ترقى عن إدراكه لما يخبر به، إما من طريق نفس إدراكه
وهم الأعداد الأول المذكورون، أو عن غيرهم وهم الطبقة الثانية. بإدراك ما
سمعه منهم. فإذا لم تكن حاسة، انعدم الطريق. فصار خبره عن غير حاسة | ولا ١٧ ظ
عقل؛ يعني كالمخبر عن ميت أو جماد بأنه قال كذا أو فعل كذا. فأما الكافر، فله ٢٤

١ الصبيان: الصبيان. مطبوس بعضه. ٦ معصومة: مغير. ابتدأ الناسخ يكتب «معصومة». فالمستطوع
«مُعْصُومَةٌ». ١٥ والذي: الذي. نقلته: مهمل. ١٧ يصل: متصل. ١٨ يختل: يحتل. ٢٠ المخبر:
الخبر. ٢٤ يعني: معنى.

درك وحاسة وعقل. فإذا كثر العدد المفرط الذي لا يحصره بلد، ولا عدد. استحال حب جماعتهم للكذب. سواء كانوا معتقدين لدين، أو لم يكونوا معتقدين. فإن الأمزجة والطباع لا تتفق على الكذب. مع التدين وعدمه.

٣

فصل

يجوز ورود التعبد بخبر الواحد من طريق العقل؛ خلافاً لبعض المتكلمين - وأظنه الجبائي. على ما رأيته في بعض الكتب الكلامية. قال: لا يجوز ذلك عقلاً.

٦

فصل يجمع أدلتنا

فسنها أن التعبدات تنصّن ترغيباً في الثواب، وترهيباً من العقاب؛ وعلى هذا مبني التكليف. وقد ثبت تجوز الرجوع في التخويف من طريق، والترهيب من سفر. إلى خبر الواحد المخبر بما يخوفه من سبع، أو قاطع طريق. وكذلك تجوز العمل بخبره، ترغيباً في سفر. لنفع أخبر به. من ربح في تجارة ودرك لمطلب. فكذلك خبره عن الرسول - صلى الله عليه - بما يعود بدفع مضرة. أو درك منفعة. ولا عاقل ينكر التوقف عن الشروع في السفر، لما يخبره الواحد عن مضرة تلحقه، ولا ينكر الإقدام على السفر، لإخبار الواحد له بمنفعة يدركها.

فإن قيل: أما الخبر من جهة الواحد، في بيان الأمور الدنيوية، لا يشبهه الخبر بالتعبدات. ولهذا لا يقف وجوب العمل، والتحذر في الأمور، على العدل؛ بل الفساق، إذا أخبرونا بسبع أو قاطع طريق، وجب في العرف التحرز والتوقف عن سلوك الطريق. ولا نبني حكماً شرعياً على خبر فاسق.

١٨

قيل: لا نسلم؛ فإن الفاسق، إذا حذر من سبع أو قاطع طريق، قد يقصد التهزؤ. وقد يقصد إيقاف هذا عن منافعه. فيترجح إليها. على أصل السلام على خبر الفاسق

٦ الجبائي: الجبائي. || الكلامية: الكلمة. ٨ ترغيباً: ترغيباً. ومغيباً. || وترهيباً: وترهيباً. ٩ هذا مبني: هدامبناً. ١١ ترغيباً: ترغيباً. ١٤ ينكر: يكونه في. ١٦ والتحذر: مهمل. ١٧ التحرز: مهمل. ١٩ من «قيل» إلى «والشرع» في السطر الثاني من الصفحة التالية: هذه الفقرة يكملها في الهامش. والمستطور أكثره مهمل. وأيضاً فإن العلامة التي يحيل بها الناسخ إلى الهامش توجد بعد كلمة «فاسق». أي في غير موضعها. فهي في سطر فوق الذي انتهت إليه حاشية الهامش. ١٩ بأن: مهمل. كأن المستطور «بل». || التهزؤ: مهمل. كأن المستطور «التهزؤ».

- في الدين والدنيا، لأنها تعلم أن الفاسق قد يقصد الإعاقة عن المنافع، كما يقصد
الحصل على المكابرة. فلزوم الأصل هو مقتضى في العقل والشرع.
- ومنها أن الاتفاق حاصل بأن الشرع لا يأتي إلا بمجوزات العقول؛ | فأمّا ١٨ و
موانعها، وما لا تجيزه؛ فلا. وقد ورد الشرع بالعمل بقول الشاهد والشاهدين
والأربعة؛ على حسب الأحكام. والعمل في الأحكام بقول المفتي، وإن جاز عليهم
السهو والخطأ. ولم يُتَّبَح ذلك في العقل. وإن كان قول المفتي يستند إلى استنباط،
أو دليل قد يخطئ فيه أو يصيب، فالرجوع إلى قول وخبر يسنده إلى سماعه عن
الرسول - صلى الله عليه - أولى أن يُعمل به.

فصل في شبههم

- فمنها أن قالوا: إن التكليف مبنية على المصالح. ولا يعلم المصالح إلا الله -
سبحانه - ورسوله - صلى الله عليه. وإذا كان الناقل للخبر غير العالم بالمصالح
واحدًا، مع تطرّق السهو عليه في نقله وخبره؛ لم تحصل لنا الثقة بحصول الأصلح
الذي بُني التكليف عليه.
- فيقال: الأصل في التكليف مشيئة الله - سبحانه؛ ولا يتخصّص التكليف
بمصلحة المكلف. هذا أصل قد فرّعنا منه في أصول الديانات بما بان من كون
التكليف في حق كثير من المكلفين سببًا للوبال. على أنا إن تكلمنا على الاسترسال
في النظر، فإن تحزّي ما يوجب غلبة الظن في حصول الأصلح هو المعوّل عليه. وهو
خبر الواحد العدل الذي رضي به الشرع في إشغال الذمم التي أوجب خلؤها دليل
العقل، وإراقة الدماء، وانتزاع الأموال من أرباب الأيدي والتصرفات، وإباحة
الأبضاع المغصوبة المحرّمة. كل ذلك بشهادة الاثنين، وفتوى الواحد مع العدالة.
- وإن كان مبنى إيجاب الحقوق وشغل الذمم وإباحة الحيوان على المصالح ونفي
المناسد. وقد وجب على الحكّام العمل بذلك في الأحكام. وكذلك العوام، جاز
لهم العمل بفتي الواحد في جميع الأحكام، وإن جاز أن يكون | باطن الشهادة ١٨ ظ
كذب الشاهد، وباطن الفتيا خطأ المفتي.

٤ تجيزه: خبره. ١٥ هذا أصل: هداصل. || فرّعنا: مهمل. || بما بان: بما بان، و «باء مزيد.

١٧ تحزّي: مهمل. ١٨ خلؤها: خلوها. || دليل: مغير. ٢١ إيجاب: احباب. ٢٤ الشاهد: مغير.

جواب آخر. لو كان هذا طريقاً في المنع [لَكَانَ فِي الْمَنْعِ] مِنَ الْعَمَلِ
بِالاجْتِهَادِ. لِأَنَّ أَدْلَةَ الْاجْتِهَادِ ظَوَاهِرٌ غَيْرُ قِطْعِيَّةٍ؛ كَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِبْطَاطِ وَالْعُسُومِ.
وَكَمَا أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، فَالْمَجْتَهِدُ الْمُسْتَنْدُ اجْتِهَادُهُ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقِ ٣
يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ طَرِيقًا لِمَنْعِ الْعَمَلِ بِالْاجْتِهَادِ، لَا يَكُونُ طَرِيقًا لِمَنْعِ
الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ.

ومنها أن قالوا: لو جاز العمل بخبر الواحد، وإن لم يقع به العلم، لَجَازَ الْعَمَلُ
بِخَيْرِ الْفَاسِقِ وَالصَّيِّ، إِذْ لَيْسَ فِي خَيْرِهِمَا إِلَّا عَدَمُ وَقُوعِ الْعِلْمِ.

فَيُقَالُ: لو ورد الشرع بالعمل بالخبر الصادر عنهما، لقبَلناه. ولهذا لما جَوَزَ قَبُولُ

خَيْرِ الصَّيِّ فِي الْهَدْيَةِ، وَالِإِذْنُ فِي دُخُولِ الدَّارِ، قَبَلْنَاهُ. لَكِنَّهُ نَهَانَا عَنِ الرَّجُوعِ إِلَى ٩
قَوْلِهِمَا، وَجَاءَنَا بِقَبُولِ قَوْلِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ. قَبَلْنَا مَا جَوَزَ لَنَا قَبُولُهُ، وَرَدَدْنَا مَا مَنَعَنَا
قَبُولُهُ. وَهُوَ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ وَالْفَتَوَى؛ فَلَا فَتَوَى لِفَاسِقٍ، وَلَا صَيِّ، وَلَا شَهَادَةَ،
بِخِلَافِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ. ١٢

على أَنَّ الثِّقَةَ فِي الْعَادَةِ لَا تَحْصُلُ بِخَيْرٍ مِنْ عَرَفْنَاهُ بِارْتِكَابِ الْكَذِبِ فِي الْقَوْلِ،

وَالْتَحْرِيفِ فِي الْفِعْلِ، وَتَحْصُلُ لَنَا فِيمَنْ عَرَفْنَا مِنْهُ التَّحَرِّيَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ. فَهَذَا

مَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى مَا نَجَدَهُ مِنْ نَفْسِنَا. وَلِهَذَا لَمْ نَقْبَلْ شَهَادَةَ الْفَاسِقِ، وَقَبَلْنَا شَهَادَةَ ١٥
الْعَدْلِ.

ومنها أن قالوا: لَمَّا لَمْ يُقْبَلْ خَيْرُ الْوَاحِدِ فِي الرِّسَالَةِ وَالنَّبُوءَةِ حَتَّى اعْتُبِرَتْ

السَّعْجَةُ، كَذَلِكَ لَا يُقْبَلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّبُوءَةُ مِنَ التَّكْلِيفِ الَّتِي جَاءَتْ النُّبُوءَةُ ١٨
لَأَجْلِهَا.

فَيُقَالُ: إِنَّ طَرِيقَ أَصْلِ إِبْطَاتِ النُّبُوءَةِ عَلَى الْقَطْعِ؛ وَلَا قَطْعَ فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ

١٩ | بَرَهَانٍ وَإِعْجَازٍ. فَأَمَّا أَعْيَانُ التَّكْلِيفِ. وَجَزَيَّاتُ الْأَحْكَامِ. فَإِنَّ طَرِيقَهَا الظَّنُّ؛ ٢١

بَدِيلُ أَنَّهُ لَمَّا ثَبِتَتِ النُّبُوءَةُ قِطْعًا، جَاءَتْ النُّبُوءَةُ بِالتَّعَبُّدِ بِقَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ فِي بَابِ

الشَّهَادَاتِ، وَالْفَتَاوَى عَنِ الْآحَادِ، مَعَ كَوْنِ أَقْوَالِهِمْ مَبْنِيَّةً عَلَى الثِّقَةِ بِحَسَنِ الظَّنِّ،

مِنْ غَيْرِ يَقِينٍ وَلَا قَطْعٍ. ٢٤

٢ أدلة: في الهامش. ٣ فالمجتهد: المجتهد. ١٤ التحري: مهمل. ١٧ يُقْبَلُ: نفل. ١٨ جاءت

به: حاب به. مهمل. بعضه مضموس. ١٩ جاءت: حاب. ١٩ لأجلها: لأجلها.

فصل

- يجب العمل بخبر الواحد الذي يجوز قبول خبره شرعاً وعقلاً؛ نصّ عليه
 ٣ صاحبنا، وبهذا قال جمهور الفقهاء والأصوليين.
 وذهب قوم من أصحاب الشافعي إلى أنّه يجوز من جهة الشرع خاصة.
 وذهب بعضهم إلى وجوب العمل به كقولنا عقلاً وشرعاً. على ما قدمنا.
 ٦ وذهب القاساني إلى أنّه لا يجوز العمل به من طريق الشرع.
 ووافقه على المنع من العمل به ابن داود، إلا أنّه قال: وقد كان يجوز وجوب
 العمل به عقلاً. لولا منع الشرع.
 ٩ وذهب الجبائي إلى أنّه لا يُقبل في الشرعيات أقلّ من اثنين.

فصل في جمع أدلّتنا

- فمنها قوله - تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ
 ١٢ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.
 فوجه الدلالة من الآية أنّه أوجب أن يتخلف عن النفور إلى الجهاد قومٌ، كما أوجب
 أن ينفر إلى الجهاد قومٌ. وعلل في ذلك أن تكون الطائفة المتخلفة عند النبي تحفظ
 ١٥ ما يقول، وتعي ما يرد به الوحي من الناسخ، وما يشرع، وما يُنذر به مَنْ تخلف عن
 النبي - صلى الله عليه - بشغله بالجهاد، وغيبته عنه. ولو لم يجب على الغائب
 التعويل على بلاغ الحاضرة، لما كان للأمر بالإندار معنى. فدلّ على وجوب | الأخذ ١٩ ظ
 ١٨ بقولهم: وإن كانوا طائفة يسيرة لا يبلغون إلى حدّ التواتر.

فصل في الأسئلة على هذه الآية

- قالوا: وجوب الإنذار لا يدلّ على وجوب العمل بقول المنذر، بدليل الشاهد
 ٢١ الواحد والشاهدين اللذين ظاهرهما العدالة؛ لكنّ الحاكم لا يعلم عدالة باطنهما.

فَإِنَّ اللَّهَ - تعالى - أوجب بلاغها، ونهى عن كتمها، فقال: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾. ومع ذلك لا يلزم العمل بقول الواحد، ولا بقول مَنْ ظاهره العدالة فيما يُعتبر فيه البحث.

٣

فصل

إذا كان غرض الإبلاغ العمل والإنذار، فلا يجوز أن يُعزى إيجاب السماع من النبي - صلى الله عليه - عن غرضه. ولهذا لو صرح، فقال: ﴿وَلْيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾ ٦ فلم يعمل القوم بإنذارهم. لما حُسن هذا، وكان كلاماً خارجاً عن الفائدة والأحكام. وأما الشاهد الواحد، فيجب عليه الإبلاغ؛ لأنه يمكن بناء اليمين عليه فيما يقبل الشاهد واليمين، وإتمام العدد لمكان النص على عدد مخصوص. وههنا ٩ لم نعتبر عدداً فننتظره. ولا توقفت الإنذار عليه فنعلق وجوب العمل به. لأن الأصل ما ذكرنا. وإن كل من وجب عليه الإعلام لشخص، وجب على الشخص الذي أعلم العمل بقوله؛ كالأذان لما وجب. وجب إجابته بالعمل به صلاة ١٢ وإفطاراً في المغرب. أو إمساكاً في الفجر؛ وكذلك الفتوى. وكذلك تبليغ النبي - صلى الله عليه - أمته، حيث قيل له: ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ٢٠؛ فإنه حيث وجب عليه ذلك، وجب على المبلّغين من الأمة العمل به. ١٥

فإن قيل: الحذر لا يعطي العمل بخبرهم، إلا على وجه؛ وهو أن يُنظر في التبليغ والإنذار. ويُعمل بما يقتضيه الدليل. فأما أن يوجب قبول خبره، فلا. ١٨
قيل: الحذر المعلق على إنذارهم يقتضي أنه حذر من مخالفة إنذارهم. وترك العمل به. فأما أن ينضم إلى إنذارهم دليل، فلا وجه له، ولا يعطي ظاهر الآية ذلك. ٢١

ومن لم يعمل بخبر المسند فما حذر، فالآية تقتضي الحذر بمجرد الإنذار. ولو كان ذلك واقفاً على دليل، لم يكن عملاً بالإنذار. بل كان العمل بذلك الدليل.

٥ يُعزى: يعزى. ٦ عن: مزيد. ٧ غرضه: عزمه. ٨ بناء: بناء. ٩ فتنتظره: مهمل.

١١ لشخص: شخص. ٢٢ يعمل: السابق (نحو) مشطوب. ٢٣ فما حذر: فما حذر.

فإن قيل: لا حجة في الآية؛ لأن الطائفة قد تقع على ما يحصل به العدد الذي يحصل بخبرهم العلم: الأربعة، والاثنا عشر، والسبعون. والثلاث مائة وبضع. وإذا لم يتخصص بعدد، لم يكن في الآية حجة.

قيل: قد تقع الطائفة على أقل قليل، وهو الواحد؛ بدليل قوله - تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأْضَلُّهُمَا بِئِبْهَتَهُمَا﴾. إلى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأُضْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾. وقال محمد بن كعب في قوله: إن ﴿تَعَفُّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾. كان رجلاً واحداً. وقيل: في قوله: ﴿وَلَيْشْهَدَ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. قيل: أقلها واحد.

٩ على أننا أجمعنا على أن سماع العلم فرض على الكفاية، وأنه لو تخلف عن النبي - صلى الله عليه - من يسمع منه، ولو واحداً، سقط عن كافة أصحابه - رضوان الله عليهم. فمن سقط بحضوره الفرض عن الكل، هو الذي وجب الحذر بإنذاره.

١٢ فإن قيل: إنما المراد بالإنذار الفتيا من العلماء؛ وذلك يجب قبوله | على العوام. فنحن قائلون بها فيما وردت فيه. ويشهد لذلك ما في نطق الآية من قوله: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا﴾؛ ولم يقل «لِيَتَقَلَّوْا»، أو «لِيَسْمَعُوا، فَيُخْبِرُوا». والمتفق هو المتعلم لعلوم أحكام الشريعة.

قيل: كل مسموع من النبي - صلى الله عليه - يُسَمَّى «فَقْهًا»، لا سيما في حق الصحابة؛ مع فقههم لكلامه - صلى الله عليه. ولهذا قال - صلى الله عليه: «يُخْبِلُ هَذَا الْعِلْمُ مَنْ كُلَّ خَلَفٍ عُدُولُهُ»؛ فسَمَى الأخبار «عِلْمًا». وقال: «رَجِمَ اللَّهُ - وَرَوَى: نَصَرَ اللَّهُ - امْرَأَةً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَأَدَاها كَمَا سَمِعَهَا؛ قُرْبُ حَامِلٍ فَقَدِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». فسَمَى قوله المحمول «فَقْهًا». ولأن في الفتيا من الحجة مثل ما في النقل، لأن المعنى واحد. يقول قولاً غير معصوم من الخطأ؛ كما أن المخبر بخبر غير معصوم من السهو والغلط أو الكذب. فإذا حصل الإنذار بأحدهما والتحذير، كان الآخر مثله. وحكمه حكمه.

٢٤ ومنها قوله - تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾. وتقييده بسنن أن يكون العدل مثله، لئلا يسقط تقييد القرآن بالفسق،

ويخرج عن الفائدة. إذ لا يجوز أن يُقَيَّد بالفاسق؛ ويكون العدل عنده كالفاسق في إيجاب التبيين والتثبيت. وهذه الآية يُتَنَبَّهُ الاستدلال بها على دليل الخطاب.

ومنها أن النقل المستفيض. الذي لا يعتريه شك، ورد بأن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - كان ينفذ آحادًا من أصحابه إلى النواحي والبلاد بالصحف والكتب رُسُلًا؛ مثل كتابه | إلى قيصر: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ! تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾. ٢١

الآيات. وأثر أبا بكر الصديق أميرًا على الحاج. وعُمَرَ ساعيًا على الصدقة. وعُثْمَانًا قاضيًا على اليمَن، وَعُتَابَ بْنَ أُسَيْدٍ، وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ. وكُلَّفَ كُلُّ أَهْلِ نَاحِيَةٍ طَاعَةَ مَنْ أُنْفِذَ بِهِ إِلَيْهِمْ، والعمل بما بعثهم به. وندبهم له، وطاعتهم في ذلك، وهم آحاد. فإن قيل: يجوز أن يكون بَعَثَهُمْ إلى قوم في أحكام علموها، قبل بعثه هؤلاء الآحاد، بالتواتر السابق لبعثهم؛ كما أنهم علموا وجوب العمل بخبر الواحد قبل بعثه الرسل، على قولكم.

قيل: لو كان نُقِلَ إليهم نقلًا متواترًا، لكان قد نُقِلَ إلينا، وعرفناه. كما علمنا جميع ما حصل به نقل التواتر. وأما وجوب العمل بخبر الواحد، فإنهم كانوا علموه بما شاع من بعثه الرسل إلى كل جهة.

فإن قيل: فقد كان يبعث بآحاد الرسل يدعو إلى الإيمان، وإن لم يكن ذلك معلومًا من جهة الرسل. وكذلك بعث برسله بالأحكام، وإن لم يكن ذلك معلومًا من جهة الرسل.

قيل: الإيمان معلوم عقلاً، ولكن وجوبه الذي بعث به رسله لأجله لم يُعْلَمَ إِلَّا من جهة رسله. وعند المخالف يُعْلَمُ ذلك بالعقل؛ ولكن بعث من يتبهم على أعمال الفكر والنظر في الدليل.

ومنها إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على عملهم بخبر الواحد. ٢١ ومن ذلك عمل أبي بكر الصديق بخبر المُغِيرَةِ ومُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ في ميراث الجدَّة، وأنَّ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أظعمها السدس. فجعل لها السدس.

١ ويخرج: ولخرج. ٢ يُقَيَّد: بفضه مطموس. ٣ التبيين: مهمل. ٤ الآية يُتَنَبَّهُ: مهمل. ٥ يعتريه: مهمل. ٦ وأثر أبا بكر: وامر كابي بكر. ٧ وعُتَابَ: مهمل. ٨ وكُلَّفَ: حرف العطف مزيد. ٩ به: في الهامش. ١٠ إليهم: مغير (من: لهم). ١١ أعمال الفكر: أعمال الفكر. وتكتب فوق «الفكر» كلمة «القلب»، مهمله. كأن المراد «أعمال القلب».

- ومن ذلك عمل عُمر - رضي الله عنه - بخبر عبد الرحمن بن عَوْفٍ في أخذ | ٢١ ظ
الجزية من المجوس، وقوله: سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. وعمل بخبر حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ
في الجنين. وقال: لولا هذا، لَقُضِيَ بغير [رأيه]. وزُوي أنه قال: كِدْنَا أَنْ نَقْضِي ٣
فيه برأينا. وعمل بحديث القُصَّاحِ بْنِ سُفْيَانَ في توريث المرأة من دية زوجها.
ومن ذلك عمل علي وعثمان بخبر فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ في سكنى المتوفى عنها زوجها.
ومن ذلك عمل ابن عمر بحديث رافع بن خديج في الانتهاء عن المخابرة. ٦
ومن ذلك عمل ابن عباس بخبر أبي سعيد الخُدْرِي في الرِّبَا في النقد، بعد أن
كان لا يحكم بالرِّبَا إِلَّا في النسبة.
ومن ذلك عمل زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بخبر امرأة من الإنصار أَنَّ الحائض تنفّر بلا وداع. ٩
ومن ذلك ما زُوي عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: كُنْتُ أُسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ. وَأَبَا طَلْحَةَ، وَأَبِي
ابن كَعْبٍ. شَرَابًا مِنْ فُضَيْخٍ. إِذْ أَتَانَا آتٍ. فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. فَقَالَ أَبُو
طَلْحَةَ: قُمْ، يَا أَنَسُ، إِلَى هَذِهِ الْجَرَارِ فَكَسِرْهَا. قَالَ: فَقَسْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا. ١٢
فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ.
ومن ذلك ما ظهر واشتهر من عمل أَهْلِ قُبَاءٍ في التَّحَوُّلِ مِنَ الْقِبْلَةِ بِخبر الواحد.
فَالْتَفَتُوا بِخبرِهِ إِلَى الْكَعْبَةِ. ١٥
ومن ذلك ما زُوي عن ابن عباس أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ مُوسَى صَاحِبَ
الْخَضِرِ لَيْسَ بِمُوسَى بْنِ إِسْرَائِيلَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ؛ أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ
كَعْبٍ. قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ ذَكَرَ مُوسَى وَالْخَضِرَ ١٨
بِشْيءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى بْنَ إِسْرَائِيلَ صَاحِبُ الْخَضِرِ. فَعَمِلَ بِخبر أَبِي إِلَى حَدِّ
كَذِبِ الرَّجُلِ، وَسَمَّاهُ «عَدُوُّ اللَّهِ»، تَعْوِيلًا عَلَى خبر الواحد.
وعملوا كُلُّهُمْ بِخبر أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ - رضي الله عنه - أَنَّ الْأَثَمَةَ مِنْ قُرَيْشٍ. ٢١
وبحديث عائشة | في التَّعَاثُفِ الْخَتَانَيْنِ، ووجوب الغسل من غير إنزال. ٢٢ و

٣ الجنين: مهمل. || بغير: مهمل. || كِدْنَا: كَدْنَا. ٤ دية: دَنَ. ٥ فُرَيْعَةَ: مهمل. ٦ خديج: خَدِج. || الانتهاء: الانتهاء. || المخابرة: المخابرة. ٧ الخُدْرِي: الخُدْرِي. ٨ إِلَّا: في الهامش. ١١ فضيخ: فضيخ. ١٢ طلحة: السابق (عُبَيْدَةُ) مشطوب. ١٣ فضربتها: فضربها. ١٤ قُبَاء: السابق (القُبَا) مشطوب. ١٥ بخبره: مهمل. ١٧-١٩ من «عَدُوُّ اللَّهِ» إِلَى «صَاحِبِ الْخَضِرِ»: في الهامش. ١٧-١٨ أَبِي ابن كَعْبٍ: مهمل. ١٨ خطبنا: مهمل. ١٩ أَبِي: مهمل.

فصل في الأسئلة على قضايا الصحابة بخبر الواحد

فمنها قولهم: هذه أخبار آحاد. فكيف يُحتج بأخبار الآحاد والخلاف في أخبار الآحاد؟

٣

يُقال: هي تواتر من طريق المعنى. وليس إذا كانت آحادُ الجملة آحادًا. والجملة تواترًا، تُعطى الجملة أحكام الآحاد؛ كشجاعة علي. وسخاء حاتم. وفصاحة قيس. وفهاة باقل. هذه أمور تواترت، وإن كانت آحادها آحادًا في النقل؛ وعلى أنه يبعد أن تكون هذه الأخبار مع كثرتها خطأ أو كذبًا.

٦

ومنها أن قالوا: تلك آحاد استندت إلى دلالة قطعية. وهي إجماع الصحابة؛ فأنهم لم ينكروا خبرًا منها. فصار إمساكهم عن التكثير إجماعًا على قبولها. وهذه الأخبار لا حجة معها.

٩

يُقال: لو كان عندهم من ذلك ما عند الراوي. لما أشكلت عليهم الأحكام التي تضمنتها الأخبار. فلما كانوا قبل الرواية واقفين في الأحكام، علم أنهم لم يعلموا ذلك. ولا علموا إلا بها.

١٢

ومنها أن قالوا: إن تعلقتم بقبول من قبلها، قابلناكم برّد من ردها؛ وليس أحدهما بأولى من الآخر. وبطل دعوى الإجماع منكم. والدلالة على ما ادّعينا من الرّد السروي عنهم لأخبار الآحاد. ما روي أن أبا بكر لم يقبل خبر المغيرة في ميراث الجدة. حتى انضم إليه خبر محمد بن مسلمة. وعمر ردّ حديث أبي موسى في الاستئذان. وهو أن

١٥

أبا موسى استأذن على عمر ثلاثًا. فلم يؤذن له. فأنصرف. فبعث إليه عمر: لم أنصرف؟ فقال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه - يقول: إذا استأذن أحدكم على صاحبه ثلاثًا. فلم يؤذن له. فليَنصَرِف. فقال: من يشهد لك؟ فمضى أبو موسى إلى

١٨

الأنصار. فقالوا: نبعث معك بأصغرنا. أبي سعيد الخدري. فلم يقبل قوله. حتى روى معه أبو سعيد الخدري. وعلي بن أبي طالب ردّ حديث ابن سنان في المفوضة؛ وكان لا يقبل خبر أحد حتى يستخلفه، إلا أبا بكر. فإنه كان يقبل خبره بغير يمين.

٢١

ظ ٢٢

٤ الجملة: مغير (من: من حملة). ٥ تُعطى: مهمل. ٦ مطلقًا: ٧ كذبًا: كذب. ١٢ الأحكام: حرف الحاء مزيد. ١٣ علموا: علموا. ١٨ ثلاثًا: ثلاث. ٢١ نبعث: مهمل. ٢٢ بأصغرنا: مهمل. ٢٢ ابن سنان: ابن سنان. انظر تهذيب التهذيب لابن حجر. ج ١٢ ص ٢٨١ رقم ١٢٨٧. فيما يخص أبا سنان: اسموا به أبو سنان وهو سعيد بن سنان. ٢٣ أحد: مغير (من: الواحد).

- فَيَقَالُ: قَبُولُهُمْ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا، وَرَدَّهُمْ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ بِهَا؛ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَشَبْهَةِ تَعَرُّضٍ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ، أَوْ مَعْنَى وَعَلَّةَ ظَهَرَتْ، فَأَوْجِبَتْ الرَّدَّ لَذَلِكَ الْخَبَرِ. أَلَا تَرَى أَنَّ خَبَرَ التَّوَاتُرِ قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، وَإِنْ كُنَّا نَرُدُّ التَّوَاتُرَ لَعَلَّةَ؛ مِثْلَ تَوَاتُرِ خَبَرِ النَّصَارَى أَنَّ الْمَسِيحَ صُلِبَ.
- وَالَّذِي يُوَضِّحُ أَنَّ الرَّدَّ إِنَّمَا حَصَلَ لَعَلَّةَ، هُوَ قَوْلُ عُمَرَ فِي خَبَرِ الْإِسْتِثْنَانِ لِأَبِي مُوسَى: «قُلْتُ ذَلِكَ لَكِي لَا تَجْتَرِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ». وَقَالَ عَلِيٌّ فِي حَدِيثِ ابْنِ سَنَانٍ: «أَعْرَابِيٌّ يَوَالُّ عَلَى قَدَمَيْهِ» - أَيُّ لَا يَعْرِفُ الْأَحْكَامَ.
- وَأَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْإِسْتِنْبَاطِ أَنَّ الْعَقْلَ يَجِبُ الْإِحْتِيَاظُ مِنَ الْمَضَارِّ. وَخَبَرُ الْوَاحِدِ الْعَدْلَ الثَّقَةَ الَّذِي لَمْ يُجَوِّزْ عَلَيْهِ الْكَذِبَ يَتَرَجَّحُ صَدَقُهُ عَلَى كَذِبِهِ، وَإِنْ كَانَ الْكَذِبُ جَائِزًا عَلَيْهِ؛ وَإِذَا تَرَجَّحَ صَدَقُهُ فِيمَا يَخْبِرُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اقْتِحَامُ الْإِثْمِ وَحَصُولُ الضَّرَرِ بِمُخَالَفَتِهِ؛ وَهَذَا أَمْرٌ يَنْتَضِيهِ الْعَقْلُ. وَقَدْ عَضُدَ ذَلِكَ مَا اتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَيْهِ، مِنَ الْمُنْتَدِينِ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى قَوْلِ الْوَاحِدِ فِي التَّحَرُّزِ مِنَ الْمَضَارِّ مِنْ عِزَائِمِ الْعُقَلَاءِ وَمُقْتَضَى رَأْيِهِمْ؛ كِإِخْبَارِ الثَّقَةِ بِشَيْءٍ فِي طَرِيقٍ يَرِيدُ سَلُوكَهُ، أَوْ الْإِخْبَارِ عَنْ رِيَاحٍ مَهْلِكَةٍ | فِي بَحْرِ يَرِيدُ رُكُوبَهُ. كَلَّ ٢٣ وَ ذَلِكَ يَجِبُ الْعَقْلَ التَّحَرُّزَ مِنْهُ، عَمَلًا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.
- وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْخَبَارٌ عَنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، فَجَازَ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِيهِ؛ كَالِاسْتِفْتَاءِ فِي الْحَوَادِثِ لِأَحَادِ الْمُجْتَهِدِينَ.
- وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَجِبِ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَيَّنَّ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فِي عَصْرِهِ بِخُتُصٍّ بِمَنْ سَمِعَ مِنْ لَفْظِهِ وَنَطَقَهُ، وَلَا يُلْزَمُ غَيْرُهُ اعْتِقَادُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ نَقْلُ جَمِيعِ مَا بَيَّنَّه وَبَلَّغَهُ عَنْ اللَّهِ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا. وَهَذَا يَقْطَعُ عَنَّا أَكْثَرَ الشَّرِيعَةِ، وَمُعْظَمَ أَحْكَامِهَا؛ وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْمَفَاسِدِ.
- فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَجِبُ قَبُولُ خَبَرِ الْفَاسِقِ، لِئَلَّا يَفْضِيَ إِلَى فَوَاتِ الْعَمَلِ بِأَحْكَامِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - وَكَذَلِكَ خَبَرُ الْكَافِرِ؛ لِئَلَّا يَفْضِيَ إِلَى انْقِطَاعِ ذَلِكَ عَنَّا بِرَدِّ خَبَرِهِ إِلَى الْمَفَاسِدِ الْعَظِيمَةِ. فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ قَبُولُ خَبَرِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ، لِحَرِّصْنَا عَلَى

١ يدلُّ على: حرف الجرِّ مزيد. ٢ بها: به. ٦ نَجْتَرِي: نَحْتَرِي. ٧ ابن سنان: ابي سنان. || يَوَالُّ:

يُوَالُّ. ٩ يُجَوِّزُ: يَحْرِفُ.

العمل بأحكام الشريعة التي سُعت من النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - طلباً لشرط العمل، وهو حصول الثقة والعلم، فكذلك لا يلزم العمل بخبر الواحد، لعدم العلم بخبره، وتجويز الكذب عليه.

٣

قيل: الفاسق يغلب على الظن كذبه؛ لأنَّ تهمته ظاهرة في ارتكاب محذور دينه. ومن ارتكب محذور دينه فعلاً وقولاً، لم يُوثَّق منه إلى خبر؛ لأنَّه قول من جملة أقواله؛ فلا يتخلص لنا صدقه من كذبه. وليس من حيث ردنا قول المتهم. نرد قول المتغلب صدقه الموثوق إلى قوله لسلامة أفعاله. ولذلك قبلنا قول المفتي والشاهدَيْن، مع كوننا لا نعلم إصابته المفتي، ولا صدق الشاهدَيْن؛ لكننا ظننا الصدق والإصابة، ولم يوجب ذلك علينا قبول قول المفتي والشاهدَيْن [إِنْ] إذا كانا فاسقين.

٩

فصل في شبههم

فمنها أن قالوا: قوله - تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا [لَيْسَ] لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وذم أتباع الظن. فقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾. وقال: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾. وخبر الواحد ليس بموجب للعلم. فقد دخل العمل به تحت النهي؛ ويوجب الظن، فقد دخل تحت ذم المتبعين للظن.

٢٣ ظ

١٥

فيقال: إنَّ الطريق إلى العمل بخبر الواحد معلوم؛ فعملنا به عمل بالعلم، وإن كان هو في نفسه موجباً للظن. ولأنَّ الآية مشتركة الدلالة؛ لأنَّه لو كان العمل بخبر الواحد عملاً بما لا علم له به، فلاَّته محمول على الظن الذي لا يستند إلى دليل يوجب العمل.

١٨

جواب آخر. وهو أنَّ الدليل قد دلَّ على أنَّ العمل بخبر الواحد خارج مخصوص عن عموم الآية، بدليل وجوب قبول قول الشاهد والمفتي، وإن كان قول الشاهد مجزئاً عليه الكذب، وقول المفتي مجزئاً عليه الخطأ.

٢١

٣ وتجويز: وجوب. وحرف العطف مغير. ٤ في ارتكاب: حرف الجر يبدو كأنه واو العطف.

٦ يتخلص: مهمل. ١٣ ليس: مغير (من: لا) مشطوب. ١١ بموجب: مغير (من: يوجب). ١٥ المتبعين: السبعين، ومغير. ١٨ عملاً: عمل. ١١ فلاَّته: ولاه.

ومنها أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - لم يرجع إلى قول الواحد، حيث ردَّ خبر ذي اليدين؛ حيث قال له: أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ وعدل إلى الاستزادة على خبره. ٣
فسأل أبا بكر وعمر، وغيرهما مَنْ كان في الصفِّ، عن صدقه، فقال: أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَلَمَّا خَبَّرَاهُ بِذَلِكَ، تَمَّ وسجد سجدةً تهي السهو.

فَيُقَالُ: إِنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَيْرُ وَاثِقٍ بِقَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ، لِمَعْنَى ٦
بِخَصِّهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدَّمَ مَا كَانَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْإِثْمَامِ عَلَى خَبَرِهِ. وَإِنْ خَبَّرَ الْإِنْسَانُ عَنْ فِعْلٍ نَفْسُهُ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ عَلَى إِنْخَارِهِ عَنْ غَيْرِهِ. وَعَسَاهُ ذِكْرُ بَعْدِ ذَلِكَ، عِنْدَ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، لَا أَنَّهُ أَوْقَفَ | الْعَمَلُ عَلَى قَوْلِهِمَا، وَعَسَاهُ احْتِطَاطٌ فِي ذَلِكَ. ٧
عَلَى أَنَّ قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ لَا يَخْرُجُ الْعَمَلُ عَنْ كَوْنِهِ عَمَلًا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَخْرُجُ بِهِ خَبَرُهُمَا وَخَبَرُ ذِي الْيَدَيْنِ عَنْ كَوْنِهِ خَبَرٌ وَاحِدٌ؛ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ بِتَوَاتُرٍ.

ومنها أَنْ قَالُوا: لَوْ وَجِبَ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، لَوَجِبَ قَبُولُ خَبَرِ مَنْ يَدَّعِي النَّبُوَّةَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ. ١٢

فَيُقَالُ: نَعَارِضُكُمْ بِمِثْلِهِ، فَنَقُولُ: لَوْ جَازَ رَدُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، لَجَازَ رَدُّ ١٥
قَوْلِ النَّبِيِّ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ؛ وَلَآئِهِ إِذَا جَازَ أَنْ نَقْبَلَ قَوْلَ الْمُفْتِيِّ وَالشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ وَإِنْ لَمْ نَقْبَلَ دَعْوَى النَّبُوَّةَ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، جَازَ أَنْ نَقْبَلَ خَبَرَ الْوَاحِدِ وَإِنْ لَمْ نَقْبَلَ دَعْوَى النَّبُوَّةَ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ. عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ وَهُوَ مَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَفَارَقَ دَعْوَى النَّبُوَّةَ. فَإِنَّ هُنَاكَ لَمْ تُعْلَمْ نَبُوَّةُ ١٨
إِلَّا مِنْ جِهَةٍ. وَهُوَ مَا يَوْجِبُ الْقَطْعَ وَالْعِلْمَ؛ وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّتِهِ، فَلَمْ تُثَبِّتْ. وَهَهُنَا الشَّرْعُ قَدْ ثَبِتَ قَبْلَهُ، وَعُلِمَ مِنْ جِهَتِهِ قَبُولُهُ؛ فَوَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ.

ومنها قَوْلُهُمْ: لَوْ جَازَ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي فُرُوعِ الدِّينِ، لَجَازَ قَبُولُهُ فِي أَصُولِ ٢١
الدِّينِ؛ كَالنَّبَوَاتِ، وَإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ.

فَيُقَالُ: إِنَّ أَصُولَ الدِّينِ لَهَا أَدَلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ تَغْنِي عَنْ قَبُولِ الْأَدَلَّةِ الظَّنِّيَّةِ. وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيهَا بِالرَّجُوعِ إِلَى قَوْلِ الْمُفْتِيِّ. وَصَارَ الْأَصْلُ لِسَائِرِ الْعُقَلَاءِ كَالْقَبْلَةِ لِمَنْ

٢-١ ذِي الْيَدَيْنِ: مَهْمَلٌ. ٤ ذُو الْيَدَيْنِ: مَهْمَلٌ. || تَمَّ: مَهْمَلٌ. ٥ ذِي الْيَدَيْنِ: ذِي الْيَدَيْنِ.

٩ بخبر: عن خبر. ١٠ يخرج: يخرج. ١٦ على: وعلى. ١٨ والعلم: معبر (من: والعمل). ١٩ وههنا: معبر. || إليه: مكرر.

شاهدها. وهذه الفروع بمثابة القبلة لمن غاب عنها؛ يرجع إلى الاستدلال إن كان من أهل العلم بدلائلها، أو إلى تقليد الرجال العارفين بها.

- ٢٤ ظ ومنها أن قالوا: الأصل براءة الذمم | من الحقوق والعبادات، وتحمل المشاق؛ ٣ وذلك ثابت بدليل العقل القطعي. فلا يجوز إزالة اليقين والقطع بخبر الواحد المتردد بين الصدق والكذب؛ فيكون ذلك إزالة لليقين بالشك.
- ٦ فيقال له: ما أزلنا اليقين إلا بيقين مثله، وهو دليل العمل بخبر الواحد؛ لأنه الإجماع؛ وأدلة العقل التي ذكرناها. وإن كان ما يتضمنه غير متيقن. ولأن هذا باطل بالشهادة والفنيا، فإنهما ظن؛ ومع ذلك شغلت بهما الذمم، وأريق بهما الدماء. ولأن خبر الواحد ليس بشك؛ لأن الشك ما تردد بين أمرين، الصدق ٩ والكذب سواء. وليس كذلك خبر العدل؛ فإنه يترجح إلى الصدق، كما يترجح قول الشاهد والمفتي.

- ١٢ على أن الأصل لم يبق على القطع؛ مع ورود خبر الواحد. وإن كان باقيا على ما كان بعد ورود الخبر، لتسقنا المخالف أو كفرناه، كما نفقته ونكفره بالقول بإيجاب حق بمجرد الشك والحدس.

- ١٥ ومنها أن قالوا: إيجاب العمل بخبر الواحد يفضي إلى ترك العمل بخبر الواحد، ويفضي إلى التوقف عن العمل بظواهر القرآن وعسوماته؛ لأنه ما من عمل يروى له، فيعمل به، إلا وهو يجوز أن يكون هناك خبر يقضي عليه بأن يكون أولى منه؛ أو يتعلق بظاهر آية، إلا ويجوز أن يكون هناك خبر بصرفه عن ذلك الظاهر؛ ولا يتعلق بعصوم، إلا ويجوز أن يكون هناك خبر يختص به ذلك العصوم؛ فيقف العمل بالآي والأخبار. وذلك باطل. فكل ما يفضي إلى ذلك، يجب أن يكون باطلا.

- ٢٥ و فيقال: إن الحكم ببعض الأدلة. | والعمل به، لا يقف على ما عساه يكون قاضيا عليه، أو ما هو أولى منه. وإن جوزنا ظهور ذلك؛ بدليل أن لنا ناسحا وأدلة مستنبطة توجب تخصيص الظواهر. ومعلوم أن الآي، والأخبار المسموعة من رسول الله - صلى الله عليه - يعمل بها من كان بعيدا عن المدينة، مع تجويز ٢٤

١ بمثابة: في الهامش. ٣ وتحمل: مهمل. ٦ أزلنا: مغير (من: أزلنا). | يقين: نفس. كذا.

١٢ القطع: السابق (الا) مشطوب. ١٦ يروى له: رواه. ١٨ ويجوز: حرف العطف مضموس بعينه.

٢٣ مستنبطة: مسطوط.

النسخ لذلك المعمول به؛ ولا يمنع ذلك وجوب العمل به وترك التوقف الذي أشرت إليه.

٣ على أنه لو كان تجويز ما هو أولى منه من الأدلة يمنع العمل بما يقع منها إلى المجتهد. لوجب أن لا يجوز للحاكم أن يحكم بشهادة، ولا للعامي أن يعمل بفتوى مجتهد، لجواز أن يكون هناك ما هو أولى منه، أو ما يقضي عليه من بينة طاعنة في الشاهد، أو قاضية على ما شهد به. وكان يجب أن يكون هذا مانعاً من العمل بأدلة الاجتهاد المستنبطة. لجواز أن يكون هناك دليل هو أولى منه، فيؤدى ذلك إلى إبطاله. فلما لم يجر ما قالوه في إبطال أدلة الاجتهاد، لم يجر أن يكون مبطلاً للأخبار.

ومنها أن قالوا: لما لم يجر للعالم أن يقلد العالم، لم يجب العمل بخبر الواحد.

١٢ فيقال: إنما لم يجر أن يقلد العالم العالم، لأن معه مثل الآلة التي معه. وليس كذلك الراوي مع المروي له؛ فإنه ليس مع المروي له مثل ما مع الراوي. فلهذا وجب العمل بما رواه، حتى لا تتعطل أحكام الشريعة.

١٥ ومنها أن قالوا: طريق هذا السع؛ وقد طلبنا، فلم نجد. فيقال: قد أوجدناك بما رويناه في ذلك. على أنك قد يجوز عليك الفتور والتقصير في الطلب؛ ولو صدقت الطلب، لوجدت.

فصل

١٨

يُقبل خبر الواحد وإن انفرد الواحد بروايته.

وقال أبو علي الجبائي: لا يُقبل حتى ينضم إليه آخر، فيرويه | اثنان عن اثنين ٢٥ ظ

٢١ إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وقال بعض المتكلمين: لا يُقبل حتى يرويه أربعة.

فصل في أدلتنا على ذلك

فمنها قوله - تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾. فيعطي أنه إذا جاءنا عدل. لا يجب علينا أن نثبت؛ بل نعمل بقوله، ونحكم بخبره. ٣
ومنها أن النبي - صلى الله عليه - كان يبعث بعامل واحد، وحاكم واحد، إلى البلد. وذلك يعطي وجوب العمل عنه بخبره - صلى الله عليه - فيما بعثه به. فبعث عليًا إلى اليمن. وعتاب بن أسيد إلى مكة. ومُضْعَب بن عُمَيْر إلى المدينة. ٦
ومنها أن الصحابة رجعت في التقاء الختاتين إلى خبر عائشة - رضي الله عنها - وحدها، ورجع كل خليفة في قضية إلى خبر واحد. وقد سبق هذا في الفصل الذي قبل هذا. ٩

ومنها أنه إخبار عن حكم شرعي، فلم يُعتبر فيه العدد؛ كالفتوى.
ومنها أنه لما لم يُعتبر فيه صفة الشخص، أعني الحرّية والذكورية، فأولى أن لا يُعتبر انضمام شخص إلى شخص؛ لأن الصفة في الشخص أيسر من اعتبار مثله إليه. ١٢
ونصرف من هذه الطريقة طريقة أخرى، فنقول: العدد معنى لا يُعتبر في الفتوى، فلا يُشترط في الخبر؛ كالذكورية والحرّية.
ومنها أن اعتبار اثنين عن اثنين إلى النبي - صلى الله عليه - قد لا يتفق؛ فيفضي ١٥
اعتبار ذلك إلى تعطيل كثير من السُنَن.

فصل في شبههم

فمنها أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - لم يعمل بخبر المُغيرة في ميراث ١٨
الجدّة، حتّى روى ذلك معه محمد بن مسلمة. وعمر - رضي الله عنه - لم يعمل | ٢٦
بخبر أبي موسى في الاستئذان، حتّى شهد معه أبو سعيد الخدري واستند فعلهما إلى ما فعله النبي - صلى الله عليه - في توقّفه عن خبر ذي اليدين في الصلاة. وطلب مع ٢١
خبره خبر غيره؛ فأشار إلى أبي بكر وعمر. فلما صدّقا، بنى على قولهم، وتمم،
وسجد للسجود.

١ في: معتر (من: على). ٢ إذا جاءنا: اداخانا. ٣ نثبت: سبت. ٨ قضية: فسته.

١٠ كالفتوى: كالفتوى. ١٥ يتفق: سفق. غير واضح. ١٨ المُغيرة: المعيرة. ومعتر.

فيقال: قد سبق الجواب عن ذلك في الفصل الذي قبله.

ومنها أن قالوا: ما اعتُبر فيه العدالة. اعتُبر فيه العدد؛ كالشهادة.

- ٣ فيقال: هذا باطل بالفتوى، يُعتبر فيها العدالة ولا يُعتبر فيها العدد. على أن الشهادات أُكِّدت على الأخبار؛ بدليل أنه اعتُبر فيها الذكورية، والحرية عند؛ واختلقت باختلاف الحقوق، فلم يُقبل في القصاص والحدود إلا الذكورية المحض؛ واعتُبر في الأموال النساء مع الرجال؛ واعتُبر في حد الزنى، من بين سائر الحدود، أربعة من الشهود. والأخبار لم تختلف؛ بل قبل في الكل ما اعتُبر به، وقبل فيها العنّة، ومن وراء حجاب.

فصل

٩

- خبر الواحد فيما تعم به البلوى مقبول. وذلك مثل خبر أبي هريرة في غسل اليدين. عند القيام من نوم الليل، وخبره في رفع اليدين في الركوع، وما شاكل ذلك؛ وبه قال أصحاب الشافعي. ١٢ وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يُقبل في ذلك خبر الواحد.

فصل في دلائلنا

- ١٥ فسنها عسوم قوله - تعالى ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْكُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾. وهذا غاية في الإنذار فيما تعم البلوى به، وما تخصص. ١٨ ومنها قوله - تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾. فخصص التثبت والتبيين بالفاسق؛ فدل على أن العدل لا يُثبت في خبره، ولا يُعتبر فيه ٢٦ ذلك. وهذا الدليل على أصلنا؛ وهو دليل الخطاب؛ وهو يعم كل حكم نقله العدل. ٢١ العدل.

د واختلقت: واحلف. ٨ العنّة: العمة. حجاب: مهمل. ١٦ غاية: مغير. ١٩ والتبيين: والشنن. ب يُثبت: ست.

- ومنها إجماع الصحابة على العمل بخبر الواحد فيما تعم البلوى به. فمن ذلك ما
 روي عن ابن عمر: كنّا نخابر أربعين عامًا، لا نرى به بأثمًا، حتّى أتانا رافع بن
 خديج، فأخبرنا أنّ النبي - صلى الله عليه - نهى عن المخابرة، فانتبهنا. ولما
 ٣ اختلفوا في الإكسال والإنزال، فقال زيد وجماعة من الأنصار: لا غُسل على من لم
 يُنزّل؛ بل الماء من الماء. وقال غيرهم: إذا التقي الختانان، وجب الغسل. فأرسل
 الجماعة إلى عائشة - رضي الله عنها - فسألوها، فقالت: إذا التقي الختانان، وجب
 ٦ الغُسل، أنزَلَ أو لم يُنزَلَ؛ فعلته أنا ورسول الله، فأغْتَسَلْنَا. فصاروا إلى قولها
 وخبرها. وتوعد عمرُ زيدُ بن ثابت على الفتوى بغير ذلك، وأصحاب رسول الله
 - صلى الله عليه - متوفرون، فلا أحد أسقط العمل بخبرها. ولما جاءت الجدة إلى
 ٩ أبي بكر، فقال لها: «لا أجد لك في كتاب الله شيئًا». فقال المغيرة: «إنّ النبي
 - صلى الله عليه - أطعها السدس؛ وتابعه محمد بن مسلمة». فعمل به أبو بكر،
 وصار إجماعًا.

١٢

- ومنها. من طريق النظر. أنّ رأينا أنّ العمل بالقياس في الأحكام التي تعمّ بها
 البلوى جائز؛ والقياس فرع لخبر الواحد. والخبر أصل. فإذا جاز إثبات هذه
 ١٥ الأحكام بما تفرّع عن خبر الواحد، فأولى أن يثبت به، وهو الأصل.
 ومنها أنّ خبر الواحد ثبت وجوب العمل به بدليل مقطوع عليه؛ فهو كآي
 القرآن. فإذا ثبت ما تعمّ به البلوى بالآي، كذلك أخبار الآحاد؛ إذ كان طريقهما
 ١٨ جميعًا قطعياً.

فصل في شبههم

- قالوا: ما تعمّ بلوى الأمة به يكثر سؤالهم عنه. وإذا كثر السؤال عنه. كثر
 ٢٧ جواب | النبي - صلى الله عليه - وإذا كثر جوابه عنه، كثر نقل الناقلين لجوابه عنه
 - صلى الله عليه - هذا دأب الناس وعاداتهم. فإذا نقل ذلك الواحد والاثنان، قويت
 التهمة لهم. ولم يجز التعويل على خبرهم. وبهذه الطريقة ردّدنا رواية الرافضة خبر

١ نعم: مهمل. ٥ فأرسل: أرسل. ١٠ لك: في الهامش. || شيئاً: السابق (لك) غير مشغوب.

١٣ نعم: مهمل. ١٧ نعم: مهمل. ٢٣ التهمة: مهمل. || الرافضة: الرافضة. || خير: حين.

النصّ على عليّ - عليه السلام - يوم غدِيرِ خُمٍّ، وقلنا: لو كان هذا صحيحًا، لنقله الخاصّ والعام، واستفاض بين أصحاب رسول الله؛ ولما روى ذلك آحاد من شيعته، علّم أنّه منتحل مختلف. وكذلك لم تقبل رواية الآحاد، عن فتنة جرت بالجامع يوم الجمعة أو العيد، ولا سقوط الخطيب عن منبره، لحادث حدث به. كلّ ذلك لما اطّردت به العادة من كون النقل بحسب المنقول في الظهور. وهذا يرجع إلى سرّ في الطباع، ودفين في أصل الخلق والأوضاع؛ وهو أنّ الدواعي متوفرة على حبّ البلاغ لما حدث، والإخبار بما تجدد؛ وقلّ ما يتمكن أحد من كتم شيء سمعه، وطّي أمر علمه، حتّى كأنّه يلتقي عن نفسه ثقلًا، ويسقط عيّنًا؛ بل عساه يتزيد في الحديث، ويصل به ما ليس منه، لإيثاره الحديث؛ حتّى قال الشاعر: [الكامل]

وَلَقَدْ سَمِعْتُ مَارِيَّ فَكَأَنَّ أَكْثَرَهَا خَبِيثٌ
إِلَّا الْحَدِيثَ فَإِنَّهُ مِثْلُ اسْمِهِ أَبَدًا حَدِيثٌ

وإذا ثبت هذا، لم يجز أن نسمع أخبار الآحاد فيما بُني على الشياخ والتكرار والانتشار بين المخبرين، مع اتفاق الكلّ في توفير الدواعي ومحبة البلاغ؛ لا سيّما في النقل عن صاحب الشرع، وفيه الثواب والأجر في الآخرة، وكثير الفخر في الدنيا.

فيقال: إنّ النقل لأخبار الديانات كانت الصحابة | تختلف فيه مذاهبهم. فمنهم ٢٧
من كان يتورّع عن النقل، طلبًا لحفظ الصيغة، ولا يروي الرواية بالمعنى. وبعضهم
من كان لا يتشاغل بذلك رأسًا؛ فيتصدّد، ويطلب منه الحديث، فلا يحدث.
ولذلك لما حجّ النبي - صلى الله عليه - في الجَمِّ الغفير، والعدد الكثير، فكانت
مناسك الحجّ مشهورة بين الجميع. وكان - صلى الله عليه - يقول: «خُذُوا عَنِّي». ٢١
وما نقل المناسك عنه إلّا آحاد. وفارق الخبر بالنصّ على الإمام؛ فإنّ ذلك أمرٌ
واجبٌ على كلّ أحد علمه، والقطع به؛ والأحكام لا يجب العلم بها والقطع، وإنّما

٣ أنّه: مزيد. ٤ سقوط: سقوط. ٩ يتزيد: يزيد. ١١ وَلَقَدْ: ولقد. ١٢ سَمِعْتُ: سمع. مع
همزة في غير موضعها. ١٣ مَارِيَّ: ماري. ١٤ فَكَأَنَّ: فكان. ١٥ خَبِيثٌ: جث. ١٦ يروي: روى.
١٧ فيقتصد: مهمل.

- طريقها غلبة الظن. ولذلك تثبت بالقياس، وإلحاق النظر بالنظر، والأخذ بالشبه؛ فيجوز أن ينفرد البعض بعلمه، ويكون فرض الباقي الاجتهاد. وفارق نقل الحادثة بالجامع والخطيب؛ لأن ذلك تحث على نقله دواعي الطباع، وذلك مما يعلم الناس. وبذلك يشهد خلق رواة الحديث، وفيها الآحاد والأفراد؛ وخلق أرباب الشعوذة، وغرائب الأعمال والأسمار، بدلاً الرحاب والعراض؛ وكذلك خلق القصاص. فهذا أمر معلوم بالغرائز والجيالات.
- ومنها أن قبول خبر الواحد، في مثل هذا الحكم، يفضي إلى التوقف في أحكام الكتاب. لجواز أن تكون نسخت ولم يُنقل نسخها.
- فيقال: إن إثبات الأحكام يقتصر عن النسخ؛ لأن النسخ رفع لحكم قد ثبت واستقر، فلا يُرفع بأخبار الآحاد. ولهذا ثبت الحكم المبتدأ بالقياس. ولم يُرفع حكم ثبت واستقر ولم يُنسخ بالقياس.
- ومنها أن قالوا: إن القرآن، لما كان مما تعم به البلوى. لم يثبت بخبر الواحد؛ كذلك هذه الأحكام التي تعم بها البلوى.
- فيقال: القرآن لا يثبت إلا بطريق قطعي؛ لأن إثبات القرآن طريقه العلم. لا الظن. وهذه الأحكام، وإن عمّت بها البلوى، إلا أن طريقها الظن؛ ولهذا ثبت بالقياس الذي هو فرع لخبر الواحد. ولهذا ردت الصحابة قراءة ابن مسعود؛ ولم ترد في الأحكام التي تعم بها البلوى خبره؛ ولا خبر من هو دونه. وهذا إنما نسلّمه في الآية والآيتين؛ فأما السورة، فتقبل فيها خبر الواحد، لأنها مما لا يسكن اختلافها؛ فكان نفس إعجازها دلالة على كونها من كتاب الله - سبحانه.

فصل

- يُقبل خبر الواحد في إثبات الحدود؛ وبه قال أصحاب الشافعي.

١ غلبة الظن: علمه الظن. ٢ النظر بالنظر: النظر. ٣ بالشبه: بالشيء. ٤ تحث: بحث. ٥ دواعي: ودواعي. ٦ الطباع: مهمل. والسابق مشطوب. ٧ وبذلك: ولذلك. ٨ وخلق: وخلق. ٩ أرباب: مهمل. ١٠ الشعوذة: السعودة. ١١ وغرائب: وغرائب. ١٢ بدلاً الرحاب: مهمل. ١٣ والعراض: السابق (والاعراض) مشطوب. ١٤ خلق: خلق. ١٥ قد ثبت: قدست. ١٦ واستقر: غامض. غير واضح كلّ الوضوح. ١٧ عمّت: عم. ١٨ فرع: مزيد فوق، رفع، وهذا مشطوب. ١٩ والآيتين: والاسن. كذا.

واختلف أصحاب أبي حنيفة. فحكى أبو سفيان، عن أبي يوسف، أنه يُقبل؛ وهو اختيار أبي بكر الرازي.
وحكى عن الكرخي أنه لا يثبت به حد، ولا ما يستقط بالشبهة. ٣

فصل في دلالتنا

- فمنها أنه حكم يُستوفى بعلبة الظن، ولا يُعتبر في إثباته القطع. فثبت بخبر الواحد؛ كالأحكام الشرعية كلها. والدلالة على ثبوت استيفائه بالظن؛ قبول قول الشاهدتين. يوضح هذه الطريقة أن باب الشهادة أكد من باب الأخبار؛ فإن أخبار الديانات يُقبل فيها قول العبد، والمرأة، والعنقة، ولا يُقبل ذلك في باب الشهادة. ثم إن هذا الحد مستوفى بالشهادة، مع كونها آحاداً، وكونها موجبة للظن دون القطع. فأولى أن يجب بخبر الواحد، مع توسع طريقه وسهولة بابه؛ ولأن طريق خبر الواحد مقطوع به؛ لأن طريقه الإجماع والقرآن، كما أن طريق الشهادة كذلك. | فإذا ثبت استيفاء الحد بالشهادة؛ ثبت وجوبه ٢٨ ظ بخبر الواحد. ١٢

فصل في شبهة المخالف

- قالوا: الحدود موضوعة في الأصل. على أن الشبهة تسقط الحدود، وتمنع إثباتها؛ وخبر الواحد لا يوجب العلم. وما ليس بعلم؛ فهو شبهة؛ لأنه يتردد بين الصحة والبطلان. ١٥
- فيقال: ليس كل ما لم يوجب العلم يكون شبهة. بل يوجب الظن؛ والظن يترجح [فيه] أحد المجوزين. وإنما الشبهة ما اشتبه الأمر فيه؛ من غير ترجيح إلى الإثبات. والدليل على ذلك إثباته بشهادة الشاهدتين؛ وهي غير موجبة للعلم، وإنما أوجبت الظن. فكذلك خبر الواحد، ولا فرق بينهما. ٢١ ١٨

٣ حد: جذ. ٦ استيفائه: استيفائه. || قبول: قبول. ٨ والعنقة: مهمل. ١٦ بعلم: مهمل.

١٩ ترجيح: بترجح. ٢٠ بشهادة: شهادة.

فصل

خير الواحد مقدّم على القياس. ومعنى هذا أنه يُعمل به وإن خالف القياس؛ وبهذا قال أصحاب الشافعي.

٣

وقال أصحاب مالك: يُقدّم القياس عليه.

وقال أصحاب أبي حنيفة: إذا كان مخالفًا لقياس الأصول، لم يُقبل.

فصل في أدلتنا

٦

من جهة الشَّيْن ما رُوي أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - قَالَ لِمُعَاذٍ: حِينَ بَعَثَ بِهِ إِلَى الْيَمَنِ: «يَمَّ تَحْكَمْ؟» قَالَ: «بِكِتَابِ اللَّهِ». قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: «بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ». قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: «أُجْتَهَدُ رَأْيِي». وَلَا آلَوه. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ». فَتَرَبَّ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمُسْنَدِ؛ فَدَلَّ عَلَى تَقْدِيمِهَا عَلَى الْقِيَاسِ. وَالْمُسْنَدُ تَعَمُّ الْآحَادِ وَالتَّوَاتُرِ.

١٢

وَرُوي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَرَكَ الْقِيَاسَ فِي الْجَنِينِ؛ لِحَدِيثِ حَمَلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ. وَقَالَ: لَوْلَا هَذَا، لَقُضِيَنا بغيره. | وَرُوي أَنَّهُ كَانَ يَقْسِمُ دِيَةَ الْأَصَابِعِ عَلَى قَدْرِ مَنَافِعِهَا. وَتَرَكَ ذَلِكَ لِخَبَرِ الْوَاحِدِ الَّذِي رُوي لَهُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِمَّا هُنَاكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ». وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

١٥

وَأَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَالِاسْتِنْبَاطِ أَنَّ الْقِيَاسَ يَدُلُّ عَلَى قَصْدِ صَاحِبِ الشَّرْعِ مِنْ طَرِيقِ الظَّنِّ، وَالْخَبَرِ يَدُلُّ عَلَى قَصْدِهِ مِنْ طَرِيقِ الصَّرِيحِ؛ فَكَانَ الرُّجُوعُ إِلَى الصَّرِيحِ أَوْلَى. يَوْضَحُ هَذَا أَنَّهُ حَثٌّ عَلَى تَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّ الْأَرَاءَ كَثِيرَةٌ. وَأَتَى بِالتَّحْكَمَاتِ الْخَارِجَةِ عَنِ الرَّأْيِ؛ وَلَمْ يَأْتِ بِقَوْلٍ مُخَالَفٍ لِقَوْلٍ سَبَقَ لَهُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا وَرَافِقًا.

٢١

١٠ فرتب: رتب. ١٣ الجنين: الحنبل. ١٤ نقضنا: مهمل. || بغيره: بغيره. ١٥-١٦ من وتركه إلى الإبل: في الهامش. ٢٠ تبليغ: بليغ. || وأتى بالتحكمات: وأتانا بالحكمات. ٢١ له: به.

- ومنها أَنَّ الاجتهاد في الخبر يقلّ خطره؛ لأنّه لا يُحتاج إلّا إلى الاجتهاد في عدالة الراوي فقط. وفي القياس يُحتاج إلى الاجتهاد في علّة الأصل؛ ثمّ في إلحاق الفرع به. ومن الناس من يمنع إلحاق الفرع بالأصل. إلّا بدليل آخر؛ فكان المصير إلى ما قلّ فيه الخطر. وقلّ الاجتهاد فيه. والنظر أولى؛ لأنّه أسلم من الغرر.
- ومنها أنّه لو سمع القياس. والنصّ المخالف له من رسول الله - صلى الله عليه،
- لقدّم النصّ فيما تناوله على القياس؛ فلأنّ يُقدّم على قياس لم يُسمع من رسول الله،
- أولى.
- ومنها أنّ حكم الحاكم يُنقّض إذا خالف النصّ، ولا يُنقّض إذا خالف القياس.
- وهذا دليل على أنّه أقوى؛ فلا يجوز أن يُترك الأقوى للأضعف.
- ومنها أنّ الخبر قد ينتهي إلى العلم. إذا كثر رواؤه. والقياس لا ينتهي إلى العلم، ولا يتجاوز الظنّ، وإن كثرت من الأصول شواهد؛ وهذا أيضًا يدلّ على قوّة الخبر. وضعف القياس.

فصل في شُبّهاتهم

- فمنها أن قالوا: إنّ خبر الواحد يدخل عليه الفساد؛ والمنع من العمل به؛ من وجوه أربعة. أحدها أن يكون | في خبره كاذبًا؛ وأن يكون فاسقًا، لا كاذبًا؛ وأن يكون خطأ؛ أو يكون في اعتقاده كافرًا. وغاية ما يدخل على القائل أن يكون في اجتهاده مخطئًا. وما قلّت وجوه الفساد فيه؛ وكثرت وجوه الإصابة وحصول السلامة. كان هو المرجّح على ما كثرت وجوه الخطأ والفساد فيه وعليه.
- فيقال: جميع ما ذكرت يتسلّط على القياس المستنبط؛ لأنّ الخبر أصل القياس. وإذا كان أصله تتسلّط عليه هذه الوجوه من الفساد. ويزيد عليه الخطأ في الاجتهاد، لم يبقَ للقياس ميزة على الخبر، إذ كان فرعًا له. ولأنّ الترجيح إنّما يحصل بوجوه الإثبات؛ ككثرة الأشباه بالأصول على ما هو أقلّ شُبّهًا بها. وكذلك ترجّح الخبر بكثرة الرواة على ما قلّ رواه. ولا يُرجّح خبر المغفّل على خبر الفاسق؛

١ بقلّ: نقل. ٥ المخالف: المخالف. ٦ فلان: فلان. ١٠ رواه: راويه. ١٥ في: مكثّر.

١٦ خطأ: خطأ. ١٧ غاية: مهمل. ١٨ بدخل: مهمل. ٢٣ ترجّح: في الهامش.

- ولا ما وُجد فيه سبب من أسباب الفساد على ما وُجد فيه سببان من أسباب الفساد. ولأنه كان يجب [أن يكون] خبر الواحد أولى من القياس؛ لاجتماع الأربعة أوجه من الفساد، والخامس؛ وهو الخطأ المتطرق على الاجتهاد. ٣
- ومنها أن قالوا: إنَّ الخبر طريقه اللفظ المتطرق عليه المجاز، والإجمال، والاحتمال؛ ولا يتطرق على العمل المستنبط شيء من ذلك.
- فيقال: هذا موجود في آي الكتاب. والسنة المتواترة، ولا يوجب ذلك تقديم القياس عليهما؛ ولأنَّ الخبر يستند إلى قول المعصوم، والاجتهاد يستند إلى رأي غير المعصوم؛ | ولأنَّه يستند إلى الخبر، وهذه حاله. فإنَّ ضعف الخبر، إما ذكرت من تطرق هذه الوجود. كان المستند إليه، وهو القياس؛ ٩ أضعف.
- ومنها أن قالوا: إنَّ الإجماع قد يقع على موجب القياس، وخبر الواحد لا يتأتى أن يجمعوا على موجب؛ بل يخرج ذلك إلى المتواتر. ولا يخرج الإجماع على موجب القياس عن كونه قياساً. ١٢
- فيقال: إنَّ الإجماع إنما يحصل على الحكم الذي أوجبه القياس؛ كما يحصل على الحكم الذي أوجبه خبر الواحد؛ وأما الإجماع على القياس، فلا يحصل. فإنَّ حصل، كان قياس الإجماع؛ كما يصير الخبر المجمع على أنه مروي عن النبي - صَلَّى الله عليه؛ فيصير قياساً معصوماً، وهذا خبر تواتر قطعاً.
- ومنها أنَّ القياس يحصل من جهة رأيه واجتهاده، والإنسان لا يكذب نفسه والخبر من جهة غيره. ولا ثقة إلى قول الغير توازي ثقته بنفسه؛ ونفسه بشأبه ما سمعه من النبي - صَلَّى الله عليه - مع ما يسمعه عنه غيره. ١٨
- فيقال: باطل بخبر التواتر المخالف للرأي وقياس الأصول؛ ولأنَّه وإن كان بفعله واجتهاده، إلا أنَّ طريقه غامض. وقد يصدر عن رأيه ما يخالف الأول؛ فيبطل الأول، ولا يعمل في حادثة أخرى، والرواية تقضي المتأخر على المتقدم. ٢٤

فصل

- وأما ما يختص أصحاب أبي حنيفة فيقال لهم: «ما الذي تريدون بمخالفة الأصول؟» فإن قالوا «معنى الأصول» فهو كقول أصحاب مالك: «وقد بينا | فساد» ٣. وأيضاً فإنهم ناقضوا في هذا. فإنهم لا يزالون يتركون القياس بخبر الواحد. ويستأنونه موضع الاستحسان.
- ٦ فمن ذلك قولهم: من أكل ناسياً، بطل صومه؛ إلا أنا تركناه لخبر أبي هريرة. وقالوا: القياس أنه لا يجوز التوضؤ بنبذ التمر؛ ولكن تركناه لخبر عبد الله بن مسعود. وأمثال ذلك على أصلهم كثير.
- ٩ وإن أرادوا بـ «الأصول» الكتاب والسنة والإجماع. فكذلك نقول؛ إلا أنهم يقولون ذلك في مواضع لا كتاب فيها، ولا سنة، ولا إجماع. وهي في خبر المصرة والتفليس والقرعة؛ فلا وجه لما قالوه.
- ١٢ وأيضاً فإن خبر الواحد أصل بنفسه، وأصل لغيره؛ وهي المعاني المستنبطة. فلو جاز أن يُترك لأجل الأصل، لجاز أن تُترك الأصول له.

فصل

- ١٥ خبر الواحد لا يوجب العلم، لا الضروري ولا المكتسب، على الصحيح من الروايتين عن صاحبنا. وعنه ما ظاهره حصول العلم بخبر الثقة.
- ١٨ العلم والعمل. فقال، وقد حكى له عمن يقول العمل به واجب ولا يوجب العلم: لا أدري ما هذا.
- وقال بعض أهل الظاهر: يوجب العلم.
- ٢١ وقال بعض أصحاب الحديث: فيها ما يوجب العلم؛ كحديث يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر، وما أشبهه.

٦ ناسياً بطل: مهمل. ٧ نبذ: سند. ٩ بالأصول: بالقول. ١٠ وهي: وهو. ١١ والتفليس:

والتفليس. ١٧ الفراء: الفرار. مع العلامة لحرفي الراء!

وقال النُّظَام: خبر الواحد، إذا قارنته أمانة، يوجب العلم. وقيل عنه إنه يوجب العلم الضروري | عند مقارنة الأمانة له. ٣١

٣

فصل في جمع أدلتنا

فمنها أن الاعتقادات بحسب أدلتها. والتأثيرات في النفوس والقلوب بحسب المؤثر. ولا نجد في خبر الواحد، وإن بلغ الغاية، إلا ترجيح صدقه على كذبه، مع تجويز الكذب عليه؛ ولا يتأثر في النفس من تغليب أحد المجوزين إلا الظن. فأما القطع والعلم، فلا وجه له؛ لأن ذلك لا يحصل في النفس، إلا أن ينتفي التجويز للكذب عن المخبر الواحد.

ومنها أنه لو كان خبره يوجب العلم، لما زوعي فيه الصفات من الإسلام والعدالة؛ كما قلنا في أخبار التواتر، لما أوجب العلم، لم تعتبر صفات المخبرين سوى العقل.

ومنها أنه لو أوجب العلم، لما قبل الزيادة والترجيح في نفس المخبر. فلما كان خبر الواحد يؤثر في النفس معنى، وكلما انضم خبر آخر إليه، وزاد عدد المخبرين، قوي الأثر في النفس. علم أن الأول ظن؛ إذ لا يقبل القطع زيادة. بدليل العلم الحادث عن المخبرين الذين لا يجوز عليهم التواطؤ، أو الكذب، لما بلغ طبقة العلم لم يقبل التزايد. وكذلك العلم الثابت بأدلة العقول، لا يحتمل الزيادة.

ومنها أن خبر الواحد، لو أوجب العلم، لما كان ممّا يختلّ بخبر آخر، بضد ما أخبر به المخبر الأول، أو بخلافه. فلما وجدنا أن الواحد الثقة إذا أخبر بالخبر، فروي لنا ثقة آخر بخلاف ما رواه الأول، زال ما كنّا نجده في نفوسنا من خبر الأول، علم أن الأول لم يكن علماً.

ومنها أنه لو كان خبره يوجب العلم، لأوجب التبرؤ من العلماء، والتفسيق للمخالف والتضليل؛ كأخبار التواتر. وأدلة العقول، لما أوجب العلوم، لا جرم ٣١ أوجب التبرؤ | من خالف فيما أوجبه وتضليله.

٥ ترجيح: نرحح. كذبه: كذبه. ٩ زوعي: روى. ١٢ أوجب: وحب. ١٥ المخبرين:

المحرس. ١٧ يختل: يحتل. ٢١ التبرؤ من: السرى بس. ٢٣ وتضليله: مهمل.

ومنها أنه لو كان خبر الواحد يوجب العلم، لكان المخبر بالنبوة يكفي خبره بمجرد صدقه في تصديقه، ولا يحتاج إلى الإعجاز وإقامة الدلالة على صدقه. فلما لم يصدق بمجرد خبره، علم أنه لا يوجب العلم، إلا ما قام على صدقه من المعجز. وكذلك الشهادة عند الحاكم، لو أوجبت العلم، لما افتقرت إلى العدالة والتركية.

ومنها أنه لو أوجب العلم، لكان يعارض خبر التواتر؛ كما يتعارض الخبران، إذا كان كل واحد منهما خبراً واحداً. فلما لم يؤثر خبر الواحد مع خبر التواتر، بل أغيناه وأسقطناه، علم بطلان دعوى المخالف في كونه موجباً للعلم.

ومنها أن خبر الواحد يصح التشكيك فيه بخبر آخر، بخلاف ما أخبر به، أو برجوعه عما رواه. ولو كان موجباً للعلم، لما وقع الشك بشئ. ولما كان الشك واقعاً في خبر الأول بخبر الثاني، وفي خبر الثاني بخبر الأول، علم أنه كان ظناً. فلما قابله ما يوجب ظناً، تجدد الشك عند تقابل خبريهما.

ومنها أنه لو كان موجباً للعلم، لوجب إذا قابله خبر تواتر أن يتعارضاً؛ فلما قدم خبر التواتر، علم أنه غير موجب لما يوجبه الخبر الموجب للعلم.

ومنها أن التأثير في قلب السامع مبنى على أمور تحصل في حق قلب المخبر، وهي صفات مخصوصة؛ فإذا كان المخبر معصوماً من الكذب، أثر في قلب السامع نفي تجويز الكذب؛ فصار بخبره قاطعاً. فأما الواحد المجوز عليه السهو، والغلط، والتخيل، والكذب، فلا وجه لحصول علم السامع بصدقه فيما أخبر به. وأكثر ما يتحصل ترجيحاً صدقه، لنوع ترجح في صفاته، من كونه عدلاً مأمون القول والفعل.

ومنها أن يقال: إن تأثير العلم في القلب إنما يقع بطريق يصلح؛ كما أن الظن لا يحصل إلا بطريقه والشك بطريقه. فإن الأصل الجهل. فإذا لاح للقلب أمران متكافئان في الإثبات والنفي، أورثا شكاً وتردداً متكافئاً؛ وإذا ترجح أحدهما بما يترجح به أحدهما، أوجب في النفس أمراً يقال له «الظن»، وهو ترجيح في النفس

٢ إلى: مقبر (من: الأ). ٤ وكذلك: السابق (ومها) مشطوب. ١٧ قاطعاً: مقبر. ١٨ والتخيل: مهمل. ١٩ القول: للقول. ٢١ إنما: مهمل. والسابق (والفعل) مشطوب. || يقع: قطع.

لأحد المجوّزين. وإذا كان الدليل غير متردّد، ولا محتمل في نفسه، أوجب في النفس دركًا ووجدانًا للشيء على ما هو به من غير تردّد؛ فسمّي «علمًا».

- ٣ جئنا إلى الواحد إذا أخبر، وهو كما يجوز عليه الصدق يجوز عليه الكذب؛ بأن لا يترجّح أحد الأمرين بعدالة. فيورث خبره شكًا. فإذا ترجّح بنوع تماثل عُرف به في القول والفعل. ترجّح صدقه في نفوسنا. فأما القطع، فقد بقي له رتبة؛ وهي العصمة. فإذا عجلناها بالعدالة، ظللنا. لإعطاء الدلالة أكثر ممّا تستحقّه. وكما لا يجوز أن نحطّ رتبة العصمة إلى إيجاب الظنّ في خبر المعصوم، لا يجوز أن نعلّي رتبة العدالة، فنوجب لخبر العدل طبقة المعصوم لإيجاب العلم بخبره.

فصل يجمع أسئلة المخالفين على أدلتنا المذكورة

٩

إن قالوا: إن خبر الواحد، إذا تأيّد بالعدالة فيه، تأثر في أنفسنا العلم بمخبره.

- ١٢ وذلك يحصل بأحد طريقين: إمّا هجوم على النفس من غير استدلال، بل ثقة تحصل في النفس، أو باستدلال على ذلك بما جمع من الصفات المبعدة عنه الكذب؛ فلا يبقى إلّا تصديقه فيما أخبر به. فيحدث في النفس علم بما أخبرنا به؛ فما حصل التأثير في النفس إلّا بحسب المؤثّر.

١٥

وأما قولهم إنّه يعرض الشكّ بعدُ بخبره، فيما أخبرنا به؛ | فذلك لا يمنع حصول العلم. فإنّ العلم الاستدلاليّ تنطرق عليه الشبهة؛ ولا تخرجه عن كونه علمًا.

- ١٨ وترجيح خبر التواتر عليه أيضًا لا يخرجه عن كونه علمًا استدلاليًا. فإنّ رتبة العلم الاستدلاليّ دون الضروريّ، وخبر التواتر يوجب علمًا ضروريًا. وما ذلك إلّا بمثابة الخبر القطعيّ مع العيان، والعلم الصادر عن النظر والاستدلال، بالإضافة إلى العلم الضروريّ الحاصل ببدايته العنويّ؛ والكلّ علم. وكما يترجّح الخبر بكثرة الرواة على الخبر الذي يرويه الثقات. لكن دون عدد المخبرين في الخبر الآخرة، فإنّهما جميعًا

ظ ٣٢

٢-١ في النفس: في الهامش. ٢ دركًا: مغير. ٤ تماثل: ساشك. ٧ نحطّ: مهمل. ٨ نعلّي:

مهمل. ١١ تأيّد بالعدالة: مهمل. ١٢ تأثر: ناسر. ١٦ قولهم: قولكم. ١٧ بعد: مهمل. في الهامش.

٢٠ الصادر: الصادق. ٢١ بدايته: بداهه.

يوجبان الظن. ولا يدلّ تقديم الأكثر رواةً على الأقلّ على أنّ الأقلّ رواة لا يوجب الظنّ، بل استويا في الظنّ، وقُدّم الأرجح؛ كذلك ترجيح المتواتر على خبر الواحد؛ لا يمنع تساويهما في العلم. ٣

فصل في أجوبتنا عن أسئلتهم

- أما دعواهم أنّ العدالة في المخبر توجب هجوم العلم للقلب والثقة للنفس؛ فغير صحيح؛ لأنّ العدالة ليست بأكثر من عمّل لطريقة الطبع غالباً لها؛ وعادة الناس التجمل بإظهار المحاسن، وستر القبائح. ولهذا تكشف الخبرة والعبرة من الناس، ما لا تكشفه المعرفة بالظاهر. وإلى هذا أشار - صلى الله عليه - بقوله: «أَخْبِرْ تَقْلِيداً». ٦
- وقوله: «لَوْ تَكَاشَفْتُمْ مَا تَدَافَعْتُمْ». وقوله - سبحانه - «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ». وقول النبيّ للأنصار: إذا رجعوا من السرايا: «لا تدخلوا على بيوتكم إلى أن تُصْخُوا». أو كما قال. وتحت ستر التجمل الدواهي. ولولا ستر الله الشامل، لما حسنت ثقة بأحد. وقد قال | عمر - رضي الله عنه: «الثقة بكلّ أحدٍ عجزٌ». وكلام الناس في ذلك أكثر من أن يُسطر، فغاية ما يقع في النفس مع حسن الظاهر، ويقرّ في القلب من خبر المخبر العدل، حسن الظنّ به، وأنه صادق. ٩
- فأما القطع والعلم، فلا وجه له؛ لا سيما مع قول النبيّ - صلى الله عليه: «سَيَكْثُرُ الْكِذْبُ عَلَيَّ»؛ وقوله: «نَضَّرَ اللَّهُ أُمَّةً سَبَّحَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها، فَأَذَاها كَمَا سَمِعَهَا؛ قُرْبَ حَامِلٍ قَتَهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَقْنَهُ مِنْهُ». وهذا يعطي التجوّز في تغيير المعنى، مع تجويز التزيّد في اللفظ. ١٢
- ١٣

وأما إلزامكم العلم الاستدلاليّ، وأنّه قد يعترضه الشكّ والشبهة، ولم يخرج [عن] أن يكون علماً، فلا نسلم. إنّ ما صدقت مقدّماته وصحّت نتائجه من أدلة العقول، ولم يميل صاحبه إلى ضرب من التقليد، ولا اخلّ بشروط النظر، بل صدق نفسه الاجتهاد بطرقه، فإنّه يهجم به ذلك على إصابة الحقّ المطلوب لا محالة. وإنّما يؤتّى الإنسان فيه من قبل نفسه، ويُدّهى من إهمال بعض شروطه. ٢١

١ على أنّ: لان. ٦ عمّل: مهمل. ٧ الخبرة: الخبره. ٨ أخبر تَقْلِيداً: أخبر تَقْلِيداً. ١١ تُصْخُوا: يصحون.

١٣ فغاية: غايه. ٢١ ولا اخلّ بشروط: ولا اهل شروط. ٢٣ يؤتّى: يؤنّا. ويُدّهى: ودها.

- فأما الخبر، فإنه إذا خبر عدالة الراوي، وجاء مثله في العدالة بخبر ينافي ذلك الخبر. فإنه لا يترجح أحدهما على الآخر، فيورث ذلك شكًا مع تمام شروط الدليل. فلو كان الدليل يورث علمًا. لأمكن تحصيله به لا محالة؛ كدليل العقل. ٣
- وأما قولك إن إسقاط أحدهما بالآخر لا يمنع تساويهما في العلم. غير صحيح؛ لأن العلم حقيقة لا تقبل التزايد، ولا التراجع. وإنما غاية اختلاف العلم أن يكون أحدهما أسرع حصولًا، وهو الحاصل ببدائه العقول، من غير احتياج إلى وسائل ٦ ومقدمات، كالعلم باستحالة مستحيلات، وإيجاب واجبات، بأول نظر. مثل
- استحالة كون الجسم الواحد في مكانين في حالة [واحدة]؛ واجتماع الضدين | في ٣٣ ظ
حال واحد؛ وإيقاع في الماضي؛ وإلى أمثال ذلك. والعلم الآخر أبطأ حصولًا؛ ٩
كالعلم بتساوي الخطوط الخارجة من مركز الدائرة على استقامة إلى محيط الدائرة؛ وكون المساوي للمساوي مساويًا؛ وإلى أمثال ذلك من الجمل الحسابية والأشكال الهندسية الخارجة من العلم إلى الحسن. وأما ترجيح أحد الخبرين بكثرة الرواة، ١٢
فلأن الظن تقبله الغلبة؛ فيقال «ظن»، و«غلبة ظن». فأما العلم. فهو الغاية التي لا تقبل الزيادة.

فصل يجمع شبهاتهم

١٥

- فمنها قوله - تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾؛ فنهانا عن اتباع غير العلم. وقد أجمعنا على جواز اتباع خبر الواحد في أحكام الشرع. ومحال أن نجمع على ما نكون في أتباعه مخالفين للنص. في اتباع ما ليس لنا به علم. فلم ١٨
يبق إلا [أن] الإجماع بالعمل بخبر الواحد دلالة على أنه موجب للعلم. وذم - سبحانه - على اتباع الظن. فقال: ﴿إِنْ يَشْعُرُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾. ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾. ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾؛ فذم أرباب الظنون في ٢١

٦ يبدئه: مهمل. مضموس بعضه. ٧ باستحالة: مهمل. مضموس بعضه. ٨ الضدين: كأن المستطور الضرس. ٩ من مركز: من كبر. كذا. ١٠ مساويًا: مساوي. ١١ الحسابية: مهمل. ١٢ الظن: الظن. في الموضوعين في السطر. ١٣ تقبله الغلبة: ضله الغلبة. ١٤ وغلبة: وعليه. ١٥ جواز: السابق (اتباع) مشطوب. ١٦ اتباع: مهمل. ١٧ نجمع: مهمل. ١٨ ما: مزيد. ١٩ في: السابق (ما) مشطوب.

الأحكام والأعمال الشرعية. فدلّ على أنّ أخبار الآحاد توجب علوماً، لا ظنوناً؛ لأنّ من المحال أن يذمّ على اتّباع شيء، و[لا] يذمّ على اتّباعه. لم يبقَ إلاّ أنّه أمر باتّباع أخبار الآحاد، لكونها موجبة للعلم؛ وذمّ على اتّباع الظنّ. ولم يحكم بكونها موجبة للظنّ.

ومنها ما يخصّ أصحاب الحديث أن قالوا: إنّ عليّاً - كرم الله وجهه - قال: «ما حدّثني أحد إلاّ استحلّفته، إلاّ أبا بكر الصديق». وصدق أبو بكر، فقطع بصدقه، وهو واحد.

قالوا: ولأنّ هذه الأحاديث | مع تلقّي أصحاب الحديث لها بالقبول، مع ١٣٤

انتقادهم الرجال، وتحرّجهم في صفات الرواة، والجرح لمن وجدوا فيه مقطّعا. وكثرة الرواة، فلا يجوز أن يكون كذبا يوجب كونه حقا، فيوجب علما لا ظنا. ومنها أنّه لو كان خبر الواحد لا يوجب العلم، لم يوجب وإن كثر العدد إلى حين التواتر؛ لأنّه يجوز على الثاني ما يجوز على الأول، وفي جميع العدد كذلك. ألا ترى أنّ الفساق والصبيان، لما لم يحصل العلم بالواحد منهم، لم يحصل بالكثرة؟ ألا ترى أنّه لو لم يكن خبر الواحد موجبا للعلم، لما أباح قتل النفس بإقرار الواحد على نفسه، وشهادة اثنين عليه بالقتل، وأخبار الآحاد بإيجاب الحدود؟ فلما قبل الآحاد في الأقارير والدماء والفروج، علّم أنّها موجبة للعلم، حيث قضت على أدلة العقول الموجبة لبراءة الذمم.

ومنها ما تعلّق به النّظام في أنّ خبره مع الأمانة يوجب العلم. ولا يوجب به مجردة. فقال: إنّ الإنسان إذا أخبر عن نفسه بأنّه قتل من يكافئه ظلما عمدا محضاً بآلة يقتل مثلها غالبا، كان خبره مع هذه الأمانة المعلومة موجبا للعلم. والأمانة أنّ كلّ حيّ يحبّ الحياة ويكره القتل، بل الموت في الجملة. فإذا قال «قتلت»، كان أكّد من قوله على غيره: «قتل فلان فلانا»؛ لأنّ محبة النفس وحبّ الحياة وكراهة الآلام تمنع أن يكون قوله على نفسه كذبا، فأوجب ذلك العلم بصدقه، فيما أخبر به

٢ يذمّ: مهمل. | يذمّ: مهمل. ٦ استحلّفته: استحلّفته. ٩ انتقادهم: مغير (من: انتقادهم).

| وتحرّجهم: مهمل. ١٣ بالواحد منهم، لم يحصل بالكثرة: بالواحد. لم يحصل بالكثرة منهم.

١٥ وأخبار: وما أخبار. ١٨ النّظام: مهمل. ٢٠ بآلة: نال.

عن نفسه. قال: ولأنَّ الأمانة باللوث تؤثر في النفس أثرًا بحدِّتها، فإذا انضمَّ إليها الخبر، لم يبقَ في النفس شكٌ فيما دلَّت عليه الأمانة.

- بيانه أنا إذا رأينا مقتولاً في سكة من السكك، ورأينا رجلاً بيده سكين عليها أثر ٣
الدم، | والرجل هارب من السكة، فإنَّ ذلك يؤثر عندنا وفي نفوسنا أنَّ العادي، ٣٤ظ
الهارب على ذلك الوجه، هو القاتل لهذا [المقتول]. ثمَّ إذا ابْتنى عليه قول: صار
القول مع ذلك اللوث محققاً في نفوسنا أنَّه القاتل؛ حتَّى أنَّ الشريعة [رَسَمَتْ] ٦
للاولياء أن يقسموا على القتل. وأنَّ هذا قاتله، وأنهم لا يعلمون له قاتلاً غيره.
وقوم جعلوا عداوة من ظهرت عداوته له كالأثر عند من رأى اللوث أثرًا. وقد أشار
الله - تعالى - إلى ذلك حيث قال: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيضُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقْتَ﴾، لأنَّه ٩
أمانة على أنَّه كان متبلاً على المراودة؛ ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيضُهُ قَدْ مِنْ ذُبْرِ فَكَذَبْتَ﴾.
ولأنَّنا لا نشكُّ في خبر من أخبرنا بموت رجل قد كنَّا عرفنا مرضه، وقد خرج أهله
مخروقي الثياب، وقد جيء بجنازة وُضعت على بابه، بعد أن سمعنا الصراخ من ١٢
داره، لا سيَّما إذا كان المخبر أباه، أو ابنه، ومن لا يُتَّهم بالإرجاف عليه بالموت؛
حتَّى أنَّنا لا نجد في أنفسنا تردداً بعد هذا. وإذا كان كذلك، علِّم بأنَّ الخبر، على
هذه الصفة، يوجب العلم. ومن جحد ذلك، كابر أو سَفَسَط. ١٥
وكذلك إذا كان في جوار الإنسان امرأة حامل، فسمع الطلق من وراء جداره،
وضجَّة النساء حول تلك الحامل؛ ثمَّ سُمع صراخ الطفل واستهلاله، وخرج نسوة
يقلن: «وَلَدَتْ فَلَانَةُ ابْنًا». أو أخبرت القابلة بذلك، فإنَّنا لا نجد في نفوسنا شكًا، ١٨
ولا ارتياباً، بصحَّة الخبر، وصدق المخبر بذلك. ومن جحد ذلك، خرج من حيز
المناظرة إلى المكابرة.

فصل في الأجوبة عن شبههم

٢١

أما التعلُّق بالآيات والمنع من قفوه ما ليس له به علم، وذمُّ من اتَّبَعَ الظنَّ،
فالجواب عنه أنَّه أرادَ [ب] | فيما طريقه العلم؛ كالاتقادات الأصولية، وما يتعلَّق ٣٥

١ بجحدتها: تحدُّتها. | انضمَّ: السابق (قال) مشطوب. ٣ بيانه: مهمل. | أثر: في الهامش. ٥ ابْتنى:

ابْتنى. ٧ أن يقسموا: في الهامش. ٩ إلى: مزيد. ١١ مرضه: معيَّر. ١٢ بجنازة: بخيَّار. ١٣ بالإرجاف:

بالأرجاف. ١٥ كابر أو سَفَسَط: كابرًا وسَفَسَط. ٢٢ قفوه: قفوه. | علم: علم. ٢٣ أنه: معيَّر (من: ار).

بالله - سبحانه. وما يجب له ويُنتفى عنه صرفاً للآية عن ظاهرها. وهو العموم. إلى ما يُعتبر فيه العلم بدلائلنا التي ذكرناها.

٣ على أن من دلّ على إيجاب قبول خبر الواحد. وإن أوجب ظناً. فقد قفنا ما له به علم. ونحن نقطع ونعلم بوجوب قبول خبر الواحد. والعمل به. فهو. وإن أوجب ظناً. إلا أن إيجاب العمل به أوجب قطعاً.

٦ والدليل على صحّة تأويلنا وتخصيص الآية على ما ذكرنا. هو إجماعنا على اقتفاء خبر المفتي بسا صدر عن اجتهاده. وعمل الحكام بالبيّنات عملٌ بسا لا يقطعون به. لكن لما استندت البيّنة إلى دليل قاطع. عملنا بها. وهو قوله - سبحانه: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الآية ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾. كذلك ههنا قال: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾.

١٢ وأما ذمّة العاملين بالظنون. فأنّه عاد إلى من عولوا على الظنون فيما طريقه العلوم والقطع. وهو إثبات الأصول. والآي تشهد بذلك. لأنّها وردت في معتقدات القوم من دون أعمالهم.

١٥ وأما قول عليّ - رضي الله عنه - في استحلافه مع الخبر. وتصديق أبي بكر الصديق - كرم الله وجهه. فذلك باب الأحكام الفروعية. وليس يُعتبر فيها القطع. بل الظن. وجعل رتبة أبي بكر مع خبره موازنة لحلف غيره مع خبره. فأغناه ذلك عن تقوية ما في نفسه بحلفه. وقوي مجرد قوله عنده. وعندنا أن الغالب صدقه على الظن. فحسن أن يُقال إنّه مصدّق في خبره. وليس كلّ مصدّق في خبره مقطوعاً على صدقه.

١٨ وأما مبالغة أصحاب الحديث. فلا تعطي القطع بأخبار من رَوَوْا عنه. وتحرّزوا في الرواية عنه. | بدليل أنّا نرجّح بكثرة الرواة. ورواية صاحب القصة. كحَمَل بن مالك في قصة الجنين. رجّحناه على رواية غيره. لأنّ القصة كانت متعلّقة به. ونرجّح في أسرار أخبار رسول الله. وأحواله البيّنة. حديث عائشة وأمّثالها من أزواجه. على رواية أنس. وابن عمر. وابن عباس.

٢ بدلائلنا: بدلائلنا. ٣ وإن: السابق (والعمل به فهو) مشطوب. ١٥ رضي الله عنه: عليه السّلم.

١٨-١٩ من «وعندنا» إلى «خبره»: في الهامش. || أسرار: كُتب فوقه «مقدم».

- على أن رواياتهم تقطع بأن فيها صدقاً، ولا نعلم عنه؛ ولا يجوز أن يكون كل ما روه وأخبروا به كذباً. وقطعنا على أن في أخبارهم صدقاً لا يعطي العلم بأعيان الأخبار. هذا كما نقطع في باب الفتوى من جهة المفتين المجتهدين، المختلفين ٣ في الأحكام، أن الحق والقطع في أخذ أموالهم، وأن الحق لا يخرج عن مقالاتهم؛ لكن لا نعلم ذلك عيناً، واجتهادهم في الرأي كاجتهاد أصحاب الحديث في الرواية. ولا نقطع على صحة مقالة واحد من المفتين، لأجل قطعنا على أن الحق لا يخرج عن رأيهم؛ كذلك لا نقطع على خبر واحد من الرواة بعينه، لأجل قطعنا على أن الحق والصدق لا يخرج عن روايتهم.
- وأما قولهم إنه لو لم يوجب العلم، كما أوجب إذا كثرت الرواة وانتهوا إلى حدة التواتر، فغلط؛ لأن إعطاء آحاد الجملة ما يجب للجملة يردّه الحس والعقل. فإن للتعاقد والتناصر ما ليس للانفراد في باب المحسوسات، واعتماد الجماعة يعطي ما لا يعطيه آحادهم دفعا ورفعا للأشياء الثقيلة. وتأثيرات الأقوال المتناصرة في النفس معلومة، بحيث لا نجد قبل تناصرها في نفوسنا ما نجد بعد تناصرها وتعاضدها؛ بل يجد الإنسان في نفسه من التأثير باستثبات الخبر من الواحد، ما لا يجد من قوله مرة من غير استثبات. | ولذلك يفرغ العقلاء إلى قولهم، لمن أخبرهم ١٥ بدخول الأمير البلد وبقدوم القافلة، على طريق الاستثبات، «حقاً نقول؟» فإذا قال «نعم». وجدوا في نفوسهم ما لم يجدوه قبل استثباته. فكيف بأقوال بعد أقوال، وأخبار بعد أخبار؟ وما زال العقلاء يطلبون تناصر الأدلة، ليرتقوا بها إلى القطع. فإذا انتهوا إلى القطع، سكنوا وحصلت الثقة منهم، المغنية عن الاستزادة؛ مثل قوله - سبحانه: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَئِنْ لِيُطَمِّنَ قَلْبِي﴾، ﴿قَالَ يَا رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾؛ ولأن العدد الكثير يبعد عنهم ٢١ التواطؤ على الكذب. وإذا صار عدد التواتر، استحالة كاستحالة اجتماع أهل بغداد على حب الحامض في حالة واحدة. ولأنه ما زال يتجدد بقول الجماعة، ما

١ صدقاً: صدق. ٢ وأخبروا به: وسمروا فيه. كذا. ٣ المفتين: المعبين. ٥ عيناً: عينا.

٦ المفتين: النفس. ١٠ ما: ما. ١١ واعتماد: اعتماد. ١٢ الثقيلة: القليلة. ١٣ قبل: مضموس بعضه.

بعد تناصرها: مضموس بعضه. ١٥ يفرغ: يفرغ. ١٩ المغنية: المغنية. ٢٢ اجتماع: في الهامش.

٢٣ يتجدد: يتجدد.

- لا يُوجد بقول الواحد؛ بدليل قول الشاهد الواحد، والمرأة الواحدة، مع الرجل الواحد. وقد علّل الباري بقوله: ﴿أَنْ تَفْصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾. وهذا يعطي أنّ الوحدة يقوى فيها تجويز الكذب، والكثرة يبعد معها الكذب؛ وكذلك يبعد السهو والغلط عن الكثرة. لتعاضدهم على المذاكرة بالأمر المخبر به. فإن نسي أحدهم، ذكره الباقي؛ وإن نسي جماعة منهم، ذكرهم الواحد. ولذلك صار الإجماع قطعياً، وإن كان الواحد من المجتهدين مجوّزاً عليه الخطأ؛ فتجدد للإجماع أمر لم يكن لآحاد المجتهدين. وهو القطع بصحة ما أفتوا به في الحادثة. وأما قولهم: لو لم يوجب العلم، لما أباح قتل النفس بإقرار الواحد وشهادة الاثنين، فدعوى لا برهان عليها؛ إذ قد أباح القتل بجتهاد الواحد والاثنين، إذا لم يكن لنا سواهما من أهل الاجتهاد. نعم، وأباح القتل مع وجود الخلاف. | ولم يجعل أحد من الفقهاء اجتماعهم على إيجاب القتل، أو إباحته، شرطاً؛ بل أجمعوا على أنّ القتل في مسائل الاجتهاد المختلف فيها جائز. فهذا يُقتل بالقتل بالمثل، مع خلاف غيره له؛ وهذا يقتل المسلم بالكافر، مع خلاف غيره له؛ وهذا يقتل الأب بابنه ذبحاً، مع خلاف غيره له. فلم يوقفوا القتل على القطع.
- وأما ما تعلق به النظام بخبر الواحد مع الأمانة، فلا نسلم أنّه يقع بها العلم؛ بل هذه عين الدعوى، وشرح المذهب. وكيف نعتقد ذلك، ونحن نعلم أنّ مثل تلك الأمانة يقع تزويراً؟ وكم فعل الناس مثل ذلك لأغراض بلغوها! مثل وضع الدم على قميص يوسف، ووضع يوسف بضاعتهم في رحالهم، ووضع الصّواع في رحل أخيه، وكانوا أحبار العالم وأولاد الأنبياء! فكيف بأهل عصرنا على ما نعرفه منهم؟ وكم من لوث كان موضوعاً على غير الجاني! وكم من غشية حسبها أهل المريض موتاً، وكانت إغماء وضعفاً! قال الله - سبحانه - في حق سليمان: ﴿نَكَّرُوا لَهَا غَرَشَهَا﴾. و﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً﴾. وإذا كان حكم الأمارات على هذا الوضع، فلا ثقة إلى أمانة على جدتها. ولا خبر واحد على

٣ الوحدة: مغتبر. ٥ ذكروهم: مغتبر (من: ذكره). ١٠ نعم: مهمل. ١٢ جائز: جائزاً. || يقتل: شغل. || بالقتل: مهمل. || بالمثل: بالمقتل. ١٤ ذبحاً: مهمل. ١٦ نعتقد: معتقد. ١٧ يقع تزويراً: يقع تزويراً. || بلغوها: السابق (نوعها) مشطوب. ١٩ أحبار: مهمل. ٢٣ الأمارات: مغتبر (من: الامارات). وحرفاً الراء والألف مزيدان.

حدثته. فإذا اجتمعوا. فلا قطع؛ بل غاية ما يوجب ذلك ترجيح أحد المجوزين، وهو الذي نشير إليه من الظن. وكم رأينا من فعل ذلك وسمعنا لدفع ضرره، أو اختلاف يقع! وكم استعار النساء أولاداً. وأظهروا الطلق وانتفاخ البطن، ثم بان أن الولد ٣ كان مزوراً! فمتى سلّم لك حصول العلم، مع اتجاه هذه الأفعال وسلوك هذه المسالك؟ وإني لأستكثر الظن فيه. | فضلاً عن العلم لما نعرفه من أذغال الناس. ٣٧

فصل

المراسيل حجة، ويجب العمل بها. وصورة الإرسال أن يقول من لم يلق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «قال رسول الله»؛ مثل أن يروي التابعي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وكذلك إذا قال: «أخبرني الثقة»، أو «أخبرني رجل عدل عن ٩ فلان»، في إحدى الروايتين عن أحمد، نصّ عليه وقال: ربما كان المنقطع أقوى. وقال: مراسلات سعيد بن المسيّب أصحّ المرسلات؛ وليس في المرسلات أضعف من الحسن، وعطاء بن أبي رباح؛ ومرسلات إبراهيم لا بأس بها. وبهذا المذهب ١٢ قال الكرخي، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والمعتزلة. وفيه رواية أخرى: ليس بحجة إلا مراسيل الصحابة؛ وبها قال الشافعي.

١٥ فصل في الأدلة على جواز الاحتجاج به

فمنها أن التابعين - رحمة الله عليهم - كان من عاداتهم إرسال الأخبار. من ذلك ما روي عن الأعمش أنه قال: قلت لإبراهيم: إذا حدثتني. فأُسنِد. فقال: إذا قلت لك: «حدثني فلان عن عبد الله»، فهو الذي حدثني؛ وإذا قلت لك: «حدثني ١٨ عبد الله»، فقد حدثني جماعة عنه. وروي ذلك عن الحسن، وسعيد بن المسيّب، والشَّعْبِي. وإذا كان هذا معروفاً من عاداتهم، فلو كان عندهم أنها غير مقبولة، كانوا قد ضيعوا سنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليه - بهذا الفعل، وذلك لا يجوز. فلا يُظنّ ٢١ بهم اعتماد، مع شهادة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليهم - لهم بالخير والعدالة.

٢ من الظن: مضموس بعضه. ٥ أذغال: مهمل. ٦ فصل: مسله. ٨ قال رسول الله: مزيد. ١٩ جماعة:

مهمل. والسابق علامة تدلّ على استدراك في الهامش مضموس. || وروي: مهمل. ٢٠ عاداتهم: غائبهم. كذا.

- ومنها أن إرسال الراوي مثبت لعدالة من روى عنه، من وجهين. أحدهما أنه لا يجوز أن يكون فاسقًا، ويكتفى اسمه ويدرجة إدراجًا؛ | فيكون غشًا لمن يحدّثه ٣٧ ظ
- بذلك الحديث عن رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم. والثاني أنه إذا روى عن غير ثقة، كان قد قطع على رسول الله بغير طريق القطع؛ فلم يبق إلا أنه تعديل لمن روى عنه. وإذا كان تعديلًا له، وجب قبول خبره. وقد جعل أحمد رواية العدل عن غيره تعديلًا؛ فقال في كتاب العلل للأثرم: إذا روى عبد الرحمن عن رجل، فروايته حجة. وقال أيضًا، في رواية أبي زُرعة الدمشقي: مالك بن أنس، إذا روى عن رجل لا يُعرف، فهو حجة.
- ومنها أن الظاهر من المسند لحديثه أنه يقصد أن يخرج من عهدة الرواية بذكر الرجال. فإذا أرسل، وقال «قال رسول الله»، فقد تيقن صحة الطريق وسلامته، بصدق الرواية عنده. ولهذا قال الحسن، لما أرسل حديثًا، فُسِّل عنه، فقال «حدَّثني به سبعةٌ بَدْرِيًّا»، فدلَّ على أن الإرسال إن لم يقوَ على الإسناد، فلا ينحط عنه.
- ومنها أنه يُقبل منه الخبر مستندًا، فقبل مرسلًا؛ كالصحابي، وكشيعيد بن السَّيِّب.

فصل في جمع أسلتهم على أدلتنا

- فمنها أن الحال في ترك إسناده مترددة محتملة، فيجوز أن يكون لنسيان منه عين الراوي، فلا يذكره لأجل النسيان؛ ويجوز أن يكون ممن يأنف أن يروي عنه؛ ويُحتمل أن يقع بظاهر عدالته عنده، ولا يكون مرضيًا؛ ولو كان عدلًا عنده لم يكف، [لأنه] يجوز أن يكون ليس بعدل عند من يعرفه، إذا سمَّاه وذكره. ومع هذه الاحتمالات، لا يجوز أن نقطع على العدالة، ونرجح جانبها؛ وعدالته عنده لا تكفي في وجوب العمل بخبره، حتَّى ننظر | في حاله. ٣٨ د
- قالوا: ولأنه لو كان هذا كافيًا في إرسال الخبر، لكان كافيًا في باب الشهادة ٢١
- على الشهادة، ونقتنع بعدالة شهود الفرع، ونقول إنه لا يشهد العدل إلا على العدل، ولا نسند شهادته إلا إلى مثله. ولما بطل هذا في الشهادة، بطل في الأخبار.

٢ ويكتفى: مهمل. | غشًا: عشا. ٧ أيضًا: مزيد. ١٢ بَدْرِيًّا: مهمل. | إن: مزيد. ١٤ جمع:

مهمل. ٢٠ حاله: مغموس بعضه. ٢٢ بعدالة: مهمل. والسابق (شهادة عدول الفرع) مشطوب.

فصل في الأجوبة عن أسئلتهم

- أما النسيان بعد المعرفة بعدالة الراوي. فلا يضر؛ لأن نسيانه لا يمنع من اجتماع صفات العدالة فيه. حين رُوي له الحديث. على أن جميع ما تعلق [به] من ٣ الاحتمالات باطل برواية الصحابي عن النبي - صلى الله عليه - وبقول الحاكم: «ثبت عندي بشهادة رجلين ساع لي سماع قولهما». فإنه لا يسأل عن عينهما. مع الاحتمالات التي ذكرتها. وكذلك لا نشك أن الشافعي نص على قبول مراسيل ٦ سعيد. ويعد ما يقوله أصحابه عنه. وأنه تتبعها فوجدها مسانيد؛ لأنه لما وجدها مسانيد. كان ينبغي أن يزيل عنها اسم «المراسيل»؛ فإن في ذلك تلييساً.
- وأما الشهادة على الشهادة، فإنما لم يُكتَفَ فيها بالإرسال. فباب الشهادة على ٩ الاحتياط. وباب الأخبار على السهولة لقبول العتقة. والمناولة. والإجازة. وعدم العدد. وإفراد الأنوثة من وراء الحجاب. وظاهر العدالة من غير بحث عن باطن المحدث. وسيأتي الجواب عن ذلك في احتجاجهم - إن شاء الله. ١٢

فصل في شبههم

- فمنها ما احتج به الشافعي - رضي الله عنه. وهو أن الخبر كالشهادة في اعتبار ٣٨ العدالة في كل واحد منهما. وقد ثبت أن الإرسال في الشهادة يمنع قبولها وصحتها؛ فكذلك الخبر.
- ومنها أن من شرط صحة خبر الراوي المعرفة بعدالته. والمرسل لا يُعرف عدالة ١٨ الراوي له؛ فوجب أن لا يُقبل؛ لعدم الشرط.
- ومنها أن قالوا: الجهالة بعين الراوي أكد من الجهالة بصفته؛ لأن من جهلت ١٩ عينه. فقد جهلت صفته. ثم قد ثبت أنه لو كان معروف العين. مجهول الصفة. مثل أن يقول: «أخبرني فلان. ولا أعرف بفتته». فإنه لا يُقبل. فجهالة الأصل. وهي ٢١ العين. أولى أن تمنع قبوله.

٢. أمّا: السابق (فمنها) غير مشطوب. ٥. عينهما: مهمل. ٨. تلييساً: تلييس. ٩. لم يُكتَفَ: لم كُشِيَ. ١٧. بعدالته: مهمل. يُعرف: معروف.

ومنها أن قالوا: الخبير خبيران: تواتر، وآحاد. ثم لو قال: «أُخْبِرَنِي مَنْ لَا أَحْصِيَهُمْ عِدَدًا» أو قال: «أُخْبِرَنِي مَنْ بِمِثْلِهِ يَثْبُتُ التَّوَاتُرُ بِكَذَا». لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي التَّوَاتُرِ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ حَكْمُ التَّوَاتُرِ، كَذَلِكَ الْآحَادُ، وَلَا فَرْقُ بَيْنَهُمَا. ٣

فصل في أجوبتهم

- فَأَمَّا دَلِيلُ الشَّافِعِيِّ، وَاعْتِبَارُهُ الْخَبِيرَ بِالشَّهَادَةِ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُمَا، وَإِنْ اسْتَوِيَا فِي اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ، إِلَّا أَنَّ لِلشَّهَادَةِ تَأْكِيدًا فِي بَابِ الْأَحْكَامِ وَالشَّرُوطِ. أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، وَلَا مِنْ الْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَلَا مِنْ شُهُودِ فَرِخٍ. مَعَ وَجُودِ شُهُودِ الْأَصْلِ. وَالْخَبِيرُ يُقْبَلُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، وَمِنْ الْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَمَنْ رَأَوْ يَرْوِي مَعَ حُضُورِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ. وَإِذَا تَبَاعَدَتِ الشَّهَادَةُ عَنِ الْأَخْبَارِ هَذَا الْبَعْدَ، وَفَارَقَتْهَا هَذِهِ الْمَفَارِقَةُ، فَلَا نَنْكُرُ أَنْ يُقْبَلَ الْخَبِيرُ مَعَ الْإِرْسَالِ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ مَعَ الْإِرْسَالِ. عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ إِنَّمَا اعْتُبِرَتْ لِتَسْمِيَتِهِمْ. لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ يُعْتَبَرُ لَهَا الْإِسْتِدْعَاءُ؛ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ شَاهِدًا الْأَصْلُ لِشَاهِدِي الْفَرْعِ: «شَهِدَا» عَلَى شَهَادَتِنَا». فَافْتَقَرَتْ إِلَى تَسْمِيَةِ الْأَصْلِ. وَلِأَنَّ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ ١٢ ٣٩ يُوَجِّبُ عَلَيْهِ الْضَمَانَ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ تَسْمِيَتِهِ لِيُعْرَفَ، فَيُسْتَدَّ إِلَيْهِ الضَّمَانُ.
- فَبِإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ اسْتَوِيَا فِي اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ؟ ١٥
- قِيلَ: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الرِّوَايَةَ مِنَ الْعَدْلِ تَعْدِيلٌ.
- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ السَّمْعَ بَعْدَالَةَ الرَّوَايَةِ شَرْطٌ، وَمَعَ الْإِرْسَالِ لَا تُعْرَفُ عَدَالَتُهُ. لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْعَدْلَ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ، وَتَكْفِي الْعَدَالَةِ فِي الظَّاهِرِ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ؛ وَلِأَنَّ رَوَايَةَ الْعَدْلِ عَنِ الشَّخْصِ تَعْدِيلٌ. وَإِذَا لَمْ يَسْمَهُ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَكْبَرِ الثَّقَةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -»، فَقَدْ قَطَعَ الشَّهَادَةَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَلَا يُقَدِّمُ الْعَدْلُ الثَّقَةَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، إِلَّا عَنْ ثَقَّةٍ بَعْدَالَةَ الرَّوَايَةِ. ٢١

٢ مَنْ: فِي الْهَامِشِ. ٦ تَأْكِيدًا: تَأْكِيدٌ. ١١ تَقْبَلُ: فِي الْهَامِشِ. ١٠ يُقْبَلُ: شَل. ١١ تَقْبَلُ: شَل. ١٢ شَاهِدًا: شَاهِدٌ. ١٥ أَلَيْسَ: مَغْيِرٌ (مَنْ: فَالْسِ). ١٨ وَتَكْفِي: مَكْتَرَرٌ.

فإن قيل: قد تكرر منكم هذا التعويل. على أن الرواية عن الشخص تعديل؛ وليس كذلك. ولهذا قال ابن سيرين: لا تأخذوا بمراسيل الحسن. وأبي العالية: فأنهما لا يباليان عمن أخذوا الحديث.

٣

قيل: هذا قول يعطي البحث، أو الطعن. فأما البحث، فلا يلزمهما؛ لأن النبي - صلى الله عليه - قنع في قبول قول الأعرابي، في رؤية الهلال، بسجود الإسلام.

٦

والشهادة برؤية الهلال بثابة رواية الأحاديث. لأن كل واحد منهما خبر بأمر من أمور الديانات؛ ويلزم المخبر والمخبر، فيشتركان فيه. وأما الطعن، فلا يقبل من ابن سيرين في الحسن وأبي العالية، ولا يُظن فيه أنه قصد بذلك روايتهما عن

٩

الفساق والكذابين؛ إنما قصد أنهما لا يفتشان ويبحثان. والبحث لا يلزم. ويكفي ظاهر العدالة؛ ومذاهب أصحاب الحديث في ذلك مختلفة جدًا. فلا نسيء الظن بقول متردد، لا يصح. ولا يكشف عما يوجب الرد؛ بل الطعن المطلق لا نقبله.

٣٩ظ

١٢

فكيف بقول لا يلوح منه الطعن؟

وأما قولهم: جهالة عينه أكد من جهالة صفته، فلا نسلم أن ههنا جهالة صفة، والإسلام كافٍ مع عدم العلم بالفسق. وهذا موجود فيمن روى عنه المحدث العدل؛ ولأن الحاكم، إذا قال «ثبت عندي بشهادة رجلين ساع لي سماع» ١٥ شهادتهما، لم يحتج إلى ذكر اسميهما، ولا تعريفهما. والشهادة يُعتبر فيها ما لا يُعتبر في الخبر؛ فالخبر أولى.

١٨

وأما تعلقهم بأنه لا يصير الخبر بقوله متواترًا، فلا يلزم؛ لأن التواتر يُشترط فيه استواء طرفيه ووسطه بالعدد الذي لا يجوز على مثلهم التواطؤ والكذب. وقول الواحد لا يحصل به القطع؛ فلا يحصل به إثبات خبر يوجب القطع. فهو كخبر الواحد العدل عن المعصومين، الجاري مجرى خبر التواتر؛ وذلك يوجب النظر ٢١ اعتبارًا.

١ التعويل: التعديل. ٢ تأخذوا بمراسيل: مهمل. ٤ البحث: البحث. في سائر المواضع في الفقرة. ٥ قنع: قنع. ٦ بأمر: مزيد. ٨ العالية: العاليه. ٩ الفساق: مضموس بعضه. ١٠ ويبحثان: وسحشان. مضطرب التثنية. ١٠ جدًا: مزيد. ١١ نسيء: نسي. مع العلامة لحرف السين المهملة. ١٢ الظن: الظن؛ (أي إساءة الظن بقوله تكون بثابة الطعن به). ١٢ يلوح: مهمل. ١٥ بشهادة: شهاده. ٢١ خير: مزيد.

فصل

إذا ثبت أن المرسل حجة، فلا فرق بين مرسل أهل عصرنا ومن تقدم. وهذا ظاهر كلام أحمد. ٣

وحكي عن عيسى بن أبان أنه قال: من أرسل من أهل عصرنا حديثاً، فإن كان من الأئمة الذين حمل عنهم أهل العلم، كان مرسله مقبولاً، كما يُقبل مُسنده، ومن حمل عنه الناس المسند دون المرسل، كان مرسله موقوفاً. ٦

وقال أبو سفيان: مذهب أصحابنا أن مراسيل الصحابة والتابعين وتابعي التابعين مقبولة. يشير إلى الذين شهد لهم النبي - صلى الله عليه، وهم الثلاثة قرون. ٩
أوحكي عن الكرخي، ووافقه الجرجاني في قبول مرسل أهل سائر الأعصار. ٩٠
وذكر الشيخ الإمام أبو إسحاق - رضي الله عنه - أن مراسيل غير الصحابة ليست حجة. ودليل تقييده بالصحابة يدل على أن غيرهم لا تُقبل مراسيله.

فصل في أدلتنا

١٢

فمنها أن الراوي، إذا كان ثقة عدلاً، وكان لا يروي بظاهر الحال، فلا تختلف حال عدالته، ولا حكم إرساله، بعصر دون عصر؛ كما لا تختلف المسانيد والشهادات بعصر دون عصر. ولا تختلف الشهادة على الشهادة باختلاف أهل الأعصار. ١٥

ومنها أن العدالة لم يُجعل لها مراتب في الشرع، بحيث يختلف حكم الأورع والأزهد على غيره في اختلاف الحكم؛ والدليل عليه في باب الفتيا والحكم والشهادة ورواية المسانيد. وليس في الإرسال إلا الثقة بعدالة المروي عنه لثقة الراوي. فالثقات لا يختلفون باختلاف الأزمان والأعصار. كما لم يختلفوا بالمراتب في الزهادة والورع في العصر الواحد. ٢١

٨ الذين: بعضه مضموس. وهم الثلاثة: بعضه مضموس. ١١ ودليل: فدلّل. ١٥ على الشهادة: على الشهادة. ١٧ مراتب: مرات. ٢٠ بالمراتب: بالمراتب.

فصل في شبهة المخالف

- إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - عَدَلَ الْقَرْنَ الَّذِي كَانَ فِيهِ وَقَرْنَيْنِ بَعْدَ عَصْرِهِ .
 ٣ فَقَالَ : «خَيْرُكُمْ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ : ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ : ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ : ثُمَّ
 يَنْشُؤُ الْكَذِبُ» . وَمَنْ قَصَرَهُ عَلَى الصَّحَابَةِ . قَالَ : إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ مَقْطُوعٌ
 بَعْدَ التَّهْمِ : فَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ [بِسْمِ اللَّهِ] مِنْهُ . فَبُخِ
 ٤٠ بَخِ : لِأَنَّهُ عَدَلَ مَقْطُوعٌ بَعْدَ التَّهْمِ . | رَوَى عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ الْمَعْصُومِ فِي خَبَرِهِ .
 ٦ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - صَحَابِيٌّ آخَرُ . فَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ مَقْطُوعٌ
 بَعْدَ التَّهْمِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي غَيْرِهِمْ : فَإِنَّهُمْ لَا يَقْطَعُ عَلَى عَدَالَتِهِمْ .

٩ فصل في الأجوبة عما ذكره

- فَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةَ مَشْهُودٌ لَهُمْ بِالْخَيْرِ وَالصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -
 شَهِدَ بَعْدَ التَّهْمِ . فَهَذَا مِمَّا يُوْجِبُ الثَّقَةَ بِالْبَالِغَةِ . وَلَيْسَ طَرِيقُ الْأَخْبَارِ مِمَّا يُطْلَبُ فِيهِ
 ١٢ الْأَقْصَى . بَلْ ظَاهِرُ الْعَدَالَةِ كَافِيَةٌ فِي الْأَخْبَارِ : بِدَلِيلِ الْمُسْنَدِ : فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ
 يُسْنَدَ إِلَى مَقْطُوعٍ بَعْدَ التَّهْمِ . فَالَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرَيْنِ يَصْلَحُ
 لِلتَّرْجِيحِ : فَأَمَّا التَّخْصِيسُ وَسَلْبُ غَيْرِهِمْ أَصْلَ الْإِرْسَالِ . فَلَا . وَلَسْنَا نَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ
 ١٥ مَرَاثِيلُ أُولَئِكَ أُولَى . وَمُقَدِّمَةٌ عَلَى مَرَاثِيلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ : فَأَمَّا أَنْ نَسْنَعَ تَخْصِيسَ
 أُولَئِكَ بِالْعَدَالَةِ الْمَقْطُوعَةِ مِنْ إِرْسَالِ مَنْ دُونِهِمْ . فَلَا . عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَخْلُ عَصْرُ مَنْ
 الْأَعْصَارُ مِمَّنْ لَيْسَ بَعْدَهُ : لَكِنْ حُمِلَ الْأَمْرُ عَلَى الظَّاهِرِ . وَهَهُنَا حَاصِلُ . وَهَذَا
 ١٨ صَحِيحٌ : لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ لَمْ يُوْجِبْ تَخْصِيسَ أُولَئِكَ بِالشَّهَادَةِ دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ . وَلَا
 مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ . وَلَا مِنَ الرِّوَايَةِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْنَادِ لَا الْإِرْسَالِ .

فصل في كلام أحمد في المراسيل

٢١ وترجيح بعضها على بعض

- قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ : مَرَسَلَاتُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ كُلُّهَا صَحَاحٌ . لَا نَرَى
 ٤١ أَمَّحَ مِنْ مَرَسَلَاتِهِ : فَأَمَّا مَرَسَلَاتُ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ | [فَلَيْسَتْ] بِذَلِكَ . هِيَ أَوْضَعُ مِنْ

٥-٦ فتح بخ : مهمل . ٦ مقلوع : مضموم . ٢٢ مرسلات سعيد : مضموم . بعضه .

٢٣ أمح : مضموم . بعضه . | بذلك : بذلك .

المرسلات ؛ فَإِنَّهُمَا كَانَا يَأْخُذَانِ مِنْ كُلِّ . وقال في رواية الفضل بن زياد : مرسلات عطاء ففيها شيء ؛ وَأَمَّا مرسلات ابن سيرين : فَمَا أَحْسَنَ مَخْرَجَهُ أَيُّضًا ؛ ومرسلات سعيد بن المسيَّب أَصَحُّ المرسلات ؛ ومرسلات إبراهيم التَّخَعِّي فَلَأَسَ بِهَا ؛ وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح . كَأَنَّهُمَا كَانَا يَأْخُذَانِ مِنْ كُلِّ .

٦ وسأله مُهَنَّأٌ عَنْ مَرْسَلَاتِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، [فَقَالَ :] هِيَ أَقْرَبُ ، وَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَرْسَلَاتِ عَطَاءٍ . وَسُئِلَ عَنْ مَرْسَلَاتِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : أَحَبُّ إِلَيْكَ ، أَوْ مَرْسَلَاتِ مُجَاهِدٍ ؟ قَالَ : مَرْسَلَاتِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ . وَسُئِلَ : مَرْسَلَاتُ مُجَاهِدٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ مَرْسَلَاتُ عَطَاءٍ ؟ فَقَالَ : مَرْسَلَاتُ مُجَاهِدٍ ؛ لِأَنَّ عَطَاءَ رَوَى عَنْهُ هُوَ دُونَهُ ، وَمُجَاهِدٌ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ هُوَ دُونَهُ . وَقَالَ - وَقَدْ سُئِلَ : مَرْسَلَاتُ طَاوُوسٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ ، أَوْ مَرْسَلَاتُ أَبِي إِسْحَاقَ ؟ قَالَ : مَرْسَلَاتُ طَاوُوسٍ . وَسُئِلَ عَنْ مَرْسَلَاتِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ : أَحَبُّ إِلَيْكَ ، أَوْ مَرْسَلَاتُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ؟ فَقَالَ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ لَا يَبَالِي عَمَّنْ حَدَّثَ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ ، وَعَنْ مُجَالِدٍ ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، [وَهُوَ] لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ ؛ مَرْسَلَاتُ عَمْرِو أَحَبُّ إِلَيَّ . وَسُئِلَ : أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ إِبْرَاهِيمُ عَنْ عَلِيٍّ ، أَوْ مُجَاهِدٌ عَنْ عَلِيٍّ ؟ قَالَ : إِبْرَاهِيمُ عَنْ عَلِيٍّ ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ مَقِيمًا ، وَكَانَ مُجَاهِدٌ إِنَّمَا يَتَقَدَّمُ فِي الْأَحْيَانِ مِنَ الْكُوفَةِ . وَسُئِلَ عَنْ مَرْسَلَاتِ التَّخَعِّي ، فَقَالَ : مَا أَصْلَحُهَا ! لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ؛ هِيَ أَصْلَحُ مِنَ مَرْسَلَاتِ الْحَسَنِ .

١٨ وسأله | مُهَنَّأٌ : لِمَ كَرِهْتَ مَرْسَلَاتِ الْأَعْمَشِ ؟ قَالَ : لِأَنَّ الْأَعْمَشَ لَا يَبَالِي ٤١ عَمَّنْ حَدَّثَ . وَسُئِلَ عَنْ مَرْسَلَاتِ الْأَعْمَشِ ، وَسَلِيمَانَ التَّيْسِي ، وَيَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ ؛ قَالَ : مَرْسَلَاتُ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ . وَقَالَ فِي مَرْسَلَاتِ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ : لَا تَعْجِبْنِي ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ رِجَالٍ ضَعُافٍ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ : مَرْسَلَاتُ ابْنِ سِيرِينَ صَحَاحٌ ، حَسَنَةُ الْمَخْرَجِ . وَسأله مُهَنَّأٌ عَنْ مَرْسَلَاتِ سُفْيَانَ . قَالَ : كَانَ سُفْيَانُ لَا يَبَالِي عَمَّنْ رَوَى . وَسأله عَنْ مَرْسَلَاتِ مَالِكٍ ؛ قَالَ : هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ .

٢ ففيها : فقيه . ١٠ وقال : حرف العطف معتبر (من : او) . || أحب : مهمل . ١٣ حدث : حرف الثناء مزيد . ١٦ وكان : كانه مزيد . || يقدم : السابق (كان) مشطوب . || الأحيان : بعضه مطبوس . || من : مطبوس لا يكاد يُرى . ١٧ ما أصلحها : بعضه مطبوس .

فصل في المعتبر في الراوي من الصفات لقبول روايته

- والذي يجب أن يجتمع فيه لقبول روايته خمس خصال: البلوغ. والعقل. ٣ والإسلام. والعدالة. والنزاهة.
- البلوغ: لأن الصبي لا يتحرّج عن الكذب. إذا كان الوعيد على ارتكابه. والعقل: لأنه الذي يوجب تحصيل ما يحكيه ونجزيه. ٦ والإسلام: ليحرص على حفظ الكتابة. ولا يتجوّز بما ينقص حكماً. ولا يزيده بالكذب حكماً؛ لأنه يلزمه ذلك.
- والعدالة: وهي طريقة يقوى معها الظن لصدقه. ولا تحصل الثقة مع عدمها؛ ٩ لأن الفاسق قد ارتكب محظوراً دينه فعلاً. فلا [تأمن] لارتكابه الكذب قولاً.
- والنزاهة: فإنه يخاف المعرة. والخروج عن قانونها؛ والنزاهة من الكذب الذي لا يوجب الفسق. وهو الذي لا يتكرّر. لكنّه يندر. ١٢

فصل في كلام أحمد في ذلك

- ٢٥ قال أحمد في رواية أحمد بن الحسن: لا نكتب الحديث عن | من يشكر. وقال في رواية ابن القاسم: وسندي. عن الرجل يُعرّف بالكذب في الشيء. ١٥ يحدث به القوم. وليس يُعرّف منه الكذب في الرواية. كيف يؤمن هذا على الرواية. أن يكذب فيها. إذا عُرف منه الكذب في شيء؟

د البلوغ: اللاحق (والعقل لأنه الذي يوجب تحصيل ما يحكيه) مشطوب. - ومن هنا المنع مشطوب بعض الانسداد فأصلحناه. ونذكر فيما يلي النص الذي وجدناه في المخطوطة. وقد زدنا عليه ما كان ينقصه من التنقيط والتشكيل: البلوغ لأن الصبي لا يتحرّج عن الكذب إذا كان الوعيد على ارتكابه والعقل والإسلام والعدالة والنزاهة من الكذب الذي لا يوجب الفسق وهو الذي لا يتكرّر ولكنّه يندر والعقل لأنه الذي يوجب تحصيل ما يحكيه ويخبر به والإسلام ليحرص على حفظ الكتابة ولا يتجوّز بما ينقص حكماً ولا يزيده بالكذب حكماً لأنه يلزمه ذلك والنزاهة فإنه يخاف المعرة والخروج عن قانونها والعدالة وهي طريقة يقوى معها الظن لصدقه ولا تحصل الثقة مع عدمها لأن الفاسق قد ارتكب محظوراً دينه فعلاً ولا يؤمن لارتكابه الكذب قولاً. - د لأن: الفاسق (والعقل لأنه الذي يوجب تحصيل ما يرويه) مشطوب.

بشعرج: شعرج. ٦ تحصيل: تحصيل. معبر: معبر. ونجزيه: ونجزيه. ١٠ تأمن: تأمن. مشطوب.

وقال في رواية أبي الصقر في الصلاة خَلَفَ آكَلَ الربا: إِنَّ [كَانَ] أَكْثَرَ طَعَامِهِ الربا، لم نصل خلفه. فاعتبر الكثرة في ذلك.

٣ وقال: لو لم تقبل إلا مَن يَحْضُ الطاعات، لم يُقْبَلْ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَحْضُ الطاعات حَتَّى لَا تَشَوِبُهَا مَعْصِيَةٌ. بدلًا عليه قوله - تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾. وأراد بالغَيِّ وضع الشيء في غير موضعه. وقال في حق داود: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَلَمَّا فَتَنَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾. وقال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «مَا أَحَدٌ إِلَّا عَصَى. أَوْ هَمَّ بِمَعْصِيَةٍ، إِلَّا يَخْبِي بِنَ زَكَرِيَّا».

قلت: وهذا ليس بجيد من القول؛ لِأَنَّ السَّلامَةَ مِنَ الْمَعَاصِي لَا بَدَ فِيهَا لِقَبُولِ الْقَوْلِ وَالثِّقَةِ إِلَى الرَّائِي. وَلَسْنَا نَعْتَبِرُ السَّلامَةَ مِنْ أَنْ تَكُونَ وَقَعْتَ رَأْسًا؛ بَلْ نَعْتَبِرُ أَنْ لَا يَكُونَ مَصْرًا، وَأَنْ يَكُونَ ثَابِتًا مُتَّصِلًا لِنَتَقِ إِلَى خَبْرِهِ. وَنَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ يُقَالَ: «لَا يَخْلُو عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ عَنِ الْإِصْرَارِ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»؛ لَكِنْ لَا يَخْلُو أَحَدٌ مِنْ

١٢ وَقَوِّعَ عَصِيَانٍ، لَكِنْ يَجِبُ وَيُزِيلُهُ الْإِسْتِغْفَارُ. كَمَا كَانَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ. وَقَوْلُهُ: لَوْ رَدَدْنَا كُلَّ مَنْ لَمْ يَحْضُ الطَّاعَةَ، لَمْ يَقْبَلْ أَحَدًا، فَكَلَامٌ غَيْرٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّا لَوْ قَبَلْنَا مِنْ كُلِّ مَنْ مَزَجَ الطَّاعَةَ بِالمَعْصِيَةِ، لَمَّا رَدَدْنَا فَاسِقًا، وَلَمَّا رَدَدْنَا إِلَّا الْكَفَّارَ؛ لِأَنَّهُ

١٥ كَمَا لَا يَخْلُو مُسْلِمٌ مِنْ مَعْصِيَةٍ، لَا يَخْلُو مُسْلِمٌ مِنْ طَّاعَةٍ. | وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى وَجوب ٤٢ رَدِّ قَوْلِ الْفَاسِقِ الَّذِي حَصَلَ فَسَقَتُهُ بِمَعْصِيَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْكَبِيرَةُ. وَتَرَكْنَا طَّاعَةَ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْفَرِيضَةُ؛ عُلِمَ أَنَّهُ لَا بَدَ مِنْ اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ، إِمَّا الْحَاصِلَةُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ الْحَاصِلَةُ بِالتَّلَافِي لِلْمَعَاصِي بِالتَّوْبَةِ فِي ثَانِي الْحَالِ.

١٨ فَأَمَّا مَنْ ثَبِتَ كَذِبُهُ، فَإِنَّهُ يُرَدُّ خَبْرُهُ. وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ ذَلِكَ مِنْهُ. هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ، فِي الرَّجُلِ يَكْذِبُ كَذِبَةً وَاحِدَةً، لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْعَدَالَةِ؛ الْكَذِبُ شَدِيدٌ.

٢١ وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الرَّجُلِ. مَتَى يُتْرَكُ حَدِيثُهُ. قَالَ: إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ. قِيلَ لَهُ: الْكَذِبُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١ خَلَفَ آكَلَ الربا: مهمل. ٢ الربا: مغير. ٣ نصل: مهمل. ٤ خلفه: حنفة. ٥ نصل: مهمل. ٦ نصل: مهمل. ٧ نصل: مهمل. ٨ نصل: مهمل. ٩ نصل: مهمل. ١٠ نصل: مهمل. ١١ نصل: مهمل. ١٢ نصل: مهمل. ١٣ نصل: مهمل. ١٤ نصل: مهمل. ١٥ نصل: مهمل. ١٦ نصل: مهمل. ١٧ نصل: مهمل. ١٨ نصل: مهمل. ١٩ نصل: مهمل. ٢٠ نصل: مهمل. ٢١ نصل: مهمل. ٢٢ نصل: مهمل. ٢٣ نصل: مهمل. ٢٤ نصل: مهمل. ٢٥ نصل: مهمل. ٢٦ نصل: مهمل. ٢٧ نصل: مهمل. ٢٨ نصل: مهمل. ٢٩ نصل: مهمل. ٣٠ نصل: مهمل. ٣١ نصل: مهمل. ٣٢ نصل: مهمل. ٣٣ نصل: مهمل. ٣٤ نصل: مهمل. ٣٥ نصل: مهمل. ٣٦ نصل: مهمل. ٣٧ نصل: مهمل. ٣٨ نصل: مهمل. ٣٩ نصل: مهمل. ٤٠ نصل: مهمل. ٤١ نصل: مهمل. ٤٢ نصل: مهمل. ٤٣ نصل: مهمل. ٤٤ نصل: مهمل. ٤٥ نصل: مهمل. ٤٦ نصل: مهمل. ٤٧ نصل: مهمل. ٤٨ نصل: مهمل. ٤٩ نصل: مهمل. ٥٠ نصل: مهمل. ٥١ نصل: مهمل. ٥٢ نصل: مهمل. ٥٣ نصل: مهمل. ٥٤ نصل: مهمل. ٥٥ نصل: مهمل. ٥٦ نصل: مهمل. ٥٧ نصل: مهمل. ٥٨ نصل: مهمل. ٥٩ نصل: مهمل. ٦٠ نصل: مهمل. ٦١ نصل: مهمل. ٦٢ نصل: مهمل. ٦٣ نصل: مهمل. ٦٤ نصل: مهمل. ٦٥ نصل: مهمل. ٦٦ نصل: مهمل. ٦٧ نصل: مهمل. ٦٨ نصل: مهمل. ٦٩ نصل: مهمل. ٧٠ نصل: مهمل. ٧١ نصل: مهمل. ٧٢ نصل: مهمل. ٧٣ نصل: مهمل. ٧٤ نصل: مهمل. ٧٥ نصل: مهمل. ٧٦ نصل: مهمل. ٧٧ نصل: مهمل. ٧٨ نصل: مهمل. ٧٩ نصل: مهمل. ٨٠ نصل: مهمل. ٨١ نصل: مهمل. ٨٢ نصل: مهمل. ٨٣ نصل: مهمل. ٨٤ نصل: مهمل. ٨٥ نصل: مهمل. ٨٦ نصل: مهمل. ٨٧ نصل: مهمل. ٨٨ نصل: مهمل. ٨٩ نصل: مهمل. ٩٠ نصل: مهمل. ٩١ نصل: مهمل. ٩٢ نصل: مهمل. ٩٣ نصل: مهمل. ٩٤ نصل: مهمل. ٩٥ نصل: مهمل. ٩٦ نصل: مهمل. ٩٧ نصل: مهمل. ٩٨ نصل: مهمل. ٩٩ نصل: مهمل. ١٠٠ نصل: مهمل.

قلت: وهذا إنما خصّ الكذب به؛ لأنّه من طريق الرواية والأخبار عصيان في نفس الخير، فلا يؤمن معه الخير. والكذب في حقّ مَنْ رتبته رتبة المخير، [له] من [التأثير] ما ليس لغيره؛ ولهذا ما بعث نبيّاً كاذباً، وبعث أنبياء عَصَوُوا.

٣

ولهذا ذهب أبو حنيفة إلى ردّ شهادة القاذف المحدود في القذف وإن تاب، لما ثبت كذبه، وحكم بجسيع ما تُعتبر العدالة فيه إلا الشهادة. لما كان طريقها القول؛

٦

وقبل شهادة كلّ تائب من ذنب وإن كثّر، إلا القذف، لما فيه من تحقّق الكذب. وقد اعتبر في رواية أخرى لردّ خبره كثرة الكذب، دون الكذب القليل، فقال في رواية أحمد بن أبي عبدة، في الرجل يكذب، فقال: إن كثّر كذبه، لم نصل خلفه.

٩

فظاهر | هذا أنّه لا يخرج من العدالة بالكذبة الواحدة؛ ولكنّه قال ذلك في الصلاة خلفه، فلا ينبغي أن يشمل الخبر، لما بينّا أنّه قول، والكذب يرجع إلى القول.

١٢

فإن قيل: فإبراهيم - عليه السلام - كذب ثلاث كذبات، على ما صحت به الرواية عنه: قوله «هذه أختي»، وهي زوجته؛ وقوله ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾؛ وقوله ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وما فعل الصنم شيئاً، ولا كان سقيماً.

١٥

قيل: ذلك من المعارض. وقد قال النبي - صلى الله عليه: «إنّ في المعارض لمندوحة عن الكذب».

١٨

ووجه ذلك أنّ قوله «إني سقيم» من قولكم وكفركم: «هذه أختي» في الإسلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [فَشَلُّوهُمْ] إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ. فعلق الفعل، ولم

٢١

يحتمه. هذا المذكور في تفاسير المحقّقين الذين اجتهدوا في تنزيه الأنبياء بجهدهم. وأيضاً ممّا يدلّ على تخصيص الكذب بإيجاب الردّ، من غير اعتبار تكرار، ما

٢٤

روى إبراهيم الحريّ في كتاب النهي عن الكذب، بإسناده عن موسى الجُنْدِيّ، قال: ردّ النبيّ شهادة رجل في كذبة كذبها، وبإسناده عن يحيى بن سالم، قال:

٢٧

أطلع رسول الله من وافد قوم على كذبة كذبها، فقال له: «لولا سخاء فيك - وَمَقَّتْكَ اللهُ عليه - يعني أحبّك، من الـ «مَقَّة» - لَشَرَدْتُكَ من وافد قوم» - يعني

٣ نبيّاً: سنا. ٤ تاب: مهمل. ٥ ثبت: ست. ٦ تائب: باب. ٧ ذنب: دنب. ٨ بن أبي عبدة: بن أبي عسده. ٩ الرجل: مضموس أكثره. ١٠ يكذب: مهمل. ١١ نصل: نصل. ١٢ بينّا: سنا. ١٤ المعارض: المعارض. ١٥ المعارض: مهمل. ١٩ ما: ما. ٢٠ الجُنْدِيّ: الحنّدي. ٢١ كذبة كذبها: مهمل (في الموضعين في السفر). ٢٢ لَشَرَدْتُكَ: لَشَرَدْتُكَ.

«لَنْفِيَتَكَ لِكَذْبَتِكَ». ومصدق هذا الخبر قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -: «تَجَاوَزُوا عَن ذَنْبِ السَّخِيِّ. فَإِنَّ اللَّهَ يَأْخُذُ بِيَدِهِ كُلَّمَا عَثَرَ».

- ٣ ونُقل عن أحمد. فيمن تاب عن الكذب، أنه لا يُقبل حديثه. فنقل أبو عبد الرحمن عُبَيْدُ اللَّهِ بن أحمد الحَلَبِيُّ. قال: سألتُ أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد. ثم تاب ورجع، قال: تَوْبَتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ. ولا يُكْتَبُ عَنْهُ حَدِيثٌ أَبَدًا. ٤٣ هـ
- ٦ وقال قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغانِي - رضي الله عنه: يُقبل حديثه المردود وغيره إذا تاب؛ بخلاف الشهادة إذا رُدَّت. ثم تاب. لا يُقبل المردودة خاصة. قال: والفرق بينهما أن الشهادة المردودة. ردّها حكم من الحاكم. فلا تُقبل بعد ردّها؛ لأنّ فيه نقضًا للحكم بالتوبة. وهي ظاهر؛ فلا يجوز نقض الحكم بظاهر متردّد؛ وردّ الخبر ليس بحكم.
- وقال أبو بكر الشاميّ قاضي القضاة - رضي الله عنه: لا يُقبل خبره المردود بعد التوبة. ويُقبل غيره من رواياته اعتبارًا بالشهادة. ١٢
- وقد اعتلّ شيخنا - رضي الله عنه - لردّ شهادته بعد التوبة أن من أقدم على الكذب على رسول الله زنديق؛ فنُخْرِجَ ردّ توبته على ردّها لتوبة الزنديق. وفارق الشهادة؛ لأنّه قد يرغب في الكذب فيها لأجل رشوة، أو تقرب إلى أبناء الدنيا لغرض خصه. وهذا عندي فرق بعيد؛ لأنّ الرغبة في التقرب إلى أبناء الدنيا بأخبار الإرجاء، أو تخوفهم لغرض يخصه من أخبار الوعيد. لا يدلّ على الكفر؛ لكن غايته الفسق. ١٥
- ومن كلام أحمد - رضي الله عنه - ما رواه أبو إسحاق، في بعض تعاليقه عن أبي بكر النقاش، عن محمد بن سعيد. عن محمد بن سَهْل بن عَشْكَر: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعتُ أصحاب الحديث يقولون: «هذا حديث غريب». ١٨
- أو «فائدة». فاعلم أنّه خطأ؛ وإذا سمعتهم يقولون: «هذا حديث لا شيء». فاعلم أنّه صحيح؛ لأنّهم لا يستغربون إلّا الحديث الشاذّ الذي ليس بمشهور. ولا رواه أئمة أصحاب الحديث. | وقولهم: «هذا الحديث لا شيء». بمعنى «ما أفادت ٢١
- روايته لاشتهاره وتكرّر روايته». وما هذا سبيله ينتهي عنه السهو والغلط. ٢٤

٤ عُبَيْد: عُد. ٩ نقضًا: نقضا. ١٤ توبته: معيّر. ١٨ عن: اللاحق (حرف الألف) مشطوب.

٢٣ أصحاب: مشطوس بعضه.

فصل

- ولا يُقْبَلُ الجرح إِلَّا مَفْشُراً. فعلى هذا إذا قال أصحاب الحديث: «فلان ضعيف». و«فلان ليس بشيء». [فليس ممّا يوجب جرحه وردّ خبره]. هذا ظاهر ٣
- كلام أحمد في رواية المروزي، وقد قيل له إن يحيى بن معين سئل عن الصائم يحتجم. قال: لا شيء عليه؛ ليس يثبت فيها خبر. فقال أبو عبد الله: هذا كلام مجازفة. فلم يُقْبَلْ مجرد الجرح من يحيى. ٦
- ونقل مهنّا: قلت لأحمد حديث خديجة كان أبوها يرغب أن يزوجه. فقال أحمد: الحديث معروف. رويته عن غير واحد. قلت: إن الناس ينكرون هذا. فقال: ليس هو منكر. ٩
- وروى المروزي عنه ما يدل على أنه يُقْبَلُ، فقال: قرئ على أبي عبد الله حديث عائشة، كانت تأتي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ! لا شريك لك، لَبَّيْكَ! إن الحمد والنعمة لك، والمُلْكُ. فقال أبو عبد الله: كان فيه «والمُلْكُ، لا شريك لك». ١٢
- فتركته، لأن الناس خالفوه. وقوله «فتركته». معناه «تركته روايته لأجل ترك الناس له. وإن لم تظهر العلة التي لأجلها ترك الناس روايته».
- وجه الرواية الأولى أن الناس اختلفوا فيما يحصل به الفسق؛ فلا بد من كشف سببه. لينظر هل هو فسق أم لا. ولهذا لو شهد رجلان بأن هذا الماء نجس، لم يُحْكَمْ بنجاسته، لجواز أن يكون نجساً عند المخبرين الشاهدين؛ وليس بنجس عندنا. وذلك لأن الفقهاء يختلفون في سبب نجاسة الماء. فبعضهم يحكم بنجاسة الماء القليل، وإن لم يتغير. وبعضهم لا يحكم بنجاسته؛ وبعضهم بنجاسة سُور السبع | والحصار. وبعضهم لا يرى نجاسته؛ وبعضهم يرى أن بؤل ما يؤكل لحمه ٤٤ ظ
- ظاهر، وبعضهم يراه نجساً. فلما كانوا يختلفون في ذلك، لم يُقْبَلْ قولهم «نجس». ٢١
- ما لم يثبتوا وجه نجاسته وسببها.
- كذلك أسباب الجرح تختلف. فبعض الناس يرى اللعب بالشطرنج جرحاً. وبعضهم لا يراه جرحاً؛ وكذلك التعيير، وشرب النبيذ؛ وكذلك الشكر الذي ٢٤

٣ من «فليس» إلى «خبره»: مستند من كتاب العدة للقاضي أبي يعلى، ج ٣ ص ٩٣١ السطر ٦.

٧ يزوجه: لوجه. ١٧ المخبرين: المخبر من. ٢٠ بؤل: مهمل. ٢٤ التعيير: النغص.

يخلط به كلامه؛ كل هذه يُختلف في كونها جرحاً. فتقوم لا يروونه جرحاً. وبعضهم يراه جرحاً.

٣ فإن قيل: فهذا يوجب أن لا يُقبل قول المزكي إنه عدل رضاء. لأن الناس أيضاً يختلفون في أسباب العدالة. فبعضهم يرى أن قانون السروء ليس من شرط العدالة، وبعضهم يراه شرطاً في العدالة. وكذلك بعضهم يرى أن التوبة من القذف تعيده عدلاً. وتنصح شهادته على الإطلاق؛ وبعضهم لا يرى قبول شهادته أبداً، كما قال الله - تعالى. وبعض الناس يرى في التوبة من جميع الذنوب مضيئ الحول على صلاح العمل. وبعضهم لا يشترط ذلك. ثم لا يوجب ذلك كشف سبب العدالة؛ كذلك الجرح المطلق. ٩

قيل: العدالة هي الأصل؛ فهو كالطهارة في الماء. فإنه لما كان أصل الماء على الطهارة. لم نحتاج إلى بيان سبب؛ كذلك العدالة هي الأصل. ولأن العدالة. ١٢ لو اعتبرنا ذكر شروطها، كما أمكن التعديل والتزكية؛ لأن العدالة لا تكمل إلا بأفعال. وبترك جماعة | لكل فرض؛ وترك كل محذور؛ ومن الذي يحيط علماً ٤٥ بذلك؟ والترك نفي. والشهادة بالنفي لا تصح. وليس كذلك الفسق والجرح؛ فإنه يكفي فيه الفعلة الواحدة. والمُخْزِية النادرة. وذلك مما يسكن الإحاطة به. فلا يتعذر ذكره وكشفه. ١٥

فصل

١٨ ويُقبل في الجرح قول الواحد. ولا يُعتبر العدد. هذا قياس قوله في التعديل إنه يُقبل فيه قول الواحد.

قال أبو زُرْعَةَ: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: مالك بن أنس، إذا روى عن رجل لا يُعرف، فهو حجة. ٢١

وقال إسماعيل بن سعيد الشائلي: قلتُ لأحمد: تعديل الرجل الواحد، إذا كان مشهوراً بالصالح؛ [فقال:] يُقبل. وظاهر هذا أن تعديل الواحد مقبول.

١ يُختلف: يختلف. ٣ رضاء: رضا. ٧ مضيئ: مضيئ. ٨ يشترط: يشترط. ١٢ لأن: حرف النون مزيد. || العدالة: العدالة. ١٣ وبترك جماعة: مهمل. ١٥ والمُخْزِية: والمُخْزِية. ٢٢ الشائلي: مهمل.

وقال أحمد أيضًا في رواية الأثرم: إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل، فهو حجة.

- وروى مهنّا عن أحمد ما يدل على أن رواية العدل عن غيره لا يكون تعديلًا لمن روى عنه. قال: وسألت أحمد عن رباح بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، فقال: مدني. روى عنه عبد الرزاق. قلت: كيف هو؟ قال: ضعيف. وظاهر هذا أنه لم يجعل رواية العدل تعديلًا، وهو قول أصحاب الشافعي.

فصل

والدلالة على أن تعديل الواحد مقبول، أن أصل الحديث وروايته ليس من شرطهما العدد، فلم يكن من شرط التعديل والجرح العدد، لأن ذلك وصف، فإذا لم يُعتبر العدد في الأصل، ففي الوصف والتابع، وهو الجرح والتعديل. أولى أن لا يُعتبر.

- والدلالة على أن رواية الواحد عن العدل تعديل، أن المعارف بالحديث لا يرويه إلا عمن يثق بدينه وأمانته. ولو روى عن غير موثوق به، كان جنابة في الشرع. وإدخالًا لما ليس منه، بسجود قول [من] لا يثق به. وقد أخذ على العلماء أن لا يقولوا على الله ما لا يعلمون.
- ووجه من ذهب إلى أنه لا يكون تعديلًا، أنه لا يُسَمَّع من الرواية عمن لا تُعلم عدالته. حملاً على ظاهر الإسلام والسلامة. ومن حمل الأمر على ظاهره، لم يُقل إنه فعل زيادة على الجائز، وإنه بلغ الأقصى، وهو الاحتياط.

فصل

- وإذا روى عمن لا تُعرف عدالته ولا فسقه، بل عُرف مجرد إسلامه، فظاهر كلام أحمد أنه لا يروى إلا عمن تُعرف ثقتهم ببناء أهل بلده عليه. ولا يُتَمَّع بسجود إسلامه في الرواية عنه. قال في رواية الفضل بن زياد، وقد سأله عن ابن حُمَيْد

٥ مدني: مغير. ٩ شرطهما: شرطها. ١٠ ففي: وفي. ١١ وهو: وهي. ١٣ إلا عمن: الاغمر. ولو: حرف العطف مزيد. جنابة: حمالة. ٢٠ تُعرف: يعرف. فظاهر: مغير.

يروى عن مشايخ لا يعرفهم، وأهل البلد يشنون عليهم، فقال: إذا أثني عليهم قبل ذلك منهم؛ هم أعرف. فقد اعتبر. في قبول روايتهم، ثناء أهل البلد عليهم. وحكي عن أبي حنيفة أنه يقبل ذلك ممن ثبت إسلامه فقط، ما لم يُعرف فسقه.

٣

فصل في الدلالة على ما حكيناه عن صاحبنا أن هذا مجهول العدالة فلا تحصل الثقة به كالفاقد المعلوم فسقه

٦

يوضح هذا أن النسق إنسا منع قبول الرواية؛ لأنه متهم، ومن لم تُعلم عدالته متهم. والإسلام بمجرد لا يكفي؛ بدليل الفاسق؛ إسلامه حاصل، وروايته لا تُقبل. ومنها أنه خبر تتعلق عليه أحكام وحقوق؛ فاعتبر فيه العدالة. أو نقول: فلم يُقبل من غير معلوم عدالته؛ كالشهادة.

٩

فصل في شبهة المخالف

فمنها أن النبي - صلى الله عليه - لما شهد عنده الأعرابي بروية | الهلال، ١٢ قال: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» فلما ثبت عنده إسلامه بكلمة التوحيد، أمر بالنداء بالصوم، ولم يعتبر ما وراء إسلامه. والشهادة بروية الهلال خبر حيث يتعلق عليه حكم من أحكام الدين؛ فهو أشبه بأخبار الديانات. ١٥ ومنها أنه علم إسلامه، ولم يعلم منه ما يوجب فسقاً؛ فكان على أصل العدالة، كالذي عُرفت عدالته. ولأنها عدالة، فلا تُعتبر في أخبار الديانات؛ كالعدالة الباطنة.

فصل في الأجوبة عما ذكره

١٨

أما الخبر، فلا حجة فيه. فإنه حكاية فعل، وقضية في عين؛ فتقف بسجود الاحتمال. ووجه احتمالها أن الظاهر أنه أسلم حين سأل؛ إذ لو كان ممن بايعه على

٩ نقول: مهمل. || يُقبل: مهمل. ١٤ يعتبر: عشر. || حيث: مزيد. ١٦ يوجب: مضموس بعفه.

١٧ كالعدالة: في الهامش. ٢٠ أن: انه. || بايعه: مهمل.

الإسلام. لَعَرَفَهُ. لكن يكون عرض عليه الإسلام. فأسلم؛ والإسلام يُجِبُّ ما قَبْلَهُ. فتلك عدالة متجردة. ولم يتجدد منه ما يزيلها ولا يسعها (كذا). ويُحْتَمَلُ أن يكون سبقه غيره. مَن لَمْ يُعْلَمْ حاله. فقوي الظن بالعدد.

٣

وأما الإسلام. وتعلقهم به. فلا يكفي. بدليل الفاسق؛ فإنه مسلم. ولا يُقْبَلُ خبره. لأجل التهمة. ومن لا تُعْرَفْ عدالته. فالتهمة في حقه حاصلة.

٦

وأما العدالة الباطنة. فإنها تقف على بحث واختبار ومجالس الحكم. وذلك لو شرط لقبول الأخبار. لَوَقِفْتَ الروايات. ولهذا اعتبرنا للشهادة بالعقوبات والحدود العدالة الباطنة في الشهود؛ ولم نعتبرها في الأخبار المروية في الحدود.

٩

فصل

هل يجوز الأخذ بالحديث الضعيف

قد أطلق أحمد القول بالأخذ به. فقال مُهَنَّأٌ: قال أحمد: الناس كلهم أكفاء؛

إلا الحائك والحجام والكساح. [فقل له:] تأخذ بحديث كل الناس أكفاء إلا حائك أو حجام أو كساح؟ وأنت | ضَعَفْتَهُ؟ فقال: إنما ضَعَفْتُ إسناده؛ ولكن العمل عليه. وكذلك قال في رواية ابن مُشَيْشٍ: وقد سأله عَمَّنْ نَحَلَّ له الصدقة. إلى أي شيء تذهب في هذا. فقال: إلى حديث حكيم بن جُبَيْرٍ. فقلت له: وحكيم بن جبيرة ثبت عندك في الحديث؟ فقال: ليس هو ثبتاً عندي في الحديث.

وكذلك قال مُهَنَّأٌ: سألتُ أحمد عن حديث مَعْمَرٍ. عن الزهري. عن سالم. عن ابن عمر. عن النبي - صَلَّى الله عليه - أَنَّ غَيْلانَ أسلم وعنده عشر نسوة. قال: ليس بصحيح؛ والعمل عليه. كان عبد الرزاق يقول عن معمر. عن الزهري. ومرسلاً. ومعنى قول أحمد «ضعيف». على طريقة أصحاب الحديث. وقوله:

«والعمل عليه». كلامٌ فقيه يعول على ما يقوله الفقهاء من إلغاء التضعيف من

المحدثين. لأنهم يضعفون بما لا يوجب ضعفاً عند الفقهاء؛ كالإرسال.

١ بجب: بحث. ٢ متجردة: مهمل. ٦ بحث: بحث. واختبار: واختار. ١٢ قبل له: استمددنا هاتين الكلمتين من العدة لأبي يعلى. ج ٣ ص ٨٣٩ السطر ٥. ١٣ ضَعَفْتَهُ: ضعفه. ضَعَفْتُ: ضعفْتُ. ١٤ مُشَيْشٍ: مشش. ١٦ ثبتاً: ثبت.

والتدليس، والتفرد بالرواية. وهذا موجود في كتبهم؛ يقولون: وهذا الحديث تفرد به فلان وحده.

- ٣ وقال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم: قد يحتاج الرجل يحدث عن الضعفة؛ مثل عمرو بن مَرْزُوق. وعمرو بن حَكَّام. ومحمد بن معاوية. وعلي بن الجعد. وإسحاق بن أبي إسرائيل؛ ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم.
- ٦ وقال أحمد في ابن أبي لهيعة: ما كان حديثه بذلك، وما كنت أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال. أنا قد كنت أكتب حديث الرجل كأني استدل به مع غيره يشده. لا أنه حجة إذا انفرد. وقال: كنت أكتب حديث جابر الجعفي، ثم كتبه أعتبر به. فقال له مُهَنَّأ: لِمَ تكتب حديث ابن أبي مَرْزُوم، وهو ضعيف؟ قال: أعرفه؛ فقد بين وجه قصده [بروايته] عن الضعفة | للاعتبار والشدة به.

و٤٧

فصل في بيان الكبائر

التي تمنع رواية الحديث وتوجب الفسق

١٢

- روى أبو بكر في كتابه بإسناده عن عُثَيْد بن عُمَيْر. عن أبيه، عن رسول الله - صلى الله عليه - قال: الكبائر تسع: الإشرak بالله؛ وقتل النفس المؤمنة؛ وقذف المحصنة؛ والزنا؛ والفرار من الزحف؛ والسحر؛ وأكل مال اليتيم؛ وعقوق الوالدين المسلمين؛ والإلحاد بالبيت الحرام.
- ١٥ وروى أبو مسلم بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: قال رسول الله: الكبائر تسع. وذكر أكل الربا مع ما تقدم ذكره من الشرك. وقتل النفس. وقذف المحصنات، وانقلاب إلى الأعراب بعد هجرة.
- ١٨ ورأيت عن علي - عليه السلام - أنها عشرة؛ قسمها على الأعضاء، فقال: في اللسان: الشرك. وقذف المحصنات؛ وفي اليدين: السرقة. والقتل؛ وفي البطن: شرب الخمر. وأكل الربا، وأكل مال اليتيم؛ وفي الفرج: الزنى، واللواط؛ وفي القدم: الفرار من الزحف إذا التقى الصفان.

وقد رُوي في حديث آخر عقوب الوالدَيْن. وشهادة الزور. وقد ورد في بعض الأخبار: وقول الزور؛ فتدخل فيه الشهادة وغيرها. ودخل في القتل وأذ البنات. وما رُوي من نهيه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - وأخذه على من أخذ عليه الإسلام: «وَأَنْ لَا تَقْتُلْ»^٣ ولذلك. خِشْيَةُ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ.

وإذا كان تاركًا لهذه الكبائر فإن الصغائر مكثرة بمصائب الدنيا أو بالفرائض بدليل الكتاب والسنة. أما الكتاب. قوله - تعالى - ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾. وقال: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبُنَ الشَّيْئَاتِ﴾. نُزِّلَتْ فِي الرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - عَنْ اسْتِنَاعِهِ مِنَ الْمَرْأَةِ الْأُجْنِبِيَّةِ بِكُلِّ مَا يَسْتَمْتِعُ بِهِ الرَّجُلُ مِنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا الْجَمَاعَ.^٦ ٧٤٧
فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الْآيَةَ. وَقِيلَ فِي التَّفْسِيرِ: إِنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ يَكْفُرْنَ مَا بَيْنَهَا. فَهَذَا حُكْمٌ تَمَحُّصُهَا وَتَكْفِيرُهَا بِالطَّاعَاتِ.

وأما تكفيرها بالآلام والمكاره. فلما رُوي عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ قَالَ: «حُمِّي يَوْمَ كَفَّارَةِ سَنَةٍ». وقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تَصِيبُ الْعَبْدَ إِلَّا كَفَّرَتْ عَنْهُ خَطِيئَةً، حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُّهَا، حَتَّى الثُّكْبَةُ». وقد قال اللهُ - سبحانه -: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾. وقال النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -: «إِذَا انْقَطَعَ شِشْعٌ نَعَلَ أَحَدَكُمْ فَلْيَسْتَرْجِعْ، فَإِنَّهَا مُصِيبَةٌ». قال أحمد: ولا يُرَدُّ خَيْرُ أَبِي بَكْرَةَ، وَلَا مَنْ جُلِدَ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُمْ جَاءُوا مُجِئِي الشَّهَادَةِ، وَلَمْ يَأْتُوا بِصَرِيحِ الْقَذْفِ؛ وَيَسُوغُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ، وَلَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِمَا يَسُوغُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ.^٩ ١٢

وهذا من كلامه يدل على أَنَّ اللَّعِبَ بِالشَّطْرَنْجِ وَشَرْبَ النَّبِيذِ [لَيْسَ جَرْخًا] فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِينَ، وَمَنْ قَلَّدَ مُجْتَهِدًا فِي ذَلِكَ. وَلَمَّا نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ فِي ذَلِكَ، كَانَ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَدُّ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ دُونَ الشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ نَقْصَانَ الْعَدَدِ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، وَلَيْسَ بِسَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ.^{١٥} ٢١

٢ وأذ البنات: وأذالسات. ١٠ ما بينها: ماسها. ١١ تمحيضها: مهمل. ٢٠ ليس جَرْخًا: راجع

ص ١٩٣-١٩٤ أعلاه. الأسطر ٢٣-٢. حيث هذه الأمور مختلف في كونها جَرْخًا. ٢٣ من جهته: مرجعه.

فصل في أهل البدع ومن يُرَدُّ حديثه منهم

٣ قال أحمد في رواية الأثرم، وقد ذكر له أن فلاناً أمر بالكتاب عن سعد العوفي؛ فاستعظم ذلك. وقال: ذلك جهمي امتحن. فأجاب قبل أن يكون ترهيب.

٦ وقال في رواية أبي داود: احتملوا من المرجئة. ثم يكتب عن القدري إذا لم يكن داعية.

وقال المروزي: | كان أبو عبد الله يحدث عن المرجي إذا لم يكن داعية. ٤٨
ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية.

فصل

١٢ ويُعتبر أن يكون ضابطاً، لأن أحمد قال في رواية المروزي: لا ينبغي للرجل، إذا لم يعرف الحديث، أن يحدث به. ثم قال: صار الحديث يحدثه من لا يعرفه.

وقال: فيما دون البالغ؛ لأنه لا رغبة له في الصدق. ولا مخافة عليه في الكذب. فحاله دون حالة الفاسق؛ لأن الفاسق قد يرجو ثواباً، ويخاف عقاباً؛ ولأننا إذا لم نقبل إقراره على نفسه، فلأن لا نقبله على رسول الله - صلى الله عليه - أولى.

١٥ وأما روايته بعد بلوغه، فجائز؛ لأن السلف عملوا بخير ابن عباس، وابن الزبير، والثَّعْمَان بن بَشِير، ومن شاكلهم من أحداث الصحابة؛ ولأنه لما جاز تحمله للشهادة قبل بلوغه. مع كون الشهادة أضيّق حكماً وأكد شروطاً؛ فأولى أن يتحمل الخبر ويؤدّيه بعد بلوغه.

١٨ قال أحمد في رواية إبراهيم بن الحارث، والمروزي، وحَنَبِل: يصح سماع الصغير إذا عقل وضبط.

٢١ وروى البخاري في صحيحه عن الزُّهري، عن محمود بن الربيع: عقلت من النبي - صلى الله عليه - مجّة مجّها في في؛ وأنا ابن خمس سنين. وهذا يدل على [أن] ابن خمس يعقل ويضبط؛ فصَحَّ سماعه.

- فإن قيل: فهلا ضححت روايته مع تكامل الأمرين: عَقْلُهُ لِمَا سَمِعَ، وَضَبَطُهُ لِمَا عَقَلَ؟
 قيل: الشرع قصره في شأن النطق. ولم يجعل له نطقًا في إقرار، ولا شهادة.
 ولا طلاق. ولا عتاق، في قِبَلِ هذا السن. ولأنه قد يُعتبر للأداء ما لا يُعتبر للتحمل: ٣
 بدليل الشهادة، يتحملها من لا يُقبل أدؤه.

فصل

٤٨ ظ

- فأما الذكورية، | فلا تُعتبر في رواية الحديث؛ لأن النساء زَوَّيْن عن رسول الله -
 صَلَّى الله عليه وسلم - وسمع أصحاب الرسول حديثهن، وبنوا عليه الأحكام.
 وذلك أشهر من أن يُحتاج إلى ذكره. من ذلك روايات أزواجه - رضي الله عنهن -
 أفعاله وأقواله التي بُنيت عليها الأحكام؛ ولأنهن دخلن في الشهادة، وهو أصبغ
 مسلَكًا. وأكثر شروطًا، وأكد. فكان ذلك منبهاً على جواز دخولهن في الأنحف
 والأوسع. ووجه ضيق الشهادة اعتبار العدد والعدالة الباطنة في باب العقوبات
 إجماعاً ظاهراً، وعدم اعتبارها في رواية أحاديث الحدود والعقوبات، وعدم سماع
 الشهادة بالعتنة، ومن وراء حجاب، ومن طريق الإجازة والإرسال؛ وذلك كله غير
 معتبر في الأخبار.

فصل

١٥

- وقال أحمد: لا بأس برواية الضرير، إذا كان يحفظ.
 وكذلك قال في الأمي، إذا كان يحفظ. وذلك لأنه لا عمل للبصر والخط في
 الحفظ والأداء؛ فإذا كان سليم الآلة التي يحصل بها الأداء، فلا عبرة بما سواها. ١٨

فصل

- وقال أحمد: لا يُروى عن أهل الرأي. وقوله: «لا يُروى عنهم» في عدة روايات،
 لا يجوز لعقل أن يحمله على أصحاب أبي حنيفة لمعان. منها أن غاية ما اعتل في
 ترك الرواية عن بعض مشايخهم أنه رأى سراويله على شراك نعله، لأجل الحديث ٢١

- فيما نزل من الإزار على العقب؛ فعَلَّ بِذلك. ولم يذكر الرأي. وكيف يذكر ترك الرواية لأجل الرأي الذي هو القياس. وهو مَمَّنْ عَمِلَ بِالرأي | يَذْمُ ما ذهب إليه؟ ٤٩
- ٣ وقد قاس وعمل بالقياس. وردَّ على داود؛ ويذْمُ أهل الظاهر. حتَّى قال في داود ما قال. وقاس هو وعمل بالقياس. وكيف يذْمُ «الْأَرَأَيْتَ» لأجل القياس. وأوَّل من قال «أَرَأَيْتَ» النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ؟ «أَرَأَيْتَ لو كان على أبيك ذَنْبٌ فَعَصَيْتَهُ؟» «أَرَأَيْتَ لو تَمَضَّضْتَ؟» يقول ذلك لمن سألت عن الحج عن أبيها. وفيمن سأل عن قبلة الصائمين. وإنَّما يُحْمَلُ كلامه في نفي الرواية. وفي الذم، على أهل الأهواء الذين ردَّوا الثَّنَنَ بِالْأَرَاءِ. فأما ما خلا ذلك. فلا يُظَنُّ به مع دخوله في القياس. وعمله به.
- ٩ وبناء مذهبه عليه في مسائل عدَّة. ليس له فيها آية. ولا خبر. ولا قول صحابي.

فصل

- وقال: لا أروي ولا يُروى عَمَّنْ أجاب في المحنة. وهذا محمول على من أجاب تقرُّبًا إلى السلطان. لا بإكراه له على الإجابة؛ بدليل أنَّه لا خلاف أنَّ الإكراه يزيل حكم ما أكره عليه الإنسان من الأقوال في باب المأثم. ولا أشدَّ من كلمة الكفر. وليس الكلام في القرآن بخلق. أو نفي خلق. أو توقُّف. بأكثر من تصريح بكلمة الكفر. فهذا الذي ينبغي أن يُقال؛ ليوافق أصل السُنَّة. وأصول الرجل في نفسه. وما يليق بالعلم. أو يُحْمَلُ على التزاهة والورع. خوفًا أن يكونوا استجابوا محاباةً أو تقرُّبًا لشكٍّ وقع له فيهم.
- ١٢
- ١٥

فصل

- قال في رواية إبراهيم بن الحارث: إذا كان الرجل في الجُنْد. لم أكتب عنه. وهذا من كلامه الذي يجب صرفه عن ظاهره. وإنَّما أراد به الجُنْدِيُّ الغالب من حاله لبسُ المحظور. وكلامه المكروه. وامتداد يده إلى الظلم والاستطالة. فأما نفس التجنُّد. فليس بمحظور؛ بل التجنُّد دخول في عسكر الإسلام. ومعاودة الإمام.
- ٢١

٤: الْأَرَأَيْتَ: الأرسه. مع العلامة لحرف الراء. ٦ وفيمن: ١٥ ينبغي: مزيد فوق «سعى» مشطوب. ١٧ محاباة: مهمل. || تقرُّبًا لشكٍّ: مهمل. ٢٠ الجُنْدِيُّ الغالب: حنَّدى الغالب.

فصل

ومنع من سماع الحديث عمن يعامل ويبيع بالعينه. وهذا محمول على النسبة التي هي ربا. وكلّ بيع مراباة.

٣

فصل

وقال: لا يُكْتَبُ عَمَّنْ يأخذ الدراهم على الحديث ولا كرامة. وهذا محمول على أخذ الأجرة. مع كون الرواية فرضاً على الكفاية. فأما السعي. وأن يصمد للآتعاب لسماع يقطعه عن شغله. فهو كنسخ الحديث والمقابلة به.

فصل

وأما التدليس فإنه يُكره. لكن لا يسع قبول الرواية وسماع الحديث. لأنه ليس بكذب. لكنّه من المعارض المغنية عن الكذب، والموهمة ما ليس هناك. مثل أنه لم يعاصر الزهري، ولكنّه روى عمن لقيه. فيقول قولاً يوهم أنه لقي الزهري محتسلاً. ومثل قوله: «حدثنا فلان وراء النهر». ويشير به إلى نهر عيسى. ويوهم به جيحان. وقد صرح أحمد بكراهة التدليس؛ وقال: التدليس عيب. وإنما كان كذلك لما فيه من الإيهام والتبّخس بما ليس هو ثابتاً في حقّه. وقد نصّ على أنه لا يسع. فتيل له: شعبة يقول: التدليس كذب. فقال: لا، ليس بكذب؛ قد دلّس قوم. ونحن نروي عنهم.

وذهب قوم من أصحاب الحديث إلى أنه لا يُقبل خبر المدّلس. وجه قبول خبره أنه يُجمل بإيهام ليس فيه أكثر من استعارة اسم مكان اسم أنفة من النزول، وإيثاراً للعلو. وهو صادق في الباطن. وما هو إلا بمثابة من قيل له: أحجبت؟ فقال: «لا مرة. ولا مرتين». يوهم أنه حجّ أكثر. وهو يقصد نفي الجميع باطناً.

٢ ويبيع: مهمل. النسبة: السه. كذا. ٥ كرامة: مهمل. ١٤ الإيهام والتبّخس: مهمل. ثابتاً:

ناش. ١٨ يُجمل: مهمل. مع العلامة لحرف الحاء. إيهام: مضطرب التنقيط. النزول: الزور.

فصل

- إذا روى خبراً [إنساناً]، ثم نسي روايته له، فرواه عنه، فجحدته الناسي
 ٣ وأنكره. لم يوجب ذلك رد الحديث | في إحدى الروايتين عن أحمد - رضي الله
 عنه. حتى أن الراوي الناسي: إذا كان يثق إلى عدالة الراوي عنه. حسن أن يقول:
 «حَدَّثَنِي فلانٌ عَنِّي بِكَذا وَكَذا»؛ وبها قال أصحاب الشافعي.
 ٦ وفيه رواية أخرى: يُردّ الخبر، ولا يجوز العمل به؛ نصّ عليها في إنكار الزهري
 روايته حديث عائشة في الولي. فالأولى أصح؛ لأن أكثر كلام أحمد يتضمن
 تصحيحها. فقال: كان سفيان يحدث ناسياً، ويقول: «ليس مِنِّي حَدِيثِي، ولا
 ٩ أعرفه». قد يحدث الرجل، ثم ينسى.

فصل

- والدلالة على قبوله، والعمل به، أن النبي - صَلَّى الله عليه وسلم - نسي؛ فسلم
 ١٢ من ركعتين. فقام إليه ذو اليدين، فقال له «أقصرَت الصلاة. أم نسيت؟» فقال:
 «كلّ ذلك لم يكن!» ثم سأل أبا بكر وعمر، فصدقا ذا اليدين. فقام، ف قضى ما
 أخبراه بأنّه نسيه؛ وهذا عمل بقول غيره فيما نسيه وجحدته للتقصان؛ كجحد
 ١٥ الزهري للخبر. وإن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن روى عن سهيل بن أبي صالح، عن
 أبيه، عن أبي هريرة، أن النبي - صَلَّى الله عليه وسلم - قضى باليمين مع الشاهد؛ ثم
 نسيه سهيل. فكان يقول: «حَدَّثَنِي ربيعة، عَنِّي. أَنِّي حَدَّثْتُه عن أبي هريرة، عن
 ١٨ النبي - صَلَّى الله عليه وسلم -، ويرويه هكذا؛ فلا يُنكر أحدٌ من التابعين؛ ولا يخالفه
 مخالفٌ منهم. فدلّ على جوازه.
 فإن قيل: هذا يحتمل ما لا نخالفكم فيه. وهو أن يكون لما نسي فأخبره، ذكره
 ٢١ فذكر؛ فكان راوياً بنفسه.
 قيل: لو كان كذلك لانتلّوى ذكر ربيعة، وكان يرويه رواية نفسه. | ألا ترى أنّه
 لو روى حديثاً عن النبي - صَلَّى الله عليه وسلم -، ثم نسيه، فذكره آخر قول النبي - صَلَّى

٢ إنساناً: مضموس بعضه. | فرواه: مضموس بعضه. ١١ نسي: نسي. ١٢ نسي: سب،
 ومغتر. ١٥ وإن: ان.

الله عليه، وما سمعه منه؛ لم يقل «حدثني فلان عن النبي»، بل كان يروي عن النبي بحكم ذكره لقوله - صلى الله عليه.

ومنها أن الراوي عنه يحقق ما سمعه منه. وهب أن نسيانه كمؤته؛ فإن مؤت ٣ حفظه وذهابه كفقده؛ فيعول على عدالة الراوي وإسناده إليه. ولا علينا كان ذاكرة أو ناسيًا؛ ولهن لو جئ لم يؤثر. والجنون إعدام لقوة الحفظ؛ والنسيان كذلك.

٦ فصل في شبهات الرواية الأخرى والموافق لها

فمنها أن عمار بن ياسر لما روى لعمر بن الخطاب - رضي الله عليهما - فقال: أما تذكر، يا أمير المؤمنين، لما كنا في الإبل، فأجنبت فتسكت في الثراب، ثم سألت النبي - صلى الله عليه - فقال: «إنما يكتنك أن تضرب [بكفئك]؟» فلم يقبل ٩ عمر من عمار ما رواه. مع كونه عدلاً ثقة عنده. ومنها أن إنكار من أسند إليه يمنع من قبول قوله؛ كالنبي - صلى الله عليه - والحاكم، إذا ادعى رجل أنه حكم له فقال: «لا أذكر ذلك». فأقام عنده شاهدتين ١٢ بأنه حكم له بما ادعاه؛ فإنه لا يقبل. كذلك ههنا، وشاهد الأصل مع شاهد الفرع.

فصل في أجوبتنا عما ذكره أولاً

أما النبي - صلى الله عليه - فقد قال له ذو البذيين: «إنك قصرت الصلاة»، فلم يزد. وسأل أبا بكر وعمر [ع] فعد... ١٥

أما الشهادة، فإنها أضيق طريقاً، وأكثر شروطاً؛ بدليل أنه لا يقبل فيها الواحد، ولا يفتق فيها بالعدالة الظاهرة. ولا يقبل في العقوبات بشهادة النساء، ولا ١٨ من ظاهره العدالة؛ وتقبل الأخبار الواردة بالحدود والقود من النساء، ولا تقبل فيها العتنة، ولا من وراء حجاب.

٣ يحقق: حق. وهب: مهمل. مؤت: مغير (من: مات). ٥ لو جئ: لوحن. ٨ فتسكت: مغير.

٩ تضرب: مهمل. [بكفئك]: راجع صحيح البخاري. كتاب التيمم. رقم ٤. حيث استمددنا هذه الكلمة. ١٢ أنه: مضموس بعضه. ١٤ أولاً: لم يبق من هذه الكلمة إلا حرف الألف ثم الشدة ثم الألف.

١٥ أمّا: مكرر. مشطوب. ١٦ فعد: كلمة مضموسة. ١٩ الواردة: الوارد.

- وأما الحاكم، فلا نسلّم؛ بل إذا شهد شاهدان بحكمه، لزمه الرجوع إلى قولهم. ومذهبنا يوجب عليه الرجوع إلى حفظه، من تحت ختمه في قِطْعِهِ؛ فتقول الشاهدان أولى. ٣
- وأما حديث عمار، فإنه يجوز أن يكون ذلك مذهباً لعمر بن الخطاب. ولنا في قول الصحابي: «هَلْ هُوَ حُجَّةٌ؟» روايتان. أصحهما أنه ليس بحجة؛ لأنه مجتهد؛ وليس بمعصوم. ولا ممنوع من خلافة؛ فهو كسائر المجتهدين. ٦

فصل

- المستحب رواية الحديث بالفاظه؛ لأنه إذا نُقل بالفاظه، أُن في التغيير والتبديل وسوء التأويل. فهذا هو الأولى. وإن نقله بالمعنى مَنْ يعرف المعنى. وحفظه من الشبهة. ومن التغيير المخل بالمعنى؛ جاز. وهذا إنما يصح مَنْ كان عارفاً بالمعاني. نصّ عليه في رواية جماعة من أصحابه، فقال: تجوز الرواية على المعنى. وما زال الحفاظ يحدثون بالمعنى. ٩ ١٢
- وحكي عن ابن سيرين، وجماعة من السلف، أنه يجب نقل اللفظ على صورته؛ وحكاه أبو سُنيان عن أبي بكر الرازي. ولأصحاب الشافعي وجهان، كالمذهبتين. ١٥

فصل في ذكر أدلتنا

- فمنها | ما رواه شيخنا عن أبي محمد الخلال، ولي منه إجازة، عن ابن مسعود: سأل رجل النبي - صلى الله عليه - فقال: «يا رسول الله! تحدثنا [حديثاً] لا نقدر أن نسوقه كما نسمعُه»؛ فقال: «إذا أصاب أحدكم المعنى، فليحدث». ومنها ما روي عن مكحول، قال: «دَخَلْنَا على واثلة بن الأسقع، فقلنا: «حدثنا حديثاً ليس فيه تقديم ولا تأخير». فغضب، وقال: «لا بأس إذا قَدِمْتُ وأخرتُ، إذا أصبتُ المعنى!» ١٨ ٢١

١ شاهدان: مغير. ٢ ختمه: حتمه. ٩ وسوء: وسوا. ١٠ وهذا: مغير. ١٣ وجماعة: مضموس بعنه. ١٥ كالمذهبتين: كالمذهبين. مضموس بعنه. ١٧ الخلال: مهمل. ١٩ أحدكم: في الهامش. ٢٠ واثلة: مهمل.

ومنها أَنَّ المقصود من الألفاظ المعاني. فإذا أتى بالمعنى. وجب أن تجوز؛ كما نقول في ألفاظ الشاهد، إذا تضمنت معاني ما شهد به.

ومنها أَنَّ الحاجة إلى أحكام الشرع داعية. ولا طريق لنا بعد القرآن إلى معرفتها. إلا السنة. والحوادث جمّة؛ فلو رددنا على الرواة بالمعاني، وأوقفنا القبول والعمل على نفس الصيغ. دون الرواية بالمعنى. لوقفت الأحكام في أكثر الحوادث.

ومنها أَنَّ الاجتهاد في معاني ألفاظه. لاستخراج الأحكام. سائغ جائز؛ بل واجب لازم. فنجزئ المعاني من ألفاظه. للرواية التي بُنِي عليها الأحكام كذلك.

ومنها أَنَا رأينا النبي - صَلَّى الله عليه - يقول في القضية والحادثة قولاً، ثم يقوله مرة أخرى بغير ذلك اللفظ. لكن يطابق المعنى. مثل قوله: «أليس في الحتّ والقروض ما يطهر؟»؛ «يطهر الذبّاح الجلد كما يطهر الخلّ الخمرة»؛ «دباغ الأديم ذكاته»؛ الكلّ بمعنى واحد والألفاظ مختلفة؛ «اذرأوا الحدود بالشبهات»؛ «مَنْ أتى من هذه القاذورات شيئاً، فَلْيَسْتَبِرْ بِسِرِّ الله»؛ «تجاوزوا عن ذنوب السخى، فَإِنَّ الله يأخذ [بِيدِهِ] | كلُّما عثر»؛ «أقبلوا ذُوي الهيئات عثراتهم»؛ «إِنَّه شهد بذرّاً»؛ «وما يُدْرِيك؟ لَعَلَّ الله أَطْلَعَ إلى أَهْلِ بَدْرٍ، فقال: اغتملوا ما شِئْتُمْ. فقد غفرت لكم»؛ إلى أمثال [ذلك]. وإذا جاز له هو أن يغيّر اللفظ مع حفظ المعنى. كان لنا نحن ذلك تعويلاً على المعنى.

ومنها أَنَّ أحاديث الناس بعضهم عن بعض تجوز بالمعاني. ولا تُشترط الصيغة التي سمعها. ولا يُعدّ كاذباً ولا متجاوزاً؛ كذلك أحاديثهم عن النبي - صَلَّى الله عليه.

٨ فنجزئ: محزى. || ثبني: سا. ١٢ الحتّ والقروض: الستّ والقروض. || يطهر الذبّاح: مهمل.

١٣ اذرأوا: اذروا. ١٤ القاذورات: القاذورات. مضموس بعضه. ١٥ يديه: لا يكاد يقرأ. || أقبلوا:

أقبلوا. ١٦ يُدْرِيك: مهمل. ١٧ إلى أمثال ذلك: في الهامس. إلا كلمة «ذلك». التي عساها ذهبت

فحجة مفراش المجلد. ١٨ لنا نحن: لخاص. ٢٠ اني: الى.

فصل في شبهتهم

- فمنها ما رُوي عن النبي - صَلَّى الله عليه - أنه قال: «نَصَرَ الله امرؤاً» - أو قال: ٣
 «رَجِمَ الله امرؤاً» - سبع مقاتلي قواعها، وأذاها كما سبعاها: قَرْبٌ حاملٍ فِتْنَةٍ غير ٣
 فِتْنَةٍ. وربٌّ حاملٍ فِتْنَةٍ إلى مَنْ هو أَفْتَنُ منه.
 ومنها أنه قولٌ ثبت به أحكام الشرع. فلا يجوز تغييره: كالكتاب. والأذان. ٦
 والشهادة.

فصل في الأجوبة عنها

- أما الحديث، فهو حجة لنا من وجه. ونقول به من حيث يحتجون به. أما حجبتنا ٩
 منه. فإنه عَوَّلَ على المعنى في أوله وآخره. حيث ذكر الفتنه ولم يتعرض للحفظ.
 وإنما نحن مجتازون لنقله بالمعنى: في حق من يفقه المعنى: وإذا كان فقه الحديث
 هو المقصود. لم يبق فيه إلا الاحتياط للفظ. خوفاً على المعنى: وذلك يقتضي ١٢
 الأولى والاستحباب. ونحن قائلون به. ولأن في تعليل الخبر ما يدل على أن المعنى
 أولى: وهو أنه إذا كان الحديث مشكلاً الظاهر. فأزال إشكاله بروايته بالمعنى.
 أغنى السامع عن تفسيره. وعن سؤال وإيضاح للمعنى. فإن الصحابة قد تخطئ في ١٥
 ذلك. حتى يُشَبَّه على أحدهم خَيْطاً الفجرِ بِخَيْطِ الجبل: فقال له النبي - صَلَّى الله
 عليه وسلم: «إِنَّكَ لَعَرِيسُ الوَسَادِ». وكان ينفذ إلى خالد «ارْفَعْ الشَيْفَ». وهو
 قتيل: لأنه كان لغة قومه: الرَفْعُ القتلُ. لا الكفُّ عنه: ففُتِّعَ للسان. في حق ١٨
 الشاعر. بالعتاء. ... المجاز استعارة: فلا يُوجَدُ به مبادرة اللفظ واشتباه | غير ٥٢
 معناه. مثل أن نسمع من النبي - صَلَّى الله عليه: «صاحبُ الحقِّ له اليدُ واللسان».

٣ غير: السابق (عن) مشطوب. ٦ والشهادة: تُوجد علامة بعد «والشهادة» تشير إلى ثلاثة أسطر في الهامش. لتندرج في هذا الموضع من النص. أما العلامة فليست للناسخ. ولا هي توافق سياق الكلام في هذا الموضع. وعادة الناسخ أن يسطر في الهامش ما سقط من النص ابتداءً من السطر الذي فيه النقصان. وكما أن هذه الكلمة «سؤال» جاءت في آخر الورقة. فجاء ما في الهامش بعدها مباشرة. كادت تنقص بها. فلم يُنحَ إلى علامة تشير إلى الهامش. ١٣ إشكاله: «له» هذان الحرفان مزيدان. ١٤ أغنى: فاعنى. | فإن: ان. ١٤-١٨ من «إيضاح» | كتبت «وابضاء» | نى «واشبهاء»: في الهامش. ١٨ ... كلمة مضمومة.

- وهذا يوهم «لَهُ الْيَدُ ضَرْبًا وَنَتْرًا وَجَذْبًا، وَاللِّسَانُ شَتْمًا وَسَبًّا»؛ فجاء الراوي وقال: «قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ -: «صَاحِبُ الْحَقِّ لَهُ الْمَطْلَبَةُ بِلِسَانِهِ وَالْيَدُ بِسَلَازِمَتِهِ وَإِمْسَاكِهِ». ففَصَحَّ بِالْمَعْنَى. كَانَ هَذَا أَحْسَنَ فِي إِزَالَةِ الْإِشْكَالِ.
- وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ عَلَى الْقُرْآنِ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَفْظُهُ وَنَطْقُهُ إِعْجَازٌ، فَتَغْيِيرُهُ لَا يَجُوزُ. وَلَوْ لَمْ تَكُنْ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، حَتَّى [لَوْ] كَانَتْ قِصْصًا، أَوْ وَعِيدًا لِلْأُمَمِ السَّالِفَةِ، أَوْ مَثَلًا. عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْحُجَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْحُكْمُ الَّذِي [فُتِّرَ] مَعْنَاهُ النَّاقِلُ بِالْمَعْنَى. مِثْلُ قَوْلِهِ ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ فَامْضُوا، أَوْ دَعُوا التَّابِعِينَ، وَيَقُولُ: أَنَا سَمِعْتُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ قِرَاءَتًا، وَيَكُونُ الْحُكْمُ ثَابِتًا. كَمَا غَيَّرَ ابْنُ مَسْعُودٍ التَّلَاوةَ بِالتَّفْسِيرِ، وَلَمْ يَسْقُطْ حُكْمُ الْمَغْيَرِ، وَإِنَّمَا يَسْقُطُ النَّطْقُ عَنْ كَوْنِهِ قِرَاءَةً.
- عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ قَدَّمَ فِيهِ الْمُؤَخَّرَ، لَمْ تُجْزَءْ؛ فَتَلَا بَدَلَ ﴿أَسْجُدِي وَارْكَعِي﴾. «ارْكَعِي وَأَسْجُدِي»، لَمْ يَجْزُ. وَلَوْ قَالَ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ: لَا جَنْبَ وَلَا جَلْبَ، أَوْ قَالَ: لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ، كَانَ سَوَاءً. وَكَذَلِكَ إِذَا زُيِّدَ أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِالْغُسْلِ لِلْدَّمِ. وَالْحَتَّ وَالْقُرْصَ، أَوْ قَدَّمَ مَا أَخَّرَ، جَازَ.
- وَأَمَّا الْأَذَانُ وَالشَّهَادَةُ: فَذَلِكَ تَعْبُدٌ، لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالصِّيغَةِ الَّتِي تَعْبَدُنَا الشَّرْعُ بِهَا؛ كَهَيْئَاتِ الْعِبَادَاتِ. وَإِذَا غُيِّرَ، لَمْ نَفْهَمْ الدَّعَاءَ إِلَى الصَّلَاةِ بِهِ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ صَادِقُنَا | فِيهِ الْأُصْلَحُ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ بِهِ الْعَمَلُ فَنَعْمَلُ بِهِ؛ إِنَّمَا الْقَصْدُ التَّعْبُدُ بِالصِّيغَةِ، وَالْعَمَلُ بِهِ الْاسْتِجَابَةُ وَالْقَصْدُ إِلَى مَوَاضِعِ الْعِبَادَاتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَائِلِ «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ»؛ لَكِنَّهُ لَا يَكُونُ أَذَانًا. فَإِنْ كَانَ [الْقَصْدُ] الْإِعْلَامَ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ؛ وَإِنْ التَّعْبُدَ، فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ.
- فَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا، فَإِنَّ الْقَصْدَ الْعِلْمَ بِمَرَادِ الشَّرْعِ. وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِفَهْمِ الْمَعْنَى. بِأَيِّ صِيغَةٍ كَانَتْ؛ حَتَّى بِالْخَطِّ وَالْمَنَاوِلَةِ تَحْصُلُ الرِّوَايَةُ، وَبِكِتَابٍ يُسَطَّرُ إِلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَالْمَحَلَّةِ مِنْ قِبَلِ الْمُؤَذِّنِ. لَا يَحْصُلُ ثَوَابُ الْأَذَانِ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهُ سَنَةً، وَلَا فَرَضُهُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بَأَنَّهُ فَرَضٌ.

١ وجذبًا: وحذبًا. ٣ ففصح: مهمل. ٤ فتغييره: معبره. كذا. ٥ آية: انه. ٨ غير: غير.

٩ المغيّر: المغر. ١٣ والحثّ والقُرْص: مهمل. ١٤ تعبد: تعبد. ١٥ تعبدنا الشرع: تعبدنا الشرع. كذا.

١٥ كهيات: كهيات. ١٧ العبادات: سَطَرَتِ «العبادات» فوق «العبادات» وهذه لم تُسَطَّبْ.

١٨ أذنان: مهمل.

فصل

- وإذا سُمع من الراوي أن رسول الله قال كذا، فقال: «إِنَّ النَّبِيَّ قَالَ كَذَا» أو
 ٣ على العكس. فإنه يجوز. نصَّ عليه أحمد، رواه عنه عمر المغازلي. إذ الاسمان
 لمسئى واحد والمفهوم من الاسمين المسئى المشار إليه - صَلَّى الله عليه.
 والنبوة. وإن كانت دون الرسالة. فَإِنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٍّ. وليس كُلَّ نَبِيٍّ رَسُولًا؛
 ٦ لكن في حقَّ نبيِّنا - صَلَّى الله عليه - الاسمان حقيقة فيه؛ فهو نبيٌّ. وهو رسول.
 والله - تعالى - قد دعاه بالاسمين. فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا
 الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾.

فصل

- إذا وجد سماعه في كتاب. ولم يذكر أنه سمعه. جاز روايته. أشار إليه
 أحمد، وبه قال الشافعي. وأبو يوسف. ومحمد.
 ١٢ وقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يرويه. إذا لم يذكر سماعه.
 لنا أن مبنى الأخبار على حسن الظنِّ والمسامحة، وترك الاستقصاء، والعمل
 فيها على الظاهر من | الحال؛ بدليل أنه لا يُشترط فيها العدالة الباطنة. وتقبل
 ١٥ من العبيد. والنساء. و[ب]العنقة. والظاهر ههنا. من الخطأ. الصحة وصدق
 الكاتب. ولهذا بَنَتِ الصحابة على الكُتُبِ المَعْرُوفَةِ إلى النبي - صَلَّى الله عليه.
 ثقة بالخط.

فصل في شبهة المخالف

- منها أن الواجد لخطه بالشهادة. لا يجوز أن يشهد به. كذلك الخبر. ولا فرق.
 ومنها أن الأخبار لا يُؤْمَنُ عليها الكذب. والخطَّ يجوز أن يكون كاتبه كاذبًا.
 ٢١ وأن يشبه خطَّ غيره خطه. فلا يجوز أن يثق إلى ذلك.

فصل في الأجوبة

فأما الشهادة، فقد رُوي عنه جواز الشهادة بخطه. إذا لم يخرج عن يده. والصحيح التسليم؛ فلأن أمرها مبني على التأكيد والتغليظ، من الوجوه التي ذكرناها. ٣

وأما الخط، فإنه ظاهر، وليس يعتبر ما وراء الظاهر، ولا ما زاد عليه. ويجوز أن يشبه الخط الخط، ويجوز أن يشبه الصوت الصوت. وقد أجمعنا على جواز رواية الأعمى عن البصير بمعرفته الصوت. وإن اشتبهت الأصوات. وقد نص أحمد على جواز رواية الضرير. ٦

فصل في الحديث ٩

إذا قرئ على المحدث، وهو يسمع من قراءة غيره، أو قرأه هو والشيخ يسمع منه، فإنه لا يجوز أن يقول: «سمعت الشيخ يقول»، ولا «أملئ عليّ الشيخ»؛ بل إن قرأه الشيخ، أو رواه له، جاز أن يقول: «سمعت منه»، و«حدّثني». ١٢

فأما إن قال «حدّثني»، وكان الحديث قد قرئ على الشيخ، أو قال «أخبرني»، ففيه روايتان. إحداهما، | يجوز. قال: وقد سُئل عن ذلك، فقال: «أخبرنا» و«حدّثنا» عندنا واحد. ١٥

وقال أحمد: إذا قال حكاية الحال كما جرى، فهو أحب إليّ. فقد أجاز قوله «حدّثني» و«أخبرني» فيما سُمع منه، أو قرئ عليه، فأقرّ به، وجعل الأولى حكاية الحال. وبها قال أصحاب أبي حنيفة والشافعي. ١٨

والرواية الثانية، لا يجوز أن يقول «أخبرني» و«حدّثني» إلا ممّا يسمعه من لفظه؛ ولكن يقول «قرأته». أو «قرئ عليّ». نص عليها أيضًا. وقال: الأعجب إليّ أن يحكي كما سمع: إن قرئ عليه، أو قرأه، قال ذلك؛ وإن قرأه الشيخ، قال «حدّثني» أو «أخبرني». ٢١

٦ ويجوز: يجوز. ٧ الصوت: مكثّر. مشطوب. ١٠ قراءة: مغتبر (من: إمرأه). ١٣ إن قال: بعضه مضموس. ١٤ إحداهما: أحدهما. ١٧ فأقرّ به: فأقره. ٢٠ أو: حرف الواو مزيد. || عليّ: عليه.

فصل في أدلة من أجاز ذلك

- ٣ إن الحاكم إذا قال للمدّعى عليه: «ما تقول فيما ادّعي عليك؟»، فقال «نعم»، فإنه يكون إقراراً. وكذلك إذا قرأ الشاهد الكتاب، وقال المشهود عليه «نعم»، جاز للشاهد أن يشهد عليه بالإقرار بهذا القدر.

فصل في شبه من منع ذلك

- ٦ فمنها أن قوله «حدّثني»، و«أخبرني»، يقتضي أن يكون المقروء عليه قد فعل فعلاً قد استحقّ به ذلك، وذلك إنما هو قوله؛ فأما قول غيره وهو يسمع، فلا. كما لو قال «ضربني»، و«شتمني»، أو «سلم عليّ»، أو ما شاكله من الأفعال والأقوال، لا يكون صادقاً في ذلك؛ إلا أن يكون الفعل والقول صدر عن المضاف إليه ذلك.
- ٩ ومنها أن الاستئذان من القارئ عليه الحديث بأن يقول: «أحدّث به عنك؟»، فيقول «نعم»؛ أو «حدّث به عني»، لا يكون إلا إذناً أو أمراً، وليس الإذن والأمر حديثاً منه له، فلا يصحّ قوله «حدّثني». وهو إنما أمره. أو أذن له، فيكون بخلاف ما سمع. فإنه سمع الأمر والإذن، ولم يسمع منه إخباراً له، ولا حديثاً له.
- ١٢

فصل في الأجوبة عن شبههم

- ١٥ أمّا الأولى فقولهم: «أخبرني»، و«حدّثني»، يقتضي إحداث فعل. فقد كان ذلك، لأنّ قوله «نعم» وإقراره به حديث منه وإخبار منه؛ لأنّه إذا قال له: «هو كما قرأت؟»، فقال «نعم»، وكان الذي | قرأه عليه إنما صيغته: «حدّثنا فلان عن ١٨ فلان»، فهو إذن له في الحديث عنه.

٢ للمدّعى: مهمل، و«دعي» مزيد، || ادّعي: مهمل، ٣ قرأ: معيّر (من: اقر)، ٦ فعل: مزيد.

٧ قول: حرف اللام مزيد، ٨-١٠ من وكما، إلى وذلك: في الهامش، ٩ هذا إلا أن: هدايارب.

١٢ إذناً: مهمل، ١٣ حديثاً منه: حدثامه، ١٤ إخباراً له: إخباره، || حديثاً له: جد مثاله، ١٦ فقد:

مهمل، بعضه مضموس، ١٧ به: مزيد.

وأما قولهم: إن قوله «أزود عني» أمرٌ، والأمر ليس بإخبار له، ليس كذلك؛ لأنَّ قوله [في] جواب قوله «أزويد عنك»، وهو كما قرأت؟». «نعم أزود»؛ أو قوله «هو كما قرأت»، فهو كقوله: «حدّث عني بما قرأته علي»، والذي قرأه عليه إنما هو الحديث. كما إذا قال الشاهد للمشهود عليه: «أنت تُقرئ عندي بجميع ما في هذا الكتاب؟»، فقال «نعم». صار كأنه تلا على الشاهد. وحدّثه. وصرّح بما تضمّنه ذلك الكتاب.

فصل

فإن قرئ على الشيخ وهو ساكت، فهل يجوز أن يقال «أخبرنا» و«حدّثنا»؟ قال أصحابنا: يجوز ذلك. ويكون سكوته إذنًا ورضاءً بالرواية عنه؛ لأنَّ الظاهر أنّه راضٍ، ومُقرِّر، وأذن. لأنّه لو لم يكن سماعه، لَمَا أقرهم عليه. ومع هذا التجويز، فإنَّ الأحوط أن يقول له عقيب القراءة «هو كما قرأته؟» أو «قرئ عليك؟». فإذا قال «نعم». فقد زال التردّد.

فصل

فإن قال المحدث: «أثبتنا»، فهل يجوز للمحدّث عنه أن يقول «حدّثنا»، فيه روايتان. إحداهما: لا يجوز؛ لأنّه حكى عنه خلاف لفظه الذي سمعه منه. قال أحمد: إذا قال الشيخ «حدّثنا»، فقل «حدّثنا»، وإذا قال «أخبرنا»، فلا تقل «حدّثنا». كما لو قال «ضربني»، و«سَمَنِي»، أو «سَلَمَ عَلَيَّ»، أو ما شاكله من الأفعال والأقوال. لا يكون صادقًا في ذلك. إلّا أن يكون الفعل والقول صدر عن المضاف إليه ذلك.

والثانية: يجوز؛ لأنّه قال في رواية عبد الله بن أحمد الكِسائي: «حدّثنا» و«أخبرنا» واحد؛ وهي اختيار أبي بكر الخلال.

٣ بما قرأته عليّ والدي: بما قرأته على والدي. ٥ تلا: مهمل. ١٤ أثبتنا: إما. فهل: فهو. ١٩ ذلك: اللاحق (هـ). يعني نقطة نهاية دالة على آخر كلام الفقرة. ٢١ الخلال: مُسَمَّس بعينه. كأنه «النهدي».

فصل

- فإن قال: «أجزت لك هذا الحديث» أو «ما صحَّ عندك من حديثي»: جاز أن يقول: «أجاز لي فلان». و«حدَّثني». و«أخبرني فلان إجازة»؛ ولا يقول: «حدَّثني». و«أخبرني». مطلقًا؛ لأنه لم يخبره. ولم يحدثه، وإنما أجاز له إجازة. ٣

فصل

- وإذا ناوله كتابًا فيه حديث هو سماعه. فقال له: «قد أجزت لك أن تزوي عني ما فيه من الحديث». جاز له أن يقول: «ناولني فلان»، أو يقول: «أخبرني فلان مئولة». وكذلك إذا كتب إليه بحديث. جاز أن يقول: «كاتبني فلان»، أو «أخبرني فلان مكتوبة». وقد نصَّ أحمد على هذا. فقال في رواية المروزي: إذا أعطيتك كتابي، وقلت لك: «أزوه عني وهو من حديثي»، فلا تُبالِ سمعته أو لم تسمعه. ٦
- وقال أبو بكر الخلال: أخبرني أبو الشثي العنبري أن أبا داود أخبرهم أن أبا عبد الله قال: لم أسمع من أبي ثور شيئًا؛ كتب إليَّ بأحاديث. قال أبو بكر الخلال: وكان محمد بن عوف الحمصي يحدثنا كثيرًا، فيكثر فيما نسمع منه من المسند خاصة، فيقول: «أخبرني أبو ثور في كتابه إليَّ». ١٢
- وقال عبد الله: رأيت عبد الرحمن المتطَّيب جاء إلى أبي. فقال: يا أبا عبد الله أجز لي هذين الكتابين. قال له: ضعهما. فأخذهما أبي، فعارض بهما حرفًا حرفًا. فلما جاء، دفعهما إليه. وقال: قد أجزت لك هذه [الأحاديث]. وبهذا قال أصحاب الشافعي. ١٥
- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، فيما حكاه أبو سفيان عنهما: لا تجوز الرواية بالإجازة، ولا بالمئولة، ولا بالمكتوبة، سواء قال: «حدَّثني به إجازة»، أو «مكتوبة» أو «مئولة»، أو لم يقل ذلك. ٢١

١٠ فلا تُبالِ: فلا بُالِ، كذا. ١٢ الخلال: مهمل. مضموس بعفه. أخبرهم: خبرهم. ١٣ شيئًا:

شيء. ١٦ المتطَّيب: مهمل. ١٧ أجز لي: اجز لي. له: مزيد. ضعهما: مهمل. ٢٠ تجوز: مهمل.

- وحكى أبو سفيان عن أبي بكر الرازي أنه قال: إن قال الراوي لرجل: «قد
 ٥٥٥ أجزت | لك أن تروي عني جميع ما في هذا الكتاب. فأروني عني»، فإن كانا قد
 علما ما فيه. جاز له أن يرويه. فيقول: «حدّثني فلان»، و «أخبرني فلان». كما أن
 ٣ رجلاً. لو كتب صكاً والشهود يزونه. ثم قال لهم: «اشهدوا عليّ بجميع ما في
 هذا الصك». جاز لهم إقامة الشهادة عليه بما في ذلك الكتاب. وأما إذا لم يسمع
 ٦ الراوي. ولا السامع. بما فيه، قال: فإن الذي يجب على مذهبنّا، أنه لا يجوز أن
 يقول: «أخبرني فلان». كما قالوا في الصك. إذا أشهدهم وهم لا يعلمون ما فيه.
 لم يصحّ الإشهاد. فكذلك في الأخبار. فيصير كأنه قال: «ما يصحّ عندك من صك
 فيه إقراري. فأشهد عليّ فيه وبه».
 ٩ قال: فإن علم المكتوب إليه أن هذا كتاب فلان إليه. جاز له أن يقول: «أخبرني
 فلان» - يعني الكاتب. ولا يقول «حدّثني».

فصل في حجّتنا على

جواز الرواية بالإجازة والمناولة والمكاتبه

على الوجه الذي ذكرنا

- ١٢ إن النبي - صلى الله عليه - أنفذ بمكاتبته. على أيدي أصحابه. إلى أمراء
 الأطراف. وملوك العرب. والخبشّان. والروم. والفرس. على ما نطقت به السّير
 والتواريخ. فكان قولهم عنه - صلى الله عليه - «هذا كتابه رواية عنه وإخباراً بما
 ١٥ تضمّنّها من الدّعاية من أحكام الإسلام.
 ومنها أن أكثر ما فيه أنه لم يسمع منه ما فيه من لفظه. ولا قرأه على من أجاز
 له. ولا من ناوله. وذلك لا يمنع من قوله «حدّثني». و «أخبرني». كما لو كان
 السامع هو القارئ للحديث. ثم يجوز له أن يقول «أخبرني». و «حدّثني». بقراءته
 ٢١ هو على الشيخ. | كذلك ههنا. وأما المكاتبه. فالكتابة حروف يُنْهَم منها مراده:
 ٥٦ فهي كاللفظ المسموع.

٢ أجزت: اجرت. وحرف الألف مزيد. ٦ أنه: فأنه. ١٠ له: مزيد. زيد بعد «أن» ثم شطب.

١١ يعني: مهمل. ١٢ حجّتنا: مهمل. ٢٢ يُنْهَم: تُنْهَم.

ومنها أن مبنى الأمر في الحديث على حسن الظن. والظاهر من السكاتبة أنها رواية. ولهذا كان رسول الله - صلى الله عليه - مأمورًا بالبلاغ. فكان يكتب. فلو لم يعلم أن الكتابة بلاغ يخرج به من عهدة الأمر. لما أقامها مقام القول. فكذلك تبليغ العلم عنه - صلى الله عليه - وبلاغ العلماء عنه كبلاغه عن الله. والظاهر صحة السكاتبة. وصدقها.

فصل في شبه المخالف

فمنها أنه لم يوجد من المحدث فعل الحديث. ولا ما يجري مجرى فعله. فلم يجز أن يقول: «أخبرني». ولا «حدثني». ومتى قال ذلك كان كذبًا. ومنها أن مثل هذا لا تحصل به الشهادة على الشهادة. بأن يناوله كتابًا مسطورًا. أو يكتب إليه. فيقول: «أشهد على شهادتي في هذا». أو «في كذا». مكاتبة إليه لا قولًا له. كذلك الخبر.

فصل [في الأجوبة]

فأما الأول. فليس بصحيح؛ لأن قوله: «أروه عني» أو «أجزت لك». أو مكاتبة بالحديث. كلها أفعال حقيقة. فلم يبق إلا أن المعدوم من ذلك صريح قوله: «حدثني فلان». وهذا لا يمنع جواز الرواية. كما إذا كان القارئ للحديث على الشيخ هو السامع له؛ فإنه هو الفاعل. دون الشيخ المسموع عنه. لم يصح أن يقول «أخبرني» و«حدثني»؛ كل ذلك، إسنادًا إلى إقراره به وإذنه له. كذلك ههنا. ولا فرق. وأما تعلقهم بالشهادة على الشهادة. فإن مبنى ذلك على التغليظ، والتأكيد، والاحتياط. بدليل اعتبار العدد، والعدالة الباطنة في الحدود، بلا خلاف. وفيما ٥٦ سواها. على مذهب جماعة من الفقهاء، والمنع من العتنة، ومن وراء حجاب. ومن المرأة على الانفراد في المال، والنساء وإن كثرن مع الرجال في العقوبات.

١ المكاتبة: معبر. ٨ كذبًا: مهمل. ٩ بأن: مهمل. مزيد فوق «فان»، وهذا مشطوب. ١٨ فإن: ان.

التغليظ: التغليظ. والتأكيد: مهمل. ١٩ والاحتياط: والاحصاء.

وأما أمر الإخبار فسهل، يُقبل من النساء والعبيد، ومن ظاهره العدالة، حتى في العقوبات والحدود.

فصل فيمن قال

«حدثني» و«أخبرني فلان عن فلان»

٣

يُحتمل على أنه سمعه منه من غير واسطة، ويكون خبرًا متصلًا.

وقد قال أحمد في رواية أبي الحارث وعبد الله: ما رواه الأعمش عن إبراهيم. ٦
عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي، فهو ثابت؛ وما رواه الزهري عن سالم، عن أبيه، وداود عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله عن النبي، ثابت. وبهذا قال أصحاب الشافعي. ٩

ومن الناس من قال: حديث العئنة غير صحيح.

لنا أن قوله «عن فلان»، الظاهر أنه عنه، وأنه هو الراوي؛ وقوله «عن فلان»، ١٢
الظاهر أنه سمعه منه، وأن كل واحد سمعه ممن عزاه إليه. والأصل عدم الواسطة. ما لم يذكر واسطة.

قالوا: قول عبد الرزاق «عن مَعْمَر» يحتمل أن يكون عن معمر، وبينه وبينه رجال.

مثل قول القائل: «حدثني فلان عن النبي»؛ وإنما هو بإسناد واحد عن واحد إلى النبي ١٥
- صلى الله عليه. وقوله هذا يرويه أحمد عن الحسن وإن كان بينه وبين الحسن رجال. قيل: الظاهر عدم الواسطة؛ إلا أنه إذا علم أنه لم يدرك من عزاه إليه، فتلك ١٨
قرينة صرفت اللفظ عن ظاهره.

فصل

إذا روى صحابي عن صحابي خبرًا عن النبي - صلى الله عليه - لزمه العمل به.

ولا يلزمه سؤال النبي عما | رواه عنه، وإن قدر على لقائه وسؤاله. وحكي عن بعض ٢١
الأصوليين أنه متى قدر على سؤاله، لزمه سؤاله.

١ يُقبل: فغل. ٦ الأعمش: عن الأعمش. و«عن» غير مشطوب. ٨ عن عبد الله: وعبد الله. ١٧

إذا: السابق (واو العطف) مشطوب. ٢١ وحكي: مهمل. مزيد.

فصل في دلالتنا

- فمنها أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - كَانَ يَبْعَثُ الْعُمَّالَ، وَالشُّعَاةَ، وَالْقُضَاةَ،
 ٣ وَالْمُعَلِّمِينَ لِلْأَحْكَامِ إِلَى الْبِلَادِ وَالْأَطْرَافِ. لِيَرْجِعَ النَّاسُ إِلَى قَوْلِهِمْ. وَيَحْكُمُوا
 بِحَسَبِ أَخْبَارِهِمْ. وَيَقْتَصِرُوا عَلَى ذَلِكَ مِنْهُمْ. وَلَمْ يَجِبْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَسْأَلَ
 النَّبِيَّ. إِذَا وَفَدَ إِلَيْهِ وَقَدَّمَ عَلَيْهِ. وَقَدْ أَشَارَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى:
 ٦ ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا
 إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾. فَلَوْلَا أَنَّ تَبْلِيغَ الْإِنذَارِ بِأَخْبَارِ هَؤُلَاءِ الْآحَادِ لَازِمٌ، وَالْبِنَاءُ
 عَلَيْهَا لِلْأَحْكَامِ وَاجِبٌ، لَمَا كَانَ لِنَدْبِهِمْ إِلَى ذَلِكَ مَعْنَى.
 ٩ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ سُؤَالُهُ وَاجِبًا بَعْدَ الْإِخْبَارِ عَنْهُ، لَكَانَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ - الْمَشَافَهَةُ بِذَلِكَ. وَلَمْ يُجْزِهِ الْبَلَاغُ بِوَاسِطَةٍ. فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ عَلَى النَّبِيِّ ذَلِكَ.
 لَمْ يَجِبْ عَلَى السَّامِعِ لِلْخَيْرِ الْاسْتِقْصَاءُ إِلَى سُؤَالِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ
 ١٢ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَيْثُ قَالَ: لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ. وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِالْإِبْلَاغِ، وَجَعَلَهُ
 طَرِيقًا لِلْمَخْطَابِ وَالْإِيجَابِ.

فصل في شبهة المخالف بأن لهم طريقًا إلى

معرفة الحكم بالقطع واليقين

- ١٥ وَصَارَ بِمِثَابَةِ مَنْ قَدَّرَ عَلَى النَّصِّ. فَعَدَلَ إِلَى الْاجْتِهَادِ. وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ
 كَالْاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ، لَا مَقْطُوعٌ.
 ١٨ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنَعُ مِثْلُ هَذَا، كَمَا يُبْنَى عَلَى حُكْمِ أَقْوَالِ رُسُلِهِ. وَقُضَاتِهِ فِي
 الْآفَاقِ، وَبِالْعَدْلِ عَنْ مَقْتَضَى أَدْلَةِ الْعَقُولِ عَلَى بَرَاءَةِ الدَّمَمِ. وَخَلَقِ السَّاحَاتِ مِنْ
 الْغَرَامَاتِ وَالْكَلْفِ | وَالْمَشَاقِّ. وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّخَسُّرِ فِي السَّالِ. وَإِتْعَابِ الْأَبْدَانِ ٥٧
 ٢١ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ. فَقَضَيْنَا بِهَا مَعَ كَوْنِهَا مُوجِبَةً لِلْمَظْنُونِ؛ فَأَزَلْنَا الْقَطْعَ بِالظَّنِّ. فَهَذَا فِي
 حُكْمِ الْأَصُولِ. وَأَمَّا الْفُرُوعُ. فَإِنَّ مَنْ وَجَدَ إِنْاءَ مِنَ الْمَاءِ عَلَى شَاطِئِ دَجَلَةٍ أَوْ

٢ يبعث: مهمل. ٣ ويحكموا: ويحكمون. ٤ ويقتصروا: ويقتصرون. ١٠ البلاغ: السابق
 (الاجبار) مشطوب. ١٨ يبنى: سنا || وقضاته: وقضايه.

الفرات. فيتوضأ منه مع كون طهارته مظلونة. وتجوز نجاسته حاصلاً، لأنه ماء قليل معروض للنجاسة، وماء الفرات مقطوع بطهارته. ولا يلزم العدول عن ماء الإبناء إلى ماء دجلة والفرات.

٣

فصل فيمن يقع عليه اسم «الصحابي»

ظاهر كلام أحمد أن «الصحابي» يُطلق على من رأى النبي - صلى الله عليه - وإن لم يختص به اختصاص المصحوب. ولا روى عنه الحديث. لأنه قال في رواية عبدوس بن مالك العطار: أفضل الناس القرن الذي بُعث فيهم. كل من صحبه سنة. أو شهراً. أو يوماً، أو ساعة. أو رآه. فهو من أصحابه. له من الصحبة على قدر ما صحبه. فقد أطلق اسم «الصحبة» على من رآه. وإن لم يختص به. وحكى أبو سفيان عن بعض مشايخهم أن «الصحابي» إنما يُطلق على من رأى النبي - صلى الله عليه - واختص به اختصاص صاحب المصحوب؛ سواء روى عنه الحديث أو لم يروه. أخذ عنه العلم أو لم يأخذ. فاعتبر تطاول الصحبة في العادة. وحكى أبو سفيان. عن عمرو بن يحيى. أن هذا الاسم إنما يُسَمَّى به مَنْ طالت صحبته بالنبي واختلاطه به. وأخذ عنه العلم. فهذا القائل اعتبر طول الصحبة مع نقل العلم.

وحكى الإسفرائيني أن الصحبة في العُرف عبارة عن صحب غيره. فطالت | صحبته له؛ ومجالسته معه.

١٥

١٨

فصل في دلالتنا

فمنها أن «الصحبة» اسم مشتق من قول القائل: «صَحْبُهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً». وذلك يعم القليل. والكثير. والناقل للعلم. وغير الناقل. يقول الرجل: «صاحبنا في السفينة»؛ و«صاحبي في السفر». فهو كقولك «مكلمي». و«محادثي».

٢١

١ الفرات: فرات. ٢ فِتْوَضًا: فِتْوَضًا. ٣ حاصلاً: حاصل. ٤ وماء: ماء. ٥ مغيث (من: واما).

٦ الذي: الذي.

و «زائري»، و «صاحبني»، و «صاحب فلاناً ساعة» و «يوماً». ولو اقتضت الإطالة،
لما صحَّ قوله «صاحبته ساعة». ولو حلف «لا صاحبك ولا صاحبني في سفري»،
حيث بأيسر متابعة يتبعه فيها. ٣

ومنها أن أخصَّ الصَّحبة، في حقِّ الأنبياء - عليهم السلام، هو المتابعة لهم،
والتصديق لما جاءوا به؛ وقد وُجد ذلك ممن آمن برسول الله وآه. فلا ينبغي أن
يُسلب اسم «الصَّحبة»، مع هذه الحال. ٦

ومنها أن الصَّحبة للرسول - صلى الله عليه - مختلفة؛ لأنَّ أحواله كانت مختلفة.
فتارة يكون متشاعلاً بالجهاد؛ وتارة يكون مذكراً بآلاء الله ونعمه؛ وتارة ببيان
الأحكام الشرعية والآداب الحكيمية؛ وتارة يكون متشاعلاً بشأن نفسه، كخروجه

إلى الغائط. وإذا قصرنا صحبته على من جالسه حال إيراد العلم. حرماً من حمل له
إداوة إلى الغائط، أو ناوله أحجار الاستجمار، أو خرج معه للجهاد. ولا وجه لحرمان

من صحبه في أحد هذه الأمور اسم «الصَّحبة»، كما لا وجه لحرمانه اسم
«المُعاصرة»، و «الخِدمة»، و «الاجتماع به»، و «الرؤية»؛ فلا يُسلب أصل الصَّحبة
لسلب نوع منها. والزوجة تستى «صاحبة»، وهي صحبة في الاستمتاع والسكن. ١٢

يقال في الله - سبحانه - لم يتخذ «صاحبة» ولا ولداً - يعني لم يتخذ زوجة. ١٥

ومنها أن القوم كانوا | يختلفون في الرواية عنه. فبعضهم لا يروي الرواية ٥٨

والحديث، وبعضهم يروي. حتى أن السائب بن يزيد قال: صحبت سَعْدَ بن أبي

وقاص زماناً، فما سمعتُ منه حديثاً، إلَّا أني سمعته ذات يوم يقول: قال رسول الله

- صلى الله عليه: «لا يَفْرَقُ بين مجتمع، ولا يُجْمَع بين متفرق؛ والخليطان ما

اجتمعَا في الحوض، والفحل، والرَّغِي». وقد كان سعد من سادات الأصحاب،

فما سلبه أحد اسم «الصَّحبة». ٢١

والذي يوضح هذا أنه لو أطلق مطلق صحبة رسول الله، لحسن أن يقال له: فيماذا

صحبته؟ في الجهاد، أو السفر، أو في أخذ العلم عنه؟ فلو لم تكن «الصَّحبة» اسماً

شاملاً للمقارنة في أحد هذه المعاني، لما حسن السؤال، بل كان يختصَّ بالسعني. ٢٤

٦ يُسلب: مهمل. ٨ يكون: مكزّر، مشطوب. || مذكراً: مذكراً. || بآلاء: مالا. ١١ إداوة:

إداوة. ١٣ أصل: مشطوب في أسفل الورقة بدلاً من الهامش. ليقوم مقام اسم، وهذا مشطوب.

١٤ يُسلب: مهمل. ٢٤ شاملاً: مغتبر.

فصل يجمع شُبُههم

فمنها أن «الصاحب» لا يقع في عرف القوم وعاداتهم إلا على الملازم المكاثِر.
 ٣ فصاحب المتاع هو المالك؛ وأصحاب القرية ملازموها؛ [و] أصحاب الكهف والرقيم.
 [مُلازِمُوهُ وَ] أصحاب الجنة ملازموها ومالكوها؛ وأصحاب الرُّسِّ الملازمون له.
 ويُقال أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي لمن نقل عنهما العلم وعُرفا به. فأما
 ٦ جيرانه ومن صَلَّى خلفه أو عامله فلا يُسمَّى «صاحبًا» له على الإطلاق؛ وإنما يكون
 على التقييد؛ يقال: «صاحبُهُ في الشَّفَرِ». و«في السفينة». ولهذا لا يُقال «أصحابُ
 الحديث» إلا لأهله والمكاثرين لدراسته وقراءته والآخذين له عن أهله والناقلين له
 إلى سامعيه. فصيغة الشُّبْهة موضوعة لهذا دون ما سواه. فلا ينبغي أن يقع اسمُ
 ٩ «شُبْهة» رسولِ الله - صَلَّى الله عليه - إلا على الحقيقة المعهودة المستعملة بين
 ٥٩ الناس. وعلى ما يعهده أهل اللغة.

قالوا: والذي يوضح هذا أنه يحسن النفي لاسم «الصحة» عَمَّنْ لم يلازمه.
 ١٢ فتقول: «فلانٌ لم يَصْحَبِ النَّبِيَّ - صَلَّى الله عليه. لَكِنْ وَقَدْ عَلَيَّهِ». «لَكِنْ جَاءَهُ فِي
 رسالة». «لَكِنْ سَايَرُهُ فِي الْغَزَاةِ الْفُلَاتِيَّةِ». ويقول القائل: «لم أَصْحَبْ أَبَا حَنِيفَةَ،
 لَكِنْ رَأَيْتُهُ. وَكُنْتُ مَعَن يَصَلِّي خَلْفَهُ. وَعَامَلْتُهُ. لَكِنْ مَا صَحِبْتُهُ». فَعَلِمَ أَنَّ
 ١٥ «الصاحب» لا يقع إلا على المُلازم. أو الناقل العلم عنه.

والجواب أن الوفود التي كانت ترد عليه من المسلمين كان يُطلق عليهم اسم
 ١٨ «الشُّبْهة»؛ ولو كانوا كَفَّارًا لم يقع عليهم الاسم لأنهم غير تابعين له ولا
 مصدِّقين به. وأما غيره من العلماء، فَإِنَّ مَن صَحِبَهُ فِي طَرِيقٍ، أَوْ اسْتَفْتَاهُ فِي
 مسألة، لا يُسمَّى «صاحبًا» على الإطلاق؛ لأنَّ العُرف لا يقع [على] الاسم إلا
 ٢١ بنوع دلالة.

ولسنا نمنع أن للصحة غاية تنتهي إليها من القُرب والملازمة؛ لكن طلب
 الأقصى لوقوع الاسم لا معنى له؛ كما لا يُطلَب في الاسم «رَفِيقٌ».

٢ القوم: حرف الميم مزيد. ٣ فصاحب: مغتبر. مهمل. القرية: القرية. والرقيم: مهمل.

٦ فلا: لا. ٧ التقييد: مهمل. ١٠ شُبْهة: مضموس. إلا حرفي الفساد والتاء العريضة. ١١ يعهده: مهمل. ١٥ يَصَلِّي: أصلى.

على أن ما ذكرتموه حجة عليكم. لأن من رأى أبا حنيفة واتبع مذهبه صاحب له، وإن يكن فقيهاً مبرزاً. وكذلك أكبر رتبة في الصحبة أتباع النبي - صلى الله عليه - في ملته، وبما دعا إليه، وطلب الأقصى لا وجه له. ٣

فصل

قال أصحابنا: فإن قال من عاصر النبي - عليه السلام - «أنا صحابي» قبل منه. كما لو قال غيره «هذا صحابي»؛ لأن قوله الظاهر صدقه فيه. فهو كقول غيره فيه. ٦

فإن قيل: قول الغير لا يثبت فيه، وقوله لنفسه إثبات رتبة فهو متهم فيها؛ كما نقول في الشهادة. تشهد لغيره، ولا تشهد لنفسه، | ولا لمن يجري مجرى نفسه، ٥٩ ظ كوله.

قيل: باطل بخبر يتضمن نفعا لراويده. فإنه يقبل ولا يرد؛ كما لو تضمن إيجاب حق عليه. ١٢

فصل

إذا قال الصحابي أو التابعي: «كانوا يفعلون كذا»، حمل على الجساعة دون واحد منهم. وهو قول أصحاب أبي حنيفة. وذلك مثل قول عائشة: كانوا لا يقطعون في الشيء التافه؛ وقول إبراهيم التيمي: كانوا يحذفون التكبير حذفاً؛ فيكون هذا حكاية عن جماعتهم. لا سيما وظاهر الأمر فيه أنهم أخرجوه مخرج الحجة والإسناد إلى قولهم. والحجة إنما تكون راجعة إلى ما أجمعوا عليه؛ دون ما قاله الواحد منهم. ولأن في إسقاط الباقي إهمالاً لهم؛ وليس في الصحابة من يهمل أمره إلى حد لا يذكر، ويذكر غيره. ١٥ ١٨

٢ فقيهاً مبرزاً: فقيهاً مبرراً. || رتبة: مهمل. || في الصحبة: في الهامش. ٤ فصل: مغير (من: فصول). ٥-٦ قبل منه: مهمل. ١١ باطل: مهمل. || نفعا: مهمل. || لراويده: لروايه. ١٩ إهمالاً: إهمال.

فصل في شبهة بعض من خالف في ذلك

- قال: لو كان هذا عبارة عن جماعتهم، لما ساغ الاجتهاد في ذلك؛ ولما
 ٣ سَوَّغْتُمُ الاجتهاد، دلَّ على أَنَّ القول عاد إلى بعضهم.
 والجواب: إنما سَوَّغْنَا الاجتهاد لأنَّ الطريق ظَنِّي، وليس بقاطع؛ فهو كخبر
 الواحد عن المعصوم - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - لا يوجب قطعاً لأجل الطريق، لا لأنَّ قول
 ٦ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - يسوغ في خلافه الاجتهاد.

فصل

- إذا قال الصحابي: «قال رسول الله كذا وكذا»، حُكِمَ بأنَّه سمع ذلك من رسول
 ٩ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - وبصير كقولهِ: «سمعتُ ذلك من رسول الله»، أو كقولهِ: «حَدَّثَنِي رسول الله» - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -
 ٦٠ وحُكِيَ عن أبي بكر بن الطَّيِّب الأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِأَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ؛ بَلْ
 ١٢ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا واسطة.

فصل في الدلالة على ما ذهبنا إليه

- إنَّ الظاهر من قوله «قال» أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ؛ وَمِنْ قَوْلِهِ: كقولهِ: «قال رسول الله»؛
 ١٥ و«دَخَلَ رسول الله»؛ و«تَرَوَّجَ رسول الله»؛ و«بَاغَ رسول الله»؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ الظاهر
 أَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ مِنْهُ. كَذَلِكَ قَوْلُهُ «قال»، الظاهر أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ.

فصل في شبهتهم

- قالوا: قد يقطع القول لثقتِهِ إلى الواسطة فيما بينه وبين رسول الله، إمَّا لكثرة
 ١٨ عَدَدِهِ، أو لعدالة الراوي وورعه. ولهذا قلَّنا في المرسل، إذا قال الراوي: «قال
 رسول الله».

والجواب أنه بترك الوساطة يوهم - بل يُعطي - أنه سمعه؛ فلا يجوز أن يُطلق بالراوي أن يأتي بلفظ يوهم. ويترك اللفظ الذي يُزيل الوهم.

فصل

٣

- إذا روى جماعة من الثقات حديثاً، وانفرد أحدهم بزيادة لا تخالف المزيّد عليه، مثل أن اتَّفَقُوا على أن النبي - صَلَّى الله عليه - دخل البيت، وانفرد أحدهم بزيادة، فقال: «دخل البيت وصلى»؛ وكذلك لو أرسلوه كلهم. وأسنده واحد؛ وكذلك لو أوقفوه كلهم على صحابي، ورفعوا واحد إلى النبي - صَلَّى الله عليه - كان المسند والرافع والراوي للزيادة مقدّمًا، وكان [يلزم] الأخذ بزيادته وإسناده ورفع. نصّ عليه أحمد في عدّة مواضع، فقال: الزائد أولى، والمثبت يشهد على النبي بالإثبات، فهو أوكّد. وبهذا قال جماعة [من أصحاب الحديث] والمتكلمين.
- أ | وذهب جماعة من أصحاب الحديث إلى أن المتفرد بالرواية عن الجماعة ٦٠
مردود. وأبدأ يقولون في الردّ: «تفرد به فلان». وعن أحمد مثله. فيكون في المسألة روايتان؛ لأنّه قال في الحجاج بن أرطاة: هو من الحفاظ. قالوا له: فلم هو عند الناس ليس بذلك؟ قال: لأنّ في حديثه زيادة على حديث الناس؛ [لا] يكاد له حديث إلا فيه زيادة. ١٥

فصل في دلالتنا على الرواية الأولى

- فمنها أن جماعة لو روىوا أحاديث في حكم من الأحكام، واتَّفَقُوا على نقلها، وانفرد واحد برواية حديث يتضمّن حكمًا زائدًا على الأحكام التي اجتمعوا على نقلها، عملنا بالخبر الذي رواه الواحد؛ كذلك الزيادة في الخبر الذي أجمعوا على نقله دون الزيادة. فإنّ الذي أوجب الثقة به في الخبر الذي انفرد بروايته. هو المعنى الذي أوجب العمل بقوله في هذه الزيادة؛ وهي عدالته. وحفظه للحديث. ٢١

١ أنه: ان. ٤ حديثاً: حديثاً. مضطرب النقيط. ٥ البيت: مهمل. ٦ البيت: الست. ٨ بزيادته: بزيادة. ٩ والمثبت: المسب. ١٢ تفرد به: فتربه. كذا ثم زيد حرف الدال. ١٣ أرطاة: الرطاة. ١٤ يكاد له: يكادله. ١٨ على: مزيد.

ومنها أن الشهادة نوع خبر؛ وهي آكد من حيث اعتبار العدد فيها، والعدالة الباطنة في بعضها، والذكورة. والحرية. ثم إن ألف عدل، لو شهدوا بأن له عليه ألفاً، وشهد شاهدان بالثنتين، حكم بالزيادة [بقولهما]؛ كذلك [في الخبر ٣ مثله].

ومنها أن السامع للزيادة يجوز أن ينساها بعد أن حفظها، أو ذهل عن حفظ الزيادة، لم تنضبط له. فأما أن تتخيل له زيادة فيرويها، هذا مما لا يُظن بالعدل الثقة؛ بل ما شك فيه، يسكت عنه. فلما أقدم على روايتها، دل على أنه ضبطها وتحققها.

ومنها أن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم ينكروا الشذوذ المروية في ٩ القراءات. يُنقل ما انفرد به ابن مسعود وأبي، مع كون القرآن آكد من الشنن.

فصل في الأسئلة لهم على أدلتنا

فمنها أن أحمد، صاحب مقالنكم، لم يأخذ بالزيادة. فإنه روى عن النبي ١٢ - صلى الله عليه: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ قُومَ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ ثُمَّ يُعْتَقَ». وانفرد ابن أبي عروبة، فروى: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ. فَقَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُ الْإِسْتِسْعَاءِ يَرْوِيهِ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ؛ ١٥ فَأَمَّا هِشَامُ وَشُعْبَةُ، فَلَمْ يَذْكُرُوهُ؛ وَلَا أَذْهَبَ إِلَى الْإِسْتِسْعَاءِ. وَأَمَّا الشَّهَادَةُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَقَرُّ بِالْفِرِّ بِمَحْضَرٍ مِنْ جَمَاعَةِ شُهُودٍ، وَأَقَرَّ بِالْثَنَيْنِ فِي مَجْلَسٍ ١٨ آخَرَ فِيهِ شَاهِدَانِ. وَأَمَّا الْخَبَرُ الْمُنْفَرِدُ، فَمَنْفَعِلٌ عَنْ رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ. وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ الَّذِي اتَّفَقَتِ الْجَمَاعَةُ عَلَى رِوَايَتِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَانْفَرَدَ الْوَاحِدُ بِرِوَايَةِ الزِّيَادَةِ، فَيَبْعَدُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ مَسْمُوعَةً؛ وَلِهَذَا رُجِّحَ بِالكَثْرَةِ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ. ٢١

٢ والحرية: مهمل. ٣ بالزيادة: ما جاء بعدها بين المعقوفين مستند من كتاب المدة للقاضي أبي يعلى. ج ٣ ص ١٠١٠ السطر ١١ و ١٢. ١٤ غلبي: اعتد. ١٧ فيجوز: محجور. وحرف الزين مزيد مهملاً. ١٨ فمَنْفَعِلٌ: مهمل. ١٩ خبر الواحد: الخبر الواحد.

فصل في الأجوبة عن الأسئلة

- أما قول أحمد في زيادة الاستسعاء، فليست من قبيل المزيد عليه؛ بل هي مخالفة له. وهذا ليس ممّا وقع الخلاف فيه. في هذا الفصل؛ فقدّم ورجّح رواية غير ابن أبي عروبة بكثرة الرواة. وعدل عن رواية الاستسعاء لانفراد ابن أبي عروبة بها؛ ونحن في زيادة لا تخالف المزيد عليه. ويُحتمل أن يكون قاله على تلك الرواية الأخرى، | فيكون مذهبا آخر؛ والمذاهب لا يُحاجّ بعضها بعضاً. ٣٦١ ظ
- وأما ما اعتذروا به في الشهادة من تجويز أن يكون الإقرار بالثنتين في مجلس آخر، فموجود في الزيادة، وأن يكون النبي - صلى الله عليه - أعاد الخبر في موطن آخر، فزاد تلك الزيادة، فسمعتها الواحد. فرواها. ٩
- وأما اعتذارهم في الخبر الذي انفرد به، وأنه لم يشهد ما شهد الجماعة، والزيادة في الخبر الذي سمعوه معه بخلاف ذلك، ليس بعذر صحيح؛ لأنّ التخصيص بالحفظ غير منكر في الوجود. وكما يجوز الانفراد بسماع الخبر من أصله، يجوز أن ينفرد بحفظ الزيادة دون الجماعة. ألا ترى أنّه يجوز أن ينفرد بالحفظ لأجل الحديث، وإن شاركه غيره في السماع؟ فكذلك الزيادة.

فصل في جمع شُبُههم

١٥

- فمنها أن الذي نقله الجماعة متحقّق، والأصل نفي الزيادة؛ فلا يُترك المستحقّ والأصل الذي يعضد روايتهم لخبر الواحد.
- ومنها أن الثقة بالجماعة أوفى. والظاهر أن الأمر ينضبط للجماعة. ولا ينضبط للواحد. فلا يجوز ترك ما روته الجماعة. والأخذ بالزيادة عليه برواية واحد لعلّه سها وخطيئ. فتختلّ الزيادة. ١٨
- ومنها أن الواحد إذا زاد، فقد خالف أهل الصناعة، فألغى قوله. كما لو اجتمع المتقوّمون على قيمة متلف وخالفهم واحدٌ بزيادة في القيمة [فلا يُؤخذ] بتقويمه. ٢١

٢ قبيل: مضموس بعضه. ٤ غير: مزيد. ١٧ بعضه: مهمل. ١٩ سها: اللاحق حرف الألف مشطوب. ٢٠ وخطيئ: وخطا. مع علامة حرف الحاء. فتختل: محتل. ٢٢ بتقويمه: سقومه.

- ومنها أَنَّ بعض الرواة قد يسمع الحديث، | فيفسره ويتأوله. فسمع عنه التأويل والتفسير، فروي عنه مع التفسير، فيصير زيادة. وهذا قد وجد مثله. فَإِنَّ ابن عباس وأبا هريرة زَوَيَا عن النبي - صَلَّى الله عليه: «يُغَسَّلُ الإِنَاءُ من وَلِيغِ الكَلْبِ سَبْعًا». ٣ قال ابن عباس وأبو هريرة: والهَرَّ. وروى ابن عباس أَنَّ النبي - صَلَّى الله عليه - نهى عن بيع الطعام قبل أن يُستوفى. قال ابن عباس: ولا أحسب غير الطعام إِلَّا كالطعام. فأدرجه بعض الرواة في كلام النبي - صَلَّى الله عليه. وكذلك ما زَوِيَ عن النبي - صَلَّى الله عليه: «فَإِذَا زَادَتِ الإِبِلُ عَلَى مِائَةِ وَعِشْرِينَ، اسْتَوْنِفَتِ الْفَرِيضَةُ». فظَنَّ الراوي أَنَّ الاستئناف إعادة الفرض الأول في المائة الأولى. فقال: في كُلِّ خَمْسِ شاةٍ، فَأُدْرَجَ في كلام النبي - صَلَّى الله عليه. فإذا كان كذلك، وجب التوقُّف في الزيادة، وعُمل بما رواه الجماعة.

فصل في الأجوبة عن شبههم

- فَأَمَّا تَعَلُّقُهُم بِالْأَصْلِ وَالكَثْرَةِ، فنحن أَبَدًا نَنْقُلُ عن الأصل الثابت بدليل العقل، ١٢ بخبر الواحد المظنون، اعتمادًا على أَنَّ وجوب العمل به مقطوع؛ ولأنَّه قد ينفرد الواحد بالتقرب منه في مجلس يسمع ما لم يسمعه مَنْ بَعْدَ عنه. ويُحْتَمَلُ أن ينفرد بجودة الحفظ؛ ويُحْتَمَلُ أن يكون شغل عرض لجماعة بداخل دخل. أو مسلمٌ ١٥ سلم، وهذا الواحد ناصتٌ مصغر لم يلتفت إلى الشغل الذي شغلهم. هذا كله من الممكن. وقد يستوون في السماع والحفظ، ثُمَّ ينفرد الواحد باستدامة الحفظ، ولا يستديم الباقيون حِفْظَ أصل الخبر فضلًا عن الزيادة. ١٨
- وَأَمَّا تَعَلُّقُهُم بِأَنَّهُ خَالَفَ | أَهْلَ الصَّنَاعَةِ، فلا يجوز أن يُطْلَقَ على الحفظ والرواية ٦٢ أَنَّهَا صِنَاعَةٌ يُقَدَّمُ الْحَادِثُ فِيهَا عَلَى غَيْرِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُسْتَهْدَفَ لِحِفْظِ الْأَحَادِيثِ وَنَقْلِهَا، لَا يُقَدَّمُ إِمْسَاكُهُ، وعدم علمه بحديث رواه واحدٌ ليس من أهل الصناعة؟ ٢١

١ فيفسره: مغير. | ويتأوله: وتأوله. | التأويل: مهمل. ٢ فروي عنه: فرواه. | مثله: مهمل.

٣ زَوَيَا عن: رواعن. ٥ غير الطعام: عن ما للطعام. كذا. ٦ فأدرجه: فاجه. ثُمَّ زيد «درة فوق وجه».

١٥ بجودة: بجوده. وحرف الهاء مزيد. ١٩ الصناعة: كأنَّ المسطور «الصناعة». ٢٠ صناعة: حرف النون مزيد. | يُقَدَّمُ: يقدم. | فيها: منها.

- بل يجب على الحافظ المستهدف لهذا العلم أن يعمل برواية الثقة فيما يرويه له، وإن لم يكن حافظًا للحديث، ولا مكثراً لروايته. وفارق التقويم؛ فإنه نوع موازنة.
- ٣ وإذا اتفق المقومون في رؤية العين المقومة. وإدراكها بصفاتها، والإحاطة بمعانيها الخاصة التي توازيها الأثمان، غلب على الظن أن العدد الأكثر هم المصيبون في القيمة، وأن المكثّر للقيمة تخيل زيادة قيمة، إما خيل إليه من جودة أو صفة، أعطاهما ظنه من التقويم ما لا تساوي. فأما الزيادة في مسألتنا، فإنها لفظ مسموع
- ٦ وقول مدرك؛ فلا يدخل التخيل والاشتباه في الإثبات. فأما الذهول عن أصل الحفظ، والنسيان بعد الحفظ، فمجتزئ على الجماعة.
- ٩ وأما قولهم إن الراوي قد يفسر تفسيراً يزيد به في لفظ الخبر، فيظن السامع أنها من جملة الخبر، فليس بكلام لازم؛ لأنه وإن جاز ذلك، إلا أن الظاهر أنه لا يدرج في كلام النبي ما ليس منه. ولو عولنا على مثل هذا، لكان الشك واقعاً في جميع الأخبار، والذي أجمعوا عليه يكون زيادات فسرّها روايتها فظن السامعون لها أنها من أصل الحديث وليست كذلك.
- وأما المنفرد بزيادة | قيمة على جماعة المقومين، فالتقويم ظن واجتهاد. وآتيه ١٣
- ١٥ الخطأ في جانب الواحد، وهو عن الاثنين أبعد. فأما البيئة فلا يغلط الإنسان، فيروي ما لم يسمع وما لم يشهد.

فصل

- ١٨ إذا سمع خبراً، فأراد أن يروي بعضه ويترك بعضه، ففيه تفصيل. فإن كان يتضمن أحكاماً تتعلق ببعضها ببعض، لم يجز أن يفصل ويقطع البعض عن البعض ويرويه، مثل قوله: «نهي رسول الله - صلى الله عليه - عن بيع الطعام»، ويقطعه عن تمامه وغايته، وهو قوله: «حتى يحوزة التجار إلى رحالهم»؛ فيتغير الحكم برواية بعضه.

٢ مكثراً: مكثراً. ١٢ لها: مضموس بعضه. ١٤ المنفرد: المرد. ١٤-١٥ وآتيه الخطأ: واند الخطأ. ١٥ جانب: مهمل. || الاثنين: الانسن. || أبعد: مهمل. || البيئة: مهمل. ١٨ تفصيل: تفصيل.

- وأما ما يكون فيه حڪمان لا تعلق لأحدهما بالآخر، مثل قوله: «لا جَلْبَ ولا جَنْبَ»، فيروي ذلك في السياق ويحذف قوله «ولا شِغار»، فجائز. وكذلك «جُرْحُ العُجْماءِ جُبَّارٌ، والرَّجُلُ جُبَّارٌ»، ولا يروي «وفي الرُّكازِ الخُمْسُ»، لأنَّ كلَّ حكم من هذه مستقلٌّ بنفسه؛ فيصير كلَّ حكم بمثابة الخبر القائم بنفسه مع خبر آخر، لا يلزمه أن يروي الخبرين؛ كذلك الحڪمان في الخبر الواحد.
- وقد سُئل صاحبنا أحمد - رضي الله عنه - عن الرجل يحتاج إلى الكلمة من الخبر، فقال: أرجو أن لا يكونَ عليه شيء إذا اقتصرَ لطولِ الخبر.
- وقد ذكر أصحابه عنه أنه كان يخرج من الأحاديث قدر حاجته، ويترك الباقي.
- وذكر الأثرم في كتاب العلل أن أبا عبد الله ذكر حديث طلق بن علي في ٩ ظ ٦٣ المُسَكِّر الذي ذكر فيه «ولا [يَشُدُّ] رِبْطُهُ رجُلٌ ابتغاءَ سُكْرِ»، فقال: ربّما تُرِكَت هذه الكلمة وهي «ابتغاءَ لَذَّةِ سُكْرِ» مخافة أن يتأولوها على غير تأويلها.
- وقال أحمد: لا نرى بأسًا باختصار الأحاديث.
- فوجه المنع من رواية البعض، فيما يتعلق ببعضه ببعض، أن فيه تغييرًا لحكم؛ حتّى إن كان شرطًا، أو غاية، أو استثناء، يقطع عن شرطه وغايته، بطل المقصود به. حتّى إذا روى: «نَهَى رسولُ الله عن بيعِ الثَّمَرِ»، وترك «حتّى يُزْهِيَ»، و«نَهَى عن بيعِ الطعامِ»، وترك «حتّى يحوزَهُ الثَّجَارُ إلى رِحالِهِم». غيرَ حكم الله في بيع الثمار، وبيع الطعام، وحكمه - سبحانه - النهي عن بيعهما قبل الغايبتين المذكورتين فيهما.
- ووجه جواز رواية البعض، إذا كان بعض الحديث حكمًا مستقلًّا، أنّها رواية حكم مستقلّ بنفسه؛ فلا تقف روايته على ضمّ رواية حكم آخر إليه، كما لو كان الحڪمان في خبرين.
- ووجه استحباب رواية الحديث كلّهُ أن النبي - صلى الله عليه - قال: «نَفَسَ الله امرأةً سَمِعَ مقالتي، فَأَوَّعَها، فَأَذَاها كما سَمِعَها؛ قُرْبَ حَامِلٍ فَتَنَ غيرَ قَتِيهِ، وَزَبَّ حَامِلٍ فَتَنَ إلى مَنْ هُوَ أَفْتَنُ منه».

٣ الرُّكازُ الخُمْسُ: الرُّكازُ الخمس. ٥ الحڪمان: الحڪمين. ٧ فقال: فقال. مغيّر. ١٠ ذكر فيه: مطموس بعضه. ١١ يَشُدُّ: مطموس بعضه. مهمل. ١١ يتأولوها: ساولونها. ١٤ يقطع: يقطع. ١٥ يُزْهِيَ: زهى. ١٩ رواية: مكزّر. ٢٢ استحباب: استجاب.

فصل في ترجيح الألفاظ إذا تقابلت ولم يمكن الجمع

- ٣ وجب ترجيح ما يظهر فيه التأكيد، إما في الإسناد، أو المتن. فأما ترجيح الإسناد، فمن عشرة أوجه؛ وفي الحادي عشر روايتان. وأما ترجيح المتن، فوجه جوازه من وجوه يأتي ذكرها في فصل يحصل بعد هذا [الْمُخْصَل] - إن شاء الله.
- ٦ فأما أول وجوه الترجيح في الإسناد فكثرة العدد. نص عليه أحمد؛ | فقال في ١٦٤ فسخ الحج إلى الغمرة [وقد ذكر له] حديث بلال بن الحارث: [في فسخ الحج] لنا خاصة، إلا أن أحد عشر [رجلاً] من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يروون [ما يروون]؛ أين يقع بلال بن الحارث منهم؟ وبه قال أصحاب الشافعي.
- ٩ واختلف أصحاب أبي حنيفة؛ فذهب الجرجاني، وأبو سفيان الثوري، إلى أنه يُرجح بكثرة الرواة.
- ١٢ وحكى أبو سفيان عن الكرخي أنه لا يُرجح بذلك.

فصل في جمع أدلتنا

- فمنها ما روي عن النبي - صلى الله عليه - أنه لما قال له ذو اليتيم: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ لم يرجع إلى قوله؛ حتى أخبره بذلك أبو بكر وعمر. ولما روى المغيرة لأبي بكر أن النبي - صلى الله عليه - أطعم الجدة السادس، طلب الزيادة؛ فشهد بذلك محمد بن مسلمة. ففُضِيَ به. وهذا يدل على أن الخبر يقوى إسناده بزيادة العدد، ويُرجح بذلك.
- ١٨ ومنها أن الجماعة أضبط، وأكد حفظاً؛ فإن الواحد لو نسي، ذكره الآخر. والظاهر أن ثقة النفس إلى قول تضافر على نقله جماعة، أوفى من ثقتها إلى الواحد السجّوز عليه الخطأ والنسيان. وقد أشار - سبحانه - إلى ذلك بقوله:
- ٢١

٤ فوجه: ٥ من: فمن. | يحصل: حصصاً. ٦ الإسناد: مزيد. كُتِبَ تحت «المتن» ليقوم مقامه. و «المتن» لم يُشْطَب. | العدد نص: مغموس بعضه. ٧-٩ ما يُوجد بين معقولتين في الأربع مواضع من هذين السطورين استمداده من كتاب الغدة للفاضل أبي يعلى. ج ٣ ص ١٠٢٠-١٠٢١. ١٥ حتى: حتى (كأنه مغير). مهمل. ١٩ نسي ذكره الآخر: مهمل. ٢٠ نظائر: بظا. | جماعة: عنه. مزيد.

﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَانِ﴾. إلى قوله: ﴿أَنْ تَفِضَلَ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾. فكان خبر الجماعة آكد، لكونه أقرب إلى الحفظ والضبط، وأبعد من الغلط والسهو.

٣

ومنها أَنَّ للأعلم الأتقن زيادة، فالجماعة أحق؛ لأنَّ لهم عدَّة آراء، وعقول تضبط مثلها.

ومنها أَنَّ الله - سبحانه - جعل الحدَّ الواجب بالزَّنى من أكبر الحدود وأكدها. وجعل الشهادة عليه أكثر عددًا من كلِّ شهادة. فدلَّ على أَنَّ كثرة العدد تقوِّي في النفس صحَّة الأخبار، وتؤكد الثقة بها.

ومنها أَنَّ كثرة وجوه الشَّبه تؤكد القياس. كذلك الأخبار. إذا كثرت رواياتها. ٦٤ظ
غلب على الظنَّ [صحتُها].

فصل في شُبُهات المخالف

فمنها أَنَّ خبر الواحد وخبر آحاد عنده سواء في موجبهما، وهو الظنُّ. وإذا كان ١٢
الحاصل بهما واحدًا، وهو الظنُّ. فلا وجه لترجيح أحد المتساويين على الآخر. والدليل على ذلك من أصول الشريعة الشهادة بالأحكام. فالحقوق والأفعال [هي] التي تترتب عليها الغرامات والعقوبات. فإِنَّه لو أقام أحد المتداعيين شاهدين، وأقام ١٥
الآخر بما يدَّعيه أربعة. لم يُرَجَّح. والعلَّة في ذلك ما ذُكر من تساويهما في الموجب، وهو غلبة الظنِّ. كذلك ههنا، ولا فرق؛ إذ كلُّ واحد منهما خبرٌ يُبْتَنَى عليه حكم شرعي.

١٨

ومنها أَنَّا أجمعنا على أَنَّ الحادثة، إذا اختلفت في حكمها أهلُ الاجتهاد، فأفتى قوم بإباحة وقوم بحظر أو إيجاب وإسقاط، وكان عدد المُفْتَيْنِ بأحد الحكمين أكثر عددًا. لم يترجَّح الحكم بالعدد؛ كذلك في باب الأخبار، ولا فرق. ٢١

١ فرَجُلٌ: رجل. ٥ مثلها: مضموس بعضه. ٧ تقوِّي: قوى. ٨ مسخة: ضحى. ١١ الثقة: البع.

بها: مهمل. ١٠ غلب: مهمل. ١٣ المتساويين: مهمل. ١٧ يُبْتَنَى: نُسى. ١٩ اختلف: معبر (من: احلقت).

فصل في أجوبتنا عن شبههم

- فأما الأولى، وأنها تساوت في الظن، فلعمرى لكن غلبة الظن بقول الأكثرين،
 ٣ وروايتهم أكد في النفس، وأوفر في القلب. ولهذا تحدث الكثرة ما لا يكون مع
 القلة؛ وهو أنها تنتهي إلى العلم القطعي إذا صدرت في خبر التواتر، وتمتاز على ما
 حصل بالآحاد. كذلك الواحد مع الجماعة يستويان في رتبة الظن في الأصل؛ لكن
 ٦ الكثرة تحدث في النفس ما لا يجده الإنسان في خبر الواحد. ولهذا أثرت شهادة
 الأربع؛ ما لم تؤثر شهادة الاثنين. فهذا يرجح القياس على القياس بكثرة الأشباه،
 ٩ وألحق الشيء | بنظيره إذ أشبهه من وجه. فإن ألحقه قانس آخر بأصل آخر، من
 وجوه كثيرة وأشباه عدة، ترجح بها على القياس الذي أشبه الأصل الآخر من وجه
 واحد.
- وإنما لم ترجح الشهادة بكثرة العدد. فقد كمل فيها كثرة العدد بقبول الأربع
 ١٢ في حدّ الثّنى؛ وردّ ما دونهم. وما ذلك إلا إعطاء للعدد منزلة ورتبة لم يُعطها ما
 دونه. على أن الشهادة تخالف الأخبار. ولهذا لا يُقدّم فيها الأعم، ولا الملابس
 للقصة، ولا الأقرب إلى المشهود به من الحال. والخبر يُقدّم [فيه] رواية الأعم
 ١٥ والأقرب؛ كرواية عائشة في أحوال رسول الله في بيته، ورواية حمّال بن مالك في
 أمر عمود الفسطاط لما كان بالقصة خبيراً، وإلى ما شاكل ذلك من الحفاظ
 والضبط والفقه. فجاز أن يُرجّح بالعدد؛ لأنه أقرب إلى الضبط، وأبعد من الغلط
 ١٨ السهو.
- وأما إسقاط الترجيح بالعدد، في باب الفُتيا والاجتهاد، فإن قبول المقلّدين قول
 المجتهدين ليس بمعلوم، ولا هو إلا محض التقليد. والسخبر يؤثر خبره ظناً لمن
 ٢١ أخبره؛ وكلّما كثر عدد المخبرين، قوي الأثر في النفس وبعُد عن التهمة والشك.
 وإنما يتجدّد العلم بالعدد الذي يحصل به التواتر. وقد مضى الترجيح بالعدد.

٢ بقول: بقول. ٣ وأوفر: مهمل. ٦ الإنسان: مفعول بعضه. ٧ الاثنين: مفعول بعضه.
 ٨ وألحق: مهمل. || بنظيره: مهمل. || أشبهه: شبهه. ١٢ منزلة: منزله. || يُعطها: مهمل. ٢٢ يتجدّد:
 نتجدد. || بالعدد الذي يحصل به: بالعدد الدس يحصل بهم. || وقد: قد.

فصل في الترجيح بكون أحد الراويين أتقن

- مثل أن يكون أحد الراويين مالكا أو سفيان، والراوي للحدث الآخر المقابل
زائدة وعبد العزيز بن أبي حازم؛ فإن حديث مالك وسفيان مقدّمان على حديث زائدة
وعبد العزيز.
- ٦٥٥ قال أحمد: المستبثون في الحديث أربعة: سعيد، وسفيان، | وزائدة، وزهير. ٦
وقال أيضا: المشهور بالرواية أولى.
- ووجه ذلك أن الأتقن والأحفظ النفس إلى روايته أسكن. والظن بصحتها
أغلب؛ لأنه يكون عن السهو والشبهة أبعد.
- ٩

فصل

- فإن [كان] أحد الراويين مباشرا لما رواه، كان مقدّما مرجّحا على رواية غير
المباشر. وذلك مثل رواية أبي رافع أن النبي - صلى الله عليه - نكح ميمونة وهو
حلال، فإنه أولى من رواية ابن عباس أنه نكحها وهو حرام. لأن أبا رافع كان
السفير بينهما، والقابل لنكاحها لرسول الله؛ فهو بذلك أخبر ممّن لم يلبس
الأمر، ولم يباشره.
- ١٥

فصل

- فإن كان أحد الراويين صاحب القصة، كما روت ميمونة: تزوّجني رسول الله
- صلى الله عليه - ونحن حلالان، فإنه تقدّم روايتها على رواية ابن عباس؛ لأنها
أعرف بعقده وحاله حين عقد من غيرها، لاهتمامها به ومراعاتها لحاله ووقته.
- وخالف في ذلك الجرجاني، من أصحاب أبي حنيفة، وقال: قد يكون غير
الملايس أعرف بحال رسول الله وأقرب. وهذا بعيد من القول؛ لأن البعد من القصة
يبعد عن فهمها، وفهم حال ملايسها في غالب الأحوال. فلا عبرة بما ينذر.
- ٢١

٢ أتقن: اتقن. ٣ مالكا: مالك. ١٤ لنكاحها: مغيّر (من: لنكاحها). ١٥ يلبس: يلبس.

١٥ يباشره: سائره. ١٨ تقدّم: قدم. ١٩ وحاله: رحاله. ٢٢ ينذر: مهمل.

فصل

- فإن كان موضعه أقرب إلى النبي - صَلَّى الله عليه - فيكون أسمع لكلامه ممن
 ٣ بُعد عنه . فإنه ترجح روايته على رواية مَنْ بُعد . مثل ما زوي في إحرام النبي - صَلَّى
 الله عليه - وروى قوم أنه قرَن . وروى ابن عمر أنه أفرد . ثم ذكر أنه كان تحت ناقته ،
 حين لبى - صَلَّى الله عليه - وأنه سمع [إخراجه] بالافراد . | فكان ذلك مقدما ١٦
 ٦ ومرجحا لروايته على رواية من لم يكن مثله . وعلى حاله من القرب .

فصل

- فإن كان أحد الراويين من كبار الصحابة ، والآخر من صغارهم ، فإن الكبار أقرب
 ٩ إلى النبي - صَلَّى الله عليه - فإنه كان يقول : «لَيْلِي مِّنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهْي» .

فصل

- وإن كان أحدهما سمع من غير حجاب ، والآخر سمع من وراء حجاب ، فإن
 ١٢ الذي سمع من غير حجاب أولى ممن سمع من وراء حجاب . وذلك مثل حديث
 عروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن بريرة
 أعتقت ، وكان زوجها عبدا . فقدم على حديث أسود ، عن عائشة ، أن زوجها كان
 ١٥ حرا ، لأنهما سمعا منها من غير حجاب . لأنها خالة عروة والقاسم . ومن يسمع من
 غير حجاب . يشهد مع النطق بالإشارة الدالة على المراد به .

فصل

- وإن كان أحدهما يروي عن كتاب ، والآخر عن غير كتاب ، فالراوي عن غير
 ١٨ كتاب مقدّم ومرجح . وظاهر كلام صاحبنا أنهما سواء . فوجه قول صاحبنا أن كتاب

٣ ترجح : نزح . | على : عن . ٤ قرن : وزن . | عمر : حرف الميم مضموم . ٥ لبي : مهمل .
 | بالافراد : مهمل . ٩ بقول ليلتي : بقول ليلتي . وحرف اللام في «بقول» مزيد . ١٣ بريرة : مهمل .
 ١٤ اعتقت : اعقت . | عبدا : مهمل . | فقدم : مقدم . ١٩ مقدم ومرجح : مهمل .

رسول الله كمنطقه. لأنه جعل كتابه بلاغاً، قضى به حق البلاغ الذي أمر به بقوله: ﴿يَبْلُغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. وقد جعل أحمد الكتاب الوارد إلى مؤنثة بينهم عن استعمال جلود المنيّة بعد الدباغ كقوله: وحكم ٣ بنسخ ألفاظه في الدباغ بالكتاب.

ووجه من قدّم الألفاظ ورجحها، وهو الجرجاني الحنفي، أن كتاب القاضي إلى القاضي لا يعمل عمل الشهادة باللفظ في العقوبات، والألفاظ تعمل؛ لأنّ | التغيير ٦ يتطرّق على الخط والتزوير. والألفاظ لا يتطرّق عليها ذلك.

فصل

فإن كانت إحدى الروايتين مضطربة الألفاظ، والأخرى غير مضطربة، فغير ٩ المضطرب أولى؛ لأنه يدلّ على ضبط، وحفظ، وثبات في القلب على ما نطق به اللسان. واضطراب اللفظ يدلّ على اضطراب في الحفظ. ومثال ذلك كثير في الأخبار. ١٢

فصل

فإن كان رواية أحدهما قد اختلفت والأخرى ما اختلفت فالتى لم تختلف مقدّمة. ١٥ ومن الناس من قال: ما اتّفقا فيه يتساويان فيما اتّفقا فيه، ويسقط ما اختلفا فيه. ومنهم من قال: تتعارض الروايتان، وتُسقط [إحدهما]، ويُعمل برواية لم تختلف. وجه تقديم التي لم تختلف أنّها دالّة على الضبط، حسب ما قلنا في التي لم تضطرب. ١٨

فصل

فإن كان أحدهما مُسنّداً، والآخر مُرسّلاً، فالمسنّد أولى. ٢١ وقال الجرجاني: المرسل أولى.

- وجه تقديم المسند أن المرسل مختلف في كونه حجة، ولا مستدل على عدالة زواته العدل الذي أرسله، والمسند معلوم عدالة زواته بنفوسهم.
- ٣ واعتل الجرجاني بأن المرسل شهد راويه بقول رسول الله - صلى الله عليه - شهادة قاطع، فقال: «قال رسول الله - صلى الله عليه - فكان هذا أشد ثقة، وأكد من عزاه إلى راويه، تفويضاً إليه وتعويلاً عليه في حكاية القول عن الرسول - صلى الله عليه -
- ٦

فصل

- فأما إن كان أحد الراويين من تقدم إسلامه، والآخر من تأخر إسلامه، فإنه لا تقدم رواية المتقدم الإسلام.
- ٩ وذهب بعض الشافعية إلى تقديم رواية المتقدم إسلامه؛ مثل خبر قيس بن طلح، مع خبر أبي هريرة، في الوضوء من مس الذكر.
- ١٢ والدلالة على أنه لم يرجح بذلك، أن سماع الكافر من النبي لا يمنع روايته حال إسلامه؛ فلا وجه لترجيح رواية المتقدم إسلامه.

فصل في الترجيح في متن الحديث

- ١٥ وذلك من وجوه. أحدها أن يكون أحد الحديثين قد جمع بين التلق ودليله؛ كما قدمنا من قول النبي - صلى الله عليه - «الشُّنْعة فيما لم يُقسَم». فإذا وقعت الحدود، وصُرفت الطُّرُق، فلا شفعة. فهذا أكد وأقضى في البيان؛ لأنه جمع بين إثباتها في المشاع، ونفيها في المقسوم؛ فهو أكد من خبر يتضمن إثباتها في المشاع، ويُسكت فيه عن المقسوم.
- ١٨

١ عدالة: مهمل، مزيد. ٢ زواته: مهمل. ١٠ تقديم: مطموس بعضه. || المتقدم: مطموس بعضه. || قيس: بس. ١١ تلق: مطموس بعضه. ١٥ التلق: السابق (المطلق) مشطوب. ١٨ إثباتها: إثباتها. في الموضعين في الفقرة. || ونفيها: ونفيها.

فصل

والآخر أن يكون أحدهما قولًا، والآخر فعلًا. فالتقول أبلغ في البيان؛ لأنَّ له صيغة، ولا صيغة للفعل.

٣

فصل

والآخر أن يكون أحدهما قولًا وفعلًا، والآخر قولًا؛ فيكون اجتماعهما أولى.

٦

فصل

والآخر أن يكون أحدهما لم يدخله التخصيص، والآخر دخله التخصيص. فيكون ما لم يدخله التخصيص أولى؛ لأنه أقوى. لأنَّ دخول التخصيص تضعيف لللفظ. ولهذا ذهب بعض الناس إلى أنه بصير مجازًا.

٩

فصل

والآخر أن يكون قد قُضي بأحدهما على الآخر في موضع، واختلفا في غيره. فيكون الذي قُضي به أولى؛ لأنَّ القضاء عملٌ بحكمه، فيقوى بالعمل.

١٢

فصل

والآخر أن يكون أحدهما مطلقًا، والآخر واردًا على سبب. فإنه يُقصر على سببه، ويُقدَّم المطلق عليه؛ لأنَّ الوارد على سبب قد ظهرت فيه أمانة التخصيص؛ فيكون أولى بالحق التخصيص به. مثاله [قول التَّبَائِي] - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «[مَنْ] بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتُلْ [وَهُ]». فإنه يُقدَّم على نهيه عن قتل النساء؛ لأنَّ النهي وارد في الحرية، والأمر بالقَتْلِ [لِ] قَائِلِ [م] فِي حَقِّ [السُّبْدِ] لَيْنَ | لِلأديان.

١٨

٦٧ ظ

فصل

والآخر أن يكون أحدهما قصد به بيان الحكم المختلف فيه، فيكون أولى. كما
 ٣ قَدَمْنَا قَوْلَهُ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ على قوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، في
 تحريم الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين. لَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا مَلَكَتْ
 أَيْمَانُكُمْ﴾ قصد به الزوج دون بيان الحكم.

فصل

والآخر أن يكون أحد المعنيين أظهر في الاستعمال؛ كما ذكرنا في الحُمْرَةِ،
 وَأَنَّهُمَا أَظْهَرَ فِي الشَّنَقِ.

فصل

الآخر أن يكون أحد التأويلين موافقاً لفظه من غير إضمار؛ كما قلنا في قوله
 - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - للمرتَهَن: «ذَهَبَ حَقُّكَ» - يعني من الوثيقة دون الدَّيْن. ولم نحمله
 ١٢ على الدَّيْن؛ لَأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الدَّيْنِ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ. وَهُوَ إِذَا كَانَ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الرِّهْنِ.

فصل

الآخر أن لا يكون أحدهما يوجب تخطئة النبي في الباطن؛ والآخر يتضمن
 ١٥ إصابته في الظاهر وتخطئته [في الباطن]. فالأَوَّلُ مَقْدَمٌ وَمَرْجَحٌ؛ لِأَنَّهُ تَبْعِيدٌ لَهُ عَنِ
 الْخَطَأِ. وَهُوَ الْأَلْيَقُ بِهِ وَبِحَالِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. كَمَا وَرَدَ فِي ضَمَانِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ
 السَّلَامُ - ذَيْنَ الْمَيْتِ، وَقَوْلُهُ: «هُمَا عَلَيٌّ»، وَأَنَّهُ ابْتِدَاءُ ضَمَانٍ. وَأَنَّ النَّبِيَّ امْتَنَعَ مِنْ
 ١٨ الصَّلَاةِ وَ[كَانَ]. وَقَتَّ الْامْتِنَاعِ، مَصِيبًا فِي امْتِنَاعِهِ؛ فَكَانَ مَقْدَمًا عَلَى حَمْلِهِ عَلَى
 الْأَخْبَارِ، عَنْ ضَمَانٍ سَابِقٍ، يَكْشِفُ عَنْ أَنَّهُ كَانَ امْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ بَاطِنًا.

٢ أحدهما: مزيد. ٥ قصد به الزوج: قصده الروح. ٧ المعنيين: مهمل. ٨ الحُمْرَةُ: مهمل.

١٠ التأويلين: مهمل. ١٤ يوجب تخطئة: مهمل. ١٨ مصيبًا: مهمل.

فصل

- الآخر أن يكون أحدهما إثباتًا. والآخر نفياً، فيكون الإثبات أولى. كما قدمنا
رواية بلال أن النبي - صلى الله عليه - دخل البيت وصلى، على رواية أسامة أنه لم
يصل؛ لأنّ المثبت معه زيادة علم وإفادة ليست عند النافي. فهو كمن روى، والآخر
لم يرو. وابن عمر يقول: لم يثبت النبي، وغيره يقول: قنت. ورواية أنس أن النبي
و ٦٨ - صلى الله عليه - لم يخضب، ولم يأن له أن يخضب؛ | وغيره يقول: قد خضب. ٦
فالذي يشهد على النبي ليس كمن لم يشهد.

فصل

- والآخر أن يكون أحدهما زائداً، كما قدمنا رواية الصاع على رواية من روى
نصف صاع؛ ورواية من روى خبر التكبير سبعا في صلاة العيد على غيره أنه كثر
أربعاً.

١٢

فصل

- الآخر أن يكون أحدهما متأخراً. والآخر متقدماً، لأن ابن عباس قال: كنّا نأخذ
من أمر النبي - صلى الله عليه - بالأحدث فالأحدث؛ وإنما كان كذلك، لأن
الآخر هو الذي ينسخ دون الأول. ١٥

فصل

- الآخر أن يكون أحدهما يوجب احتياطاً للفرض وتبرئة الذمة. والآخر يوجب نفي
الاحتياط؛ فالموجب للإحتياط مرجح، لأنه يوجب لأكبر المقاصد. ١٨

٢ إثباتاً: معبر. | والآخر نفياً: معبر (من: نشأ). ٣ أنه: وانه. ٥ يثبت: نفنت. | قنت: فت.

٦ يخضب: يحض. | يأن: مان. | خضب: مهمل. ١٠ صاع: معبر. | خبر التكبير: خبر والكبير.
سبعا: مهمل. | العيد: معبر (من: العيد). ١٣ الآخر أن: الاخران. معبر.

فصل

الآخر أن يكون أحدهما حاضراً، والآخر مبيحاً. فالحاضر مقدّم ومرجّح، أشار
إليه أحمد في الأخذ بالذي هو أهنأ وأهدى؛ وبه قال الكرخي والرازي، من
أصحاب أبي حنيفة. ٣

وذهب عيسى بن أبان إلى أنهما سواء، ويسقطان، ويرجع إلى حكم
الأصل؛ لأنّ في الحظر احتياطاً. لأنّ ترك المباح لا مآثم فيه، وفي ملابسة
المحظور مآثم؛ ولأنّه إذا اجتمع في العين الواحدة حظر وإباحة، قدّم الحظر،
بدليل المتولّد عمّا يؤكّل وما لا يؤكّل. وإذا اختلط المباح بالمحظور، غلب
الحظر. ٦ ٩

فصل في شبهة المخالف

فمنها أنّ تحريم المباح كإباحة المحظور في باب الاعتقاد؛ فإنّ كلّ واحد منهما
يوجب كفر المعتقد لما استقرّ في الشرع خلافه، فلا وجه لتقديم أحدهما ولا
ترجيحه. ١٢

ومنها أنّ الشيء الواحد يستحيل أن يكون محظوراً على الواحد في وقت، مباحاً
| له في ذلك الوقت؛ كما يستحيل اجتماع الضدّين في المحلّ الواحد. ولو شهد ٦٨
شاهدان بأنّ فلاناً قتل زيداً بمكّة يوم النحر، وشهد آخرون أنّه قتل عسراً ذلك اليوم
ببغداد، فإنّ الشهادتين تسقطان، لاستحالة اجتماع القتلين من الواحد في ذلك
اليوم الواحد. كذلك إذا روى الواحد خبراً يعطي إباحة عين، وروى الآخر خبراً
يقتضي تحريم تلك العين، وجب سقوطهما. ١٨

ومنها أنّه لو أخبر واحد بنجاسة الماء، وأخبر آخر بطهارة ذلك الماء، لم يُجعل
لأحدهما مزية على الآخر؛ بل يسقطان، ويبقى الماء على أصل الطهارة. كذلك
ههنا. ٢١

فصل في الأجوبة عن شبهاته

- أما ما عَوِّلَ عليه من الاستواء في الاعتقاد، فَإِنَّ ذلك بعد ثبوت التحريم في المحظور، والإباحة في المباح. ولعمري إنهما، بعد الثبوت، صار كل واحد منهما شرعاً لله - سبحانه. فإذا اعتقده على خلاف ما هو به، كفر. فأما عند التقابل، فلا يستويان؛ لأنَّ الحاضر والسيح من الألفاظ عند التقابل، كالمحظور والمباح عند الاختلاط. ولو اختلعت الأعيان، بعضها مباح وبعضها محظور، غلب التجنبُ على الإقدام، والحظرُ على الإباحة. ولأنَّ الحظر، إذا كان مشروطاً، والمباح مشروطاً، فوجد بعض شروط الإباحة، لم تحصل الإباحة؛ ولو حصلت بعض شروط الحظر، كفى في تحصيله؛ كالبيع يحرم ويبطل بشرط، ولا يُباح ويصحَّ إلا بجميع شروط الصحة. والظاهرة تبطل بأحد أسباب إبطالها، ولا تصحَّ إلا بكمال شروطها؛ والجمعة كذلك.
- وَأَمَّا قوله: يستحيل اجتماع | الحظر والإباحة، كما يستحيل اجتماع الضَّيْنِ، واستشهاده بالشهادة، فالعمرى إنَّه كذلك؛ لكن ليس يقف التقديم للحظر على اجتماعهما؛ لكن التجويز للحظر يوجب الحظر، ويكفي فيه مجرد التجويز. لأنَّ الحظر كالاحتراز والاحتياط، والتجويز كافٍ في وجوبه - أعني وجوب الاحتراز. والإباحة إقدام، ولا يكفي في الإقدام تجويز السلامة من الاستضرار بالتبعة، أو غيرها من الضرر. والشهادة إنَّما كانت على حقيقة فعل لا يمكن وقوعه على الوجه الذي ذكرته، بل يستحيل. وههنا إخبار عن إيجاب تجنب، وإخبار عن إيجاب إقدام، وتجويزه وتجويز الضرر في الإقدام يوجب الإحجام؛ كما وجب في العقل التحرز من الضمان، وبما وجب في الشرع. وفُرق بينهما بدليل أنَّه لو اشتبه علينا من هو القاتل، لم يثبت القاتل؛ فكيف إذا كانت الشهادة بمستحيل؟ فأما في الأعيان والأحكام، فإنَّها إذا اشتبه محظورها بمباحها، غلب الحظر.

٦ مباح: مهمل. مزيد فوق «مسح» مهمل وغير مشطوب. || التجنب: مهمل. ١١ والجمعة:

مطموس بعضه. ١٣ واستشهاد: الفصير مزيد. ١٩ تجنب: مهمل. ٢٠ التحرز: مهمل، والسابق (من)

مشطوب. ٢١ هو: مزيد. ٢٢ بمستحيل: مستحل. || اشتبه: استبه. كذا.

وأما تعلّقهم بإخبار اثنين، أحدهما بطهارة الماء، والآخر بنجاسته، فإن كانت بسبب يوجب النجاسة غلب خبر النجاسة. وحكمتا بنجاسته، وإن لم يُخبر بالسبب. بل قال «هو نجس». فذلك غير مسسوع أصلاً. لجواز أن يكون نجسنا عنده، إما لجهله إن كان عامياً، أو كان عالماً. والناس مختلفون في النجاسة. فعلى كلا الأمرين، لا يُقبل من غير بيان السبب. لا من العالم ولا العامي، ويبقى الماء على طهارة أصله. لا يقدح فيه الخبر بالنجاسة، ولا يؤكد طهارته خبر من أخبر بالطهارة؛ فلم يتحقق لك حجة من هذه الصورة.

فصل

- ٩ فإن تعارض خبران في الحدّ، فإنه لا يُقدّم المسقط للحدّ، بل الموجب له. فإن صاحبنا | أخذ بحديث عبادة في اجتماع الجلد والرجم، ولم يُقدّم عليه حديث ما عَزَظ ٦٩ وأنيس في إسقاط الجلد.
- ١٢ ولأصحاب الشافعي وجهان، أحدهما يُقدّم حديث إسقاط الحدّ. لنا أن رواية إيجابه إثبات له. وإثبات التشريع مقدّم على النفي. والأصل الإسقاط. فلا يجوز أن يبقى على الأصل مع وجود خبر العدل الناقل عن الأصل؛ وكما لو قامت البيّنة بإثبات سبب الحدّ، وشهدت أخرى بنفيه.
- ١٥

فصل

- وتعلّق المخالف في ذلك بقول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «ادْرَأُوا الحدود بالشبهات»؛ وادْرَأُوا ما اسْتَطَعْتُمْ». ١٨
- والجواب أن خبر الواحد العدل عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - ليس بشبهة؛ بدليل أنه ينتقل به عن حكم الأصل. والذم لا تُشغل بالشبهات.

١ عامياً: غائباً. ٥ بيان: سأن. بعضه مطبوس. ٦ ويبقى: وسقا. بعضه مطبوس. ٦ طهارته: طهارة. ٧ من: في الهامش. وأقيم مقام «من» مشطوب. ٩ المسقط: مطبوس بعضه. ١٠ يُقدّم: في الهامش. ١١ ما عَزَظ: مزيد فوق «عامر» وهذا غير مشطوب. ١٣ إيجابه: مهمل. ١٤ إثبات: اثاب. ١٥ إثبات: التشريع: التسريع. ١٥ البيّنة: مهمل. ١٩ بشبهة: مهمل. ٢٠ تُشغل: مغير.

فصل

فإن كان أحد الخبرين يثبت نقضاً لصحابيٍّ: كخبر القهقهة، والآخر لا يثبت نقضاً: فنفي النقص مقدّم؛ لأنّه إذا أوجب نقضاً وقدحاً، قابلته مدحاً الله ٣ - سبحانه - لهم بالعدالة، وأنهم خير أمة أخرجت.

فصل

فإن كان مع أحدهما قرينة تدلّ على الحكم: فإنّه يترجّح بها مثاله. ٦

فصل

فإن كان أحدهما يجمع بين الحكمتين، والآخر يسقط أحدهما، فالجامع يُقدّم؛ لأنّه لا يسقط حكماً من أحكام الشرع. ٩

٢ الخبرين: معبر. || نقضاً: نقضاً. || لصحابيٍّ: الصحابي. || نقضاً: نقضاً. ٣ فنفي: قفى. || النفس: النفس. || نقضاً: نقضاً. ٤ أخرجت: اخرجت. راجع سورة آل عمران (رقم ٣). الآية ١١٠. ٦ مثاله: اللاحق نقطة وقف. لم يُسطر بعدها مثال. لكن راجع كتاب الغدة لنقاضي أبي يعلى بن الفراء. ج ٣ ص ١٠٤٥ الأسطر ٣-٧. عند كلامه في خبر القهقهة.

فصول التراجيح

التي [لا] تعود إلى الإسناد والتمن

لكن تعود إلى غيرهما

٣

فصل

- من ذلك أن يكون أحد الخبرين موافقًا لظاهر القرآن، أو السنة، فيقدم. مثل
- ٦ حديث التعليل، يرجح على خبر الإسفار. لموافقته لظاهر القرآن؛ مثل قوله: ﴿سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾. ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾. ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾. وقول النبي - صلى الله عليه - «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ» وقولهم: «أَتَى الْأَعْمَالُ أَفْضَلُ؟» فقال - صلى الله عليه - «الصلوة لأوَّل وقتها». ومثل قوله: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِرِلِّي». مرجح على خبرهم «لَيْسَ لِلوَلِيِّ مَعَ الشَّيْب أَمْرٌ». بحديث عائشة عن النبي: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا، بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»؛ لأنَّ ظاهر القرآن والسنة حجة في أنفسهما، فأولى أن يرجح بهما الخبر.
- ٩
- ١٢

فصل

- فإن كان مع أحدهما ظاهر القرآن، ومع أحدهما ظاهر سنة أخرى، فأيهما أولى؟
- ١٥ ظاهر كلام أحمد أن الحديثين، إذا تعاضدا، كانا مقدمين على حديث معه ظاهر القرآن.
- وهذا يُبنى على أصل اختلف مذهبه فيه؛ وهو إذا تقابل لفظ السنة ونطق القرآن، أيهما أولى. فيه خلاف عنه. فزوي أن السنة مقدمة، لأنها تبين القرآن وتفسره؛ والثاني نطق القرآن أولى، لأنه مقطوع بطريقه.
- ١٨

٢ الإسناد: السابق (غير مشطوب). ٥ من: في. ١١ موافقًا: مطبوس بعضه. ٩ وقولهم: مكثر.

١٠ الشَّيْب: مهمل. ١٤ فأيهما: فانهما. ١٧ يُبنى: بنى. ١٨ أيهما: انهما. ١١ تبين: مهمل.

١٩ وتفسره: ويسره. كذا.

فصل

- فإن كانت ألفاظ أحد الخبرين مختلفة، والآخر ألفاظه غير مختلفة، بل لفظه واحد، فيُحتمل أن يكون غير المختلف مقدّمًا ومرجّحًا؛ لأنّه يدلّ على ضبط رواته ٣ لعدم الاختلاف فيه؛ ويُحتمل أن لا يُرجّح، لأنّه يجوز أن يكون اختلاف الألفاظ. لأنّ النبي - صلى الله عليه - قاله في مواضع مختلفة. بعد أن [قال إنّه] لا يختلف المعنى؛ ويُحتمل أن يكون رواه بعضهم بالمعنى، والآخر باللفظ، فاختلّفت ألفاظه ٦ من هذا الوجه. وذلك مثل خبر التقدير للماء في حمل النجاسة.

فصل

- فإن كان أحدهما موافقًا للقياس، والآخر يخالف القياس، فالموافق للقياس ٩ ٧٠ ظ أولى. وذلك مثل قوله - عليه السلام: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي | عَبْدِهِ، وَلَا فِي قَرَبِهِ، صَدَقَةٌ». فيُقدّم على حديث غورك السُعديّ وموافقته القياس، لخبر نفي الصدقة في الخيل. وهو أن ما لا تجب الزكاة في ذكروره، لا تجب في ذكروره وإنائه؛ ١٢ كالبعال، والحسير، وسائر الحيوانات غير الأنعام؛ ولا تجب الزكاة فيه من جنسه.

فصل

- فإن كان مع أحدهما حديث مرسل، فإنّه يُقدّم على ما ليس معه حديث آخر ١٥ مرسل. ولا غيره؛ لأنّ المرسل مع المسند بقوّته، لأنّه جاء من طريقين.

فصل

- فإن كان أحدهما عيّل به الأئمة الأربعة [فإنّه يُقدّم ويُرجّح]. كما رويّا في ١٨ تكبيرات العيدين سبعًا وخمسين. وقدمناه على رواية من روى أربعًا، كأربع الجنائز،

٢ بل: ببس. ٣ المختلف: المختلف. كذا. || مقدّمًا ومرجّحًا: مقدم ومرجح. || رواه: مهمل.

٦ رواه: مطموس بعفنه. ٧ التقدير: القدر. ١٠ ولا: مزيد. ١٥ آخر: مزيد. ١٦ بقوّته: بقوته.

١٨ الأربعة: مغير (من: الأربع) و«عنه» مزيد.

- لأنه عمل به أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ. وقد نصّ أحمد على هذا في عدة مواضع في حديث الوضوء. ممّا مسّت النار، وروى أنّه انتهش عظماً وصلّى ولم يتوضّأ. ٣
نظراً إلى أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ. لم يتوضّأوا ممّا مسّت النار، وإنّما رجّحنا بعملهم وقولهم. لأنّ هذا أمرٌ طريقته غلبة الظنّ. ولا شكّ أنّ الأئمة والخلفاء. الذين بلغوا من الإسلام المبلغ الذي حازوا به الفقه ولسّح أقواله - صلّى الله عليه - وأفعاله، يتّوى الظنّ فيما تضمّنه الخبر من الحكم إذا كانوا به عاملين وقائلين. ٦
ويُرجّح على حديث لم تعضده أقوالهم وأفعالهم.

فصل

- ولا يُرجّح أحدهما بعمل أهل المدينة؛ خلافاً لأصحاب الشافعيّ في قولهم: ٩
يُقدّم ما عمل به أهل المدينة. وذكروا ذلك في حديث الترجيع في الأذان، وأنّه يُقدّم على غيره.
وكذلك لا يُرجّح أحد الخبرين على الآخر بعمل أهل الكوفة؛ خلافاً لأصحاب أبي حنيفة، فيما حكاه الجرجانيّ في أصوله | أنّه يُقدّم بعمل أهل الكوفة إلى زمن ١٢
أبي حنيفة قبل ظهوره. قالوا: لأنّ أمراء بني مروان [غلبوا] على المدينة والكوفة، وكان منهم تغيير للسنن. ١٥

فصل

- والدلالة على أنّه لا يُرجّح بقول أهلها، أنّه لا يجوز أن تكون المراعاة لنفس البلد وعينه؛ لم يبقَ إلّا أنّهم نظروا إلى مصير الصحابة إليهما، وتوقّروا فيهما؛ ١٨
وذلك خطأ في القول، إصابت في المعنى. فإن كان لعمل الصحابة، فليقولوا ذلك؛ فإنّ الخبر الذي عملت به الصحابة. حيث كانوا من البلاد، مقدّم عند كلّ عالم

٢ في حديث الوضوء: في الهامش. ٢-٣ ولم يتوضّأ نظراً إلى: ولم يتوضّأ نظراً إلى. كذا. ومغيّر.
٣ يتوضّأوا: يتوضّأوا. ٧ تعضده: مهمل. ٩ ولا يُرجّح: مكزّر. ١٣ حكاه الجرجانيّ: مطبوس بعينه.
١٤ ظهوره: مغيّر. أمراء بني: امراسي. غلبوا: هذه الكلمة مستمدة من كتاب العدة للفاشي أبي يعلى.
ج ٣ ص ١٠٥٣ السطر ٣. ١٥ تغيير: مهمل. ١٨ وعينه: حرف العطف مزيد. وتوقّروا: وتوقّروا.

بالحديث. وتُقدَّر موافقتهم. ولو كان بغير المدينة والكوفة من أصحاب رسول الله. لُرُجِّح بمتابعته للحديث؛ ومع انتشار الصحابة في البلاد، لا معنى لأطراح من لم يكن بهذين البلدين.

٣

فصل

- فإن اقترن بأحد الخبرين تفسير الراوي بفعله أو قوله، كان مرجحاً ومقدماً على ما لم يقترن به تفسيره. مثل ما روى جابر عن النبي - صَلَّى الله عليه - قال: «أئتما رجل أَعْمَرَ [رَجُلًا] عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ؛ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَا تَرْجِعْ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ السَّوَارِثُ». فقدم على رواية من روى: «مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فِيهِ لَهُ وَلِعَقِبِهِ، يَرِثُهَا مَنْ يَرِثُهُ مِنْ عَقِبِهِ». كما روى معمر عن الزهري ٩ عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله أنه قال: «أئتما العُمَرَى التي أجازها رسول الله - صَلَّى الله عليه - أن يقول: «هي لك ولِعقبك»؛ فأما إذا قال: «هي لك ما عِشْتَ». فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا. ومثل خبر التفرق في خيار المجلس. حملناه ١٢ على التفرق بالبدن لما روى عن ابن عمر أنه كان إذا أراد من يوجب البيع، مشى قليلاً ثم رجع. وقال أبو بَرَزَةَ: ولا أراكما تفرقتما. | وكذلك رجع أحمد، في صوم يوم شك بالغيم. إلى تفسير ابن عمر «فأقذروا له». وأنه كان يترأى الهلال؛ ١٥ فإن كانت السماء ذات غيم أصبح صائئاً، وإن كانت مُصْجِيَةً أصبح مغطراً.

١ وتُقدَّر: وتقدَّر. موافقتهم: موافقتهم. ٢ لُرُجِّح: مهمل. ٣ بهذين: بهذين. ٦ أئتما: مهمل.

٧ رَجُلًا: راجع مسند أحمد بن حنبل. ج ٣ ص ٣٦٠ السطر ١١. فَإِنَّهَا: فلها. لِلَّذِي: والذي. كذا.

يُعْطَاهَا: مهمل. والتفسير مزيد. ٩ يَرِثُهَا: مهمل. يَرِثُهُ: يرثه. ١٣ بالبدن: مضموس بعضه.

١٥ بَرَزَةَ: برزه. ١٥ بالغيم: بالغيم. يترأى: يترأى. ١٦ غيم أصبح: مهمل. مُصْجِيَةً: مهمل.

فصول الإجماع

وقد قدّمنا حدّه ورؤسّه في الحدود والعقود التي افتتحنا به كتابنا هذا.

فصل

٣

والإجماع حجة مقطوع بها. فإذا اتفق الفقهاء على حكم حادثة. كانت حجة معصومة ودلالة قطعية متبعة؛ نصّ عليه صاحبنا أحمد بن حنبل.

وزوّي عنه ما يدلّ على استبعاده للإجماع؛ فقال: من ادّعى الإجماع. فهو كذاب؛ لعلّ الناس قد اختلفوا؛ هذه دعوى بشر المريسي والأصم؛ ولكن نقول: «لا نعلم الناس اختلفوا». أو «لم يبلغني أنّ الناس اختلفوا».

وقال أيضًا: كيف يجوز للرجل أن يقول «أجمعوا»؟ إذا سمعته يقولون «أجمعوا»؛ فأنهئهم. لو قال: «إني لم أعلم مخالفاً»؛ جاز.

وهذا منه على طريق الورع، أو أنّ الغالب أنّه لا يحيط علماً بمقالة المجتهدين في الأقطار مع تباعدها، وكثرة المجتهدين، وكيفية قولهم في الحادثة، وعدم الثقة ببقاء المفتي على فتواه، مع تجويز أن يكون رجع فيما أفتى به أو لا. فهذا وأمثاله أوجب استبعاده لإطلاق الإجماع. وإنّما تأويلنا هذه الرواية أنّه قد حقّق الإجماع في عدّة مواضع. وبهذا قال أكثر الفقهاء والمتكلمين.

قالت الإمامية: ليس بحجة؛ لكن فيه حجة، وهو الإمام المعصوم. وإن خولف. لم يعتدّ بخلاف من خالفه.

وقال إبراهيم النّظام: ليس بحجة؛ ويجوز اجتماع الأمة على الخطأ؛ ولا معصوم بعد موت النبي - صلى الله عليه.

٢ افتتحنا به: اصطحابه. ٧ هذه: مغتير. مهمل. || نقول: نقول. ٨ نعلم: مهمل. || يبلغني: بلغني. ٩ أيضًا: مهمل. || سمعته: مهمل. ١٠ فأنهئهم: فأنهئهم. || إني: مهمل. || جاز: مهمل. ١٣ أفتى به: اتّباعه. ١٤ استبعاده: مهمل. || وإنّما: وإنّما. مزيد فوق «معناه» وهذا مغتير. وغير مشطوب. || تأويلنا: تأويلنا. || أنّه: انه. أي وأنّ أحمد بن حنبل. راجع ما قاله القاضي أبو يعلى بن الفراء في كتاب المسوّدة لابن تيمية وأبيه وجده. ص ٣١٦. الأسطر ١٠-١١. عن أحمد بن حنبل وآله وقد أطلق القول بصحة الإجماع في عدّة مواضع. وذكرها أبو يعلى.

فصل في أدلتنا السمعية

- ٧٢ و فمناها قوله - تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُنْذِرِينَ﴾ تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ٣ . والسبيل ههنا هو الطريق ، ولا طريق يحصل الوعيد على سلوك غيره إلا ما أوجبه اجتهادهم ؛ إذ كان ما أوجبه نص القرآن ، أو تواتر السنة . فذلك سبيل الله ورسوله أخص به من الأضافة إليهم . والمؤمنون ههنا هم العلماء ؛ إذ قد أجمعنا على أن العوام والجهال لا سبيل لهم يتبع . فلم يبق إلا العلماء . وقد تواعد على اتباع غير سبيلهم ؛ فثبت أن سبيلهم حق متبع . ودليل مُرشِد . والمخالف له مستحق للعقاب بالوعيد المنصوص في الآية ؛ إذ ليس بين سبيلهم وبين سبيل غيرهم قسم ثالث . فتعين اتباع سبيلهم حيث حصل الوعيد على اتباع غير سبيلهم .
- ومنها قوله - تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ - يعني عدولاً ؛ بدليل قوله - سبحانه : ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ . وقال الشاعر : [الطويل]
- هُم وَسَطٌ يَرْضَى الْأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ
إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ
- ١٥ فوجه الدلالة أنه عدلهم . وجعلهم حجة على الناس في قبول أقوالهم ؛ كما جعل الرسول - صلى الله عليه - حجة علينا في قبول قوله علينا . ومنها ، جهة السنة . ما روي عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال : «أمتي لا تجتمع على ضلالة» ؛ وروي : «لا تجتمع أمتي على ضلالة» ؛ وروي : «على الخطأ» . وروي عنه - صلى الله عليه - : «لم يكن الله ليجمع هذه الأمة على الخطأ» . وروي عنه - صلى الله عليه - : «ما رآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن» ؛ وما رآه المسلمون قبيحاً ، فهو عند الله قبيح» . وقال - صلى الله عليه - : «من فارق الجماعة قُبلةً شبراً ، فقد خلع ربة الإسلام من عنقه» . وروي أنه نهى عن الشذوذ ، وقال : «مَنْ شَذَّ ، شَذَّ فِي النَّارِ» . | وقال - صلى الله عليه - : «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ» . ٢١

٣-٢ : من «الْمُؤْمِنِينَ» : في أعلى الورقة . و«مَنْ» قرأه مفراض المجلد .

١٨ ضلالة : مهمل . مغير . ٢٠ عند : مقطوع بعضه .

ورُوي عنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ الذَّنْبَ يَطْلُبُ» - ورُوي «يَأْكُلُ شَارِدَةَ الْغَنَمِ»، ورُوي «يَأْكُلُ الْعَاصِيَةَ مِنَ الْغَنَمِ». ورُوي «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي».

فهذه أخبار وردت من طُرُق كثيرة، كلها دالّة على وجوب اتّباع العلماء إذا أجمعوا على حكم من الأحكام.

فصل يجمع الأسئلة لهم على أدلتنا

فمنها ما وجهوه على الآية الأولى، قالوا: نحن نقول بأن الوعيد لاحق بمن يشاقق الرسول، ويتّبع غير سبيل مَنْ اتّبعه؛ فالوعيد لاحق بهما، فلا نعلم أنّه يلحق بمن أفرد اتّباع غير سبيل المؤمنين عن مشاقّة الرسول.

ومنها أنّه يُحتمل الوعيد أن يكون عاد إلى مشاقّة الرسول، واتّباع غير سبيل المؤمنين في موافقته، وترك مشاقّته. هذا هو الظاهر؛ كما إذا قال القائل: «مَنْ يَشَاقِقِ الْأَمِيرَ، أَوْ الْمَلِكَ، وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ جُنْدَهُ، فَعَلَيْهِ كَذَا». يرجع إلى أنّ الوعيد لاحق بمشاقّته، وعدم الدخول فيما دخل فيه أهل طاعته، فيعود الكلّ إليه. والدليل عليه أنّ مشاقّة الرسول على انفرادها؛ ولو لم تكن تؤمن بلحق الوعيد بها. فدلّ على أنّ الوعيد رجع إليها خاصّة، وذكره مشاقّة المؤمنين تبعاً.

ومنها أن قالوا: لا حجة في الآية لإثبات الإجماع حجة؛ لأنّه شرط في الآية للحقوق الوعيد «مَنْ بَعَا مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى». والهدى لا يتبيّن إلاّ بدليل؛ وفي الدليل حجة كافية لوجوب الاتّباع، ولحقوق الوعيد بالعدول عنه، وترك الاتّباع له. وإنّما كان الوعيد حجة لترك الإجماع، إن لو لم يبيّن الهدى إلاّ بالإجماع؛ فأما إذا كان بيان الهدى بغير الإجماع، فلم يبقَ للإجماع عمله في الدلالة والحجة.

ومنها أن قولهم: «وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ» يرجع إلى ما كانوا به مؤمنين؛ والذي كانوا به مؤمنين إنّما هو الاعتقاد وكلمة الإسلام. ونحن قائلون بلحقوق الوعيد

٢ شاردة: سادة. ٨ يشاقق: شافق. ٩ نعلم: مهمل. ٩ أفرد: مهمل. وحرف الدالّ مزيد.

١٢ الملّك: مغتير. ١٢ الملّك: مغتير. ١٥ تبعاً: مهمل. ١٧ يتبيّن: مهمل. ١٩ يبيّن:

بين. ٢٠ يبق: في الهامش. ٢١ قولهم: قوله.

الذي تضمنته الآية بمن عدل عن اتباع السبيل الذي كانوا به مؤمنين . وهو الإيمان . يدل على ذلك أنه لو قال : « من لم يتبع سبيل أهل العدالة . أو الخير . وليناه ما تولى » . رجع إلى سبيلهم في الخير والعدالة ؛ كذلك يجب رجوع الاتباع ههنا فيما كانوا به مؤمنين . لا بما آمنوا به من الفروع .

ومنها أن قالوا : المؤمنون لا معرفة لنا بأعيانهم . ولا بالاعتقادات التي يكونون بها ولأجلها مؤمنين ؛ فلم يبق أن تكون الحوالة إلا على مشاققة الرسول الذي وضحت دلالته وبان برهانه بالمعجزات الباهرة .

ومنها أن قالوا : إن الله - تعالى - إنما ألحق الوعيد بمتبع غير سبيل المؤمنين ، وغير المؤمنين هم الكفار . فكأنه قال : « من يشاقق الرسول ويكفر ، نوله ما تولى » ؛ وليس في الآية سوى هذا نطقاً ، ونحن قائلون به .

ومنها أن الوعيد إنما أضافه إلى من أتبع غير سبيل المؤمنين كلهم ؛ وذلك يعم كل مؤمن إلى يوم القيامة . وذلك لا يتحقق حجة في عصر من الأعصار ؛ فلم تتحقق من الآية دلالة .

ومنها أنه لو كان المراد بالوعيد مخالفة كل من هو مؤمن حقيقة . لعلم العالم والعامي . فلما لم يعم . علم أنه لم يعد الوعيد إلى الإجماع الذي ذهب إليه ؛ إذ ليس بعض المؤمنين ، بحكم لفظ الآية ، أولى من بعض .

ومنها قولهم : إن الآية لا حجة علينا بها ؛ لأنها دليل خطاب لأنه إنما تواعد على اتباع سبيل غير المؤمنين . فاستدلتم به على وجوب اتباع المؤمنين ؛ ولا يجوز التعلق بدليل الخطاب في مثل هذا الأصل العظيم . وليس بحجة عندنا .

ومنها قولهم : إن سبيل المؤمنين في الحوادث الاجتهاد . دون التقليد . وما من عساه العصر أحد صار إلى قول غيره ؛ بل اجتهد ، فصار منها إلى ما أذاه اجتهد إليه . وهذا يعطي الحجة من الآية عليكم . لا لكم . والذي يشهد لهذا أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه ، لما قيل له « وسنة الشيخين » ، نزع يده وقال : « بل اجتهد رأيي » . كل ذلك نفوراً من التقليد الذي لا يحل لمجتهد سلوكه .

٥ المؤمنون : المؤمنين . يكونون : يكونوا . مزيد فوق كانوا ، وهذا مشطوب . ١٠ سوى هذا : سواها . ١٨ سبيل : السابق (غير) مشطوب . غير : مزيد . المؤمنين : السابق (وجوب) مزيد . مشطوب . ١٩ مثل : في الهامش . ٢٠ الاجتهاد : والاحكام . التقليد : مهمل .

ومنها سؤال الشيعة: إنا قائلون بالآية؛ فإن من جملة المؤمنين الأئمة المعصومين؛ وهو الحجة.

- ٣ ومنها ما وجهوه على الآية الأخرى: أن شهادة القرآن لهم بأنهم عدول لا توجب أن يكون قولهم حجة معصومة؛ كما لا توجب كونهم معصومين من الصغائر.
- ٦ ومنها أن المراد به شهادتهم يوم القيامة، لأن الرسول إنما يكون شهيداً على الأمة يوم القيامة؛ فلا يعطي هذا كون أتباعهم واجباً، ولا قولهم في الدنيا حجة.
- ومنها ما وجهوه على الأخبار من الأسئلة: أن هذه أخبار آحاد لا يثبت بمثلها إجماع؛ كما لا تثبت بها بعثة نبي، ولا تثبت بها هذه الأصول.
- ٩ ومنها أنها مختلفة الألفاظ.

- ومنها أن معنى قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»، يعني على كفر؛ كما اجتمعت النصراني على عبادة عيسى، واجتمعت بنو إسرائيل على عبادة العجل. بل خص الله هذه الأمة بأن فيها طائفة محقة؛ كما قال: «واحدة ناجية من تيف وسبعين فوقة».
- ١٢

فصل في الأجوبة عن الأسئلة على أدلتنا السمعية

- ١٥ أما الأول: وحملهم الوعيد على مشاققة الرسول خاصة، فغير صحيح؛ لأن الذم والوعيد، إذا عُلّقَا على شيئين، اقتضى أن يكون كل واحد منهما مشاركاً للآخر في الذم، إلا أن تقوم دلالة التخصيص؛ كما إذا انتظم لفظ العموم أشخاصاً شملهم حكم العموم، ما لم تخرج دلالة التخصيص أحد الأشخاص. وكذلك إذا انتظم الأمر أفعالاً استدعاها الأمر، وجمع بينها في استدعائه، كانت على حكم الأمر إيجاباً أو ندباً؛ إلا أن تقوم دلالة تخصيص أحد المستدعيات من الأفعال بإخراجها عن مقتضى إطلاق الأمر. ولهذا لما قال - سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، كان الوعيد لاحقاً بالجميع، وبكل واحد من ذلك على الانفراد.
- ١٨
- ٢١

١ الأئمة: الامامين. ٣ لهم: في الهامش. ٥ يكون: مكرر. ٥-٦ على الأئمة: في الهامش. ١٥ الأول: أي الجواب الأول. ١٦ عُلّقَا: عُلّق. ١٧ إلا: إلى. ١٩ بينها: بينهما. كذا.

وأما قولهم: يُحتمل أن يكون أتباع غير سبيل المؤمنين في مشاقّة الرسول، فسبيل المؤمنين مع النبي الموافقة، وغير سبيلهم المشاقّة له في ترك أتباعه، فليس بصحيح؛ لأنّ الظاهر أنّ الثاني غير الأوّل. فحمله على الأوّل يسقط فائدة ذكره ٣
للتاني؛ إذ كان قولهم «الكلّ» راجعاً إلى مشاقّة الرسول. على أنّ هذا تخصيص بغير دليل.

وأما قولهم: إنّه شرط في لحوق الوعيد أن يكون من بعد ما تبين له الهدى. ٦
والهدى لا يتبين إلّا بدليل. وذلك حجة كافية قبل الإجماع، وحاصلة من غير إجماع، فغير لازم؛ لأنّ تبين الهدى بدليل، بعد الوعيد [يعود] إلى ترك الحكم الثابت بذلك الدليل؛ فلا يكون لعوده إلى أتباع غير سبيل المؤمنين؛ وإلى ترك سبيل المؤمنين، معنًى. لأنّ من ترك حكم الدليل، لحقه الوعيد سواء كان سبيلاً لأحد، أو لم يكن. ولأنّه إنّما شرط تبين الهدى في مشاقّة الرسول؛ ومشاقّة الرسول لا تكون مستحقاً عليها الوعيد. إلّا بعد ما تبين بالدليل أنّه رسول. ٧
وأما في ترك سبيل المؤمنين، وأتباع سبيل غيرهم؛ فقد أطلق الوعيد؛ فوجب أن يتعلّق الوعيد بمخالفتهم بكلّ حال.

وأما قولهم: «وَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ» يرجع إلى ما كانوا به مؤمنين؛ والذي كانوا به مؤمنين، إنّما هو الاعتقاد وكلمة الإسلام؛ ونحن قائلون بلحوق الوعيد الذي تضمنته الآية بمن عدل عن أتباع السبيل الذي كانوا به مؤمنين. وهو الإيمان، تخصيصاً لعسوم الاتباع بغير دليل، واللفظ بعَمَ كلّ سبيل من مذهب ودين. ألا ترى أنّه إذا قال: «اتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ»، عمّ الأمر بأتباعهم جميع ما ذهبوا إليه من السبيل. وكذلك إذا قال: «اتَّبِعْ سَبِيلَ الْعُلَمَاءِ»، رجع إلى ما كانوا به علماء، وما لم يكونوا به علماء. ولأنّ السبيل الذي كانوا به مؤمنين، قد استُفيد تحريم تركه ١٥
والوعيد عليه ممّا استُفيد من مشاقّة الرسول، لأنّها بنفسها كفر.

وأما قولهم: فالمؤمنون لا معرفة لنا بأعيانهم، فغير صحيح؛ لأنّ الإيمان، وإن كان عتاً غائباً، إلّا أنّ له شواهد علّق الشرع عليها أحكام الإيمان. بشواهد الأقوال ٢٤

٢-٣ فليس بصحيح: في الهامش. ٤ قولهم: قولكم. ٦ إنّه: مغير. || الوعيد: الوعد. ١٢ تبين:

سنن. كذا. ١٥-١٧ من والذي، إلى وهو الإيمان، مستفاد من الصفحة ٢٥٠ أعلاه. من السطر ٢٢ إلى السطر الأول من الصفحة ٢٥١. ٢٠ السبيل: مهمل. مغير (من: السبل).

والأفعال التي عليها يُبنى حكم العتق في كفارة القتل والظهار؛ وعليها يُبنى الحكم بتبعية الأولاد في الإيمان؛ وغير ذلك من الأحكام. ولم نُكَلِّف العلم بالباطن. إلا بهذا الطريق.

٣

وأما قولهم: إنما ألحق الوعيد بما تضمنته النطق. وهو اتباع غير سبيل المؤمنين؛ وهم الكفار، فكأنه قال: ﴿[مَنْ] يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾. ويكفر ﴿تَوَلَّى مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾. فغير صحيح؛ لأنه لو أراد ذلك فقط، من غير إيجاب اتباع سبيل المؤمنين، لَنُتِمَّ بذكر مُشَاقَّة الرسول؛ ففيها الكفر. والوعيد يكفي في ذلك. فلما عطف اتباع غير سبيل المؤمنين على مُشَاقَّة الرسول، عُلِمَ أنه أمر يستحق الوعيد عليه.

٦

وأما قولهم: إنه أضاف الوعيد إلى من أتبع غير سبيل المؤمنين كلهم، وذلك يعم كل مؤمن إلى يوم القيامة، وذلك لا يتحقق [حجة] في عصر من الأعصار، فغير لازم؛ لأن الوعيد إنما يلحق بسخافته ما يمكن مخالفته، واتباع سبيل المؤمنين الذين لم يختلفوا، غير ممكن. وخلافهم أيضًا غير ممكن؛ لأنه لا يعلم أتبع أو خالف؛ ولأن غير المخلوق لا يُسمَّى «مؤمنًا»؛ وإن سُمِّي. كان مجازًا. فلا يتحقق الإيمان إلا في أهل العصر؛ وهم بعض المؤمنين؛ فأما جميعهم. فلا يدخل اتباعهم تحت الإمكان.

١٥

وأما قولهم: إنه عاد الوعيد إلى اتباع سبيل كل المؤمنين، وذلك يدخل فيه العوام مع العلماء. فغير لازم؛ لأن الآية تقتضي أن يكون المؤمنون مقسمين قسمين: قسمًا تابعًا، وقسمًا متبوعًا. ولو دخل العوام مع العلماء، لم يبق تابع. ولم يتحقق لنا متبوع أيضًا؛ لأن المتبوع من له تابع، لأنه من باب المتضادات، فلا بد للمتبوع من تابع. فإذا كان العامي والعالم متبوعين، فأين التابع؟ وإذا لم يكن تابع، فأين حقيقة المتبوع؟

٢١

وأما قولهم: إن هذا استدلال بدليل الخطاب، وليس بحجة عندنا، ولا يثبت به مثل هذا الأصل، فليس بدليل خطاب؛ بل استدلالنا منه تحريم ترك سبيل المؤمنين

١ يُبْنَى: سا. ٢ يُبْنَى: يُبْنَى. ٣ نُكَلِّف: مهمل. ٤ وَيَكْفُرُ: معبر (من: ويكفي). ٥ تَوَلَّى: قوله.

وبعض حرف القاف محو. ٦ ففيها: مهمل. ٧ يكفي: مهمل. ٨ عليه: مزيد. كُتِبَ فوق «غير». وهذا لم يُشَغَلْ. ٩ حُجَّة: انظر أعلاه ص ٣. المسطر ٧. ١١ يلحق: يلحق. والياء لا تكاد تُبَيَّر. ١٢ يختلفوا: بعضه مضموس. ١٣ أتبع: مع. بعضه مضموس. مهمل. ٢١ فأين حقيقة: فان حقه، كذا.

- بالحاق الوعيد بتركه؛ وعندكم لا يحرم اتباع غير سبيلهم، بل يجوز أن يتبع ما دل عليه اجتهاد المجتهد وإن خالف سبيلهم. ولأنه؛ لما ذم وتواعد المتبع غير سبيلهم، لم يبق ما يتبع. ويجب اتباعه، إلا سبيلهم؛ إذ لا سبيل ثالث. لأنه لا يتحقق سبيل ٣ لا هو سبيلهم ولا غير سبيلهم.
- وأما قول الإمامية: إنا قائلون بالآية إذا كان فيهم الإمام، فليس بصحيح؛ لأن الآية تقتضي لحوق الوعيد بمن خالف جماعة المؤمنين. وعندهم إذا خالف الكل، ٦ لحقه الوعيد بمخالفة الإمام وحده؛ ولو كان القصد الإمام وحده، لما كان لذكر المؤمنين معنى. ألا ترى أنه، لما كان لذكر المؤمنين معنى، عطفهم على الرسول في إلحاق الوعيد بمشاقته، ولم يقنع بذكر الرسول وحده، ولا بذكر المؤمنين على ٩ جدتهم، لعلمه - سبحانه - بأنه ستحدث حوادث بعده يحكم فيها المؤمنون؛ فإذا اجتمعوا، كان اجتماعهم بعده في إلحاق الوعيد بمن خالفه، كحكمه - صلى الله ٧٥ عليه - حال حياته، وإلحاق الوعيد بمشاقته. فلو كان الإمام هو المعمول بقوله ١٢ خاصة، لما أغفل ذكره. فلما دخل في عموم المؤمنين، دل على أن حكمه حكم واحد منهم؛ إذ يبعد أن يغفل المتبوع، ويذكر الاتباع. ألا تراه كيف قدم ذكر الرسول - عليه السلام؛ فلو كان الإمام هو المعتبر، لذكره مميّزا ومخصوصا، لا في ١٥ جملة أتباعه؛ كما لم يقنع بذكر النبي في جملة عموم المؤمنين.
- وأما قولهم: إن سبيل المؤمنين - وهم الفقهاء - إنما هو الاجتهاد في الحوادث إذا عرضت، فأما التقليد فلا. وإذا كان كذلك، كانت الآية حجة لنا، حيث أوجبنا ١٨ الاجتهاد في الحادثة التي اتفقوا على حكمها، والقول بما يؤدّي الاجتهاد إليه، وإن خالف ما اتفقوا عليه، لينتفع الاتباع بالآية. وأما المصير إلى قولهم، مع ٢١ كون اجتهاد المجتهد يؤدّي إلى حكم يخالف ما ذهبوا إليه، فليس باتباع لهم؛ إذ ليس ذلك طريق بعضهم مع بعض؛ ولا طريق كل واحد منهم. فهذا من أجود ما ورد فيه نظر، إذ لم أجد ما أرتضي سطره من الجواب. والذي توجه لي أن الصحابة - رضوان الله عليهم - حيث حرجوا البيعة على عليّ قبل عثمان، قالوا له: نبايعك ٢٤ على كتاب الله، وسنة رسوله، وسيرة الشيخين. فقال: بل أجتهد رأيي؛ فوجه

- الدلالة أنه عقل من الاتباع الاقتداء بهما. والصحابة. حين قال: «بَلْ أَجْتَهُدُ رَأْيِي»،
 لم يقل أحد منهم: «فَهَذَا هُوَ سِيرَتُهُمَا»، بل عدلوا عنه إلى عثمان؛ فدلَّ على أَنَّ
 الاجتهاد برأيه لم يكن هو الذي دعوه إليه من سيرة الشيخين. ولي في السؤال نظر. ٣
 وأما سؤالهم على الآية الأخرى: وَأَنَّ شَهَادَتَهُ لَهُمْ بِالْعَدَالَةِ لَا تَوْجِبُ اتِّبَاعَهُمْ. وَلَا
 أَنَّ قَوْلَهُمْ حُجَّةٌ مَعْصُومَةٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، كما يدلَّ على أَنَّهُ يَجُوزُ | عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرُ ٧٦
 من الذنوب. فغير صحيح؛ لِأَنَّ الْعَدَالَةَ تَوْجِبُ الرَّجُوعَ إِلَى قَوْلِهِمْ، ونفي الارتياح فيما
 أخبروا به؛ كما يجعل الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. وإن لم يوجب ذلك نفي الصغائر عنه.
 وأما قولهم: هذا يرجع إلى شهادتهم يوم القيامة، فغير صحيح؛ [إِذْ] أَنَّ اللَّهَ
 - سبحانه - جعل الرسول شهيداً علينا، وجعلنا شهداء على الناس؛ فالشهادتان ٩
 عامتان. فلا وجه لتخصيص أحدهما بغير دليل. والآية التي تختص بالقيامة قوله
 - تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾. فأما
 هذه، فلا ذكر للآخرة فيها إلا من طريق العموم، وعمومها يشمل الدنيا والآخرة في ١٢
 حَقًّا، كما شمل في حق النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.
 وأما ما وجهوه من الأسئلة على الأخبار، وقولهم: إنها أخبار آحاد توجب الظن،
 وإنَّ كلامنا في أصل ينتضي القطع. فليس بصحيح؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارُ مُتَلَقَّاةٌ ١٥
 بالقبول، ومع كثرتها وسلامة طرقها لا يجوز أن تكون كذباً. وهي تواتر من طريق
 المعنى؛ فهي كشجاعة علي، وسخاء حاتم، وفصاحة قُصَّ، وفياهة باقل، وبخل
 مادير. فإنَّ ما ورد في حقهم من آحاد، صار بكثرته تواتراً في الجملة، وإن كان آحاداً ١٨
 في التفصيل. ولأنَّ هذا الأصل ليس يتخصَّص بأدلة القطع، بل يُسْتَدَلُّ فِيهِ بِظَاهِرِ
 الْأَيِّ. وأخبار الآحاد، والاستدلالات الظنِّية. ولهذا لم نبذع المخالف فيه، ولم
 نفسقه؛ بخلاف أصول الدين. ٢١
 وأما قولهم: قد اختلفت ألفاظها. فهي وإن اختلفت إلا أنَّ المعنى واحد، وهو
 عصمة الأمة. وتباعد الخطأ عنهم؛ وإيجاب اتباعهم، وذم المنفرد الشاذ عن
 الحكم الذي اتفقوا عليه. ٢٤

١ حين: حيث. ١٠ بالقيامة: القمامة. والسابق (يوم) مشطوب. ١٦ وسلامة: «سلامة» مزيد فوق
 «وسعة». وهذا غير مشطوب. ١٧ وبخل: كأنَّ المسطور «ولبحده». ١٨ تواتراً: تواتر. ٢٢ اختلفت:
 اختلف. ٢٣ وتبعيد: وتبعد.

- وأما ما أفردوه من السؤال على قوله: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، وأنه أراد به في الاعتقاد، كما اجتمعت النصارى، بل في الأصول «لا تخلو أمتي من طائفة قائمة بالحق» مبطلة بالحجج شبهة | أهلي الرِّيع والبدع والضلال؛ كما ورد في الشنن والآثار. كما قال: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بالحق، لا يضربهم مناواة من نأواهم»؛ فهذا تأويل يعطي تخصيص الحديث. والنبى - صلى الله عليه - نفى عنهم الاجتماع على الباطل أصولاً وفروعاً؛ ونفيه الخطأ والضلالة يدل على نفي ذلك أصلاً وفروعاً. فأفرد للأصول نفي الضلال، وللشروع نفي الخطأ، وورود الأخبار التي رَوَوْها في الطائفة القائمة بالحق. وورود الأخبار لا تختص الأصول أيضاً؛ بل قيامهم بالحق في الفرع والأصل جميعاً. ولا يضربهم مناواة من خرج عن مقالتهم؛ وشذ عن اجتماعهم، حيث لا يُعند بقوله، ولا يُبنى على فُتياه.

فصل في الدلالة على مذهبنا من غير السمع

- إن الله - سبحانه - لم يخل شريعة من الشرائع من معصوم. فإذا مضى معصوم، بعث نبياً معصوماً يحيي ما أمات المبطلون من شريعته، ويجدد أحكاماً بحسب العصر الآخر ومصلحة أهله. وإن الله - سبحانه، لما جعل نبينا خاتم الأنبياء، لم تخل أُمته بعده من معصوم يرجع إليه، ويؤمن عليه الخطأ. فجعل الله - سبحانه - إجماع علماء الأمة على الحكم حجة معصومة مأموناً عليها من الخطأ، هي خلف النبي المعصوم. وقد أشار النبي - صلى الله عليه - إلى ذلك، حيث قال: «العلماء ورثة الأنبياء»؛ «إن الأنبياء لم يخلّفوا ديناراً، ولا درهماً، وإنما خلّفوا العلم».

فصل فيما وجهه من الاعتراض عليه

- فمنها أنهم قالوا: نحن قائلون به، وإن كتاب الله باقٍ معصوم من التبديل والتغيير؛ فعصمته التي فارق بها سائر الكتب أغنت عن المجتهدين وإجماعهم. وقد

٢ لا تخلو: لا يخل. || أمتي من: مضموس بعضه. ٣ شبهة: سه. ١٠ يبنى: سا. || فُتياه: فتناه.

١٥ تخل: نخل. || ويؤمن: معتبر (من: ومن). ١٦ هي: مزيد. ١٨ يخلّفوا: نخلّفوا. || وإنما خلّفوا: وإنما خلّفوا. ٢١ فعصمته: قصمته. كذا.

أشار النبي - صَلَّى الله عليه - إلى ذلك بقوله: «إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله. وشيئي».

- ٣ ومنها أن قالوا: قد أجمعنا على أن طلب العصمة في الحوادث بعد النبي - صَلَّى الله عليه، ونصب جهة معصومة، | نزول رخصة عظيمة، وفسحة نافعة. وهي ما أشار [إليه] النبي - [صَلَّى الله] عليه - بقوله: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم». وقوله: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران؛ وإذا اجتهد فأخطأ، فله أجر». وهذا توسعة ورخصة لهم لم تكن في زمنه - صَلَّى الله عليه، ولا كانت له. فلا يجوز أن نحصر على أن نزيلها، بأن نجعل للنبي - صَلَّى الله عليه - خلفاً يسنها، كما يمنع كونه - صَلَّى الله عليه.
- ٦ ومنها قول الإمامية: نحن قائلون بمقتضى الدليل بإثبات الإمام المعصوم، المغني إثباته عن اجتهد المجتهدين، وهو الأشبه؛ لأنه واحد [قام] مقام واحد. وقد نص على ذلك بقوله: «إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي» - والمراد الأئمة.
- ٩
- ١٢

فصل في الأجوبة عن الأسئلة

- أما قولهم كتاب الله كافر، وهو معصوم من التبديل؛ فليس في كتاب الله ما يعطي أحكام الحوادث كلها؛ بدليل أنه قد تجدد ما لم يوجد في كتاب الله له حكم؛ كالخثائي، والمعق بفضه، والحمل، في باب إرث الجدة، وميراث الإخوة مع الجدة، وعدد جلد الشارب، وتوريث الغرقى والتهنمي بعضهم من بعض. وأما الاجتهاد، فإنه باقٍ أبداً؛ لأن القرائح باقية ببقاء أربابها، ومتجددة بتجدد أهلها.
- ١٥
- ١٨
- وأما قولهم: إن النبي ذكر أنه مخلف الثقلين؛ فقد أدخل في جملة سنته ما أشرنا إليه من الإجماع، فقال: «عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»؛ وسنة الخلفاء هي الإجماع.
- ٢١

١ الثقلين: المولى. ومطوس بعضه. ٤ ونصب: مهمل. ٥ جهة: مهمل. مطوس بعضه. ٦ نزول: نزول. رخصة: مهمل. وحرف الراء مزيد. ٧ وهذا: مهمل. مغير. ٩ يمنع: نسخ. ١٢ مخلف: مخلف. الثقلين: المولى. ١٣ الأجوبة عن: في الهامش. ١٦ كالخثائي: مهمل. ١٧ إرث: الأرب. ١٧ وعدد جلد: وعدد حنك. مضطرب التنقيط. بتفطين على خامس الأحرف. ١٨ باقية بقاء: باقية سقا. ١٩ ومتجددة: ومتحدده. وآخر الأحرف مزيد. ١٩ الثقلين: المولى.

وأما قولهم: إن طلب العصمة يزيل رخصة الاجتهاد، فلا فائدة في طلب معصوم بعده - صَلَّى الله عليه - ينقطع معه الاجتهاد. فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى الله عليه - لم يمنع وجوده الاجتهاد، بل أَقَرَّ على الاجتهاد مع وجوده؛ بدليل قوله لِمُعَاذٍ: ٣ «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قال: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي»؛ فحَمَدَ الله على توفيقه، ولم يوقِفِ القضاةَ والأحكام على مكانته وسؤاله. وليس في إثبات الإجماع ما يضيق على السكّثين. ولا نمنع اجتهاد المجتهدين. لا سببا مع اعتبارنا انقراض العصر في حصول الإجماع؛ فَإِنَّه زَمَانٌ يَتَسَعُ لاجتهاد أهله إلى حين انقراضهم. وإِنَّمَا نمنع الخلاف، كما منعنا اجتهاد المخالف نصَّ الرسول؛ ولم نمنع من الاجتهاد، فيما لم يُوجَد فيه نصٌّ من الرسول. ٩

وأما قول الشيعة: إِنَّا قائلون بذلك، بإثبات الإمام المعصوم، فأغنانا إثباته عن الإجماع، فَإِنَّه إثبات معصوم لم تقم الدلالة على عصمته؛ والإجماع قد قامت الدلالة [عليه] بما ذكرنا. ولأَنَّا إِنَّمَا دَلَّلْنَا على إثبات معصوم في الجملة على من لم يثبت معصوماً، من إمام ولا غيره. فَأَمَّا الشيعة، فَإِنَّ كَلَامَنَا معهم، ودَلَّلْنَا عليهم، في عين المعصوم؛ وليس هذا موضعه.

١٥ فصل في جمع شُبُههم

فمنها قوله - تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾. وهذا يمنع من أن نكون محتاجين إلى الإجماع. ومنها قوله - تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. واقتصر على الكتاب والسنة؛ وهذا يمنع الرد إلى الإجماع. ومنها ما رُوي عن النبي - صَلَّى الله عليه - أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاذٍ: لَمَّا بَعَثَ بِهِ إِلَى الْمَيْمَنَةِ: «يَمَّ تَحْكُمُ؟» قَالَ: «بِكِتَابِ اللَّهِ». قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: «بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ». قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي، وَلَا آلُو». ولم يذكر الإجماع.

٣ وجوده: التفسير مزيد. لِمُعَاذٍ: مهمل. بعضه مضموم. ٥ مكانته: مكانته. ٨ فيه: منه.

١٣ من إمام: حرف الجر مكرر. مشطوب. ودَلَّلْنَا: مهمل.

- ومنها ما رُوي عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». وَقَالَ: «لَتَرْكَبُنَّ شُنَنَ مَنْ كَانَ | قَبْلَكُمْ حَذَوُ الْقُدَّةِ ٧٨
بِالْقُدَّةِ». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الضَّلَالِ عَلَيْهِمْ، وَعَلَى سَلُوكِهِمْ شُنَنَ الْأُمَمِ مِنْ ٣
قَبْلِهِمْ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، بَطُلَ دَعْوَى عَصَتِهِمْ، وَثُبُوتُ الْحِجَّةِ مِنْ قَوْلِهِمْ.
وَمِنْهَا أَنَّهُ شَهِدَ عَلَى أَوَاخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِأَسْبَابِ الدِّمِّ، فَقَالَ: «ثُمَّ تَبْقَى حُفَالَةٌ أَوْ ٦
حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ التَّمْرِ، لَا يَغْنَأُ اللَّهُ بِهِنَّ»؛ «ثُمَّ يَقْسُو الْكَذِبُ، فَيُشْهِدُ الرَّجُلَ قَبْلَ أَنْ
يُسْتَشْهَدَ، وَيَحْلِفُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَحْلَفَ»، «يَكُونُ النَّاسُ فِيهِ ذُنَابًا»، «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا
عَلَى شَرَارِ النَّاسِ»؛ «كَيْفَ بِكُمْ إِذَا كَانَ كَذَا؟ ثُمَّ تَكُونُ فِتْنٌ كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، ٩
يُقْسِبُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُنْسِي كَافِرًا»؛ وَإِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنْ ذَمِّ أَهْلِ آخِرِ الزَّمَانِ.
وَهَذَا ضِدٌّ مَا تَعَلَّقْتُمْ بِهِ مِنْ مَدْحِ الْبَارِي لِلْأُمَّةِ بِالْعَدَالَةِ، وَنَفْيِ الضَّلَالَةِ، وَكَوْنِهِمْ حِجَّةَ
مَعْصُومَةٍ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَدْحُ وَالتَّعْدِيلُ رَاجِعًا إِلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، ١٢
وَالْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ: الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِي التَّابِعِينَ، بِحُكْمِ الرِّوَايَةِ وَالثَّقَةِ فِيهَا.
فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ الَّذِي تُشِيرُونَ إِلَيْهِ، فَلَا. وَأَنْتُمْ تَجْعَلُونَ الْقَرْنَ الْآخِرَ كَالْأَوَّلِ فِي
الْحِجَّةِ، وَالْعَصْمَةِ فِي إِجْمَاعِهِمْ.
١٥ وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ، فَلَا يَكُونُ إِجْمَاعُهَا حِجَّةً؛ كَسَائِرِ الْأُمَمِ.
وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: لَمَّا جَازَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْخَطَأُ وَالضَّلَالُ، جَازَ عَلَى
جَمَاعَتِهِمْ؛ إِذْ لَيْسَ جَمِلَتُهُمْ إِلَّا آحَادُهُمْ.
١٨ وَمِنْهَا أَنَّ الْأُمَّةَ، مَعَ تَفَرُّقِهَا فِي الْآفَاقِ، وَبُعْدِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ
وَالْمَشْرِقِ، يَتَعَذَّرُ جَمْعُ أَقْوَالِهَا، وَتَحْصِيلُ إِجْمَاعِهَا؛ وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - لَا يَوْقِفُ
حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِهِ عَلَى مَا لَا يُتَحَصَّلُ مِنَ الْأَدَلَّةِ.
٢١ وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: مَا لَا يَصَحُّ إِثْبَاتُهُ إِلَّا بِالْدَّلِيلِ، | لَا يُجْعَلُ قَوْلُ أَهْلِ الْعَصْرِ حِجَّةً ٧٨ ظ
وَدَلِيلًا لِإِثْبَاتِهِ؛ كَالْتَوْحِيدِ، وَمَا يَجِبُ لِلَّهِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَنَفْيِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ؛
وَتَجْوِيزِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ.

٢ لَتَرْكَبُنَّ شُنَنَ مَنْ كَانَ: مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ. ٣ بِالْقُدَّةِ: مَغْيَرٌ (مَنْ: فَالْقُدَّةُ). ٧ ذُنَابًا: دِيَابَا.
١١ وَالتَّعْدِيلُ: مَغْيَرٌ. ١٦ جَازَ: مَغْيَرٌ. || عَلَى: مَزِيدٌ. ١٨ وَبُعْدُ بَعْضِهَا: مَهْمَلٌ. || بَيْنَ: مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ.
١٩ يَتَعَذَّرُ: شَعَدَرٌ. مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ. || جَمْعٌ: جَمْعٌ. ٢٠ يُتَحَصَّلُ: مَهْمَلٌ. مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ. ٢١ بِالْدَّلِيلِ:
الِدَّةُ. مَزِيدٌ. ٢٣ يَجُوزُ عَلَيْهِ: بِخَوْعِهِ. كَذَا.

فصل يجمع الأجوبة عن شبههم

فأما قوله - تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾. فهو كما قال

٣ - سبحانه. وليس في إثبات الإجماع ما يمنع من كون الكتاب تبياناً لكل شيء. لأن الآتي التي استدللنا بها من كتاب الله على الإجماع. والآتي التي أثبتنا بها القياس. وفحوى الخطاب. وغير ذلك من الأدلة. فما من دليل إلا والقرآن أصل له.

٦ وأما قولهم في خبر معاذ لم يذكر الإجماع. فلأن الإجماع لا يتحقق شرطه. فإنه لا يكون حجة مع وجود النبي - صلى الله عليه - وإنما يتحقق بعد موته - صلى الله عليه - لم يذكره معاذ. ولا انتقل إليه بعد السنة.

٩ وأما قولهم: إن النبي جَوَّزَ على الأمة الضلال والكفر. فنحن لا نسنع من ذلك. ولا جعل الإجماع حجة مانع من كون الأمة يجوز عليها الضلال. فنجمع بين الأمرين والخبرين. فالمصلحة. وذكر العدالة. والذم على اتباع غير طريقهم. ١٢ فالمدمومون العوام. وفساق العلماء. وأهل البدع لا يدخلون في أهل الإجماع. لأن أهل الاجتهاد العدول المتبعين للسنة هم الذين يُعتدُّ بأقوالهم في الإجماع. فالمدح عاد إلى من كملت فيه صفات الاجتهاد. والذم عاد إلى الفساق وأهل البدع. وكما أنه ذم فساق أهل آخر الزمان. فقد مدح خيارهم حيث قال: ١٥ «وَأَشْوَقَاةٌ إِلَى إِخْوَانِي!» قالوا: «يا رسول الله! ألسنا إخوانك؟» قال: «أنتم أصحابي. وإخواني قوم يأتون من بعدي». وقال: «فَهُمُ التَّرَاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ». وقال: ١٨ «فَهُمُ الْهَرَابُ بِدِينِهِمْ مِنْ شَاهِقٍ إِلَى شَاهِقٍ». وقال: «فَهُمُ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ». فما كان من الذم عاد إلى أهله. ومن فسق منهم أو ابتدع. وما كان من مدح. عاد إلى من برّ وعدل.

٢١ وأهل الإجماع إنما يكونون في غالب الأحوال عدداً يسيراً. وهذا لا يضاد قوله في خبرنا: «أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ». وهذا يعطي أنه قد يكون فيهم ضلال. فأما أن يعطي أنه ليس فيهم هُدَاة ولا أعلام. فلا.

٢٤

٣ من: معتبر. تبياناً: مهمل. ٤ التي: الذي. ٥ بها من: به من. ٦ من: مزيد. ١١ مانع: مانعاً. ١٢ فنجمع: مهمل. ١٦ حيث: بنفسه مقطوع. ٢٢ يكونون: لكونوا.

- وأما قولهم: إن هذه أمة من الأمم. فأشبهت من تقدمهم. فيحتمل أن لا نسلم؛ بل نقول إن سائر الأمم إجماع علمائها معصوم. وقد ذهب إليه جماعة من العلماء.
- ٣ منهم أبو إسحاق الإسفرائيني من أصحاب الشافعي - رضي الله عنهما. ويحتمل أن نفرق بينهما. بأن سائر الأمم يتطرق عليها النسخ بعد نبيها. ويتجدد نبي بعده؛ فلا تخلو الأمة من معصوم يزيل ما اختل من الشريعة الأولى وتجدد على يديه ما تنصلح به الأمة الأخرى. وأمتنا هذه لا نبي بعد نبيها. ولا نسخ؛ فلم يك بد من خلف معصوم يحفظ قول نبيها. ويجري مجرى نبيها في العصمة عن الضلال والخطأ.
- وأما قولهم: لما جاز الخطأ على آحادهم. جاز على جماعتهم. فليس بلازم؛ لأن هذا جمع بين ما فرقه الشرع؛ لأن النبي أمر باتباع الجماعة. ونهى عن مفارقتها. وعن الشذوذ. وذم الانفراد. فلا يجمع بين ما فرقه الشرع. وأما من طريق المعنى. فإن الانفراد يضعف. والإجماع يقوي. ويحصل به | التظافر. ٧٩
- ١٢ ويتجدد بالإجماع ما ليس للانفراد؛ بدليل أخبار التواتر بالإضافة إلى أخبار الآحاد. وإن أحدهما يوجب القطع. والآخر يوجب الظن. والواحد من الشهود لا توجب شهادته الحقوق والحدود. وبمجموع الشهود يحصل ثبوت الأحكام والحدود.
- ١٥ وأما قولهم: إن الإجماع يتعذر العلم بحصوله لتفرق العلماء في البلاد المتباعدة. فليس بصحيح لوجوه. أحدها أنه لو كان هذا هو العلة. لوجب إذا انحصروا فكانوا في بلد واحد. كأصحاب النبي قبل انتشارهم. أن يكون حجة. فلما لم يكن حجة وإن انضبطوا. بطل التعلق في نفي الإجماع بتعذره؛ لأنه لو كان التعذر علة النفي. لكان عدم التعذر يوجب الإثبات. ولأن أهل الاجتهاد أعلام في البلاد. وأخبارهم سائرة مشهورة. ولا تكاد تخفى. لأن العلم معظم في النفوس. وبلوغ العالم إلى الاجتهاد لا يحصل إلا في الزمان الطويل. فلا يكاد ينطوي ذلك ولا يخفى. ولأننا نتكلم على حصوله. ونعلق الحكم على ثبوته. فإذا تعذر العلم به لنوع عذر. لم يخرج عن كونه حجة؛ كقول النبي - صلى الله عليه - فإنه الحجة المعصومة. فإذا منع من العلم به مانع. لم يخرج عن كونه حجة معصومة.

٥ تنصلح: تنصلح. ٧ قول نبيها: مغير (من: قوائنها). ١٠ مفارقتها: بعضه مطموس. ١١ يضعف: مطموس بعضه. ١٨ انضبطوا: انضبطوا. مغير. || بتعذره: معدره. ٢٠ وبلوغ: وبلاغ. ٢٢ حصوله: مغير. || ونعلق: وبغلق. مغير.

- وأما اعتبارهم الإجماع على الحكم في الحادثة بالتوحيد، فغير صحيح؛ لأن التوحيد لا يثبت عن أصل قبله، وهذا يثبت عن أصل قبله. فهو كالنيوة التي تثبت عن أصل قبلها. وهو المعجز الدال على صحتها. فكان قول أهل الإجماع كقول النبي - صلى الله عليه - ولأن التوحيد لا يتبع فيه العامي العالم. ولا يقلد فيه. وإنما يرجع فيه إلى دلالة يشترك بها الكل، وهي أدلة العقول؛ ولهذا لم يمتز فيها العالم المجتهد على العامي المقلد. فإذا اختلفا في باب الآحاد والأفراد، لم يجز اعتبار أحدهما بالآخر حال الإجماع. ٨٠

فصل

- لا يختص الإجماع الذي علقنا عليه العصمة في الحجة بأصحاب النبي - صلى الله عليه - بل إجماع أهل كل عصر حجة. وبه قال جماعة الفقهاء والمتكلمين. وقال داود وأهل الظاهر: لا اعتبار إلا بإجماع الصحابة. وعن أحمد مثله. وصرف شيخنا كلام أحمد عن ظاهره في الرواية الموافقة لداود بغير دلالة. ٩ ١٢

فصل في الأدلة على الرواية الأولى

- فمنها قوله - تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ الآية. وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾. ١٥ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾؛ وذلك هم الصحابة وغيرهم. فلا يخرج علماء كل عصر عن العموم، إلا بدليل صالح لتخصيص العموم. ١٨
- ومنها الأحاديث المروية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في مسألة الإجماع التي احتججنا بها على إبراهيم النظام: «أنتي لا تجتمع على ضلالة»؛ «عليكم بالسواد الأعظم»؛ «إياكم والشذوذ»؛ «من فارق الجماعة، ولو قيد شبر، فقد خلع» ٢١

٢ وهذا: بعضه مفلوس. ٣ وهو: بعضه مفلوس. ٥ الدال على صحتها: بعضه مفلوس. ٥ لم

يمتز: لم يمتز. ٨ فصل: مسله. ١٠ أهل: في الهامش. ٢١ قيد: فقد.

- ربة الإسلام من عنقه. ولا يجوز قصر هذا على أصحابه - صلى الله عليه - لأن جميع خطاب القرآن والسنة بلاغ. وقد قال الله - تعالى : ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾. ومنها أن العصر الثاني والثالث ومن بعدهم يشتركون في خطاب الآي والأخبار؛ وكل ما كان حجة على الأوائل. من كتاب الله، وسنة رسوله، كان حجة على من تقدمهم. كذلك الإجماع. لما كان حجة على العصر الأول، كان حجة على العصر الثاني.
- ومنها أن العلة التي | لأجلها كان إجماع الصحابة حجة معصومة أن بالأمة حاجة إلى ذلك بعد نبينا - صلى الله عليه - إذ لا نبي بعده. وهذا في الأواخر موجود، كما في الأوائل؛ بل الأواخر أحوج إلى حجة معصومة.
- ومنها أن آحاد العلماء. في باب جواز تقليد العامة لهم والتسوية لاجتهادهم في الحوادث. كآحاد الصحابة - رضوان الله عليهم، ولم يختص آحادهم بالتسوية في الاجتهاد وجواز التقليد؛ كذلك جماعتهم يجب أن يساوا جماعة الصحابة في عصمة اتفاقهم عن الخطأ، لئلا يخلو عصر من حجة معصومة، كما لم يخل عصر من مجتهد متبع فيرجع إلى فتياه وحكمه.
- ومنها أنه اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة، فكان إجماعاً؛ كاتفاق الصحابة.
- ومنها أن رواية الصحابة لم تختص بالقبول دون من بعدهم؛ فكذلك يجب أن يكون في باب الاجتهاد.

فصل في شبه المخالف

- فمنها قوله - تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، وهذه صفات الصحابة. فكان الخطاب مصروفاً إليهم، والعصمة موقوفة على إجماعهم؛ إذ لا طريق لنا إلى العصمة إلا بالسمع، والسمع إنما ورد

١ أصحابه: السابق (قصر الصحابة) مشطوب. ٣ بشركون: شركون. ٥ تقدمهم: تقدمهم. ١٠ والتسوية: مغير. ١١ يختص: يخص. ١٢ كذلك جماعتهم: مغير. ١٣ عصمة: العصمة.

فيهم. فأما أهل الأعصار المتأخرة، فإنما وردت السنة بدمهم، بقوله: «ثُمَّ يَنْقُشُوا الْكِذْبَ». ثُمَّ ذَكَرَ الْفِتْنِ، وَأَنَّ الرَّجُلَ يَصْبِحُ مُؤْمِنًا وَيَمْسِي كَافِرًا، وَأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَحْلِفُ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُ. وَيَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ، وَأَنَّ النَّاسَ يَكُونُونَ ذُنَابًا، إِلَى ٣ أمثال ذلك. وهذا الذم المانع من صفتهم بالعصمة.

ومنها أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ [التعويل ليس إلا على قول] | الصادق، المؤيد بالمعجز؛ ٨١
لكن وردت السنة بقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»؛ «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي». فَرَجَعْنَا إِلَى أَقْوَالِهِمْ. لِأَجْلِ السُّنَّةِ، وَبَقِيَ مَنْ عَدَاهُمْ عَلَى حَكْمِ الْأَصْلِ.
ومنها أَنَّ فَتْهَاءَ الْأَعْصَارِ لَا يَسْكُنُ حَصْرَهُمْ، وَلَا الْعِلْمُ بِاتِّفَاقِهِمْ، لِتَبَاعُدِ الْأَقْطَارِ. ٩
وما لَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ، لَا يَكُونُ حُجَّةً مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ؛ بِخِلَافِ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُحْصُورِينَ مَعْلُومِينَ.

١٢ فصل في الأجوبة عن شبه المخالف

فَأَمَّا دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْآيَةَ خُطَابٌ لِلصَّحَابَةِ، فَغَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ بَلِ الْخُطَابُ لِسَائِرِ الْأُمَّةِ، وَأَهْلُ جَمِيعِ الْأَعْصَارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، مِمَّنْ تَشْتَمِلُ عَلَيْهِمُ الصِّفَاتُ الْمَذْكُورَةُ، كَالْخُطَابِ مِنَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - بِالْعِبَادَاتِ. يَوْضَحُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ ١٥
مَقْصُورًا عَلَى أَهْلِ الْعَصْرِ الَّذِي نُزِّلَتْ فِيهِ، لَكَانَ مَقْصُورًا عَلَى الْبَالِغِ وَقَدْ نَزَلَتْهَا؛ فَلَمَّا عَمَّتْ مَنْ كَانَ بِالْقَا وَمَنْ بَلَغَ بَعْدَ نَزُولِهَا بِزَمَانٍ، عُلِمَ أَنَّهَا شَامِلَةٌ عَامَّةٌ، غَيْرُ ١٨
مَقْصُورَةٍ عَلَى مَنْ نَزَلَتْ فِي عَصَرِهِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْمَدْحَةَ بِالْعَصْمَةِ تَخْتَصُّ الصَّحَابَةَ، لَا وَجْهَ لَهَا، مَعَ كَوْنِ مَا مُدْحِتِ الصَّحَابَةَ لِأَجْلِهِ مَوْجُودًا فِي أَحَادٍ مِنْ أَهْلِ الْجَهْدِ فِي كُلِّ عَصَرٍ، لَا يَخْلِي ٢١
اللَّهُ مِنْهُمْ عَصْرًا مِنَ الْأَعْصَارِ. وَقَدْ وَرَدَتْ الْمَدْحَةُ فِيهِمْ خَاصَّةً بِقَوْلِهِ: «وَأَشْوَاقًا إِلَى إِخْوَانِي!» فَقَالَ أَصْحَابُهُ: «أَلَسْنَا إِخْوَانُكَ؟» فَقَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي؛ إِخْوَانِي قَوْمٌ

١ وردت السنة: مغير (من: ورد السمع). ٣ ذنابًا: ذبابًا. ٤ وهذا: مضموس بعفه. || الذم المانع: مضموس بعفه. || بالعصمة: مضموس بعفه. ٥ أَنَّ الْأَصْلَ: مضموس بعفه. || المؤيد: مهمل. ٩ لا: مغير. ١١ محصورين: السابق علامة تدل على استدراك في الهامش وليس هناك إلا خطأ عامودي. ١٢ شبه: سنه. ١٦ البالغ: المبلغ. ١٧ بالقَا: المبلغ.

- يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي، يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْْنِي». وَقَالَ فِيهِمْ. فِي مَشْهُورِ الْأَحَادِيثِ
وَالشُّنَنِ: «الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ. الْغُرَبَاءُ النَّزَاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ».
- ٣ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ فَقْهَاءَ الْأَعْصَارِ لَمْ يُمْكِنَ ضَبْطُهُمْ. | فَبِهَذَا قَوْلٌ مِنْ إِذَا تَصَوَّرَ ٨١
ذَلِكَ بِحَصْرِهِمْ. وَقَلَّةُ عَدَدِهِمْ. كَانَ قَوْلُهُمْ حُجَّةً. وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ
الْأَعْصَارِ. وَإِنَّمَا هَذَا بِجَسَبِ الْكثْرَةِ وَالْقَلَّةِ.

فصل

٦

- إِذَا خَالَفَ الْوَاحِدَ وَالْإِثْنَانِ حُكْمًا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ. لَمْ يُعْتَدَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا. فِي
أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ.
- ٩ وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: يَكُونُ إِجْمَاعًا، وَلَا يُؤَثِّرُ خِلَافَ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ. وَإِلَى هَذَا
الْمَذْهَبِ ذَهَبَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ، صَاحِبُ التَّارِيخِ. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ
الرَّازِي أَيْضًا، حَكَاهُ أَبُو سَنِيَانٍ.
- ١٢ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَرَجَانِيُّ: إِنْ سَوَّغَتِ الْجَمَاعَةُ الْاجْتِهَادَ فِي مَذْهَبٍ ذَلِكَ
الْوَاحِدِ، كَانَ خِلَافَهُ مَعْنَدًا بِهِ؛ مِثْلَ خِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْعَوَّلِ. وَإِنْ أَنْكَرَتِ
الْجَمَاعَةُ عَلَى الْوَاحِدِ، لَمْ يُعْتَدَ بِخِلَافِهِ؛ مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمُثَنَّةِ وَالصَّرْفِ.

فصل يجمع أدلتنا للرواية الأولى
فإنه لا ينعقد الإجماع مع خلافهما

١٥

- فَمِنْهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾؛ وَمَعَ
١٨ الْخِلَافِ فَالْتِنَازَعُ حَاصِلٌ. فَوَجِبَ أَنْ يُرَدَّ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ، وَهُوَ الرَّجُوعُ إِلَى كِتَابِهِ،
وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، دُونَ قَوْلِ أَحَدِ الْمُتَنَازِعَيْنِ.
- وَمِنْهَا أَنَّهُ قَدْ جَرَى ذَلِكَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ؛ فَعَمِلُوا بِمَا ذَكَرْنَا، دُونَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
٢١ ابْنُ جَرِيرٍ. فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى أَنَّ الصَّحَابَةَ خَالَفُوا أَبَا بَكْرٍ فِي قِتَالِ أَهْلِ الرَّدَّةِ،

١ مشهور: مشهور (مغير من: متون). ٢ من: إذا، إلى القبائل: كلمات كل منها مطموس بعضه.
٣ بحصرهم: مهمل. مغير (من: محصرنهم). || باختلاف: بالاختلاف. ١٦ خلافهما: خلافهما.

وناظروهم، وحاجوهم بالسنة، وأجابهم عن ذلك. ولا أحد منهم قال: «إن اتفأنا حجة مانعة لك من المخالفة لنا»؛ فصار ذلك إجماعاً منهم على قولنا. وكذلك ابن عباس. وابن مسعود. انفردا عن جميع الصحابة بمسائل معروفة؛ ولم يُسَمَّعوا من ٣ المخوض | في الخلاف؛ ولا قيل لهما: «قد حجكم الإجماع». فأُمسِكوا عن المخالفة».

ومنها أنه لو ثبت هذا المذهب، عدمنا الثقة بالإجماع. لأن كل واحد من ٦ المجتهدين، إذا علم أنه لا يُعَوَّل على قوله في الإجماع. ولا يَخْتَلِّ بخلافه، صان نفسه عن إسقاطه؛ لأنه فاسد. وتحرير هذا يسقط الثقة بالموافقة.

ومنها أنه إنما أثبتنا العصمة والقطع بقول الجماعة لأجل أن الشرع نطق بذلك ٩ فقال: «أمتي لا تجتمع على خطأ». ورؤي: «على ضلالة». فإذا لم يكن لنا إجماع، بل كان الخلاف واقعا. بقينا على الأصل وأن لا عصمة.

ومنها أنه لو قل أهل الاجتهاد، فلم يبق إلا الواحد والاثنان، لبوء عرض أو لفئة ١٢ استوعبتهم - والعياذ بالله! - كما قل القراء في قتال أهل الردة بكثرة من قتل من قراء المسلمين، كان من بقي من المجتهدين مستقلاً بالإجماع، ولم ينخرم الإجماع لعدم الكثرة. وإذا كان هذا العدد القليل يصلح لإثبات أصل الإجماع المقطوع به. ١٥ فأولى أن يصلح لقل الإجماع واختلاله بمخالفته.

ومنها أننا لا نأمن أن يكون الحق في بلد، ومع العدد اليسير. كما كشفت الحال ١٨ عن إصابة أبي بكر. فيما توحد به من الرأي بدم الردة. حيث صار الكل إلى قوله؛ وكما كشف الوحي عن إصابة عمر في الأسرى يوم بدر. وإذا كان كذلك، لم يؤمن أن يكون الحق مع المخالفين للحكم الذي اتفق عليه الأكثرون؛ فلا يجوز، مع هذا، الاعتداد بقول الأكثرين إجماعاً، مع هذه الحال وهذا التجويز. ٢١

ومنها أنه قول، أو حكم، لم يتفق عليه فقهاء العصر. فلا يُقَطَّع به؛ كما لو كان المختلفون في العدد سواء.

١ ولا أحد: بعضه مضموس. ٢ على: بعضه مضموس. ٣ ولم يُسَمَّعوا: بعضه مضموس. ٦ من:

السابق (منهم) مشطوب. ٧ المجتهدين: الذين «مزيد». بختل: مهمل. ١٧ نأمن: معبر (من: نأمن). بلد: البلد. ٢١ الاعتداد بقول: الاعتدابقول. كذا. ثم أُضيف حرف الدال فوق اللاحق.

ومنها أَنَّ الواحد والاثنين عدد لا وجه | لتخصيصه بترك الإحفال به؛ دون أن ٨٢
يكون الأربعة والخمسة كذلك. فلَمَّا كان الأربعة والخمسة، بالإضافة إلى الكثرة،
٣ يُعَبَأُ بهم؛ ولا تُهْمَلُ فتوَاهم؛ ولا ينعقد إجماع الأكثرين دونهم؛ كذلك الواحد
والاثنان. ولهذا جازت فتوَاهم؛ وسُوِّغَ اجتهادهم؛ ولم يَجْزَ لهم تقليد مَنْ خالفهم.

فصل يجمع شُبُه المخالف والرواية لنا

٦ فمنها قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»؛ «عَلَيْكُمْ
بِالْجَمَاعَةِ»؛ «يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ». وقوله: «اثنانِ فما فوقَهما جماعة»؛ «إِثْنَاكَم
وَالشَّدَوُذُ»؛ والواحد والاثنان بالإضافة إلى الجماعة شذوذ، وقد نهانا عن الأخذ
٩ بقولهم.

ومنها أَنَا أَجْمَعُنَا عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَالْعَيْنَا خَيْرَ الْوَاحِدِ وَالْعَدَدِ الْيَسِيرِ؛
فكَذَلِكَ فِي بَابِ الْاجْتِهَادِ. وما ذلك إِلَّا لِأَنَّ الْخَطَأَ يَبْعَدُ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَيَقْرُبُ مِنْ
١٢ الْآحَادِ.

ومنها أَنَّ الْأَخْبَارَ تُرْجَّحُ بِكَثْرَةِ عَدَدِ الرِّوَاةِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُقَدَّمَ فِي بَابِ الرَّأْيِ
الْأَكْثَرُ؛ وَيُسْقَطَ حُكْمُ الْأَقْلِ.

١٥ ومنها أَنَّ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ، لَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهَا الْأَكْثَرُونَ؛ وَشَذَّ مِنْ شَذِّ مَنْ الْأَنْصَارِ
وَأَهْلُ الْبَيْتِ. لَمْ يَعْوَلِ الصَّحَابَةُ عَلَى خِلَافِهِمْ. لِأَجْلِ الثَّقَلَةِ وَالشَّدَوُذِ؛ وَبَنَوْا أَمْرَ
الْخِلَافَةِ عَلَى الْكَثَرَةِ وَالْغَالِبِ. وَكَذَلِكَ لَمَّا خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْجَمَاعَةَ فِي الْمُنْعَةِ؛
١٨ وَبِيعَ الدَّرْهَمَ بِالْأَرْبَعِينَ، أَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ الْمُنْعَةَ؛ وَأَنْكَرَتِ الْجَمَاعَةُ رِبَا
الْفَضْلِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لَوَحْدَتِهِ فِي الْمَذْهَبِ.

ومنها أَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَمَاعَةِ الْمُتَّفَقِينَ مَنْ يَخَالَفُ وَيُسَيِّرُ [إِلَى] الْخِلَافِ،
٢١ وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ انْعِقَادَ الْإِجْمَاعِ؛ كَذَلِكَ إِذَا أَظْهَرَ الْوَاحِدَ وَالْأَثْنَانِ الْخِلَافَ؛ يَجِبُ
أَنْ لَا يُمْنَعَ انْعِقَادُهُ.

٢ كذلك؛ لذلك. ٣ يُعَبَأُ بهم؛ معي بهم. ١٠ والعينا؛ والعين. ١٣ عدد؛ في الهامش. ١١ فيجب؛
يجب. ١٤ الأقل؛ مغير (من؛ الأول). ١٨ ربا؛ مهمل. ١٩ الفصل؛ التعليل. مع علامة حرف العين.
٢١ أظهر؛ حرف الألف مزيد. ٢٢ انعقاده؛ مضموس بعضه.

فصل في جمع الأجوبة عن شبههم

- ٨٣ و فأمّا الخبر في مدح الجماعة، والحث على اتباعها، فإنّ المراد به الإجماع الذي يشدّ عنه أحد من أهله. ولهذا لو كان المجتهد واحداً، أو اثنين، كان الحث ٣ على اتباعهما، واتباعه داخلاً تحت هذا الخبر. و«مَنْ شَدَّ» إنّما المراد به «مَنْ عَدَلَ لا بإجتهاذ» وإنّما شدّ عناداً ومخالفة، لا بدلالة، بدليل أنّه مأمور بالاجتهاد. فمحال أن يُدَمَّ على ما أمر به، أو يؤمَر بتقليد غيره، مع تلوّح الدليل له في الحكم الذي ٦ صار إليه.
- وأما قولهم: «اثنان فما فوقهما جماعة»، فإنّما المراد به جماعة الصلاة. وأما تقديم خبر التواتر وإسقاط خبر الواحد إذا تقابلا، فلاّن خبر التواتر يوجب العلم ٩ القطعي، ولا يجوز عليه الكذب؛ وخبر الواحد والآحاد لا يُقَطَّع بصدقه، ويجوز عليه الكذب. فأمّا في مسألتنا، فإنّ كلّ واحد من الفريقين يجوز عليه الخطأ، ولا يُقَطَّع بصوابه؛ ولأنّ الأخبار تُقدَّم وتُرَجَّح بكثرة العدد، ولا يُرَجَّح الاجتهاد بكثرة ١٢ العدد، بل يبلغ الحدّ المعصوم. والمعصوم هو ما لا يختلف علماء العصر فيه، ولا عصمة مع الخلاف؛ كما لا قطع بصدق الرواة، مع عدم التواتر.
- وأما قولهم: الأخبار تُرَجَّح بالأعداد، كذلك ههنا، ترجّح الأكثرين من ١٥ المجتهدين على الواحد والاثنين، فليس ممّا نحن فيه بشيء؛ لأنّ أقوال المجتهدين لا تُرَجَّح بكثرة العدد؛ فما تعلّقوا به من الترجيح، ليس بمؤثّر في مسألتنا.
- وأما خلافة أبي بكر، فإنّها انعدت بمن بايع منهم وليس من شرطها الإجماع. ١٨ ثمّ إنّ إجماعهم، لو كان مشروطاً، فليس من شرطه حضورهم؛ ولا وقوعه حالة واحدة ومجلساً واحداً. وقد دخل الناس في بيعته إرسالاً، وجاء أهل البيت راضين ببيعته، مقبلين على مبادرته معتذرين [ينّ من تخلف عنهم بشغلهم بمصائبهم ٢١ برسول الله] - صلى الله عليه. فاعتذر كلّ منهم إلى صاحبه، وأجمعت الأمة ٨٣ قل عليه.

١ في مدح: كلمتان في آخر الورقة واضحتان لمن يمعن النظر فيهما. ٤ اتباعهما: مغير (من: اتباعه). ٦ بتقليد: مغير (من: بيقيل). ٨ قولهم: قوله. ١٧ العدد: الحرف الأخير مزيد. ١١ فما: فمّا. ١٨ بمن: السابق (بما) مشطوب. ٢١ راضين: راضين. ٢٢ معيين: مهمل. ٢٣ مبادرته: مادّته.

- وأما الأنصار، فكانت لهم جولة قبل سماع ما رُوي لهم من قول النبي - صَلَّى
 اللَّهُ عليه: «الأئمة من قریش». [ثم] زال خلاف الأنصار، ورضي سعد، ومن تخلف
 ٣ عن بيعته، تخلف عنادًا، أو تقيّةً، أو لارتبَاء، أو بشبهة عرضت له إلى أن زالت.
 وأما ابن عباس فإنهم لم ينكروا عليه اجتهاده باجتهادهم، وإنما رَوَوْا له الأخبار
 المروية في ربا الفضل، ولم يكن عنده إلا ما رُوي في ربا الشبيبة، وكذلك رَوَوْا له
 ٦ نسخ المتنعة والروايات التي تضمنت نسخها، فلزمه الرجوع إلى السنة، فأما
 الاجتهاد، فلا، على أن الإنكار كان يجري بينهم، لا يدلّ على لزوم المذهب الذي
 دعا كلّ منهم إليه، فإن مسائل الاجتهاد كان كلّ منهم ينطق بحجته، ويجعل الإنكار
 ٩ لمخالفة الحجة، فهذا يقول: «ألا يتقي الله زيد! أيجعل ابن الابن ابنًا، ولا يجعل أبا
 الأب أبا!»، وهذا يقول: «من شاء باهلني باهلته»، «والذي أحصى رمل عالجر
 عددًا، ما جعل الله في الفريضة نصفًا ونصفًا وثلاثًا»، وإلى أمثال ذلك.
 ١٢ وأما دعواهم جواز إسرار الخلاف في حقّ بعض المتفقيين، فلا نسلمه؛ لأنّ
 تجويز ذلك يمنع الثقة، ويزيل القطع والعصمة، وما ذلك إلا بمثابة تجويز إسرار
 النبي - صَلَّى اللَّهُ عليه - ببعض ما أوحى إليه، وشرع له.

فصل

١٥

- انقراض العصر معتبر لصحة الإجماع وأسير قناره، وإذا راجع بعض الصحابة،
 أو جميعهم، عن حكم تقدّم إجماعهم عليه، انحلّ الإجماع، فإن أدرك | بعض
 ١٨ التابعين عصر الصحابة، وهو من أهل الاجتهاد، اعتدّ بخلافه، ذكره أحمد، واعتدّ
 بخلاف عليّ - عليه السلام - في بيع أمهات الأولاد، بعد اتفاقهم على منع بيعهنّ،
 وحدّ عمر الشارب ثمانين، بعد أن ضرب أبو بكر أربعين، وضرب عليّ في خلافة
 ٢١ عثمان أربعين، فاعتدّ بخلاف من خالف بعد الاتفاق، وإليه ذهب بعض أصحاب
 الشافعي.

٣ تقيّة: شبة. || أو لارتبَاء: اولارتنا. || أو بشبهة: اوسببه. || إلى أن زالت: الى ازالته، كذا.
 ٤ فإنهم: مزيد. ١٠ باهلني باهلته: باهلني باهلته. ١١ وإلى: حرف العطف مزيد. ١٧ بعض: اللاحق
 (بعض) مكرّر، مشطوب.

وذهب المتكلمون من المعتزلة، والأشعرية، وأصحاب أبي حنيفة، فيما حكاه أبو سفيان، وبعض أصحاب الشافعي، إلى أن انقراض العصر ليس بشرط.

وقد ذهب بعض أصحاب الشافعي إلى تفصيل، فقالوا: إن كان القول منهم ٣ مطلقاً، لم يُعتبر انقراض العصر؛ وإن كان مقيداً، بأن قالوا: «هذا قولنا، ونحن نجوز أن يكون الحق غير ما ذكرنا؛ وإن اتضح الحق في غيره، صبرنا إليه»، لم يكن إجماعاً. ٦

وقيل: إن التفصيل في الوجه الثالث، إن كان قولاً من الجميع، لم يُعتبر فيه انقراض العصر؛ وإن كان قولاً من البعض، وسكوتاً من الباقين، يُشترط فيه انقراض العصر. وفائدة الخلاف أن من قال باشتراط انقراض العصر، يجعل رجوعهم أو ٩ رجوع بعضهم مزيلاً رافعاً للإجماع، ويكون التسوية بحاله. ومن قال لا يكون شرطاً، يقول إن إجماعهم المتقدم يُحجّج به كل راجع؛ فلا ١٢ يُلْتَفَت إلى خلافه.

فصل في جمع أدلتنا

فمنها قوله - تعالى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ ١٥ الرُّسُلُ عَلَيْكُمْ شُهَدَاءً﴾. فوجه الدلالة أنه جعلهم شهداء على غيرهم؛ فأما على ٨٤ظ أنفسهم، فلا. وأنتم | تجعلونهم حجة على أنفسهم.

ومنها ما احتج به صاحبنا من أقوال الصحابة. فمنها ما روي عن علي أنه قال: كان رأيي، مع رأي أمير المؤمنين ع. أن لا تُباع أمهات الأولاد؛ وأرى الآن أن يُعَن. ١٨ فقال له عبيدة السلماني: رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك. وإظهار علي للخلاف، بعد الاتفاق، يكفي؛ فكيف وقد أقره الجماعة؟ وغاية ما نطق به عبيدة.

ترجيحاً لأحد الاجتهادين، هو الأول. وروى عطاء، عن ابن عباس: أنه قال: والله ما ٢١ هي إلا بسترلة بعيرك وشاتك. وكان عبد الله بن الزبير يبيع أمهات الأولاد.

١ وذهب: السابق (إلى أن انقراض العصر ليس بشرط) مشطوب. ٣ تفصيل: مغير. ٨ وإن: ان.

٩ يجعل: يحصل. مع العلامة لحرف الحاء. ١١ يُحجّج: يحج. ٢١ هو: وهو. عطاء: السابق (عن) مشطوب. ٢٢ بعيرك: مهمل.

ومنها أنه قول معصوم. أو قول من جعل الشرع قوله حجة. فلم يستقر إلا بموته؛ كالنبي - صلى الله عليه وسلم.

- ٣ ومنها أن ما ذهب إليه المخالف يجعل قول الإنسان عن اجتهاده مانعاً له عن اجتهاده. وهذا فاسد؛ لأن الرأي أبداً عند المراجعة، والتحير، وتكرار النظر، يكون أصح. ولهذا قال الله - سبحانه: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّئِ الرَّأْيِ﴾. فجعلوا بادئ الرأي طعناً. فلا يجوز أن يجعل الرأي الأول حاكماً على الرأي الثاني. ومانعاً منه، سيما من شخص واحد؛ ولا سيما وأدلة الاجتهاد ظنٌ صادر عن أمانة. فإذا بان له أن الأول خطأ، زال ما كان نظنه دليلاً وليس بدليل؛ لكنه شبهة حصرت عن صحة التأمل، وصار كرجل بان له القبلة بأمانة صحّت عنده، بعد أن كان عنده أن القبلة إلى جهة غيرها. بأمانة بان له فساده. وكذا [لك] الوحيد في الاجتهاد، | يرجع إلى اجتهاده الثاني؛ حتى إنه لو حكم في حادثة، وبان ٨٥ له في مثلها خلاف الأول، صار إليه، تعويلاً على ثاني اجتهاده، دون أولهما. ١٢ ومنها لأصحاب الوجه الثالث، وهو التفصيل، أن المجتهد قد يسكت، لأنه في روية النظر؛ فلا يقطع عليه بموافقة، حتى يمضي زمان اجتهاده بوفاته.

فصل في الأسئلة على أدلتنا

١٥

- فمنها أن الآية تقتضي أن يكونوا شهداء على الناس، وليس فيها نفي شهادتهم على أنفسهم؛ بل ربما كان إثبات شهادتهم على غيرهم، تنبيهاً على قبول قولهم على أنفسهم. فإن الإقرار يقبل على من لا تقبل شهادته على غيره، وهم غير العدول؛ ولأن ذلك عائد إلى يوم القيامة. ١٨ ومنها أن قول علي يعطي اتفاقه مع عمر فقط. وهذا قول اثنين اتفاقاً، يرجع أحدهما إلى رأي خالف به الرأي الذي وافق به؛ وليس هذا بإجماع، ولا ممّا نحن فيه بشيء. ٢١

٣ أن: مزيد. ٦ بادئ: مهمل. || حاكماً: محكماً. ٨ نظنه: مهمل. || وليس: ليس. ٩ حصرت: كأن المسطور حصرتاه. مضموس بعضه. ١٠ عنده: مضموس بعضه. ١١ الوحيد: مهمل. || في الاجتهاد: مضموس بعضه. ثم كثر في الاجتهاد، على الورقة التالية وشطب. ١٧ تنبيهاً: منها. ٢٠ فقط: مزيد.

- ومنها قولهم: إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - إِنَّمَا كَانَ قَوْلُهُ الثَّانِي هُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ
وعليه، وَلَمْ يَسْتَقَرَّ قَوْلُهُ إِلَّا بِمَوْتِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النِّسْخَ مِنَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -
مُتَرَقَّبٌ، وَالنِّسْخُ إِنَّمَا هُوَ بِقَوْلٍ غَيْرِهِ؛ لَا بِقَوْلٍ نَفْسِهِ؛ وَبِقَوْلٍ مِنْ لَا يَقُولُ إِنَّ الْأَوَّلَ
خَطَأً. وَإِنَّمَا يَقُولُ إِنَّ الْأَوَّلَ صَوَابٌ وَمُصْلِحَةٌ إِلَى الْآلَيْنِ؛ وَالْآنَ قَدْ كَانَتِ الْمُصْلِحَةُ
إِزَالَةَ ذَلِكَ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ. وَهَهُنَا يَفْضِي إِلَى تَخْطِئَةِ الْجَاهِدِ فِي الْحُكْمِ الْأَوَّلِ. وَلَا
يَجُوزُ تَخْطِئَةُ الْجَمَاعَةِ؛ وَلَوْ جُوزَ تَخْطِئَتُهُمْ، لَمَا حَصَلَتِ الثَّقَةُ بِإِجْمَاعِهِمْ.
ومنها سؤال من قال بالتفصيل، من أصحاب الشافعي، أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ سَكْوَتِهِ
مُؤَافَقَتُهُ؛ | وَفِي سَكْوَتِهِ نَوْعٌ احْتِمَالٌ. فَإِذَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ، كَانَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ صَرِيحًا،
يَقْضِي عَلَى الظَّاهِرِ. فَأَمَّا إِذَا وَافَقَ قَوْلًا، فَلَمْ يَبْقَ احْتِمَالٌ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا، لَا
يَجُوزُ أَنْ يُؤْثَرَ فِيهِ خِلَافٌ.

٨٥ ظ

فصل في الأجوبة عن أسئلتهم

- فَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَلَى الْآيَةِ، لَيْسَ فِيهَا أَنَّهُمْ لَيْسُوا حُجَّةً عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَفِيهَا ذَلِكَ؛
لِأَنَّهُ غَايِرٌ بَيْنَ أَنْفُسِهِمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ، فَجَعَلَهُمْ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ، وَجَعَلَ الرَّسُولَ
عَلَيْهِمْ شَهِيدًا. فَأَفَادَ ذَلِكَ أَنَّ الشَّهِيدَ عَلَيْهِمُ الرَّسُولُ خَاصَّةً دُونَ أَنْفُسِهِمْ؛ كَمَا
أَنَّهُمْ شُهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ دُونَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَاعْتَبَارَ عَدَالَتَهُمْ تَدَلُّ عَلَى
أَنَّ شَهَادَتَهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَلَى نَفْسِهِمْ، فَلَا تُشْتَرَطُ لَهُ الْعَدَالَةُ
كَإِقْرَارِهِمْ.
وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ اعْتَرَضَ عَبِيدَةٌ عَلَيْهِ يَعْطِي أَنَّهُ كَانَ رَأْيُهُ مَعَ
الْجَمَاعَةِ. وَقَدْ رُوِيَ: «أَجْمَعَ رَأْيِي وَرَأْيَ الْجَمَاعَةِ [عَلَى] أَنَّ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ لَا
يُبْعَثْنَ». فَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ: «رَأْيُكَ مَعَ الْجَمَاعَةِ»، عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ إِجْمَاعًا؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا
ذِكْرُ عَلِيٍّ لِعَمَرٍ وَحْدَهُ؛ فَكَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ الْإِمَامُ، فَاسْتَفْنَى بِذِكْرِهِ عَنْ ذِكْرِ مَنْ تَابَعَهُ،
لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْمُتَّبَعُ. وَلَوْ كَانَ عَمَرٌ وَحْدَهُ، لَمْ يَكُنْ لَتَرْجِيحِهِ عَلَيْهِ مَعْنًى؛ لِأَنَّ قَوْلَ

٥ الاجتهاد: بعضه مضموس. ٧ من قال بالتفصيل: مضموس بعضه. ومهمل. ٩ إجماعًا: لا
جماعًا. كذا. ١٦ نفوسهم: مزيد فوق أنفسهم. وهذا غير مشطوب. ١٩ رأيي ورأيي: رأي ورأي.
٢٠ إجماعًا: الدعاء مزيد. ٢١ فاستغنى: مغير.

- عمر ليس بقديم على قول علي في الاجتهاد، ولا الرواية، ولا نوع من الأنواع، لا سيما بعد موت عمر، وحياة علي وولايته.
- ٣ وأما اعتذارهم عن النبي - صلى الله عليه - بأنه يرجع إلى النسخ، ويتوقع من جهة الله، فإن كان يتوقع النسخ، فالمجتهد أيضا تعرض له دلالة شرعية. بعد أن كان على شبهة. | وليس بمعصوم في نفسه، ما دام حيا. فهو من أهل النظر. يتلقى ٨٦ ما يأتي من قبل الله - تعالى - فإنه من وجوه الاستدلال. وما بينهما فرق أكثر من [أن] الدلالة الناسخة قطعية، والدلالة العارضة للمجتهد ظنية. وحالته الثانية، إن لم يترجح على رأيه الأول بالبادرة، فليس ينقص عنه، فلا إجماع مع انخراط اتفاقهم بما عرض من اختلافهم.
- ٩ وأما سؤال أصحاب الشافعي على التفصيل، فليس بصحيح؛ لأن قولهم بعد السكوت، وبعد التلوم، فإنما قضي به، لأنه رأي صدر عن اجتهاد، فإن ترجح بالقول على الإمساك، فقد ترجح الثاني على الأول بطول التأمل، ومراجعة الرأي. وما زال العقلاء يبنون على الرأي المتأخر المختمر، لما يحصل فيه من طول المهلة؛ وكل رأي فطير، وإن كان من جماعة، فالمختمر أولى، وإن كان من دونهم عددا.
- ١٥ ولا رأينا قولاً كان حجة على قائله، مع كونه صادراً عن رأيه، يحجزه عن العمل برأيه الثاني.
- فإن قيل: بل قد يسع الأول العمل بالثاني، فيما طريقه الاجتهاد، ويكون قول الواحد الأول مانعاً من نفوذ قوله الثاني؛ بدليل أن الحاكم، إذا حكم في حادثة باجتهاده، ثم بان له باجتهاده الثاني أن الحكم الأول خطأ، فإنه لا ينقض الحكم، ولا يسع نفوذه تجويز حدوث اجتهاد من الحاكم بعد الأول.
- ٢١ قيل: الحكم هو الحجة عليكم؛ لأنه إذا حكم في قضية بحكم لشخصين تحاكما إليه، ثم جاءا بتحاكمان، فيسبل عن تلك القضية، وجب أن يقضي فيها باجتهاده الثاني. | حتى إذا كان قد تغير اجتهاده، حكم في القضية الثانية باجتهاده ٨٦ الثاني، وإن كانا في الصورة سواء، وإنما لم تنقض القضية بعينها، لأننا لو نقضنا

١ في الاجتهاد والاجتهاد، ٧ لم؛ مزيد، ١١ وبعد التلوم؛ مهمل، ١٣ المختمر؛ مهمل، ١٥ فالمختمر؛ فالمختمر، ١٥ يحجزه؛ مهمل، عن؛ مزيد، ١٩ أن؛ لان، ٢٢ جاءا؛ حا، | فيسبل؛ سبل، | وجب؛ حرف الواو مضموم، ٢٤ تنقض؛ تنقض، | بعينها؛ بعينها، | لأننا؛ مهمل، | نقضنا؛ نقضنا.

اجتهاده باجتهاد غيره ممن هو أعلم منه. لكانت الأحكام لا تستقر. وليس كذلك
ههنا؛ فإن توقيت الإجماع بانقراض العصر لا يخل بالإجماع. نعم، ولنا مندوحة عن
القطع في الحادثة؛ لأن الحكم فيها قد يحصل بالاجتهاد المستوعب. ولا تقف ٣
الأحكام على الإجماع. فأما الحكم، فلا بد لكل حادثة من حكم نافذ؛ ومتى لم
يكن كذلك، اختلت الأحكام ووقفت الحوادث.

فصل في شبههم

٦

فمنها قوله - تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ
سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾. وهذا عام في العصر. وبعد انقراضه،
وفيسن خالفهم من بعدهم، ومن خالفهم من جملتهم. ٩
ومنها قول النبي - صلى الله عليه: «أمتي لا تجتمع على الخطأ». و«لا تجتمع
على ضلالة».

ومنها أنه قول معصوم؛ فكان حجة موجودة من غير مهلة، ولا تراخ. أو قالوا: ١٢
فلم يقف على انقراض عصر؛ كالنبي - صلى الله عليه.

ومنها أن قولكم يفضي إلى أن تزول خصيصة الإجماع؛ فإن خصيسته وسلطانه
هو أن لا يجوز عليه الخطأ. فإذا قلتم بأنهم، إذا رجعوا، بأن خطأهم، فلا ثقة إلى ١٥
قولهم؛ إذ قد أجمعوا على رأي واحد. فبان أنهم كانوا فيه على خطأ، ومثل هذا لا
يجوز. كالنبي - صلى الله عليه وسلم؛ فإنه لا يجوز أن يقول قولاً، أو يحكم بحكم
شرعي، لا يقع خطأ، بل لا يقع إلا صواباً. فإن جاء نسخ ذلك من قبل الله ١٨
١٧٧ - سبحانه، [تبيّن] الأول صواباً، | والثاني صواباً أيضاً.

ومنها أنه اتفاق فقهاء العصر على حكم الحادثة؛ فكان حجة منقطعاً بها، أو
فكان حجة معسومة. كما لو انقراض العصر. ٢١

ومنها أن ما ذهبتم إليه يفضي إلى أن لا يستقر لنا إجماع. والإجماع دليل من
أدلة الشرع. نائب عن النبوة. فكل قول ومذهب يؤدي إلى تعطيله باطل في نفسه.

١ اجتهاده باجتهاد؛ اجتهاده باجتهاده. لكانت: فكانت. ٧-٨ ويتبع غير سبيل المؤمنين؛ في
الهامش. ١٠-١١ الخطأ ولا تجتمع على؛ في الهامش. ١٤ أن؛ مزيد. ١٨ خطأ؛ خطأ.

قالوا: ووجه دعوانا عليكم عدم استقراره أن العصر لا ينقرض حتى يتجدد قوم من أهل العصر الثاني، وهم من أهل الاجتهاد. وكذلك العصر الثالث، وعلى هذا. فيتسلسل الخلاف، ولا يستقر إجماع.

ومنها أنه من كان قوله حجة، لم يقف كونه حجة على موته؛ كالنبي - صلى الله عليه وسلم.

فصل في الأجوبة عن شبهتهم

أما الآية، فلا حجة فيها؛ لأن مع المخالفة يكون السبيل سبيل بعض المؤمنين، والآية تقتضي اتباع غير سبيل المؤمنين أجمع.

فإن قيل: فإذا كان مقتضى الآية كل المؤمنين، فالوعيد لا يتأتى، ولا يبنى من ينصرف إليه.

قيل: بل يبنى من ينصرف إليه غير المجتهدين، أو من ينحرف عن إجماع المجتهدين؛ وهو مجتهد، لكن يترك ذلك محاباة، أو عصبية، أو تقليداً؛ وأدواء الأهواء كثيرة، وأحق ما صرف الوعيد إليها دون انصرافه إلى الاجتهاد.

وأما قول النبي - صلى الله عليه وسلم: «أمتي لا تجتمع على الخطأ»، و«لا تجتمع على ضلالة»، فنحن قائلون به. وإذا اجتمعت، ومهما كان فيهم مخالف، فما اجتمعت لكنها اختلفت.

وأما تعلقهم بقول النبي - صلى الله عليه وسلم: فهو حجة من وجه، وإن الحكم لا يستقر إلا بعد انقطاع الرأي بموته - صلى الله عليه وسلم، وعدم ترتب النسخ. وإنما وجب أن يكون حجة من غير مهلة؛ لأن ما يصدر عنه لا يصدر عما يجوز عليه الرجوع.

ولا تحصل إصابة الحق فيه بالتأمل والفكر، لكن بالوحي عن الله - سبحانه. فما يبادر به حق، وما يتعقبه من النسخ فإنما يكون للمستقبل. ولا يعترض على الأول بالإبطال والتخطئة؛ بخلاف مسألتنا، فإنه يصدر عن رأي واجتهاد. وقد يضل الرأي

٨٧ ظ

١١ ينحرف: ينحرف. ١٢ محاباة: مهمل. عصبية: مهمل. || تقليداً: تقليداً. مضطرب التنقيط. || وأدواء: وادوا. كذا، ومغير (من: وادوا). ١٨ بموته: موته. || وجب: حرف الباء مضطرب. ٢٠ بالوحي: السابق (من) مشطوب. ٢٢ بفسل: مهمل.

في الأول. ويتضح في الثاني. لإدمان الفكر والبحث. والنبى لا يقول الأول خطأ؛ وهذا المجتهد يقول الرأي الأول خطأ. وكان التعلق فيه بشبهة. والآن قد وضح الدليل. وبانت الحجة؛ فالرد لرأيه الثاني مع صدق اجتهاده. كرد خبر النبى ٣ - صلى الله عليه - بما ورد إليه من النسخ، مع صدق خبره. فكما لا يجوز ذلك، لا يجوز هذا.

وأما قولهم بأن ما ذهبتم إليه يفضي إلى أن لا يتحقق [به] إجماع. لتسلسل الخلاف. ولحوق خلاف المجتهدين في عصر بالعصر الذي قبله، فإن هذا يُبني على أصل؛ وهو أن التابعي، إذا عاصر الصحابة، وهو من أهل الاجتهاد، هل يُعتد بخلافه؟ فقيه روايتان عن صاحبنا. فإن قلنا: «لا يكون معتدًا بخلافه»، لم يفض إلى ٩ ما أئرمونا من التسلسل؛ بل ينقطع عصر التابعين عن عصر الصحابة. والثاني يُعتد به؛ فعلى هذا يصير التابعي المجتهد كآحاد الصحابة. فإذا كان مجمعا معهم على قول كان كإجماع الصحابة، لا يجوز لمن تجدد من التابعين في العصر الثاني خلاف ١٢ إجماعهم؛ لأنه ما عاصر الصحابة، وإنما عاصر من عاصرهم. وإنما يسوغ الخلاف لمن عاصرهم؛ فأما من عاصر من عاصرهم، فلا. [الأ] أن حصول الشخص من أهل الاجتهاد ليس بأمر يُتَعَجَّل، فيتسلسل ويتلاحق [فإن] ذلك في شمار. إذا بدا ١٥ الصلاح | بها، تلاحقت. فأما أن يلحق التابعي بالصحابي، وتابعي التابعي بالتابعي، فبعيد حصوله؛ وما يبعد ويندر حصوله، لا يوقف حصول الإجماع. ولا يتقدَّر به. وأما قولهم: إن هذا يفضي إلى زوال خصيصة الإجماع، وهي العصمة، ونفي ١٨ الخطأ عنهم؛ فإذا جُوزَتم رجوع جماعتهم عما كانوا اتفقوا عليه من الرأي، لم يبق لإجماعهم عصمة. ألا ترى أن النبى - صلى الله عليه - لما خُصَّ بالعصمة، لم يرجع عن قول قاله ولا يجوز عليه تخطئة حكم. حكم به. فهذا أجود ما تعلقوا به، ٢١ وأشكله.

فيقال: إن الإجماع عندنا مشروط؛ فإذا لم يُوجد شرطه، لا يكون إجماعاً؛ فلا يكون تخطئة لما ضمن الشرع عصمته. والشرط بقاء اعتقادهم مع اجتهادهم إلى ٢٤

٢ التعلق: التعليق. ٨ التابعي: معتبر. مهمل. ١٥ يُتَعَجَّل: متعجل. ١٦ الصلاح: معتبر (من الفلاح، إلى الصلاح). ١٧ يتقدَّر: يتقدَّر. ٢٠ لم يرجع: مكزَّر. مشطوب. ٢٢ وأشكله: واسكله.

- حين وفاتهم. لأن الرأي مختلف جدًا، لا سيما إذا كان عليه أمارات تختلف. فما
دام المجتهد باقيا. والأمارات لائحة وأدوات الاجتهاد كاملة. فالاعتداد بها واقع
٣ وتخصيص عين الرأي. لا وجه له. على أنه ليس صرف الصيانة عن الخطأ
والضلال [عن] الرأي الأول، وإجماعهم المبتدأ، بأولى من صرفه عن الثاني. بل
الثاني هو المتخمر الذي تحقق بطول المهلة وجودة التأمل، والمتحقق أبدا هو
٦ الثاني. دون البادئ.
- وأما قياسهم المحرر. وقولهم اتفاق فقهاء العصر أشبه ما بعد انقراضه. فليس
تعلقك باتفاقهم الأول بأولى من تعلقنا باتفاقهم الثاني، فنقول: اتفاق علماء العصر
٩ على حكم الحادثة. فكان التعويل عليه. أو فكان حجة معصومة، أو حجة مقطوعا
بها كالاتفاق الأول. فتقابلا، ووقف ذلك. وبقي معنا الترجيح بأن الثاني رأي
حصل بعد التخييل [ر]، وطول البحث والجدة والتشمير.
- ١٢ وأما قياسهم على النبي - صلى الله عليه - فقد سبق الكلام عليه.

أ فصل

- إذا اختلفت الصحابة على قولين، ثم أجمع التابعون على أحد قولي الصحابة،
١٥ لم يرتفع الخلاف، وساغ لكل مجتهد الذهاب إلى القول الآخر. نص عليه أحمد؛
وبهذا قال أبو الحسن الأشعري.
- وقال أصحاب أبي حنيفة: فيما حكاه أبو سفيان والمعتزلة: يرتفع الخلاف، فلا
١٨ يجوز الرجوع إلى القول الآخر. وإنما قالوا هذا إذا كان إجماع التابعين على أحد
القولين، بعد انقراض أهل القول الآخر.
- واختلف أصحاب الشافعي على وجهين. أحدهما كمذهبنا، وعليه الأكثر
٢١ منهم؛ والآخر كمذهب من حكينا خلافه.

٢ كاملة: لائحة. ٣ وتخصيص: ونخص. ٥ المتخمر: مهمل. ٦ التأمل: مهمل. ٧ أشبه: شبه.
بعد: مهمل. ١٠ فتقابلا: مقطوس بنفسه. ١١ ذلك: دليل. ١٢ الترجيح: مقطوس آخره. ١١ والتشمير:
والشمير.

فصل في أدلتنا

- فسنها قوله - تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. ولم يفرق بين وجود اجتماع التابعين وعدمه.
- ٣ ومنها ما روي عن النبي - صلى الله عليه: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»؛ ولم يفرق بين أن يجمع التابعون بعد ذلك، أو لم يجمعوا.
- ٦ ومنها أن اختلاف الصحابة في المسألة على قولين: إجماع منهم على تسويغ الاجتهاد، وجواز تقليد كل واحد من الفريقين وإقراره عليه. وإذا ثبت إجماعهم على التسويغ، فهو إجماع منهم على حكم شرعي، فلم يعتد بإجماع التابعين؛ كما لو أجمعوا على حكم واحد، من تحريم أو إباحت، فأجمع التابعون على خلافه؛ فإنه لا يعتد بإجماعهم.
- ومنها أنه لا خلاف أن الإجماع، إذا حصل واستقر، لم يجوز أن يتغير بالاختلاف. كذلك إذا حصل الاختلاف واستقر، وجب أن لا يتغير الإجماع بالاختلاف؛ [لأنه يؤدي إلى إبطال الإجماع. والمستقر من إجماع الصحابة هو تجويز تقليد كل واحد من الفريقين، وتسويغ قوله؛ فلا يجوز أن يزول هذا المستقر بإجماع التابعين.
- ١٥ ومنها أن كل واحد من الفريقين كالحي [الباقى في] كل عصره؛ ولهذا تحفظ أقوالهم بعدهم، ويحتج بها. وإذا كانوا بسترلة الأحياء، وجب أن لا يعتد بالإجماع مع خلافهم.
- ١٨ ومنها أن هذا الحكم كان يسوغ فيه الاجتهاد، ولا يجوز نقض الحكم على من حكم به؛ بخلاف الإجماع. وهذا نسخ بعد انقطاع الوحي، وذلك لا يجوز.
- ٢١ ومنها أنه اختلاف حصل من الصحابة، فلا يزول بإجماع التابعين؛ كما لو اختلفت الصحابة على قولين، وأجمع التابعون على قول ثالث.
- ومنها أنه لو كان إجماع التابعين على أحد القولين مسقطاً لما تقدم من الخلاف، لوجب أن ينقض كل حكم حكم به في عهد الصحابة بخلافه؛ لأنه مقطوع ببطلانه.
- ٢٤

١٤ هذا: بعضه مطموس. ١٦ كالحي الباقى في كل عصره: مهمل. || ولهذا تحفظ: مزيد في أسفل الورقة. ١٧ أقوالهم: مغير (من: وألهم). و«أقوال» مزيد.

- كما إذا حكم الحاكم، ثم بان له فيما حكم به إجماع أو نص يخالف ما حكم به، فإنه يُنْقَضُ حكمه. فلما لم يُنْقَضْ ههنا، عُلِمَ بطلان كونه إجماعاً. فإن قالوا بذلك. ٣ وارتكبه. فقد بطلوا. وذلك أَنَّ الصحابة أجمعوا على صحة ذلك، وبثوّه؛ وكلّ حكم أجتسعت الصحابة عليه. لم يُجْزُ للتابعين الإجماع على خلافه؛ كسائر الأحكام.
- ومنها أَنَّ هذا القول ينفي إلى أَنَّ الصحابة قد ذهب عنهم وخفي ما في هذا الحكم الذي أجمع عليه التابعون من الحكم القطعي؛ وهذا عين الخطأ والضلال ٦ عن الحق الذي نفاه النبي - صَلَّى الله عليه - عن علماء أُمته، ولا سيما أصحابه. وما أفضى إلى الباطل. باطل.
- ومنها أَنَّ ما ذهب إليه المخالف يؤدي إلى أن يكون إجماع الصحابة. على تسويغ الخلاف، مشروطاً بعدم دليل قاطع يجوز وجوده. ويُترَقَّب كونه. وهذا يقطع ٩ عن الثقة بإجماعهم، ويخرجه عن كونه مقطوعاً [به].
- ومنها أَنَّ إجماع [الصحابة أ] عَلَى [و] أَقْوَى من إجماع غيرهم. عند التأمل. | ٨٩ ظ ١٢ وذلك أَنَّ آحادهم حجة عند كثير من الأصوليين. وليس لغيرهم من المجتهدين هذه الرتبة.
- ومنها أَنَّ الناس اختلفوا في إجماع غيرهم. ولم يختلفوا في إجماعهم. سوى من شذَّ ممن لا يُعَوَّل على خلافه. وإذا ثبت هذا. فقد حصل إجماعهم على تسويغ كلّ ذاهب ذهب إلى أحد المذهبين. فإذا جاء إجماع التابعين. وهو أضعف. على ما ١٥ قرّرنا. فأزال التسويغ. وجعل أحد المذهبين مقطوعاً على خطائه. كان إجماعهم الأدنى الأضعف مزيلاً لإجماع الصحابة. وهذا لا يجوز؛ كما لا يجوز أن ينقض الظاهر على النص.

فصل في جمع الأسئلة على أدلتنا

٢١

فمنها أن قالوا: قد عوّلت على إجماعهم على تسويغ الاجتهاد. حيث انقَسَوا على مذهبي. وليس بمتنع أن يتفقوا على تسويغ الاجتهاد اتفاقاً مشروطاً بأن لا يظهر

١ فيما: معتبر (من: فا). ٣ وارتكبه: وارتكبه. بطلوا: مهمل. وبثوّه: مهمل. ٤ يجز: في انهامش. ٢٣ بأن: مهمل. والذباء: مزيد.

إجماع. فإذا ظهر إجماع، سقط ذلك الاتفاق. كما أنهم اتفقوا على أن فرض العادم للماء التيسم. ما لم يجد الماء؛ فإذا وجد الماء، زال حكم ذلك الإجماع.

ومنها أن قالوا: لو كانوا كالأحياء. لوجب أن لا ينعقد الإجماع بعد موتهم في شيء من الحوادث، لأنه لا تعرف فيه أقوالهم؛ ولوجب أن يجوز تقليدهم، كما يجوز تقليد الأحياء.

٦ فصل في الأجوبة عن أسئلتهم

- فأما قولهم: إنه يجوز أن يكون اتفاقاً مشروطاً، كاتفاقهم على جواز الصلاة بالتيسم. فهذا غير صحيح؛ لأن القوم سوغوا بإجماعهم الاجتهاد في تلك الحادثة على الإطلاق. ودعوى اشتراط معنى الإجماع دعوى بغير دليل. وإنما هي ٩
- ١٠... ١. نفسكم وفارق الإجماع] على جواز الصلاة بالتيسم؛ فإنها مشروطة نطقاً بقوله «التراب كافيك ما لم تجد الماء». والإجماع فيمن لم يجد الماء؛ فليس مكان الإجماع مكان الخلاف. فالإجماع على من لم يجد الماء، والخلاف فيمن وجده. ١٢
- وهنا إجماعهم حصل على تسوية الخلاف في الحادثة على الإطلاق.
- وأما قولهم: ليسوا كالأحياء، بدليل ما ذكره من جواز حدوث خلاف في حوادث، فإنما هم كالأحياء عندنا، فيما أفتوا فيه. فأما فيما لم يفتوا فيه، وحدث بعدهم [فلا]. وهذا كما نقول إنهم إذا أجمعوا على قول واحد، ثم ماتوا، عمل بأقوالهم بعد الموت، فوجب المصير إليه؛ كما لو كانوا أحياء فأفتوا بذلك. ثم لم يجعلوا كالأحياء، فيما يحدث بعدهم من الحوادث؛ فكذلك ما اختلفوا فيه مثله. ١٨

فصل في شبه المخالفين

فمنها قوله - تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾. ٢١

١٠... كلمتان مقطوعتان أو أكثر. ١٣ وهنا: مغير (من: وهذا). ١٥ عندنا: مغير (من:

عندهم). ١٨ بعدهم: بعده.

- ومنها ما رُوي عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «أَمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطَأٍ». وَ«عَلَى ضَلَالَةٍ». وَهَذَا إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعَصْرِ. فَدَخَلَ تَحْتَ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ، حَسَبَ دَخُولِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ. ٣
- ومنها أَنَّهُ اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الْعَصْرِ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ؛ فَكَانَ حُجَّةً مُقْطوعًا بِهَا، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا خِلَافٌ.
- ٦ ومنها أَنَّهُ إِجْمَاعٌ تَعَقَّبَ خِلَافًا، فَاسْقَطَ حُكْمَ الْخِلَافِ؛ كَمَا لَوْ اخْتَلَفَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى قَوْلَيْنِ، ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى أَحَدِهِمَا.
- ومنها أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ. وَالْاِخْتِلَافَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ فَلَا يُتْرَكُ مَا هُوَ حُجَّةٌ، لِمَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ كَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. ٩
- ومنها أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ لَا يَجُوزُ لِعَامَّةِ عَصْرِ التَّابِعِينَ الْعَمَلُ بِهِ. | لَمْ يَجْزَ لِمَنْ بَعْدَهُم ٩٠ ظ الْعَمَلُ بِهِ؛ كَالنَّسُوخِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ.
- ١٢ ومنها أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ خَيْرَانِ، ثُمَّ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعَصْرِ عَلَى تَرْكِ أَحَدِهِمَا وَالْقَوْلَ بِالْآخَرِ، سَقَطَ الْمَتْرُوكُ مِنْهُمَا؛ كَذَلِكَ هَهُنَا فِي الْقَوْلَيْنِ. إِذَا تَرَكَ جَمَاعَةُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ أَحَدَهُمَا، وَعَمِلُوا بِالْآخَرِ.
- ١٥ ومنها أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ مَعْنَى يَسْقُطُ الْخِلَافَ. وَيَرْفَعُهُ فِيمَا بَعْدُ؛ فَرَفَعَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ كَالسُّنَّةِ.

فصل في أجوبتنا عن شبهتهم

- ١٨ أَمَّا الْآيَةُ، فَلَنَا مِنْهَا مِثْلُ مَا لَهُمْ، وَنَحْنُ بِهَا أَشْعَدُّ. وَالصَّحَابَةُ إِلَى حُكْمِهَا أَشْبَقُ، وَهُمْ بِهِ أَلْيَقُ. لِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَخَقُّ بِالْحَثِّ عَلَى اتِّبَاعِهِمْ. وَالْوَعِيدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مَزِيَّةَ السَّبِقِ إِلَى التَّصَدِيقِ، وَالْإِتِّبَاعِ. وَالْاجْتِهَادَ. وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى حُكْمِ هُوَ التَّسْوِيفِ. فَلَا وَجْهَ لِاتِّبَاعِ سَبِيلٍ هُوَ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَهُوَ رَفْعُ التَّسْوِيفِ الَّذِي أَجْمَعُوا عَلَيْهِ. ٢١
- وَأَمَّا قَوْلُهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - «أَمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ». وَلَا «عَلَى خَطَأٍ»؛ فَيَنْفِي الْخَطَأَ عَنِ الصَّحَابَةِ. فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ تَسْوِيفِ الْاجْتِهَادِ.

٥: حجة: السابق (اجتماعاً) مشفوب. || بها: في الهامش. ١٣: منهما: منها. ١٥: معنى: مزيد.

١٨: أمّا: مزيد. ١٩: غير سبيلهم: مغتير (من: سبيل غيرهم).

وأما قولهم: إنه اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة؛ فقد سبقه اتفاق علماء العصر الأشرف. والقرن الأفضل. على تسويغ المجتهد في حكم الحادثة. ولا يجوز اعتبار إجماع تقدمه إجماع قبله. بإجماع لم يتقدمه إجماع قبله. ألا ترى أن ٣ الاختلاف. فيما لم يتقدمه إجماع على حكم واحد. جائز سائغ. والاختلاف فيما تقدمه إجماع لا يجوز إحداث قول آخر؟ ويُعتبر المعنى بقولهم «إجماع تقدمه خلاف» لا يدفع المعنى. وهو أنه إجماع تقدمه إجماع في الحقيقة. وهو إجماعهم على ٦ التَّسْوِيعِ لِإِجْمَاعٍ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ [اختلاف رأينا؛ فإنه اتفاق لا يفضي إلى مخالفة اتفاق قبله. وههنا بخلافه.

وأما قياسهم على إجماع الصحابة. على أحد قولين. اختلفوا فيهما؛ فلأن من ٩ شرط الإجماع انقراض العصر. وهم ما داموا أحياء في مهلة النظر. والإجماع منهم ما استقر. لأنهم كانوا في طلب الدليل؛ فلا يجعل قولهم الأول مانعا من قولهم الثاني. مع تخسر الرأي. وتحقيقه. على ما قدمنا وبيننا. ١٢

وأما قولهم: إن الإجماع حجة. والاختلاف ليس بحجة. فلا نسلم أن الإجماع بعد الخلاف حجة؛ وإنما يكون حجة إذا لم يتقدمه خلاف. وليس يمتنع أن يكون حجة بشروط: بأن لا يعارضه ما هو أقوى منه. كالقياس مع نص القرآن والسنة؛ ١٥ ولأنكم إن راعيتهم فيه إجماع التابعين. كانت مراعاتنا لإجماع الصحابة على التسويغ أولى؛ لأنه إجماع من الصحابة. ثم إنه سابق؛ فلا يُعتدَّ بإجماع يزيله. ولو كانا سواء، لكنى؛ لأنه موقف دليلهم؛ إذ ليس مراعاة إجماع بأولى من مراعاة إجماع آخر. ١٨

وأما دعواهم أنه لا يجوز لعامة التابعين العمل بأحد قولَي الصحابة، فلا نسلم؛ بل يجوز العمل به في عصر التابعين. ٢١

وأما قياسهم على الخبرين إذا تعارضا، واتفق أهل العصر على هجران أحدهما والعمل بالآخر. فإنما استقطنا المتروك. لأنه لم يذهب إليه أحد؛ فكان ظاهر ذلك أنه منسوخ. وليس كذلك القولان ههنا؛ لأنه قد عمل به فريق من الصحابة. فلا ٢٤ يجوز إسقاط عملهم. فوزانه أن لا يكون بهذا المذهب عامل، ولا به قائل. ووزان

مسألتنا من الخبرين ، أن يكون قد روى أحدهما بعضُ الصحابة ، وردّه قوم ؛ فلا يؤثر إجماع التابعين على هجرانه وتركه .

فصل

٣

إذا اختلف الصحابة على قولين ، لم يجز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ؛ نصّ عليه أحمد . وبه قالت الجماعة ؛ | خلافاً لبعض الرافضة ؛ وبعض الحنفية ؛ يجوز ٩١
إحداث مذهب ثالث . ٦

فصل في أدلتنا

فمنها أن اختلفهم على قولين ، اتفقا منهم على إبطال قول ثالث . وذلك حكم أجمعوا عليه ؛ فلا يجوز إحداث غيره لمن بعدهم . كاتفاقهم على قول واحد ؛ فإنه لا يجوز للتابعين إحداث ثانٍ ، كذلك ههنا . ٩

ومنها أنه لو جَوَزنا إحداث مذهب ثالث ، لجَوَزنا عليهم الخطأ في اقتصارهم على مذهبين ؛ كما أنهم إذا أجمعوا على قول واحد ، وجَوَزنا إحداث مذهب ثانٍ ، كان تجويزاً للخطأ عليهم في ذلك اقتصارهم على القول الواحد . يوضح هذا أن الناس اتفقوا على حصر المذاهب ؛ وكما أن حصرهم منع من الزيادة عليه . فكان اجتماعهم هنا على المنع من إحداث مذهب ثالث . ١٥

فصل في شبه المخالف

فمنها أن قالوا : طريق هذا الوجود ؛ وقد وُجد ذلك في التابعين . فمن ذلك ما روي من خلاف الصحابة في زوج وأبوين ؛ وزوجة وأبوين . فقال ابن عباس وحده : للأُم ثلث الأصل ؛ بعد نصف الزوج ، وربع الزوجة . وقال الباقر من الصحابة : للأُم ثلث الباقي ، بعد نصف الزوج ، وربع الزوجة . ثم جاء التابعون ، فأحدثوا قولاً ثالثاً ، فقال بقول ابن عباس في زوجة وأبوين بعضُ التابعين ، وهو ابن سيرين ؛ ويقول الباقر في زوج وأبوين بعضُ التابعين . فلم ينكر عليهم منكر . ١٨ ٢١

وكذلك اختلفت الصحابة في لفظة الحرام. على ستة مذاهب: فأحدث مسروق ٩٢
قولا سابقا. فقال: لا يتعلق بها حكم: فقال: ما أبالي حرمة [تنتهيا] أو قصعة من
فريد. فأقرّوه على هذا. ولم ينكروا عليه.

٣

ومنها أن اختلفهم على قولين جواز تسويغ الاجتهاد. وإحداث ثالث قول صدر
عن الاجتهاد: فصار بمثابة ما قبل استقرار الخلاف.

٦ ومنها أن قالوا: أجمعنا على أن الصحابة، لو انقضى عصرهم، وماتوا عن دليلين
في مسألة لا ثالث لهما، جاز للتابعين أن يحدثوا دليلا ثالثا: كذلك إحداث قول
ثالث. ولا فرق. وهذا صحيح: لأنه إذا جاز أن يبين. بإحداث دليل ثالث، خفاء
الدليل الثالث عنهم، وعثور التابعين به، كذلك جاز أن يخفى عليهم مذهب ثالث ٩
يعثر عليه التابعون.

فصل في الأجوبة عن شبهتهم

فأما دعواهم وجود ذلك من بعض التابعين، وإقرار الباقيين عليه، فلا يمكن ١٢
تحصيل ذلك، وأنهم عرفوا وأقرّوا. ثم نحن لا نقرّه على ذلك، بل يكون محجوبا
بإجماع الصحابة، ولا نقبل منه هذا القول. ولأن ابن سيرين عاصر الصحابة،
والتابعي إذا عاصر الصحابة وهو من أهل الاجتهاد، [فهو أيضا من أهل الإجماع]. ١٥
لا سيما مع قولنا باشتراط انقراض العصر لانعقاد الإجماع.

وأما قولهم: إن اختلفهم على مذهبين: إجماع منهم على تسويغ الاجتهاد.
فلعمري إن اختلفهم على قولين تسويغ للاجتهاد في طلب الحق من أحدهما. فأما ١٨
من غيرهما. فليس ذلك في اختلفهم. وهذا كما [لو] أجمعوا في حادثة على إبطال
حكم فيها: فينقطع الاجتهاد في ذلك الحكم. ثم لا يمنع ذلك من الاجتهاد فيها،
في غير ما أجمعوا على إبطاله: كذلك ههنا. ويفارق هذا إذا لم | يستقر الخلاف: ٢١
لأن الإجماع قبل الاستقرار لا يمنع من الخلاف، وبعد الاستقرار يمنع: كذلك
الاختلاف بمثله.

٩٢ ظ

وأما قياسهم قولاً ثالثاً على إحداهما دليل ثالث. فليس بصحيح؛ لأن إجماعهم على دليل واحد لا يمنع غيرهم من استخراج دليل آخر. وإجماعهم على مذهب واحد وحكم واحد يمنع من إحداهما مذهب ثانٍ. ولأن إحداهما دليل ثالث يؤيد الحكم الذي أجمعت عليه الصحابة، ويؤكدده، وإحداهما قول ثالث يخالف ما أجمعوا عليه، فافترقا.

فصل

٦

يجوز أن يعتقد الإجماع عن القياس.
وقال ابن جرير. والشيعه، وداود. وكل من نفى القياس: لا يعتقد الإجماع عن القياس. إلا أن نفاة القياس لم يسندوا الإجماع إليه؛ لأنه ليس بحجة عندهم. وأما ابن جرير، فإنه لم يبينه على هذا.

فصل في دلالتنا

فمنها من طريق الوجود. وأن ذلك قد وجد. لأن الصحابة قد أجمعت على خلافة أبي بكر الصديق من طريق الاجتهاد والرأي، وأخذ إمامة، وتقديم مرتبة من إمامة، وتقديم في رتبة. فقالت جماعة منهم: رضيه رسول الله لديننا. وقال بعضهم: نظرنا، فإذا الصلاة عماد ديننا؛ فرضينا لذيئنا من رضيه رسول الله لديننا. ومنهم من استدل بقوله: إن تولوا أبا بكر، تجدوه قوياً في أمر الله، ضعيفاً في بدنه. ومنهم من رضيه، فعقد له.

ومن هذا القبيل أيضاً، وهو الوجود. أن المسلمين أقرّوا خالد بن الوليد في مؤتة موضع كانوا فيه باجتهادهم؛ فصوّب [النبي] ذلك، وأقرهم عليه [وكذلك فإنهم اتفقوا] على قتال مانعي الزكاة من طريق الاجتهاد. واختلفت آراؤهم فيه، قايماً على الصلاة. فقال أبو بكر: والله لا فرق بين ما جمع الله! قال الله: ﴿أَقِيمُوا

١٠ يبينه: سنه. ١٣ من إمامة وتقديم: في الهامش. ١٤ لديننا: مهمل. ١٥ فإذا: مكرراً، مشغولاً. ١٦ لديننا: مهمل. ١٧ ومنهم: مغير. ١٦ بدنه: مهمل. ١٧ فعقد: يعقد. راجع كتاب الغدة لأبي يعلى. ج ٤، ص ١١٢٦، السطر ٣. ١٨ هذا: بعضه مطموس.

الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴿١٠﴾. وأجمعوا على تحريم شحم الخنزير: قياسًا على لحمه؛ وأجمعوا على تقويم عتق الأمة في عتق الشريك: قياسًا على العبد؛ وأجمعوا على إراقة الشَّيرَج، والدبس الشَّليس، والخل، قياسًا على الشَّسن: إذا مات فيه ٣ فأرة؛ وعلى أخذها وما حولها من جامد هذه المائعات: قياسًا على جامد السمن. ومنها: لا من طريق الوجود. لكن من طريق جواز ذلك: أَنَّ القياس [أمانة] على الأحكام الشرعية. أو أمانة دالة على الأحكام، فجاز اجتماع المجتهدين على ٦ الحكم استدلالًا بها. وتعيلاً عليها، أو نقول: فجاز انعقاد الإجماع بجهته؛ كالكتاب. والسنة.

فصل في الأسئلة على أدلتنا

٩

فمنها أن قالوا: إِنَّ الصحابة عَوَّلُوا على النصوص. فيما ظهر لنا وفيما لم يظهر، لعلَّ نَفْسًا وقع إليهم. فمما ظهر: قولهم لأبي بكر: قال النبي: «أُمرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَإِذَا قَالُوهَا، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». ١٢ قال لهم أبو بكر: أليس قد قال: «إِلَّا بِحَقِّهَا»، والزكاة من حَقِّهَا؟ وقوله: قال الله ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾. وقال الآخرون: أَيْكُمْ يطيب نفسًا أن يتقدم قدمين قَدَمَهُمَا رسول الله؟ وهذا استدلالٌ بقوله - [صلى الله عليه] - وفعله. وأما بقية ما ١٥ ذكرتم فيجوز أن يكونوا [أ] ذهبوا فيه [ب] إلى [نصوص أيضًا].

ومنها أن | قالوا: إِنَّ قياسكم إثبات إجماع بالقياس، وفيه خولفتهم. على أَنَّ الأصل الذي قسم عليه: وهو الكتاب والسنة، طريقتهما السمع؛ ويجوز أن يتفق ١٨ الكل في سماعه، والاستجابة له. فأما القياس، فطريقه الرأي؛ والرأي أبدًا يختلف. ويبعد أن تتفق عليه الجماعة.

٩٣ ظ

فصل في الأجوبة

٢١

أما قولهم: الخلاف في الاحتجاج بالقياس؛ فكيف استدللتم به؟، فهذا غير مستنع؛ لأنَّ الدليل لا يترك لأجل المخالفة فيه، كما لم يمنع من الاستدلال بأدلة

العقول على السوفسطائية، ونفاة الحقائق، ومن الاستدلال بدليل الخطاب على من أنكره، وبالإعجاز على من أنكر النبوات.

- ٣ وأما قولهم: إن الكتاب والسنة طريقهما السمع، والقياس طريقه الرأي؛ إلا أن على معانيه أمارات تدلّ عليه؛ وما كان عليه أمارات ظاهرة، يصير في جواز الاتفاق عليه، كالسمع بدليل القبلية، طريقها الرأي والاجتهاد، ثم جاز اتفاق الجميع عليها.
- ٦ وأما قولهم: احتجوا بالنصوص. فقد أجاب بغير النصّ وما أنكره، وهو قوله: لا أفرق بين ما جمع الله؛ وقولهم: نظرنا فإذا الصلاة عماد ديننا، فرضينا لدينانا من رضى رسول الله لديننا. والصلاة مقيس عليها الإمامة، وهي غيرها.
- ٩ وأما قولهم: يجوز أن يكون مع الصحابة نصّ، فلا يجوز أن يكون ذلك؛ لأنه لو كان معهم نصّ، كما احتجوا بالقياس. لأنّ العاقل لا يترك الدليل الأقوى، ويعدل عنه إلى ما دونه؛ ولا كان بحيث يخفى على غيرهم.

فصل في شبههم

١٢

- ٩٤ منها أن الاتفاق غير حاصل | على القياس، لأنه ليس من عصر إلا وفيه قوم من نفاة القياس؛ فلا يتصور اجتماع يعتقد من طريق القياس مع اختلافهم فيه.
- ١٥ ومنها أن القياس طريقه الظن. واختلاف الناس في الظنون يمنع اتفاقهم على مقتضى الظن. وذلك بمثابة الأمزجة، لما اختلفت تعذر إجماع الكلّ على حبّ الحموضة، أو الحلوة، بحيث لا يختلفون.
- ١٨ ومنها أن قالوا: طريق القياس غامض، ومسالكه دقيقة، والناس على غاية الاختلاف في مدارك الظنون؛ فلا يكاد يتحصّل اتفاقهم على مقتضاه.
- ٢١ ومنها في إسناد الإجماع، وهو دلالة قطعية، إلى القياس، وهو أمارة ظنيّة ضعيفة، خروج عن سنّت وضع الأصول شرعاً وعقلاً. ويشهد لضعف القياس أن مخالف القياس لا يُنشق ولا يُبدع. ومن خالف الإجماع فسق وبُذع. فلا يجوز أن

٣ طريقهما: طريقه. ٤ معانيه: معانيه. مزيد. مغير (من: ماعنه). ٨ وهي: حرف الهاء مضموس بعضه. ٩ لأنه: مغير (من: لاهم). ١١ بحيث: مهمل. ١٣ منها: مضموس بعضه. || غير: مهمل. || حاصل: كلمة لا تكاد تُقرأ. ١٨ غاية: عاب. ١٩ يتحصّل: مهمل. ٢١ وضع: الوضع.

يستند ما هذه حاله في القوّة إلى ما تلك حاله في الضعف؛ بل دأب الأصول استناد الأضعف إلى الأقوى؛ كاستناد الإجماع إلى قول الصادق «أمتي لا تجتمع على ضلالة»؛ وإلى كتاب الله ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ [مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى] وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾؛ ويستند قول الرسول إلى دلالة المعجز الدالّ على صدقه؛ وتستند دلالة المعجز إلى ما دلّ العقل عليه من إثبات صانع حكيم، لا يؤيد كذاباً بالمعجز. فأما أن يوجد في الأصول دلالة قطعية تستند إلى أمانة ظنيّة، ٦ [فلا!].

ومنها أن قالوا: الإجماع أصل، والقياس فرع؛ والإجماع معصوم عن الخطأ، والقياس عرضة الخطأ. ولهذا قدّم عليه خبر الواحد المجوّز عليه الكذب؛ فلا ٩ [يجوز] أن يستند الأصل [إلى الفرع]؛ والمعصوم إلى المجوّز عليه الخطأ. ٩٩ظ
ومنها | أن القياس لا يُقَطَّع على إصابته، ولا يُقَطَّع على تخطئه مخالفته. ولهذا يكون بدخوله في الرأي عرضة الرجوع والنزوع عمّا ذهب إليه بالرأي والقياس. ١٢
والإجماع يجب أن يكون قطعياً؛ فكيف يستند ما لا نزوع عنه، إلى ما يتردّد بين المقام عليه والنزوع عنه؟

١٥ فصل في الأجوبة عن شبههم

فأما قولهم: إنّ الاتفاق غير حاصل على القياس، وإنّه ما من عصر إلّا وفيه نفاة له، لا نسلمه؛ بل لم يكن في عصر الصحابة منكر له، ولا نافٍ للاستدلال به. وإنّما حدث ذلك فيمن لا يُعتدّ بخلافه؛ إذ لا يُعمل بخلاف من خالف بعد إجماع الصحابة - رضوان الله عليهم. ١٨

على أن هذا باطل عليهم بخبر الواحد. فإنّ أخبار الآحاد لا اتفاق على قبولها؛ ومع ذلك، فقد أجازوا إسناد الإجماع إلى أخبار الآحاد. ٢١

وأما قولهم: إنّ القياس طريقه الظنّ، ولا يتفق الناس في الآراء والظنون، كما لا يتفقون في الأمزجة والشهوات والميل، فغير صحيح؛ لأنّ الأمارات على

٦ كذاباً بالمعجز: كذا نالمعجز. كذا ١٢ يكون: مكزّر. || والقياس: السابق (والاو) منسحب.

١٨ يُعمل: بجعل. ٢١ إسناد: في الهامش.

الحكم إذا وضحت، والأراء إذا اتفقت على طلب إصابة الحكم عند الله، مع عدم الميل والهوى والتقليد، لم يبعد اتفاق العقلاء المنصفين على جهة كجهة القبلة. إذا اتفقوا على طلبها، بأماراتها ودلائلها، لم يتعذر اتفاقهم على جهة بأنها هي القبلة.

على أن هذا باطل بخبر الواحد. فإن عدالته غير معلومة؛ لكنها مظنونة بما يظهر من أمارات عدالته، وأسباب تركيته. والناس يختلفون أيضًا في أسباب التزكية، والآلاف عال القادحة في المخبر؛ ولم يمنع ذلك عندهم | بناء الإجماع على خبره. وحصول الاتفاق على الحكم الذي جاء به.

على أنه إذا جاز اتفاق العدد الكثير، والجَم الغفير، على شبهة، وهم اليهود والنصارى، وهما أمتان عظيمتان، يستند اعتقادهم بشبهة ظاهرة العوار، فلا وجه لاستبعاد اجتماع العدد الكثير، واتفاق أهل الإجماع على أمانة. ومعلوم ما بين الأمانة والشبهة؛ وفارق ما ذكره من ميل الطباع والأمزجة. فإن الطباع، مع اختلافها في أصل الخلقة، مطلقة لا معيق لها عن الاختلاف، ولا داعٍ لها إلى الاتفاق. فأما في مسائلنا، فإن الأمانة الظاهرة تدعو إلى مدلولها، وذلك وجه للاجتماع والاتفاق؛ فبصير كاتفاقهم على جهة القبلة، وحضور الأعياد والجمع، لما كان هناك داعٍ، وهو الأمانة الدالة، جمعت العدد الكثير.

وأما قولهم: إن طريق القياس غامض، ومسالكه دقيقة، فلا يكاد يتفق الناس على مقتضاه، فغير صحيح؛ لأن أهل الإجماع هم أهل اجتهاد، ومعلوم ما نعتبره في أهل الاجتهاد من العقل والدين، ثم الفهم والبحث، وبناء الأدلة بعضها على بعض، وإلحاق الشيء بنظيره. فلا يكاد يشبه الأمر. مع هذه الصفات، على أن يلتقى الحكم من جهة السمع. فمع كون السمع مختلفًا بين تخلص المجازات عن الحقائق، والفحاوي، ودلائل الخطاب، وتقابل الألفاظ في الظاهر، مع اتفاقها في المعنى. وغريب الألفاظ، والمقدرات المحذوفة، وغير ذلك من الاشتباه، يختلف فيه أهل الاجتهاد غاية الاختلاف؛ ولم يمنع ذلك من إسناد الإجماع إليها، وبناءه عليها.

وأما استبعادهم [إسم] إسناد الإجماع وهو دليل قطعي. إلى القياس وهو ظني. فلا وجه لهذا الاستبعاد؛ لأن خبر الواحد غير مقطوع بصدق راويه. وغاية ما

يوجب الظن. ومع ذلك. يستند إليه الإجماع المقطوع به. وينعقد عليه. ٣

على أنا قائلون بموجب الدليل. فإن الأمة. إذا اتفقت على حكم بقياس. اتفقوا على ثبوت الحكم به. سبق إجماعهم على الحكم إجماعهم على دليل الحكم. وهو

القياس. فلا يكون القياس الذي اتفقوا عليه ظنيًا. ولا بأس بتقديم هذا الجواب. ٦

قبل المناقضة لهم بخبر الواحد. وكونه في الابتداء مجوزًا عليه الخطأ. لا يسع من انتهائه إلى القطع. كآحاد الرواة في التواتر. يجوز على آحادهم الخطأ. وينتهي

خبرهم عند تكامل العدد المعتبر إلى القطع. فصار القياس الذي اتفق عليه ٩

المجتهدون. كتعلل صاحب الشريعة بقياس على رأي معصوم.

وأما كون القياس فرعًا. فهو فرع لغير الإجماع. لكنه فرع للكتاب والسنة.

وكونه فرعًا. إذا اتفق على كونه أمانة دالة على الحكم. قوي بالاتفاق على كونه ١٢

أمانة دالة؛ فأعطي حكم الفرع. وبطل النظر إليه بعين أنه فرع؛ فلا يبقى إلا تسمية فارغة توهم الضعف.

على أن كونه فرعًا ليس بأكثر من أنه ضعف بكونه مبيّنًا على غيره. وهذا لا يسع ١٥

إسناد الإجماع إليه. كخبر الواحد دلالة ظنيّة؛ فجوز على راويها الكذب. ولم يسع

كونها ضعيفة أن يستند الإجماع إليها.

وأما قولهم: القياس منزوع عنه وغير مقطوع به. فقد قدمنا المنع في هذا القياس ١٨

المجمع على كونه أمانة للحكم المتفق عليه. فإنه زال عن كونه مترددًا؛ وإنما ذلك

القياس في الأصل. | فهو كخبر الواحد مطلقون. وكل خبر على انفراده؛ فإذا انتهت ٩٦

آحاده إلى عدد التواتر. خرج عن الظن إلى القطع. ٢١

على أنه يبطل بخبر الواحد. فإنه قد يتزع عنه الراوي. ويردّه المروي له لنوع مانع

وعارض. أو غامض تأويل يُصرف إليه دليل؛ ولا يسع ذلك بناء الإجماع عليه.

ورددّه إليه. ٢٤

١٠ كتعلل: مهمل. | بقياس: قياس. ١٤ فارغة: فارغة. | توهم: مهمل. ١٦ إسناد: في
الهامش. | كخبر: السابق (كبر) مشطوب. | فجوز: معبر (من: مجوز). مزيد. ١٨ فقد قدمنا: فقد
قدمنا. | المنع: مضموس أكثره. لا يكاد ينفص.

فصل

- لا اعتبار بقول العامة في الإجماع، ولا اعتداد بخلافهم؛ هذا مقتضى الدليل
عندي. وذكر شيخنا أنه مذهب أحمد - رضي الله عنه؛ وذكر عنه ما ليس بمأخذ
للمذهب؛ لأنه قال: روي عن أحمد أنه قال في رواية ابن القاسم. وذكر له عن
شريح وابن سيرين. فقال: هؤلاء لا يكونون حجة على من كان قبلهم من التابعين؛
فكيف من قبلهم من أصحاب النبي - صلى الله عليه؛
وهذا لا يعطي ما نريده في هذه المسألة - لأن ابن سيرين وشريح مجتهدان،
يُعتد بإجماعهم مع أمثالهم من التابعين؛ بلا خلاف على المذهب - أنه معتد
بإجماعهم وخلافهم مع التابعين، ومن عاصر منهم الصحابة. فالصحيح أنه يُعتد
بخلافهم. فلم يبق لقول أحمد، في مسألتنا، عمل ولا أثر. لم يبق إلا ما صرح به
من نفى الحجة.
ولعمري إن قول التابعي ليس بحجة في عصر الصحابة على الصحابة، ولا حجة
على من بعدهم؛ فنفي الحجة عن التابعين لا يعطي نفى الاعتداد بقول العامة، لا
تصريحاً ولا تنبيهاً. فإذا لم يعط مذهباً، كان المعول على الدليل. وبه قال الفقهاء؛
خلافاً لبعض الأصوليين، ولأبي بكر بن العليّ الأشعري.

فصل في أدلتنا

- فمنها أن العامي لا اجتهد له. فنقول: ليس من أهل الاجتهاد، ولا يُعتد
بخلافه؛ أو فلا تُعتبر موافقته في إجماع المجتهدين؛ كالصبيان.
ومنها أن العامة حدهم التقليد لغيرهم؛ وليس لهم رتبة الثبوت، ولا رجوع غيرهم
إليهم؛ فلا يُعتد بوقاقيهم للعدل [حاء]. وهـ [حـ] | كالمجانين والأطفال والفساق.
ومنها أن الفساق من العلماء المجتهدين لا يُعتد بخلافهم؛ مع كونهم من أهل
الصناعة؛ لأجل التهمة في الدين. والعوام العدول أولى أن لا يُعتد بقولهم؛ لثبوتنا
أنهم لا معرفة لهم بالحجة من الشبهة، ولا بترتيب الأدلة بعضها على بعض.

٧ نريده: مهمل. || وشريح: وسريح. ١٣ لا: فلا. ١٤ المعول: المعمول. ١٧ ليس: مضموس
بعضه. || الاجتهاد: معير (من: اجتهاد) مشطوب.

ومنها أَنَّ في الاعتداد بقولهم تعطيلًا لأقوال أهل العلم، وإيقافًا لحجة الشرع على قول أرباب المهن والصنائع الزرية المصروفة فهوهم إلى ما ندبوا إليه نفوسهم من الأعمال، ولا يشتمون رائحة العلم بحال. فالشاوره لهم في الآراء الدينية. ٣ والاجتهادات الاعتقادية. استخفاف بحرمة أحكام الشرع. وهذا صحيح؛ لأنَّ كلَّ قوم يُرجع إليهم فيسا يعانونه ويخبرونه. ولذلك يُرجع إلى أهل الصنائع في صنائعهم. وإلى أهل الأسواق في تقويم السِّلَع. بحسب تجارتهم فيها، وخبرهم بأسواقها. ولا يُخلط أهل صناعة بغير أهلها. في الاعتداد بقولهم فيها؛ فلا يُرجع إلى أهل تجارة في أعيان، في تقويم ما لا خبير لهم به، ولا ممارسة. ولا نرضى بالخبر إلَّا العدول لتجمع بين الخبرة والثقة. فلا وجه لإهمال أحكام الشرع، باتفاق قول الخبراء ٩ العلماء بها. على قول من لا خبرة له بها.

فصل في شبههم

فمنها قول النبي - صلى الله عليه: «أمتي لا تجتمع على الخطأ»، و«لا تجتمع على ضلالة». والعامّة ممن يقع عليهم اسم «الأمة». فلا يخرجون عن عمومها إلَّا بدلالة.

ومنها أَنَّ العامي مكلف، وهو من أهل النظر والاستدلال في الأصول. بحيث لا يجوز لهم التقليد فيها. ويأثسون بالخطأ، ويثابون على الإصابة، ويبدعون إذا اعتقدوا البدع؛ فلا وجه لإخراجهم من الإجماع. ولا لإهمال خلافهم في الأحكام. ٩٧ ومنها أَنَّ صاحبكم أوجب عليهم الاجتهاد في أعيان العلماء، حتّى اتفقوا مع أهل العلم؛ فأهل العلم يجتهدون في الأحكام. والعوام يجتهدون في أعيان العلماء. وذلك نوع ترجيح، واستدلال بدلائل توجب تقديم أحدهم في الاتباع دون الآخر.

١ تعطيلًا: معطيل. وإيقافًا: واقف. ٢ فهوهم: مغير. ٣ الدينية: الدينية. كذا. ٧ تجارة: الحرف الأخير مزيد. ٨ ولا نرضى بالخبر إلَّا العدول: ولا نرضى إلا بالخبر العدول. ٩ لتجمع: مهمل. ١٠ بها: مزيد. ١٢ فمنها: مكسر. ١٥ الأصول: السابق (النظر) مشطوب. ٢٠ الاتباع: الأنواع.

فصل في أجوبتنا عن شبهتهم

أما الخبر، فإنه خاص في أهل العلم، ودلائلنا صارفة له عن العموم؛ كما
 ٣ أخرج الصبيان والمجانين والفساق، حيث لم يكونوا أهلاً. والعموم ليسوا أهلاً
 لذلك. وإنما لم يكن العامي أهلاً لأنه، إذا قال قولاً، كان حازراً وخارصاً، لا عن
 تحقيق. ولا يستند قوله إلى دليل؛ فلا يؤنس إلى قوله لعدم الصناعة، كما لا
 ٦ يؤنس إلى الناسق لعدم الثقة بالديانة. فالعموم مخصوص بهذه الدلالة، وما سبق
 من أدلتنا.

وأما قولك إنه مكلف، وله نطق في الأصول، فالناسق مكلف، عاقل، له نظر
 ٩ في الأصول. ولا يكون بعلمه من أهل الفتناء. ولا يُعتدّ باجتهاده. ولأنّ الأصول
 أداتها العقل، والعقل موجود بكماله في حق العامة، ولا أداة للعلم الأصولي سوى
 العقل، وأداة هذه العلوم علل مستنبطة، وأدلة مرتبة بين خاصّ وعام، ومُجمل
 ١٢ ومُنشّر، ومُطلق ومُقيّد، ودليل خطاب وفحوى خطاب. وظاهر وعموم.
 واستصحاب حال. والقياس مراتب، وأدوات الاجتهاد كثيرة، غامضة، لا
 يتهدى إليها إلا بعد التعليم والتفهيم. ومعاناتها على وجه الإدمان فيها؛ والعامي ليس
 ١٥ من ذلك، ولا إليه.

وأما اجتهداهم في أعيان العلماء، | فإنما يعود إلى الأفعال؛ فيتبعون الأورع^{٩٧}
 والأنسك، ومن شاع عنه بأنه الأعلم. فأما أن يجتهدوا في طرق العلم وأدلتها، فلا.
 ١٨ وترجيح الأشخاص ليس من باب الاجتهاد والذي نحن فيه بشيء.

فصل

ولا يُعتدّ بخلاف علماء الأصول، وهم المتكلمون، ولا أصحاب الحديث.
 ٢١ والنحو. واللغة. والحساب. والهندسة. ما لم يكونوا من أهل العلم بأصول الفقه

٤ حازراً: مهمل. ٩ باجتهاده: مزيد فوق «جهاده». وهذا غير مشطوب. ١٣ غامضة: مضموس
 بعضه. ١٤ يتهدى: تنهذى. ١٧ الأعلم: مغير (من: العلم). ١٩-٦ في الصفحة التالية: من «فصل» إلى
 «كالعامي». هاتان الفقرتان كلتاها في الهامش. ٢٠ علماء: علم. ٢١ ما لم: بعضه مضموس.

وفروعه. قال أحمد: لا يجوز الاختيار إلا لرجل عالم بالكتاب والسنة متى إذا ورد عليه أمرٌ نظر في الأمر ورُسبها بالكتاب والسنة.

وذهب قوم من المتكلمين إلى أنه لا يتم الإجماع إلا بالموافقة من [هم]. ٣

فصل في أدلتنا

[منها] أن هؤلاء عامة في الفقه؛ لأنهم [هم] غير عالمين [بين] بطرق الاجتهاد، فلا يُعتد بخلافهم [هم]؛ كالعامة.

ومنها أننا أجمعنا على أن كل علم من هذه العلوم لا يرجع عند اعتراض الشبهة فيه والاختلاف، إلى غير أهله، ولا يُعتد بقول فقيه لا معرفة له باللغة والحساب والنحو، في شيء من ذلك. وكذلك أهل التقويم للسلع، يرجع في تقويم كل شيء عند التفريم إلى أهل الخبرة بالبز، وإلى تقويم الأقوات إلى التجار فيها، والخبراء بقيمتها، وإلى أمثال ذلك. فلا وجه لإدخال أبواب العلوم في علم الفقه، كما لا يرجع إلى الفقهاء في علوم غيرهم، على ما بينا.

ومنها أن المخالف، في هذه المسألة، جعل رضا أهل العلم بغير الفقه، وسكوتهم، أو قولهم «لا نجد عندنا ما يخالف ما أجمع عليه الفقهاء»، كفى ذلك في الاعتداد به إجماعاً، من غير إبداء دليل ولا تعلّق بأمانة. وهذا ليس بمقام المجتهدين؛ لأن المجتهد لا يُقنع منه إلا بأن يفتي بذلك، ويشير إلى دليله فيه. فأما إن قال: «لا أخالف» ولا عندي دليل للموافقة، فإنه لا يُقنع من الفقيه عندهم بسثل هذا، ويُقنع من المتكلمين بمثل ذلك؛ فدل على أنهم كالعوام.

١ عالم: مغير (من: علم). ٢...: كلمة أو أكثر. || وشبهها: مهمل. ٣ منهم: مضموس أكثره. ٤ فصل في أدلتنا: في الهامش. ٥ في الفقه: حرف الجر مكرر. مشطوب. و«الفقه» مغير. ٦ عالمين: عالم. كذا. وبقيّة الأحرف قرضها مفراض المجلد. ٦ كالعامة: وكتب بعد هذا الكلمة «[ص]ح إن شاء الله». ١٠ التفريم: الغريم. ١١ بقيمتها: نعتها. ١٣ أن: مزيد. ١٤ الفقهاء: السابق (العلماء) مشطوب.

فصل في شُبُههم

- فمنها قوله - تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾. وهؤلاء من جملة المؤمنين، يلحق الوعيد بمخالفتهم لعموم الآية. ٣
- ومنها قوله - صلى الله عليه: «أمتي لا تجتمع على ضلالة». فشرط لنفي الضلالة إجماع أمته؛ فلا نحكم بنفي الضلالة مع تخلف هؤلاء العلماء، وهم من سادات الأئمة وخيارهم. ٦
- ومنها أن لهم معرفة بالأدلة والأمارات، ومراتب الأدلة صناعتهم، ومعرفة ما بين الحجة والشبهة؛ وفي معرفة ذلك أخوَج المجتهدون إلى رأيهم، واستخراج الصحيح من الفاسد؛ فلا يجوز أن يجعل قولهم لغوا. ولذلك مَنْ عرف أصول الفرائض، ولم يعرف فروعها، كان من أهل الفرائض معتدًا بقوله؛ كذلك من عرف أصول الدين والفقه، ولم يعرف الفروع. ٩

فصل في الأجوبة عن شُبُههم

- أما الآية، فإنها ترجع إلى المؤمنين من علماء الفروع، وهم الفقهاء؛ والدلالة على تخصيصها ما ذكرناه من الأدلة. ١٢
- وأما قوله: «أمتي لا تجتمع على الخطأ»، ولا «على ضلالة»، فيعم الأمة؛ لكن نحمله على أهل الاجتهاد؛ وهم الفقهاء، وتخصيصاتهم بأدلتنا. ١٥
- وأما قولهم: إن لهم نظرا، واجتهادا، ومعرفة بالأدلة، وبناء الأدلة بعضها على بعض، فهو صحيح؛ لكن في أصول الدين، وهي الكلام على الجواهر، والغرض، والاستبطاعة، وبناء الغرض، ومثاره. فأما الفروع التي نحن فيها، التي مستندها الأشباه، والشئان، والمعاني من الآي، وتراجيح أدلة الحلال والحرام، وهذا القبيل، فلا معرفة لهم بها؛ بل هم فيها بمنزلة العوام. ٢١

٤ لنفي: مغير (من: النفي). ٨ أخوَج: واحوج. المجتهدون: مغير (من: المجتهدين).
 ١٧ وبناء: مهمل. ١٩ الغرض ومثاره: مهمل. ٢٠-٢١ من والمعاني: إلى «القبيل»: في الهامش.

يوضح هذا ويبيّنهُ أَنَّ الْفُتْيَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُصَرَّفَ إِلَى آحَادِهِمْ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ آحَادُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، لَمْ تَكُنْ جَمَلَتُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ؛ بِخِلَافِ الْفُقَهَاءِ. فَإِنَّ آحَادَهُمْ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي الْفَتْوَى. فَعَوْلٌ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ فِي ٣ الْإِجْمَاعِ. وَهَؤُلَاءِ لَمَّا لَمْ يُعَوَّلْ عَلَى آحَادِهِمْ فِي أَصْلِ الْفُتْيَا، لَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ.

فصل

٦

إِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ بَلْ هُمْ وَغَيْرُهُمْ سَوَاءٌ. فَمَتَى اتَّفَقُوا عَلَى حُكْمٍ، ثُمَّ خَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَعُدْ مَعَ مَخَالَفَةِ ذَلِكَ الْمَجْتَهِدِ إِجْمَاعًا. ذَكَرَهُ أَحْمَدُ. ٩٨ هـ وَبِهِ قَالَ الْفُقَهَاءُ، وَأَهْلُ الْأَصُولِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ حُجَّةٌ.

٩

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ قَوْمٌ: أَرَادَ بِهِ رَوَايَتُهُمْ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَادَ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ.

١٢

فصل في أدلتنا

فَمِنْهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾. وَلَيْسَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ. وَالْآيَةُ تَقْتَضِي لِحُوقِ الْوَعِيدِ بِالْمُؤْمِنِينَ الْمَعْهُودِينَ الْمَعْرُوفِينَ بِإِضَافَةِ السَّبِيلِ إِلَيْهِمْ. وَالتَّعْوِيلُ فِي الْاجْتِهَادِ وَالْفُتْيَا عَلَيْهِمْ. وَلَيْسَ يَقِفُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَانٍ بَعِيْنَةٍ؛ فَالْمَخْصُصُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ. وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. وَذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ؛ فَالْمُضَيِّفُ إِلَى ذَلِكَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ، يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ. وَمِنْهَا قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْخَطَا»؛ وَرُؤْيِي: «عَلَى ضَلَالَةٍ». وَلَيْسَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّ أُمَّتِهِ. وَقَوْلُهُ: «أَصْحَابِي كَالنَّجْمِ بِأَيْهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ». وَهَذَا يَعْنِي أَصْحَابَهُ أَيْنَ كَانُوا، وَحَيْثُ كَانُوا.

١٨

٢١

- ومنها أن ما ذهب إليه المخالف. يؤدي إلى محال. وهو أن يكون قولهم حجة. ما داموا بالمدينة؛ فإذا خرجوا منها. لم يكن قولهم حجة. وهذا من أبعد الأقوال: ٣ أن يكون الشخص بسكانه. لا بعلمه ولا اجتهداه. ولو جاز ذلك. لجاز أن يصير قول العامي حجة. إذا صار فيها، أو كان فيها.
- ومنها أن يقال: لا يخلو أن تكون الفضيلة الموجبة لكون أقوالهم حجة راجعة إلى البقاع، أو إلى فضائل الرجال. لأجل ما اكتسبوه من العلوم. أو لهما. فإن كان لأجل البقعة. فلا وجه لذلك؛ لأن العامة ومن لا اجتهد له هو في البقعة. ولم يُجعل قولهم حجة. وإن كان لأجل الفضل. فأصحاب رسول الله، كابن مسعود ٩٩ وثلثمائة من الصحابة وتبث انتقلوا إلى العراق. وما كان من بقي بالمدينة بأكثر منهم علما. ولا أوفى فضلا. فلا وجه لإسقاط حكم خلافهم. وإخراج قولهم عن الحجة. وجعل من أقام بالمدينة حجة عليهم. مع التساوي في أدوات الاجتهاد.

فصل في شبهتهم

١٢

- فمنها ما روي عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال: «إن المدينة تنفي خبيثها، كما ينفي الكيبر خبث الحديد»؛ والخطأ من الخبث، فكان منفيا عنها. ١٥ وقوله - عليه السلام: «إن الإسلام يَأْرِزُ إلى المدينة. كما تَأْرِزُ الحية إلى جحرها». وقوله - عليه السلام: «لا يكابد أحد أهل المدينة إلا أنما». كما يَنْمَاعُ الْمِلْحُ في الماء».
- ومنها أن قالوا: المدينة مهاجر النبي - صلى الله عليه - وموضع قبره - صلى الله عليه وسلم. ومهبط الوحي، ومستقر الإسلام، ومجمع الصحابة، فلا يجوز أن يخرج الحق عن قول أهلها. ١٨
- ومنها أن رواية أهل المدينة مقدمة على رواية غيرهم. ٢١ ومنها أن أهل المدينة شاهدوا التنزيل، وسمعوا التأويل؛ فكان إجماعهم حجة لا يخرج الحق عنها، ويستقل أهلها به دون غيرهم.

فصل في الأجوبة عن شبههم

- أما الشنن الواردة بفضلها وحفظها. فإنه راجع إلى كون النبي - صلى الله عليه -
 بها؛ فكانت محفوظة به - صلى الله عليه - وبكونها دار الهجرة. وموطن الصحابة ٣
 بعده - صلى الله عليه وسلم. وذلك لا يمنع من كون مجسوع من فيها. وفي غيرها.
 [أن] يكون تخصيصاً للمزية التي ذكرناها. ولأن مكة مدوحة بكونها | قبله للخلق. ٩٩ ظ
 وموضع المناسك. ومولد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومبعثه. ومولد ٦
 إسماعيل. ومثل إبراهيم. ولم يدل ذلك على أن قول أهلها حجة؛ بل الاعتبار بعلم
 العلماء. واجتهاد المجتهدين الذين بها؛ سواء كانوا فيها أو في غيرها.
 والذي يوضح هذا. وأنه عاد إلى المخصوصين من أهلها. لخصائصهم من ٩
 العلم لا لها ولا لعصمتها. أن الله - سبحانه - أخبر عن كون المنافقين من أهلها؛
 فدل ذلك على أن الحفظ. والعصمة. والتبجيل. عاد إلى ساكن. أو نازل.
 مخصوص بالعلم والعمل به. ١٢
- وأما قولهم: إن المدينة مجمع الصحابة. ومهبط الوحي. وبها قبر النبي - صلى
 الله عليه. فلعسري لكن لو جمعت المجتهدين من الأمة. لتخصصت؛ لكنها جمعت
 قوماً. وفارقها قوم. على ما حفظوه من النقل. وفيهوه من المعاني؛ فلا يجوز أن ١٥
 يخرجوا عن اتفاق أهل الاجتهاد واعتبارهم في الوفاق. والاعتداد بخلافهم في
 الخلاف. فإن الذي حظوا به فيها. لم يزيلهم. ولم ينسلخ عنهم؛ ولو زال عنهم
 العلم بنسيان أو ذهول. مع مقامهم بها. لم يُعتبر وفاقهم. ولا اعتد بخلافهم. ١٨
 وأما تعلقهم بتقديم روايتهم على رواية غيرهم. فدعوى لا دليل عليها. ولا علة
 تجمع بين الرواية والدراية. على أن الأخبار قد ترجح بها لا يترجح به الاجتهاد؛
 بدليل أن رواية الجماعة ترجح على رواية الواحد. ولا توجب ترجيح قول جماعة من ٢١
 المجتهدين على قول الواحد.
- على أنهم لما قُربوا من الحوادث التي جرت. وسمعوا الأجوبة. | كانوا أحق ١٠٠
 بالنقل؛ لأنهم أقرب إلى الحفظ والضبط. وطريق الأخبار السماع للحفظ. والقرب ٢٤

٤ مجموع؛ مهمل. ٨ واجتهاد؛ مزيد فوق وقول. وهذا مشطوب. || بها؛ مهمل. والسابق (بها كانوا)
 مشطوب. ١١ والتبجيل؛ والبجل. ١٢ مخصوص؛ بخصوص. ١٤ الأمة؛ الاله. ١٧ حظوا به؛ حفظوا به.

يؤكداه؛ فقدّموا فيه لأنهم [أقرب إلى] الحفظ. فأما الاجتهاد؛ فإن طريقه النظر والبحث بالقلب، والاستدلال على الحكم، وذلك لا يختلف بالبعد والقرب.

فصل

٣

لا يكفي، في انعقاد الإجماع، اتفاق أهل البيت مع خلاف غيرهم؛ خلافاً للإمامية: هو حجة بنفسه.

فصل في أدلتنا

٦

فمنها قوله - تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾، الآية. وذلك يعم كافة أهل الاجتهاد، من أقارب النبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم؛ فلا وجه لتخصيص. ٩

ومنها قول النبي - صلى الله عليه وسلم: «أقمتي لا تجتمع على ضلالة»؛ وزوي: «لا تجتمع على خطأ». وذلك يعم، ولا يخص أهل البيت؛ وما زوي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم». وهذا يدل على أن الاقتداء بغير أهل البيت من الصحابة، كالاقتداء بأهل البيت من الاهتداء. ومنها أن أهل البيت لا يتخصصون بأكثر من القرابة والنسب؛ وذلك لا وقع له

في الاجتهاد؛ إنما يحصل الاجتهاد بأدواته، وهو العلم. فأما الشرف والنسب، فلا أثر له في الاجتهاد في الأحكام. واستخراج عللها، ونصب الأدلة عليها. فإن حصلت الإشارة في ذلك، والتعويل على المخالطة، والوقوف على التنزيل، وأفعال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأقواله، فذلك لا يختص بهم؛ بل زوجاته وأصحابه على اختلاف أحوالهم معه. فالزوجات في بيته - صلى الله عليه وسلم - والأصحاب في مجالسه | وأسفاره، قد كانوا يتحفظون من أقواله، ويلحظون من أفعاله، ما قد

يفوت بعض أهل بيته؛ فلا وجه لإخراج من سواهم عن الاعتداد بوقافه لهم وخلافه. ٢١

١٥ من «إنما» إلى «الاجتهاد»: في الهامش. ثم جاءت علامة بعد كلمة «الاجتهاد» تدل على استدراك في الهامش وكان يجب أن توضع بعد كلمة «بأدواته». || بأدواته: مهمل. ١٧ والتعويل: مضموس أكثره. || التنزيل: مضموس أكثره.

ومنها أنَّ أحد طرق هذا الوجود. وقد كان عليّ - عليه السلام - يُخولف في
عدّة مسائل، خالفه عليها الصحابة؛ فلم يُحفظ عنه أنّه قال لواحد منهم: إنّ قولي
حجةٌ عليكم.

فصل في الشبه التي تعلقوا بها

فمنها قوله - تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ﴾؛ ومن الرّجس الضلال والخطأ. فإذا أخبر الله - تعالى - بذهابه عنهم،
كانوا مخصوصين بالعصمة عن الخطأ. قالوا: وأهل البيت عليّ، وفاطمة،
والحسن، والحسين؛ بدليل ما روي أنّها. لما نزلت: أدار النبيّ الكساء على
هؤلاء، وقال «هؤلاء أهل بيّتي».

ومنها قول النبيّ - صلى الله عليه: «إني تارك فيكم الثقلين، فإن تمسّكتم بهما
لم تضلّوا: كتاب الله وعترتي». وإذا خصّ التمسك بهما. لم تقف الحجة على
غيرهما، ولا يُشترط لها غيرهما.

ومنها أنّ أهل البيت اختصوا بأنهم أهل بيت الرسالة. ومعدن النبوة؛ واختصوا
بالعصمة.

فصل في الأجوبة عن شبههم

أما قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾؛ فإنه عائد إلى زوجاته. فإنه قال:
﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي

فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾. ونسق الكلام في خطابين إلى قوله: ﴿وَأَطِيعَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا
يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾. ومحال أن تد... [بغدا] [قوله] «يا

عائشة | بنت أبي بكر. ويا زَيْنَب، ويا صَفِيَّة بنت حُجَيِّ بن أخطب، ويا فلانة،
وفلانة. ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾، يا عليّ، ويا حسن، ويا حسين.
فلم يبقَ إلّا عود الخطاب بأهل البيت إليهن.

٦ بذهابه: مهمل. ٨ لئلا: مزيد. ١٩... طمس بعض كلمة وكلمتان أو أكثر. ٢٠ حُجَيِّ:

فإن قيل: فإن تعلقتُم بخطاب التأنيث في قوله ﴿وَاطِيعَنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، تعلقتُم عليكم بقوله ﴿لِيَذْهَبَ عَنْكُم﴾؛ ولو أراد الزوجات، لقال «عَنْكُنَّ».

٣ قيل: الجواب عن هذا، وقولهم إن النبي - صلى الله عليه - أدار الكساء على علي وفاطمة وولديهما، وقال «هؤلاء أهل بيتي»، أننا لسنا نخرج من ذكرتم عن أهل البيت، والجمع، إذا اشتمل على ذكور وإناث، غلب جمع التذكير. وإنما نقول إن نساء النبي - صلى الله عليه - يدخلن. ولا يجوز خروجهن مع كون أول الخطاب لهن، فأفردهن في الأول بالخطاب، كما كلفهن، وتواعدهن على المخالفة. ثم لما خاطبهن بـ «أهل البيت»، أدخل معهن غيرهن من الذكور، وجاء بخطاب التذكير. ولا وجه لإخراج النساء من أهل البيت؛ كما قال - سبحانه - في حق زوجة إبراهيم: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾، ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾، ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾. فعاد ذلك إلى إبراهيم، وإليها، ولجميع من حواه بيت إبراهيم من ذكرٍ وأنثى.

والرجس في الآية التي تعلّقوا بها، لا يجوز أن يعود إلى الخطأ في الاجتهاد؛ لأنه قال: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾. فدل على أنه أراد دفع [التهمة عنهن] وامتداد العيون بالنظر إليهن. فأما الاجتهاد، فلم | يجر له ذكر. فلا يجوز أن نعدل عن رجس شهد له نطق الآية، ١٠١ ثم نردّه إلى خطأ في اجتهاد لم يجر له ذكر في الآية. ولأن ما تعلّقوا به من التفسير، فخيرٌ واحد، وعندهم لا يُحتجّ به، فكيف وهو مخالف لظاهر القرآن؟

وأما قوله - صلى الله عليه - «إني تارك فيكم الثقلين» - إلى آخر الخبر، فإنه من أخبار الآحاد؛ وهو عندهم ليس بحجة، وعندنا هو حجة. لكن قد زوي: «كتاب الله وسنتي». ولو كان ما ذكرتم، لما ضررنا فيما قصصناه؛ لأنه يجوز أن يعود إلى الرواية عنه، وروايتهم حجة. وخصّهم بذلك؛ لأنه أخبر بما قال وفعل. ويُحتمل أنه أراد به «إذا وافق قولهم الصحابة»؛ وخصّهم بالذكر تبجيلاً. كما قال: «أصحابي» ٢٤

١٦ إنيهن: مضموس أكثره. ١٧ فلم يجر له: فلم يحمله، كذا. || نعدل: مهمل. ١٨ ونردّه:

مهمل. ٢٢ ضررنا: مهمل.

- كالنجوم. بأيّهم اقتديتم اهتديتم؟ ولم يخرج ذلك أهل بيته - عليهم السلام. وكما قال: «اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي، أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»؛ «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»؛ ولم يمنع ذلك دخول غيرهم معهم في الاعتداد بإجماعهم. ويُصَرَّف ظاهر اللفظ إلى هذا التأويل. بما تقدّم من الدليل.
- وأما ما ذكره من التخصيص به: وقربهم منه - صَلَّى الله عليه، فإن ذلك أمر لم ينفردوا به؛ بل لزوجاته فيما يُشاهدنه منه - صَلَّى الله عليه - من الأفعال البينة التي تعلّق عليها الأحكام: كغسله من الجنابة، ووضوئه، ولبسه، وأكله، وشربه، وصلاة النفل، وتهجّده، وما يجتنبه من المنعة في حال حيضهنّ. وما يقدم عليه، كلّ ذلك هنّ أخصّ به من بقية أهل البيت، من [أتباعه] وخدمه.
- ومن يصحبه حال خلواته؛ كأنّس بن مالك، وسلمان، وابن مسعود. وإذا لم^{١٠٢} يتخصّص | أهل بيته بذلك، فلا وجه لتخصيصهم بالإجماع، دون من شاركهم في طرق الإجماع؛ سيّما الاجتهاد، وجودة النظر والاستدلال الذي لا يقف على القريب.

- ألا ترى أنّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، لما بُعد عنه إلى اليسن، قال: «أَجْتَهِدُ رَأْيِي»؟ فكان رأيه، مع بعده، كالرأي ممّن قُرب منه - صَلَّى الله عليه. وليس فيما ذكره بجذّته من القرب ما يوجب العصمة. وإنّما غاية ما تحصل به العصمة، اتّفاق أهل الاجتهاد على حكم الحادثة. وليس في القرب ما يقوّي الاجتهاد إلى الحدّ الذي ينفي الخطأ. وفي إجماع أهل العلم ما ينفي، كما أنّ جماعة يحصل بخبرهم المتوّهّم [ما] يوجب العلم، ولا يوجب العلم رواية جماعة دونهم، لهم تخصّص بما زوّوه وقرب ممّن زوّي عنه.

فصل في التابعي

إذا أدرك عصر الصحابة، وهو من أهل الاجتهاد، فيه روايتان. أحدهما لا يُعتدّ بخلافه؛ نصرها شيخنا في العُدّة.

٦ يشاهدنه: شاهده. كذا. ٧ البينة: الشبهة. ٨ وتهجّده: مطموس التاء. ١٠ كأنّس بن مالك: مطموس بعضه. ١٥ بجذّته: جدّه. ١٨ يحصل: مهمل. ١٩ المتوّهّم: المبراهم. العلم: العمل. لهم: له.

والثانية يُعتدّ بخلافه؛ وهي الأصحّ عندي. وبالثانية قال المتكلمون. وأكثر أصحاب أبي حنيفة. وأصحاب الشافعي.

٣ إلّا أنّ أصحاب أبي حنيفة قالوا: إن كان من أهل الاجتهاد عند حدوث الحادثة. كان معتدّاً بخلافه؛ وإن لم يكن مجتهداً في ذلك الوقت. لكنّه صار مجتهداً قبل انقراض العصر. فأظهر الخلاف، لم يُعتدّ بخلافه؛ خلافاً على ما حكاه أبو سفيان. ٦ وأصحاب الشافعي يجعلون خلافه معتدّاً به. إذا صار مجتهداً قبل انقراض عصر الصحابة.

فصل في أدلتنا على نصرة الثانية

- ٩ فمنها أنّ الصحابة سَوَّغت للتابعين الذين عاصروهم الاجتهادَ معهم فيما حدث [لَهُمْ] من الخَوَاطِئ مثل سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَشُرَيْحِ بْنِ الْقَاضِي، وَالْحَسَنِ ١٠٢ ظ
البَصْرِيِّ، وَمَسْرُوقٍ، وَأَبِي وَائِلٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَغَيْرِهِمْ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَلَيَا شُرَيْحًا الْقَضَاءَ، وَلَمْ يَعْتَرِضَا أَحْكَامَهُ بِالنَّسَخِ، مَعَ إِظْهَارِهِ الْخِلَافَ ١٢
عَلَيْهِمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ. وَكُتِبَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَيْهِ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي السَّنَةِ، فَاجْتَهِدْ رَأْيَكَ»؛ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَلَا الْحُكْمَ بِقَوْلِهِ. وَخَاصِمٌ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَى شُرَيْحٍ، وَرَضِيَ بِحُكْمِهِ حِينَ حُكِمَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ رَأْيِهِ. وَزُورِي ١٥
عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: تَذَاكُرْتُ أَنَا، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، فِي عِدَّةِ الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَبْعُدُ الْأَجْلَيْنِ؛ ١٨
وَقُلْتُ أَنَا: عِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلُهَا؛ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي. فَسَوَّغَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَبِي سَلَمَةَ أَنْ يَخَالَفَهُ وَمَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ. ذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ ٢١
ابْنُ عَبَّاسٍ، إِذَا قَدَّمَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ، صَنَعَ لَهُمْ طَعَامًا وَدَعَاهُمْ. قَالَ: فَصَنَعَ لَنَا مَرَّةً طَعَامًا. فَجَعَلَ يَسْأَلُ وَيَفْتِي. فَكَانَ يَخَالَفُنَا؛ فَمَا يَمْنَعُنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ. إِلَّا أَنَا عَلَى طَعَامِهِ. وَسُئِلَ ابْنُ عَمْرٍو عَنْ فَرِيضَةٍ، فَقَالَ: سَلُوا سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِهَا مِنِّي. وَسُئِلَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: سَلُوا مَوْلَانَا الْحَسَنَ - يَعْنِي

١٩ عن مسروق: ومسروق، لكن راجع كتاب الغداة لأبي يعلى، ج ٤، ص ١١٦٦، السطر ٢.

حيث «عن مسروق».

- البصري. وإذا ثبت أنها قد سَوَّغَت للتابعين ذلك، لم يجوز ترك الاعتداد بأقوالهم،
وفقاً لصحة الإجماع، واعتداداً بخلافهم، لمنع الإجماع وانحراده.
- ومنها أن معه آلة الاجتهاد، - في وقت حدوث النازلة؛ فكان معتدّاً بخلافه، أو
بقوله، فوقف انعقاد الإجماع على وفاقه؛ كالصحابي.
- ومنها أن الاعتبار بالاجتهاد، لا الشُّخْبة. | والدليل عليه أنه لو كان صحابي
عاميّاً في عصر التابعين، لجاز له تقليد فقهاءهم المجتهدين؛ ولم يُعتدَّ بقول
الصحابي. لعدم الاجتهاد. وإذا كان الاعتبار به، بطل قول من أخرجه من جملة
المعتبرين في انعقاد الإجماع.
- ومنها أنه لو كان انحطاط التابعي عن رتبة الصحابة يسقط الاعتداد بخلافه،
لكان انحطاط بعض الصحابة عن الخلافة وعن كونه من المهاجرين الأولين
والبدرين يُمنع؛ لأنه قد صرح القرآن بتفضيلهم بقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ
- أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا﴾. ١٢
وقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾. كما قال النبي - صَلَّى
الله عليه: «خياركم القرن الذين بُعثُ فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».
- ولمَّا لم يخرج الأدنى عن اعتبار وفاقه للأعلى، والاعتداد بخلافه من أصحاب
رسول الله، كذلك التابعون.

فصل في أسئلة المخالف

- فمنها قولهم على الدليل الأول: لعلمهم إنما سَوَّغُوا اجتهادهم فيما اختلفوا فيه،
ولم يجمعوا عليه. وقد روي عن أبي هريرة ما يدل على ذلك؛ وهو قوله «أنا مع ابن
أخي» - يعني أبا سلمة.
- ومنها أن قالوا: لا يمتنع أن يكون له الاجتهاد، ويكون متعبداً لغيره؛ كما كان
مجتهداً، ويتعبد بخبر الواحد.
- ومنها أن الصحابة تميزوا بصحبة رسول الله - صَلَّى الله عليه.

٥ الشُّخْبة: مطبوس بعينه. ١١ والبدرين: والبدرس. || بتفضيلهم: تنصليهم. ١٩ وقد: كلمة
مزيدة فوق وقد، لا تُقرأ. ٢٣ تميزوا: ميزوا.

فصل في الأجوبة عن الأسئلة

أما قولهم: يُحتمل أن التسويغ للتابعين كان فيما اختلفت فيه الصحابة. وكل من اعتدّ بقوله في الخلاف. لم يكن مع مخالفته اعتدادًا بالوفاق؛ بل لا يُعدّ وفاقًا من عَداده وفاقًا. ٣

وأما قولهم: إن الاعتداد بقولهم. لا يسع التعبد بغير قولهم. كالخبر. فغلط؛ ١٠٣ ظ
لأن الخبر دليل متبع. وسنّه هي أصل؛ فيسقط حكم الرأي. ورأي الرجال يتقابل. ٦
وأما المزية بالصحة. فلا وجه لتقديم الشخص بها. في باب الاجتهاد. كالمزية بالقرابة على الصحة. والخلافة على الرعايا.

٩ فصل في شبههم
أعني من نصر الرواية الأخرى

فسنها قول النبي - صلى الله عليه: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر. وعمر». ١٢
وقوله: «عليكم بسنتي. وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي. عضوا عليها بالنواجذ». ومنها أن قول الصحابي حجة على قولكم. وقول أبي حنيفة مقدم على القياس. وعلى قول الشافعي. ومن كان قوله حجة. لم يجز لأهل عصره مخالفته؛ كالنبي - صلى الله عليه. ١٥

ومنها أن عليًا - كرم الله وجهه - نقض على شريح حكمه. في ابني عم. أحدهما أخ لأم. لما جعل المال كله للأخ منهما. وزوي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت لأبي سلمة بن عبد الرحمن: مثلك مثل الفروج. يسمع الديكة تصيح. فصاح بصياحها. وهذا إنكار عليه الدخول مع الصحابة في الاجتهاد. ١٨
ومنها أن الصحابي له مزية الصحة. وشهود التنزيل. وسماع التأويل. وزاد ٢١
بالاجتهاد.

٣ مخالفته اعتدادًا: مضموس بعضه. || بالوفاق: مضموس بعضه. || وفاق: مضموس بعضه.

٦ ورأي: مزيد فوق «حكم» وهذا مشطوب. || يتقابل: مقابل. ٧ المزية: المزية. ١٨ الفروج: الفروج. مغير.

فصل في الأجوبة عن شبههم

- أما قول النبي - صلى الله عليه - «اقتدوا بهم»، فأمره بالافتداء يرجع إلى
 ٣ المقلدين دون المجتهدين؛ بدليل أنه إنما خاطب أهل عصره. ولا يجوز أن يأمر
 مجتهداً أن يقتدي بهم. ويترك اجتهاده؛ لأن ذلك عين التقليد الذي نهى عنه أهل
 الاجتهاد. ومعلوم أن هذه الأخبار لم تمنع خلاف غير الخلفاء من أصحابه - صلى
 ٦ الله عليه - للخلفاء كذلك لا تمنع المجتهد من التابعين من خلافهم. وأما قولهم: إن
 قول الصحابي حجة. قلنا: فيه روايتان كهذه المسألة. ولا فرق.
 ١٠٤ | وأما نقض علي على شريح حكمه. فليس على ظاهره؛ بل يجوز أن يكون
 يقضي بمعنى رده بالاستدلال. كما يقال «نقض فلان كتاب فلان»، بمعنى رده
 عليه. ويحتسب أنه كان مع علي - عليه السلام - نصاً أوجب نقض حكمه؛ أو لأنه
 الإمام. فرأى ذلك مصلحة. كما أن عمر - رضي الله عنه - نهى زيد بن ثابت أن
 ١٢ يفتي بالماء من الماء. بعدما أنفذ إلى عائشة فسألها. فروت له أن النبي - صلى الله
 عليه - كان يغتسل. وأن فعله لا يقضي على قوله؛ بل يجوز أن يكون اغتسل تنظفًا،
 أو تطوعًا، أو لانتقال المني. ومع زيد حديث الماء من الماء. ومع عائشة أن النبي
 ١٥ كان يغتسل. ومع تقابل الخبرين منع زيداً ونهاده.
 وأما تسيير الصحابة، بما تسيروا به. فلا يمنع الاعتداد. بخلاف من دونهم في
 ١٨ الرتبة. لأجل مساواته لهم في الاجتهاد؛ كغير الأئمة مع الأئمة، وغير الأهل
 والقرابة مع الأهل. وغير الزوجات مع الزوجات.

فصل

- إذا قال بعض الصحابة قولاً. فظهر للباقيين. وسكتوا عن مخالفته والإنكار عليه،
 ٢١ كان إجماعاً؛ هذا ظاهر كلام أحمد. وبه قال الأكثر من أصحاب أبي حنيفة، فيما
 حكاه أبو سفيان الشرخسي، والجرجاني؛ وهو قول الأكثرين من أصحاب الشافعي.

٢ اقتدوا: معتبر. ٤ عين: عن. كذا. ١٠ أنه: معتبر (من: ان). ١١ كان: معتبر (من: يكون).
 ١٢ أوجب: معتبر (من: واجب). مهمل. ١٢ يفتي: يفتي. ١٣ تنظفًا: تنظفًا. مضطرب التقطع. ١٦ تميز:
 مهمل. فلا: لا. ١٧ الاجتهاد: الجهاد. ٢١ هذا: مزيد. ١١ ظاهر: ظاهرًا.

وبعض أصحاب أبي حنيفة يقول: إنه حجة، إلا أنه لا يكون إجماعاً؛ حكاة
 الجرجاني. ومن أصحاب الشافعي من قال: يكون حجة مقطوعاً بها، ولا يكون
 إجماعاً؛ لأن الشافعي قال: لا يُنسب إلى ساكت قول. ٣
 وقال قوم من المتكلمين: لا يكون حجة. وحكي ذلك عن قوم من المعتزلة،
 والأشعرية. [وحكي ذلك] عن داود.

فصل في أدلتنا

٦

فسنها أن الصحابي إذا قال قولاً، وانتشر [في الصحابة] فسكتوا عن إنكاره، فلا
 يخلو من [خمس أحوال]:

(الأول: [إ]مّا [أن يكونوا قد اجتهدوا]؛
 (الثاني: [أو] اجتهدوا [و]ما) أذا هم [اجتهدوا] إلى شيء يجب عليهم
 [اعتقاده]؛

(الثالث: [أن] يكونوا اجتهدوا وأذا هم اجتهدوا) [إ]لى خلاف [ال]قول ١٠٤
 الذي ظهر.

الرابع: أن يكون أذا هم اجتهدوا إلى وفاقه.

الخامس: أن كانوا في تقيّة، فلا يجوز أن يكونوا لم يجتهدوا؛ لأن ذلك
 إهمال لحكم الله فيما حدث، وذلك لا يليق بمنصبهم؛ فإنه غاية ما يوجب ذم
 المجتهدين من أهل التدبّر. وما هو إلا بمثابة دخول وقت صلاة، فيهملوا الشروع
 في تحصيل شروط أدائها. ولا يجوز أن يكونوا اجتهدوا، فلم يذهب بهم الاجتهاد
 إلى حكم أصلاً، فبعيد أيضاً؛ لأن على حكم الله في كلّ حادثة دلائل وأمارات،
 ولكل ذي قريحة وطلب إعمال النظر والبحث، إلى أن يهجم به نظره على إثبات

٣ قول: قولاً. ٥ وحكي ذلك: من هذا السطر (٥) إلى السطر (١٢) من ذات الصفحة، كلّ ما
 يوجد بين معقوفين استمدناه من كتاب الغدة، ج ٤، ص ١١٧٢. السطر ٣. والأسطر ٥ إلى ٩، وكلّ ما
 بين هلالين. هو ما أنطه ضاع من كتاب الواضح هذا لابن عقيل. والكلمات الباقية في هذه الأسطر هي
 التي استلمت أن أنقذها بواسطة شفرة من الورقات التي انتصفت بعضها ببعض بسبب الرطوبة، كما
 ذكرت في مقدّمة أول كتاب للواضح. أي كتاب المذهب. ١٥ تقيّة: فقه. ١٧ صلاة: مزيد فوق
 «الصلاة» وهذا مشغوب. ١٩ فبعيد: فبعيد. ٢٠ النظر: للنظر.

- أو نفي. تحريم أو حظر، إيجاب أو إسقاط. فأما أن لا يهجم به على حكم. فهو بمثابة القول بأن الصحيح البصر يجوز أن يحدّق ويحدّق التأمل نحو ما تصحّ رؤيته، ولا يدرك شيئاً ولا يراه. ولو جاز ذلك على كلّ واحد على الانفراد. لجاز ٣ على جماعتهم؛ فيفضي إلى خلق العصر عن حكم الله في الحادثة. ولا يجوز أن تكون التقيّة منعتهم؛ لأنّه يفضي إلى سوء ظنّ في الساكت والمفتي. أمّا المفتي، فإنّه لا يخاف ويتّقي، إلّا أن يكون على حال يأبى النصّح والإصغاء إلى الحقّ، ٦ ويستكبر عن المشاورة. ويتعجرف بالأذية على من فتح له باباً إلى الإصابة. والساكت المفتي حابى في دين الله، وقصّر في البيان، مع كونه وارث النبوة. والبلاغ على النبي واجب، والعلماء ورثته؛ فبيان دليل الله على الحكم واجب على ٩ ذوي الاجتهاد. على أنا إذا تأملنا السيرة. وجدنا بعضاً من أصحابه لا يستنكف عن سؤال بعضهم. [هكذا] وجدناهم [في] خلافهم. ف[إذا] أحدهم اجتهد كان، [إذا] ١٠٥ لاح له دليل، أسرع الناس ردّاً على من تنكّب ذلك الحقّ. والشرعية مسلوّة من ذلك، بما نقل عنهم في مسألة الجدّة، والحرام، والإكسال والإنزال، والعول، ودية الجنين. وغير ذلك.
- على أنا متى عملنا على التقيّة، لم يبقَ لنا ثقة بقول من أقوالهم، ولا فتوى من ١٥ فتاويهم. وبهذا ردّنا على الشيعة قولهم في التقيّة التي ادّعوها في حقّ أهل البيت، في مبايعتهم لأبي بكر، وعمر، وعثمان؛ وقبول أحكامهم، والعمل بأوامرهم؛ فإنّها تسدّ علينا باب الثقة بجميع ما لحكي عنهم. ولأنّ ذلك يؤدّي إلى جواز ١٨ إجماعهم على الخطأ، القاتل والسامع؛ إذ كان القاتل مخوفاً، والسامع محايّناً. فمنى يظهر الحقّ بين هؤلاء، مع تجويز ذلك؛ وإذا بطلت هذه الأقسام، لم يبقَ إلّا أنّهم سكتوا وفاقاً.

٢ البصر: مبتدل. ٦ ويتّقي: وسقى. ٧ بالأذية: مهمل. ٨ حابى في: حاباني. ٩ الحكم: مزيد. ١٣ ودية الجنين: وده الحبيب. ١٦ حقّ: في الهامش. ١٩ القاتل: مهمل. ٢٠ القاتل: مهمل. ٢١ مخوفاً: مخوفاً. ٢٢ محايّناً: محايّناً. ٢٠ يظهر: مهمل. ٢١ سكتوا: مهمل.

فصل في سؤالهم

- قالوا: قد أخللتم بأقسام. [الأول] هو الذي يسنع الحكم بوافقهم. وهو أن
 ٣ يكونوا أمسكوا للارتياء والنظر؛ ومعلوم مراتب الناس في ذلك. فقسم يبادر
 فيصيب؛ وبعضهم يبادر فيخطئ؛ وبعضهم يتوقف في النظر فيبطل.
 وقسم ثان أن يكون المفتي إماماً؛ فيقول ذلك إماماً حكماً. فلا سبيل إلى
 ٦ الاعتراض على حكمه فيما يسوغ؛ أو يفتي، فيحتشم ويخاف المعترض من أن
 يكون افتياتاً عليه؛ كما روي فيما قيل عن عمر «هَبْتهُ وَكَانَ امْرَأَةً مَهِيئاً».
 وقسم ثالث أن يكون السامع يعتقد أن الحق في جهات. وأن كل مجتهد
 ٩ مصيب.

فصل في الجواب عما وجهوه من سؤالهم

- أما الارتياء. فلا يجوز أن يستد ويتناول إلى انقراض عصر الصحابة. فإن من بلغ
 ١٢ إلى هذا الحد من إبطاء الاجتهاد. كان حكمه حكم العامي. إذا كانت مهلة النظر
 معلومة عند المجتهدين.
 وأما محاباة الإمام. فكانوا يعتقدونه غشاً، ويعدون الكلام نصحاً، لا افتياتاً. من
 ١٥ ذلك قول علي في الدية التي أوجبها في حق عُمر. في التي أنفذ إليها فأجهضت.
 وقول معاذ لعمر. لما هم بجلد الحامل: إن جعل الله لك على ظهرها سبيلاً، فما
 جعل لك على ما في بطنها سبيلاً. وقوله: لولا معاذ. هلك عُمر. وقوله في حق
 ١٨ الحجر الأسود وتقيله: إِنَّكَ لَحَجَرٌ لَا تَضُرُّ. وَلَا تَنْفَعُ. وقول علي إن الله حيث
 [أخذ] العهد على بني آدم. جعله في هذا الحجر. ولهذا يقال: «إِسَانُ بَكْ. ووفاء
 بعهدك». «لَا عَشْتُ بِأَرْضٍ لَسْتُ بِهَا. يَا أَبَا الْحَسَنِ!» وقول عبيدة السلماني لعلي
 ٢١ - عليه السلام. لما ذكر أنه قد تجدد له رأي في بيع أمهات الأولاد: رأيتك مع
 الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك.

٣ للارتياء: للارتيا. يبادر: مهمل (في الموضعين). ٧ افتياتاً: افتناناً. هَبْتهُ: كذا. ومضطرب التنقيط. امرأة مهية: امرأة مهتة. ١٥ أنفذ إليها: اغداثتها. ١٦ ظهرها سبيلاً: مهمل (في الموضعين). ١٧ بطنها: بطنها. ١٨ حبث: حبث.

- فالقوم لم يكونوا قاطعين على الأحكام. بل ظانين بأدلة مظنونة. فلا وجه للإكثار الرد عليهم. والتلويع بما يقع لغيرهم. من دليل عساه يعزب عنهم. نعم. وقد كان يمكن إخراج القول على وجه لا يحصل به الافتيات. ٣
- ولا يجوز أن يمنعهم القول بأن كل مجتهد مصيب؛ لأن هذه مقالة لم تكن في زمن الصحابة، وإنما هو قول حادث. على أن من ذهب إليه لا يسكت عن بيان دلالة. فإن من له مذهب، وسمع خلافة. لا يتأتى منه السكوت؛ لا سيما ممن يثبت الأشبه عند الله - سبحانه.

فصل في شبههم

- فمنها قولهم: إن سكوت الباقيين يجوز أن يكون لأنهم في مهلة النظر؛ ويجوز أن يكون لاعتقادهم إصابة كل مجتهد، لكون الحق عندهم لا تتحد جهته؛ ٩
- أو ١٠٦ ويحتمل أن يكون تقيّة لبعض الولاة، أو حشمة له. كما قال ابن عباس في عول الفريضة: أول من أعال الفرائض عمر بن الخطاب؛ وإيّم الله! لو قدّم من قدّمه ١٢ الله. وأخر من أخره الله، ما عالت فريضة. فقال له ابن أوس: فما منعك أن تشير بهذا الرأي على عمر؟ فقال: هيئته. وكان امرأة مهيبا. وإذا تردّد السكوت بين هذه الوجوه، لم يجز صرفه إلى الموافقة. وقصره على الرضا. ١٥

فصل في الجواب عما ذكره

- إن مهلة النظر لا تستد بالمجتهد. من حين حدوث الواقعة إلى آخر العصر. لمعتنين. أحدهما أن المجتهد قد جمع شروط الاجتهاد؛ ومنها الفهم، والعلم. ١٨ وسرعة الإدراك لمعاني الكتاب والسنة، والاستنباط منهما. والثاني أن الأدلة واضحة؛ فمن نظر فيها بإنصاف، لم يلبث أن يهجم به النظر على حقيقة الحكم المطلوب. ٢١

وأما احتمال أن يكونوا اعتقدوا أن الحق في جهات، فإنه لم يكن ذلك في عصر الصحابة؛ لكن هذه مقالة محدثة. ولو كان ذلك فيهم، أظهر كما ظهر خلافهم في كل حادثة اختلفوا فيها.

وأما الاتقاء. فلا وجه له؛ لأن المتناول على الذاكر لدليل أو شبهة. والإنكار

عليه لم يكن؛ بل كان الصغير ينسبط على الكبير في المذاكرة والشورى. ولا كان

فيهم من يستحيز الكتب لما يعلمه في دين الله. وقد قدمنا طرفاً من ذلك؛ كتجرؤ

عبدة السلماني على علي - عليه السلام - في خلافته؛ وقول الحارث بن حوط

لعلي، وهو على المنبر: «أَنْظُرْ أَنَا نَظُنُّ أَنَّ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ كَانَا عَلَى بَاطِلٍ؟» حَتَّى قَالَ

٩: «يَا حَارِثُ! إِنَّهُ مَلْبُوسٌ عَلَيْكَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يُعْرَفُ | بِالرِّجَالِ؛ اعْرِفِ الْحَقَّ، تَعْرِفُ ١٠٦ ظ

أَهْلَهُ». وكيف يُظَنُّ منهم كتم العلم، مع الوعيد الصادر عن رسول الله: «مَنْ كَتَمَ

عِلْمًا نَافِعًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلُجَامٍ مِنْ نَارٍ؟» وَلَآنَ هَذَا الْقَوْلُ يَسُدُّ عَلَيْنَا بَابَ الثِّقَةِ بِأَقْوَالِهِمْ.

١٢ فَإِنَّ السَّكْتَ عَلَى مِثْلِ هَذَا، عَلَى سَبِيلِ الْإِتْقَانِ وَالْهَيْبَةِ، يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْمَوَافَقَةُ

بِالْقَوْلِ، لِأَجْلِ الْإِتْقَانِ وَالْهَيْبَةِ وَتَجْوِيزِ التَّقِيَّةِ. فَعَدَمُنَا الثِّقَةَ بِجَمْعِ قَضَايَاهُمْ وَرَوَايَاتِهِمْ،

وَذَلِكَ بَاطِلٌ - أَعْنِي عَدَمُ الثِّقَةِ بِهِمْ - فَمَا أَذَى إِلَيْهِ بَاطِلٌ.

فصل

١٥

ولا فرق بين أن يكون القول فتياً أو حكماً.

وقال ابن أبي هريرة، من أصحاب الشافعي: إن كان حكماً، لم يكن إجماعاً؛

١٨ وإن كان فتياً. كان إجماعاً.

فصل في حجتنا

إن قول الحاكم: «حَكَمْتُ بِكَذَا» قول صدر عن اجتهاد؛ فكان ترك مخالفته.

٢١ أو السكوت عنه. موافقة له. دليله فتوى المفتي.

٣ اختلفوا؛ واحتلفوا. ٦ كتجرؤ؛ كسجروا. ٨ أَنْظُرْ؛ انظر. ١١ باطل؛ باطلاً. كذا. نصف حرف

اللام مطبوس. ١٦ فتياً؛ مثلاً. ١٨ فتياً؛ فتياً.

فصل في شبهة المخالف

- إنَّ الحاضر مجالس الحكم يحضر على بصيرة من خلافهم في الأحكام. ولا يُنكر؛ لأنَّ الإنكار افتيات عليهم. ولا حكمهم يقطع الخلاف، ويسقط الاعتراض. ٣
- بخلاف المفتي؛ فإنه لا تلزم فتواه، ولا تقطع الاجتهاد.
- فيقال: إنَّ من عادة الحكم المشاورة لذوي الاجتهاد في الأحكام. والأئمة من أصحاب رسول الله تُعرض أحكامهم؛ حتَّى إنَّ امرأة قالت لعمر بن الخطاب لما نهى عن المغالاة في صدقات النساء: أيعطينا الله ويسنعنا عمر؟ فالله - تعالى - يقول: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ فَنُطْرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾. فقال عمر: امرأة خاصست ٦
- عمرَ فخصمته. وعلي - عليه السلام - يقول لعمر في جنين | التي أجهضت. لما أفتاه عثمان وعبد الرحمن بأن لا ضمان عليه: أرى عليك الدية. فقال: أقسمت عليك لا تقم حتَّى تقسمها على قومك بني عدي. ٩
- فستى كان اعتراض المجتهدين افتياتاً؟ ومتى كرهه أحد من السلف في حكم. ١٢
- أو قضية، أو فتوى؟ فأما أن يُجعل السكوت فيهما وفاقاً، أو لا يُجعل السكوت عنهما جميعاً وفاقاً؛ فأما الفصل بينهما، فلا وجه له.

١٥

فصل

- اختلفت الرواية عن صاحبنا في قول الصحابي في مسائل الاجتهاد والحوادث، هل هو حجة، على روايتين؛ أصحهما عندي: ليس بحجة، والقياس مقدّم عليه. وهو مذهب الدهماء من الأصوليين المعتزلة والأشعرية، وبعض أصحاب أبي حنيفة، وهو الكرخي. ومن تابعه؛ والقول الجديد للشافعي، إذا لم ينتشر قول الصحابي. والرواية الأخرى أنه حجة مقدّم على القياس. وهذه الرواية موافقة لإسحاق، ومالك بن أنس، ولجماعة من أصحاب أبي حنيفة البرذعي والرازي، والقول القديم للشافعي. ولا خلاف أن قول بعضهم على بعض ليس بحجة؛ سواء كان أعلم، أو كان مسائلاً، إماماً كان، أو حاكماً، أو مفتياً. ٢١

فصل في أدلتنا

- فمنها أن الله - سبحانه - أحالنا. عند وقوع الاختلاف. إلى كتابه وسنة نبيه - صلى الله عليه - فقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ﴾. ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. وأمر بالاستنباط والاعتبار. فقال: ﴿فَاعْتَبِرُوا. يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾. فإذا ثبت أن هذه أدلة الشرع التي بها يستدل أصحاب رسول الله. كما أن إليها يرجع كل مجتهد. لم يكن لتقديم قولهم وجه. مع اتفاقهم وإيانا على الرجوع إلى هذه الأدلة. فكيف نترك الدليل. ونرجع إلى قول بعض المستدلين؟ وما الذي يوجب تقديم | مستدل على مستدل؟
- ومنها أن نقول إن القياس علم على الحكم، ودليل من أدلة الشرع. فلا يقدم عليه قول من يجوز عليه الخطأ. كخبر الواحد.
- ومنها أن هذا قول صادر عن اجتهاد من يجوز عليه الخطأ. ويُقر على الخطأ. فكان القياس مقلدًا عليه. أو نقول: فلم يقدم على القياس؛ كقول التابعي. وآحاد المجتهدين في كل عصر.
- ومنها أن الصحابي والتابعي شخصان من أهل الاجتهاد. أو نقول اتفقا في الاجتهاد. فلا يجوز لأحدهما تقليد الآخر؛ كالصحابيين والتابعيين.
- ومنها أن القياس يخص به عموم القرآن. ويُصرف به عن ظاهره. فلا يقدم عليه قول الصحابي. كالخبر.
- ومنها أنه لو كان قوله حجة. لكان يدعو التابعي إلى اتباعه؛ كالخبر عن رسول الله. لما كان حجة. دعا إلى اتباعه.
- ومنها أن التابعي المجتهد. إذا دعاه الصحابي إلى متابعتة. فطالبه بالدليل. كان على الصحابي إقامته. فلو كان قوله حجة. بدلالة أوجبت كون قوله حجة. لما ملك أحد أن يطالبه بالحجة على الحكم؛ كالنبي - صلى الله عليه - والمجتهدين من علماء الأمة. لما كان قولهم حجة. لم يلزمهم بيان الدلالة على الحكم إذا طولبوا بها.

١٠٧ ظ

٦ وإيانا: وإيانا. ١١ على: عليه. ١٧ كالخبر: مزيد فوق كالخبر الواحد. وهذا مطلوب.

١٨ إلى: مكزّر. مطلوب. ٢٠ ومنها: مكزّر. مطلوب.

ومنها أنه لو كان حجة، لكانت حجج الله متقابلة، فإنهم اختلفوا في عادة حوادث؛ كلفظة الحرام، وفيها ستة مذاهب، وليس فيه حجتان متقابلتان؛ بل حجة واحدة، والباقي شبهة. فلا يفرغ المجتهد، مع هذه الحال، إلا إلى الرأي. والذي ٣ يفرغ إليه، هو الحجة، دون أقوالهم.

فصل في شبههم

- ٦ فسنها قوله - تعالى: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآية. وإذا كان ما تأمرون به معروفاً بنص القرآن، أوجب قبوله والمصير إليه؛ لأنه إذا كان الأمر بالمعروف واجباً، فقبوله أولى. ١٠٨
- ٩ ومنها قول النبي - صلى الله عليه وسلم: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم». وقوله: «اقتدوا بالَّذِينَ مِن بَعْدِي، أبي بكر وعمر». ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى العامة، لأنه يسقط ميزة التخصيص؛ فلم يبق إلا أنه عاد إلى فقهاء التابعين، وجميع أهل الاجتهاد ممن ليس من أصحابه. ١٢
- ومنها أن أصحابي، إن قال قولاً وأفنى به عن توقيف، فهو حجة مقدّم على القياس؛ وإن كان عن اجتهاد، فاجتهاده مقدّم على اجتهادنا، لأنه شاهد التنزيل. وعرف دلالة الأحوال، وخبر التأويل، ووقف من مراد النبي - صلى الله عليه - [على] ما لا يقف عليه التابعي، فكان التابعي معه بمثابة العامي مع المجتهد. ١٥
- ومنها أن قالوا: كل من كان قوله حجة، إذا وافقه أو كان معه قياس صحيح، كان قوله حجة، وإن لم يكن معه قياس؛ كالنبي - صلى الله عليه. ١٨
- ومنها أنه أصحابي، فكان قوله مقدّمًا على قول التابعي المجتهد؛ كما لو كان معه قياس ضعيف.
- ٢١ ومنها من كان قوله حجة إذا انتشر، كان قوله حجة وإن لم ينتشر؛ كالنبي - صلى الله عليه. وربما قالوا: كل من لو انتشر قوله أوجب العلم، قدّم قوله على القياس؛ كالأصل.

- ومنها أن قالوا: القياس وقول الصحابي جنسان يُترك أقواهما للأقوى الآخر،
فَيُتْرَكُ أضعفهما للأضعف الآخر. ثم الخبر لو عارضه أقوى القياسين، لا يُسْقِطُهُ؛
ولو عارض قول الصحابي أقوى القياسين، قُدِّمَ القياس عليه. | فإذا عارضه ١٠٨
أضعفهما، قُدِّمَ عليه.

فصل في الأجوبة عن شبههم

- ٦ أما الأمة. فَإِنَّ اللَّهَ شَهِدَ لَهُمْ بِمَا شَهِدَ مِنَ الْخَيْرِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ. وهذا إشارة
إلى جماعتهم. ونحن قائلون بوجوب اتباع ما أجمعوا عليه. وكونه حجة يجب
المصير إليها. ووجوب ما يجمعون على الأمر به.
- ٩ وأما قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أصحابي كالنجوم»، و«اقتدوا بالَّذَيْنِ مِن بَعْدِي»،
فنحن قائلون به. وهو أَنَّ الاقتداء بهم فِي حَقِّ الْعَامَّةِ التَّقْلِيدُ، وَفِي حَقِّ الْعُلَمَاءِ الْقَضَاءُ
باجتهادهم فِي كُلِّ حَادِثَةٍ، حَسَبَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْحَوَادِثِ. وهو إعطاء
١٢ الاجتهاد حَقَّهُ مِنَ الْفِرْعِ إِلَى الْقِيَاسِ، فِيمَا لَا كِتَابَ فِيهِ وَلَا سُنَّةَ. ولو حملناه على
العامة بدلاننا. لم يكن بذلك بأس. فَإِنَّ الاقتداء تقليداً إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهِ الْعَوَامُّ، دُونَ
أَهْلِ الاجتهاد.
- ١٥ وأما قولهم: إِنَّهُ عَنِ التَّوْقِيفِ. فلا وجه له؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَوْقِيفًا، لَرَوَوْهُ. فَإِنَّهُ مِنَ
الْعِلْمِ النَّافِعِ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا نَافِعًا، أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ
مِنْ نَارٍ». وَلِأَنَّ الْكِتْمَ التَّوْقِيفَ. وإظهار الفتوى يوهم أَنَّهُ رَأْيٌ. فيحمل الناسَ على
١٨ الاجتهاد مع وجود النصِّ، وهذا فساد لترتيب أدلة الاجتهاد؛ فلا يحلُّ لصحابيِّ
فعل ما يؤذي. فصار الظاهر أَنَّهُ أَفْتَى مِنْ غَيْرِ تَوْقِيفٍ.
- ٢١ وأما تعلّقهم بفضيلة الصحبة، ومشاهدة التنزيل، وقوة الاجتهاد، فذلك لا وجه
له؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الصَّحَابِيُّ دُونَ غَيْرِهِ فِي الاجتهاد والفقه. وإلى هذا أشار النبيُّ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - حَيْثُ قَالَ: «وَرُبَّ حَامِلٍ | فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». والقرب لا ١٠٩

٢ القياسين: القياس. | يُسْقِطُهُ: يسقطه. ٣ القياسين: القياس. ٦ الخير: مهمل. ٩ بالَّذَيْنِ: باللذين.
باللذين. ١٨ يحلُّ لصحابيِّ: محل الصحابي. ٢١ غيره: مضموس بعينه. ٢٢ حيث قال ورُبَّ حَامِلٍ: مضموس بعينه.

يوجب القوة؛ بدليل أَنَّ الأئمة، والأهل من الصحابة، لا يُقدَّمون على من دونهم في الاجتهاد، وإن كان لهم رتبة استحقاق الإمامة بفضائل اختصوا بها، وقرب من رسول الله - صَلَّى الله عليه. وكان يجب أن يتأخر مَنْ قَلَّتْ صحبته، في باب ٣ الاجتهاد، عَنْ طالت صحبته. ولَمَّا لم يجب ذلك في طبقات الصحابة، كذلك لا يجب فيما يتعلق بمن بعد الصحابة من التابعين.

وَأَمَّا قياسهم على صحابيٍّ معه قياس ضعيف، فلا نسلَمُه؛ فَإِنَّه وغيره من أهل ٦ الاجتهاد سواء، والقياس مقدم عليه. ولأنَّ الظاهر أنه إنما صار إلى ذلك القياس، فالقياس الصحيح مقدم على قياسه الضعيف، والرجال يفترون بالأدلة. فأما أن يقوَّى القياس الضعيف بالرجال، فلا؛ بدليل قول علي - عليه السلام: إِنَّ الحقَّ لَا يُعْرَفُ بالرجال. ٩ وأما قولهم: إذا انتشر قوله وظَهَرَ أوجب العلم، فلا نسلَمُه؛ بل لا يوجب العلم إلا موافقة الجماعة له، وإن سلَّمنا على ما نصرنا في إمساك من سمع ذلك. فَإِنَّه إذا انتشر يخالف حكم ما لم ينتشر؛ بدليل قول التابعي، فَإِنَّه لو انتشر أوجب العلم. ثم ١٢ لَا يُقدَّم على القياس من غير انتشار.

وَأَمَّا قياسهم له على الخبر، فَإِنَّه لو كان كالخبر، لَوَجِبَ إذا عارضه خبر أن يتعارض، أو نُسَخَ أحدهما بالآخر، كالخبر إذا عارضه خبر. ١٥

وَأَمَّا قولهم: إِنَّ قول الصحابيِّ والقياس جنسان يُتْرَكُ أقواهما للأقوى الآخر؛ وَيُتْرَكُ أضعفهما للأضعف الآخر، كَالشَّيْءِ [بِهِ] والقياس. فَإِنَّه يبطل بقول التابعي مع القياس؛ فَإِنَّ أقواهما يُتْرَكُ لأقوى الآخر، وأضعفهما لَا يُتْرَكُ لأضعف الآخر. ثم ١٨ ١٠٩ ظ الخبر، | لو عارضه أقوى القياسين، لأسقطه الخبر؛ ولو عارض قول الصحابيِّ أقوى القياسين، قُدِّمَ القياس عليه؛ فإذا عارضه أضعفهما، قُدِّمَ عليه.

فصل

٢١

إذا قال الصحابيُّ قولاً يخالف القياس، فَإِنَّه لَا يكون ذلك توقيفاً. وبهذا قال أصحاب الشافعي.

١ يوجب: مغير. ٥ الصحابة: السابق (الصحبة لم يجب) مشطوب. ٨ يفترون: يفترون. ١٦ للأقوى: لا أقوى. ١٧ للأضعف: لا ضعف. ١٩ لو: مكرر. ٢٠ قُدِّمَ: مكرر.

وذكر شيخنا في كتاب الغدة أنه يكون له حكم التوقيف والسنة. وهو قول أصحاب أبي حنيفة. ومثال ذلك قول عمر في عين الدابة: ربع قيمتها؛ وقوله فيمن فَنَأَ عَيْنَ نَفْسِهِ: خطأ تحمله عاقلته [له]؛ وقول ابن عباس فيمن نذر ذبح ولده: يذبح شاة؛ وما شاكل ذلك.

فصل في الدلائل على أنه لا يكون توقيفاً

- ٦ فسنها أن هذا سوء ظن بأصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه. ومع مدحة الله لهم لا يجوز أن نلحق بهم ما يوجب الوعيد، مهما أمكننا حمل أحوالهم وأفعالهم على السلامة. وقد قال النبي - صَلَّى الله عليه: «مَنْ كَتَمَ عِلْماً نَافِعاً أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ». ولا علم أنفع من حديث عن رسول الله، رُوي في وقت الحاجة إليه. وحدث الواقعة. والصحابة تتكلم فيها بآرائها: هل للجدّة أمّ الأم شيء من الميراث؟ فهذا يقول: «لا شيء لها؛ لأنَّ أب الأم لا شيء له؛ فأثمها كذلك.
- ١٢ بخلاف أب الأب». وهذا يقول: «أثنى تُذَلِّي بالأم». فورثت الشدس؛ كبرت الأم». وهم في ذلك، وهذا يقول: «لها الشدس». ولا يذكر شيئاً، ويكون معه عن النبي - صَلَّى الله عليه - أنه أطعمها السدس؛ فلا يرويه. ويتركهم عادلين عن الحق. ما بهذا وصفهم الله - سبحانه. نعم، ويتركهم مستدلين بطريق. | لا يكون الاستدلال به إلا بعد أن تُعَدَم السنة.
- ١٥ ومنها أن الصحابي غير معصوم عن الخطأ والزلل. وإذا قال ما يخالف القياس، تردد قوله بين أنه أخطأ أو تعلق بشبهة ضعيفة. ويُحتمل أنه كان توقيفاً؛ فلا تثبت السنة بالشك.
- ١٨ ومنها أنه لو ثبت بقوله المخالف للقياس سنة، لثبت بقول التابعي؛ ولما لم يثبت بقول التابعي المخالف للقياس سنة. كذلك الصحابي.

١ والسنة: مهمل. ٢ الدابة: مهمل. ٣ فَنَأَ عَيْنَ: نفا عن؛ راجع كتاب الغدة للفاضي أبي يعلى.
ج ٤. ص ١١٩٣. السطر ٤. خطأ نحمله: مهمل. | له: هذه الكلمة استمدناها من الغدة لأبي يعلى. من نفس الموضع المذكور أعلاه. ١٠ بآرائها: مهمل. ١٢ الأب: مغير (من: الام). | أثنى: ابني. | تُذَلِّي: مهمل. ١٣ شيئاً: سنا. ١٥ نعم: مهمل. | مستدلين بطريق: مغموس بعرضه. | لا يكون: لان كون. ونون «لان» متصلة بكاف «كون». ١٦ إلا بعد: الابد. | تُعَدَم: مهمل. | السنة: الشبه. ١٨ أو تعلق: وتعلق.

ومنها أنه لو كان قوله المخالف للقياس سنة، لكان إذا عارضه خبر يرد عن النبي - صلى الله عليه - بحكم يخالف حكمه أن يتعارضاً؛ ولما قَدِمَ الخبر، بطل أن يكون له منزلة التوقيف.

٣

فصل في شبهة المخالفين

- قالوا: الظاهر من الصحابي. مع كونه عارفاً بطرق الاجتهاد والثقة به في معرفة القياس، أنه لم يعدل عن القياس الصحيح. إلا لتوقيف عرفه في الحادثة عن النبي - صلى الله عليه وسلم.
- ٦ فيقال: هذا ظاهر لا نسلم؛ بل الظاهر غيره. وهو أننا نقرر أنه، مع حسن الظن به وثقته، لا يجوز أن يكتسب رواية هادية عن رسول الله - صلى الله عليه - إلى الحق، ٩ كاشفة لحكم الله في حادثة أبهم أمرها، ويقول قولاً لا يشهد له القياس، فيحدث بذلك جَلَلَيْن عظيمين. أحدهما كتم العلم النافع، مع كون النبي - صلى الله عليه - قد حث على حفظ صيغة كلامه، خوفاً من خفاء الفتنة فيها. وإلى ذلك أشار بقوله ١٢ «فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه». وهذا في الأداء ١١٠ كما سمع، وهو وصف، فقد تبه على أصل الرواية أن لا تضيق، | فيضيق أصل الفتنة، وينزع الناس إلى آرائهم.
- ١٥ الثاني أنه لم يقنعه المدح على تحري الصيغة، حتى تواعد على كتم العلم، فقال «من كتم علماً نافعا ألجسه الله بلجام من نار». فسع هذه الحال، الظاهر خلاف ما ذكرتم. فلم يبق إلا حملُه على ما يجوز عليه من وقوفه على قياس ضعيف يخطئ فيه. وليس هو ممن لا يُقرَّر على الخطأ إذا أخطأ؛ بل يجوز عليه الخطأ، ويجوز إقراره على الخطأ؛ فلا وجه لإحالة الحكم على ما لم يروه عن رسول الله - صلى الله عليه - ١٨ ولأنه لو جاز ذلك في حق الصحابي، لجاز في حق التابعي أيضاً، ولأنه لو كان الظاهر التوقيف. لم يُقدَّم عليه خبر واحد. ويكون خبر الواحد، إذا خالف، قاومه وقابله قول الصحابي، إذا كان الظاهر أنه توقيف عن النبي - صلى الله عليه - ٢١

٨ أننا نقرر: مهمل. ١٠ أبهم أمرها: مهمل. ١١ جَلَلَيْن: حليلين. ١٢ خفاء: حفا. ١٤ أن لا تضيق: مضغوس بعضه. ١٦ تحري: تحزى. ٢٠ يروه: مهمل. ٢٢ واحد ويكون خبر: في الهامش.

وجميعًا ظاهران: الذي عمل به الصحابي. والآخر الذي رواه الصحابي. ولما قَدَّم خبر الواحد عليه، بطل تقدير الرواية.

فصل

٣

لا يُعَدُّ اتِّفَاقُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ إجماعًا بحيث يمنع الاعتداد بخلاف غيرهم لهم من الصحابة، في إحدى الروايتين عن أحمد. وهو اختيار الجرجاني من أصحاب أبي حنيفة. والرواية الثانية عن صاحبنا أنه لا يُعَدُّ بخلاف من خالفهم، ويُجَعَل قولهم كالإجماع. وهو اختيار أبي خازم من أصحاب أبي حنيفة. زوي عنه أنه لم يُعَدَّ بخلاف زيد بن ثابت في توريث ذوي الأرحام، وحكمه برد الأموال التي كانت حصلت في بيت المال أيام المعتضد، وجعل ذوي الأرحام أولى من بيت المال. ٦ ٩
فقبل ذلك منه المعتز [مُضِد]. وَأَمَرَ بِرَدِّهَا عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ.

١١١

فصل في الدلالة على الرواية الأولى

١٢ فسُنَّها ما زُوي عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَصْحَابِي كَالنَّجْمِ بِأَيْتِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ». وذلك يعمُّ الخلفاء وغيرهم ممَّن يقع عليه اسم «الصحابي». ومنها أنَّ غير الخلفاء ساوى الخلفاء في الاجتهاد الذي لا يُزَادُ بالولاية، بل قد يُفْضَلُ بالاجتهاد غيرُ الوالي على الوالي، لا سيَّما إذا لم نعتبر أن يكون الإمام الأفضَل. واخترنا ولاية المفضول على أنهم لو كانوا أفضل، فإنَّ المجتهد عندنا لا يجوز له تقليد الأعم. سواء كان الوقت ضيقًا أو واسعًا، وقد دللنا على ذلك الأصل. ١٨

ومنها أنَّ الإمامة رتبة، فلا يُقَدَّمُ بها ولأجلها القول في باب الاجتهاد؛ كالقُرْبَى، والإمامة في السَّريَّة، والرسالة، والقضاء. وبيان ذلك أنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - لو أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّة، أو أَرْسَلَهُ فِي رِسَالَةٍ، أو وَلَّاهُ الْقَضَاءَ، لم يوجب ذلك تقديمه ٢١

١ وجميعًا: مهمل. ٢ تقدير: مهمل. ١٠ قبل: فقا، كذا. حرف اللام مضموم نفسه. ١١ منه:

مضموم بنفسه. ١٢ بردها: مهمل. ١٤ يزاد: زاد. ١٥ يُفْضَلُ: بفضل. ١٦ المفضول: السابق (الافضل) مشطوب. ١٩ الإمامة: معتبر (من: الامام)، و... مزيد فوق حرف الميم المنفرد.

في الاجتهاد بعد موت النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ ؛ بل هو وغيره سواء ؛ لا سيما والخلافة
ثبتت بعده بالاختيار تارة ، وبالنص أخرى . والرسالة والقضاء والإمارة التي كانت
حال حياته ؛ كانت بالنص منه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ .

٣

ومنها أَنَّ الأربعة يجوز عليهم الخطأ ؛ إذ لا دلالة على عصمتهم . وإنما الإجماع
من علماء العصر ورد فيه ما ورد من الدلائل ، وبقي ما عدا ذلك على حكم الأصل ،
من تجويز الخطأ . فإذا جاز الخطأ عليهم ، لم يسع من الاعتداد بقول غيرهم معهم ؛
كما ذكرنا من أمراء السرايا ، والحكام ، والرسل ، الذين قدّمنا ذكرهم .

٦

فصل في شبهة المخالف

- ١١١ | من قول النبي | - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ : «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي» . فكما لا يُعتدّ بخلاف سُنَّةِ النبي ، لا يُعتدّ بخلاف سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ .
فَيُقَالُ : إِنْ كَانَ الاحتجاج بالقرينة ، فليست حجة ؛ إذ لا خلاف أَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ
الله مَقْدَمَةٌ عَلَى قول كُلِّ قَائِلٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَسُوغُ الأخذ بالرأي مع السُنَّةِ . بخلاف أقوال
١٢ الْخُلَفَاءِ . عَلَى أَنَّ قوله «وَالْخُلَفَاءُ» لم يخصَّ به قَوْمًا دُونَ قوم ؛ وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ
بِعُومِهِ . فَإِذَا أَضْمَرْتُمْ خُلَفَاءَ مَخْصُوصِينَ ، حَمَلْنَاهُ عَلَى الاقتداء المَخْصُوصِ ،
وَالْخُطَابِ لِقَوْمٍ مَخْصُوصِينَ ، وَهُمْ غَيْرُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ .
١٥ يَوْضَحُ هَذَا أَنَّ أَتْبَاعَ الأربعة ، مع اختلافهم . لَا يُمْكِنُ اتِّبَاعُهُمْ . فلم يبقَ إِلَّا ما
ذَكَرْنَا ، وَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ هَذَا خَبَرَنَا ، وَهُوَ قوله : «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ بَأْيُهُمْ اقْتَدَيْتُمْ
اهْتَدَيْتُمْ» ؛ فَيُعَارِضَانِ . وَلَيْسَ فِي خَبَرِكُمْ مَا يَسْقُطُ خَبَرَنَا ؛ وَفِي خَبَرِنَا زِيَادَةٌ ، وَهِيَ
١٨ اسْمُ «الصَّحَابَةِ» .

فصل

- ولا يختلف ظاهر قول صاحبنا أَنَّ الواحد من الخلفاء يسوغ خلافه ، ولا يمنع بقيّة
الصحابة من خلافه . وبهذا قال جميع العلماء .

٥ من : كَانَ الْمُسْطَوْر «مَر» . ٧ السرايا : مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ . ١١ الذين : مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ . ١٦ أَتْبَاعٌ :
مُتَّبِعُونَ (من : الاتباع) . ١١ أَتْبَاعُهُمْ : أَتْبَاعُهُ .

وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ حَجَّةٌ. لَا يَجُوزُ مَخَالَفَتُهُ. وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ صَاحِبُنَا فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ دُمُيْهَا فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ. فَقَدْ بَانَ مِنْهُ؛ وَهُوَ أَصَحُّ فِي النَّظَرِ. قِيلَ لَهُ: فَلَيْمَ لَا تَقُولُ بِهِ؟ قَالَ: قَدْ قَالَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ. فَأَنَا أَتَهَيَّبُ أَنْ أَخَالَفَهُمْ. [وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ] مَا هُوَ أَصْرَحُ مِنْ هَذَا؛ قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لَهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ [العنف]. فَقَالَ أَحْمَدُ: عُمَرُ جَعَلَ عَلَيْهِمْ [مَا قَدْ بَلَغَكَ]. فَعَدَلَ أَعْنِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِقَوْلِ عُمَرَ.

١١٢

فصل في الدلالة على المذهب الأول

إِنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْأُثْمَةِ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ؛ بَلْ مَجْزُوزٌ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، مَقَرٌّ عَلَى الْخَطَأِ. فَهُوَ كَأَحَادِ الْمُجْتَهِدِينَ. وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مُجْتَهِدٌ. فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ، بَلْ لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُهُ. كَالْإِمَامِ بَعْدَهُ لَا يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ فِي الْحَادِثَةِ. كَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْمُجْتَهِدِينَ. وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي أَمْعَاتِ الْأَوْلَادِ مَا قَالَ: وَأَنَّهُ رَأَى بَعْضَهُمْ بَعْدَ أَنْ كَانَ رَأْيُهُ، وَرَأَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، أَنْ لَا يُتَّبَعَ؛ وَقَوْلُهُمْ لَهُ فِي الْبَيْعَةِ، وَسِيرَةِ الشَّيْخَيْنِ. فَقَالَ: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي». وَنَزَعَ يَدَهُ.

فصل في شبهة المخالف

١٥ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي». يُعْطَى اتِّبَاعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. قَالُوا: وَلَآنَ مَخَالَفَتُهُ افْتِيَاءٌ عَلَيْهِ. فَيُقَالُ: أَمَّا أَمْرُهُ بِاتِّبَاعِ سُنَّتِهِمْ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّقْلِيدُ. فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْخُطَابُ لِأَهْلِ الْاجْتِهَادِ. فَلَا يُوَضِّحُ هَذَا أَنَّ اتِّبَاعَ الْأَرْبَعَةِ لَا يُمْكِنُ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْحُكْمِ. ١٨ وَاتِّبَاعُ وَاحِدٍ لَا يَتَعَيَّنُ مَعَ خِلَافِ الْآخَرِ لَهُ؛ وَلَآنَ يَعَارِضُهُ قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ بَأَيُّهُمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ».

٢ بَانَ: بَانَ. ٤ أَتَهَيَّبُ: أَتَهَيَّبُ. [وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: هَذِهِ الْكَلِمَاتُ اسْتَمْدَدْنَاهَا مِنْ كِتَابِ الْمَغْذَةِ لِلْقَاضِي أَبِي بَعْلَى. ج. ٤. ص. ١٢٠٣. السُّطْرُ ٣. ٥-٦ مَا يُوجَدُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ فِي هَذَيْنِ السُّطْرَيْنِ اسْتَمْدَدْنَاهُ مِنَ الْمَغْذَةِ. مِنْ ذَاتِ الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ. السُّطْرُ ٤ وَ ٥. ١٢ يُتَّبَعُ: يَتَّبَعُ. كَذَا. ١٣ الشَّيْخَيْنِ: الشَّيْخَيْنِ. كَذَا. ١٤ فَصْلُ: الْلاحِقُ (فِي) مَشْطُوبٌ.

وأما دعواهم الافتيات عليه. فلا وجه له؛ لأن حكمه لا يُعترض عليه. فأما باب
الاجتهاد، فلا يتخصص به؛ وإذا لم يتخصص به. لا يكون افتياتاً، بل يكون
إيضاحاً لحجة الله؛ كروايته حديثاً خفي على الإمام في حادثة. وهذا يساعد على بيان ٣
حكم الله. والمساعدة لا تكون افتياتاً؛ وكما لا تكون مشاورته الأخرى... لا
تكون مخالفتها افتياتاً؛ ولأنه يقابل مراعاة ما ذكرت من الافتيات... الحكم
البشري. فإذا تقابلا. كان الأوفى | نفعاً هو المقدم. والنفع ببيان حجة الله نفع عام؛ ٦
فلا يُترك لتعظيم خاص.

فصل

قال أصحابنا: إذا عقد بعض الأئمة الأربعة عقداً، لم يجوز لمن بعده من الخلفاء ٩
نقضه ولا فسخه؛ نحو ما عقده عمر - رضي الله عنه - من صلح بني تغلب. ومن
خراج السواد والجزية. وما جرى هذا المجزى؛ خلافاً للرافضة؛ لأن قولهم للأئمة
من أهل البيت نقض ذلك. ١٢
والدلالة عليه أن ذلك عقد حصل باجتهاده؛ فلا يسلك غيره نقضه؛ كسائر
العقود. ولأن في ذلك افتياتاً على الأئمة؛ فلا يجوز. كما إذا حكم بشيء من
الأحكام حال حياته؛ فإنه لا يملك أحد تغييره؛ كذلك بعد موته. ١٥
وعندي أن إقائل أن يقول: إن في المنع من تغيير أحكام الخليفة الأول حصراً
ومنعاً للخليفة الذي بعده عن الحكم باجتهاده؛ وهذا لا يجوز؛ لأن المصالح
تختلف باختلاف الأزمنة. وإلى هذا أشار علي - عليه السلام - حيث قال: أجتهدُ ١٨
رأيي. ولهذا جاز. لمن بعد عمر. الزيادة في الجزية بحسب. فقال عثمان ما قال في
ردّ طريد رسول الله الذي نفاه؛ وهو الحكم. كان يحكي مشيئة رسول الله.
كالنعيب له. وما كان ذلك [إلا] لما رآه من الأصلح. وقال علي: كان رأيي في ٢١

١ يُعترض: مهمل. ٣ بيان: مهمل. ٤... فراغ كلمة. ٥ الافتيات: يلحقه فراغ كلمة أو
التثنية. ٦ فإذا تقابلا: مطموس بعضه. ١٢ نقض: نقص. ١٥ تغيير: بغيره. ١٦-١٧ حصراً ومنعاً: خصر
ومنع. ٢٠ مشيئة: مسبه. ٢١ كالنعيب: كالنعيب.

أُمّهات الأولاد، ورأي أبي بكر وعمر، أن لا يُبْعَنَ؛ وأرى الآن بيعهن؛ فلا يُرَدُّ اجتهاد حيّ لَمَيّت.

٣ ولأنّ الأصوليين والفقهاء اختلفوا في تقليد العامّي لقول مَيّت من السلف، [فإذا] لم يبقَ مجتهد في العصر يفتي بقوله، هل يجوز أم لا؟ فذهب قوم إلى أنّه لا يجوز تقليد مذاهب الموتى؛ فكيف يمتنع الاجتهاد في حقّ الأحياء من الخلفاء المجتهدين لأجل الموتى؟

وأيضاً [فإنّ] الماضي ليس | بمقطوع على إصابته؛ بل يجوز عليه الخطأ. وهذا ١١٣ الموجود يجوز أن يصيب باجتهاده الحقّ الذي عند الله - سبحانه. فلا يجوز أن نمنع طريقاً يجوز أن يوصلنا إلى الصواب، لأجل قول قائل يجوز أن يكون مات على الخطأ. فهذا عين حمل المجتهد على التقليد، ومنعه من الاجتهاد. وتعطيل الاجتهاد، لأجل الاجتهاد، لا يجوز.

فصل

١٢

إذا اختلف أصحاب رسول الله - [صلّى الله عليه] ورضي عنهم - على مذهبين، ولم ينكر بعضهم على بعض قوله، لم يجز لمن بعدهم من المجتهدين الأخذ بأحد المذهبين من غير دليل؛ بل يجب أن يتبع ما يؤدّيه إليه الدليل، أيّ القولين كان، بل لا يحدث قولاً ثالثاً؛ نصّ على هذا.

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة، فيما حكاه السرخسي - أعني أبا سنيان، أنّه إذا كان قولاً ظهر وانتشر، ولم ينكره منكر، جاز للمجتهد الأخذ به واختياره. ١٨

وحكي عن بعض المتكلمين: إن كان ذلك قبل وقوع الفرقة بينهم، وانتشارهم في الأمصار، جاز للمجتهد الأخذ به من غير دليل؛ وإن كان بعد الانتشار والفرقة، لم يجز الأخذ به، إلّا أن يدلّ دليل على صحّته. ٢١

٥ يستنع: سمع، كذا. ٨ الموجود: للوجود. ١٩-٢٢ من «واختياره» إلى «الأخذ به»: في الهامش.

فصل في دلائلنا

فمنها أن الصحابة. إذا اختلفوا. فقد سَوَّغُوا الاجتهاد لمن خالفهم. ومن خالف. فَإِنَّمَا سَوَّغُوا لَهُ ذَلِكَ لِأَجْلِ اجتهاده وَاتِّبَاعِ الدَّلِيلِ؛ فلا يجوز لمن بعدهم أن يسوغ له القول بغير دليل. ففني ذلك تقليد وتعطيل للاجتهاد.

ومنها أن هذا القائل قد منع الأخذ بقول إحدى الطائفتين، إذا جرى بين الطائفتين إنكار؛ فيقول: إنهما قولان للصحابة. فلا يجوز للمجتهد تقليد أحدهما؛ كما لو أنكرت إحدى الطائفتين على الأخرى. وأنكرت الأخرى عليها. يوضح هذا أن المخالفة نوع من الإنكار؛ لأنَّ المخالفة ردٌّ للقائل عن طريق الاجتهاد؛ وفي الردِّ ما في الإنكار.

ومنها أن اعتبار الإنكار في المنع. وعدم الإنكار في جواز الأخذ بالقول. لا وجه له؛ فالمخالفة | تمنع إجماعهم، كما أن الإنكار يمنع إجماعهم. ولأنَّ ترك الإنكار إنما حصل لأنَّ مسائل الاجتهاد يسوغ فيها المخالفة؛ فلا وجه للإنكار. فيصير ترك الإنكار لمقالة المخالف للتسوية، لا للموافقة.

ومنها أن كلَّ طائفة مساوية للأخرى في تجويز الخطأ والإصابة؛ فالاتباع لأحدهما. من غير ترجيح. نفس التقليد. فنقول: هذا مجتهد. فلا يجوز له التقليد وترك الترجيح. مع قدرته عليه. كما لو لاح له دليان. خبران أو قياسان؛ فإنه لا يتخير. بل يرجح. كذلك ههنا.

ومنها أنهما مجتهدان. فلا يجوز لأحدهما الأخذ بقول الآخر بغير دلالة؛ كالمجتهدين من الصحابة. والمجتهدين من أهل الأعصار بعد الصحابة.

فصل في شبههم

فمنها أنه إذا لم يحصل منهم الإنكار. دلَّ على كونه صواباً؛ لأنه لو كان خطأ. لم يسكوا عن إنكاره.

ومنها أَنَّ الصحابة رجع بعضهم إلى قول بعض؛ مثل رجوع عمر إلى قول عليّ في التزام دية جنين التي أجهضت ذا بطنها من فرعه؛ ومثل قبول عثمان البيعة على سنة أبي بكر وعمر. فمن بعدهم ودونهم أولى أن يتبع إحدى الطائفتين منهم.

فصل في الأجوبة عنها

٦ أما التعلّق بأنّه لم يحصل الإنكار. فلا يدك على الموافقة حيث حصلت المخالفة. والتسويغ يمنع الاعتراض. وليس يلزم من التسويغ التصويب؛ كسائر الفقهاء، بعضهم يمنع بعضاً في عصرنا. وأما رجوع بعضهم إلى قول بعض، فلم يكن إلّا لدليل دلّ على الموافقة، لا أتباعاً لأجل القائل، ولا لمجرد فتواه. ولو كان لمجرد فتواه، لم يحصل بينهم خلاف؛ كما لم يخالفوا السنة، لما كانوا [متّبعين].

١١٤

فصل |

١٢

يجوز ترك ما ثبت وجوبه بالإجماع، إذا تغيّرت حاله. وذلك مثل الإجماع على جواز الصلاة بالتيّم؛ فإذا وُجد الماء في أثنائها، جاز الخروج منها، بل وجب. وبه قال أصحاب أبي حنيفة؛ خلافاً لبعض أصحاب الشافعي؛ لا يُنتقل عن الإجماع، إلّا بإجماع مثله.

فصل في أدلّتنا

١٨ فمنها أنّ سلطان الإجماع قد زال. وذلك أنّه إذا تجدد وجود الماء، تجدد التسويغ. بعد أن كان الخروج منها لا يسوغ؛ وإذا زال سلطانه، لم يُحتجّ إلى إجماع يزيله، وقد زال.

٢ جنين: حبس. || ذا بطنها: دابطنها. كذا. ٦ بأنّه: فأنّه. ٨ بعضاً: بعض. ١٥ الشافعي: الشافعية. ١٨-١٩ من تجددت إلى يسوغ؛ في الهامش. ١٩ وإذا: إذا.

ومنها أن تجدد وجود الماء ليس هو حال الصلاة مع عدم وجود الماء. فما تركنا الأصل الأول. ولا هذا هو المجمع عليه.

٣ فصل في شبههم

فمنها أنه لو جاز ترك المجمع عليه بغير الإجماع، لأدّى ذلك إلى قيام دلالة تخالف الإجماع، مع كونه معصوماً؛ فلا يجوز ذلك. لما فيه من إخراج الإجماع عن موضوعه.

ومنها أنها دلالة قطعية. فلا يجوز تركها بالاجتهاد؛ كنص القرآن، ونص السنة.

فصل في الجواب عنها

أما الأولى، فإن المجمع عليه بتغير الحال خرج عن الإجماع؛ لأن إجماعهم على صحة الصلاة بالتيتم، ووجوب المضي فيها مع عدم الماء. فلما وجد الماء، عدم الإجماع في هذه الحادثة؛ وصارت كسائر الحوادث المجتهّدة؛ فكفى، في حصول حكمها، دليل ليس بقطعي. وكذلك الجواب عن الثانية؛ لأن الدلالة القطعية إنما كانت في المتيسم العادم للماء؛ فأما الواجد، فلا.

فصل

يجوز إثبات الإجماع بخبر الواحد. قال أبو سفيان من أصحاب أبي حنيفة: قال بعض شيوخنا: لا يجوز إثبات الإجماع بخبر الواحد وهذا على ما يقع لي خلاف في عبارة وتحتها اتفاق فلا طائل في الاختلاف في العبارات. ووجه قولي أنه اختلاف في [عبارة ...] ولا قط ...

١ وجود: مزيد فوق وليس. || فما: مما. ٢ المجمع: الجمع. ٤ المجمع: مزيد فوق الإجماع. وهذا مشطوب. ٩ بتغير: بغير. ١٧ على ما: مضموس بعضه. || وتحنها: هذه الكلمة مستمدة من كتاب المسودة. ص ٣٤٥. حيث هي بين معقوفين، والمسطور في مخطوطتنا وحشواً. مع العلامة لحرف الحاء. || طائل: كأن المسطور طائده. ١٨ ... أربع كلمات تقريباً. || قط ... كلمة وبعض كلمة.

- [ل]كن يفيد ظناً. ونحن. | إذا قلنا إن خبر الواحد يثبت به الإجماع، فلسنا قاطعين ١١٤ ظ
- بالإجماع ولا بحصوله بخبر الواحد، غير أننا ظانين له؛ وإنما القطع للحكم الذي ٣
- يثبت أن الإجماع انعقد عليه. والذي حكاه لهم أبو سفيان من الشبهة، أن الإجماع دليل قطعي وخبر الواحد دلالة ظنية، فلا يجوز أن يثبت بخبر الواحد دليل قطعي. وهذا توهم منهم أننا نقول إن القطع يحصل لنا بخبر الواحد، وليس كذلك؛ بل نقول إن الإجماع بخبر الواحد حصل لنا ظناً، لا قطعاً، وما أجمعوا عليه من الحكم ٦
- يوجب القطع إذا ثبت بطريقه القطعي. ألا ترى أن خبر الواحد يثبت به قول النبي - صلى الله عليه - في سائر الأحكام، لكن لا نقول إن خبر الواحد معصوم حيث كان ٩
- مستنده رواية عن معصوم؟ فخير الواحد مظلون، وأثبتنا به قول المعصوم، لكن ثبوته بحسبه؛ وهو أننا نظن أن النبي قاله، وحكم به. فنقول النبي في نفسه قول معصوم وخبر مقطوع بصدقه؛ والطريق إلى إثباته خبر واحد مظلون صدقه، غير مقطوع به. وعلى هذا نحن نعلم أن الإجماع قطعي، ومستنده اجتهاد الأمة. وذلك رأيي، ١٢
- وهو القياس، والقياس في نفسه مظلون. ونصوغه قياساً. فنقول: إن الإجماع دلالة قطعية، أو قول معصوم؛ فجاز أن يكون طريق إثباته خبر الواحد؛ كقول النبي - صلى الله عليه - ١٥
- ولأن التاريخ الذي يترتب عليه النسخ في ترتب نص على نص يثبت بخبر الواحد، رتبنا على التاريخ الثابت بخبر الواحد النسخ الذي هو النص القاطع الرافع للحكم الأول. وإن لم يثبت النسخ بخبر الواحد، جاز أن يثبت الإجماع القاطع بخبر الواحد. وكذلك الإحصان يثبت بشهادة [اثني]ين، فيجب الرجم. وإن لم يثبت الزنى بشهادة [اثني]ين.

فصل

- جرت | حادثة بحضرة النبي - صلى الله عليه - سكت عن الحكم فيها، ولم ٢١
- يحكم فيها بشيء. قال أصحابنا: يجوز إن نحكم في نظيرها باجتهادنا.
- وقال بعض المتكلمين: لا يجوز الحكم في نظيرها بشيء؛ بل نمسك كما ٢٤
- أمسك - صلى الله عليه -

- وهذا عندي على وجه؛ وهو أن يكون النبي - صلى الله عليه - له في نظيرها حكم يصح استخراجه من معنى نطقه. فأما إذا لم يكن في قوة ألفاظ السنن، ولا في كتاب الله - سبحانه، فلا وجه لرجوعنا إلى طلب الحكم مع إمساكه عنه. نعم؛ ولا ٣ وجه لإمساكه عن الحكم في وقت الحاجة؛ لأننا أجمعنا على وجوب البيان في وقت الحاجة. فمتى لم يكن لله حكم في نظر هذه الحادثة، استحالت المشقة. فوجه قول أصحابنا أن النبي - صلى الله عليه - قد يسسك عن بعض الأحكام. ٦ ويكلها إلى اجتهدنا. مع إمكان التنصيص على الحكم، لكن يقصد بذلك ما قصده الله - سبحانه - حيث لم ينص على سائر الأحكام. بل ترك لنا ما نعمل فيه أفكارنا وبحوثنا، ونجتهد ليحصل لنا ثواب الاجتهاد؛ فكذلك إمساكه عن حكم الحادثة. ٩ يوضح هذا أنه لا يجوز أن تخلو حادثة عن حكم الله - سبحانه، ولا يجوز أن يثبت حكم إلا بدليل؛ فإذا غُدم النص، لم يبق إلا الاجتهاد.
- وللمخالف أن يقول: إذا كان هذا دليلكم، فقولوا بجواز اجتهدكم في عين ١٢ الحادثة التي أمسك عنها، واجعلوا حجتكم هذه لتجوز الاجتهاد، وأنه أمسك، ووكل الاجتهاد إليكم في عين الحادثة. فلما لم يوجب ذلك [جواز] اجتهدنا في عين الحادثة التي حدثت بحضرته، وأمسك عنها، كذلك لا يجوز [في نظيرتها. على ١٥ أنه مستلزم لتأخير البيان عن وقت الحاجة. وهذا غير جائز]... | عليه ولا يجوز أن يكون عليم وأمسك؛ لأن هذا هو عين ترك البيان والتبليغ الذي أمره الله به. وقال له: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ﴾، وقال: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾. وإن ١٨ كان لعزوب الحكم عليه، فما عزب على النبي - صلى الله عليه - الحكم فيه. لا نشك أن الأصلح أو الإرادة بترك بيانه؛ إذ لو أراد الله - سبحانه - بيانه. كما طواه عن نبيه. وأوقعه للأمة من غير طريقه وبيانه. معلوم أن المجتهد لا بد له من أصل ٢١ يستمد منه اجتهد؛ وذلك الأصل هو ما كان في كتاب الله، أو سنة رسوله. فإن

٢ إذا: معبر (من: إذ). || لم: في الهامش. || يكن: معبر (من: يكون). : وجوب: رُحوب، كذا. ٥ ينظر: سطر. ١٠-١١ من «بوضح» إلى «الاجتهاد»: الفقرة بكاملها في الهامش. ١٠ حادثة: معبر. || ولا: السابق (البدلالة) مشطوب. ١١ بدلالة: «لأنه»: هذا الجزء من الكلمة قرضه مقراض المجلد. ١٥-١٦ ما بين المعقوفين استمدناه من كتاب المسودة. صفحة ٣٤٥. الأسطر ٤١-٥١. ١٦... : خمس كلمات مضمومة أو أكثر. ٢١ نبيه: ننه.

كان ذلك موجوداً. فلا يجوز للنبي تركه. ولا يجوز عزوبه عنه. وإن لم يكن له أصل. فهو حكم بالواقع والنهي. وذلك ليس بطريق. فلا وجه للاجتهاد في نظر ما سكت النبي عن الحكم فيه. ٣

فإن قال من نصر جواز الاجتهاد: قد يجوز أن يقع لبعض الأمة ما لا يقع للنبي - صلى الله عليه - بعد موته - صلى الله عليه - كما كان في حال حياته. فإن عمر أصاب الرأي يوم بذّر. وترك القرآن بما قال. ولم يكن ذلك من رأي النبي وأبي بكر. وكذلك لما سأل عمر عن الكلاله. قال له النبي: «تُعْنِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ؟» ووكل ذلك إلى اجتهاده. ٦

٩ فيقال: لسنا نمنع من ترك النص، والإيماء إلى الظاهر. أو إحالة المجتهد على المنطوق في حكم المسكوت، إذا كان في النطق علّة تصلح لتعدية الحكم؛ وإنما منعنا أن يكون لله حكم في حادثة. ثم أن يغز [ب] عن رسول الله [ويبين] لمن بعده ١٢

٦ بذّر: مهمل. ٧ آية: مهمل. ١١ يغزب: تعرب. مع العلامة لحرف الزاء. ١٢ . . . : مطران
كاملان اضمحلاً بسبب الرطوبة.

[فصول التقليد]

[فصل]

١١٦ | وحده التقليد الرجوع إلى قول الغير بغير حجة. مأخوذ من تقليده بالقيادة، ٣ وجعلها في عنقه. وهو طريق العامي مع المجتهد من العلماء، في مسائل الفروع التي يسوغ الاجتهاد فيها.

فصل

فأما مسائل الأصول المتعلقة بالاعتقاد في الله. وما يجوز عليه وما لا يجوز، وما يجب له وما يستحيل عليه، وما يجب نفيه عنه، فهذا لا يجوز التقليد فيه. ٦
وحكي عن عبيد الله بن الحسن العنبري أنه يجوز ذلك. ٩
وسمعت الشيخ أبا القاسم بن الثبان يقول: إذا عرف الله. وصدق رسله، وسكن قلبه إلى ذلك واطمأن به، فلا علينا من الطريق تقليدًا كان أو نظرًا واستدلًا، حتى إن الطريق الفاسد، إذا أذاه إلى معرفة الله، كفى. فلو قال: ١٢
«أنا أعرف الله - سبحانه - من طريق أنني دعوت الله يومًا في غرض لي. فكان ذلك الغرض، وما دعوت سواه، فدلتني ذلك على إثباته»؛ وكذلك لو قال «قد سكنت نفسي إلى جميع ما جاءت به الأنبياء - صلوات الله عليهم - من الوعد بالبعث وغيره»، فقبل له «بماذا سكنت نفسك إلى تصديقهم؟»، فقال: «لأن واحدًا منهم. مع ما ظهر على أيديهم من الأفعال الإلهية. لم يدع الإلهية، كعيسى أو موسى، وقد ادعاهما من لم يبلغ تبليغهم كغير عون، بسجود القدرة على المال، قال: ﴿الَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ﴾؟» فإن إيمانه مقبول، ودليله على ذلك مدخول.

٣ تقليده: مقبر. ٨ فهذا لا يجوز: مكرر. مشطوب. ١٨ يبلغ: مهمل. || تبليغهم: سليمهم.

٢٠ مدخول: مهمل.

فصل في أدلتنا

- ٣ فمنها أن الله - سبحانه - ذم التقليد في كتابه بمثل قوله - تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ ﴾ ، و ﴿ مُّقْتَدُونَ ﴾ ... | رجوع إلى خبره . ١١٦ ظ
وخبره يتردد بين الصدق والكذب ؛ فلا يجوز ترك دلالة قاطعة ، لقول يتردد بين شك وظن .

فصل في شبهتهم

- ٦ فمنها أنه لما كان التقليد طريقاً لمسائل الفروع ، كذلك جاز أن يكون طريقاً لمسائل الأصول ، من حيث إن كل واحد منهما يتعلق بالتكليف من جهة الله - سبحانه . وكما كلفنا اعتقاد الأحكام فقلدنا [العلماء بها] ، كذلك إذا كلفنا اعتقاد الأصول تقلدنا العلماء بها .
٩ ومنها أن الغرض سكون القلب إلى المعتقد ، فلا علينا من الطريق . وهذه شبهة الشيخ أبي القاسم بن التبان . ١٢
ومنها أن أدلة الأصول بها من الغموض ما لا يكاد يقف عليه العوام وأكثر العقلاء . فإذا جاز التقليد في الفروع ، تبع سهولة أدلتها ، فلأن يجوز التقليد في الأصول ، مع الغموض وكمون المستمر ، أولى . ١٥

فصل في الأجوبة عنها

- ١٨ أما الفروع ، فإن طرقها الكتاب والسنة والإجماع والاستنباط ؛ وذلك بحر عظيم ، لو كلف العوام سلوكه ، لانقطعوا عن أشغال الدنيا . فجعلنا ذلك إلى أهل الاجتهاد ، آحاد نادبوا نفوسهم لذلك ، وأستقنائه عن العوام ، لما ذكرنا من المشقة الفادحة .

٣ ... : سطران تلاشا من حيث الرطوبة . ١٠ تقلدنا : بقلدنا . ١٥ الغموض وكمون : العرض والحق . ١٧ بحر : مهمل . ١٩ نادبوا : بدنوا .

فَأَمَّا الْأُصُولُ، فَإِنَّ أَدَاتِهَا الْعُقُولُ، وَالنَّاسَ مُشْتَرِكُونَ فِيهَا؛ فَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِمُ النَّظَرُ
وَالِاسْتِدْلَالُ عَلَى مَا تَوْذِي إِلَيْهِ مِنَ الْمَعْتَقَدَاتِ. فَصَارَ الْعَامَّةُ وَالنَّاسُ فِيهَا كَأَهْلُ
الاجْتِهَادِ، لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ بَعْضِهِمُ الْبَعْضَ.
وَأَمَّا

٣

- ١١٧ أو أ على المكلف لثواب عليه. ولو كان المقصود المعرفة بغير طريق النظر، لخص الله
بها أنبياءه - صلوات الله عليهم - إلهاماً؛ لكنه يترههم عن تفويت مراتب النظر
والاستدلال، وإعمال جواهرهم في اعتقاداتهم. ألم تسمعه يقول: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي
إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾. ﴿فَلَمَّا جَزَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ
رَأَى كَوْكَبًا﴾؟ فدرج الرسول في مقامات النظر؛ ليحصل ثوابه بذلك. ولو كان
بالإلهام، لسقط ثواب النظر والاجتهاد في تحصيل الاعتقاد، فبطل دعواه أن الغرض
المعرفة فقط، بل الطريق أكبر التبعدين؛ إذ هو رأس العمل في تحصيل العلم.
قالوا: فقد بين الله - سبحانه - أنه خص بعض أنبيائه بالاعتقاد، من غير نظر ولا
استدلال؛ وما ذلك مسقطاً حكم اعتقاده؛ لإعدام طريق الاعتقاد من الاجتهاد.
فقال في حق عيسى: ﴿آتَيْنِي الْكِتَابَ وَجَعَلْنِي نَبِيًّا﴾. وقال في حق يحيى: ﴿وَاتَيْنَاهُ
الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾. فبطل اعتبار النظر واشترطه، وبأن أنه بالإلهام كاف. فكذا
سكون النفس إلى المعتقد بطريق التقليد كاف.
فيقال: الجواب عنه من وجوه. أحدها أن ذلك منطلق ومجرى على لسانه
الكلام، لا أنه صدر عن فهم وقصد؛ بل على طريق الإعجاز، أو الكرامة لأمة؛
لثبوتها بما قُرفت به من الرُنى. كمن نطق من الأطفال المروى نطقهم في بني
إسرائيل؛ كجُريج لما أثيم بالرُنى، فنطق الحمل بأنه ابن راعي غنم؛ ولما أثيم
[موسى] الكليل [م] بالرُنى، فنطق الحمل بما نطق؛ وإلى أمثال ذلك.
على أنه

٢١

٢ المعتقدات: المعتقدات. والناس فيها: مطبوس بعضه. ٣ يجوز: مطبوس أكثره. ٤ وأما
... سطران تلاشا من حيث الرموية. ٥ لثاب: لساب. ٦ أنبياءه: اسماؤه، ومغير. ٧ يترههم: سترهم.
٧ اعتقاداتهم: مغير (من: اعتقادهم). ٨ تسمعه: مهمل. ٩ فدرج: مهمل. ١٠ الرسول: الرسل.
١١ التبعدين: مهمل. ١٢ وَاتَيْنَاهُ: واسماه. ١٣ لثبوتها: لثبوتها. ١٤ قُرفت: قُرفت. ١٥ كجُريج: كجُريج.
٢٢ على أنه ... ثلاثة أسطر تلاشت وتلاشى معها الجواب الثاني.

أ | يعني عصيرًا يؤول إلى الخمر. وتقول العرب في المولود: «لَيْهَيْتُكَ الْفَارِسُ».^{١١٧} يوضح هذا قوله ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾. ومعلوم أنه لم يُكَلَّف في تلك الحال صلاة؛ فلم يبقَ إلا أنه أخبر عن مستقبل حاله.

٢ وجواب ثالث: لو كان ذلك في حق عيسى. لكان مخصوصًا به. وإطلاعا له في تلك الحال ذلك القدر؛ فيكون كما أُطْلِع نبيُّنا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - ليلة المعراج. فخرج بذلك عن حيز التكليف للإيمان به بطريق الاستدلال. إذا ثبت أنه يقظة لا منامًا، وهو الصحيح عندنا. ولا يبقى تكليفه بأن يؤمن بأن في السماء ملائكة مسبحين، ولا أن لله جنة ونارا مخلوقتين؛ لأن عيانه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - أبطل حكم التكليف له في ذلك. وصار في حقه بعد تلك الليلة كالسما ونجومها والأرض وجبالها، لا يدخل إثباتها تحت تكليفه. كذلك تلك اللحظة التي تكلم فيها عيسى. إن كانت عن شيء، وقر في صدره من اعتقاد؛ قبل أوان الاعتقاد، كما نطق لسانه قبل أوان النطق، كان بذلك مخصوصًا. وذلك لا يسقط طرق المعارف في حق بقية المكلفين.

قالوا: أليس الله - سبحانه - لما استخرج ذرية آدم من ظهره، وأشهدهم على أنفسهم، وأخذ عليهم الميثاق، كان بغير نظر ولا استدلال، لكن بمجرد الاستنطاق والإلهام، وجعله حجة حيث قال: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾؟ فيقال: إن الإيجاد هو بالناسل، والإشهاد بعد تكامل العقل للنظر والاستدلال بما نصب ...

١٨ | ومتنفع بلبنه وسخاله ولحمائه؛ فهو بين زكوب، ومحلوب، وحابس،^{١١٨} وحارس، ومتروك، ومترسل. كل ذلك دليل على صانعه، وخالقه، آيات من القرآن يدل على أنه إنما أراد بالإشهاد ما أشرنا إليه؛ من ذلك قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾، ﴿أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾، ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾، ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا

١ لَيْهَيْتُكَ الْفَارِسُ: هنيئك الفارس. وهذا يبدو كأنه «الفان ش». ٨ ونارًا مخلوقتين: ونار مخلوقان. ١١ وقر: مهمل. ١٧ والاستدلال: مغير (من: الاستدلال) وزيد «لا». ١٧-١٨ بما نصب: ما نصب. ١٨ ...: ثلاثة أمطر ثلاث. ١٩ ومتنفع: متفع. كذا. ٢٠ ومتروك: مزيد فوق «ومتنعم»، وهذا غير مشطوب.

- وَهَاجَا ﴿١﴾. ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا ﴿٢﴾. ﴿لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴿٣﴾. ﴿وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا ﴿٤﴾. ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴿٥﴾. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴿٦﴾. ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴿٧﴾. ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴿٨﴾. ﴿أَرْسَلَ ٣ الرِّيحَ فَثَبِيرُ سَحَابًا فَسَفَّنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴿٩﴾. ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٠﴾. ﴿سَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ﴿١١﴾. ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴿١٢﴾. ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَبَاوِرَاتٌ ﴿١٣﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿يُسْفَى بِسَاءٍ وَاحِدٍ وَتَفْضُلُ ٦ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنْ فِي ذَلِكَ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾. وهو ﴿الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفَلَكَ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴿١٥﴾. ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴿١٦﴾. ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾. ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ ﴿١٨﴾. ﴿وَلِسَانًا ٩ وَشَفَتَيْنِ ﴿١٩﴾. ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴿٢٠﴾.

- فهذا وأمثاله هو الإشهاد للعقلاء البالغين، بدليل قول نبيه - صلى الله عليه : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: وذكر [النائم] وَالصَّبِيَّ وَالسَّجُنُونَ. وأجمعت الأمة على أن الخطاب لا يتوجه إلا إلى العاقل الكامل. وأجمع أهل السنة [على] أن، بعد العقل والبلوغ، لا يكون خطابًا ولا تكليفًا إلا بالرسالة ... وقال: ﴿رُسُلًا [مُبَشِّرِينَ] وَمُنذِرِينَ ﴿١٥﴾ ...

١١٨ ظ | القرآن بعضه بعضًا.

فصل

- ١٨ إذا استفتى العامي عالمًا في حكم حادثة فأفتاه، ثم حدث مثلها، وجب عليه أن يحدث لها اجتهادًا ثانيًا، ولا يفتي بما أفتى أولًا، فيكون مقلدًا لنفسه؛ كما إذا اجتهد في القبلة، فأذاه اجتهاده إلى جهة، ثم حضرت صلاة أخرى؛ فإنه يحدث لها اجتهادًا ثانيًا إذا كانت القبلة على الخفاء، ولا يستقبل الجهة الأولى؛ لأن الاجتهاد ٢١ قد يتغير، فلا يؤمن أن يكون الحق فيما يتجدد من الحكم باجتهاده الثاني. وفارق أدلة السمع؛ فإنها لا تتغير إلا بنسخ ورفع؛ وذلك قد امتنع.

٢ ومن: السابق (فجعلناه في قرار مكين) مشطوب. ٣ أرسل: رسل. ٧ يفتلون: تنكرون. ١٢ وذكر:

ذكر. ١٤: ست كلمات تقريبًا مضمومة. ١٥: ... ثلاثة أسطر ثلاث. ٢٣: نسخ: نسخ. كذا.

فصل

- ولا يجوز للعالم تقليد عالم: سواء كان مثله أو أفضل منه، وسواء كان الوقت
٣ يضيق عن الاجتهاد أو يتسع، حاكمًا كان أو لم يكن حاكمًا. هذا ظاهر كلام
أحمد. وبهذا قال إسحاق، والشافعي.
وقال أبو حنيفة. ومحمد بن الحسن: يجوز له تقليد العالم.
٦ وحكي عن محمد أنه قيد ذلك بأن يكون أعلم منه، ولا يجوز تقليد مثله.
وذهب ابن سريج إلى جواز ذلك. في ضيق الزمان.

فصل في أدلتنا

- ٩ فمنها قوله - تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾؛
والمراد به كتاب الله وسنة رسوله؛ والتقليد للعالم ليس واحدًا منهما. وقوله
- تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾؛ ولا علم للمقلد فيما أفتى به العالم.
١٢ ومنها: «اجتهدوا». فكلٌ ميسرٌ لما خلق له. ولم يفصل بين الأعم وغيره،
والعالم وغيره، وضيق الوقت وسعته.
ومنها أن معه آله يَدْرُسُ بها إلى المطلوب، فوجب أن لا يجوز له التقليد
١٥ فيه].
... | بالتقليد يفضي إلى إبطاله؛ لأنه إذا جاز التقليد للغير في حكم من ١١٩
الأحكام، جاز تقليد من يفني بضد ذلك الحكم، وذلك يبطل ذلك الحكم.

فصل في الأسئلة

- ١٨ فمنها أنهم قالوا: إن تقليد العالم حكمٌ من أحكام الله. بطريق الاجتهاد منه؛
ولهذا كان ردّ العامي إليه. وتقليده له. لا يمنع من كونه تابعًا للآية.

١٠ واحدًا: واحد. ١٤ ما بين المعفوفين في هذا السطر استمددناه من كتاب العدة للقاضي
أبي يعلى. ج ٤. ص ١٢٣١. سطر ٩-١٠. ١٦... ثلاثة أسطر تلاشت من حيث الرطوبة.
٢٠ تابعًا: تابع. مزيد.

ومنها أن قوله: ﴿لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾. هذا قد قفا ما له به علم. وهو ما أذاه إليه الاجتهاد.

ومنها قولهم: لا يستنع أن يكون معه آلة يتوصل بها إلى المطلوب؛ ثم يجوز تركه إلى غيره. ألا ترى أن من يمكنه أن يسمع الحكم من رسول الله - صلى الله عليه وسلم، يجوز له ترك السماع منه، والعدول إلى سماع خبر المخبر عنه؟

٦ فصل في الأجوبة عن الأسئلة

- فأما قولهم: إنه على حكم الله بتقليد العالم، ليس بصحيح؛ لأنه إذا ترك ما يقتضيه ظاهر الكتاب، أو ظاهر السنة، وقلد غيره، فقد ترك حكم الله، ولم يعمل به.
- وأما قولهم: التقليد للعالم قفو للعلم، ليس بصحيح؛ لأن العالم المقلد لا يعلم صحة ما أفنى به من قلد.
- وأما قولهم: يجوز أن يترك ما يتوصل به، ويعدل إلى غيرها؛ كما جاز الأخذ باجتهاد النبي حي، وقبول خبر غيره عنه مع القدرة على جزء منه ناطق. فأما ما ذكروه، من أنه ترك قول النبي - صلى الله عليه وسلم، فليس ذلك تركاً له إلى غيره؛ إنما هو ترك الطريق؛ فهو بمنزلة المجتهد يلوح له دليل في المسئلة يقتضي حكماً، فيتركه ويسلك [دليلاً آخر يقتضي ذلك الحكم، فيجوز]... [وأن ما لا يجوز له ١١٩ ظ أن يقلد فيه مثله]. لم يجر له أن يقلد فيه من هو أعلم منه؛ | كالعقليات ولا يلزم عليه العامي حيث لم يقلد مثله ويقلد العالم؛ لأن العامي لا يساوي العالم، ولما ساواه في العقل الذي هو أداة النظر والاستدلال في الأصول، لا جرم لم يقلده.
- فإن قيل: الفروع طريقها الظن، والأعلم يغلب على الظن إصابته للحق، فجاز لمن هو دونة تقليده، ويصير من دونه كالعامي بالإضافة إلى العالم.

٥ سماع: في الهامش. ٨ ولم يعمل به: في الهامش. ١٣ له إلى غيره: مضموس بعضه. ١٤-١٦ ما بين المعنيتين في هذه الأسطر استمددناه من كتاب التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي، الصفحة ٤٠٥، السطران ٩-١٠، والشيرازي كان مدرّساً آخر لابن عقيل في علم أصول الفقه، بعد وفاة شيخه القاضي أبي علي. ١٥...: مضموس نصف سطر ثم سطر كامل ثم نصف سطر. على التقريب؛ ولعل ما مضموس يمكن استمداده على طريق الخلاصة مما يلي الأسطر المذكورة في ذات الموضع المذكور أعلاه من كتاب التبصرة.

قيل: العالم، وإن كان دون طبقة الأَعلم. لكنّه على يقين من نظره واجتهاده، وعلم وإحاطة من ظنّه. وعلى حسن ظنٍّ من علم غيره [الأَعلم] وظنّه لا على إحاطة ولا يقين. ولا خلاف بيننا أنّه يجوز ترك اجتهاد غيره، والتعويل على اجتهاد نفسه. وإن كان الغيرُ أَعلم. وإذا جاز له ترك اجتهاد الأَعلم لاجتهاد نفسه. وجاز للعامة اجتهاده وترك اجتهاد الأَعلم. علمنا أنّ تقليده لا يجوز.

٦ فصل في شبهات من لم يفصل بل أطلق الجواز

فمنها قوله - عز وجل: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾. وهذا قبل أن يجتهد، لا يعلم حكم الحادثة، فجاز أن يسأل بظاهر الآية. ومنها قوله - تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. ولم يفصل بين العالم وغيره.

ومنها أنّ الصحابة رجعت إلى تقليد بعضهم لبعض، وإن كانوا كلّهم علماء. وقال عبد الرحمن: لما بايع عليّاً وعثمان، بدأ فعرض على [عليّ] سيرة الشيخين، وعرض على عثمان ذلك وبايعه عليه، وعثمان دخل على ذلك، وذلك بمحض من جملة الصحابة، فصار كالإجماع.

وزوي عن عمر أنّه قال: إني رأيتُ في الجدل رأياً، فأتبعوني. فدلّ على جواز التقليد؛ إذ لو لم يكن جازاً [إِذَا]، لما دعا إليه [إِيَّاهُ].

وزوي [أنّ امرأة ذكرت عند عمر بالفاحشة، فوجّه إليها، فأجهضت ذا بطنها من الفرع. فاستشار الصحابة؛ فقال عثمان وعبد الرحمن: «إِنَّكَ مُؤَدَّبٌ وَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ». وعليّ ساكت. فقال له عمر: «ما تقول يا أبا الحسن؟» فقال: «إِنْ كَانَا قَدْ اجْتَهَدَا، فَقَدْ أَخْطَأَا وَإِنْ لَمْ يَجْتَهِدَا، فَقَدْ غَشَاكَ عَلَيْكَ الْمَدِيَّةُ». فقال عمر: «عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَقْسِمَهَا عَلَيَّ قَوْمُكَ»؛ فَقَلَّدَ عَلِيّاً].

٢ ظنٌّ من علم: في الهامش. [غيره: السابق (من علم) معتبر. مشطوب. ١٣ بايع: مهمل. ١٤ دخل على: مزيد. ١٦ عمر: مزيد فوق عثمان، وهذا غير مشطوب (والصحيح «عمر»). قابل ورقة ١٢١. الفقرة الثانية. وكتب «عمر» بحير أسود قائم فوق كلمة «عثمان»). [إني: مزيد. ١٨-٢٢ ما بين المعقوفين في هذه الأسطر استمددناه من كتاب العدة للقاضي أبي يعلى. ج ٤، ص ١٢٣٣. الأسطر ٨-١٢.

- ١٢٠ [ومنها] | أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - يَفْتِي بِمَا يَنْزِلُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَبِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجَاهِدُ. وَلِلْعَالَمِ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْجَاهِدِ. وَيَجُوزُ لَهُ تَرْكُ جَاهِدِهِ. وَالْعَمَلُ بِمَا سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - كَذَلِكَ هُنَا مِثْلُهُ. ٣
- ومنها أَنَّهُ إِذَا جَازَ تَقْلِيدَ الْأُمَّةِ فِيمَا أَفْتَوْا بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ الطَّرِيقُ الَّذِي أَفْتَوْا بِهِ، فَكَذَلِكَ تَقْلِيدَ آحَادِهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ.
- ٦ ومنها أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّقْلِيدُ لَا يَجُوزُ لَجَازَ الْخَطَأُ عَلَيْهِ. لَوْ جَبَّ أَنْ لَا يَجُوزَ الرُّجُوعُ إِلَى خَيْرِ الْوَاحِدِ لَجَازَ الْخَطَأُ عَلَى نَاقِلِهِ.
- ومنها أَنَّ الْجَاهِدَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، كَالْجَاهِدِ. ثُمَّ يَجُوزُ الْإِتْكَالُ، مِمَّنْ لَهُ آلَةُ الْجَاهِدِ وَتَكَامَلَتْ فِيهِ شُرُوطُهُ، لِقِيَامِ آخَرِينَ بِهِ، كَذَلِكَ فِي الْجَاهِدِ. ٩

فصل في شُبُهَاتِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ

- فَمِنْهَا قِصَّةُ الشُّورَى، وَأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ دَعَا عَلِيًّا إِلَى تَقْلِيدِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ١٢
- ومنها أَنَّ الْجَاهِدَ الْأَعْلَمَ لَهُ مَزِيَّةٌ بِكَثْرَةِ عِلْمِهِ، وَحَسَنَ مَعْرِفَتِهِ بِطَرِيقِ الْجَاهِدِ؛ وَاجْتِهَادُ مَنْ دُونَهُ لَهُ مَزِيَّةٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ عَلَى ثِقَةٍ وَإِحَاطَةٍ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ، وَمَا يَقْتَضِي الْحُكْمَ، وَلَيْسَ عَلَى ثِقَةٍ مِنَ الْجَاهِدِ الْأَعْلَمِ. فَتَسَاوَايَا؛ فَيُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا. ١٥

فصل في الأجوبة عن شُبُهَاتِهِمْ

- أَمَّا قَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ -: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾. فَإِنَّمَا انْصَرَفَ إِلَى الْعَامَّةِ. يَشْهَدُ لِذَلِكَ شَيْئَانِ. أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَمَرَ بِالسُّؤَالِ، وَالْعَالَمُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ؛ بَلْ لَهُ الْعَمَلُ بِاجْتِهَادِهِ وَالْقُتْبَا [وَلَا يَسْأَلُ أَهْلَ الذِّكْرِ. وَالَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ هُوَ الْعَامِّي. وَالثَّانِي أَنَّهُ أَمَرَ بِسُّؤَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَخَاطَبُ بِالسُّؤَالِ غَيْرَ أَهْلِ الذِّكْرِ؛ ١٢٠ ظ] فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ خَاصَّةً فِي الْعَامَّةِ. فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا حُجَّةٌ. [... | الَّتِي تَقَدَّمَتْ. ٢١

٩ آخرين: مغير. ١٣ مزية: مزبه. مغير (من: مربه). ١٤ وهو: مغير. ١٧ قوله: مغير (من: قولهم).

و«له» مزيد فوق «لهم» وهذا مشطوب. ١٩-٢١ ما بين المعقوفين استمددناه من كتاب التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي. ص ٤٠٦. الأسطر ٩١-٢٣. ٢١...: لمس سطر بكامله.

- وأما قول عبد الرحمن لعليّ وعثمان، وسنة الشيخين، فإنما قصد بذلك في
حراسة الأمة، وسياسة الرعية، وظلّف النفوس عن مال المسلمين، والزهادة،
والتنوع بالسير، والتحنن على الرعية، والإشفاق. فأبى عليّ ذلك، لعلمه بأنّه لا
يمكن ذلك لأمر تجددت، وشروط عُدمت؛ ودخل عثمان على ذلك، وما أطاق.
والذي يدلّ على أنّ المراد به ذلك، أنّ أتباعهما في المجتهدين وأحكام الحوادث
لا يمكن، لاختلافهما في أحكام كثيرة. فهذا كان يرى التسوية في العطاء، وهذا
بعده كان يرى المناضلة في العطاء؛ ومختلفان لا يمكن أتباعهما. على أنّ ظاهر
اللفظ يقتضي أن يكون سببهما العمل بالنصوص، والظواهر، والاجتهاد فيما لا نصّ
فيه ولا ظاهر؛ من كتاب ولا سنة. ٩
- وأما قول عمر في الجدة «أتبعوني»، فإنما أراد أتباعه في الدليل؛ كما ندعو بعضنا
بعضاً إلى ما نعتقد من المذهب، والدليل دون التقليد. ولأنّ عليّاً خالفهم في ذلك،
لأنّه قال: أجتهد رأيي جهدي وطاقتي. ١٢
- وأما قولهم: يسوغ فيه الاجتهاد فأشبهه تقليد العامي، لا يصح؛ لأنّ العامي لا
طريق له إلى إصابة حكم الحادثة، لأنّه ليس معه آلة الاجتهاد الموصل إليه. فلذلك
كان فرضه التقليد. ولهذا يجب عليه السؤال، ولا يجب على العالم السؤال، بل له
الاجتهاد. والعامي لا يصحّ تقليد غيره له؛ بخلاف العالم. فلو كان العالم مثله،
لوجب عليه التقليد. ١٥
- وأما تعلّقهم بترك اجتهاده، وتعويله على العمل بما سمعه من النبي، كذلك في
مسألتنا. فبعيد؛ لأنّه لو كان اجتهاده [بمنزلة ما سمعه من النبي - صلى الله عليه؛
لوجب أن لا يجوز له تركه بالاجتهاد، كما لا يجوز له ترك قول النبي؛ ولأنّ قول
النبي] - صلى الله عليه - حجة مقطوع بصحتها. لأنّه إن كان عن وحي، فهو مقطوع
بصحته؛ وإن كان عن اجتهاده، فاجتهاده معصوم، لأنّه لا يُتَرَك على الخطأ. بخلاف
ما يقضي به العالم، فإنّه غير مقطوع بصحته؛ فلم يجز للعالم ترك اجتهاده الذي يثق
إليه، والرجوع إلى من يجوز عليه الخطأ، ولا يثق إلى إصابته الحقّ في اجتهاده. ٢٤

٢ وظلّف: مهمل. ٣ والحنن: والحنن. ٥ المجتهدين: مقير (من: المجتهادات). ٨ يكون:
مزيد. ١٦ تقليد: مضموم أكثره. ١٩-٢١ ما بين المعقوفين استمددناه من كتاب التبصرة لأبي إسحاق
الشيرازي. ص ٤٠٩. الأسطر ٦-٨. ٢١ عن: غير. ٢٣ يقضي: يقضي.

- وأما قولهم: إذا جاز تقليد الأمة جاز تقليد الواحد. وهذا بعيد جدًا؛ لأن الأمة معصومة لا تجتمع على خطأ ولا ضلالة، بدلائل قد سبقت في باب الإجماع. ولهذا يجب تقليد الأمة ولا يجوز العمل باجتهاده مع إجماع الأمة. والواحد من العلماء ٣ يجوز عليه الخطأ، ويجوز الاجتهاد في حكم الحادثة والعدول عن حكمه.
- وأما قولهم: لما جاز الرجوع إلى خبر الواحد مع تجوز الخطأ، كذلك جاز الرجوع إلى العالم مع تجوز الخطأ، فغير لازم؛ لأن خبر الواحد إذا ظهر من غير ٦ نكير، فهو بمنزلة قول الواحد من الصحابة إذا انتشر من غير خلاف، عند قوم؛ وهو عندنا حجة لا يجوز الاجتهاد معها. وأجمعنا على أن الاجتهاد من العالم مع وجود عالم يجوز، فبان الفرق بينهما. فوزان ما ذكر من الخبر بمسألتنا أن يتعارض خبران، ٩ فلا يكون أحدهما أولى من الآخر في المصير إليه والعمل به. ولأننا لو أوجبنا عليه البحث عن الرواة وجهة سماعه، حتى يساوي الراوي في طريقه، لأدّى إلى المشقة العظيمة، وربما تعذر ذلك عليه بتعذر الطريق بينه وبين الراوي عنه، أو موته، فسقط ١٢ عنه ذلك، كما [سقط عن العامي الاجتهاد؛ وليس كذلك ههنا. فإن العامي لا مشقة عليه في إدراك الحادثة والنظر فيها كما نظر المقلد، فلزمه الاجتهاد والنظر].
- وأما قولهم: إن [الاجتهاد فرض من فروض] الكفايات كالجهاد. [ثم يجوز في ١٥ الجهاد أن يتكل البعض على البعض، إذا حصلت الكفاية، فكذلك في الاجتهاد].
- [قلنا: لا نسلم] أن مع الاختلاف كفاية؛ وإنما الكفاية مع الاتفاق. فوزانه من ١٢ الجهاد أن يضعف القيم منهم بأمر الحرب، فلا يجوز للباقيين الانتكال عليه؛ بل ١٨ يلزمهم مساعدته، وتقويته على الجهاد.

فصل

- وأما شُبُهات أصحاب أبي حنيفة، فمنها أن قالوا: إن أصحاب رسول الله ٢١ - صلى الله عليه وسلم - في الشورى دعوا عليًا إلى تقليد أبي بكر وعمر، ودعوا

١٠ أوجبنا: اجبنا. ١١ لأدّى: الادى. كذا. ١٣-١٧ كل ما بين المعنوتين في هذه الأسطر الخمسة مستند من كتاب النبصرة لأبي إسحاق الشيرازي. ص ٤١٠، السطر ٥-١٠. ١٨ يضعف: مهمل. || القيم: القسم. || الحرب: مهمل. ١٩ مساعدته: مغير. || وتقويته: وتقوسه.

عثمان إلى ذلك. وكان الداعي لهما عبد الرحمن، بمحض من رسول الله على تكاثرهم، وما كانت إجابة عثمان إلا لكونه دونهما في العلم.

ومنها أن الأعلام أقوى اجتهدًا في استخراج حكم الحادثة. لشدة معرفته بطرق الاجتهاد. ومن دونه أضعف في ذلك المقام. وهو على يقين من ظنه، وإفراغ وسعه في استخراج الحكم؛ فتوازيًا، وتساويًا؛ فكان مختيرًا بين العمل باجتهاده، أو تقليد الأعلام لأجل التساوي.

فأما الجواب عن الأول، فقد سبق من الوجوه التي قدمناها. وإن القوم لم يدعوا [إلا] إلى التقليد في السياسة والتوفير على النظر، والزهد، والتبذل، بحقوق الرعايا وشدة الإشفاق. فأما الاجتهاد في الأحكام، فلا؛ بدليل ما قدمنا.

وأما الثاني وتعلقهم بالمزية وموازيتهام بمزية مثلها، فباطل بمن تقدمت صحبتهم. وكثرت مخالطته لرسول الله - صلى الله عليه - فإنه لا يجعل ذلك مؤثرًا في جواز تقليد من دونه في ذلك المقام في الأحكام. وكذلك الحال من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه - مع المجتهد من التابعين، لا تجعل مزية الصحابة... للصحابي، إن كان... الأنس لكلام الرسول - صلى الله عليه - ...

[فصل]

١٥

[لا يجوز التقليد للعالم وإن ضاق الوقت.]

[فصل في أدلتنا]

منها أن من لا يجوز له التقليد [مع سعة الوقت]، فلا يجوز له التقليد مع ١٢٢ ضيقه. كالقادر على النظر والاستدلال في مسائل الأصول.

١ عثمان: مزيد. ٢ لكونه: «نه» مزيد فوق «نهما». وهذا مشطوب. ٣ دونهما: مغير (من: دونه). العلم: مغير (من: العلم). ٣ حكم: مزيد. ٤ من ظنه: كأن المسطور «مرطته». ٥ أو: مزيد. ٨ في: إلى. ٩ والتبذل: مهمل. ١٠ تقدمت: مغير (من: تقدمت). ١١ مؤثرًا: مغير (من: مؤثرًا). ١٣... أربع كلمات مضمومة أو أكثر. ١٤... كلمتان. ١٥... سطران ثلاثا. ١٦ هذان السطران أخذناهما مما يلحقهما من النص. ومما يُستعمل على طريق الخلاصة من كتاب التبصرة. الصفحة ٤١٢.

ومنها أَنَّ مِنْ شرط الفتيا، والعمل بالحكم. الاجتهاد في طلب الدليل. وما كان شرطاً لا يجوز إسقاطه لضيق الوقت. كالسؤال والاستفتاء في حق العامي، لما كان سؤاله للعالم شرطاً، لم يجر تركه لضيق الوقت؛ كذلك الاجتهاد في حق العالم. ٣ يوضح هذا أن شروط العبادات، كالطهارة للصلاة، واستقبال القبلة الذي هو شبيه بمسألتنا، فإنه يحتاج إلى اجتهاد، لا يجوز تركه واستقبال أي جهة شاء. لضيق الوقت. كذلك الاجتهاد لطلب حكم الحادثة. ٦

فصل في شبههم

فمنها قوله - تعالى: ﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ وهذا عام في كل حال. إلا ما خصه الدليل. ٩ ومنها أنه مضطر إلى السؤال من جهة خوف الفوات، والاضطرار. يجرى التقليد؛ كالجعل في حق العامي. لما كان مضطراً. جاز له التقليد؛ كذلك الخائف لفوت الوقت. ١٢ ومنها أنه لا يتوصل إلى معرفة حكم النازلة، فجاز له التقليد؛ كالعامي. ومنها أن العالم يجوز له تقليد الصحابي. لمزية الصحابي. كذلك ههنا يجب أن يجوز لحاجة العالم، وخوف فوت تحصيل الحكم بضيق الوقت. ١٥

فصل في الأجوبة عنها

فأما الآية، فإنها متناولة لمن ليس من أهل العلم، وهو العامي؛ إذ لا يجوز أن يكون معناها: يا أهل ... الذكر ... ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ... والنصوص. لنا ١٨ ١٢٢ ظ كان يخاف الفوت. لا يقال إنه لم يعد ... الماء ولا أنه قال: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾. والعالم يعلم ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾. وأما قولهم: لا يتوصل إلى معرفة الحكم. لا نسلم؛ بل قدرته على الاجتهاد ٢١ قدرة على التوصل إلى تحصيل الحكم.

١٠ يجيز: يحبر. ١٨ ... أربع كلمات مضمومة أو أكثر. ... كلمة مضمومة. ... مظران سقفا. ١٩ ... كلمة مضمومة أو أكثر. ... الماء: الماء. كذا. ومزيد.

- وأما دعواهم أنه مضطَرُّ إلى التقليد. فغير صحيح؛ لأنه إذا نظر وصدق الاجتهاد، هجم به على الحكم. فلا ضرورة إلى ما تشير إليه من ضيق الوقت؛ والوقت ظرف؛ والاجتهاد شرط. فلا يسقط الشرط لضيق الظرف؛ كسائر العبادات الموقَّعة. لا يجوز ترك شروطها لخوف فواتها. ولأنَّ يُجعل الإشكال في الدليل عذرًا مبيحًا للتأخير؛ أولى من أن يُجعل عذرًا لإسقاط الاجتهاد والرجوع إلى التقليد. لأنَّ التأخير لتحصيل الشرط. تأخير لمقصود هو قادر على تحصيله؛ فهو كالتأخير لتحصيل الوقوع على القبلة. ورفع الحدث باستعمال الماء وغسل المسترة النجسة.
- وأما التقليد للصحابي. فلا نسلمه على رواية؛ بل لا يجوز لمجتهد أن يقلد صحابيًّا. ولأنَّ من جعله حجة. جعله كالخبر عن رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم؛ فقدمه على اجتهاده بحكم ترانيب الأدلة. فأما الوقت؛ فلم يثبت أنه مقدَّم على الاجتهاد.
- وأما قياسهم في جميع هذه الأدلة على العامي. فغير صحيح؛ لأنَّ العامي متعطل عن الاستدلال والاجتهاد، فلم يبق له طريق إلا التقليد. والعالم غير متعطل بذلك جواز العمل باجتهاده، في حق نفسه؛ وفي تقليد العامي له.

فصل

١٥

- [لا] يتخير العامي [بإحدى] المنتين في جواز التقليد؛ بل يلزمه الاجتهاد في أعيان المنتين. الأدين والأورع ومن يشار إليه بأنه الأعلم؛ ذكره أحمد - رضي الله عنه؛ وبه قال أبو ال[حسن التميمي]، وابن سريج [والقفال من أصحاب الشافعي]....

فصل في أدلتنا

- فمنها أنه طريق لإصابة الحكم. فكان على الطالب | للحكم تخيره. والاجتهاد في الأرجح منه. كالدليل في حق المجتهد. ولا شك أن النفس إلى الأعلم

٢ إلى: الا. || ما تشير: ما سر. || ظرف: طرف (في الموضعين في الفقرة). ١٦-١٨ ما بين المعقوفين في هذه الأسطر استمددناه من كتاب المسوِّدة. الصفحة ٤٦٢. ١٦ لا يتخير: سحر. ١٨ ... أكثر من نصف السطر مظلوم. ٢٠ تخيره: مهمل.

والأورع أسكن، وبه أوثق. وما هو إلا كتحخير الدليل الأدل على الحكم، في حق العالم المجتهد.

ومنها أن طريق هذه الأحكام الظن. والظن في تقليد الأعلام والأدين أقوى؛ فوجب أن يكون المصير إليه أولى.

فإن قيل: لو كان هذا واجباً، لوجب أن يتعلم الفقه، ليكون مجتهداً في الحكم؛ فإن الاجتهاد أقوى.

قيل: إذا سُمناه تعلم الفقه، كان على الناس غاية المشقة، ووقفت المعاش. فأما إذا سُمناه تخيير العالم الذي يقلده، فلا مشقة عليه.

٩ فصل في شبههم

فمنها قوله - تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ ولم يفصل بين الأعلام والأورع. وغيره.

ومنها أن من كان له أن يقلده، إذا كان منقطعاً عن غيره، جاز له تقليده، وإن كان معه غيره؛ كالساوي في الطبقة، في العلم والورع.

ومنها أننا إنما جَوَزْنَا للعامة التقليد، لما في تكليف التعلم للفقه على الأعيان من المشقة. وهذا موجود في تكليف العامة الاجتهاد في أعيان المفتين؛ لأنه لا يسكنه الترجيح له؛ إلا بعد الخبرة بما يُرجح فيه. ومن لا معرفة له بالعلم أصلاً، كيف يعرف طبقات أهله، والفاضل فيه من المفضل؟

١٨ فصل في الأجوبة عنها

فمنها أن الآية أفادت أصل السؤال. وما ذكرناه من الأدلة أفاد اختيار المسؤول؛ فهو... أصرح وأنص. وأما إذا كانا متساويين، فلا ترجيح؛ وإذا كانا

١ كتحخير: كنخير. ٣ والأدين: والادى. ٤ إليه أولى: مزيد فوق «ومن لا معرفة له بالعلم أصلاً» كيف يعرف طبقات أهله والفاضل فيه والمفضل. وهذا أكثره مهمل. وهو مشطوب. ٧ قبل: مهمل. سُمناه: مهمل. ١٢ كان: مزيد. ١٥ المفتين: المفسس. كذا. ١٦ له: مزيد. ١٧ الخبرة: مهمل. ومن: «من» مزيد. ١٧ أهله: مطموس. لا يُقرأ بسهولة. ١٨ والفاضل: الفاضل. ٢٠... كلمة أو أكثر.

... الأحاديث والأقيسة ... أن في ذلك مشقة. كما في تكليف التفقه. فليس بصحيح؛ لأن ... وأصل الاجتهاد

- ٣ | لأنه يحتاج إلى أدوات لا تتحصل إلا على طوال الأوقات. واستيعاب ١٢٣ ظ
الأعصار؛ بخلاف ترجيح ما بين رجلين. فهو بترجيح ما بين خبرين أشبه. وذلك أنه إذا شاع في الناس أن فلاناً أعلم وأورع. ووجد أهل الصناعة يقدمونه ويعظمونه. علم بذلك أنه أرجح؛ وكفى بذلك طريقاً للمعرفة بالأرجح والأورع.

فصل في الأفعال والأقوال قبل ورود الشرع ما حكمها

- ٩ فالذي يقتضيه أصل صاحبنا. أن ما لم يرد السمع فيه بحظر ولا إباحة. لا يوصف بحظر ولا إباحة؛ إذ ليس قبل ورود الشرع. على أصله. محسن ولا مقبح؛ والعقل عنده غير مبيح ولا حاذر. ولا يحسن ولا يقبح. والأليق بمذهبه أن يقال «لا نعلم ما الحكم».

١٢ وقد أخذ شيخنا - رضي الله عنه - من كلامه. في مسائل الفروع. روايتين: إحداهما الحظر. والثانية الإباحة.

- ١٥ وهذا إنما يصح مع القول بنفي تحسين العقل وتثبيحه. وإباحته وحظره. إن السمع. لما ورد بحظر أفعال في أعيان وإباحة أفعال في أعيان. وبأن لنا بأن لهذه الأعيان مالكاً بدليل العقل. وأنه أباح ما أباح وحظر ما حظر. إما لمصلحة أو نفي مفسدة. أو لتحكم ومطلق إرادة. ابتلاء وامتحاناً. رجعنا إلى مقتضى الشرع فيما سكنت عنه من إباحة أو حظر. حسب ما ذكره من الأدلة المستنبطة من السمع. أو ما ثبت بدليل العقل. فهذا معناه. مع تعطيل العمل عن إباحة أو حظر.

٢١ واختلف العلماء في هذا على مذاهب.

فذهبت المعتزلة البغداديون. والإمامية. وابن أبي هريرة من أصحاب الشافعي. إلى أنها على الحظر. إلى أن يرد دليل السمع

١ ... سطران ثلاثياً. || ... كلمتان أو أكثر. ٢ ... أربع كلمات تقريباً. || ... كلمة واحدة. ٢٣ ... نصف سطر ثلاثياً.

- [وذهب] البصريان، الجبائي وأبو هاشم إلى أنها على الإباحة. وبهذا المذهب قال أصحاب أبي حنيفة، فيما حكاه السرخسي. وجماعة من أصحابهم.
- ١٢٤ وذهب | إلى القول بالإباحة أيضًا جماعة من أصحاب الشافعي. ابن سريج. ٣ والنسروزي. وهو قول أهل الظاهر. واختاره أبو الحسن التميمي من أصحابنا.
- وذهبت الأشعرية إلى أنها على الوقف. ولا يقال فيها بإباحة ولا حظر. إلى أن يرد السمع بأحدهما. وهو قول بعض أصحابنا. وهو أيضًا مذهب جماعة من أصحاب الشافعي. الصيرفي. وأبي علي الطبري.
- والتائل بالوقف إلى القائل بالحظر أقرب منه إلى القائل بالإباحة؛ لأنه يحتج عن الفتوى بالإقدام. كما يحتج الحاضر. والسميع يفتي بالتناول. وقد صور قوم هذه المسألة في شخص ولد في جزيرة البحر. أو ينقطع من الأرض. لم يصل إليه السمع بإباحة ولا حظر. وظفر بأعيان تمتد يده إليها بالتناول لحاجاته. كفواكه وحشائش. هل يُباح له تناولها أو يُحرّم عليه؟
- ١٢ والذي نحققه من المذهب أن الحظر هو المنع؛ ولا مانع عند جماعة العلماء. إلا عقل أو سمع. فالفعل الممنوع منه في العقل. ما كان فاعله مسيئًا، مستحقًا للذم؛ والمنع السمع. ما استحقّ عليه الأثم والعقوبة. فإذا كان مذهب صاحبنا أن العقل لا يوجب ولا يحظر. وأن عبّاد الأوثان والأصنام لا يُعاقبون على شيء مما اعتقدوه. ولا على شيء من الأفعال. وأن لا عذاب ولا عقوبة قبل السمع. فلا وجه للقول بإباحة قبل السمع ولا حظر. فهذا أصل لا ينبغي أن يُغفل؛ لأنه من أصول الدين. فلا يسقط حكمه بسذهب في أصول الفقه. فلا يبقى لكلام الرجل. في مسائل الفروع. بحظر أو إباحة. حكمٌ يخالف أصله في أصول الديانات.
- وإذا ساغ لشيوخنا - رضي الله عنه - أن يأخذ له أصلًا، هو حظر أو إباحة... من ٢١ نهي تارة. فيما لم يرد فيه سمع. كقطع الشذر. وتارة في إباحة. كتجويره قطع الثخل. فلم لا يأخذ من كلامه الذي لا يُحصى: «لا أدري ما هذا»؛ «ما سمعت فيه شيئًا»؛ «أنا أجبت عن أن أقول بكذا»؛ فيؤخذ منه أحد مذهبين: إما الوقف. أو الإمساك
- ٢٤

١ البصريان: البصريون. ٣ ابن: وابن. ١٠ أو ينقطع: أو ينقطع. ١٩-٢٠ من: يسقط، إلى يخالف: في الهامش. ٢١... كلمة ناقصة. ٢١-٢٤ من: من نهي، إلى الإمساك: هذه الأسطر الثلاثة من حيث الرطوبة أخذناها من كتاب المسودة لابن تيمية وأبيه وجده. الصفحة ٤٨٢.

عن الفتوى رأينا، وأن يقال، فيما لم يرد فيه سمع، «لا مذهب له إلا | الإسماعيلية». ١٢٤
فافهم هذا الأصل؛ فإنه يستمر على قوله في المتشابه من الآيات، وظواهر
الأخبار، ولأنها لا تُفسر ولا تُؤول. فلا وجه للقطع بالقول بالإباحة أو الحظر، مع
عدم السمع، وعدم قضية العقل.

فصل في الدلائل على نفي القول بالإباحة والحظر

فمنها أن الإباحة إطلاق. والحظر منع. وهو من باب الأفعال التي لا تقع إلا من
فاعل. فلا بد للمنع من مانع، ولا بد للإطلاق من مطلق. وذلك الحاضر والمسيح،
والمانع والمطلق، ليس بعدو أحد شيئين: سنع من قتل الله - تعالى - أو عقل. فإذا
كانت العقول عاطلة عن قضيتي الحظر والإباحة. وكان السمع لم يرد، فلا وجه
للقول بواحد من الحكمين، مع عدم الدلائل والطريقين؛ إذ لا مذهب بغير طريق.
فلا جواب لهذه المسألة على التحقيق، إلا قول المسؤول «لا أعلم ما كان الحكم
قبل الشرع؛ إذ لا طريق لي إلى العلم بالحكم».

ومنها أن هذه الأعيان قد بان بدلائل العقول أنها ملك للصانع القديم الذي ثبت
وجوده - سبحانه - وإيجاده للأعيان. وليس للعقل تحكّم، ولا حُكْم على ملكه
- سبحانه. والسمع يأذنه في تناولها والانتفاع بها لم يرد؛ فلا وجه لإباحتها. فبطل
بهذه الدلالة مذهب الإباحة.

ومنها أن المنع والحظر بطريق العقل لو كان ثابتاً، لما جاز أن يرد السمع
بإباحتها. لاتفاق العلماء على أنه لا يجوز أن يرد السمع إلا بمجوزات العقول؛ فأما
وروده بما يخالفها، فلا. وفي هذه الدلالة الثانية ما يبطل به القول بإباحتها؛ لأنها لو
كانت مباحة بالعقل.

٣ تؤول: ناول. || بالإباحة: السابق (بالقول) غير مشطوب. ٧ الإباحة: السابق (القول) مشطوب.
٩ المانع والمطلق: المانع المطلق. || شيئين: سبب. ١٠ لم: معتر (من: لا). مزيد فوق «لا». ١١ بغير:
مزيد. ١٢ إلا قول المسؤول: الأقوال للسؤال (التصحيح من كتاب المسودة). || لا أعلم: «لا معتر (من:
لا). ١٦-١٧ فبطل بهذه: فبطل مهدد. ١٩ إلا: مزيد. ٢٠ الثانية: مزيد. ٢١ ... ثلاثة أسطر تلاشت.

- ١٢٥ | على القول بالحظر أو الإباحة تناول لها، والانتفاع بها. متقابلة تقابلاً لا يظهر فيه ترجيح لبعض الأقوال على بعض. فلا يبقى سوى الإحجام عنها، والكف، والإمساك عن الفتيا فيها، [أي] سوى الوقف إلى حين الكشف بطريق السمع. ٣
- والدلالة على تقابل الأدلة، أَنَّ القائل بالحظر، إِنَّ تَعَلَّقَ بِأَنَّ هذه الأعيان ملك لله - سبحانه. وما أذن في تناولها والانتفاع بها فهي، كأمالك آدميين، قائلة: «إنَّها وإن كانت ملكه، فنحن ممالكه وعبيده، في ترك الانتفاع إتلافٌ لنا، ونزیدٌ عليها بالحُرمة. فإذا تقابل الأمر بين إتلافها وتلفنا بترك تناولها، كان تلفها مع حفظ نفوسنا أولى». وقابل ذلك أيضاً أَنَّ ملك الآدميين ورد السمع بحظرها، وههنا لم يرد بحظرها؛ فالتعويل في تحريم أموال الآدميين على الحظر السمعي، ٩ دون كونها ملكاً لهم.
- يبين صحة هذا، وَأَنَّ المنع ليس لأجلهم ولا لعدم إذنهم بل للسمع، أَنَّ الشرع، لَمَّا أذن في أكل طعام الغير عند الضرورة، واتقاء البرد بشيابه وإشعال حطبهِ، ١٢ خوفاً على نفس غير المالك، أُبيح مع ملكه وعدم إذنه، لأذن الشرع.
- وكذلك أُبيح الاستغلال بظل جداره والاستضاءة بضوء ناره بغير رضاه، لَمَّا أذن فيه الشرع وإن سَخِط. ويقابله أيضاً أَنَّ الآدمي يستصِرُّ بالانتفاع بأملكه لحاجته إليها، ومشاركته لغير المالك في الحاجة، وانفراده بالتخصيص بالملك. والله - سبحانه - لا ضرر عليه في تناولها ولا حاجة به إليها ولا نفع يلحقه بها، لاستحالة الضرر والنفع بها عليه - سبحانه - ... بالإضافة إليه ... الآدميين ... هذه ١٨ الأعيان، وممنوعة عن ... فبطل الاستدلال [بها].
- ١٢٥ ظ | وأما دليل القائل بالإباحة، فَإِنَّ هذه الأعيان لا يعود على الله - سبحانه - | ضرر بتناولها، ولا نفع يبقائها، وإحجامنا عن الانتفاع بها، لامتناع ذاته الأعيان ٢١

٣ الكشف: الكشف. ٤ بَأَنَّ هذه: مغير (من: هده). ٦ قائلة: إِنَّها: فانه أنها. ٧ فإذا: مهمل. مغير. ١١ يبين صحة: مزيد فوق أوضح. ١٢ واتقاء البرد بشيابه: واتقاء البرد سابه. وحرف الألف من البرد: مزيد. || وإشعال: وإسغال. ١٣ أُبيح: مهمل. ١٤ الاستغلال بظل: مهمل. || والاستضاءة: والاستضاء. || بضوء ناره: بضوئاره. ١٦ وانفراده: الضمير مزيد. || والله: حرف العطف مزيد. ١٨ به: مغير. مضموس بعضه. || ... نصف سطر مضموس. || ... نصف سطر مضموس. || ... كلمة مضموسة أو أكثر. ١٩ ... كلمتان مضموستان أو أكثر. ٢١ وإحجامنا: وإحماهما.

- سبحانه - بغنائها واستحالة الحاجة عليها. وإنما خلقها لنا بحسب دواعينا إليها وحاجتنا؛ فصارت في القياس إلينا كظلّ الجدار، وضوء النار. ولأنّ الحكيم لا يفعل شيئاً إلا لغرضٍ ووجهٍ من الحكمة يقتضي فعله وخلقه. والتقسيم يوجب أن يكون خلقها لنا، ولانتفاعنا بها؛ لأنّه لا يخلو أن يكون خلقها ليبتنع بها. وذلك محال؛ أو ليضرّ بها غيره. وذلك لا يليق بالحكيم. فلم يبقَ إلا أنّه خلقها لنتعنا؛ وهذا يكفي في الحكم بإباحتها.
- ٦ فنقابل من ذلك أشياء نبطلها. منها أنّهم قد أخلّوا. ولم يستوفوا. فإنّ من الأقسام ما هو مذهب أهل السنّة؛ وهو أنّ أفعال الباري لا تعلّل، ولا يُضاف إليه غرض. وهذا يردّ أصل تعليلهم. وأخلّوا في التقسيم، مع ثبوت غرض أو تعليل؛ قسماً لم يذكروه؛ وهو أن يكون خلقها ابتلاء لنا.
- ٩ والذي يوضح هذا، بطلان قولهم إنّ لو كان ما ذكروه مانعاً من حظرها، لما جاز أن يرد السمع بحظرها لما ذكروه؛ وأنّه لا يبتنع بها. ولا يستفسّر بانتفاعنا بها؛ وأنّه خلقها لنا؛ فكان يجب ألا يرد سمع بالمنع لهذه التعليل التي ذكروها. فإذا جاز أن يرد حظرها. مع جميع ذلك، بطل القول بإباحتها لأجل ذلك. على أنّ لأهل الحظر أن يقولوا «إن لم يكن مالکها منتفعاً بها. ولا مستضراً بتناولها. فقد تكون في نفسها مضرّة لنا. وتناولها مفسدة». وما هي ... بالاستمتاع به مجرد العلم
- ١٢ | للمتناول بصلاحيه فيما يتناوله. وعدم كونه مضرّاً به ومفسدة له. ونحن مع ١٢٦
- الأعيان قبل ورود السمع. كالجاهل بخواص تلك العقاقير المجوّز حصول الضرر في تناول بعضه. مع عدم العلم به. وإذا لم يكن دليل أحد هذين المذهبين مترجّحاً على الآخر. لما ذكرنا، لم يبقَ إلا الوقف، إلى أن يرد السمع بالكشف
- ٢١ لحكم الله - سبحانه - فيها، أو يترجّح دليل أحدهما بما يوجب العمل به. وإسقاط المذهب الذي يخالفه.

٤ بها: هـ. ٧ فنقابل: ففانل. || أخلّوا: مهمل (في الموضعين). ٨ يُضاف: تُضاف. || إليه غرض: مهمل. ٩ تعليل: مهمل. ١٦ ... تلاشى أكثر من سطرين. ١٧ ... نصف سطر.

فصل فيما وجهوه على ما ذكرنا وما سنع لنا من الاعتراض

فمن ذلك قولهم: إذا كان ما قررت من تعذر الأدلة مانعا لكم من القول بالإباحة والحظر، فهنا منعكم من القول بالوقف؟ وكما أن العقل لو منع وحظر، أو أباح وأطلق، لم يجوز أن يرد الشرع بخلافه، كذلك إذا حكم بالحظر، لا يجوز أن يرد الشرع بما يخالف قضيته من الحظر بالوقف، ولا قضيته بالإباحة إلى الوقف؟ فقد لزمكم من استدلالكم ما ألزمتمونا.

ومن ذلك أن نسألهم عن أفعال وأقوال مخصوصة فعلمها فاعلٌ وقالها قائل قبل ورود السمع. وهي أن عاقلاً بالغاً نظراً واستدل، فعرف بنظره واستدلاله حدوث العالم ووجود الصانع. وأنه المنعم بالإيجاد، وأنه الواحد، فهل يكون قوله بالثنائية والثلاثية، أو يقدم العالم، أو سجوده لصنم، وصرف الشكر أو العبادة عنه إلى غير الواحد القديم الذي حكم بوحده وإنعامه... مبطلاً أو... قبيحاً أو حسناً وهل تكون أنت فيما سُئِلت... واقفاً كما وقفت في التصرف في الأعيان أو حاضراً... [إن حكمت بالحظر ولا سمع، أبطلت... مع | ما قدمت؟ وإن قلت بالإباحة، كان أكبر من ذلك، إما في ذلك من كفر المنعم وصرف الشكر إلى غيره، وللمناقضة ما قدمت من أن لا طريق لك إلا السمع. ولا سمع. فيقال: إن فرض المسائل الداخلة تحت ما قررنا من الأصل تفريعٌ لما قد استقر الخلاف فيه. وعلم من جملته ما لا يحسن استدعاء الكلام في تفصيله. ونحن إذا قلنا بإبطال قضايا العقول في التحسين والتقييح، والإباحة والحظر، لم نحكم في قول ولا فعل بحكم؛ بل نكون منتظرين لما يرد به السمع. والشرع يأتي بالعجائب، ودلائل الإعجاز الدالة على صدق الرسل - صلوات الله عليهم - توجب الإذعان لتحسين ما حسنه الشرع. ومما جاء به الشرع، مما لم يكن يتهدى إليه

١ فيما: ما. ٨ أفعال: مغير (من: الأفعال). || فاعل: فاعلاً. ٩ حدوث: حدث. ١٢ بوحده: مهمل. || ... ثلاث كلمات أو أكثر. || ... كلمتان أو أكثر. ١٣ ... كلمتان أو ثلاث. ١٤ ... كلمة مضمومة. || ... مع: بعض كلمة واحدة. || ما قدمت: في الهامش. ١٧ تفريع: تفريع. ١٨ تفصيله: مهمل. ١٩ بإبطال قضايا: مهمل. ٢٢ يتهدى: مغير (من: يتهدي).

- عقل. أن أباح كلمة الكفر به - سبحانه، وهو المنعم الأول. لتوقية النفس عند الإكراه؛ وأوجب الثبات للموت في صفّ المشركين، بدلاً لها. لإعلاء كلمة التوحيد. فتارة حسنّها، حيث أباحها لدفع المكروه عن النفس؛ وتارة أسقط حكم النفوس لإعلانها وجعل النفوس دونها؛ وكذلك السجود للصنم. فأما مع سلوك الوقف في هذا الأصل، فلا أحجم عن القول به؛ فيما صوّرت من القول والفعل المغنيين. ٦
- وأما قولكم: إنه يلزمك في الوقف. إذا جاء الشرع بإباحة أو حظر، ما ألزمنا من ورود السمع بعد القول بالإباحة والحظر، فليس على ما ذكرتم؛ بل غاية ما يتبين، بسجيء الشرع بالإباحة أو الحظر. الكشف عن حكم الشرع بالدليل الذي كذا [ت] قابلاً بالوقف لا بظاهره وعدم ظهوره. فمن أقدم على القول بالإباحة أو الحظر، إذا [وَرَدَ] الشرع بما يخالف قوله... متعاقبه إلى ورود الشرع بما... مقالة تخالف الإجماع. ومن قال بالوقف... الحكم، فجاء الشرع بالإباحة | ١٢ ١٢٧ أو الحظر، لم يردّ عليه قوله؛ بل أرشده إلى قول كان عنه واقفاً، ولإرشاده متوقفاً.
- والذي يوضح هذا أن التوقف لا يُسمّى بالمصير إلى الحكم «راجعاً»؛ بل يُقال إنه «مُستحبّ». و«تابع»؛ و«مُرشد»؛ و«مُتَّبِع». ولهذا يحسن أن يقال لمن قال بالحظر، «من أين قلت؟» و«لِمَ قلت؟»؛ ولمن قال بالإباحة كذلك. فلا يحسن عند العقلاء عتب، ولا لوم، لمن توقف مع إيهام الأمر. وعدم الدليل. ١٥ ١٨
- والذي يكشف ذلك أنه لا يحسن عند العقلاء عتب المتوقف لانتظار الدليل، ويحسن عتب المقدم بالقول، أو الفعل، أو الحكم، مع عدم الدليل. فليس القول بالإباحة والحظر من القول بالوقف بسبيل. - والله أعلم. ٢١

٢ بدلاً لها لإعلاء: بدلاً لها لإعلاء، كذا. ٥ فلا: لا. ٦ المغنيين: المغنيين. ٧ يلزمك: مغير.
٩ بسجيء: مهمل. ١١... كلمة مطبوعة أو أكثر. ١٢... كلمتان أو أكثر. ||... كلمة أو أكثر.
١٦ ومُتَّبِع. ١٨ عتب: عتب. ٢٠ عتب: عتب. ٢٢ القول: مغير. مهمل.

فصل

- ورأيت لبعض المحققين في الأصول كلامًا حسنًا في التحسين والتقييح،
 ٣ فقال: وقد يشبهه على قوم ما توجد لهم رقة طباعهم والإشفاق بمناسبتهم الحيوان،
 فيعتقدون كل مؤلم ولاذع قبيحًا. ويتغطى عليهم وجه الحسن والقبح بعتقدهم أن
 كل منكّر في طباعهم صدر عن العقل. وهذا عين ما ذهبت إليه البراهمة في تقييح
 ٦ ذبح الحيوان، وإتاعبه في الأغراض، المدخل عليه أنواع الآلام. وبئس المحكم
 الطبع! فكم مما يُهشّ إليه، وهو مستقبح! وكم من موجد، وهو مستحسن، لما
 فيه من المصالح! كما قال - سبحانه: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ
 ٩ خَيْرًا كَثِيرًا﴾. وربما دقّ الفرق بين إنكار الطبع، وإنكار العقل، ويظهره إقدام
 العاقل على طلب ما يؤلم [لم]... أصل بطل الدبلة، وفتح العروق، وشرب الدواء
 المرّ، وضرب... والكّي... الباري - سبحانه - قد تؤلم الطباع وتأبأها ولا
 ١٢ ظ ١٢٧ تكون قبيحة. | وكلّ حكيم من خلقه قد تؤلم أفعاله، وإن لم تكن قبيحة.

٢ في الأصول: في الهامش. ٣ يشبهه: ستنه. || توجد لهم: تؤجدهم. ٥ العقل: مغير. || إليه: منه. ٦ وبئس: مهمل. ٧ يُهشّ: بهش. ١٠ يؤلم... ثلاث كلمات مظلومة أو أكثر. ١١ وضرب... ثلاث كلمات تقريبًا. ||... سبع كلمات أو أكثر.

فصول المسائل النظرية في الكلام في القياس

فصل

- ٣ القياس والاستدلال المستنبطان بالعقول طريق لإثبات الأحكام العقلية؛ نص عليه أحمد، حيث استدلّ فيما تكلم به على نفاة الصفات، ومن أثبت أن الله نور، وأنه في كل مكان. وضرب المقاييس حتى قال: فما بال البيت المظلم مظلم. مع كون الله نوراً، وهو في كل مكان؟ وذكر أيضاً أن الله يحيط بجميع خلقه، وليس في شيء من خلقه. وضرب لذلك مثلاً. رجلاً في يده قدح من قارور صافٍ. وفيه شيء صافٍ. فإن بعصره يحيط فيه من غير أن يكون فيه. وهذا مذهب سائر الفقهاء.
- ٩ والأصوليين، والمحققين.
- وذهب قوم من أصحاب الحديث، وأهل الظاهر، إلى أن حجج العقول باطلة. والنظر حرام. والطريق إنما هو التقليد. أو ما يُعلم ضرورة بطريق الحسن.

فصل في الدلائل على إثبات النظر طريقاً

١٢

وإفساد القول بالتقليد في المعقولات

- فسنها أن الله - سبحانه - نصب أدلة على الإثبات. وحث على النظر فيها. والتأمل لها. والاستدلال بها. وقد ذكر ذلك في كثير من آي كتابه العزيز. مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾. ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾. ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾. ١٥
- ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ إلى قوله ﴿وَالِى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾. ١٨
- ﴿وَالِى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾. وأمثال ذلك من الآي ... ثم إنه لم ... - عليهم السلام.

د فما بال: المهمل. المظلم: مقبر. مزيد. مع: السابق (لم) مشطوب.

١٩ ... خمس كلمات مضمومة أو أكثر. ... ست كلمات أو أكثر.

- ١٢٨ ومنها أنا ... | وإفساد، وتُطلب لأسباب ما يعرض في العالم من الأحوال،
وعلل الأحكام؛ فهذا من داخل. ثم نجد من خارج مذهب مختلفة، وأقاويل
متكافئة؛ فلا طريق لنا إلى معرفة الصحيح منها والفساد. وتخليص الحق من ٣
الباطل، وتيسير ما يجب اعتقاده أو يجوز. مما لا يجب أو لا يجوز، إلا النظر
والاستدلال.
- ومنها ما نجده وجميع العقلاء من نفوسهم عند دفع المضار. واختلاف ٦
المنافع. وترجيح أحد الضررين على الآخر. مثل أن يدفعه العطش إلى قصد ماء في
مكان بعينه، فيجد في طريق الماء أثر الأسد؛ فإنه لا يفرغ، في توفي أحضر
الضررين بأبطلتهما ودفع آكدهما بأيسرهما. إلا إلى نظره واستدلاله، واستخراج ٩
الأصوب من ذلك برأيه، أو المشاورة لغيره تقوية لرأيه برأي غيره. وهذا دليل على
أن ذلك هو الطريق.
- ومنها بيان إفساد القول بالتقليد أن التقليد إنما هو الرجوع إلى قول الغير. وقد ١٢
ثبت أن الاختلاف حاصل بين مثبت وناف، وموجب ومستقط. ومحرم ومبيح. فإن
قُلد الكل، لم يصح؛ فإنه لا يصح أن يكون جامعاً بين الإثبات والنفي، والإباحة
والحظر. وإن رجع إلى قول أحدهم، فلا وجه لتخصيص أحدهم بالتقليد له ١٥
والاتباع، مع كون الآخر مساوياً [له]؛ فلا بد من نوع ترجيح، وذلك لا يحصل إلا
بالنظر السوجب لترجيح قول أحدهما على الآخر. والترجيح لا يحصل في نفس من
يقلده؛ بل في دليله، وما أوجب له القول بذلك المذهب. وهذا هو النظر الذي ١٨
ندعو إليه. ونوقف عرفان الحق عليه.
- ومنها لإفساد مذهبه... يقلد في الحكم، يجوز أن يكون صادقاً، ويجوز أن
يكون كاذباً؛ ويجوز أن يكون محققاً. ويجوز أن يكون مبطلاً؛ ... ولكن إدراك ٢١
الحق ... بدلالة؛ والدلالة مغنية عن اتباعه وتقليده.

١ ... ست كلمات أو أكثر. ٣ منها؛ مزيد. ٩ بأبطلتهما؛ بأن إبطالهما. أكبرهما؛ اكدهما.
واستخراج؛ استخراج. ١٥ الأصوب؛ مهمل. من ذلك؛ مزيد. تقوية؛ تقوية. ٢٠ ...
كلمتان أو ثلاث. يكون صادقاً؛ مطلقاً. ٢١ ... كلمتان أو أكثر. ٢٢ ... كلمتان أو
أكثر.

- ومنها أنا ... بلينا بنبي يدعو إلى [الله]، ويدعي أنه عن الله يقول، وإليه يدعو؛ وبمبتنى | يدعي مثل ما يدعي النبي. ولا مغزى لنا إلا إلى النظر المفرق بين الصادق ١٢٨ ط والكاذب في المعجز والمخرقة؛ فبطل القول بالتقليد.
- ٣ ومنها أن يقال: إن مقاتلكم هذه، إذا دعوتكم إليها من خالفكم فيها بدليل ونظر، فإن دعاكم إلى مقاتلته، فقال: «أنا أدعوكم إلى مقاتلي، ولست في دعائي لكم خارجاً عن معتقديكم؛ بل أدعوكم إلى التقليد الذي هو طريق لإصابة الحق عندكم». ما الذي يكون جوابكم؟ فلا بد من أحد أمرين: إما وقوفكم وإياد موقفاً واحداً، أو عدولكم إلى بيان ما يوجب اتباعه لكم، دون اتباعكم له؛ ولا يحصل ذلك إلا بدليل يصدر عن نظر واستدلال.
- ٩ ومنها أن يقال: هل مقاتلكم هذه بنبي النظر لا تخلو أن تكون عن ضرورة، فكنا وإياكم سواء في معرفة ذلك كسائر الضرورات؟ أو عن نظر؟ فكيف وقد أبطلتم النظر؟ وإن كان تشهياً وتحكماً، فذلك يسوي بينكم وبين مخالفكم في القول.
- ١٢

فصل في شبههم

- فسنها من طريق الظواهر أن الله - سبحانه - قال: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ ١٥ دِينَكُمْ﴾، وقوله - تعالى: ﴿تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾؛ فلم يبق للرأي والنظر أثر في الأحكام. وقوله: ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾؛ فلم يبق للرأي والنظر أثر في الأحكام.
- ١٨ وإن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا سُئل عن الشيء توقف إلى أن ينزل عليه الوحي. فلو كان النظر طريقاً عند عدم السمع، لكان هو رفقا بالنظر؛ إذ لا يُقر على الخطأ، ونحن قد نخطئ ونُقر على الخطأ. ومدحه الله - سبحانه - على ذلك:
- ٢١ فقال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾. ﴿[إِنْ هُوَ إِلَّا] وَحْيٌ يُوحَى﴾. وأمر ... | ونهى ١٢٩ عن الجدل الذي يسلكه أهل النظر، فقال: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ

١ ... كلمة مطبوعة. ٢ بدعي: مهمل (في الموضعين). || مثل: مهمل. ٥ فإن: فأن.

٩ استدلال: حرف العطف مزيد. ١٠ بنفي: مهمل. ١٢ كان: مزيد. ١٨ ينزل: حرف اللام مزيد.

١٩ رفقا: رفقا، ومزيد. ٢١ ... ثلاثي ثلثا سطر ثم سطر كامل.

كَفَرُوا ﴿١﴾. وقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِرَاءٌ فِي الْقُرْآنِ كَفْرٌ»، يَقُولُهُ ثَلَاثًا. وقال: «إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ قَامُسِكُوا». وروى عمرو بن شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - خَرَجَ وَقَوْمٌ يَتَجَادَلُونَ عِنْدَ حَجْرَتِهِ، وَكَأَنَّ وَجْهَهُ يَقَطُرُ دُمًّا، فَقَالَ: «يَا قَوْمُ! لَا تَجَادَلُوا فِي الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ بِهَذَا». وَإِذَا نَهَى عَنِ الْجِدَالِ، وَهُوَ مِنْ أَثَرِ النَّظَرِ وَالْبَحْثِ، دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِطَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْعِلْمِ؛ فَوَجِبَ الْعُدُولُ إِلَى التَّقْلِيدِ، وَالتَّعْوِيلِ عَلَيْهِ.

فصل في الأجوبة عن هذه الطرق

فمنها أن يُقال: قد ورد في الكتاب والسنة ما يردّ هذا. فمن ذلك أمره - سبحانه - بالاعتبار، بقوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾. وقال - سبحانه: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. إلى قوله: ﴿لَايَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. فهذه الآي وأمثالها حثٌّ على النظر. وهو التأمل فيما ابتدع من صنائعه استدلالاً على إثباته، والتصديق بما جاءت به رسلة، مما وعد وتوعد به من البعث بعد الموت... ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾. وفي قوله ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ أنتم حجة وأبلغ استدلال، لأنّ مبدأ خلقه الأول تراب، وثانيه ماء مهين. فإذا كان ابتداء خلقه من نقطة قدرة، لا يسوغ له استبعاد إعادته من رمة نَجْرة.

ولمّا قال الآخر: «أترعم أنّ الله يعيدنا من الأرض أحياء؟» قال له: «يا أعرابي! أَمَرَزْتَ بِالْأَرْضِ الْجُرُزَ الْمَيِّتَةَ، وَعَدْتَ وَهِيَ خَضِرَاءُ حَيَّةٌ تَهْتَرُ بِالنَّبَاتِ؟» فقال: «نعم». قال: «فكذلك النشور». وذلك عين المعنى الذي ضمّنه الله في كتابه، فقال - سبحانه: ﴿يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَيُخْضِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. ﴿كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾.

٣ وكان: وكان. ٩ بالاعتبار: «لا» مزيد. ١٤... أربعة أسطر تلاشت إلا الكلمات التالية: في السطر الأول منها: ... عمال بعده اما ... ذكره وقد ملك النبي / وفي السطر الثاني: ... الاستدلال على ... والسطران الآخران مطموسان. ١٥ استدلال: استدلال. ١٧ رمة نَجْرة: رمة بحره. ١٨ يعيدنا من: بعد بامر. كذا.

- ولمّا قالوا: ﴿فَلْيَأْتِنَا بآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾. ﴿لَوْلَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾. قال: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾. ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي السُّحُفِ الْأُولَى﴾. وهذا كله حجاج وأجوبة واقعة.
- ٣ فأما ما تعلّقوا به من الآيات، فإن إتمام الدين إنما كان بالتصوُّص والظواهر، وما تضمّنهما من الأمر بالنظر والتأمّل في دلائل العبر. وفي استنباط المعاني المضمّنة في المنطوق، وتعديتها إلى المسكوت. والدليل عليه سلوك أصحاب رسول الله - صلى الله عليه - هذه المسالك، بما ظهر منهم عند الحوادث من التجاذب بكتاب الله، وسنة رسوله. وهم أفهم بمعاني الكتاب منا ومنكم؛ كخلافهم في مسألة الجَدِّ مع الإخوة.
- ٦ ولفظة الحرام، والخُتْي، والمعتق بعضه، والغُول، والإكسال والإنزال. وغير ذلك.
- ٩ وأما قوله - تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ ... | والرسول - يعني سنّته؛ ١٣٠ بدليل أنّه لا يوجد الرسول في كلّ عصر. وإنّما الموجود سنّته. وهذا يعطي الرجوع إلى ما يوجد في الكتاب والسنة، وما ليس فيهما فقد صرفنا فيه إلى الرأي بدلائل الأخبار والآثار المروية في ذلك. ولأنّ ذلك راجع إلى الأحكام الشرعية؛ فأما العقلية، فلها حكمها.
- ١٥ وأما قوله: ﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾. فإنّما رجع إلى أحكام الفقه، والأمر للعوام، وأهل الذكر المجتهدون؛ ولأنّ السؤال يعود إلى من ليس معه الآلة التي يتوصّل بها. والعقلاء كلّهم في العقلات بمثابة المجتهدين في الشرعيات؛ لا يسأل أحدٌ أحداً، ولا يقلّد بعضهم بعضاً.
- ١٨ وأما قول النبي - عليه السلام: «إذا ذُكِرَ القضاةُ والقَدَرُ فأُمْسِكُوا» - يعني عن الاحتجاج بهما على التكليف؛ مثل قول عمر: فَنَسِمَ العسل؟ أفتُكَلِّمُ؟ فقال النبي - صلى الله عليه وسلم: «بَلِ اعْمَلُوا، وسَدِّدُوا، وقَارِبُوا، فكلُّ ميسرٍ لما خُلِقَ له».
- ٢١ ونهيه عن الجدل في القرآن إنّما عاد إلى طلب المناقضة والمقابلة. ولهذا قال - سبحانه: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وإنّما الجدل الذي هو الكفر جدالٌ يتضمّن المناقضة والمقابلة.
- ٢٤

١ فلْيَأْتِنَا بآيَةٍ: فلما ساء به. كذا. ٤ والظواهر: مهمل. وحرف العطف مزيد. ٥ العبر: الغير. ٨ مثلاً: مزيد. ٩ والخُتْي: مهمل. | والإنزال: والانزال. ١٠ ...: أربعة أسطر ثلاث. إلا الآية القرآنية.

فصل في شُبْهَهُم من الاستدلال بغير النقل والسمع

- فمنها أن التقليد طريق لمعرفة الأحكام الشرعية، فجاز أن يكون طريقاً لمعرفة
الأصول العقلية.
- ومنها أنه لو كان النظر طريقاً، لوجب، إذا تعقّب العلم الذي أنشأه، أن لا يتغيّر؛
كالعلم الحاصل عندنا عن السمع، لا يعتري العالم به تغَيُّرٌ عنه ولا شك فيه. فلَمَّا
١٣٠ رأينا الواحد... | فاسد لآته يتضمّن إثبات حكم الغائب من الشاهد، وجعل
الضروري من العلوم أصلاً لما ليس بضروري، وانقطاع الغائب عن الشاهد،
والضروري عن الاستدلال، بسنح إلحاق أحدهما بالآخر وأخذ حكم أحدهما من
٩ الآخر.
- ومنها أن النظر لو كان معتبراً صحيحاً وطريقاً موصلاً، لوجب أن يتحصّل للكل
ويشترك فيه جميع العقلاء؛ بدليل المعايير في الكيل، والوزن، والدُّنْع، والأعداد. ١٢
فلَمَّا لم يجتمع على كونه طريقاً ولا معياراً جميع العقلاء، يُطلَب كلّ مذهب صدر
عنه، وصار كالحزر والتبخيت.
- ومنها أن القول بالنظر يفضي إلى أن الإنسان لا ينفك عن فعل القبيح، واعتقاد
الجهل؛ فإنّه قبل أن ينظر قد يعتد المذهب الفاسد والشك. وذلك لا ينفك منه
كلّ عاقل قبل نظره؛ فلا ينفك من ذلك إلّا بما ذكرناه من اعتقاده بعلم الضرورة،
أو تقليد من تحصل الثقة بقوله وخبره. ١٨

فصل في الأجوبة عن شُبْهَهُم

- أمّا قياسهم أصول الدين على فروعه، فهذا نظرٌ منهم. ومن العجب استدلالهم
بضرب من النظر على فساد النظر! فإن رضوا بالنظر طريقاً لإفساد النظر، فقد ناقضوا
٢١ أصلهم، وأبطلوا مقاتلتهم، لآته باطل، لأنّ مسائل الفروع طريقها الظن؛ وإذا قلّد

٦ عن: عين. || السمع لا يعتري: في الهامش. || العالم: مكرّر (في الهامش). || تغَيُّرٌ: مهمل.

٧ رأينا: ابنه. مع العلامة لحرف الراء قبل الألف. || ...: ثلاثة أسطر مطبوعة. ١٢ والدُّنْع: مهمل.

١٣ يُطلَب: مغَيَّر. (من: بطل) ١٤ والتبخيت: مضطرب التنقيط. ٢٢ لآته: ولانه.

- ٣ العَامِّي عَالِمًا بِطُرُق الاجتهاد، عدلًا مَأْمُونًا. فجمع بين الصناعة والديانة. غلب على الظن إصابة الحكم. فأما أصول الدين، فَإِنَّ طَرِيقَهَا العلم القطعي؛ ولهذا نفَسَقَ ونَبَذَ المخالف في الأصول. دون الفروع.
- جواب آخر أَنَّ العلم بالفقه لا يتحصّل للعموم. ولو وجب ذلك عليهم... ووقفت الأمور... أ التغير الحاصل والاختلاف الواقع؛ فَإِنَّه لا يمنع كون النظر ١٣١ صحيحًا وطريقًا للعلم. كما أَنَّكم رضيتم هذه الطريقة النظرية لإفساد النظر، وإن وصفتكم النظر بما وصفتكم من سرعة التغير ووقوع الاختلاف. وقد أفسدتم أصلكم الذي أصلتموه من أَنَّ النظر ليس بطريق. وعدتم تفسدون ذلك الأصل بتعويلكم على النظر. ٩
- على أَنه لا عبرة بتقلب أهل المذاهب، ولا بمقامهم؛ فكم من ثابت مقيم على باطل! قال الله - تعالى - إِنْجَارًا عَنْ قَوْمِ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلَيْهِكُمْ﴾. ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ﴾. وكم من قوم رجعوا عن طريق الحق إلى الباطل! فهذا وأمثاله لا عبرة به. وإنما المعوّل على الأدلة، دون اعتقادات الرجال. وإنما بنوا هذا على تعويلهم على التقليد. والأنس بالغير. والوحشة من الوحدة في الاعتقاد. والعاقل من لم توحشه الوحدة، ولم تؤنسه الكثرة؛ بل ثقته بالدليل. وضعفه بعدم الدليل.
- وأما منعهم من أخذ حكم الغائب من الشاهد، وجعل الضروري من العلوم أصلًا للاستدلالي، فَإِنَّه مجرد تحجّر وتحيز بغير دليل. ولأنّ هذا عين النظر وحقيقته، كيف يمنعون النظر بضرب من النظر؛ ولأنّ الأدلة أبدًا تكون حاضرة شاهدة، والمدلولات غائبة؛ إذ لو كانا شاهدين، لم يكن أحدهما بأولى من الآخر. فالغيم المسيف دلالة على مطر يُوجد، والعشب أو ابتلال الأرض دلالة على غيث كان وُجد، وتصاعد دخان دالّ على أَنَّ وراءه نار، وعلى هذا حكم الأدلة

١ بطريق: مغير. ٢ نفَسَقَ: فسق. ٣ ونَبَذَ: مهمل. ٤...: كلمتان أو أكثر. ٥...: ثلاثة أسطر. ٦ التغير: مهمل. ٧ فَإِنَّه: مغير (من: فَلَانَه). ٨ بمقامهم: مقامهم. ومبطل. ٩ المعوّل: المعمول. ١٠ تعويلهم: مهمل. ١١ مجرد تحجّر: مهمل. ١٢ وتحيز: مع العلامة لحرف الراء. ١٣ شاهدين: غامض. ١٤ فالغيم المسيف: على مطر يُوجد: غامض. ١٥ ابتلال: غامض. ١٦ غيث: غامض.

١٣١ ظ ... [ودارٌ مَبْنِيَّةٌ دَالَّةٌ] على تَقَدُّم وجود بَابٍ، وإِحْكَامُهَا | دَالٌ على كون بانيها كان حكيمًا. ولو كان ما ذكره صحيحًا، لَوَجِبَ أَنْ لا يَصِحَّ الحساب. فَإِنَّ العمل منه إِنَّمَا هو حمل خَفِيِّ غَامِضٍ، على جَلِيِّ وَاضِحٍ. وَلَمَّا صَحَّ ذَلِكَ، بطل ما استدلُّوا به ٣ على بطلان النظر.

وَأَمَّا قولهم: لو كان صحيحًا لاشترك في معرفته الكل، كالمعايير وسائر المقادير من العدد والكيل والوزن والمساحة، فلا فرق بينهما عندنا. فَإِنَّه إِذَا كان مُحَقِّقًا في ٦ الحساب، قَلَّ أَنْ يخطئ المقدار مع صَحَّة الاعتبار؛ وكذلك في النظر والاستدلال. وَإِنْ قَصُرَ في الاعتبار، أخطأ في الموضوعين. وَإِنْ تَفَاوُتَا في الرتبة، فكان أحدهما أسرع حصولًا وأسهل طريقًا. ٩

وَأَمَّا دعواهم بأنَّ القول بالنظر لا ينفكَّ معه الإنسان من فعل القبيح، فليست دعوى صحيحة؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يصير قبيحًا بعد التكليف لإصابة الحق ونفي الجهل. وذلك إِنَّمَا يكون بعد النظر. فَأَمَّا الطالب الباحث، فَإِنَّه لا يُقْبَحُ منه ١٢ شك، ولا ارتياب، حال نظره إلى أن يعلم؛ فإذا علم، قُبِحَ منه الشك والجهل.

وجواب جامع عن جميع طرقهم أَنَّ جميع ما ذكره من أخطار النظر، فالتقليد ١٥ فيه أخطر؛ لِأَنَّا على غير ثقة من قول الغير. فكم من داعية يدعو إلى باطل! وكم من مستتب لغيره على غير بَيِّنَةٍ مِمَّا يدعو إليه! وكم من مذهب يظهر ضدَّ ما يعتقده اتِّقَاءَ مخافة سلطانٍ أو عوامٍّ، أو مَيْلًا إلى دولة! وَمَنْ عرف السُّبْر، كان إلى نظر نفسه ١٨ أميل، وبه أوثق من الأخبار، لِمَا قد تَضَمَّنَتْه من الدواهي. والإنسان لا يكذب نفسه. ولا يألوها نصحاء، وهو من قول غيره على شك أو حسن ظنٍّ، ومن نظِرَ نفسه على تحقيق وقطع. ٢١

١ ... ثلاث كلمات أو أكثر مغموسة. || بانيها: بانيها. ٢ ولو كان: مكرراً، مشطوب.
٥ كالمعايير: مغير. ٦ عندنا: في الهامش. ٧ والاستدلال: مغير. ٨ الاعتبار: مغير. || الرتبة: الرتبة، مضطرب التنقيط. ١٢ الطالب: الطلب. || يُقْبَحُ: يفتح. ١٣ قُبِحَ: مهمل. ١٥ فالتقليد: والميلد. ١٧ اتِّقَاءَ: اتقاء. ١٨ أو عوامٍّ: مغير.

فصل

- يجوز التعبد بالقياس في | الشرعيات عقلاً وشرعاً. نصّ عليه أحمد، فقال: ١٣٢
- ٣ لا يستغني أحد عن القياس؛ وعلى الحاكم والإمام يردّ عليه الأمر - يعني به حدوث الحادثة - أن يجمع لها الناس، وقيس، ويشبه؛ كما كتب عُمر إلى شريح.
- ٦ وكلام أحمد بالعمل بالقياس كثير، مبدّد في المسائل التي نقلها عنه الدهماء من أصحابه. وجميع ما حكي عنه من ذمّ الرأي، إنّما أراد به: مع معارضة السنّة له، ليجتمع قولاه. يوضح هذا قوله في رواية أبي الحارث: وما نصنع بالرأي، وفي الحديث غنيّة عنه.
- ٩ وبهذا قال السلف من الصحابة والتابعين. وإنّه قد ورد السمع بذلك، وأكثر الفقهاء الأصوليين.
- ١٢ وقال جميع الشيعة، وإبراهيم النّظام، وجماعة من المعتزلة البغداديين، مثل يحيى الإسكافي، وجعفر بن مبشّر، وجعفر بن حرب، بإحالة ورود التعبد به، وأنّ الشرع قد ورد بحظره ومنعه. وقال بنفيه من الفقهاء أيضاً داود بن عليّ الإصنهاني،
- ١٥ والقاساني، والنهربائي، والمغربي، ومن قال بقولهم.
- ثم إنّ الكلّ منهم اختلفوا فرقتين. فقال من قدّمنا ذكره من المعتزلة البغداديين وغيرهم: إنّّه محال من جهة العقل ورودّ التعبد بالقياس في الأحكام.
- ١٨ وقال داود، وابنه، ومن صار إلى قولهما: إنّّه قد كان جائزاً من جهة العقل ورودّ التعبد به، لكن لم يرد بذلك؛ بل ورد بحظره ومنعه.
- واختلف المحيلون لورود التعبد به، من جهة العقل، في وجه إحالة ذلك وعلته.
- ٢١ فقال بعضهم: إنّما استحال ذلك، لأنّه لا يمكن | معرفة الأحكام من جهته؛ لأنّها ١٣٢ ظ
- مبيّنة على المصالح التي لا تُدرّك، ولا بأمارّة تؤدّيّه إلى غلبة الظنّ.

٢ التعبد: مهمل، غامض. || بالقياس في: غامض، والسابق (في الشرعيات) غامض، مشطوب.

٣ يردّ: مهمل. || يعني به: معنى به. ٤ الناس: مزيد. ٥ شريح: شرح. ٧ أصحابه: مغير. ١٧ من جهة: غامض. ٢٠ المحيلون: غامض. ٢١ معرفة: السابق (ثلاثة أسطر من النصّ السابق) مشطوب. ٢٢ ولا: السابق (بها) مشطوب.

وقال بعضهم: إنما أحاله العقل، ولم يجوزه، لأن في القول به ما يقتضي وجوب الحكم بالمتضاد المستنع.

- وقال بعضهم: إنما لم يجز، لأنه اقتصار على أدون البيانيين مع القدرة على ٣
أعلاهما، وهو النص، وذلك محال في صفة وحكمته.
فالذي ينبغي أن نبدأ به الدلالة على فساد مقالاتهم أولاً. ثم نتبع ذلك بالتقرير
لورود السمع بذلك - إن شاء الله. ٦

فصل في دلالتنا

- فمنها أن نقول: إذا جاز في العقلات أن يثبت الحكم في الشيء لعلّة، وتعرّف
تلك العلّة بأنها علّة ذلك الحكم بدليل، وهو التقسيم والمقابلة، ثم يُقاس غيره ٩
عليه، جاز أن يثبت الحكم في الشرعيات في عين من الأعيان بعلّة، ويُتصّب على
تلك العلّة دليل يدلّ عليها، ثم يُقاس غيره عليه. مثاله من العقلات والشرعيات: فإذا
قسّمنا في العقلات صفات الحيّ، واستقريناها، فلم نجد منها ما يصلح أن نعلّل به ١٢
كونه حيّاً سوى الحياة، ولا ما نعلّل به كونه عالمًا سوى العلم، فجعلنا علّة كلّ حيّ
لكونه حيّاً الحياة، وعلّة كلّ عالم لكونه عالمًا العلم. وقسّمنا صفات الخمر. فلم
نجد ما يصلح أن يكون علّة تحريمها سوى الاشتداد المطرب، فعدّينا الحكم إلى ١٥
كلّ شراب فيه تلك الشدّة.

- ومنها أنّه لا خلاف بين العقلاء أنّه يحسن ويجوز من صاحب الشرع أن يقول: ١٣
«لا يقض | القاضي غضباناً»، لأنّ الغضب يضلّل رأيه، ويعقّم فهمه، فقيسوا على ١٨
الغضب ما كان في معناه، من كلّ مضلّل للرأي، مشعّ للفهم، كالجوع المفرط،
والعطش، والإعياء المضجر لكثرة عمل أوجبت تعباً؛ و«حرمت عليكم الخمر»
لأنّه شراب فيه شدّة مطربة تصدّ عن ذكر الله، وتوقع العداوة والبغضاء لتضليلها ٢١
تعباً.

٢ الممنوع: الممنوع. مبدل (من: الممنوع) مشطوب. ٣ البيانيين: مغير (من: البايين). ٥ نبدأ: نبدأ. ٦ أولاً ثم نتبع: أولانم يبع. ١٢ الحيّ: مغير. ١٣ نعلّل به: مهمل. ١٤ قسّمنا: قسّمنا. ١٨ يقض: تفضي. ٢٠ أوجبت: مهمل. ٢١ مطربة: السابق (مط) مشطوب.

العقل، فقيسوا عليها ما في معناها من كل شراب. فهذا وأمثاله مما يستبين به العقل، ويستحسنه العقلاء. وإذا كان تفصيله هكذا، حسن أن ينص على تحريم الخمر، ثم يأذن لنا في استخراج المعنى، ونعدي حكمها إلى غيرها من الأشربة. ولو كان هذا محالاً في العقل أو قبيحاً، لما حسن التنصيص عليه.

ومنها أنه لما جاز أن يأمر بالتوجه إلى الكعبة لمن عاينها، جاز أن ينصب عليها دلالة لمن غابت عنه بحائل مانع، أو بُعد شاسع. ثم نتعبد باستقبال جهتها بالاستدلال بتلك الدلالة التي نصبها.

ومنها أن العاقل، إذا صدق نظره واستدلّاله، أدرك بالآمارات والأدلة الحاضرة المدلولات الغائبة. فإذا رأى جداراً قد انشق ومال، حكم بأنه سيهبط. وإذا رأى غيماً كثيفاً مسكناً وهواء رطباً، حكم بأنه سيمطر. وإذا رأى إنساناً بيده حديدة مخضبة بدم، خارجاً من بيت فيه مقتول، جاز بناء الحكم على ظنه الحاصل بهذه الآمارات. وإن جاز أن نخطئ في النادر. فإذا رأى الشرع حكماً بتحريم العصير إذا اشتد، وقد كان مباحاً قبل حدوثها، ثم إذا تخلل أبيض، غلب على ظنه أن التحريم تابع للشدة.

ومنها أن في التعبد به كبير مصلحة لا تحصل إلا بالتعبد به؛ وهي إثابة المجتهد على اجتهاده، وإعمال فكره، وبحثه لاستخراج علة الحكم من المنصوص. لتعديته إلى غير المنصوص. وذلك نوع تكليف يثاب عليه؛ وما كان طريقاً إلى المصلحة للمكلف، كان وضعه مصلحة. ولا عاقل يستقبح طرق الأصلح. ولا يحيلها. فإن قيل: لو كان الأمر على ما ذكرتم، لجاز أن نخير بين الحكم بالنص، أو الرأي والقياس. فلما لم يجز العمل بالقياس مع وجود النصوص، بطل ما ادعيتوه من حصول الأصلح فيه، ومن كونه طريقاً إلى معرفة الأحكام الشرعية.

قبل: هذا لا يصح لوجوه. أحدها: ولم إذا تساوى، وجب التخيير بينهما؛ ولم لا يكونان سواء، أو يترتب أحدهما على الآخر، ويكون التقديم والتأخير لمصلحة

٢ تفصيله: مفصّله، معتر. ٦ عنه: اللاحق (أو) غير مطلوب. || بحائل: بحال. || مانع: معتر.
١٠ كثيفاً: مزيد. || مسكناً: مسكناً. ١٠ بيده: السابق (بان) مطلوب. ١١ مخضبة: مخضبة. ١٣ تخلل: نحال. || أبيض: مهمل. ١٦ علة: مهمل. معتر (من: غله). || من المنصوص: مكزّر. مطلوب.

يعلمها؛ كتقديم عبادة على عبادة. وإن كانتا حسنتين، لكن كان التقديم لإحدهما هو الأصلح، والتأخير للأخرى هو الأصلح؛ وقد جعل الأبدال في الكفارات مخيرة ومرتبة. وكان جميع المخيرات متساوية في الأصلح، والمرتببات كذلك، ولم ٣ يفترقا إلا في التقديم والتأخير؛ كما أنه قد يعلم أن الجمع بين الحسنين قبيح، والتخيير حسن وليس بقبيح، كذلك جاز أن يعلم أن التخيير بين النص والرأي قبيح، والترتيب بينهما حسن. ٦

فصل في شبهتهم

فسنوها أن قالوا: إذا تعبدنا بالقياس، وغلب على الظنّ تحريم بيع التفاضل في البرّ، لكونه مكيلاً جنساً، أو مطعوماً، أو قوتاً، أو مالاً، فما وجه المصلحة في ٩ تحريم ما هذه صفته متفاضلاً؟

فَيَقَالُ لَهُمْ: هذا | قول من يبعد عن فهم الكلام في هذا الباب؛ لأنّ المصالح والألطف، في الأفعال التي علينا فيها تكليف، لا تكون مصالحاً وألطافاً لجنسها. ١٢ ولا لوجه هو العقل يتمييز وينفصل من غيره بدليل، كما نعلم انفصال أحكام الأجناس وحقائقها بقضية العقل. وإنّما يكون الفعل المتعبد بتحليله أو تحريمه، أو إيجابه أو التدب إليه، مصلحة وداعياً إلى فعل الحسن واجتناب القبيح. وليس يكون ١٥ كذلك لصفة هو في ذاته عليها. وقد يكون مصلحة في وقت، وغير مصلحة في غيره؛ وهو في الوقتين على جنسه وصفته وذاته. وقد يكون في الوقت الواحد مصلحة لمكلف، ومفسدة لغيره، على ما هو عليه من جنسه وذاته وصفته. ولذلك ١٨ ما تختلف أحكام الشرائع، وتختلف تكاليف العقلاء فيه؛ فيجب على البعض منه ما

١ كانتا حسنتين: كان حسن. كذا. | لإحدهما: مغير (من: لاحدهما). ٢ للأخرى: للآخر. | الأبدال: مهمل. ٣ ومرتبة: مهمل. | والمرتببات: والمرتببات. ٤ الحسنين: الحسن. | قبيح: قسحاً. ٥ والتخيير: والتخيير (في الموضوعين). ٦ والترتيب بينهما حسن: في الهامش. ٨ تعبدنا: عتد، وءاء، مزبد. | بيع: مهمل. ١٠ ما: السابق (بيع الفاضل) مشطوب. ١١ يبعد: عتد. ١٢ والألطف: مغير. | مصالح: مصالحاً. ١٣ هو: هي. | يتمييز: مهمل. | وينفصل: مضطرب التنقيط. | نعلم: مهمل. ١٤ بقضية: بقضية. | والسابق (وقد قال) مشطوب. | الفعل: مغير (من: العقل). | بتحليله: مهمل. | تحريمه: مهمل. ١٧ الوقتين: الوقتين. ١٩ ما: السابق (لم) مشطوب.

- يسقط عن غيره. وتختلف أحكام هذه الأشياء في زمن النسخ. وإذا كان كذلك،
 وجب أن يقال: إن جهة كون تحريم بيع البر متفاضلاً مصلحةً عِلْمُ الله - عز وجل -
 ٣ بأننا عند تحريم ذلك وكفنا عنه نكون أقرب إلى الطاعة وأبعد عن المعصية؛ أو
 يكون نفس اعتقادنا التحريم والانكفاف. لأجل ذلك التعليل. مصلحةً لنا؛ من
 حيث إننا بتنا على ذلك، وحملنا [ننا] النفس عليه. ولا انفصال عن ذلك.
- ٦ ويُقال لهم أيضاً: إنكم بهذه الطريقة والمطالبة ناقضون لمذهبكم في الأصلح؛
 لأنكم تزعمون | أنه لا يعلم الألفاظ والمصالح في العبادات الشرعية إلا علامٌ ١٣٤
 الغيوب؛ وأنه لا سبيل لأحد من الخلق إلى علم ذلك؛ وتقولون إنه لا يجوز أن
 ٩ يُطالب أحد من الخلق بعلم ما لا سبيل إلى علمه؛ ثم تطالبوننا، مع هذا القول،
 بتعريفكم وجه المصلحة في تعلق الأحكام بصفات ما، حل أو حرّم. وهذا تعدُّ
 منكم، ورجوع عن قولكم.
- ١٢ ويُقال لهم أيضاً: إننا إذا علمنا أن العليم الحكيم لا يتعبّدنا إلا بما فيه المصلحة.
 قطعنا أن العبادات كلّها مصالح. وإن لم نعلم وجه المصلحة في كلّ واحدة من
 العبادات بعينها؛ ولا يكون جهلنا بوجه المصلحة، في كلّ شيء منها، مُخرِجاً لنا
 ١٥ عن العلم بأنه مصلحة في الجملة. ألا ترى أن الصحة والمرض، والقوّة والضعف،
 والغنى والفقر، وكلّ ما يفعله الله - سبحانه - عندكم بالعبد، [أنه مصلحة له]، وإن
 لم نعلم على وجه التفصيل كونه مصلحة، ومن أيّ وجه كان ذلك مصلحة له.
- ١٨ والذي يكشف عن صحّة ما قلناه، من أنه ليس من شرط المعرفة بكون الشيء
 مصلحة أن يكون وجه المصلحة فيه معلوماً لنا؛ بدليل أعداد الركعات، ومواقف
 الصلوات، وكون الركوع واحداً، والسجود اثنتين، وتكليف الجوع والعطش في
 ٢١ نهار الصوم. والتطّيب للجمعة. والشعث للحجّ. وتحريم العمّة والخالة وتحليل
 بئيهما، وتحريم قتل الصيد في الحريم والإحرام، والبذل إلى ذبح الهادي في

٣ بأننا: سانا. ٤ التحريم: كأن المسطور والجهم. مع حرف الراء متصل بحرف الياء بصورة
 الهاء. ٥ والانكفاف: كأن المسطور والانكاف. ٦ التعليل: غامض. ٥ أنا بتنا: انابنا. ٦ أيضاً:
 مشطوب. ثم أعيد في الهامش. ٧ ناقضون: نائفون. ٩ تطالبوننا: تطالبونا. كذا. ١٢ يتعبّدنا: مهمل.
 ١٣ واحدة: مغير (من: واحد). ١٤ بعينها: ثعبنه. ٢٠ الثنتين: اثنتين. كذا. ٢١ والتطّيب: والتطّيب.
 ٢٢ بئيهما: سنهما. ٢٣ الحريم: مهمل. غامض.

- الحريم والإحرام. فهذه كلها تكاليف إذا سلمنا لكم بأنها مصالح، ودخلنا معكم
 ١٣٥ في القول بالأصلح فيها، وإن جهلنا وجه الأصلح في كل واحد منها، | فيبطل ما
 تعلقت به من إبطال الأصلح بالجهل بوجه الأصلح. حتى إننا لو أوقفنا التزام
 ٣ التكليف على معرفة وجه كل شيء منه. في فعل وترك. وإيجاب وحظر، لما لزمنا
 شيء من التكليف؛ إذ لا يتحقق لنا معرفة ذلك. وهذا يبطل جميع التكليف؛ وما
 أدى إلى ذلك، باطل.
 ٦ على أننا نقول من المنكر قول القائل: إن الله - سبحانه - إنما تعبد العتلاء
 بالقياس لاستخراج جواهرهم، وامتحان آرائهم، وما يعترينهم في ذلك من كل
 القلوب بالأفكار، وتهذيبها بالبحث والتدقيق المؤدي بها إلى الاستبصار، واستثارة
 ٩ علل الأحكام، ومقابلة أربابها بجزيل الثواب، وليرفع الله منازل العلماء. وهل هذا
 إلا عين الحكمة في تكليفهم؟ كما أنه - سبحانه - قسم منافعهم الدنيوية بين كليات
 تولأها لا سبيل لهم إلى تحصيلها، ولا التسبب إلى تأثير ما يحصل عندها؛ كالرياح،
 ١٢ والسحاب، والأمطار. وخلق الحيوان لأنواع الأغراض؛ فجرت تلك مجرى
 النصوص التي لا سبيل للعبد إلى تحصيل الأحكام الحاصلة بها، والصادرة عنها؛
 - وبين جزئيات وكلها إلى اكتساب خلقه، واستخراجها بصفاء نحائرهم، وصحة
 ١٥ قرائنهم؛ كالحرث، والحصاد، والدياس، وما يحتاجون إليه من بناء الأكنان
 والبيوت، ونساجة الملابس، وعمل الأطعمة لتقريبها من التغذية والتناول،
 وتركيبات الأدوية للأمراض، والجئن المانعة من الأذيا كالدرع، وم[ا ي]ق[ي].
 ١٨ [الح[ر]] والبرد من السلابس. | فجمع لهم بين النعمتين: الكبرى التي تولأها،
 ١٣٥ والصغرى التي ألهمهم توليها، وهداهم إلى تحصيلها، بما منحهم من صحة
 النحائر، وأدوات التحصيل من جودة القرائن.
 ٢١

١ تكاليف إذا سلمنا: مضموس بعضه. ٣ بوجه: توجه. | أوقفنا: معتر (من: أنما). ٧ على أننا نقول:
 على ادا اقول. كذا. ٨ في: مزيد فوق «من» وهذا مشطوب. ١٢ التسبب: مهمل. ١٤ للعبد: في الهامش.
 ١٥ وبين: وبين. | جزئيات: خزوبات. | بصفاء نحائرهم: بصفاء نحائرهم. ١٦ والدياس: مهمل.
 ١٧ والبيوت: والبيوت. | ونساجة: ونساحه. مضموس بعضه. | لتقريبها: مهمل. | التغذية: معتر.
 مضطرب التنقيط والأحرف. | والتناول: مزيد فوق كلمتين ثانيتهما «التناول». وهذه مشطوبة. ١٨ والجئن:
 مهمل. | ومن شدة: لا يزي من هاتين الكلمتين إلا ميم «من»، ونفعلني التاء المربوطة. ٢١ النحائر: النخائر.

وهذا دأبه وسببه - سبحانه - في جميع الحيوان، يتولّى الأجنّة في ظلم الأحشاء. يتولّى التغذية وإيصال الغذاء. فإذا ظهوروا من بطون الأمهات. سخر لهم القلوب للتربية والتغذية. فإذا نهضوا، وكلّهم إلى اكتسابهم. فما الذي يبعد من فعله في التكليف؟ كذلك يتولّى النصوص، فيما لا يتعدّى العقل إليه. ويكلّمهم في استخراج المعاني بالمقاييس الصحيحة عن الفطر السليمة. لتحصيل الأحكام من الحلال والحرام؟

ومنها أن قالوا: ومما يدلّ على إحالة التعبد بالقياس أنّه لو كانت المعاني المنتزعة من الأصول أدلّة على ثبوت الأحكام، وعللاً لها. لم يقف كونها أدلّة على ورود شيء يتصل بها، وسمع يوقف على كونها أدلّة؛ كما أنّ أدلّة العقل لا يقف كونها أدلّة على شيء سواها، ولا معنى ينضمّ إليها، ولا يدلّ عليها. فيقال: إنّها. وإن كانت عللاً. فليست عللاً حقيقة ومعنى. يعني الحقيقة عنها أنّها ليست موجبة للأحكام لأنفسها وأجناسها. وما هي عليه من الصفات من ذواتها؛ وإنما تصير أدلّة بالوضع والتوقيف. فكذلك وقف كونها على المسمّى، أو الحكم. بالوضع والتوقيف. وكذلك وقف كونها دليلاً على جعل السمع لها أدلّة. فستقط ما قالوه.

ومنها أن قالوا: ومما يدلّ على إحالة التعبد به أنّه لو صحّ أن ندرك معرفة الحكم، وثبوت المصلحة فيه بالقياس | وطريق الظنّ، لصحّ أن نخبر عن الغيوب؛ ١٣٦ وما يكون في المستقبل، وأن نصيب الصدق فيه بطريق القياس. ولما لم يجر ذلك، لم يجر استدراك علم الأحكام والمصالح بطريق القياس. فيقال لهم: إنّ كلّ شيء جعل عليه أمانة أو دلالة، فليس من الغيوب؛ بل الغيب ما لا دليل عليه، وانفرد الله - سبحانه - بعلمه، لأنّه لا يقف علمه على دليل. فإذا جعل الله - سبحانه - الاسم والمعنى المودع في النصّ أمانة على ثبوت

١ يتولّى: يتولى. ٢ إيصال: مهمل. ٣ الغذاء: مغير. ٩ بها: مزيد. ١١ وسمع: السابق (وسمع سى يتصل بها) مشطوب. ١٢ يوقف: توقيف. ١١ يعني: معنى. ١٢ موجبة: مهمل. ١٥ ما: مغير. ١٦ التعبد به: التغذية. كذا. ١٧ ندرك: مهمل. غامض. ١٩ استدراك: مغير. ٢٠ شيء: كأنّ المسطور (نبي). مزيد فوق «اسم». وهذا مشطوب. ٢١ الغيوب: العيوب. ٢٢ الغيب: العب. ٢٢ فإذا: إذا. ثبوت: سوت.

الحكم، ثبت كونهما دلالة على الحكم، وعلى تعلّق المصلحة بتحريم كلّ ما له ذلك الاسم والسعنى. فكذاك إذا جعل الله - سبحانه - لنا أمانة على إصابة الصدق في جميع ما نخبر به، علمنا عند حصولها كوننا صادقين فيما نخبر به. وإذا تعبدنا بأن نخبر بذلك، علم كون المصلحة متعلّقة في التعبد بذلك. فلو أنّنا قدرنا قوله - تعالى - لإنسان: إذا أظلك السحاب، أو كسفت الشمس، فأخبر عمّا في بطون الحوامل، وعن الغيوب المستقبلية، فإنّك لا تخبر إلّا بالحقّ والصدق، لوجب أن نعلم بإظلال السحاب وكسوف الشمس حصول صدق ذلك الإنسان بجميع ما يخبرنا به، من كون ما في بطن الحامل ذكرًا أو أنثى، وقدم زيد الغائب غرة الشهر، ومجيء الغيث يوم السبت، وموت عمرو يوم الأحد. وإذا جاز أن يجعل إظلال السحاب وكسوف الشمس أمانة على اطلاعه - سبحانه - لبعض الناس على الغيوب التي لا يعلمها سواه، لم لا جاز أن يجعل بعض الأمارات لمجتهدي علامة على الوقوف على حكمه - سبحانه - في الحادثة من تحليل أو تحريم؟
ومنها أن قالوا: القياس فعل القائس؛ ولا يجوز أن يتوصّل بفعله إلى معرفة المصالح.

١٣٦ ظ فيقال: لسنا نعرف | المصلحة بنفس نصبنا العلة، ولا بحمل الفرع على الأصل الذي هو فعلنا؛ وإنما نعلم ثبوت المصلحة في ذلك بتوقيفه على تعليقه الحكم بالعلة. وقوله «ما وجدتموها فيه، فاعلموا أنّ حكمي فيه كذا وكذا». فنعلم المصلحة بحكم ما حكم به، ويكون المعنى دلالة على ثبوت الحكم. وفعلنا إنّما هو حمل الفرع على الأصل. والله - سبحانه - هو الدالّ على وجوبه، وهو - سبحانه - على أصلهم، لا يتعبد إلّا بما فيه مصلحة. فبطل ما قالوه.

ومنها أن قالوا: لو صحّ أن يتعبد بالقياس في أحكام الفروع التي ترد للمصلحة، لجاز أن يتعبد بإثبات الأصول وإن كانت من المصالح. فلما لم يجز إثبات الأصول به، لم يجز إثبات الفروع.

١ ثبت: مهمل. ٣ نخبر به: نخبر به. ٤ نخبر: بحبر. ٩ الغيث: مهمل. ١١ لمجتهدي: المجتهد. ١٣ القائس: معتر (من: القياس). ١٥ بنفس: نفس. || بحمل: مهمل. ١٨ بحكم: مهمل. || ما: ما. || ويكون: ويكون.

فَيُقَالُ لَهُمْ: وَمَنْ الَّذِي خَبَّرَكُمْ عَنَّا بِمَنْعِ ذَلِكَ؟ بَلِ الْقَوْلُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ
نَصَبَ لَنَا أُدْلَةً عَلَى وَجُوبِ إِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي الْأَصُولِ، لِأَثْبَتِنَا صَلَاحَ سَادِسَةٍ،
وَحُجَّةَ ثَانِيَةٍ، وَصَوْمَ شَهْرٍ آخَرَ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَصُولِ صِفَةٌ جُعِلَتْ أَمَارَةً
عَلَى إِثْبَاتِ أَصْلِ آخَرَ؛ فَلِذَلِكَ مَنَعْنَا. وَمَا ذَلِكَ إِلَّا بِمَثَابَةِ الاجْتِهَادِ فِي طَلَبِ الْقَبْلَةِ:
ثَبِتَ فِي حَقِّ الْبَصِيرِ، لِأَنَّهُ جُعِلَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا طَرِيقًا، وَلَمْ يَثْبِتْ فِي حَقِّ الضَّرِيرِ.
حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا طَرِيقًا، فَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَنْعَ مِنْ إِثْبَاتِ أَصْلِ إِنَّمَا كَانَ
لِعَدَمِ الطَّرِيقِ، لَا لِكُونِهِ أَصْلًا، وَلَوْ عَدَمْنَا الطَّرِيقَ فِي الْفُرُوعِ أَيْضًا، لَمَا أَثْبَتْنَاهَا إِلَّا
بِالسَّمْعِ.

وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: لَمَّا ثَبِتَ أَنَّ الْمَصْلُحَةَ فِي إِثْبَاتِ الْأَصُولِ، لَمَّا لَمْ يَصَحَّ أَنْ تُعْلَمَ
إِلَّا سَمْعًا وَتَوْقِيفًا، لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُعْلَمَ ثَبُوتُ الْحُكْمِ فِي الْفُرْعِ وَكَوْنُهُ مَصْلُحَةً، إِلَّا مِنْ
هَذَا الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ مَا يُعْلَمُ جَلِيَّتُهُ مِنْ طَرِيقٍ، وَجِبَ أَنْ يُعْلَمَ خَفِيَّتُهُ مِنْهُ. وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ
لَا يَثْبِتَ حُكْمَ الْفُرُوعِ وَتَعَلَّقَ الْمَصْلُحَةَ بِهِ إِلَّا بِالنَّصِّ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: لِمَ قُلْتُمْ إِنَّ مَا عُلِمَ جَلِيَّتُهُ مِنْ طَرِيقٍ، وَجِبَ أَنْ يُعْلَمَ خَفِيَّتُهُ مِنْهُ؟ وَمَا
الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ؟ وَهَلْ أَنْتُمْ فِي هَذَا إِلَّا بِمَثَابَةِ مَنْ قَالَ: «إِذَا وَجِبَ الْعِلْمُ بِبَعْضِ
الْمَوْجُودَاتِ ضَرُورَةً، وَجِبَ الْعِلْمُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ ضَرُورَةً؛ وَإِذَا عُلِمَ بَعْضُهَا بِدَلِيلٍ،
وَجِبَ عِلْمُ جَمِيعِهَا بِدَلِيلٍ، لِتَسَاوِي صِفَةِ الْمَوْجُودِ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ؛ وَكَذَلِكَ يَجِبُ،
إِذَا عُلِمَ بَعْضُ الْأُمُورِ بِدَرْكِ الْحَاسَّةِ، أَنْ يُعْلَمَ سَائِرُهَا مِنْ ذَلِكَ الطَّرِيقِ؟» وَهَذَا كُلُّهُ
بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الشَّيْءِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقًا لِلْعِلْمِ بِغَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ
يَجِبُ، إِذَا عُلِمَ قَبِيحُ بَعْضِ الْمُتَقَبِّحَاتِ وَحَسَنُ بَعْضِ الْمُحَسَّنَاتِ عَقْلًا وَفَرَاغًا
وَالْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عَقْلًا وَضَرُورَةً، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ طَرِيقًا لِلْعِلْمِ بِحَسَنِ سَائِرِ
الْعِبَادَاتِ وَقَبِيحِ جَمِيعِ الْمَحْظُورَاتِ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ، وَهَذَا بَاطِلٌ عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّ مِنْهُ مَا
يُعْلَمُ ضَرُورَةً بِطَرِيقِ الْعَقْلِ، وَمِنْهُ مَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِطَرِيقِ السَّمْعِ، وَلَوْ لَمْ يَرُدَّ سَمْعٌ، لَمَّا
عُلِمَ قَبِيحُ ذَلِكَ وَلَا حَسَنُهُ، وَهَذَا نَقْضٌ لِكَلَامِهِمْ ظَاهِرٌ.

١ لَوْ: مَنَى. كَذَا. ٢ لِأَثْبَتِنَا: لِأَثْبَتْنَا. ٧ أَيْضًا: مَزِيدٌ بَيْنَ دَلَمَاءٍ وَدَائِبَتْنَاهَا. ٩ يُعْلَمُ: مَهْمَلٌ.
١٠ يُعْلَمُ: مَهْمَلٌ. ١١ يُعْلَمُ: مَهْمَلٌ. ١٢ جَلِيَّتُهُ: حَالِيَّتُهُ. ١٣ طَرِيقٌ وَجِبَ: مَقْطُوعٌ بَعْضُهُ. ١٤ يُعْلَمُ: مَهْمَلٌ.
١٥ خَفِيَّتُهُ: حَفِيَّتُهُ. ١٦ جَلِيَّتُهُ: مَهْمَلٌ. ١٧ كَلَّهُ: مَزِيدٌ. ١٨ قَبِيحٌ: فِي الْهَامِشِ.
٢٠ الشَّرْعِيَّةُ: الْعَقْلِيَّةُ.

- ثم يُقال لهم: إننا لا ندّعي علم أحكام الفروع بقياسنا، وحملنا الفروع على الأصول؛ وإنما نعلم ذلك بجعل الصفة علامة لنا على إثبات الحكم؛ فما يثبت الحكم في الفرع بالسمع والتوقيف، كما ثبت في الأصل بذلك. غير أنه مسموع في ٣ الأصل. ومستدلّ عليه في الفرع. وهذا كما نعلم بعض المعلومات العقلية بضرورة العقل وبديهيته، ونعلم بعضها بدليله وحجته. وكلّ معلوم بالعقل؛ فكذا نعلم ورود الحكم من الله - سبحانه - في بعض الأمور سماعًا ونطقًا، ونعلمه في بعضها ٦ بدليل؛ وكلّ معلوم وثابت بالسمع؛ لأنّ السمع جعل المعنى أمانة على الحكم. ولو لم يرد ذلك، لم تكن علامة. فبطل ما قالوه بكلّ... ٩
- ويقال لهم أيضًا: إذا كانت العلل العقلية متداركًا صححتها، والعلم بما أدت إليه ١٣٧ بينائها على الأصول | التي هي العلوم الضرورية ومردودة إليها، وجب أيضًا أن لا تكون علوم الحواس والضرورات طريقًا للعلم بشيء إلا بينائها على علوم آخر. وكذلك القول في أصول أصولها. وإذا لم تجب التسوية بين الفروع والأصول في ١٢ هذا الباب، لم يجب ما قالوه.
- وكذلك إذا كنّا قد اتفقنا على أن علوم الضرورة متناولة للمعلومات بأنفسها، بغير واسطة وبناء لها على علوم سواها، وجب أن تكون هذه سبيل علوم النظر التي هي ١٥ فروعها، حتّى تحصل علومًا متناولة للمعلومات، مبتدأة من غير نظر ولا بناء لها على علوم هي أصول لها متقدمة عليها. وإذا لم يجب هذا باتفاق، سقط قولهم أن ما به ثبت الأصل هو الذي به يجب ثبوت الفرع.
- ١٨ على أن أصل الكلام منهم باطل؛ لأنّ لكل حقيقة دركًا مخصوصًا: بحاسة السمع تُدرك الأصوات، وبحاسة البصر تُدرك الألوان، ودرك الطعوم بالذوق، ودرك الروائح بالشم. ومعلوم أنه لا يجوز أن يقال «لما كانت حاسة منها تُدرك ٢١ محسوسًا مخصوصًا، يجب أن تُدرك غيره، أو يُدرك غيرها».

٢ لنا: مزيد. || فما: ٣ بالسمع: السابق (لا) غير مشطوب. || غير أنه: عراه. مبدل.

٧ بالسمع: مضموس بعضه. ٨... به: كلمة مضموسة إلا الحرف الأخير منه «به». ٩ العقلية: مزيد فوق

الكلمة التالية. ١٠ بينائها: مهمل (في الموضعين في الفقرة). ١٦ من: مغير. ٢٠ وبحاسة: وحاسه.

٢٢ يُدرك: اللاحق (بها) مشطوب. || بغيرها: به غيرها.

- ومنها أن قالوا: أجمع القائسون على أن علة الحكم المستنبطة تحتاج إلى دليل،
وكونها تحتاج إلى دليل يمنع كونها دليلاً؛ بل تكون بهذه الرتبة كالحكم، والحكم
لما افتقر إلى دليل. لم يكن دليلاً. ٣
- فيقال: ليس الأمر على ما ذكرتم؛ لأن قول الرسول لم يثبت كونه صدقاً إلا
بدلالة الإعجاز. ولم يكن احتياجه إلى دليل مانعاً من كونه دليلاً على الأحكام.
وكذلك القرآن ثبت كونه صدقاً | وكلاماً لله - سبحانه - بدليل العقل، ومع ذلك ١٣٨
فهو دال على الأحكام. وحدث الأعراس، وأصل ثبوتها، إنما كان بدليل؛ ثم إنها
في أنفسها، بعد ثبوتها بالدليل الذي لولاه لما ثبت العلم بوجودها ولا بحدوثها،
كانت دليلاً على حدث الأجسام. فكل مستدل بهما، مما عدا علم الحسن
والضرورة، معلوم بدليل، وإن كان دليلاً في نفسه.
- ومنها أن قالوا: لا بد أن يجعل الله للمكلف طريقاً إلى معرفة حكمه، والقياس لا
يجوز أن يكون طريقاً إلى ذلك؛ بدليل أنه لا بد فيه بإجماع القائسين من علة يقاس
عليها. والعلة صفة، أو حكم في الأصل؛ وهي محتملة لتعلق الحكم بها، ومحتملة
أن لا يتعلق الحكم بها، وأن يكون الحكم في الأصل غير معلول أصلاً أو معلولاً
عند الله، بغير ما ظنه القياس عليه. وما يصح فيه هذا التجويز والاحتمال، لا يكون
دليلاً موصلاً إلى العلم.
- فيقال: إننا متى غلب على ظننا أنها علة للتحريم أو التحليل بالطرء والجريان،
أو بالتأثير، أو بالمقابلة والتنسيم، وجب بعد غلبة ظننا لذلك القطع على أنها علة
للحكم، وصار غلبة الظن لكونها علة علماً قاطعاً على وجوب تحريم كل ما وجدت
فيه، من غير شك في وجوب ذلك، وأنه حكم الله الذي لا حكم لله غيره؛ كما لو
قال «إذا ظننت أن زيداً في الدار، ووجدت الظن كذلك من نفسك، فقد جعلت
ظنك لذلك علماً على تحريم الطعام والشراب، قطعاً عند ظنك كون زيد في الدار
تحريم ما جعل ذلك علماً على تحريمه، من غير شك، وتجويز لخلاف ذلك». ١٣٨
فبطل ما قالوه. ٢٤

٤ لم يثبت: مضموس بعضه. ٧ ثبوتها: ثبوتها. ١٧ غلب: مهمل. || ظننا: طناء، معتبر.
|| والتحريمان: الحرمان. مع العلامة لحرف الحاء. ١٨ وجب بعد غلبة: مهمل. || ظننا: طناء، كذا.

- فهذا على قولنا إن كل مجتهد مصيب. وأما إن قلنا بأن الحق من قول المجتهدين في واحد. فلا يمكن أن نقول إن ما غلب على ظن المجتهد هو الحقيقة والقطع، وإنه حكم الله. وإن ما ظن المجتهد أنه علة الحكم هو العلة للحكم عند الله؛ لكننا نقول إنها علة الحكم في غلبة الظن، وذلك كافٍ في إبطال ما تعلقوا [به] من التردد. وأحكام الشرع على هذا. بدليل ما يرويه الواحد عن صاحب الشرع متردداً لكن ترجح خبره إلى جانب الصدق، لعدالته واجتماع شروط فيه أوجبت غلبة الظن، أوجب ذلك بناء الحكم على قوله، حظراً كان، أو إباحةً، أو إيجاباً.
- ومنها أن قالوا: لما كانت العلة العقلية لا يصح تقدمها على الحكم، وكان حكمها لو تأخر عنها أبطل كونها علة، وجب أن يدل ذلك على فساد العلة الشرعية، لأن حكمها متأخر عنها؛ لأن الشدة تكون في الخمر، وإن لم يكن حراماً قبل الشرع، وفي الشرع أيضاً قبل نزول النسخ.
- فيقال: إنها ليست على الحقيقة؛ ولو كانت موجبة كالعقلية، لم توجد إلا موجبة لحكمها؛ وحكمها مقارن لها، غير متأخر عنها. وإنما هي بمنزلة الاسم الذي هو علم على المسمى بوضع اللغة؛ كذلك هي علم على الحكم بوضع الشرع، وتخرج عن أن تكون علماً بالنسخ، وتكون علماً على الضد. وهي بعد أن جعلت علة للحكم وعلماً عليه، لا تزال تدل على الحكم ما دامت مجعولة علة. وتكون بعد النسخ، وإخراجها عن كونها علة، كعدم العلم في إعدام كون العالم عالماً، وعدم الحركة لكون المتحرك متحركاً؛ فالنسخ لها كالإعدام للعلل العقلية. وما دامت موجودة، فهي مقتضية للحكم اقتضاء العلل العقلية.
- ومنها أن قالوا: لو كان من صفات المحرم والمحل ما هو علة توجب الجمع بينه وبين ما لم يذكر في ذلك الحكم، لوجب أن يوجب الجمع بينهما في جميع الأحكام.
- فيقال: ما أبعد هذا! لأن العلة العقلية توجب الجمع بين ما وجدت فيه في الحكم. ولا توجب الجمع بينهما في جميع الأحكام، لأنها ليست علة لجميعها؛

٣ هو: السابق علامة تدل على استدارك في الهامش بقوله، وهذا مشطوب. ٦ أوجبت: مهمل.

١٦ تدل: مطبوس بعضه. ١٨ كالإعدام: كالإعلاء، كذا.

وكذلك العلة الشرعية. وكذلك جريان الاسم المعلق به الحكم على الشئيين،
يوجب الجمع بينهما، ولا يقتضي الجمع بينهما في جميع الأحكام. فسقط ما
قالوه. ٣

ومنها أن قالوا: لو جاز أن تجعل بعض صفات الأصل علة، لم يكن بأن تكون
علة للحكم بأولى من غيرها من الصفات. وهذا يوجب تكافؤ الأدلة، أو أن تكون
جميع صفات الأصل علة للحكم. وذلك باطل. ٦

فيقال: ليس صفة الأصل علة من حيث كونها صفة. لكن لأجل جعل الشرع
لها علة وعلامة على الحكم بطريق الاستدلال عليها؛ كما تصير علة له بالنص على
أنها علة، لا لكونها صفة. ولا يوجب ذلك جعل صفات الأصل كلها علة، وكما
يصير الاسم علامة على الحكم. ولا يجوز أن يقال «ليس بعض أسماء الشيء بأن
يُجعل علة على تحريمه، بأولى من بعض» إذا كان السمع قد جعله علماً على
تحريمه. وإذا ثبت هذا، فسد ما قالوه. ١٢

ومنها أن قالوا: إن في الحكم بالقياس إيجاب إثبات الخبر عن الله - عز وجل -
ورسوله - عليه السلام - بقياس، وهذا باطل؛ لأن الخبر عنهما، وعن غيرهما، لا
يصح أبداً ثبوته بقياس. والقاتل بموجب القياس يتوسع في خبره عن الله بأنه قد حرم
النبيذ حيث حرم الخمر، وحرم التفاضل | في الأرز حيث حرم التفاضل في البر. ١٣٩
وهذا تجرؤ على الله - سبحانه.

فيقال لهم: لسنا نخبر عن تحريم النبيذ بالقياس، بل نخبر بذلك عن إخبار الله
لنا بذلك، إذا قامت الدلالة عندنا على ثبوت القياس، وأنه - سبحانه - قد تعبدنا
به، وجعل العلة التي نستدل عليها هو طريق العلم بصحتها. وغلبة الظن لكونها علة،
وعلامة لنا على أن ما وجدت فيه فحكمه كذا وكذا. فكنا حينئذ مخبرين بإخبار الله
- عز وجل - بتحريم الفرع بالخبر الذي حرم به الأصل. وصار ذلك بمثابة أن يقول
لنا «إذا ظننتم أن زيدا في الدار، فاعلموا أنني قد حرمت عليكم الطعام والشراب
والكلام»؛ فإننا مع هذا القول، إذا غلب على ظننا كونه في الدار، علمنا قطعاً أن الله ٢٤

١ جريان: حرمان. || الشئيين: المسبب. ٧ صفة: السابق (عنه) مشطوب. ١١ يُجعل: مهمل.

١٦ في: مكزور. ٢٣ أنني: مزيد فوق «إلى». مغير.

- تعالى - قد أخبرنا بتحريم ذلك . وكذلك لو قال «إذا علمتم كون زيد في الدار»
 فاعلموا أن خالدًا في المسجد». وجب، متى علمنا أن زيدًا في الدار، أن نعلم أن
 خالدًا في المسجد، وكنا مخبرين بذلك عن إخبار الله - سبحانه - لنا، لا بقياس،
 ٣ ولا بكون زيد في الدار. وكذلك لو قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «إذا تركت
 يدي على رأسي، أو تقلدت سيفي، فاعلموا أن الله قد حرم عليكم كذا وكذا»، كان
 ما نشهده من ترك يده على رأسه، أو تقلده سيفه، علامة على أن الله - سبحانه - قد
 ٦ أخبره بتحريم ذلك الذي أشار إليه؛ فنكون مخبرين بخبره عن الله، لا بتلك الأمانة.
 وجواب آخر، وهو أن جميع ما يتعلقون به من هذه الشبهات لنفي القياس، إنما
 هي شبهات لا يجوز أن يكون مثلها نافيًا للقياس، ولا دلالة على نفيه. وفي إبطالكم
 ٩ القياس بمثل هذا ينقلب عليكم ما ذكرتم، فيقال لكم: إنكم تخبرون بذلك عن الله،
 ولا يجوز الخبر عن الله - سبحانه - بما هذا سبيله، ولا يُقطع بمثله على نفي القياس.
 ١٤٠ أو فنحن فيما أخبرنا به عن الله على الوجه الذي ذكرنا بالتحريم. أسعد منكم | فيما
 ١٢ تخبرون به عن الله في نفي القياس؛ لأننا نستند بذلك إلى إشارات الرسول - صلى
 الله عليه، وإجماع أصحابه بعده، وأنتم مخبرون بالمنع من ذلك من غير مستند.
 ومنها أن قالوا: إن في إجازة القياس وتصحيحه إيجاب تكافؤ الأدلة؛ وأن
 ١٥ يكون حاكمًا بالشيء وضده، ومحرمًا لما أحله؛ وذلك محال. وإنما وجب هذا،
 لأنه لا صفة يدعي بعض القائسين أنه علة للتحريم، إلا ويجوز لغيره أن ينصب علة
 تقابلها موجبة للتحليل؛ فلا يكون قول بعضهم أولى من قول بعض، ولا علة أحدهم
 ١٨ بأن يكون الحكم متعلقًا بها أولى من علة غيره. وهذا هو القول بتكافؤ الأدلة
 والأحكام المتضادة؛ وذلك غير جائز على الله - سبحانه - في شرائعه.
 فيقال: لسنا نمنع تكافؤ الصفات التي ينتزعا المختلفون من القائسين. وكون
 ٢١ كل صفة منها دلالة على تعلق الحكم بها، في حق من غلب على ظنه منهم أن
 الحكم متعلق بها دون ما عداها، وأن تكون أحكام الله - تعالى - في الحادثة
 وتعليل حكمها مختلفة في حقوق المجتهدين، وفرضه عليهم في ذلك مختلف؛
 ٢٤

٣ إخبار: في الهامش. ٦ تقلده سيفه: تقليده سيفه. ٩ إبطالكم: مضموس بعضه. ٩-١٣ من
 «ولا، إلى «به عن الله»: في الهامش. ١٢ على الوجه: مكرر في الهامش. ١٧ يدعي بعض: مهمل.
 ١٨ أحدهم: السابق (ولا علة) مشطوب. ٢١ وكون: مزيد. ٢٤ وفرضه: مغير (من: وفرضها).

- لأن ذلك ليس بمستبعد القول به، وسنورد في ذلك ما يقتضيه في موضعه. حتى إنه إذا تساوى عند المجتهد تساويًا يمتنع معه الترجيح، كان المجتهد مخيرًا. كما خيّر المكلف في بعض الكفارات، بين ثلاثة أشياء لما تساوت الأعيان الثلاثة.
- ٣ على أننا لو سلمنا أن الحق عند الله في واحد، وليس كل مجتهد مصيبًا، كما كان فيما ذكره دلالة على ذلك؛ لأنهم توسعوا في الدعوى حيث قالوا: لا علة لبعض القائسين تدل على التحريم، إلا ويجوز لغيره أن ينصب علة موجبة | للتحليل. لأن ١٤٠
- ٦ هذا قول من يظن أن العلل لكل أحد نصبها بالتشهي. أو أن الله - سبحانه - لم يجعل لعلة الحكم أمانة تماز بها وترجح على ما يشتهه على آحاد المجتهدين.
- ٩ ويتوهمه علة لحكم يصاد ذلك الحكم. وليس الأمر على ما ظنه؛ بل العلة التي توجب حكمًا، من تحليل أو تحريم، لا يجعل الله - سبحانه - لها ما يصاد حكمها مما يصح به التعليل.
- ١٢ وما ذلك إلا بمثابة اختلافهم في الحكم. وتعلق كل واحد بما يدعيه نفسًا لله أو ظاهرًا، وإن كان النص من الله - سبحانه - لا يقع على حكيمين مختلفين. إلا وأحدهما رافع للآخر ناسخ له. وهذا أصل لنا. وإن الله - سبحانه - لا يجعل الأمارات على الحكيمين المختلفين متساوية. ولا بد أن ينصب على علة الحكم دلالة لا ينصبها على علة أخرى؛ فتمتاز بنصب تلك الدلالة عن توهم الأخرى علة للحكم المضاد لحكم العلة التي نصب عليها الدلالة.
- ١٨ ومنها أن قالوا: قد اتفق العلماء على أن اعتماد المعصية وإصابة المحظور قبيح، وأن الإقدام على ما لا يؤمن معه واقعة المحظور قبيح أيضًا؛ حتى أن أكل الميتة ومباشرة الأجنبية قبيحان، والاجتهاد في مواقعتهما. والتحري مع اختلافهما بالمساليخ المذكاة وبالمملوكات من الإماء والزوجات قبيح. وهذه سبيل القائسين في الدماء والفروج؛ فإنهم لا يأمنون واقعة المحظور بتجوزهم الخطأ على القائس. ومحال أن يتعبد الله - سبحانه - بما لا يأمنون معه واقعة الخطأ؛ كما أنه محال أن يتعبد بهم بطريق يُقتلح فيه بسواقعة المحظور والخطأ.
- ٢٤

٢ مخيرًا: مخيرًا. || خيّر: خير. ١٦ أخرى: مبدل (من: آخرين). || الدلالة: مغير (من: الأدلة).

١٩ أن: مزيد. ٢٠ اختلافهما: مغير (من: اختلافهما). ٢١ بالمساليخ: مغير (من: المساليخ).

٢٤ يتعبد بهم: مهمل. السابق (ان) مشطوب.

فَيُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - قَدْ بَنَى الاجتهاد في الأحكام الشرعية على أمارات
ظَنِّيَّةٍ غَيْرِ قَطْعِيَّةٍ؛ وَلَا مَأْمُونٍ مَعَهَا إِصَابَةُ الْخَطَأِ. فَمَنْ ذَلِكَ الرَّجُوعُ إِلَى خَيْرِ الْوَاحِدِ،
١٤١ أَوْ وَالْعَمَلُ بِالشَّاهِدَيْنِ فِي الدَّمَاءِ، وَالْفُرُوجِ، وَالْأَمْوَالِ، وَالْعُقُودِ، وَاللَّعَانِ [بَيْنَ] ٣
الزَّوْجَيْنِ، وَالتَّحَالُفُ بَيْنَ الْمُتَبَايِعَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ، وَالاجْتِهَادُ فِي الْقَبْلَةِ عِنْدَ الْاِسْتِبَادَةِ،
وَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَصْلِ فِي الشُّكُوكِ الْعَارِضَةِ؛ كَالشُّكِّ فِي الْحَدِيثِ، وَالشُّكِّ فِي إِيقَاعِ
٦ الثَّلَاثِ وَمَا دُونِهَا، أَوْ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. وَفِي بِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَى الْأَصْلِ
تَجْوِيزٌ لِمُبَاشَرَةِ الْفُرُوجِ، مَعَ عَدَمِ الْإِبَاحَةِ وَبَقَاءِ الْمِلْكِ. لِأَنَّ الْبَقَاءَ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ
لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الْبَيِّنَةُ زَوْرًا عِنْدَ اللَّهِ، وَمَعَ كَوْنِ
الشَّرْعِ قَدْ قَطَعَ عَلَى أَنَّ أَحَدَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ كَاذِبٌ عِنْدَ اللَّهِ. وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ بَنَى عَلَى هَذَا
٩ التَّجْوِيزِ إِبَاحَةَ الدَّمَاءِ، وَالْأَمْوَالِ، وَالْفُرُوجِ، وَفَسَخَ الْعُقُودَ، وَنَقَلَ الْأَمْوَالَ؛ لَا سَيِّمًا
عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ: «إِنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَحِيلُ الْحُظْرَ إِبَاحَةً، وَالْإِبَاحَةَ حُظْرًا». وَمَا
قَنَّ بِالْعَفْوِ عَنِ الْخَطَأِ أَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ أَجْرًا، فَقَالَ «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ، فَلَهُ
١٢ أَجْرَانِ؛ وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ». وَفَارَقَ الْمَنْعَ مِنَ الْاجْتِهَادِ فِي أَعْيَانِ الْفُرُوجِ،
وَالْمَسَالِيخِ الَّتِي فِيهَا مَبَاحٌ وَمَحْظُورٌ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ عَيْنًا قَطَعْنَا عَلَى حُظْرِهَا، وَعَيْنًا
اِخْتَلَطَتْ بِهَا، وَفِي مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ مَا قَطَعْنَا عَلَى عَيْنٍ مَحْظُورَةٍ. فَنَحْنُ بِالْأَدَلَّةِ
١٥ وَالْأَمَارَاتِ نَسْتُخْرِجُ حُكْمَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ الشَّرْعِيُّ صَحِيحًا، يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِهِ، وَهُوَ لَا يَثْبُتُ
إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ؛ وَهُوَ أَصْلُهُ الْمَرْدُودُ قِيَاسُ الشَّرْعِ إِلَيْهِ، لَوْجِبَ أَنْ
١٨ يَجْرِيَ مَجْرَى عِلَّةِ الْمُقْيَسِ عَلَيْهَا؛ فَيَجْرِي الْقِيَاسُ الْعَقْلِيُّ عَلَيْهِ. وَقَدْ ثُبِتَ أَنَّ الْعِلَّةَ
الْعَقْلِيَّةَ إِذَا أُوجِبَتْ حُكْمًا، [أ] وَجِبَتْ مِثْلُهَا وَنَظِيرُهَا مُوجِبًا لِذَلِكَ الْحُكْمِ. وَقَدْ اتَّفَقَ
الْقَائِسُونَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِثْلُ عِلَّةِ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ غَيْرَ عِلَّةٍ لثُبُوتِهِ فِي غَيْرِهِ؛
٢١ فَوَجِبَ لِذَلِكَ الْقَضَاءُ بِنَسَادِهَا، وَبِطُلَانِ الْقِيَاسِ عَلَيْهَا.

١ قَدْ بَنَى: قَدَسَا، مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ. ٣ وَالْأَمْوَالُ: مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ. ٥ وَاللَّعَانُ بَيْنَ: مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ.

٦ بِنَاءُ: بَنَى. ٧ تَجْوِيزٌ: مَهْمَلٌ. ٨ الْإِبَاحَةُ: السَّابِقُ (الْآنَ وَنَفْسُهُ) غَيْرُ مَشْطُوبٍ. ٨ لَجَوَازُ: مُغَيَّرٌ.

٩ كَاذِبٌ: مَهْمَلٌ. ١١ يَحِيلُ: مَهْمَلٌ. ١٢ أَنْ ضَمَّ: عَنْ ضَمٍّ. ١٤ أَجْرًا: أَحْزَا. ١٤ وَالْمَسَالِيخُ: مَهْمَلٌ.

٥ عَيْنًا: عَيْنٌ. فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي السُّطْرِ. ٢٠ حُكْمًا أُوجِبَتْ: مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ. ٢١ عِلَّةٌ: مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ.

٢٢ فَوَجِبَ: مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ.

- فيقال لهم: | إنا لا نثبت القياس الشرعي لثبوت القياس العقلي؛ ولا نعلم أن ١٤١
- العلّة لتحريم الشيء وتحليله. علّة لذلك بقضية العقل بضرورته ودليل فيه. وإنّا ٣
- تصحیح القياس الشرعي وموجبه بالتوقيف على وجوبه. ونعلم علّة الأصل علّة ٦
- لحكمه. بجعله - سبحانه - لها علما على الحكم. فلو لا ذلك. لم نعلم كونها
- علّة بما نعلم به كون علل العقل عللا لأحكامها. وإذا كان ذلك كذلك. بطل ما
- بنيت عليه أكثر شبهكم في هذا الباب؛ فكلامكم في كثير منها إنما يتوجه على ٦
- القائلين بوجوب القياس الشرعي من جهة العقل. وهذا فاسد عندنا بما نبينه بعد - إن شاء الله.
- ٩ على أن ما قلتموه لا يجوز بعد ورود الشرع. والتعبد بالقياس. وجعل الصفة علّة
- للحكم وعلامة على ثبوته. لأن تجويز وجودها في بعض الأعيان مع عدم الحكم
- نقض لها. سواء كانت منصوفا عليها. أو مستنبطة مستثارة. فهو كلام باطل؛ وإن ١٢
- كان كلاما على مجيزي تخصيص العلل الشرعية مع ثبوت القياس والتعبد به. وذلك
- غير جائز. على ما نبينه فيما بعد - إن شاء الله.
- فإن قيل: لا بد لكم من القول بذلك لأن الله - تعالى - قال: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً ١٥
- إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾. إلى قوله: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ وحاله
- صلى الله عليه - وحال سائر المؤمنين متساوية. وقال - عليه السلام - في أضحية
- أبي بردة: «تجزئك ولا يجزئ أحدا بعدك». و«جميع المؤمنين متساوون». ولا ١٨
- معنى يختص به النبي. ولا أبو بردة. بوجب انفردهما عن جماعة المكلفين في
- الحكمين اللذين خصا بهما.
- قيل: ليس الأمر على ما ذكرتم؛ لأن هذين الحكمين ليسا بمعلولين. ولا قام ٢١
- على تعليلهما دليل. وما نقول إن جميع أحكام الشرع معلولة. بل الأكثر منها غير
- معلل؛ فهذان الحكمان من جملة ما | لم يُعلل. ولا عرفنا له علّة دلّ عليها بعض ١٤٢

٢ بقضية: مهمل. ٣ تصحيح: مهمل. ٤ فلو لا: الا. مزيد. ٦ بنيت: بنيت. ٧ العقل: السابق (من) مشطوب. || نبينه: مهمل. ١٠ لأن تجويز: مكزّر. مشطوب. || في: السابق (لأن وجودها) مكزّر. غير مشطوب. ١١ منصوفا: مقتر. ١٢ مجيزي: مجيزي. ١٣ نبينه: بنيت. ١٦ أضحية: مهمل. ١٧ أبي بردة: مهمل. || متساوون: متساوس. كذا. ١٨ يوجب: مقطوس بعضه. ١٩ خصا بهما: حصاهما. ٢١ إن: مقطوس أكثره. ٢٢ فهذان: مقطوس بعضه. || ما: مقتر.

الأدلة على العلل الموجبة للتسوية بين النبي - عليه السلام - وبين غيره من الأمة في استباحة الموهوبة، ولا بين أبي بردة وبين غيره في الأضحية. وإذا كان كذلك، سقط ما قالوه. على أنه يجوز أن تكون العلة الكرامة التي خص بها، وخص أبا بردة ٣ لأجل أنه علم أنه خُرض على الطاعة. فبادر بما كان عنده. ثم لم يخل، فسوغ كرامة له خاصة.

ومنها أن علل الأحكام فاسدة. لخروجها عن سنن العلل العقلية؛ لأن منها ما لا يثبت الحكم عندهم إلا بمجموع أوصاف ينضم بعضها إلى بعض، كل منها على حدته لا يثبت الحكم. والعلل ما استقلت بإيجاب أحكامها؛ كالحركة استقلت بإيجاب حكمها. وهو كون ما قامت به من الأجسام متحركًا. وكذلك السواد ٦ والحياة، لكون السحل حيًا.

فيقال: قد تكرر منا القول بأنها ليست موجبة؛ وإنما هي أمانة وعلامة على الحكم. والأمارات والدلائل قد تكون في كشف ما كانت أمانة عليه متعاضدة؛ ١٢ كالغيم تتعاضد أماراته من الكثافة والدنو والامتداد، وسقوط الجدار بانشقاقه وانتثاره. وكون الأمير في داره بفتح الباب ووقوف البواب وضجة الغلمان؛ إلى ما شاكل ذلك. فبهي من هذا القبيل. لا من قبيل العلل الموجبة. وقد أطلنا في هذا القول. ١٥ على أن بعض المتكلمين، من القائلين بالقياس لإثبات الأحكام، قد أجاب عن هذا بأن قال: وقد وجدنا في العلل العقلية مثل ذلك. وهو غرق السفينة، بأنه معلل باعتماد الأثقال فيها. وإذا تعاضد حجرٌ بعد حجر. وقفيزٌ بعد قفيز. في [إغراقها]، ١٨ ١٤٢ أحدث غرقها باجتماع تلك الأثقال. إن لم يك [من البعض من] الحجارة والقفزان محصلاً حكم العلة، وهو غرق السفينة. فمن قال «إن الغرق حصل بالجميع»، جعل العلة مجموع أشياء؛ وأهل الأصول في ذلك على مذهبتين. وسنبين ذلك في باب العلل ٢١ - إن شاء الله.

٤ خُرض: حُرم. مع العلامة للحاء. بخل: يخل. مغير: فسوغ: غامض حرف الغين. فسطر ثانية فوق الحرف الغامض. ٥ له: مزيد. ٦ ومنها أن علل الأحكام فاسدة: مكرر. مشطوب. ٨ بإيجاب: مهمل. مزيد. كالحركة: السابق (الحاشية) مشطوب. ٩ من: في الهامش. الأجسام: مغير (من: الاسلام). متحركًا: محرك. ١٣ بانشقاقه وانتثاره: بانشقاقه وإبشاره. ١٥ لا من: مغير (من: لأن من). قبيل: قل. ومغير. ١٧ مثل ذلك: مغير. ١٨... كلمة أو أكثر مقطوعة. ٢١ مذهبتين: المدهيبين.

- ومنها أن قالوا: إن أحكام الشرع لم ترد على بناء القياس العقلي المجمع على صحته، ولا قياس الأحكام الشرعية وارد بما توجبه قضية العقل، وعلى تقدير ما فيه من الأحكام؛ لأن قضية القياس العقلي توجب أن كل شيئين متماثلين متساويان؛ فحكمهما متماثل متفق، غير مختلف. لأن الأحكام تتبع عللها، فلا توجب الحركة انتقال الجسم وليته؛ ولا السواد سواد الجسم وكونه أبيض، بل السواد يوجب كون ما قام به من الأجسام كونه أسود، والبياض يوجب كونه أبيض.
- ٦ جئنا إلى عللكم. وجدنا أن الشرع قد ورد بالتسوية بين حكم المختلف في الصفة والمعنى، وبالمخالفة بين حكم المتفقين. بيان ذلك الحيض، والنفس، والمني، والبول، والمذي، كلها خوارج من محل واحد، والحكم مختلف في الغسل، وتحريم الوطء، وإبطال الصوم. وأباح النظر إلى وجه الحرة، وهو مجمع المحاسن؛ وحرم النظر إلى شعرها؛ وسوى بين قتل الصيد عمداً وخطأً في إيجاب الضمان، وهما مختلفان في الغاية؛ وسوى في إيجاب القتل بين الرذة، والزنى، والقتل، وسوى في إيجاب الكفارة بين قتل النفس، والوطء في رمضان، وبين الظهار، وهي أمور مختلفة جداً. ومعلوم أن هذا يبطل الاعتبار بالأمثال، وتقريب بعضها إلى بعض، في كل الأحكام. فإن غاية ما يمكن المجتهد أن يوجب للمتشابهين اللذين جمع بينهما اجتهاده حكماً واحداً لأحدهما، فعذاه إلى الشبيه مثلاً. وقد بان من وضع الشرع أن التساوي لا يوجب حكماً للتساويين، فلا وجه للثقة بالقياس في إثبات الأحكام الشرعية. وأوضح من هذا كون الشدة في زمان لا توجب تحريماً، ولا مائماً، ولا حداً، مع كونها نفس العقل وتوقع الغيرة بشدة؛ وفي زمان آخر حُرِّمت، وفي عصير العنب كثرت المعتقد، وفشقت الشارب؛ [و] في عصير التمر لم توجب ذلك، بخلاف علل العقل التي لا تختلف بمحل ولا زمان.
- ٢١

١ إن: في الهامش. || بناء: مهمل. ٣ شيتين: مغير (من: شى). || متساويان: متساويين. ٤ متفق: متفق. || الحركة: مغير. ٥ سواد: سود. || أبيض: اسفأ (في الموضعين). ٦ أسود: اسودأ. ٨ المتفقين: السابق (المختلفين) مشطوب. ٩ والمذبي: مهمل. والسابق (الغابط) غير مشطوب. ١٢-١٣ من «القتل» إلى «الكفارة»: في الهامش. ١٣ والقتل وسوى: والقتل ويسوى. كذا. ١٦ اللذين: الذين. || واحداً: واحده. مغير. || فعذاه إلى الشبيه: فعذاه إلى السبه. مهمل. مظلوس بعضه. ١٨ للثقة: مظلوس بعضه. ١٨-٢١ من «وأوضح» إلى «ولا زمانه»: في الهامش. ١٩ ولا حداً مع: ولا حراً مع. || نفساً: كان المسطور «بعده».

- فَيَقَالُ لَهُمْ: أَمَّا قَوْلُكُمْ إِنَّ قِيَاسَ الشَّرْعِ وَرَدَّ بِخِلَافِ حُكْمِ الْعَقْلِ بِدَلِيلٍ [لَيْلٍ] أَنْ
 ١٤٣ أو الْحُكْمِ ... أَحْكَامُ [هـ] | وَقِيَاسَاتِهِ، فَهُوَ إِطْلَاقُ بَاطِلٍ؛ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّهُ مُحَالَاتُ
 الْعُقُولِ. وَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ أَوْ دَلِيلِهِ اسْتِحَالَةَ وَرُودِ التَّعَبُّدِ بِهِ. وَهَذَا بَاطِلٌ. ٣
 وَفِيهِ وَقَعَ الْخِلَافُ. وَبِالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ طَوَّلْتُمْ، بَلْ لَمْ يَرِدِ السَّمْعُ فِيهِ مِنَ التَّعَبُّدِ بِهِ إِلَّا بِمَا
 يَجُوزُ بِالْعَقْلِ، وَلَا يَحِيلُهُ. وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ بِمَا يَحِيلُهُ الْعَقْلُ، لَأَجَلْنَا وَرُودَ التَّعَبُّدِ بِهِ،
 وَلَقَطَعْنَا عَلَى بَطْلَانِ ثُبُوتِهِ مَنْ أَنْبَأَ مِنْ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ. فَهَذَا جَوَابٌ. ٦
 وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: إِنَّهُ قَدْ جُمِعَ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمَخْتَلَفَيْنِ، وَفُرِّقَ فِيهَا بَيْنَ
 الْمَثَلَيْنِ فِي الصِّفَةِ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ مَطْرُوحٌ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا، فِيمَا سَلَفَ، أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي
 تَكُونُ عَلَّةً لِلْحُكْمِ، وَعَلَامَةً عَلَيْهِ، لَمْ تَكُنْ عَلَّةً لَكُونِهَا صِفَةً نَفْسِيَّةً، أَوْ مَعْنَوِيَّةً، أَوْ
 ٩ صُورَةً وَبُيُوتَةً وَهَيْئَةً، أَوْ حُكْمًا شَرْعِيًّا فِي الْأَصْلِ؛ وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَّةً، إِذَا دَلَّ
 الدَّلِيلُ عَلَى تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِهَا، وَكَوْنِهَا أَمَارَةً لَوْجُوبِهِ. وَدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، فَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهَا
 ١٢ عَلَّةً مَعَ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ، وَجِبَ تَعَلُّقُ الْحُكْمِ بِهَا فِي كُلِّ مَا وَجَدْتَ فِيهِ. وَإِنْ اخْتَلَفَ
 ذَلِكَ فِي أَحْكَامٍ وَصِفَاتٍ أُخَرَ، وَلَوْ وَرَدَ النَّصُّ بِمِثْلِ هَذَا، لَوَجِبَ بِاتِّفَاقِ الْقَوْلِ بِهِ،
 وَالْقَضَاءُ بِصَحَّتِهِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ. لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ «حَرَّمَ الْخَمْرَ
 ١٥ لِشِدَّتِهَا وَصَدَّهَا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، فَالْجِئُوا بِهَا كُلَّ مَا سِوَاهَا فِي هَذِهِ الصِّفَةِ»، لَوَجِبَ
 إلْحَاقُ النَّبِيذِ وَكُلِّ مَسْكِرٍ شَدِيدٍ بِهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُمَا وَهَيْئَاتُهُمَا. وَكَذَلِكَ لَوْ
 قَالَ «قَدْ ضَرَبْتُ التَّكْلِيفَ عَلَى الْعَاقِلِ، لِكُونِهِ عَاقِلًا»، لَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الطَّوِيلُ
 وَالْقَصِيرُ. وَالْأَنْثَى وَالذَّكَرُ، وَالصَّحِيحُ وَالسَّقِيمُ. ١٨
 وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ قَضِيَّةُ الْعَقْلِ، وَقَضِيَّةُ عِلَّاهُ؛ لِأَنَّ الْجَسْمَيْنِ مَنِ اشْتَرَكَا فِي
 وَجُودِ الْحَيَاةِ بِهِمَا، وَجِبَ الْقَضَاءُ عَلَى تَسَاوِيِ حَالِهِمَا، وَكَوْنِهِمَا حَيَيْنَ، وَإِنْ كَانَ
 ٢١ أَحَدُهُمَا قَادِرًا وَالْآخَرُ عَاجِزًا، أَوْ أَحَدُهُمَا عَالِمًا وَالْآخَرُ جَاهِلًا. وَإِذَا اجْتَمَعَ الْجِسْمُ
 ١٤٣ ظ وَالْعَرَضُ | فِي الْوُجُودِ عَنْ عَدَمِ قَضِيٍّ لِهَيْمَا بِالْحُدُوثِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ. وَفِيمَا
 عَدَا هَذِهِ الصِّفَةَ، وَأَمْثَالُ هَذَا يَكْثُرُ وَيَطُولُ فَيَمْنُ يَقْضِي بِافْتِرَاقِ حُكْمَي الشَّيْئَيْنِ فِيمَا
 ٢٤ يَوْجِبُ افْتِرَاقَهُمَا، وَبِاجْتِمَاعِهِمَا فِيمَا يَوْجِبُ مَسَاوَاةَ حُكْمِهِمَا. فَيَبْطُلُ بِذَلِكَ مَا قَالُوهُ.

١ يُقَالُ: مَطْمُوسٌ بَعْضُهُ. ... كَلِمَةٌ مَطْمُوسَةٌ. ٣ اسْتِحَالَةٌ: مَكْرُورٌ. ٥ يَحِيلُهُ: يَحِيلُهُ.

٦ ثُبُوتُهُ: ثُبُوتُهُ. «مَنْ أَنْبَأَ مِنْ اللَّهِ»: مَنْ أَمَانَاهُ. ١٠ وَبُيُوتَةً: وَبُيُوتَةً. ١٧ فَرِيتُ: مَرِنْتُ. ٢٠ حَيَيْنٌ: حَيِينٌ.

٢٣ الشَّيْئَيْنِ: مَغْيَرٌ. ٢٤ وَبِاجْتِمَاعِهِمَا: مَغْيَرٌ (مَنْ: وَفِي اجْتِمَاعِهِمَا).

- فإن قيل: فقد يشبه الفرع أصليين متضادّين الحكمين: أحدهما حلال، والآخر حرام. ويشارك كل واحد منهما في صفة من الصفات، يقتضي عند المجتهد الحكم فيه بحكمهما جميعاً؛ فما الذي تصنعون في ذلك؟
- ٣ قيل: يكون عندنا مخيراً في الحكم بأيهما شاء، على ما نبينه من بعد - إن شاء الله. فأما الجواب عن تفصيل ما ذكرناه من التفرقة بين المتفق في الصفة، والتسوية بين المختلف فيها، فإنه بُعد منهم؛ لأننا لا نعرف علة شيء مما ذكرناه، ولا ندعي لكل حكم علة. فما نعرف أن العلة في وجوب الغسل من المني، لا يختص كونه خارجاً من مخرج واحد، حتى نوجبه من البول بخروجه من مخرجهما؛ بل لا نعرف لذلك علة. فلم يجب القياس عليه. ولا نعرف علة التفرقة بين النظر إلى وجه الحرة وشعرها. حتى نحمل أحدهما على الآخر.
- فأما إيجاب الكفارة في القتل، والظهار، والحنث في اليمين، وأمثال ذلك من إيجاب القتل بالقتل، والرذة، والزنى، والإحصان، فليس بقادح في القياس؛ لأن كل شيء من هذه المعاني والأفعال المختلفة علة لثبوت الحكم. نعي بذلك أنها علم على وجوبه، وليس يستنع أن يجعل الله - سبحانه - علم وجوب الكفارة والقتل علامات مختلفة. ولذلك صح القول بالعلتين، على ما ذكرناه من بعد - إن شاء الله.
- ١٥ وإنما يمتنع اجتماع الأشياء المختلفة الأجناس في إيجاب حكم عقلي. لأجل أن موجه من العلل يوجب بجنسه. وما هو عليه من الصفة في ذاته. وإن كان
- ١٨ الله - سبحانه - خلقه وجعله موجبا للحكم؛ كما أنه قد جعل الشدة علامة على تحريم الخمر، وكلاهما مفعولان من قبله - تعالى - على هذا الوجه. وهذا واضح في فساد ما تعلقوا به. وهذه الجمل التي ذكرناها عن محلي التعبد بالقياس، لأجل جهل العباد بالمصالح، وفساد العلل الشرعية، وإحالة كونهما علامة على الأحكام كافية، ومبتهة على كل ما يعتلون به من جنس ما ذكرناه. ومما لعنا لم نذكره - وبالله التوفيق.

١ فقد: من: قد. متضادّين: مغير: من: متضادين. ٣ بحكمهما: مغير. ٤ مخيراً: محيراً. ٥ بأيهما شاء: بأيهما شاء. ٦ فإنه بُعد: فانه بعد. ١٤ على وجوبه: مغير. ١٦ وإنما يمتنع: مضموس بعضه. مهمل. ١٧ بجنسه: مهمل. ١٨ جعل الشدة: مهمل. ١٩ قبله: قبله. ٢٠ محلي: مهمل. ٢٢ ومبتهة: ومنه. ما: في الهامش.

فصل في الكلام على من أحال التعبد به لأجل أنه يوجب على المكلفين الأحكام المتضادة

- قال هؤلاء: إنما وجب إحالة التعبد به، لأجل أنه يؤدي إلى ما لا يصح دخوله
تحت التكليف من إلزام الأحكام المتضادة، وما ليس في الوسع والطاقة. قالوا:
وبيان ذلك أنه قد يتردد الفرع بين أصليين: أحدهما محلل، والآخر محرم؛
ويشبههما، فيوجب شبهه بالمحلل عند المجتهد كونه حلالاً، ويوجب شبهه
بالمحرم كونه حراماً، فيوجب أن يكون حلالاً حراماً.
- فيقال: إن هذا باطل من وجهين. أحدهما أن أكثر القائسين يسنع من ذلك،
ويزعم أنه لا بد من ترجيح شبهه بأحدهما. ونحن، وكل من يقول إن الحق في
جهة. وليس كل مجتهد مصيباً على هذا المذهب، وإن الله - سبحانه - لم يجعل
شبهه إلا بأصل واحد، إما حلالاً وإما حراماً، وأمر بالحق بذلك الأصل، فلا يجوز
أن يدعى أنه يشبه الأصليين المختلفين أو المتضادين شبهاً واحداً. ومتى عرض ذلك
للمجتهد، وجب عليه أن يجتهد في الترجيح؛ فإنه سيقع عليه، ويصادفه، ويهجم به
الاجتهاد في النظر على لحوقه بأحدهما. وربما قضى بعض المجتهدين: فلم يعط
الاجتهاد حقه؛ | فيتهم حينئذ نفسه، ويتوقف، ولا يُقدِّم فيه بقضية ولا فتياً؛ حتى
أنهم اختلفوا - أعني هذا القبيل - في أنه يقلد غيره فيما يخصه من حكم الحادثة،
أو يكون وقت فرض بتعبده غلبة ظنه لقوة أحدهما؛ على ما ذكره في كتاب
التقليد، من بعد. وهذا جواب يبطل ما أصلوه من إلزام التضاد.
- جواب آخر مع التسليم: أن التناوم والموازنة على المساواة، قد يقع في مثل
هذا، ويجده المجتهد من نفسه أحياناً. فحكم الله حينئذٍ تخيير المجتهد في ذلك
بين إلحاقه بأي الأصليين شاء؛ كما يتخير في الكفارات بين الأعيان وتعليق الحكم
على الواحد المنكر. مثل قوله للمكلف «أقتل مشركاً أو أغتق عبداً»؛ فيتخير في قتل
أي المشركين شاء، وعتق أي العبيد شاء. وهذا لا يجيء إلا على القول بأن كل
مجتهد مصيب. وكذلك العامي، يقلد أي العلماء شاء.

٣ يؤدي: يودي. مغير: ٤ التكليف: الكلف. كذا: ٥ أصليين: مغير. ٦ ويشبههما: مهمل.

١٦ أعني: مكزور. مشطوب. ١٩ أن: مزيد.

فصل في القول في محيل التعبد به
لأجل استحالة تعبدّه بالحكم بغالب الظنّ
مع القدرة على النصّ وما يوصل إلى العلم

٣

فرعّموا أنّ ذلك لا يجوز لاستحالة اقتضائه بالمكآف على أدون الطريقتين
والدليلين؛ وهو القياس مع القدرة على أعلاهما، وهو النصّ وما يجري مجراه، ممّا
لا يحتمل إلّا معنى واحداً. فأقول ما يقال لهم: ولمّ زعمتم أنّ ذلك محال في صفته
- سبحانه؟ وما دليلكم عليه. مع الخلاف الواقع فيه؟
فإن قالوا: لأنّ الحكم بالعلم اليقيني أصلح في تدبير الخلق من إحالتهم فيه على
غالب الظنّ.

٩

قيل: ولمّ زعمتم أنّه لا يجوز أن يفعل بالخلق، في أمر الدنيا والدين، إلّا ما هو
أصلح الأمور لهم؟ وليس هذا من كلام الفقهاء في شيء.

ويقال لهم على سبيل ما ادّعوه: ومن أين علمتم أنّه لا بدّ أن يكون العمل
بموجب النصوص أصلح في تدبير المكلفين من إحالتهم في كثير منها على موجب
الرأي وغالب الظنّ؟ وما أنكرتم من أنّه قد علم - سبحانه - أنّ ردّهم في كثير من
ذلك إلى الاجتهاد وغالب الرأي أصلح لهم؟ وأنّه لو نصّ لهم على كلّ حكم بعينه،
لنفروا عن طاعته، وكان ذلك لطفًا في فسادهم؟ وأنّ في تخفيف محتتهم وتسهيل
الأمر عليهم في الرجوع إلى الرأي لطفًا في المصلحة؟ وأنّه عنده أقرب إلى الموافقة
والطاعة؟ فلا يجدون إلى دفع ذلك طريقًا.

١٨

ويقال لهم أيضًا: أتزعمون أنّ غالب الرأي والظنّ بيان للحكم، وعلم على
وجوبه، ومصلحة في التكليف. وإن كان التعبد بالرجوع إلى موجب النصّ أبين
وأصلح؟ أم تزعمون أنّ غالب الظنّ ليس ببيان للحكم. ولا العمل بموجبه مصلحة
في الدين أصلًا؟ فإن قيل «بل هو بيان ومصلحة». وإن كان ذو البيان بالنصّ
والاستصلاح به. فقد أقروا بأنّ الأعلى والأدنى في مرتبة البيان والاستصلاح قد
استويا. وهذا إقرار بعين ما أنكروه علينا وتعلّقوا به.

٢٤

- ويُقال لهم أيضًا: إِنَّ اللَّهَ - سبحانه - قد ردَّ نبيّه - صَلَّى اللَّهُ عليه - في كثير من الأحكام، وأصحاب نبيّه - صَلَّى اللَّهُ عليه - إلى ما طريقه الظنون بأخبار الآحاد والآراء. والاستشارة المصدرة للرأي، مع قدرته على بيان جميع ذلك بالنصوص ٣ غير المحتملة، بل الموجبة للقطع. فلمْ منعتم إثبات الأحكام إلّا من طريق ١٥:٥ النصوص، | دون الأدلة الموجبة للظنون؟
- ومعلوم أنّه فسّح لنا في العمل بقول الشهود في الدماء والأموال والعقود، وهي ظنون، ورجّح بالتصرّفات والأيدي واللّوث. وكلّ ذلك أمارات ظنيّة، لا أدلة قطعيّة؛ وكذلك أمر القبلة، ومواقيت الصلوات في أيام الغيوم وخفاء الأظلة والأفياء المستدلّ بها، وكَلّمنا فيه إلى الأمارات. ثمّ إنّ قدر بعض العقوبات، وهي الحدود، ٦ بالنصوص القاطعة. ثمّ وكَلّم إلينا التعازير للعبيد والزوجات عند النشوز؛ وما دون الحدود من عقوبات وكَلّمها إلى آراء الأئمّة؛ وتلك ظنون متجاذبة. فأين مطالبكم بالقطعيّات في الأحكام، مع هذه الأوضاع الشرعيّة التي لا محيص لكم عن ١٢ التفصّي عن القول فيها بغلبة الظنّ دون القطع؟

فصل مفرد لبيان ورود السمع بذلك

١٥ بعد فراغنا من بيان أنّه طريق

- فنقول - وبالله التوفيق: إنّ النقول الصحيحة عن النبيّ - صَلَّى اللَّهُ عليه - وعن أصحابه - رضوان الله عليهم - مطبقة على استعماله في الأحكام، فالأخذ به، والتعويل عليه فيما لا نصّ فيه، أمرٌ مقطوع به. فمن ذلك قول النبيّ - صَلَّى اللَّهُ عليه - ١٨ عليه - لما سُئل عن القبلة في حقّ الصائم: «أرأيت لو تمضمضت؟» فانظر إلى استشارة المعنى أنّ القبلة التذاذ يحصل بالغم، هو مبدأ الاستشارة للشهوة التي تنتهي إلى غاية الوطر وهو الجماع؛ فكذلك وصول الماء إلى محلّ لا يحصل به الرّي، ٢١

٣ قدرته: مضموس بعضه. ٤ غير: مهمل. ٨ الغيوم وخفاء: العيوم وحفا. ١٠ التعازير: البعازير. ومغير. ١٢ مع: مزيد فوق «الي». وهذا مشطوب. ١٤ بذلك: في الهامش. ١٥ بعد: السابق (لذلك) مشطوب. ١٧ فالأخذ به: والاحد به. ١٩ تمضمضت: تمضمض. ٢٠ التذاذ: التداد. || يحصل: في الهامش. ٢١ الجماع: مضموس بعضه.

- وإنما يحصل به الإحساس [ببر]ودة الماء الذي هو مبدأ ينتهي إلى غاية الوطر، وهو الري. وقوله - [صلى الله] عليه - للتي سألته عن إدراك فريضة الحج أباه، وهو شيخ كبير. لا يستمسك. والحج عنه: «أرأيت لو كان على أبيك ذنب؟» ٣
- فهذا في الإلحاق. والتعدي. وتشبيه الشيء بنظيره. وإفاضة حكمه عليه. وإنما استثار المعاني: مثل قوله: «إنما أنشئ لأشئ»؛ «إنما يأتيني النسيان لأشئ التلافي والجبران»؛ «إنما نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدأفة». وقال في القبور: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها، فإنها تذكركم الآخرة»؛ «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغسل يده في الإماء حتى يغسلها ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدري أين تطوف يده». وقال في الصيد: «فإن وقع في الماء، فلا تأكل، لعل الماء أعان على قتله». «الهيئ ليست بنجس، إنها من الطوائف عليكم والطوافات». وقال في الجمع بين الأختين والمرأة وبنت أختها: «فإنكم إذا فعلتم ذلك، قطعتم أرحامكم». وسئل عن ضالة الغنم، فقال: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب»؛ ١٢
- تقديره «فخذها لئلا تكون للذئب، فتهلك على ربها وعلتك». وقال، لما سئل [عن] ضالة الإبل: «ما لك ولها؟ معها جذاؤها، وبقاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر، فدعها حتى يأتيتها ربها». فأبان بذلك عن علة الفرق بينها وبين الغنم، لامتناعها على الذئب. واستقلالها بتحصيل العلف من أعالي الشجر إن عدمت عشباً، وتحصيل الماء العميق بطول أعناقها المشبهة بالشقاء. وقوله: «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم»، ١٨
- «تجاوزوا عن ذنب السخي». «إنه شهد بذراً، وما يذكرك أن الله أطلع إلى أهل بدر، فقال اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم». فنبه على تأثير مكارم الأخلاق، وفضائل الأعمال، في إسقاط المواقظة والمقابلة على نوادر الإساءات، وبوادر الخطايا. ٢١
- ولو نتبع ذلك من الشرع، لَطال به الكتاب؛ وفيما ذكرنا كفاية للنصف، ونذكر ما جاء عن الصحابة - رضوان الله عليهم - في ذلك.

١ الإحساس: مضموم بعينه. ٥ استثار: استنار. ٦ الدأفة: الدانه. ٧ ألا فزوروها: الا تزوروها، وحرف الواو الثاني مزيد. كذا. ٨ يأتيني: ينقضي. ٩ الدأفة: الدانه. ١٠ ألا فزوروها: الا تزوروها، وحرف الواو الثاني مزيد. ١١ وسئل: سئل. ١٢ للذئب: للذئب. ١٣ للذئب: للذئب. ١٤ الذئب: الذئب. ١٥ تجاوزوا: تجاوزوا. ١٦ بذراً: مهمل. ١٧ فنبه: معبر. ١٨ على: السابق (حرف الكاف) مشطوب. ١٩ المواقظة: المواقظة. ٢٠ وبوادر: مهمل. لم يبق من الكلمة إلا «وأنه». ٢١ للنصف: معبر (من: للمصنف).

فصل فيما جاء في استعمال القياس
عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وفرعهم إليه عند اختلافهم في الحوادث
التي عرضت في عصرهم فيما لم يرد فيه سمع
إذ لو كان سَمْعٌ لَمَا وقع الاختلاف بينهم

٣

٦ فمن ذلك اختلافهم في لفظة الحرام. وتورث الجد مع الإخوة. فبعضهم قاس
لفظة الحرام على لفظة الظهار؛ وبعضهم شبهها بالثمن؛ وبعضهم جعلها طلاقاً ثلاثاً؛
وبعضهم جعلها طلاقاً بائة؛ وبعضهم جعلها طلاقاً رجعية؛ وبعضهم أوجب بها كفارة
اليسين. ولم يحكم بها يميناً؛ وبعضهم جعل الجد كالأب في إسقاط الإخوة
والأخوات؛ وبعضهم جعله كأحد الإخوة، وميزه عند المزاحمة بتوفير السدس؛
وبعضهم قاسهم به ما لم تنقصه المقاسمة من ثلث الأصل، أو ثلث الباقي،
بحسب المكان.

١٢

ومن ذلك اختلافهم في قدر حد الشارب. وقول علي - كرم الله وجهه: أراه
إذا سَكِرَ هَذَى، وإذا هَذَى افْتَرَى؛ فُحِّلُوهُ حَدَّ الْمُفْتَرَى.
ومن ذلك مشاورة عمر - رضي الله عنه - في التي أنفذ إليها ففرغت:
فأجهضت ذا بطنها. وقول عثمان، وعبد الرحمن: إِنَّمَا أَنْتَ مُؤَدَّبٌ، لَا نَرَى عَلَيْكَ
شَيْئًا. وقول علي: أَرَى عَلَيْكَ الدَّيَّةَ.

١٥

ومن ذلك اختلافهم في الإكسال والإنزال وقول علي - رضي الله عنه: تُرَانِي
أَرْجُئُهُ بِالْحَجَارَةِ، وَلَا أُوجِبُ عَلَيْهِ الْاِغْتِسَالَ بِصَاعٍ مِنْ مَاءٍ؟

١٨

ومن ذلك قول ابن عباس في مسألة الجد: أَلَا [يَتَّقِي] اللَّهُ زَيْدًا! | يجعل ابن
الابن ابناً. ولا يجعل أب الأب ابناً. وقوله في العَوْل: مَنْ شَاءَ بَاهِلَنِي بَاهِلَتُهُ؛ والذي
أَحْصَى رَمْلَ عَالِجٍ عَدَدًا مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي الْفَرِيضَةِ نَصْفًا وَنَصْفًا وَثَلَاثًا، ذَهَبَ الْمَالُ
بِنَصْفَيْهِ، فَأَيْنَ مَوْضِعُ الثَّلَاثِ؟

٢١

١٤٧

٦ فمن: مغير. ٨ بائة: بابه. ١١ تنقصه: ينقصه. ١٤ سَكِرَ: سكر. ١٦ فأجهضت: فاحضت.

ذا بطنها: دا بطنها. كذا. ٢٠ يجعل: يجعل. ٢١ العَوْل: العول.

ومن ذلك قول ابن مسعود في بَرُوع بنتِ واشق: أقول فيها برأيي. فإن يكن صواباً، فمن الله؛ وإن يكن خطأ، فمني ومن الشيطان.

٣ ومن ذلك قول عمر في صدقات النساء: فإنها لو كانت مكرومة أو تقوى عند الله لكان أسبغكم إليها رسول الله - صلى الله عليه وسلم. فلما قالت له امرأة: لِمَ تمنعنا ما أعطانا الله؟ قال الله - تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِخْدَانُنَّ قِنطَارًا﴾ [قال:] امرأة قالت، فأصابت. وزوي: «كلُّ أحدٍ أفقه من عُمرَ حتى امرأة».

٦ ومن ذلك قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في الكلالة: أقول فيها برأيي؛ فإن يكن صواباً، فمن الله؛ وإن يكن خطأ، فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان. الكلالة ما عدا الولد والولد.

٩ ومن ذلك أنه كان من رأيه - رضوان الله عليه - التسوية بين الناس في العطاء؛ حتى قال له عمر: أتجعل من هاجر إلى الله ورسوله، وترك دياره وأمواله، كمن دخل في الإسلام كركها؟ فقال أبو بكر: إنهم إنما أسلموا وهاجروا إلى الله، فأجورهم على الله؛ وإنما هذه الدنيا متاع. وكان أبو بكر - رضي الله عنه - لم يحب أن يجعل من العطاء ثمنًا للإيمان، والهجرة، وفضائل الأعمال.

١٢ ووكّل ذلك إلى دار تسنو في العطاء. ثم لما صارت كركها | الخلافة إلى عمر ١٤٧ظ - رضي الله عنه، فاضل في العطاء، وعلم أن الله - سبحانه - قد جعل الآخرة دار الجزاء، وعجل في هذه أصل العطاء، بلغة وإعانة على ما هم بصدد من ندب نفوسهم لما ندبوا. فلما لم يسع ذلك أصل العطاء، وإن لم يكن ثمنًا، لكن بلاغًا، كذلك الزيادة. فكلّ منهما ذهب إلى وجه من وجوه الرأي، والمعنى الواضح.

٢١ ومن ذلك أن أبا بكر الصديق اشتهر عنه أنه ورث الجدة أم الأم، ولم يورث الجدة أم الأب. فقال له أنصاري: لقد ورثت امرأة من ميت، لو كانت هي الميتة لم ترثها - يعني أم الأم - فإنه ابن بنتها، وتركت امرأة لو كانت هي الميتة ورث

١ برُوع بنت واشق: مهمل. | برأيي: رأى. ٥ امرأة: افراه. | قالت: قال. ٦ فأصابت: مغير (من: فامسب). ٨ الشيطان: الشيطان. كذا. ٩ بريئان: بريان. ١١ أنجعل: الجعل. ١٣ فأجورهم: مهمل. ١٤ من: مزيد. ١٥ تسنو في: سنواني. ١٧ بلغة: مهمل. | وإعانة: مهمل. ١٨ ندب: مهمل. | ندبوا: ندبوا. | ثمنًا: سنا. ومغير. ١٩ بلاغًا: بلاغًا.

جميع ما تركت - يعني أن الأب ابنها. فلما سمع ذلك، أشرك بينهما في السدس. وهذا أخذ منهم بالرأي، وتعويل على المعاني المستنبطة المعقولة.

- ومن ذلك ما أجمعوا عليه من الرأي والاجتهاد. وكان المبتدئ به عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الذي لم يزل رأيه موافقاً لما ينزل من وحي الله إلى نبيه في عدة قضايا، ومواطن [وهو] ما رآه وأشار به من تسطير القرآن في المصاحف، حفظاً له عن الشذوذ، لما رأى القتل قد استحرّ بقرء القرآن، في قتال أهل اليمامة، وقوله لأبي بكر الصديق، وقول أبي بكر «لا أفعل؛ وكيف أفعل ما لم يفعله رسول الله؟»، وإحضار زيد بن ثابت، وكراهة زيد ما كرهه أبو بكر من جمعه، وقول أبي بكر «فلو كلفوني يومئذ نقل جبال يهامة، لكان أهون عليّ من ذلك». ثم شرح الله صدر أبي بكر، وزيد، والجماعة. إلى رأي عمر، وإثباته على تصويب العمل به. وكان في ذلك أكبر المصالح حسم مادة... من الزيادة والنقصان من أهل [ال] ١٤٨ أو [الإلحاد. ومعلوم أنه لم يكن نفورهم عن رأي عمر، إلا لعدم النقل والسمع. ثم اتفقوا على محض الرأي ومجرده.

- ومن ذلك ما رآه عثمان - رضي الله عنه - من جمع الكل على صحيفة أبي بكر ومصحفه، وأخذه من حفصة، وضمانه لها ردّه عليها، حتى سحبت به؛ وأخذه لجميع المصاحف التي كان فيها تقديم وتأخير، وتأويل وتفسير، وتبديل وتغيير، إلى غير ذلك من التخليط والتحريف على قدر حفظ كاتبه، وتحريق ذلك، وموافقة الكل له على ذلك؛ حتى إنه، لما قيل في فتنته «خارق المصاحف»، قال عليّ، ردّاً على من عابه: والله! ما خرقها إلا عن رأي من جماعتنا أصحاب محمد. فكان ذلك من فضائل عثمان - رضي الله عنه.

- وإنما جعل الله - سبحانه - الرأي طريقاً، وإن كان قادراً على إنزال نصوص كاشفة لأحكام شريعته ليظهر فضائلهم التي أودعها، وجواهرهم التي منحها؛ كما أبان عمّا أودعه فيهم من تلقى أثقال التكليف، بحسن الاستجابة ببذل النفوس

٢ أخذ: أحد. ٤ نبيه: مهمل. ٥ القرآن: كأن المخطوط والفهرس: ٨ وإحضار: مهمل. ٩ جمعه: مهمل. ٩ يهامة: مزيد فوق الهاء. وهذا مشطوب. ١٠ على تصويب: مخطومس بعضه. ١١ أكبر: أكثر. ١٢ المصالح: مخطومس بعضه. ١٣... من: كلمتان أو أكثر. ١٤ وأخذه: مهمل. ١٨ قبل في فتنته: مهمل. ١٨-١٩ عليّ ردّاً على: على ردّاً على. ٢٣ يبذل: بديل.

والأموال، وفراق الأهل والأوطان. وقطع الأرحام فيه، كذلك أبان عن فضلهم في الاجتهاد والرأي.

٣ ومن ذلك أنهم ما تحرّجوا أن ضربوا لأحكام الله الأمثال؛ فقالوا في الجدة ما قالوا من التشبيه بشجرة تشعث أغصانها، وينهر الخلع منه خلجان. وهذا كله ثقة منهم بأن الرأي طريق من طرق الأحكام.

٦ ومن ذلك ما كاتب به عمر - رضي الله عنه - في العصور، ونهيه للولاية بالعراق عن أخذ الخمر؛ فقال: ولّوهم بيعها، وخذوا العشر من أثمانها. وهذا من أفقه الفقه، وعساه أخذه من قول النبي - عليه السلام - في هدية بريرة ما كان تُصدّق به عليها، وكانت الصدقة تُحرّم عليه كتحرّم الخمر علينا والربا. فقال: «هولها صدقة»

ولنا هديّة». فأخذ من تغيير الحكم بالانتقال | تغيير حكم أثمان الخمر عن أعيانها. ١٤٨^ظ وتترّه أصحاب رسول الله عن قبضها وبيعها، ووكل ذلك إلى من يعتقدها مالا.

١٢ ومن ذلك تلؤمهم على الصديق. وتحرّجهم من قتال مانعي الزكاة، واحتجاجهم بقول النبي - صلى الله عليه - «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». وأجابهم بالرواية، وهو قوله: «أليس قد قال

١٥ «إِلَّا بِحَقِّهَا؟ أَوَلَيْسَتِ الزَّكَاةُ مِنْ حَقِّهَا؟» والرأي قوله: «أدع اليوم لهم الزكاة، وغدا الصلاة، فأخل الإسلام عُروّة عروّة». وقوله: «كيف أفرّق بين ما جمع الله، والله يقول ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾؟» ثم صار الناس كلّهم إلى رأيه. وقول عمر - رضي

١٨ الله عنه - عند يوم الشقيفة لأبي عبيدة: «امدّد يدك أبايعك!» وقول أبي عبيدة له: «ما كان لك في الإسلام فقهة غيرها تقول هذا وأبو بكر [فيها]!»، ومقاولتهم واحتجاج كلّ منهم، هذا يقول: «مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ»؛ فيقول الآخر: «سَيِّفَانِ فِي غَمَدٍ لَا يَجْتَمِعَانِ

٢١ أبداً». فهذا يقول: «إِنَّ [رسول] الله - [عليه السلام] - أوصانا فيكم. فقال «أوصيكم بالأنصار خيراً»؛ وهذا يدلّ على ذوي الجبا منكم أَنَّ الأمرَ فينا دونكم؛ إذ لو كان فيكم، لأوصاكم بنا». وهذا كله نظر واستنباط عند عدم النص.

١ الأرحام: الأرحام. ٣ ضربوا: مهمل. ٤ الأمثال: مهمل. ٥ التشبيه: مهمل. ٦ وينهر الخلع: مهمل. ٧ خلجان: خلجان. ٨ هدية بريرة: مهمل. ٩ ونتره: ونتره. ١٠ كذلك. ١٢ تلؤمهم: مهمل. ١٣ وقول: قول. ١٤ فقهة: مهمل. ١٥ واحتجاج: مهمل. ١٦ واحتجاجهم: مهمل. ١٧ عليه السلام: غير وحل.

- ومن ذلك تصرف أبي بكر في الخلافة برأيه، ونقصه على عمر برأيه، ومصير الكل إليه، وموافقتهم له، وإن لم يكن في ذلك نص من القرآن يُتلى، ولا حديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُروى، سوى قول أبي بكر عن رأيه فيه، ونظرة واجتهاده. فأملَى عَهْدَهُ الذي عَهْدَهُ من لفظه على عثمان - رضي الله عنه: «هذا ما عهد عبد الله بن عثمان آخر عَهْدَهُ بالدنيا: وقتاً يُسلم فيه الكافر، ويُبَرِّ فيه الفاجر». وأغيب [ي] عليه. ثم أفاق. فقال [لأبيه]: «مَنْ كَتَبْتَ؟» [قال: «عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ»]. فقال: «أَصَبْتَ ما في نفسي؛ ولو كَتَبْتَ نَفْسَكَ، لَكُنْتَ لَهَا مَوْضِعًا». ولم يعترض عليه أحد فيما رآه. ولَمَّا اعترض عليه اثنان سمعا ما قال فيهما من عدم صلاحيتهما للخلافة، فقال لطلحة. لَمَّا قال له «ماذا تقول لربك، وقد وليت علينا فظًا غليظًا؟»، فأغلظ له في القول، ثم قال «أقول له وليت عليهم خَيْرَ أَهْلِكَ». وكان مما قال في ذلك: «إني مستخلف عليكم عمر بن الخطاب؛ فإن يعدل، فذاك ظني فيه؛ وإن لم يفعل، فأنا منه بريء»، والخير أردت». ١٢
- ومما قال في ذلك: إِنَّ هذا الأمر لا يصلح إلَّا للقوي، في غير عُنف؛ اللطيف؛ - ورؤي: اللئيم، من غير ضَعْف -؛ ومن صفته كذا وكذا. وأطال في صفة الإمام؛ ثم قال: لا أعلم إلَّا عمر بن الخطاب؛ فشاؤروا، وانظروا في أمركم. وهذا كله تصريح بالرأي، بعد الارتياح والنظر والاجتهاد؛ إذ لم يكن لهم في ذلك سَمْعٌ، ولا نص. ومن ذلك اختيار عمر - رضي الله عنه - الستة من بين أصحاب رسول الله وجعل الإمامة شورى في النفر الذين نص عليهم واقتطعهم برأيه. ١٨
- ومن ذلك ما اشتهر عنه، فيما عهدته إلى أبي موسى - رحمة الله عليهما: اعْرِفِ الأَشْبَاءَ والأمثال؛ ثم قَسِ الأمور برأيك، ولا يمنعك قضاء قضيتَه؛ بالأُمسِ راجعت فيه عقلك، وهديت فيه لرشدك، أن ترجع إلى الحق، فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي. فكان يعمل بالقياس والتشليل، ويأمر حكامه بالعمل بذلك، ولو تَبَّع ذلك من أقواله وأحكامه في أعيان المسائل، لَكُثُر.

١ برأيه: مهمل (في الموضعين). ٤ فأملَى: فأملا. ٥ وقتاً يُسلم فيه الكافر: مهمل. ٦ ويُبَرِّ فيه: ونزفه. ٦ وأغيب [ي] عليه: مهمل. مظلوس بعضه. ٧ فقال: مهمل. ١٠ فظًا غليظًا: فظا غليظًا. ١٣ غير عُنف: مهمل. ١٥ أمركم: مغتبر. ١٩ رحمة: مزيد فوق «رضي». وهذا غير مشطوب. ٢١ عليهما: مغتبر (من: عنهما). ٢٣ تَبَّع: تبع. ٢٤ وأحكامه: السابق (واحواله) مشطوب.

- ومن ذلك قول عثمان لعمر - رضي الله عنهما - في بعض القضايا: **إِنْ تَنَبَّعَ رَأْيُكَ أَسَدٌ، وَإِنْ تَنَبَّعَ رَأْيِي مِنْ قَبْلِكَ، فَنَعَمْ ذُو الرَّأْيِ كَانَ!** وهذا إخبار منه بجواز القول بالرأي؛ ويومئ أيضا إلى القول إلى تصويب الرأيين المختلفين، ولو كان فيه دليل قاطع على أحدهما لم يجز تصويبهما ولا... | وباقي الأئمة إقراره على تصويب ١٤٩
- قولين، أحدهما خطأ مقطوع به.
- ٦ ومن ذلك ما روي عن علي وعثمان - عليهما السلام - أنهما قالوا في الجمع بين الأختين بملك البسين: **أَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ، وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ.** ويعنيان بذلك قوله - تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾. ولا بد أن يكون لهما في ذلك قول، ولو كان معهما دليل آخر يقطع بوجوب الحكم بموجب إحدى الآيتين، لم يجز أن يقولوا **«إِنَّ التحليل والتحريم في ذلك يتعارض»** وعندهما في نفي التعارض دليل قاطع، فلا يصير معتقد التعارض في ذلك، إلا إلى ما يوجب غالب الظن والرأي. ١٢
- ومن ذلك قضايا علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وكان أكثرهم أخذًا بالرأي. فروي أن عمر بن الخطاب كان يشك في قود القتل الذي اشترك في قتله سبعة. فقال له علي: **«يا أمير المؤمنين! أرايت لو أن نفرا اشتركوا في سرقة، ألسن قاطعهم؟»** قال: **«نعم»**. قال: **«فذاك»**. يعني بقوله **«فذاك»** أنه مثله. وهذا قياس وتمثيل.
- ١٨ وقال في قضية: **أقضي فيها برأيي؛ فإن وافق قضاء رسول الله، وإلا فقضائي فسل رذل.**
- وقال في أم الولد: **كنت أرى أن لا يُتبعن، والآن رأيت أن يُتبعن؛ حتى قال له** ٢١ **عبيدة السلماني: رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك.**
- وقال في المرأة التي أجهضت بإنفاذ عمر إليها: **أما المائم فأرجو أن يكون عنك زائلا، وأرى عليك الدية.** فقال: **عزمت عليك ألا تبرح حتى تضربها على قومك بني** ٢٤ **عدي - يعني «قومي».**

٢ أسد: اشد. || ذو: دى. ٤ على أحدهما: مقطوع بعينه. || ...: كلمة أو بعض كلمة.

٩ بقطع: فاقطع. ١٩ فسل رذل: مهمل. ٢٠ يُتبعن: ننعن (في الموضعتين).

وقال في قتال أهل البصرة، وصيِّين، ونَهْرَوَان، ما دلَّ على أنَّه برأيه، لا
 بسمع؛ وحلف أنَّه ما عهد إليه رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - في ذلك عهدًا.
 ١٥٠ قال: «إنَّما هو برأي رأيناه». فقال له السائل: «ما بالنا إن ابتلينا | بقتالِ غداة؟» قال: ٣
 «من أراد الله بذلك نفعه».

فقد بان بهذه الجملة الكافية أنَّ الصحابة - رضوان الله عليهم - مثلوا الأحكام
 بغيرها، وشبَّهوها بنظائرها، وردَّوها إليها؛ وذلك محض القياس. فقد جمعنا بين ٦
 دلائلنا على جواز التعبد به عقلاً وشرعاً، وبين العمل به إجماعاً.

فصل في اعتراضاتهم على ذلك

فمن ذلك أنَّ هذه كلّها أخبار آحاد، وغاية ما تعطي الظنَّ، ونحن في إثبات ٩
 أصل لا نقنع في إثباته إلَّا بأدلة قطعية.

ومنها أنَّ جميعها مردود بما روى عمر عن النبي - صَلَّى الله عليه - أنَّه قال:
 ١٢ «ستفترق أمتي فِرَقًا؛ فأعظمُهم فتنَةً الذين يقيسون الأمور بالرأي». وروى أبو هريرة
 عن النبي - صَلَّى الله عليه - أنَّه قال: «تعملُ هذه الأُمَّةُ بُرْهَةً بكتاب الله، وبرهَةً
 بسنَّة رسول الله، وبرهَةً بالرأي. فإذا فعلوا ذلك، ضلُّوا وأضلُّوا». وهذا نصٌّ في الذمِّ
 على العمل بالقياس. ١٥

ومنها ما روى عن أبي بكر الصديق أنَّه، لما سُئل عن الكلالة، قال: أيُّ أرضٍ
 تُقْلَنِي، وأيُّ سماءٍ تُظِلُّنِي، إذا قلتُ في كتاب الله برأيي؟
 ١٨ ورُوي عن عليٍّ أنَّه قال: لو كان الدِّينُ بالقياس - ورُوي: بالرأي - لكان باطنُ
 الخُفِّ أُولَى بالمسحِ من ظاهره.

ورُوي عن عمر أنَّه قال: إياكم وأصحاب الرأي فإنَّهم أعداء الدينِ أغيَّتهم
 ٢١ الأحاديثُ أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلُّوا وأضلُّوا. وقال: إياكم والمكايلة؛
 فسئل، فقال: المقايسة. وعن شريح قال: كتب إليَّ عمر، وكنتُ يومئذٍ من قبله:
 أقضِ بما في كتاب الله؛ فإنَّ جاءك ما ليس في كتاب الله، فاقضِ بما في سنَّة رسولِ

- الله؛ فَإِنْ جَاءَكَ مَا لَيْسَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، فاقضِ بما أجمع عليه أهلُ [ال]... .
 وعن ... كثيرًا | مما حَرَّمَ الله وحَرَمَتهُم كثيرًا مما حلَّله الله.
 ٣ وعن ابن عباس أنه قال لنبيه: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾. ولم يَقُلْ «بما رأيت». ولو جعل لأحد أن يحكم برأيه، لجعل ذلك لرسول الله. وقال: «إياكم والمقاييس؛ فإنما عُبِدَت الشمس والقمر بالمقاييس».
- ٦ وعن ابن عمر: السُّنَّة ما سُنَّه رسولُ الله؛ فلا تجعل الرأي سُنَّة. فقابلوا بهذا ما ذكرناه عن الصحابة - رضوان الله عليهم.
- ٩ ومنها قول الرافضة منهم: وأتت الثقة إلى أقوال من رويتهم عنهم. وقد كتبوا نص رسول الله - صَلَّى الله عليه - على علي - عليه السلام، وتألَّبوا على أهل بيته، وغضبواهم الخلافة. ومنعوا فاطمة بنت رسول الله إرثها المنصوص عليه في كتاب الله برواية انفرد بها الواحد؛ وإلى مثل ذلك من أفعالهم السانعة من أن يكون عملهم بالرأي شرعًا. بل ابتدعوا منهم. وأشنعوا في ذلك بما ذكرناه في الإمامة من أصول الدين. وليس هذا موضعه. لكن ما ذكرناه كافٍ في البلوغ بما راموه من الطعن الذي لا يقدح ولا يؤثر.
- ١٥ والذي يشير إلى ذلك، من طريق الشاهد لما ذكرناه، أن النبي - صَلَّى الله عليه - قال: «لا تَرْكَبُوا ما ارتكب مَنْ قبلكم، فتستحلُّوا محارمَ الله بأدنى الجَيل؛ إِنَّ اللهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمْ ثَمَنَهُ». وأمر الصحابة بالثُّمَّة؛ وأمرهم بنسخ الحج إلى العمرة، طلبًا لفضل التمتع، وتأسفًا عليه، فقال: «لو استقبلتُ من أمري ما استدبرْتُ». ما سَقَتْ الهَدْيَ، ولَجَعَلْتُهَا عُثْرَةً، لَمَّا قالوا له: «أمرتنا بالنَّسْخ وَلَمْ تَنْسَخْ». وهذا عمر بن الخطَّاب فعل ما خالف الخَيْرَيْنِ فكتب إلى عامله ... «ولوهم بيعها وخذوا العُثْرَ من أئِمانِها» ... وقال: ... | عليهما. ومن كانت مخالفتها للشَّيْء كذا، كيف يُوثَّق إلى عمله بالقياس، ويُجعل حُجَّة في الشرع؟

١ ...: ست كلمات مضموسة. ٢ ... كثيرًا: سطر مطموس إلا هذه الكلمة. ٣ بَيْنَهُمْ: بيهما. ومغير (من: بيهم). | يَقُلْ: ثقل. | بما: مهمل. ٦ السُّنَّة: مكرَّر. مشطوب. | ما سُنَّه: مزيد فوق السُّنَّة ما سُنَّه. وهذا مشطوب. | تجعل: مهمل. | فقابلوا: فجالوا. ٨ وأتى: واما. | رويتهم: رونم. | عنهم: مغير (من: عنه). ٩ وتألَّبوا: مهمل. ١٢ وأشنعوا: مهمل. ١٦ بأدنى: نادنا. مغير (من: نادن). | الجَيل: مهمل. ٢٠ ...: ثلاث كلمات مضموسة. ٢١ ...: نسخ كلمات نفريتنا. | ...: طمس سطر كامل.

وأبو بكر تندّم عند الموت على أشياء عدّدها، وقال فيما فعله: «وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْهُ». ولو كان الرأي طريقًا للعمل به، لَمَا تندّم على ما فعله به؛ كما لم يتندّم على ما عمل فيه بكتاب الله، وسنّة رسوله.

٣

وقد ذكر الجاحظ في كتاب الفُتُيا، عن أبي إسحاق التّظّام، من ذمّ أصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - لما حكينا عنهم من العمل بالرأي. وتهجّم بتسخيّف آرائهم ما دلّ به على فساد عقده. وسخّف رأيه وعقله. لم أحكي تحرُّجًا وتورّعًا. ولو كان فيه نوع شبهة لحكيته لأنكلم عليه؛ لكنّي رأيت فارغًا من حجة وشبهة، دالًّا على دغلٍ كان في قلبه. استروح به إلى ذكرهم - رضوان الله عليهم.

٦

٩

فصل في الأجوبة عمّا تعلّقوا به من شبههم

فأمّا قولهم: إنّها أخبار آحاد، فإنّ اشتها ذلك عنهم تواتر، وإن كانت آحاد القضايا آحادًا في النقل؛ فصار، كشجاعة عليّ، وسخاء حاتم، وفصاحة قيس، وفهاة باقل، وبخل ماذر، تواتر في الجملة، وإن كانت جزئيات أحوالهم وأقوالهم آحادًا.

١٢

على أنّ أصول الفقه لا تُطلّب لها القطعيّات من الأدلّة؛ إذ كانت إلى إثبات الأحكام أقرب، وعن أصول الدين أبعد ولهذا لم نبدع المخالف فيه ولم نفسقه، بخلاف أصول الدين... | فتقابل به بما رويناه من أنّه مدح معاذًا حيث قال «أَجْتَهِدْ رَأْيِي»؛ وقوله «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران»؛ وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»؛ وقوله «أرأيت لو تمضمضت»؛ «أرأيت لو كان على أبيك دين»؛ وما رويناه عن جماعة الصحابة وآحادهم، ولا بدّ من الجمع بين هذين. فلم يبق للجمع وجه، إلّا أنّ أخبارنا عادت إلى إثارة المعاني من الظواهر والنصوص لمسائل الفروع، وذمّ الرأي وأهله في أخبارهم رجع إلى من ترك الشنن لأجل الرأي، ومن ترك السمع للرأي مستحقّ للذمّ والوعيد. وذلك مثل تعاطي المعترضين من الملحدين على قوانين

١٨

٢١

١٥١

١ تندّم: مهمل. ٢ تندّم: نندم. || يتندّم: شندم. ٤ في: عن. ٦ لم: ولم. ٨ دغل: مغتير. (من: معل. فغل). ١٢ باقل: مهمل. || ماذر: ماذر. أنظر المسودة ص ٣٦٨ آخر الصفحة - ٣٦٩ أول الصفحة. ١٦...: نصف سطر مضموس. ١٨ أجر: آخر. || تمضمضت: مهمل. ٢٢ المعترضين: المعترضين. كذا.

الشرع، وقولهم: المرأة ضلع أعوج؛ والرجل مكتسب، فلم يُفصل عليها في الميراث؟ والبؤل والغائط نجسان بإجماع، وهما أخبث وأكثر من المنى، والمنى مختلف في طهارته، فما باله يُغسل لخروجه جميع البدن، ويُقتنع في الطهارة عن الأخبث بغسل أعضاء أربع؟ وما بال الشرع يوجب غسل الوجه، واليدين، ومسح الرأس، وغسل الرجلين، من خروج الغائط والبؤل. ولا يوجب غسل مخرجيهما؟ فهذا وأمثاله، إذا قاله قائل، واعترض بأمثاله معترض قُضد الإزراء على الشرع، فذاك مارق من الدين مستحق [حق] للععيد بإجماع المسلمين. فأما الآراء التي هي إلحاق... ص للمسكوت... وقد تواترت الأخبار بها عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وأصحابه. ٩

وأما ما تعاطته الرافضة الجهال، وحكاه أبو عثمان الجاحظ عن أبي إسحاق النخّام، من الطعن في أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقول لا يتعدى قائله دالٌّ على فساد العقد وعدم العقل. فإن الله - سبحانه - مدحهم بالعدالة، فقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، وبالرأفة والرحمة على أمثالهم، والشدة والغلظة على الكفار، وأثنى عليهم؛ فالفادح فيهم مردود قوله في نحره. ١٢

ثم يقال له: إن هذه المقالة عائدة بإبطال القول عن الرسول، معدومة للثقة بالنصوص؛ لأن القوم، إذا كانوا بصفة الاستعلاء بالظلم والاستبداد بالرأي، وكان أهل البيت على التقية والكتم والمظاهرة بالموافقة، لم يبق من الشرع على زعمكم إلا اعتقادات مكتومة عند أربابها، تلجلج في الصدور، تموت بموت معتقديها. ولا يعمل الناس إلا بما سمعوا وشهدوا، دون ما غاب عنهم. وإذا بطل النقل بفساد الثقل، وكتم الحفظة، تبع المقل للرأي في الإبطال، فلا سماع ولا رأي. وما أفضى إلى هذا التعطيل، فعاطل في نفسه. ١٥

على أننا لو نزلنا في ذلك على الأشد، وأن القوم ما خلوا من هفوات وزلات، فقد كان منهم في عصر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من أقدم على قذف من عظمت حرمة قذفه؛ كمشطج، ومن كاتب بأخبار رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عليه - ٢٤

١ ضلع: مهمل. ٢ نجسان: نجسان. ٣ أخبث: احت. ٤ الأخبث: الاحت. ٥ قُضد: فسد. ٨... ثلاثة أرباع مسطر. ٩... ثلاثة أرباع مسطر. ١١ يتعدى: تعدا. ١٥ إن هذه: مزيد. ٢٠ المقل: مهمل.

للمشركين: كحاطب بن أبي بلتعة: ومن واجه النبي - صلى الله عليه وسلم - بما
 ١٥٢ لا يجوز له من القول والأذى والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول «إنه شهد
 بذرًا، وما يُدريك أن الله أطلع إلى أهل بدر، فقال اعملوا ما شئتم. فقد غفرت
 لكم». أما يقول ذلك مع الإقرار: فلا يضرهم قدح القادح؟ والظاهر أنه لا يكون
 ذلك على هذا الوجه؛ فلا يبقى إلا أن الله يوفقهم للاستغفار. ليحقق المِدحة لهم.

فصل

٦

إذا ورد النص على حكم شرعي معللاً، وجب الحكم في غير المنصوص عليه،
 إذا وجدت فيه العلة المذكورة في النص؛ سواء ورد النص بذلك قبل ثبوت حكم
 القياس، أو بعد ثبوته. مثل قوله «حَرَمْتُ الخَلَّ لحِمَوضِهِ». و «أَبَحْتُ الشُّكْرَ
 لحِلاوَتِهِ». أشار إليه صاحبنا أحمد بن حنبل، فقال: لا يجوز بيع رطب يابس؛ إذا
 كانت الثمرة واحدة؛ واستدل بنهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الرطب بالتمر.
 وبهذا قال إبراهيم النظام، والقاساني، والنهري، من نفاة القياس.

١٢ قال أبو سفيان: وإليه كان يشير شيخنا - يعني أبا بكر الرازي - في احتجاجه
 بقول النبي: «إنما هو دم عرق، فتوضئي لكل صلاة» في إيجاب الوضوء من الرعايف
 ونحوه. وصار بمثابة قوله - صلى الله عليه وسلم - «الوضوء من كل دم عرق»؛ وحكاة
 ١٥ عن الكرخي أيضاً، ولم يفرق بين ورود النص بذلك قبل ثبوت حكم القياس وبعده.
 قال أبو سفيان: وذهب بعض شيوخنا إلى أنه لا يجب أن يُحكم بما وجدت فيه
 تلك العلة بحكم المنصوص عليه قبل ثبوت حكم القياس. واختار هذا التفصيل أبو
 ١٨ سفيان. وهو قول جعفر بن حرب.

واختلف أصحاب الشافعي؛ فمنهم من قال كقولنا. ومنهم من قال: لا يجب
 ١٥٣ الحكم بذلك فيما وجدت فيه تلك العلة؛ إلا أن يقوم الدليل بذلك. وهو قول
 ٢١ البصري، وهو اختيار الإسنائيني. وهذه المقالة تُبنى على العلة الواقعة على محلها؛
 كالشمية في الذهب والفضة.

١ كحاطب بن أبي بلتعة: كحاطب ابن أبي بلتعة. ١٢ والنهري: والنهري. || نفاة: نفاة.
 ١٤ عرق: مغبر. || فتوضئي: فتوضأي. ١٨ هذا: مطموس بعضه. ٢٢ الواقعة: الواقعة. ٢٣ كاشمية: مهمل.

فصل في أدلتنا

فمنها أن التحريم لو كان حكماً لأجل السكر وحلاوته المختصة به، لما
 ٣ كان لقوله «لأنه حلو» فائدة؛ لأن الحلاوة وصف للسكر لا يفارقه، فكان يكفي
 قوله «لا تأكل السكر». والحكيم إذا علق حكماً على محل، أو عين من الأعيان
 ذات أوصاف غير مفارقة لها، كناه ذكر المحل والعين؛ فإذا ذكر الصفة وعلل
 ٦ بها، لم يخل ذكره لها من فائدة. ولا فائدة بالتعليل بالحلاوة، إلا للتعدية إلى
 كل حلو من سكر وغيره؛ إذ لو كان المحل أخذ وصفي العلة، وكان معناه «لا
 تأكل السكر، لأن حلاوته علة التحريم، دون حلاوة غيره»، لكان في ذكره
 ٩ كفاية؛ لأنه يستتبع حلاوته المختصة به، وكان ذكر الحلاوة لا يفيد إلا ما أفاده
 النص.

فإن قيل: بل أفاد ذكر العلة أن الحكم معلل لا بحكم؛ ولو أطلق تحريم
 ١٢ السكر، لكان تحريمه تحكماً لا معللاً؛ فقد أفاد بيان التعليل، بعد أن لم يكن
 ذلك مستفاداً بمجرد النص. وقد قال الله - تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾.
 وكان ذلك الحكم مقصوراً على بنيامين، ولم يتعد ذلك إلى الجماعة. وإن كانوا
 ١٥ أبناء ذلك الشيخ الذي بنيامين ابنه. وكذلك يجوز أن تكون حلاوة السكر خاصة
 تجلب الحكم، دون حلاوة التمر.

قيل: هذا خلاف الظاهر في التعليل كلها؛ فإن المعقول من العلة استقلالها،
 ١٨ دون محلها. وعقلاء العرب ما نطقوا بعلة، إلا وطردوها في غير المحل الذي
 أضافوها إليه. فإذا قالوا «اضرب هذا | العبد الأسود الطويل، لأنه يسيء»،
 ٢١ اقتطعوا ذكر السواد والطول عن التعليل بالإساءة. فكان ذكر السواد والطول
 للتعريف بالإساءة، لبيان أن الضرب لإساءته؛ فيعقل من كلامهم أن الإساءة، إذا
 وجدت من أبيض قصير، أوجبت ضربه بحكم التعليل، وإن انعدمت صفتا
 التعريف.

٣ لقوله: قوله. ٦ إلا: ولا. ٨ دون: السابق (بم) غير مشطوب. ٩ يستتبع: مهمل. ١٢ تحكماً:
 مهمل. ١٥ السكر: السكر. ١٦ تجلب: يحلب. ١٩ يسيء: مهمل. ٢٠ اقتطعوا: مهمل. || بالإساءة:
 مهمل. ٢١-٢٠ من وفكان، إلى وبالإساءة: في الهامش. ٢٢ صفتا: صفني.

فإن قيل: علل الشرع أمارات كالأسماء على المسئيات؛ فلا يبعد أنها محلها
إلا بدلالة. وذلك أنه يجوز أن تكون المفسدة في حلاوة السكر خاصة، ولا تكون
المفسدة في غيره من حلاوة ثمر أو غسل. ألا ترى أنه قد ورد بتحريم الميتة؟
فكان الموت علة تحريم الشاة والبعير والبقرة، ولم يكن علة لتحريم السمك
والجراد. ودم الغرور حرم، ودم الكبد لم يحرم. فلا يجوز، والحالة هذه، أن
يُعَدَّى الحكم عن محله، إلا بدلالة توجب التعدية؛ لأننا لا نأمن أن تكون التعدية
مفسدة.

قيل: لو أراد ذلك، لنص على تحريم السكر؛ لأن السكر جامع لذات في
جسم مخصوص بالحلاوة، فكانت حلاوته تابعة. فلما أفرد التعليل بذكر الحلاوة،
أوجب ذلك إعمال التعليل؛ كما أوجب إعمال ذكر الميتة تحريم كل ميت، سوى
ما استثناه النص. وما ذكرت من الميتة، فهو الحجة؛ لأنه لما حرّمها، عم كل ميتة
إلى أن تأتي دلالة التخصيص. ولو كان ما ذكره صحيحاً، لكانت الثقة غير حاصلة
بالقياس؛ لأننا لا نأمن أن نكون جَمَعْنَا بين المنصوص والمسكوت، بما نعلل به
المنصوص مفسدة من الطريق الذي ذكره في تحريم الشرع بعض الميتات، وإباحته
بعضها. ولما لم يوجب ذلك | مُنْعَنَا من القياس، كذلك لا يوجب منعنا ههنا من
التعدية بذكر العلة، وعدم الجسود على المحل المنصوص عليه لحلاوته المختصة
به. إذ لو كان ذكر العلة في محل يعطي أن يكون المحل أحد وصفيّها، وأنها غير
مفارقة له، لما ساغ لنا القياس. لأن الشدة في عصير العنب، ودم العرق في الفرج،
وملك البضع تحت العبد، والرق في الأمة، يوجب نصف الحد والعفو عما دون
الدرهم من الدم في المحل المخصوص به. ومتى سلكتنا هذا، امتنع تعليق حكم علة
في محل على وجودها في محل آخر لفوات أحد وصفيّها؛ إذ العلة لا تعمل إلا .
بكمالها.

١ أنها: مهمل. ٣ ألا ترى: مكزّر. مشطوب. ٤ السمك: السابق (لحم) مشطوب. ٥ حرّم: في
النهاش. ١٢ تأتي: مات. كذا. ١١ ذكره: بعضه مضموس. ١٤ الطريق: لام التعريف مضموس.
١٨ الفرج: الفرج. ١٩ البضع: مهمل.

فصل في شبههم

- فمنها أن العلة لو كانت توجب التعدية. لوجب إذا قال: «حرمت السكر لحلاوته» أن لا يحسن قوله بعد ذلك «وأبخت العسل» بل يكون مناقضاً. ألا ترى ٣
- أن ما ظهرت فيه التعدية بدلالة العقل. مثل قوله «أضرب زيداً. لأنه مُسيء». ولا تضرب عُمرًا». وكان عمرو مسيئاً أيضاً. لَعَدَ مناقضاً؛ وكذلك لو قال: «لا تُطعم ولدي أو عبدي الثونيز» لأنه حارّ. وأطعمه العسل والعصافير. ٦
- ومنها أن تعليل الشرع يختص بزمان دون زمان. فإذا جاز أن تكون الشدة علة لتحريم عصير العنب في بعض شريعتنا، حلالاً في شرع من قبلنا، وشطراً من ٩ شريعتنا، وبمحَلّ دون محلّ، فيكون الموت في السلاجف محرماً لها، والموت في السمك والجراد غير محرّم لها. لم نأمن أن تكون الشدة مختصة بعصير العنب دون غيره. كما اختصت بزمان دون زمان؛ فلا تُقدّم على التعدية إلا بدلالة.
- ومنها أن قالوا: | إن هذه الأوصاف، مثل الشدة في العصير، والحلاوة في ١٢ السكر، والموت في الحيوان، إنما جعلت عللاً للمنع على سبيل المصلحة؛ ولذلك اختصت بعصير دون عصير. وإذا كان كذلك، لم يجز أن نتعدى بها المحلّ الذي عُرفت به؛ لأننا لا نأمن أن تكون المصلحة عديم التعدية. والشدة إنما اختصت ١٥ بالمحلّ المخصوص، كما اختصت بالعصير المخصوص.
- ومنها أن هذه علل الشرع ليست موجبة بنفسها؛ بخلاف العقلية. وإنما هي ١٨ مجعولة بجعل جاعل؛ فإذا قال: «لا تأكلوا السكر لحلاوته»، فقد جعل حلاوة السكر محرمة له. فلا يجوز أن نجعل نحن حلاوة التمر والعسل علة في المنع منها؛ لأنها غير مجعولة.
- ومنها أنه لو وجب تعديتها، لوجب، إذا قال القائل: «عبيدي زيدٌ حرٌّ، لأنه ٢١ أسود». وله عبيد كثيرون سودان، أن يُعتقوا لعله السواد.

٢ التعدية: التغد. و«ه» مزيد فوق الكلمة. || السكر: السابق (عليكم) مشطوب. ٣ قوله: مزيد. ٥ عمرو: السابق (امر) مشطوب. ٦ أو عبدي: مغبّر. || العسل: في الهامش. ١٢ إن: مكزّر. ١٧ بنفسها: لنفسها. ١٩ محزّمة: مزيد فوق حلاوة. وهذا مشطوب. ٢٢ عبيد: مغبّر. || كثيرون: كسر. كذا.

فصل في جمع الأجوبة عن شبههم

- فالأولى منها قولهم: لَمَّا حُسِّنَ أَنْ يَقُولَ «وَأَبَحْتُ الْعَسَلَ»، ولم يكن مناقضاً،
 ٣ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَلَاوَةَ لَيْسَتْ عِلَّةً، فَيُقَالُ: إِذَا قَالَ فِي تَحْرِيمِ [الْعَسَلِ] لِأَنَّهُ حَلَوٌ، كَانَ
 الظاهر تعديي التحريم إلى كُلِّ حَلَوٍ. فَإِذَا قَالَ «وَأَبَحْتُ الْعَسَلَ»، كَانَ هَذَا تَصْرِيحًا
 يَقْضِي عَلَى الظاهر، تَبَيَّنَا بِهِ أَنَّهُ ذَكَرَ الْحَلَاوَةَ، وَهِيَ أَحَدُ وَصْفِي عِلَّةِ الْحَكْمِ، وَأَنَّ
 الوصف الآخر هو الجنس - أعني السكر، فَكَانَتْ بَانَ بِذَلِكَ [أَنَّ] الْعِلَّةَ الْجَالِبَةَ لِلْحَكْمِ
 ٦ وَالْحَلَاوَةَ السَّكَّرَ. وَلَيْسَ إِذَا اقْتَرَنْتَ بِاللَّفْظِ قَرِينَةً، أَوْ دَلَّتْ عَلَيْهِ دَلَالَةً، أَخْرَجَتْهُ | عَنْ
 ظَاهِرِهِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ ظَاهِرِهِ وَتَعْطَلُهُ؛ بِدَلِيلِ الْعُمُومِ وَالظَّاهِرِ تَعْطَلُهُ الْقَرَائِنُ
 ٩ وَالْأَدَلَّةُ عَلَى شُمُولِهِ وَظَاهِرِهِ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ. وَمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ مِنْ إِسَاءَةِ
 الْعَبْدِ، وَحَرَارَةِ الشُّونِيزِ، غَيْرُ صَحِيحٍ؛ بَلْ يَحْسَنُ، وَلَا يُعَدُّ مَنَاقِضًا؛ بَلْ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ أَرَادَ
 إِسَاءَةَ ذَلِكَ بَعِيْنِهِ، وَحَرَارَةَ الشُّونِيزِ خَاصَّةً.
- وَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِكَوْنِ الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ تَخْتَصُّ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ، وَمَحَلٍّ دُونَ مَحَلٍّ،
 ١٢ فَلَعَمْرِي لَكِنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ التَّعْدِيَةَ إِلَى كُلِّ مَحَلٍّ، مَا لَمْ تَقُمْ دَلَالَةُ التَّخْصِيصِ. كَمَا
 أَنَّ لَفْظَ الْعُمُومِ يَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ التَّخْصِيصُ بِالْإِثْبَاتِ وَالْقَرَائِنِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِطْلَاقَهُ لَا
 يَقْضِي الشُّمُولَ وَالِاسْتِغْرَاقَ. وَلَئِنْ هَذَا، لَمَّا لَمْ يَمْنَعِ جَوَازَ الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ، لَا يَمْنَعُ
 ١٥ التَّعْدِيَةَ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ لَا تَكُونَ عِلَّةٌ إِلَّا فِي الزَّمَانِ الَّذِي جَعَلَهَا عِلَّةً فِيهِ؛ فَيَكُونُ مَقْصُورًا
 عَلَى الزَّمَانِ الَّذِي جَعَلَهُ عِلَّةً. وَلَمَّا لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُقَالَ هَذَا فِي الزَّمَانِ، [لَمْ يَصَحَّ] أَنْ
 يُقَالَ ذَلِكَ فِي الْأَعْيَانِ.
 ١٨
- وَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِأَنَّ التَّحْرِيمَ الْمَعْلَقَ عَلَى الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَصْلَحَةِ، فَهَذَا
 عِنْدَنَا لَا يَقِفُ التَّكْلِيفُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقْتَصِرُ التَّعْلِيلُ أَيْضًا عَلَيْهِ. وَلَوْ سَلَّمْنَا عَلَى طَرِيقِ
 التَّوَسُّعِ، فَإِنَّ الْمَصْلَحَةَ لَانْتَهَتْ فِي التَّعْدِيَةِ، حَيْثُ عُلِّقَتْهَا عَلَى عِلَّةٍ تَعَمُّ كُلَّ مَوْصُوفٍ
 ٢١ بِهَا، وَكُلِّ مَحَلٍّ هِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهِ. وَلَوْ أَرَادَ تَخْصِيصَ الْعِلَّةِ بِسَحْلَهَا، وَوَقُوفَهَا عَلَيْهِ،
 لَمَّا احْتِجَّ إِلَى ذِكْرِ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ حَلَاوَةَ السَّكَّرِ تَابِعَةٌ لَهُ، وَكَذَلِكَ شِدَّةُ عَصِيرِ
 الْعَنْبِ. فَلَمَّا عُلِّلَ بِالْحَلَاوَةِ وَالشَّدَّةِ، عُلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ زِيَادَةَ عَلَى الْمَحَلِّ.
 ٢٤

٢ يقول: يقول. ٤ نصريخا: مصرح. مهمل. ٥ تبيَّنَا: بيَّنَا. ٦ الجالبة: مهمل. ٧ اقترنت: اقتربت.
 قرينة: قريبه. ٨ وتعطَّله: مهمل. ١٠ ولا يُعَدُّ مناقضًا بل: ولا يعدُّ مناقضًا. ١٥ والاستغراق: مهمل.
 ٢٠ يقتصر: يفسر. ٢١ لائحة: مهمل. ٢٣ شدة: حرف الناء المربوطة مزيد. ٢٤ المحل: مضموس بعضه.

وأما تعلّقتهم بأنّها مجعولة، فإنّ كذا [أو] أنّها مجعولة | لا يسعّ تعدّيها؛ لأنّها نصير، ١٥٥
بعد جعلها علّة، كالوجوبية بنفسها. على أنّنا إذا رجعنا إلى التحقيق في الجعل،
كانت العقلية أيضًا مجعولة؛ لأنّ التحرك في الجسم الذي قامت به الحركة مجعول
لله - تعالى؛ فهو الخالق للحركة، وخالق التحرك عندها. لا أنّها هي السوجة
لتحرّكه.

وأما قوله: «عبدني زيد حرّ لأنّه أسود». أو «أُعْتِقْتَهُ لأنّه أسود»، إنّما لم يوجب
عِتْقَ كُلِّ عبد له أسود؛ بخلاف تعليل صاحب الشرع. لأنّ الواحد منّا يجوز عليه
المناقضة، ولأنّ إزالة الأملّك لم تُوضَع للتعدية. وتعليل صاحب الشرع تعبد
للمجتهدين بالاستنباط؛ فلا يجوز تعليل تعطيله. وفي إيتافها على المحلّ تعطيل
للتعدية والاستنباط؛ إذ لا يفيد إلّا ما أفاده النصّ.

فصل

يجوز إثبات الحدود والكفارات بالقياس؛ وبه قال أصحاب الشافعي. ١٢
وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يجوز إثباتها إلّا بالتوقيف.

فصل في أدلّتنا

فمنها ما رُوي عن معاذ أنّه لما بعثه النبيّ - صلى الله عليه - وسأله: «بِمَ
تحكم؟» فقال: «بكتاب [الله]». قال: «فإنّ لم تجد؟» قال: «بسنة رسول الله». ١٥
قال: «فإنّ لم تجد؟» قال: «أجتهد رأيي». ولم يفرّق. ولا فصل له النبيّ - صلى الله
عليه وسلّم - بين الأحكام مع حاجته إلى البيان. ١٨
ومنها أنّ أصحاب رسول الله، لما استنوّروا في حدّ الشارب للخمر، قال عليّ:
إنّه إذا شرب، سكر؛ وإذا سكر، هذى؛ وإذا هذى، افتري؛ أخذوه حدّ المُفتري.
فأجمعت الصحابة على إلحاقه بالقاذف بالقياس والرأي. ٢١

١ تعدّيها: مهمل. ٩ للمجتهدين: مغتير. || تعطيله: عطفه. ١٩ استنوّروا: استنوروا. ٢٠ سكر
هذى: هذى، في الهامش. ٢١ والرأي: مزيد.

ومنها أنه حكم ليس فيه دليل | قاطع : فجاز إثباته بالقياس ؛ كسائر الأحكام .
ومنها أن القياس دليل ثبت به الحظر والإباحة في الأعيان والعقود ، فثبت به
الكفارات والحدود ؛ كخبر الواحد .

٣

ومنها أن القياس في معنى خبر الواحد . ألا ترى أن كل واحد منهما يثبت بالظن ؟
فإذا ثبت هذان الحكمان بخبر الواحد ، جاز أن يثبتا بما هو مثله في الرتبة .

ومنها أن أصحاب أبي حنيفة أثبتوا إيجاب الكفارة على الأكل في نهار رمضان
قياسًا على المجامع فيه ؛ وأوجبوا الحد في المحاربة على الردء قياسًا على المباشرة ؛
وقياسًا على استحقاق الغنيمة . حيث اشترك فيه الردء والمباشرة .

فإن قيل : لم تثبت أصل الكفارة والحد والقياس ؛ لكن أثبتنا موضعهما ، وذلك
جائز عندنا . وإنما الذي لا يجوز ، كإيجاب القطع على المختلس والنباش . قياسًا
على السارق ، والحد على اللاتط قياسًا على الزاني . وأما الكفارة ، فلم نوجبها
قياسًا ، لكن بطريق الأولى ؛ فإن مآثم الأكل أكثر من مآثم الجماع . لأن الثواب
على تركه ، أو من حيث كانت المشقة في هجرانه ، أوفى . قال النبي - صلى الله
عليه - لعائشة : «ثوابك على قدر نصيبك» . فإذا وجبت الكفارة في الجماع ، ففي
الأكل أولى .

١٥

فيقال : تفريقكم بين مكان الحد وأصله . وإيجاب الكفارة ومكانها أيضًا ، لا
يتحقق فرقًا بيزنكم من عهدة جمعنا بينهما . لأن [ن] تعليلكم في نفي إيجاب الحد
والكفارة بالقياس أن الحدود والكفارات لا تعرف بالقياس ؛ لأن مقادير الردء
والزجر والعقوبات كمقادير المآثم . وذلك لا يعلمه إلا الله . وكما لا يعلم
الأصل . فالموضع والمكان أيضًا . يجب أن لا يعلم على قود قولهم . والاستدلال
بالأولى لا يتحقق في حق الردء مع المباشرة ؛ بل المباشر أشد تأثيرًا في الجنابة
المستوجب بها العقوبة . إذا كانت في قطع الطريق . وفي المثوبة ، إذا كانت في
الجهاد . فلا أولى إذا .

١٥٦

٢ فثبت : س . كذا . ٤ بالظن : الظن . ٥ يثبت بما : مهمل . ٦ أن : مغير . || أثبتوا : اشوا .
والسابق (أوجبوا الكفارات) مشطوب . ٩ ثبت : مهمل . ١٠ المختلس : مهمل . ١١ الزاني وأما : في
الهامش . ١٦ أيضًا : مهمل . ١٧ بيزنكم : بيزنكم . ١٩ نعلم : مهمل . ٢٠ أيضًا يجب : اصحاب .
نعلم : مهمل . || قود : مهمل . ٢١ بل المباشر : في الهامش . || أشد : مغير . || تأثيرًا : مهمل .

وأما دعواكم أن المأثم في الأكل أكد. غير صحيح؛ لأن هوالج الطبع في باب
 الوقاع والجماع لا تضبطها المروءات غالباً، وأيسر أنفة وأدنى تماسك يمنع الأكل
 والشرب. وهذا معلوم طبعاً، وأن الناس لا يستقبحون اللّهج بسجبة الضور،
 والعشق. وإنشاد الغزل والأشعار، والتظاهر بحب الملاح. وقد أخبر الله
 - سبحانه - عن امرأة العزيز، أنها جمعت، وأبرزت من به لهجت، و﴿قَالَتْ
 فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾. وما من عصر من الأعصار إلا وفيه
 شخص يشتهر في هذا الشأن، ويدون حديثه في الأخبار والتواريخ، والفتنة به
 والبخل من أكبر ما يمدح به الرجال. والبطنة والشرة في باب الطعام مذمومة،
 والبخل به مذموم، والسماحة به غاية الكرم، والمدح عليه وبه هو الغاية، حتى جعل
 نسباً، فقبل «هاشم»؛ وكرم معشر، فقبل «بنو هاشم». وهم الغاية. فمكابره هذا
 خارج عن سمت النظر والجدال، إلى التعلق بالمباهنة بالمحال.

فصل في شبههم

١٢

فمنها أن الحدود والكفارات أوجبت عقوبات ومقابلات عن المعاصي.
 فالحدود عقوبة، وفي الكفارة شائبة | عقوبة، وشائبة عبادة. وجميع ذلك لا
 يعلم مقداره إلا الله - سبحانه - بدليل المأثم، وعقاب الآخرة، وأعداد
 الركعات.
 ومنها أن القياس على شبهة، لأنه إلحاق فرع بأشبهه الأصلين؛ فيبقى الأصل
 الآخر شبهة في نفي الإلحاق. ولا يجوز إيجاب هذه العقوبات مع الشبهات.
 ومنها أنه حق لله مقدر، فلا يثبت بالقياس؛ كمقادير الركعات، ونُصَب
 الزكوات.

٢ المروءات: المروءات. ٧ يشتهر: سهر. ٨ والفتنة: والفتنة. ٩ والبخل: مهمل. ٩ والسماحة:
 اللاحق كلمة مشطوية. ١٠ الكرم: مغير. ١٠ فقل: فقل (في الموضعين). ١٣ أوجبت: وحب. كذا.
 ١٤ شائبة: مغير. ١٨ الشبهات: السابق (نفي) مشطوب. ١٩ ونُصَب: ونُصَب.

فصل في الأجوبة عن شبهاتهم

- أما قولهم : وجبت عقوبات محضة ، أو عبادات وعقوبات مشوبة ؛ فإنه لو كان هذا مانعاً من القياس فيهما ، لكان مانعاً من القياس في جميع الأحكام . لأنها مبنيّة ٣ على المصالح . ونفي المقاييس . ومواضع الحدود والكفارات أيضاً ؛ كما منع من ذلك نهاية القياس . فلما لم يُمنع من إثبات سائر الأحكام به ، كذلك هذان الحكمان .
- على أن ما أشار إليه أمير المؤمنين عليّ - عليه السلام - من أنه «إذا شرب ، ٦ سكر» وإذا سكر ، هذى ؛ وإذا هذى ، أفترى» ، إلحاقاً بمثله . يغلب على الظنّ إيجاب مقدار الجلد الواجب في القذف بالشرب ليسير الخمر . وإذا تأمل العاقل المجتهد تسوية ما بين كفارة الظهار والقتل ، في باب اعتبار إيمان الرقبة ، رأى أن ٩ الشرع سوّى بينهما في الصيام في عدد الأيام . ثم في الصفة . وهي تتأبّع الصيام مع كون الرقبة جُعِلت في كفارة اليمين مقابلة بصيام ثلاثة أيام . فكان هذا شاهداً بإيجاب التسوية بينهما [ط] شترا [ط] الإيمان ، فيمن أقدم على [ى] ... لا يحجم ... ولا ١٢ ١٥٧ عطل الرأي في مثله .
- وأما قولهم : إن القياس على شبهة ، فكلاً ؛ لأنّ ترجّحه إلى الأشبه به من الأصليين يخرج به إلى باب غلبة الظنّ ، كعدالة الراوي والشاهدين ، بعد تردّد الخبر ١٥ بين الصدق والكذب ، وتجويز الاشتباه على الراوي والشاهد ؛ رجّحت الصدق ؛ فأوجبنا بها الحدّ ، لترجّح الصدق . لا القطع ، لمكان العدالة المرجّحة . وقد دخل ما تعلّقوا به ، من أعداد الركعات ، فيما ذكرنا على أدلّتهم من الأجوبة . ١٨

فصل

- يجوز القياس على ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس ؛ وهو الذي يسمّيه أصحاب أبي حنيفة «موضع الاستيخسان» ؛ خلافاً لهم : لا يجوز القياس على ذلك ، إلّا أن ٢١

٤ المقاييس : المقاييس . ٧ هذى : مهمل (في الموضعين) . ٨ العاقل : مهمل . ٩ تسوية : مهمل . ١١ الرقبة : مهمل . جُعِلت : مهمل . ١٢ الإيمان : الأيمان : هنا علامة تدلّ على استدراك في الهامش . وليس هناك شيء . [على] : مزيد نحت ولا يحجم : كلمة أو أكثر . ١٣ عطل : مهمل . ١٥-١٦ الخبر بين : الخبر . ١٦ وتجويز : مغير (من : وتحرير) . ٢٠ يسمّيه : تشبيه .

يكون الخبر الوارد معللاً، أو يكون مجمعاً على تعليله، أو هناك أصل آخر يوافقه، فيجوز القياس.

فصل في دلائلنا

٣

فمنها أن ما ورد به الخبر أصلٌ يجب العمل به؛ فجاز أن يُقاس عليه بمعنى يُستنبط منه، كما لو لم يكن مخالفاً للقياس.

ومنها أن المخصوص من العموم يجوز القياس عليه، ولا يُمنع منه العموم؛ فكَذلك المخصوص من الأصل، يجب أن يجوز القياس عليه، فلا يُمنع منه الأصل.

ومنها أن الخبر، لو نُصَّ على تعليله، جاز القياس عليه، فإذا ثبت تعليله، بدليل من جهة الاستنباط، وجب أن يجوز القياس عليه، وذلك لأن ما ثبت بدليل شرعي، يكون كالمنصوص عليه.

ومنها أن ما ورد به الخبر أصل؛ كما أن ما ثبت بالقياس [أصل]. فليس ردّ هذا الأصل لمخالّف [تبه] ذلك الأصل، بأولى من ردّ ذلك الأصل لمخالّفته هذا الأصل. فوجب إجراء كلّ واحد منهما في القياس عليه، على ما يقتضيه.

فصل في شبهة المخالف

١٥

بأن ما ثبت بقياس الأصول مقطوع به، وما يقتضيه هذا | القياس مظلون؛ فلا يجوز إبطال المقطوع بأمر مظلون.

فَيُقال: هذا باطل بالمخصوص من عموم القرآن بخبر الواحد. فإنه يجوز القياس عليه، وإن كان فيه إبطال مقطوع به بأمر مظلون. ويبطل أيضًا بالخبر، إذا ورد مخالفاً للأصول. وكان معللاً؛ فإنه يثبت من طريق الظن. ثم يُقاس غيره عليه، ويُترك له قياس الأصول الذي طريقه القطع.

فصل

إذا ثبت الحكم في فرع بالقياس على أصل. جاز أن يجعل هذا الفرع أصلاً لفرع آخر، يُقاس عليه بعلّة أخرى، على قولنا، وقول أبي عبد الله البصري من أصحاب أبي حنيفة، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي. خلافاً للوجه الآخر لأصحاب الشافعي.

ولأبي الحسن الكرخي: لا يجوز ذلك. دليلنا هو أن الفرع، لما ثبت الحكم فيه بالقياس، صار أصلاً في نفسه؛ فجاز أن يستنبط منه معنى، ويُقاس غيره عليه؛ كالأصل الثابت بالنص.

فصل في احتجاج المخالف

قالوا: إن العلة التي ثبت بها الحكم في الفرع، هو المعنى الذي انتزع من الأصل وقيس عليه الفرع. وهذا المعنى غير موجود في الفرع الثاني: ما ثبت به الحكم في الفرع الأول لم يجز قياسه عليه.

فيقال: ليس يستنع أن [لا] يكون موجوداً في الثاني، ويُقاس عليه. ألا ترى أن ما ثبت به الحكم في الأصل من النص، غير موجود فيما يُقاس عليه؛ ولا يسع ذلك صفة القياس عليه. فكذاك ههنا، يجوز أن [لا] يوجد في الفرع الثاني معنى الفرع الأول، ثم يصح القياس عليه.

ومما احتجوا به أنه إنكم إذا علّتم السكر بأنه موزون، وقستم عليه الرصاص، ١٥٨ ظ خرجتم عن أن [تكون] العلة في السكر أنه مطعوم؛ وأنتم تعلّلونه | بالطعم، في إحدى الروايات.

فيقال: لا نخرج عن أن يكون الطعم علة في السكر؛ بل الطعم علة، والوزن علة. ويجوز أن يثبت الحكم الشرعي في العين الواحدة بعلمتين.

٨ يستنبط: سفظ، كذا، وفي الهامش (صوابه: يستنبط). ١٠ العلة: للعلم. كذا. || في الفرع: في الهامش. ١١ يثبت: ست. ١٢ لم يجز: لم يجز. ١٣ لا: هذه الكلمة استمددناها من كتاب التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي، الصفحة ٤٥١. في الموضعين في الفقرة. ١٨ خرجتم: اخرجتم. ٢٠ نخرج: مهمل.

فصول الاجتهاد

فصل

٣ الحق في أصول الديانات في واحد من قول المجتهدين، وما عداه باطل؛ هذا مذهبنا. وبه قال الفقهاء والأصوليون؛ خلافاً للبيد الله بن الحسن العنبري، في قوله: إن المجتهدين من أهل القبلة مصيبون. مع اختلافهم؛ وليس أحد منهم مبطلاً، ولا ضالاً. ٦

فصل في أدلتنا على صحة ما ذهبنا إليه
وابطال مذهب العنبري

- ٩ فمنها أن معنى الإصابة مصادقة الحق. والحق هو ما إذا أخبر به المخبر، كان في خبره صادقاً. وقد ثبت أن المختلفين في أصول الدين، بعضهم يقول ليس لله علم؛ وكلامه خلقه وفعله؛ وإنه لا يصح أن يرى بأبصار العيون؛ وإنه لا يريد بإرادة ومشية هي صفة له، بل يخلق إرادة للمراتب؛ وإنه ما أراد كل موجود من أفعال الآدميين، لكن أراد الحسن منه دون القبيح المنهي عنه؛ وإن المعاصي والشرور ليست من تقديره. وبعضهم يقول إن له كلاماً قديماً، وعلماً وإرادة هي صفة لذاته؛ وإنه يصح أن يرى؛ وإنه يقضي ويقدر أفعال عباده، خيرها وشرها، وعلى العكس من جميع ما ذهب إليه الطائفة الأولى. وإذا ثبت هذا، وعلم أن اجتماع الأمرين في حق الله - سبحانه - محال؛ أعني أنه لا يجوز أن يكون عالماً بعلم لا عالماً بعلم؛ وأن كلامه قديم مُحدث؛ وأنه لا يصح أن يرى ويصح أن يرى؛ وأن المخبر بالأمرين عنه - سبحانه - كان في أحد خبريه كاذباً، وجب أن لا يكون الحق [مجتمعاً] في الاثنين، | وأن يكون أحدهما هو المصيب، حسب ما تقوم به دلائل ١٥٩
- ٢١ الإصابة. وما كان ذلك إلا بمثابة الاختلاف بين المسلمين الموحدين، والنصارى؛

١ الاجتهاد: حرف الدال مزيد. ٤ للبيد الله: لأبي عبد الله. العنبري: العنبري. ٦ مبطلاً: مهمل. || ضالاً: مهمل. ١٩ خبرية: مهمل. ٢١ الموحدين: للوحدين.

- والمجوس، في التوحيد. والثنية، والتثليث؛ لَمَّا لم يَجْز أن يكون الله - سبحانه -
إلا واحداً، واستحال بدليل التمانع أن يكون خالق الخلق اثنين، وأوجبت الدلائل
كونه - سبحانه - واحداً، لا جَزَمَ كان مذهب الثنية والتثليث باطلاً. ٣
- ومنها أن أدلة الأصول هي أدلة عقلية قطعية، ونصوص جلية، تدل على معتقد
مخصوص؛ وأن ما عده باطل، والخبر عنه كذب؛ وأن ما يتعلق به المخالف شبهة
تتخيل للضعيف النظر، أو المخلد إلى التقليد والعصبية كأنها مرشدة، وهي مضلة. ٦
- فدعوى التساوي في الإصابة رجوع عن القول بأن أدلة الأصول قاطعة؛ فإنه لا اشتباه
مع القطع. وإنما يؤتى المجتهد من قبل نفسه. ومتى صدق نفسه الاجتهاد، هجم به
على إصابة الحق الذي دعا الله إلى اعتقاده، ونهى عن العدول عنه. ٩
- ومنها أن هذه المقالات - أعني القِدَم والحدوث، والنفي والإثبات فيما أشرنا
إليه من الصفات؛ ومثل اعتقاد خلافة أبي بكر، واستحقاقه لها، والقول بأن
المستحق غيره، وإنما غلب عليها؛ واعتقاد الخوارج في عثمان وعلي، وأنها كفرا ١٢
- بعد إيمانها، واعتقاد أهل الحق أنها خليفتان عدلان إماما هدى؛ لا يجوز أن يرد
الشرع بصحة جميعها. فنقول: كل قولين لا يجوز ورود الشرع بصحة كل واحد
منهما، لم يَجْز أن يكون القول بهما صواباً؛ كالقولين | اللذين أحدهما توحيد، ١٥
- والآخر ثنية وتثليث.

فصل في الأسئلة وهي شبههم

- قالوا: معلوم أنه لا يجوز أن يكون الوصف ونقيضه لله - سبحانه - ولا يجوز أن
يكون كلامه قديماً محدثاً، ولا مستحيل الرؤية مجزئاً رؤيته؛ ولا قاضياً بالشرور لا
قاضياً بها. وكيف نقول ذلك والنقيضان لا يجتمعان؟ فكيف يصح اعتقادهما على
الصحة والإصابة؟ لكن ما نُنكر من قولنا إن القائِلين كل واحد منهما مصيب فيما بذله ٢١
- من جهده ووسعه؛ وإنه لم يبق عليه بعد ذلك شيء؛ فهو مصيب من هذا الوجه.

٦ تخيل: سحيل. || النظر: مهمل. والسابق (حليته) مشطوب. || المخلد: مهمل. || التقليد:

مهمل. ٨ يؤتى: بوني. ١٣ إماما هدى: إماما هدي. ١٥ اللذين: الدين. ١٩ مجزئاً: مجزئ. ٢٠ وكيف:

مهمل. || والنقيضان: مهمل. مزيد فوق «والنقصان». وهذا غير مشطوب. ٢١ نُنكر: مهمل.

- فَأَمَّا الْحَقَّ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْقِدَمِ أَوْ الْحَدَثِ، وَالسَّلْبِ وَالْإِثْبَاتِ، فَهُوَ وَاحِدٌ مِنَ
الْأَمْرَيْنِ. وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ فِي اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ وَفِي عِلْمِهِ كَوْنُ
الشَّيْءِ الْوَاحِدِ قَدِيمًا مُحْدَثًا؛ وَذَلِكَ عِلْمُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ. وَذَلِكَ هُوَ ٣
الْجَهْلُ الْمُسْتَحِيلُ عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - بَلْ عَلَى آحَادِ خَلْقِهِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ
مِنْ خَلْقِهِ يَعْلَمُ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ قَدِيمًا مُحْدَثًا، حَقًّا بَاطِلًا.
قَالُوا: وَلَآئِهِ إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مَجْتَنِدٌ مَصْنُوعًا فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ، مِنَ الْإِبَاحَةِ ٦
وَالْحُظْرِ، وَالْإِيجَابِ وَالنَّدْبِ، وَإِنْ كَانَا نَقِضَيْنِ، مُسْتَحِيلٌ اجْتِمَاعُهُمَا.

فصل في الأجوبة لنا عما ذكره

- أَمَّا الْأَوَّلُ وَأَنَّ الْإِصَابَةَ هِيَ بَذْلُ الْوَسْعِ، فَهَذَا سُوءُ عِبَارَةٍ عَمَّا قَصَدْتُمُوهُ. وَإِنَّمَا ٩
غَايَةُ مَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ صَاحِبَهُ مَعْذُورٌ، وَلَا يُسَمَّحُ لَهُ بِذَلِكَ. فَإِنَّهُ مَا قَصَدَ الْأَمْرَ
مِنْ بَابِهِ، حَيْثُ لَمْ يَسْتَدِلَّ بِأَدَلَّةِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - الْمَوْجِبَةِ لِلْقَطْعِ. الْكَاشِفَةُ عَنْ
الْحَقِّ؛ بَلْ عُدِلَ عَنْهَا إِلَى الشُّبْهِ الْمَضْلَّةِ، بِنَوْعٍ مِنْ تَقْصِيرٍ: | إِنَّمَا لِيَتَّقِلِدَ أَوْ عَصِيَّةً، أَوْ ١٢
إِهْمَالًا وَإِغْفَالًا، يُظَنُّ مَعَهُ أَنَّهُ قَدْ بَذَلَ الْوَسْعَ.
فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مُصِيبٌ، فَلَا وَجْهَ لِلارْتِقَاءِ إِلَى هَذِهِ الرِّبَةِ، مَعَ أَنَّ حَقِيقَةَ ١٥
الْعَذْرِ لَمْ يَتَحَقَّقْ؛ إِذْ لَمْ يَتَحَقَّقْ بَذْلُ الْوَسْعِ. عَلَى أَنَّهُ إِنْ جَازَ دَعَاؤُ ذَلِكَ،
فَالثَّنْوِيَّةُ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ بَذَلُوا الْوَسْعَ فِي إِثْبَاتِ الْاِثْنَيْنِ. لِمَا نَعْلَمُ مِمَّا أوردوه مِنْ
شَبْهِهِمْ فِي تَنْثِي الْأَفْعَالِ إِلَى خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَنَفْعٍ وَضَرٍّ، وَحَسَنٍ وَقَبِيحٍ؛ وَأَنَّ الْحَسَنَ ١٨
أَوْجِبَ الْمَدْحَ، وَالْقَبِيحَ أَوْجِبَ الذَّمَّ، وَالْحَسَنَ أَوْجِبَ لِفَاعِلِهِ الْحِكْمَةَ، وَالْقَبِيحَ
الضَّارَّ أَوْجِبَ لِفَاعِلِهِ ضَرًّا. فَكَانَ يَجِبُ عَلَى قَوْلِكَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ
الطَّائِفَتَيْنِ مَصْنُوعًا وَمُحَقَّقًا، مِنْ حَيْثُ بَذَلَ وَسْعُهُ فَأَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى مَقَالَتِهِ؛ وَلَا
يَتَحَقَّقُ فَرْقٌ بَيْنَ أَصْلِ التَّوْحِيدِ وَالتَّنْثِيَةِ وَالصِّفَاتِ، [فِي] النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَالْقِدَمِ ٢١
وَالْحَدُوثِ.

١ فهو: فهي. ٤ الجهل: الجهد. ٦ مصيبًا: مصيب. ١١ بابه: مهمل. ١٢ تفسير: تفسير.
وعصية: أو عصته. ١٦ فالثنوية: والشبهة. ١٧ تنثي: مهمل. ١٩ الضار: المضار.
والسابق (والما) مشغوب. ٢١ يكون: مهمل. ٢٠ مصيبًا: معصيًا. ٢١ النفي: والنفي.

- وأما الثاني، وإلزام الأحكام الفروعية، فلا نسلم أن المجتهدين المختلفين على الإصابة كلهم؛ بل الحق في واحد، مثل مسألتنا. وكما لا يصح أن يكون القديم محدثاً، والمحدث قديماً، عند الله، لا يكون الحرام حلالاً والواجب ندباً. ولو سلمنا ٣ على سبيل توسعة النظر، فالفرق بينهما ظاهر؛ وهو أن الفروع ليس عليها أدلة قاطعة؛ فلم يجوز أن يكون كل مجتهد مضيئاً. ولأن الأحكام يجوز أن يرد الشرع بكون العين الواحدة محرمة في وقت، ويرد بكونها مباحة في وقت، أو يرد بكونها محرمة على شخص، ويرد بكونها مباحة في حق شخص. وقد كان ذلك؛ مثل الإباحة للمضطّر، والتحريم على غيره؛ وإباحة الأمة للعبد على كل وجه، ١٦٠ وتحريمها على الحر، وتحريم الخمر على غير المتداوي بها، أو الدافع بها التحقّق، ٩ ولم يرد الشرع بقدّم شيء وحدوثه، وإثبات شيء وسلبه، على ما قدّمنا.

فصل

- والحق من قول المجتهدين في الفروع في واحد أيضاً. وعلى ذلك الحق دليل ١٢ يجب على كل مجتهد طلبه. و[المُجْتَهِد] مَنْ سَلِمَ مِنَ الْعَاهَاتِ. وَسَلِمَتْ آلَاتُ اجْتِهَادِهِ وَأَدَوَاتُ نَظَرِهِ مِنَ الْآفَاتِ؛ ثُمَّ إِنَّهُ سَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْمِيلِ وَالْهَوَى، وَالْعَصِيَّةِ لِلْأَسْلَافِ وَالْمَتَّبِعِينَ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الْحَدِيثَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - «إِذَا أَخَذَ رَجُلٌ بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ، وَأَخَذَ آخَرَ بِالْحَدِيثِ الْآخَرِ ضِدَّهُ، فَالْحَقُّ عِنْدَ اللَّهِ فِي وَاحِدٍ، وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَجْتَهِدَ». فِهَذَا نَصٌّ مِنْهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. ١٥ وَيَتَخَرَّجُ عَنْ صَاحِبِنَا رَوَايَةٌ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي جِهَاتٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَدُلُّ وَيُرْشِدُ الْمُسْتَفْتِي إِلَى حَلِّقِ الْمَخَالَفِينَ. وَلَا تَجُوزُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْخَطَأِ، إِلَّا لِيَجْتَنِبَ؛ فَأَمَّا لِيَتَّبِعَ، فَلَا. وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ مَنْ اسْتَرْشَدَ فِي الْقَبْلَةِ عَلَى مَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يُرْشِدُهُ إِلَى غَيْرِهَا؛ فِهَذَا مَأْخُذٌ لِإِصَابَةِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ. فَأَمَّا ٢١ حُكْمُهُ بِصَحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ، فَهُوَ مَأْخُذٌ بَعِيدٌ. لِأَنَّهُ قَدْ يَحْكُمُ بِصَحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ مَنْ لَا تَتَحَقَّقُ إِصَابَتُهُ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ ذَلِكَ يَشَقُّ

٨ كل: مزيد. ٩ التحقّق: التحقّق. ١٠ على ما قدّمنا: في الهامش. ١٨ ويتخرّج: مهمل. ١٩ خلق:

مهمل. ٢٠ ليجتنب: لحسب. كذا. ٢١ ليتبع: لنسب. ٢٣ يحكم: في الهامش. ٢٤ إصابته: أصابته.

- ويخرج لاختلاف المذاهب، واتساع الصلوات، واحتجاج العوام إلى صلاة
الجماعات خلف المصيب والمخطئ في حاجتهم إلى الصلاة خلف كل [بَرٍّ و] فاجر.
٣ فأما الحاجة إلى استفتاء المخطئ، فإن حصلت، فإن الدلالة عليه والإرشاد، | فلا ١٦١
حاجة بنا إليه. كما أننا نحكم بصحة صلاة العامي والأعمى، خلف المجتهد في
القبلة؛ وإن سألنا عن الصلاة خلفهم، لم نحكم ببطالان صلاتهم. ولا يدل ذلك
٦ على تجويز دلالتنا للمسترشد السائل عن القبلة إلى من يعلم أنه على خطأ فيها
بالرواية الأولى. وبهذا قال أكثر أصحاب الشافعي؛ حتى أن القاضي أبا الطيب
الطبري - رضي الله عنه - بالغ في ذلك، فقال: إني أعلم إصابتنا للحق، وأقطع
٩ بخطأ من خالفنا، وأمنعه من الحكم بجتهاده؛ غير أنني لا أفشقه. ووافقنا أيضًا
بشر المريسي، والأصم، وابن عُليّة.
- وقال أبو الحسن الكرخي، فيما حكاه أبو سفيان السرخسي عنه: مذهب
١٢ أصحابنا جميعًا أن كل مجتهد مصيب لما كلف من حكم الله - تعالى، والحق في
واحد من أقاويل المجتهدين. قال: ومعنى ذلك أن الأ شبه واحد عند الله، إلا أن
المجتهد لم يُكَلَّف إصابته. قال: وهكذا حُكي عن عيسى بن أبان أنه كان يقول: لا
١٥ بدّ من مطلوب هو أشبه الأشياء بالحادثة؛ إلا أن المجتهد لا يُكَلَّف إصابته، وإنما
تعبده الله أن يحكم فيها بحكم الأصل الذي هو أشبه به في غالب ظنه. ونحو هذا
حكى أبو عبد الله الجرجاني، وفسر الأ شبه بأن شبه الحادثة ببعض الأصول أقرب
١٨ عند الله - تعالى؛ وأنه لو أنزل ذلك الحكم، لكان يتزله بأحد الوجهين.
- وذهبت المعن [تَزَلَة، مثل أبي] عليّ الجبائي، في إحدى الروايتين [وأبو هاشم،
إلى أنه] ليس ذلك [أشبه مطلوب]، بل يحكم بما هو أولى عند [أن يحكم به].
٢١ [واختلفت الأشعرية، فقال الأكثر منهم مثل قول ابن فورك وأبي إسحاق
الإسفرائيني:] [الحق من قول المجتهدين في الفروع واحد؛ وعلى ذلك دليل يجب
طلبه وإصابته، وما سواه باطل.] وقال أبو بكر البا [قلاً [ني]: لأبي الحسن

١ ويخرج: مهمل. ٣ فلا: كأنَّ المسطور «نالا». ٣-٤ فلا حاجة: مكرر. ٤ العامي: في الهامش.
٩ أفشقه: انفسه، أخذنا وأفشقه. من كتاب المسوِّدة لابن تيمية، الصفحة ٤٩٨، السطر رقم ١. ١٤ يُكَلَّف:
مهمل. || أبان: امان. ١٥ يُكَلَّف: مهمل. ١٩-٢٠ انظر كتاب التبصرة، ص ٤٩٩، الأسطر ٤-٥. ٢١-٢٢ انظر
كتاب المُدَّة، ج ٥، ص ١٥٤٩، الأسطر ٦١-٧١. ٢٢-٢٣ انظر كتاب التبصرة، ص ٤٩٨، الأسطر ٢-٣.

١٦١ اظ الأشعري في ذلك ر[أبان]، | واختار هو أن كل مجتهد مصيب، وأن فرض كل واحد ما يغلب على ظنه، ويؤديه إليه اجتهاده؛ وليس هناك أشبه مطلوب.

٣ فصل في ذكر الدلائل على أن الحق في واحد من جهة الكتاب والسنة

من ذلك قوله - تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾. ﴿فَفَتَحْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾. وتخصيص سليمان بالفهم دلالة على أحد أمرين: إما السلب للفهم في حق داود أو إصابت الحق بفهمه دون داود. وإلا سقطت فائدة التخصيص بالتفهم؛ وعلى قولهم إنهما جميعاً مفهومان مصيبان، فسقطت فائدة التخصيص بسليمان.

فصل في أسئلتهم على الآية

فمنها قولهم: ليس تخصيص سليمان بالفهم بأكثر من تخصيصهما جميعاً بالعلم. ثم لم يدل على تخصيصهما به دون سائر الأنبياء - صلوات الله عليهم. ١٢ كذلك لا يدل على تخصيص سليمان بالفهم. ومنها أن قالوا: قد روي أنهما حكما بالنص. ثم نسخ الله الحكم في مثل تلك القضية في المستقبل؛ فعلم النسخ سليمان، فحكم بالنص الناسخ، فكان هذا هو الفهم الذي أضافه إليه. ١٥ ومنها أن كانا حكما بالاجتهاد؛ فلعل سليمان أصاب الأشبه [الم] مطلوب عند الله - سبحانه. ١٨ ومنها أن قالوا: لعل سليمان كان له في المسألة نص خفي وقف عليه، وخفي على داود.

١-٢ انظر كتاب العدة، ج ٥، ص ١٥٥٠. السطر ٢. ١ ر[أبان]: ر[أبان]. ٢ يغلب: مهمل. ويؤديه: مهمل. ٧ أو: ان. ٩ فسقطت: سقط. ١١ فمنها: مكرر. ١٥ بالنص الناسخ: في الهامش. ونحوه بالنص مشطوب. فكان: السابق (بالنسخ) مشطوب. ١٩ ما بين المعقوفين مستغلة من كتاب العدة. ج ٥، الصفحة ١٥٥٣. من السطرين ٥-٦.

ومنها ... لمي اتفاقهما في الإصابة وهو قوله ... على ...

فصل في الأجوبة | على الأسئلة

١٦٢

- ٣ فأما قولهم: إنَّ التخصيص لا يدلّ على النفي عمّا سواه: بدليل قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾: ولم يدلّ على سلب العلم عمّن عداهما، فهذا مجرد دعوى، وبيان مذهب؛ وإلا فالعرب لا تخصّ بالاسم والصفة إلا وغير المخصوص بهما غير مشارك لذلك المخصوص. وهذا أصل قد سبق الكلام فيه، وهو دليل الخطاب.
- ٦ وأما قولهم: إنَّ داود حكم، ولم يعلم النصّ، وكان لسليمان نصّ خفي عن داود، فحكم به، فغير صحيح؛ لأنّ شريعة يكون فيها نصّ على حكم لا يخفى على نبيّ تلك الشريعة؛ فهذا تأويل بعيد. على أنّه لو كان [هناك] نصّ، لما عُزّي إلى سليمان، ولا سُمّي ذلك باسم «تفهيم».
- ١٢ وأما قولهم به في الأشبه، فإنّ جماعة من خالفنا في هذه المسألة لا تقول إنّ هناك أشبه مطلوبًا، وإنّما فرضه الاجتهاد. ومن قال إنّ هناك أشبه، قال بأنّه لم يكلفه؛ وإذا لم يكلفه، فلا يؤثر وجوده وعدمه في حقّ أحدهما. لأنّ الإصابة، إذا كانت مصادفة، فلا مدحة لصاحبها؛ كالإصابة للقبلة من غير طلب لها. ولا استدلال عليها. على أنّه قد رُوي أنّ سليمان نقض حكم داود.
- ١٨ قال شيخنا الإمام أبو يعلى - رضي الله عنه: ولو كان على وجه مصادفة الأشبه عند الله، لما نقض حكم داود؛ لأنّ المصادف لا يكون على بينة من أمره، وخطأ غيره. وأما قولهم: إنّهُ لَمَّا سَوَى بينهما والمدحة دلّ على تسوية اتفاقهما في [الإصابة، فليس بصحيح؛ لأنّ الاجتهاد عندنا تساوى في الأجر فيه المخطئ والمصيب؛ قال] النبيّ - صَلَّى الله عليه: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران» | وإن اجتهد فأخطأ فله أجر». والمدح يتبع الأجر.

١٦٢

١ ... خمس كلمات أو أكثر. ... على: سطر بكامله إلا حرف الجر. ... ثلاثي أكثر السطر. ٩ نبي: بنى. نص: أي ولو وجد نص، وانظر كتاب المغدة، ج ٥، ص ١٥٥٣. السطر ٧. عُزّي: عُزّي. ٢١ أجر: كأنّ المسطور، أجره، وليس كذلك، فما بعد وأجر حرف الهاء وفي وسطه نقطة. والنقطة كتابة عن نقطة الوقف. والهاء من كلمة انتهى. أي وانتهت الجملة.

وقال شيخنا: [قال] - سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً﴾. ﴿وَكَلَّا وَعَدَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾؛ ولأن الاجتهاد حُكْمٌ وعِلْمٌ، وإن لم يكن إصابة.

فصل في أدلتنا

- فمنها من جهة الشُّنن ما رواه أبو هريرة عن النبي - صَلَّى الله عليه - أنه قال:
- «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران؛ وإن اجتهد فأخطأ، فله أجر»؛ وهذا نصٌّ ٦
في أَنَّ المجتهدَيْنِ يخطئان. وكذلك قوله - صَلَّى الله عليه - لِعَمْرُو بن العاص: «أحكم، فإن أصبت، فلك أجران؛ وإن أخطأت، فلك أجر». ولو كان الكلّ على إصابة، لم يكن لذكر الخطأ وجه.
- فإن قيل: هذا الخبر بأن يعطي أن كلَّ مجتهد مصيب، أولى من أن يعطي أن الحق في جهة؛ لأن الخطأ لا يحسن أن يُقابَلَ إلا بالعذر والغفوَ عن المؤاخَذة؛ فأما الأجر، فلا. فلما قابله بالأجر، علم أنه لإصابة الحق. ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ وقول النبي - عليه السلام: «عُفِيَ لَأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالشُّبَّانِ».
- وأما نسبته «مُخْطِئًا»، مع حملنا له على الإصابة، فليس براجع إلى خطأ في ١٥
الاجتهاد، وإصابة الحكم بدليله؛ لكن عاد إلى أن يصيب حُكْمُ الله، لكن يقطع المحكوم له مال خصمه، أو حَقُّه، بذلك الحكم لكذب الشهود، أو مغالطة الخصم بكونه أخْصَمَ وَالْحَقَّ بِحُجَّتِهِ. ولهذا قال - صَلَّى الله عليه: «إِنَّمَا أَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ؛ إِنكُمْ لَتَخْتَصِمَنَّ لِي» [إِلَى]، فلعلَّ أحدكم ألْحَنُ بِحُجَّتِهِ من صاحبه. [وإنما أقضي له بما يقول؛ فمن قضيت له بشيء من حق أخيه بقوله؛ فإنما أقطع له قطعة من النار، فلا يأخذها.] وهذا النوع من الخطأ هو الذي يستحقُّ [الحا]كم فيه أجر ٢١

٤ أدلتنا: مزيد فوق «ادلتها» مشطوب. ٦ أجر: مغير (من: اجتهد). ٧ يخطئان: محطيا. ٨ فلك: مغير (من: فله). [أجر: السابق (الآخر) مشطوب. [الكل: في الهامش. ٩ الخطأ: مهمل، مغير. ١٠ بأن: مان. ١٣ عُفِيَ: عفى. ١٨ وَالْحَقُّ: مهمل. ١٩-٢٠ ما بين معقوفتين مستندة من المسند لأحمد ابن حنبل. ج ٦. ص ٢٠٣. الأسطر ٥-٦. ٢١ ما بين المعقوفتين من «وهذا» إلى «الحا» مستندة من كتاب المسودة. ص ٥٥٥. الأسطر ١-٢.

- اجتهاده | وإصابة حكم الشرع حيث قضى بالبيّنة بظاهر العدالة، وحُرِّمَ أجر تحصيل ١٦٣
الحقّ لمستحقّه بحكمه؛ إذ كان إنّما حصل لغيره بحكمه. وصار ذلك بمثابة رجل
رأى مضطراً إلى الماء، ووجد ماء لا يعلم أنّه مسموم، فسقاه، فمات، فله أجر ٣
قصده لِرِيَّته، واستنقاذه من تلف العطش؛ ولكن حُرِّمَ ثواب إحياء نفسه بإسقائه،
حيث لم يتحصّل ذلك بإسقائه.
- ٦ فيقال: الجهالة بكذب الشهود، وما شاكل ذلك من إقرار الخصم على سبيل
التهزؤ، ذلك ممّا لا يُضاف إلى الحاكم به خطأ. ولهذا من جهل نجاسة ماء، فتوضّأ
به بناءً على حكم الأصل، وأخطأ جهة القبلة مع اجتهاده ولم يعلم، لا ينقص ثوابه
٩ ولا أجر عمله. ولهذا قال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - للراعي: لَمَّا سَأَلَهُ قَوْمٌ عَنِ الْمَاءِ:
«لَا تُغْلِمُهُمْ». وقال عمر لصاحب الميزاب: لَمَّا قَطَرَ مِنْهُ مَاءً فَسَأَلُوهُ عَنْ حَكْمِهِ: لَا
تُغْلِمُهُمْ. ولو كان ذلك ممّا يقتصر أجراً أو ينقص ثواباً، لَمَّا أُمِرَ بِكُتْمِهِ. على أنّ اللفظ
١٢ عامّ في الجميع، لو كان هذا ممّا يقع عليه اسم «الخطأ».
- فإن قيل: فلعلّ قوله إذا اجتهد فأخطأ حكمه باجتهاده، وما علم أنّ [في] القضية
نصّاً أو إجماعاً.
- ١٥ قيل: اللفظ عامّ، فلا وجه لتخصيصه؛ ولأنّ الأجر لا يختصّ بإصابة النصّ
والإجماع. لأنّ ما فيه نصّ أو إجماع، وما لا نصّ فيه، في الأجر سواء؛ فدلّ على
عمومه.

١٨ فصل فيما ورد في ذلك من قضايا الصحابة وأقوالهم الدالة على أنّ الحقّ في واحدٍ [من قول المجتهدين]

- [رُوي أنّ أبا بكرٍ الصّدّيق قال في الكَلَالَةِ: أقول] فيها برأيي، فإنّ يَكُنْ ٢١
صَوّاً [بأ]، فَمِنْ الله - عزّ وجلّ؛ [وإنّ يَكُنْ] خطّاً [بأ]، فَمِنِّي] | وأستغفر الله. ١٦٣ ط

١ قضى بالبيّنة: قضى بالبينة. ٤ واستنقاذه: واستنقاذه. ٧ التهزؤ: الهزى. || الحاكم: معيّر (من: الحكم). || نجاسة: مهمل. ٧-٨ فتوضّأ به: فتوضّأ به. ٨ ينقص: نقص. ٩ أجر: آخر. ١٦ نصّ أو إجماع: نصّاً أو إجماعاً. كذا. ١٩ ما بين المعقوفين مستند من كتاب البصرة لأبي إسحاق الشيرازي. ج ٤٩٨، السطر ٢. ٢٠-٢١ ما بين المعقوفين من الحديث مستند من كتاب البصرة، ص ٥٠٠. الأسطر ٦٠٥.

ورُوي عن عمر أنه حكم بحكم، فقال له رجل حضر: هذا، والله، الحق. فقال عمر: إن عمر لا يدري أنه أصاب الحق؛ لكنه لا يألو جهداً. ورُوي أن عمر كُتِبَ، فقال لكاثبه: اكتب هذا: «ما رأى عمرُ، فإن كان خطأ، فمَنه؛ وإن كان صواباً، فمن الله».

ورُوي عن عليّ أنه قال في المرأة التي استحضرها عمرُ، فأجهضت ذا بطنها، وقال له عثمان وعبد الرحمن: إنما أنت مؤدّب، لا نرى عليك شيئاً. فقال: إن كانا اجتهدا، فقد أخطأ؛ وإن لم يجتهدا، فقد غشاك؛ أرى عليك الدية. ورُوي أنه لما قال في أمّهات الأولاد «ورأيي الآن أن يُعَيَّنَ»، قال له عبيدة السلماني: رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك.

ورُوي عن ابن مسعود أنه قال في المفتوحة: أقول فيها برأيي؛ فإن كان صواباً، فمن الله ورسوله؛ وإن كان خطأ، فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريتان. ورُوي أن عليّاً، وابن مسعود، وزيداً - رضي الله عنهم - خطأوا ابن عباس في ترك القول بالعول؛ وأنكر عليهم ابن عباس قولهم بالعول، حتى قال ابن عباس: من شاء باهلني باهلته؛ إن الذي أحصى رملَ عالجٍ عددًا، لم يجعل في مال واحد نصفًا ونصفًا وثلاثًا؛ قد ذهب النصفان بالمال، فأين موضعُ الثلث؟

ورُوي عن ابن عباس أنه قال: ألا يتقي الله زيد بن ثابت؟ يجعل ابن الابن ابنًا، ولا يجعل أبا الأب ابنًا! وهذا إجماع ظاهر على تخطئة بعضهم بعضًا في مسائل الاجتهاد. فدلّ على أن [الحقّ من هذه الأقوال في] واحد، وما سواه باطل.

ومما استدلّ به الإجماع، وقد ثبت [بإجماع الأمة أن الله - عز وجل - قد أمر بالتأليف والاجتماع، ونهى عن الفرقة والاختلاف. هذا مما أطبقت الأمة عليه، وورد السمع به. فقال - تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾؛ اقتصر على أن المختلف ليس من عنده؛ وعلى زعمهم أن المختلف من المذاهب: الحاضر والبيح، والموجب والمسقط، شرع لله وصواب عند الله.

٢ يألو جهداً: مهمل. ٥ فأجهضت ذا بطنها: فأجهضت دابطنها. ٧ غشاك: غشاك. ٨ ورأيي: ورأي. كذا. || له: مزيد. ١٠ برأيي: رأي، كذا. ١٢ خطأوا: خطئوا. ١٣ بالعول: مغير. ١٤ باهلني: مهمل. || باهلته: باهلته. ١٦ ألا: إلا. || يتقي: يقي. ١٧ تخطئة: تحطيه. ١٨ ما بين المعقوفين مستند من كتاب التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي. ص ٥٠١. السطر ٨.

وقال - سبحانه: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾. ﴿إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ﴾. فاستثنى
المرحومين من المختلفين. وقال - تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا
تَفَرَّقُوا﴾. وقال - تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾. وهذه آيات
كلها تمنع من الفرقة وتزجر عنها وتذم أهلها، وتحث على الاجتماع وتأمر به وتمدح
عليه؛ وعندكم أن الكل سواء.

وللمخالف أن يقول: لا متعلق لكم ولا حجة في ذلك؛ لأنكم - وإن قلتم إن الحق في
واحد؛ وإن كل مخالف لذلك مخطئ؛ لستم ناهين عن المخالفة، ولا آمرين بالموافقة.
لأن كل واحد من المجتهدين غير مأمور باتباع الآخر تقليداً له، ولا بموافقة في مثاله؛
بل فرضه الاجتهاد. وإن خالف وفارق، ولو ترك اجتهاده المؤدي إلى المخالفة ووافق،
للحقه الوعيد، وكان داخلاً تحت النهي، غير موافق للشرع. وإذا كنا مجمعين على أن
الله قد أبرأ كافة المجتهدين بما يؤدّبهم إليه اجتهادهم، ونهاهم عن الموافقة، ...
ذهبوا إليه بالاجتهاد إليه، فصار الإجماع المعول ... دون طلب الموافقة، وترك
المحذ ... وفي أصول الشرع شواهد لذلك ممّا أوجز [ب ...] | دون مجرى الوفاق. ١٦٤
فمن ذلك اختلافهم في القبلة، مع اختلافهم في الاجتهاد؛ قد أجمعنا على
تحريم الموافقة، وإيجاب استقبال كل واحد إلى ما أذاه اجتهاده إليه من الجهات،
وإن وقع الخلاف.

ومن ذلك إذا قالت زوجة رجل: «سمعتُه بطلّقني ثلاثاً»، وقال زوجها: «لم
أطلقها». أمرهما الشرع بالفرقة، ومنعهما من الاجتماع. فقيل للمرأة: «أهربي!»
فأنت محرّمة عليه؛ وقيل للرجل: «اطلبها!» فهي زوجتك». وكذلك الأعيان الواجبة في الكفارات، يختلف الناس فيها باختلاف أحوالهم.
فهذا فرضه العتق، وهذا فرضه الإطعام أو الكسوة، وهذا فرضه الصوم. هذا في
المرئيات. وأمّا المخيّرات. فقد جعل الله - سبحانه - اختيار كل إنسان مفوضاً

٩ فرضه: مهمل. || خالف وفارق: فارق وخالف. كذا. وتكتب فوق «فارق»، ومؤخره وفوق «وخالف»
«مقدم». مهملين. ١١ أبرأ: أبر. كذا. || يؤدّبهم: نوديه. || ونهاهم: مهمل. || ... أربع كلمات أو أكثر.
١٢ ... أربع كلمات أو أكثر. ١٣ الم ... كلمة. || ... ثلاث كلمات أو أكثر. ١٥ أذاه: مزيد.
١٦ وقع: معيّر (من: اوقع). ١٨ الشرع: في الهامش. || بالفرقة: بالفرقه. ومعنيّر. || ومنعهما: السابق
(والحال استقبال كل واحد إلى ماذه اجتهاده) مشطوب. ٢٢ المرئيات: المترنات. || المخيّرات: المخيّرات.

إليه، فيما يكفر به من أنواع التكفير. فهذا اختلاف مأمور به في الاعتقادات والتعبّدات من الأفعال.

- وكذلك تقويم المقيمين، إذا اختلفوا في قيمة المستلف، لم يؤمروا بالاتفاق؛ بل ٣
يؤمر كل واحد منهم بما يؤدبه اجتهاده، وينتهي عن موافقته من يخالفه.
فإذا ثبت أن الأصول على هذا، فلا بد أن يكون الذم للفرقة والأمر بالاجتماع
والاتفاق راجعاً إلى ترك المعاندة للحق، والمخالفة للمحققين الذين اتبعوا الأدلة، ٦
وهجروا الشبهات. وكم طالب للفرقة وهاجر لل[بأدلة] بمجرد الأنفة من الاتباع
لدليل صار إليه من يتعصّب [ب عليه أو لـ ...]، أو مطاولة، أو انفراد بمذهب ليُتبع،
١٦٥ أو فيصير به صاحب | مقالة. والناس على هذا، إلا من عصم الله. وإنما سطرُ هذه ٩
الطريقة ليُجتنب سلوكُها، والتعويل عليها.

فصل في أدلتنا النظرية

- فمنها أن الأمة قد أجمعت على وجوب النظر، والفرع إليه عند حدوث الحادثة ١٢
ووقوع الواقعة، وترتيب الأدلة، وبناء بعضها على بعض. ولو كان الجميع حقاً
وصواباً، لم يكن للنظر وجه، ولا كان لعقد مجالس النظر معنى؛ بل كان مجرد
العيب وإتعايب النفس. ١٥
ألا ترى أن كل متفق عليه، من خبر أو حكم، يقبح فيه النزاع والمماراة؟ فلو
اجتمع قوم يتناظرون في الماء هل هو طهور، أو الزنى بأنه فجور، أو في الأعيان
المختير بينها في الكفارة أنها المسقط للفرض والمبرئ للذمة، لكان ذلك تضييعاً ١٨
للوقت بمحض العيب. حتى قال الحكماء: لو أن طبّقاً من رطب، أو غيره من
الماكولات، خُضر بين يدي إنسان. وأُذن له في الأكل، واتفق أن آحاد ذلك
متساوٍ في الجودة، وكلّ صفة مرغوب فيها، بحيث لا تفضل واحدة من ذلك على ٢١

١ بكفر: بكفر. ٣ يؤمروا: يؤمرو. ٨ ...: كلمة مضموسة. ٩ مقالة: ماله. ١٠ ليُجتنب: ليجنب. ١٣ وقوع: مغير. ١٦ متفق: متفق. ١٨ المختير بينها: المحير بها. || والمبرئ: في الهامش. || للذمة: السابق (والمسقط) مشطوب. ١٩ بمحض: مهمل. ٢٠ خُضر: حصر. ٢١ تفضل: مهمل.

- الأخرى، لما امتدت يد ذلك الإنسان إلى واحدة؛ ولا يوجب مده اليد إلا لحصول ترجيح بجودة، أو قرب، أو ما شاكل ذلك. وهذا مما يجده الإنسان من نفسه، إذا خطر له، في طريق توجه فيه، المضي إلى جهتين مختلفتين وتساويا، فلم تترجح إحدى الجهتين على الأخرى بنوع من أنواع الترجيح، فإنه يقف لا قصداً، بل يوقفه التردد عن التوجه. فإذا ترجح أحد المقصدين، خطا نحوه. فالجسد في حجر الرأي، كما أن الرأي والجسد في حجر قدر الله - تعالى - وقضائه وتوفيقه.
- ٦ فإذا ثبت هذا، علم أنه إنما حسّن [ن] | النظر والاستدلال ووجب، لكون ١٦٥ الجهات غير متساوية؛ وإنما هناك مطلوب خفي تظهره الدلائل.
- ٩ فإن قيل: لا نسلم أن النظر واجب في مسائل الاجتهاد؛ بل الإنسان عندنا بالخيار بين الأقاويل، يأخذ منها بما شاء كما نقول في أعيان الكفارات المختير فيها بين العتق والكسوة والإطعام.
- ١٢ قيل: هذا خلاف الكتاب والإجماع. أما الكتاب فقوله - تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، والمراد به كتاب الله وسنة رسوله. وأما الإجماع، فإن العلماء لا يختلفون في الفرق بين العامي المقلد، والعالم المجتهد. فبعض الناس يقول: إن العامي يقلد من شاء من المجتهدين. وبعضهم قال: يجتهد في أعيان المجتهدين، ولا يقلد من شاء؛ بل الأعم الأورع. وأما العالم المجتهد، ففرضه الاجتهاد. فلو كان مختيراً في القول بأي مذهب شاء، لكان كالعامي سواء، ولم يفذه اجتهاده رتبة في التكليف.
- ١٨ فإن قيل: إنما يتناظرون ويجتهدون في ذلك، لمعرفة النص والإجماع، حتى لا يُقَدِّموا على مخالفتها.
- ٢١ قيل: هذا خطأ؛ لأن الاجتهاد لا يقع إلا فيما لا نص فيه، ولا إجماع. والنص لا يخفى إلى حد يجتهد الإنسان في طلبه؛ وإن خفي، فعلى من ليس من أهل الاجتهاد. فأما أن يخفى على مجتهد، فلا.
- ٢٤ فإن قيل: يُحتمل أن اجتهادهم ومناظرتهم لطلب الأصلح والأشبه، دون معرفة الصحيح من الفاسد.

- قيل: الأصلح لا أمانة عليه؛ لأن الله - سبحانه - إنما أمرنا ونهانا، ونصب الأدلة على ما أمرنا به ونهانا عنه. فأما الأصلح لنا، فلا دليل عليه تفرد به. ولربما ١٦٦ أو قال قوم: إن الأصلح فعل ما أمرنا به، وترك ما نهانا عنه؛ فإذا كان المأمور به والمنهي عنه منصوفاً، فلا اجتهد مع النص، على ما بينا.
- فإن قيل: فالنظر والاجتهاد والمناظرة لطلب الأشبه.
- قيل: إن كان الأشبه ما قاله الكرخي «إن الأشبه [واحد] عند الله» - تعالى - في الحادثة، فقد سلمتم المسألة؛ لأنه إذا كان لنا عند الله أشبه مطلوب، دل على أن الحق هو ذلك، وهو واحد. فسيما سميتوه من «أشبه»، أو «حق»، أو «صواب»، فهو ذلك؛ وما سواه ليس بحق. وإن كان الأشبه ما قاله أبو هاشم، وهو الحكم بما هو أولى عنده، فهذا ما لا فائدة في النظر لأجله؛ لأنه إذا كان الجميع حقاً وصواباً، لم يكن للنظر معنى أكثر من إتعاب الفكر، وتقطيع الوقت في غير فائدة.
- فإن قيل: بل الأولى مقصود عند العقلاء، ولا يكون تقطيعاً للوقت. ١٢
- قيل: إذا كان هناك أولى لا يصيبه الكل، فليس كل مجتهد مصيباً للمطلوب، وهو الأولى.
- فإن قيل: إن المناظرة قد تنيد عثوراً على نص في المسألة، يُظفر به عند مذاكرة ١٥ ومناظرة، وذلك مما لا يسوغ الاجتهاد مع وجوده، فنستفيد الاستبراء؛ كطالب الماء، والسترة، والقبلة.
- قيل: إنا لم نلزمكم الاستعلام عن النصوص ممن جهلها. وإنما الكلام في النظر ١٨ والارتياح، مع تحقق عدم النص بالتراجيح والتعلق بالأمارات.
- ومنها أن مقالة الخصم تؤدي إلى محال؛ وما أدى [إلى] المحال، فمحال.
- وذلك أن الناس قد اختلفوا في العين الواحدة؛ فحرّمها قوم، وأباحها قوم [كالنبيذ]؛ ٢١ وفي العقد الواحد صحّحه قوم وأفسده قوم؛ كالمتعة. والعبادة أوجبها قوم، ولم يوجبها قوم؛ كالوتر. والتحليل والتحريم، والصحة والفساد، والإيجاب والإسقاط،

٢ تفرد به: نردده. ٣ فإذا: السابق (مل إذا كان هناك أولي) مشطوب. ٤ اجتهد: حرف الدال مزيد. ٦ إن الأشبه واحد: من أشبه؛ انظر أعلاه. الصفحة ١٦٥، السطر ١٣، أن الأشبه واحد عند الله. ٧ دل: مغير. ١١ وتقطيع: مكرر. مشطوب. ١٦ كطالب: السابق (كالطلب) مشطوب. ٢١ العين: العرة، مقطوس بعضه.

نقائض لا تجتمع في جهة واحدة، وعين واحدة؛ بل يستحيل اجتماعها. فإن
الحكمين المتضادين للعين الواحدة، كالعَرَضَيْنِ المتضادَيْنِ للجوهر الواحد. فكما
٣ يستحيل أن يكون الجوهر ساكنًا متحركًا في حالة، أسود أبيض، كذلك يستحيل أن
تكون العين الواحدة حلالًا حرامًا، والعبادة واجبة ساقطة، والعقد صحيحًا فاسدًا.
ومن قال «إن المذهبين صوابان عند الله»، فقد أثبت المستحيل، وكفى بذلك خطأ.
٦ وقد أخرجه، ممن وافقنا في هذا المذهب، قوم. وأن الحق في جهة واحدة، مخرج
التقسيم. فقالوا: لا يخلو أن يكون المذهبان صحيحين أو فاسدين، أو أحدهما
صحيحًا والآخر فاسدًا؛ لا يجوز أن يكونا فاسدين، لأن ذلك قول يخالفه الإجماع؛
٩ وما خالف الإجماع، مقطوع بفساده. ولا يجوز أن يكونا صحيحين؛ لأنه ينفي إلى
كون العين الواحدة حلالًا حرامًا، والعقد الواحد صحيحًا فاسدًا، وذلك محال. فلم
يبق إلا أن أحدهما صحيح. والآخر فاسد؛ وهو قولنا.

١٢ فإن قيل: إنما لا يجوز أن يكونا كذلك في حق شخص واحد؛ ولا يُنكر ذلك
في حق شخصين. ألا ترى أن الميتة ولحم الخنزير يجوز أن يكون مباحًا للمضطر،
محرمًا على المكتفي؟ والعقد بلا ولي ولا شهود نكاح صحيح في حق الكفار، حتى
١٥ إنه يجوز لهم استدامته بعد الإسلام، وهو فاسد في حق المسلمين؛ وإفطار رمضان
حرام على المقيم السليم، مباح للمريض والمسافر؛ كذلك لا يمتنع أن يكون القدح
من النبيذ، والحيوان المخصوص كالسباع، مباحًا ظاهرًا في حق من أداه اجتهاده
١٨ إلى إباحته وطهارته، حرامًا على من أداه اجتهاده إلى حظره وتحريمه. قالوا: ولهذا
يحسن أن نقول «هذه العين حرام على من أداه اجتهاده إلى تحريمها، حلال لمن
أداه اجتهاده إلى إباحتها»؛ كما يحسن أن نقول في الجهتين المختلفتين «كل واحدة
٢١ منهما قبلة لمن أداه اجتهاده إلى كونها قبلة».

قيل: الضرورة ومشقة السفر حال من أحوال المكلف؛ فحسن أن يخالف
الشرع بالنص بين الحالتين. رفقًا ورخصة، والاجتهاد طلب للحق، وتحريم لمصادفة

٣ أسود أبيض؛ أسودا أبيضًا. ٦ ممن وافقنا: مزيد فوق وقوم. وهذا مشطوب. || قوم: مزيد فوق
«المذهب». ٨ لا: مغير (من: لا). ١٠ والعقد: بين الواو والعقد «أما مشطوب. ١٢ يُنكر: ينكر.
١٨ حرامًا: حرام. ٢٠ كل: السابق (على) مشطوب. ٢٣ مطلب: ملتبأ. || ونحو: ونحو.

- معنى. والناس في أدوات النظر، وكُلِّيَ القول، وإزاحة العلل، لا يتفاوتون؛ وإنما مجيء التفاوت من جهتهم بنوع إهمال، ونوع تقليد للرجال. وإذا كان بالاجتهاد، وعن صحة عقل، وسلامة أدوات النظر، فإذا وقع واحدهما على المطلوب، ولم يقع الآخر على عين ذلك، عُلِمَ أَنَّهُ أخطأ؛ ولأنَّ ما ذكرناه من تلك الأعيان ورد النصُّ فيها على سبيل التفصيل والمخالفة، فكان الحكم في حقَّ الشخصين بحسب التفصيل. فأما في مسألتنا، فنحن نتكلَّم فيما ورد الشرع فيه على سبيل العسوم والإطلاق؛ فلا يجوز أن يُقضى بالحكم على سبيل التخصيص.
- فإن قيل: الدليل الذي يدلُّ على الحكم ظنُّ المجتهد. فأما الأمارات، فإنَّها تقع متكافئة؛ وظنُّ كلِّ مجتهد يخصُّه، لا يتناول غيره.
- قيل: هذا خطأ؛ بل الدليل الكتاب والسنة والقياس [س]. | ولهذا قال الله - تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، فردَّ إلى الكتاب والسنة. وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ: حين بعثه إلى اليمن: «بِمَ تَقْضِي؟» فذكر الكتاب والسنة والقياس، ولم يذكر الظنَّ. ولأنَّ العلماء أجمع لا يفرعون، عند حدوث الحادثة، إلَّا إلى الكتاب والسنة والقياس، فدلَّ على أنَّها هي الأدلَّة دون الظنِّ. ولأنَّه لو كان الدليل هو الظنُّ، ما صحَّ أن يحتجَّ أحد على أحد بكتاب، ولا سنة، ولا قياس، لأنَّ ذلك غير الدليل؛ وما ليس بدليل، لا يُحتجَّ به. ولأنَّه لو كان الدليل هو الظنُّ، لاستوى العالم والعامي في ذلك؛ لأنَّهما في الظنِّ واحد. ولأنَّ الظنَّ نتيجة وثمرة تحصل في قلب المجتهد عن الدليل، فتشمر الأمارات والدلائل الظنُّ، كما يشمر النظر والاستدلال العلم. وما كان ثمرة الدليل، فهو غير الدليل.
- فإن قيل: لو كان الدليل على ما ذكرتم، لوجب إذا نظر الحنفِي فيما ينظر فيه الشافعي والحنبلي والمالكي من الدليل، أن يقع له ما وقع لهم.

١ وكُلِّيَ: وكلِّي. ٢ مجيء: محي. والسابق (هي) غير مشطوب. || بالاجتهاد: بالاجتهاد. كذا.

٣ واحدهما: حرف الواو مطموس. ٥ التفصيل: مهمل. || والمخالفة: والمخالفة. ٦ التفصيل: مهمل.

١٠ يتناول: تناول. ١١ والقياس: السابق (وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ) مشطوب. ٢٠ الظنُّ: المعلن. كذا. ٢١ فهو: فهي.

قيل: ليس من حيث لم يتساووا، ويتفقوا في الوقوع لهم؛ يدلّ على أنّ ما نظروا فيه ليس بالدليل. ألا ترى أنّ مسائل الأصول كلّ واحد من المختلفين فيها ينظر فيما ينظر فيه الآخر من أدلة العقل، ولا يقع لكلّ واحد ما يقع للآخر؟ ثمّ لا يدلّ على أنّ المنظور فيه ليس بدليل، ولا أنّ الظنّ هو الدليل.

ومن أدلّتنا في هذه المسألة ما يقارب هذا. ويُستخرج منه أنّ تحليل الشيء وتحريمه، وإفساد العقد وتصحيحه، لا يجوز ورود الشرع به؛ ولو جاز ذلك، لجاز ورود النصّ به. فيقول: النيذ حلال حرام، والنكاح بغير وليّ، أو بغير شهود، صحيح فاسد. فلمّا لم يجوز ورود الشرع به، ومجيء النصّ عليه، لم يجوز أن يدلّ عليه النظر والاجتهاد. بيّن صحّة هذا أنّ النظر والاجتهاد نتيجة النصّ والإجماع. فإذا استحال أن يدلّ النصّ والإجماع على تحليل الشيء وتحريمه على الإطلاق، استحال أن يدلّ عليه النظر والاجتهاد؛ إذ لا يجوز أن تدلّ نتيجة الشيء على ما لا يدلّ عليه أصله.

فإن قيل: إنّما يستحيل ورود الشرع من جهة النظر والاجتهاد في حقّ الواحد؛ فأما في حقّ الاثنين، فلا يستحيل. ألا ترى أنّ النصّ قد ورد بتحليل الميّنة للمضطرّ، وتحريمها على الغني عنها؛ وإحلال الفطر في رمضان للمسافر والمريض، وتحريمه على الصحيح الحاضر؛ فكذلك ههنا، يجوز أن يحلّ الشيء في حقّ المجتهد، ويحرّم في حقّ غيره؛ ويفسد العقد في حقّ مجتهد، ويصحّ في حقّ غيره.

قيل: لسنا ننكر ورود الشرع بتحريم الشيء على شخص، وإباحته لغيره، بحسب ما يقتضيه الأصلح أو الحاجة، وبحسب ما تقتضيه الدلالة من التفصيل والتخصيص. وإنّما ننكر ورود الشرع بتحليل الشيء وتحريمه، وإفساده وتصحيحه، على سبيل الإطلاق والعموم. وذلك لا يجوز من جهة النصّ والإجماع، كذلك لا يجوز من جهة النظر والاجتهاد.

ومنها أنّ ما ذهبوا إليه يفضي إلى قول شنيع في الإسلام، ومخالفة الإجماع، وأن تكون المرأة الواحدة تحت زوجين. وذلك أنّها إذا تزوّجت من رجل بغير

٤ هو: مكرّر. ٩ بين: مهمل. ١٠ تحليل: مهمل. ١٧ غيره: غير. ١٩ التفصيل: التفصيل.

٢٤ تحت: مهمل.

شاهدين، لاعتقاده أن العقد صحيح، وكان مصيباً؛ وتزوجها آخر بعده بولي مرشد وشاهدين، لاعتقاده أن الأول باطل والثاني صحيح، وكان عند الله - سبحانه -
 ١٦٨ ظ مصيباً؛ فهي امرأة ذات زوجين. وهذا من أشنع قول في الإسلام، | وأشدّ خلافاً للإجماع.

فإن قيل: ما يلزمنا من الشناعة، يلزمكم مثله من القول بالتسويغ، وعدم الإثم.
 قيل: أما الإصابة، فإنها حكم الله - تعالى - بالصحة؛ وأما التسويغ، فإنما هو إقرار مجرد، لا حكم فيه بصحة ولا انعقاد. فلا يفضي القول به إلى إحالة، ولا فساد.

فصل في جمع شبههم في المسألة

فمنها قول النبي - صلى الله عليه - «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم». فوجه الدلالة من الحديث أنه جعل الكل مهتدين، مع كونهم مختلفين في الحوادث الخلاف المتباين. فهذا يسقط الإخوة بالجد، وهذا يورثهم؛ وهذا يقول ١٢ بالعول، وهذا ينفي العول. وخلافهم في لفظ الحرام معلوم؛ هذا يجعله طلاقاً ثلاثاً، وهذا يجعله طلاقاً رجعيّاً، وآخر يجعله ظهاراً، وآخر يجعله يميناً، وآخر يجعله واحدةً بائنة، وآخر يوجب فيه كفارة اليمين ولا يجعله يميناً. فإذا أخبر - صلى الله عليه - ١٥ عليه - بأن المقتدي بكلّ منهم مهتد، ثبت أن الكلّ على هداية. والخطأ لا يُستسى «هُدًى»؛ وإذا كان الخطأ هُدًى، صار لقباً واستعارة، لا حقيقة.

والجواب أنه يُحتمل أن يكون مراده بالافتداء الأخذ بالرواية دون الرأي. ١٨ ويُحتمل أنه أراد بالهدى نفي المأثم بتقليد العامي أيهم قلّد. وسوغان الاجتهاد مع الخطأ يجوز أن يُستسى «هُدًى»، من حيث بذل الوسع في طلب الصواب. ويكشف ذلك قوله - صلى الله عليه - «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران؛ وإذا اجتهد فأخطأ، فله أجر». فالذي سَمِيَ الكلّ «هُدًى»، أوقع على البعض اسم «الخطأ».

١ بولي: بولي. ٢ صحيح: صحيحاً. ٦ أمّا: مزيد. ٧ انعقاد: السابق (ع) مشغوب. ١٢ الإخوة:

مهمل. || يورثهم: مهمل. ١٨ الأخذ: مهمل. ١٩ أيهم قلّد وسوغان: انهم قلّدوسو عان. كذا.

٢٢ سَمِيَ: معيّر.

- ويُحتمل أن يريد بذلك الإمامة، وأنَّ كلاً منهم صالح لها، فالافتداء به ههنا،
ويُحتمل أن يريد به إذا اتَّفَقوا على الحكم كان المقلَّد مخيَّرًا بين تقليد هذا أو هذا؛
والتخييرات في المتساويات أبدًا. والتساوي مع الاتفاق يفيد | أن لا يختصَّ التقليد ١٦٩
بالأرفع. فإن قلَّد معًا مع وجود عليٍّ، جاز؛ وإن قلَّد ابن عباس مع وجود أبي بكر
وعمر، جاز. فهذا أفاد التخيير.
- ومنها تعلَّقهم أنَّ الصحابة - رضوان الله عليهم - اختلفوا في مسائل كثيرة،
وحوادث عدَّة. فلا أحد منهم تبرأ من مخالفته. ولا غَلَطَ القول فيه؛ بل ولَّوا قضاءً
وحكامًا يعلمون مخالفتهم لهم في الأحكام، وتدافعوا الفتاوى، وبعضهم دلَّ على
بعض، وقال «أنتَ فلاناً»، و«أذهب إلى فلان». ولو كان يعتقد أحد منهم خطأ
غيره، وعدم إصابته، كما دلَّ عليه، ولا أرشد إليه؛ فإنَّ الدالَّ على المخطئ في
الرأي، مضلٌّ لمن دله، وغاشٌّ له. أوَّلاً تراهم كيف غلَّظوا على مانعي الزكاة،
وتبرَّأوا منهم، وأظهروا التبرُّؤ ممن خالف ما تضمَّنه المصحف المصطلح عليه، ١٢
وحَرَّفوا ما سواه، وأظهروا التبرُّؤ من الخوارج وقتلوه واستباحوا دماءهم؛ فلم كانوا
يعتقدون تحريم ما أباحه الله، وإباحة ما حرَّمه الله، وحرمان من أعطاه الله، لأنكروا
ذلك على من أتى ذلك، وأفتى به. فلمَّا تساكنتوا على الخلاف، ولم يقنعهم ذلك
حتَّى أقرَّوا ودفعوا الفتاوى، فأحالوا على من خالفهم، علَّم أنَّهم حكموا بتساوي
الكلِّ في الإصابة.
- والجواب أنَّ لنا من إجماعهم أكبر حجة، بحيث نقابل ما ذكرتم فنوقفه، أو
نسقطه ونبطله. وذلك أنَّهم صرَّحوا بتخطئة من خالفهم بما قدَّمنا من الأقوال المغني
عن الإعادة، لكنَّا نشير إليه. فهذا يقول «ألا يتقي الله زيد؟ يجعل ابنَ الابنِ ابناً،
ولا يجعل أبا الأبِ أباً؟» وهذا يقول: «والذي أخصى رملَ عالَجٍ عدداً، ما جعل ٢١
الله في الفريضة | نصفًا ونصفًا وثلاثاً!» وهذا يقول: «إن اجتهدوا، فقد أخطأوا؛ وإن ١٦٩ ظ

٣ أبدًا: مهمل. || يفيد: يفيد. ٤ قلَّد: فلس. كذا. ويجيء بعد «ابن» ٧ غلَّظ:

مهمل. ٩ أنتَ: انت. ١١ وغاشٌّ: مهمل. || غلَّظوا: مهمل. ١٢ وتبرَّأوا: مهمل. || وأظهروا: مهمل.

|| التبرُّؤ: التبري. ١٣ وحَرَّفوا: || التبرُّؤ: التبري. ١٤ تحريم ما: في الهامش. || الله: السابق

(ماحرمه) مشطوب. ١٥ يقنعهم: شمعهم. ١٨ نقابل: نقابل. ١٩ ونبطله: مهمل. || أنَّهم: مكزَّر.

٢٢ الفريضة: مهمل.

لم يجتهدوا، فقد غشوك؛ إلى أمثال ذلك. فأين ترك الإنكار، وأين الموافقة والإذعان بالإصابة، وهم على هذا الإخلاف والإزراء على المقالة التي ذهب إليها من خالفهم، والعنت.

٣

وأما التبرؤ، فإنما لم يرتقوا إليه في أمثال هذه المسائل؛ لأن دلائلها أمارات تلوح وتخفى. وليس لها أدلة قطعية، بخلاف ما ذكرتم من الامتناع من إخراج الزكاة، أو من اعتقاد وجوبها؛ وبخلاف تكفير علي وعثمان بما لا يوجد فيه شبهة، فضلاً عن حجة، ومع إيضاح دلائل فضائلهما من السابقة، ومدح رسول الله لهما، والشهادة بأنهما من أهل الجنة، والدعاء لهما في عدة مقامات، ووضوح بطلان ما تعلق به الباغي عليهما من التجني، وطائفته المصريين في حق عثمان، والتسمي وطائفته من الخوارج في حق علي وعثمان، وما شهدت به الشن والآثار من ذمهم، والشهادة عليهم بالمروق من الدين.

٦

فأما الأحكام الفروعية، فإنها مما تقابلت فيها الأمارات، واشتبهت الظواهر، وتختلت الشبهات بالدلائل. فلذلك تبرأ بعضهم من بعض؛ وقالوا في ذلك بحسب الخطأ فيه من نوع ملامة، وتعنت المقالة بإيراد أماره، وما ظهر منهم في حق ابن مسعود ومخالفته في المصحف، وما ظهر منهم في حق عثمان؛ لكن ذلك إما ظهر من تقديم أهله وعشيرته وتفسحه في المال.

١٥

ومنها أن قالوا: لو كان الحق في واحد، لَنَصَبَ اللهُ عليه دليلاً، وجعل إليه طريقاً، ليزيح علة المعتل، ويقطع حجة المحتج؛ تلك سنته في كل حق دعا إليه. ١٨
وقال - سبحانه: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾. وقال - تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾. وقال - سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَا أَهْلُكُمْ لَكُنَّا مِنْهُمْ بَعْدَ ابْنِ قَبِيلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾. ولو أقام دليلاً، وأوضح إلى ذلك الحق والصواب طريقاً، لَسَقَطَ فِيهِ

٢١

١ غشوك: عشوك. ٣ والعنت: مغير. ٤ التبرؤ: التبري. ٥ تلوح: سلوح. ٩ الباغي: مهمل. ١٠ الشن: السن، كذا. ١١ المصريين: مهمل. ١٢ والتسمي: مهمل. ١٣ وتختلت: وحلت. ١٤ وتعنيت: وبعت. ١٥ ومخالفته: ماء، مشطوب، بعد حرف العطف. ١٦ وتفسحه: مهمل. ١٨ ليزيح: لزيج. ١٩ سنته: مغير (من: سنه)، مضطرب التنقيط. ٢٠ حق: في الهامش.

عذر المخالف، ولوجب أن يحكم على كل من خالف ذلك بالفسق، ويقضي عليه بالإثم؛ كما فعلنا ذلك في باب العقليات.

- ٣ والجواب أنه قد نصب عليه دليلاً بحسب ما اقتضى. وهو أنه اقتضانا بالظن، ونصب على الحكم أمانة ظنية، وأبان بها خطأ المخالف أيضاً بطريق الظن. فكما لم يجب على المكلف المجتهد أن يقطع بإصابته، حيث لم يجعل له على الحكم دليلاً قطعياً، كذلك لا يجب عليه القطع بخطأ مخالفه. وكأن من جملة ما سهله إسقاط المأثم؛ ولم يفتن بإسقاط المأثم حتى جعل له على كلفة الاجتهاد أجراً، فقال - صلى الله عليه وسلم: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران؛ وإذا اجتهد فأخطأ، فله أجر». ولأن الله - سبحانه - قد نصب على شغل الذمم بعد براءتها أدلة ظنية، وأوجب الحكم بها في استحقاق الأموال، ونقل الأملاك، وإراقة الدماء، واستباحة الفروج، وهي شهادة الشاهدين، ولم يدل ذلك على أن المال مباح الاثنین المدعى والمدعى عليه، ولا أن الدم يستحق غير مستحق، ولا أن البضع مباح حرام، بل أثبت هذه الحقوق بدلالة ظنية، وحجة غير قطعية، وقضى بها على دلالة القطع، وهي براءة الذمم الثابتة بدلالة العقل، بأن كان الحق لجهة واحدة. ومنها أن قالوا: لو كان الحق في جهة واحدة، لوجب أن ينقض به كل حكم يخالفه، كما قال الأصم، | وبشر المريسي. ولما قلتم «لا ينقض الحكم بما يخالف ما اعتقدتموه إصابةً وحقاً»، دل على أن الحكمين جميعاً حق وصواب.
- ١٨ والجواب أنه إنما لم ينقض الحكم؛ لأن الله - سبحانه - جعل أدلة الحق خفية، والشبهات معترضة، والأدلة متجاذبة. فلو جُوز نقض الحكم، لما ثبت للشرعية حكم، ولنقض كل حاكم على غيره. فسامح الشرع وساهل في ذلك، لئلا يقع التهارج والتنازع، وعدم استقرار حكم الله في الأرض؛ إذ كان كل واحد من الحكام ينقض على مخالفه، فلا يستقر شيء من الأحكام. وليس كل ما عفى عنه، ولم يتعرض له بالنقض، دل على أنه حق؛ فإنه سامح أهل الكتابين بالإقرار على ما يخالف حكم الإسلام، ولا يتعرض لأحكامهم بالنقض، ولا ليعتهم وصوامعهم

٣ انقضى: انقضى. ١٢ الاثنین: الاثنان. ١٣ وحجة: حرف العطف غامض. ١٤ بأن: فان.

١٨ جعل: لله. كذا. ١٩ ثبت: مهمل. مزيد. ٢٢ كل ما: كلما. ٢٤ ليعتهم: مهمل.

وكنائسهم بالهدم. وكذلك البَيْع عند النداء، والسوم على سوم المسلم. والخطبة على خطبته، كل ذلك لا ينقض ولا يدل على أنه حق وصواب، ولا جائز في الشرع. على أنه إن كان عدم النقض دليلاً عندكم على الصواب، كان وجوب الرجوع ٣ عن الاجتهاد الأول إلى الثاني دلالة على أن الكل ليس بصواب؛ إذ لا وجه لترك الصواب إلى مثله.

ومنها أن قالوا: لو كان الحق في واحد، لما ساغ لأحد من العوام أن يقلد أحداً ٦ من العلماء، إلا بعد الاجتهاد وتحري الصواب. فلما جاز للعامة تقليد من شاء منهم، علم تساويهم في الصواب، لأن الشرع لا يختار إلا بين متساويين؛ كتخييره بين الأعيان في كفارات التخيير. ٩

والجواب أن مذهبنا في ذلك مختلف؛ فلا نسلم أن العامي يقلد من شاء، بل يقلد الأعلام، ويكون [تَع]ويله في [ال]علم على من يشير [إليه] أهل العلم بأنه ١٧١ الأعلام. والصحيح عن صاحبنا ما تكاثرت به الروايات عنه، أنه دل على خلق ١٢ المدينتين بجامع الرضا. وقال لبعض أصحابه: لا تحمل الناس على مذهبك. ورؤي أنه استفناه إنسان، فقال: سلوا عبد الوهاب. ورؤي أنه أحال بالفتوى على أبي ثور. فعلى هذا، إنما يجوز له تقليد من لا يخالف الحق، فيقول له: قلّد عالماً، ١٥ بشرط أن لا يخالف النص.

على أنا لو منعنا العامي أن يقلد إلا من معه الصواب، لم يجد إلى معرفة ذلك سبيلاً، إلا بأن يتعلم الفقه، ويعرف الأدلة. وفي إيجاب ذلك على كل أحد مشقة، ١٨ وفساد لوقوف المعاش.

ومنها أن قالوا: لو كان الحق في واحد والباقون على خطأ، لما جاز لبعضهم أن يولي غيره القضاء، مع اعتقاده أن الحق والصواب معه، وأن غيره على الخطأ؛ ٢١ لأن المولي للمخطئ كالحاكم بالخطأ، لأنه يعلم أنه إنما يحكم بمذهبه، ومذهبه خطأ. وكما لا يحل له الحكم بالخطأ، لا يحل له تولية من يحكم بالخطأ.

١ وكنائسهم: وكنائسهم. || البَيْع: البيع. ٧ وتحري: مهمل. ٩ التخيير: الحير. وبعضه مضموس. ١٢-١٣ خلق المدينتين: خلق المدس. ١٣ بجامع: لحامع. || تحمل: مهمل. ١٧ يجد: نحد. ١٨ يتعلم: تعلم. || ويعرف: ونعرف. ٢٢ المولي: مهمل.

- والجواب أن الله - سبحانه - حيث وضع أدلة هذه الأحكام. وضعها وضعا لا يؤدي إلى قطع؛ بل جعلها أمارات مترددة بين [إصابة الحق] والخطأ. وجعل بذل الوسع في الاجتهاد ... د إذا صدق الاجتهاد ... بأنه يحدث لكل حادثة اجتهدا يكون معه ... فلسنا نؤليه ليقلد، ولا ليعمل بمذهب غيره، ولا بمذهب ... | ففرغناه، وعلمنا خطأه، فوليناه. وعلى بصيرة جعل الشرع الولايات، فقال: ١٧١ ظ
- ٦ «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ، فله أجر». وإذا كان خطأ مغفورا، لم يمنع؛ فكيف إذا كان خطأ هو عليه مأجور؟ فإذا جاوز الشرع تولية حاكم، مع تجويز الخطأ عليه ثقة بظاهر الإصابة مع بذل الاجتهاد وشهد بأن له على اجتهداه مع خطأه أجرا، لم يمنع توليته تعويلا على إصابة الحق، وعفوا عن الخطأ. إن لم يؤده اجتهداه إلى الحق. وأصل العذر فيه ما قدمنا، من أن الأمارات المنصوبة على هذه الأحكام غير موجبة للعلم والقطع.
- ١٢ ومنها قولهم: لا خلاف أن المجتهد، إذا بذل وسعه في الاجتهاد وطلب الحكم، وجب عليه اعتقاد ما أدى إليه الاجتهاد؛ ومتى ترك ذلك، استحق الذم. فلو لم يكن المأمور [به] ما أذاه اجتهداه إليه، لما استحق الذم على تركه. وإذا ثبت أن ذلك هو المأمور [به]، وجب أن يكون حقا وصوابا؛ لأن هذين تخصيصا الحق.
- ١٥ والجواب أنه لا يصح منك دعوى ... وقد علمت [بت] إنكار المخالف لك، وفي حقك ومنعه منه، وإظهار الاحتجاج على فساد [باده]. وعنده أن هذا من مضايق التسوية دون الحق والصواب. ولو سلمنا ذلك توسعة للنظر، لم يتم لك الدليل؛ لأن الموجب لذلك إنما يوجبه بشرط السلامة والصحة [بته]. [فإذا أدى إلى خلاف ذلك الحق] نسبناه إلى الخطأ، كما يجوز [الرمي إلى الهدف بشرط السلامة] فإذا
-
- ٣ ... د: أربع كلمات أو أكثر. || ...: ست كلمات أو أكثر. || يحدث: حدث. ٤ ...: كلمتان. ٨ بذل: حرف اللام مزيد. || بأن: فان. || على: مزيد فوق ومع. وهذا مشطوب. || مع: مزيد فوق «على». وهذا مشطوب. ٩ يمنع: منع. ١٣ الذم: مهمل. ١٤ و١٥: «به» في الموضعين؛ بين معقوفين. مأخوذ من كتاب التفسير، ص ٥٠٧. السطر ٢١ أوله وآخره. ١٥ تخصيصا: تخصيصين. ١٥-١٧ من «لأن هذين» إلى الاحتجاج على فساده: في الهامش. ١٦ ...: كلمتان أو أكثر. ١٧ ما بين المعقوفين مستند من كتاب التفسير لأبي إسحاق الشيرازي، ص ٥٠٧. آخر سطر. ١٩-٢٠ ما بين معقوفين مستند من كتاب التفسير، ص ٥٠٨. السطر ٣. ٢٠ يجوز: السابق (لم) مشطوب. || ما بين المعقوفين مستند من كتاب التفسير، ص ٥٠٨. السطرين ٣-٤.

١٧٢ أو أدّى إلى إتلاف | ما لا يسلك إتلافه، نسبناه إلى التفريط، وعلمنا خطأه فيه. ثم هذا يبطل به إذا أذاه الاجتهاد إلى حكم لا يعلم أن فيه نقضاً يخالف اجتهاده، أو كان ورد نسخ خفي عليه، فإنه مأمور بما أذاه اجتهاده إليه، ولم يدل ذلك على أنه حق ٣ وصواب.

جواب آخر. وهو أن هذا حجة عليهم؛ لأن من أذاه اجتهاده إلى شيء، وقام الدليل عليه، لم يجز له اعتقاد غيره. فلو كان الجميع حقاً وصواباً، لجاز تركه إلى ٦ غيره؛ كالمختبرات كلها في الكفارات.

ومنها قولهم: لا خلاف أن ترجيح الظواهر المتقابلة يجوز [ب] ما لا يجوز، أن [ي]ثبت الحكم بنفسه. وهذا يدل على أن دليل الحكم هو الذي وقع له المقابلة، ٩ وأنه إذا تعارض ظاهران، فقد قام دليل كل واحد من الخصمين على الحكم؛ فدل على أن الجميع حق وصواب.

والجواب أنا لا نسلم. فإنه لا يرجح أحد الدليتين على الآخر، إلا بما يجوز أن ١٢ يجعل دليلاً عند الكشف والتقرير. على [أن] هذا هو حجة عليكم؛ فإنه لو كان الجميع حقاً وصواباً، لما طلب تقديم أحد اللفظين على الآخر بضروب التراجيح. ولما عدلوا عند التقابل إلى الترجيح، دل على أنه لا يجوز أن يكون ما اقتضاه ١٥ الظاهران جميعاً حقاً.

ومنها قولهم: إن أدلة الأحكام في مسائل الخلاف تقع متكافئة، ليس منها ما ١٨ ١٧٢ ظ يقتضي القطع. ألا ترى أن كل واحد من الخصمين | يمكنه أن يتناول دليل خصمه بضرب من الدليل، وبصرفه عن ظاهره بضرب من التأويل، ويُسند إلى دليل، بحيث لا يكون لأحدهما على الآخر مزية في البناء والتأويل؛ فدل على أن الجميع حق. والجواب أنا لا نسلم أنه ينتهي أمرهما إلى التساوي، بحيث لا يرجح أحدهما ٢١ على الآخر، ولا يتكافأ دليلاً في الشرع. وهذا ظاهر في المناظرات، وأنه لا يخلو من ظهور أحدهما على الآخر. على أن هذا لو كان دليلاً على أن كل مجتهد مصيب

٨-٩ ما بين معقوفين مأخوذ من كتاب التبصرة، ص ٥٠٨. السطرين ١٠-١١. ٩ له: فيه، والله،

مأخوذ من كتاب التبصرة، ص ٥٠٨. السطر ١١. ١٣ أن: مأخوذ من كتاب التبصرة، ص ٥٠٨. السطر ٦١.

١٤ مذهب: مهملة.

- ٣ في الفروع، لدَلَّ على أَنَّ كُلَّ مجتهد مصيب في الأصول. فَإِنَّ الأصوليين، إذا تكلموا في مسألة القَدَر، أو تخليد الفساق من أهل الملة، فَإِنَّه تكاد الظواهر تتقابل، ولا تدلَّ على أَنَّ الحقَّ في جهتين، ولا يُقال فيها بتكافؤ الظاهرين.
- ومنها أن قالوا: إنَّ حمل الناس على مذهب واحد يؤدي إلى التشديد والتضييق؛ فوجب أن يُجعل الجميع حقًا، ليتوسَّع الناس فيها.
- ٦ فالجواب أَنَّهُ لو كان هذا دليلًا على أَنَّ الجميع حقٌّ، لَوَجِبَ أن لا يلزم العمل بما ورد به النصَّ والإجماع من الأحكام المغلظة؛ لأنَّ في ذلك تغليظًا وتشديدًا. فلمَّا بطل هذا بالإجماع، بطل ما ذكره أيضًا. ولأنَّ المصالح في الشرعيات لا تتعلَّق بما تميل إليه الطباع، وتحصل به الرخصة والأتساع، بل مبناها على ما هو الأنفع لهم والأصلح والأطيب والأشهى والأخف؛ فإذا كان في التكليف | نوع ١٧٣ صعبية، كان ثواب ذلك أوفر، كما قال النبي - صَلَّى الله عليه - لعائشة: ثوابك على قَدَرِ نَصَبِكَ.
- ١٢ ومنها قولهم: لَمَّا كان القراء كلامهم على صواب في قراءتهم، كذلك الفقهاء في مقالاتهم.
- ١٥ والجواب عن ذلك من وجهين. أحدهما أَنَّ تلك منصوص عليها، حيث قال النبي - صَلَّى الله عليه وسلم: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا كَيْفَ شِئْتُمْ»؛ ورُوي: «كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ». والثاني أَنَّهُ لا تناقض بين القراءتين. ولذلك جاز للقارئ أن يقرأ بالسبعة، وبأيها شاء؛ ولا يجوز للفقهاء أن يعتقد الإباحة والحظر في حالة واحدة، ولا يتخيَّر في أيِّ الحكمين شاء.

فصل

- ٢١ القول بتكافؤ الأدلة قول فاسد، ومذهب باطل. ولا بدَّ أن يكون لأحد الدليلين مزية وترجيح يخرجهما عن التكافؤ. هذا مذهبنا؛ وبه قال الفقهاء.

٣ بتكافؤ: سكاقي. ٧ المغلظة: مهمل. || تغليظًا: في الهامش. في محلِّ «مغلظة»، وهذا مشطوب. ١٣ قراءتهم: قرأته. ١٧ كُتِّها: مزيد. || شافٍ كافٍ: شاف كاف. || لا: مزيد. || القراءتين: القراس. || جاز: السابق (نزل القرآن على سبعة أحرف) مشطوب. ١٩ يتخيَّر: سنحمر. || في: مزيد. || أي: معتبر. || الحكمين: مهمل، معتبر (من: الحكم).

- وقال أبو علي، وأبو هاشم: يجوز أن يتكافأ دليلان؛ فينتخب المجتهد، فيعمل بما شاء منهما. ووجدت للمحققين منهم أن ذلك في الأمارات خاصة، دون الأدلة. لنا أن هذه المسألة مبنية على أصل، وهو أن الحق في واحد؛ وإذا ثبت، بما ٣ قدمنا، أن الحق في واحد، لم يجر أن يُخلي الله - سبحانه - ذلك الحق من دليل، ولا يجوز أن يسوي بين دليلين يؤدي كل واحد منهما إلى حكم يخالف الحكم الذي دل عليه الآخر؛ لأن في ذلك تضليلاً وحيرة تمنع إصابة الحق. وهذا ما ذهب ٦ إليه المخالف، وهذا أن الحادثة تأخذ شبهها من أصليين، بحيث لا يرجع أحدهما على الآخر؛ فدل على جواز تكافؤ الدليلين.
- والجواب أن هذه دعوى وجود، وليس يمكن المخالف أن يبرر ذلك في مسألة ٩ بعينها. ومتى ادعى ذلك في شبهتين، أظهرنا الترجيح والمزية. فمنه الدعوى، وعلينا بيان يبطال كل ما يشير إليه من ذلك في أعيان المسائل.

فصل

١٢

- فإذا ثبت أن الحق في واحد، وأن الأدلة لا تتكافأ، فإن ما يؤدي إليه اجتهد المجتهد بأدلة الحكم غير مقطوع به، وإنما هو مظلون.
- والدلالة على نفي القطع أشياء. أحدها أننا نوجب على المجتهد، إذا استفتي في ١٥ مثل تلك الحادثة، أن يحدث لها اجتهداً ثانياً، لئلا يكون قد تغير اجتهداه.
- الثاني من الدلائل على ذلك، أننا لو قطعنا على كون الحق معنا فيما [أدى] إليه اجتهدنا، لفسقنا، أو كفرنا وضللنا مخالفنا؛ كما قلنا في الأصول، لما كان على ١٨ مسائلها دلائل قاطعة، ضللنا المخالف فيها. فلما لم نضلل مخالفنا في هذه الأحكام، علم أنها ظنية غير قطعية، وصارت أدلة الأحكام الفقهية بمثابة بينة الحقوق وأمارات القبلية. فإن الشهادة مما ثبت بها الأحكام، والأمارات توجب ٢١ استنبال الجهة التي دلت عليها.

٤ يُخلي: يخلى. ٩ يبرر: ينثر. ١٠ شبهتين أظهرنا: مهمل. ١١ كل ما: كلما. || يشير: يشير.

١٧ معنا: معناه، مزيد. || فيما إليه: مهمل. ٢٠ الفقهية: الفقه. كذا. || بينة: مهمل. ٢١ ثبت: مهمل.

فصل

- يجوز التعبد بالاجتهاد في عصر النبي - صَلَّى الله عليه - لمن كان غائبا عنه،
وبمحضر منه - صَلَّى الله عليه. ٣
- وقال قوم من المتكلمين: لا يجوز التعبد بالاجتهاد في عصره، لا مع الغيبة | ١٧٤
عنه. ولا مع الحضور عنده.
- وقال قوم: يجوز التعبد لمن غاب عنه من أصحابه. وخلفائه، وقضاته، وأنه قد
ورد بذلك السمع عنه - صَلَّى الله عليه. ٦
- وذهب بعضهم إلى جواز التعبد بذلك لمن لم يمنعه من ذلك؛ وجعلوا عدم
السمع كالإذن منه، ويجوز التعبد به في عصره مع الغيبة وبحضرة. قال [به] أبو بكر
ابن الباقلاني، والشيخ الإمام أبو إسحاق الشيرازي - رضي الله عنه، وجماعة من
أصحاب الشافعي. ٩
- وذهب قوم من أصحابه إلى المنع من ذلك، على ما ذهب إليه بعض
المتكلمين، مما قدمناه. ١٢
- وذهب الجرجاني، من أصحاب أبي حنيفة، إلى أنه إن كان بإذنه جاز، ولا
يجوز بغير إذنه. ١٥

فصل في الأدلة على جوازه في عصره مع الغيبة وبمحضر منه

- فمنها أن أبا بكر الصديق قال: إن أقررت أربعاً، رجمك رسول الله؛ وهذا
فتوى منه. وقوله في قصة السلب: لاها الله، إذا يقصد إلى أسدٍ من أسدٍ الله قاتل
عن الله ورسوله، فيعطيك سلبه. وعنى بقوله «أسدٍ من أسدٍ الله» أبا قتادة، حيث
قتل رجلاً من المشركين يوم حنين، فأخذ سلب المقتول غيره. فقال رسول الله
- صَلَّى الله عليه: «صدق»؛ يصدق أبا بكر في فتواه. ١٨

٤ التعبد: التعبد. ٥ الغيبة: الغيبة. ٦ كالإذن: كالإذن. ٧ فارق كتاب التبصرة، ص ٥١٩. انظر ٤.
٨ السلب: في الهامش، حالاً محل السلب. ٩ إذا: لا. ١٠ فارق سنن أبي داود، الجزء الأول، صفحة
٢٧٠. حيث لاها الله إذا يعمد إلى الخ، بدلاً من «يقصد إلى»، والمعنى واحد. ١١ أسد: أسد.

- ومنها أنه ليس في ذلك إحالة في صفة الرب - جلّ ذكره، ولا في صفة العبد المكلف، ولا قدح في الشرع، ولا خروج عن سنّته ووضعه. فإن الاجتهاد طريق،^{١٧٤} والقياس دليل، والتعبد [به] [جائز] وليس ذلك ممّا يخرجنا عن العلم الذي نحن به عالمون. فكان، مع هذه الحال، جواز التعبد به، كجواز تعبدنا بسائر العبادات؛ بل مع حضوره الذي يحصل به استدراك خطأ إن حصل، وبيان زيادة إن قصر المجتهد، أولى منه مع العذر والغيبة التي ينعدم فيها الاستدراك.
- ومنها أن الاستصلاح بالتعبد لسائر المكلفين، أو بعضهم، ليس بمحال في صفة القديم - جلّت عظمتها، وإن لم نقل نحن إن ذلك واجب عليه في الحكمة؛ وقاله غيرنا. وإذا جاز ذلك باتفاق، لم يسع أن يعلم الله - سبحانه - أن تعبد العلماء باجتهاد، فيما لم يقل فيه نصّاً، مصلحة للنبي، أو لأئمة، أو لبعض الأمة. فجاز لذلك أن يستصلح بذلك من يعلم أن له فيه مصلحة؛ وذلك يعمّ عصره، في الغائب عنه والحاضر عنده.
- ومنها أن الاجتهاد بمعرض الخطأ، وقد جاز بحيث لا مستدرك يستدرك وهو في غير عصره، ومع الغيبة عنه، عند قوم. فالاجتهاد بحضرة - صلى الله عليه، مع استدراكه للخطأ وعدم إقراره عليه، أولى أن يجوز.
- ومنها أن ما جاز الحكم به، في غيبة النبي - صلى الله عليه، جاز الحكم به أو التعبد بالحكم به، مع حضوره؛ كخبر الواحد. يوضح هذا أن كلّ واحد منهما موجب للظن، وهو غرضة للخطأ.

فصل في جمع شبهاتهم

- فمنها أن قالوا: إن الموجود في عصر النبي - صلى الله عليه - قادر على طريق النص الذي هو القاطع على الحكم، والأصلح، والمعصوم عن الخطأ؛ فلا يجوز^{١٧٥} الانحطاط | عنه إلى الظن المجوّز فيه الخطأ والفساد. وإنما أباح الشرع الانتقال إلى الظنون، عند عدم النصوص، والموصل إلى النصوص.

١ أنه: السابق (ان الاستصلاح ح [كذا حرف الحاء المنفرد مع علامة الحرف في جوفه] بالعبد) مشطوب. || جلّ: حال. ٢ ووضعه: بعضه مضموس. ٦ العذر: مهمل. ٩ يعلم: مهمل. ١٠ لم يقل: لم يقول. ١٨ غرضة: مرصه. مهمل. ٢٢ عنه: مكرّر.

فَيُقَالُ: هذا غير ممتنع، بدليل قبول خبر الواحد عن رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم، وإن كان مقدورًا على السماع منه؛ والسماع منه قطع، والسماع عنه ظن. وكذلك يجوز العمل بخبر الواحد، وإن قُدِّرَ على الرجوع إلى خبر جماعة يحصل العلم بخبرهم. على أَنَّ الاجتهاد بحضرته حكم بالعلم، لَأَنَّهُ لَا يَقْرَهُ عَلَى الْخَطَأِ؛ فَإِذَا حُكِمَ، وَأَقْرَهُ - صَلَّى الله عليه، بَانَ أَنَّهُ حُكِمَ بِطَرِيقِ الْعِلْمِ، لَا الظَّنِّ؛ وَقَدْ حَكَمُوا بِالْأَمَارَةِ، مَعَ إِمْكَانِ طَلَبِ الْقَطْعِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ رَوَى فِي صَحِيحِهِ أَنَّ قَوْمًا سَأَلُوا أَصْحَابَ النَّبِيِّ - صَلَّى الله عليه: «هَلْ كَانَ يَقْرَأُ النَّبِيُّ فِي الْآخِرَيْنِ؟» فَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لِمَنْ سَأَلَ: «نَعَمْ؛ فَإِنَّا كُنَّا نَرَى حَرَكَةَ لِحْيَتِهِ». فَمَا ظَنُّكَ بِقَوْمٍ تَعَلَّقُوا فِي قِرَاءَتِهِ بِتَحْرِيكِ لِحْيَتِهِ! وَذَلِكَ أَمَارَةٌ، وَقَدْ كَانُوا قَادِرِينَ.

ومنها أن قالوا: الاجتهاد بحضرته - صَلَّى الله عليه - تعاطى عليه، وإسقاطُ لاثبة النبوة؛ لَأَنَّهُ طَرِيقُ الْوَحْيِ، وَمَعْدَنُ تَلَقِّي مَوَارِدِ الْحَقِّ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ. فَإِذَا نَطَقَ بِحَضْرَتِهِ نَاطِقٌ فِي سُرْعَةٍ مِنْ طَرِيقِ الرَّأْيِ الصَّادِرِ عَنْهُ، أَيُّ حُكْمٍ يَبْقَى لَهُ؟ فَهَذَا غَايَةٌ فِي فَتْحِ بَابِ الْإِفْتِيَاتِ عَلَيْهِ حَتَّى أَنْ فِي أَطْرَادِ الْعَرَفِ أَنَّهُ سُوءُ أَدَبٍ وَافْتِيَاتٍ. وَلِهَذَا رَوَى أَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ [السَّلام] - قَالَ: [أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَرْجَى؟]. فَأَخَذَ مَنْ حَضَرَهُ ١٧٥ هَذَا يَخْرُجُونَ فِي افْتِقَادِ الْآيِ؛ فَيَتْلُو هَذَا آيَةً، وَيَتْلُو هَذَا آيَةً. فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: هَلَّا رَدَدْتُمْ الْأَمْرَ إِلَى عَالِمِكُمْ؟ قِيلَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَالصَّحَى﴾، إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَتَرَضَى﴾. ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ! لَا رَضِيَ مُحَمَّدٌ وَفِي النَّارِ مِنْ أُمَّتِهِ أَحَدٌ! وَمَنْ صَانَهُ عَنْ أَنْ تُرْفَعَ الْأَصْوَاتُ بِحَضْرَتِهِ، يَفْتَحُ بَابَ الْفِتْوَى بِحَضْرَتِهِ؟ هَذَا بَعِيدٌ!

فَيُقَالُ: أَمَّا مَرَاعَاةُ آثِمَةِ النَّبَوَّةِ، فِيمَا طَرِيقُهُ الْإِعْتِرَاضُ فِي الْفَقْهِ، وَحَوَادِثُ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُنْهَوْا عَنْ ذَلِكَ مَعَ إِكْثَارِ إِعْتِرَاضِهِمُ الَّذِي لَا يُحْصَى عَدَدًا. مِثْلُ قَوْلِهِمْ: «نَرَاكَ تَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرٍ بُضَاعَةٌ، وَهِيَ تُلْقَى فِيهَا الْمُحَانِضُ، وَالْجَيْفُ، وَلِحُومُ الْكِلَابِ، وَمَا يَنْتَجِي النَّاسُ». - «نَهَيْتَنَا عَنِ الْوِصَالِ وَوَأَصَلْتَ». - «أَمَرْتَنَا بِفَسْخِ الْحَجِّ وَمَا فَسَخْتَ». - «أَجَبْتَ بَيْتَ فُلَانٍ لَمَّا دَعَاكَ، وَلَمْ تُجِبْ بَيْتَ فُلَانٍ». فَقَالَ:

١ غير: مزيد فوق وممتنع. ٥ بان آه: معتبر (من: مانه). ٦ القطع: والقطع. ٧ الآخرتين: الآخرس. ٨ لحيته: لحيته (في الموضعتين). ٩ قادرين: حرف الراء مزيد. ١٠ لاثمة: مهمل. ١٢ يبنى له: بقاله. ١٣ غاية: مهمل. ١٤ فتح: مهمل. ١٥ الافتيات: الافتات. ١٦ سوء أدب: سُودَاب. ١٧ وافتيات: وافتات. ١٨ آية: اه. ١٩ دددتم: معتبر (من: ودددتم).

- «إِنَّ فِي بَيْتِ فُلَانٍ كَلْبًا». قالوا: «إِنَّ فِي بَيْتِ فُلَانٍ هَرًا». - [و] قال: «هَلَا أَخَذَ أَهْلُ هَذِهِ الشَّاةِ إِهَابَهَا فَدَبَغُوهُ، فَانْتَفَعُوا بِهِ؟» فقالوا: «إِنَّهَا مَيْتَةٌ». - وقالوا له في عمرة القضاء، لَمَّا أَجَابَ أَهْلُ مَكَّةَ إِلَى مَحْوِ اسْمِهِ مِنَ الرِّسَالَةِ، وَرَدَّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا، وَرَجَعَ عَنِ ٣ الْعُمْرَةِ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ: «أَلَسْتَ رَسُولَ اللَّهِ حَقًّا؟»؛ «أَلَسْنَا الْمُسْلِمِينَ؟» فَعَلَامَ نَعْطِي الدِّيَّةَ مِنْ دِينِنَا؟»؛ «أَلَيْسَ قَدْ نَزَلَ عَلَيْكَ ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾؟»؛ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْحِجَاجُ، أَوْ الْإِعْتِرَاضُ، مِمَّا يَسْقُطُ أَثْبَتُهُ النَّبُوءَةُ، وَيَطْعُنُ عَلَى الْحُكْمِ، لَمَّا ٦ ١٧٦ وَاجِبُهُمْ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ. فَعَلِمَ أَنَّ الْجَاهِدَ | أَوَّلَى أَنْ يَجُوزَ فِي عَصْرِهِ وَبِحَضْرَتِهِ.

فصل

- وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَجْتَهِدُ فِي الْحَوَادِثِ، وَيُحْكِمُ فِيهَا ٩ بِالْجَاهِدِ؛ وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. هَذَا مَذْهَبُنَا؛ ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّةَ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَذَكَرَ عَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ. وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ، فِيمَا حَكَاهُ الْجَرَجَانِيُّ، وَالسَّرْحَسِيُّ. ١٢
- وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مِثْلُ قَوْلِنَا، وَالثَّانِي الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ. ١٥
- وَبِالْمَنْعِ قَالَ بَعْضُ الْمَعْتَزِلَةِ.

فصل يجمع أدلتنا

- فَمِنْهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾. وَهَذَا يَعْنِي مَا يَرَاهُ مِنَ النَّصِّ، وَالِاسْتِنْبَاطَ مِنَ النَّصُوصِ، وَاسْمَ الرَّأْيِ ١٨ بِالْجَاهِدِ أَخْصَصَ مِنْهُ بِالنَّصُوصِ.
- وَقَوْلُهُ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾. وَالْمَشَاوِرَةُ لَا تَقَعُ فِي الْوَحْيِ، وَلَا فِيمَا يَرُدُّ مِنَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا فِيمَا نَحْكُمُ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ الْجَاهِدِ. ٢١

٤ المسلمون: المسلمون. || فعلام: مغير (من: فكلام). ٦ النبوة: معلوم بعينه. || لَمَّا: ولَمَّا.

٧ عصره: عصرته. ١٧ أنزلناه: أنزلناه. ١٨ يعم: مهمل. ١٩ منه: معه. ٢١ نحكم: نحكم.

- وقوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾. فأمر بالاعتبار لأولي الأبصار، والنبى - صلى الله عليه وسلم - داخل في ذلك؛ لأنه من أدلة البصائر. بل أشرفهم وأسبقهم في ذلك. ٣
- وقوله - تعالى - في آيات تدل على العتب والمعتبة، لا تقع إلا عن خطأ، والخطأ لا يقع في الوحي؛ فلم يبق إلا الاجتهاد.
- وقوله - تعالى، إخباراً عن أنبيائه، [إنهم] اجتهدوا، فقال: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ الآية.
- وقوله: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾. وما يذكر بالفهم، إنما يكون | بالاجتهاد؛ فأما الوحي والتزويل، فلا يذكر بالفهم.

فصل في الأسئلة على الآيات

- فمنها أن قوله: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾، والذي أراه قوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾. ١٢
- ومنها قوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، من الحروب، وأمور الدنيا كلها، وسياساتها.
- ومنها أن العتب ورد على ترك التدفيع، أو مساكنة الرقة على قومه، والميل إلى استبقائهم؛ كما عتبه على الاستغفار لمن مات على الكفر من أهله. وقوله: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾. ١٥

فصل في الأجوبة عن الأسئلة

- أما الأول، فإنما أحاله على رأيه؛ فإذا حملته على الوحي، وأنه هو الذي أراه الله، فيفضي إلى حمل قوله: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ على ما أنزل الله. والظاهر من تغاير اللفظين والضيقتين تغاير المعنيين. على أن الاجتهاد حكم بما أنزل؛ لأنه قال: ٢١

٢ داخل: في الهامش، في محل «ذلك في». وهذا مشطوب. || من: مكرر. ٤ العتب والمعتبة: العتب والمعصية. ٦ أنبيائه: مغتير. ١٥ التدفيع: التوقف. ١٦ الاستغفار: مغتير. ٢٠ يفضي: مهمل. || حمل قوله: مغتير.

﴿كِتَابُ أَنْزِلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾. ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾.

وَأَمَّا حَسْلُهُمْ آيَةُ الْمَشَاوِرَةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ شَاوَرَهُمْ فِي ٣
الْفِدَاءِ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ أَحْكَامِ الدِّينِ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالدِّمَاءِ، وَمَصْلَحَةُ أَكْثَرِ عِبَادِهِ،
وَهُوَ الْجِهَادُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَلَى آيَةِ الْعُتْبِ إِنَّهُ لِمَكَانِ الرِّقَّةِ وَالرَّافَةِ، فَذَلِكَ أَمْرٌ دَاخِلٌ فِي الْاجْتِهَادِ ٦
وَعَلَّتُهُ؛ وَإِلَّا فَلَأَصْلُ اسْتِخْرَاجِ الرَّأْيِ لِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ، وَهُوَ الْمَنْ أَوْ الْفِدَاءُ.
وَلَا يُظَنُّ بِهِ أَنَّهُ تَرَكَ أَصْلَ الرَّأْيِ، وَعَدَلَ إِلَى الرِّقَّةِ؛ بَلِ الرِّقَّةُ دَاخِلَةٌ، مِثْلُ | قَوْلِهِ ١٧٧
تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾؛ فَنَهَى عَنْ مَسَاكِنَةِ الرِّقَّةِ وَالرَّافَةِ فِي ٩
إِقَامَةِ الْحَدِّ. كَذَلِكَ هُنَا، إِنْ حَصَلَ الْعُتْبُ عَلَى رَأْفَةٍ وَرَقَّةٍ، أَوْرَثَتْ تَحْرِيفًا فِي
الرَّأْيِ، فَقَدْ أَجَازَ أَصْلَ الرَّأْيِ، وَعُتِبَ عَلَى التَّقْصِيرِ فِيهِ؛ فَهَذَا غَايَةٌ مَا يَكُونُ فِي
الْحُجَّةِ، لَمَنْ أَثْبَتَ الْاجْتِهَادَ. ١٢

وَأَمَّا أَدَلَّتُنَا فِيهَا، مِنْ جِهَةِ السَّنَةِ، مَا رَوَاهُ الشَّعْبِيُّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْضِي ١٥
الْقَضِيَّةَ، وَيَنْزِلُ الْقُرْآنَ بَعْدَ ذَلِكَ غَيْرَ مَا كَانَ قَضَى؛ فَيَتْرَكَ مَا كَانَ قَضَى عَلَى حَالِهِ،
وَيَسْتَقْبِلُ مَا يَنْزِلُ بِهِ الْقُرْآنُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مَرْسَلٌ، وَخَبَرٌ وَاحِدٌ.

قِيلَ: الْمَرْسَلُ حُجَّةٌ؛ وَهُوَ مُؤَكَّدٌ لِهَذَا الرَّأْيِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَثْبُتًا لِأَصْلِهِ. عَلَى أَنَّ ١٨
هَذِهِ أَصُولُ الْفَقْهِ، لَيْسَ طَرِيقُهَا الْقَطْعُ؛ وَأَيْنَ أَدَلَّةُ الْقَطْعِ مِنْهَا وَهِيَ مِمَّا لَا يُفْتَقَضُ وَلَا
يُبَدَّعُ الْمَخَالِفُ فِيهَا؟

فصل في أدلتنا من جهة المعقول والمعاني

فَمِنْهَا أَنَّ الْمَعَانِي الْمُسْتَنْبَطَةَ طَرِيقٌ لِإِصَابَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، تُدْرِكُ بِجُودَةِ ٢١
الْإِنْتِقَادِ، وَصَفَاءِ النَّحِيزَةِ، وَجَوْهَرِ النَّفْسِ، وَالْقُوَّةِ عَلَى إِلْحَاقِ الْمَثَلِ بِالْمَثَلِ،
وَاسْتِخْرَاجِ الْمَعَانِي مِنَ الْأَلْفَاظِ؛ وَهَذَا فَضِيلَةٌ ذَاتِيَّةٌ. ثُمَّ إِنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْأَعْمَالِ،

٣ آية: مزيد فوق، الاب على، وهذا مشطوب، || على: مغير، ٤ الفداء: مغير، || كبار: مزيد، ٧ وعَلَّتُهُ:

وعَلَّيْهِ، ١٢ أثبت: مهمل، ١٧ مَثْبُتًا: مهمل، ١٨ أدلة: اذله، ٢٢ النحيزة: المحيزة، ٢٣ فضيلة ذاتية: مهمل.

- وأفضل العبادات، وأوفى أسباب الثواب. ومثل هذا لا يُحرّمه النبي - صَلَّى اللهُ عليه؛ لأنّه من الفضائل العظيمة، والطاعات الكبيرة. ونحرّره قياساً، فنقول: ما جاز أن تثبت به الأحكام الشرعية، جاز للنبي - صَلَّى اللهُ عليه - الاستدلال | به، أو ١٧٧^{هـ} الحكم به؛ أو نقول: جاز للنبي أن يحكم به؛ كالكتاب، والوحي النازل على قلبه - صَلَّى اللهُ عليه.
- ٦ ومنها أن طريق القياس النظر، وملاحظة المعنى، وإلحاق الشيء بنظيره. والنبي - صَلَّى اللهُ عليه - أولى الناس بذلك؛ لأنّه السليم الخلق، المخصوص بسلامة القلب، المعصوم من الإقرار على الخطأ. الملطوف به في نظره واجتهاده.
- ٩ ومنها أنّه سبب للثواب؛ فلا يجوز أن يُحرّمه - صَلَّى اللهُ عليه. ويحظى به مَنْ دونه من الأمة؛ بل هو المميّز بأسباب الثواب، بإيجاب قيام الليل والوتر، وغير ذلك. ومنها أنّه لا يُقرّر على الخطأ. فإذا اجتهد فأصاب، فذلك سنّة متّبعة؛ وإذا أخطأ فُرِدَ عن الخطأ، كان فيه أكثر الفوائد. لأنّه يُعلّم به طريق الخطأ، فيُجنب؛ كما إذا بان الثواب بالإقرار، يتّبع. وما زال الانتفاع بطريق التحذير من الخطأ؛ كما يحصل الانتفاع بالتحريض على الإصابة. فنقول: طريق يُؤمن معه بقاء حكم الخطأ، فكان طريقاً للأحكام في حقّ النبي؛ كالنص.
- ١٥ ومنها أنّ النبي إذا قرأ الآية، وعرف منها الحكم، وعلة الحكم، فلا يخلو إمّا أن يعتقد ما تقتضيه العلة، أو لا يعتقد. فإن اعتقد، فلا بدّ أن يعمل بما اعتقده؛ وهو الاجتهاد الذي أثبتناه. وإن لم يعمل به، كان تاركاً للعمل بما اعتقد، وحوشي من تجنّب الصواب على بصيرة.
- ١٨

فصل في جمع الأسئلة | لهم على الأدلة المعنوية

- ٢١ فمنها أن قالوا: صدقتم أنّ في الاجتهاد فضيلة وثواباً؛ ولكن إذا صدرت الأحكام عن رأيه، أورث تهمة في حقّه، وأنّه هو الواضع لهذا الأمر من عنده،

٢ الكبيرة: الكثرة. ٤ على قلبه: في الهامش. ٩ يحرمه: مهمل. || ويحظى به: ويحظّ به، مع العلامة لحرف الحاء. ١١ يُقرّر: يُقر. ١٢ فيُجنب: مهمل. ١٤ بالتحريض: مهمل. ١٥ للأحكام: السابق (في) مشطوب. ١٨ الاجتهاد: الجهاد. || أثبتناه: استأه. ١٩ تجنّب: مهمل. ٢١ أنّ في: مقبّر (من) في (ان). || وثواباً: وثواب.

- وطرّق عليه من المشورة المراجعة والمخالفة المستطین لحشمة منصب النبوة وأبتهتها. وقد يحرم الله نبيه فضيلة، إذا كان إثباتها له يجزّ عليه تهمة؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ﴾، ثم علّل ذلك بقوله: ﴿إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾. فإذا حرّمه فضيلة الكتب، مع كونه أمتن بها على من علّمه إياها بقوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾، ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾، ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾؛ وقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾، ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾؛ وإذا كان كذلك، جاز أن يحرمه فضيلة الاجتهاد، وإن كان فيها نوع ثواب لدفع التهمة، وتخصيصه بسلوك الاتباع لمجرد الوحي. كما قال - سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾. ووصفه في التوراة، بأنه لا يقول عن الله إلا ما قيل له؛ وسيرته كانت انتظار الوحي، حتّى أنّه كان يُنسب إلى الانقطاع، لشدة انتظاره للوحي في جواب ما يُسأل عنه، وذلك مشهور في السّير.
- ومنها أن قالوا: إنّ الاجتهاد غرضة الخطأ؛ فلأنّ يُصان عنه، ويُخصّ بطريقة الوحي خاصّة التي لا يجوز عليها الخطأ، أولى.
- ومنها أن قالوا: إنّما جاز | النظر مشروطاً بعدم النصّ. والنبّي - صلى الله عليه - لا يتحقّق في حقّه هذا الشرط؛ لأنّ النصّ يأتيه، والوحي ينزل عليه أحياناً بما يسوغ له. فإذا لم تتحقّق شريطة الاجتهاد، فارق أتمته في ذلك؛ فلم يجز له الاجتهاد، لعدم شرطه، وهو تعذّر الوحي.

١٧٨ ط

١٨ فصل في الأجوبة عن أسئلتهم

- أما الأوّل، وأنّ ذلك يورث تهمة في حقّه، ويطرّق عليه المراجعة، فحرّمه هذه الفضيلة لأجل هذه التهمة والمنقصة، كما حرّمه فضيلة الكتب. فإنّ التهمة لا وجه لها ههنا؛ لأنّ الذي نفى عنه تهمة ما يأتي به عن الوحي من الأحكام، نفى عنه تهمة ما يأتي به من الأحكام عن الاجتهاد والرأي. وهو ظهور المعجز الدالّ

١ المستطین: المستطین. ٢ إثباتها: اثباتها. ٩ إن: انه. || بأنه: فانه. ١٢ غرضة: مهمل. || فلان: فلن. || يُصان: مهمل. || ويُخصّ: مهمل. ١٤ مشروطاً: مغيّر. ١٥ يأتيه: بانه. || بسوغ: مهمل. ١٩ فحرّمه: مهمل. ٢٠ هذه: نهده. || والمنقصة: والمنقصه.

على صدق ما ادّعاه من النبوة؛ بل ربما كان إلى نفي التهمة أقرب، لأنه إذا اجتهد فاعتراه الخطأ، رُدَّ عليه. ويبعد عن الإنسان أن يأتي بما يكون كاشفاً عن خطأه. فإذا اجتهد بتجوز الشريعة له الاجتهاد، تبرأ من التهمة؛ حيث كان اجتهاده عرضة للردِّ عليه من الله تارة، فإنه لا يقرُّه على الخطأ، ومن أمته أخرى، بحيث إنهم لا يسكنون عن المشورة بالرأي.

- ٦ ولأنَّ تعلُّقك بأنَّه عرضة اعتراضهم عليه المنزِّل لأُبْهَةِ النبوة، غير صحيح؛ لأنَّ ذلك لو كان ممَّا يجب صيانته عنه، لأنكر عليهم اعتراضاتهم عليه. وما زالوا يعترضون، والوحي لا يُنكَر، والنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - يصبر عليهم. فلو تَبَعْنَا ذلك لَأُطْلِنَا، لَكِنَّا نَذْكُرُ طَرَفًا | من ذلك. وهو اعتراضهم عليه في وضوئه من بئر بُضَاعَةَ؛ ٩
- والإجابة لبیت قوم، وعدم إجابته لآخرين؛ ومواصلته في الصوم، مع نهيه لهم عن الوصال؛ وأمره إياهم بفسخ الحج، ولم يفسخ؛ واعتراضهم عليه يوم عمرة القضاء، لما أجاب قُرَيْشًا إلى ما اقترحوا عليه؛ وردَّه لأبي جَنْدَلٍ حَتَّى قَالُوا: «فَقِيمْ نَعْلِي الدَّيْتَةَ مِنْ دِينِنَا؟». وقولهم: «مَا بَالُنَا نَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟»، «وَاللَّهِ يَقُولُ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾». حَتَّى أخرجوه إلى الأجوبة عن هذه الأسئلة ١٢
- والاعتراضات. بأن قال: «الماء طَهُورٌ؟» «إِنْ فِي بَيْتِ فُلَانٍ كَلْبًا؟» «لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ عِنْدَ رَبِّي، فَيُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي؟» «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لِمَا سَقَتْ الْهَادِي، لَكِنِّي سَقْتُ هَذِي، وَلَبَدْتُ رَأْسِي، وَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْكَرَ؟» ما أنكر الباري عليهم في قرآن هذا الشأن، أو أنكره - عليه السلام - كما أنكر عليهم القراءة معه، فقال «ما لي أنازع القرآن؟»، فلم يستطع أحد أن يقرأ معه، بعد قوله ذلك. فلما لم ينكر ذلك، علِمَ أنه ليس من الأمور المسقطلة لأُبْهَةِ النبوة، على ما ١٥
- ذكرت. وما زالت النبوات مبنية على مقاساة الأمم. ومداراتهم، فبالصبر فُضِّلُوا؛ وبه وُصِفُوا. [قال] الله - سبحانه وتعالى ﴿فَصَبِّرُوا عَلَى مَا كَانُوا﴾ ... النبوة عن طلب الحكم بالاجتهاد ... الباري - سبحانه - لم يرفعه عن أن يخرجهم إلى الد ... في الأمر، ومدح المتخلفين [بذلك، فقال] ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾. ٢٤

٤ أخرى: أخرى. مع العلامة لحرف الحاء. ٨ بغير: مهمل. ٩ بُضَاعَةُ: مهمل. ١٣ الدَّيْتَةُ: في الدَّيْتَةِ مِنْ. ١٧ أنكر: اخلو. ١٩ أحد: احدا. ٢٢ ... نصف سطر. ٢٣ ... نصف سطر. || بخبره: مهمل. ٢٤ ... كلمتان مقطوعتان. || المتخلفين: مهمل.

وقولهم: إنه عرضة الخطأ، فهو هذا بعينه. وقد أجبتنا عنه على أنه لا يُقَرَّر عليه. وإِنَّمَا يخاف من المضرة بالخطأ، ولا مضرة به، إذا لم يُقَرَّر عليه. وفي رده عنه، وبيان خطئه فيه، دليل على أنه لم يضع ذلك لنفسه، وأنه تابع لغيره؛ إذ لو كان عن نفسه يقول، لما ردَّ بنفسه على نفسه. وقد استدلت عائشة - رضي الله عنها - بمثل ذلك. حيث قالت: لو كنتم محمّداً على نفسه أمراً، لكنتم ما في نفسه؛ والله - سبحانه - يقول: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾.

وأما قولهم: إِنَّمَا جاز النظر والاجتهاد والاستنباط مشروطاً بعدم النص. ومهما وجد المجتهد النص، لم يجز له الاجتهاد. والنبّي - صَلَّى الله عليه - سبيل النص في حقه متسهّل متيسر، ولا معنى لاجتهاده؛ فَإِنَّ ذلك باطل باجتهاد أهل عصره. ومعلوم أنه نصّ على ذلك، وأقرّ عليه قضائه؛ كمُعَاذ، وَعَتَاب، وعليّ بن أبي طالب. وما زالوا يجتهدون، ويعترض أحكامهم، فَيُفَيِّرُهُمْ عليها. فمن ذلك حُكْم عليّ في الرّبيّة التي وقع فيها ثلاثة، واحد على آخر، فهلكوا. وقوله [لمعاذ] بالسجود: لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أَرْقَعَةٍ. وقال معاذ لما بُعث إلى اليمن: [أجتهد رأيي]. فقال: الحمد لله الذي وَفَّقَ رسولَ رسولِ الله لِمَا يَرْضاه [رسول] الله.

فصل في جمع شُبّههم

١٨٠ فَمِنْهَا قوله - تعالى: ﴿مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ | ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾. وأمره أن يقول: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾. وهذا ينفي القول بالاجتهاد، ويوجب أنه لا يقول إلا عن وحي. فيقال: نحن قائلون بالآية، وأنه - صَلَّى الله عليه - لا ينطق عن الهوى؛ لأنّ الهوى هو ما تهواه الأنفس. والقول بالاجتهاد استنباط ممّا أوحى الله - سبحانه - إليه؛ فانتزع من المنطوق علّة يعدّي بها الحكم إلى المسكوت. وهذا لا يُسَمَّى «هَوًى»، ولا يخرج عمّا أنزل الله وأوحى.

وَأَمَّا الْآيَةُ الْأُخْرَى، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿إِنِّي بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلُهُ﴾، فَنَفَى التَّبْدِيلَ مِنْ عِنْدِهِ. وَالْاجْتِهَادُ تَأْوِيلٌ، وَلَيْسَ بِتَبْدِيلٍ.

وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: إِنَّ الْاجْتِهَادَ طَرِيقُهُ الظَّنُّ، وَالنَّبِيُّ قَادِرٌ عَلَى الْقَطْعِ؛ وَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْقَطْعِ، لَا يَجُوزُ لَهُ سُلُوكُ مَا طَرِيقُهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ.

فَيُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُقَالُ «إِنَّهُ قَادِرٌ»، بَلِ «رَاجٍ» لِنَزُولِ الْوَحْيِ. وَإِلَّا فَأَيُّ قُدْرَةٍ لَهُ عَلَى نَزُولِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنزَالِ اللَّهِ إِلَيْهِ؛ بَلِ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى. يُوَضِّحُ هَذَا قَوْلُهُ: إِنْخِبَارًا عَنِ الْمَلَائِكَةِ ﴿وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾. وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يُقَالُ إِنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - «يَتَرَجَّحُ» وَ«يَتَوَقَّعُ» نَزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ. وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ وَحْيٌ، وَلَمْ يُنَلَّ فِيهِ نَصٌّ.

أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَادَ أُمَّتِهِ، مِنْ أَصْحَابِهِ وَمُعَاصِرِيهِ، قَادِرُونَ عَلَى سُؤَالِهِ عَنْ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا عَنْدهُمْ؟ كَمَعَاذٍ، لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، أَقْرَاهُ عَلَى قَوْلِهِ: ^{١٨٠} «أَجْتَهِدْ زَائِيًّا»، وَمَدَحَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَسَمَّاهُ «مُؤَقَّتًا». وَكَانَ فِي إِمْكَانِ مَعَاذِ الْكِتَابَةِ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - بِالسُّؤَالِ؛ لَكِنَّهُ لَمْ يُوَجِّبْ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا مَنَعَهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ، مَعَ وَجُودِ هَذَا الطَّرِيقِ. وَكَذَلِكَ سَمَاعُ الصَّحَابَةِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ عَنْهُ ظَنٌّ، وَسُؤَالُهُ وَجَوَابُهُ لِسَائِلِهِ قَطْعٌ. وَمَعَ ذَلِكَ سَمِعُوا الْأَنْخِبَارَ فِي مَدِينَتِهِ عَنْهُ، وَلَا إِنْكَارَ مِنْهُ لَذَلِكَ، وَلَا حَثَّ أَحَدًا مِنْهُمْ عَلَى الْعُدُولِ عَنْ سَمَاعِ الْخَبَرِ عَنْهُ إِلَى سَمَاعِ الْقَوْلِ مِنْهُ. وَلَئِنْ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - كَانَ قَادِرًا عَلَى جَعْلِ طَرِيقِ الْأَحْكَامِ كُلِّهَا النَّصَّ الْقَاطِعَ؛ ثُمَّ إِنَّهُ غَايِرٌ بَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَى الْأَحْكَامِ، فَجَعَلَ بَعْضُهَا نَصًّا، وَبَعْضُهَا ظَاهِرًا، وَبَعْضُهَا وَكَلَةً إِلَى مَجَرَّدِ الْاجْتِهَادِ، وَهُوَ غُرُوضَةُ الْخَطَأِ. فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَحْكَمًا مِنْهُ - سُبْحَانَهُ، فَلَا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَفْعَلَ فِي حَقِّ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - مَا فَعَلَ فِي حَقِّ الْأُمَّةِ. وَلَا فَرْقَ فِي التَّشْرِيعِ بَيْنَ مَا يَعْمُ أَوْ يَخْصُ؛ أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعْلَمًا بِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَصَدَ تَكْلِيفَ ذَوِي الْعُقُولِ اسْتِخْرَاجَ الْمَعَانِي وَاسْتِنْبَاطِهَا مِنَ النُّصُوصِ وَالظُّوَاهِرِ، لِيشيهم بذلك الاجتهاد الذي هو أعمال القلوب، كما أثناهم على أعمال الأبدان. وَكُلٌّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ،

١ لَأَنَّهُمْ قَالُوا: لِأَنَّهُ. ﴿إِنِّي بِقُرْآنٍ غَيْرِ: اسْتِغْفِيرٌ. ٩ وَلَمْ يُنَلَّ فِيهِ: وَلَمْ تَلَاقِهِ. كَذَا. ١٢ زَائِيًّا: رَأَى. ١٦ ذَلِكَ: مَزِيدٌ. ٢٠ تَحْكَمًا: مَهْمَلٌ. ﴿يُسْتَنْكَرُ: مَهْمَلٌ. ٢٣ لِيُشَبِّهَ: مَهْمَلٌ. ٢٤ أَثْنَاهُمْ: أَثْنَاهُمْ.

- حسناً في العقل، لا يمنع منه مانع، ولا يناقض أصلاً من أصول الشرع؛ ولأنه يجوز
 ١٨١ أن يحكم [ب]نص في واقعة وحادثة، مع تجويزه أن ينسخ الله ذلك بغيره، | ممّا
 ٣ يوجب تغيير حكم ذلك النص. وكذلك في أعصار الصحابة والتابعين بعده، يجوز
 الاجتهاد لكل واحد منهم في صنّعه وزاويته، وإن جاز أن يكون قد سبق اجتهاده ما
 يجري مجرى النص في العصمة والقطع، وهو الإجماع على حكم الحادثة.
 ٦ ومنها أنه لو كان النبي - صلى الله عليه - يحكم بالاجتهاد، ما كفر من خالف
 أمره. ولما أجمعنا على أن من خالف أمره كفر، كان ذلك دليلاً على أن أمره لا يقع
 عن طريق مظنون؛ لأنه إنما يكفر الإنسان بمخالفة القطع.
 ٩ والجواب: إنما كفر بتكذيب ما ضمن الله - سبحانه - عصمته، وإقامة الدلالة
 القاطعة على صدقه، وبقوله: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.
 ولا علينا ممن صدر، ولا عمّا صدر؛ كالإجماع، إذا كان على حكم، وجب
 ١٢ اتّباعه؛ وإن كان الإجماع قد يصدر عن قياس، أو خبر واحد، وهو مثل الإجماع،
 من حيث إن الإجماع معصوم عن الخطأ، والنبي لا يُقرّ على خطأ. ولأنه يجوز أن
 يكون كفره لأجل أنه كما يخبر عن اجتهاده، قد يخبر عن الوحي. فإذا ردّ قوله،
 فقد ردّ ما يجوز أن يكون وحياً من الله - سبحانه.

فصل

- يجوز أن يرد من الله - سبحانه - الإذن لنبيه - صلى الله عليه - في الحكم بما
 ١٨ أراد وشاء، بأن يجعل له تأييداً وعصمة في موافقة الصواب، وتجنّب الخطأ، بناءً
 على جواز الاجتهاد [د] [فيما يتعلّق بالشرع]. هذا [اختيار الج]رجاني، [وهو قول
 الشافعية] وجمهور [أهل الحديث].

٢ ممّا: مكرّر. ٤ اجتهاده: مزيد. ٧ أن من: وان، مزيد. ١١ عمّا: في الهامش، في محل
 «عن». وهذا مشطوب. ١٥ وحياً: واحداً. ١٩ فيما يتعلّق بالشرع: هذا مستمدّ من كتاب الغدّة لأبي
 يعلى. ج ٥. ص ١٥٨٧. في السطرين ٦-٧. || اختيار: هذا مستمدّ من كتاب الغدّة، ج ٥. ص ١٥٨٧.
 السطر ٨. ١٩-٢٠ وهو قول الشافعية: مأخوذ من كتاب المسوّد، ص ٥١٠. السطر ١٦. ٢٠ أهل
 الحديث: مأخوذ من كتاب المسوّد، ص ٥١٠. السطر ١٦.

أو حكى عن جماعة من المعتزلة: وعن أبي سفيان السرخسي، من أصحاب ١٨١
أبي حنيفة: المنع من ذلك.

فصل في أدلتنا على جواز ذلك

٣

فمنها أن الله - سبحانه - قادر على إنزال ما هو الأصلح للمكلفين من الأحكام
قولاً يُتلى، فيُتبعه الرسول، ويدعو إليه؛ فيكون الحق والصواب. وهو القادر على
إلهامه - صلى الله عليه - سلوكه باجتهاده المسلك الذي يهجم به على الحق
والصواب. وتوفيقه لإصابة الحق، وعصمته من الزلل في رأيه؛ كما عصمه عن
الكذب في نطقه. وإذا كان قادراً على ذلك، فلا وجه للمنع منه؛ إذ كان مؤدباً له
إلى الصواب الذي يدركه بالنصوص المتلوة والوحي الصادر عن الله، أو بواسطة
الرأي والاجتهاد.

ومنها أنه إذا جاز أن يكمل أمور الدنيا وسياستها، من الحروب وترتيبها، والعطاء
لمن يكون العطاء مصلحة، والمنع لمن يكون عطاؤه مفسدة، إلى رأيه ورأي
أصحابه ويحثه على مشاورتهم اعتماداً على ما منحهم من الآراء السليمة والعقول
الصحيحة، جاز أن يكمل أمر الأحكام الدينية إلى رأيه واجتهاده، مع منحه ما يكون
[به] مدركاً للصواب ومتنبهاً للخطأ.

ومنها أنه قد وجد ذلك، ولا يُستنكر مثله من جهة الله - سبحانه - لأن غير
الجائر... إل؛ فإذا وجد، فقد جاز؛ وإذا جاز، فلا وجه... إل؛ المكفر به إلى ١٨٢
الرأي والتخير في حق كافة المكلفين، وكان اختيار المكلف لأيهما وافق فهو
الأصلح. ولو اختار ثلاثة من المكلفين، كل واحد منهم أحد تلك الثلاثة،
استوعب باختيار الثلاثة الثلاث، وكان كل واحد منها في حق من اختاره هو
الأصلح.

٢١

٥ قولاً يُتلى: قولاً متلاً. || فيُتبعه: مهمل. ٩ أو: لا. كذا. ١٠ الرأي: مزيد. ١١ وترتيبها:
وترانيتها. ١٣ ويحثه: مهمل. || مشاورتهم: مهمل. || على ما: مزيد. ١٤ الدينية: مهمل. || منحه:
محته. ١٥ به: محو، لا يُقرأ. || ومتنكباً: غامض أول الأحرف. ١٦ وجد: مهمل. ١٧... إل:
كلمتان أو أكثر. إلا هذين الحرفين. ||...: تلاشي سطر بكامله. ١٨ لأيهما: لاتها.

ومن ذلك قول عمر: وافقتُ ربي في ثلاث. فنزل القرآن على اختيار عمر في ثلاثة أحكام: آية الحجاب، واستقبال الكعبة بدلاً من بيت المقدس، والمنع من المفاداة في حق الأسرى. وأخر معاذ قضاء ما فاته مع النبي - صلى الله عليه - مع ٣ كون السنة الأولى تقديم قضاء ما فات. فقال - صلى الله عليه - «سَنَ لَكُمْ مُعَاذًا فَاتَّبِعُوا سُنَّتَهُ». ومعنى هذا موافقة ما نزل به الوحي، لا أن معاذاً وضع ذلك شريعة. وإذا كان في أمة النبي - صلى الله عليه - من يوافق رأيه وحي الله، فلا نكير أن يعلم ٦ الله - سبحانه - من نبيه موافقة الأصلح فيما يختاره؛ فيقول له: «احكم بما ترى» فهو اختيارنا وحكمنا.

وقد رأيت لبعض الأصوليين استدلالاً في هذه المسألة بقوله - تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾. فأنبت تحريم الطعام على بني إسرائيل بتحريم نبي على نفسه، وقال: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾. فأبان بذلك أنه إنما حرّمه على بني إسرائيل بتحريمه ١٢ ١٨٢ظ واختياره. ولو لم يكن جائزاً في العقل، لما جاز في حق أحد في شريعة من الشرائع.

١٥ فصل في جمع شبههم

فسنها أن الأمور الشرعية والأحكام الدينية مبنية على المصالح التي لا علم للخلق بها. فإذا قيل للنبي - صلى الله عليه - «احْكُمْ بِمَا تَرَى»، كان تفويضاً إلى من لا علم له بالأصلح، فتختل المصالح الدينية والأحكام الشرعية. ١٨ ومنها أن لنا صواباً في الرأي، وصدقاً في الخبر. ثم إنه لا يجوز أن يخبر بما لا يعلم كونه صدقاً، ليوافق الصدق؛ كذلك لا يجوز أن يحكم بما لا طريق إلى العلم بصوابه. ليوافق الصواب. ٢١

ومنها أنه لو جاز ذلك، لجاز أن يرسل الله رسولاً، ويجعل إليه أن يشرع شريعة برأيه، وينسخ ما تقدمه من الشريعة برأيه، وينسخ أحكاماً أنزلها الله عليه برأيه،

٢ أحكام: مزيد فوق الأحكام، وهذا غير مطلوب. ٥ لا أن: مغير (من: لان). ١٨ فتختل: مهمل. ٢٣ برأيه: سواه. كذا. || برأيه: سواه. كذا.

- ويرى أن نسخها أصلح من استدامتها بحكم الحال التي تجددت؛ فيبيح الخمر بعد أن حُرِّمت، ويبيح الجمع بين الأختين، والأمهات، والأخوات من الرضاع،
 ٣ لواقعة تقع له من المصلحة التي يراها، أو يخص من يرى أنه لا يستجيب لتحريم ذلك بالإباحة له، ويحرم ذلك على من يعلم أنه سريع الانقياد، وإلى ما شاكل ذلك من الآراء والاختيارات السانحة له. وإن جُوزَتم ذلك لما يعلم من الإصابة،
 ٦ فلا يبعد أن تجوزوا أن يقال له: «أخبر بما شئت في المستقبل من أمر الدنيا والآخرة، فسيوافق خبرك خبرك ويوقع ما أخبرت به على ما أخبرت»؛ وأن يقال له: «ومن اختار من أصحابك | والتابعين لك شيئاً، فهو الحق، وهو الصواب؛ فأجعله»
 ٩ شرعاً متبهماً ودينياً لمن بعدهم من أمثلك».

فصل في جمع الأجوبة عن شبههم

- أما اعتبار المصالح، فأصحابنا يمنعون اعتبار ذلك واشتراطه من طريق الإيجاب
 ١٢ على الله - سبحانه. وذلك أصل اتسع الكلام فيه في أصول الديانات. فلو دخلنا على تسليمه، وأنه معتبر على طريق النظر، لما امتنع أن يلهم الله نبيه - صلى الله عليه -
 الحق والصواب في كل حادثة تحدث في عصره. فلا يعدو باجتهاده الحق عند الله،
 ١٥ والصواب الذي هو أصلح له ولأئمة؛ كما خص بعض أتباعه، وهو عمر بن الخطاب، فيما وافق الوحي فيه رأيته؛ ووافقته فيما بدر من عمر؛ يجوز أن يدوم في حق رسول الله - صلى الله عليه - كما أنه جعل له أن يأخذ الماء من العطشان،
 ١٨ ويتزوج ما شاء من النسوان؛ وكما أنه نقله من قبلة بيت المقدس إلى الكعبة؛ وقال له: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾. فمن نقله من قبلة إلى قبلة ترجيحاً لرضاه، وجعل ذلك الرضى موافقاً للأصلح، لا يبعد أن يجعل رضاه
 ٢١ ومشيبته مقصورتين على ما هو الصواب عنده، ويجنبه إرادة الخطأ، ومحبة المناسد، ويقصر مشيبته واختياره على المصالح. وعساه إذا قال له: «افعل ما تشاء»

٤ له: هـ. || الانقياد: الانقياد. ٥ السانحة: مهمل. ٧ خبرك خبرك: مهمل. || ويوقع: مهمل.
 || أخبرت به: احترت هـ. || أخبرت: احترت. ٨ اختار: اختار. ٩ متبهماً: متبهماً. || ودينياً: مهمل.
 ١٤ يعدو: مهمل. ١٦ ووافقته: ووافقته. || بدر: مهمل. ٢١ ويجنبه: وحسته.

نُوح الصواب بنوع من النظر والاجتهاد؛ ولم تحكّم ببادرة ما شيئاً، من غير تقديم
 ١٨٣ زوئية. وهذا هو الظاهر من حاله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وما يليق بحاسن سياسته. وقد
 بدر منه ذلك، في مطاوي كلامه، حيث قال: «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ
 ٣ منه خوفاً على إيمانه؛ وإني لأكيل أقواماً إلى إيمانهم». وتألّف بالمال، وإن كان
 مأموراً به؛ لكن مقادير العطاء كان موكولاً إلى رأيه. ولأن الله - سبحانه - قد خير
 ٦ بين أعيان في التكفير؛ فأيّ الأنواع شاء كفر به. وإنما كان كذلك، عند الاعتبارين
 للمصالح، لأنّه علم أنّ المكلف لا يختار واحداً من الأعيان، إلّا وهو المصلحة
 والصواب. وكذلك وكل إلى رأي المزكّن إخراج أيّ أعيان الغنم، أو البقر، أو
 الإبل شاءوا. كذلك في إطلاق رقبة في الكفارة؛ ولم يعين أخذ رقابه من عبيده
 ٩ وإمانه، بل وكل ذلك إلى رأيه.

وأما الخبر، فلا يمتنع أن يقال له: «أخبر بالفتح أو التضر»، ثم يمدّهم بالنصر
 والفتح، تصديقاً لخبره. أو يقال له: «أخبر بما تحب أن تُخبر به، فيجب أن تُقوي
 ١٢ قلوبهم بالخبر السار»؛ فيخبرهم، فيؤيد الله خبره بتحقيق ذلك. فلا يبعد ذلك من
 طريق العقل والشرع. والواحد منا يقول لو كيله: «وَكَلَّتْكَ وَكَالَتْهُ مَطْلَقَةً؛ فمهما رأيت
 من المصلحة فأمضيه واسلكه»؛ فيصالح إن رأى الصلح، ويرى إن رأى الإبراء،
 ١٥ ويشدد إن رأى التشديد، ويسهل إن رأى التسهيل، مع ثقته برأي وكيله وجذقه. فما
 ظنك بالقادر على أن لا يوقع في قلبه إلّا حبّ الأصلح دون الأفسد، ويقدر على
 ١٨ تصديق أخبار رسوله بإيقاع ما أخبر بوقوعه، والمنع لما أخبر بعدم وقوعه، كما
 يخبر عن نفسه؛ مثل قوله في أبي لهب: ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾، وكما قال
 - سبحانه: ﴿قُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾. فلما راموا الخروج
 معهم، تبطلهم. وقال - سبحانه - في جواب قولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ
 ٢١ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾. فكما جاز أن يقدم قولاً منه
 - سبحانه - بخبر، ثم يؤيده بالتصديق، كذلك يجوز أن يأمر نبيه - صَلَّى اللهُ

١ نُوح: بوخا. || تحكّم ببادرة ما شيئاً: بحكم ببادره ما شيئاً. ٢ زوئية: مهمل. ٣ بدر: مهمل.
 ٤ لأكيل: لكل. || إلى: السابق (اسمهم) غير مشطوب. || وتألّف بالمال: وائل بالمال. ٧ لآته: آته.
 ٩ أخذ: مهمل. ١١ بالفتح: مهمل. ١٢ والفتح: مفتوح (من: أو الفتح). ١٣ فيؤيد: فيؤيد.
 ١٤ لو كيله: مهمل. || فهمها: مزيد فوق فهمها. وهذا غير مشطوب.

- عليه - بأن يخبر بالخبر، ثم يؤيده بالتصديق لما أخبر أمته به، ولا فرق. ويكون اعتماده، فيما يقدم عليه من الخبر، على أن الضامن له تصديق خبره قادرٌ على ذلك؛ فلا يكون حازراً، ولا مخفئاً، بل قاطعاً بكون ما أخبر به على ما أخبر.
- ٣ وأما بعثته لرسول يجعل إليه ما يشرعه برأيه واختياره، ويقصر شريعته على ذلك من غير وحي بتزليل إليه سوى قوله: «أَحْكُمُ بِمَا تَرَى»، جاز. ولا يفعل ذلك إلا في حق من يعلم أن المصالح، ونفي المناسد، واستقامة أحوال الأمة، حاصلةٌ فيما يراه ويدبره بصحيح نظره. ولا مانع من ذلك من جهة الشرع والعقل؛ ولا نعلم وجهاً للإحالة ذلك وامتناعه. وغاية ما نتخوف من هذا وقوع الخطأ. ونحن نقول إنه لا يجعل الرأي إلى رسول من رسله، إلا وقد علم عصمته من الخطأ؛ وإن لم يعصمه عن وقوع الخطأ، عصمه عن استدامة الخطأ أن لا يقرّه عليه؛ كما قلنا في الاجتهاد الواقع منه، وأنه لا يُقرّ على الخطأ؛ وكما أخبر - سبحانه - عن إلقاء ما يلقى الشيطان من الفتنة، ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ، ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾.
- ١٢

فصل

- يجوز للعامة | تقليد العالم فيما يسوغ فيه الاجتهاد وما لا يسوغ، فيرجع إلى قوله ١٨^ظ في الفعل والترك. وبه قال الأكثرون.
- ١٥ وقال أبو علي، من أصحاب الشافعي: لا يجوز تقليده للعالم فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد.
- ١٨ وقال بعض الأصوليين: لا يجوز له الأخذ بقوله، حتى يعرف العامة علّة الحكم الذي أفنى به ذلك العالم.

فصل في أدلتنا

- ٢١ فمنها قوله - تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾. وهذا يعم ما يسوغ، وما لا يسوغ، ومن يعلم علّة الحكم، ومن لا يعلم.

٢ يقدم: مهمل. ٤ بعثته: بعينه. ٥ بتزليل: تنزل. ١١ يُقرّ: نقر. || إلقاء ما يلقى: إلقاء ما يلقى.

كذا. ١٢ الفتنة: مهمل.

ومنها أَنَّ العامِّي ليس معه آلة الاجتهاد؛ فجاز له التقليد، قياساً على ما يسوغ فيه الاجتهاد.

- ومنها أَنَّ إلزام العامِّي معرفة الدليل، وعلة الحكم، يقطعه عن المعاش. فإنَّ ٣ ذلك إِنَّمَا يتحصَّل للمبتدِّل لذلك من طلبه العلم؛ والمتدبِّون؛ لذلك تراهم يقطعون الأعمار فيه، حتَّى يتحصَّل لهم طرف منه. وقلَّ من يبلغ مرتبة الاجتهاد. وما بلغ هذا السبلغ من الإضرار، سقط؛ كالترام الحجَّ في كلِّ سنة؛ وإلزامهم أن يتفقَّهوا في ٦ الدين كلُّهم؛ وأن يتكلَّفوا بلوغ مرتبة الاجتهاد.

فصل في جمع شبههم

- فمنها أَنَّ أكثر ما في هذا أَنَّ الأدلة تغمض وتدق، وذلك لا يبيح التقليد؛ كما ٩ نقول في معرفة الله - سبحانه، وما يجب له، وما لا يجوز عليه، وما يجوز عليه. وأدلة هذا الأصل العظيم أدق، وما جاز لأحد أن يقلد فيه. ومنها، لأبي علي، أَنَّ ما لا يسوغ فيه الاجتهاد، ففيه دليل مقطوع به، فلا يجوز ١٢ التقليد فيه؛ كالاتقادات في مسائل الأصول.

أ | فصل في الأجوبة عن شبههم

١٨٥

- أما الأوَّل فإنَّ مسائل الأصول للعامِّي فيها آلة يُتوصَّل بها إلى معرفة الأدلة التي ١٥ تخصَّصها، وهي العقل؛ وليس للعامِّي آلة الاجتهاد في الأحكام، لأنَّ الأدلة فيها مكتسبة ومقتبسة بالتعليم لا بالقريحة؛ لأنَّ أكثرها نقولُ تحتاج إلى قطع أزمنة يتعطل فيها المعاش. وأما ما تعلَّق به أبو علي، وقوله: «ما لا يسوغُ مقطوعٌ»، لكنَّ ١٨ دليل المقطوع ليس معه آله؛ والإجماع فلا بدَّ أن يستند إلى أدلة. وأما تعلُّقه بالعلقيات، فقد سبق الجواب عنه.

٤ والمتدبِّون: والمتدس. ١٠ وما يجوز عليه: في الهامش. ١٨ يتعطل: مهمل. || لكنَّ: معتبر (من: ليس). وفوق هذا كلمة مشطوبة.

فصل

لا يجوز للعامة تقليد من شاء من العلماء؛ بل يجب عليه أن يختار الأعلام والأورع، تحريراً لدينه بحسب جهده. وبهذا قال ابن شريح، والفقهاء من أصحاب الشافعي. وقال جماعة من العلماء: لا يلزمه ذلك؛ وعليه الأكثر من أصحاب الشافعي.

فصل في الدلالة على ذلك

فمنها أن اجتهاد العلماء إنما اعتُبر ليكونوا إلى إصابة الحق أقرب، وعن الخطأ أبعد. وذلك موجود في حق المستفتي؛ فإنه إذا تحرّى الأفتة والأعلم، كان إلى إصابة الحق باتباع فتواه أقرب. ومنها أن معه آلة يتوصل بها إلى معرفة الأعلم، والأعلم إلى إصابة الحق أقرب. فلا يجوز أن يعطل إعمال آله في ذلك؛ كما لا يجوز للعالم أن يعطل ترجيح ما بين الأدلة، وإمعان النظر فيها، ليكون إلى الإصابة للحق أقرب.

فصل في شبههم

فمنها تعلّقهم بقوله - تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، ولم يفرّق بين شخص وشخص، وعالم وعالم، بعد أن جمعتهم أهلية الذكر. ومنها أن من جاز تقليده إذا كان وحده، جاز تقليده وإن كان معه غيره، كما لو كانا متساويين. ومنها أن تجويز التقليد في الأصل، إنما كان لأن تكليف التعلم لما يصير به مجتهداً مشقّة عظيمة، معطّلة للناس عن المعاش والأشغال الدنيوية. وهذا موجود في تكليف اجتهاد كل عامي لمعرفة الأعلم؛ فإنه لا طريق إلى معرفة ذلك، إلا بنوع نظر واستدلال. فوجب أن لا يُعتبر؛ كما لم يُعتبر أصل الاجتهاد.

٣ تحريراً: مهمل. || شريح: شرح. ٨ المستفتي: المسشى. || نحري: بحر. ١١ يعطل: مزيد فوق «عطل»، وهذا غير مشطوب. || في ذلك: في كذلك. ١٤ فمنها: مكزّر.

فصل في الأجوبة

- أما الآية: فلا بدّ فيها من إضمار «مَنْ علمتم عدالتَه من أهل الذكر، وعقلَه، وبلوغَه»؛ وذلك بأدلة أوجبت ذلك. فيُضَمَّر «مَنْ علمتم ترجُّحه على غيره بما ذكرنا ٣ من الدلالة في إنهاء أمر. وقال النبي - صَلَّى الله عليه وسلَّم: «إذا أمرتكم بأمر، فأتوا منه ما استطعتم».
- وأما إذا كان وحده، تعيّن. وليس إذا تعيّن بالوحدة، لم يجب الاجتهاد عند اجتماع غيره معه؛ بدليل الأدلة والبيّنات إذا تعارضت. فإنّ الآيات، والأخبار، والبيّنات، يجب الاجتهاد للعمل عند تقابلها، إمّا للجمع، أو للأخذ بالأخصّ بالحكم، وإسقاط غيره؛ فلنكنّ الأشخاص كذلك. ولأنّ الواحد ما يخلو من ٩ اجتهاد ١٨٦ | في النظر إلى أحواله وخلاله التي تحصل معها الثقة إلى فتواه.
- وأما دعوى المشقة في ذلك فبعيد؛ لأنّ المشقة إنّما حصلت في باب تحصيل العلوم الصالحة للاجتهاد، لأنّها بعيدة القعر، كثيرة، صعبة، تقطع الزمان على ١٢ أرباب الأشغال. فأما تميّز ما بين شخصين، فإنّ ذلك يحصل بالسماع من أهل الخبرة بذلك؛ كالعلم بالأحذق من الصنّاع، والأعراف بقسم السِّلَع من التجّار، يحصل بشياع ذلك وظهوره بين أهل الخبرة بذلك. ١٥

فصل

- لا يجوز خلوّ عصر من الأعصار من مجتهد يجوز للعامة تقليده. ويجوز أن يؤلّى القضاء؛ خلافاً لبعض المُخَدِّثين في قولهم: لم يبقَ في عصرنا مجتهد. ١٨

فصل في أدلتنا

- فمنها أنّ النبي - صَلَّى الله عليه - قال: «العلماء ورثة الأنبياء». وأحقّ الأمم بالوراثة؛ هذه الأمة. وأحقّ الأنبياء بإرث العلم عنه؛ نبيّ هذه الأمة؛ إذ لا نبيّ بعد نبيّها. ٢١

٣ ترجُّحه: من حُجّه. ٤ إنهاء أمر: بها. ٥ كذا. ٧ بدليل: مكزّر. مشطوب. || والبيّنات: والسات. ٩ غيره: مغير (من: وغيره). || فلنكن: فلنكن. ١٠ في: مكزّر. ١٤ كالعلم: السابق (فصل لا يجوز) مشطوب. ١٨ القضاء: مغير. ٢١ عنه نبيّ: عنه بنى.

ومنها أَنَّ الاجتهاد طريق لمعرفة حكم الله في كلِّ حادثة؛ فلو لم يبقَ مجتهد،
لَمَعَطَلَّتِ الحوادث عن أحكام الله. فَإِنَّ غير المجتهد إِنَّمَا يقول حَزْرًا وتُخْمِينًا؛ وذلك
ليس بطريق في الشرع. ٣

ومنها أَنَّهُ لا طريق للعامة إِلَّا التقليد؛ ولا يجوز لهم التقليد إِلَّا لمجتهد؛ فلو خلا
العصر من مجتهد، لَانْقَطَعَ طريق الاتِّباع والإصابة لحكم الله. فلا عالم مجتهد، ولا
عامِّي يمكنه التقليد مع فقد المجتهد؛ فتَبَيَّنَتِ الأُمة في الحيرة والضلال. وقد ضمن
الله - سبحانه - | حفظ الأُمة وحراستها عن الضلالة بقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «أَمَّتِي ١٨٦
لا تَجْتَمِعُ على ضلالة».

ومنها أَنَا أَجْمَعُ أَنَّ الإجماع دلالة معصومة قطعية؛ وليس الإجماع إِلَّا اتِّفَاق
أهل الاجتهاد على حكم الحادثة. فإذا غُدم المجتهد. غُدم الإجماع وأفضى إلى
بقاء الأُمة بغير معصوم يخلف النبيَّ المعصوم. ٩

ومنها أَنَّ التَّفَقُّه في الدين فرض على الكفاية؛ إِذَا اتَّفَقَ على تركه الكلُّ، أَثْمَوُا
كُلَّهُمْ. وكانوا جاهلين كُلَّهُمْ بحكم الحادثة إِذَا حَدَثَتْ، وكانوا مجمعين في تركهم
على ضلالة. وقد أَخْبَرَ النبيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - بِأَنَّ أُمَّتَهُ لا تَجْتَمِعُ على ضلالة؛
وهذا يعمُّ الاعتقاد، والفعل. فكما لا بدَّ من معتقِد للحَقِّ في أُمَّتِهِ، لا بدَّ من طالب
للحَقِّ؛ وإهمال الاجتهاد ضلال، وليس بحق. وخبر النبيَّ لا يقع بخلاف مُخْبِرِهِ. ١٢

فصل في شبههم

فمنها أَنَّ شروط الاجتهاد قد تَعَذَّرَتْ؛ إِذْ كَانَتْ علومًا شَتَّى، بين لغة، وعربية،
وحفظ كتاب الله وسُنَّة رسوله، ومعرفة أحكام القرآن والحديث، والصحيح منه
والفاسد، ومعرفة الخاصَّ والعام، والناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيّد. ثُمَّ تَعَرَّفَ
القياس، وشروطه، وصحيحه، وفاسده، وغير ذلك من الأدلة، ويضعها مواضعها،
وما يناسبها من الأحكام ويلائمها. وذلك لا يكمل فيه أحد في عصرنا، على حسب
ما نعرفه من علمائنا، وتَقْصُرُهم عن علوم السلف. ١٨

- ١٨٧ ومنها أن قالوا: إن العلماء اليوم بين محقق في النظر، | وتشقيق المعاني، ليس له قدم في الكتاب والسنة، أو محقق في الكتاب والسنة، قاصر في القياس، ولا تجتمع [له] علوم الاجتهاد إلا ويقصر في بعض إذا تفرّد في بعض. فإن بدر من يوماً ٣ إليه بالتكامل، كان فاسقاً بمخالطة ظلمة السلاطين، وأكل الحرام، ولبس الحرير، وغير ذلك من الأسباب الموجبة للفسق؛ بخلاف السلف الذين تكاملت أدوات الاجتهاد فيهم، مع عدالتهم، وزهدهم في الدنيا، وعفتهم. وإذا كان ذلك متعذراً ٦ بما نعلمه ونقطع به، كان إثبات الاجتهاد الصالح للاستفتاء، وانعقاد الإجماع، كإثبات الرافضة الإمام المعصوم الذي لا نعرفه، [متعذراً]. فإجماعكم الذي تثبتونه اليوم، كإثبات الإمام المعصوم عند القوم. ولا إمام لأولئك نعلمه، ولا إجماع، ولا ٩ اجتماع أدوات الاجتهاد في أحد نعرفه؛ وإنما هو مجرد تشبهة، لا مستى لها.

فصل في الأجوبة

- ١٢ أما الأول، وتعظيم شروط الاجتهاد وتعدادها، فلا عاقل شرط لهذا العمر القصير والعلوم السهلة الكثيرة أن يكون الواحد في النحو كالخليل وسبيويه؛ وفي اللغة كالأصمعي وأبي زيد؛ وفي الفقه كأبي يوسف ومحمد، أو الأثرم والكوسج، أو كأبي القاسم الخرقى، في البلاغة والحوالة في الفقه، أو المزي، وابن سريج؛ ١٥ وفي القراءة كابن مجاهد؛ وفي الحديث كابن معين، أو سفيان، فضلاً عن المشايخ الأكابر، كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل. لكن ١٨ ١٨٧ المأخوذ على المجتهد معرفة ما جمعته كتب الفقهاء في أصول الفقه وفروعه | من معرفة الأدلة؛ وذلك لا يقصر عنه منتدب للفتيا. ولقد وقف الأواخر، من علوم الأوائل وما تجدد من الحوادث، على ما كادوا يتزيدون به على من قبلهم، وللسبق حكمه من الفضل. والغلو في تعظيم الأوائل، بحط المتأخرين عن مناصبهم، غير ٢١

١ قالوا: قال. | وتشقيق: وسفس. ٢ محقق: محقق. | قاصر: قاصر. ٣ تفرّد: تفرّد. | يوماً: يوماً. ٤ ظلمة: مهمل. ٨-٩ من الذي: إلى المعصوم؛ في الهامش. ١٠ مجرد تشبهة: مجرد سبه. | لا مستى لها: لا مسماعها. ١٥ والحوالة: مهمل. ١٨ المأخوذ: مهمل. ٢١ الفضل: الفضل، والسابق (الفلو) مشطوب. | والغلو: مهمل.

- محمود في الشرع والعقل؛ والعدل إعطاء كل إنسان منزلته. فلا يجوز حط الأواخر
عن منزلة بلغوها؛ كما لا يجوز إعطاء الأوائل منزلة لم يبلغوها؛ والحق أحق أن
يُتبع. ٣ وقد رأينا من تقدم، لما بقي بعضهم، فتوالت عليه الحوادث وكثرت
المسائل، تقدم في الفقه تقدمًا فاق به من تقدمه. فإذا وجد مثل ذلك في عصرنا، لم
يجز أن يُحرّم صاحبه رتبة الاجتهاد، لكونه في عصرٍ تأخر عن عصر السلف. ولهذا،
سائر العلوم؛ السابق والتالي فيها سواء. إذا كان سالكًا طريقته في العلم، وعاملاً
عمله، وسادًا مسدّه. ولا يُحرّم الأواخر رتبة الأوائل، لِمكان مجرد التقدم.
وأما تعلّقهم بالنسق ومخالفة العلم؛ فلا وجه [له]؛ لأنّ العصر لا يخلو من عامل
بعلمه. ونعوذ بالله أن يدعى أن العصر يخلو من عدل! ولئن جاز دعوى ذلك، وجب أن
ينسب طريق الأخبار والشهادات. فإن العدالة المعتمدة في الفتوى، والاجتهاد الحاصل
ممن ينعقد به الإجماع، معتبرة لرواة الأحاديث التي عليها تُبنى أحكام الشريعة.
١٢ وكما لا يجوز أن يقال: «لا عدل تثبت به الحقوق ولا تصحّ به رواية الأخبار»، لا
يجوز أن يقال: «لا عدل مجتهدٌ تحصل به الفتوى». وكما أن الشرع مُعَيَّنٌ بأمر
الحقوق وأخبار الديانات لئلا تتعطل، فكذلك يُعَيَّنُ بأمر النُفُيا والتقليد والإجماع،
لئلا يتعطل هذا الأمر العظيم الذي نعم حاجة المكلفين إليه، وبه يصلح أمر العالم.
١٥ فإن قيل: أليس الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - قد قال: «إن الله لا يقبض العلم
انتزاعًا من صدور [العباد]، لكن يقبضه بسوء العلماء؟ فإذا لم يبقَ عالم، اتخذ
الناس رؤوسًا جهالًا، ففسلوا، فأفتوا بغير علم، ففسلوا وأضلوا». ١٨
قيل: وقد روي عن عليّ أنّه قال: لا تخلق الأرض من قائمٍ لله بحجة. وما روي
عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - محمول على طرف من الأطراف، أو صقع من
الأصقاع، أو أراد به قلة القوم. مثل قولنا: «لم يبقَ في البلد رجلٌ»، نعني به «قلّ
الرجال». قيل بحضرة النبي: «أبيدت خضرَاءَ قُرَيْشٍ، فلا قريشَ بعد اليوم». ففهم
مراد القوم، وهو كثرة القتلى.

١ والعقل: مزيد. ٦ سائر: مكثّر. ٩ بعلمه: مهمل. ١١ ممن: ممن. ١٢ تثبت: ثب. كذا.

١٣ مُعَيَّنٌ: معي. ١٤ فكذلك: فذلك. ١٥ يُعَيَّنُ بأمر: مهمل. ١٧ اتخذ: مهمل. ١٨ رؤوسًا: رؤسا.

ففسلوا وأضلوا: مهمل. ٢١ نعني به: معنى به. ٢٣ القتلى: مهمل.

فصل

- إذا تَوَرَّطَ في معصية، لا يمكنه الخروج منها إِلَّا إقلاغًا بالقلب، دون تركها
 صورة. مثال ذلك غاصبٌ لدارٍ تَمَكَّنَ من سكناها وتوسَّطها ابتداءً، واستمتعًا ٣
 بعراضها، ومستظلًّا بستوفها، ومستندًا إلى جدرانها، ومستمتعًا بأنواع الاستمتاع
 بها. عرض له الندمُ لتذكرة: ونظرٌ أوجب الندم، وتحقَّق له العزم على أن لا يعود.
 فجعل يسعى في عَرَصَتها خارجًا، ولرِجله ناقلًا. فهل يكون بتحركه فيها آثمًا؟ ٦
 ومثال آخر. دارٌ أو ساحةٌ فيها جَرَحِي في آخر أرماقهم، أقدم إنسان إلى ١٨٨
 توسَّطهم لينظر إليهم، فحصل على ذواتهم ساعيًا، ثم بلغ إلى جريح متوسط، فظلَّ
 عليه واقفًا. ثم عرض له الندم على حصوله، وعلى ما تقدَّم من تنقله حال دخوله ٩
 ووطئه لواحد منهم بعد واحد، وعزم أن لا يعاود إلى مثلها. فهل ينشعه ندمه في إزاحة
 مأثم المقام على جسد ذلك الجريح؟ وما الحيلة له؟ وهل يحصل له زوال المأثم
 بالتوبة قبل الخروج؟ أو يكون على الذنب مصرًّا، وبه متلبسًا؟ ١٢
 اختلف الناس في ذلك.

- فقال قوم من المعتزلة، وغيرهم من المتكلمين: لا تصحَّ له توبة؛ وهو، على ما
 تصرَّف وتحرك في الدار المغصوبة وفي لبثه على الجريح، عاصٍ مصرٌّ، لا توبة له. ١٥
 وقال قوم: بل تصحَّ توبته؛ ولا تقف صحتُّها على مفارقة المكان، ولا مشيئه
 وسعيه في عرصة الدار الغصب خارجًا عصيانًا؛ بل هو، مع الندم والعزم، تارك ١٨
 مُتْلِع. وهو الصحيح عندي.

فصل في أدلتنا

- فمنها أنَّ الإجماع منعقد على وجوب التوبة، والخطاب منصرف إليه في
 تحصيلها، والنهي عن الإصرار على ما أقدم عليه من المعصية والمُخْزِيَّة بدخول الدار ٢١
 والساحة على الصفة المذكورة، وهي المخالفة لأمر الشرع ونهيه. وكلَّ مخاطب

٤ بعراضها: مهمل. || ومستظلًّا: ومستظل. || ومستندًا: ومستند. || ومستمتعًا: ومستمتع. في
 الهامش. ٥ وحقَّق: ونحقق. ١٥ عاصي: عاصي. ١٧ عصيانًا: عصيان. ٢١ والمُخْزِيَّة: مهمل.

- بطاعة، فلا بد له من حصول شرطها وشرط التوبة، بعد تقدّم الندم على الماضي،
والعزم في المستقبل [على] الترك، وإخراج المظلمة إما برضا المظلوم أو | التوصل^{١٨٩}
إلى إزالة الظلم عنه. ولا طريق لمفارقة الذنب ههنا، وهو الكون في المكان، إلا
بمفارقتها؛ ولا تتحقّق المفارقة للمكان، إلا بقطع الأكوان، في مساحة الدار، كوناً
بعد كون. كما يتخلّص، إذا تجددّ الحدث، بأن كان في مسجد فأجنب، وحُرّم
عليه اللبث، فإنّه يخرج، ولا يلبث. وما خروجه إلا كصورة لبثه. في كون إشغال
عرصة المسجد به، مع حدث الجنابة. وكذلك من كان في دار، على وجه
الاستعارة من مالكمها؛ فانتقلت إلى غيره بأمر حقّ واجب، صار كونه فيها، بعد
الانتقال إلى ذلك الغير. ومقامه عصياناً. ثم لا يكون بخروجه، وقطع عرصتها
خارجاً عاصياً، بل متخلّصاً وتاركاً.
- وكذلك من طلع الفجر عليه، وهو مخالط لأهله، نزع، وإن كان التزع تصرفاً في
الفرج بعد طلوع الفجر؛ لكن لما كان بتصرفه تاركاً، خرج عن كونه آثماً. وكذلك
غاسل الطيب عن ثوبه وبطنه وظهره بيده، هو مطيّب لها؛ لكن لما كان قصده
الإزالة، لم يُعدّ بالغسل باليد مطيّباً للبدن، كما لم يُعدّ واطئاً بالتزع لذكره من الفرج،
[فلا اختلاف] في الإثم؛ وإن اختلفوا في التفكير، فما اختلفوا في معنى التأثيم.
فإن قيل: هو الذي ورط نفسه، وألجأها إلى التصرف في ملك الغير، والوقوف
على الجريح، والندم في قلبه، لا يزيل الإصرار المحسوس بتصرفه في دار
المغصوب منه وذات المجروح؛ فصار كالاعتذار من الجاني إلى غير المجني |^{١٨٩}
عليه. وكلّ ما يتجدّد من التصرف، فهو الذي أحوج نفسه إليه. فهذه جنابات
مبتدأة، فلا تغني التوبة مع بقائها؛ لأنّها ندم مع ملابسة، وذلك عين الإصرار.
وفارق حدوث الجنابة على من دخل المسجد غير محدّث، ودخل دار الغير وهو
مالك؛ لأنّ الحدث تجددّ، وملك الغير تجددّ، وما سبق منه فعلٌ منهيه فاستدامه.
وههنا سبق منه الغضب، والدخول إلى الجرحى مقتحمًا للنهي؛ فجميع ما يتوالى من
دوامه، فهو عصيان صورة ومعنى. فلا سبيل إلى صحّة التوبة، إلا بعد زواله.

٥ يتخلّص: مهمل. || الحدث: الحق. ٧ الجنابة: الجناه. ١٦ ملك: تلك. ١٨ المجني:

المجنى. ١٩ أحوج: مغير (من: أخرج). ٢٠ تغني: معنى.

فَيُقَالُ: هذا جميعه لم يمنع اتّجاه الأمر بالتوبة إليه، ومفارقة ما هو عليه بحسب إمكانه. وإذا كان مأمورًا، كان التخلّص بكونه متصرّفًا في الدار مغفورًا، إذا كان تصرّفه للتخلّص من الظلم، وإخلاء الدار من جثته. ولا يمكنه ذلك إلّا بشيء يكون ٣ به مفرغًا للدار عن جثته، وعن شغلها بجسمه. ولهذا لو طيّب المُحرّم عضوًا عمدًا، كان عاصيًا؛ فلو ندم، وجعل يغسل الطيب بيده قاصدًا لإزالته، لم يُعَدَّ متطيّبًا. ولو غصب عينًا من الأعيان، ثمّ ندم وشرع في غسلها على رأسه معتذرًا إليه، ٦ بعد اعتذاره إلى الله، لم يخرج عن كونه ثائبًا بذلك النقل، وإن كان تصرّفًا. وكذلك إذا جعل يُسرّيبُ الصيد من الأشراك في الإحرام، أو الحرّم، كان بذلك ١٩٠ طائعًا لا عاصيًا، إلّا أنّ الضمان باقٍ إلى أن تحصل العين المغصوبة | في يد المالك، ٩ ويحصل الصيدُ ممتعًا بنفسه، طائرًا في الفضاء، أو شاردًا في العراء. لأنّ الضمان لا يقف على الإثم، ولا يتبع الإثم الضمان؛ بدليل السخطي والنائم. وكذلك الرامي بالسهم، إذا خرج السهم عن محلّ قدرته فنديم، سقط المأثم وبقي الضمان. ١٢ وكذلك إذا جرح وتاب، و[كان] الجرح مازًا إلى الشّراية أو الاندمال، صحّت توبته.

فإن قيل: لا نسلم هذا جميعه؛ بل كلّ أثر معصية معصية، إلى أن يزول وتعقبه ١٥ التوبة. وقد جاء في الشّسن ما يشهد لهذا المنع. قال النبيّ - صلى الله عليه: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً سيّئة، كان عليه وزرّها، ووزُرْ مَنْ يعملُ بها، إلى يومِ القيامة». وورد في الخبر أنّ الداعي إلى البدع، إذا تاب، قيل له: «فكيف يَمُنُّ أضللت؟». وعن ابن ١٨ عبّاس في القتال: وأتّى له التوبة؛ وإنّما قال ذلك في القتل؛ لأنّه أثر لا يمكن تلافيه بالإزالة.

قيل: إذا لم تسلم، دللنا عليه بأننا أجمعنا على أنّ الحاصل في دار الغير غضبًا ٢١ مأمور بالخروج عنها. فإذا ثبت أنّه مأمور، فخروجه طاعة لأمر الله؛ فلا يجوز أن يكون معصية. وهو حركة واحدة، فيكون بها طائعًا، من حيث كان تاركًا، عاصيًا

٣ جثته: جسده. ٤ مفرغًا: مفرغًا. || جثته: حشيه. || عضوا: مزيد فوق وجسما، وهذا مشطوب. ٨ يُسرّيبُ: مهمل؛ لعله من غريب اللغة، أي يخلّص الصيد من اشتباك الأشراك ويخلي سبيله. ٩ تحصل: مهمل. || المالك: الغاصب. ١٠ ممتعًا: مسعًا. || العراء: العرا. ١٤ توبته: مغتبر (من: توبته). مضطرب التنقيط. ١٥ وتعقبه: ويعقبه، وحرف العطف مزيد.

- من حيث كان في الدار ساعيًا؛ إذ لا يجتمع التَّفَضُّلُ للفعل الواحد. وبهذا المعنى منعنا صحّة الصلاة في الدار المغضوبة، وحكمنا بإبطالها، حتّى لا تجتمع الطاعة والعصيان في كون واحد. ٣
- فإن قيل: فذاك هو الحجّة [عليكم]؛ لأنكم | غلبتم المعصية على الطاعة، ١٩٠ ظ فأبطلتم الصلاة لكونه لا بئًا في الدار المغضوبة. فأبطلوا ههنا التوبة، وأوقفوا صحّتها على مفارقة الدار؛ كما أوقفتم صحّة صلاته على الخروج من الدار، وإن كان الشرع يأمره بالصلاة، لا سيّما عند ضيق الوقت، كما يأمره بالخروج ههنا. ثم أسقطتم حكم الأمر، وغلبتم الحظر؛ فوجب أن تغلبوا الحظر ههنا على الأمر بالخروج. ولا يقع الخروج طاعة، وإن كان مأمورًا به. ٩
- قيل: الأمر بالصلاة مشروط بالبقعة الحلال؛ فلم تحصل طاعة إلا بالخروج عن الغضب. وههنا الطاعة المأمور بها؛ فهي نفس الخروج. ولا يجوز أن يقع الخروج مشروطًا بأن لا يكون في العرصة ساعيًا، وفيها ماشيًا؛ بل يكون مشروطًا بأن لا يكون مصرًا ولا قاصدًا للمقام والتصرف. ١٢
- ألا ترى أنّه يحسن أن يقال: «صلّ» بشرط أن لا تكون غاصبًا لمكان الصلاة. ولا يحسن أن يقال: «اخرج من الغضب» ولا تكن في الغضب ساعيًا. فلا يبقى ما يدخل تحت الإمكان، إلا تغيير قصده؛ فأما تغيير مكانه، فلا. ١٥
- ولو قيل في الصلاة في البقعة المغضوبة «إنّها كمسألتي»، لم يبعد. وهو أنّه لو غضب دارًا، فحبسه فيها غير مالكيها، ومنعه من الخروج، فإنّه إذا ندم وأقّل، ثم صلى، صحّت صلاته، وإن كان مصلّيًا في نفس المكان؛ لكن لما زال الإصرار، وحصل الندم والإقلاع، صحّت الصلاة بحسب الإمكان. ١٨
- فإن قيل: | هذا حكم الدار المغضوبة. فما قولكم في حصوله في الساحة ١٩١ ظ المستوعبة بالجرحي، إذا حصل على واحد منهم وندم، ما الذي يصنع؟
- قيل: لا يجوز أن ينتقل إلى آخر قولًا واحدًا؛ لأنّه يحصل مبتدئًا بالجناية على ذلك الإنسان. كما لو سقط من غير اختياره، فحصل سقوطه على واحد، لم يجز ٢٤
-
- ١ التَّفَضُّلُ: التَّفَضُّلُ. ٤ غلبتم: غلبتم. ٥ لا بئًا: مهمل. ٨ وغلبتم: وغلبتم. || تغلبوا: تغلبوا. ١٤ غاصبًا: مغيّر (من: غاصبًا). ١٨ غير: عن. ٢١ هذا: السابق (هد) مشطوب. ٢٣ مبتدئًا: مبتدئ. || بالجناية: ماله. ٢٤

- عندنا جميعاً أن ينتقل ؛ لأنَّ الأوَّل أصابته محنة لم يكن للساقط عليه فيها صُنع . وإذا أراد الانتقال إلى الغير ، صار مبتدئاً بالجناية ؛ فيقف متندماً متممياً أن يُخلَق له جناحان يطير بهما ، أو يتدلَّى له حبل يتشبَّث به . فإذا علم الله منه ذلك ، كان ذلك غاية ٣ جهده ، وصار بعد ندمه كحجر أوقعه الله على ذلك الجريح . وقد قال الفقهاء مثل ذلك فيمن كان في مركب ، فرماه أهل الحرب بالنار ؛ فإن علم بأنَّه ينجو بإسقاط نفسه إلى البحر ، أو غلب على ظنَّه السلامة بذلك ، وجب عليه الرمي بنفسه ، ليقبَّها ٦ من العطب . وإن غلب على ظنَّه السلامة ، مع المقام في المركب ، بتلافي النار وإطفائها ، حرَّم عليه طرح نفسه في البحر . وإن تساوى الأمران في تجويز السلامة ، تخيَّر . وإن تساوى الأمران في تحقُّق الهلاك ، وقف ولم يتحرَّك ، حتَّى لا يكون ٩ شارعاً في إهلاك نفسه . فلا نَّ يموت مغلوباً على هلاك نفسه ، وليس ذلك فعله ، ١٩١ ظ أولى من أن يشرع في فعل يكون فيه وبه مساعداً | على هلاك نفسه .
- ومنها أنَّه أتى بالمأمور بحسب إمكانه ؛ فلا يكون عاصياً . كما لو ضرب ساقه ، ١٢ فعجز عن الصلاة قائماً ؛ أو ضربت بطنها ، فنقست وأجهضت ذا بطنها ؛ فإنَّه يُجعل ذلك بمثابة ما كان الأمران جميعاً من قَبْل غيرهما في سقوط الصلاة عن التَّسَاء ، والقيام عن المكسور الساق . كذلك السعي في الساحة ، بعد التوبة ، قصداً ١٥ للخروج ، طاعة ؛ فلا يجوز أن يُجعل معصية ، مع كونه خرج بحسب إمكانه .
- ومنها أنَّ إخراج نفسه من الغضب ، قاطعاً بها كوناً بعد كون ، وهُوِيَّ اليد في ملك المغضوب منه ، ليس بأكثر من حمل العين المغضوبة لِرَدِّها على مالِكها ، قاطعاً ١٨ بها كوناً بعد كون ، وهي في يده على الصورة التي كانت . ثمَّ مروره بها إلى دار صاحبها نادماً على ما سبق من الغضب ، عازماً على أن لا يعاود غضبها ولا غضب غيرها ، وذلك محض الطاعة التي لا يشوبها عصيان . كذلك الخروج بنفسه من ٢١ البقعة المغضوبة .

٢ متندماً : متندبا . ٣ بهما : مغتير (من : بها) . ٧ بتلافي : سلافي . ١٠ مغلوباً : مهمل . ١١ فيه وبه : مهمل . ١٢ أتى بالمأمور : أماناً بالمأمور . كذا . ١٣ غاصباً : مهمل . ١٤ قنست : مهمل . ١٥ ذا بطنها : دابطنها . ١٦ قتل غيرهما : قتل غيرهما ، و «هما» مزيد . ١٧ وهُوِيَّ اليد في : السابق (وهو في البدء) شطب وهُوِيَّ عن التصحيح . ١٨ لِرَدِّها : كردها . ١٩ قاطعاً : قاطعاً . ٢٠ صاحبها نادماً : مهمل . ٢١ يشوبها : شوبها . ٢٢ عصيان : مهمل .

- فإن قيل: لا نسلم؛ بل حكمه حكم الغاصب في المأثم إلى أن تزول يده إلى يد المالك. كما تقول الجماعة في الضمان لها، وإن كان حاملاً لها إلى مالكيها، ولم يَبْرَأْ من ضمانها؛ كذلك نقول نحن في مأثم الغصب.
- ٣ قيل: لا بقاء للمأثم بعد ما رضى به الشرع معذرةً وتوبةً؛ فقال: التوبة تجب ما قبلها، كما لا بقاء لسنة مع الإيمان بعد الكفر، لقوله «الإسلام يُجِبُّ ما قبله».
- ٦ وباب الضمان لا يقارب المأثم؛ | بدليل أن المبتدئ بإتلاف المال. على وجه ١٩٢
الخطأ أو الجهل، لا يأثم به؛ وإن كان ضامناً مع الجهل والخطأ. والذي خاطبه الشرع به من التوبة، وأُحْبِطَ به الماضي، لم يكن إحباط الماضي من الذنوب بالمستقبل من التوبة، إلا لأن العمل الماضي والواقع الفارط لا يمكن تلافيه بأمر يعود إليه؛ لكن بندم على وقوعه، وعزم في المستقبل أن لا يعاود مثله. ولا علة في قبول التوبة وإحباطها لما سبق؛ إلا هذه العلة؛ وهو أنه لا يمكنه تغيير ما وقع ٩
وسبق، ولا إزالة ما سلف. وهذا الحاصل في عرصة الجرحى والغصب مستنع استدراكه. بعد حصوله من طريق إزالة دوام كونه في الساحة والدار المغصوبة؛ فلا يبقى له فيه حيلة. فيصير في استحالة التلافي كالماضي من الأعمال القبيحة، ويبقى، بما أمر به من التوبة ندمًا وعزمًا على ترك المعاودة، ماحيًا لمأثم دوام كونه صورة ممثلة؛ كما محت التوبة ما قد كان من الأعمال وخرج إلى الوجود منها. وكما صار بالتوبة ما كان كأنه لم يكن، وآثار ما سبق من فعله مخلد بمن قتلهم. ١٥
صرعى في الصحراء تأكلهم الخافية؛ أو في لحودهم وقبورهم، وآثار أفعاله في تخريب الأبنية، وإحراق العروش وقلع الغروس وقطع الأعضاء. والمسألة التي أوقعها في المظلومين من الأحياء، يرون بها أنفسهم بين الأصحاء. فهذه آثار ١٨
الأفعال باقية، وبنوبته | من ذلك لجميع ذلك ماحية. كذلك نفى كونه بعد التوبة في ٢١
هذه الساحة التي أمر بالتوبة من أصل الفعل يكون كونًا وشغلًا صورةً، ويسقط

١ الغاصب: في الهامش. || إلى: على. ٣ ولم يَبْرَأْ: ولم سر. ٤ الشارع: الشرع. || تجب: مهمل. ٥ لسنة: لسته. ٨ وأُحْبِطَ: وأحبط. ١٠ مثله: السابق (إلى) غير مشطوب. ١١ تغيير: السابق (على) غير مشطوب. ١٢ وهذا الحاصل في: وهذا في الحاصل. ١٧ وآثار: وإثام. || بمن قتلهم: معن. ١٨ الصحراء تأكلهم الخافية: الصحراء تأكلهم الخافية. كذا. || وقبورهم: وقبورهم. ١٩ تخريب: مهمل. || الغروس: العروش.

المأثم حكماً؛ كما كانت تلك الآثار باقية صورة، وتستحي بالتوبة حكماً. والعلة تجمعها، وهي عدم القدرة على إزالة ما وقع، إلا بما أتى به من الندم والعزم استدراكاً؛ كذلك ههنا: فلا فرق بينهما. فصار الكون والشغل الحاصل في الحال، كالنفس الماضي، حيث لا تدخل تحت القدرة إزالته. وصارت التوبة ماحية لمأثم الأثر الماضي؛ وهذا الأثر الباقي.

فصل في متعلّقاتهم وشبههم في ذلك

- ٦ فسنها أن قالوا: إن الأفعال مبتدأة ومستدامة. ثم إنه لا توبة مع المبتدأة من الأفعال؛ كالقتل، والشرب، والزنى. كذلك لا توبة مع استدامة ذلك. وهل الاستدامة إلا الفعل بعينه، لكنه امتدّ بمعنى مضى عليه زمان بعد زمان؟ وهو في سعيه في الدار الغصب خارجاً، كسعيه فيها داخلاً صورة. وهو فعل بُني على التغلب والتعدي؛ فلا وجه لصحة التوبة مع بقائه ودوامه.
- ٩ فيقال: نحن قائلون بموجب هذا الدليل: وأن الدوام كالاتداء؛ لكن مَنْ يسلم لكم أن الساعي للخروج والترك، والخالع للثوب الغصب للتعدي عنه، وترك اللبس، مع ندمه على ما ابتدأ، وعزمه على أن لا يعود إليه أبداً، يكون مستديماً؟ بل يجب أن نحقق ما الذي كان به آثماً وعاصياً | في الابتداء. وهل كان إلا الدخول بقصد الاستعلاء، ورفع اليد المحققة وإثبات اليد المبطلّة؟ فلو لم يكن بهذه النية، بل كان غير عالم، أو كان مغروراً بها، وكان مأذوناً له في ذلك، لم يكن عاصياً ولا آثماً. فإذا زال ذلك في الدوام، غُدم الغصب بعدم القصد.
- ١٢
- ١٤٣
- ١٥
- ١٨

وهل هو مأمور بالترك والتزوع، أم لا؟ فمن قولكم: بل هو مأمور بالخروج،

منهي عن المقام.

٢١

فيقال: فإذا امتثل الأمر ونزع عن الغصب بغاية الإمكان، كيف يقال إنه مستديم للغصب؟ وهل بقي بعد الندم والعزم، إلا صورة الفعل، وهي صورة الترك؟

١ وشغلاً: مهمل. ٣ والشغل: مهمل. ٩ بعينه: لم يهمل. ١١ التغلب والتعدي: مهمل. ١٣ للثوب:

للثوب. ٢٣ للغصب: للغصب.

ومنها أن قالوا: إنَّ غضب المَلِكِ حقَّ لأدمي، والتصرّف فيه حقّ له. فإذا تاب، فقد اعتذر إلى غير مالك المجني عليه؛ فلا تسقط المعتبة واللائمة من جهة صاحب الحق. كما لو جنى على شخص، ثم اعتذر إلى غيره؛ فإنه لا يؤثر في حقه. كذلك ههنا.

- فَيُقَالُ: الله - سبحانه - لَمَّا أذن للغير في أكل مال الغير عند الضرورة، سقط حكم المأثم بالإذن من جهة الله، وبقي الضمان للآدمي؛ فحسن أن تكون التوبة تلافياً يرجع إلى الله - سبحانه - فتزيل مأثم التعدي. والباري هو المالك في الحقيقة، والآدمي مستخلف في المال. قال - سبحانه -: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ﴾، ﴿وَيَسْتَخْلِفْكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾؛ ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾. فلا يجعل الاعتذار [إلى] الله - سبحانه - كالاعتذار إلى بعض الخلق عن جنابة أوقعها بغيره. ولهذا أجمعنا على أنه إن لم يَتُبْ، ويندم، ويعزم على ترك المعاودة، كان عاصياً، ووقع الخلاف في صورة الفعل بعد التوبة. وأجمعنا على أنه لا يجب التنصّل والاعتذار إلى غير المالك من آحاد الآدميين.
- ومنها أن قالوا: اليد ثابتة، والتصرّف حاصل، والضرر بتأخر تسليمه، وتمكين المالك منه واقع؛ فلا معنى لإزالة المأثم. مع وجود سببه ودوامه.
- فَيُقَالُ: صورة الفعل قد قابلها بقاء الضمان الذي هو غرض المالك، وبه تحصل إزالة الضرر عنه. فأما المأثم، فهو مقابل للعصيان، والعصيان مزيله الاستغفار والندم والعزم المأمور به من جهة الله. ولو وُجد مثله في حقّ الآدمي، سقط الضمان. وهو الأمر من المغضوب منه، إذا صدر إلى الغاصب: «امْسِكِ الْعَيْنَ لِي، وَاحْفَظْهَا»، أو «احْمِلْهَا إِلَى مَوْضِعِ كَذَا»، أو «اجْعَلْهَا فِي مَوْضِعِ كَذَا»، أو «سَلِّمْهَا إِلَى فَلَانٍ» - شخص عيّنه، فإنَّ حَقَّه من الضمان يسقط، لأنّه بصير لأجل ذلك ممثلاً. فحقّ الله يسقط، إذ صار بالتوبة ممثلاً.

٢ المجني: المحنى. || المعتبة: المعننة. مضطرب التنقيط. ٥ لَمَّا: لو. ٩ وَهُوَ: هو. || خَلَائِفَ: خلفاء. ١١-١٢ من وعلى آله إلى وأجمعناه: في الهامش. ١٢ على آله: مكرّر في تعلية الهامش. ١٣ التنصّل: التنصّل. ١٥ سببه: مهمل. ١٧ مزيله: مزيله. ٢٠ سَلِّمْهَا: مغتير.

فصل

لا يجب شكر المنعم بالعقل، بل لا يجب إلّا بالسمع؛ خلافاً لكثير من المتكلمين المعتزلة في قولهم: يجب عقلاً. والفائدة في ذلك أنه إذا لم يشكر،^٣ حسن تعنيفه وتأنيبه، وهو نوع عقوبة.

فصل في الدلائل على ذلك

- فمنها أن المحسن لا يخلو إما أن يكون بإحسانه متبرعاً، أو كان إحسانه واجباً.^٦ فإن كان واجباً، لم يجب شكره؛ لأن الواجب كقضاء الدين، ورفع المضرة عن الغير، وكف الأذى عنه. والعقلاء يقبّحون شكر الإنسان على أنه لم يؤذهم في مال ولا نفس. فلو قال قائل: «قوموا بنا نشكر فلاناً، كيف لم ينهب أموالنا، ولم يخرق منازلنا، ولم يحرق ثيابنا»، لاستهجن ذلك، وحيث كان كف الأذى واجباً قبح الشكر عليه. كذلك قضاء الدين، لما كان واجباً، لم يجب الشكر عليه؛ بل استهجن الشكر عليه، وإن كان بإحسانه متبرعاً؛ فإيجاب الشكر كإيجاب دفع العوض. فإن الشكر يقع عوضاً، كما أن ذم المسيء يقع عقوبة. ولهذا جعله النبي - صلى الله عليه - كاستيفاء لبعض الحق، والتخفيف عن المجرم. فقال لعائشة، لما ذمت ودعت على سارق غزله: «لا تُسبّخي عنه». قال أبو عبيد: يعني «لا»^{١٥} تُخفّئي عنه». ومتى وجب الشكر على إحسان المتبرع به، خرج عن كونه إحساناً، وصار عوضاً وتجارة. ومن ندب نفسه لبيع الأموال طلباً للأثمان، ومن تتوق في المأكولات لبيعها: كالهَرَّاس، والمَرَّاق، والحلاوي، لم يُعدَّ محسناً، بل تاجرًا وطالبًا للأثمان. كذلك من أحسن، وأوجب أن يُقابل، صار بالإيجاب لمقابلته تاجرًا، وخرج عن تمخض الإحسان؛ فهذا بحسب هذا القليل. ولهذا قال العلماء

٣ المعتزلة: للمعتزلة. ٤ تعنيفه: مضطرب التنقيط. ٨ يقبّحون: مهمل. || لم يؤذهم: مهمل.

١٠ وحيث: حث. ١٢ فإيجاب: فإبخاف، كذا. ١٣ ذم المسيء: مهمل. ١٥ ذمت: دمت. || غزله:

غزله. || تُسبّخي: مهمل، وانظر محيط المحيط لبطرس البستاني، مادة «سَبَّخ». ١٦ تُخفّئي: تخفّئي.

|| وجب: مهمل. ١٧ لبيع: لبيع، ومغير. ١٨ لبيعها: لبيعها، مضطرب التنقيط. ١٩ وأوجب: حث.

|| يُقابل: يُقابل. ٢٠ بحسب: مغير (من: محل).

من أهل السنّة: لا يجب على الله شيء لخلقه، إذ لو وجب عليه، لما وجب شكره؛ كقاضي الدّين. فعلى هذا الأصل نبني، وإليه نذهب. وقال الحسن بن علي، وقد سئل: لِمَ حُرِّمَت الزيادة في قضاء القرض؟ قال: «لئلا تصير الأرفاق والمكارم تجارة». فتصدد هذا النحو، فإنه يستحيل المعنى.

٣

ومنها أنه لو وجب | الشكر على الإحسان عقلاً، لوجب العقوبة على الإساءة ١٩٤
عقلاً؛ ولو وجب ذلك، لكان العفو قبيحاً. وفي إجماعنا على أن العفو حسن عن المسيء، يجب أن لا يكون ترك الشكر قبيحاً. ولو كان الشكر واجباً، لكان تركه قبيحاً.

٦

فصل في شبههم

٩

فسنها أن العقلاء أجمعوا على إيجاب برّ الوالدين، وشكر الخالق، مع كونه عن الشكر غنياً. والوالدان أحسننا إشفاقاً وطبعاً. ومداواة لقلوبهما من ألم الرقة على الأولاد، والحنوّ الذي طبعاً عليه في أصل الإيجاد.

١٢

فيقال: إن شكر الله وجب شرعاً، وإلا فما كنا نهتدي إلى أصل شكره، فضلاً عن إيجابه؛ لأننا غاية ما أعطانا العقل منه أنه ثابت بحكم صناعته لهذه المصنوعات. والعقل الذي دلّنا على أنه صانع، أرشدنا منه على أنه فائض الجود بعد الإيجاد. لا ليقابل بالشكر. ولا نعلم أنه بالعقل على صفة يؤثر عنده الشكر مثلاً، لما دلّ عليه العقل من أنه غني، أفاض لا ليعراض، وأعطى لا لياخذ، ونفع لا ليقابل.

١٥

فلما جاء الشرع بإيجاب الشكر، انسبك من الشكر أنه نفع لنا، لما يعوضنا عليه من النفع الدائم. فصارت تجارة لنا، فأكسبناها عتاء الأبد للعمر السرمد الخالص من كل كدر. ولا أن إحسانه، إن أوجب العقل أو جوّز إعادة الخلق، موقوف على الشكر مثلاً. ولا عند العقل خبر عن شكره، ولا كيفية شكره؛ بل ليس عند العقل

٢١

٣ حُرِّمَت: حُرِّم. ١٢ الذي: في الهامش. || ملبعا: هذا مشطوب وفي محله في الهامش «طبع». || عليه: مكرّر في تعليق الهامش المذكورة. || الإيجاد: مهمل. ١٣ إلى أصل: مزيد فوق الأصل. وهذا مشطوب. ١٥ المصنوعات: المصنوعات. || فائض: فائض، والسابق (ص) مشطوب. || الجود: السابق (من) مشطوب. ١٦ ليقابل: ليقابل. ١٧ ليقابل: ليقابل. ١٨ بإيجاب: السابق (باسحاب سرع) مكرّر. غير مشطوب. ١٩ فأكسبناها عتاء الأبد: مهمل.

- سوى العلم بأنه لا نعمة إلا منه، إذ لا فعل صدر إلا عنه من ضر ونفع. وما صدر عنه
 ١٩٥ - سبحانه - من المضار، وسلب المنافع بأوجع سلب، | يسع العقل من أن يحكم
 على أفعاله بأنها لمعنى استدعاء الشكر. فغاية ما في قوى العقل أن نعلم أنه الفاعل
 ٣ للمنافع، لا لمعنى يعود إليه نفعه، ولا لاستدعاء شكر؛ لأن الشكر من قبيل
 الجدوى والفائدة، والله - سبحانه - بالعقل منزّه عن ذلك. وإنما تلقينا ذلك من قبل
 الشرع، حيث قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾. ومن حيث استدعى
 ٦ منّا، على السنة الرسل - صلوات الله عليهم، أعمالاً مخصوصة، وصرح بأنها
 قربات إليه وطاعات له.
- وكذلك برّ الوالدين، علمناه شرعاً. ثم لو فرق بين برّ الوالدين وشكر الله
 ٩ - سبحانه - لساغ. وذلك أن الشكر وضع تقرباً إلى المنعم، ومقابلة على إحسانه
 المبتدأ، كالإحسان إليه بشكره. والأصل فيه مقابلة نفع بنفع، وإحسان بإحسان؛
 وهذا لا يقع إلا من اثنين، يلحق بكل واحد منهما الانتفاع.
 ١٢
- ألا ترى أن كل نفع صدر عما لا ينفع، لم يحسن صرف الشكر إليه؟ كالمطر
 في إنبات العشب، والقمر في الكشف عن الجادة في حق السيارة، وهبوب الريح
 المسيرة للفلك في البحر، يتلقى منها الانتفاع عند من لم يثبت ذلك بقصد قاصد،
 ١٥ وهم أهل الطبع، أو أثبتوا بقصد قاصد. لكن نحن لم نجعل ضياء القمر، وهطل
 المطر، وهبوب الريح، من جهة هذه الأشياء المستنفع بها؛ بل جاعل النافع بها هو
 الله. فعلى كلا المذهبين والاعتقادين لا يحسن صرف الشكر إلى واحد منها، فيما
 ١٨ صدر من النفع؛ بل لا يشكر رأساً مصروف | نحو واحد من هذه المستنفع بها، حيث
 ثبت أنها لا تنتفع بالشكر، ولا أنها بذلت ذلك وقصدته طالبة لمقابلتها بالشكر؛
 ٢١ ففتيح الشكر. فالثابت بأصل الدليل العقلي، أن الله - سبحانه - لا يلحقه نفع، وأنه

١ سوى العلم: سوا العلم، كذا. ٢ بأوجع: باوجع. || بمنع: منع. مكرر. ٣ فغاية: مهمل.
 ٤ لمعنى: معنى. ٥ الجدوى والفائدة: مهمل. || تلقينا: تلقينا. ٩ لو فرق: مغير (من: لا فرق).
 ١١ كالإحسان: حرف الكاف مزيد. ١٢ وهذا لا يقع: مهمل. || إلا من اثنين: الامن اسين. ١٣ ينفع:
 منع. كذا. ١٤ إنبات: انبات. || الجادة: ابجاده. ١٦ لكن: مزيد. ١٧ وهبوب: حرف الحاء بين
 الواو والباء مشطوب. || جاعل: جعل. ٢٠ بذلت: مهمل. || وقصدته: الاء بعد حرف العطف
 مشطوب. ٢١ فتيح: مهمل.

مفيض للوجود، معطر أبدًا غير طالب من غيره شيئًا. فلذلك لم يوجب العقل، ولم يتهدأ إلى مقابلة إنعامه بشيء؛ بل غاية ما يوجبه العلم بأن النعم منه، وعنه صدرت. وأما الوالدان، فدلائل أحوالهما بوضعهما على الحاجة أنهما بالتربية والإكرام مدخران ومقتنيان عند الولد ما يرجوان ويأملان عائدته عليهما عند حاجتهما إلى الأولاد؛ كما يعتدّان التربية والإشفاق والتأثير [على الحيوانات طلبًا لعائدة النفع بركوبها وتحميلها وبلحماها ولبنها]، والتزيين واللقاح للشجر والنخيل طلبًا لعائدة النفع بشمارها. وكما يعتدّان التداوي، وشرب الشربات في الفصول لصحة الأجساد، والاستعانة بأعمالها على تحصيل النفقات والمواد، بأعمالها وتصرفاتها. ٩

والذي يوضح أنّ شكر الله - سبحانه - ليس من هذا القبيل، لا عقلاً ولا شرعاً، أنّ المضارّ الصادرة عن القاصد، بها يحسن الذمّ [عليها]؛ وأنها إذا صدرت عن غير قاصد، قُبِحَ صرفُ الذمّ إليه؛ كالحجر بنكت، والريح تفرق، والنار تحرق، وحرّ الشمس يؤذي، وصوب المطر في البرد يؤذي المسافر في نفسه ورحله، وفي حضره في كَيْتِه وبيته، وإلى أمثال ذلك. ولو ذمّ دَامَ شيئاً لأجل الضرر اللاحق به، لَقُبِحَ ذلك العقلاء؛ | كما قَبَحُوا شكره، لما حصل من الانتفاع بذلك. وعلة ١٥ تقييهم لذلك، لأحد أمرين، أو لهما جميعاً: إمّا لأنّ هذه الأشياء لم تقصد نفعاً، ولا ضرراً، على قول من نسب الفعل إليها من أهل الطبع، ومن نسب الفعل إلى الله - سبحانه - من أهل التوحيد والشرع؛ أو لأنّ الشُّكْر لا يُنْتَفَعُ به، والذمّ لا يُسْتَضَرُّ به. والشكر إنّما يقع مقابلةً للمنافع، لأحد أمرين: إمّا ليقع موقع التعويض، فيزيد من الإحسان إلى الشاكر، أو يستديم إحسانه إليه، لموقع الشكر منه؛ أو ليحصل له النفع. والله - سبحانه - ليس من هذا القبيل. فما حصل لنا الطريق إلى شكره على فائض إحسانه، إلّا بما جاءت به رسله - صلوات الله عليهم. ٢١

١ غير: عن. ٢ يتهدأ: تهدي. ٣ بوضعهما: مهمل. ٥ والتأثير: الباطن. ٦ والتزيين: والترس. والنخيل: والنجبل. ١١ المضارّ: مغير. || تحسن: مهمل. || الذمّ: في الهامش. في محلّ كلمة مشطوبة. || صدرت: مزيد. ١٢ فيج: مهمل. || بنكت: بنكت. || تفرق: تفرق. ١٣ يؤذي: مهمل (في الموضعين). ١٤ وبيته: وسه. ١٥ لَقُبِحَ: لفتح. ١٨ الشُّكْر: اللاحق (ما) غير مشطوب. ١٩ والشكر: مكزّر. || التعويض: المقويص. ٢٠ إحسانه: مكزّر، مشطوب.

وأما شكر بعضنا لبعض، فلدلائل قامت وعادات دلت على المقابلة؛ فأما العقل، فإنه لا يوجب ذلك، لما بيننا من أنه يخرج إلى حيز المعارضة لا الإحسان. ولهذا لم يوجب الشرع على من قُدِّم بين يديه طعام شهية، أو أفيض على ثوبه طيبٌ ذكي، أو سُقي شربة من ماء على ظمأ، أو حُمِّل على ظهر بعد التعب والإعياء، عوضاً عن جميع ذلك. وإذا لم يوجب الشرع عوضاً، فلا بد أن يكون لعلّة. ولا يظهر أن تكون اللعلّة إلا إخراج مخرج الجود، لا المعاوضة والبدل، من غير شرط ١٦٩ مقابلة، ولا دلالة حال تدلّ على العوض؛ بخلاف ما استقرّ من أجرة الحنّامات، والسفر، وأجرة الحجّام المتهدّف، وإلى ذلك. وكذلك الشكر، هو نوع عوض؛ فلا وجه لإيجابه على المحسن إليه من غير عقد ولا شرط. ٩

فإن قيل: العرف الوضعي يوجب؛ وهو أن كلّ محسن يقتضي الشكر على إحسانه.

قيل: إذ كشفت هذه اللطيفة، علم أن اقتضاء المحسن للشكر كالمستتبع المستهجن؛ وجعل الشكر واجباً يخرج الإحسان عن وصفه. فإن إضافة الإنعام إنما حُسن ابتداء؛ وبهذا وصفه الله - سبحانه: ﴿لَا تَرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾. وما كان واجباً، حسن الاقتضاء به؛ كالذنوب، وسائر الحقوق. ومعلوم أن المحسن، لو صرح، عقيب إحسانه بالمطالبة، بشكر إحسانه، لتكدر إحسانه بمطالبته. وقد احتج بعضهم فيها بقوله - تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾. وهذا أمر مطلق، فاقتضى الوجوب. ١٥ ١٨

فيقال: هذا مصروف عن الإيجاب إلى النذب بأدلتنا؛ ولأننا لا نمنع إيجاب الشرع لأموال لا يوجبها العقل، وكلامنا هل يجب في العقل. على أنكم لا تقولون به، وهو أنه لا يجب إلا الشكر. فأما المقابلة بالأحسن، وما يُربي على الإحسان، فلا يجب؛ ولأن الآية، لو كانت على ظاهرها، لصارت التحايا والابتداءات بالإحسان كلّها على المحسن إليه، وتنقلاً بإيجاب الشكر، والزيادة على الإحسان، ٢١

٢ العقل: مزيد فوق المفضل، وهذا مشغوب. || حيز: حيز. ٦ بظهر: مهمل. ٨ وأجرة: أجره. مزيد. || الحجّام: مغتبر، مهمل. ١٠ يوجب: يُوحى. || يقتضي: ينقص. ١٢ للشكر: بالشكر. ١٦ بشكر: مسكر. ٢٠ لأموال: بأموال. ٢١ يُربي: يرى. ٢٢ الآية: الآية. || التحايا: مهمل. || الابتداءات: والابتداءات. ٢٣ وتنقلاً: وتنقلاً. كذا.

- وذلك بثقل فعلاً | وقولاً، وبذلاً للمال، ويصير كطروح السلاطين على السوق ١٩٧
 لأموال لا يحتاجون إليها، وإيجاب أوفى الأثمان عليهم في مقابلتها. والباري
 ٣ - سبحانه - خفف ردّ السلام، وجعله فرضاً على الكفاية، حيث علم أنه بثقل
 الجواب لكل مسلم، مع كثرة أشغال الناس المانعة من تتابع الردّ على المبتدئ
 بالسلام؛ فوسّع بالنيابة، واكتفى بجواب الواحد من الجماعة السلام عليهم.
 ٦ ومما يوضح قبح ذلك أنه لو طالب المحسن بشكر إحسانه ممن أحسن إليه عند
 الحُكّام، وأعدى على من أحسن إليه، فلم يشكره، كما يُعدى في الديون
 والحقوق، لاستهجن ذلك عند العقلاء، بحكم العقل والشرع. ولو كان واجباً، لما
 ٩ قُبِحَت المطالبة به، والإعداء عليه.

فصل

- يجوز أن يردّ العموم إلى بعض المكلفين؛ وتردّ دلالة التخصيص السمعية،
 ١٢ فيطوى عنهم؛ خلافاً لبعض المتكلمين من المعتزلة: لا يجوز ذلك في دلالة
 السمع، إذا لم يكن في العقل ما يدلّ على التخصيص؛ بل إن كان في العقل دلالة
 على التخصيص، وكلهم إليها.

فصل في الدلائل على ذلك

١٥

- فمنها أن من أصلنا أن تأخير البيان عن وقت الخطاب جائز؛ وقد دللنا على ذلك
 الأصل. فإنه لا مانع في العقل من أن يتعبّد الله المكلف باعتقاد وجوب الكلّ،
 ١٨ وتحقيق العزم عليه، وكنتم دلالة التخصيص، ليتحقّق منه الاعتقاد والعزم؛ وهما
 تعبّدان يثمران الثواب عليهما، وفيهما أكبر المصالح | لتوطن النفس على الأمر ١٩٧

١ بثقل: نبيل. || وبذلاً: مهمل. || ويصير: ونصير. ٢ لأموال: مغير (من: الاموال). ٣ بثقل: سقل. ٥ واكتفى: مهمل. ٦ طالب: طلب. || ممن أحسن إليه: مكزّر. ٨ لاستهجن ذلك: لا يستهجن وذلك. ٩ والإعداء: مغير (من: الاعتدال). ١٢ فيطوى: مهمل. || المتكلمين: المكلفين. ١٦ أن تأخير: وإن، مزيد. ١٩ عليهما: مغير (من: عليهما). || وفيهما: مهمل. ومغير (من: وفيها).

- بمقتضاه في الظاهر، ثم التزام التخصيص إذا ظهرت دلالاته. فيعقب ذلك ثوابًا ثانيًا
عن المسارعة إلى اعتقاد البعض، بعد اعتقاد الكل، متابعة للأمر.
- ٣ ومنها أن الله - سبحانه - قد طوى النسخ عن طائفة، حتى إنها صلت إلى بيت
المقدس شطر الصلاة؛ ثم كشف لها عن دليل النسخ، فانتقلت، واعتد لها مما
كان من الصلاة. ولو لم يك جائزًا عقلاً، لما ورد به السمع؛ لأن السمع لا يرد بغير
مجوزات العقول.
- ٦ ومنها أن طي الدليل الموجب للتخصيص قد يكون مصلحة في حق بعض
السكّنين، فلا يُمنع منه من يعتبر المصالح؛ أو يكون ذلك بمطلق المشيئة، ولا
يُمنع منه من يقول بالمشيئة ولا يعتبر المصلحة. فلا وجه للمنع من ذلك.
- ٩

فصل في شبههم

- فمنها أن في ذلك تعريضًا بالجهل، والجهل قبيح؛ فالتعريض بالقبيح قبيح.
- ١٢ ومنها أن نفس الخطاب بالعموم، مع طي المخصص، له خطاب بما المراد
ضده. والخطاب بما يُراد ضده، كالخطاب بالنهي والمراد به الأمر، والزجر
والمراد به الندب والحث. وهذا قبيح في الخطاب، واستدعاء ضد المراد.

فصل في الأجوبة عما ذكره

- ١٥ فأما دعواهم التعريض بالجهل، فما أتى المكلف إلا من قبل نفسه. وإلا فمن
علم أن دأب الشرع تخصيص العموم، كما أن دأبه نسخ الأحكام وتأخير البيان، لا
يبادر باعتقاد العموم؛ بل يعتقده مشروطًا | بأن لا يتراخى عنه دليل تخصيص. ولأنه
١٨ باطل بالنسخ، فإنه يبادر الأمر يعتقد الدوام، ثم يأتي النسخ قاطعًا ورافقًا. فالذي
نعتذر به عن ذلك، أنه يجب أن نعتقد الدوام، ما لم ترد دلالة النسخ؛ كذلك

١ فيعقب: مغير. ٤ واعتد لها: واعتدلها. ٨ يمنع: يمنع. || يعتبر: مهمل. ٩ بالمشيئة: بالمسهة.
|| يعتبر: مغير. ١٢ المخصص: مغير (من: المخصوص). وهذا مشطوب. ١٣ بما: مما. ١٨ يتراخى:
نزافًا. ١٩ يبادر: يبادره. || يعتقد: يعقد. || قاطعًا: قاطعًا. ٢٠ نعتذر: نعتذر. || نعتد: نعتد. || ترد
دلالة: ترددًا. كذا.

عذرنا في أنه يعتقد العموم، ما لم ترد دلالة التخصيص. وهما سواء في أنهما تخصيصان، وإنما يفترقان في المخصص؛ فهذا تخصيص أعيان، والنسخ تخصيص أوقات وأزمان. ٣

وأما قولهم: إنه يكون أمراً بضد مراده، فلا يلزم ذلك؛ بل يبين بدلالة التخصيص أنه أراد حصول الاعتقاد بأنه يعمل بالجميع، ما لم يخص ويعزم على ذلك، وهما تكليفان مقصودان؛ ولأن شبهتهما جميعاً يلزم عليهما إيراد لفظ العموم. وقد كان يمكن أن يقع الخطاب بالأعيان المرادة فقط، من غير إيراد عموم، ثم إيراد خصوص. ولما لم يمنع من ذلك لمعنى وحكمة في ذلك لا يمنع من طي المخصص عن المكلف، ثم إظهاره بعد ذلك، وهذا مستحسن شرعاً وعقلاً وعرفاً. فإن من أمكنه أن يقول: «إنما سلطانك على من يتبعك من الغاوين»، فقال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾، وأمكن أن يقول: «فأسلك فيها من آمن من أهلك»، «فأشتر بمن آمن بك من أهلك»؛ ثم إنه لم يقل ذلك، وقال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾، وقال: ﴿فَأَسْلُكُ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾، ١٢ وقال: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، ﴿إِلَّا أَمْرَاتِكَ﴾. وإذا لم يستتبع هذا قولاً بعد قول وإن تنابع وتعب، كذلك لا يمنع وإن تأخر، لما بينا من الحكمة والمصلحة أو الشبهة المطلقة. ١٥

فصل

١٨

يجوز النسخ في السماء، إذا كان هناك مكلف؛ مثل أن يكون قد أسري ببعض الأنبياء - صلوات الله عليهم - ولا يكون بداء؛ خلافاً للمتكلمين من المعتزلة. ومن جحد المعراج بقطعة، منع من وجود ذلك؛ كما منع من جوازه عقلاً. ٢١

٤ يبين: معتبر. ٦ يلزم: مهمل. ١٠ عليهما: عليها. ١١ يتبعك: مهمل. ١١ الغاوين: الغاوين. ١٢ فأسر: فاسر. ١٥ يستتبع: نستتبع. ١٩ أسري: اسرى. ٢٠ بداء: بدا. ٢١ يقطعة: يقطعه. ١٩ وجود: حرف الدال مزيد.

فصل في الدلائل عليه

- إِنَّ النُّقْلَ صَحَّ بِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - فَرَضَ عَلَى نَبِيِّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
 ٣ خَمْسِينَ صَلَاةً. ثُمَّ لَمَّا رَاجَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الاسْتِفْصَاحِ
 وَالتَّصْرِيحِ فِي التَّخْفِيفِ، نَقَصَ إِلَى أَنْ جُعِلَتْ خَمْسًا؛ وَهَذَا هُوَ النَّسْخُ قَبْلَ وَقْتِ
 النُّفْعِ بَعِينِهِ. وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ. وَلَئِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يَكْلِفُ الْوَاحِدَ، كَمَا
 ٦ يَكْلِفُ الْجَمَاعَةَ، وَيَكْلِفُ فِي السَّمَاءِ، كَمَا يَكْلِفُ فِي الْأَرْضِ، فَقَدْ كَلَّفَ الْمَلَائِكَةَ
 السُّجُودَ لِآدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَكَلَّفَ آدَمَ وَحَوَّاءَ قَبْلَ الْإِحْبَاطِ تَرْكَ أَكْلِ الشَّجَرَةِ،
 فَإِذَا كَانَ الْمَكَانَ صَالِحًا وَكَانَ الشَّخْصُ صَالِحًا، جَازَ أَنْ يَكْلِفَهُ لِيَلْتَزِمَ وَيَعْتَقِدَ،
 ٩ فَيُشَبِّهَهُ عَلَى تَوْطِينِ النَّفْسِ عَلَى الْأَشَقِّ الْأَكْثَرِ، ثُمَّ يَنْسَخُ ذَلِكَ بِالْأَقْلَى الْأَسْهَلِ. وَفِي
 ذَلِكَ لَطِيفَةٌ، وَهُوَ أَنَّ الْأَخِيرَ يَسْهَلُ بِاسْتِقْطَاعِ الْأَوَّلِ، كَمَا كَلَّفَ مَصَابِرَةَ الْوَاحِدِ
 ١١ لِلْعَشِيرَةِ، ثُمَّ خَفَّفَ بِأَنْ أَسْقَطَ ذَلِكَ إِلَى اثْنَيْنِ. وَهَذَا يُوجَدُ فِي السَّمَاءِ فِي حَقِّ مَنْ
 ١٢ كَلَّفَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، كَمَا يُوجَدُ فِي الْأَرْضِ وَلَا فَرْقَ. وَفِي إِبْخَارِهِ لِأَمْتِهِ بِذَلِكَ مِمَّا
 يَرْجِبُ شُكْرَهُ، فَيَعْقِبُهُمُ الشُّكْرُ عَلَى ذَلِكَ ثَوَابًا؛ وَمَا لَمْ يَخْلُ عَنْ هَذِهِ الْفَوَائِدِ، لَا
 وَجْهَ لِلْمَنْعِ مِنْهُ.

فصل في شبهتهم

- ١٥ قَالُوا: الْأَمْرُ فِي السَّمَاءِ أَمْرٌ بِالتَّبْلِيغِ. فَإِذَا نَسَخَهُ، صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ لَهُ: «تَبْلَغْهُمْ ذَلِكَ
 لَا تُبْلَغْهُمْ؛ وَهَذَا عَيْنُ الْبَدَاءِ.
 ١٨ فَيُقَالُ: بَلِ النَّسْخُ لَذَلِكَ بَانَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ اعْتِقَادُهُ، وَتَوْطِينُ نَفْسِهِ عَلَى تَبْلِيغِ
 ذَلِكَ، وَالْعَمَلُ بِهِ بِنَفْسِهِ، وَتَبْلِيغُ أَمْتِهِ، وَتَبْلِيغُهُمْ رِفْقَ اللَّهِ بِهِمْ، وَلُطْفُهُ، وَإِجَابَتُهُ إِلَى
 سُؤَالِهِ فِيهِمْ، وَالتَّخْفِيفُ عَنْهُمْ. فَمَا خَلَا الْأَمْرُ عَنْ فَائِدَةٍ، وَلَا خَلَا النَّسْخُ عَنْ حِكْمَةٍ
 ٢١ وَمُصْلَحَةٍ، وَلَا يَتَحَقَّقُ مَا قَالُوا مِنَ النَّفْيِ لِمَا أَثْبَتَهُ، وَلَا النَّهْيَ عَمَّا أَمَرَهُ بِهِ مِنَ الْبَلَاغِ.

٣ الاستفصاح: الاستيفاض. ٤ نقس: نفس. ٥ يكلف: السابق (ان) مشطوب. ٦ فقد: وقد.

٧ الإحباط: مهمل. ٩ توطن: توطن. ١٣ لم: مزيد. ١٥ شبهتهم: سبههم. ليس في الفصل إلا شبهة واحدة. ١٨ بان: مهمل. ١٩ وإجابته: وإحاشته. ٢٠ سؤاله: مغير.

فصل

- اختلف القائلون بجواز الاجتهاد لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في
 ٣ الحوادث، في تطرق الخطأ عليه في اجتهاده، على مذهبتين.
 أحدهما جواز الخطأ عليه، لكن لا يُقَرَّر عليه؛ وهو مذهبنا، ومذهب الأكثرين
 من أصحاب الشافعي، وأصحاب الحديث.
 ٦ وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه لا يجوز عليه الخطأ؛ بل هو معصوم في
 اجتهاده، كعصمته في خبره عن الله.

فصل في الدلائل على ذلك

- ٩ فمنها أن في القرآن معتبة، من ذلك قوله - سبحانه: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ
 لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾. وقوله في المفاداة، في يوم
 بدر: ﴿مَا كَانَ لِإِنبِيَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّىٰ | يُخْرَجَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآيات، إلى
 ١٢ قوله: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. حتى قال
 [- صلى الله عليه]: «لو نزل من السماء عذاباً، لما نجا منه إلا عمر بن الخطاب»؛
 لأنه كان أشار بالقتل وأنهى عن المفاداة.
 ١٥ ومنها أنه قد جاز عليه السهو حتى سلم من نقصان، فقبل له: «أقصر الصلاة،
 أم نسيت؟»، فقال «كل ذلك لم يكن»، وقد كان؛ ثم قال: «إنما أنا بشر؛ أنسى
 كما تنسون».
 ١٨ فإن قيل: أما النسيان، فقد بان منه المصلحة بقوله «إنما أنسى لأُنْسَى».
 قيل: إذا كان ينسى، ليشن الاستدراك بالسجود. والخير: إن جاز أن يُسَلِّطَ عليه
 الخطأ، ولا يُعَصَّم منه، ليفصل بين رأيه وخبره عن الله - سبحانه، ولئمين في
 ٢١ الاجتهاد تحذراً من مفضض المعتبة، وليتيه، فيعطي هو وأُمَّته الاجتهاد حقه، من
 بذل الوسع وترك المبادرة إلى الجواب.

٢ بجواز: مزيد فوق «كوان»، وهذا مشطوب. || لرسول: معتبر (من: لرسول). || الله: مكزور.

١٠ المفاداة: المقاداة. ١٤ وأنهى: وعنها. كذا. || المفاداة: مهمل. ١٨ أما: إنما. || أنسى لأُنْسَى:

انسلاص. كذا. ١٩ والخبر إن: والخبر. ٢١ تحذراً: نخذراً. || مفضض: مهمل. || المعتبة: المعنة.

|| وليتيه: وليبه. || فيعطي: مهمل.

فصل في شبههم

- فمنها أن تجوز الخطأ عليه يوجب التوقف في قوله والشك؛ لأنه إذا بادر
 ٣ بالجواب، وكما يجوز عليه الخطأ، تردد قوله بين الخطأ والصواب، فأوجب لنا
 تردداً فيه، وذلك عين الشك في صحة جوابه. والشاك أبداً يتوقف عن الاستجابة
 إلى حين يترجح عنده أحد السجّوزين: إمّا بظنٍّ، أو قطع. والشك في قوله يوجب
 ٦ فسق الشاك لشكه وتوقفه. قال الله - تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ
 فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.
 فيقال: إن تجوز الخطأ لا يوجب التوقف؛ كما أن تجوز ذلك على المفتي |
 ٩ من علماء أئمة - صلى الله عليه - لا يوجب التوقف، خوف الاستدراك والخطأ. ولا
 الشك في فتواه؛ بل يغلب على الظن صحة قول المفتي، والانتفاء إلى فتواه، إلى أن
 تقوم دلالة الخطأ؛ ولأنه باطل بالتجوز للسهو. فإنه إذا سلم من نقصان، وبأن أنه
 ١٢ كان أخطأ، يجوز عليه الخطأ في مناسكه. ولا يوجب شكاً. وكلّ عذر لهم عن
 السهو، صالح أن يكون عذراً عن الخطأ.
- ومنها أن القائلين بالإجماع اتفقوا على عصيته عن الخطأ، والإجماع ليس بأكثر
 من قول المجتهدين من أئمة - صلى الله عليه - فإذا كانت أئمة معصومة عن الخطأ،
 ١٥ لم يجز أن يكون هو مجزّراً عليه الخطأ؛ لأنه لا يجوز أن تُعطى أئمة رتبة فوق إصابة
 الحقّ لم يُعطها هو؛ كما لا يجوز تمييز أئمة عليه في باب الخير والعصمة.
- فيقال: إمّا ثبت الأول. بعد صحة أصل المأخذ من الذي يمنع أن يكون لأئمة
 ١٨ نوع ميزة. وقد أصاب عمر في رأي بين الوحي خطأ النبي ومن تابعه فيه، وهو ما
 تقدّم من المفاداة. ووافق ربه في أشياء أشار بها، ولم يكن النبي سبق إليها.
 والخضر أصاب في التأويل لأمر الله، وما طوي في تلك الأفعال من المصالح،
 ٢١ وأنكرها موسى - عليه السلام؛ والخضر تابع ورجل من آحاد أمة موسى. فهذا باب
 لا يتحقّق فيه أصل القاعدة، فضلاً عن الأولى.

٤ الاستجابة: مهمل. ٥ إمّا: أو. ٦ بظنٍّ: بظن. ١٠ والانتفاء: مهمل. ١٦ مجزّراً: مجزّراً. ١٧ تميّز
 أئمة: تسميته. ١٨ والعصمة: اللاحق (عليه) غير مشطوب. ١٩ بين: مهمل. ٢٠ ومن تابعه فيه: مزيد فوق وومنى
 تابعه فيه. وهذا مشطوب. ٢١ والخضر: والخضر (في الموضعين). ٢٢ أئمة: أمية. كذا. ٢٣ فضلاً: مهمل.

- ٣ على أَنَّ الأُمَّةَ بعد موت نبيِّها - صَلَّى اللهُ عليه - لو جُوزَ عليها الخطأ، ولم تُعَصِّمَ عنه، لم يحصل الاستدراك لذلك الخطأ، واستمرَّ على الحوادث، ولم يكن للناس من يبيِّن لهم ليرفعوا عن | خطأهم. وليس كذلك النبي - صَلَّى اللهُ عليه - وسلم؛ لأنَّه إذا أخطأ، تبَّهه الوحي، وأوجب عليه الاستدراك، فلم يستمرَّ الخطأ. فبان الفرق بينه وبين أمته في هذا.

فصل في صفة المفتي

- ٦ وهو الذي يعرف بالأدلة العقلية النظرية حَدَّثَ العالم، وأنَّ له صانعاً، وأنَّه واحد. وأنَّه على صفات واجبة له، وأنَّه منزَّه عن صفات المُحدَّثين، وأنَّه يجوز عليه إرسال الرسل، وأنَّه قد أرسل رسلاً بأحكام شرعها، وأنَّ صدقهم فيما جاءوا به ثبت بما أظهره على أيديهم من المعجزات. فإذا ثبت ذلك، وجب أن يكون محصلاً من كتاب الله، وسنَّة رسوله، وطريق الاستنباط، وإلحاق الشيء بنظيره، ومناسبة الحكم لعلته، والذي يشتمل عليه الكتاب ممَّا يحتاج إليه الفقيه أحكام القرآن، والفصل فيما بين المحكَّم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسَّر، والمطلَق والمقيَّد، والنص والظاهر، والعام والخاص، والصحيح من الأخبار والباطل، وطريق الجمع بين ما أوهم الاختلاف بظاهرها، ومعاني الآي والأخبار من لغة العرب.

- ١٨ ولسنا نريد أن يكون في كلِّ علم من هذه العلوم ماهرًا؛ مثل أن يكون في النحو كسيبونيَّه والخليل، ولا في اللغة كأبي زيد، ولا في الحديث كينحي بن معين. فإنَّ ذلك محال حصوله لأحد مع كثرة العلم وقلة العمر؛ لكنَّا نريد ما دونه الفقهاء وهذَّبه العلماء في كتبهم. قد روى جماعة عن أحمد - رضي الله عنه - أنَّه اعتبر أن يكون حافظًا لِمائتي ألف [حديث]؛ حتَّى إنَّه تردَّد في الحافظ لأربع مائة ألف |

٣ يبيِّن: مهمل. | خطأهم: خطأهم. ٤ تبَّهه: مهمل. | وأوجب: مغير (من: ولوجب).
٧ يعرف: تُعرف. ٨ منزَّه: مغير (من: مبرزه). | المُحدَّثين: المحدثين. ٩ قد: مزيد. | فبان: ممَّا.
| جاءوا به: جآؤبه، كذا. ١٢ لعلته: مهمل. ١٧ ماهرًا: ماهر. ١٨ كسيبونيَّه: كسيبونه. والسابق (مثل) مشطوب. | كأبي: مزيد فوق الأبي. وهذا مشطوب. ٢٠ اعتبر أن: مطموس بعفسه. ٢١ لِمائتي ألف: لمائتين ألف. كذا.

- حديث . وهذا محمول على أنه يكون قد أنس بالأحاديث التي تدور عليها الأحكام ؛
وإلا فالحفظ للأخبار بغير فقه ، كالحفظ للقرآن بغير معرفة الآيات المحكمات . ولو
حفظ الآيات المحكمة التي تتضمن أحكام العبادات والمعاملات ، والأنكحة ٣
والجنايات ، لكفاه ذلك عن حفظ المواعظ والقصص ، وما لا حكم فيه .
وزوي عنه أيضًا أن استفتاء أصحاب الحديث أولى من استفتاء أهل الرأي . وهذا
يُحتمل على مَنْ جمع بين الأحاديث والفقه ؛ وإلا فالمحدث الذي لا فقه له ، ٦
كالحافظ للكتاب الذي لا يفقه معاني الكتاب ، ولا يعرف أحكامه .
ومَنْ حفظ أحكام الفقه ، وما أكمل المعرفة بأصول الدين ، فهو عامي ، لا يجوز
أن يُستفتي ؛ بل حكمه أن يستفتي عالمًا . ولسنا نريد أنه يكون في الأصول كآحاد ٩
المتكلمين ، لكن ما لا يسع جهله ، وإن لم يدقق في الحقائق ويمعن في الدقائق من
الكلام ؛ وهذا مما لا يجهله أحد من أئمة الفقهاء .
ويجب أن يكون قد أطلع من السيرة ؛ في عصر الصحابة والتابعين ، ما يعرف به ١٢
ما أجمعوا عليه مما اختلفوا فيه ، والمحاوورات الفقهية ؛ فذلك أصل أيضًا . فإن بعض
الناس يجعل قولهم حجة ، وبعضهم يجعل ما اشتهر من فتاويهم ، مع سكوت الباقيين
وعدم نكيرهم ، إجماعًا . ١٥
فذلك من بعض الأدلة الشرعية التي لا غناء للفقهاء عن الإحاطة بها ، وتعرف
مقاديرهم في المراتب والمعرفة ليرجح أقوال بعضهم على بعض ، ورواية بعضهم
على بعض ؛ وتعرف الأصل الذي يُبنى عليه استصحاب [الحال] ، هل هو الحظر ، ١٨
أو الإباحة ، | أو الوقف ، ليكون عند عدم الأدلة متمسكًا بالأصل ، إلى أن تقوم ٢٠١
دلالة تخرج عن الأصل ؛ وتعرف الأدلة وترتيبها ، على ما بيّنا في أول كتابنا ،
والصحيح من الفاسد ، والحجة من الشبهة ، ليتبع الحجة ويرفض الشبهة ؛ وتعرف ٢١
الأسماء الموضوعية في الأصل ، وهي الحقائق والمجاز ، يُبنى الأحكام على
الحقائق دون المجاز والاستعارة .

٥ أن: مثبر (من: انه) . ٨ ومن: من . ١١ بجهله: كأن المسطور بجبله . ١٣ متا: فيما .

١٦ لا غناء: لا غنا . || وتعرف: ويعرف . ١٧ مقاديرهم: مهمل . ٢٠ تخرج: مهمل . || ما: مزيد . || بيّنا: مهمل . ٢٢ يُبنى: لبيس .

فصل في الدلائل

- فمنها أن الاستفتاء استخبار واستعلام؛ ولا يجوز استعلام من لا يعلم. ولا
 ٣ استخبار من لا يحسن؛ بدليل أنه لا يجوز السؤال عن الإعراب لغير نحوي، ولا عن
 معاني الأسماء لغير لغوي، ولا السؤال عن فرض في تركة متوقفي لغير فَرَضِي. وعلى
 هذا كل صناعة، حتى التقويم لا يجوز أن يسأل عنه، إلا من له خبرة بالشَّلَع،
 ٦ والأسواق، والأسعار المتقلبة، والرغبات المختلفة.
 ومنها أنه معنى يحتاج فيه إلى التقليد؛ فاعتبر في المستفتي فيه الخبرة بطريق
 العلم به، كاستقبال القبلة.

فصل في صفة من يجوز له التقليد

- وهو الذي لا يعرف الأدلة ولا طُرُق الأحكام التي ذكرناها في المستفتي؛ فمن
 لم تكمل فيه تلك الأحكام، جاز له التقليد. فإنا لو كلّفناه النظر فيه، لَشَقَّ ذلك
 ١٢ على الأمة، ولم تتسع الحال للمعاش والمصانع. ولذلك جعل الله - تعالى - طلب
 العلم فرضاً على الكفاية بقوله - تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾، بعد
 قوله: ﴿مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً﴾؛ وما ذاك إلا لما ذكرنا.
 ١٥ وقد قال صاحبنا أحمد، وقد سُئِلَ عن الرجل | يكون عنده الكتب فيها ٢٠٢
 الأحاديث عن رسول الله - صَلَّى الله عليه - واختلاف الصحابة، ولا يعرف صحة
 الأسانيد، ولا الصحيح من غيره، هل يأخذ بما شاء من ذلك؟ فقال: لا؛ بل يسأل
 ١٨ أهل العلم. فقد جعله عاميًّا، ولم يجوز له الأخذ بشيء من ذلك. فكان ذلك تنبيهًا
 على أنه لا يجوز له أن يفتي غيره؛ لأن تقليد الكتب وأقوال الصحابة، إذا لم يكن
 معه معرفة غير موثوق بها، فيصير بذلك مقلدًا إما لا يجوز تقليده. وهو المخبر،
 ٢١ والمخبر لا يقلد؛ كذلك الكتاب.

٢ الاستفتاء: مغير. ٤ فرض: مغير (من: فرضي). ٦ المتقلبة: المصطبة. || والرغبات: والرغبات.

١٠ فمن: من. ١١ فإنا: مزيد فوق كلمة مشطوبة. ١٥ وقد سُئِلَ عن الرجل: مزيد تحت «وُسِّلَ» عن
 الرجل. وهذا مشطوب. ٢٠ غير: مزيد فوق «عس». وهذا مشطوب.

ولهذا يُمنع العامي أن يعمل بأي المصحف. فإنه لا يعرف الناسخ من المنسوخ، ولا الخاص من العام، ولا المصروف عن ظاهره بالدلالة إلى غير ما نطقت به الآية. مثل أن يسمع قوله - تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾، ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ مِنْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾. إلى قوله: ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾. فيدخل بيت رجل من معارفه بغير إذنه، ويأكل طعامه، أو يفتي بذلك، أو يسأله أعمى، أو أعرج، عن مثل ذلك فيقول: «ليس عليك إثم»، ولا حرج؛ ويتلو على ذلك ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾؛ وعلى هذا وأمثاله.

فلذلك منع أحمد العامي من الأخذ بما في الصحف من السنة وأقوال الصحابة. والذي يشهد بذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما خبروه بالذي سُئِلَ رأسه، فقال: «هل تجدون لي رخصة؟»، فقالوا «لا». فاعتسل، فمات. قال: «قتلوه، قتلهم الله! هَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟» ومعلوم أنهم إنما تعلقوا بقوله - تعالى: ﴿فَلَمْ | تَجِدُوا مَاءً فَتَيَسَّمُوا﴾، وكانوا واجدين للماء. فلم يكن فيهم فقيه يعلم أن ضرر الحرج كالعدم. ولو كان سأل فقيها من فقهاء الصحابة - رضوان الله عليهم - لافتناه، وترك ظاهر الآية بالدلالة المفهومة من الآية، أو من غيرها من الأدلة.

١٥ فصل في خصال يُستحب أن تُعتبر في المفتي ذكرها صاحبنا أحمد - رضي الله عنه

فينبغي للمستفتي أن يتخير من الفقهاء من تجتمع فيه، ويتجنب من لا تكون فيه، من طريق طلب الفضل، لا على وجه الشرط. قال أحمد: لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه - يعني للفتيا - حتى يكون فيه خمس خصال.

[الأولى] أن تكون له نية؛ فإنه إذا لم تكن له نية، لم يكن عليه نور، ولا على كلامه نور.

٢١

١ الناسخ: مقبر (من: الناس). ٥ يفتي: يفتي. ١٠ شئ: مسح. مع العلامة لحرف الحاء. تجدون: جحدوا. فقالوا: فقال. ١١ قتلوه: مهمل. قتلهم: فتلهم. إذا: إذا. يعلموا: مظموس بعضه. أنهم: في أسفل الورقة تحت السطر. إنما: مظموس بعضه. ١٣ الحرج: مهمل. ١٧ بتخير: شحتر. تجتمع: مجتمع. ١٨ الفضل: مهمل.

- والثانية أن يكون له وَقَارٌ [وَجِلْمٌ] وسَكِينَةٌ.
والثالثة أن يكون قَوْتًا على ما هو فيه وعلى معرفته.
والرابعة الكِفَايَةُ، وإِلَّا مضغه الناس.
والخامسة معرفة الناس.

فصل في تفسير ذلك وبيان فوائد هذه الخصال

- أما النِّيَّةُ، فإنه يعني قصد الإرشاد، وإظهار أحكام الله - سبحانه - للعامة،
وهداية المسترشدين، دون الرياء والشُّعْطَةِ والتَّنَوُّهِ باسمه. فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا خَلَصَ،
كان عليه مسحة من القبول؛ فاستجاب له المسترشد، وصار إلى فتواه. ويكون
قصده، في بيان أحكام الشرع، العمل بها، كما يقصد المجاهد إعلاء كلمة الله.
وأما قوله: «وتكون عليه سَكِينَةٌ، وَجِلْمٌ، وَقَارٌ»، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَرْغَبُ الْمُسْتَفْتِي
فِي الْإِصْغَاءِ | إِلَى فَتَوَاهِ وَالْإِسْتِجَابَةِ لِأَحْكَامِ اللَّهِ. فَإِنَّ الْمَفْتِيَّ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ وَوَارِثُ
رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَمَا أَنَّ لِلنَّبَوَةِ وَقَارًا مَعْتَبَرًا، لِيَكُونَ ذَلِكَ دَاعِيَةً
إِلَى الْإِسْتِجَابَةِ لَهُمْ، كَذَلِكَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ، يَجِبُ أَنْ يَتَخَلَّقُوا
بِأَخْلَاقِهِمْ، لِيَسْتَجِيبُوا فِي أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْعَوَامِّ، كَمَا اسْتَجَبَ الْأَنْبِيَاءُ - عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ - الْأُمَمَ فِي أَصْلِ مَا دَعَوْا إِلَيْهِ مِنَ الْإِسْلَامِ. وَلِأَنَّ الْمَفْتِيَّ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ،
فَإِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ سَكِينَةٌ وَقَارٌ وَحِلْمٌ، كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ تَعْظِيمًا لِلْخَبَرِ وَالْمُخْبِرِ عَنْهُ؛ وَإِذَا
كَانَ فِيهِ خُرْقٌ، وَتَبَدُّلٌ، وَهَزَلٌ، لَمْ يَثِقِ النَّاسُ إِلَى خَبَرِهِ كُلِّ الثَّقَةِ، وَقَالُوا فِي
نَفْسِهِمْ: «لَوْ كَانَ مَا يَدْعُونَا إِلَيْهِ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ، لَسَبَقَ إِلَيْهِ وَلَفَاضَ ذَلِكَ عَلَى
أَبْعَاضِهِ وَأَطْرَافِهِ».
- وأما قوله: «يكون قَوْتًا»، فَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ قَوْتًا فِي الْعِلْمِ، وَيَأْوِي إِلَى ثِقَةٍ بِالِدَّلَالَةِ
الَّتِي أَسْنَدَ إِلَيْهَا فَتَوَاهُ؛ كَمَا قَالَ - سبحانه - ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ - يَعْنِي

٢ قَوْتًا: قَوْتًا. معرفته: مهمل. ٣ وإِلَّا مضغه: والامضغه. كذا. ٨ الرياء: الرأيا. والتَّنَوُّهُ: والتَّنَوُّهُ. ١١ برغَب: رغب. ١٣ وقَارًا معتبرًا: وقار معتبر. لِيَكُونَ: لِيَكُنْ. ٢٠ أبعاضه: مهمل. ٢١ قَوْتًا: (في الموضعين في السطر). وَيَأْوِي: مهمل.

- بفهمهم وعمل بما يفهم، ويتبين لما يسمع. وقال لموسى - عليه السلام - في التوراة: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾. ومتى لم يك ذلك، كان مخمناً، أو حادساً. والضعف ميزة التقليد، والقوة ميزة الأخذ بالدليل. ٣
- وأما قوله: «الكفاية، وإلا مضغة الناس»، فيريد بذلك المعيشة، و[أن] لا يمنع التفقه من التكتسب. فإن المنتدب للعلم، متى لم يكن له جهة يرتفق بها، نسبه الناس إلى التكتسب بالعلم، وأخذ العوض | عليه. فسقط قوله، إذا تكلم الناس فيه. ٦
- ولهذا حمى الله أنبياءه عن أخذ أموال الناس؛ بل لم ينصب نبياً للبلاغ عنه، إلا وله حرفة بين خياطة، وقصارة، ونجارة، ورعي غنم، ليكون ذلك أبعد للتهمة، والتهمة تمنع قبول القول. والمندوب للاستجابة له لا يعرض ولا يعرض لما يلفت الناس عنه، فيسقط مقصود التثنية، والمنصب منصب استتباع. ٩
- وأما قوله: «معرفة الناس»، فيحتمل أن تكون معرفة الرجال، ليعول على رواية المعروف بالحفظ والثقة، ويتجنب من يعرفه بالتحريف، أو الغلط، أو عدم الحفظ، أو تنكب السنة. ويحتمل «ومعرفة الناس» الفاجر الذي لا يستحق الرخص والتسهيل عليه، فتلزم عليه العزائم. ولو استفتاه في الخلوة بالمحارم، مع علمه بأنه يسكر، لا يفتيه، فإنه لا يؤمن وقوعه على محذور منها. ويزن بمعارف الرجال، كما وزن النبي - صلى الله عليه وسلم - الشاب والشيخ في سؤالهما عن التلبلة في الصوم؛ فأمر الشيخ بجوازها، والشاب بالنهي عنها. وكذلك رخص السفر، لا يفتى بها أجناد وقتنا، لمعرفتنا بأسفارهم. فهذا وأمثاله لا يحصل إلا بمعرفة الناس. ١٨
- وكذلك المعتدات، إذا كن على صفات وقتنا، لا ينبغي أن يسهل عليهن أمر العدة بقبول قولهن في أقصر مدة؛ بل يبنى الفتيا لهن على العادة من الحيض، ويستشهد الثقات من بطانة أهلها؛ وإلى أمثال [ذلك]. ٢١

١ بفهمهم: فهمهم. || وعمل: معتبر (من: وعلم). || بما يفهم: بما فهمهم. || يسمع: مهمل. ٣ مخمناً: محمناً. ٤ وإلا مضغة: والامضغة، كذا. ٧-٨ إلا وله حرفة: الاوله حرفة. ٩ لا يعرض ولا يعرض: لا تعرض ولا تعرض. ١٠ التثنية والمنصب: مهمل. || منصوب: ينصب. ١٣ تنكب: مضطرب التثنية. ١٥ يسكر: مهمل. ١٦ والشيخ: معتبر. ١٧ وكذلك: مكرر. ١٨ يفتى بها: فتنها. || أجناد: مهمل. || وقتنا: وفنا. ٢٠ وقتنا: وفنا. || عليهن: عليهم. ٢١ يبنى: سنى. ٢٢ ويستشهد: مهمل. || بطانة: بطلانه.

فمضى لم يكن الفقيه ملاحظاً لأحوال الناس، عارفاً لهم، وَضَعَ الفُتْيَا في غير موضعها. وإلى هذا أشار النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - لقوله: «اسْتَنْتَ نَفْسَكَ، ولو أفنأك المُتُون».

٣

فصل

ولا يقف الاستثناء والتقليد على إمام معصوم؛ بل مَنْ ظهر علمه، وعدالته، وبلاغه حدّه، كان تقليده جائزاً؛ خلافاً للشيعة: لا يُعْتَدُ إِلَّا بتقليد إمام معصوم. وهذا يُبَيِّنُ على أصل لهم نخالفهم فيه، وهو إثبات معصوم غير الإجماع.

٦

فصل [في] الدلائل على ذلك

فمنها أَنَّ العصمة لو كانت معتبرة في التقليد في الحكم، لكانت معتبرة في المخبرين عن الإمام؛ لأنّه لا تجتمع مع شيعته في سائر الآفاق. فإن أُزيلت العصمة في المبطلين عنه، بطل قولهم؛ لأنّ خبر الواحد غير المعصوم عن المعصوم في الحكم. كنتقليد غير المعصوم في الأحكام أنفسها. وإذا جاز إسناد التقليد إلى المخبر عن الإمام، ولا عصمة في حقّه، بطل هذا الأصل.

٩

ومنها أَنَّ الإمام عندهم ما لم يظهر في تقيّة، والمتقي لا تظهر فتواه، ولا تنفصل التقيّة عن غيرها في الفتوى؛ فلا يحصل الوقوف على أحكام الله.

١٥

ومنها أنّه لو راعينا في أحكام الفروع الرجوع إلى القول المقطوع، لوقفت الحوادث. وإذا بُني الأمر فيها على الظنّ. تحيّرت الأحكام.

ومنها أَنَّ عليّ بن أبي طالب - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - وهو الأصل في هذا، نطق بما يُبَيِّنُ على الظنّ دون القطع. مثل قوله في حدّ السكران: «إنّه إذا سكر هَذَى، وإذا هَذَى افترى، فحدّوه حدّ المفترى». وقوله في الرجل الذي كان يُؤْتَى، كما تُؤْتَى

١٨

٢ وإلى هذا: مزيد في أسفل الورقة تحت «ولهذا» مشطوب. ٦ حدّه: الضمير مزيد، ويبدو كأنّه مشطوب. ١٠ أزيلت: اومت. ١٤ تنفصل: مهمل. ١٥ التقيّة: الفقه. ١٧ تحيّرت: محبرت. ١٩ على: عن. ٢٠ يُؤْتَى: ثوبى. ١١ ثوبى: ثوباً.

٢٠٤ ظ النساء: «عاقبوه بما عاقب الله به قوم لوط»، وهو الرجم بالحصى. وهذه | استدلالات ظنيّة، وتعليقات إقناعيّة، بُنيت عليها الأحكام الشرعيّة.

٣

فصل

ولا يجوز للعامّي أن يستفتي في الأحكام من شاء؛ بل يجب أن يبحث عن حال من يريد سؤاله وتقليده. فإذا أخبره أهل الثقة والخبرة أنه أهل لذلك علماً وديانة، حينئذٍ استفتاه. وقال قوم: لا يجب عليه ذلك؛ بل يسأل من شاء.

٦

فصل في أدلتنا

فمنها أن الرجوع إلى قول الغير لا يجوز إلا بعد العلم بأنه أهل لذلك؛ بدليل النبي، والحاكم، والمقوم للسلع، والمخير بالعيوب التي تنسخ بها العقود. وإذا ثبت هذا فيما عَزَّ، وهو النبوة والإمامة والحكم، وفيما هان، كالعيوب وقِيم المتلفات، وجب اعتباره في التقليد في أحكام الشرع. ومتى لم يُعتبر ذلك، لم يثق السائل بالمسؤول، والمستفتي بالمستفتى، ولم يكن قوله بأولى من قول غيره.

١٢

ومنها أنه لو كان سؤاله لمن شاء تقليداً كافياً، لجاز له أن يفعل ما شاء، وكان ذلك كافياً.

١٥

فصل في شبه المخالف

لو كان استعمال حال المستفتى معتبراً، لكان من الواجب عليه معرفة الأدلة التي تُسند إليها الأحكام. فلمّا لم يجب عليه البحث عن الأدلة، كذلك لا يجب عليه البحث عن صفات المسؤول.

١٨

١ عاقبوه: مفلوس بعضه. || بالحصى: بالحصا، مزيد في أسفل الورقة تحت «بالحصى». وهذا مشطوب. ٢ بُنيت: سي. ٦ حينئذٍ: السابق (علم) مشطوب. ٩ وإذا بُنيت: وادست. ثم زيد حرف الألف بعد اللام. ١٠ عَزَّ: عَزَّ. ١٦ شبه: سهه. ١٧ استعمال: مزيد فوق «استبعاد من». وهذا مشطوب.

٣ فيقال: أما السؤال عن حال المستفتي، فلا يُقَطَّعُ عن الأشغال، ولا يُبْطَلُ به عن المعاش؛ إذ ليس بأمر يطول. فأما تعلُّم العلوم التي يصلح بها الاجتهاد، ويصير بها أهلاً لذلك، فيحتاج إلى أفراد وقته، وإفراغ وسعه لذلك خاصَّةً، إلى أن يبلغ مبلغ أهل الاجتهاد.

٦ | فإن قيل: فهل تعتبرون التواتر، في كونه من أهل الاجتهاد، لتقطعوا على ذلك، أم تكتفون بخبر الواحد؟

٩ قيل: نكتفي بأخبار الآحاد، كما نكتفي بخبر الواحد في الأحكام عن الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وليس طريق الرجوع إلى هذا بأوفى من طريق الرجوع إلى الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الأحكام الشرعية.

فصل

١٢ فإن لم يكن في المصير إلا عالم واحد، رجع إلى قوله، وتسقط عنه كلفة الاجتهاد في طلب الأعم والأورع. وإنما كان كذلك، لأنَّ الوحدة أبداً تسقط الترجيح والتخير، كما إذا لم يجد الإطعام في كفارة التخيير تعين عليه؛ وإذا لم يجد إلا واحداً يصلح للصلاة على الميت تعين عليه. وكذلك في كل أمر هو فرض على الكفاية. وإذا عدم الجامد في الاستنجاء، تعين عليه استعمال الماء.

فصل في الفرق بين النسخ والتخصيص من طريق الأحكام والجمع بينهما في الحقيقة

١٨ اعلم أنَّ النسخ رفع وإزالة للحكم في وقت، بعد أن كان ثابتاً على الدوام، بإطلاق قوله: «صلُّوا إلى يَتِّىَ الْمُقَدِّسُ». والصلاة قد قامت الدلالة على دوامها وتكررها، والاستقبال الذي هو شرطها دائم بدوامها. فإذا جاء النسخ لقلبة يَتِّىَ الْمُقَدِّسُ إلى الكعبة، كان النسخ رافعا للحكم في المستقبل عن استقبال يَتِّىَ

١ يُبْطَلُ: مهمل. ٧ نكتفي: نكتفي. || بأخبار: في الهامش، ليقوم مقام كلمة مشطوبة. || نكتفي: نكتفي. ١٢ وإتاما: وان. ١٣ إذا: مزيد. || تعين: بتين. ١٥ الاستنجاء: الاستحاضة. || تعين: بتين.

- المُقَدِّس فيه، وكان بياناً لزمان الاستقبال. كما إذا ورد لفظ العموم بحكم في أعيان، كقتل المشركين، وقتل المرتدين؛ ثم جاء النهي عن قتل أهل الكتاب إذا بذلوا الجزية، | وقتل النساء والصبيان، خرجوا من العموم وزال الحكم في حقهم، ٣ وبأن المراد من الأعيان المقتولين، فتحقق المعنى فيهما واحداً. هذا تخصيص أعيان، وهذا تخصيص أزمان، وهذا بيان لمدة التعبد باستقبال القبلة الأولى، وإزالة التعبد في المستقبل باستقبالها؛ وكذلك تحريم الخمر وإباحتها؛ وإلى أمثال ذلك. ٦ فأمّا افتراقهما في غير الحقيقة، فإنّ النسخ بدليل العقل لا يجوز؛ ويجوز التخصيص بدليل العقل، ولا يجوز النسخ به. وإنما كان كذلك، لأنّ دليل العقل يعمل في قوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وإخراج صفاته - سبحانه، وقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يعمل فيه دلالة العقل بأنّها ما دمرت هوذا ولا قومه. فمن آمن به، وكان ذلك لدليل العقل المانع من كون صفاته اللازمة محدثة، لِمَا منع العقل منه، من خلّوه - سبحانه - من علم، وقدرة، وحياة، ومنع من إرسال الريح مهلكة لمن خالفه، ثم يهلك بها مَنْ تابعه. فلا يكون ذلك هُدًى، بل تضليلاً وإعداداً للثقة بالرُّسُل. ١٢ فأمّا النسخ، فلا يثبت إلّا بطريق واحد، ليس للعقل طريق إلى علمه، وهو المصلحة في وقت إثبات الحكم، والمفسدة بإثباته في وقت نسخه. وهذا أمر لا اطلاع للعقل عليه؛ فلذلك اختلفنا فيه. ١٥ وأمّا التخصيص للقرآن بخبر الواحد، والقياس، وقول الصحابي، وغير ذلك من الأدلّة الظنيّة، فكلّ ذلك مسنوع منه عند قوم، ومجوّز النسخ به عند طائفة؛ فليس ١٨ ٢٠٠ شيء من ذلك متفقاً على إثباته مخصّصاً | وإثباته ناسخاً.

فصل

- وإنما سلكت فيه تفصيل المذاهب، ثمّ الأدلّة، ثمّ الأسئلة، ثمّ الأجوبة عنها؛ ٢١ ثمّ الشبهات، ثمّ الأجوبة، تعليماً لطريقة التّظنّ للمبتدئين. والله الموفق بِسَمِّهِ وكرمه.

٤: من: ومن. كذا، وحرف العطف مزيد. || الأعيان: مغيّر (من: اعيان). || المقتولين: المقتول. || المعنى: السابق (المراد) مشطوب. ١٣ تابعه: مهمل. ١٩ وإثباته: إثباته. ٢١ تفصيل: مهمل.

مسائل تتبّعها ممّا كنتُ أغفلتها وفصول لقطتها من الكتب والمجالس من غرائب المسائل والفصول

٣

[فصل]

- ٦ إن قال قائل: «هل يجوز تأييد التكليف إلى غير غاية؟» فقد اختلف الناس في ذلك. فذهب الفقهاء، والأشاعرة من الأصوليين، إلى جواز ذلك في عدل الله وحكمته، وأنّ له أن يقطع التكليف، وله أن يديسه ويؤبّده.
- ٩ وقالت المعتزلة: لا يجوز ذلك. ولا يجوز في عدل الله وحكمته إدامته تكليفه لخلقه، بل يجب أن ينتهي ذلك إلى غاية.

فصل في الدلالة على جواز ذلك

- ١٢ ما أجمع المسلمون عليه من وجوب طاعة الله - سبحانه - ووجوب شكره على ما ابتدأ به من النعم من غير استحقاق، إخراج من العدم، ودعائه إلى المعرفة، وإقامة شواهد تدلّ عليها وترشد إليها، وأرزاق داره، ونعم لا تحصى [ولا] تعدّ.
- كما قال - سبحانه: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾. واقتضى الشكر عليها،
- ١٥ حيث قال: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾. ﴿وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾. ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾.
- ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾. وساق الاقتضاء وبينه: ﴿فَكَرَّ بَنِيَّ﴾. ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾. فإذا ثبت وجوب طاعته وشكره، وإبقاء النعم عليه أبدًا، حسن أن
- ١٨ يديم إيجاب الطاعة والشكر أبدًا.

١ تتبعها: تسعها. ٣ غرائب: مهمل. ٧ ويؤبّده: ويؤبّده. ٨-٩ من ولا، إلى أن: في

الهامش. ٩ ذلك: مهمل. (من: وذلك). ١٣ ونعم: والى نعم. ١٧ وإبقاء: وإبقا. ١٨ والشكر: مقطوع بعضه.

فصل في شبههم

٢٠٦ ظ

قالوا: نبني المسألة | على أصل، و[هو] أنَّ الثواب على الأعمال التي تضمنتها التكاليف الشاقة على المكلفين، من الوضوء في الشَّبَرَات، والانزعاج من لذيق الرقاد إلى الصَّلَوات، وترك الماء البارد في الصيف لأجل الصوم، وهجران اللذات لأجل نهيه - سبحانه. والصمد للسلاح والثبات عند لقاء العدو في مصاف الغزوات، ومقاطعة الأهل والعشيرة تعظيمًا لكلمة الله وبغضًا في الله، والصفح عن الإساءات من قِبَل الأقارب، وأخذ الأموال حَبًا في الله، والصبر على موارد أيضًا وإن صعب على الطباع وأوجع النفوس: كل ذلك ممَّا ضمن عنه الأعواض، وأوجب على نفسه المتقابلة عليه بالنعيم. فإذا جَوَزْتُمْ إدامة التكليف، لم يبقَ زمان للمجازاة؛ فمن ههنا أحلنا ذلك ومنعناه.

قالوا: وكذلك من أصلنا أنَّ الوعيد واجب، وأنَّ العفو عن العصاة المصيرين غير جائز؛ فلا بدَّ من زمان المجازاة، وإيقاع العقوبة. فمن هذين الأصلين منعنا إدامة التكليف إلى غير غاية.

والجواب أنَّنا نفَسِّر هذين الأصلين بما أوجب الله علينا من الطاعة بإجماعنا. ولو قلنا: «يجب الجزاء والثواب عن الفعل الواجب»، لوجب علينا أيضًا الشكر عن الثواب الواجب؛ ولا نزال كذلك نقابل واجبًا بواجب، فلا تنتهي إلى غاية. وقد ثبت أنَّ كلَّ واجب، من قضاء الديون، وأداء الحقوق، لا يجب الشكر عليه، ولا الجزاء عنه. فإذا ثبت وجوب طاعة الله، بطل إيجاب الجزاء عليها والأجر عنها.

٢٠٧ و

| ولأنهم قد قالوا: إنَّ ترك المعرفة قبيح، وكذلك إهمال الاستدلال والنظر المؤدِّيَّين إلى المعرفة. وإذا كانا قبيحَيْن لأنفسهما، وجب تركهما بقضيَّة العقل. فمن أين يجب ثواب على ذلك والحال هذه؟

٢ نبني: مهمل. ٣ التكاليف: المكلف. كذا. ٧ الإساءات: الآسآب. || وأخذ: مغير (من: والاعخذ). ١٤ نفَسِّر: مغير. || هَذَيْن: هذان، كذا. || أوجب: حرف الألف مزيد. ١٦ واجبًا: واجب. ١٧ الديون: مهمل. ١٨ فإذا ثبت: مكزَّر، مشطوب. ٢٠ الاستدلال: حرف اللام ألف مزيد. ٢١ المؤدِّيَّين: الموديين. || قبيحَيْن: مهمل.

وأما وجوب دوام العقاب فظاهر الفساد، فإن العفو عن كل عقوبة حسن في العقل، إلا إذا كانت تنضي إلى مفسدة توفي على ذلك؛ ولا مفسدة في عفو الله عن جميع حقوقه، بعد زوال التكليف. ٣

فصل

هل يصح أن يكون في نظره مطيعاً؟

قال أهل التحقيق: لا يتأتى أن يكون مطيعاً في نظره؛ لأن النظر في دلائل العبر هي الطريق الموصول إلى معرفة الأمر الواجب طاعته. ولا تصح طاعة من لم يُعرف؛ ولا معرفة لمن لم يُنظر. فمن هذا الوجه امتنعت طاعة الناظر في نظره المؤدي إلى معرفة من تازم استجابة أمره. ٦ ٩

اعترض معترض بآيات الأمر بالنظر، والمدح عليه، والذم على تركه: ﴿قُلْ انظُرُوا﴾ ﴿فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾. ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾. وإلى أمثال ذلك. وإذا ثبت الأمر، فإنه استدعاء من الأعلى. فإذا وقع النظر من الأدنى، تحققت حدة الطاعة؛ لأن حدها الانقياد لأمر الأعلى. ١٢

فيقال: لسا نمنع أن يكون مأموراً بكتاب سبقت المعرفة بالمتكلم به - جلت عظمته - وهو الأمر. فالانقياد له بعد النظر الأول المحصل لإثباته ووجوبه ٢٠٧ | الاستجابة له. وكلامنا في النظر الأول الذي هو مقدمة العرفان، ذلك الذي لا يقع طاعة، لأنه ما ثبت الأمر المطاع قبل النظر في دلائل إثباته؛ فخرجت الآيات عن كونها دلائل، فيما وقع الخلاف فيه. ١٥ ١٨

فصل في أخبار الآحاد

إذا جاءت بما ظاهره التشبيه، والتأويل فيها [غير] محال، لكن يبعد عن اللغة حتى يكون كأنه لغز، هل يجب ردّها رأساً، أو يجب قبولها، ويكلف العلماء تأويلها؟ اختلف الأصوليون في ذلك، على ثلاثة مذاهب. ٢١

١ فظاهر: مطاهر. ٦ يتأتى: نانا. ٧ هي: عن. || الواجب: الواجبه. ١٤ الانقياد: الانفناد.

١٩ فيما وقع الخلاف فيه: في الهامش. ٢١ فظاهره: مهمل، والقسمير مزيد. || يبعد: مهمل.

فقوم قالوا بظاهرها، لأنَّ ظاهرها لا يعطي الأعضاء، والانفعالات، وحمل
الأعراض؛ لأنَّها بين ذكر يدٍ ورجلٍ، وحقن وأصابع، وأضراس ولهوات، ونزول
وصعود، ومشى وتدلي، ووضع يد على ظهر ولها برد، واستلقاء على الظهر، ووضع
إحدى الرُّجُلين على الأخرى؛ إلى أمثال ذلك، من إثبات الغضب صفة ذات،
والرحمة صفة ذات، وهي [عبارة] عن التهاب وغليان دم القلب طلبًا للانتقام، ورقَّة
طبع يتألَّم بوقوع الألم والمكروه بالحيوان.

المذهب الثاني: ردُّوا الأخبار صفحا، وكذبوا روايتها، واتَّهموهم بأنواع التَّهم:
إمَّا الوضع والكذب على رسول الله - صَلَّى الله عليه، أو عدم الضبط، أو كُذب لهم
ولم يعلموا، ووضع على أسانيد صحاح؛ فاغترَّوا بذلك، ورووها من غير النظر إلى
بُعْد معانيها عن الله - سبحانه.

قال: والمذهب الثالث؟ قال: يجب قبولها، حيث تلقَّاهَا أصحاب الحديث
بالتَّبول. ويجب تأويلها لنقضها على ما | يدفعها عن ظاهرها، وإن كان من بعيد اللغة
ونادرها.

وهذا هو اعتقادنا. ولا يختلف العلماء أنَّه إذا كان طريق ذلك قطعياً، كالوارد في
آي القرآن من ذلك، وأخبار التواتر، لا تُردَّد؛ بل تبقى على مذهبين: إمَّا التأويل، أو
الحمل على الظاهر.

فصل

والدلالة على وجوب قبولها، أنَّ رواة هذه الأخبار، والمتلقين لها بالتَّبول، هم
العدول الثقات الذين رضينا بهم في إشغال [الذَّم] الخالية من الحقوق والأموال
والديون، وأرقنا بهم الدماء المحقونة، وأبحنا بهم الفروج المعصومة. فلا وجه لردِّ
أخبارهم، مع إمكان تأويل ما جاءوا به، وعدم استحالة التي توجب كذبهم.

١ الأعضاء: مقير. ٣ برد: مهمل. ٤ الغضب: الغضب. ٥ وغليان: وعلان. ٧ ردُّوا الأخبار:
ردوا الأخبار. || صفحا: مهمل. ٩ ورووها: حرف الواو الأخير مزيد. ١١ قال: أي «قال السائل»، في
مناظرة أو مذاكرة. ١١-١٢ الحديث بالتَّبول: مطموس بعضه. ١٢ تأويلها: مطموس بعضه. || لنقضها:
كلمة أحرفها المتوسطة غير واضحة. ١٥ تبقى: سقا. ١٧ فصل: في الهامش. ١٨ والمتلقين: مقير. ١٩
إشغال الذَّم: الاشغال. ٢٠ وأرقنا بهم: وارقتنا بهم. || وأبحنا بهم: وأبحنا بهم نهم، كذا، مكروا.

لا سيما وقد عضد ذلك ما جاء في كتاب الله - عز وجل - مما يوجب ظاهره التشبيه؛ كذكر اليتيم، والوجه، والمجبي، والإيتان، والإقراض، مع وصفه نفسه بأن له كل شيء: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾، وإضافة المكر والاستهزاء والأذية إليه بقوله - تعالى: ﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾.

وظواهر هذه الألفاظ كلها مستحيلة على الله - سبحانه - تحملت بالتأويل على أذية رسوله، والافتراض من الأغنياء من خلقه للفقراء؛ فعبّر عن الفقراء بنفسه. وعلى هذا، لما جاءت الأخبار مستبعدة من الشرائع، وكتبها، ورموزها، ومقارناتها، ومحذوفها، وزائدها، فسر ذلك أنه قصد امتحان العلماء؛ ليجهدوا أنفسهم باستخراج التأويل الصارف لها عن الظواهر التي تقتضي التشبيه بالنصوص التي في كتبه، وبأدلة العقول التي منحهم.

- أولمعنى آخر، أغضض منه وأدق، وهو أن الله - سبحانه - علم أن أكثر الناس عبدوا المحسوسات، وأنسوا إليها، لِمكان المجانسة في الحدث والحسن. فقوم عبدوا النجوم استحساناً لها، ونظروا إليها بعين البقاء والدوام. ثم التأثيرات على ما توهموه من الأحكام، وأضافوا إلى كل نجم أمراً من الأمور، من المنافع، والمضار، والشور، وأتفاق الأمور؛ وجعلوا جميع ما يحدث في العالم السفلي، إنما بتأثير عنها. وقوم عبدوا النور والظلمة؛ وأضافوا الخير إلى النور، وإلى الظلمة المضار والشور. وقوم عبدوا الملائكة. وقوم عبدوا الأشخاص؛ كعيسى، وعزير. وقوم عبدوا بعض البهائم؛ كالبقرة. وقوم عبدوا الديكة. وقوم عبدوا الحجارة المشكّلة. وكل من استحسّن شيئاً، عبّده؛ أو كلّف بشيء، عظّمه؛ فأُنست نفوس العالم إلى المحسوس، المقطوع بوجوده، من طريق المشاهدة.
- فلو جاءت الشرائع بالثّزبه المحض لَجاءت بما يطابق الجحد والنفي. فلو قالوا: «صِفْ لَنَا رَبَّنَا»، فقال: «لا جسم، ولا عَرَض، ولا حامل، ولا محمول، ولا

٢ والافتراض: مهمل. || وصفه: الفصير مزيد. ٥ بالتأويل: التأويل. ٧ مستبعدة: مستبعد. ٩ بالنفوس: مضموس بعفه. ١١ أغضض: مهمل. ١٣ عبدوا: مهمل. || البقاء: النفا. || التأثيرات: المائر. ١٥ السفلى: السفلى، وكان يجب الأسفل، أو الدنيا السفلى. ١٦ إنما: وناماء مزيد فوق وإصاء. وهذا غير مشطوب. || بتأثير: سائر. ١٧ وعزير: وعزير. ١٩ كلّف بشيء: كأن المسطوب وكدسي، أو كل شيء. ٢٠ المشاهدة: مهمل. ٢١ بالثّزبه: مغير. وبعفه مضموس.

طويل، ولا عريض، ولا بشاغلٍ لِمكان، ولا لِجهة من الجهات الست، ولا متلون، ولا ساكن، ولا متحرك، ولا راضٍ، ولا غضبان، ولا يحب، ولا يبغض، ولا يريد، ولا يكره، ولا يَغْتَم، ولا يُسَرُّ، ولا يُتَخَيَّل في النفوس، ولا له صورة في ٣ القلوب من داخل، ولا تدركه الأحاسيس من خارج، لَقَالُوا له: «فَهَاتِ خُذْ لَنَا النفي، بأن تميِّز ما تدعونا إلى عبادته على النفي، وإلَّا غَلَوْتَ! إِنَّكَ دَعَوْتَنَا إِلَى عِبَادَةِ عَدَمٍ، وَعَيَّرْتَنَا بِعِبَادَةِ أَشْيَاءَ مَوْجُودَةٍ تَأْثِيرَاتُهَا مُحَسَّسَةٌ. فَهَذِهِ الشَّمْسُ ٦ تَنْضَجُ الشَّمَارَ، وَتَجْفَفُ الْحُبُوبَ، وَتَعْدَلُ الْأَمْزِجَةَ؛ وَهَذِهِ النُّجُومُ تُؤَثِّرُ الْاهْتِدَاءَ وَالِاسْتِضَاءَ؛ وَهَذِهِ الرِّيحُ تُؤَثِّرُ اللَّقَاحَ؛ وَهَذِهِ الْأَصْنَامُ وَالْأَزْلَامُ قَدْ جَرَّبْنَا عَلَيْهَا النِّجَاحَ وَبَلُوغَ الْأَغْرَاضِ؛ وَأَنْتَ فَقَدْ أَتَيْتَنَا بِمَحْضِ النَّفْيِ وَالْعَدَمِ. تَدْعُونَا إِلَى تَعْظِيمِهِ!»

فَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ - سُبْحَانَهُ - بِالْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ - وَالْخَالِقِ أَعْلَمُ بِمَا خَلَقَ، جَاءَهُمْ بِأَسْمَاءٍ يَعْقِلُونَهَا، وَصِفَاتٍ تَعْطِي بَلُوغَ الْأَغْرَاضِ، كُلَّ صِفَةٍ تُؤَثِّرُ مَعْنَى مِنْ مَنَافِعِهِمْ: ١٢ فَسَمِيعٌ يَعْطِي سَمَاعَ أَدْعِيَتِهِمْ؛ وَبَصِيرٌ يَعْطِي النَّظَرَ إِلَى مَا يَعْضُرُ لَهُمْ؛ وَرَحِيمٌ لِلتَّحَنُّنِ عَلَيْهِمْ؛ وَغَضَبَانٌ يُوجِبُ الْإِنْتِقَامَ مِنَ الْمَسِيءِ الْمُخَالَفِ لِمَا وَضَعَهُ مِنَ الشَّرَائِعِ لِمَصَالِحِهِمْ؛ وَإِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ. ١٥

فَلَمَّا عَنَّفُوا بِالْإِثْبَاتِ، جَاءَ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ وَلَوْ بَادَأَهُمُ بِالنَّفْيِ، لَأَحِيلَ الْإِثْبَاتُ. ثُمَّ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ وَالْآثَارُ بِمَا يَطَابِقُ الْقُرْآنَ. وَكَانَ الْقَوْمُ أَهْلَ مَعَارِضٍ، وَرُمُوزٍ، وَاسْتِعَارَاتٍ، وَتَخَاوُيفٍ، وَمَقَادِيرٍ. فَإِذَا قَالَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ»، عَلِمُوا أَنَّهُ أَرَادَ جَعْلَهُ كَيْسَيْنِ الْمُصَافِحِ. فَإِذَا قَالَ: «الرِّيحُ نَفْسُ الرَّحْمَنِ»، عَلِمُوا أَنَّهُ أَرَادَ «تَفْعُلُ مَا تَفْعُلُ النَّفْسُ مِنْ تَنْفِيسِ الْكَرْبِ، وَتَرْوِيجِ دَوَاحِلِ الْأَجْسَامِ، وَبَوَاطِنِ الْحَيَوَانِ». وَإِذَا قَالَ: «أَشَدُّ وَطْأَتِكَ عَلَى مُضَرٍّ»، وَ«آخِرُ وَطْأَةِ وَطْئِهَا اللَّهُ بِوَجٍّ»، عَلِمُوا أَنَّهُ أَرَادَ ٢١ الْعَذَابَ، لَا الدَّوْسَ بِجَارِحَةِ الرَّجُلِ.

١ بشاغلٍ: شاغل. ٣ يُتَخَيَّل: مهمل. ٥ غَلَوْتَ: علوت (مغتر من: علمت). ٧ تنضج: تنضج. ٨ الشمار: حرف الراء مزيد. ٩ وتجفف: وتجنف. ١٠ والاستضاءة: والاستضاء. ١١ جرئنا: حرننا. ١٢ فسميعٌ يعطي: مهمل. ١٣ وبصير: وبصير. ١٤ يعطي النظر: مهمل. ١٥ ورقيم: مهمل. ١٦ للتحنن: للنحن. ١٧ مغتر: ١٨ وغضبان: وعضبان. ١٩ عَنَّفُوا: مهمل. ٢٠ بادأهم: مهمل. ٢١ لأحيل: مهمل. ٢٢ وتخاويف: وتجاوز. ٢٣ وطأتك: وطأتك. ٢٤ وآخِرُ وطأَةٍ: وآخِرُ وطأته. ٢٥ بَوَجٍّ: بوج. ٢٦ بجارحة: مهمل.

وعلى هذا، فما أغنانا، مع هذه الطريقة، عن ردِّ آثارِ رواها الثقات الأثبات الذين بنينا على رواياتهم إراقة الدماء المحققة، واستباحة الفروج | المعصومة؟ ٢٠٩ ط

فصل في شُبُههم

٣

قالوا: إن الاستلانة والمساهلة في سماع هذه الأحاديث وقبولها، فيه من الفساد ما لا يندفع بالتأويل؛ لأن التأويل البعيد تنفّر عنه القلوب، لا سيما في حقِّ العوام. وإذا دارت في الكُتُب وسمعت، ولم ينكرها العلماء، ترسّخ في النفوس التشبيه وتعدّرت إزالته بضرب من التأويل. فكان حسم المادة برده أولى من المساهلة والمسامحة بإثباته، والعلاج بنفي ظاهره.

٦

وقد بان ووضح من فساد طوائف كثيرة من أصحاب الحديث. ولو رُدّت بأول وهلة، استرحنا وغنينا عن كدِّ نفوسنا بمناذرتهم ومداراتهم وعلاجهم، والتأويل الذي تمجّه أسماعهم.

٩

وهبْ أُنْك تأوَلت اليد والأذى والإفراض، فما الذي عسانا نتأوَل به أنه يضحك حتّى تبدو أضراسه ونواجذه، ورؤي: ولهاثة؟ والرجمُ شُجْنَةُ آخِذَةٌ أو متعلّقة بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ؟ وأنه لما خلق السماوات والأرض استلقى على عرشه، ورفع إحدى رِجْلَيْهِ على الأخرى. وقال: «هذه نَوْمَةٌ لا ينبغي لأحدٍ أَنْ يُنافِيتها؟» أو ما شاكل هذا اللفظ؛ فَإِنَّ بعض الصحابة نام كذلك، فقرص آخرُ رِجْلِهِ، فقال: «أَوْجَعْتَنِي، يا ابن أخي!» فقال: «ذاك أردتُ؟» وروى له الحديث.

١٢

وهذا تصريح بالتشبيه؛ والقرآن يكذب ذلك بقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾؛ وقوله: «القلبُ بين أصْبُعَيْنِ من أصابعِ الربِّ: إِنْ شاءَ أَنْ يقيمه، أقامه؛ وَإِنْ شاءَ أَنْ

١٨

١ أغنانا: مهمل. ٢ المحققة: بعضه مظلومس. ٤ الاستلانة: الاستلانة. ٥ البعيد: مهمل.

٦ ترسّخ: ترسّخ، مغير (من: ترسّخ). ٧ بضرب: مهمل. ٨ برده: مهمل. ٨ بنفي: بنفى. ١٠ استرحنا وغنينا: استرحنا وغنينا. ١١ بمناذرتهم: مناذرتهم. ١٢ الإفراض: والإفراض. ١٣ تددوا: ولهاثة: مهمل. ١٤ شُجْنَةُ: والرحمة شجن؛ انظر مسند أحمد بن حنبل.

ج ١. الصفحة ١٩٠ أو سطرها. ١٤ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ: انظر مسند ابن حنبل. ج ٢. الصفحة ٣٣٠ السطر ٨.

١٧ يا ابن أخي: ناس. اح. ١٨ الحديث: السابق (هذه) مشطوب.

يزيعة، أزاغته؛ و «إِنَّ الملائكةَ خلقت من نورِ الذَّرَاعَيْنِ»؛ و «إِنَّهُ مَرِضْتُ عَيْنُهُ، فَعَادَتْهُ الملائكةُ»؛ وإلى أشباه ذلك.

- ٢١٠ فترك هذه | في كُتُب الشريعة، وجريها على الألسن، وقبول العلماء لها، فتح ٣
باب لا يسده إلا الرد والإنكار. وإذا استهدف لها الملحدة، مجنوا واستهزأوا
بالشرع وسخفوا، وجاء من ذلك تنفير العوام عن الشرائع، فما بقي ما ذكرتم من
قبول قول الرواة مثل هذا الفساد العظيم، ومن يتزع من القلوب التشكيل والتشيل ٦
والتشبيه بعد ما كتبه؛ فما أغنانا عن قبول شيء يثبت هذا الداء العضال! ثم يعود
يعالجه، وعساه لا يبرأ بالعلاج. وفارق ما جاء في القرآن؛ فإنه قطعي، لم يبق لنا
في رده حيلة. فأخذنا إلى التأويل، وأزلنا التشبيه بما قدرنا، وأزونا أن لا يكون فيه ٩
شيء يوهم التشبيه.

فصل [في] الأجوبة عن ذلك

- ١٢ إن الفساد الذي جاء، إنما أتوا فيه من قبل نفوسهم، وقلة مبالاتهم بتحقيق النظر
في الله - سبحانه - وصفاته التي رواها غير الثقات؛ ولو صدقوا النظر، هجم بهم
على حقيقة ما يستحقه - سبحانه - من نفي النقائص عنه. فإذا جاءت الألفاظ التي
للغة العرب فيها نوع مساغ واتساع؛ وإن بعد عن الحقيقة، صرفوها عن ذلك تبعيداً ١٥
لها عما لا يليق بالأزلي - جلّت عظمتها. ولو كان الباري لا يريد الامتحان والابتلاء
بهذه الألفاظ، كما ضمنتها كتابه العزيز؛ وإن كان عالماً بأنه سيضل بها خلق كثير؛
لكنه اعتمد على ما أوضح به السبيل من نص كتابه، وما وضع في العقول من ١٨
وجوب نفي التشبيه عن ذاته. ومهما وجدنا للتأويل مساعاً، كنّا ممنوعين | من ٢١٠
تكذيب الثقات، ورد أخبار الرواة. ولو رددنا خبرهم في قبيل هذا، وجب علينا
تفسيقهم؛ ولو وجب تفسيقهم، كما ساغ لنا سماع أخبارهم في الدماء والفروج. ٢١

١ الذَّرَاعَيْنِ: الدراعين. ٢ الملائكة: بعضه مغموس. ٣ وجريها: مهمل. || فتح: مهمل.

٤ مجنوا: محنوا. ٥ فما بقي: مما بقي. ٦ يتزع: سوع. || التشكيل: التشكل، كذا. ٧ عن: من.

٩ وأزونا: واروونا. ١٢ إنما أتوا فيه: أما اتوفته. ١٣ التي رواها: الذي روا. ١٥-١٦ تبعيداً لها:

سعداً لها. ١٧ ضمنتها: مغتير (من: ضمنت). ٢٠ قبيل: مثل.

- فإن قيل: لا يلزم هذا؛ لأنَّ الشرع مبني على سماع قول الإنسان في شيء دون شيء. فسمع في الأموال شهوداً ردَّهم في الدماء والفروج. وهي شهادة النساء مع الرجال. وسمع في الولادة لشاهد بغير رجال. ولم يسمع ذلك في الأموال. وردَّ شهادة الأب العدل لابنه، ولم يردَّ شهادته لغير ابنه، ولا يُقال فسَّقه بالردِّ. وكذلك العدو مع عدوه. وقبل أخبار الديانات من العبيد والنساء، ومن وراء حجاب، وبالعتنة. ولم يقبل مثل ذلك من أولئك بأعيانهم. بلغظ الشهادة.
- قيل: إنَّ الشهادات على غير بناء الأخبار؛ بدليل أنَّ أخبار النساء والعبيد في الحدود والقيصاص مقبولة. وفي الشهادات مردودة. وخبر الواحد في كلِّ شيء مقبول، ولا يُقبل في الشهادة إلاَّ العدلان؛ ولأنَّ المانع ههنا ليس إلاَّ التشبيه. فإذا انتفى عنهم. بنوع تأويل لما يجب تأويله. بقي الردُّ تشبيهاً، لا لسعنى.

فصل

- ١٢ إذا نُسخ التنبية، لم يُنسخ ما تنبه عليه. مثاله أن يُنسخ المنع من التأفيف؛ فإنه لا يرتفع المنع من الإضرار والأذية، بما زاد على أذية التأفيف؛ خلافاً لبعض القائلين بأنَّه قياس جلبي.
- ١٥ لنا أنَّ هذا يُبني على أصل؛ و[هو] أنَّ التنبية ليس بقياس؛ وإنما هو من جملة النصوص الموضوعية للنهي عن الزائد والأكثر. فإذا ثبت ذلك، كان نسخ النصِّ ٢١١ الناهي عن شيء لا يوجب نسخ النهي عن شيء آخر نصّاً على النهي عنه. مثل أن يقول: «لا تؤذيهما بالتبرُّم والتفجُّر»، و«لا تؤذيهما بالشتيم والسَّب». ثمَّ إنَّه نسخ الأدنى من الأذايا. بقي المنصوص عليه بالنهي، وهو الأكبر من الأذايا.
- والدلالة على هذا الأصل أنَّ العرب وضعت هذا نصّاً مختصراً. فإذا أرادت استئصال الأذايا بالنهي، قالت: «لا تَقُلْ لفلانِ أفٌّ»؛ و«لا تأخذ من ماله ذرة»؛ فيكون أخصَّ نصّاً من قوله: «لا تظلمه بدينارٍ، ولا قنطارٍ، ولا بذرة»؛ وأخصَّ

١ قيل: قل. ٣ لشاهد: كأنَّ المسطور «شاهد». بغير: بغير. ٩ العدلان: العدلين. ١٠ لما: ما. تشبهتا: بسبها. كذا. ومهمل. ١٢ التنبية: التنبيه. بفتح: ينسخ: ينسخ. ١٣ الإضرار: مهمل. والأذية: مهمل. أذية: أذيه. ١٥ يُبني: سنى. ١٧ على: عن. ١٨ تؤذيهما: تؤذيهما (في الموضعتين). بالتبرُّم والتفجُّر: بالتبرم والتفجور. ١٩ الأكبر: الأكثر. ٢١ ذرة: مهمل. ٢٢ بذرة: مهمل.

من قوله: «لا تَشْتِنُهُ» و«لا تَسْبِيَهُ». فَإِنَّ هذا الِيسِيرَ الْمُسَبَّهَ بِهِ بَعْضُ الْأَذَى؛ كَالكَثِيرِ الْمُسَبَّهَ عَلَيْهِ.

فصل

٣

قالوا: إِنَّ التَّنْبِيهَ مَعْقُولٌ، وَمَعْنَى، وَقياسٌ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ التَّأْيِيفِ النَّهْيُ عَنِ الْأَذَايَا، لَكُونَهُ أَذَى. فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ أَذَى، وَهُوَ أَذَى يَسِيرٌ، نَبَهَ بِذَلِكَ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْأَذَى الَّذِي هُوَ أَوْفَى؛ فَإِذَا كَانَ الْأَكْثَرُ مَأْخُودًا مِنْ هَذَا الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَقْل. ثُمَّ نُسخَ الْأَصْلَ الْمُسْتَفَادَ مِنْهُ النَّهْيَ، وَارْتَفَعَ الْمُسْتَفَادُ الْمَأْخُودُ؛ كَمَا لَوْ نَصَّ عَلَى أَعْيَانٍ فِي صَبْغِ التَّفَاضُلِ. فَعَقَلْنَا مِنْ ذَلِكَ النَّهْيَ عِلَّتَهُ؛ كَطْعَمٍ، أَوْ قُوَّةٍ، أَوْ كَيْلٍ. فَعَدَّيْنَا الْحَكْمَ إِلَى الْفُرُوعِ غَيْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا؛ ثُمَّ نُسخَ الْحَكْمَ فِي الْأَصُولِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ الْحَكْمُ فِي الْفُرُوعِ. كَذَلِكَ هَهُنَا. فَيُقَالُ: قَدْ مَنَعْنَا هَذَا الْأَصْلَ، وَثَبَّتْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقِيَاسِ فِي شَيْءٍ. ثُمَّ لَوْ دَخَلْنَا عَلَى هَذَا، لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْيَسِيرِ، نَهْيٌ عَنِ الْكَثِيرِ؛ لِكُونَ ١٢ ٢١١ كَالْكَثِيرِ | جُمْلَةً فِيهَا أَضْعَافُ ذَلِكَ الْقَلِيلِ؛ وَإِبَاحَةُ الْقَلِيلِ لَا تَعْطِي إِبَاحَةَ الْكَثِيرِ، وَلَا يَدْخُلُ الْكَثِيرُ فِي الْقَلِيلِ إِبَاحَةً وَعَفْوًا.

فصل

١٥

اختلف الناس في العلة التي لأجلها لم يحصل لنا العلم الضروري بصحة قول الأعداد الذين بأخبارهم يحصل التواتر. وحصل بخبرهم عن درك الحواس العلم الضروري.

١٨

١ الأذى: إذا. كذا. ٤ التنبيه: السنه. ٥ الأذايا لكونه أذى: مهمل. ٦ تبه: سه. ٦-٧ من «على» إلى «المنصوص»: في الهامش. ٧ عليه: السابق (عن النهي) مشطوب. || ارتفع: وارفع. || المستفاد: السابق (إلا) مشطوب. ٨ كما: السابق (على) مشطوب. || أعيان: مغير (من: الأعيان). || صبغ: صبغ. || فَعَقَلْنَا: مهمل. ٩ فعَدَّيْنَا: مهمل. || غير: عن. ١٠ الأصول: مغير (من: الأصل). || الحكم: مَطْمُوسٌ بعضه. ١١ وثَبَّتْنَا: وثَبَّنَّا. || ليس: مَطْمُوسٌ بعضه. ١٢ بكن: مَطْمُوسٌ بعضه. || الِيسِيرُ: مَطْمُوسٌ. غامض. ١٣-١٢ الكثير لكون الكثير: مَطْمُوسٌ بعضه. ١٣ جملة: مهمل. ١٧ الذين: التي. مزيد. || بأخبارهم: بآخِزِهِمْ. || يحصل: مغير (من: حصل). || بخبرهم: مغير. || درك: مغير (من: درس).

- فقال قوم: العلة في ذلك [أنهم] في أنفسهم غير مضطرين بالعلم الاستدلالي إلى ما أفضى بهم الاستدلال إليه؛ مثل القول بحدث العالم. أو إثبات الصانع. فإذا كانوا غير مضطرين في أنفسهم، استحال أن يكون السامع منهم مضطراً؛ فيكون الفرع أكثر من أصله. ٣
- وقال قوم: إن هذا ليس بتعليل صحيح؛ لأنه باطل بما يخبرنا به المهندسون، من المقادير والنهايات والمخطوط. فإنا لا نجد أنفسنا مضطرين إلى علمه، وإن كثر عددهم. فكانوا يبراهينهم قاطعين، بما أخبروا به مضطرين. فلو كانت العلة، في كوننا مضطرين إلى علم ما أخبرنا به أرباب الحواس، كونهم أخبرونا عن علم ضروري، لكنا مضطرين إلى ما يخبرنا به أهل الهندسة، وعلم الهيئة؛ لأنهم أخبرونا عن ضرورة تجري مجرى درك الحواس. ٩
- فيقال: إن لتلك العلوم طرقاً، وعبرة، وموصلات غامضة، تجري مجرى متابهِ الطرق؛ فلا يحصل لنا معهم المشاركة، لعدم مشاركتنا لهم في التهدي إلى تلك المراقي والمدارج التي تنتهي بها إلى الغايات. فصاروا كالمخبرين لنا عن أمر لا نقطع | بصحته؛ ويجوز خطأهم فيه. ١٢

٢١٢

فصل

- هل يثبت الإجماع بخبر الواحد؟ بيانه أن ينقل إلينا الواحد أن الصحابة أجمعت على المنع من بيع أمهات الأولاد، أو تحريم الثمعة؛ فهل يكون ذلك الإجماع حجة معمولاً بها، بنقل الواحد لها؟ ١٥
- اختلف الناس في ذلك. ١٨
- فما ذهبنا أنه يثبت؛ وهو قول أكثر الفقهاء.
- وقال قوم: لا يثبت إلا بطريق التواتر، ليكون مقطوعاً بمقطوع.
- لنا أن أكثر ما في الإجماع أنه قول معصوم عن الخطأ، فجاز أن يكون طريق إثباته ظنيّاً، أو خبر واحد؛ كقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - قالقول منه معصوم. وطريق ذلك مظلون. كذلك إجماع الأمة، ولا فرق. ٢١

٦ يبراهينهم: نراهمهم. ١٠ وعبرة: مهمل. ١١ لنا: لها. ١٦ تحريم الثمعة: مهمل. ١٧ حجة: السابق (لله) غير مشطوب. ٢١ تنافي: مهمل. ٢٢ قالقول: كالقول. ٢٣ إجماع: معبر (من: الاجماع).

- وأيضاً فإن إيقاف ثبوت حكم الإجماع، وكونه حجة، على نقل مقطوع، إيقاف للأحكام. وأين لنا طريق قطعية في ذلك؟ ولو اعتبرنا ذلك، لوجب أن نعتبر للنقل التواتر في السنة. وما أسقطنا اعتبار التواتر في السنة، إلا لتعذر ذلك؛ فإنه يفضي إلى تعطيل الأحكام. كذلك في باب الإجماع.
- احتج من منع ذلك بأن خبر الواحد مجوز عليه الكذب، متردد بين الصحة والبطلان. والطريق يجب أن يحكم الثابت به. فلماذا لم ثبت القرآن القطعي بخبر الواحد؛ ولا أثبتنا النبوة بخبر الواحد. ومعنى ذلك أن نبينا ثبت نبوته بقيام المعجز على يديه. فروى عنه عدل ثقة من أصحابه أنه قال: «بُعدي نبي في زمانٍ | تقبل النبوة الخلف، كزمن عيسى؛ أو الشريعة، كزمن موسى، شريكه هارون في النبوة». فإنه لا تثبت نبوة المخبر بها [بخبر] الواحد عن النبي أنه قال: «هذا نبي بعدي»، أو «معي». ولو أنه قال لنا: «هذا معي وشريكي»، أو «هذا نبي بعدي»، [ل] ثبت ذلك، وكذلك إعجاز النبي المخبر [به]، وإن لم يكن الخبر بكونه خلئاً وشريكاً، معجزاً يخصه. وكذلك لا يثبت القرآن بخبر الواحد. كذلك ههنا.
- والجواب أن النبوة لا يتعذر في إثباتها الطريق القطعي؛ إما لإعجاز يخصها، أو قول من جهة النبي المخبر بها في غيره، أو بسحضر من عدد لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب. فأما في مسائلنا، فإنه يتعذر ذلك، كما يتعذر النقل لكلام النبي في مبدأ الأحكام. فإن في الحوادث كثرة، وكلام النبي فيها لا يسمعه إلا من يكون بمحض منه. ولهذا أغنى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن اعتبار التواتر في الخبر عنه إلى خبر الواحد عنه، وهو في المدينة، يقدر آحاد الصحابة على سماع كلامه في القضية. ومع ذلك، سمع بعضهم عن بعض عنه، ولا النبي أنكر، ولا هم استظهروا. فالواحد ينادي: «ألا إن القبلة قد حُولت!» والآخر يقول في نسخ الكلام

١ إيقاف: اتفاق. ٢ إيقاف: اتفاق. ٣ للأحكام: الأحكام، مغير. ٤ السنة: مهمل. ٥ ثبت: شب. ٦ أثبتنا: ابسا. ٧ من أصحابه أنه قال: بعضه مطموس. ٨ بعدي: مهمل. ٩ في زمان: طمس بعض الطمس لكنه واضح. ١٠ تقبل: مهمل. ١١ الخلف: الحلف، مزيد. ١٢ بها: به، مهمل. والسابق (اح) مشطوب. ١٣ وكذا إعجاز: وكنا اعجاز. ١٤ وكذلك: وكنا. ١٥ إعجاز: الاعجاز. ١٦ بسحضر: لمحض، مغير (من: المحض). ١٧ التواطؤ: التوطى. ١٨ في: مزيد. ١٩ ولهذا أغنى: ولهذا غنا، كذا. ٢٠ يقدر: حرف الراء مزيد.

- في الصلاة: «إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ». وَمِمَّا أَحْدَثَ أَنْ لَا يُتَكَلَّمُ فِي الصلاة، وَلَا أَحَدٌ مِنْهُمْ سَأَلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ فَلَانًا يَحْكِي عَنْكَ كَذَا، فَهُوَ كَمَا قَالَ؟» ٣ وَلَا النَّبِيُّ أَنْكَرَ اسْتِمَاعَ ذَلِكَ عَنْهُ مِنَ الْآحَادِ؛ بَلْ أَعْرَضَهُمْ لَذَلِكَ، حَيْثُ أَفْهَدَ بَآحَادٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى الْبِلَادِ. حَتَّى إِنَّ مَعَاذًا يَقُولُ: «اجْتَنِّهِدْ رَأْيِي؟» فَأَقْرَهُ، وَصَوَّبَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَأَنْتَ رَأَيْ لَكَ مَعَ وَجُودِي، وَقَدَرْتِكَ عَلَى سَمَاعِ قَوْلِي الْمَقْطُوعِ بِهِ؟» ٦ وَمَا كَانَتْ تِلْكَ الْمَسَامَحَةُ، إِلَّا لِأَنَّ اشْتِرَاطَ عِدَدِ التَّوَاتُرِ فِي نَقْلِ أَحْكَامِهِ وَقَضَايَاهُ يَوْقِفُ أَكْثَرَ الشَّرِيعَةِ. وَلَمْ يَقُلْ بِاعْتِبَارِ مَعْصُومٍ عَنْ مَعْصُومٍ إِلَّا الشَّيْعَةَ؛ وَقَدْ رَأَيْنَا كَيْفَ حَالَهُمْ فِي الْأَحْكَامِ، وَتَعْطِيلَهُمُ الْقَضَايَا، انْتِظَارًا لِلْإِمَامِ الْمَعْصُومِ.

فصل من الزوائد

- هل يجوز أن يرد من الله - سبحانه - حروف مقطعة، لا يُعْتَلُّ لَهَا مَعْنَى، وَتَكُونُ رَمْزًا، وَالْمُرَادُ بِهَا قِصَّةُ نَبِيٍّ، أَوْ دَوْلَةُ مُلِكٍ، أَوْ أُمَّةٌ خَلَّتْ، فَيَقُولُ - سُبْحَانَهُ: ١٢ «أُرِدْتُ بِقَوْلِي «حَم» أَوْ «ق» قَرْنًا كَانَ، أَوْ مُلْكًا كَانَ، أَوْ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ اسْمُهُ كَذَا وَكَذَا»؟
- فمذهبنا أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا يَسْتَنْعِ عَقْلًا وَلَا شَرْعًا، خِلَافًا لِبَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ بَلْ هُوَ مِنَ الْغَوِّ وَالْعَبَثِ. ١٥

فصل

- والدلالة على جوازه أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْكَلِمَةُ مَوْضُوعَةً لِتَكْلِيفٍ، وَلَا مَضْمَنَةً أَمْرًا، وَلَا نَهْيًا، وَلَا خَبِيرًا تَحْتَهُ اقْتِضَاءٌ، وَلَا طَلَبًا، بَقِيَ أَنَّهُ رَمْزٌ. وَنَحْنُ بِحُكْمَتِهِ وَاثْقُون، وَبِغَوَامِضِ أَسْرَارِهِ وَأَقْدَارِهِ الْخَافِيَةِ عَنَّا مَذْعُونُونَ، وَعَلَى بَصِيرَةٍ بِأَنَّ مَا أَبْدَى قَلِيلٌ يَسِيرٌ فِي جَنْبِ مَا كَتَمَ وَأَخْفَى وَأَحْاطَ بِهِ [عِلْمًا] ... كَتَمَ، أَوْ مَا غَا [كَذَا] حَرْفَ نَطْقٍ ١٨

١ نَتَكَلَّمُ: مَهْمَلٌ. ٣ بَلْ: مُغَيِّرٌ (مَنْ: مَلْ). عَرَضَهُمْ: مَهْمَلٌ. ٥ الْمَقْطُوعُ: الْمَقْطُوعُ. ٧ يَوْقِفُ: يَوْقِفُ. ٨ وَتَعْطِيلُهُمْ: وَتَعْطِيلُهُمْ. ١٥ مَنْ: عَنِ. ١٨ اقْتِضَاءٌ: اقْتِضَاءٌ. وَاثْقُون: وَاثْقُون. ١٩ مَذْعُونُونَ: مَذْعُونُونَ. أَبْدَى: أَعْلَنَ. ٢٠ جَنْبٌ: مَهْمَلٌ. وَأَخْفَى: وَأَخْفَى. كَتَمَ: كَتَمَ. فَمُسَّ خَمْسَ كَلِمَاتٍ تَقْرِيبًا.

به كما يكتّم الحِكم المطوّية في أفعاله، فأقواله كأفعاله. وقد علّل أرباب
المصالح، واجتهدوا، وما بلغوا كُنْه مراده؛ ولا حقيقة حكمته، في مختلف أفعاله.
واختلفوا في الحروف المقطّعة في أول السّور، فأوسعوا القول. - والله أعلم. ٣
وبأنّ أنّه لا معنى لها عند العرب، حيث دهِشوا لما نزلت، وأمسكوا عن لغوهم
في تلاوته حيث سمعت، إعجاباً منها ودهشاً بها.

فصل في شبهة المخالف

وإنّه متى جُوزَ ذلك على الله - سبحانه - أفضى إلى أقوال فاحشة ومذاهب باطلة
وهي مذاهب الإسماعيلية والباطنية حيث قالوا: الشجرة الملعونة بنو أميّة؛ والزيتونة
المباركة، لا شرقية ولا غربية. يكاد زيتها يضيء، هي أهل البيت خاصّة؛ والضّالّون
أصحاب رسول الله؛ وإلى أمثال ذلك. وإذا حسّنا عنه - سبحانه - تجويز ذلك،
كان أسلم وأمنع لا اعتقاد أهل الأهواء؛ ولأنّ القرآن نزل بلغة العرب، والعرب لم
تضع الحروف المقطّعة لقصص الأنبياء، ولا دُول الملوك، ولا القرون الخالية؛
والباري أثبتّه عربيّاً، ونفى عنه العُجْمَة؛ فلا يُضاف إليه ما نفاه. ١٢

فصل في الجواب

وهو أنّ تجويز ذلك لا يفضي إلى ما ذكرت؛ لأنّا نحن لا نجوز تفسير القرآن إلّا
بالنقل. وإذا لم نجوزّه إلّا بالنقل المسند إلى المعصوم، أمّا ذلك الذي ذكرت من
الذريعة. وليس كلّ ما جُوزناه على الله - سبحانه - استجزناه من نفوسنا؛ كما أنّنا
نجوز التحكّم بالأحكام، ولا نتحكّم نحن؛ ونجوز عليه أفعالاً لا يظهر لنا وجه
المصالح فيها، ولا نجوز لنفوسنا أن نفعل فعلاً إلّا بعد أن نحكمه، ويتمهّد لنا وجه
الصالح فيه. ١٥

١ أرباب: مزيد فوق أصحاب. وهذا مشطوب. ٨ بنو: بنو. || والزيتونة: والزيتونة. ٩ لا شرقية ولا غربية: لا شرقية ولا غربية. || يكاد: مهمل. || زيتها: زنتها. || يضيء: مهمل. || خاصّة: مغير (من: النخاسة). || والضّالّون: والضّالّين. مغير (من: المضلّين). ١٢ ولا دُول: ولا دُول. مغير. ١٦ أبنا: أمنا. ١٧ استجزناه: استجزناه.

وأما العجمة التي نفاها، فإنما نفاها عما كلفنا به من الألفاظ. فأما ما لا تكليف فيها، فلا؛ بدليل الحروف في أوائل السور التي أدهشت العرب حتى سكتوا عن اللغز، ولا يدهش ويعجب إلا ما لا يُعرف معناه. ٣

فصل

يجوز نسخ القياس في عصر النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ طريق النسخ حاصل، وهو الوحي. فإذا قال: «حَرَمْتُ الْمَفَاضِلَةَ فِي الْبِرِّ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ»، كان ذلك نَصًّا منه على الحكم، وعلى علته. وقد اختلف الناس، هل نَصُّه على العلة إذن منه في القياس أم لا، على مذهبتين. ٦

فإن كان هذا إذنًا، أو أُذِنَ على القياس نَصًّا، فقاَسُوا الْأَرْزَ عَلَى الْبِرِّ، فعاد وقال بعد ذلك: «يَبْعُوا الْأَرْزَ بِالْأَرْزِ مَتَفَاضِلًا». قال قوم: يكون تخصيصًا للعلة بالطعم في البرِّ خاصَّة؛ كما علَّل، في تحريم الخمر، بإيقاع العداوة والبغضاء، وصدَّها عن ذكر الله؛ وكان هذا موجودًا في الشُّكْرِ في كلِّ زمان. فعلمنا بتحريمه، في هذه المسألة، أَنَّهُ خَصَّهَا بِصِيَانَةٍ لَمْ تَكُنْ فِي حَقِّ الْأُمَمِ قَبْلَهَا. ٩

وقال قوم: يكون نسخًا للقياس. ١٢

والذي لا خلاف فيه أن نصرَّح، فنقول: لا تقيسوا الأرز على البرِّ في تحريم التفاضل. فهذا غير مستنع؛ بل المستنع نسخ قياس استنبطناه بعد وفاته - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ١٥

عليه، لأنَّه لا وحي ينزل ولا حكم يتجدد بعد مضيِّ عصره وانطواء زمانه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فإن عثر على نصٍّ يخالف حكم القياس، كان للقياس رافعًا؛ لكنَّه لا يكون نسخًا. لكن نبيِّن أنَّ القياس كان باطلا؛ لأنَّ مِنْ شَرَطِ الْقِيَاسِ أَنْ لَا يَخَالَفَ حُكْمُهُ نَصَّ كِتَابٍ، وَلَا سُنَّةً، حَسَبَ مَا قَالَ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِمَعَاذٍ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي». فَصَوَّبَهُ بِهَذِهِ الشَّرِيطَةِ. ١٨ ٢١

٩ فقاَسُوا: في الهامش، في محلِّ دسواء. وهذا مشطوب. ١٦ غير: مغير (من: عين).

٢٠ حكمه: مغير (من: حكم).

فصل

هل الأصل، في القياس الشرعي، النص، أو حكم النص؟ وأيهما يقع الاستناد إليه؟
اختلف أهل الأصول في ذلك.
فقال قوم: الأصل النص، والنطق.
وقال قوم: الحكم.

والذي أختاره أن الأقرب هو المستند؛ والأصل هو حكم النص، وعلته.

فصل

والدلالة على ذلك أن عادة أهل العلم، لا سيما هؤلاء، أهل الأصول
والجدل، لا يضيفون الأمر إلا إلى الأقرب. فإذا ورد الخبر بنهي أو تعليل، أضافوا
الحكم إلى علته، ولا يضيفونه إلى النص؛ بل إلى الحكم، أو العلة. ولهذا
يستقبحون قول القائل، إذا سُئل عن الإجماع: «هل هو حجة؟»، أن يقول القائل
«نعم»؛ فيقال له: «ما الدليل؟»، فيقول: «إثبات الصانع الحكيم». فإذا قيل له: ١٢
«أين الإجماع إلى إثبات الصانع؟»، فيقول: «لأن النبي - صلى الله عليه وسلم -
قال: «أمتي لا تجتمع على خطأ» - وزوي «على ضلالة» - وإنما عرفنا صدقَهُ». ٢١٥
ف[يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء بالمعجز | الذي هو خصيصة فعل الله
- سبحانه - وهي خرق العادات؛ ولا يكون خرق العادة دالاً على صدق من جاء
به، إلا أن يسبق أن المقيم له والمؤيد له حكيم لا يؤيد كذاباً بالمعجز. فهذا
التسلسل لا يسلكه أحد لإثبات حجة الإجماع. ولذلك لا يحسن بالإنسان [أن]
ينتسب إلى آدم ونوح، ويقول: «مِنْ أولادِ الأنبياء»، لكن ينتسب إلى الأب
الأقرب، ويصير الأبعد لا حكم له؛ حتى إنه يُشرف بانتسابه إلى هاشم، وعلي،
والعباس، وهم الآباء الأقربون، ولا يُشرف بالأنبياء من الآباء الأبعد المتقدمين. ٢١

٥ الحكم: مكرر. ٦ وعلته: كذا. ٨ لا سيما: مغير (من: لاسما). ١٩ ينتسب: نسب.

٢١ الأقربون: مهمل.

فصل

هل يجوز ويمكن أن ينصّ الشرع على كلّ الأحكام التي لله - سبحانه - في
الحوادث، حتّى لا يبقى لمجتهد في ذلك قول، وتتعلّل آراء المجتهدين في
الحوادث؟

قال بعض الناس: لا يجوز.

وعندنا أنّه يجوز ذلك. واعتلّ أصحابنا في تجويزه عقلاً بأنّ الله - سبحانه -

أحوج إلى الآراء والاجتهادات في الحوادث، بأن لا ينصّ عليها. وفي ذلك الحكمة
البالغة، حيث أظهر جواهر المجتهدين باستخراج أحكام شرعه باستنباطهم؛ كما
قال - سبحانه: ﴿وَمَا يَعْزِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾ ﴿لِلْعَالَمِينَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾

ويشبههم على اجتهادهم. كذلك له في تجويز تعميم الأحكام بالنصوص المغنية عن
الاجتهاد، صيانة لهم عن الخطأ. فإنّ الاجتهاد، وإن كان طريقاً للإصابة، فإنّه

عرضة للخطأ، وترفيههم عن كد التأويل وتعب الاستنباط؛ وفي | كلا الأمرين
حكمة بالغة وكرامة نافعة. فهذا في التجويز عقلاً.

وأما الدلالة على الإمكان، خلافاً لمن منع الإمكان، فإنّ القادر على أن يمنح

العلماء فهو ما يستنبطون بها معاني توجب الأحكام، يصرحون وينصون بالفتاوى، قادرٌ
على إخراج الأحكام إلى الأفهام، بنصوص بعدّها لكلّ حادث يحدث منها. وقد ذكر

ذلك وأخبر به، حيث قال، فيما يزيد على الأحكام، ﴿وَمَا تَشْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا
يَعْلَمُهَا﴾، إلى قوله: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾، والكتاب نفس

النصوص. وإذا كان عالماً بما يحدث منها، كاتباً في اللوح ما أملاه من معلوماته في
خلقه، كان الإمكان للتنصيص على جميع حوادث الأحكام حاصلاً في حقّه - سبحانه.

فصل في شبهة المخالف

قال: الخارج إلى الوجود، على سبيل الأعداد والحصول، متناه؛ وهو في
المثال ما ذكرت من اللوح المحفوظ. وهو جسم متناه، وإن كبر وعظم، ولكنّه

١٠ ويشبههم: وسهم. كذا. || نعيم: نعيم. ١١ للإصابة: مضموس بعشه. ١٢ وترفيههم:
وترفيههم ١٥ يصرحون: يصرحوا. كذا. || وينصون: وينصون.

ينتهي إلى حدٍّ؛ والمتجدّدات من الحوادث لا نهاية لها. وكيف ينطبق متناوٍ على غير متناوٍ؟ ولهذا يمتنع أن يكون اللوح المحفوظ حاوياً لآحاد نعيم أهل الجنة، لأنّ نعيم أهل الجنة لا غاية لآحاده؛ بل هو مازٍ مسلسل إلى غير غاية. فكيف ينطبق عليه ٣ مسطور له غاية؟ وليس لنا وجود شيء لا غاية له حاصل سوى القديم - سبحانه. فمن هذا الوجه، استحال تحصيل نصوص في حوادث لا غاية لها.

٦ | فصل في جوابنا عن الشبهة

٢١٦و

وهو أن يُقال بأنّ حوادث المسائل التي نحن فيها حوادث في زمن التكليف. وللتكليف غاية هي القيامة؛ وليس بعد القيامة حوادث يُكَلَّفُ الناسُ فيها ولأجلها فعلاً ولا تركاً. وإذا كان لها غاية، انطبق عليها ما يخرجها الله من النصوص التي لها ٩ غاية؛ فبطل المعنى الذي أحلت تحصيل النصوص لأجله. ولو كان الله - سبحانه - يديم التكليف تقديراً، لقدّرنا أيضاً أنّه يحدث نصوصاً بحسب امتداد الحوادث. فالغاية من النصوص الغاية من الحوادث المعلومة إلى يوم القيامة. والحوادث ١٢ المقدّرة لا يستحيل على الله - سبحانه - أن يمدّ بنصوص إلى غير غاية، كما يمدّ بنعيم إلى غير غاية. فبطل ما تعلّق به المخالف.

١٥ | فصل في تعلّق الحكم الشرعي بعلمين وأكثر

فذلك جائز عند جمهور الفقهاء والأصوليين؛ خلافاً لبعض الأصوليين. والدلالة على جواز ذلك أنّ علل الشرع أمارات. فهي كأمارات الكائنات؛ ١٨ كسجيء المطر، ووقوع الحرب، وحصول المرض. فإنّ الغيم الكثيف أمارة ودلالة على مجيء المطر؛ وقد ينضمّ إليه الهواء النديّ، وتتايع الرعد، وكون البرق

١ ينتهي: مغير. || لا نهاية: لانهايه. || ينطبق: مهمل. ٥ تحصيل: حصل. || نصوص: نصوص. كذا. ٨ هي: هو. ٩ فعلاً ولا تركاً: فعل ولا ترك. ١١ لقدّرنا: لفدّرنا. في الهامش. ١٢ الغاية: للغاية. || المعلومة: السابق (الى) غير مشطوب. ١٣ من «كما» إلى «غاية»: في الهامش. ١٨ الكائنات: الكائنات. غامض.

- متشققًا. وهذه أمارات متعددة مؤذنة بالمطر الثَّارِيزِ بحكم علل الشرع. وكذلك حصول السنافرة بين الحَيِّين وذكر الحقائق القديمة والثَّاراتِ ثمَّ جمع الخَيْلِ والرَّجُلِ والوعيد باللقاء والارتجاع... | مؤذن بالحرب وبتكسر البدن وألم الأعضاء وتكرَّر^{٢١٦} التمطِّي مؤذن بالمرض. فعلى الشرع كذلك. فإنَّ الرُّنْيَ من المحصن مع القتل في المحاربة. مع قتل المكافئ عمدًا محضًا. ظلمًا وتعديًا. مؤذن بإباحة إراقة الدم، بل بوجوبه. وهذه علل عامة، والحكم واحد.
- وفارق العلل العقلية التي تستقل بمعلولها. ولا يُتصوَّر اعتضاها في معلولها بغيرها. كالحركة لا توجب إلاَّ التحرك ولا معلول لها سوى التحرك، والسواد يوجب كون الجسم أسود ولا يشركه غيره في كون الجسم أسود، لما كانت موجبة لم يُتصوَّر موجب آخر يعضدها.

فصل في شبهة المخالف

- قالوا: هي وإن كانت أمارات. إلاَّ أنَّها موجبة لمصالح، ودافعة لمفاسد. وليست من جنس ما ذكرت من الأمارات الساذجة العاطلة من إيجاب. فإنَّ صاحب الشرع إذا قال: «لا يَجِلُّ وطءٌ مَنْ رأت دمَ الحيض أو النَّفاس»، ولا مَنْ أحرمت بالحج، فإنَّ المتعة بها مفسدة في الدين، كانت كلَّ واحدة من هاتين العلتين - أعني الحيض والإحرام - مستقلة بتحصيل المفسدة وتأثيرها؛ وما كان مستقلاً بالحكم وحده. لا يُتصوَّر اثنان منه يجتمعان في التأثير. كالنَّفْعِ بين فاعلين والمقدور بين قادرين، لما استقلَّ كلُّ قادر بكلِّ النَّفْعِ [ل] والحكم. فلا ينقسم أيضًا، فيقع بعضه بعلة. وبعضه بالأخرى؛ والعِللُ العقلية سواء.

١ متشققًا: متشققًا. ٢ الحَيِّين: الحنين. || والرَّجُل: الكلمة مطموس أكثرها. لم يبق منها إلاَّ القسم الأعلى من بعض الأحرف. ٣ والارتجاع: والارتجاع. || ... مُمَسَّ خمس كلمات أو أكثر. || بالحرب: بالحرب. ٥ وتعديًا: مهمل. ٦ والحكم: مغير (من: الحلم). ٧ التي تستقل: الذي سفل. ٨ معلول لها: معلولها. ١٣ ذكرت: حرف الذال المعجمة مزيد. || الساذجة: مهمل. ١٦ مستقلاً: السابق (ذلك) مشطوب. ١٧-١٨ والمقدور: اللاحق (غلل) مشطوب وفوقه بين.

فصل في الجواب

- وذلك | أن هذه العلل الشرعية تتساعد فيها الأوصاف العدة؛ فتكون العلة ذات
 ٢١٧ وصفين، وثلاثة، وأربعة؛ مثل قولنا: سرق نصاباً من حرزٍ مثله لا شبهة له فيه، وهو
 من أهل القطع. وقتل مَنْ يكافئه ظلماً لاستينفاء نفسه؛ كلٌّ واحد من الأوصاف
 مؤثّر، لا يجوز أن يكون حشواً معطّلاً من مناسبة للحكم وتأثير، بخلاف العلل
 العقلية التي لا تحتلل التساعد بالأوصاف أصلاً.
 ٦ ثم إنَّ علل الشرع قد تكون مشروطة بشرط وشرطين؛ مثل إيجاب الرجم، يقف
 على كون المحدود حرّاً؛ وعند قوم، مسلماً. ثم يكون قد وطئ في نكاح صحيح.
 ٩ وعلل العقل تجلب معلولها بنفسها، بغير أوصاف ولا شروط.
 وأما ما ذكرت من استقلالها بالحكم، وأنَّ ذلك يحيل مساعدة أخرى مستقلة
 بالحكم، كما ذكرت من المقدور بين قادرين، فما ننكر أن تكون عند انفرادها
 ١٢ تستقل؛ لكن إذا انضمت غيرها إليها صارتا جميعاً في جلب الحكم كوصفين لعلة
 واحدة في التساعد. وهذا صحيح؛ فإنها مجعولة. ألا تراها تكون علة في بعض
 الأزمان دون بعض؛ كشدة الخسر الموقعة للعداوة والبغضاء، ما زالت كذلك مؤثرة
 لمعلولها في الطباع القابلة للإسكار والعريضة. ثم إنَّ الشرع جعلها في وقت مخصوص
 ١٥ موجبة لأحكامها، من التنجيس والتحريم وإيجاب الحد. فإذا كانت مجعولة لم
 يستبعد أن يقول: «حرمت الاستمتاع بهذه المرأة الحائض، لأجل قيام الحيض
 بها، وكونه أذى؛ فإذا أحرمت، حرمت المتعة بهذين الأمرين جميعاً، الحيض
 ١٨ والإحرام». والمقدور بين قادرين | ليس هو بالجعل والوضع؛ بل مَنْ أحاله جعله
 ٢١٧ مستقلاً، لمعنى يعود إلى نفسه وذاته.

٢ تساعد: ساعد. ٣ له: مزيد. ٥ للحكم: مغير (من: الحكم). ٦ التساعد: للتساعد.

٧ وشرطين: في الهامش. ١٠ يحيل: مهمل. ١١ بين: مزيد فوق «علل». وهذا مشطوب. ١٢ لكن:

ممن. ١٤ زالت: زال. ١٦ التنجيس: السجيس. || فإذا: ادا. ١٦-١٧ من «إيجاب» إلى «الاستمتاع»:

في الهامش. ١٧ بها: السابق (الحد) مشطوب. ١٨ وكونه: مغير (من: وكونها).

فصل في الاستدلال

هل هو قياس: أم ليس بقياس

- ٣ مثاله أن يعلى، في طهارة الهر، بكونها من الطوافين والطوافات؛ فيحكم المعلل بأن الفارة طاهرة، مقيسة على الهر بعلّة جمعت بينهما، وهي التطواف الذي يشقّ معه حفظ المائعات التي في بيوت الناس عنها، كما يشقّ الاحتراز من التحفظ عن نظر الأطفال والعبيد، بقوله: ﴿لَيْسَتْ أَدْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾. وذكر أوقافاً يكون الإنسان فيها نائمًا منكشفًا بادي العورة؛ ثم علل فقال: ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾. فلاجل ذلك. وجب استئذان من يتولج البيوت في غيرها من أوقات التحفظ.
- ٦
- ٩ فمذهبنا أنه ليس بقياس؛ وهو مذهب جماعة من الفقهاء. وقال قوم من الفقهاء وأهل الجدل: هو قياس.

فصل في الدلالة على مذهبنا

١٢

- هو أنّ هذا الحكم دخل تحت قوله - صلى الله عليه وسلم: «ليس بنجس» إتيانها من الطوافين عليكم والطوافات. فعمّ هذا الطواف كلّ طائف. فغنيينا بالعموم، من صاحب الشرع، عن أن نعلق الحكم على قياس مستنبط، وإلحاق الفارة بالهر بإلحاق الفروع بالأصول؛ إذ كان العموم منتظماً لهما، وكانا أصليين في المعنى، وصاروا في انتظامهما في العموم كالأجناس الست في انتظامها بالنص. لا يقال في الشعير: «مكيّل جنس محروم» | التفاضل فيه؛ كالبر. وما أخرج هذا أن يكون قياساً إلا انتظام الشعير والبر جميعاً في نص صاحب الشرع. فكان دخول الشعير في نفسه كدخول الحنطة؛ فلم يكن كون الحنطة أصلاً، بأولى [من] أن يكون الشعير أصلاً للحنطة. لدخولهما جميعاً تحت النص.
- ١٥
- ١٨
- ٢١

٢ أم: امر. كذا. ٤ وهي: وهو. ٥ الاحتراز: الاحتراز. ٦ نظراً: نظراً. ٧ أوقافاً: أوقات. ٨ نائماً: نائماً. ٩ منكشفاً: منكشفاً. ١٠ بادي: مهمل. ١١ فلاجل ذلك: في الهامش. ١٢ يتولج: يتولج. ١٣ فغنيينا: فغنيينا. ١٤ نعلق: نعلق. ١٥ بالهر: بالهر. ١٦ منتظماً: منتظماً. ١٧ الست: الستة. ١٨ بالنص: مطبوس. ١٩ غامض. ٢٠ لا: السابق (لا يقال في الشعير مكيّل) مشطوب. أكثره مهمل. مطبوس بعضه. ٢١ جنس محروم: مطبوس بعضه. ٢٢ كالبر: السابق (وما) مشطوب.

- كذلك ما دخل في العموم استغنى عن قياس أحد الداخلين على الآخر، لوجود التطواف المصريح به على الفأرة؛ كدخوله على الهر، ودخول الفأرة فيه كدخول الهر. فلم يبق، مع هذه الجملة، إلا أن يكون القياس مثل رؤيا النعاس الشديد، والجوع المفرط، والخوف المحفز، والحزن في حق القاضي يُقاس على الغضب؛ حيث قال - صلى الله عليه وسلم: «لا يَقْضِرُ القاضي حين يقضي وهو غَضْبَانٌ». فلَمَّا كان الجوع والخوف والحزن غير داخل في عموم قوله «غَضْبَانٌ»، كان معنا له من القضاء، مع هذه الأحوال، مقيسًا على الغضب، بعلة مستنبطة من جهتنا؛ حيث رأينا أن كل واحد من هذه الأحوال مانعًا له من الثبات لفصل الأحكام، والاعتدال الذي يتأتى معه النظر في حكم القضية، والاستدلال، والسلامة من التضجر والتبرم، والاستعجال المانع من الموعظة لمن عزم على اليسير والتخويف بالله. فهذا وأمثاله من القياس. - والله أعلم.

فصل

١٢

- لا يجوز للعامة أن يقلد في التوحيد والنبوات. وهو مذهب الفقهاء، وأهل الأصول والكلام؛ خلافاً لما حكي عن بعض أصحاب الشافعي: يجوز تقليده في ذلك. ولم يختلفوا في أنه ليس له أن يقلد في أصول الشريعة؛ كوجوب الصلوات، وأعداد الركعات.

فصل في الدلالة على المنع من ذلك

- إن المأخوذ على المكلف من هذه الأمور العلم. والمقلد لا يحصل له العلم بصحة قول من قلده؛ بل يجوز عليه الخطأ، وركوب الهوى. لأجل ذلك، [فالذي] لم يُجَزَّ تقليده في أصول الشريعة، فقد ناقض؛ لأن المعرفة بوجوب الصلاة والصيام

٢ التطواف: مهمل. ٣ رؤيا: روا. ٤ المحفز: المحفز. القاضي يُقاس: مهمل. الغضب:

الغضب. ٦ غَضْبَانٌ: السابق (وهو) مشطوب. ٧ الغضب بعلة مستنبطة: مهمل. ٨ لفصل: مهمل.

٩ يتأتى: نانا. ١٠ اليمين: مهمل. وفي الهامش معجم. ١٣ مذهب: مطموس بعضه. ١٥ كوجوب: كوجوب. كذا.

لا تصح إلا بعد المعرفة بصدق من جاء بها وبوجوبها؛ فإن قلّد في صدقه؛ فقد قلّد في وجوب جميع ما جاء به. وإن جاز أن يعلم صدقه بالتقليد؛ جاز أن يعلم أصول الشريعة بالتقليد. ٣

فصل في شبهة من خالف في ذلك

إن الأصول أدلة تدقّ عن فهم العوام، فاحتجوا إلى تقليد العلماء. ومن ذلك أن تكليف العوام استخراج الأدلة يقطعهم عن الأشغال والمعاش؛ وبهذه العلة جوّزنا التقليد في فروع الدين. فبأن لو كلّفنا جميع العوام الاجتهاد، لكلفناهم التفقّه؛ وذلك يقطعهم عن عمارة الأرض، وملابسة المعاش والتجائر. ٦

فصل في الجواب عن شبهتهم

أما الأول، فإنّ دلائل الأصول، وإن كانت دقيقة، إلا أنّ طرقها العقل والعقل يتساوى فيه جميع الأنام، من خواصّ وعوام. ولو صرفوا عنايتهم إلى ذلك، لتمهّروا فيه. ألا تراهم لما صرفوا همهم نحو الصنائع الدقيقة، والتجائر لما صرفوا همهم إليها، [تمهّروا فيها؟] وليس في علم الأصول المأخوذ اعتقادها ما يطول، فيقطع عن الزمان ويعطل عن الأشغال. إنّما هو حدّث العالم، وإنّ له محدثًا، وإنّه مستوجب لصفات مخصوصة، مثّره عن صفات مخصوصة، | وإنّه واحد في ذاته ١٢ ١٥ وصفاته. وهذا مع الأيّام، لو جعل له لحظة في تصاريّف الأيّام، لأنّى على المقصود من الإثبات.

ولأنّه ينقلب عليهم في التقليد، فيقال: إن قلّد واحدًا دون غيره، فلا بدّ أن يكون للذي يقلّده معنّى خصّه بجواز التقليد، أو وجوبه له دون غيره. فإذا كان كذلك، فلا بدّ من النظر في رجل يصلح أن يقلّده، وذلك لا يتحصّل إلا بنوع تأمل ١٨

١ وبوجوبها: مهمل. ٢ ما جاء به: ما حابه. ٦-٨ من «عن الأشغال» إلى «التفقّه وذلك»: في

الهامش. ٨ يقطعهم: مكرّر في تعليفة الهامش. | والتجائر: مغير (من: والتجائر). ٩ شبهتهم: شبههم؟

ليس في الفصل إلا شبهة واحدة. ١١ يتساوى فيه: سساو فيه. | الأيّام: مهمل. ١٣ تمهّروا: مهمل.

١٥ ذاته: مهمل. ١٦ جعل: فعل. | الأيّام: مهمل. ١٨ ينقلب: ينقلب. | واحدًا: واحد.

وترجيح. وذلك أيضًا لا بدّ فيه من معرفة ما يُرجّح به الأشخاص. ولأنّ العقل
محثوث على الاحتياط والاحتراز، وأكد الاحتياط ما ينجي من سوء العاقبة، ويعود
بالعيش السالم والنعيم الدائم. وقد استطارت دعوى الأنبياء - صلوات الله عليهم -
في سائر الأقطار، بالتخويف من النار، وبالبعث بعد الموت للمناقشة في الحساب،
والمجازاة على الأعمال. ومثل ذلك، لو لم يثبت بدليل الإعجاز، بل كان قولاً
بغير حجة، لأفرغ العاقل إلى النظر لنفسه، والتحرّز والاحتياط لعاقبته. كما قال
- سبحانه: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي
يَعِدُّكُمْ﴾. وقال في حقّ نبينا - صلوات الله عليه: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ
رَبِّي﴾. ﴿وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾. وإذا كان في العقل باعث يبعث على التحرّز، فليس دعاء
الأنبياء بما جاءوا به بأقلّ من قائل على طريق: «يا قوم! تزودوا لهذا الطريق، فإنّه
ظ^{٢١٩} [فيه مخاطر! فيشرع القوم] في [التحرّز و] الاحتياط | لقول ذلك القائل من غير
حجة.

١٢ فهل يجوز أن يُشغل عن هذا النوع من النظر للنفوس والاحتياط معاش، أو يجعل
العاقل دأبه العمل بالفكر والبحث والنظر لعاقبته، ويجعل لذلك نصيباً من أوقاته،
وإخلاء بعض زمانه؟ فأما أطراح ذلك، وتقليد الرجال فيه، [فلا يجب]. فلو كان
١٥ ذلك كذلك، لكان أحقّ من قلّد الأنبياء - صلوات الله عليهم.
ومعلوم أنّ الله - سبحانه - لم يقنع للخلق بمجرّد دعايتهم، وحسن طريقتهم،
بما يغلب على الظنون صدقهم؛ حتّى أيد ذلك بالمعجزات القطعية، والبراهين
١٨ الخارقة. فليس هذا من النظر في الفقه وأدلّته في شيء. فإنّ طرق ذلك كثيرة
مختلفة. ثم بعد تحصيل الطرق، يُحتاج إلى النظر.
وطريق هذه الأصول إنّما هي العقول؛ وقد تساوى فيها المكلفون، ولا يُحتاج
٢١ معها إلى سواها. فلا وجه لتقليد مساوٍ فيها، كما لا يجوز للعالم بالفروع والأصول
تقليد مساوٍ في علمه.

١ يُرجّح به: مرجح به. ٢ ينجي: سخي. ٦ لأفرغ: لافبرغ. كذا. || والتحرّز: والمتحرّز.

١٠ الطريق: اللاحق (تحرّز قول) مشطوب. ١١ لقول: مزيد. ١٤ دأبه: دابه. || العمل: السابق (النظر)
مشطوب. || والبحث: والبحث. ومقتير. ١٨ يغلب: مهمل. ٢٣ علمه: عمله.

- واحتج بعض المخالفين في هذا الفصل بأن قال: المقصود ثقة النفس إلى المعتقد وسكونها. وإذا وجد ذلك، سقطت الطُّرُق؛ لأنَّ الطرق لا تُراد لأنفسها،
 ٣ إنما تُراد لدرك الغاية، والغاية في المقصود. فسواء حصل بالسكون والثقة بقول شخص، أو بنظر يحصل من النفس، أو بإلقاء يلقيه الباري في القلوب؛ فيزول مع الشُّبه والريب.
- ٦ وهذا التقليد أمر يحصل به سكون نفوس العوام؛ حتَّى إنَّ ما وقر في نفوسهم لا يزول. وكثير منهم تُؤْفَى على ثقة العلماء بما علموه بالأدلة القاطعة. فإنَّ العلماء تعرضهم الشُّبه فيما اعتقدوه؛ فالواحد منهم يذهب إلى مذهب ويميل إليه، ثمَّ يعرض له ضدٌّ [٥]. والعامِّي الناشئ في بيعة | عتيقة، أو كنيسة، لا يستترله عن دينه ٩ كلَّ حجة، وإن ظهرت للعقول ظهور المحسوسات للحواس. وكذلك من نشأ ببلاد الرفض، لا تستترله أدلة السُنَّة عن اعتقاد الرفض. ومن نشأ في بلاد الخوارج، لا تستترله أدلة الحجج عن المناصبه لعلِّي وأهل البيت. كلَّ ذلك، للثقة بمن قلده. ١٢ والجواب أنَّ الثقة لا بطريق تبخيت؛ والتبخيت لا يرضى به العقل طريقًا. وإن حصل من طائفة الثقة به، فقد حصل مثل ذلك من النساء، بضربهنَّ بالحصى؛ ومن الأكراد في إشعار الكتف؛ ومن قوم بزجر السعير؛ ومن قوم بزجر الطائر؛ وأنسوا ١٥ بالغال، وعولوا على الحذر بالطيرة؛ وأنس قوم بالسَّخر؛ وأنس قوم بالشعاوذ؛ واعتقدوا أنَّه لا فرق بينها وبين معجزات الأنبياء - صلوات الله عليهم. وبنوا على ذلك أمور الدين والدنيا، واستباحوا به الفروج والدماء. وأخذ قوم بقول القائف في الأنساب؛ وقوم باللُّوث في إراقة الدماء؛ وأنس قوم إلى المنام والأحلام، وبنوا على ١٨ المنامات في الاعتقادات؛ وأخذ قوم بشواهد الأحوال؛ وأنكر قوم درك الحواسِّ ونقول الحقائق بما تخيل وتطرَّق على المدارك من العوارض والاختلال. فأفسدوا ٢١

١ ثقة: فقه. ٤ بإلقاء يلقيه: مغموس بعضه. ٥ الشُّبه: مزيد فوق «السكه». وهذا مشطوب.
 || والريب: مهمل. والسابق (في نفوسهم) مشطوب. ٧ تُؤْفَى: يوفى. ٨ تعرضهم: مغموس بعضه.
 ٩ بيعة: مغموس أكثره. || عتيقة: مزيد فوق «كته». وهذا غير مشطوب. ١٣ تبخيت والتبخيت: مهمل. ١٤ مثل: منك. || بضربهنَّ: نصرتهن. ١٥ إشعار الكتف: مهمل. || بزجر: برجر. ١٦ بالغال: بالغال. || وعولوا: في الهامش. في محل «وعدوا»، وهذا مشطوب. || بالشعاوذ: بالشعاود. ٢١ ونقول: مهمل. || بما تخيل: لما محل. والسابق (كما) مشطوب. || والاختلال: مهمل. غامض.

- المدارك الأصلية مع السلامة والاعتدال بتطرق العوارض؛ وأنسوا بذلك أنسا أزالوا
 به أصل ما استدلوا به، فقالوا: أي ثقة لنا أن القصر واحد والأحول يراه قمرين؟
 ٣ وأي ثقة لنا بأن العسل حلو، والمسروور ندركه مؤثرا؟ وأي ثقة [لنا أن العود مستقيم]
 ٢٢٠ ظ وهو يرى في الماء مكسورا [معوجا؟] وأي [ثقة لنا أن الدار ساكنة]، والمدار | به
 يراها دائرة، ويرى نفسه غير ساكنة، بل يُدار بها؛ وإلى أمثال ذلك.
 ٦ فجمعوا العاهات العارضة على الحواس بآفات تتجدد على الأمزجة. فهل كان
 ذلك عندنا وعندكم طرائق يؤخذ بها، ويُعَوَّل عليها؟ فيمن قولكم «لا»، فيقال «فقد
 بطل تعلُّقكم بثقة تحصل من المقلدين أنسا إلى غير طريق». ولا مخلص لهم من
 ٩ هذا. - والله أعلم.

- وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليما
 ١٢ والحمد لله رب العالمين
 [كلمة المحقق: هذا آخر كتاب الخلاف وبه تم كتاب الواضح في أصول الفقه
 المشتغل على أربعة كتب في المذهب والجدلين والخلاف
 ١٥ لأبي الوفاء بن عقيل - رحمه الله، والله الحمد]

١ أزالوا: أزلوا. ٣ ندركه: مهمل. ٦ تتجدد: شخدد. ٧ طرائق: مهمل. || يؤخذ بها: يؤخذ به.
 || عليها: عليه. ٨ المقلدين: المقلدن. ٩ أعلم: مغير.

ملحق

فهرست للمجلد الثاني من
كتاب الواضح في أصول الفقه لابن عقيل
ابتداءً من فصول الأخبار
من جمع مالك المجلد وبخطه وهو
العالم الحنبلي يوسف بن عبد الهادي المقدسي
المتوفى سنة ٩٠ هـ / ١٥٠٣ م

انظر اللوحتين رقم ٧ ورقم ٨
من مخطوطة جامعة برنستون
في أول كتاب من كتب الواضح
«كتاب المذهب» بعد خطبة المحقق

12

My dear Mr. [unclear]
I have just received your letter of the 10th inst.
and am glad to hear that you are
well. I am also well and hope
this letter finds you the same.
I am, dear Sir, very respectfully,
Your obedient servant,
[unclear]

My dear Mr. [unclear]
I have just received your letter of the 10th inst.
and am glad to hear that you are
well. I am also well and hope
this letter finds you the same.
I am, dear Sir, very respectfully,
Your obedient servant,
[unclear]

انظر اللوحة رقم ٧

رقم الورقة في المخطوط	رقم الصفحة في المطبوع	
٢ظ	١٢٢	الأخبار
٣و	١٢٤	التواتر يفيد العلم
٨و	١٣١	علم التواتر ضروري
٩ظ	١٣٣	[خبر التواتر] لا يولد العلم
٩ظ	١٣٣	خبر الواحد لا يولد الظن
١٢ظ	١٣٨	[لا يجوز على الجماعة التواطؤ على] كنتم ما يحتاج إليه
١٥و	١٤٣	عدد التواتر غير محصور
١٧ظ	١٤٧	التعبد بخبر الواحد عقلاً
١٩و	١٥٠	يجب العمل بخبر الواحد
١٩ظ	١٥١	غرض الإبلاغ العمل
٢٥و	١٦٠	يُقبل خبر الواحد وإن انفرد الواحد بروايته
٢٦و	١٦٢	خبر الواحد فيما نعم به البلوى [مقبول]
٢٨و	١٦٥	[يُقبل] خبر الواحد في [إثبات] الحدود
٢٨ظ	١٦٧	خبر الواحد مقدّم على القياس
٣٠ظ	١٧٠	خبر الواحد لا يوجب العلم الضروري ولا الكسبي
٣٧و	١٨١	المراسيل حجة [ويجب العمل بها]
٣٩ظ	١٨٦	مرسل غيرنا ومرسلنا سواء
٤٠ظ	١٨٧	كلام أحمد في المراسيل
٤١ظ	١٨٩	شروط قول رواية الراوي (=) «المعتبر في الراوي من الصفات
		لقبول روايته»
٤٤و	١٩٣	لا يُقبل الجرح إلا منسراً
٤٥و	١٩٤	يُقبل في الجرح قول الواحد [ولا يُعتبر العدد]
٤٥ظ	١٩٥	مجهول الحال يُقبل إسلامه [=] «إذا زوي عمن لا تُعرف عدالته...»
٤٦و	١٩٧	الأخذ بالحديث الضعيف

١٩٨	٤٧و	ما يمنع الرواية
٢٠٠	٤٧ظ	رواية أهل البدع
٢٠١	٤٨ظ	الذكورية لا تعتبر في الحديث
٢٠١	٤٨ظ	رواية الضمير [لا بأس بها إذا كان يحفظ]
٢٠١	٤٨ظ	لا يروى عن أهل الرأي
٢٠٢	٤٩و	رواية من أجاب في المحنة [لا يروى عنه]
-	--	رواية حديث المرسى [عنوان الفصل ثلاثى من الورقة بحيث المطوية]
٢٠٦	٥١و	رواية الحديث بألفاظه مستحبة
٢١٠	٥٣و	قول الراوي «قال رسول الله - صلى الله عليه - كذا»
٢١٠	٥٣وظ	[إذا وجد سماعه في كتاب [جاز روايته]
٢١١	٥٤ظ	إذا قرئ على المحدث وهو يسمع [من قراءة غيره]
٢١٣	٥٤ظ	[وإن] قرئ على الشيخ وهو ساكت
٢١٣	٥٤ظ	قول المحدث [«أنبأنا» و] «أخبرنا»
٢١٤	٥٥ظ	إذا قال «أجرت لك [هذا الحديث]
٢١٤	٥٥و	المناولة
٢١٧	٥٦ظ	من قال «حدثني» و «أخبرني [فلان عن فلان]
٢١٧	٥٦ظ	رواية صحابي عن صحابي [خبرنا عن النبي - صلى الله عليه]
٢١٩	٥٧ظ	[فمن يقع عليه] اسم «الصحابي»
٢٢٢	٥٩و	من عاصر النبي - عليه السلام - إذا قال «أنا صحابي» قبل منه
٢٢٢	٥٩ظ	قول الصحابي والتابعي «كانوا يفعلون كذا»
٢٢٤	٦٠و	انفراد الثقة بالزيادة
٢٢٨	٦٣و	رواية بعض الحديث
٢٣٠	٦٣ظ	ترجيح الألفاظ إذا [تقابلت و] لم يمكن الجمع
٢٣٣	٦٥و	ترجيح أنفن الروايتين
٢٣٣	٦٥ظ	مباشرة أحد الراويين
٢٣٤	٦٥ظ	قرب أحد الراويين [من النبي - صلى الله عليه]
٢٣٤	٦٦و	أحد الراويين من أكبر الصحابة
٢٣٤	٦٦و	[أحدهما سمع من غير حجاب والآخر من وراء حجاب]
٢٣٤	٦٦و	أحدهما [كان يروي] عن كتاب والآخر عن غير كتاب
٢٣٥	٦٦ظ	اضطراب إحدى الروايتين

أحدهما مسند الآخر مرسل	٢٣٥	ظ٦٦
تقدّم إسلام أحد الراويين	٢٣٦	ظ٦٦
ترجيح المتن	٢٣٦	و٦٧
تعارض جرى في الحدود	٢٤٢	ظ٦٩
فصل التراجيح العائدة إلى غير المتن والإسناد	٢٤٤	ظ٦٩
فصول الإجماع	٢٤٨	ظ٧١
الإجماع حجة [مقطوع بها]	٢٤٩	و٧٢
إجماع الصحابة	٢٦٣	و٨٠
لا ينعقد إجماع الأكثر	٢٦٦	ظ٨١
انقراض العصر معتبر لصحة الإجماع واستقراره	٢٧٠	ظ٨٣
إجماع التابعين على أحد القولين [من اختلاف الصحابة]	٢٧٨	ظ٨٨
إحداث قول ثالث [بعد اختلاف الصحابة على قولين]	٢٨٤	و٩١
انقضاء الإجماع عن القياس	٢٨٦	ظ٩٢
لا اعتبار بقول [العامة في الإجماع ولا اعتداد بخلافهم]	٢٩٢	و٩٦
مخالفة الأصوليين [وهم المتكلمون] والنحاة وغيرهم [لا يُعتدّ بها في الإجماع]	٢٩٤	ظ٩٧
[إجماع أهل المدينة ليس بحجة]	٢٩٧	و٩٨
إجماع أهل البيت [لا يكفي في انعقاده مع خلاف غيرهم]	٣٠٠	و١٠٠
في التابعي والصحابة [إذا أدرك عصرهم]	٣٠٣	و١٠٢
انتشار قول الصحابي وسكت الباقي [عن مخالفته كان إجماعاً]	٣٠٧	و١٠٤
قول الصحابي [في مسائل الاجتهاد والحوادث]	٣١٣	و١٠٧
قول الصحابي فيما يخالف القياس	٣١٧	ظ١٠٩
اجتماع الخلفاء الأربعة بعد إجماعاً مع خلاف غيرهم من الصحابة	٣٢٠	ظ١١٠
عقد أحد الأئمة الأربعة لا يجوز نقضه	٣٢٣	ظ١١٢
إذا اختلفت الصحابة على قولين ولم ينكر بعضهم على بعض [قوله] لم يجوز لمن بعدهم من المجتهدين الأخذ بأحد القولين [من غير دليل]	٣٢٤	و١١٣
[يجوز ترك ما ثبت وجوبه بالإجماع إذا تغيرت حاله]	٣٢٦	و١١٤
[يجوز إثبات الإجماع بخبر الواحد]	٣٢٧	و١١٤
فصول التقليد	٣٣١	و١١٥
حدّه	٣٣١	و١١٦

التقليد والأصول المتعلقة بالاعتقاد [في الله لا يجوز التقليد فيها]	٣٣١	١١٦و
[يجب على العالم إحداث اجتهاد آخر لكل عامي يستغني وإن سبق له أن أفنى في مثل الحادثة [أي أن المفتي لا يجوز له تقليد نفسه]	٣٣٥	١١٨ظ
لا يجوز للعالم تقليد العالم مطلقاً	٣٣٦	١١٨ظ
ولا مع ضيق الوقت	٣٤٢	١٢١ظ
يلزم [الاجتهاد في أع] بيان المفتين	٣٤٤	١٢٢ظ
الأفعال قبل ورود الشرع	٣٤٦	١٢٣ظ
القياس طريق لإثبات الأحكام العقلية	٣٥٤	١٢٧ظ
يجوز التعلل بالقياس في الشرعيات عقلاً وشرعاً	٣٦٢	١٣٢و
الكلام على من أحال التعبد لأجل إيجابه على المكلفين الأحكام المتضادة	٣٨٣	١٤٤و
[القول في محيل التعبد به لأجل إحالة تعبد به بالحكم]	٣٨٣	١٤٤و
ورود السمع بذلك بعد فراغنا من بيان أنه طريق	٣٨٥	١٤٥ظ
استعمال القياس عن أصحاب النبي - عليه السلام	٣٨٧	١٤٦ظ
[ورود النص على حكم شرعي معللاً]	٣٩٧	١٥٢ظ

انظر اللوحة رقم ٨

يجوز إثبات الحدود و[الكفارات] بالقياس	٤٠٢	ظ ١٥٥
يجوز القياس على أصل ثبت بخبر مخالف للقياس	٤٠٥	ظ ١٥٧
إذا ثبت الحكم في فرع بالقياس صح جعل الفرع أصلاً لفرع آخر	٤٠٧	و ١٥٨
فصول الاجتهاد	٤٠٨	ظ ١٥٨
المصيب واحد وما عداه باطل في أصول الدين	٤٠٨	ظ ١٥٨
المصيب واحد في الفروع	٤١١	ظ ١٦٠
تعادل الأدلة فاسد	٤٣٢	و ١٧٣
ما أدّى إليه الاجتهاد مظنون	٤٣٣	ظ ١٧٣
يجوز التعبد بالاجتهاد في عصر النبي عليه السلام وبمحضر منه	٤٣٤	ظ ١٧٣
اجتهاد النبي عليه السلام في الحوادث	٤٣٧	و ١٧٦
يجوز أن يأذن الله لنبيه الكلام بما شاء	٤٤٥	و ١٨١
يجوز للعامة تقليد العالم فيما يسوغ فيه الاجتهاد	٤٥٠	ظ ١٨٤
لا يقلّد العامة من شاء من العلماء	٤٥٢	و ١٨٥
لا يخلو عصر من مجتهد	٤٥٣	و ١٨٦
إذا تورّط في معصية لا يمكنه الخروج منها إلا بالندم	٤٥٧	و ١٨٨
لا يجب شكر المنعم عقلاً	٤٦٥	ظ ١٩٣
يرد العموم إلى بعض المكلفين	٤٧٠	و ١٩٧
يجوز النسخ في السماء إذا كان هناك مكلف	٤٧٢	ظ ١٩٨
هل يعرض الخطأ في اجتهاده عليه السلام؟	٤٧٤	و ١٩٩
صفة المفتي	٤٧٦	ظ ٢٠٠
من يجوز له التقليد	٤٧٨	ظ ٢٠١
خصال يُستحب أن تُعتبر في المفتي	٤٧٩	ظ ٢٠٢
لا يقف الاستفتاء على إمام معصوم	٤٨٢	و ٢٠٤
[لا يجوز للعامة أن يستفتي في الأحكام من شاء بل يجب أن يبحث	٤٨٣	ظ ٢٠٤
عن حال من يريد سؤاله وتقليده]		
إذا كان هناك عالم واحد تعين	٤٨٤	و ٢٠٥
فرق التخصيص والنسخ	٤٨٤	و ٢٠٥

هل يُؤيد التكليف لا إلى غاية؟	٤٨٦	و٢٠٦
هل يصح أن يكون في نظره مطلقاً؟	٤٨٨	و٢٠٧
أخبار الآحاد بما ظاهره التشبيه	٤٨٨	ظ٢٠٧
نسخ التنبيه لا يوجب نسخ ما تبه عليه	٤٩٤	ظ٢١٠
العلّة التي لأجلها لم يحصل لنا العلم الضروري	٤٩٥	ظ٢١١
الإجماع بخبر الواحد	٤٩٦	و٢١٢
حروف مقطعة لا يُعقل لها معنى قد ترد من الله تعالى	٤٩٨	و٢١٣
يجوز نسخ القياس في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم	٥٠٠	و٢١٤
هل الأصل في القياس الشرعي النص أو حكم النص؟	٥٠١	ظ٢١٤
يجوز نص الشارع على كلّ الأحكام ولا يبقى للمجتهد رأي	٥٠٢	و٢١٥
تعلق العلم الشرعي بعائنين وأكثر	٥٠٣	و٢١٦
الاستدلال ليس بقياس	٥٠٦	ظ٢١٧
لا يجوز للعامة التقليد في التوحيد والنبوات	٥٠٧	و٢١٨
هـ [انتهى فهرس يوسف بن عبد الهادي المقدسي للمجلد الثالث	٥١١	ظ٢٢٠
المخطوط من كتاب الواضح في أصول الفقه لابن عقيل]		

١ - فهرس الآيات القرآنية

١ - سورة الفاتحة

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
بسم الله الرحمن الرحيم	١	١٠٤/٣
اهدنا الصراط المستقيم	٦	٢٧٩/١٤ . ٣/٣

٢ - سورة البقرة

الله يستهزئ بهم...	١٥	٩٣/١
يا أيها الناس	٢١	٢٣٢/٥٩/١٤
يا أيها الناس اعبدوا ربكم	٢١	٤١٣ . ٢٣٢ . ٥٩/١٤
فأنوا بسورة من مثله	٢٣	٣٧/١٤
وإذا قال ربك للملائكة...	٣٠	٩/١٤
وعلم آدم الأسماء كلها	٣١	٢٩ . ٨ . ٤/١٤ . ١٠٥/٣
أنبؤني بأسماء هؤلاء	٣١	٨/١٤
قالوا سبحانك لا علم لنا...	٣٢	٨/١٤
وإذا قلنا للملائكة...	٣٤	٣٩١/١٤
اسكن أنت وزوجك الجنة	٣٥	٦٣/١٤
ولا تقربا هذه الشجرة	٣٥	٧٢/ب٤ . ٥٤١ . ٦٣/١٤
قلنا اهبطوا منها جميعا	٣٨	٢٢٧/١٤
وأقيموا الصلاة	٤٣	٥٢٩ . ٣٩٣ . ٩٩/١٤
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٤٣	٣٩٠ . ٩١/ب٤ . ٥٣٤ . ٥٣٢ . ٥٣١/١٤
الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم	٤٦	٤٨٦/١٤
ادخلوا الباب سجدا	٥٨	٣٥٨/١٤
وإذا استسقى موسى لقومه	٦٠	١٤٤/١
إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة	٦٧	٥٤١ . ١٦٣/١٤
أنتخذنا هزوا	٦٧	١٦٣/١٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا تُفَارِسُ﴾	٦٨	٣٨/٣
﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءٌ...﴾	٦٩	٣٨/٣
﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولَ...﴾	٧١	٣٨/٣
﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	٧١	١٦٣/٤
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ...﴾	٧٤	٥١٧/٤
﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾	٧٨	١٠/٤
﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ...﴾	٨١	٧٢/ب٤
﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	٨٣	٧٢ . ٤٨/ب٤
﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾	٩٣	٥٠٩ . ٥٠٨ . ٤١٠ . ١٩ . ١٨/٤
﴿فَتَمْنُوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	٩٤	٥٤٨/٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	١٠٤	٢٢٨ . ٢٢٤/٤
﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ...﴾	١٠٦	١١٦/١ . ١٢٢ . ١٤١ . ٥٣/ب٤ . ٦٥ . ٦٦ . ٨١
﴿بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾	١٠٦	٦٥/ب٤
﴿أَوْ مِثْلَهَا﴾	١٠٦	٨٢/ب٤
﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	١٠٦	٨٢/ب٤
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	١١٠	٢٨٧ . ٢٨٦/ب٤
﴿كَنْ فَيَكُونُ﴾	١١٧	٦٢/١
﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾	١٢٥	١٧/٤
﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ...﴾	١٤٢	١٣٧/١ . ٥١/ب٤
﴿فَمَا وَلَا هُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ...﴾	١٤٢	٢١/ب٤ . ١٤٢/١
﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ...﴾	١٤٢	١٣٧/١
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...﴾	١٤٣	٢٤٩/ب٤ . ٢٦٣ . ٢٧١ . ٣٩٦
﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ...﴾	١٤٣	١٣٧/١
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ﴾	١٤٣	٤٩ . ٤٦ . ٤٥ . ٤٣/٤
﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ...﴾	١٤٤	١٣٦/١ . ٥٤٦/٤ . ٥١/ب٤ . ٤٤٨
﴿فَتَنُوبُوكَ﴾	١٤٤	٥٤٦/٤
﴿قُولْ وَجْهِكَ﴾	١٤٤	٥٤٦/٤
﴿قُولْ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾	١٤٤	٢٦/١ . ٤١٢/٤ . ٥١/ب٤
﴿فَأَسْبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾	١٤٨	١٥٩/٤ . ١٦٠ . ١٦٢ . ٥٥٥ . ٥١/ب٤ . ٢٤٤
﴿وَلْيَبْلُوكُمْ بَشْيَءٌ مِنَ الْخَوْفِ...﴾	١٥٥	٤٥٩/٤
﴿إِنَّ الْعِصْيَا وَالْمَرْوَةَ﴾	١٥٨	٣٦١/٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾	١٦٤	٣٥٧/ب٤
﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	١٦٤	٥٠٥/أ٤
﴿وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾	١٦٤	٥٠٥/أ٤
﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ فِي السَّمَاءِ...﴾	١٦٤	٥٠٥/أ٤
﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ...﴾	١٦٤	٥٠٥/أ٤
﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ...﴾	١٦٩	١٥٧/ب٤
﴿لَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	١٧٤	٧٣/ب٤
﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	١٧٥	٦٥/ب٤
﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ...﴾	١٧٧	١١٤/١ . ٤٥/أ٤
﴿فَمَنْ غَفِيَ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ...﴾	١٧٨	١٥/أ٤ . ٦٨/٣
﴿يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾	١٧٩	٢٣٢/أ٤
﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾	١٨٠	٥٨ . ٥٢/ب٤
﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾	١٨٠	١٠١/ب٤
﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا...﴾	١٨٤	١٩٥/أ٤
﴿وَعَلَى الَّذِينَ بَطَلَتْ قُوَّتُهُمْ...﴾	١٨٤	٧١/٣ . ١٣٩/١
﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾	١٨٥	١٣٩/١ . ٦٨/٣ . ٧٢ . ٢٨/أ٤ . ٦٣/ب٤
﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا...﴾	١٨٥	١٣٩/١ . ١٩٥/أ٤
﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٥	٤٥٨/أ٤
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ...﴾	١٨٥	١٩٦/أ٤ . ٦٤/ب٤ . ٦٥
﴿عَلَّمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ نَخْتَانًا...﴾	١٨٧	١٤٠/١ . ٦٢/ب٤
﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا...﴾	١٨٧	١٣٥/١ . ٦٢/ب٤
﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ﴾	١٨٧	٥٤٦/أ٤ . ٧٥/ب٤
﴿ثُمَّ أَنْمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	١٨٧	١١٨ . ١٢٣ . ١١/١ . ٣٣٤/أ٤ . ٤٧٤ . ٥٤٦
﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	١٩١	٦٥/ب٤
﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	١٩٦	١٠٢/ب٤
﴿فَمَنْ نَمَنَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾	١٩٦	٣٦٢/أ٤
﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ...﴾	١٩٦	٣٧٩/أ٤ . ٥٨
﴿الْحَجَّ أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ...﴾	١٩٧	٦٩/٣ . ٤٣/أ٤ . ٥٠٩
﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾	١٩٧	٦٦/١ . ٦٩/٣ . ٢٥٣/أ٤
﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا مَسْوَاقَ...﴾	١٩٧	٢٤/١

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ مَنَاسِكُكُمْ﴾	٢٠٠	١٩٠/أ٤
﴿أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ﴾	٢١٠	٤٩٦/أ٤
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُمْ﴾	٢٢٠	١٩٣/أ٤
﴿وَلَا تَتَكْبَرُوا فِي الْمَشْرَكَاتِ...﴾	٢٢١	٤٥١ . ٣١٤/أ٤
﴿فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءَ فِي الْحَيْضِ...﴾	٢٢٢	٥٤٦ . ٣٣٤ . ١١٣/أ٤
﴿حَتَّى يَطْهَرُوا فَإِذَا تَطَهَّرُوا﴾	٢٢٢	١٢٣/أ
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾	٢٢٨	١٠٢٧ . ٤٥٠ . ١٥/أ٤ . ٦٦/٣ . ٩٣ . ٣٠/أ
		١٢٣/ب٤
﴿وَيَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾	٢٢٨	٤٥٠/أ٤
﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾	٢٢٩	٧٢/ب٤
﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾	٢٢٩	٧٢/ب٤
﴿فَلَا تَفْضُلُوهُمْ أَنْ يَبْكَحُوا...﴾	٢٣٢	٧٠/٣
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾	٢٣٣	١٢٣/ب٤
﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ...﴾	٢٣٤	٢٤٠ . ٥٨/ب٤
﴿وَقَدْ فَرَضْنَا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	٢٣٧	٦٦/أ
﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُوا أَوْ يَغْفُوا...﴾	٢٣٧	١٥/أ٤ . ٩٣ . ٣٠/أ
﴿أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ﴾	٢٣٧	٩٣/أ
﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ...﴾	٢٣٨	٢٤٤/ب٤
﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجُلًا أَوْ رَكْبَانًا﴾	٢٣٩	١٠٧/ب٤
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَفْرِضُ اللَّهُ...﴾	٢٤٥	١٦/أ٤
﴿يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾	٢٥٤	٣٨/٣
﴿أَنْ يَحْيَى هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾	٢٥٩	٢/٢
﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ...﴾	٢٥٩	١٧٩/ب٤
﴿قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى...﴾	٢٦٠	١٧٩/ب٤ . ٤٥/أ٤
﴿قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾	٢٦٠	١٧٩/ب٤
﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ...﴾	٢٨٢	١٧٨/ب٤ . ٤٦١ . ٤٥٨/أ٤ . ١٤٢/أ
﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾	٢٨٢	٢٣١/ب٤
﴿أَنْ تَفْضُلَ إِحْدَاهُمَا...﴾	٢٨٢	٢٣١ . ١٨٠/ب٤
﴿وَلَا تَكْفُرُوا فِي الشَّهَادَةِ...﴾	٢٨٣	١٥١/ب٤
﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ﴾	٢٨٥	٤٥/أ٤ . ١/٣
﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	٢٨٦	١٤٣ . ١٢٥/أ٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿ربنا ولا تحمل علينا...﴾	٢٨٦	٦٤/ب
﴿واعف عنا﴾	٢٨٦	٦٨/٣

٣ - سورة آل عمران

﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب...﴾	٧	٤٩٨/أ٤
﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾	٧	٩٥/١ . ٩٦ . ١٧/أ٤ . ٤٩٧ . ٤٩٩
﴿والراسخون في العلم﴾	٧	٤٩٩/أ٤
﴿آمنّا به﴾	٧	٩٦/١ . ١٧/أ٤ . ٤٩٩
﴿كلّ من عند ربنا﴾	٧	٩٦/١ . ١٧/أ٤ . ٤٩٩
﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾	٢١	٢٧/٢
﴿قلّ إن كنتم تحبون الله...﴾	٣١	١٠٠/ب
﴿يا مريم أنى لك هذا﴾	٣٧	٢/٢
﴿قال رب اجعل لي آية﴾	٤١	١٧٩/ب
﴿واسجدني واركني﴾	٤٣	٢٠٩/ب
﴿من أنصاري إلى الله﴾	٥٢	٦٤/١
﴿ومكروا ومكر الله﴾	٥٤	٩٣/١
﴿إن مثل عيسى عند الله...﴾	٥٩	٤٩٦/أ٤ . ٥٠٤ . ٥٠٩
﴿قل يا أهل الكتاب...﴾	٦٤	١٠٤/٣ . ٢/أ٤ . ٢٤٢ . ١٥٣/ب
﴿فإن تولوا فقولوا﴾	٦٤	٢/أ٤
﴿فلم نحاجون فيما ليس لكم...﴾	٦٦	١٥٤/١
﴿وجه النهار﴾	٧٢	٩٤/١
﴿واكفروا آخروه﴾	٧٢	٩٤/١
﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه...﴾	٧٥	١٧/٣ . ٢٢ . ٣٢٧/أ٤ . ٣٥٦
﴿كل الطعام كان حلالاً...﴾	٩٣	٤٤٧/ب
﴿من قبل أن تنزل التوراة﴾	٩٣	٤٤٧/ب
﴿ومن دخله كان آمناً﴾	٩٧	١٢٣/ب
﴿ولله على الناس حج البيت﴾	٩٧	٥٣٤/أ٤
﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً...﴾	١٠٣	٤١٨/ب
﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا...﴾	١٠٥	٤١٨/ب
﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾	١١٠	٢٦٣/ب . ٢٦٤ . ٣١٥

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿خير أمة﴾	١١٠	١٤١/ب٤
﴿لا تأكلوا الربا...﴾	١٣٠	٣٤٥/أ٤
﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾	١٣٣	٢٤٤/ب٤ . ١٥٩/أ٤
﴿وجنة عرضها السماوات والأرض﴾	١٣٣	٨١/٣
﴿أفإن مات أو قتل انقلبتم﴾	١٤٤	٦١/ب٤
﴿بخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك﴾	١٥٤	١٣٢/أ٤
﴿يقولون لو كان لنا...﴾	١٥٤	٦٤/أ٤
﴿ولقد عفا الله عنهم﴾	١٥٥	٦٨/٣
﴿فيما رحمة من الله لنت لهم...﴾	١٥٩	٦٨/ب٤
﴿وشاورهم في الأمر﴾	١٥٩	٤٣٨ . ٤٣٧/ب٤
﴿يقولون بأفواههم...﴾	١٦٧	٦٤/أ٤
﴿الذين قال لهم الناس...﴾	١٧٣	٤٠٩ . ٣٨٨/أ٤
﴿إنما نعلمي لهم...﴾	١٧٨	٢٩٣/أ٤
﴿كل نفس ذائقة الموت﴾	١٨٥	٣٧٧/أ٤
﴿ويتفكرون في خلق السموات...﴾	١٩١	٣٥٧/ب٤

٤ - سورة النساء

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم...﴾	١	٤١٢/أ٤ . ٤١٣
﴿ولا تأكلوا أموالهم...﴾	٢	٦٤/أ٤
﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء...﴾	٣	٦١/أ٤ . ١٠٧ . ٣٦٥/أ٤
﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾	٣	٢٣٨/ب٤ . ٣٩٢
﴿ولا تزنا السفهاء أموالكم﴾	٥	٢٧٣/أ٤
﴿ولا تأكلوها إسرافاً﴾	٦	٣٤٥/أ٤
﴿إنما يأكلون في بطونهم نازاً﴾	١٠	٦٥/ب٤
﴿ويؤمبكم الله في أولادكم...﴾	١١	٣٦٩/أ٤ . ٤٠٥ . ٤١٣ . ٥٣٠
﴿فإن كان له إخوة فلأمه السدس﴾	١١	٦٢/٣ . ٤٤٦/أ٤ . ٤٤٨
﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾	١٢	٣٦١/أ٤
﴿فأمسكوهن في البيوت...﴾	١٥	١٠٧/أ٤ . ٥٤٧/أ٤ . ١٠١/ب٤
﴿فغسوا أن تكفروا شيئاً﴾	١٩	٣٥٣/ب٤
﴿وأتيتهم إحداهن قنطاراً﴾	٢٠	١٤/٣ . ٣١٣/ب٤ . ٣٨٨

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وَلَا تَنكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ...﴾	٢٢	٣/٦٨ . ٤٣/١٤ . ٦٠ . ٥٢٠
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾	٢٣	٣/٦٢ . ٥٦/١٤ . ٣٩٣ . ٣٩٥
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾	٢٣	٤/٣٧٠ . ٤/٢٣٨
﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾	٢٤	١/١٠٧ . ٤/٤١٣ . ٤/١٠٢ . ٣٩٢
﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾	٢٤	١/١٠٥
﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا...﴾	٢٥	٣/١٣٠
﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنْ أَنْتُمْ...﴾	٢٥	٣/٢٣
﴿فَإِنْ أَنْتُمْ بِفَاحِشَةٍ﴾	٢٥	٣/٥٠ . ٦٦ . ٤/٥٢
﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ...﴾	٢٧	٤/٦٥
﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَخَفِّفَ عَنْكُمْ...﴾	٢٨	٤/٦٤ . ٦٥/٦٦ . ٦٧
﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾	٢٨	٤/٣٩٧
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ...﴾	٢٩	٤/٤٣١ . ٤٨٤
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾	٢٩	٤/٤٨٧
﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائرَ مَا نَهَوْا عَنْهُ﴾	٣١	٤/١٩٩
﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ...﴾	٤١	٤/٢٥٦
﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى...﴾	٤٣	١/٣٩ . ٢/٥٤ . ٤/٧٥
﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى...﴾	٤٣	٣/٦١ . ١٠٢
﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ...﴾	٤٣	٤/٥١٩
﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾	٤٣	١/٩٣ . ٣/٧١ . ٤/١٥ . ٥٢٠ . ٥٢٧ . ٥٢٩
﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾	٤٣	٤/٤٧٩
﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾	٥٩	٤/٣٣٨
﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ...﴾	٥٩	٤/٢٥٩ . ٢٦٦ . ٢٧٩ . ٢٩٧ . ٣٣٦ . ٤٢٠ . ٤٢٣
﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾	٥٩	٤/٣١٤
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ...﴾	٦٥	٤/٤٧٥
﴿وَلَا تَظْلِمُونَ قَتِيلًا﴾	٧٧	٤/٣٢٧
﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ...﴾	٨٢	٣/١٣٤
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ...﴾	٨٢	٢/١١٦ . ٣/١٣٣ . ٤/١٤ . ٤٦٦ . ٤/١٧
﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾	٨٣	٤/٥٠٢
﴿وَإِذَا خُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا...﴾	٨٦	٤/٤٦٩
﴿فَخَذَوْهُمْ وَأَقْتَلَوْهُمْ...﴾	٨٩	٤/١٠٢
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ...﴾	٩٢	٤/٤٨٦

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿ومن قتل مؤمناً خطئاً...﴾	٩٢	٣/٦١ . ١٠٢/٤٠١
﴿فحريز رقية مؤمنة﴾	٩٢	١/١٤٣ . ٤٠١/٥٢٠
﴿فصيام شهرين متتابعين﴾	٩٢	٤٠٨/٤
﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً...﴾	٩٣	٤٠٨/٣٣٧
﴿ولا يستوي القاعدون...﴾	٩٥	٣/٤١
﴿غير أولي الضرر﴾	٩٥	٣/٤١
﴿وكان الله عفواً غفوراً﴾	٩٩	٣/٦٨
﴿فليس عليكم جناح أن تفصروا...﴾	١٠١	٤٠٨/٣٣٦
﴿أن تفصروا من الصلاة...﴾	١٠١	٣/١٣
﴿إن خفتم﴾	١٠١	٣/٨٦ . ١٣١/٤٠١ . ٤٠١/٣٤١
﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب﴾	١٠٥	٤٠٨/٣٣٧
﴿بما أراك الله﴾	١٠٥	٤٠٨/٣٣٨
﴿ومن يشاقق الرسول...﴾	١١٥	٣/٥٧ . ٤٠٨/٢٤٩ . ٢٥٤ . ٢٦٣ . ٢٧٥ . ٢٨١
		٢٨٩
﴿من بعد ما تبين له الهدى﴾	١١٥	٤٠٨/٢٥٠
﴿ويضع غير سبيل المؤمنين﴾	١١٥	٤٠٨/٢٥٠ . ٢٥٣ . ٢٩٦ . ٢٩٧ . ٣٠٠
﴿ولا أمرهم فليستن آذان الأنعام﴾	١١٩	٤٠٨/٧٥
﴿ولا يظلمون نقيراً﴾	١٢٤	٤٠٨/٣٢٧
﴿يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله﴾	١٣٦	٤٠٨/١٥٧ . ٢٧٩
﴿ولكن شبه لهم﴾	١٥٧	٢/٣٢
﴿وما لهم به من علم...﴾	١٥٧	٤٠٨/٤٨٤ . ٤٨٦
﴿فيظلم من الذين هادوا﴾	١٦٠	١/١٣٦ . ٤٠٨/٥١
﴿وبعدهم عن سبيل الله كثيراً﴾	١٦٠	٤٠٨/٥١
﴿واخذهم الربا وقد نهوا عنه...﴾	١٦١	١/١٣٦ . ٤٠٨/٥١
﴿إنا أوحينا إليك﴾	١٦٣	٢/٢
﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾	١٦٤	٢/٢
﴿رسلاً مبشرين ومنذرين...﴾	١٦٥	١/٧٥ . ٤٠٨/٢٢٧
﴿ولئلا يكون للناس على الله...﴾	١٦٥	٣/١٣٠ . ٤٠٨/٩٨
﴿رسول الله وكلمته...﴾	١٧١	٤٠٨/١٥ . ١٧ . ٤٩٥
﴿وروح منه﴾	١٧١	٤٠٨/١٧ . ٤٩٦
﴿إنا الله إله واحد﴾	١٧١	٤٠٨/٣٤٢ . ٣٥٧

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ...﴾	١٧٦	٣٣٥/١٤

٥ - سورة المائدة

﴿وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾	٢	٥٨/١٤ . ٩٩ . ١١٢ . ١١٣ . ٥٦/ب . ٧٥
﴿حُزِمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾	٣	١٣/٣ . ٧٣ . ٥٦/١٤ . ٣٩٣ . ٣٩٥
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣	١٠٥/٣ . ١٠/١٤ . ٣١ . ٥٦/ب . ٣٥٦
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ...﴾	٥	٤٥١/١٤
﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...﴾	٦	٦٢/١ . ١٢٩/١٤ . ١٤٤
﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾	٦	٦١/١
﴿أَوْ لَامِسْتُمُ النِّسَاءَ﴾	٦	٧١/٣
﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	٦	٣٦٤/١٤
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾	٦	١٤٤/١٤
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى...﴾	٦	٦١/٣ . ١٠٢
﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ...﴾	٢٦	٣٩٦/١٤
﴿أَوْ يَنْفُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾	٣٣	١٢٧/٢
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾	٣٨	٥٠/٣ . ٤٥١/١٤ . ٥٢٩
﴿نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾	٣٨	١٣٧/١
﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ﴾	٤١	٢٢٣/١٤
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ...﴾	٤٤	٣٢/ب
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾	٤٤	٣٢/ب
﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ...﴾	٤٥	٧٢/٣ . ٣٢/ب . ٣٨
﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾	٤٥	٧٢/٣ . ١٩٦ . ٥٠٠/١٤
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ... الظَّالِمُونَ﴾	٤٥	٣٢/ب
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ... الْفَاسِقُونَ﴾	٤٧	٣٢/ب
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ...﴾	٤٨	٣٢/ب
﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾	٤٨	٣٢/ب
﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جُنًا﴾	٤٨	٣٥/ب
﴿وَلَكِنْ لِيَاوِزَكُمْ فِيهَا أَنَاكُمْ﴾	٤٨	٥٠٦/١٤
﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾	٤٩	٨٥/٣ . ٣٩٤/ب . ٤٣٨
﴿وَيُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾	٥٤	٩٣/١

الآية	رقبها	الجزء/الصفحة
﴿بل بداه مبسوطتان﴾	٦٤	٤١١/أ
﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل﴾	٦٧	٢١٠/ب
﴿بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾	٦٧	٢٣٥ . ١٥١ . ٧٢ . ١٢/ب
﴿وإن لم تفعل فما بلغت﴾	٦٧	٣٢٩/ب
﴿ما المسيح ابن مريم...﴾	٧٥	٥٠٥/أ
﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾	٨٩	٤٥٨/أ
﴿ذلك كفارة إيمانكم...﴾	٨٩	١٨٠/أ
﴿إنما يريد الشيطان...﴾	٩١	١٣٠ . ٨٥/٣
﴿ليس على الذين آمنوا...﴾	٩٣	٣٧٠/أ
﴿لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم﴾	٩٥	٧٥/ب . ١١٣/أ
﴿ومن قتله منكم متعمدا...﴾	٩٥	٥٢٦ . ٣٣٧/أ
﴿وحرم عليكم ميد البر...﴾	٩٦	٣٩٣/أ
﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا...﴾	١٠١	١٩٠/٣
﴿لا تسألوا عن أشياء...﴾	١٠١	١٧٤/ب
﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم﴾	١٠٦	٦٧/٣
﴿الذين استحق عليهم الأوليان﴾	١٠٧	٦٥/١
﴿وإذ نخلق من الطين﴾	١١٠	١٠١/١
﴿فمن يكفر بعد منكم...﴾	١١٥	١٢٩/٢
﴿وهو على كل شيء قدير﴾	١٢٠	٤١٠/أ

٦ - سورة الأنعام

﴿لولا أنزل عليه ملك﴾	٨	٣٥٨ . ١٣٠/ب
﴿فأمطر السموات والأرض﴾	١٤	٥٢٤ . ٤٠/أ
﴿لأنذركم به ومن بلغ﴾	١٩	٢٦٤/ب . ٢١٦/أ
﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾	٢٣	٢٣٥ . ٢٣٤/أ
﴿انظر كيف كذبوا على أنفسهم﴾	٢٤	٢٣٥ . ٢٣٤/أ
﴿بل بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل﴾	٢٨	٤٥/ب . ١٣٢/١
﴿ولو زُفروا لعادوا لما نهوا عنه﴾	٢٨	٤٥/ب
﴿ففسبروا على ما كذبوا﴾	٣٤	٤٤٢/ب
﴿إنما يستجيب الذين يسمعون﴾	٣٦	٣٤٢/أ

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وما فرمنا في الكتاب من شيء﴾	٣٨	٣٥٦/ب٤ . ٩/أ٤
﴿قل إني على بينة من ربي﴾	٥٧	٥٠٩/ب٤
﴿وما تسقط من ورقة...﴾	٥٩	٥٠٢ . ٤٥٥/ب٤
﴿ولا رطب ولا يابس...﴾	٥٩	٥٠٢/ب٤
﴿وكذلك نري إبراهيم...﴾	٧٥	٣٣٣/ب٤ . ٥٠٤/أ٤
﴿فلما جن عليه الليل...﴾	٧٦	٣٣٣/ب٤ . ٥٠٤/أ٤
﴿فلما أفل قال لا أحب الآفلين﴾	٧٦	٥٠٤ . ٤٩٦/أ٤
﴿لا أحب الآفلين﴾	٧٦	١٦/أ٤
﴿إني وجهت وجهي...﴾	٧٩	١٦/أ٤
﴿أولئك الذين هدى الله﴾	٩٠	٣٧ . ٢٩/ب٤ . ١٩٧/٣
﴿خالق كل شيء﴾	١٠٢	٤٥٥ . ٤٣٣/أ٤
﴿لا تدركه الأبصار﴾	١٠٣	٣٤٠/أ٤
﴿إن يتبعون إلا الظن﴾	١١٦	١٧٥ . ١٥٧/ب٤
﴿وأتوا حقه﴾	١٤١	٥٦٠ / ٥٥٥ / ٥٣١/أ٤
﴿وأتوا حقه يوم حساده﴾	١٤١	١٠٥/١ . ٣٩٣/أ٤ . ٤٩٦ . ٥٣٤ . ٥٣٥ . ٥٤٤
		٥٥٥ . ٥٥٢
﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي...﴾	١٤٥	١٠٢/ب٤
﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾	١٥١	٣٥٠/أ٤
﴿ولا تقتلوا النفس...﴾	١٥١	٢/٣ . ١٦/١
﴿فاتبعوه واتقوا﴾	١٥٥	٢/ب٤
﴿أو يأتي ربك﴾	١٥٨	٢٢/ب٤ . ٤٩٦/أ٤
﴿يوم يأتي﴾	١٥٨	٢٢/ب٤ . ٤٩٦/أ٤
﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾	١٦٤	١٨٤/٣ . ٨١/٢
﴿وهو الذي جعلكم...﴾	١٦٥	٤٦٤/ب٤

٧ - سورة الأعراف

٩٣/١	١	﴿النفس﴾
٤٨٤/أ٤	١١	﴿ثم قلنا للملائكة...﴾
٤٨٥ . ٢٧٢ . ١٦٠ . ١٥٩ . ٨٨/أ٤	١٢	﴿ما منعك ألا تسجد...﴾
٤٨٤/أ٤	١٢	﴿خلفتني من نار﴾

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾	١٥	٢٩٢/أ٤
﴿وَلَا تَجِدْ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾	١٧	٤٧٩/أ٤
﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجِرَةَ...﴾	٢٢	٥٤١/أ٤
﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجِرَةِ﴾	٢٢	٥٤٢ . ٦٣/أ٤
﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾	٢٦	٢٣٢/أ٤
﴿لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ...﴾	٤٠	٧٢/ب٤
﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ...﴾	٤٤	٤٤١ . ٤٣٨/أ٤
﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ﴾	٥٠	٥١٨/أ٤
﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾	٥٣	٤٩٩/أ٤
﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾	٥٣	٤٩٩/أ٤
﴿يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ﴾	٥٣	٤٩٩/أ٤
﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلًا مِنَّا﴾	٥٣	٤٩٩/أ٤
﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾	٥٤	١٦ . ١٥/أ٤
﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾	٥٥	٥٥/أ٤
﴿وَيَسْخَلْفُكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾	١٢٩	٤٦٤/ب٤
﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً...﴾	١٤٢	٣٧٩/أ٤
﴿فَخَذَاهَا بِقُوَّةٍ وَأَمَرَ قَوْمَك...﴾	١٤٥	٤٨١/ب٤
﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلَمُهُمْ﴾	١٤٨	٥٠٥/أ٤
﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ...﴾	١٥٠	١٦/أ٤
﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ﴾	١٥٧	٦٧ . ٦٤/ب٤
﴿وَاتَّبَعُوهُ﴾	١٥٨	١٠٠ . ١٥ . ١١ . ١٠/ب٤
﴿قُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا...﴾	١٦١	٣٥٨/أ٤
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾	١٧٢	٤٤١ . ٤٣٨/أ٤
﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ...﴾	١٧٢	٣٣٤/ب٤ . ١٧٢/أ٤
﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ...﴾	١٧٣	١٧٣/أ٤
﴿وَاتَّبِعْ هَوَاهُ فَفُتِلْ...﴾	١٧٦	٥١٧/أ٤
﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ...﴾	١٨٥	٤٨٨ . ٣٥٤/ب٤
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ...﴾	١٨٧	٥٤٥/أ٤

٨ - سورة الأنفال

٧٢/ب٤	٧	﴿يَعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الْعَافَتَيْنِ...﴾
١١٨ . ٩١/أ٤	٢٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ...﴾
٦/ب٤ . ١٥٩ . ١١٨/أ٤	٢٤	﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...﴾
٩١/أ٤	٢٤	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِحَوْلٍ...﴾
٥٤٣/أ٤	٤١	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...﴾
١٠٨/٣	٤١	﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾
١١٢/ب٤	٤٨	﴿إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾
٢٢٣/أ٤	٦٤	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾
٥٤٦/أ٤ . ١٣٥/١	٦٥	﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ...﴾
٦٦ . ١٣٥/١ . ٦٥/ب٤ . ٦٦	٦٦	﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ...﴾
٤٧٤/ب٤	٦٧	﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ﴾
٤٧٤/ب٤	٦٨	﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾

٩ - سورة التوبة

١٠٠/ب٤	٣	﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
٤٨/ب٤ . ٢٠٨ . ١١٧ . ١١٤/أ٤	٥	﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ...﴾
٤/٣ . ٧٢ . ٧٣ . ٥٩/أ٤ . ١٣٣ . ٣٤٣ . ٣٩٣	٥	﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾
٤٣٣ . ٥٣١ . ٥٤٣ . ٥٥٢ . ٥٥٤ . ٥٥٥ . ٥٦٠		
١٠٠ . ٧٠/ب٤		
١٣٠/أ٤	٥	﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾
١١٧/أ٤	٥	﴿وَخُذُوهُمْ وَاحْصِرُوهُمْ...﴾
١١٧/أ٤	١٣	﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا...﴾
١١٧/أ٤	١٣	﴿أَنخَشُونَهُمْ فَإِنَّهُ أَهَقٌ...﴾
٦٩/أ٤ . ١٢٣/١	٢٩	﴿حَتَّىٰ بَعِثُوا الْجُزْيَةَ﴾
٢٣٤/أ٤	٢٩	﴿حَتَّىٰ بَعِثُوا الْجُزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾
٥٣٣/أ٤	٣٤	﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾
٢٧/٢	٣٤	﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾
٨٠ . ١٧/٢	٤٠	﴿لَا نَحْزَنُ إِنْ اللَّهُ مُعَانًا﴾

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿عفا الله عنك لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾	٤٣	٣/٦٨ . ٤/٤٧٤
﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ...﴾	٤٦	٤/٢٩٢
﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ...﴾	٤٧	٤/٢٩٢ . ٤/٤٥
﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾	٦٢	٣/١٠ . ٤/٣٦٢
﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾	٦٦	٤/١٥٢
﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ...﴾	٧١	٤/١٤١
﴿إِنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ سَبْعِينَ...﴾	٨٠	٤/٣٣٥ . ٤/٣٣٩ . ٤/٤٣٨
﴿لَا تَنْفَرُوا فِي الْحَرِّ﴾	٨١	٤/٢٩٣
﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾	٨٣	٤/٤٤٩
﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ...﴾	٨٤	٣/٨
﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَزْمِنُ بِاللَّهِ...﴾	٩٩	٤/٥٤
﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾	١٠٠	٤/٣٠٥
﴿وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى الْفِتَايِ﴾	١٠١	٤/٢٩٣
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَسْدَقَةً﴾	١٠٣	٣/٥٣
﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَّاتُكَ...﴾	١٠٣	٤/٥٤
﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ أَنْ﴾	١١٣	٣/٨
﴿وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾	١١٧	٤/٣٦١ . ٣/٣٦٣
﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْسِبُهُمْ﴾	١٢٠	٤/٦٧
﴿إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ﴾	١٢٠	٤/٦٧
﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾	١٢٢	٤/١٥٠ . ٤/٤٧٨
﴿فَقُولَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ...﴾	١٢٢	١/١٥٤ . ٤/١٦٢ . ١٧٨ . ٢١٨ . ٤٧٨
﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا﴾	١٢٢	٤/١٥٢
﴿وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾	١٢٢	٤/١٥٠
﴿أَبَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾	١٢٤	١/١٤٢
﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾	١٢٨	٤/١٩٣

١٠ - سورة يونس

﴿الر﴾	١	١/٩٣ . ٩٤
﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾	٣	٤/٩٥
﴿إِنْ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	٦	٤/٥٠٥

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿ولقد أهلكنا القرون من قبلكم﴾	١٣	٥٤٨/أ٤
﴿أنت بقرآن غير هذا...﴾	١٥	٤٤٤. ٨٣/ب٤
﴿قل ما يكون لي أن أبدله...﴾	١٥	٤٤٣. ٨٣/ب٤
﴿وما يتبع أكثرهم إلا ظناً...﴾	٣٦	١٧٥/ب٤
﴿فأتوا بسورة مثله﴾	٣٨	٩٩. ٧٩/أ٤
﴿وإما نرينك بعض الذي نعدهم...﴾	٤٦	٦٢/١
﴿أو نتوفئك. فإلينا مرجعهم...﴾	٤٦	٣٦٠/أ٤
﴿ثم الله شهيد على ما يفعلون﴾	٤٦	٦٢/١
﴿فلولا كانت قرية آمنت...﴾	٩٨	٤٨٧/أ٤

١١ - سورة هود

﴿أحكمت آياته...﴾	١	٥٣٩/أ٤
﴿لولا أنزل عليه كتب﴾	١٢	١٣٠/ب٤
﴿فاعلموا أننا أنزل بعلم الله﴾	١٤	٦٥/١
﴿وما نراك اتبعك﴾	٢٧	٢٧٢/أ٤
﴿حتى إذا جاء أمرنا﴾	٤٠	٢٥/أ٤
﴿قلنا احمل فيها من كل زوجين...﴾	٤٠	٣٦٧/أ٤
﴿من كل زوجين﴾	٤٠	٥٤٢/أ٤
﴿لا عاصم اليوم من أمر الله...﴾	٤٣	٤٨٤/أ٤. ٤٨٧
﴿ونادى نوح ربه...﴾	٤٥	٣٦٧/أ٤
﴿إن ابني من أهلي...﴾	٤٥	٥٤١/أ٤
﴿إنه ليس من أهلك﴾	٤٦	٥٤١. ٣٦٧/أ٤
﴿إنه عمل غير صالح﴾	٤٦	٥٤١/أ٤
﴿أنهنا أن نعبد...﴾	٦٢	١١١/١
﴿فبشرناها بإسحاق...﴾	٧١	٣٠٢/ب٤
﴿قالت يا ويلتي أألد وأنا عجوز...﴾	٧٢	٣٠٢/ب٤
﴿قالوا اتعجبين من أمر الله...﴾	٧٣	٣٠٢/ب٤
﴿فلما ذهب عن إبراهيم﴾	٧٤	٣٦٩/أ٤
﴿إن إبراهيم لحليم أواه منيب﴾	٧٥	٥١٧/أ٤
﴿فأفسر بأهلك بقطع من الليل﴾	٨١	٥٤١/أ٤. ٤٧٢/ب٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿إلا أمرتك﴾	٨١	٤٥٤١/أ٤ ب/٤٧٢
﴿أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء﴾	٨٧	١١١/١
﴿ما نفقة كثيرًا مما نقول﴾	٩١	١/١
﴿وما أمر فرعون برشيد﴾	٩٧	٤٥٢٥/أ٤
﴿يوم يأت لا تكلم نفس...﴾	١١٤	٤١٩٩/ب
﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾	١١٤	١٦٢/أ٤
﴿ولا يزالون مختلفين﴾	١١٨	٤١٨/ب
﴿إلا من رحم ربك﴾	١١٩	٤١٨/ب

١٢ - سورة يوسف

﴿والشمس والنمر رأيتهم...﴾	٤	٢٢٨/أ٤
﴿لننبئهم بأمرهم هذا...﴾	١٥	٥٤٧/أ٤
﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾	١٧	٤٥/أ٤
﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت﴾	٢٦	١٧٧/ب
﴿وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾	٢٧	١٧٧/ب
﴿فلما رأيته أكبره...﴾	٣١	٤٨٥/أ٤
﴿قالت فذلكن الذي لمتني فيه﴾	٣٢	٤٠٤/ب
﴿إني أراني أعصر خمراً﴾	٣٦	٢٦٨ . ١٨/أ٤
﴿يوسف أيها الصديق أفتنا﴾	٤٦	٧٥/أ٤
﴿إن له أبا شيخاً كبيراً﴾	٧٨	٣٩٨/ب
﴿لئن أبرج الأرض...﴾	٨٠	٤٤٨/أ٤
﴿واسأل القرية﴾	٨٢	١٩ . ١٨/أ٤
﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير﴾	٨٢	٥١٩ . ٥٠٩/أ٤
﴿عسى الله أن يأتيني بهم جميعاً﴾	٨٣	٤٤٨/أ٤
﴿وتولى عنهم وقال يا أسفي...﴾	٨٤	٥١٦/أ٤
﴿روح الله﴾	٨٧	٤٩٦/أ٤
﴿وما أكثر الناس ولو حرصت...﴾	١٠٣	٤٧٩/أ٤
﴿أفلم يسيروا في الأرض﴾	١٠٩	٤٨٨/ب

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
-------	-------	--------------

١٣ - سورة الرعد

﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾	٣	٥٠٥/أ٤
﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ...﴾	٤	٣٣٥/ب٤ ، ٧٩/أ٤
﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	٤	٥٠٥/أ٤
﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾	٧	٣٥٧/أ٤ ، ٤٨/ب٤
﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْن يَدَيْهِ...﴾	١١	٦٥/أ٤
﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	١٦	١٠١/أ٤
﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ﴾	٣٨	٤٦/ب٤
﴿يُمَحِّرُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾	٣٩	٤٦ ، ٤٤/ب٤

١٤ - سورة إبراهيم

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ...﴾	٤	٣/أ٤ ، ٥٢ ، ٥٠١ ، ٤٢٧/ب٤
﴿يَدْعُوكُمْ لِبَغْفُرٍ لَّكُمْ﴾	١٠	٥٥/أ٤
﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾	٢٢	٧٥/أ٤
﴿إِلَّا أَنْ دَعَوْتَكُمْ فَأَسْتَجِبَ لِي﴾	٢٢	٧٥/أ٤
﴿سَخَّرَ لَكُمْ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾	٣٢	٣٣٥/ب٤
﴿وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ...﴾	٣٤	٤٨٦/ب٤

١٥ - سورة الحجر

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾	٩	٣٨٩/أ٤ ، ٥٤٠
﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزَائِنُهُ﴾	٢١	٤٩٠/ب٤
﴿وَنَفَخْتَ فِيهِ مِنْ رُّوحِي﴾	٢٩	٩٣/أ٤ ، ١٥/أ٤ ، ١٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٢٢
﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	٣٠	١٤١/٣ ، ٣٧٢/أ٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٣
﴿لَا غَوْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٣٩	٤٧٩/أ٤
﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾	٤٠	٤٧٩/أ٤
﴿وَإِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ...﴾	٤٢	٤٧٩/أ٤ ، ٤٧٢/ب٤
﴿إِلَّا آلَ لُوطَ إِنَّا مُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٥٩	٤٧٥/أ٤
﴿إِلَّا أَمْرَانَهُ﴾	٦٠	٤٧٥/أ٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وما خلقنا السموات والأرض...﴾	٨٥	٢٩٤/أ٤
﴿فوزيتك لنساءنهم أجمعين...﴾	٩٢	٩٥ . ٩٣/أ٤ . ٤٦٥

١٦ - سورة النحل

﴿وعلى الله قصد السبيل﴾	٩	٨٣/أ٤
﴿بنيت لكم به الزرع والزيتون﴾	١١	١٠٢/أ٤
﴿إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾	١٢	٥٠٥/أ٤
﴿ولتبتغوا من فضله﴾	١٤	٣٣٥/ب٤
﴿فاسألوا أهل الذكر...﴾	٤٣	١٥٤/أ٤ . ٣٣٨ . ٣٣٩ . ٣٤٣ . ٣٤٥ . ٣٥٨
		٤٥٠ . ٤٥٢
﴿بالبينات والزبر﴾	٤٤	٣٤٣/ب٤
﴿وانزلنا إليك الذكر...﴾	٤٤	٥٤٠/أ٤
﴿نبيين للناس﴾	٤٤	٥٤٠/أ٤
﴿نبيين للناس ما نزل إليهم﴾	٤٤	٤٢٣/أ٤ . ٥٢٥ . ١٢/ب٤ . ٢٢ . ١٠٨ . ٣٢٩
﴿فيه شفاه للناس﴾	٦٩	١٠١/أ٤
﴿ومن أصوافها وأوبارها...﴾	٨٠	٧٣/أ٤
﴿ونزلنا عليك الكتاب...﴾	٨٩	١٠/أ٤ . ٣١ . ٤٢٣ . ٢٥٩/ب٤ . ٢٦١
﴿نبينا لكل شيء﴾	٨٩	٩/أ٤ . ٤٢٣ . ٥٠١ . ٣٥٦/ب٤
﴿وإذا بدلنا آية مكان آية...﴾	١٠١	١٠٨/أ٤ . ١١٦ . ١٣٨ . ١٤٢ . ٥٣/ب٤
﴿قالوا إنما أنت مفتري﴾	١٠١	٢١/ب٤
﴿نسان الذين يلحدون إليه...﴾	١٠٣	٣٧/أ٤ . ٢١/ب٤
﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن﴾	١٠٦	٤٤/أ٤
﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع...﴾	١٢٣	١٩٧/أ٤ . ٣٢/ب٤ . ٣٧
﴿حنيفًا وما كان من المشركين﴾	١٢٣	٣٢/ب٤
﴿وإن عاقبتهم فعاقبوا...﴾	١٢٦	١٩/أ٤ . ٥٠٠/ب٤

١٧ - سورة الإسراء

﴿وكل إنسان ألزمناه ملأه...﴾	١٣	٣٧٦/أ٤
﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾	١٥	٧٥/أ٤ . ٧٦ . ٨٢/أ٤ . ٩٧ . ١٣٥ . ٩٨/ب٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿فلا تقل لهما أف﴾	٢٣	٢٢/٣
﴿فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما﴾	٢٣	٢٤٩/١٤ . ٣٢٧ . ٣٤٢ . ٣٥٠
﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾	٣١	٣٤٥/١٤ . ٣٥٠
﴿ولا تقربوا الزنى﴾	٣٢	٧٦/ب٤
﴿ولا تنفق ما ليس لك به علم﴾	٣٦	١٥٤/١ . ١٥٧/ب٤ . ١٧٥ . ٣٣٦ . ٣٣٧
﴿لو كان معه آلهة كما يقولون...﴾	٤٢	٢١٠/٣
﴿ولكن لا تفقهون نسيحهم﴾	٤٤	١/١
﴿قل كونوا حجارة أو حديد﴾	٥٠	٧٩/أ٤
﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك...﴾	٦٠	٥٠٧/أ٤
﴿واستفز من استطعت...﴾	٦٤	٢٢/٣ . ١١٤/أ٤ . ١١٩
﴿سنة من قد أرسلنا قبلك...﴾	٧٧	٣٧/ب٤
﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس...﴾	٧٨	٤٦/أ٤ . ١٧٦ . ٢٠٨
﴿وقرآن الفجر﴾	٧٨	٢٩١/أ٤
﴿ومن الليل فتهجد به...﴾	٧٩	٢١٦/أ٤
﴿نافلة لك﴾	٧٩	٧١/١
﴿يسألونك عن الروح...﴾	٨٥	٥٤٥/أ٤
﴿قل الروح من أمر ربي...﴾	٨٥	٥٠٢/أ٤
﴿ولا تجهز بصلاتك...﴾	١١٠	٥٠/أ٤

١٨ - سورة الكهف

﴿وإذ قلنا للملائكة...﴾	٥	٦٣/أ٤
﴿ليعلموا أن وعد الله حق﴾	٢١	١١٤/١
﴿وما يعلمهم إلا قليل﴾	٢٢	٤٧٢/أ٤
﴿ولا تقولن لشيء...﴾	٢٣	٤٧٢/أ٤
﴿واذكر ربك إذا نسبت﴾	٢٤	٤٧٢/أ٤
﴿ولم تغظم منه شيئاً﴾	٣٣	٨٣/١
﴿وعرضوا على ربك سفهاً...﴾	٤٨	٤٥٠/أ٤
﴿فسجدوا إلا إبليس﴾	٥٠	٨٢/١
﴿إلا إبليس كان من الجن﴾	٥٠	٤٨٤/أ٤ . ٤٨٥
﴿أفتتخذونه وذريته أولياء...﴾	٥٠	٤٨٥/أ٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وتلك القرى أهلكناهم...﴾	٥٩	٥٠٩/أ٤
﴿حتى إذا أتيا أهل قرية...﴾	٧٧	٢١/أ٤
﴿فوجدنا فيها جدازا...﴾	٧٧	٥١١ . ٢٠/أ٤
﴿فخشينا أن يرهقهما...﴾	٨٠	١٦ . ١٥/أ٤
﴿قل إنما أنا بشر مثلكم﴾	١١٠	٢٢٣ . ٢٢١/أ٤
﴿فمن كان يرجو لقاء ربه﴾	١١٠	١٥/ب٤

١٩ - سورة مريم

﴿كهيعص﴾	١	٩٣/١
﴿إذ نادى ربه نداء خفياً﴾	٣	٥٥/١
﴿أتبتك ألا تكلم الناس...﴾	١٠	١٠٧/١
﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾	١٢	٤٨٠/ب٤
﴿وآتيناه الحكم مبيتاً﴾	١٢	٣٣٣/ب٤
﴿آناني الكتاب وجعلني نبياً﴾	٣٠	٣٣٣/ب٤
﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة﴾	٣١	٣٣٣/ب٤
﴿ذلك عيسى ابن مريم...﴾	٣٤	٥١٠ . ٥٠٩ . ٤٩٥ . ٤١٠ . ٤٧ . ٢٠/أ٤
﴿قول الحق﴾	٣٤	٥٠٨ . ٤٩٦ . ١٥/أ٤
﴿ما كان لله أن يتخذ من ولد﴾	٣٥	٥١٠/أ٤
﴿واذكر في الكتاب إبراهيم﴾	٤١	٥١٧/أ٤
﴿ونادينه من جانب الطور الأيمن﴾	٥٢	٥١٦/أ٤
﴿وما ننزل إلا بأمر ربك﴾	٦٤	٤٤٤/ب٤
﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن﴾	٧٤	٣٩٣/أ٤
﴿فإنما يسرناه بلسانك﴾	٩٧	٥٢/أ٤

٢٠ - سورة طه

﴿طه﴾	١	٨٠/٢
﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾	٢	٨٠/٢
﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾	١٧	٤٣٩/أ٤
﴿عصاي أتوكأ عليها...﴾	١٨	٤٣٩/أ٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وَلَتَصْنَعُ عَلَى عَيْنِي﴾	٣٩	١٥/١٤ . ١٧ . ٤٩٥ . ٥٠٣ . ٥٢٢
﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا﴾	٤٤	١٥٥/٢
﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾	٤٦	٥٢٥/١٤
﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾	٤٦	١٧/١٤
﴿لَا تَخَفْ﴾	٦٨	١٧/٢
﴿وَلَا صَلْبِنَكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ﴾	٧١	٦٤/١
﴿يَا هَارُونَ مَا مَنَعَكَ ...﴾	٩٢	١٠٩/١٤
﴿إِنْ لَكَ إِلَّا تَجُوعٌ فِيهَا ...﴾	١١٨	٩٣/١ . ٥١٤/١٤ . ٧٢/ب
﴿فَبَدَّتْ لِهَمَا سِوَاهُمَا﴾	١٢١	٩٣/١
﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾	١٢١	١٩٠/ب
﴿أَوَلَمْ نَأْتِهِمْ بَيِّنَةً ...﴾	١٣٣	٣٥٨/ب
﴿وَلَوْ أَنَا أَهْلُكُنَاهُمْ بَعْدَازٍ ...﴾	١٣٤	١٣٥/٢ . ٤٢٧/ب

٢١ - سورة الأنبياء

﴿فَلْيَأْتِنَا بآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأُولُونَ﴾	٥	٣٥٨/ب
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ﴾	٢٢	٣٥/٣ . ٢١٠
﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ...﴾	٤٧	٣٢٧/١٤
﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾	٦٣	١٩١/ب
﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا﴾	٦٩	١١٣/ب
﴿وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾	٧٣	٥١٦/١٤
﴿وَنَصْرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ...﴾	٧٧	٦٥/١
﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ﴾	٧٨	٤٤٨/١٤ . ٤١٣/ب . ٤٣٨
﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾	٧٨	٤٤٨/١٤
﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾	٧٩	١٠/١٤ . ٣١ . ٤١٣/ب
﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا آتِينَ ...﴾	٧٩	٤٣٨/ب
﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ ...﴾	٨٠	٤/١٤
﴿لَتَنْحَقِّنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾	٨٠	٥/١
﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾	٩١	١٥/١٤ . ٤٩٥
﴿إِنكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾	٩٨	٥٤٢/١٤ . ٥٤٩
﴿إِنكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ...﴾	٩٨	٣٦٧/١٤ . ٣٩٠ . ٣٩٢ . ٤٨٦ . ٥٤٢

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ...﴾	١٠١	٣٦٧/أ٤ . ٣٩٢ . ٤٨٦ . ٥٤٢
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾	١٠٧	٤١٠ . ٢٩٤/أ٤

٢٢ - سورة الحج

﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾	٢٨	٣٦٠/أ٤
﴿وَلِيَعْلَمُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾	٢٩	٢٥٩/أ٤
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٣٠	٣٦٠/أ٤
﴿وَجِبَتْ جَنُوبُهَا﴾	٣٦	٧٨/أ٤ . ٦٥/١
﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾	٣٧	١١٤/ب٤
﴿لَهْدَمْتَ مَسَاجِدَ وَبِيعَ وَمَسَلَاتِ﴾	٤٠	٥١١ . ١٩/أ٤
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ...﴾	٤٦	١٣/١
﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ...﴾	٤٦	١٣/١
﴿فَيَنْسِفَ اللَّهُ مَا بَلَغِيَ الشَّيْطَانُ﴾	٥٢	٤٥٠/ب٤
﴿فَنَنَ لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾	٥٣	١٣٨/١

٢٣ - سورة المؤمنون

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	١	٥٠/أ٤
﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾	٢	٥٠/أ٤
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾	٥	٥٣٣/أ٤
﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُمْ...﴾	٦	٣٧٠/أ٤
﴿فَاسْلُكْ فِيهَا﴾	٢٧	٣٦٧/أ٤
﴿فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنَ...﴾	٢٧	٥٤١/أ٤ . ٤٧٢/ب٤
﴿وَأَهْلِكَ﴾	٢٧	٥٤١/أ٤
﴿إِلَّا مِنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾	٢٧	٥٤١/أ٤
﴿وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ قَتَلُوا...﴾	٢٧	٥٤١/أ٤
﴿يَسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ...﴾	٦١	١٦٥/أ٤
﴿أَفَحَسِبْتُمْ إِنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾	١١٥	٢٩٤ . ٢٩٣/أ٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
٢٤ - سورة النور		
﴿الزانية والزاني فاجلدوا...﴾	٢	١٦/١ . ٢/٣ . ٥٠ . ١٤/٣٩٧ . ٤٥٢ . ٤٩٦
﴿ولا تأخذكم بهما رافة...﴾	٢	١٠٢/ب٤
﴿وليشهد عذابهما طائفة...﴾	٢	٤٣٩/ب٤
﴿والذين يرمون المحصنات...﴾	٤	١٥٢/ب٤
﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك...﴾	٥	٤٨٨/١٤ . ٦٢/٣
﴿والذين يرمون أزواجهن﴾	٦	٤٨٨/١٤
﴿أن الله هو الحق المبين﴾	٢٥	٤١٨ . ٢٣٢/١٤
﴿أولئك مبرؤون مما يقولون﴾	٢٦	١١٣/١
﴿قل للمؤمنين بغضوا من أبصارهم...﴾	٣٠	٤٠٩/١٤
﴿وقل للمؤمنات بغضفن...﴾	٣١	٣٦٠ . ٢٣١/١٤
﴿وأنكحوا الأيامى منكم﴾	٣٢	٢٣١/١٤
﴿وآتوهم من مال الله...﴾	٣٣	٩٩/١٤ . ١٠٧/١
﴿ولا تكرهوا فتيانكم...﴾	٣٣	٧٢/٣
﴿والله خلق كل دابة من ماء﴾	٤٥	٣٥٠ . ٣٤٥/١٤
﴿ليستأذنكم الذين ملكت...﴾	٥٨	٢٢٨/١٤
﴿ثلاث عودات لكم﴾	٥٨	٥٠٦/ب٤
﴿ليس على الأعمى حرج...﴾	٦١	٥٠٦/ب٤
﴿ولا على أنفسكم أن تأكلوا﴾	٦١	٤٧٩/ب٤
﴿قد يعلم الله الذين يتسللون...﴾	٦٣	١١ . ٦/ب٤
﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾	٦٣	١٠/ب٤ . ١١٧ . ٨٩/١٤

٢٥ - سورة الفرقان

﴿ما لهذا الرسول يأكل الطعام﴾	٧	٢١/ب٤
﴿يأكل الطعام ويمشي في الأسواق﴾	٧	١٣٠/ب٤
﴿وقال الذين كفروا...﴾	٣٢	٤٤٤/١٤
﴿كذلك لثبت به فؤادك...﴾	٣٢	٤٤٤/١٤
﴿ولا يأتونك بمثل﴾	٣٣	٤٤٤/١٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وقرونا بين ذلك كثيراً﴾	٣٨	٣٩٣/١٤
﴿وإذا رأوك إن يتخذونك...﴾	٤١	٦٩/١٤
﴿فاسأل به خبيراً﴾	٥٩	٦٤/١
﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر﴾	٦٨	٢٣٣/١٤ . ٢٣٤ . ٤٨٨ . ٢٥٢/ب
﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾	٦٨	٢٣٣/١٤ . ٢٣٤ . ٤٨٨
﴿يضاعف له العذاب...﴾	٦٩	٢٣٣/١٤ . ٤٨٨

٢٦ - سورة الشعراء

﴿وإذ نادى ربه موسى﴾	١٠	٥٥/١ . ٥١٦/١٤
﴿ولهم عليّ ذنب﴾	١٤	٦٥/١
﴿فأذهباً بآياتنا إنا معكم مستمعون﴾	١٥	٤٤٧/١٤
﴿إنا معكم مستمعون﴾	١٥	١٩/١٤
﴿يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره﴾	٣٥	٦٨/١٤
﴿اضرب بعصاك البحر فانلق﴾	٦٣	٣٤٥/١٤ . ٣٥٠
﴿أفأنتم ما كنتم تعبدون﴾	٧٥	٤٨٤/١٤ . ٤٨٦
﴿أنتم وآبائكم الأقدمون﴾	٧٦	٤٨٤/١٤ . ٤٨٦
﴿فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾	٧٧	٤٨٦/١٤
﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾	٨٠	١٠١/١
﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون﴾	٨٨	٣٨/٣
﴿كذبت قوم نوح المرسلين﴾	١٠٥	٣٩٢/١٤
﴿نزل به الروح الأمين﴾	١٩٣	٢/١٤
﴿على قلبك لتكون من المنذرين﴾	١٩٤	٢/١٤
﴿بلسان عربي مبين﴾	١٩٥	٣٧/١٤ . ٥٢ . ٥١١ . ٥٢١

٢٧ - سورة النمل

﴿لا تخف﴾	١٠	١٧/٢
﴿لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلون﴾	١٠	٨٠/٢
﴿ولقد آتينا داود وسليمان علماً﴾	١٥	٤١٤/ب
﴿يا أيها الملأ أفتوني في أمري...﴾	٣٢	٧٥/١٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾	٣٣	٧٥/٤
﴿فَنَافِثَةٌ بَيْنَ بَرَجِ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣٥	٢١/١
﴿تَنَكَّرُوا لَهَا عَرِشَهَا﴾	٤١	١٨٠/ب ٣٢/٢
﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾	٤٢	٣٢/٢
﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الْعَرْشَ﴾	٤٤	١٨٠/ب ٤
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾	٥٢	٥٥/٤
﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ﴾	٦٠	١٠٢/١

٢٨ - سورة القصص

﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ...﴾	٨	٦٥/ب ٤ ٢١/٤
﴿لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا﴾	٩	٦٥/ب ٤
﴿عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا﴾	٩	٢١/٤
﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلِ﴾	١٢	٣٩٦/٤
﴿أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ...﴾	٣٠	٦/٤
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مَهْلِكَ الْقُرَى...﴾	٥٩	٩٨/ب ٤
﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	٨٨	٥٢٢/٤ ٩٤/١

٢٩ - سورة العنكبوت

﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ...﴾	١٤	٤٧٦/٤
﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾	٢٠	٢٥/١
﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ...﴾	٢٩	١٠٠/٣
﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ...﴾	٣١	٣٦٨/٤
﴿إِنَّا مَهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ...﴾	٣١	٥٤٠/٤
﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لَمَوْطًا﴾	٣٢	٥٤٠ ٣٦٨/٤
﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّهُ...﴾	٣٢	٥٤٠/٤
﴿لَنَنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾	٣٢	٣٧٥/٤
﴿وَمَا يَعْطَلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾	٤٣	٥٠٢/ب ٤ ١٠ ٩/٤
﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ﴾	٤٨	٤٤١ ٣٧/٤ ٤١/ب ٤
﴿إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾	٤٨	٤٤١/ب ٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك...﴾	٥٧	٣٥٨/ب٤
﴿بل أكثرهم لا يعقلون﴾	٦٣	٤٧٩/أ٤
﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾	٦٩	١/١

٣٠ - سورة الروم

﴿غلبت الروم. في أدنى الأرض﴾	٣ . ٢	٤٥/ب٤
﴿روهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾	٣	٣٩٢/أ٤ . ٧٢/ب٤ . ١٢٣
﴿أولم يتفكروا في أنفسهم﴾	٨	٣٥٤/ب٤
﴿وينزل من السماء ماء﴾	٢٤	٣٥٧/ب٤
﴿ولقد أرسلنا من قبلك رسلاً...﴾	٤٧	١٢٣/ب٤
﴿خائفكم من ضعف ثم جعل...﴾	٥٤	٤٨/ب٤

٣١ - سورة لقمان

﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾	١٣	٨٣/١
﴿وإن جاهدك على أن تشرك بي...﴾	١٥	٧٨/أ٤
﴿وما تدري نفس ماذا تكسب غدا﴾	٢٤	٥٤٥/أ٤

٣٢ - سورة السجدة

﴿يدعون ربهم خوفاً وطمعاً﴾	١٦	٥٥/١
---------------------------	----	------

٣٣ - سورة الأحزاب

﴿يا أيها النبي اتق الله﴾	١	٢١٠/ب٤
﴿وليس عليكم جناح...﴾	٥	٤١٥/ب٤
﴿يا أهل بئر﴾	١٣	٤١/أ٤
﴿لقد كان لكم في رسول الله...﴾	٢١	٩/٣ . ١٠ . ٢/ب٤ . ١٤ . ٢٢
﴿لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾	٢١	١٥/ب٤
﴿يا نساء النبي لستن كأحد من النساء...﴾	٣٢	٣٠١/ب٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾	٣٣	٣٠٢/ب٤
﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾	٣٣	٣٠٢ . ٣٠١/ب٤
﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾	٣٣	٣٠٢ . ٣٠١/ب٤
﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾	٣٣	٣٠١/ب٤
﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ﴾	٣٣	٣٠٢/ب٤
﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾	٣٥	٢٣١ . ٢٣٠/أ٤
﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ...﴾	٣٦	٤٥٩/أ٤
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ﴾	٣٦	٨٩/أ٤
﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ...﴾	٣٧	٤٤٣/ب٤
﴿فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ مِنْهَا وَطُرِدَ...﴾	٣٧	٩/٣ . ٢١٥/أ٤ . ٤/ب٤
﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ...﴾	٣٨	٢٥٤/أ٤ . ٦٦/١
﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾	٤٠	٥٣/ب٤
﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾	٤٣	٤٦٠/أ٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ﴾	٤٩	٦١/٣
﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾	٤٩	٦٦/٣
﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا...﴾	٥٠	٣٧٨/ب٤ . ٢١٦/أ٤ . ١١٢/٣
﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٠	٢١٦/أ٤ . ١٧٠ . ١١٣/٣
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	٥٧	٤٩٠ . ٣٧٨/ب٤ . ١٦/أ٤
﴿لَنْ لَمْ يَنْتَهُ الْمُنَافِقُونَ...﴾	٦٠	٢٩٣/أ٤
﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا...﴾	٧٢	٣٩٧/أ٤

٣٤ - سورة سبأ

﴿وَأَنَّا لَهُ الْحَدِيدُ﴾	١٠	٤/أ٤
﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرَ فِي السَّرْدِ﴾	١١	٤/أ٤
﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾	١٣	٤٧٩/أ٤
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ...﴾	٢٨	٤١٠/أ٤

٣٥ - سورة فاطر

﴿أَوَّلِيْ أُنْجُنَةٍ مِّنْ ثَلَاثٍ وَرُبَاعٍ﴾	١	٣٦٥/أ٤
﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾	٨	٨٠/٢

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿أرسل الرياح فتثير سحابا﴾	٩	٣٣٥/ب٤
﴿فأحيينا به الأرض بعد موتها﴾	٩	١٠٢/١
﴿كذلك النور﴾	٩	٣٥٧/ب٤

٣٦ - سورة يس

﴿إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما﴾	١٤	٢٧/ب٤
﴿فقل ادخل الجنة﴾	٢٦	١٣٩/ب٤
﴿يا ليت قومي يعلمون﴾	٢٦	١٣٩/ب٤
﴿يا حسرة على العباد﴾	٣٠	١٥٠/أ٤ . ١٦ . ٥١٦
﴿فلا صريخ لهم ولا هم ينقدون﴾	٤٣	٤٨٤/أ٤
﴿إلا رحمة منا﴾	٤٤	٤٨٤/أ٤
﴿مما عملت أبادينا أنعاما﴾	٧١	٩٣/١
﴿وضرب لنا مثلا ونسي خلقه﴾	٧٨	٣٥٧/ب٤
﴿ونسي خلقه﴾	٧٨	٣٥٧/ب٤
﴿قال من يحيي العظام وهي رميم﴾	٧٨	٥٨/٣
﴿قال يحييها الذي أنشأها...﴾	٧٩	٥٨/٣
﴿إنما أمره إذا أراد شيئا...﴾	٨٢	٥١٦ . ٦٣/أ٤

٣٧ - سورة الصافات

﴿إني سقيم﴾	٨٩	١٩١/ب٤
﴿أنعبدون ما نتحتون﴾	٩٥	٥٠٧/أ٤
﴿يا بني إني أرى في المنام...﴾	١٠٢	١١٠/ب٤ . ٢٨٠ . ٦٩/أ٤
﴿إني أرى﴾	١٠٢	٦٩/أ٤
﴿إني أذبحك﴾	١٠٢	٧٠ . ٦٩/أ٤
﴿قال يا أبت افعل ما تؤمر﴾	١٠٢	١١٠/ب٤ . ٦٩/أ٤
﴿افعل ما تؤمر﴾	١٠٢	٧٠ . ٦٩/أ٤
﴿ما تؤمر﴾	١٠٢	١١٢/ب٤
﴿سنجدني إن شاء الله من الصابرين﴾	١٠٢	١١١/ب٤
﴿فلما أسلما وتله للجبين﴾	١٠٣	١١٠/ب٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿ونادينا أن يا إبراهيم﴾	١٠٤	٦٩/أ٤
﴿قد صدقت الرؤيا﴾	١٠٥	٦٩/أ٤ ، ٧١ ، ١١١/ب٤ ، ١١٤
﴿إنا كذلك نجزي المحسنين﴾	١٠٥	١١١/ب٤ ، ١١٤
﴿إن هذا لهو البلاء المبين﴾	١٠٦	١١١/ب٤
﴿البلاء المبين﴾	١٠٦	١١٣/ب٤
﴿وفادينا بذبح عظيم﴾	١٠٧	١١٠/ب٤ ، ١١٤

٣٨ - سورة ص

﴿ص﴾	١	٩٣/١
﴿أن امشوا واصبروا على آلهتكم﴾	٦	٣٦٠/ب٤
﴿وهل أناك نأ الخصم...﴾	٢١	٤٤٧/أ٤ ، ٤٤٨
﴿إذ دخلوا على داود...﴾	٢٢	٤٤٧/أ٤
﴿لئبني بعضهم على بعض...﴾	٢٤	٣٩٩/أ٤
﴿وظن داود أنما فتنه﴾	٢٤	١٩٠/ب٤
﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك...﴾	٢٩	٥٢٥/أ٤ ، ٤٣٩/ب٤
﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبد﴾	٤٤	٥١٦/أ٤
﴿إلا إبليس استكبر...﴾	٧٤	٨٩/أ٤
﴿لما خلقت بيدتي﴾	٧٥	٤٩٥/أ٤ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥٢٢
﴿استكبرت أم كنت من العالمين﴾	٧٥	٨٩/أ٤
﴿أنا خير منه﴾	٧٦	٨٩/أ٤

٣٩ - سورة الزمر

﴿يستمعون القول فيسمعون أحسنه﴾	١٨	٥٣/٣
﴿أفمن حق عليه كلمة العذاب...﴾	١٩	١١٤/١
﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً...﴾	٢٣	٥٠٠/أ٤
﴿قرآنا عربياً غير ذي عوج﴾	٢٨	٥٢١ ، ٥٢/أ٤
﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾	٣٠	٢٠ ، ١٨/أ٤
﴿وبدا لهم من الله من لم يكونوا يحتسبون﴾	٤٧	١٣٢/١ ، ٤٥/ب٤
﴿وبدا لهم سيئات ما كسبوا﴾	٤٨	١٣٢/١

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي...﴾	٥٦	١٦/أ٤
﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٦٢	٤٠٣/أ٤ . ٤١٠ . ٤١١ . ٤١٢ . ٤٨٥/ب
﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِ﴾	٦٧	٩٣/١ . ٩٥/أ٤
﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾	٧١	١١٤/١

٤٠ - سورة غافر

﴿حَمِّ﴾	١	٩٤ . ٩٣/١ . ٩٨/ب٤
﴿غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ...﴾	٣	٣٧٢/أ٤
﴿مَا يَجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ...﴾	٤	٣٥٨ . ٣٥٦/ب٤
﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾	١٥	٣٧٢/أ٤
﴿وَإِنْ يَكْذِبُوا فَعَلْبُهُ كَذِبٌ﴾	٢٨	٥٠٩/ب٤
﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى...﴾	٢٩	٨٤/أ٤
﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾	٥٢	٦٤/١
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ﴾	٦٧	٤٨/ب٤
﴿ثُمَّ يَخْرِجُكُمْ مُفْلَدًا...﴾	٦٧	٤٩/ب٤

٤١ - سورة فصلت

﴿قَوْلٍ لِلْمُشْرِكِينَ﴾	٦	٢٣٣/أ٤
﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...﴾	٧	٢٣٤ . ٢٣٣/أ٤
﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾	١١	١٥/أ٤
﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِنِّي مَطْوَعٌ...﴾	١١	٥١٦/أ٤
﴿قَالْنَا أَنْتِنَا طَائِعِينَ﴾	١١	٥١٦/أ٤ . ٧١/١
﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ﴾	٢٦	٣٦٠/ب٤
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ...﴾	٣٧	٣٣٥/ب٤
﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾	٤٠	٢٢/٣ . ٧٩/أ٤ . ٩٩ . ١١٤
﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا...﴾	٤٤	٣٦/أ٤ . ٥٠٢ . ٥٢١ . ٤١/ب٤
﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾	٤٤	٣٧/أ٤
﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾	٥٤	٤١٠/أ٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
٤٢ - سورة الشورى		
﴿وما اختلفتم فيه من شيء...﴾	١٠	٣١٤/ب٤
﴿ليس كمثله شيء﴾	١١	٩٤/١ . ١٥/أ٤ . ١٨ . ١٩ . ٢١ . ٤٩٥ . ٤٩٦ . ٤٩٨ . ٥٠٣ . ٥٠٨ . ٥٢٢ . ٥٢٣
﴿وهو السميع البصير﴾	١١	٤٩٨/أ٤
﴿حجتهم داحضة عند ربهم﴾	١٦	٢٧/٢
﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾	٢٥	٦٥/١
﴿وما اصابكم من مصيبة...﴾	٣٠	١٩٩/ب٤
﴿فبما كسبت ايديكم﴾	٣٠	٥١٩/أ٤
﴿وامرهم شورى بينهم﴾	٣٨	٤٤٢/ب٤ . ٨٤/أ٤
﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾	٤٠	١٩/٢
﴿لله ملك السموات والارض...﴾	٤٩	١٢٠/٢
﴿او يزوجهم ذكرانا وانانا...﴾	٥٠	١٢٠/٢
﴿وما كان لبشر ان يكلمه الله...﴾	٥١	٢/أ٤

٤٣ - سورة الزخرف

﴿انا وجدنا آباءنا على امة...﴾	٢٢-٢٣	٣٣٢/ب٤
﴿اليس لي ملك مصر﴾	٥١	٣٣١/ب٤
﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾	٥٥	١٦ . ١٥/أ٤
﴿يا مالك ليقض علينا ربك﴾	٧٧	٥٤٨/أ٤

٤٤ - سورة الدخان

﴿وما خلقنا السموات والارض...﴾	٣٨	٢٩٣/أ٤
﴿وما خلقناهما الا بالحق﴾	٣٩	٢٩٤/أ٤
﴿فانما يسرناه بلسانك﴾	٥٨	٣٧/أ٤

٤٥ - سورة الجاثية

﴿الله الذي سخر لكم البحر﴾	١٢	٣٣٥/ب٤
---------------------------	----	--------

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
-------	-------	--------------

٤٦ - سورة الأحقاف

﴿تدمر كل شيء﴾	٢٥	٤٣٣/أ٤ . ٤٥٥ . ٥٠٢ . ٤/ب٤٨٥
﴿وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن...﴾	٢٩	٣/أ٤
﴿يا قومنا أجيئوا داعي الله...﴾	٣١	١٦٢/أ٤
﴿فأسير كما سير أولو العزم من الرسل﴾	٣٥	٣٧/ب٤

٤٧ - سورة محمد

﴿فإذا لقيتهم الذين كفروا...﴾	٤	٢٨٠/أ٤
﴿فإنما مثا بعد وإما فداء﴾	٤	١١٢/ب٤٧٢/٣
﴿مثل الجنة التي وعد المتقون﴾	١٥	٢٢ . ١٩/أ٤
﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾	٣٠	١٤٣/١

٤٨ - سورة الفتح

﴿ذرونا ننبعكم﴾	١٥	٤٤٩/ب٤
﴿لندخلن المسجد الحرام﴾	٢٧	١٤/٣ . ٢٩١/أ٤ . ٣٩٢ . ٤/ب٤٥٠ . ٧٢ . ٧٣
		١٢٣ . ٤٣٧ . ٤٤٢
﴿مخلفين رؤوسكم﴾	٢٧	٢٩١/أ٤
﴿أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾	٢٩	١٤١/ب٤

٤٩ - سورة الحجرات

﴿ولا نجهروا له بالقول﴾	٢	٢/١
﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم...﴾	٦	١٥٢/ب٤ . ١٦٢
﴿إن جاءكم فاسق بنبأ...﴾	٦	٣٣٧/أ٤ . ١٦١/ب٤
﴿وإن طائفتان من المؤمنين...﴾	٩	٣٨٩/أ٤ . ٤٤٧ . ٤٤٨ . ٤/ب١٥٢
﴿إنما المؤمنون أخوة...﴾	١٠	٣٨٩/أ٤ . ٤٤٧ . ٤/ب١٥٢
﴿إن بعض الفتن إثم﴾	١٢	٥٣١/أ٤
﴿قالت الأعراب آمناً...﴾	١٤	٤٥/أ٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
٥٠ - سورة ق		
﴿ق﴾	١	٩٣/١ : ٤٩٨/ب
﴿فأنبئنا به﴾	٩	١٠٢/١
﴿عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾	١٧	٤٥٩/أ
﴿يوم نقول لجهنم هل امتلأت...﴾	٣٠	٥١٦/أ
﴿وما مسنا من لغوب﴾	٣٨	٧١/١ : ٤٩٢/ب
﴿وما أنت عليهم بجبار﴾	٤٥	٤٨/ب

٥١ - سورة الذاريات

﴿كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون﴾	١٧	٥١٦/أ
﴿وفي الأرض آيات للموقنين﴾	٢٠	٢٥/١ : ٣٣٥/ب : ٣٥٤ : ٤٨٨
﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾	٢١	٢٥/١ : ٣٣٥/ب : ٣٥٤
﴿وما خلقت الجن والإنس...﴾	٥٦	٢٣٩/أ : ٢٤٤ : ٢٩٣ : ٤٦٧/ب

٥٣ - سورة النجم

﴿وما ينطق عن الهوى﴾	٣	٨٣/ب : ٣٥٦ : ٣٥٨ : ٤٤١ : ٤٤٣
﴿إن هو إلا وحي يوحى﴾	٤	٣٥٦/ب : ٤٤١ : ٤٤٣
﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾	٩	٢/أ
﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾	١٠	٦٠/١ : ٢/أ
﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾	١٣	٣٤٠/أ
﴿إذ يغشى السدرة ما يغشى﴾	١٦	٦٠/١
﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾	٢٨	١٥٧/ب

٥٥ - سورة الرحمن

﴿الرحمن﴾	١	٩٤/١
﴿خلق الإنسان﴾	٣	٤٤١/ب
﴿علمه البيان﴾	٤	٤٤١/ب
﴿مروج البحرين يلتقيان﴾	١٩	٣٣٥/ب

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وَيَقْنِي وَجْهَ رَبِّكَ﴾	٢٧	١/٩٣ . ١١/٤١١
﴿لَا تَفْذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾	٣٣	٢٧٣/١٤
﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ...﴾	٣٩	١/٩٣ . ٩٥ . ١٤/٤٦٥

٥٦ - سورة الواقعة

﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَى﴾	١٣	١٤/٤٨١
﴿وَقَبْلُ مِنَ الْآخِرِينَ﴾	١٤	١٤/٤٨١
﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا﴾	٢٥	١٤/٤٨٤ . ٨٧
﴿إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾	٢٦	١٤/٤٨٤ . ٨٧
﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَى﴾	٣٩	١٤/٤٨١
﴿وَتِلْكَ مِنَ الْآخِرِينَ﴾	٤٠	١٤/٤٨١
﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا نَحْرُوتُونَ... أَمْ نَحْنُ الْمُنْشَوْنَ﴾	٦٣-٧٢	١/١٠١

٥٧ - سورة الحديد

﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ﴾	٧	٤/٦٤٤
﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ﴾	١٠	٤/٣٠٥ . ١٥
﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾	١٠	٤/١١٥
﴿كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾	٢١	٣/٨١
﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ﴾	٢٢	٤/٤٥

٥٨ - سورة المجادلة

﴿وَالَّذِينَ يظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾	٣	١٤/٣٦٦
﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾	٣	١/١٤٢ . ١٤/٤٦٠
﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ...﴾	٧	١٤/١٩ . ٥٢٥
﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾	٨	١٤/٦٣
﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾	٨	١٤/٦٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَاسَيْتُمْ...﴾	١٢	١/١٣٦ . ١٤٠
﴿إِذَا تَجَاسَيْتُمْ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا﴾	١٢	٤/٥٣
﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ...﴾	١٣	١/١٢٢ . ١٣٦ . ١٤٠
﴿فَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ﴾	١٣	٤/٥٣

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿غضب الله عليهم﴾	١٤	٩٣/١

٥٩ - سورة الحشر

﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾	٢	٢٥/١ . ٢٣٢/١٤ . ٣١٤/ب٤ . ٣٥٧ . ٤٣٨ . ٤٣٩
﴿وما أفاء الله على رسوله...﴾	٧	٢٣/٣
﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾	٧	١٢٩ . ٢٣/٣
﴿ما آتاكم الرسول فخذوه...﴾	٧	٤٤٥/ب٤
﴿ويؤثرون على أنفسهم...﴾	٩	٥١٧/١٤

٦٠ - سورة الممتحنة

﴿فإن علمتموهن مؤمنات...﴾	١٠	١٠٧/ب٤ . ٤٨٦ . ٤٢٢/١٤
﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات﴾	١٢	٢١٤/١٤

٦٢ - سورة الجمعة

﴿كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾	٥	٥١٧/١٤
﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة﴾	٩	٦٢/٣
﴿وذروا البيع﴾	٩	٢٤٩/١٤
﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة...﴾	٩	١١٣/١٤ . ١٤٤ . ٢٤٩ . ٧٥/ب٤ . ٢٠٩
﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا﴾	١٠	١١٢/١٤ . ١١٣ . ١٩٠ . ٥٦/ب٤ . ٧٥
﴿وإذا راوا تجارة أو لهوا...﴾	١١	٢٤٩/١٤

٦٣ - سورة المنافقون

﴿إذا جاءك المنافقون...﴾	١	٦٣/١٤
﴿سواء عليهم استغفرت لهم...﴾	٦	٣٣٩/١٤ . ٣٤٠ . ٣٤١

٦٥ - سورة الطلاق

﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء﴾	١	٢١٥/١٤
﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾	٢	١٤٣/١ . ٤٥٨/١٤ . ٤٦١
﴿وأولات الأحمال أجلهن...﴾	٤	١١٠/٣ . ١٧٨
﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾	٦	٤١٤/١٤
﴿وإن كن أولات حمل...﴾	٦	١٧/١ . ١٨/٣ . ٣٣٧/١٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾	٧	١٤٣/١٩٣
﴿وَكَايُنَ مِنْ قَرْيَةٍ عَنَّتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾	٨	٥٠٩/١٤
﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾	١٠	٤٧/١٤
﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾	١١	٤٧/١٤

٦٦ - سورة التحريم

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ...﴾ ١ ٣٩٦/١٤

٦٧ - سورة الملك

﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ ٣ ١٤/١٤

٦٨ - سورة القلم

﴿بِإِنْ﴾	١	٩٤/١
﴿وَلَا تَطْعُ كُلَّ حِلَافٍ مِثِينَ﴾	١٠	٥١٧/١٤
﴿هَمَّازٌ مَشَاءٌ بِنَمِيمٍ﴾	١١	٥١٧/١٤
﴿مَنَاعٌ لِلخَيْرِ غَرْتٌ مُذْمُومٌ﴾	١٢	٥١٧/١٤
﴿عَتَلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾	١٣	٥١٧/١٤
﴿إِذَا أَقْسَمُوا لِبَعْضِهَا مَصْحَبِينَ﴾	١٧	٤٧٢/١٤
﴿وَلَا يَسْتَنُونَ﴾	١٨	٤٧٢/١٤
﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ...﴾	١٩	٤٧٢/١٤
﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ...﴾	٢٨	٢٤٩/ب

٧٠ - سورة المعارج

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَ هَلُوعًا... إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ ١٩-٢٢ ٣٩٧/١٤

٧١ - سورة نوح

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ ١ ١٢٣/ب

٧٢ - سورة الجن

﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ﴾	١	٢٢١/١٤
﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾	١٨	٥١١/١٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
-------	-------	--------------

٧٣ - سورة المزمل

١	٢/١٤ . ٢١٤ . ٤٧٩	﴿يا أيها المزمل﴾
٢	٢/١٤ . ٤٧٩ . ٤٨٠ . ٤٨١	﴿قم الليل إلا قليلاً﴾
٣	٢/١٤ . ٤٧٩ . ٤٨٠ . ٤٨١	﴿نصفه أو انقص منه قليلاً﴾
٤	٤٧٩/١٤	﴿أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً﴾
١٥	٣٩٨/١٤	﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً﴾
١٦	٣٩٨/١٤	﴿فعضى فرعون الرسول﴾
٢٠	١٣٦/١	﴿إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى﴾
٢٠	١٣٦/١	﴿وملائقة من الذين معك﴾
٢٠	١٣٦/١	﴿والله يقدر الليل والنهار...﴾
٢٠	١٢٢/١	﴿علم أن لن نحصىه فتاب عليكم...﴾

٧٤ - سورة المدثر

١	٢/١٤ . ٣	﴿يا أيها المدثر﴾
٢	٢/١٤ . ٣	﴿قم فأنذر﴾
٣٨	٣٧٧/١٤	﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾
٤٢	٩٠/١٤ . ٢٣٣	﴿ما سللكم في سفر﴾
٤٣	٩٠/١٤ . ٢٣٣ . ٢٣٤ . ٢٣٥	﴿قالوا لم نك من المصلين﴾
٤٤	٩٠/١٤ . ٢٣٣	﴿ولم نك نطعم المسكين﴾
٤٥	٢٣٣/١٤	﴿وكننا نخوف مع الخائفين﴾
٤٦	٢٣٣/١٤	﴿وكننا نكذب بيوم الدين﴾
٤٨	٢٣٦/١٤	﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾
٤٩	٢٣٦/١٤	﴿فما لهم عن التذكرة معرضين﴾

٧٥ - سورة القيامة

١٦	٥٤٠/١٤	﴿لا تحرك به لسانك لتعجل به﴾
١٧	٥٤٠/١٤	﴿إن علينا جمعه وقرآنه﴾
١٨	١٩/١٤ . ٥٣٩	﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾
١٩	٥٤٠ . ٥٣٩/١٤	﴿ثم إن علينا بيانه﴾

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
﴿وَجِئُوا يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾	٢٢	١/٢١٠ . ٢/١٣٥ . ٤/٥١٩
﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٣	١/٢١٠ . ٢/١٣٥ . ٤/٥١٩

٧٦ - سورة الإنسان

﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ...﴾	٦	١/٦٥
﴿وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ﴾	٨	٤/٥١٧
﴿إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾	٩	٤/٥١٧
﴿لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾	٩	٤/٥١٧ . ٤/٤٦٩
﴿وَلَا نَقْطَعُ مِنْهُمْ آثًا أَوْ كَفُورًا﴾	٢٤	٤/٣١٠

٧٧ - سورة المرسلات

﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾	٢٠	٤/٣٣٥
﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾	٢٥	٤/٣٣٤
﴿أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾	٢٦	٤/٣٣٤

٧٨ - سورة النبا

﴿رَعِمَ بِسَاءَ لَوْ لَوْ﴾	١	٢/٢
﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾	١٠	٤/٣٣٥
﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾	١١	٤/٣٣٥
﴿وَبَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شَدِيدًا﴾	١٢	٤/٣٣٤
﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾	١٣	٤/٣٣٤
﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾	١٤	٤/٣٣٥
﴿لَنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا﴾	١٥	٤/٣٣٥
﴿وَجَنَّاتٍ أَتْرَافًا﴾	١٦	٤/٣٣٥

٧٩ - سورة التازعات

﴿إِذْ هَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾	١٧	١/١٤٤ . ٢/١٥٥
﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَىٰ أَنْ تَزْكَىٰ﴾	١٨	٢/١٥٥
﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ﴾	٢٠	١/١٤٤

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
٨١ - سورة التكوير		
﴿وَإِذَا الْمُؤَدَّةُ سَلَّتْ﴾	٨	٨٣/٢
﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾	٩	٨٣/٢
٨٣ - سورة المطففين		
﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾	٢	٦٥/١
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾	٢٨	٦٥/١
٨٥ - سورة البروج		
﴿ذُو الْعَرْشِ﴾	١٥	٣٧٢/٤
٨٧ - سورة الأعلى		
﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾	٦	٥٤٠/١٤
٨٨ - سورة الغاشية		
﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ...﴾	١٧	٣٥٤/ب
﴿وَالِى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾	١٩	٣٥٤/ب
﴿وَالِى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾	١٩	٣٥٤/ب
٨٩ - سورة الفجر		
﴿وَتُسَوِّدُ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾	٩	٤/٢
﴿وَجَاءَ رَيْكُ وَالْمَلِكِ﴾	٢٢	٢٢/ب ٥٠٤، ٤٩٦/١٤
٩٠ - سورة البلد		
﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾	٨	٤٨٦، ٣٣٥/ب
﴿وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾	٩	٤٨٦، ٣٣٥/ب
﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾	١٠	٤٨٦، ٣٣٥/ب
﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ... ذِي مَسْغَبَةٍ﴾	١١-١٤	٤٨٦/ب

الآية	رقمها	الجزء/الصفحة
٩١ - سورة الشمس		
﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾	٥	٦٠/١ . ٥٤٣/١٤
﴿وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاهَا﴾	٦	٦٠/١
٩٣ - سورة الضحى		
﴿وَالضُّحَى﴾	١	٤٣٦/ب
﴿وَلَسَوْفَ يَعْطَلِكْ رَبِّكَ فَتَرَضَى﴾	٥	٤٣٦/ب
﴿وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرْ﴾	١٠	١٥٦/٢
٩٤ - سورة الشرح		
﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	٥	٣٩٨/١٤
﴿وَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	٦	٣٩٨/١٤
٩٦ - سورة العلق		
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾	١	٢/١٤
﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾	٣	٩/١٤ . ٤٤١/ب
﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾	٤	٩/١٤ . ٤٤١/ب
﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	٥	٩/١٤ . ٤٤١/ب
﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِبَطْغَى﴾	٦	٣٩٧/١٤
٩٧ - سورة القدر		
﴿تَنْزِيلَ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ...﴾	٤	٦٥/١
٩٩ - سورة الزلزلة		
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَوْحَى إِلَهُهَا﴾	٥	٦٥/١
١٠٣ - سورة العصر		
﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ﴾	٢	٣٩٧/١٤
﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾	٣	٣٩٧/١٤

١١١ - سورة المسد

٥١٧/١٤	١	﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾
٥١٧/١٤	٢	﴿ما أغنى عنه ماله وما كسب﴾
٤٤٩ . ٧٢/ب٤	٣	﴿سيعلى نازا ذات لهب﴾
٥١٧/١٤	٤	﴿وامرأته حمالة الحطب﴾

١١٢ - سورة الإخلاص

٤٩٥/١٤	١	﴿قل هو الله أحد﴾
--------	---	------------------

١١٣ - سورة الفلق

٢٢١/١٤	١	﴿قل أعوذ برب الفلق﴾
--------	---	---------------------

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

حرف الألف

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«آخر وطأة وطنها الله بوج»	خولة بنت حكيم	٤٩١/ب٤
«ابدؤوا بما بدأ الله به»	جابر بن عبد الله	٨٨/٣
«أشهد أن لا إله إلا الله»	ابن عباس	١٩٦/ب٤
«اننن فما فوقهما جماعة»	أبو موسى الأشعري	٤٤٨/أ٤ ، ٢٦٨/ب٤
«أجاب أهل مكة إلى محو اسمه»	المسور ومروان	٤٣٧/ب٤
«اجتهدوا فكل ميسر لما خلق له»	عمران بن حصين	٣٣٦/ب٤
«أجد منك رائحة المغاير»	عائشة	٢١٤/أ٤
«اجعل صلاتك معنا»	بريدة بن الحصيب	٢٥/ب٤
«احفظ غفاسها ووكاءها»	زيد بن خالد الجهني	٣٢٩/أ٤
«أحق ما يقول ذو الدين»	أبو هريرة	١٥٨/ب٤
«أحكم فإن أصبت فلك أجران...»	عمرو بن العاص	٤١٥/ب٤
«أحلت لكم ميتتان ودمان...»	ابن عمر	٤٦٥/أ٤
«أخبرني تقيته»	أبو الدرداء	١٧٤/ب٤
«أخبرني أنه لقيه موسى ليلة المعراج»	مالك بن صعصعة	٣٧/ب٤
«اختلف رهط من المهاجرين والأنصار»	أبو موسى الأشعري	٢١٥/أ٤
«ادروا الحدود بالشبهات»	عائشة	٢٤٢ ، ٢٠٧/ب٤
«ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله...»	معاذ بن جبل	٢٤٢/أ٤
«أدوا الخياط والمخيض...»	عبادة بن الصامت	٣٢٩/أ٤
«إذا اجتهد الحاكم فأصاب»	عمرو بن العاص	١١٨/٣ ، ٢٥٨/ب٤ ، ٣٧٧ ، ٣٩٥ ، ٤١٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠
«إذا اختلف المتبايعان...»	ابن مسعود	٤٥٧/أ٤
«إذا استأذن أحدكم على صاحبه...»	أبو موسى الأشعري	١٥٥/ب٤
«إذا استيقظ أحدكم من نومه...»	أبو هريرة	٣٨٦/ب٤
«إذا أصاب أحدكم المعنى فليحدث»	ابن مسعود	٢٠٦/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«إذا أصاب السهم ووقع في الماء...»	عدي بن حاتم	٨١/٣
«إذا التقى الختانان، وجب الغسل»	عائشة وابن عمر	٤/ب، ١٦، ٢٥، ١٥٤، ١٦٣
«إذا أمرتكم بأمر...»	أبو هريرة	١٢٩/أ، ١٣١، ١٤٣، ١٨٩
«إذا آمن الإمام فأمنوا...»	أبو هريرة	٣٠٦، ٤/ب، ٤٥٣
«إذا انقطع شمع نعل أحدكم...»	أبو هريرة	١٠٧/أ، ١٩٩/ب
«إذا جلس بين شعبها الأربع...»	عائشة	٢١٥/أ
«إذا ذكر القدر فأمسكوا»	ابن مسعود	٣٥٧/ب
«إذا ذكر القضاة والقدر فأمسكوا»	ابن مسعود	٣٥٨/ب
«إذا شك أحدكم في صلاته...»	أبو سعيد الخدري	١٩١/٣
«إذا كان الماء قلتين...»	ابن عمر	٤٥٧/أ
«إذا ولغ الكلب في إناه أحدكم...»	أبو هريرة	١٢٣/٣
«أرأيت لو تمضمضت»	عمر بن الخطاب	٢٤/٣، ٢٠٢/ب، ٣٨٥، ٣٩٥
«أرأيت لو كان على أبيك دين...»	ابن عباس	٢٤/٣، ٢٠٢/ب، ٣٨٦، ٣٩٥
«استفت نفسك وإن أفتاك المفتون»	وابصة بن معبد	٨٩/١، ٢٢٢/أ، ٤٨٢/ب
«اسموا فإن الله كتب عليكم السمي»	حبيبة بنت أبي تبرة	٢٩٠/أ
«والإسلام ينجب ما قبله»	عمرو بن العاص	٤٦٢/ب
«أسيان أنتم، قل: ما شاء الله ثم شئت»	حذيفة بن اليمان	٣٥٩، ٣٥٧/أ
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	أبو هريرة	٤٩١/ب
«أشفي، ولا تنهكي»	أم عطية الأنصارية	٢٩٠/أ
«أشهد أنك حق...»	ابن عباس	١١٣/١
«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»	عمرو وابن عمر	١٥٥/١، ١٥/٣، ٣١/ب، ٢٥٨
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	وجابر وعباس	٢٦٥، ٢٧٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٣
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	---	٣١٥، ٣١٦، ٣٢٢، ٤٢٥
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	---	١٣١/أ
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	جابر بن عبد الله	١٠٦/أ
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	أبو هريرة	١٨/١، ٧/٣، ٦٣
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	والله بن الأسقع	٩٧/٣
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	---	١٢٩/٤
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	عائشة	١٢/٣
«أشدد ومثأنتك على مضرة»	عائشة	١٢/٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»	حذيفة بن اليمان	٣/٩٦ . ٣١/ب٤ . ٣٠٣ . ٣٠٦
«اقتلوا ابن خطل...»	وابن مسعود	٣٠٧ . ٣١٥
«أقلت العام . والله لندخلن»	أنس بن مالك	٤/ب١٠٢
«الأقلون هم الأكثرون»	المسور بن مخزومة	٤/ب٥٠٧
«أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم»	أبو ذر	٤/ب٤٨٠
«الآن حمي الوميس»	عائشة	٤/ب٢٠٧ . ٣٨٦
«إلا الإذخر»	العباس بن عبد المطلب	٤/ب٥١٤
«الذين يصلحون إذا فسد الناس»	ابن عباس	٤/ب٤٤٠
«ألسنا مرضاتهن»	جابر بن عبد الله	٤/ب٢٦٦
«ألقوها وما حولها وكلوا...»	—	٤/ب٥١٤
«اللهم فقهه في الدين...»	ميمونة بنت الحارث	٣/٦٣
«ألم آت بها بيضاء نقية...»	ابن عباس	٤/ب٥٢٥
«أليس الجمال أولاد النوق؟»	جابر بن عبد الله	٤/ب٣٦
«أليس في الحث والقرص ما يظهر؟»	أنس بن مالك	٤/ب٥١٤
«أما أنا فأحثو على رأسي...»	—	٤/ب٢٠٧
«أما أنا فأفيض الماء...»	جبير بن مطعم	٤/ب١٦
«أما أنا فيكفيني أن أحتو...»	جبير بن مطعم	٤/ب٢١٥
«أما سمعت الله يقول: ...»	جبير بن مطعم	٣/ب٩ . ٣/ب٩
«أمنني لا تجتمع على ضلالة...»	أبو سعيد بن المعلى	٤/ب٩١ . ٤/ب٦
«أمر بلال أن يشفع الأذان...»	أنس وابن عمر	٤/ب٢٤٩ . ٢٥٢ . ٢٦١ . ٢٦٣ . ٢٦٧
«أمر رسول الله ﷺ برجم ماعز»	—	٢٧٥ . ٢٧٦ . ٢٨٢ . ٢٨٩ . ٢٩٣
«أمر رسول الله ﷺ برجم اليهوديين»	—	٢٩٦ . ٢٩٧ . ٣٠٠ . ٤٥٤ . ٥٠١
«أمر رسول الله ﷺ بقطع سارق...»	أنس بن مالك	٤/ب٢٩٨
«أمرت أن أقاتل الناس...»	أبو سعيد الخدري	٤/ب٢١٧ . ٢٩٦
«أمرنا بفسخ الحج وما فسخت»	ابن عمر	٤/ب٤٢
«أمرني للواحد أمري للجماعة»	ابن عباس	٤/ب٢١٤ . ٢٩٦
«أمنح ولا أقول إلا حقاً»	عمر وأبو هريرة	١/ب١٠٥ . ٤/ب٢٣٩ . ٣٦٩ . ٢٨٧
	وأنس	٣٩٠
	—	٤/ب٤٣٦
	—	٤/ب١١ . ١٨
	ابن عمر وأنس	٤/ب٥١٨

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«إن أحبوا فادوا»	أبو هريرة	٨١/٣
«إن الإسلام يأرز إلى المدينة...»	أبو هريرة	٢٩٨/ب٤
«إن الله جل وعلا يقول...»	أبو هريرة	٦٠/ب٤
«إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه...»	أبو أمامة الباهلي	١٢٨/١ . ٥٢/ب٤
«إن الله لا يرفع العلم انتزاعاً...»	عبد الله بن عمرو	١٥٤/١
«إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً...»	عبد الله بن عمرو	٤٥٦/ب٤
«إن الله يكره أن تترك رخصه»	—	٧/ب٤
«أن أبا ملحة سأل النبي ﷺ عن أيتام وورثوا خيراً...»	أنس بن مالك	١٧١/٣
«إن أمتك ضعفاء لا يطبقون...»	أنس بن مالك	١١٥/ب٤
«إن بلالاً أُمِرَ أن يشفع الأذان...»	أنس بن مالك	٢٩٨/أ٤
«إن بني هاشم وبني المطلب...»	جبير بن مطعم	٥٤٣/أ٤
«إن تولوا أبا بكر تجدوه قوماً...»	علي بن أبي طالب	٢٨٦/ب٤
«وأن خنساء بنت خدام زوجها أبوها...»	خنساء بنت خدام	١٣٥/٣
«أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر»	عبد الرحمن بن عوف	٢١٧/أ٤
«أن رسول الله ﷺ أهل بالحج مفرداً»	ابن عمر	٢٣٤/ب٤
«أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح...»	عبد الله بن جابر	١٢/ب٤
«أن رسول الله ﷺ دخل البيت وملى فيه»	بلال بن رباح	٤٥٦/أ٤
«أن رسول الله ﷺ رجم ماعزاً لما زنى»	أبو سعيد الخدري	٢٩٦/أ٤
«أن رسول الله ﷺ قتل بعض نسائه...»	عائشة	٢١٥/أ٤
«أن رسول الله ﷺ قطع يده سارق...»	ابن عباس	٢٩٦/أ٤
«أن رسول الله ﷺ كان يكبر أربعاً»	أبو موسى وحذيفة	٢٣٩/ب٤
«أن رسول الله ﷺ كان يكبر سبعاً»	عائشة	٢٣٩/ب٤
«أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيسر...»	أنس بن مالك	٢٤٢/أ٤
«أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكن ولا نفقة»	فاطمة بنت قيس	٤١٤/أ٤
«أن رسول الله ﷺ نهى عن المخابرة»	رافع بن خديج	٢٩٦/أ٤ . ٣٠٦ . ٤٢٧
«أن روح القدس قذف في روعي...»	ابن مسعود	٢/أ٤
«إن الشيطان ليأني أحدكم، فينفخ...»	أبو هريرة	١٩٩/٣ . ٢٠٥
	وأبو سعيد الخدري	
«أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة»	ابن عمر	١٩٧/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«إن في بيت فلان كتاباً»	أبو هريرة	١٠/٣ . ١٣ . ١٧٤ . ٤٣٧/ب . ٤٤٢
«إن في المعارض لمندوحة عن الكذب»	—	١٩١/ب٤
«إن كان رطباً فاغسله، وإن...»	—	٨٦/٣
«إن له شيطاناً. وإنه إذا شكك شك»	—	٥٠٥/أ٤
«إن المدينة تنفي خبيثها...»	أبو هريرة	٢٩٨/ب٤
«إنه مرضت عنه فعادته الملائكة»	—	٤٩٣/ب٤
«إن الملائكة خلقت من نور...»	—	٤٩٣/ب٤
«إن من البيان لسحراً»	ابن عمرو وابن عباس	١٠٣/١ . ٥٤٠/أ٤
«أن من لم يأكل فليصم»	سلمة بن الأكوع	٩٥/ب٤
«أن النبي ﷺ أدار الكساء على...»	أم سلمة	٣٠٢/ب٤
«أن النبي ﷺ أطعمها - الجدة - السدس	وائلة بن الأسقع	
«أن النبي ﷺ أطعم الجدة السدس	المغيرة بن شعبة	١٥٣/ب٤ . ١٦٣
«أن النبي ﷺ أمر أسماء بالغسل...»	المغيرة بن شعبة	٢٣٠/ب٤
«أن النبي ﷺ انتهش عظمًا...»	أسماء بنت أبي بكر	٢٠٩/ب٤
«أن النبي ﷺ ترك قسمة بعض خبير	ابن عباس	٢٤٦/ب٤
«أن النبي ﷺ تزوج ميمونة...»	ابن عمر	٩١/٣
«أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم	ميمونة بنت الحارث	٩٢/٣
«أن النبي ﷺ نوضاً بالنبيذ	ابن عباس	٩٢/٣
«أن النبي ﷺ نوضاً ثلاثاً ثلاثاً	ابن مسعود	٩٥/ب٤
«أن النبي ﷺ خرج وقوم يتجادلون...»	ابن عمر	٩٠/٣
«أن النبي ﷺ دخل البيت وصلى	عبد الله بن عمرو	٣٥٧/ب٤
«أن النبي ﷺ دخل البيت ولم يقص	ابن عمر	٢٣٩/ب٤
«أن النبي ﷺ رجم ماعزاً ولم يجلد»	—	٢٣٩/ب٤
«أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا...»	أبو هريرة	٨٣/٣
«أن النبي ﷺ رفع يديه حذو منكبيه	ابن عمر	٨٤/٣
«أن النبي ﷺ رفع يديه حبال أذنيه	أبو حميد الساعدي	٩٣/٣
«أن النبي ﷺ سجد بعد السلام	وائل بن حُجْر	٩٣/٣
«أن النبي ﷺ سئل عن الخمر...»	أبو هريرة	٩٢/٣
«أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح...»	أنس بن مالك	١٧١/٣
«أن النبي ﷺ قد خضب	بريدة بن الحبيب	١٢٩/أ٤
	أم سلمة	٢٣٩/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد	أبو هريرة	٢٠٤/ب٤
أن النبي ﷺ كان يغتسل	عائشة	٣٠٧/ب٤
أن النبي ﷺ لم يخضب	أنس بن مالك	٢٣٩/ب٤
أن النبي ﷺ نكح مبدونة وهو حرام	ابن عباس	٢٣٣/ب٤
أن النبي ﷺ نهى أبا طلحة عن تخليل الخمر...	أنس وأبو طلحة	٨٥/٣
أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام قبل...	ابن عباس	٢٢٧/ب٤
أن النبي ﷺ نهى عن المخاربة	رافع بن خديج	١٦٣/ب٤
وأنا أحق بأخي موسى	ابن عباس	١١١/٣
وأنا أسقى من ومن بدمته	عبد الرحمن بن البيهقي	٨٩/٣
وأنا أغنى الأغنياء عن الشرك	—	٦٠/ب٤
وأنا عند ظن عبدي بي...	أبو هريرة	٦٠/ب٤
إنا استلفنا منه زكاة عامين	ابن عباس	١٨٠/أ٤
وأنا أفعل ذلك	—	٢١٥/أ٤
وأنتم أصحابي وإخواني قوم يأتون...	أبو هريرة	٢٦٥ . ٢٦١/ب٤
أنه ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب...	ابن عباس	١٠٢/ب٤
إنك تنوض من بشر بفساعة	أبو سعيد الخدري	٦/٣
إنك لعريض الوساد...	عدي بن حاتم	٢٠٨/ب٤ . ٥٢٥/أ٤
إنكم لتختصمون إلي...	أم سلمة	١٤٤/١
إنما أحكم بالظاهر...	أم سلمة	٤١٥/ب٤
إنما الأعمال بالنيات...	عمر بن الخطاب	٥٣٥/أ٤
إنما أنا بشر أنس كما تنسون	ابن مسعود	٤٧٤/ب٤
إنما أنا شافع	ابن عباس	١١١ . ٩١/أ٤
إنما أنسى لأشئ	—	٩/٣ . ٣٨٦/ب٤ . ٤٧٤
إنما جعل الإمام ليؤتم به...	عائشة وأنس وأبو هريرة	٩/ب٤
إنما خرم من الميتة أكلها	ميمونة بنت الحارث	١٣/٣
إنما الربا في النسبة	أسامة بن زيد	٣٣٥/أ٤
إنما العمري التي أجازها رسول الله ﷺ...	جابر بن عبد الله	٢٤٧/ب٤
إنما نهيتكم عن ادخار لحوم الأفصاحي...	عائشة	٣٨٦/ب٤ . ١٣٠/٣
إنما هو دم عرق فتوضئي...	عائشة وفاطمة بنت أبي حنيفة	٣٩٧/ب٤ . ٦٤/٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«إنما الولاء لمن أعتق»	عائشة	٣٥٦ : ٣٤٢/٤
«إنما يكفبك أن تفرب...»	عمار بن ياسر	٢٠٥/ب٤
«إنه إذا شُكَّ شُكٌّ»	—	١٩٠/٣
«إنه شهد بدرًا...»	علي بن أبي طالب	٣٩٧ : ٣٨٦ : ٢٠٧/ب٤
«إنه مرضت عينه...»	—	٤٩٣/ب٤
«أنه يبعث يوم القيامة ملبئًا»	ابن عباس	١١٣/٣
«إنها ليست بنجس: إنها من الطوافين...»	أبو قتادة	٥٦/٣
«أنها من الطوافين عليكم والطوافات»	أبو قتادة	٥٦/٣
«إنني أجد نفسي تعافه...»	خالد بن الوليد	٨/ب٤
«إنني تارك فيكم الثقلين كتاب الله...»	زيد بن أرقم	٣٠٢ : ٣٠١ : ٢٥٨/ب٤
«إنني قلدت هذني. ولبدت رأسي...»	حفصة بنت عمر	٢٢١ : ٢١٦/أ٤ : ١٠/٣
«إنني لأعطي الرجل وغيره...»	سعد بن أبي وقاص	٤٤٩/ب٤
«إنني لأمنح ولا أقول إلا حقًا»	وعمر بن تغلب	—
«إنني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله...»	ابن عمر وأنس	٥١٤/أ٤
«أوتيت جوامع الكلم. واختصرت لي...»	ابن عباس	٢٥٨/ب٤
«أوصيكم بالأنصار خيرًا»	أنس بن مالك	٣٣٦/أ٤
«أوقد فعلوها؟ خولوا مقعدتي...»	أنس بن مالك	٣٩٠/ب٤
«أول الوقت رضوان الله»	عائشة	٢٥ : ٣/ب٤
«أولئك العصاة»	ابن عمر	٢٤٤/ب٤
«إياكم والشذوذ»	جابر بن عبد الله	٧/ب٤
«الإيمان بضع وسبعون خصلة...»	—	٢٦٨ : ٢٦٣/ب٤
«أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها...»	أبو هريرة	٤٧ : ٤٥/أ٤
«أيما إهاب دبح فقد طهر»	عائشة	٧٦/٣ : ٣٥٢/أ٤ : ٤٢٩ : ٢٤٤/ب٤
«أيما رجل أغمر غمري له ولعقبه...»	ابن عباس	٨٢/٣
«الائمة من قریش»	جابر بن عبد الله	٢٤٧/ب٤
«أينقص الرطب إذا بیس؟»	أبو برزة	٢٧٠ : ١٥٤/ب٤
	زيد بن عياش	١٢٠/٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
------------	--------	--------------

حرف الباء

«بالغ في الاستنشاف»	—	٢٩٠/أ٤
«بعثت إلى الأحمر والأسود»	أبو ذر	٢١٦/أ٤
«بعثت إلى الأحمر والأصفر»	—	٣٥/ب٤
«بل عملوا وسدّوا وقاربوا...»	علي بن أبي طالب	٣٥٨/ب٤
«بل برأي» - نزوله يوم بدر -	—	١١١/أ٤
«بم نحكم»	معاذ بن جبل	١٧٧ . ٢/٣ . ٣٠٠/أ٤ . ٤٢٠
«بني الإسلام على خمس»	ابن عمر	٢٣٩ . ٤٨/أ٤
«البشر جبار، والمعدن جبار...»	أبو هريرة	٤٣٦/أ٤
«بش الخطيب أنت...»	عدي بن حاتم	٣٦١/أ٤ . ١٠/٣
«بين النبي ﷺ آية الوضوء بفعله»	—	١٠/ب٤
«بين النبي ﷺ وقت كل صلاة»	جابر بن عبد الله	٥٤٣/أ٤
«البينة أو أخذ في ظهرك»	أنس وابن عباس	١٢/٣

حرف التاء

«تجاوزوا عن ذنب السخي...»	ابن مسعود وابن عباس	١٩٢/ب٤ . ٢٠٧ . ٣٨٦
«تجزئ عنك ولا تجزئ عن أحد بعدك»	البراء بن عازب	٢١٦/أ٤
«تجزئك ولا تجزئ أحدًا بعدك»	البراء بن عازب	٢١٦/أ٤ . ٤٣٤ . ٤٣٩
«تحبضي في علم الله سنًا أو سبقًا...»	حمزة بن جحش	١٠٧/٣
«التراب كافك ما لم تجد الماء»	أبو ذر	٢٨١/ب٤
«تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان»	ميمونة بنت الحارث	٢٣٣/ب٤
«تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله...»	أبو هريرة	٣٩٣/ب٤
«تغيبك آية السيف»	عمر بن الخطاب	٣٣٠/ب٤
«تفضل صلاة الجميع على صلاة الفرد...»	أبو هريرة	٢٥٩/أ٤
«نفاد إلى المذبح قودًا وتواري السكّين»	—	١٠٧/أ٤
«تكفيك آية السيف»	عمر بن الخطاب	٣٣٠/ب٤
«تناكحوا، نكثروا»	—	١٧٣/٣
«تنكح المرأة لجمالها...»	أبو هريرة	١٧٦/٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«التوبة تجب ما قبلها»	شداد بن أوس	٤٦٢/ب٤
«توضاً ﷺ بمحضر من أصحابه...»	—	١٢/ب٤
«توضاً رسول الله ﷺ مرة مرة...»	ابن عمر	٩٠/٣

حرف الثاء

«ثم نبني حفالة أو حثالة كحثة التمر...»	مرداس الأسلمي	٢٦٠/ب٤
«ثم توضاً ﷺ - مرتين مرتين»	ابن عمر	٩٠/٣
«ثم يفسو الكذب»	عمر بن الخطاب	٢٦٥ ٢٦٠/ب٤
«ثوابك على قدر مشقتك، نصيبك»	عائشة	١٤٢/١ ٢٥٩/١٤ ٥٤٦
«الثيب أحق بنفسها والبكر...»	ابن عباس	٦٧/ب٤ ٤٠٣ ٤٣٢
		١٤٣/٣

حرف الجيم

«جاء صفوان بن أمية إلى النبي ﷺ...»	ابن عباس	٢١٤/ب٤ ٢٩٦
«الجار أحق بصفية»	أبو رافع	٨٦/٣
«جرح العجماء جبار...»	أبو هريرة	٢٢٩/ب٤
«جعلت لي الأرض مسجداً...»	جابر بن عبد الله	٣٩ ١٩/٣
«جميع المؤمنين متساوون»	—	٣٧٨/ب٤

حرف الحاء

«حبك للشيء بعني وبصم»	أبو الدرداء	١٢٥/ب٤
«حُتَيْه، ثم اقرصيه، ثم اغسله بالماء»	أسماء بنت أبي بكر	١٨/١ ٦/٣
«الحج الغُجُج والثُجُج»	أبو بكر الصديق	٥٥ ٥٠/١٤
«الحج عرفة»	عبد الرحمن بن	٥٥ ٥٠/١٤
	يعمر الديلمي	
«الحجر الأسود يمين الله»	جابر بن عبد الله	٤٩١/ب٤
«حكمي على الواحد حكمي على الجماعة»	—	٢١٦/١٤ ٦٤/٣
«الحلال بين، والحرام بين، وبينهما...»	النعمان بن بشير	٨٨/١
«الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله...»	معاذ بن جبل	١٧٧/٣ ١٦٧/ب٤ ٤٤٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«حتى يوم كفارة سنة»	أبو أمامة وعائشة	١٩٩/ب٤
«حيث انقطع جبريل عني»	---	٢/أ٤

حرف الخاء

«خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً...»	عبادة بن الصامت	٨٣/٣ . ١٠١/ب٤
«خذوا عني مناسككم»	جابر بن عبد الله	١٠٧/١ . ٨٣/أ٤ . ٥٤٣ . ٠٢/ب٤
«خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف»	عائشة	٩ . ٢٤ . ١٦٤
«الخراج بالفسمان»	عائشة	٦٤/٣
«خطابي للواحد خطابي للجماعة»	---	٤٣٤/أ٤
«خطبنا رسول الله ﷺ ثم ذكر موسى والخضر»	أبي بن كعب	٢١٦/أ٤
«خلع ﷺ النعل. فخلعوا»	أبو سعيد الخدري	١٥٤/ب٤
«خيركم القرن الذي بعثت فيهم...»	عمر بن الخطاب	٩/٣
«خيركم القرن الذي بعثت فيهم...»	عمر بن الخطاب	٣٠٥/ب٤
«خيرها - أي بريرة - رسول الله ﷺ من زوجها وكان عبداً...»	عائشة	١٨٧/ب٤
		٤٣٠/أ٤

حرف الدال

«دباغ الأديم ذكاته»	عائشة	٢٠٧/ب٤
«دع ما يريك لما لا يريك»	الحسن بن علي وأنس	٨٩/١
«دم الحيف أسود يعرف»	فاطمة بنت أبي حنيفة	١٠٧/٣
«الدين النصيحة»	نسيم الداري	١٥٥/١
	وابن عباس	

حرف الذال

«ذاك جبريل أناكم يعلمكم أمر دينكم»	عمر بن الخطاب	٥٠/أ٤
«ذكاة الجنين ذكاة أمه»	أبو سعيد الخدري	٨١/٣
«الذهب بالذهب ربنا...»	عمر بن الخطاب	٤٢٨/أ٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء...»	عمر بن الخطاب	٤٢٨/١٤
«ذهب حقا»	عطاء بن أبي رباح	٢٣٨/ب٤
«الذين يصلحون إذا فسد الناس»	—	٢٦٦/ب٤

حرف الراء

«رأى رسول الله ﷺ قيس بن فهد يصلي ركعتي الفجر بعد الصبح»	قيس بن عمرو	١٩/١ . ١٠/٣
«رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»	جبير بن مطعم	٢/١ . ٣١٦/ب٤
	وزيد بن ثابت	
«رب حامل فقه غير فقه» ورب حامل فقه...»	زيد بن ثابت	٣١٩/ب٤
«الرجل يجند مع امرأته رجلاً...»	ابن مسعود	١٩/١ . ١٠/٣
— حديث الملاعة —		
«رحم الله امرأ سمع مقالتي...»	جبير بن مطعم	١٠١/١ . ١٥٢/ب٤ . ٢٠٨
«رأى النبي ﷺ أبا جندل إلى المشركين...»	المسور بن مخزوم	٥٠٧/١٤
«رفع عن أمتي الخطأ والنسيان...»	أبو بكرة نقيع	٣٩٤ . ٥٦/١٤
	وابن الحارث	
«رفع القلم عن ثلاث...»	عائشة	٦٣/٣ . ٥٥٢/١٤ . ٣٣٥/ب٤
«رفقا بهؤلاء القوارير يا أنجشة»	أنس بن مالك	٥١٨ . ٥١٤/١٤
«الزمن بما فيه»	أنس وعطاء بن أبي رباح	٨٠/٣
«روى ابن عمر أنه ﷺ أفرد»	ابن عمر	٢٣٤/ب٤
«روى قوم أنه ﷺ قرن»	—	٢٣٤/ب٤
«الرؤيا الصالحة جزء من...»	أنس بن مالك	١١١/ب٤
«الريح نفس الرحمن»	أبو الدرداء	٤٩١/ب٤

حرف الزاي

«زادك الله حرصاً، ولا تعد»	أبو بكرة نقيع بن الحارث	٤٣٤ . ٢١٦/١٤
«زملوهم في كلوهم ودمالهم...»	عبد الله بن ثعلبة	١١٣/٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
------------	--------	--------------

حرف السين

سأل الأقرع بن حابس رسول الله ﷺ:	ابن عباس	١٢٩/١٤
أحجنا هذا في كل سنة...		
سأل رجل النبي ﷺ عن استماعه...	ابن مسعود	١٩٩/ب٤
استفترق أمي فرقا...	عوف بن مالك	٣٩٣/ب٤
سفت الهدي فلا أحل حتى أنحر	حفصة بنت عمر	٢١٦/أ٤
ومن لكم معاذ...	معاذ بن جبل	٤٤٧ . ١٠٦/ب٤ . ٤٤٠/أ٤
«سوا بهم سنة أهل الكتاب»	عبد الرحمن بن عوف	١٥٤/ب٤
«سيكثر الكذب غني» - حديث موضوع -		١٧٤/ب٤

حرف الشين

«شدّدوا، فشدد عليهم»	أبو هريرة وابن جريح	١٧٣ . ١٦٣/أ٤
«الشفعة فيما لم يقسم...»	جابر بن عبد الله	٢٣٦/ب٤ . ٨٦/٣
«الشهر تسع وعشرون، ثم قل: وهكذا»	ابن عمر	٢٥ . ١١ . ١٠/ب٤
وهكذا، يشير بأصابعه		
«الشهر تسع وعشرون، فصوموا لرؤيته...»	ابن عمر	٢٥/ب٤ . ٤٢٧/أ٤
«الشهر هكذا وهكذا، وأشار بأصابعه»	ابن عمر	٢٥ . ١١ . ١٠/ب٤ . ٥١٩/أ٤ . ١٠٧/١

حرف الصاد

«صاحب الحق له المطالبة بلسانه...»	—	٢٠٩/ب٤
«صاحب الحق له اليد واللسان»	—	٢٠٨/ب٤
«صبوا على بول الأعرابي ذنوبًا من ماء»	أنس وأبو هريرة	١٨/١
«صدق، - يصدق أبا بكر في فتواه -	—	٤٣٤/ب٤
«صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»	عمر بن الخطاب	٣٣٦/أ٤ . ٨٦ . ١٣ . ١٠/٣
«صلّ معنا»	بريدة بن الحبيب	١٠٧/١ . ١٠٧/أ٤ . ٥٥ . ٨٣ . ٢١٥
«الصلوة لأول وقتها»	أم فروة	٢٥ . ١٢ . ٢/ب٤ . ٥٤٣
«صلّوا خمسكم»	أبو أمامة الباهلي	٢٤٤/ب٤ . ٧٩/٣
«صلّوا كما رأيتموني أصلي»	مالك بن الحويرث	٩٠/٣ . ٩٠/أ٤ . ٥٥ . ٨٣ . ٥٤٣
		٢٤ . ١١ . ٩ . ٢/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«صلوها ولو دهمتكم الخيل»	أبو هريرة	٢٥٩/١٤
«صلى بنا النبي ﷺ الظهر أو العصر...»	أبو هريرة	١٣/ب٤
«صلى رسول الله ﷺ فقصر من الركعات...»	—	١٣/ب٤

حرف الطاء

«طاف رسول الله ﷺ على البعير»	ابن عباس	١٢/ب٤
«الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أحل...»	ابن عباس	٢٦٠/١٤
«طول القنوت»	جابر بن عبد الله	٢٥٩/١٤

حرف العين

«عتب النبي ﷺ على من دعاه وهو في الصلاة فلم يجبه»	أبو سعيد بن المعلى	١٥٩/١٤
«عفو، عفا الله عنها أو عنه»	معاذ بن جبل	٦٨/٣
«عني لأمتي عن الخطأ والنسيان»	أبو ذر	٤١٥/ب٤
«عقلت من النبي ﷺ مجبة»	محمود بن الربيع	٢٠٠/ب٤
«العلماء، ورثة الأنبياء...»	أبو الدرداء	٤٥٣، ٢٥٧/ب٤
«على اليد ما أخذت حتى تؤديه»	سمرة بن جندب	١٩/٣
«عليكم بالجماعة فإن الذنب...»	أبو الدرداء	٢٦٨، ٢٥٠/ب٤
«عليكم بستي سنة الخلفاء الراشدين...»	العرباض بن سارية	١٥٥/١، ١٥/٣، ٩٦، ٢٩٩/١٤
		٢٥٠/ب٤، ٢٥٨، ٢٦٥، ٣٠٣
		٣٠٦، ٣٢٢، ٣٢١
«عليكم بالسواد الأعظم»	أنس بن مالك	٢٦٨، ٢٦٣، ٢٤٩/ب٤

حرف الغين

«غذا أجبيكم»	ابن عباس	٤٧٢/١٤
«غسل الجمعة واجب على كل محتلم»	أبو سعيد الخدري	٢٥٨، ١١٨، ١٠١/١٤
«الفصل من ولوغ الكلب»	أبو هريرة	٧٦/٣

طريف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
حرف الفاء		
«فأتوا منه ما استطعتم»	—	١٩٠/١٤
«فإذا زادت الإبل على عشرين ومئة...»	عمرو بن حزم	٢٢٧/ب٤ . ٨٤/٣
«فاقدروا له»	ابن عمر	٢٤٧/ب٤
«فالآن زوروها. ولا تقولوا هجرًا...»	ابن مسعود وبريدة	٦٢/ب٤
	ابن الحبيب	—
«فألهمني أن قلت...»	—	١/١٤
«فإن لم تجد»	معاذ بن جبل	١٧٧ . ١/٣ . ١٧٧ . ٣٠٠/١٤ . ٤٢٠ . ب٤/
	—	١٠١ . ١٦٧ . ٢٥٩ . ٤٠٢ . ٥٠٠
«فإن وقع في الماء. فلا تأكل...»	عدي بن حاتم	٣٨٦/ب٤
«فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم»	—	٣٨٦/ب٤
«فقال لي كذا. فقلت كذا»	—	٢/١٤
«فلا ينصرفن حتى يسمع صوتًا...»	أبو هريرة	٢٠٦/٣
	وأبو سعيد الخدري	—
«فلا إذا»	زيد بن عياش	١٢٠/٣
«فمن تشهد من صلاته...»	ابن مسعود	١٢٥/٣
«فمن وقف موقفنا هذا...»	عروة بن مفرس	١٢٥/٣
«فهم الذين يصلحون إذا قسد الناس»	جابر بن عبد الله	٢٦١/ب٤
«فهم التُّراع من القبائل»	ابن مسعود	٢٦١/ب٤
«فهم الهرب بدينهم من شاق إلى شاق»	—	٢٦١/ب٤
«في أربعين شاة شاة»	أنس بن مالك	١٨/١ . ٦/٣ . ٤٥٧/١٤
«في أربعين مسنة. وفيما زاد بحسابه»	معاذ بن جبل	٧٥/٣
«في الرُّقة ربع العشر»	أنس بن مالك	٦/٣
«في سائمة الغنم زكاة»	أنس بن مالك	١٧/١ . ١٤٣ . ١٨/٣ . ٣٣٦/١٤
	—	٣٤٣ . ٣٤٤ . ٣٤٦ . ٣٤٨ . ٤٥٧
«في عين زوجك بياض»	زيد بن أسلم	٥١٨/١٤
«في كل إبل سائمة»	معاوية بن حيدة	٣٥٢/١٤
«في كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل»	—	١٦٧/ب٤
«فيما سقت السماء العشر...»	جابر بن عبد الله	٧٦/٣ . ٧٦/٣ . ٤٥٢/١٤ . ٤٥٩
	وابن عمر	—

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
حرف القاف		
«قال ﷺ قولاً وشبك بين أصابعه»	—	١٠/ب٤
«قبل رسول الله ﷺ بعض نسائه...»	عائشة	٢١٥/أ٤
«قتلوه قاتلهم الله...»	جابر بن عبد الله	٤٧٩/ب٤
«قد جعل الله لهن سبيلاً»	عبادة بن الصامت	١٠٧/١
«قد خبرني ربي...»	عمر بن الخطاب	٣٣٩/أ٤
«القلب بين أصبعين من أصابع...»	—	٤٩٢/ب٤
«قت النبي ﷺ»	أنس بن مالك	٢٣٩/ب٤
«قولي لإمرأة واحدة قولي لمئة امرأة»	أميمة بنت رقيقة	٢١٦/أ٤ . ٦٤/٣
«قولي للواحد قولي للجماعة»	—	٦٤/٣
حرف الكاف		
«كان آخر الأمرين من رسول الله السجود قبل السلام»	الزهري	٩٢/٣
«كان رسول الله ﷺ يتحنث بحراء»	عائشة	٣٠/ب٤
«كان رسول الله ﷺ يقضي القضية...»	الشعبي	٤٣٩/ب٤
«كان النبي ﷺ يقرأ في الآخرين»	خباب بن الارت	٤٣٦/ب٤
«كان النبي ﷺ يكتب بسم الله الرحمن الرحيم»	ابن عباس	١٠٤/٣
«الكبائر تسع»	عمير بن قتادة اللبني	١٩٨/ب٤
«الكبائر سبع»	أبو هريرة	١٩٨/ب٤
«كتاب الله القصاص»	أنس بن مالك	٣٢/ب٤
«كتب رسول الله ﷺ إلى هرقل...»	ابن عباس	٢٤٢/أ٤
«كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله...»	أبو هريرة	١٤٩/٢
«كل ذلك لم يكن...»	أبو هريرة	٤٧٤ . ٢٠٤/ب٤
«كل الناس أكفأ...»	ابن عمر	١٩٧/ب٤
«كلامي لا ينسخ كلام الله...»	—	٨٤/ب٤
— حديث موضوع —	—	—
«كلها شاف كاف»	أبي بن كعب	٤٣٢/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«كنت رخصت لكم في جلود الميتة...»	عبد الله بن عكيم	٨٢/٣
«كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأصاحي...» عائشة		٢٣/٣ . ١٤٠/١
«كنت نهيتكم عن القبور...»	بريدة بن الحبيب	١٤٠/١ . ٣٨٦/ب
«كيف بكم إذا كان كذا ثم فتن...»	أبو هريرة	٢٦٠/ب

حرف اللام

«لا أبجد إلا ولد ناقة»	أنس بن مالك	٥١٤/١٤
«لا إنما أنا شفيع»	ابن عباس	١١١/١٤
«لا أهرقها»	أنس بن مالك	٨٥/٣
«لا تبيعوا اليو بالير»	عبادة بن الصامت	١٧٥/٣
«لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق...»	عبادة بن الصامت	٣١٤/١٤
«لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل»	معمر بن عبد الله	١١٥/٣
«لا نجتمع أمتي على ضلالة»	ابن عمر وأنس	١١٧/٣ . ٢٤٩/ب . ٢٥٧
«لا تحرم الرضعة أو الرضعتان»	أم الفضل	٣٥٢/١٤
«لا تدخل الجنة العُجُز»	—	٥١٤/١٤
«لا تدخلوا على بيوتكم...»	—	١٧٤/ب
«لا تركبوا ما ارتكب من قبلكم...»	أبو هريرة	٣٩٤/ب
«لا ترجعوا بعدي كفاراً...»	ابن عمر	٢٦٠/ب
«لا تزال طائفة من أمتي...»	المغيرة بن شعبة	٢٥٧/ب
«لا تسبخي عنه»	عائشة	٤٦٥/ب
«لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها...»	أبو أيوب الأنصاري	٢٣/ب
«لا تعلمهم»	ابن عمر	٤١٦/ب
«لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس»	ابن مسعود	٢٦٠/ب
«لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»	أبو هريرة	١٠٢/ب . ٤١٣/١٤
«لا جلب، ولا جنب، ولا شغار»	عمران بن حصين	٢٤/١ . ٤٣٥/١٤ . ٢٠٩/ب
«لا جنب ولا جلب»	ابن عمر	٢٠٩/ب
«لا، حتى تدوفي عسيلته ويدوفي عسيلتك»	عائشة	٦٤/٣
«لا، حتى تُنثِر»	فضالة بن عبيد	٨٨/٣
«لا ربا إلا في النسيف»	أسامة بن زيد	٣٤٢/١٤
«لا ربا في دار الحرب»	—	٢٤/١

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»	عائشة	١٩/٣
«ولا سبق إلا في خف أو حافر...»	وعلي بن أبي طالب	٢٩١/١٤
«لا صلاة إلا بظهور»	أبو هريرة	٥٧/١٤
«لا صلاة إلا بفاتحة - بأم الكتاب»	ابن عمر	٥٧/١٤
«لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»	عبادة بن الصامت	٥٣٦ : ٥٣٥ : ٥٧/١٤
«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»	أبو هريرة	٤٥٥/١٤
«لا صيام لمن لم يبيت الصيام...»	أبو هريرة	٥٨ : ٥٧/١٤
«لا صرام ولا ضرار»	حفصة بنت عمر	٥٧/١٤
«لا عيش إلا عيش الآخرة...»	عبادة بن الصامت	٨٠/٣
«لا قطع إلا في ربع دينار»	تمثل به الرسول ﷺ	٣٦٣/١٤
«لا قطع في ثمر ولا كثر...»	عائشة	٤٥١/١٤
«لا نذر في معصية الله»	رافع بن خديج	٤٥١/١٤ : ٥٠/٣
«لا نبي بعدي»	عائشة	٥/٣
«لا نكاح إلا بولي»	وعمران بن حصين	
«لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»	أبو هريرة	٥٣/ب٤
«لا نكاح إلا بولي وشهود»	أبو موسى	٢٤٤/ب٤ : ٥٣٥/١٤
«لا وصية لوارث»	عائشة	٣٦٣/١٤
«لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»	أبو سعيد الخدري	٣٦٣/١٤
«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...»	أبو أمامة الباهلي	١٠١/ب٤
«لا يدخل الجنة العُجُز»	أبو هريرة	٥٧/١٤
«لا يرث القاتل»	ابن مسعود	١٤٠ : ٢/٣
«لا يرث الكافر من المسلم»	عائشة	٥١٤/١٤
«ولا المسلم...»	أبو هريرة	٤١٤/١٤
«لا يفرق بين مجتمع...»	أسامة بن زيد	٤١٤/١٤
«لا يقتل مسلم بكافر»	سعد بن أبي وقاص	٢٢٠/ب٤
«لا يقضي القاضي حين يقضي وهو غضبان»	علي وابن عمر	٥/٣
	واين عمرو	
	أبو بكره نفع	١٥٣/٢ : ٢٢/٣ : ٣٦٣/ب٤ : ٥٠٧
	ابن الحارث	

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«لا يكابد أحد أهل المدينة...»	سعد بن أبي وقاص	٢٩٨/ب٤
«لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»	عبد الله بن زيد	١٩١/٣
«لا يَنْكح المحرم، ولا يَنْكح»	عثمان بن عفان	٧٩/٣
«لا يؤم الرجل في أهله. ولا يجلس...»	أبو مسعود الأنصاري	٤٨٨/١٤
«لأزيدن على السبعين»	عمر بن الخطاب	٣٣٩ . ٣٣٥/١٤
«لأن يثلى جوف أحدكم قبحاً...»	أبو هريرة	٣٣٤/١٤
«لبيك اللهم لبيك...»	عائشة	١٩٣/ب٤
«لتركين سنن من كان قبلكم...»	شداد بن أوس	٢٦٠/ب٤
«لست كأحدكم. إني أقل عند ربي...»	أنس بن مالك	٤٤٢ . ١٠/٣ . ٢١٦/١٤ . ٣/ب٤
«العلك تريدني أن تراجع رفاعه...»	عائشة	٦٤/٣
«لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة»	أبو سعيد الخدري	٤٤٣/ب٤
«لكل ملك حمى. وحمى الله محارمه»	النعمان بن بشير	٨٩/١
«للأبد، ولو قلت نعم لوجبت...»	جابر بن عبد الله	١٣٨/ب٤
«لم يقنت النبي ﷺ»	ابن عمر	٢٣٩/ب٤
«لم يكن الله ليجمع هذه الأمة على الخطأ»	—	٢٤٩/ب٤
«ولم لا قولي لهم: إني أقتل وأنا مسائم»	أم سلمة	٣/ب٤
«لما بكى هو وجبريل...»	—	٤٤/ب٤
«لن يغلب عمر بسرين...»	الحسن البصري	٣٩٨/١٤
«لنا خاصة»	بلال بن الحارث	٢٣٠/ب٤
«لو أدركني موسى»	عبد الله بن ثابت	٣٧/ب٤
«لو استقبلت من أمري ما استدبرت...»	جابر بن عبد الله	٤٤٢ . ١٣/٣ . ٢٢١/١٤ . ٣/ب٤
«لو تكاشفتن ما تدافتن»	—	١٧٤/ب٤
«لو راجعته فإنه أبو ولدك»	ابن عباس	١١١ . ٩١/١٤
«لو علمت إذا زدت على السبعين أن يغفر...»	عمر بن الخطاب	٣٣٩/١٤
«لو كان موسى حيًا لما وسعه إلا اتباعي»	عبد الله بن ثابت	٣٦/ب٤
«لو نزل من السماء عذاب لما نجا منه إلا عمر...»	ابن مسعود	٤٧٤/ب٤
«ولولا أن أثنى على أمي لأمرتهم بالسواك...»	أبو هريرة	١١٠ . ٩١/١٤
«ولولا سخاء فيك...»	—	١٩١/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«لبي الواجد يحل عرضه وعقوبته»	الشريد بن سويد	٣٣٤/١٤
«يلبغ الشاهد الغائب»	ابن عباس	٢١٨/ب٤
«ليس بنجس. إنها من الطوائف...»	أبو قتادة	٥٠٦/ب٤
«ليس على المسلم في عبده ولا فرسه...»	أبو هريرة	٢٤٥/ب٤
«ليس في الخضراوات صدقة...»	علي بن أبي طالب	٤٥٢/١٤
«ليس في المال حق سوى الزكاة»	فاطمة بنت قيس	٥٢/ب٤، ٦/٣
«ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»	أبو سعيد الخدري	٤٥٩/١٤
«ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه»	—	٦/٣
«ليس للولي مع الثيب أمر»	ابن عباس	٢٤٤/ب٤
«ليس من البر الصيام في السفر»	جابر بن عبد الله	٧/ب٤
«ليبي منكم أولو الأحلام والنهى...»	ابن مسعود	٢٣٤/ب٤

حرف الميم

«الماء طهور لا ينجسه إلا ما غير طعمه»	أبو أمامة الباهلي	٤٥٧/١٤، ٣٩، ٧/٣
«الماء طهور لا ينجسه شيء»	أبو سعيد الخدري	١٨/١، ٤٣٤/١٤، ٤٤٢، ٤٤٢/ب٤
«الماء من الماء»	أبو أيوب الأنصاري	٣٣٥/١٤، ٣٣٦، ٤/ب٤، ١٦٣
«ما آمن بالقرآن من استحل محارمه»	ورافع بن خديج	٣٠٧
«ما آمن بالقرآن من استحل محارمه»	أبو سعيد الخدري	٤٥/١٤
«ما أبين من حي فهو ميت»	وصهيب	—
«ما أبين من حي فهو ميت»	أبو واقد الليثي	١٠٢/١
«ما احتلم نبي قط»	وابن عمر	—
«ما أحد إلا عصى...»	—	١١١/ب٤
«ما بالها قُتِلَتْ وهي لا تقاثل؟»	ابن عباس	١٩٠/ب٤
«ما رآه المسلمون حسناً...»	رياح بن الربيع	٨٧/٣
«ما لك ولها معها حذاؤها وسقاؤها»	وابن عمر	—
«ترد الماء»	—	٢٤٩/ب٤
«مالي أنازع القرآن؟»	زيد بن خالد	٣٨٦/ب٤
«ما مضية تعيب العبد...»	أبو هريرة	٤٤٢/ب٤
	عائشة	١٩٩/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«ما منك أن تجيبي؟»	أبو سعيد بن المعلى	٩١/٤
«المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا»	ابن عمر	٤٢٧/١٤ . ٧٩/٣
«المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا»	ابن عمر	١٩/٣
«مراء في القرآن كفر»	أبو هريرة	٣٥٧/٤ . ٢٧/٢
«مغلل الغني ظلم»	أبو هريرة	٣٣٤/١٤
«مفتاح الصلاة الطهور» وتحریمها...	علي بن أبي طالب	٥٠/١٤ . ١٧٥/٣
«ملعون ناكح البهيمة»	—	٥٢٠/١٤
«من ابتاع طعافا فلا يبعه حتى يستوفيه»	ابن عمر	٤٥٧/١٤
«من أتى من هذه القاذورات شيئا...»	زيد بن أسلم وابن عمر	٢٠٧/٤
«من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»	عائشة	٣١٤/١٤
«من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد»	عائشة	٣١٤/١٤
«من أعنت شركا له في أعبد...»	أبو هريرة	٢٢٥/٤
«من أعنت شركا له في عبد...»	ابن عمر	٦٣/٣
«من أعنت شققا له من عبد...»	ابن عمر	٢٢٥/٤
«من أعور عمري فهي له ولعقبه...»	جابر بن عبد الله	٢٤٧/٤
«من أفطر في رمضان فعليه ما على المفطر»	—	٤٥٦/١٤
«من باع عبدا وله مال...»	ابن عمر	٦٣/٣
«من باع نخلا بعد أن تؤبر...»	ابن عمر	١٠٠/٣
«من بدل دينه فاقتلوه»	ابن عباس	١٠٨/١ . ٥/٢ . ٨٧ . ١٥٨/٣
«من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها...»	أبو هريرة	٤٧٠/١٤
«من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها... فليأت...»	ابن عمر	٤٧٠/١٤
«من ذا الذي رد على الله رخصته»	—	٧/٤
«من سرق عتقا فعليه ردؤها»	—	٣٢٩/١٤
«من سمع النداء فتم يجب...»	—	١٠٦/١٤
«من سن سنة حسنة كان له أجرها...»	جرير بن عبد الله	٢٩٩/١٤
«من سن سنة سيئة...»	جرير بن عبد الله	٤٥٩/٤
«من شد شد في النار»	عبد الله بن عمر	٢٤٩/٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«من فحسك قرقرة فعليه الرضوء والصلاة»	—	٣٤٥/١٤
«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردة»	عائشة	٣٢١ . ٣١٤/١٤ . ٩٠/١
«من فارق الجماعة قيد شبر...»	أبو ذر	٢٦٣ . ٢٤٩/ب٤
«من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»	جندب بن عبد الله	٥٢٥/١٤
«من قال في القرآن برأيه، فليتبوأ...»	ابن عباس	٥٢٥/١٤
«من قتل عبده قتلناه»	سمرة بن جندب	٧٨/٣
«من كانت له ماشية إبل أو بقرة...»	جابر بن عبد الله	١٠٦/١٤
«من كتم علماً نافعا أنجمه الله بلجام من نار»	أبو سعيد الخدري	٣١٩ . ٣١٨ . ٣١٦ . ٣١٢/ب٤
«من منع فضل مائه أو فضل كلته...»	عبد الله بن عمرو	١٠٦/١٤
«من نام عن صلاة أو نسيها...»	أنس بن مالك	٤٦٧ . ٤٥٩ . ٤٥٥ . ١٨٩/١٤ . ٨٧/٣
«من وقف موقفنا هذا من ليل أو نهار...»	عروة بن مضر	٥٥/١٤
«المتنظر للصلاة في صلاة»	أبو هريرة	٥٥٧/١٤

حرف النون

«ناكح يده ملعون...»	—	٥٢٠/١٤
«نبدأ بما بدأ الله به»	جابر بن عبد الله	٣٦٢ . ٣٦١/١٤
«نحن معاشر الأنبياء لا نورث...»	أبو بكر الصديق	٤١٤ . ٤٠٥ . ٣٧٠/١٤
«نحن من ماء»	—	٥١٤/١٤
«ندم النبي ﷺ على الفداء (فداء أسرى بدر)»	—	١٣/ب٤
«نراك تنوضاً من بئر بضاعة»	أبو سعيد الخدري	٤٣٦/ب٤
«نزل القرآن على سبعة أحرف»	أبو هريرة	٤٣٢/ب٤ . ٧١/٣
«نفسر الله أمراً سمع مقاتلي فوعاها...»	جبير بن مطعم وابن مسعود وزيد بن ثابت	٢٠٨ . ١٧٤ . ١٥٢ . ١٠٨/ب٤
«نهى رسول الله ﷺ أبا طلحة عن التخليل...»	أنس بن مالك	١٧١/٣
«نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر...»	أنس بن مالك	٢٢٩/ب٤
«نهى رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر»	سعد بن أبي وقاص	٣٩٧/ب٤
«نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام»	أبو هريرة وابن عباس	٢٢٩ . ٢٢٨/ب٤ . ٧٨/٣
«نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ»	ابن عمر	١٣٠/٣
«نهى رسول الله ﷺ عن بيع ما لم يقبض»	حكيم بن حزام	٤٥٧/١٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
نهى رسول الله ﷺ عن التفضحية بالعمراء	البراء بن عازب	١٧/١ . ١٧/٣ . ٢٢
نهى رسول الله ﷺ عن ستر البيت بالخرقة	—	٧٨/١٤
نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من ثلثة	أبو سعيد الخدري	٧٨/١٤
نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة بعد العصر...	أبو هريرة	٤٥٩/١٤
نهى رسول الله ﷺ عن قتل الفضل	عبد الرحمن بن عثمان	٤٧/٣
نهى رسول الله ﷺ عن القمار بين ثمرتين	ابن عمر	٩٨ ، ٧٨/١٤
نهى النبي ﷺ أبا طيبة عن أكل أجرة الحجامه	—	٤٢٩/١٤
نهى النبي ﷺ عن قبل وقال «نهيتنا عن الوصال وواصلت»	المغيرة بن شعبة	٢٧/٢
—	—	٤٣٦/ب٤

حرف الهاء

«هذا أخي وومسي والخليفة من بعدي»	—	١٣٨/ب٤
«هذا لك وليس لأحد بعدك»	—	٢١٧/١٤
«هذا الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة...»	ابن عمر	٥٥/١٤
«هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي...»	ابن عمر وأبي بن كعب	٥٥/١٤ . ٩٠/٣
«هذان حرام علي ذكور أمتي . حل لإناثها»	علي بن أبي طالب	٣٩٤ . ٢٨/١٤
«الهرج سبع ليست بنجس»	أبو هريرة	١٩٠ . ١٧٤ . ١٤ . ١٠/٣
«الهرج ليست بنجس إنها من الطوائف...»	أبو قتادة	٣٨٦/ب٤
«هلا أخبرتهم أنني أقتل وأنا صائم»	أم سلمة	١٦/ب٤
«هلا أخذ أهل هذه الشاة إهابها...»	ميمونة بنت الحارث	٤٣٧/ب٤ . ١٣/٣
«هو حرام علي» - في تحريم العسل -	—	٣٩٦/١٤
«هو الطهور ماؤه الحل ميتته»	أبو هريرة	٤٣٦ . ٤٣٤/١٤
«هو لها صدقة . ولنا هدية»	عائشة	٣٩٠/ب٤
«هؤلاء أهل بيتي»	أم سلمة	٣٠٢ . ٣٠١/ب٤
«هي لك ولأخيك أو للذئب»	ووائل بن الأسقع	—
—	زيد بن خالد	٣٨٦/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
حرف الواو		
«واحدة ناجية من نيف وسبعين فرقة»	أنس بن مالك	٢٥٢/ب٤
«واشوقاه إلى إخواني»	أبو هريرة	٢٦٥ . ٢٦١/ب٤
«والله لأزيدن على السبعين»	عمر بن الخطاب	٣٣٥/أ٤
«والله لأغزون قريشاً»	ابن عباس	٤٧٢/أ٤
«والله لتدخلن»	المسور بن مخزومة	١٤/٣
«وأن لا تقتل ولدك...»	ابن مسعود	١٩٩/ب٤
«وأنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا...»	أبو هريرة	٨١/٣
«وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»	لقيط بن صبرة	٢٩٠/أ٤
«الوضوء مما مست النار»	أبو هريرة	٢٤٦/ب٤
«الوضوء من كل دم عرق»	—	٣٩٧/ب٤
«ولا غسل بالماء على من ما لم ينزل الماء»	—	٣٣٥/أ٤
«ولا مستغفرون لهم»	عمر بن الخطاب	٣٣٩/أ٤
«الوقت ما بين هذين»	جابر بن عبد الله	٢٠٨/أ٤ . ٩/ب٤
	وابن عباس	
«ولا ماء من غير ماء»	—	٣٣٥/أ٤
«ولا يشربه رجل ابتغاء سكر»	طلق بن علي	٢٢٩/ب٤
«ولو أخرجت الرابعة، خفت أن تفرض عليكم» عائشة		١٦/ب٤
«ويل للذين يمسون فروجهم، ثم...» عائشة		٢٣٠/أ٤
حرف الياء		
«يا أنجشة، رفقا بهؤلاء القوارير»	أنس بن مالك	٥١٨/أ٤
«يا رسول الله إن النساء قلن: ما نرى الله يذكر إلا الرجال»	أم سلمة	٢٣٠/أ٤
«يا سعد لقد حكمت بحكم الله»	أبو سعيد الخدري	٤٤٣/ب٤
«يا قوم لا تجادلوا في القرآن»	عبد الله بن عمرو	٣٥٧/ب٤
«يا محمد الوقت ما بين هذين»	ابن عباس	٢٠٨/أ٤
«يُجزئك ولا يجزئ أحداً بعده»	البراء بن عازب	٣٧٨/ب٤
«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...»	—	١٥٢/ب٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء/الصفحة
«يخرص الرطب فتؤخذ زكاته تمرًا»	عتاب بن أسيد	٢١/٣
«يخرص الكرم فتؤخذ زكاته زبيبًا»	عتاب بن أسيد	٢١/٣
«يد الله مع الجماعة»	ابن عمر	٢٦٨/ب٤
«يظهر الدباغ الجلدة»	أم سلمة	٢٠٧/ب٤
«يفسل الإناث من ولوغ الكلب سبعا»	ابن عباس وأبو هريرة	٢٢٧/ب٤
«يقول الله: أنا أغنى الأغنياء عن الشرك»	أبو هريرة	٦٠/ب٤
«يقول الله: أنا عند ظن عبدي بي»	أبو هريرة	٦٠/ب٤
«يقول الله سبحانه: الكبرياء ردائي...»	ابن عباس وأبو هريرة	٦٠/ب٤
«يكون الناس فيه ذئابًا»	أنس بن مالك	٢٦٠/ب٤
«يمزقون من الدين كمروق السهم...»	علي بن أبي طالب	٤٤/أ٤
«اليمين على من أنكر»	ابن عباس	١٩١/٣

٣ - فهرس الآثار

حرف الألف

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
أبيدت خفراء قریش	أبو سفیان	٤/ب/٤٥٦
أتجعل من هاجر إلى الله ورسوله. وترك دياره وأمواله كمن دخل في الإسلام كرها أظن أنا نظن أن طلحة والزبير...	عمر بن الخطاب	٤/ب/٣٨٨
أجتهد رأيي ولا آلو	الحارث بن حوط	٤/ب/٣١٢
أجتهد رأيي	معاذ بن جبل	٣/١. ١٧٧. ٤/ب/٣٠٠. ٤٢٠.
أجمع رأيي ورأي الجماعة	معاذ بن جبل	٤/ب/١٦٧. ٢٥٩. ٣٠٣. ٣٩٥.
احتج ابن عمر في فساد نكاح المشركات بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ...﴾	علي بن أبي طالب	٤٤٣. ٤٤٤. ٤٩٨. ٥٠٠.
أحلتهما آية وحرمتهما آية	علي بن أبي طالب	٤/ب/٣٢٢. ٣٢٣. ٣٤٠.
اختار عمر السنة	علي بن أبي طالب	٤/ب/٢٧٣
اختلف علي وعثمان في الجمع بين الأختين المملوكتين	ابن عمر	٤/ب/٣١٤
أخر معاذ قضاء ما فاته مع النبي ﷺ	ابن عباس	٤/ب/٣٩٢
الأخوان إخوة	عثمان. علي	٤/ب/٣٩١
أدركت أبناء المهاجرين والأنصار يعمون...	—	٤/ب/٣٧٠
أدركت والله عمر بن الخطاب فما رأيت إمامًا جلدًا عبدًا...	—	٤/ب/١٠٦. ٤٤٧.
أدع اليوم لهم الزكاة...	زيد بن ثابت	٤/ب/٤٤٦
إذا انقطع دمها في الحيضة الثالثة فقد بانث منه	سليمان بن أبي عبد الله	٤/ب/٤٣٢
إذا وجدتم أهل المدينة على شيء فهو السنة	عبد الله بن عامر	٣/٦٦
	أبو بكر الصديق	٤/ب/٣٩٠
	ابن عباس	٤/ب/٣٢٢
	زيد بن ثابت	٣/٢١٨

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
أراه إذا سكر هذى. وإذا هذى افترى. فحتوه حد المفترى	علي بن أبي طالب	٣٨٧/ب٤
أرى عليك الدية	علي بن أبي طالب	٣٨٧ . ٣١٣/ب٤
استدل قدامة بن مقعون بقوله تعالى ﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح...﴾	—	٣٧٠/أ٤
على منع إقامة حد شرب الخمر عليه	شقيق بن سلمة	٥٢٦/أ٤
استعمل عليّ ابن عباس على الحج	شقيق بن سلمة	٣٨٩/ب٤
أشار عمر بن الخطاب في القرآن	المسور بن مخزومة	٣/ب٤
أشارت أم سلمة على الرسول ﷺ بأن يخرج فيذبح...	—	٤٣٠/أ٤
اشترت عائشة برة من الأنصار لتعتقها...	—	٣٣٠/ب٤
أصاب عمر الرازي يوم بدر	أبو بكر الصديق	٣٩١/ب٤
أصبت ما في نفسي ولو كتبت نفسك لكنت لها موضعاً	—	٢٧٠/ب٤
اغتنى بخلاف عليّ في بيع أمهات الأولاد	علي بن أبي طالب	١٥٦/ب٤
أعرابي بوال على قدميه أنى يعرف الأحكام	عمر بن الخطاب	٣٩١/ب٤
اعرف الأنشاه والأمثال، ثم قس...	عمر بن الخطاب	١٣١ . ١٢٩/أ٤
أعمداً فعلت هذا يا رسول الله؟	عمر بن الخطاب	٣١٣/ب٤
أفتى عثمان وعبد الرحمن عمر بأن لا ضمان عليه في جنين التي أجهضت	أبو بكر الصديق	٥٠٧/أ٤ . ١٤/٣
أقال لكم العام؟	عمر بن الخطاب	٣١٣/ب٤
أقسمت عليك لا تقم حتى تقسمها على قومك بني عدي	ذو البدين	٤٧٤ . ٢٣٠ . ١٥٨/ب٤ . ١٣١/أ٤
أقصرّت الصلاة، أم نسبت؟	عمر بن الخطاب	٣٩٣/ب٤
أقضى بما في كتاب الله...	علي بن أبي طالب	٣٩٢/ب٤
أقضى فيها برأيي، فإن وافق قضاء رسول الله، وإلا فقضائي فسل رذل	زيد بن ثابت	٤٤٦/أ٤
أقل الجمع اثنان	أبو بكر الصديق	٤١٦ . ٣٨٨/ب٤
أقول فيها برأيي فإن يكن مواباً...	ابن مسعود	٤١٧ . ٣٨٨/ب٤
فمن الله...		
أقول فيها برأيي فإن يكن مواباً...		

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
ألا إن القبله قد حولت	عباد بن بشر	٤٩٧/ب٤
ألا لا يطلوفن بالبيت عريان	أو عباد بن نهيك	
ألا يتقي الله زيد. أيجعل ابن الابن ابناً	علي وأبو هريرة	٢٦٠/أ٤
التمست صرفاً بمئة دينار، فدعاني طلحة...	ابن عباس	٤٢٦ . ٤١٧ . ٣٨٧ . ٢٧٠/ب٤
ألست رسول الله حقاً...	مالك بن أوس	٤٢٨/أ٤
أليس قد قال: «إلا بحقها»؟	ابن الحدان	
أليس قد قال: لتدخل...	عمر بن الخطاب	٤٣٧/ب٤
أما تذكر يا أمير المؤمنين، لما كنا في الإبل...	أبو بكر الصديق	٣٩٠ . ٢٨٧/ب٤
أما المأثم فأرجو أن يكون عنك زائلاً	عمر بن الخطاب	٥٠٧/أ٤
امتنع ابن عباس من حجب الأم إلى السدس	عمار بن ياسر	٢٠٥/ب٤
امدد يدك أبايعك	علي بن أبي طالب	٣٩٢/ب٤
امرأة خاصمت عمر فخصمته	علي بن أبي طالب	٣٣٥/أ٤
امرأة قالت، فأصابك	عمر بن الخطاب	٣٩٠/ب٤
إن اجتهدوا فقد اخطأوا	عمر بن الخطاب	٣١٣/ب٤
إن الأخوين لا يحجبان الأم من الثلث إلى السدس	عمر بن الخطاب	٣٨٨/ب٤
إن أقررت أريقاً رجلك رسول الله	علي بن أبي طالب	٤٢٦/ب٤
إن الله أخذ العهد على بني آدم	ابن عباس	٤٤٦/أ٤
إن الله حيي كريم	أبو بكر الصديق	١٩/١ . ١٠/٣ . ٤٣٤/ب٤
أن امرأة ذكرت عند عمر بالفاحشة،	علي بن أبي طالب	٣١٠/ب٤
فوجه إليها فأجهفت ذا بطنها من الفزع	ابن عباس	٣٦/أ٤
أن بريرة أعتقت وكان زوجها عبداً	ابن مسعود	٣٣٨/ب٤
إن جعل الله لك على ظهرها سيلاً، فما...	عائشة	٢٣٤/ب٤
إن الحائض تنفر بلا وداغ	معاذ بن جبل	٣١٠/ب٤
إن الحق لا يعرف بالرجال	امرأة من الأنصار	١٥٤/ب٤
أن زوج بريرة كان حراً	علي بن أبي طالب	٣١٧/ب٤
أن عائشة زوج النبي زوجت حفصة بنت	عائشة	٢٣٤/ب٤
عبد الرحمن	عائشة	٤٢٩/أ٤
أن علياً وابن مسعود وزيدا خطبوا ابن عباس	أبو بكر الصديق	٤١٧/ب٤
إن عمر لا يدري أنه أصاب الحق...	عمر بن الخطاب	٤١٧/ب٤

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة	ابن عمر	١٩٧/ب٤
أن فاطمة بنت النبي ﷺ احتجبت	ابن عمر	٥٣٠/أ٤
عن أبي بكر الصديق		
إن في القرآن بغير العربية	ابن عباس وعكرمة	٣٦/أ٤
إن في معارض الكلام مندوحة عن الكذب	عمران بن حصين	٥١٤/أ٤ . ٦٩/١
إن كانا قد اجتهدا، فقد أخطأ...	علي بن أبي طالب	٤١٧ . ٣٣٨/ب٤
إن تتبع رأيك أسد...	عثمان بن عفان	٣٩٢/ب٤
إن هذا الأمر لا يصلح إلا للقوي في غير عنف	أبو بكر الصديق	٣٩١/ب٤
أنا مع ابن أخي - يعني أبا سلمة -	أبو هريرة	٣٠٥ . ٣٠٤/ب٤
إنك لحجر لا تضر ولا تنفع	عمر بن الخطاب	٣١٠/ب٤
إنك مؤدب، ولا شيء عليك	عثمان وعبد الرحمن	٣٣٨/ب٤
أنكر ابن الزبير المتعة على ابن عباس	عثمان وعبد الرحمن	٢٦٨/ب٤
إنما أنت مؤدب لا نرى عليك شيئاً	عثمان وعبد الرحمن	٤١٧ . ٣٨٧/ب٤
إنما هو برأي رأينا	علي بن أبي طالب	٣٩٣/ب٤
إنه إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى...	علي بن أبي طالب	٤٨٢/ب٤ . ٣٠٠/أ٤
إنه إذا شرب سكر...	علي بن أبي طالب	٤٠٢/ب٤
أنه تعالى قال لنبيه: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ ولم يقل بما رأيت	ابن عباس	٣٩٤/ب٤
إنها - أي الكباير - عشرة قسمها على الأعضاء	علي بن أبي طالب	١٩٨/ب٤
إنهم لو كانت - صدقات النساء - مكرمة	عمر بن الخطاب	٣٨٨/ب٤
إنهم إنما أسلموا وهاجروا إلى الله	أبو بكر الصديق	٣٨٨/ب٤
إنني رأيت في الجد رأياً فاتبعوني	عمر بن الخطاب	٣٣٨/ب٤
إنني قد أنفدت إليك بالقي رجل	عمر بن الخطاب	٣٨٩/أ٤
إنني لو رويت ذلك في أيامه لرأيت الدرة تفعل	أبو هريرة	١٢/٣
إنني مستخلف عليكم عمر بن الخطاب	أبو بكر الصديق	٣٩١/ب٤
فإن يعدل...		
إهلال كإهلال رسول الله ﷺ	علي بن أبي طالب	٣/ب٤
أوجب عليّ الدية في حق عمر في النبي	علي بن أبي طالب	٣١٠/ب٤
أنفذ إليها...		
أول من أعال الفرائض عمر بن الخطاب	ابن عباس	٣١١/ب٤
أنّي آية في كتاب الله أرحى؟	علي بن أبي طالب	٤٣٦/ب٤

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
أي سماء تغلطني . وأي أرض تغلطني إذا قلت ...	أبو بكر الصديق	٣٩٣/ب٤
إياكم وأصحاب الرأي	عمر بن الخطاب	٣٩٣/ب٤
إياكم والمقاييس ، فإنما عبدت ...	ابن عباس	٣٩٤/ب٤
إياكم والمكايلة	عمر بن الخطاب	٣٩٣/ب٤

حرف الباء

بل أجتهد رأيي	علي بن أبي طالب	٢٥٥ . ٢٥١/ب٤
بيع الأمة مطلقها	ابن عباس	٤٣٠/أ٤

حرف التاء

تحمله عاقلته	عمر بن الخطاب	٣١٨/ب٤
تراني أرجمه بالحجارة . ولا أوجب عليه	علي بن أبي طالب	٣٨٧/ب٤ . ١٤/٣
الاغتسال بقصاع من ماء		

حرف الثاء

الثقة بكل أحد عجز	عمر بن الخطاب	١٧٤/ب٤
ثلاثة أيام متتابعات	ابن مسعود	١٣٨/١

حرف الجيم

جعل عمر الإمامة شورى	ابن مسعود	٣٩١/ب٤
جلد رسول الله ﷺ في الخمر أربعين ...	علي بن أبي طالب	٢٩٩/أ٤
جلدنها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة رسول الله	علي بن أبي طالب	١٤٢/ب٤ . ٨٣/٣
جمع عثمان الكل على صحيفة أبي بكر ومصحفه	علي بن أبي طالب	٣٨٩/ب٤

حرف الحاء

حد عمر المشارب ثمانين ...	علي بن أبي طالب	٢٧٠/ب٤
خُصِرَتْ عمر بن عبد العزيز جلدًا	أبو الزناد عبد الله	٦٦/٣
في فرية ثمانين	ابن ذكوان	
حكم علي في الزبية التي وقع فيها ثلاثة ...	—	٤٤٣/ب٤

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
-------	-------	--------------

حرف الخاء

٢٦٨/ب٤	—	خالف ابن عباس الجماعة في بيع الدرهم...
٢٦٨/ب٤	—	خالف ابن عباس الجماعة في المنعة
٣٣٥/أ٤	—	خالف ابن عباس انصحابه في توريث الأخت مع البنت
٥٢٦/أ٤	شقيق بن سلمة	خطب ابن عباس خطبة لو سمعها الترك والروم لأسلموا
٢٧/أ٤	عمر بن الخطاب	الخير ما خامر العقل

حرف الدال

٣٣٩/ب٤	—	دعا عبد الرحمن غليًا إلى تقليد
--------	---	--------------------------------

حرف الذال

١٥٤/١	علي بن أبي طالب	ذهني بما أقول رهينة وأنا به زعيم
-------	-----------------	----------------------------------

حرف الراء

٣٢٢/ب٤	—	رأى عليّ بيع أمهات الأولاد...
٤١٧ . ٣٩٢ . ٣١٠ . ٢٧١/ب٤	عبدة السلماني	رأيتك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك
٤١٧/ب٤	علي بن أبي طالب	رأيتي الآن أن يبعن
٣٢٦/ب٤	—	رجع عمر إلى قول عليّ في التزام دية جنين النبي...
١٤/٣	ابن عباس	رحم الله زيدًا، جعل ابن الابن ابنا...
١٩١/ب٤	ابن عباس	رد النبي ﷺ شهادة رجل...

حرف السين

٣٠٤/ب٤	ابن عمر	سلوا سعيد بن جبير فإنه أعلم بها مني
٣٠٥-٣٠٤/ب٤	الحسين بن علي	سلوا مولانا الحسن - البصري -
٣٩٤/ب٤	ابن عمر	السنة ما سنّه رسول الله...

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
-------	-------	--------------

حرف الشين

شاور عمر في التي أنفذ إليها	—	٣٨٧/ب٤
الشيخ والشيخة إذا زنيا...	عمر بن الخطاب	١٠٢ . ٥٨/ب٤ ، ١٣٧/١

حرف الصاد

صلى رسول الله ﷺ على أم سعد وقد أتى لها شهر...	ابن عباس	٣٥٤/أ٤
---	----------	--------

حرف الضاد

ضرب أبو بكر الشارب أربعين	—	٢٧٠/ب٤
ضرب علي في خلافة عثمان أربعين	—	٢٧٠/ب٤
ضرب عمر العبد في القرية أربعين	عامر بن سعد	٦٦/٣

حرف العين

عاقبوه بما عاقب الله به قوم لوط	علي بن أبي طالب	٤٨٣/ب٤
عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أبعد الأجلين	ابن عباس	٣٠٤/ب٤
عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أن	أبو سلمة بن	٣٠٤/ب٤
تضع حملها	عبد الرحمن	
عزمت عليك لتقسمنها	عمر بن الخطاب	٣٩٢ ، ٣٣٨/ب٤
عشر رضعات معدودات نسحن بخمس...	عائشة	٥٩/ب٤ ، ١٣٨/١
عقلت من النبي ﷺ مئة مجها	محمود بن الربيع	٢٠٠/ب٤
علم ابن عباس بخبر أبي سعيد الخدري في الربا	—	١٥٤/ب٤
عمل ابن عمر بحديث رافع بن خديج في الانتهاء عن المخابرة	—	١٥٤/ب٤
عمل أبو بكر الصديق بخبر المغيرة	قيصة بن ذؤيب	١٥٣/ب٤
عمل زيد بن ثابت بخبر امرأة من الأنصار...	—	١٥٤/ب٤
عمل علي وعثمان بخبر الفريفة بنت مالك...	—	١٥٤/ب٤

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
عمل عمر بن الخطاب بحديث الفضحاك بن سفيان سعيد بن المسيب	١٥٤/ب٤	
عمل عمر بن الخطاب بخبر حمل بن مالك	—	١٥٤/ب٤
عمل عمر بن الخطاب بخبر عبد الرحمن بن عوف	—	١٥٤/ب٤

حرف الغين

غلظ عمر وعثمان وابن عباس الدية بالجرم — ٩٥/٣

حرف الفاء

فإن لم تجد في السنة فاجتهد رأيك	عمر بن الخطاب	٣٠٤/ب٤
فإنها لو كانت مكرمة أو تقوى...	عمر بن الخطاب	٣٨٨/ب٤
الفداء منسوخ	ابن عباس	٧٢/٣
فصيام ثلاثة أيام متتابعات	ابن مسعود	٤٥٨/أ٤
الفهم الفهم فيما تلجلج في مسدرك...	عمر بن الخطاب	٢٤/٣
في أموال أهل الذمة العفو	ابن عباس	٣٢٢/ب٤
في سنة الشيعين	عبد الرحمن بن عوف	٣٤٠/ب٤
في عين الدابة ربع ثمنها - قيمتها	عمر بن الخطاب	٣١٨/ب٤ . ٥٣/٣
في اللسان الشرك وقذف المحصنات	علي بن أبي طالب	١٩٨/ب٤

حرف القاف

قالوا: إنك توأصل	أنس بن مالك	١٠/٣ . ١٣ . ٤٣٦/ب٤
قبل عثمان البيعة على سنة أبي بكر وعمر	—	٣٢٦/ب٤ . ٣٣٨
قد قال عمر وعلي وابن مسعود. فأنا أنهي	ابن عباس	٣٢٢/ب٤
قضى عثمان في امرأة قتلت في زحام الطواف...	—	٩٥/٣
قلت ذلك لكي لا تجترئ على رسول الله ﷺ	عمر بن الخطاب	١٥٦/ب٤
قوموا بنا نؤمن ساعة	عبد الله بن رواحة	٤٥/أ٤
	معاذ بن جبل	
قبل يا رسول الله، إنا نتوفأ من بشر بفصاعة وهي بطرح فيها الحبس ولحم الكلام والنتن	أبو سعيد الخدري	١٨/١ . ٤٣٦/ب٤

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
-------	-------	--------------

حرف الكاف

كان إبليس من أشراف الملائكة وأكرمهم ...	ابن عباس	٤٨٥/أ٤
كان ابن عمر إذا أراد أن يوجب البيع ...	—	٢٤٧/ب٤
كان ابن عمر إذا كان في السماء غيم ...	—	٤٢٨/أ٤
كان ابن عمر يترأى الهلال ...	—	٢٤٧/ب٤
كان ابن عمر يقوم من مجلس العقد ...	—	٤٢٧/أ٤
كان رأيي في أمهات الأولاد أن لا يبعن	علي بن أبي طالب	٣٢٤-٣٢٣/ب٤
كان رأيي مع رأي أمير المؤمنين عمر	علي بن أبي طالب	٣٢٢ . ٢٧١/ب٤
أن لا تباع ...		
كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم ...	ابن مسعود	٥٢٦/أ٤
كان عبد الله بن الزبير يبيع أمهات الأولاد	—	٢٧١/ب٤
كان علي لا يقبل خبر الواحد حتى ...	—	١٥٥/ب٤
كان عمر بن الخطاب يشك في قود القنبل	—	٣٩٢/ب٤
كان عمر بن الخطاب يقسم دية الأصابع	—	١٦٧/ب٤
على قدر منافعتها		
كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات ...	عائشة	١٣٨/١ . ٥٩/ب٤
كان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها	عمر بن الخطاب	١٣٧/١
وعقلناها ووعيناها		
كانوا لا يقطعون في الشيء النافه	عائشة	٢٢٢/ب٤
كانوا يحذفون التكبير حذفاً	إبراهيم النخعي	٢٢٢/ب٤
كدنا أن نقضي فيه برأينا	عمر بن الخطاب	١٥٩/ب٤
كذب عدو الله ...	ابن عباس	١٥٤/ب٤
كذبت، نعيم أهل الجنة لا يزول	عثمان بن مظعون	٣٧٠/أ٤
كل أحد أقره من عمر حتى امرأة	عمر بن الخطاب	٣٨٨/ب٤
كل مختر خمر	ابن عباس	٢٧/أ٤
كم تعدون سورة الأحزاب من آية ...	أبي بن كعب	١٢٢/١
كما قدم الدين على الوصية. وقد قدم الله ...	ابن عباس	٣٦٢ . ٣٦١/أ٤
كنا نأخذ من أمر - أوامر - النبي ﷺ	ابن عباس	٢٣٩/ب٤ . ٢١٩/٣
بالأحدث فالأحدث		

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
كنا نخاير أربعين عامًا لا نرى به بأسًا حتى ...	ابن عمر	١٦٣/ب٤ . ٤٢٧ . ٣٠٦/أ٤
كنت أرى أن لا يمين	علي بن أبي طالب	٣٩٢/ب٤
كنت أسقي أبا عبيدة وأبا طلحة وأبي بن كعب ...	أنس بن مالك	١٥٤/ب٤
كيف أفرق بين ما جمع الله	أبو بكر الصديق	٣٩٠/ب٤
كيف نقصر وقد أمنا؟	بعل بن مثنى	٣٣٦/أ٤

حرف اللام

لا أجد لك في كتاب الله شيئًا	أبو بكر الصديق	٦٢/٣
لا أستطيع أن أنفخ أمرًا كان قبلي ...	عثمان بن عفان	٤٤٦/أ٤
لا أفرق بين ما جمع الله	أبو بكر الصديق	٢٨٨ . ٩١/ب٤
لا أفعل . وكيف أفعل ما لم يفعله رسول الله	أبو بكر الصديق	٣٨٩/ب٤
لا أقول في القرآن شيئًا	سعيد بن المسيب	٥٢٥/أ٤
لا بأس إذا قدمت وأخرت إذا ...	والله بن الأسقع	٢٠٦/ب٤
لا تخلو الأرض من قائم الله بحجة	علي بن أبي طالب	٤٥٦/ب٤
لا ترغبوا عن آباءكم فإن ذلك كفر بكم	عمر بن الخطاب	٥٨/ب٤ . ١٢٢/١
لا تعلمهم - لصاحب الميزاب -	عمر بن الخطاب	٤١٦/ب٤
لا تفارقه حتى تعطيه ورقًا . أو ترد عليه ذهبه	عمر بن الخطاب	٤٢٨/أ٤
لا ربا إلا النسبة	ابن عباس	١٥٤/ب٤ . ٣٣٥/أ٤
لا تدري أصدقت أم كذبت	عمر بن الخطاب	٤١٤/أ٤
لا ندع كتاب ربنا وسنة رسولنا نقول امرأة	عمر بن الخطاب	٤١٤/أ٤
لأنهم محمداً	ابن الزبير	٥٤٢/أ٤
لأنه يفتن نساء المسلمين	عمر بن الخطاب	١٤/٣
لا ها الله . لا يفسد إلى أسد من أسد الله ...	أبو بكر الصديق	٤٣٤/ب٤
لقد وقف شعري مما قال ابن عباس	عائشة	٣٤٠/أ٤
للأم ثلث الأصل ...	ابن عباس	٢٨٤/ب٤
لم يفت النبي ﷺ	ابن عمر	٢٣٩/ب٤
لم يورث أبو بكر الإخوة مع الجدة لما نزلت	---	٣١/ب٤
﴿وعلى الذين يطيعونه فدية...﴾		
لن يغلب عمر بسرين	عمر وابن عباس	٣٩٨/أ٤
له لسان مؤول وقلب عقول	عمر بن الخطاب	١٣/١

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
لو أن لابن آدم واديين من ذهب	أبو موسى الأشعري	٥٩/ب٤
لو تمالاً عليه أهل صنعاء لأقذتهم به	عمر بن الخطاب	٥٣/٢
لو طلعت ما وجدتنا غافلين	أبو بكر الصديق	٥٥٧/أ٤
لو قدم الإسلام على الشيب لأجزتك	عمر بن الخطاب	٣٦١/أ٤
لو كان الدين بالقياس - بالرأي - لكان باطن...	علي بن أبي طالب	٣٩٣/ب٤
لو كنتم محمد على نفسه أمراً لكنتم ما في نفسه...	عائشة	٤٤٣/ب٤
لو كلفوني يومئذ نقل جبال نهامة لكان...	زيد بن ثابت	٣٨٩/ب٤
لولا آية في كتاب الله...	علي بن أبي طالب	٤٤/ب٤
لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله...	عمر بن الخطاب	٦٠/ب٤
لولا معاذ هلك عمر	عمر بن الخطاب	٣١٠/ب٤
لولا هذا لقصبت بغيره	عمر بن الخطاب	١٦٧ . ١٥٤/ب٤

حرف الميم

ما أبالي حرمتها أو قصعة من ثريد	مسروق	٢٨٥/ب٤
ما بالنا نقصر وقد أمنا	يعلى بن أمية	٣٤١/أ٤ ، ١٣ ، ٨٦ ، ١٠/٣
ماذا تقول لربك وقد وليت علينا فتناً غليظاً	طلحة بن عبيد الله	٣٩١/ب٤
مارقة - في الخوارج -	الحسن البصري	٤٤/أ٤
ما كان رسول الله ﷺ يفسر في القرآن إلا آتياً بعدد...	عائشة	٥٢٥/أ٤
ما كان لك في الإسلام فقه غيرها...	أبو عبيدة بن الجراح	٣٩٠/ب٤
ما كنت أدري ما معنى ﴿فاطر السموات والأرض﴾ حتى سمعت	ابن عباس	٤٠/أ٤
مثلك مثل الفروج يسمع الديكة تصيح...	عائشة	٣٠٦/ب٤
من أراد الله بذلك نفعه	علي بن أبي طالب	٣٩٣/ب٤
من شاء باهلني باهلته	ابن عباس	٢٧٠ ، ٣٨٧ ، ١٧/ب٤

حرف النون

النبي رأى ربه بعين رأسه مرتين	ابن عباس	٣٤٠/أ٤
نظرنا فإذا الصلاة عماد ديننا	علي بن أبي طالب	٢٨٨ ، ٢٨٦/ب٤

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
نفى علي عن الخوارج الكفر والتناق	علي بن أبي طالب	٤٤/١٤
نفى عمر بن الخطاب نصر بن حجاج حين...	—	١٤/٣
نقض علي على شريح حكمه	—	٣٠٧/ب٤
نهى عمر زید بن ثابت أن يفتي...	—	١٦٣ ٠٤/ب٤
نهى عمر عن المغالاة في صدقات النساء	—	١٤/٣

حرف الهاء

هبت وكان أمراً مهيباً	ابن عباس	٣١١ ٠٣١٠/ب٤ ٠١٢/٣
هذا ما رأى عمر، فإن كان خطأ	عمر بن الخطاب	٤١٧/ب٤
هذا ما عهد عبد الله بن عثمان آخر عهده بالدنيا...	أبو بكر الصديق	٣٩١/ب٤
هذه الفاكهة، فما الأب	عمر بن الخطاب	٥٢٣ ٠٣٩ ٠١٦/١٤
هم عمر بكتب آية الرجم...	—	١٣٧/١
هما علي - في ضمان دين الميت -	علي بن أبي طالب	٢٣٨/ب٤

حرف الواو

وافقت ربي في ثلاث...	عمر بن الخطاب	٤٤٧ ٠٤٤٠/١٤
والذي أحصى رمل عالج عدداً...	ابن عباس	١٤/٣
والله لا تفارقه حتى تأخذ منه...	عمر بن الخطاب	٤٢٨/١٤
والله لا فُرقت بين ما جمع الله...	أبو بكر الصديق	٢٨٦/ب٤
والله لا يرضى محمد ومن أمته في النار أحد	علي بن أبي طالب	٤٣٦/ب٤
والله ما حرقها إلا عن رأي من جماعتنا	علي بن أبي طالب	٣٨٩/ب٤
والله ما هي إلا بمنزلة بعيرك وشانك	ابن عباس	٢٧١/ب٤
وأني له التوبة - في القتال -	ابن عباس	٤٥٩/ب٤
ووث أبو بكر الجدة أم الأم، ولم...	—	٣٨٨/ب٤
ووث عثمان تعاضر، أما أنا فلا أرى تورث	ابن الزبير	٩٥/٣
ووث عثمان تعاضر بنت الأصم الكلبية	—	٩٥/٣
من عبد الرحمن	—	—
ووث علي وزيد الإخوة مع الجد	—	٣١/ب٤

الأثر	صاحبه	الجزء/الصفحة
وكلُّ سُنة	علي بن أبي طالب	٣٠٠/أ٤
ولا أحسب غير الطعام إلا كالطعام	ابن عباس	٢٢٧/ب٤
ولا أراكما تفرقتما	أبو برزة الأسلمي	٢٤٧/ب٤
وَلَوْ هُمْ بَيْعُهَا، وَخَذُوا الْعَشِيرَ مِنْ أَثْمَانِهَا	عمر بن الخطاب	٣٩٤ . ٣٩٠/ب٤
وَلَيْتَ عَلَيْهِمْ خَيْرَ أَهْلِكَ	أبو بكر الصديق	٣٩١/ب٤

حرف الباء

يا أمير المؤمنين أرايت لو أن نقرأ...	علي بن أبي طالب	٣٩٢/ب٤
يا جاره، إنه ملبوس عليك...	علي بن أبي طالب	٣١٢/ب٤
يذبح شاة - فيمن نذر ذبح ولده -	ابن عباس	٣١٨/ب٤
يُسألون في موضع، ولا يُسألون في موضع	ابن عباس	٤٦٥/أ٤

٤ - فهرس الأعلام

- أ -

- ابن بطة : ٤٣٧/ب.
- ابن بيان القصار الداودي : ٢٩٥/أ.
- ابن الثلجي = ابن شجاع الثلجي .
- ابن الجبائي : ٥٨/أ ، ٣٤٧/ب.
- ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز : ٤٧٦/أ.
- ابن جرير = محمد بن جرير الطبري : ٢٦٦/ب ، ٢٨٦.
- ابن جني = أبو الفتح ابن جني .
- ابن حامد ، أبو عبد الله الحسن بن حامد : ١٠٩/ب ، ٤٢٢/أ ، ٥٣٩.
- ابن حميد : ١٩٥/ب.
- ابن خطل : ١٠٢/ب.
- ابن داود ، محمد بن داود الطاهري ، أبو بكر : ٢٢٧/أ ، ٤٤٦ ، ٥٣٩ ، ٥٠/ب ، ٣٦٢.
- ابن درستويه ، أبو محمد ، عبد الله بن جعفر : ٤٧٥/أ.
- ابن الراوندي ، أبو الحسين ، أحمد بن يحيى بن إسحاق : ٥٤٨/أ.
- ابن الزبير بن قيس : ٣٦٨/أ ، ٣٩١ ، ٥٤٢.
- ابن الزبير ، عبد الله : ٩٥/٣ ، ٢٠٠/ب ، ٢٦٨ ، ٢٧١.
- ابن مريج ، أبو العباس ، أحمد بن عمر : ١٨/٣ ، ١٩٦ ، ٣٣٤/أ ، ٥٣٩ ، ٨١/ب ، ٣٣٦ ، ٣٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥.
- ابن سلام = عبد الله بن سلام .
- ابن سنان = معقل بن سنان .
- ابن سبرين ، محمد : ١٨٥/ب ، ١٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢.
- آدم عليه السلام : ٥٣/١ ، ٩٥ ، ١٤٧ ، ١٠٥/٣ ، ١١٣ ، ٨/أ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٧ ، ٣١ ، ٢٢٧ ، ٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٤٨٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٠/ب ، ٣٣٤ ، ٤٧٣ ، ٥٠١ ، إبراهيم عليه السلام : ٤٣/١ ، ١٣٦ ، ١٤٠/٢ ، ٣/٣ ، ١٩٧ ، ١٦/أ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٢٨٠ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٤٣٤ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤/ب ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٨٣ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢.
- إبراهيم بن الحارث : ٢٠٠/ب.
- إبراهيم بن سيار ، أبو إسحاق = النظام .
- إبراهيم بن محمد بن السري = أبو إسحاق الزجاج .
- إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي : ١٨١/ب ، ١٨٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٣٠٤ .
- إبراهيم الحربي : ١٩١/ب .
- إبليس : ٧٥/أ ، ٢٧١ ، ٢٩٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٠٥ ، ٨٠/ب .
- ابن أبي الزناد ، عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان : ٦٦/٣ .
- ابن أبي عروبة ، سعيد : ٢٢٥/ب .
- ابن أبي مريم : ١٩٨/ب .
- ابن أبي هريرة ، أبو علي = الحسن بن الحسن : ١٩٦/٣ ، ٤٢١/أ ، ٥٣٩ ، ٣١٢/ب ، ٣٤٦ ، ابن أوس : ٣١١/ب .

- ابن شاقلا = أبو إسحاق بن شاقلا.
 ابن شجاع الثلجي. أبو عبد الله. محمد بن شجاع:
 ٥٦/٣. ٦١. ٣٦٧/١٤.
 ابن صوريا: ٤٢/٤.
 ابن عباس. عبد الله: ١٣/١. ١٥/٣. ٦٣. ٩٥.
 ١٩١. ٢١٩. ٢٧/١٤. ٣٦. ٣٩. ٤٠.
 ٣٣٥. ٣٤٠. ٣٤١. ٣٤٢. ٣٦١. ٣٦٢.
 ٤٢٩. ٤٣٠. ٤٤٦. ٤٦٥. ٤٦٩. ٤٧٢.
 ٤٨٥. ٥٢١. ٥٢٤. ٥٢٥. ٥٥٤. ٥٥٤/ب.
 ١٥٤. ١٧٨. ٢٠٠. ٢٢٧. ٢٣٣. ٢٣٩.
 ٢٦٦. ٢٦٧. ٢٦٨. ٢٧٠. ٢٧١. ٢٨٤.
 ٣٠٤. ٣١١. ٣٢٢. ٣٨٧. ٣٩٤. ٤١٧.
 ٤٢٦. ٤٥٩.
 ابن عليه. إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم:
 ٤١٢/٤.
 ابن عم رسول الله ﷺ: علي بن أبي طالب.
 ابن عمر: عبد الله: ٢٩٦/١٤. ٣٠٦. ٣١٤.
 ٤٢٧. ٤٢٨. ٤٢٩. ٤٥٤/ب. ١٦٣.
 ١٧٨. ١٩٧. ٢٣٤. ٢٣٩. ٢٤٧. ٣٠٤.
 ٣٩٤.
 ابن الفراء = أبو يعلى بن الفراء.
 ابن فوزك: ٤١٢/٤.
 ابن القاسم: ١٨٩/ب. ٢٩٢.
 ابن قتيبة. أبو محمد. عبد الله بن مسلم الدينوري:
 ٤٧٦/١٤. ٤٨٧.
 ابن الهيثم. عبد الله بن الهيثم. أبو عبد الرحمن:
 ١٩٨/ب.
 ابن مجاهد: ٤٥٥/ب.
 ابن المديني = علي بن المديني.
 ابن مريم = عيسى عليه السلام.
 ابن مسعود. عبد الله: ١٣٨/١. ١٤٧. ٧٥/٣.
 ٤٥٨/١٤. ٥٢٦. ٩٥/ب. ١٠٦. ١٦٥.
 ١٧٠. ١٨١. ٢٠٦. ٢٠٩. ٢١٧. ٢٢٥.
 ٢٦٧. ٢٩٨. ٣٢٢. ٣٨٨. ٤١٧.
 ابن مسلمة = محمد بن مسلمة.
 ابن المسيب = سعيد بن المسيب.
 ابن مُشيش. محمد بن موسى: ١٩٧/ب.
 ابن معين. يحيى: ١٥٣/١. ١٩٣/ب. ٤٥٥.
 ٤٧٦.
 ابن منصور: ٣٢٢/ب.
 أبو إسحاق الإسفراييني = إبراهيم بن محمد بن
 إبراهيم: ٢١٩/ب. ٢٦٢. ٣٩٧. ٤١٢.
 أبو إسحاق الزجاج: ١١٥/١. ٤٧٦/١٤.
 أبو إسحاق بن شاقلا = إبراهيم بن أحمد بن عمر:
 ٤٥٩/١٤.
 أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف
 الفيروزآبادي: ١٦١/٣. ١٥٢/١٤. ٤٨٥.
 ١٨٦/ب. ١٩٢. ٤٣٤.
 أبو إسحاق = عمر بن عبد الله بن ذي محمد
 السبيعي: ١٨٨/ب.
 أبو إسحاق المروزي = إبراهيم بن أحمد: ١٩٦/٣.
 ٥٣٩/١٤.
 أبو إسحاق النظام. إبراهيم بن سيار = النظام أبو
 بردة. هاني بن نيار البلوي: ٥١/٣. ٦٤.
 ٢١٦/١٤. ٤٣٤. ٤٤٠. ٣٧٨/ب.
 أبو بركة الأسلمي = نضلة بن عبيد: ٢٤٧/ب.
 أبو بكر = أبو بكر عبد العزيز (غلام الخلال).
 أبو بكر: ٣٦/١٤. ٥٢١. ٥٢٥. ١٩٨/ب.
 أبو بكر = أبو بكر المروزي.
 أبو بكر الأشعري القاضي = أبو بكر الباقلاني.
 أبو بكر الباقلاني = محمد بن الطيب بن الباقلاني:
 ٦٦/١. ١٥٠. ٢٦/١٤. ٥٨. ١٥٣. ١٥٥.
 ١٥٨. ١٧٥. ١٨٦. ٢٠٧. ٢٢٤. ٢٢٧.
 ٢٥١. ٢٥٩. ٢٦٢. ٢٨٦. ٣٠٧. ٣٣٤.
 ٤٤٦. ٤٥١. ٤٥٢. ٤٥٩. ٤٧٥. ٤٨٢.
 ٤٣٤. ٤١٢. ٢٩٢. ٢٢٣. ١٠٦. ٧١/ب.
 أبو بكر بن داود الظاهري. محمد بن داود:
 ١٠٣/١.

٥٢/٣ . ٢٥٥/أ٤ . ٢٥٥/ب٤ . ١٩٣ . ٢٠٠ . ٢١٤ . ٢٥٥

أبو بكر النقاش . محمد بن الحسن بن محمد بن زياد: ١٩٢/ب٤ .

أبو بكرة = نعيم بن الحارث: ١٥١/٣ . ٦٤ . ٢١٦/أ٤ . ٤٣٤ . ٤٤٠ . ١٩٩/ب٤ .

أبو توبة = الربيع بن نافع الحلبي الطرسوسي: ٢١٤/ب٤ .

أبو ثور = إبراهيم بن خالد الكلبي: ٤٣٥/أ٤ . ٥٢٩ . ٢١٤/ب٤ . ٤٢٩ .

أبو جندل بن سهيل بن عمرو: ٥٠٧/أ٤ . ١٠٧/ب٤ . ٤٤٢ .

أبو جهل = عمرو بن هشام بن المغيرة: ٤١٠/أ٤ .

أبو الحارث = أحمد بن محمد الصائغ: ١٢٥/١ . ١٥٣ . ١٤٤/أ٤ . ١٨٧/ب٤ . ١٨٨ . ٢١٧ . ٣٦٢ .

أبو حامد = أحمد بن بشر بن عامر العامري المروذي: ١٥٨/أ٤ . ٢٣٣ . ٣٣٤ . ٣٥٦ . ٣٤٧/ب٤ .

أبو الحسن = علي بن أبي طالب .

أبو الحسن الأشعري = علي بن إسماعيل: ٣/١٩٦ . ٦١/أ٤ . ١٥٣ . ٢٦٢ . ٢٧٨ . ٢٨٦ . ٣٣٤ . ٤٨٨ . ٢٧٨/ب٤ .

أبو الحسن التميمي = عبد العزيز بن الحارث: ١٢/١ . ١٠٤ . ١٩٦/٣ . ٢١٤/أ٤ . ٣٣٤ . ٤٧٣ . ٥٠٨ . ٥٣٩ . ١/ب٤ . ٢٧ . ٢٩ . ٥١ . ١١٠ . ١٢١ . ٤١٢-٤١٣ .

أبو الحسن الخروزي = عبد العزيز بن أحمد: ٢٩٥/أ٤ .

أبو الحسن الرماني = علي بن عيسى بن علي .

أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسين: ٤٥/٣ . ١٥٣ . ٥٦ . ٦١ . ١٢٢ . ١٠٧/أ٤ . ١٧٥ . ٢٠٧ . ٢٣٢ . ٢٨٦ . ٢٨٨ . ٣١٣ . ٤٠٥ . ٤٢٤ . ٤٢٨ . ٤٢٩ . ٥٢٩ . ٢٢/ب٤ .

أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: ٦٦/٣ .

أبو بكر الخلال = أحمد بن محمد بن هارون: ٢١٣/ب٤ . ٢١٤ .

أبو بكر الدقاق = محمد بن محمد بن جعفر البغدادي: ١٠٤/١ . ٣٥١/أ٤ . ٤٣٥ . ٤٥١ . ١٣١/ب٤ .

أبو بكر الرازي = أحمد بن علي الرازي .

المعروف بالجصاص: ١٩١/أ٤ . ١٩٢ . ٢٢٤ . ٢٣٢ . ٢٦٠ . ٢٩٧ . ٤٠٥ . ٤٠٨ . ٤٢٩ . ٢٩/ب٤ . ١٦٦ . ٢٠٦ . ٢١٥ . ٢٦٦ . ٣٩٥ .

أبو بكر الشامي: ١٩٢/ب٤ .

أبو بكر الصديق: ١٩/١ . ١٠٧ . ١٧/٢ . ٨٠ . ١٠/٣ . ١٤ . ١٥ . ٦٢ . ٨٤ . ٩٦ . ١٦/أ٤ . ٢٨٣ . ٢٩٩ . ٣٦٩ . ٤٠٥ . ٥٠٧ . ٥٢١ . ٥٢٥ . ٥٥٧ . ٣١/ب٤ . ٩١ . ١٤١ . ١٥٣ . ١٥٤ . ١٥٥ . ١٥٨ . ١٦١ . ١٦٣ . ١٧٦ . ١٧٨ . ٢٠٤ . ٢٠٥ . ٢٣٠ . ٢٤٦ . ٢٦٦ . ٢٦٧ . ٢٦٨ . ٢٦٩ . ٢٧٠ . ٢٨٧ . ٢٨٨ . ٢٨٩ . ٢٩٠ . ٢٩١ . ٢٩٣ . ٢٩٥ . ٣٠٩ . ٣١٥ . ٣٢٢ . ٣٢٤ . ٣٢٦ . ٣٣٠ . ٣٣٩ . ٣٤١ . ٣٨٨ . ٣٨٩ . ٣٩٠ . ٣٩١ . ٣٩٣ . ٣٩٥ . ٤٠٩ . ٤١٦ . ٤٢٦ . ٤٣٤ .

أبو بكر الصيرفي = محمد بن عبد الله: ١٠٣/١ . ١٠٤ . ١٥٣/أ٤ . ١٥٨ . ٢٩٨ . ٥٣٩ . ١١٠/ب٤ . ٣٤٧ .

أبو بكر بن الطيب الأشعري = أبو بكر الباقلائي .

أبو بكر عبد العزيز بن جعفر = غلام الخلال: ١٠٣/١ . ٤٧٣/أ٤ . ٤٨٥ . ٤٨٧ . ٥٣٩ .

أبو بكر النفاضي = أبو بكر الباقلائي .

أبو بكر الففال الكبير = محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي: ١٨/٣ . ٤٥ . ٣١٣/أ٤ . ٣٣٤ . ٤٠٨ . ٤٣٥ . ٥٣٩ . ٤١٩/ب٤ .

أبو بكر المروذي = أحمد بن محمد بن الحجاج:

١٢٠. ١٦٦. ١٨١. ١٨٦. ٢٣٠. ٢٤٠.
 ٣١٣. ٣٩٧. ٤٠٧. ٤١٢. ٤٢١.
 أبو الحسين البصري. محمد بن علي بن الطيب:
 ٤٩٨/١٤.
 أبو حميد الساعدي: ٩٣/٣.
 أبو حنيفة = النعمان بن ثابت: ١٤/١. ٥٢/٣.
 ٥٧. ٥٨. ٥٩. ٧٧. ٧٩. ١١٦. ١٢٢.
 ٢١٠. ٢٤/١٤. ١٩٥. ٢٥٣. ٣٦٧. ٤٣٠.
 ٢١٠. ١٤١/١٤. ١٩١. ١٩٦. ٢٠١. ٢١٠.
 ٢١١. ٢١٤. ٢٢١. ٢٢٢. ٢٤٦. ٣٠٦.
 ٤٥٥. ٣٣٦.
 أبو خازم: ٣٢٠/١٤.
 أبو داود السجستاني: ٢٠٠/١٤. ٢١٤.
 أبو الدرداء: ٢٩٦/١٤.
 أبو ذر الغفاري: ٢٨٥/١٤.
 أبو رابع (مولي رسول الله ﷺ): ٢٣٣/١٤.
 أبو زرعة الدمشقي = عبد الرحمن بن عمرو
 التصري: ١٨٢/١٤. ١٩٤.
 أبو زيد = سعيد بن أوس بن ثابت: ٣٤٧/١٤.
 ٤٢٩. ٤٥٥/١٤. ٤٧٦.
 أبو سعد المتولي = عبد الرحمن بن مأمون:
 ٣٢٦. ٣٢٤/١٤.
 أبو سعيد الإسطخري = الحسن بن أحمد بن يزيد:
 ٥٣٩/١٤.
 أبو سعيد الخدري: ١٩١/٣. ١٥٤/١٤. ١٥٥.
 أبو سفيان السرخسي = محمد بن أحمد:
 ٢٢٤/١٤. ٢٩٧. ٤٠٠. ٤٢٨. ٤٢٩.
 ١/١٤. ٢٩. ٤٢. ١٦٦. ١٨٦. ٢٠٦.
 ٢١٤. ٢١٩. ٢٣٠. ٢٦٦. ٢٧١. ٢٧٨.
 ٣٠٤. ٣٠٧. ٣٢٤. ٣٢٧. ٣٤٧. ٣٩٧.
 ٤١٢. ٤٣٧. ٤٤٦.
 أبو سفيان = سخر بن حرب بن أمية: ٦٤/٣.
 أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: ١٩٨/١٤.
 ٢٤٧. ٣٠٤. ٣٠٥. ٣٠٦.
- أبو القسفر = يحيى بن يزداد: ١٩٠/١٤.
 أبو طلحة = زيد بن سهل الأنصاري: ٨٥/٣.
 ١٧١. ١٥٤/١٤.
 أبو الطيب الطبري = طاهر بن عبد الله، ابن طاهر:
 ١٣٦/٣. ٤١٢/١٤.
 أبو طيبة: ٤٢٩/١٤.
 أبو العالبة = رفيع بن مهران: ١٨٥/١٤.
 أبو العباس بن سريج = ابن سريج، أحمد بن عمر.
 أبو عبد الله = أحمد بن حنبل.
 أبو عبد الله البصري = الحسين بن علي الملقب
 بالثعلبي: ٣٩٥/١٤. ٥٢٩. ٥٣٠. ٥٣١.
 ٥٣٢. ٥٣٥. ١٢٠/١٤. ٣٩٧. ٤٠٧.
 أبو عبد الله الجرجاني = محمد بن يحيى بن مهدي:
 ٢٢٤/١٤. ٢٦٠. ٢٨٦. ٣٠٩. ٣٩٦. ٤٠٠.
 ٤٠٤. ٢٦٦/١٤. ٤١٢.
 أبو عبد الله الدماغاني = محمد بن علي بن محمد:
 ١٩٢/١٤.
 أبو عبد الله الصميري: الحسين بن علي بن محمد:
 ٥٣/٣.
 أبو عبد الرحمن النسائي = أحمد بن شعيب:
 ١٩١/٣.
 أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي: ٣٣٤/١٤.
 ٣٣٥. ٣٣٨. ٣٣٩. ٤٦٥/١٤.
 أبو عبيدة = عامر بن عبد الله بن الجراح:
 ١٥٤/١٤. ٣٩٠.
 أبو عبيدة = معمر بن المثنى: ٣٤٧/١٤.
 أبو عثمان الجاحظ = الجاحظ، عمرو بن بحر.
 أبو علي ابن أبي هريرة = ابن أبي هريرة.
 أبو علي (من أصحاب الشافعي): ٤٥٠/١٤.
 ٤٥١.
 أبو علي الطبري = الحسن بن القاسم: ٢٧/٣.
 ١٦٢. ١٨٠. ١٨٦. ١٩٦. ٣٤٧/١٤.
 أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) = محمد بن أبي
 هاشم: ٣٥٧/١٤.

- أبو عمرو = زبان بن العلاء بن عمار البصري: ٥٨، ٥١/١.
- أبو الفتح ابن جني = عثمان بن جني: ٤٧٦/١٤.
- أبو القاسم الأسدي = عبد الواحد بن علي العكيري: ٣٦٢/١٤.
- أبو القاسم الأنماطي = عثمان بن سعيد: ١١٧، ١١٦/١٤.
- أبو القاسم بن برهان = عبد الواحد بن علي بن برهان العكيري: ٥٦، ٤/١.
- أبو القاسم بن النبان: ٣٣٢، ٣٣١/١٤.
- أبو القاسم الخرقى = الخرقى.
- أبو القاسم الخرزى = عياش بن الحسن: ٣٢٧/١٤.
- أبو القاسم العكيري = أبو القاسم بن برهان.
- أبو قتادة: ٤٣٤/١٤.
- أبو لهب = عبد العزيز بن عبد المطلب: ١٣٤/٣.
- أبو المثنى العنبري: ٤٤٩، ٨٣/١٤.
- أبو محذورة الجمحي المؤذن: ١٤٢/١٤.
- أبو محمد الخلال = الحسن بن محمد بن الحسن البغدادي: ٢٠٦/١٤.
- أبو مسلم = عمر بن يحيى الأصفهاني: ٤٤/١٤.
- أبو موسى الأشعري: ٢٤/٣، ١٥٥/١٤، ١٥٦.
- أبو موسى الوراق = عيسى بن جعفر: ١٥٣/١.
- أبو هاشم = عبد السلام بن محمد الجبائي: ٣٦٧/١٤، ٤٢١، ٤٣٣، ٤١٢/١٤.
- أبو الهذيل العلاف = محمد بن الهذيل البصري: ٤٤/١٤.
- أبو هريرة: ١٢/٣، ١٤، ١٥، ٧٦، ٢٨٥/١٤.
- ٤١٩، ٤٢٢، ١٦٢/١٤، ١٧٠، ١٩٨.
- ٢٠٤، ٢٢٧، ٢٣٦، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٩٣.
- ٤١٥.
- أبو وائل الأسدي = شقيق بن سلمة: ٣٠٤/١٤.
- أبو يعلى بن الفراء = محمد بن الحسين: ١٥٣/١.
- ٢٨٢، ٢٢١/١٤، ٨١/١٤، ١٠٩، ١١٩.
- ١٧٠، ١٩٢، ٤١٤.
- أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم القاضي: ١٦٦/١٤، ٢١٠، ٢١٤، ٤٥٥.
- أبي بن كعب: ١٥٤/١٤، ٢٢٥.
- الأثرم = أحمد بن محمد بن هاني = أبو بكر: ١٨٢/١٤، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٢٩، ٤٥٥.
- أحمد بن أبي عبدة: ١٩١/١٤.
- أحمد بن الحسين: ١٨٩/١٤.
- أحمد بن حنبل: ١٤/١، ٨٢، ١٢٥، ١٥٣.
- ١٥٦، ١٥٦، ١٦٠، ٥٢/٣، ١٢٦، ١٩/١٤.
- ٢٦، ٤٤، ١٠٧، ١١٢، ١٥٩، ٢١٤.
- ٢٢١، ٢٣٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٢.
- ٢٧١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٧، ٣٥٢، ٣٥٣.
- ٣٥٤، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٢.
- ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٨.
- ٤٥٩، ٤٦٩، ٤٨٨، ٥٠٩، ٥٢١، ٥٢٦.
- ٥٣٩، ٢٩/١٤، ٤٢، ٤٤، ٥٢، ٨١، ٩٧.
- ١٠١، ١٠٩، ١١٩، ١٢١، ١٨١، ١٨٢.
- ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣.
- ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠.
- ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣.
- ٢١٤، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦.
- ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٤.
- ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٨٤.
- ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٢٢.
- ٣٣٦، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٩٧، ٤١١، ٤٣٧.
- ٤٥٥، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩.
- الأخفش = سعيد بن مسعدة، أبو الحسن: ٣٣٩/١٤.
- أسامة بن زيد بن حارثة: ٢٣٩/١٤.
- إسحاق عليه السلام: ٦٩/١٤، ٧١، ٤٣٤.
- ١١٠/١٤، ١١٤، ٣٠٢.
- إسحاق: ٣١٣/١٤، ٣٣٦.
- إسحاق بن إبراهيم: ١٩٨/١٤.

- ب -

- إسحاق بن أبي إسرائيل = أبو أيوب: ١٩٨/ب.
 إسماعيل عليه السلام: ٧١، ٧٠، ٦٩/أ، ٤٣٤.
 ١١٠/ب، ٢٩٩.
 إسماعيل بن أبي خالد البجلي: ١٨٨/ب.
 إسماعيل بن سعيد الشالنجي = أبو إسحاق: ١٩٤/ب.
 الأسود بن يزيد النخعي: ٢٣٤/ب.
 الأسود العنسي: ١٩٠/٣، ٥٠٥/أ.
 أشعث بن سوار الكندي: ١٨٨/ب.
 الأشعري = أبو الحسن الأشعري.
 أشيعا: ٥٣/ب.
 الأصبغ = أبو بكر شيخ المعتزلة: ٢٤٨/ب، ٤٢٨، ٤١٢.
 الأصمعي = عبد الملك بن قريب: ٣٤٧/أ، ٤٢٩، ٤٥٥/ب.
 الأعمش = أبو محمد = سليمان بن مهران: ٢١٧، ١٨٨، ١٨١/ب.
 الأفرع بن حابس: ١٢٩/أ، ١٣٨.
 أقليمس: ١٣٢/ب.
 أم سعد بن عبادة: ٣٥٤/أ.
 أم سلمة أم المؤمنين: ٢١٥/أ، ٢٣٠، ٢٣١، ١٦، ٣/ب.
 أم نصر بن حجاج: ١٤/٣.
 امرأة العزيز: ١١٣/ب، ٤٠٤.
 امرأة لوط: ٤٧٥/أ.
 أنجشة: ٥١٤/أ، ٥١٨.
 أنس بن مالك: ٢٩٨/أ، ١٥٤/ب، ١٧٨.
 الأنماطي = أبو القاسم الأنماطي.
 أنيس الأسلمي: ٢٤٢/ب.
 الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو الشامي: ٦٦/٣.
 إلياس بن معاوية = أبو وائلة: ٥٣/٣.

- ت -

- التجبي: ٤٢٧/ب.
 تماضر بنت الأصمغ الكلية: ٩٥/٣.
 تميم بنت وهب: ٦٤/٣.
 التميمي: ٤٢٧/ب.

- ث -

- ثعلب = أحمي بن يحيى، أبو العباس: ٩٢/١، ٤٢٩، ٣٥٧/أ.

- ج -

- جابر بن عبد الله: ٤٢٤/أ، ٨٤/ب، ٢٤٧.
 جابر بن يزيد الجعفي: ١٩٨/ب.
 الجاحظ = عمرو بن بحر، أبو عثمان: ٢١٩/ب، ٣٩٦، ٣٩٥.
 جالينوس: ٢٤/أ.
 الجبائي = أبو علي = محمد بن عبد الوهاب: ٣٩٦/أ، ٣٩٩، ٥٢٦، ١٤٣/ب، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٠، ٣٤٧، ٤١٢، ٤١٣.
 جبريل عليه السلام: ٢/أ، ٥٠، ٢٠٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٥٢٥، ٥٤٣، ٩/ب، ١٢، ٢٥، ٣١، ٣٣، ٩٧، ١١٥، ٤٤٤.
 جبير بن مطعم: ٥٤٣/أ.
 الجرجاني: ٢٣٣/أ، ٢٦٢، ٢٩٠، ٣٣٤، ٣٥٦، ٤٠٨، ٤٥٢، ٤٥٦، ١٨٦/ب، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٦، ٣٠٨، ٣٢٠، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤٥.
 جريح: ٣٣٣/ب.

- خ -

- خالد بن الوليد: ٢٨٦/ب.
 الخنعمية: ٢٤/٣.
 خديجة بنت خويلد (أم المؤمنين): ١٩٣/ب.
 الخوزي: ٦٢/ب.
 الخوفي، أبو القاسم = عمر بن الحسين: ٤٦٩/أ، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٧، ٤٥٥/ب، ٤٧٥، ١٥٤/ب، ٢٩٢، ١٦/أ.
 الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي: ١٥٠/١، ٣٤٧/أ، ٤٥٥/ب، ٤٧٦.
 خنساء بنت خدام الأنصارية: ١٣٥/٣.

- ح -

- حاتم بن عبد الله الطائي = أبو عدي: ٧٤/٣، ٢٤/أ، ٣٧٠، ١٢٨/ب، ١٢٩، ١٥٥، ٢٥٦، ٣٩٥.
 الحارث بن حوط: ٣١٢/ب.
 حاطب بن أبي بلتعة: ٣٩٧/ب.
 الحباب بن المنذر: ٦٣/أ.
 حبقوق: ٥٣/ب.
 الحجاج بن أرطاة: ٢٢٤/ب.

- د -

- ز -

- الدارقطني = علي بن عمر بن أحمد بن مهدي: ٨٤/ب.
- الدامغاني = أبو عبد الله الدامغاني داود عليه السلام: ٤/أ، ٣٢٤، ٤/ب، ١٩٠، ٤١٣، ٤١٤.
- داود بن أبي هند: ٢١٧/ب.
- داود بن علي بن خلف الظاهري: ٢٩٥/أ، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٦٧، ٢٠٢/ب، ٢٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، ٣٦٢.
- الدجال: ٥٠٥/أ.
- دحيم = عبد الرحمن بن إبراهيم، أبو سعيد الدمشقي: ١٥٣/أ.
- دريد بن الصمة: ٦٢/أ.
- الدقاق = أبو بكر الدقاق.
- ذ -
- ذو النون عليه السلام: ٢٩/ب، ٨٣.
- ذو البدين: ١٣١/أ، ١٥٨/ب، ١٦١، ٢٠٤، ٢٣٠.
- زائدة بن قدامة الثقي: ٢٣٣/ب.
- زبان بن العلاء بن عمار = أبو عمرو.
- الزبير بن العوام: ٣١٢/ب.
- الزجاج = أبو إسحاق الزجاج.
- زدارة بن أعين: ٤٤/ب.
- زفر بن الهذيل بن قيس البصري: ١٦١/٣.
- زكريا عليه السلام: ١٠٧/أ، ٧٦/أ، ٢٩/ب.
- زليخا: ٤٨٥/أ.
- الزهري = محمد بن مسلم، أبو بكر: ٧٦/٣، ٩٢، ١٩٧/ب، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٤٧.
- زهير بن أبي سلمى: ٤٢٩/أ.
- زهير بن معاوية بن خديج: ٢٣٣/ب.
- زوجة إبراهيم عليه السلام (سارة): ٣٠٢/ب.
- زوجة أبي لهب = أم جميل: ٨٣/ب.
- زيد بن أرقم: ٥٣/٣.
- زيد بن ثابت: ١٤/٣، ٢١٨، ٤٤٦/أ، ٤/ب.
- ٣١، ١٥٤، ١٦٣، ٢٧٠، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٨٩، ٣٨٧.
- زيد بن عمرو بن نفيل: ١٩٧/٣.
- زينب أم المؤمنين: ٣٠١/ب.

- ر -

- س -

- الرازي = أبو بكر الرازي.
- الرازي: ١٠٧/أ، ٢٤٠/ب، ٣١٣.
- رافع بن خديج: ٢٩٦/أ، ٣٠٦، ٤٢٧، ١٥٤/ب، ١٦٣.
- رباع بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب: ١٩٥/ب.
- الربيع بنت النضر الأنصارية: ٣٢/ب.
- ربيعة بن أبي عبد الرحمن: ٢٠٤/ب.
- رفاعة القرظي بن سموان: ٦٤/٣.
- سارة = زوجة إبراهيم عليه السلام.
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: ١٩٧/ب، ٢١٧.
- سالم مولى أبي حذيفة: ٥١/٣، ٦٤.
- السامري: ١٠٢/أ.
- السائب بن يزيد: ٢٢٠/ب.
- سحبان بن زفر بن إياس الوائلي: ٢٤/أ.
- ١٢٨، ١٢٩، ٣٦١/أ.
- سحيم عبد بني الحسحاس: ٣٦١/أ.

- السرخسي: أبو سفيان السرخسي.
 سعد بن أبي وقاص: ٣٨٩/أ٤، ٢٢٠/ب٤.
 سعد بن عبادة: ٢٧٠/ب٤.
 سعد بن محمد العوفي: ٢٠٠/ب٤.
 سعد بن معاذ: ٤٤٣/ب٤.
 سعيد بن جبير: ١٨٨/ب٤، ٣٠٤.
 سعيد بن المسيب: ٥٢٥/أ٤، ١٨١/ب٤، ١٨٢.
 ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، ٢٣٣، ٣٠٤.
 سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: ١٨٨/ب٤.
 ٢٠٤، ٢٣٣، ٤٥٥.
 سلمة بن الأكمع: ٧٢/٣.
 سليمان عليه السلام: ٤٤٨/أ٤، ١٨٠/ب٤.
 ٤١٣، ٤١٤.
 سليمان بن أبي عبد الله: ٤٣٢/أ٤.
 سليمان التميمي: ١٨٨/ب٤.
 سندی = أبو بكر الخواتمي: ١٨٩/ب٤.
 سهل بن أبي خثمة: ٧٦/٣.
 سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة: ٥١/٣.
 سهيل بن أبي صالح: ٢٠٤/ب٤.
 سوفسطاء: ١٣٢/ب٤.
 سيبويه = أبو بشر = عمرو بن عثمان بن قنبر:
 ٥١/١، ٢٤/أ٤، ٤٥٥/ب٤، ٤٧٦، ٤٨٧.

- ص -

- صالح بن أحمد بن حنبل: ١٥٣/١.
 صالح قبة: ٨٤/٢.
 الصالحي = أبو الحسين محمد بن مسلم: ٨٤/٢، ٩٨.
 الصديق = أبو بكر الصديق.
 صفوان بن أمية بن خلف القرشي الجمحي:
 ٢١٤/أ٤، ٢٩٦.
 صفية بنت حيي بن أخطب أم المؤمنين:
 ٣٠١/ب٤.
 الصيرفي = أبو بكر الصيرفي.
 - ش -

- ش -

- الضحاك بن سفيان: ١٥٤/ب٤.

- ط -

- طاووس بن كيسان: ١٨٨/ب٤.
 الطبري: ٥٣٩/أ٤.
 طلحة بن عبيد الله: ٤٢٨/أ٤، ٣١٢/ب٤، ٣٩١.
 طلق بن علي: ٢٢٩/ب٤.
 الشافعي = محمد بن إدريس: ١٠٣/١، ١٦/٣،
 ٢٢، ٢٦، ٣٢، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٥٨،
 ٥٩، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣،
 ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٩٩، ١١٤، ١٢٧،
 ١٢٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ١٥١،
 ١٥٣، ١٧١، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٨، ٢١٥،
 ١١٢/أ٤، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٦٧،
 ٤٧٦/ب٤، ٨١، ١٠٦، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤،
 ٢١٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٣٦، ٤٥٥.

- ع -

- عبد الوهاب: ٤٢٩/ب.
- عبدوس بن مالك العطار: ٢١٩/ب.
- عبيد بن عمير: ١٩١/٣. ١٩٨/ب.
- عبيد الله بن أحمد الحلبي = أبو عبد الرحمن: ١٩٢/ب.
- عبيد الله بن الحسن العنبري: ٤٠٨. ٣٣١/ب.
- عبيدة السلماني: ٢٧١/ب. ٢٧٣. ٣١٠.
٣١٢. ٣٩٢. ٤١٧.
- عتاب بن أسيد بن أبي العاص: ٤٠١/أ.
٤٤٣. ١٦١. ١٥٣/ب.
- عثمان بن أبي شيبة: ١٥٣/أ.
- عثمان بن عفان: ٦٧/٢. ٩٣/٣. ٩٥. ٣٧٠/أ.
٤٤٦. ٥٤٣. ١٥٤/ب. ٢٤٦. ٢٥٦.
٢٧٠. ٣٠٩. ٣١٣. ٣٢٣. ٣٢٦. ٣٣٨.
٣٤٠. ٣٤٢. ٣٨٧. ٣٨٩. ٣٩١. ٣٩٢.
٤٠٩. ٤١٧. ٤٢٧.
- عثمان بن مظعون: ٣٧٠/أ.
- العجلاني = عويمر بن أبيفس.
- عروة بن الزبير: ٢٣٤/ب.
- غزير: ١١٨/٣. ١١٤/أ. ٥٤٢/ب. ٤٩٠.
- غزير يوسف: ٢٦٦/أ.
- عطاء بن أبي رباح: ١٩١/٣. ١٨١/ب. ١٨٧.
١٨٨. ٢٧١.
- العكبري = أبو القاسم بن برهان.
- عكرمة مولى ابن عباس: ٣٦/أ. ٥٢١.
- علقمة بن قيس. أبو شبل النخعي: ٢١٧/ب.
- علي بن أبي طالب: ١٥٤/أ. ١٦١. ٦٧/٢.
- ١٤/٣. ٧٤. ٨٣. ٢٤/أ. ٣٨. ٤١. ٤٤.
٥٧. ٢٩٩. ٣٠٠. ٣٧٠. ٥٢٦. ٣/ب.
٣١. ٤٤. ١٢٨. ١٢٩. ١٣٨. ١٤٠.
١٤١. ١٤٢. ١٥٣. ١٥٤. ١٥٥. ١٥٦.
١٦١. ١٦٤. ١٧٦. ١٧٨. ١٨٨. ١٩٨.
٢٣٨. ٢٤٦. ٢٥١. ٢٥٥. ٢٥٦. ٢٧٠.
٢٧١. ٢٧٣. ٢٧٤. ٣٠١. ٣٠٢. ٣٠٤.
- عامر بن سعد: ٦٦/٣.
- عائشة (أم المؤمنين): ١٣٨/١. ١٢/٣. ١٥.
٥٣. ٩١. ٢١٧. ٢١٤/أ. ٢٣٠. ٢٥٩.
٣١٤. ٣٤٠. ٣٥٢. ٤٢٩. ٤٣٠. ٤٣٧.
٤٤٠. ٥٢٥. ٥٢٦. ٤/ب. ١٦. ٥٩.
٦٧. ١٥٤. ١٦١. ١٦٣. ١٧٨. ١٩٣.
٢٠٤. ٢٢٢. ٢٣٢. ٢٣٤. ٢٤٤. ٣٠١.
٣٠٧. ٤٠٣. ٤٣٢. ٤٤٣. ٤٦٥.
- عبادة بن الصامت: ٢٤٢/ب.
- عبد بني الحسحاس = سحيم.
- عبد الله = ابن مسعود.
- عبد الله بن أحمد بن حنبل: ١٥٥/١. ٢١٤/ب.
- ٢١٧.
- عبد الله بن أحمد الكسائي: ٢١٤/ب.
- عبد الله بن الزبير = ابن الزبير.
- عبد الله بن الزبير = ابن الزبير.
- عبد الله بن زيد: ١٩١/٣. ١٠٦/ب. ١١١.
- عبد الله بن سلام: ٤٢/ب. ٥٣.
- عبد الله بن عامر: ٦٦/٣.
- عبد الله بن عثمان = أبو بكر الصديق.
- عبد الله بن عكيم: ٨٢/٣.
- عبد الله بن مسعود = ابن مسعود.
- عبد الرحمن بن الزبير: ٦٤/٣.
- عبد الرحمن بن عوف: ٩٥/٣. ١٥٤/ب.
٣٠٤. ٣١٣. ٣٣٩. ٣٤٠. ٣٤٢. ٣٨٧.
- ٤١٧.
- عبد الرحمن بن مهدي: ١٩٥/ب.
- عبد الرحمن المتقلب = أبو الفضل: ٢١٤/ب.
- عبد الرزاق بن همام: ١٩٥/ب. ١٩٧. ٢١٧.
- عبد العزيز بن أبي حازم: ٢٣٣/ب.
- عبد الواحد بن علي بن برهان = أبو القاسم بن برهان.

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن
العاص: ٧٦/٣، ٣٥٧/ب.
عمرو بن العاص: ٦٨، ٧٦، ٦٢/أ، ٤١٥/ب.
عمرو بن مروزق الباهلي: ١٩٨/ب.
العنبري = عبيد الله الحسن العنبري.
عويمر بن أبيض العجلاني: ٤٤٠/أ.
عيسى عليه السلام: ١٠١/١، ١٤٧، ٣٢/٢.
٧٨/٣، ١١٨، ١٢١، ١٤٤، ١٥/أ، ٢٠، ٤٢،
٤٧، ٧١، ٢٧٩، ٣٦٧، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٨،
٥١٠، ٥٤٢، ٤/ب، ٢١، ٢٩، ٣١، ٣٦،
٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ١٢٨، ١٤٠، ١٤٦،
١٥٦، ٢٥٢، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٤٩٠،
٤٩٧.
عيسى بن أبان بن صدقة = أبو موسى: ١٧٨/٣،
٣١٣/أ، ٤٠٤، ٤١٣، ٤١٧، ٤٥٢، ٥٢٩،
٤/ب، ١٨٦، ٢٤٠، ٤١٢.

- غ -

غلام ثعلب = أبو عمر الزاهد.
غلام الخلال = أبو بكر عبد العزيز.
غورك السعدي: ٢٤٥/ب.
غيلان بن سلمة الثفني: ١٩٧/ب.

- ف -

فاطمة بنت أبي حبيش: ٦٤/٣.
فاطمة بنت رسول الله ﷺ: ٣٦٩/أ، ٤٠٥،
٤١٤، ٥٣٠، ٤/ب، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٩٤.
فاطمة بنت قيس، والصواب تميم بنت وهب
(انظر «الفتح» شرح الحديث ٥٣١٧): ٦٤/٣،
٤١٤/أ.
فرعون: ٨٤/١، ٧٥/أ، ٢٦٢، ٢٩٢، ٤٤٨،
٤/ب، ٣٣١.

٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٢،
٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١،
٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥،
٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٢٧،
٤٣٦، ٤٤٣، ٤٥٦، ٤٨٢، ٥٠١، ٥١٠.
علي بن الجعد: ١٩٨/ب.
علي بن سعيد: ١٩٠/ب.
علي بن عيسى الرمانى = أبو الحسن: ٦٤/١، ٩٩،
١٢٨/٢.
علي بن المديني: ١٥٣/١.
عمار بن ياسر: ٢٠٥/ب، ٢٠٦.
عمر بن الخطاب: ١٣/١، ١٣٧، ٥٣/٢، ٣/
١٢، ١٤، ١٥، ٢٤، ٥٣، ٦٦، ٨٤، ٩٥،
٩٦، ١٦/أ، ٣٩، ٤٠، ١٢٩، ١٣١،
١٧٣، ٢٢٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٣٦، ٣٣٩،
٣٤١، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٨٩، ٤١٤،
٤٢٧، ٤٢٨، ٤٤٠، ٥١٣، ٥٢١، ٥٢٣،
٥٢٤، ٤/ب، ٤، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٦٠، ٦١،
١٠٦، ١١١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦،
١٥٨، ١٦١، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٤، ٢٠٤،
٢٠٥، ٢٠٦، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٦٧، ٢٧٠،
٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧،
٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٢،
٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٣٩،
٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٨٧، ٣٨٨،
٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤،
٤١٦، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٧٤،
٤٧٥.
عمر بن عبد العزيز: ٦٦/٣، ٥٢١/أ.
عمر المغازلي: ٢١٠/ب.
عمرو بن بحر = الجاحظ.
عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان: ١٠٧/١.
عمرو بن حكام = أبو عثمان الأزدي: ١٩٨/ب.
عمرو بن دينار: ١٨٨/ب.

- م -

مادر: ٢٥٦/ب، ٣٩٥.
 ماروت: ٤٨٦/أ، ٥٠٥.
 مارية بنت شمعون القبطية: ٢١٤/أ.
 ماعز بن مالك الأسلمي: ١٠/٣، ٨٣، ١٣٠.
 ٣٣٤/أ، ٣٤٩، ٣٦٧، ٤٣٥، ٨١/ب.
 ١٧٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٤، ٢٣٣.
 ٢٩٧، ٣١٣، ٤٥٥.
 مالك بن أوس بن الحدثان: ٤٢٨/أ.
 المير = محمد بن يزيد = أبو العباس: ١٥٠/١.
 ٤٢٩/أ.
 المتولي = أبو سعد المتولي.
 مجالد بن سعيد بن عمير: ١٨٨/ب.
 مجاهد بن جبر المكي: ١٨٨/ب.
 محمد بن جرير الطبري = ابن جرير الطبري.
 محمد بن الحسن الشيباني = أبو عبد الله:
 ١٧١/٣، ٢١٠/ب، ٣٣٦، ٤٥٥.
 محمد بن سعيد الحربي الزاهد = أبو بكر:
 ١٩٢/ب.
 محمد بن سهل بن عسكر بن عمارة = أبو بكر:
 ١٩٢/ب.
 محمد بن شجاع الثلجي = ابن شجاع الثلجي.
 محمد بن عوف الحمصي: ٢١٤/ب.
 محمد بن كعب: ١٥٢/ب.
 محمد بن مسلمة: ١٥٣/ب، ١٥٥، ١٦١.
 ١٦٣، ٢٣٠.
 محمد بن معاوية: ١٩٨/ب.
 محمود بن الربيع: ٢٠٠/ب.
 المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب: ٤٥/ب.
 المروذي = أبو بكر المروذي.
 المروذي = أبو حامد = أحمد بن بشر بن عامر.
 مريم عليها السلام: ١١٨/٣، ٥٠٩/أ.
 ٢٩/ب.

الفرعة بنت مالك بن مثنى: ١٥٤/ب.
 الفضل بن زياد: ١٢٥/١، ٤١٤/أ، ٨١/ب.
 ١٩٥، ١٨٨.
 فيروز الديلمي: ٥٠٥/أ.

- ق -

القاساني، أبو بكر = محمد بن إسحاق:
 ١٥٠/ب، ٣٦٢، ٣٩٧.
 القاسم بن محمد: ٢٣٤/ب.
 قتادة بن دعامة السدوسي: ٣٣٩/أ.
 القتيبي = ابن قتيبة.
 قس بن ساعدة بن عمرو الأيادي: ٧٤/٣.
 ٣٧٠/أ، ٣٧٠/ب، ١٢٨/ب، ١٥٥، ٢٥٦، ٣٩٥.
 القعقاع بن عمرو التميمي: ٣٨٩/أ.
 القفال = أبو بكر القفال.
 قيس بن مطلق: ٢٣٦/ب.
 قيس بن فهد: ١٩/١، ١٠/٣.
 قيصر: ٢٤٢/أ، ١٥٣/ب.

- ك -

الكرخي = أبو الحسن الكرخي.
 كسرى: ٢٤٢/أ.
 كعب الأحبار: ٤٢/ب، ٥٣.
 الكعبي = البلخي = عبد الله بن أحمد بن محمود.
 الكميت بن زيد الأسدي: ٤٧٥/أ.
 الكوسج، إسحاق بن منصور المروزي: ٤٥٥/ب.

- ل -

لقيط بن صبرة: ٢٩٠/أ.
 لوط عليه السلام: ٣٦٨/أ، ٣٦٩، ٣٧٥، ٥٤٠.
 ٥٤٩، ٥٤٠/ب، ٤٨٣.

- المزني . إسماعيل بن يحيى أبو إبراهيم: ٢١٥/٣ .
 ٤٣٥/أ . ٤٥٥/ب .
 مسروق بن الأجلع: ٢٨٥/ب . ٣٠٤ .
 مشطع بن أنثة: ٣٩٦/ب .
 مسلم بن الحجاج القشيري: ١٩١/٣ .
 المسيح = عيسى عليه السلام .
 مسيلة الكذاب: ٢٨٦/أ .
 مصعب بن عمير: ١٦١/ب .
 معاذ بن جبل: ١٧٧ . ١/٣ . ٢٤٢/أ . ٢٨٧ .
 ٣٠٠ . ٤٠١ . ٤٢٠ . ٤٤٠ . ١٠١/ب .
 ١٠٦ . ١٥٣ . ١٦٧ . ٢٥٩ . ٢٦١ . ٣٠٣ .
 ٣١٠ . ٣٩٥ . ٤٠٢ . ٤٢٣ . ٤٢٦ . ٤٤٣ .
 ٤٤٤ . ٤٤٧ . ٤٩٨ . ٥٠٠ .
 معاوية بن أبي سفيان: ٤١/أ . ٦٢ . ٦٨ . ٢٩٦ .
 المعتضد = أحمد بن طلحة . أبو العباس:
 ٣٢٠/ب .
 معقل بن سنان: ١٥٥/ب . ١٥٦ .
 معمر بن راشد الأزدي: ١٩٧/ب . ٢١٧ . ٢٤٧ .
 معمر بن المثنى = أبو عبيدة .
 المغربي: ٣٦٢/ب .
 مغيث: ٩١/أ .
 المغيرة بن شعبة: ١٥٣/ب . ١٥٥ . ١٦١ .
 ١٦٣ . ٢٣٠ .
 المقداد بن عمرو = ويعرف بابن الأسود: ١٢٨/ب .
 مكحول بن أبي مسلم الدمشقي: ٢٠٦/ب .
 مهنا بن يحيى الشامي = أبو عبد الله السلمي:
 ٤٣٢/أ . ١٩٣ . ١٩٥ . ١٩٧ .
 ١٩٨ .

- ن -

- نافع مولى ابن عمر: ١٧٠/ب .
 النخعي = إبراهيم بن زيد النخعي نصر بن حجاج:
 ١٤/٣ .
 النظم = أبو إسحاق = إبراهيم بن سيار:
 ١٧١/ب . ١٨٠ . ٢٤٨ . ٢٦٣ . ٣٦٢ .
 ٣٩٥ . ٣٩٦ . ٣٩٧ .
 النعمان بن بشير: ٢٠٠/ب .
 نطفويه = إبراهيم بن محمد بن عرفة: ٤٤٦/أ .
 نمرود: ١٤٠/٢ .
 النهري: ٣٩٧/ب .
 النهرباني: ٣٦٢/ب .
 نوح عليه السلام: ٢٦٦/أ . ٣٦٩ . ٣٩٢ . ٤٧٩ .
 ٥٤١ . ٥٤٢ . ٢٧/ب . ٥٠١ .
 - ه -
 هاروت: ٤٨٦/أ . ٥٠٥ .
 هارون عليه السلام: ٦٥/٢ . ٦٦ . ٦٧ . ٤٤٧/أ .
 ٤٤٨ . ٢٧/ب . ٤٠ . ٤٩٧ .
 هاشم: ٤٠٤/ب . ٥٠١ .
 هشام بن عروة بن الزبير: ٢٢٥/ب .
 هلال بن أمية: ٤٣٧/أ .
 هند بنت عتبة: ٦٤/٣ .
 ١٠٨ . ٨٤/١ . ١٠٨ . ٣٢/٢ . ٦٥ .
 ٦٦ . ٦٧ . ٧٣ . ٧٤ . ٨٠ . ٨٨ . ١٠١ .
 ٧٢/٣ . ٧٨ . ٨٤ . ١١٨ . ١٢١ . ١/أ . ٢ .
 ٦ . ١٢ . ١٦ . ١٩ . ٤٢ . ٢٧٩ . ٢٩٢ .
 ٣٩٦ . ٤٣٩ . ٤٤٧ . ٤٤٨ . ٤٧٩ . ٥١٠ .
 ٥١١ . ٥٢٤ . ٢٧/ب . ٢٩ . ٣١ . ٣٦ .

- و -

- يحيى بن سلام: ٣٣٩/أ٤.
 يحيى بن معين = ابن معين.
 يزيد بن خنيفة: ٤١/أ٤.
 يزيد بن المهلب: ٦٣/أ٤.
 يعقوب عليه السلام: ٥٤٧/أ٤، ٥٠/ب٤، ٣٠٢.
 يعلى بن حكيم: ٤٣٢/أ٤.
 يعلى بن مثنى - يعلى بن أمية بن أبي عبيدة: ٤/أ٤، ٣٣٦، ٣٤١.
 يوسف عليه السلام: ٥٤٧/أ٤، ١١٣/ب٤، ١٨٠.
 يوسف بن موسى: ١٥٣/أ٤.
 يونس بن حبيب: ٥١/أ٤.

- ي -

- يحيى عليه السلام: ١٩٠/ب٤، ٣٣٣.
 يحيى الإسكافي: ٣٦٢/ب٤.
 يحيى بن أبي كثير الطائي: ١٨٨/ب٤.
 يحيى بن سالم: ١٩١/ب٤.

٥ - فهرس الأمم والجماعات والفرق والقبائل

- ١ -

٩٧ . ١٠٦ . ١٢٠ . ١٦٢ . ١٦٦ . ١٦٧ .
١٧٠ . ١٨١ . ٢١١ . ٢٢١ . ٢٢٢ . ٢٣٠ .
٢٣٣ . ٢٤٠ . ٢٤٦ . ٢٧١ . ٢٧٨ . ٣٠٤ .
٣٠٨ . ٣١٣ . ٣١٨ . ٣٢٠ . ٣٢٤ . ٣٢٦ .
٣٣٩ . ٣٤١ . ٣٤٧ . ٤٠٢ . ٤٠٣ . ٤٠٥ .
٤٠٧ . ٤٣٤ . ٤٣٧ . ٤٤٦ .

أصحاب أحمد: ١٨٤/٣ . ٣٦٢/٤ .

أصحاب الأحوال: ٨١/٢ .

أصحاب الأشعري: ٦٨/١٤ . ٢٤٥ . ٤٨٨ .

أصحاب الحديث: ١٢/١ . ٩٥ . ١١١ . ١٥٣ .

١٥٦ . ١٢٤/١٤ . ٧٩/٤ . ١٧٠ . ١٧٦ .

١٧٨ . ١٨٥ . ١٩٢ . ١٩٧ . ٢٠٣ . ٢٢١ .

٢٢٤ . ٢٩٤ . ٣٥٤ . ٤٧٤ . ٤٧٧ . ٤٩٢ .

أصحاب الرأي: ١٥٦/١ .

أصحاب رسول الله ﷺ: ٦٥/٣ . ٤٥/١٤ .

٢٢١ . ٢٩٥ . ٢٩٦ . ٢٩٨ . ٣٤٠ . ٤٢٧ .

٥١٤ . ٥٢٦ . ٥٣٠ . ٥٤٣ . ١٢/٤ . ١٣ .

١٢٨ . ١٤٠ . ١٥٢ . ١٥٣ . ١٦٣ . ١٦٤ .

١٨٧ . ٢٠٠ . ٢٢٠ . ٢٣٠ . ٢٤٧ . ٢٦٠ .

٢٦٢ . ٢٦٣ . ٢٦٤ . ٢٦٦ . ٢٨٠ . ٢٩٢ .

٢٩٧ . ٢٩٨ . ٣٠٠ . ٣٠٥ . ٣٠٦ . ٣٠٧ .

٣٠٩ . ٣١٣ . ٣١٤ . ٣١٨ . ٣٢٠ . ٣٤١ .

٣٤٢ . ٣٥٨ . ٣٧٥ . ٣٨٥ . ٣٨٧ . ٣٨٩ .

٣٩٠ . ٣٩١ . ٣٩٥ . ٣٩٦ . ٤٠٢ . ٤٤٤ .

٤٩٩ .

أصحاب سفيسطا: ١٢٤/٤ . ١٣٠ .

أصحاب الشافعي: ٢٣/١ . ٢٤ . ١٠٣ . ١١٥/٢ .

٤/٣ . ٧ . ٩ . ٢٤ . ٢٦ . ٢٧ . ٣٥ . ٣٦ .

آل لوط: ٤٧٥/١٤ .

آل ميمونة: ١٣/٣ .

الأرثينية: ٢٠٢/٤ .

الإسماعيلية: ٤٩٩/٤ .

الأشاعرة: ٤٣/١٤ . ٦٩ . ٧٧ . ١٢٩ . ١٣٨ .

٢١٤ . ٣٠٣ . ٣٠٤ . ٣١٣ . ٣٦٧ .

٤/١٠٩ . ١٢٢ . ٤٨٦ .

الأشعرية: ٨٨/١٤ . ١٤٤ . ١٥٣ . ١٥٩ . ١٩٣ .

١٩٧ . ٢٢٧ . ٢٣٢ . ٢٤٥ . ٢٥١ . ٣٠٥ .

٣٢٠ . ٤٠٥ . ٤/١ . ٢٩ . ٨١ . ٢٧١ .

٣٠٨ . ٣١٣ . ٣٤٧ . ٤١٢ .

أصحاب أبي حنيفة: ٢٤/١ . ١١٥/٢ . ٤٧/٣ .

٥٣ . ٥٦ . ٥٧ . ٦٠ . ٦٦ . ٧٤ . ٧٥ . ٧٦ .

٧٨ . ٨٥ . ٨٩ . ١٠٥ . ١٠٦ . ١٠٧ . ١٠٨ .

١١٠ . ١١٣ . ١١٩ . ١٢٧ . ١٢٨ . ١٢٩ .

١٣٦ . ١٤٤ . ١٥١ . ١٥٥ . ١٥٧ . ١٦٢ .

١٧١ . ١٧٢ . ١٧٥ . ١٧٨ . ١٨٠ . ١٨٥ .

١٨٦ . ١٨٧ . ٢١٣ . ٢٦/١٤ . ٥٨ . ١٠٧ .

١٥٣ . ١٥٥ . ١٥٨ . ١٧٥ . ١٩١ . ١٩٥ .

٢٠٥ . ٢٠٧ . ٢٢٧ . ٢٣٢ . ٢٤٥ . ٢٦٠ .

٢٦٢ . ٢٨٢ . ٢٨٦ . ٢٩٠ . ٢٩٧ . ٣٠٩ .

٣١٣ . ٣٣٤ . ٣٤٠ . ٣٤٩ . ٣٥٠ . ٣٥٧ .

٣٩٤ . ٤٠٠ . ٤٠٤ . ٤١٤ . ٤١٩ . ٤٢٢ .

٤٢٤ . ٤٢٦ . ٤٢٨ . ٤٤٦ . ٤٥٢ . ٤٥٩ .

٤٦٤ . ٤٨٢ . ٤٨٨ . ٥٢٦ . ٥٢٩ . ٥٣٥ .

٥٣٩ . ٤/١ . ٢٩ . ٤٢ . ٨١ . ٨٧ . ٩٥ .

٣٨	٣٩	٤٠	٤٢	٤٤	٤٥	٥١	٥٥	٢٥٨	٣٠٠	٣٤٦
٥٨	٦٠	٨٦	١٠٩	١١٣	١١٤	١١٦	١١٦	أمة عيسى عليه السلام: ١١٨/٣		
١٢٠	١٢١	١٢٤	١٢٦	١٢٩	١٣١	١٣١	١٣١	أمة موسى عليه السلام: ١١٨/٣	٤٧٥/ب	
١٣٢	١٣٣	١٣٦	١٣٧	١٤٤	١٤٥	١٤٥	١٤٥	الأنصار: ٢٣٥/أ	٣٦١	٤٣٢
١٤٩	١٥٢	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٦١	١٦١	١٦١	١٥٤	١٥٥	١٧٤
١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٦	١٦٩	١٧٠	١٧٠	١٧٠	أهل الإسلام: ٢٤٠/أ		
١٧٢	١٧٥	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٣	١٨٣	١٨٣	أهل الاعتزال: ٣٩/٢	٦٩/أ	٧٧
١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٩٢	١٩٤	١٩٤	١٩٤	أهل بدر: ١٤٣/ب		
١٩٥	١٩٦	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٧	٢١٧	٢١٧	أهل البصرة: ٣٩٣/ب		
٢١٨	٢١٩	٢٦/أ	٤٣	٨٣	٨٨	٨٨	٨٨	أهل بغداد: ١٢٥/ب	١٢٦	١٧٩
١٠٥	١٠٧	١٢٨	١٤٤	١٥٢	١٥٣	١٥٣	١٥٣	أهل البيت: ٢٠/١	٥٨/٢	١٤١/ب
١٥٤	١٥٨	١٧٤	١٨٦	١٩٥	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٦٩	٣٠٠	٣٠١
٢٢١	٢٢٤	٢٢٧	٢٣٣	٢٤٥	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٣٢٣	٣٩٤	٣٩٦
٢٥٩	٢٦٢	٢٨٢	٢٨٦	٢٩٨	٣٠٥	٣٠٥	٣٠٥	أهل التراخي: ١٧٢/أ		
٣٠٩	٣١٣	٣٢٧	٣٣٣	٣٣٤	٣٤٩	٣٤٩	٣٤٩	أهل الجدل: ٢٨/٣	٣٤	٣٧
٣٥٦	٣٥٧	٣٦٤	٣٩٤	٣٩٦	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	١٣٠	١٤٤	١٥٦
٤٠٠	٤٠٤	٤٠٨	٤١٣	٤١٩	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	أهل الحديث: ١٠٦/١	٤٤٥/ب	
٤٢٤	٤٢٦	٤٢٨	٤٣٣	٤٣٥	٤٤٦	٤٤٦	٤٤٦	أهل الحرمين: ٢١٨/٣		
٤٤٧	٤٥١	٤٥٦	٤٥٩	٤٦٤	٤٨٢	٤٨٢	٤٨٢	أهل الذمة: ١٠٥/١	٦٧/٣	٢٤٠/أ
٤٨٨	٤٨٨	٥٣٣	٥٣٥	٥٣٩	٥٣٩	٥٣٩	٥٣٩	أهل الرأي: ١٠٦/١	٥٣/٢	٤٦٤/أ
٢٣	٢٤	٢٩	٤٢	٦٣	٨١	٨٧	٩٤	٤٧٧	٢٠١/ب	
٩٥	٩٧	١٠٩	١١٠	١١٦	١٢٠	١٣١	١٣١	أهل الردة: ٢٦٧/ب		
١٤٥	١٥٠	١٦٢	١٦٥	١٦٧	١٩٥	١٩٥	١٩٥	أهل الرفض: ١٢٨/ب		
٢٠٤	٢٠٦	٢١١	٢١٤	٢١٧	٢٢١	٢٢١	٢٢١	أهل سمرقند: ١٢٥/ب		
٢٣٠	٢٤٢	٢٤٦	٢٦٢	٢٧١	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	أهل السنة: ٨/١	١٢	٣٨
٢٧٤	٢٧٨	٣٠٤	٣٠٨	٣١٢	٣١٧	٣١٧	٣١٧	١٠١	١١١	٣٩/٢
٣٢٦	٣٢٦	٣٤٧	٣٩٧	٤٠٢	٤٠٧	٤٠٧	٤٠٧	١٧/أ	٥٨	٦٩
٤١٢	٤٣٤	٤٣٧	٤٥٠	٤٥٢	٤٧٤	٥٠٧	٥٠٧	٥٥١	٨٤/ب	٣٣٥
								أهل الشام: ٤٣٢/أ		
								أهل صفين: ٣٩٣/ب		
								أهل الطبع: ٩/١	٣٨	١٠٠
								١٢٩	١٣٣	
								أهل الظاهر: ٩٤/٣	١٩٤	٣/أ
								٣٤٣	٣٩٦	٤٤٦

- ٤٦٢/ب . ٨١ . ١٧٠ . ٢٠٢ . ٢٦٣ . ٣٤٧ . ٤٦٦/ب : بنو مروان . ٣٥٤
 ٣٥٤
 أهل الكتاب : ٢٤٤/أ . ٣٤٣ . ٣٤٨ . ٥٤٤ . ٥٥٤
 ٤٨٥ . ٧٠ . ٣٤/ب : ٥٥٤
 أهل الكتابين : ٤٥٤/أ . ٥٥٥ . ٤٢٨/ب . ٤٧٢/أ : أهل الكهف . ٢٤٦/ب : أهل الكوفة . ٥٥٥ . ٥٥٤ . ٥٢٤/أ : أهل اللغة . ٢٤٦/ب : أهل المدينة : ٢٠/١ . ٢١٨/٣ . ٢٩٨ . ٢٩٧ . ٢٩٩ . ١٠٧/ب : ٥٠٧/أ : أهل مكة (أهلها) : ٤٣٧ . ٣٥٦/ب : أهل النظر : ٣٩٣/ب : أهل نهروان : ٥٣٠ . ٤٩١ . ١٦٣ . ١٤٣/أ : أهل الوقف : ٥٥٣ . ٩/ب . ١٣ . ٣٨٩/ب : أهل اليمامة : ٣٦/٢ : الجبرية : ١٠٧/١ : جهينة : ١٢٤ . ٤٣/ب : ٨٦/أ : البراهمة : ٣٥٣ . ٧٢/أ : ١٦٤ . ٥٢٤ . ٥٤٨ . ٥٤٩ . ١٥٤/ب : ٢٥٢ . ٣٣٣ . ٤٤٧ . ٤٩٩/ب : ٣٢٣/ب : بنو تغلب : ٣٣٦/أ . ٣٤٣ . ٣٧٩ . ٤٧٠ . ٤٨٠ . ٤٩٢ . ٤٨٣ . ٤٩٢/أ : بنو مطيئ : ٥٤٣/أ : بنو عبد شمس : ٥٤٣/أ : بنو عبد المطلب : ٣٩٢/ب : بنو عدي : ٨١/٣ : خزاعة : ١٣٤/٢ . ٣٤/أ . ٤٤ . ٤٠٩/ب . ٤٢٦ . ٤٢٧ . ٥١٠
- ت -
 التابعون : ١٥/٣ . ٢٦٣/أ . ٤٢٧ . ٤٩٦ . ٥٢٦ . ٢٦٠ . ١٨٦ . ١٨١ . ١١٨ . ٣٨ . ٣١/ب : ٢٧٠ . ٢٧٧ . ٢٧٨ . ٢٧٩ . ٢٨٠ . ٢٨٢ . ٢٨٣ . ٢٨٤ . ٢٨٥ . ٢٩٢ . ٣٠٤ . ٣٠٥ . ٣١٤ . ٣١٧ . ٣٦٢ . ٤٧٧ . الترك : ٤٨٣/أ . ٥٢٦
- ث -
 النوبة : ٨٦/أ
- ج -
 الباطنية : ٤٩٩/ب . البديريون : ٣٠٥/ب . البراهمة : ١٢/١ . ٨٦/أ . ٤٣/ب : ١٢٤ . ٣٥٣
- ب -
 بنو إسرائيل : ٧٢/أ . ١٦٤ . ٥٢٤ . ٥٤٨ . ٥٤٩ . ١٥٤/ب : ٢٥٢ . ٣٣٣ . ٤٤٧ . ٤٩٩/ب : ٣٢٣/ب : بنو تغلب : ٣٣٦/أ . ٣٤٣ . ٣٧٩ . ٤٧٠ . ٤٨٠ . ٤٩٢ . ٤٨٣ . ٤٩٢/أ : بنو مطيئ : ٥٤٣/أ : بنو عبد شمس : ٥٤٣/أ : بنو عبد المطلب : ٣٩٢/ب : بنو عدي : ٨١/٣ : خزاعة : ١٣٤/٢ . ٣٤/أ . ٤٤ . ٤٠٩/ب . ٤٢٦ . ٤٢٧ . ٥١٠
- ح -
 النجاشية : ٢١٥/ب . الحلولية : ١٤٧/١ . الحنابلة : ١٤٦/ب . الحنفية : ٤٤/ب . ٢٨٤
- خ -
 الخواارج : ١٣٤/٢ . ٣٤/أ . ٤٤ . ٤٠٩/ب . ٤٢٦ . ٤٢٧ . ٥١٠

- د -

٢١٧ . ٢٦٣ . ٢٦٤ . ٣١٤ . ٣١٥ . ٣٣٥ .
 ٣٤١ . ٣٤٧ . ٣٤٩ . ٣٦٩ . ٣٧٠ . ٤٠١ .
 ٤١٣ . ٤١٤ . ٤٢٦ . ٤٢٧ . ٤٣٢ . ٤٤٦ .
 ٤٥٢ . ٤٩٦ . ٤/ب . ٤ . ٣١ . ٣٨ . ١٠٣ .

الدهرية: ٧٣/١.

- ر -

١٠٦ . ١١٨ . ١٢٠ . ١٣٨ . ١٤٠ . ١٤٢ .
 ١٥٢ . ١٥٣ . ١٥٥ . ١٦١ . ١٦٣ . ١٦٤ .
 ١٦٥ . ١٦٧ . ١٨١ . ١٨٦ . ١٨٧ . ٢١٠ .
 ٢٢٢ . ٢٢٥ . ٢٤٦ . ٢٥٥ . ٢٦٠ . ٢٦٣ .
 ٢٦٤ . ٢٦٥ . ٢٦٦ . ٢٦٧ . ٢٦٨ . ٢٧٠ .
 ٢٧١ . ٢٧٧ . ٢٧٨ . ٢٧٩ . ٢٨٠ . ٢٨٢ .
 ٢٨٣ . ٢٨٤ . ٢٨٥ . ٢٨٦ . ٢٨٧ . ٢٨٨ .
 ٢٨٩ . ٢٩٢ . ٢٩٨ . ٢٩٩ . ٣٠٠ . ٣٠٢ .
 ٣٠٣ . ٣٠٤ . ٣٠٥ . ٣٠٦ . ٣٠٧ . ٣١٠ .
 ٣١١ . ٣١٢ . ٣١٧ . ٣١٨ . ٣٢٠ . ٣٢١ .
 ٣٢٢ . ٣٢٥ . ٣٢٦ . ٣٣٨ . ٣٤١ . ٣٨٦ .
 ٣٩٣ . ٣٩٤ . ٣٩٥ . ٤٠٢ . ٤١٦ . ٤٢٦ .
 ٤٣٦ . ٤٣٧ . ٤٣٨ . ٤٣٩ . ٤٤٢ . ٤٤٦ .
 ٤٤٧ . ٤٤٨ .

الرافضة: ١٥٩/١ . ٧٤/٣ . ٩٤ . ١٩/٤ .
 ٤٤/ب . ١٣٨ . ١٦٣ . ٢٨٤ . ٣٢٣ .
 ٣٩٤ . ٣٩٦ . ٤٥٥ .

الروم: ١٣٤/٣ . ٤٠/٤ . ٤٢ . ٤٨٣ . ٥٢٦ .
 ٤/ب . ٢١٥ .

- ز -

الزنج: ٥٥٠/٤.

الزنج: ٤٨٣/٤.

- س -

السالمية: ٨٣/٢.

السلف: ٤٩٦/٤.

السنينة: ١٢٤/ب.

السوفسطائية: ١١٢/١ . ٢٨٨/ب.

- ع -

العجم: ٥٥١/٤.

العرب: ١٣/١ . ٧٢ . ٨٣ . ١١٤ . ١٨/٣ . ٦٢ .

٦٧ . ١٦/٤ . ٢١ . ٢٢ . ٢٧ . ٢٩ . ٣٦ .

٣٩ . ٤٠ . ٤٢ . ٥٧ . ٦١ . ٦٤ . ٧٢ . ٧٣ .

٩٢ . ٩٣ . ٩٤ . ١٠٠ . ١٣٩ . ٢٢٧ . ٢٢٨ .

٢٢٩ . ٢٣٠ . ٢٣١ . ٢٥٢ . ٢٦٨ . ٢٨٥ .

٢٩١ . ٣٢٨ . ٣٣٢ . ٣٣٤ . ٣٣٧ . ٣٣٨ .

٣٤٤ . ٣٤٧ . ٣٦١ . ٣٦٢ . ٣٧١ . ٣٧٤ .

٣٧٦ . ٣٩٦ . ٣٩٧ . ٤٠٧ . ٤٣٣ . ٤٤٦ .

٤٤٩ . ٤٥٩ . ٤٧١ . ٤٧٥ . ٤٧٦ . ٤٧٧ .

٤٧٨ . ٤٧٩ . ٤٨٣ . ٤٨٤ . ٤٨٥ . ٤٨٩ .

٥١٠ . ٥١١ . ٥١٢ . ٥١٣ . ٥١٥ . ٥١٦ .

٥١٩ . ٥٢٢ . ٥٢٣ . ٥٢٤ . ٥٣٨ . ٥٤٤ .

- ش -

الشافعية: ٢٤/١ . ١٣٤/٣ . ١٦٣ . ١٨١ .
 ٤٤٥ . ٢١٤/ب . ٥٣٤ . ٣٢٢/ب . ٤٤٥ .

الشيعة: ٥٠٨/٤ . ١٤١/ب . ٢٥٢ . ٢٥٩ .
 ٢٨٦ . ٣٠٩ . ٣٦٢ . ٤٨٢ . ٤٩٨ .

- ص -

الصحابية: ٢٠/١ . ١٥٧ . ١٥٩ . ١٦٠ . ١٥/٣ .

١٦ . ٨٤ . ٩٤ . ٩٥ . ٩٦ . ٢١٥/٤ . ٢١٦ .

٥٤٩ . ٥٥٠ . ٥٥١ . ٥٥٤ . ٥٥٨ . ٤/ب	٣٩٩ . ٤٠٤ . ٤٨٨ . ٥٢٩ . ٥٣٩ . ٤/ب
٣٦ . ٣٧ . ٦٥ . ٨٧ . ٩٠ . ١٠١ . ١٢٣	٢٩ . ٤٤ . ٧٨ . ٨١ . ١١٠ . ١٢٢ . ١٣١
١٢٩ . ١٣٩ . ٣٣٤ . ٤١٤ . ٤٧٦ . ٤٩٣	٣٤٦ . ٣٦٢ . ٤١٢ . ٤٣٧ . ٤٤٦ . ٤٥٧
٥٠٠ . ٤٩٤	٤٦٥ . ٤٧٠ . ٤٧٢ . ٤٨٦
المهاجرون: ١٤/أ . ٣٦١/ب . ٤٣٢ . ٤/ب . ١٤١/ب . ٣٠٥	
- ف -	

الفرس: ٤٠/أ . ٤٢ . ٤٨٣ . ٥٢٤ . ٤/ب . ٢١٥

- ن -

النبط: ٤٠/أ . ٤٢ . ٥٢٤ . ٥٥٠

النجارية: ١٣٨/٢

النصارى: ١٩٣/٣ . ١٢٢/أ . ٣٦/ب . ١٢٨ . ١٤٠ . ١٤٦ . ١٥٦ . ٢٥٢ . ٢٥٧ . ٢٩٠

٤٠٨

النظامية: ٢٤٨/ب

- ق -

القدرية: ٤٠/١ . ٤٢ . ١١٦ . ١٨٥/أ . ٧٩/ب . قريش: ٤٥/٢ . ٥٣/أ . ٤٢٢ . ٥٤٣

- م -

المالكية: ١٤٦/ب

المجوس: ١٩٣/٣ . ٢١٧/أ . ١٥٤/ب . ٤٠٩

المرجئة: ٢٠٠/ب

مُزينة: ٢٣٥/ب

المشبهة: ٣٦/٢

المعتزلة: ٨/١ . ٣٨ . ٧٠ . ٧١ . ٩٢ . ١٠٠

١١٨ . ١٢٤ . ١٣٠ . ٣٩/٢ . ٨٢ . ١٠٠

١٠٦ . ٨/٣ . ١٩٦ . ٣/أ . ٤٣ . ٦٧ . ٧٢

٨٨ . ١٠٢ . ١٠٣ . ١٥٨ . ١٩٣ . ١٩٧

٢٣٢ . ٢٤٥ . ٢٦٢ . ٢٧١ . ٢٧٥

٢٨١ . ٣٠٠ . ٣٠١ . ٣٠٣ . ٣٠٤ . ٣٠٩

٣١٣ . ٣٢٠ . ٣٢٢ . ٣٢٤ . ٣٣٤ . ٣٩٦

- ي -

اليهود: ١١٦/١ . ١٣٦ . ٣٢/٢ . ٦٥ . ١٩٨/٣

٤٧٢/أ . ٥٤٢ . ٥٤٨ . ٣٦/ب . ٤٢

٤٤ . ٥٠ . ٥١ . ٥٣ . ٧٠ . ١٢٨ . ١٤٠

٢٩٠

٦ - فهرس الأماكن

- أ -

جمرة العقبة: ٤٩/ب٤
جبحان: ٢٠٣/ب٤

أبو قبيس: ٦١/ب٤
أرض السواد: ٥٢/٣

- ح -

الحجر: ٦١/ب٤
الحديبية: ١٠٧/ب٤
حراء: ٣٠/ب٤ ، ٣٤ ، ٤٢ ، ١٢٣ ، ٣٦٦-٣٦٧
الحرم: ٩٥/٣
حنين: ٤٣٤/ب٤

- ب -

بدر: ١٣٤/٣ ، ١١٢/ب٤ ، ٢٦٧
البصرة: ٥١/١ ، ٣٩٣/ب٤
بغداد: ١٢٥/ب٤ ، ١٢٦ ، ١٧٩ ، ٢٤٠
البيت الحرام (العتيق): ١٢٢ ، ٦٢/١ ، ٥٠٧/١٤ ، ١٢/ب٤ ، ٦٠
بيت الدراسة: ٤٢/ب٤
بيت المقدس: ١٢٢/١ ، ١٢٥ ، ١٣٩/٣ ، ١٩٨
٤٣/١٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٤١٢/١٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨
٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٣/ب٤ ، ٢٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨
٦٠ ، ٩٧ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٧١ ، ٤٨٤
بئر بضاعة: ١٨/١ ، ٤٣٤/١٤ ، ٤٤٢ ، ٤٣٦/ب٤ ، ٤٤٢

- د -

دجلة: ٢١٨/ب٤

- ذ -

ذو مرخ: ٥١٣/١٤

- ز -

رباع مكة: ٧٤/٣

- ت -

تهامة: ٩٢/٣ ، ٣٨٩/ب٤

- س -

السقيفة: ٣٩٠/ب٤
سمرقند: ١٢٥/ب٤
السواد: ٣٢٣/ب٤

- ج -

جامع الرصافة: ٤٢٩/ب٤
جامع المنصور: ١٣٩/ب٤
جبال تهامة: ٣٨٩/ب٤

- ش -

شاطئ دجلة : ٢١٨/ب
شاطئ الفرات : ٢١٨/ب
الشعب : ٥٤٣/أ

- ص -

الصفا : ٨٨/٣ ، ٤٨/أ ، ٢٩٠
صفين : ٣٩٣/ب
صنعاء : ٥٣/٢

- ك -

كراع الغميم : ١٢/ب
الكوخ : ١٢٦/٢
الكمبة : ١٢٥/١ ، ١٣٩ ، ١١١/٣ ، ١٩٨
٤٨/أ ، ٨٩ ، ١٥٠ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤/ب
١٢ ، ١٧ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٩٨ ، ١٢٧
١٥٤ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨
الكوفة : ١٨٨/ب ، ٢٤٧

- م -

المدينة : ٩٣/٣ ، ١١١ ، ٤٠٢/أ ، ١٦١/ب ، ٢٤٧ ، ٢٩٨ ، ٤٩٧
المروّة : ٨٨/٣ ، ٤٨/أ ، ٢٩٠
المزدلفة : ٤٨/أ
المسجد الحرام : ٥٢/٣ ، ٥٥٥/أ
مسجد الرسول ﷺ : ٣٤٠/أ
مكة : ٨/١ ، ٦٢ ، ٤٠١/أ ، ٤٨٥ ، ٥٠٧ ، ٤/ب
٥٣ ، ١٠٧ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٦١ ، ٢٤٠
٢٩٩ ، ٤٣٧
منى : ٣/٣ ، ٤٨/أ
مؤتة : ٢٨٦/ب

- ع -

العراق : ١٧٦/أ ، ٢٩٨/ب ، ٣٩٠
عرفات : ٣/٣
غرفة : ٤٨/أ ، ٥٥ ، ٣٦٥ ، ٧/ب
غرنة : ٧/ب
العوالي : ٩٥/ب

- غ -

غار حراء : ١٩٧/٣
غدير خم : ١٤١/ب ، ١٤٢ ، ١٦٤

- ن -

نجد : ٩٣/٣
نهر عيسى : ٢٠٣/ب
نهر القلابين : ٣٢٤/أ
نهر وان : ٣٩٣/ب

- ف -

فارس : ٨/١
الفرات : ٢١٩/ب

- ق -

قبا : ١٢٥/١ ، ١١١/٣ ، ١٩٨ ، ٥٥/أ
٤/ب ، ٥٢ ، ٨١ ، ٩٨ ، ١٥٤

- ه -

الهند : ٥٢٤/أ

- و -

- ي -

وَج: ٤٩١/ب

وراء النهر: ٢٠٣/ب

يثرَب: ٤١/أ

اليمين: ١/٣ . ٢٤٢/أ . ٤٠١ . ١٥٣/ب

١٦١ . ١٦٧ . ٢٥٩ . ٣٠٣ . ٤٢٣ . ٤٤٣

٤٤٤



٧ - فهرس الشعر

طرفه	القافية	الراوي	الجزء/الصفحة
حرف الهمزة			
ومهم... —	—	رؤبة بن المعجاج	٣٦٥/١٤
حرف الباء			
كهز الرديني... اضطرِبْ	اضطرِبْ	أبو دؤاد الإيادي	٣٦٠/١٤
فقال له... —	—	—	٦٥/١٤
وإذا تكون... جُنْدَبُ	جُنْدَبُ	—	٧٠/١٤
فما لي... مشعْبُ	مشعْبُ	الكميت بن زيد	٤٧٥/١٤
فقلت لها... لراغِبُ	لراغِبُ	—	٨٤/١٤
ولولا البدا... يتقلْبُ	يتقلْبُ	زرارة بن أعين	٤٥/ب٤
فإن تسألوني... طيبُ	طيبُ	علقمة النحل	٦٥/١
له ملك... للخرابِ	للخرابِ	علي بن أبي طالب	٢١/١٤
فلا عيب... الكتابِ	الكتابِ	النابعة الذيباني	٤٨٤/١٤
حرف التاء			
ومنهل فيه... زيتُ	زيتُ	المعجاج	٣٥٨/١٤
حرف الناء			
ولقد سئمت... خيئُ	خيئُ	—	١٦٤ : ١٣٩/ب٤
حرف الدال			
أمرتكم أمري... الغدِ	الغدِ	دريد بن الصمة	٦٢/١٤
وإني إذا... موعدي	موعدي	عامر بن الطفيل	٥٤٩ : ٤٣٣/١٤
متى تأته... موقدِ	موقدِ	الحفطية	٦٣/١

طرفة	القافية	الراوي	الجزء/الصفحة
حرف الراء			
ترعى إذا ...	وإدبار	الخنساء	١١٤/١ . ٣١٥/١٤
ماذا تقول ...	ولا شجر	الحطيئة	٥١٣/١٤
الناس ألب ...	وذر	حسان بن ثابت	٤٧٤/١٤
تخيرني العينان ...	الشذر	أبو جندب الهذلي	٦٥/١٤
حرف السين			
وبلده ليس ...	والعيس	جران العود	٤٨٤/١٤
حرف الطاء			
لما رأيت ...	ولقي	—	٣٩/١٤
حرف العين			
تقول بنتي ...	والوجعا	الأعشى	٥٤/١٤
....	الطلوع	الفرزدق	١٩٤/١٤
....	راع	السفاح بن بكير اليربوعي	٥١/١
حرف الفاء			
قلت لها فني ...	—	الوليد بن عقبة	٣٨/١٤ . ٥٢٣
نحن بما ...	مختلف	—	٤٥٩/١٤
حرف القاف			
فميناك ...	—	مجنون ليلى	٨١/٣
حرف الكاف			
الله ...	أسماكه	—	٥١/١
الله أسماك ...	إيثارك	أبو خالدة القناني	٥١/١

طرفه	القافية	الراوي	الجزء/الصفحة
ولو كنت...	أمركا	—	١٠٩/١٤
كان بين...	سك	منظور بن مرثد	١١٢/ب٤

حرف اللام

وقالوا علي...	ويقتل	يزيد بن حجية	٤١/١٤
ألا كل...	زائل	ليبد بن ربيعة	٣٧٠/١٤
أدوا النبي	قوالا	أبو مكعث	٤٧٧/١٤
ذغفوا...	مخدولا	الراعي النميري	٩٣/٣
إن الكلام...	دليلا	—	٦٤/١٤
عزاني...	قليلا	—	٤٧٦/١٤
وجيد كجيد...	ولا بمعطل	امرؤ القيس	٤٨/١

حرف الميم

وقابلها الريح...	وارتسم	الأعشى	٥٤/١٤
أمرتك أمرا...	نادما	الحصين بن المنذر	٦٨ . ٦٣/١٤
لها حارس...	وزمزا	الأعشى	٥٤/١٤
لأفضلها بيتا...	سما	—	٥١/١
وعامنا...	سمة	—	٥١/١
أيام تأمرني	مخزوم	ابن الزبير	٣٦٨/١٤
يناشدني...	التقدم	كعب بن حدير	٣٨/١٤
أمرتك أمرا...	ابن هاشم	عمرو بن العاص	٦٨ . ٦٢/٤
هم وسط...	بمعظم	زهير بن أبي سلمى	٢٤٩/ب٤
....	وللفم	ربيعة بن مكدم	٦٥/١

حرف النون

بان الخليط...	—	جرير	١٠٢/١
لا يسألون أخاهم...	برهانا	قريط بن أنيف	٦٧ . ١٤/١
منطلق صائب...	لحنا	مالك بن أسماء	١٤٣/١
امتلا الحوض...	بطني	—	٥١٥/١٤

طرقه	القافية	الراوي	الجزء/الصفحة
....	شجونى	—	٥١/١
فما أدري...	بلىنى	المثقب العبدى	٤٥٩/١٤

حرف الهاء

لا عيش...	والمهاجرة	—	٣٦٣/١٤
-----------	-----------	---	--------

حرف الياء

عميرة وذغ	ناها	سحيم عبد بنى الحساس	٣٦١/١٤
-----------	------	---------------------	--------